تصوير

أحمد ياسين

علاقات إسرائيل الدولية

السياقات والادوات، الاختراقات والإخفاقات



تحرير: عاطف أبو سيف



عــلاقــات إســـرائيل الـدوليـة

السياقات والأدوات، الاختراقات والإخفاقات



تحرير:
د. عاطف أبو سيف

Israel's International Relations

Contexts and Tools Success and Failare

Atef Abu Seif



نيسان ٢٠١٤

يصدر عن:



مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

رام الله - المصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب ١٩٥٩
هاتف: ٩٧٠٢٢٩٦٦٢٠١
فاكس: ٩٧٠٢ ٢٩٦٦٢٠٥

www.madarcenter.org

e-mail: madar@madarcenter.org

الاخراج والطباعة

مؤسسة الأيـام

رام الله - فلسطين
ص.ب ١٩٨٧
هاتف: ٩٧٠ ٢ ٢٩٨٧٣٤١/٤
فاكس: ٩٧٠ ٢ ٢٩٨٧٣٤٢/٦
www.al-ayyam.com
e-mail: info@al-ayyam.com

ISBN 978-9950-330-93-1

تصميم الغلاف: حسني رضوان

الإهداء

إلى كلّ الذين قضوا وهم يحملون اسم فلسطين

في عواصم العالم وبرلماناته ومؤسساته، ليجسدوا حضورها الكامل والكفؤ بين الدول.


@Ahmedyassin90

الفهرس


@Ahmedyassin90

الفصل الأول: مقدمة

د. عاطف أبو سيف

تستحوذ علاقات إسرائيل الخارجية مع الدول والمنظمات الدولية المختلفة على حيز كبير من تفكير قادة الدولة ومن عمل مؤسساتها وأجهزتها المدنية والأمنية، كما تجد مكاناً حساساً في خطط إسرائيل وفي رسم توجهاتها المستقبلية بين فترة وأخرى. وربما لم يكن ديفيد بن غوريون، أول رئيس وزراء لإسرائيل، أكثر انشغالاً من أي من خلفائه رؤساء الوزراء انتهاء بنتنياهو في تطوير علاقات إسرائيل الخارجية، وتمكين هذه العلاقات مع الدول المختلفة بغض النظر عن الموقع الجغرافي وبغض النظر عن حجم الدولة أو أهميتها أو قوتها.

كان البحث عن نسج علاقات يأتي في المقام الأول بسبب حاجة إسرائيل الدائمة لأن تجد محيطاً من الأصدقاء سواء في المؤسسات الدولية أو المنظمات الإقليمية أو على المستوى الثنائي. كانت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تولي اهتماماً خاصاً لتلك العلاقات لما تمثله من إضفاء شرعية على الدولة التي غرست في أرض شعب آخر، بجانب الحاجة لإخراج الدولة من أي حالة عزلة تُفرض عليها بسبب عدم تقبلها في الإقليم الذي تعيش فيه: الشرق الأوسط.

لقد سارت مهمة بناء الدولة بعد رحيل الجيش البريطاني وترك الشعب الفلسطيني نهباً لآلة القتل والبطش والتشريد في خطين متوازيين: تمثل الأول في بناء الدولة من الداخل من حيث المؤسسات السياسية وتطوير البنية العسكرية وما يتبع ذلك من تثوير للاقتصاد وتنمية مداخيله. فيما تمثلت المهمة الثانية في إيجاد مكان لهذه الدولة بين الأمم، وشمل هذا السعي للحصول على اعترافات الدول المختلفة بالدولة، والعمل على إقامة علاقات دبلوماسية وتجارية معها، وضمان مؤازرة هذه الدول لإسرائيل في المنظمات الدولية.

منذ اتفاقية ويستفاليا، صار لعلاقات الدول دور مهم في فهم الدولة لنفسها وفي تجسيد الاستقلال الوطني الذي صار جزءاً من منظومة شبكة العلاقات الدولية. وإسرائيل التي وُجدت بفضل المجتمع الدولي وجدت نفسها في محيط لا تنتمي إليه ولا تقيم علاقات مع دوله، ما حفزها للنظر بعيداً نحو إقامة مثل هذه العلاقات مع دول خارج إقليمها

رغم نجاحها في بناء علاقات مع دول محورية في الإقليم منذ البداية مثل تركيا وإيران.

تمثلت أولى المعارك الدبلوماسية في هذا الجانب في حصول إسرائيل على عضوية الأمم المتحدة سنة ١٩٤٩ وما تبع عملية الدخول هذه من نقاشات واصطفافات بين الدول المعارضة والمؤيدة. سبق نشوء الدولة ومن ثم حصولها على عضوية الأمم المتحدة انتصاران دبلوماسيان للحركة الصهيونية تمثلا في استصدار وعد بلفور عام ١٩١٧ وبعد ذلك بثلاثين عاماً صدور قرار التقسيم الذي أوجد المصوغ الأممي لنهب الأرض الفلسطينية. إن دراسة وتحليل الدور الذي قامت به علاقات إسرائيل الدولية في تمكين الدولة وجعلها قادرة على الحياة سيكون مدخلاً مهما في فهم هذه الطبيعة. لقد أدركت إسرائيل منذ اليوم الأول أهمية تلك العلاقات كي تتحول إلى ابن شرعي للنظام الدولي، وكان من شأن تعثر حصولها على عضوية الأمم المتحدة، وهي الجريمة الثانية التي ارتكبتها المنظمة الدولية بعد صدور قرار التقسيم، أن يغير مجرى الصراع برمته. ورغم أن المنظمة الدولية اشترطت قبول عضوية إسرائيل بقبولها للقرار رقم ١٩٤ كما اشترطت قبول دولة أخرى باسم دول فلسطين إلى جوارها، إلا أن إسرائيل سرعان ما تنصلت من التزاماتها دون أن يثير هذا أي ردة فعل من المؤسسة الدولية. لقد قامت هذه العلاقات التي سعت إسرائيل بكل دأب لتطويرها في كل زاوية وشارع في العالم بدور مهم في عملية بناء الدولة ليس فقط من حيث تعزيز شرعيتها، كما كان الأمر في المراحل الاولي من عمرها، على أهمية ذلك، بل أيضاً في توفير قنوات للدعم المالي والاقتصادي ولتعزيز التبادل التجاري الذي يجلب العملة الصعبة والتي كانت الدولة في أمَسَّ الحاجة لها في سنواتها الأولى، والأهم ربما جلب السلاح، وبعد ذلك نقل خبرات تصنيعه وتطويره حتى تصبح إسرائيل واحدة من أهم الدول المصدرة له في العالم مع نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

تأسيساً على السابق، فقد شكلت علاقات إسرائيلية الدولية مدخلاً أساسياً في صراع إسرائيل من أجل البقاء. وبالقدر الذي تأسست فيه إسرائيل بقرار من المجتمع الدولي، بالقدر الذي اعتنت فيه إسرائيل منذ اليوم الأول لوجودها بنسج علاقات متشابكة مع هذا المجتمع مستخدمة مداخل ومقولات ومصالح متنوعة حسب الدولة أو المنطقة التي تقيم معها العلاقة، لكن المؤكد في ذلك أن إسرائيل أدركت أهمية مثل هذه العلاقات بمستوياتها المختلفة، وسعت لتطويرها في أي زاوية في العالم ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً.

لم يحظ تأسيس دولة في التاريخ المعاصر باهتمام دولي بمثل هذا الذي حظي به تأسيس دولة إسرائيل على التراب الوطني الفلسطيني. وبعناية فائقة تم ترتيب المؤسسات الدولية واستغلال نتائج الحرب العالمية الثانية وموازين القوة الاستعمارية في فرض ترتيبات دولية نتجت عنها حقيقتان: تمثلت الأولى في تأسيس إسرائيل على أنقاض الشعب الفلسطيني، فيما تمثلت الثانية في حرمان الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه الطبيعي في الاستقلال وبناء دولته. لذا فإن إسرائيل وجدت نفسها منذ اليوم الأول بعد النكبة في أتون عملية بحث عن الشرعية التي ستتحقق لها كلما زاد عدد الدول التي اعترفت بها، وكلما أقامت علاقات مع هذه الدول. وعليه، فإن جزءاً مهماً من فهم طبيعة إسرائيل يعتمد بشكل كبير على تفكيك علاقات إسرائيل الدولية والوقوف على اشتباك إسرائيل في المشهد الكوني. إن التعرف على هذه العلاقات وتفكيكها والوقوف على مفاصلها سيساعد أكثر في فهم الجانب الآخر من إسرائيل، إنه ذلك الجانب الذي تدور تفاصيله خارج

الحدود، داخل عواصم الدول وفي أروقة البرلمانات وممرات قصور الرئاسة، كما في مقرات الجاليات وكبريات الصحف وشركات المال.

لقد قامت علاقات إسرائيل الخارجية بجملة من المهام والوظائف ربما أوسع من تلك التي من شأن العلاقات بين الدول أن تقوم بها. فهي من جهة منحت الدولة ترسيخاً لشرعيتها المكتسبة بالأساس من مؤسسات المجتمع الدولي، فكلما أقامت إسرائيل علاقات مع دول أكثر كلما زاد تقبل المجتمع الدولي لها، ومن جهة أخرى فإن إقامة علاقات دبلوماسية سيعني تشكيل شبكة أمان لإسرائيل في المحافل الدولية والإقليمية. لكن الجانب الأهم في ذلك أن هذه العلاقات وفرت لإسرائيل مساحات واسعة وفرص عديدة لنمو اقتصادها وسلاحها ومصانعها ومختبراتها.

حظيت إسرائيل في السنوات الأولى لوجودها على أنقاض الشعب الفلسطيني برعاية واهتمام القوى المختلفة في السياسة الدولية. لذا تلقت الدعم المادي والسياسي والعسكري من شرق أوروبا كما من غربها، ولم تجد نفسها ملزمة باتخاذ موقف في العامين الأولين بجانب طرف مقابل طرف آخر. كان هيرتسل أول من رأى أن الدولة المستقبلية يجب أن تتحالف مع القوى العظمى السائدة في وقتها. وكانت فلسفة موشي شاريت، أول وزير للخارجية في إسرائيل، قائمة على عدم وقوف إسرائيل مع أي طرف في بدايات الحرب الباردة، إذ عليها أن تطرق كل باب وتسأل المساعدة في كل حارة .

ومع نهاية عام ١٩٥٠، بدا بن غوريون مستعداً للتحالف بشكل مباشر مع الولايات المتحدة وحلفائها في وجه المعسكر الاشتراكي، بل إنه أبلغ السفير الأميركي رغبته بمساعدة أميركا في بناء جيش قوامه ربع مليون جندي يكون جاهزاً مع الجيش الأميركي والتركي والبريطاني لصد أي عدوان سوفييتي.

كان اندلاع الحرب الكورية الشرارة الأولى التي أوجبت على إسرائيل اتخاذ موقف من الحرب الباردة، وكان واضحاً أن إسرائيل لن تتردد في الانحياز لواشنطن ولندن. ووفق «آفي شلايم» فإن ثلاثة عوامل عززت قناعات بن غوريون بالاصطفاف لصالح المعسكر الغربي: (١) تراجع تعداد المهاجرين من أوروبا الشرقية وروسيا حيث كان من شأن هؤلاء أن يصوتوا لصالح «مباي». لذا لم يعد مهماً عدم إغضاب روسيا طالما أنه لا يصل منها مهاجرون. (٢) سعي بن غوريون لكسب دعم اليهود الأميركان داخل الإدارة خاصة مع تنامي الصهيونية بينهم. (٣) رغبة بن غوريون بالضغط على ألمانيا من أجل تعويض اليهود عن مجازر الحرب العالمية الثانية لحاجته للمال لبناء الدولة. من جهة فإن ألمانيا الغربية كانت في قلب التحالف الغربي، كما أن واشنطن وحدها تستطيع أن تضغط على بون من أجل إنجاز صفقة مع إسرائيل تؤمن للأخيرة مليارات الدولارات.

ظلت السياسة الخارجية الإسرائيلية محكومة بضوابط الحرب الباردة حتى تفكك جدار برلين. وتميزت هذه الضوابط في الوقوف مع الولايات المتحدة وحلفائها بشكل كامل، حيث تشكل إسرائيل الجبهة المتقدمة قرب آبار النفط والممرات المائية. وعليه تركزت على ضمان الوقوف بجوار الدولة الكبرى في المجتمع الغربي وحلفها العسكري الناتو من أجل ضمان التأييد السياسي والعسكري والمالي اللازم عند الحاجة. إن هذا الاصطفاف هو ما أنقذ إسرائيل مثلاً خلال حرب أكتوبر بفضل الجسر الجوي الأميركي. فقط مع انهيار جدار برلين وانطلاق مشروع السلام بقيادة الولايات المتحدة

بدأت السياسة الخارجية الإسرائيلية تطور مقاربات مختلفة لآليات تحقيق تطلعاتها. فمن جهة فتح الوضع الجديد فرصا متنوعة يجب التقاطها بسرعة وعدم تضييعها. إذ باتت عشرات الدول جاهزة لإقامة علاقات مع إسرائيل، كما أن التطور الاقتصادي والصناعي والعسكري الإسرائيلي صار موضع اهتمام دول العالم الغنية والفقيرة، بجانب أن نجاح عملية السلام يتطلب مستويات متعددة من العلاقات. أما فيما يتعلق بالقوى الكبرى الأخرى، فإن أي دولة كانت ترغب أن تقوم بدور فاعل في أهم عملية سلام إقليمية بعد الحرب الباردة، كانت تعرف أن طرق باب تل أبيب أول خطوة يجب أن تقوم بها. وظلت الدول التي لم تفعل ذلك على هامش الحديث.

كان موشي ديان يقول إن الدول الصغرى لا تمتلك سياسات خارجية بل سياسات دفاعية، وعليه على إسرائيل أن تلتفت أكثر لقوتها التي وحدها تصنع سياستها الخارجية. فيما اعتقد إسحق رابين بأهمية القوة في فرض الوقائع السياسية، وكما وصفه أفرهام أفنار فإن رابين هو من أكثر من أعلى من دور المؤسسة العسكرية ورجالاتها في السياسة، وهو المهندس الأول للتحالف الإسرائيلي الأميركي. وعليه فإن سياسته الخارجية ارتكزت على واقعية سياسية قائمة على تحقيق المصالح الخالصة، حتى لو اقتضى الأمر الذهاب لتوقيع اتفاق سلام مع الفلسطينيين ما دام يضمن حماية لمصالح إسرائيل الحيوية والمستقبلية.

جاءت أولى المبادرات التي حاولت تكييف التحولات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة من وزير الخارجية شمعون بيريس وبعض أركان اليسار الإسرائيلي، عبر تبني مقاربة نيوليبرالية للسياسة الخارجية الإسرائيلية، رأت أهمية المؤسسات الدولية والإقليمية في تعزيز مكانة إسرائيل وفي خلق مساحات أوسع للتعاون بينها وبين جيرانها. فالتعاون الاقتصادي والمشاريع التجارية ورأس المال العابر للحدود سيخلق مصالح عابرة للحدود والقوميات أيضاً، وبالتالي ستكون حوافز التعاون أكبر من مخاطر الصراع. إن ما أسماه بيريس بالشرق الأوسط الجديد هو شرق أوسط يكثر فيه التعاون بين بلدانه ويكثر الاعتماد المتبادل بينها، وهو اعتماد يدفع نحو مقايضات تغلب المصالح الاقتصادية على الأمنية والعسكرية.

يتم تعزيز هذه المقايضات وهذه الاعتمادية بإسناد دولي أوسع من خلال مساهمة رأس المال الغربي والمؤسسات والمراكز التجارية. تم ضمن هذا الفهم إطلاق العشرات من المؤتمرات والمبادرات التي عملت على التأصيل المفاهيمي لمثل هذه السياقات الجديدة ومن أجل تشجيع نموها وانخراط كل الأطراف فيها.

وجد شارون في المحافظين الجدد في البيت الأبيض حلفاء، وبالتالي ربط الكثير من سياساته الخارجية مع مواقفهم حتى فيما يتعلق بالصراع . كانت غاية شارون أن لا تقف إسرائيل وحيدة في مواجهة التغيرات الدولية وأن تصبح أولويات سياستها الخارجية خاصة في مجال محاربة الإرهاب جزءا من التوجهات الدولية للقوى الكبرى.

اعتمد نتنياهو في المقابل سياسة «المسك بجميع الأطراف»، بحيث يعمل على التأكيد على وجود تحالف قوي في واشنطن دون أن يضطر للتنازل أمام الضغوطات التكتيكية للبيت الأبيض حتى لو تصادم مع أوباما كما حدث في ولاية الرئيس الأميركي الأولى، وفي الوقت نفسه البحث عن حلفاء جدد خاصة في أوروبا الشرقية، وفتح قنوات مع الهند والصين. يؤمن نتنياهو بدور القوى الكبرى التي ورثها كل رؤساء وزراء إسرائيل من بن غوريون، لكنه في الوقت نفسه يؤمن بأن تطوير الاقتصاد يقتضي توسيع العلاقات وبيع السلاح لجلب عملة صعبة. في المقابل يؤمن وزير خارجيته أفيغدور

ليبرمان بضرورة سعى إسرائيل إلى التوجه لتعزيز العلاقة مع الدول المهملة والصغيرة . ذهب ليبرمان لزيارة أميركا اللاتينية في أول زيارة لوزير خارجية إسرائيلي للقارة منذ ٢٠ عاماً. زار كرواتيا مثلاً رغم الانتقادات بسبب ماضي كرواتيا النازي، كما زار صربيا. يولي ليبرمان الذي جاء من دول الاتحاد السوفييتي أهمية أيضاً لدول أوروبا الشرقية وجمهوريات آسيا الوسطى في ظل تصاعد أهمية تلك الدول الجيوإستراتيجية.

****

يهدف الكتاب إلى تقديم صورة أخرى عن إسرائيل من خلال فهم طبيعة علاقاتها الدولية مع الدول والمناطق المختلفة في العالم بجانب علاقاتها مع المؤسسات الدولية، بغية تسليط الضوء على جانب آخر من الدراسات الإسرائيلية الغائبة بشكل واضح في فعالية البحث السياسي العربي. يتركز البحث في الشؤون الإسرائيلية في مراكز الأبحاث العربية كما في الجامعات حول الصراع العربي الإسرائيلي وقضاياه المختلفة كما على المجتمع الإسرائيلي ونظام الحكم في إسرائيل. هناك محاولات قليلة لتسليط الضوء على بعض جوانب علاقات إسرائيل الخارجية خاصة تلك المتعلقة بالعلاقات مع الحليف الإستراتيجي (الولايات المتحدة)، وبعض الدراسات القديمة عن المساعدات العسكرية الإسرائيلية لأميركا اللاتينية في السبعينيات وبعض الدراسات القليلة حول الدور الإسرائيلي في أفريقيا.

كما أن «مدار» كانت قد أصدرت في الفترة الأخيرة كتابين في هذا الجهد، واحد حول علاقات إسرائيل مع الاتحاد الأوروبي وآخر حول علاقات إسرائيل مع القوى الصاعدة.[1]

وبدأت تظهر مقالات ودراسات حول علاقة إسرائيل مع الصين، وصدر كتاب لسفير سورية في الصين محمد خير الوادي حول ذلك العام الماضي ٢٠١٢. لكن كل هذه المبادرات كانت تبحث بصور منفردة في علاقات إسرائيل دون أن تنطلق من مقولات عامة وعميقة حول طبيعة علاقات إسرائيل الدولية، وفهم إسرائيل لدورها وموقعها في العالم، وفهمها لطبيعة دور هذه الدول ولطبيعة علاقتها معها.

وعليه، فإن طموح هذا الكتاب يتركز على جملة من الأهداف. من جهة فهو يطمح لأن يكون شاملاً يغطي جميع مناطق العالم حسب أهميتها وفعالية علاقات إسرائيل معها، وهو بالتالي يقدم تحليلاً موسعاً للكثير من هذه العلاقات مع دول ومناطق لم يتعرض لها البحث العربي ويندر حتى في اللغات الأجنبية وجود مراجع حولها. من جهة ثانية فإنه يستند إلى رؤية أهمية مثل هذه العلاقات في فهم طبيعة السياسة الإسرائيلية وطبيعة الدولة الإسرائيلية من خلال التركيز على جانب لا يؤخذ كثيراً في الحسبان عند دراسة نشوء الدولة وتطورها، إنه هذا الجانب المتعلق بإسرائيل من الخارج. إن السؤال البحثي الكبير لهذا الكتاب يتركز على طبيعة إسرائيل من الخارج: كيف تبدو إسرائيل في عالمها الخارجي؟ وما هي طبيعة هذا العالم؟ وما هي محدداته وضوابطه؟ وما هي مكوناته؟.

وتأسيساً على السابق، فهو يطمح لتغطية نقص في المكتبة العربية ويساهم في تطوير اتجاهات من البحث في الدراسات الإسرائيلية تعمل على فهم أعمق لإسرائيل من خلال النظر بشكل شمولي إلى تفاعلات إسرائيل الداخلية والخارجية وفهم طبيعة التأثير المتداخل بين الجوانب المختلفة لهذه التفاعلات. إن من شأن هذا أن يكون عوناً في رسم سياسات فلسطينية

وعربيـة تدفـع المصالـح الفلسـطينية والعربيـة إلى الأمـام، وتطـور مـن أدوات السياسـة الخارجيـة الوطنيـة في هـذا الاتجـاه. إن أحـد أهـم الملاحظـات التـي يكشـف عنهـا هـذا الكتـاب هـو هـذا النقـص والضعـف في التفاعـل السـياسي العـربي في الكثـير مـن المناطـق في العـالم. لا يقتـصر الأمـر عـلى علاقـات العـرب مـع الـدول الكـبرى بـل يشـمل أيضـاً ضعفـاً في التنافـس مـع إسرائيـل في عواصـم الـدول الصغـرى، وبعـض الـدول التـي كانـت تعتـبر في السـابق ذات علاقـات قويـة مـع العـالم العـربي، مثلـما هـو الحـال مثـلاً مـع الهنـد وبعـض دول آسـيا وأفريقيـا. وبذلـك فـإن هـذا الكتـاب إضافـة للدراسـات العربيـة في مجـال العلاقـات الدوليـة والسياسـة الخارجيـة بتسـليطه الضـوء بشـكل متكامـل عـلى علاقـات إسرائيـل وتفاعلاتهـا الدوليـة.

ليس من شك أن ثمة أكثر من طريقة لدراسة السياسة الخارجية لبلد ما تكشف كل واحدة منها جوانب مختلفة من جوانب هذه السياسة، وهي بالأساس مدارس ومناهج بحث ترتكز على نظريات العلاقات الدولية.[٢] وتنطلق نظريات دراسة العلاقات الدولية من عدة وجهات نظر، فمنها ما يركز على فهمه لحاجة الدولة للبحث عن القوة بحيث تضحي تفاعلات الدولة الخارجية بحثاً عن تمكين الدولة وتحقيق منافعها وهو ما تفترضه المدرسة الواقعية الكلاسيكية؛[٣] ومنها ما يؤكد على ضرورة النظر إلى هذا الصراع ضمن فهم طبيعة النظام الدولي وتفاعلاته الأوسع مثلما تفعل «الواقعية الكلاسيكية الجديدة»؛[٤] فيما تنظر المدرسة الليبرالية للعلاقات بين الدول من وجهة نظر التعاون بحيث لا يضحي مجال العلاقات الدولية مجالاً لتحقيق القوة والهيمنة والمصالح بل للبحث عن التعاون؛ أما الليبرالية الجديدة فقد ركزت على الدور الفاعل للمجتمع الدولي في صوغ علاقات الدول فيما بينها؛ من جهتها ركزت المدرسة التركيبية على ضرورة فهم خصائص كل دولة من جهة نظامها السياسي وخصائها الإثنية والثقافية من أجل فهم تفاعلاتها السياسية الخارجية؛[٥] أما نظرية الدور فقد ركزت على وجوب فهم تعريف صناع السياسة الخارجية لدور دولتهم ولطبيعة الأفعال المناسبة التي يجب ان يقوموا بها وفق موقعها في العالم.[٦]

إن كل هذه النظريات بالطبع ارتكزت على تحليل النظام في مستواه الدولي، بحيث يتقرر موقع الدولة في العالم في كثير منه وفق موقعها في النظام الدولي، وبحيث يقود أي تغير في النظام لأن تتخذ الدولة خيارات مختلفة، وبالتالي تحدث تبدلات وفق ذلك في سياسات الدول الخارجية مثلما حدث مثلاً بعد الحرب العالمية الثانية بالنسبة لكثير من الدول، ومثلما حدث بعد انهيار جدار برلين وانتهاء الحرب الباردة. وفي ذلك قد تختلف منطلقات التحليل أيضاً من التركيز على قوة الدولة في النظام الدولي (التحليل وفق مستوى الدولة) أو إخضاعه لفهم تصرفات الدولة وفق سياقاتها الخاصة وخصائصها (التحليل النظامي) أو فهم مستويات السياسة الخارجية من حيث القائمين عليها من مؤسسات (التحليل وفق مستوى المؤسسة أو النظام)[٧] مثل فهم السياسة الخارجية من خلال تحليل دور البنتاغون أو دور الكونغرس وبالطبع دور البيت الأبيض والصراع والخلاف في التصورات بين هذه المؤسسات.

لم تكـن المعالجـات الأكاديميـة لعلاقـات إسرائيـل الدوليـة ببعيـدة عـن هـذه المقاربـات النظريـة، إذ إن تطلـع إسرائيـل لتمكـين نفسـها وتحقيـق مصالحهـا سـيظل سـبباً أساسـياً لفهـم تفاعـلات إسرائيـل الدوليـة. لقـد ركـزت الدراسـات السـابقة حـول معالجـات السياسـة الخارجيـة الإسرائيليـة عـلى جوانـب مختلفـة، فمنهـا مـا ركـز عـلى دراسـة حقبـة معينـة مـن تاريـخ هـذه العلاقـات، مثلـما

فعل «يوري بيلير» في محاولة فهم دوافع إسرائيل لتبني سياسة خارجية متحالفة مع المعسكر الغربي في بداية الحرب الباردة في مؤلفه «بين الشرق والغرب: السياسة الخارجية الإسرائيلية ١٩٤٨-١٩٥٦» الصادر عام ١٩٩٠، أو مثلما فعل «زاخ ليفيي» في مؤلفه «إسرائيل والقوى الغربية، ١٩٥٢-١٩٦٠» الصادر عام ٢٠١١، أو كما يفعل «مايكل باروشور» في دراسته حول سياسة إسرائيل الخارجية في عقد السبعينيات. فيما ربطت الكثير من الدراسات بين سياسات إسرائيل العسكرية وسياستها الخارجية بحيث لم تكن السياسة الإسرائيلية الخارجية إلا تعبيرات سياسية عن حروب إسرائيل ودفاع إسرائيل عن روايتها في هذه الحروب.[٨]

كما أن الكثير من الدراسات حول علاقات إسرائيل الدولية تعالج السياسات الخارجية لرؤساء الوزراء الإسرائيليين، خاصة بن غوريون أول رئيس وزراء وموشي شريت أول وزير خارجية ومن ثم ثاني رئيس للوزارة في إسرائيل، أو السياسة الخارجية لغولدا مائير أو اسحق رابين وصولاً لنتنياهو. من أمثلة ذلك دراسة «يعقوب بن سيمان توف» حول السياسة الخارجية لبن غوريون وشاريت بخصوص إدارة الأزمات والعلاقة مع القوى الكبرى،[٩] أو دراسة «سكوت كريشلو» حول المثالية والبراغماتية في سياسات إسحق رابين وشمعون بيريس.[١٠] كما استخدم بعض الدارسين السياق الثقافي والهوياتي والمتخيل في تحليل دوافع السياسة الخارجية الإسرائيلية كما يفعل «مايكل باروشير» في مؤلف آخر له.[١١] وبالطبع ظلت دائماً حاضرة المقاربات الواقعية والواقعية الجديدة التي تركز على تحقيق إسرائيل لمصالحها في علاقاتها الثنائية مع الدول المختلفة، كما المقاربات التي ترتكز على فهم دور إسرائيل في المجتمع الدولي، مثلما يفعل محررو كتاب «إسرائيل بين الأمم».[١٢] وبشكل عام فإن حقل البحث في السياسة الخارجية الإسرائيلية حديث نسبياً بسبب حالة السرية التي أسفرت عن حجب الكثير من الوثائق والعلاقات، ولم تبدأ الدراسات في هذا الحقل بالظهور حتى السبعينيات والثمانينيات.[١٣]

ينطلق هذا الكتاب من رؤية متكاملة لقراءة علاقات إسرائيل الدولية تسعى لتقديم أوضح صورة لهذه العلاقات من حيث منطلقاتها ودوافعها وغايات إسرائيل من ورائها إلى فهم مكوناتها المختلفة بما يشمل تفسيرا وترجمة لهذه الدوافع. كل ذلك يتم في سياق تطور تاريخي يلقي الضوء على الفاعلين من قادة وتصوراتهم ومواقفهم، كما يستوعب في بوتقته التفاعلات الدولية الخارجية خاصة بنية النظام الدولي وتحولاته. إن مثل هذا التحليل الشامل والمتكامل يعتمد على المناهج المختلفة في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية بغية تحقيقه لهدف الكتاب بتقديم صورة أشمل لعلاقات إسرائيل الدولية.

تم لغايات تسهيل مهمة تحقيق ذلك، تقسيم علاقات إسرائيل في العالم وفق أبواب مختلفة يعالج كل باب قارة أو مجموعة من الدول والمنظمات الدولية، وتم وضع الدول أو مجموعات الدول المختلفة في كل باب وفق الموقع الجغرافي، بحيث تغطي فصول الكتاب بصورة شاملة علاقات إسرائيل الدولية واشتباكها مع العالم الخارجي. ُطلب من الباحثين محاولة تسليط الضوء على جوانب مختلفة من علاقة إسرائيل مع الدولة أو المنطقة أو المنظمة الدولية قيد الدراسة. وشملت هذه الجوانب الإجابة على الأسئلة التالي:

١. ما هو السياق التاريخي لتطور هذه العلاقة؟

٢. ما هي المحددات التي تحكم العلاقة؟ وما هي ضوابطها التي تحدد مسارها ومستقبلها؟

٣. ما هي طبيعة العلاقات السياسية بما يشمله هذا من علاقات دبلوماسية وتعاون سياسي، بجانب مواقف الدولة أو الدول المعنية من الصراع العربي الإسرائيلي؟

٤. ما هي طبيعة العلاقات العسكرية والتبادل العسكري والتعاون الاستخباراتي والأمني؟

٥. ما هي طبيعة العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري بينها؟

٦. ما هي طبيعة العلاقات العلمية وفي مجالات البحوث والتطوير إن وجدت؟

العلاقات السياسية

المؤكد أن العلاقات السياسية هي جوهر العلاقات بين الدول وقشرتها. وإن أساس أي علاقات تقوم بين دولتين هو وجود هذا النوع من العلاقات بينهما الذي يعبر عن اعترافهما ببعضهما البعض وإدراكهما لأهمية مثل هذا الاعتراف في تأسيس قنوات اتصال بينهما. من هنا فإن أول شيء سعت له إسرائيل منذ تأسيسها كان كسب اعترافات الدول المختلفة بها، وإقامة علاقات مع تلك الدول. في البداية كان اعتراف الكثير من الدول بإسرائيل اعترافاً واقعياً، ومن ثم تحول بعد أشهر وفي بعض الحالات بعد سنوات إلى اعتراف شرعي أو قانوني.

أدركت إسرائيل أن وجودها بين مجتمع الأمم يجب أن يتجسد بإقامة علاقات مع هذه الأمم، تميزت علاقات إسرائيل السياسية في أن بعضها كان سرياً بجانب الجزء العلني منه، وبأن الكثير منه كانت تقوم به اللوبيات الصهيونية والجاليات اليهودية مثلما هو الحال مثلاً في استراليا والولايات المتحدة. كما تميز بأن بعضه جاء سابقاً لوجود أي نوع من العلاقات والمبادلات الاقتصادية أو لقنوات نقل السلاح، فيما جاء بعضه الآخر لاحقاً لوجود قنوات سرية من المبادلات التجارية ولقنوات مهمة لتطوير السلاح مثلما هو الحال بعض دول آسيا مثل سنغافورة وبعض دول أميركا اللاتينية.

المؤكد أن جوهر كل علاقات إسرائيل هو العلاقات السياسية لحاجة الدولة للاعتراف والشرعية خاصة مع تنامي شعور إسرائيل بالعزلة وما تقول عنه من محاولات نزع الشرعية عنها. ولعل أكبر معبر عن ذلك عنوان كتاب نتنياهو «مكان تحت الشمس».[١٤] وعليه فإن فحص كيف تعاملت إسرائيل مع دول العالم بخصوص علاقاتها السياسية وكيف سعت لتطويرها سيفيد كثيراً في سبر أغوار الكثير من الحقائق حول السياسة الإسرائيلية، وسيساعد في فهم كنه دولة إسرائيل وديناميتها. لم تكن إسرائيل تزود بعض الدول البعيدة في الباسيفيك بالسلاح ولا في أميركا اللاتينية لأنها كانت تتطلع لمشاركة هذه الدول في الدفاع عنها، حيث تفصلها عنها آلاف الكيلومترات، بل كانت تريد أن تقبض ثمناً سياسياً مثل موقف في منظمات الأمم المتحدة أو الضغط عبرها على بعض الدول التي من أجل تطوير علاقة ما مع إسرائيل.

أقامت إسرائيل من أجل ذلك مجالس تعاون وعقدت جلسات مشتركة لحكومتها مع الكثير من الحكومات، وعقدت جلسات برلمانية كاملة مشتركة مثلما حدث مع البوندستاج في ألمانيا، وتم تشكيل لجان وزارية متنوعة. كل هذا ساهم في تعميق الحوار السياسي الذي يهدف إلى تقليل حدة المواقف المضادة لإسرائيل. بالطبع ساعد إسرائيل

في ذلـك التبـدلات في السياسـة الدوليـة مثـل انهيـار جـدار برلـين وتسـابق دول وسـط أوروبا وشرقهـا وبعض دول الاتحاد السـوفييتي السـابق عـلى نسـج علاقـات مـع إسرائيـل، الأمر ذاتـه حـدث في أفريقيا وجزئيـاً في أمـيركا اللاتينية.

العلاقات العسكرية

إن الكثير من الدول الغربية التي أقامت معها إسرائيل علاقات في الخمسينيات والستينيات كانت مزودها الأساسي بالسلاح، إما على شكل منح أو ببيعها لها بقروض ميسرة. لقد شكل السلاح هدفاً أساسياً في علاقات إسرائيل الخارجية سواء من جهة شرائه بغية تطوير قدرات الدولة القتالية، وبعد ذلك بيعه خاصة منذ عقد الثمانينيات من أجل تعزيز الصداقات النامية مع بعض الدول الضعيفة والفقيرة، مثلما كان الحال في أميركا اللاتينية وبعض دول أفريقيا.[١٥] لقد استخدمت إسرائيل السلاح كمحفز لضمان تأييد الدول لها مثلما كان الحال في دول الباسيفيك، حيث ساهمت إسرائيل في أحداث انقلابات عسكرية تأتي بنخب عسكرية صديقة لها.

بالطبع لم يعن هذا أن إسرائيل باتت تستغني بالكامل عن شراء السلاح والتزود به، بل هي انتقلت من مجرد مستورد للسلاح إلى مستورد ومصدر له. ولعل قصة نجاح إسرائيل في شراء غواصات الدولفين الألمانية في السنوات الأخيرة أكبر مثال على ذلك. بل إن سعي تل أبيب للحصول على السلاح الأميركي شكل دائماً عنصراً أساسياً في فهم إسرائيل لعلاقاتها الإستراتيجية مع واشنطن، وإن تأمل تطور العلاقة بين واشنطن وتل أبيب من البدايات حتى اليوم يكشف عن ذلك.

بيد أن إسرائيل لم تنظر إلى العلاقات العسكرية فقط ضمن نطاق تجارة السلاح، بل أيضاً إلى جانب ذلك نظرت إلى أهمية نقل خبرات ومهارات تصنيعه وتطويره كما حدث مع الكثير من الأسلحة الأميركية والأوروبية الغربية، كما نظرت إلى التبادل الاستخباراتي والمعلوماتي. لقد استخدمت إسرائيل «المعلومات» سلعة تتداولها مع الكثير من حلفائها وحتى مع بعض الدول التي لا تقيم معها علاقات دبلوماسية. مثلاً كانت المعلومات التي تجمعها إسرائيل من المهاجرين اليهود في الجزائر ومن ارتباطاتهم وعلاقاتهم هناك أساسية في تطوير علاقات إسرائيل مع فرنسا في الخمسينيات، حيث كانت باريس بحاجة لهذه المعلومات لمحاربة الثورة الجزائرية. استمر سوق المعلومات الإسرائيلية في النمو والتنوع حتى وجد ضالته اليوم فيما يسمى بـ«الحرب على الإرهاب» حيث تزعم إسرائيل أن لديها الكثير لتقدمه لكل دول العالم من الصين والهند مروراً بأذربيجان وبلغاريا وروما ولندن حتى البرازيل وبنما في أميركا اللاتينية وأثيوبيا والسنغال في أفريقيا.

تجلب تجارة السلاح جملة من المنافع لإسرائيل. فهي من جهة تجلب لها العملة الصعبة التي هي بحاجة لها لتطوير اقتصادها، كما يشكل بيع السلاح، من جهة أخرى مدخلاً لتطوير العلاقات المختلفة مع البلدان التي تتاجر معها، فهو من ناحية يعني استيراد وتبادل السلاح مع الدول المتقدمة وضمان الدعم والمواقف السياسية في حال الدول الأقل تقدماً. كما أن تجارة السلاح تساعد إسرائيل في الاستفادة من خبرات الدول المختلفة في تصنيع السلاح وتطويره كما حدث مع ألمانيا والولايات المتحدة وفرنسا في وقت أسبق.

العلاقات الاقتصادية

شكل التعاون الاقتصادي مكوناً أساسياً من مكونات علاقات إسرائيل مع الكثير من بلدان العالم، فهو كان سبباً في نسج الكثير من العلاقات، كما كان محفزاً للكثير من البلدان لتطوير علاقاتها لاحقاً بإسرائيل. سعت إسرائيل خلال العقدين الأولين من عمرها لتعميق علاقاتها الاقتصادية مع العالم الخارجي حتى تتمكن من تصدير منتجاتها الزراعية التي قام عليها الاقتصاد الفلسطيني قبل النكبة وخاصة من الحمضيات. ومع فرض الحصار عليها من قبل الدول العربية وتشابه صادراتها الزراعية مع منتجات دول جنوب أوروبا الأقرب لها، فإن إسرائيل سعت للبحث عن أسواق بعيدة لمنتجاتها.

كان التبادل التجاري يعني جلب العملة الصعبة اللازمة لتطوير الاقتصاد وبناء المصانع المدنية والعسكرية. ورويداً رويداً بدأت إسرائيل في نقل اقتصادها من اقتصاد زراعي يقوم على المنتجات الزراعية وصناعاتها، إلى اقتصاد صناعي، ومن ثم اقتصاد معرفة يقوم على الصناعات المتقدمة والدقيقة.[١٦] بالطبع وجد الأمر نفسه طريقه إلى مصانع السلاح الإسرائيلية التي صارت تبرع في الأجهزة الدقيقة والحساسة خاصة طائرات الاستطلاع.

عملت إسرائيل خلال كل ذلك على توقيع أكبر قدر من الاتفاقيات التجارية مع الدول المختلفة بغية تحسين شروط تبادلاتها التجارية معها. شمل هذا اتفاقيات التجارة التفضيلية واتفاقيات إقامة مناطق تجارة حرة مثل تلك المقامة مع الاتحاد الأوروبي ومع الولايات المتحدة وكندا وغيرها من البلدان،[١٧] أو اتفاقيات خاصة لإقامة مناطق تجارة حرة ثلاثية الأطراف مثلما هو الحال مع مصر ومع الأردن ،حيث تدخل الولايات المتحدة كطرف ثالث في كل حالة فيما يعرف باتفاقيات المناطق الصناعية المؤهلة «الكويز QIZ».

إن فهم هذه العلاقات يلقي الضوء على مسار بناء الدولة في إسرائيل، كما على فهم الدولة لطبيعة علاقاتها مع العالم. إحدى المفارقات مثلاً في هذا الجانب أن إسرائيل وقعت اتفاقية التعويض مع ألمانيا التي تعرف باتفاقية لوكسمبورغ قبل سنوات من قبول إقامة علاقات دبلوماسية معها، حيث جلبت هذه الاتفاقية لإسرائيل مليارات الدولارات التي ساهمت بشكل أساسي في تطوير الاقتصاد الإسرائيلي. لقد قامت هذه العلاقات بما شملته من تبادل تجاري ومساعدات في الكثير من الأحيان مقام العلاقات السياسية وساهمت في دفعها كثيراً إلى الأمام.

العلاقات العلمية

يقوم التعاون العلمي في مجالات البحث والتطوير بدور حيوي في العلاقات بين الدول في العقود الأخيرة لما يحمله من تصور مشترك لدى الدول المتعاونة حول أهمية العلاقات بينها وسبل تطويرها. ويحمل التعاون في مجالات البحث والتطوير عادة جوانب متعددة في طياته، منها ما هو مدني ولغايات اقتصادية ومنها، وهو الأهم، ما يستخدم لغايات عسكرية. ودرجت العادة أن الكثير من الأبحاث وبرامج التطوير الصناعي تكون مزدوجة الاستخدام. وضمن هذا الفهم فإن ثمة ملاحظتين أساسيتين في هذا السياق: الأولى أن التعاون العلمي بما له من منافع اقتصادية وعسكرية يعكس أهمية إدراك البلدان المتعاونة للعلاقات فيما بينها، وعليه فهو لا يتم إلا حين تصل هذه العلاقات لمستوى متقدم، وهو يأتي

تتويجاً للعلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية. الثانية أن التعاون العلمي لا يحدث إلا بين الدول المتقدمة علمياً وصناعياً بحيث تكون المنفعة متبادلة وتعكس حالة التقدم والتطور بين البلدان المتعاونة.

بيد أن ثمة جانبا آخر مهما في هذا السياق، حيث تقوم البلدان المتقدمة بتزويد بعض البلدان التي تنوي تطوير علاقاتها معها ببعض وسائل التكنولوجيا، ويشمل هذا التدريب والتطوير والأبحاث المشتركة. وهو ما دأبت عليه إسرائيل مثلاً في تقديم مساعدات في مجال تطوير الزراعة في دول أفريقيا، وفي تدريب بعض كوادر دول آسيا وأميركا اللاتينية. إنه نفس منطق المساعدات الاقتصادية التي تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة، يتم بحذر وضمن حدود.

بلغ البحث والتطوير في إسرائيل مستوى متقدما حيث تصنف إسرائيل من ضمن قائمة الدول الأكثر إنفاقاً على البحث والتطوير في العالم مع فنلندا والنرويج واليابان والولايات المتحدة. وقدر حجم ما ستنفقه إسرائيل على البحث والتطوير في إسرائيل عام ٢٠١٢ بـ٧,٥ مليار دولار.[١٨] وتقوم على البحث العلمي في إسرائيل ثلاث جهات هي: المؤسسات الأكاديمية مثل مؤسسة وايزمان والتخنيون وبقية الجامعات، ومؤسسات الدولة، وشركات ومؤسسات القطاع الصناعي.[١٩]

وعليه فإن جلّ علاقات إسرائيل العلمية هي مع الدول المتقدمة في شمال أميركا وفي غرب أوروبا والقليل مع دول شرق أوروبا وأستراليا. إلى أن جانبا مهما من علاقات إسرائيل العلمية أيضاً يكمن في تلك المساعدات التقنية التي تقدمها إسرائيل لبعض الدول الفقيرة كمحفز لها لتعميق العلاقات السياسية معها، خاصة في مجال تطوير الزراعة والتدريب الفني كما سبق ذكره. ولأجل ذلك أقامت إسرائيل حديثاً مركزاً في وزارة الخارجية باسم «مركز التعاون الدولي»، (ماشاف)، يقدم تدريبا في مجلات الزراعة، والصحة العامة، والطب، والتربية، والمشروعات الصغيرة.[٢٠]

إن تفكيك هذه العلاقات العلمية بمستوياتها المختلفة، سواء في البحث والتطوير المشترك أو في تقديم المعونات الفنية، يساهم في تحليل الكثير من جوانب علاقات إسرائيل الدولية وكيفية توظيف هذا التعاون العلمي في تعميق وجود إسرائيل في العالم وجنيها للمكاسب السياسية من خلالها. مثلاً أسس مركز «ماشاف» ناديا أسماه «نادي السلام»، يضم في عضويته كل خريجي دورات التدريب الذي ينظمها في إسرائيل وفي البلدان المتعاونة، ويهدف إلى تعميق علاقات هؤلاء في مواقعهم القيادية مع إسرائيل.

****

لم يكن من الممكن، رغم مغريات ذلك بحثياً ومعرفياً، أن تتم معالجة علاقات إسرائيل مع كل دولة من دول العالم على حدة، لذا تم تقسيم دول العالم إلى مجموعات مختلفة حسب الأهمية بالنسبة لإسرائيل ومستقبل علاقاتها الخارجية، بحيث صير إلى تخصيص فصول منفردة لعلاقاتها مع بعض الدول الكبرى في المشهد العالمي مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين والهند واستراليا، وبعض الدول المهمة في محيط إسرائيل الإقليمي مثل إيران وتركيا. فيما تم تجميع بعض الدول التي تشترك بخصائص إستراتيجية متشابهة بالنسبة لإسرائيل ضمن مجموعات، حيث صير إلى تقسيم أوروبا وفق الجغرافيا السياسية الأوروبية التي أفرزتها الحرب البادرة وما بعدها فضمت بلدان أوروبا الكبرى، وهي القوى المقررة في

القارة الأوروبية (بريطانيا وألمانيا وفرنسا)، وهي دول بالطبع عظمى في العالم، لكن يمكن فهم علاقات إسرائيل معها متداخلة بسبب السياقات التاريخية لأدوار هذه البلدان في تأسيس إسرائيل، كما ضمت تقسيمة الفصول المتعلقة بأوروبا دول شمال أوروبا ودول جنوب أوروبا ودول وسط أوروبا وشرقها، بجانب فصل منفرد لروسيا، وفصل آخر لدول كومنولثها السابقة في ما يعرف بمنطقة أوراسيا.

بالطبع فإن مثل هذا التقسيم قد لا يكون منصفاً، إذ إن دول القارة الأميركية الجنوبية والكاريبي تتم معالجتها في فصل واحد، فيما دول وسط آسيا الخمس يخصص لها فصل. مرة أخرى فإن مقياس الأهمية الجيوإستراتيجية بالنسبة لإسرائيل قد يرجح كفة الدول الخمس، بيد أنه ولتفادي أكبر قدر ممكن ناتج عن هذا فقد تمت معالجة دول أميركا الجنوبية والكاريبي بإفاضة نطمح أن تكون أوفت بالغرض. وربما يمكن سحب الشيء نفسه على ضم دول أفريقيا السمراء في فصل واحد، إذ إن الغاية في مرات كثيرة تكمن في تحليل مكونات السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه هذه المنطقة وتفكيك بعض محاور علاقاتها مع بعض دولها الفاعلة. حيث ليست كل دول أفريقيا بالأهمية نفسها بالنسبة لإسرائيل، كما ليست كل دول أميركا الجنوبية والكاريبي بالأهمية نفسها كذلك. من هنا كان مقياس الأهمية الجيوإستراتيجية وعمق العلاقات المتداخلة في مستوياتها مقياسا أساسيا في تحديد هوية الفصول المختلفة.

ينقسم الكتاب إلى ستة وعشرين فصلاً موزعة على ستة أبواب، وهذه المقدمة. الباب الأول ويضم ثلاثة فصول تغطي علاقات إسرائيل مع الأميركيتين. تتناول الدكتوره أماني القرم في الفصل الثاني علاقات إسرائيل مع الولايات المتحدة وتكشف عن عمق هذه العلاقات التي تذهب عميقاً أبعد من مجرد الحديث المعتاد عن دور اللوبي الصهيوني والانحياز الأميركي غير المبرر لإسرائيل. إن ما تقترحه الدكتوره أماني بأن ثمة مصالح عميقة ومتجذرة ووجهات نظر متأسسة في الوعي الثقافي والديني كما في فهم الولايات المتحدة للدور الذي تقوم به إسرائيل. المؤكد بأن مثل هذه القراءة تساهم في تقديم صورة أخرى غير تلك الصورة النمطية المتداولة في مسار الدراسات حول علاقات البلدين.

وفي الفصل الثالث، يقوم الباحث في العلاقات الدولية عبد الغني سلامة بتحليل علاقات إسرائيل مع كل من كندا والمكسيك بما تشكلانه من امتداد جغرافي للولايات المتحدة في القارة الأميركية الشمالية. وكما يدلل سلامة فإن الكثير من اهتمام إسرائيل بعلاقاتها مع هاتين الدولتين يتركز على أهميتهما في الاقتصاد العالمي ورغبة إسرائيل في تأمين مجالات أوسع للتعاون معهما في ظل صعود نجم المكسيك مثلاً كقوة صاعدة. ورغم اختلاف موقف البلدين السياسي تجاه بعض قضايا الصراع، إلا أن إسرائيل تعمل على تعميق العلاقات معهما في قضايا الأمن والبحث العلمي بجانب المبادلات التجارية.

ويفكك الباحث والكاتب داود تلحمي في الفصل الرابع علاقات إسرائيل مع دول أميركا الجنوبية والكاريبي بمقاربات عميقة وموسعة يغطي فيها أوجه تدخل إسرائيل في القارة التي كان لها فيها باع طويل في دعم الديكتاتوريات والأنظمة القمعية وعصابات التمرد المناهضة للأنظمة المنتخبة ديمقراطياً. يقدم تلحمي في هذا الفصل استعراضاً بانورامياً للتغييرات الكبرى التي طرأت على مواقف القارة من أربعينيات القرن الماضي حيث كانت أصوات بلدان القارة هي من رجح قرار التقسيم، إلى تسعينيات القرن العشرين حين باتت القارة تدعم المواقف الفلسطينية.

ويعالج الباب الثاني علاقات إسرائيل مع القارة الأوروبية. حيث يقدم الدكتور عاطف أبو سيف في الفصل الخامس قراءة تحليلية لعلاقات إسرائيل مع قوى أوروبا الكبرى الثلاث: بريطانيا وألمانيا وفرنسا. ربما لم تقم أي دول في العالم بخدمة إسرائيل في السنوات العشرين الأولى من عمرها مثلما قامت به هذه الدول الثلاث عبر أدوار مختلفة يكشف عنها الفصل، محاولاً وضعها ضمن السياق الحالي للعلاقات الإستراتيجية التي تربط تل أبيب بعواصم أوروبا الكبرى في كافة المجالات، رغم تراجع ليس الدعم، بل «التوافق والتطابق» السياسي الذي تسعي إليه إسرائيل.

ويقدم الدكتور «ارترو مارزانو» والدكتوره «مارشيلا شيموني» في الفصل السادس تفكيكاً لعلاقة إسرائيل بدول أوروبا الجنوبية والتي تضم الدول الأوروبية الغربية المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط، مثل إيطاليا وإسبانيا والبرتغال واليونان وقبرص ومالطا. وكما يوضح الباحثان الإيطاليان فإن هذه العلاقة مرت بفترات مختلفة، لكنها بمجملها تميزت بقرب دول الجنوب الأوروبي تاريخياً من المواقف الفلسطينية. وحتى في زمن التقارب الإسرائيلي الإيطالي والإسرائيلي اليوناني والقبرصي في العقد الأخير، لم يكن على حساب مواقف تلك الدول التاريخية الداعمة للحقوق الفلسطينية.

ويعرض الفصل السابع الذي يكتبه الدكتور عاطف أبو سيف لعلاقات إسرائيل مع دول شمال أوروبا التي تميزت تاريخياً بالكثير من الحميمية والدفء وكثافة التبادل التجاري. لقد شكلت هذه الدول لإسرائيل منفذاً لتصدير البضائع الزراعية التي لا تنتجها هذه الدول من الأساس، خاصة في العقود الأولى من عمرها، وبعد ذلك تجارة السلاح وخبرات تطويره. ورغم بعض الانزياحات في المواقف السياسية لهذه البلدان، إلا أن عمق علاقتها مع إسرائيل ظل ثابتاً، تدلل عليه التجارة الذاهبة والوافدة كما التعاون العلمي والتعاون في مجال تبادل السلاح وإنتاجه.

أما الفصل الثامن فيدرس فيه الدكتور عدنان أبو عامر علاقات إسرائيل مع روسيا، وهي علاقة بدأت كما يكشف أبو عامر تعود لحيويتها ومتانتها رغم الاختلاف السياسي بين الدولتين، إذ إن ثمة مصالح تجارية وأمنية وعسكرية تجعل البحث عن القاسم المشترك أمراً واجباً. بالطبع إسرائيل لا تسعى إلى تمكين علاقتها مع موسكو بالدرجة نفسها التي تصوغ فيها علاقاتها مع واشنطن وعواصم أوروبا الغربية، لكنها تدرك ضرورة عدم خسارة موسكو للأبد ببساطة لأن الحرب الباردة انتهت. رغم ذلك تظهر في عمق العلاقة بعض الأزمات التي ستسمها في الفترة المقبلة، منها الملف الإيراني والأزمة السورية والتدخل الإسرائيلي في جورجيا.

ويكتب الدبلوماسي مأمون سويدان في الفصل التاسع عن علاقة إسرائيل بجمهوريات الاتحاد السوفييتي الأوروبية السابقة أو ما يعرف بالجزء الأوروبي من الكومنولث الروسي الذي يضم دول القوقاز ودول البلطيق بجانب الدولة الأساسية فيه أوكرانيا. لقد اتبعت إسرائيل إستراتيجيات مختلفة في التعاون مع هذه الدول، فهي من جهة اقتربت من دول هذه المنطقة التي صارت جزءاً من الاتحاد الأوروبي وفق تعاملها نفسه مع دول الاتحاد، وهي دول البلطيق التي تضم لتوانيا ولاتفيا واستونيا، فيما نجحت في إيجاد مداخل أمنية للتقرب من جورجيا وأذربيجان ومحاولات لتعزيز التعاون العسكري مع أوكرانيا بما تحمله من قدرات عسكرية كبيرة. لقد كان التدخل الإسرائيلي في المنطقة مرتبطاً بأكثر من هدف منها تطويق إيران، الأمر الذي كان محط قلق ومصدر توتر مع موسكو في أكثر من مناسبة. ويعالج الدكتور عاطف أبو

سيف في الفصل العاشر علاقات إسرائيل مع دول وسط أوروبا وشرقها، وهي علاقات شهدت تحولاً وتطوراً مهماً بعد سقوط جدار برلين، حيث بدأت العلاقة المتينة مع إسرائيل كجزء من بطاقات ائتمان الدخول إلى قلب المعسكر الغربي، مثله مثل بطاقة الناتو وبطاقة عضوية الاتحاد الأوروبي. ورغم الدور التاريخي لبعض هذه الدول في دعم إسرائيل عسكرياً قبل قطع العلاقات معها بشكل كامل عند حرب ١٩٦٧، ورغم وجود دور مهم للمهاجرين من هذه الدول في الحركة الصهيونية فإن ثمة قلقا إسرائيليا متناميا مما تسميه دوائر تل أبيب بتنامي «العداء للسامية» في الكثير من بلدان شرق أوروبا ووسطها، وهو مدخل تستخدمه إسرائيل كثيراً في الضغط من أجل المزيد من العلاقات. نشأت نتيجة لذلك علاقات متفاوتة مع دول المنطقة شهد بعضها قرباً كبيراً وتحديداً مع الدول الكبرى والغنية والمتقدمة عسكرياً مثل بولندا والتشيك وبلغاريا ورومانيا.

ويقدم الدكتور مهند مصطفى في الفصل الحادي عشر تحليلاً لعلاقة إسرائيل مع تركيا. لقد كانت العلاقات الإسرائيلية التركية دوماً محط نقاش وجدل في الأوساط المختلفة لما تحمله من حالة فرادة. ولم يخبُ هذا النقاش في الوقت الذي تصاعدت فيه وتيرة هذه العلاقات، حيث بلغت إلى حدّ التدريبات العسكرية المشتركة وتبادل السلاح، أو في الوقت الذي وصلت فيه إلى حدّ القطيعة بعد صعود أردوغان للحكم، وبعد ذلك حادثة مرمرة في عرض البحر. في جميع الحالات كان ثمة استثنائية للعلاقة مع أنقرة، تنبع من طبيعة تلك العلاقة التي أقامتها تل أبيب مع الجنرالات في أنقرة، كما تنبع من أثر هذه العلاقات على المحيط الإقليمي خاصة العلاقة مع اليونان وقبرص. انعكس هذا بصورة جلية باستبدال إسرائيل لتدريباتها العسكرية السنوية مع أنقرة بعد حادثة مرمرة بتدريبات مع أثينا.

ويعالج الباب الثالث علاقات إسرائيل مع دول ومناطق آسيا. ويضم سبعة فصول تغطي القارة الآسيوية كافة باستثناء المنطقة العربية. يكشف الفصل الثاني عشر الذي يكتبه الدكتور أيمن يوسف عن كيفية استفادة إسرائيل من المتغيرات الدولية في تثمير مصالحها الخارجية مع الصين. لقد تأسست السياسة الخارجية الإسرائيلية على ترك الباب مواربا امام تطوير أي علاقة محتملة خاصة حين يتعلق الأمر بالقوى الكبرى. وقدمت إسرائيل مبادرات كثيرة عبر خطوات بطيئة وثابتة، من دعم تل أبيب لعضوية بكين في مجلس الأمن حتى بيعها الطائرات بدون طيار من أجل تثبيت علاقتها مع بكين الصاعدة، وهي علاقات متنوعة من التبادل التجاري إلى تجارة السلاح إلى البحث عن آفاق مشتركة للبحث والتطوير.

ويقرأ الدكتور محمد فايز فرحات في الفصل الثالث عشر علاقة إسرائيل مع الهند من خلال جملة من المداخل التي تكشف كيف نجحت إسرائيل في تمكين العلاقة مع نيودلهي في المجالات العسكرية والصناعية والتجارية. واللوبي الهندي متصاعد النفوذ في واشنطن محط اهتمام واسع من قبل اللوبي الصهيوني في تناغم مع سياسات إسرائيل بالانفتاح قدر المستطاع على الهند، والحديث عن بناء تحالف إستراتيجي هندي أميركي إسرائيل. مرة أخرى، تصوغ اعتبارات كثيرة هذا التوجه الإسرائيلي كما يبين فرحات، وفي قلبها دائماً محاولات إسرائيل تأمين أكبر قدر ممكن من الأصدقاء في محيطها البعيد خاصة في ظل تصاعد الأزمات في الإقليم القريب. كما يقدم فرحات تحليلاً لمحاولات إسرائيل إقامة علاقات مع باكستان القوة الإسلامية النووية الوحيدة وغريم نيودلهي. وكما يناقش فرحات فإن فهم هذه المحاولات يساهم أكثر في

فهم سياسات إسرائيل تجاه الهند، وأيضاً في فهم أعمق لديناميات السياسة الخارجية الإسرائيلية.

ويحاول الدكتور فادي النحاس في الفصل الرابع عشر أن يفهم كنه الموقف الإسرائيلي من إيران، مستذكراً العلاقات الدافئة التي ربطت تل أبيب بإيران قبل الثورة عام ١٩٧٩، وهي علاقات نسجتها إسرائيل لمحاصرة محيطها العربي المعادي خلال ذلك الوقت. ويقدم النحاس بعد ذلك مقاربات عديدة عميقة لفهم إسرائيل للطموح النووي الإيراني، وكيف يمكن لهذا الطموح أن يشكل خطراً على أمنها ووجودها، ومحاولات إسرائيل لوقفه بجانب تصوراتها لكيفية التعاطي معه. بالطبع لا توجد علاقات تجارية ولا علمية بين الدولتين الخصمين، لكن كل النقاش العميق الذي يجريه النحاس حول فهم إسرائيل للأزمة الإيرانية هو نقاش في علاقات عسكرية وسياسية عكسية قائمة على الاختلاف والاحتراب.

ويعرض الدبلوماسي محمد أبو دقة في الفصل الخامس عشر لعلاقة إسرائيل مع دول آسيا الوسطى والتي يساهم فهمها في تطوير أي مقاربة لسياسة إسرائيل وموقعها في العالم اليوم. لقد اكتشفت إسرائيل في تلك البلدان الإسلامية كنزاً عملت منذ اليوم الأول لاستقلالها عن موسكو على تمهيد فرص استغلاله بما يعود عليها بالنفع خاصة في مجال الغاز والثروات الطبيعية. تولي إسرائيل أهمية كبرى للقارة الآسيوية وأي علاقة لها مع دول القارة هو تأكيد على موقعها الآسيوي، لذا فإن هذا البعد النفسي يعني الكثير لصناع القرار في تل ابيب منذ رؤية بن غوريون لموقع إسرائيل الآسيوي وفهمه له، بجانب أشياء كثيرة يمكن لها أن تشرح الاهتمام الإسرائيلي بهذه الدول، منها احتواء النفوذ الإيراني هناك.

يقدم الدكتور أحمد قنديل في الفصل السادس عشر تحليلاً لعلاقة إسرائيل باليابان ودول آسيان العشر حيث تشكل هذه الدول جزءاً مهماً من رؤية إسرائيل لعلاقاتها الآسيوية، فهي من جهة تسعى إلى تعزيز العلاقات التي تقيمها مع جزء من هذه الدول مثل اليابان وسنغافورة وفيتنام وتايلاند، لكنها تسعى جاهدة لفتح قنوات اتصال مع بقية دول المنطقة وتحديداً إندونيسيا وماليزيا مستخدمة بذلك، كما يوضح قنديل، جهود ومشاريع المجموعات اليهودية في واشنطن. انعكس الاهتمام الإسرائيلي الآسيوي بإعلان وزارة الخارجية الإسرائيلية للعام ٢٠١٢ بأنه عام آسيا، وخصصت ملايين الشواكل من أجل تعزيز التواجد الإعلامي الإسرائيلي هناك بغية فتح آفاق أكبر في القارة. ويتضح من تحليل قنديل أن اليابان تستحوذ على القسط الأكبر لأهميتها كقوة اقتصادية كبرى في العالم.

ويعود الدبلوماسي محمد أبو دقة في الفصل السابع عشر لتحليل علاقة إسرائيل مع بقية دول آسيا التي لم يشملها التحليل، والمتمثلة في: أفغانستان، بنغلادش، سيري لانكا، كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية ، تايوان، منغوليا، جزر المالديف، بورما ونيبال. وكما يسجل أبو دقة فإن العلاقة مع تلك البلدان شهدت مستويات مختلفة، فهي مع بعض الدول قوية وتصل درجة التعاون العسكري، كما هو الحال مع كوريا الجنوبية، وتصل مع بعضها درجة الزيارات واللقاءات الخجولة خاصة مع الدول الإسلامية منها مثل جزر المالديف. وتهدف إسرائيل لتحقيق اختراقات في علاقاتها مع الدول التي ما زالت تجد صعوبة في تطوير علاقاتها معها. وبالطبع وكما يذّكرنا أبو دقة فإن العاملين الهندي والصيني حاضران في مساعي إسرائيل تلك.

ويضم الباب الرابع الفصول الخاصة بعلاقة إسرائيل مع أفريقيا والعرب. حيث تقرأ الدكتور أماني الطويل في الفصل

الثامن عشر علاقة إسرائيل مع أفريقيا منطلقة من إدراك إسرائيل لأهمية أفريقيا في محاصرة الخاصرة العربية من الجنوب. نشطت الدبلوماسية الإسرائيلية منذ بدايات وجودها في نسج خيوط علاقات مع أفريقيا خاصة مع تلك البلدان التي تشترك بمنابع نهر النيل من أجل تهديد الأمن القومي المصري. ولعل الدور الذي قامت به إسرائيل في دعم انسلاخ جنوب السودان عن الخرطوم وتمكينها لعلاقاتها مع الدولة الجديدة يشير إلى ثمار هذه السياسات. ولا تقتصر هذه السياسات على الدعم العسكري والتسليحي، بل تضم أيضاً محاولة استقطاب للنخب المجتمعية والسياسية بما قد يزيد من فرص مقدرة تل أبيب في التأثير على سياسات هذه البلدان بشكل دائم. وربما كانت الساحة الأفريقية أكثر الساحات التي شهدت اشتباكات دبلوماسية وصراعا على النفوذ بين إسرائيل والبلدان العربية، حيث هدفت الأولى إلى إضعاف عناصر القوة الشاملة للعرب كما تقول الطويل، وتعزيز إطلالاتها على الممر المائي المهم المتمثل بالبحر الأحمر بجانب التطلع للثروات الأفريقية.

أما مأمون سويدان فيقدم في الفصل التاسع عشر قراءة لعلاقة إسرائيل مع الدول العربية. ويستثني التحليل بالطبع العلاقة مع السلطة الوطنية الفلسطينية والفلسطينيين. بل إن هذه العلاقة لم تشمل بالكتاب بالمطلق حيث إنها لا تقع ضمن السياسات الخارجية والعلاقات الدولية بل إن الاشتباك اليومي مع الفلسطينيين هو جوهر الصراع وترجمته. يكشف سويدان عن الكثير من المخفي في هذه العلاقة المخفية أصلا عن البحث والدراسة، حيث توجد علاقات تجارية واتفاقيات اقتصادية خاصة بين إسرائيل وكل من مصر والأردن، ويوجد تبادل تجاري مع دول الخليج، وتصل قيمة الصادرات الإسرائيلية لدول الخليج الست إلى نصف مليار دولار. والمذهل أنه لو تمت إضافة المبادلات التجارية مع كل من مصر والأردن حيث تصل مع الأولى إلى أكثر من نصف مليار ومع الثانية إلى قرابة ٤٠٠ مليون، ولم تتم إضافة المبادلات المتنامية مع عراق ما بعد صدام حسين ومع المغرب، فإن العالم العربي سيكون ضمن قائمة شركاء إسرائيل العشرة الكبار.

يخصص الباب الخامس للفصول عن استراليا ونيوزلندا والباسيفيك، حيث يفكك السفير علي القزق في الفصل العشرين علاقات إسرائيل مع أستراليا. يقدم السفير القزق كماً مذهلاً من البيانات والمعلومات والمواقف التي تكشف عمق العلاقات التي ربطت إسرائيل قبل تأسيسها وحتى اليوم مع القارة النائية. إن التزام أستراليا تجاه تل ابيب أمر يستحق التأمل والتنقيب بغية الكشف عن سبل معالجة ذلك، وهو ما يفعله السفير القزق الذي عمل ممثلاً وسفيراً لفلسطين لدى استراليا لعشرين عاماً. لا يقتصر الأمر على العلاقات السياسية والمواقف الصلبة لأستراليا المنحازة بشكل ينافس واشنطن لإسرائيل، بل أيضاً شملت توريد سلاح لتل أبيب في فترات مختلفة. إن المفارقة تكمن في أن مصالح أستراليا الاقتصادية مع العرب لكن قلبها وعقلها مع إسرائيل، وهي مفارقة تشكل جوهر التحليل المكثف والعميق الذي يقدمه السفير القزق.

ويقدم السفير علي القزق في الفصل الحادي والعشرين أيضاً تحليلاً لعلاقة إسرائيل بكل من نيوزلندا ودول الباسيفيك وهي علاقة غريبة في طبيعتها، إذ إن الدبلوماسية ورجالات الأمن وتجار السلاح الإسرائيليين دائمو الحضور في عواصم تلك البلدان التي لا يزيد تعداد سكان بعضها عن عشرة آلاف نسمة. لكن وكما هو حال السياسة الدولية فإن هؤلاء العشرة آلاف نسمة لهم صوت في الجمعية العامة مثلهم مثل الهند، إن هذا الصوت هو الذي تسعي وراءه إسرائيل. مثلاً الملفت أن دولة مثل ميكرونيزيا لم تصوت يوماً إلا مع إسرائيل. ينجح القزق في جعل الأمر أكثر سهولة علينا لفهم

ديناميكيات التدخلات الإسرائيلية في هذه المناطق النائية التي لم يقم العرب فيها أي علاقات دبلوماسية باستثناء بعض محاولات التدخل الليبي أيام القذافي الذي كان يواجه بصد إسرائيلي قوي. لقد قادت إسرائيل انقلابات عسكرية في بعض دول المنطقة ودربت نخباً عسكرية وقدمت مساعدات مالية وعرضت خبراتها المختلفة في سبيل تأمين علاقات قوية مع بعض بلدان الباسيفيك.

ويضم الباب السادس فصولا حول علاقات إسرائيل مع المنظمات الدولية وتجارتها الخارجية. حيث يقوم السفير نبيل الرملاوي في الفصل الثاني والعشرين بعرض غني لعلاقات إسرائيل مع المنظمة الدولية الأولى في العالم والمتمثلة في الأمم المتحدة. يقوم الرملاوي الذي عمل سفيراً لفلسطين لدى الأمم المتحدة في جنيف لسنوات طويلة بقراءة السلوك والمواقف والقرارات ولجان التحقيق ومخرجاتها والبيانات من أجل أن يقف على حقيقة العلاقة التي تربط إسرائيل بالجهة الوحيدة على وجه الأرض التي منحتها شهادة ميلاد. وكما يقول الرملاوي فقد ارتبطت العلاقة بين إسرائيل والأمم المتحدة بعاملين اثنين، الأول هو طبيعة النشأة لدولة إسرائيل، والثاني هو الممارسات الإسرائيلية خصوصا بعد قيام الدولة والتي جاءت منسجمة مع طبيعة النشأة من حيث التنكر لقواعد القانون الدولي وأحكام الميثاق وشرعة حقوق الإنسان. وكما يوضح الرملاوي فإن أي مقاربة لفهم علاقة إسرائيل بالمنظمة الدولية لا تستقيم دون الإشارة دائماً إلى القضية الفلسطينية والفلسطينيين الذين صادرت هذه المنظمة حقوقهم.

ويخصص الفصل الثالث والعشرون لدراسة علاقات إسرائيل مع الاتحاد الأوروبي، ويكتبه الدكتور عاطف أبو سيف. إسرائيل الدولة غير الأوروبية الوحيدة التي تحظي بمعاملة ترتقي إلى درجة العضو في مؤسسات بروكسل. إن انحياز الاتحاد الأوروبي لإسرائيل بارز منذ توقيع اتفاقية التجارة غير التفضيلية للعام ١٩٦٤ حتى إقامة مناطق تجارة حرة بين الطرفين بجانب مشاركة إسرائيل في برامج الاتحاد العلمية والبحث التي لا تحظى بالمشاركة فيها بنفس مستوى إسرائيل أي دولة غير أوروبية.

وكما يكشف الفصل فإن التقدم في مواقف الاتحاد السياسية لا تتم ترجمته على الأرض عبر وقف مشاركات إسرائيل في مشاريع الاتحاد التي تمول بعض صناعاتها العسكرية التي تستخدمها في إنتاج السلاح الذي تقتل به الفلسطينيين. إن هذه الشراكة الناعمة تميز طبيعة نسج إسرائيل لعلاقاتها مع الكثير من دول ومناطق العالم، بحيث يتم فصل المواقف السياسية عن كنه العلاقات التجارية والعسكرية والعلمية.

ويكتب الدكتور عدنان أبو عامر في الفصل الرابع والعشرين حول علاقات إسرائيل مع الحلف العسكري الأقوى في العالم: حلف الناتو. وكما يقول أبو عامر فإن إسرائيل تكاد تكون العضو غير العضو في الحلف، نظراً لطبيعة علاقاتها التعاقدية مع الحلف التي تشمل تدريبات مشتركة ومناورات ولقاءات ومشاورات تعكس عمق علاقة تل أبيب مع الدول الأعضاء في الحلف. لقد شكل انتهاء الحرب الباردة فرصة لإطلاق إسرائيل والحلف لرؤية جديدة أسست لتعاون في مجالات مختلفة، حيث -كما يقول أبو عامر- ظهرت للسطح المشترك أنواع جديدة من التهديدات أعطت دفعة أخرى من القوة للعلاقات القوية أصلاً، شملت هذه ما يسمى بالحرب على الإرهاب ومكافحة الهجرة الشرعية بجانب عدم

استقرار الإقليم الشرق أوسطي. ورغم وجود بعض العقبات في طريق علاقة إسرائيل بالحلف، إلا أن ثمة اتفاقا وثيقا بين الحلفاء على جانبي الأطلسي بضرورة تمكين العلاقة مع تل أبيب ضمن رؤية الحلف لمستقبله.

ويكتب الباحث الاقتصادي حكمت عاشور في الفصل الخامس والعشرين حول علاقات إسرائيل التجارية وفلسفة إسرائيل في بناء علاقاتها التجارية. يقدم هذا الفصل المعلومات التفصيلية الضرورية حول التجارة الخارجية الإسرائيلية. وبعد معالجة المراحل التي مرت بها التجارة الخارجية الإسرائيلية والعوامل التي أثرت على حركة الصادرات والواردات السلعية والخدماتية، يعرض الفصل تفاصيل تجارة إسرائيل مع العالم الخارجي وتوزيعها السلعي والجغرافي وفق الصادرات والواردات. كما يعمل عاشور على تقديم تصور تفصيلي لهذه التجارة في فترات مختلفة خاصة حين كان الاقتصاد الإسرائيلي زراعيا وبعد ذلك عند انتقاله إلى الصناعي والتكنولوجي. ويبين عاشور كيف ساهمت الدول الغربية في تطوير الاقتصاد الإسرائيلي وفي ضمان تجاوزه لكل الأزمات التي مرّ بها. إن ما يقوم به هذا الفصل هو تقديم صورة بانورامية واسعة تصلح خلفية مساعدة لفهم الكثير مما ورد في فصول الكتاب حول علاقات إسرائيل الاقتصادية، فبالمحصلة هذه العلاقات هي جوهر العلاقات وعصبها بين الدول.

ويقدم الفصل السادس والعشرون والأخير من الكتاب المعنون بـ«الخاتمة» محاولة لشمل أهم الأفكار التي عالجتها فصول الكتاب وصولاً لوضع تصورات أشمل لطبيعة علاقات إسرائيل مع دول العالم وأقاليمه ومنظماته المختلفة تحقيقاً لرؤية الكتاب وهدفه بضرورة فهم إسرائيل من مختلف جوانبها، وعدم قصر التحليل في الدراسات الإسرائيلية على الوضع الداخلي وعلى الصراع العربي الإسرائيلي، أو حتى حين معالجة علاقات إسرائيل قصر هذه المعالجات على بعض الدول الكبرى وضمن الكلاشيهات والعبارات الكبيرة.

إن ما يقدمه التحليل السابق في الفصول المختلفة يشكل مقدمة واقتراحا في الوقت نفسه ودعوة للباحثين والباحثات لإعمال أدواتهم البحثية في هذا العالم الخارجي لإسرائيل من أجل فهمه بصورة أعمق، وتقديم توصيات في المقابل لصناع السياسة الخارجية العربية حول سبل التعامل معه حتى لا تجد الدبلوماسية العربية نفسها خارج حدود اللعبة.

يشارك ثمانية عشر كاتباً وباحثاً وباحثة من أكاديميين ومختصين في العلاقات الدولية إلى مختصين في السياسات الإقليمية المختلفة وسياسات بعض الدول بجانب دبلوماسيين وسفراء متمرسين في كتابة فصول الكتاب. إن الإحاطة بجوانب علاقات إسرائيل الدولية وتفاعلاتها مع العالم لم تكن سهلة لأنها طريق بكر غير معبدة لم تدسها أقدام عابرين كثر من قبل، لذا فإن هذا الكتاب يسعى لأن يكون مصباحاً يهدي أولئك المختصين في الدراسات الإسرائيلية ليكتشفوا جوانب أخرى من السياسة الإسرائيلية، وليفهموا أبعاداً أخرى للتفاعلات السياسية داخل إسرائيل، ولدارسي العلاقات الدولية بما يوفره من ثراء معرفي وتنقيب تُعمل فيه أدوات ومناهج البحث في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، ولدارسي السياسات الإقليمية ودراسات الشرق الأوسط تحديداً، وللسياسيين والدبلوماسيين الفلسطينيين والعرب لعلهم يستطيعون تطوير خطط وبرامج تعمل على تحقيق المصالح الوطنية في المحافل والعواصم والمنظمات الدولية بعيداً عن ردة الفعل والعشوائية، وللقارئ العربي الذي يريد أن يفهم بصورة أعمق جوانب الصراع المختلفة.

الهوامش

1 عاطف أبو سيف، إسرائيل والاتحاد الأوروبي: الشراكة الناعمة، (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، «مدار»، ٢٠١١)

٢ أيمن يوسف ومهند مصطفي، سياسة إسرائيل تجاه القوى الصاعدة تركيا والهند والصين وروسيا، (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، «مدار»، ٢٠١١)

2 Margot Light, «Foreign Policy Analysis,» in A.J.R. Groom and Margot Light, Contemporary International Relations: A Guide to Theory, (London: Pinter Publishers, 1994): 93-101.

3 Michael Mastanduno, «Toward a Realist Theory of State Action», International Studies Quarterly, 1989, vol. 33, 457-474.

4 Gideon Rose. «Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy,» World Politics, 1998, Vol. 51, No. 1, pp. 72-144.

5 Robert D. Putnam, Diplomacy and Domestic Politics: the Logic of Two-Level Games, International Organizations, vol.42, no.3 (Summer 1998): 427-460. &.

Boekle, Henning, Volker Rittberger and Wolfgang Wagner, «Constructivist Foreign Policy Theory», In German Foreign Policy Since Unification, ed. by Volker Rittberger, (Manchester/New York: Manchester University Press, 2001), 105-137.

6 Holsti, Kalevi J. « National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy» International Studies Quarterly, 1970, Vol. 14, No. 3, s. 233-309.

7 Valeriem Hudson, «Foreign Policy Analysis: Actor-Specific Theory and the Ground of International Relations», Foreign Policy Analysis, 2005 1, 1–30.

8 انظر مثلاً كيف يربط «زئيف موعاز» بين نزعة العسكرتارية والهجومية الإسرائيلية وبين مواقفها من المبادرات الإقليمية والدولية:

Zeev Maoz, Defending the Holy Land: A Critical Analysis of Israel's Security and Foreign Policy, (Ann Arbor: The University of Michigan Press, 2009).

9 Yaccov Bar-Siman- Tov, «Ben-Gurion and Sharett: conflict management and great power constraints in Israel's foreign policy», Middle Eastern Studies, 1988, vil. 24, no. 3, pp. 330-356.

10 Scott Crichlow, «Idealism or Pragmatism? An Operational Code Analysis of Yitzhak Rabin and Shimon Peres,» Political Psychology, 1998, Vol. 19, No 4, pp. 683-706.

11 Michael, Brecher, The Foreign Policy System of Israel: Setting, Images, Process. (London: Oxford University Press, 1972).

12 Alfred E. Kellermann, Kurt Siehr, Talia Einhorn, Israel Among the Nations: International and Comparative Law Perspectives on Israel's 50th Anniversary, (Martinus Nijhoff Publishers, 1998).

13 Uri Bialer, «Top Hat, Tuxedo and Cannons: Israeli Foreign Policy from 1948 to 1956 as a Field of Study», Israel Studies , Volume 7, Number 1, Spring 2002, pp. 1-80.

14 بنيامين نتنياهو، مكان تحت الشمس، ت. محمد عودة الدويري، (بيروت: دار الجليل للنشر والدراسات، ١٩٩٥).

15 حول السلاح الإسرائيلي لأميركا اللاتينية في الثمانينيات انظر:

بشارة بحبح وليندا بتلر، إسرائيل وأميركا اللاتينية: البعد العسكري، ترجمة أسامة البابا، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٨٧؛

Jane Hunter, Israeli Foreign Policy: South Africa and Central America, (South End Press, 1987)

وحول السلاح الإسرائيلي لأفريقيا انظر

Siemon T. Wezeman, Israel Arms Transfers to Sub-Saharan Africa, SIPRI Background Paper, (Stokholom: SIPRI, October 2011).

16 للمزيد حول تطورات الاقتصاد الإسرائيلي انظر:

حسين أبو النمل، الاقتصاد الإسرائيلي من الاستيطان الزراعي إلى اقتصاد المعرفة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤).

17 حكمت عاشور، «أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في اسرائيل للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٩»، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٢.

18 Roy Goldschmidt, «Information regarding Scientific Research and Research and Development in Israel». Prepared for the meeting of the Science and Technology Committee with members of European Parliaments, Jerusalem: The Knesset Research & information Centre, February 2011) 1.

19 Daphe Getz et al, Science, Technology and Innovation Indicators in Israel: An International Comparison, (Jerusalem: Samuel Neaman Institute & Central Bureau of Statistics, 2007).

20 للمزيد حول نشاطات المركز يمكن زيارة موقعه على الرابط التالي

http://mfa.gov.il/mfa/Pages/default.aspx


@Ahmedyassin90

الباب الأول

علاقات إسرائيل مع الأميركيتين


@Ahmedyassin90

الفصل الثاني

إسرائيل والولايات المتحدة: العلاقة الخاصة

د. أماني القرم

مقدمة

تربط إسرائيل بالولايات المتحدة الأميركية علاقات فريدة من نوعها يصعب توصيفها من قبل النظريات التي تحكم العلاقات بين الدول، فالتعهد القومي والالتزام الأخلاقي والقيم والمصالح المشتركة بين البلدين تنعكس كلّها على طبيعة هذه العلاقات وتمنحها خصوصية لا يحظى بها أكبر حلفاء الولايات المتحدة. فإسرائيل هي الحليف الإستراتيجي للولايات المتحدة من غير أعضاء حلف الناتو، وإسرائيل هي الدولة الأكثر تلقياً وامتيازاً في المعونات الأميركية منذ الحرب العالمية الثانية.

وترتكز العلاقات الأميركية الإسرائيلية على أبعاد تاريخية وثقافية ودينية تسبق قيام دولة إسرائيل في العام ١٩٤٨ ، لتعود بجذورها إلى هجرة المؤسسين الأوائل للعالم الجديد (أميركا) وبناء مستعمراتهم، حاملين معهم مفاهيم وأساطير العهد القديم، معتقدين أنهم بنو إسرائيل وأن العالم الجديد هو أرض كنعان. لذا، ينظر الأميركيون إلى إسرائيل على أنها شديدة الشبه بأميركا فهم يجدونها: «أمة مهاجرة ودولة مهاجرين، وملاذ مضطهدين ورواد استيطان، ونظاما ديمقراطيا تظلله سيادة القانون، وثقافة استهلاكية غربية وذات قيم مشتركة في ظل صحراء عربية».[1]

وقد ألقى هذا التصور عن إسرائيل بظلاله على صانعي القرار في الولايات المتحدة سواء في البيت الأبيض أو في الكونغرس، ما أعطى العلاقات بين البلدين بعداً آخر، وأكسبها فرادة عن باقي العلاقات بين الدول. إضافة إلى نجاح الحركة الصهيونية ومؤسساتها في التغلغل في الداخل الأميركي، منذ انتقال مركز الثقل داخل الحركة من بريطانيا إلى الولايات المتحدة الأميركية حين عقدت مؤتمرها في مدينة بلتيمور بنيويورك عام ١٩٤٢ ، لتستطيع بعد ذلك أن تصبح قوة شعبية ذات ثقل سياسي واقتصادي، تؤثر في توجيه السياسة الأميركية تجاه المصالح الإسرائيلية، مع الملاحظة أن

الحركة الصهيونية تتجنب الانحياز لحزب دون الآخر في النظام السياسي الأميركي. ويأتي حوالى ٦٠٪ من تمويل الحزب الديمقراطي و٣٥٪ من تمويل الحزب الجمهوري من اليهود مؤيدي إسرائيل. وينبع نجاح التأثير اليهودي في الولايات المتحدة من ثلاثية متوازنة تتمثل في: شدة التنظيم، فعالية نشطة، والتركيز على هدف واحد هو سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

وعليه، ثمة جدل كبير حول طبيعة العلاقات الأميركية الإسرائيلية، وأبعادها، وتداعياتها، وقيمتها الإستراتيجية العائدة على الدولتين، ويطرح دوما سؤال: «لماذا إسرائيل؟». ومن هذا المنطلق يبحث هذا الفصل في إشكالية العلاقات الأميركية الإسرائيلية، من خلال الوقوف على المحددات التي تحكم العلاقة بينهما، وأهم المجالات التي تتجسد فيها الخصوصية بين واشنطن وتل أبيب، محاولة استعراض أهم المفاصل الرئيسية فقط في منحنى هذه العلاقات دون إغراق في التفاصيل التي تزخر بها.

يبدأ الفصل بعرض للأبعاد الرئيسية التي تحكم وتبرر الارتباط المتين بين البلدين، وقد تم إجمالها في ثلاثة محددات أو أبعاد هي: البعد الديني أو ما يعرف بالالتزام الأدبي والأخلاقي الذي كثيرا ما يردده الساسة الأميركيون عند الحديث عن إسرائيل والولايات المتحدة. والبعد الإستراتيجي ويتحدث عن القيمة المتبادلة لكلا البلدين، وأهمية كل منهما للأخرى في حماية المصالح الحيوية والإستراتيجية، ثم اللوبي الصهيوني والذي يعتبر الذراع الطولى في دعم إسرائيل في الولايات المتحدة .

من ثم يتعرض الفصل لأهم مجالات التعاون الرئيسية بين البلدين، وهي:

أولا: المجال السياسي ويستعرض أهم المتغيرات والأحداث التي أثرت على العلاقات السياسية، وشكلت علامة فارقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل.

ثانيا: المجال الاقتصادي ويتحدث عن أهم الاتفاقات الاقتصادية الأميركية الإسرائيلية، وحجم التبادل التجاري بينهما، وطبيعة المساعدات التي تقدمها الحكومة الأميركية لإسرائيل، والدور الذي تلعبه واشنطن في حماية الاقتصاد الإسرائيلي.

ثالثا: المجال التكنولوجي والعلمي ويعرض أهم النشاطات العلمية والمؤسسات البحثية والتكنولوجية المشتركة بين البلدين.

وأخيرا: المجال العسكري ويوضح واقع العلاقة العسكرية بين واشنطن وتل أبيب، والمعونات التي تتلقاها إسرائيل من الولايات المتحدة، وأهم الاتفاقات العسكرية والتحالفات التي بلورت العلاقات بينهما.

أولاً، محددات العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل

١- البعد الديني (الالتزام الأدبي والأخلاقي)

يعتبر العامل الديني مؤثراً قوياً في تفسير متانة العلاقات بين الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل، فالموروث الديني الأميركي وفي جزء كبير منه، يتشكل من الصهيونية المسيحية منذ هجرة «البيوريتان» إلى العالم الجديد في القرن السابع

عشر، حاملين معهم العقائد التوراتية والعهد القديم. و«البيوريتان» أو «المتطهرين» هم أتباع حركة الإصلاح الديني البروتستانت،[٢] التي ظهرت في أوروبا في القرن السادس عشر على يد مارتن لوثر، وقد تداخلت في هذه الحركة أساطير صهيونية وتوراتية مبنية على تراث العهد القديم. هذا وتعتبر الطائفة البروتستانتية، والتي تمثل الحاضنة الثقافية للصهيونية المسيحية، أكبر الطوائف المسيحية وأكثرها نفوذاً في الولايات المتحدة. ومن أبرز كنائسها المؤثرة المعمدانيين واللوثريين والانجليكان.

والصهيونية المسيحية هي حركة ودعوة دينية مسيحية، تدعو إلى العصمة الحرفية للكتاب المقدس والعودة الحقيقية للمسيح، وقيام حكمه الألفي والذي عاصمته القدس. وصهيونيتها تأتي من دعوتها إلى وجوب عودة اليهود إلى أرض الميعاد تحقيقاً للنبوءات التوراتية التي يؤمن بها المسيحيون. وهي سبقت الصهيونية اليهودية بثلاثة قرون، أي قبل المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في بازل بسويسرا عام ١٨٩٧ برئاسة هرتسل.[٣]

نظرت الصهيونية المسيحية إلى قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ على أنه إشارة تؤكد معتقداتها اللاهوتية، وزاد النصر الذي حققته إسرائيل عام ١٩٦٧ واحتلال مدينة القدس من تنامي هذا المذهب وتعمقه، فبدلاً من تنصير الإسرائيليين، تبلورت أهداف الصهيونية المسيحية في تأكيد شرعية دولة إسرائيل تحقيقاً للنبوءة التوراتية، وطمأنة إسرائيل بأن الإنجيليين الأصوليين ملتزمون بالعمل في الولايات المتحدة من أجل أمن إسرائيل.[٤]

وتجمع إسرائيل بالولايات المتحدة منظومة من القيم المشتركة والعقائد الدينية والتاريخية المتشابهة، لتصل في النهاية إلى ما يسمى «الالتزام الأدبي والأخلاقي». ويؤكد هذا المنظور الباحث النرويجي الأصل «يوهان جالتونج» أحد الأوائل المؤسسين في دراسات السلام والصراعات، في مقالته «السياسة الخارجية للولايات المتحدة حسب العوامل الدينية واللاهوت» فيقول:

«تاريخ جميل وقوي، شعب في المنفى، شعب صغير هارب من السيطرة القمعية، باحث عن بداية جديدة.. لقد أعطى «يهوه» لليهود في المنفى مكانة خاصة..اليهود هم «الشعب المختار» بأرض موعودة ...كذلك اعتبر الآباء المؤسسون للولايات المتحدة البيوريتان أنفسهم شعبا مختارا منذ قرون بقراءة الكتاب المقدس ليس فقط من قبل يهوه بل من خليفته الرب المسيحي».[٥] وهذا الالتزام الأدبي والأخلاقي تجاه إسرائيل الذي يتحدث عنه الساسة الأميركيون في تفسيرهم للدعم الأميركي لإسرائيل، ما هو إلا استخدام متطور لعقيدة دينية توراتية وضعت شروحها في قوالب عبرانية، محاولين القفز عن الحائط الفاصل بين الدين والدولة، ومحاولة سد الفجوة بين المجالين الديني والسياسي في المجتمع الأميركي.[٦]

وقد استطاعت هذه المنظومة ذات القيم المشتركة والأساس الديني المرتكز على المسيحية الصهيونية أن تصل إلى مركز القرار الأميركي. فعلى سبيل المثال وصل إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة رؤساء مؤمنون دينيا بإسرائيل ولعل أبرزهم جيمي كارتر الرئيس الأميركي في الفترة (١٩٧٦-١٩٧٩) والذي وصل إلى الحكم بفضل أصوات اليهود ومؤيديهم، فهو المعلم في الكنيسة المعمدانية الذي أعلن في معبد اليزابيث في نيوجيرسي قائلا: «إنني أعبد نفس الرب مثلكم ونحن المعمدانيين ندرس نفس التوراة مثلكم».[٧] والرئيس رونالد ريغان الذي قضى في البيت الأبيض ولايتين متتاليتين شهدتا

دعما غير مسبوق لإسرائيل، ووصلت العلاقات الأميركية الإسرائيلية في عهده إلى ذروتها وأصبحت إسرائيل هي الحليف الإستراتيجي للولايات المتحدة من غير حلف الناتو، حيث لم يكن وصوله للبيت الأبيض مجرد انتصار للحزب الجمهوري على منافسه الديمقراطي بقدر ما كان انتصاراً لا سابق له لحركة أيديولوجية هي اليمين المسيحي المحافظ، والتي لا تبحث عن تغييرٍ تدريجي في الأوضاع القائمة وإصلاحها، بل تعمل على قلب النظام القديم.[٨]

هذا وتعتبر فترة ريغان هي الفترة التي تم فيها إرساء دعائم اليمين المحافظ لتستمر بعد ذلك في أروقة الإدارات الأميركية المتعاقبة بعده، وتصبح أكثر وضوحاً في عهد جورج بوش الابن الذي وصل إلى البيت الأبيض، ترافقه إدارة يتغلغل فيها التيار المحافظ والمحافظون الجدد. حيث تميزت العلاقات الأميركية الإسرائيلية أثناء ولايته بتطابق المصالح والرؤى الإستراتيجية. كان خطاب بوش الابن في أيار ٢٠٠٨ أمام الكنيست الإسرائيلي مليئاً بالشجون اليهودية، وبإشارات من التوراة والتلمود، أثارت مشاعر العديد من أعضاء الأحزاب اليمينية لدرجة أن «سيلفان شالوم» أحد أقطاب اليمين الإسرائيلي وصفه بأنه «أكثر صهيونية من العديد من الوزراء الإسرائيليين».[٩]

٢- البعد الإستراتيجي

رغم تصاعد الجدل حول أهمية إسرائيل إستراتيجياً بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية، إلا أنه لا يمكن إغفال أن المصالح الأميركية الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط تكاد تتطابق مع المصالح الإسرائيلية. فإبان الحرب الباردة كانت الإستراتيجية الأميركية للشرق الأوسط تتمحور حول ثلاثة أهداف: احتواء الاتحاد السوفييتي، العمل على استمرار تدفق النفط من المنطقة، وضمان أمن إسرائيل . وبعد انتهاء الحرب الباردة وزوال الشيوعية كخطر يهدد الأمن القومي الأميركي، تم استبدال احتواء الاتحاد السوفييتي كهدف إستراتيجي لتحل محله محاربة ما يسمى بالإرهاب أو «الإسلام الراديكالي»، وهو خطر تم تضخيمه في بنوك التفكير ومراكز صنع القرار الأميركي ومؤسسات اللوبي الصهيوني منذ تسعينيات القرن الماضي. وأصبحت محاربة الإرهاب سياسة عالمية تطلق لتبرير جميع الاعتداءات على الحريات وحقوق الإنسان بما فيها حركات التحرير الفلسطينية، واستغلت إسرائيل هذه السياسة في توسيع انتقامها من الفلسطينيين ومحاربة المنظمات الفلسطينية المقاومة وخاصة الإسلامية منها.

استمرت باقي أهداف الإستراتيجية الأميركية في المنطقة كما هي من ضمان أمن إسرائيل وحماية المصالح الحيوية للولايات المتحدة المتمثلة في استمرار تدفق النفط. وفي كلا الحالتين، فإن الأهداف الأميركية الإسرائيلية مشتركة والمصالح الإستراتيجية واحدة، أما فيما يتعلق بالنفط، فحرصت الولايات المتحدة على فصل قضايا البترول في الخليج عن الصراع العربي الإسرائيلي منذ استخدام النفط كسلاح في حرب ١٩٧٣.

وفضلا عن موقعها الجيوإستراتيجي المتميز، فإن رصيد إسرائيل الإستراتيجي تصاعد بقوة بعد إبراز قدراتها الدفاعية وخبراتها القتالية في حرب عام ١٩٦٧، وتوجيهها ضربة قاصمة لمصر حليفة الاتحاد السوفيتي في المنطقة، فبدت كما أنها الحصن الذي يحمي المصالح الأميركية من النفوذ السوفييتي. وقد ساعدت على بلورة تلك الصورة عوامل عدة أهمها:

تنامي قوة اللوبي الصهيوني في أروقة صنع القرار الأميركي، والانسحاب البريطاني من المنطقة في أوائل السبعينيات وحاجة الولايات المتحدة لملء الفراغ في الشرق الأوسط بعد انسحاب القوى التقليدية منه.

وقد تعاظم الاعتقاد بإستراتيجية إسرائيل بعد غياب الشاه رضا أحمد بهلوي شاه إيران الحليف الأكبر للولايات المتحدة في الشرق الأوسط بقيام ثورة الخميني ١٩٧٩، تلاه الفوز الساحق الذي حققه رونالد ريغان في انتخابات الرئاسة الأميركية على منافسه جيمي كارتر، والذي شهدت إدارته بدءا لصعود وتواجد تيار وشخصيات المحافظين الجدد المؤمنين بمركزية إسرائيل في الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة، أمثال «ديك تشيني» و«دونالد رامسفيلد» و«بول وولفوفيتز» ، الذين شكلوا الأعمدة الرئيسية فيما بعد في إدارة الرئيس الأميركي جورج بوش الابن.[١٠]

يعتبر عبد الوهاب المسيري الخبير في شؤون اليهودية والحركة الصهيونية في مقابلة له مع قناة الجزيرة: «أن واشنطن تنظر إلى إسرائيل باعتبارها حاملة طائرات.. بمعنى أنها استثمار إستراتيجي وليس اقتصاديا، مشيرا إلى أن الاستثمار الإستراتيجي يأتي بعائد اقتصادي لكنه غير مباشر»، مضيفاً « إنه بدون إسرائيل كانت الولايات المتحدة ستضطر إلى وضع ما يقرب من خمس حاملات طائرات في البحر الأبيض المتوسط بتكلفة عشرة بليون دولار، إلى جانب طبعاً المواجهة المباشرة مع العالم العربي، معنى ذلك أن واشنطن كانت ستتحمل ما يزيد على ٥٠ بليون دولار في السنة.»[١١]

في المقابل هناك معارضون لمذهب الرصيد الإستراتيجي لإسرائيل، يرون أن العلاقة العاطفية بين الولايات المتحدة وإسرائيل قد كلفت الشعب الأميركي الكثير من الأموال، وأساءت للعلاقات العربية الأميركية، وهددت مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، وأن انتصارها الإستراتيجي في حرب ١٩٦٧ لم يفلح في منع تغلغل الاتحاد السوفييتي بل على العكس، فقد زاد بعد أن منح عبد الناصر السوفييت تسهيلات أكبر واستعان بعدد كبير من الخبراء السوفييت لإعادة تنظيم قواته المسلحة، كما أن هزيمة إسرائيل في حرب ١٩٧٣ قد زعزعت مكانتها في ردع الدول العربية.[١٢]

وبتجاوز الإشكالية بين المعارضين والمؤيدين لمذهب الرصيد الإستراتيجي لإسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة، فإن إسرائيل تحسب وبلا شك ذراعا لتنفيذ السياسة الأميركية في المنطقة وحماية للمصالح الحيوية الأميركية. فالدولتان تحتفظان بقدر كبير من التشابه في الأهداف الإستراتيجية العامة إقليمياً ودولياً، وإن كان هناك أحيانا اختلاف في الأولويات والاهتمامات، فإنه ينبع من اختلاف الرؤية والبيئة السياسية العامة. فالولايات المتحدة لها التزامات كونية كونها قوة عظمى ووحيدة في العالم، والأفق الإسرائيلي محصور في بيئة أكثر تحديداً ومسؤوليات أقل تنحصر في المقام الأول ببقاء الدولة اليهودية وأمنها.[١٣] ولا شك أن العلاقة الأميركية مع إسرائيل لا تخلو من مخاطر أو تكاليف بالنسبة لواشنطن من حيث مكانتها في الدول العربية والإسلامية. فعلى سبيل المثال: كاد الدعم الأميركي لإسرائيل في حرب أكتوبر ١٩٧٣ أن يوقع تقريباً مواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وحالة الطوارئ التي دفعت واشنطن إلى إعادة إمداد القوات الإسرائيلية خلال الحرب قد استحثت قرار حظر النفط العربي، كما أن الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ أدى إلى تدخل الولايات المتحدة وساعد على تحفيز ظهور تنظيمات معادية مثل «حزب الله» الذي استهدف مصالح الولايات المتحدة وإسرائيل على حد سواء، عدا عن أن الدعم الأميركي لإسرائيل استخدم كموضوع مركزي في الدعاية التي تبثها

التنظيمات الجهادية العالمية وأبرزها القاعدة.[١٤]

ورغم تلك التكلفة الضخمة فإن وجود إسرائيل كحليف دائم تربطه علاقات فريدة بالولايات المتحدة في قلب العالم العربي، وفي منطقة شديدة الخصوصية بالنسبة للمصالح الحيوية الأميركية، يضمن لها قاعدة دائمة ومتوفرة لتنفيذ إستراتيجيتها.

٣- دور اللوبي الصهيوني

اللوبيات أو جماعات الضغط هي جماعات ومنظمات غير حكومية تمارس ضغطا في عملية صنع السياسة، وذلك عن طريق التأثير في إجراءات القرار التشريعي الذي يتخذ في الكونغرس. ويسمح النظام السياسي الأميركي الذي يتميز باللامركزية ويقوم على مبدأ الرقابة والتوازن بعمل هذه الجماعات أو اللوبيات، ما يجعلها قوة سياسية ناشطة ومؤثرة على توجهات صنع القرار الأميركي. ويبرز اللوبي الصهيوني كقوة ضاغطة ومنظمة حيث يتميز بعدد من الصفات التي تجعله أحد أقوى اللوبيات في الولايات المتحدة، أبرزها: [١٥]

- تماسك المجموعة الداخلية وقوة الزعامة وتركيز الجهود في اتجاه هدف واحد هو مصلحة إسرائيل.
- القدرة التنظيمية والانتشار الواسع لمؤسسات هذا اللوبي في أنحاء الولايات المتحدة، ما أعطاه القدرة على حشد جمهور واسع مؤيد له، ومكنه من التغلغل في الرأي العام الأميركي وإمكانية ضمان سرعة الاستجابة لقضاياه.
- إمكانية الوصول إلى مراكز القرار، فالذي يميز اللوبي الصهيوني هو نوعية القيادات المنتمية إليه وحساسية موقعها، مثل أعضاء كونغرس، وحاخامات، ورجال صحافة بارزين، وحكام ولايات. إضافة إلى اتساع شبكة العلاقات التي تصل إلى المواقع الحساسة في صنع القرار السياسي، ما مكنه من معرفة آخر التطورات ذات الصلة بإسرائيل وجهوزيته لمواجهة هذه التطورات.
- حرص اللوبي الصهيوني على عدم الانحياز لحزب أميركي ضد آخر، ما مكّنه من التغلغل في كلا الحزبين المتنافسين الديمقراطي والجمهوري، والمناورة في جميع الاتجاهات الحزبية وحشد الأصوات للانتخابات بشكل مؤثر. فعلى سبيل المثال لا الحصر: في العام ١٩٤٦ صرح الرئيس ترومان نفسه أمام مجموعة من الدبلوماسيين: « آسف أيها السادة ولكن علي أن استجيب لمئات الآلاف من الناس الذين ينتظرون الصهيونية، وليس لدي آلاف العرب من الناخبين».[١٦] وعندما اختير كيندي مرشحا للحزب الديمقراطي حصل على ٨٠٪ من أصوات الناخبين اليهود وخمسمائة ألف دولار لحملته الانتخابية من اليهود وعين «كلوتزينيك» رئيس مؤتمر الرابطات اليهودية مستشارا له.[١٧]
- القدرة المالية العالية التي تمكن رجالات هذا اللوبي من السيطرة على مراكز الأبحاث وبنوك التفكير ووسائل الإعلام والدعاية، حيث يستطيع اللوبي استخدام المال السياسي بشكل بارع في التأثير على أعضاء الكونغرس وتوجيه الرأي العام نحو قضية معينة.

وتعتبر اللجنة الأمريكية الإسرائيلية «الأيباك» أبرز وأقوى مؤسسات اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، وقد ساعد مندوبوها في الكونغرس على تمرير أكثر من مائة تشريع لمصلحة إسرائيل، وتصدر اللجنة تقرير الشرق الأدنى Near East Report كل أسبوعين، والذي يعد أحد أهم أسلحتها المعلوماتية، ويحظى باهتمام كبير في العاصمة الأمريكية، وفيه تعبر اللجنة عن موقفها علانية من القضايا محل الاهتمام.[١٨]

هذا ويتزايد الجدل يوما بعد يوم في أوساط المفكرين والباحثين المنتقدين للعلاقات الأمريكية الإسرائيلية حول مدى نفوذ هذا اللوبي في التأثير على سياسة الولايات المتحدة تجاه إسرائيل، وانعكاسات ذلك على علاقاتها مع الدول الأخرى وعلى مصالحها الإستراتيجية. يقول الكاتب الأميركي وليام هيوز : « ثمن العلاقة الأميركية الفاسدة مع إسرائيل يرتفع يومياً.. أصبحت خزينتنا رهينة لجماعة الضغط الإسرائيلية التي لا حدود لطموحها. إن الجنون الإسرائيلي يستنزف مواردنا بينما لا نستطيع الوفاء باحتياجاتنا القومية الأساسية». [١٩]

وفي دراسة لـ«ستيفن والت» عميد كلية جون كينيدي بجامعة هارفارد، و«جون ميرشيمر» أستاذ العلوم السياسية بجامعة شيكاغو بعنوان «اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية» يؤكد الباحثان أن السر في علاقة الولايات المتحدة بإسرائيل هو اللوبي الإسرائيلي، والذي يعمل بنشاط لتشكيل السياسة الخارجية الأمريكية في اتجاه مساند لإسرائيل. وتقول الدراسة إن اللوبي يضم مسيحيين إنجيليين بارزين ممن يؤمنون بأن ميلاد إسرائيل من جديد هو جزء من النبوءة التوراتية، كما يضم بعض المحافظين الجدد من المسيحيين. ويصنف الكاتبان بأن طرق تأثير اللوبي مختلفة، ولكن العمود الرئيسي لفاعليته تكمن في الكونغرس الأميركي، حيث تتمتع إسرائيل عملياً بحصانة ضد النقد. وحسب الدراسة فإن اللوبي يؤثر على الهيئة التنفيذية عن طريق القوى الموالية لإسرائيل في العمل حيث يعمل على ألا يحتل أي من المنتقدين للدولة اليهودية أي منصب مهم في السياسة الخارجية الأميركية، بل أن يحتل أشخاص موالون لإسرائيل مواقع مهمة في الجهاز التنفيذي، ويشيران إلى أن اللوبي الإسرائيلي يبرع في السيطرة على مراكز الأبحاث وبنوك التفكير ووسائل الإعلام وإلصاق تهمة العداء للسامية لأي شخص يحاول أن يقف موقف المنتقد تجاه إسرائيل، فالعداء للسامية -حسب تعبير الكاتبان- هو المسكت الأعظم.[٢٠]

ومن أبرز الأمثلة على تأثير اللوبي على توجهات العلاقات الأمريكية الإسرائيلية وتطابق الرؤى بينهما: في ١٦ تشرين الثاني ٢٠٠١، بعث ٨٩ سيناتورا برسالة إلى بوش يمتدحونه فيها لرفضه مقابلة عرفات. وفي نيسان ٢٠٠٢ قام الجيش الإسرائيلي بعملية السور الواقي، وكان بوش الابن يدرك مدى تأثير هذه العملية على صورة الولايات المتحدة، وطالب شارون علنا أن يوقف العمليات ويبدأ الانسحاب، لكن بوش خفض من نبرته بعد يومين وطالب بالانسحاب دون تأخير، واستمر تراجعه أمام ضغط اللوبي حتى جاء تصريح بوش أن شارون «رجل سلام».

كما يشير الكاتبان إلى العلاقات القوية التي تربط حزب الليكود الإسرائيلي مع مجموعة المحافظين الجدد، أمثال دوغلاس فيث، جون بولتون، دونالد رامسفيلد، وريتشارد بيرل، وبول وولفوفيتز، وهذا الأخير يوصف في الولايات المتحدة بأنه من أشد الأصوات الموالية لإسرائيل حيث اختارته مجلة «فوروارد» عام ٢٠٠٢ الرجل الأول بين ٥٠ شخصية بارزة

تمارس النشاط اليهودي بوعي. وأطلقت عليه صحيفة « Jerusalem Post» رجل العام ٢٠٠٣ ووصفته بأنه « موال لإسرائيل بشكل ورع».[٢١]

ولكن، على الرغم من قوة تأثير اللوبي الصهيوني على السياسة الخارجية الأميركية كما ورد سابقاً، إلا أنه لا يمكن تجاهل أنه حجة يتم استخدامها في أحيان كثيرة لتبرير سياسات أميركية معينة تجاه الدول العربية، فاللوبي الصهيوني هو جزء في تفسير طبيعة العلاقة بين البلدين، ولا يمكن بأي حال من الأحوال تجاهل الأبعاد الأخرى، كالبعد الإستراتيجي الذي يربط علاقة الولايات المتحدة بإسرائيل، والفائدة التي تعود على المصالح الأميركية الحيوية من وجود إسرائيل كقوة غربية حليفة لواشنطن في منطقة الشرق الأوسط. وبالمثل فإنه لا يمكن التغاضي عن الجذور الدينية والتاريخية المشتركة التي تربط المسيحية الصهيونية بالصهيونية اليهودية والتي تتمثل بمجموعة القيم المشتركة بين البلدين وبالالتزام الأخلاقي والأدبي تجاه إسرائيل الذي يتحدث عنه الطرف الأميركي دوما.

ثانياً، العلاقات السياسية

ارتكزت العلاقات السياسية بين الولايات المتحدة وإسرائيل في العقود الثلاثة الأولى لإنشاء دولة إسرائيل على التعاطف الإنساني والتاريخي والديني. إلا أنه منذ ستينيات القرن الماضي بدأ هناك تحول في العلاقة بين البلدين بشكل تصاعدي ليأخذ تدريجيا شكل التحالف الإستراتيجي، خاصة بعد انتهاء حرب حزيران ١٩٦٧ وانتصار إسرائيل العسكري على العرب والذي أثبت أنها قوة يعتمد عليها لها ثقل في منطقة الشرق الأوسط.

يقسم هذا الجزء من الفصل إلى أربعة محاور: الأول يتناول الفترة ما بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧، وهي مرحلة التعاطف الإنساني والأخلاقي، وفيها كانت الإدارات الأميركية المتعاقبة تقوم بسياسة ذات شقين: من ناحية كان الموقف الأميركي يؤكد لإسرائيل التأييد لاستمرار وجودها، ومن ناحية أخرى يحاول أن يظهر للدول العربية أنه سيجري الرد على الأعمال العدوانية التي قد تقوم بها إسرائيل.[٢٢] والمحور الثاني يتناول الفترة مابين ١٩٦٧ وحتى ١٩٩٠، وهي مرحلة إثبات إسرائيل قوتها الإستراتيجية والعسكرية بعد انتصارها في حرب ١٩٦٧ ، والذي يعد علامة فارقة في تطور العلاقات بين البلدين بشكل غير مسبوق وتوقيع تفاهمات التحالف الإستراتيجي، ثم المحور الثالث الذي يتناول المتغيرات الدولية التي حدثت في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات وانعكاساتها على العلاقات بين البلدين، وبدء عملية السلام في الشرق الأوسط حتى صعود المحافظين الجدد إلى الرئاسة ممثلين بجورج دبليو بوش وفريقه، ويمثل هذا الجزء بشكل عام مرحلة تطابق الرؤى والمصالح الأميركية الإسرائيلية. ويتطرق المحور الرابع إلى العلاقات الأميركية الإسرائيلية في عهد الرئيس باراك أوباما أول رئيس أميركي أسود في تاريخ الولايات المتحدة مقابل صعود حكومة يمينية في إسرائيل بزعامة بنيامين نتنياهو.

١- ١٩٤٨-١٩٦٧: مرحلة التعاطف الإنساني والأخلاقي

أ. محددات العلاقة السياسية الثنائية بين الولايات المتحدة وإسرائيل في تلك الفترة

تشكلت العلاقة بين البلدين في تلك الفترة ضمن إطار مجموعة من المحددات، وهي:

- أولا: البيئة الدولية: فقد أفرزت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) نظاماً دولياً جديداً هو نظام ثنائي القطبية تتزعمه قوتان عظميان هما: الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، واللتان حلتا محل القوى التقليدية في العالم (إنكلترا وفرنسا وإيطاليا). وأصبح العالم مقسما إلى مناطق نفوذ في خضم ما يعرف بينهما بالحرب الباردة، وعليه فإن سياسة الولايات المتحدة كان تجاه منطقة الشرق الأوسط ككل، وكانت تتم من منظور الصراع الدولي بين القوتين العظميين، وكان أي صراع في أي منطقة في العالم يعني صراعاً دولياً بينهما.
- ثانيا: المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة: والتي كانت تتمثل في احتواء التمدد السوفييتي في المنطقة مقابل تعزيز النفوذ الأميركي السياسي والاقتصادي وتوسيعه من أجل منع التغيير في الميزان العالمي وتأمين إمدادات النفط العربي. ورغم أهمية إسرائيل وعلاقتها التاريخية والدينية بالولايات المتحدة وكونها تمثل سداً أمام التوسعات الناصرية في ذلك الوقت، إلا أن الاعتماد كان على حلفاء آخرين في المنطقة أكثر أهمية: كالسعودية وإيران، الدولتين النفطيتين، لحماية المصالح والإستراتيجية الأميركية في المنطقة العربية، خاصة بعد بدء الانحسار البريطاني من المنطقة وضرورة ملء الفراغ وحفظ النظام في منطقة الخليج.
- ثالثا: الدور المتغير الذي لعبته إسرائيل في إطار خدمة المصالح الأميركية السياسية والإستراتيجية في الشرق الأوسط: فرغم أن وزن هذا الدور كان متفاوتا بين مرحلة وأخرى خلال الفترة من ١٩٤٨ وحتى ١٩٦٧، إلا أنه مما لا شك فيه أن إسرائيل ضمنت قدرا من التأييد الأميركي، حتى عندما كان هذا التأييد يبدو متعارضا أحيانا مع المصالح الأميركية في المنطقة في بعض الفترات. ومنذ ستينيات القرن المنصرم يمكن القول إن الاعتماد الأميركي على إسرائيل قد زاد، حيث أثبتت إسرائيل أنها مستقرة سياسيا وقوية عسكريا، وأصبح من الممكن الاستفادة منها في إطار السياسة الأميركية للحصول على الاستقرار والتوازن في المنطقة، خاصة بعد فشل الولايات المتحدة في الحصول على صداقة الرئيس جمال عبد الناصر. وقد تعزز هذا الدور بعد حرب ١٩٦٧ والانتصار العسكري الذي حققته إسرائيل فيما يعرف بالنكسة.[٢٣]

ب _ أهم الأحداث التي أثرت على العلاقات السياسية بين البلدين في تلك الفترة

- رغم القول بأن العلاقات بين البلدين في بداية نشأة إسرائيل اقتصرت على التعاطف الإنساني والاهتمام الأخلاقي، إلا أن هذا التعاطف سبب بعض التصادم بين تقديم الدعم لإسرائيل والمصالح الأميركية في المنطقة، ففي العام ١٩٥٣ وفي ظل إدارة الرئيس الأميركي دوايت أيزنهاور (١٩٥٣-١٩٦١) التي كانت تحاول استقطاب البلدان العربية إلى جانب المعسكر الغربي، عبر مجموعة أحلاف عسكرية بدأت بحلف بغداد، أوقفت الولايات المتحدة قرضا لإسرائيل ب ٧٥ مليون دولار نتيجة عدم احترام إسرائيل لطلب لجنة مراقبة الهدنة وقف العمل في تحويل نهر الأردن، وأدانت إسرائيل في مجلس الأمن بسبب هجومها على «قبية» على الحدود الأردنية في العام نفسه.[٢٤]
- توترت العلاقات الأميركية الإسرائيلية في الأعوام ١٩٥٥ و١٩٥٦، حيث رفضت الولايات المتحدة مدّ إسرائيل بأسلحة لموازاة صفقة الأسلحة التشيكية مع مصر، وكان الموقف الأميركي من عدوان ١٩٥٦ سببا مباشرا لتوتر

العلاقات بين البلدين، فقد قامت الولايات المتحدة بعد عدوان عام ١٩٥٦ بعرض المشكلة على مجلس الأمن، وتقدم مندوبها الدائم «هنري كابوت لودج» إلى المجلس بإدانة العدوان، وإصدار التعليمات لإسرائيل إلى بسحب قواتها العسكرية إلى ما وراء الحدود كما كان الوضع عليه في اتفاقيات الهدنة. كان الرد الإسرائيلي عنيدا في المقابل، حيث أصرت إسرائيل على تحويل نصرها السياسي إلى نصر إستراتيجي وهي إستراتيجية عبر عنها بن غوريون في خطاب النصر الذي ألقاه في الكنيست، ووصلت ذروة العلاقات بين البلدين إلى أسوأها. ورغم التهديدات الأميركية بوقف المساعدات الاقتصادية وفرض العقوبات على إسرائيل، إلا أنه لم يوجد دليل يوحي ببدء القيام بذلك، فبدلا من فعلية فرض العقوبات، تراخى صانعو السياسة الأميركية فيما بعد الحرب وأصبحت مشكلتهم تأمين الانسحاب الإسرائيلي.[٣٥]

- شهدت العلاقات الأميركية الإسرائيلية بعض الفتور في أوائل الستينيات، وهي فترة الرئيس جون كنيدي (١٩٦١-١٩٦٣)، لمحاولته إحداث توازن في المنطقة وحل الصراع العربي الإسرائيلي على أساس قرارات الأمم المتحدة، ولكن رغم البداية العقلانية لسياسة كنيدي تجاه الشرق الأوسط الداعية إلى ارتياد «آفاق جديدة» ، إلا أن إدارته شهدت تغييرات جوهرية في موقف الولايات المتحدة من تسليح إسرائيل.[٣٦]
- تحسنت العلاقات الأميركية الإسرائيلية بعد ذلك وازدادت مكانة إسرائيل الإستراتيجية في حساب المصالح الأميركية بعد الفشل في استقطاب الدول العربية، وتركيز الولايات المتحدة على فيتنام، وإعطاء اهتمام ثانوي للصراع العربي الإسرائيلي. وامتازت العلاقات الأميركية الإسرائيلية بتحالف وثيق في عهد الرئيس الأميركي ليندون جونسون (١٩٦٣-١٩٦٩) ورئيس الوزراء الإسرائيلي ليفي اشكول في ذلك الوقت. ويترجم هذا التحالف على أرض الواقع بين البلدين حين قررت حكومة جونسون تقديم كميات كبيرة من الأسلحة الهجومية لإسرائيل مقارنة بالأسلحة الدفاعية التي حصلت عليها من الحكومات السابقة.[٣٧]

٢- مرحلة التحالف الإستراتيجي الفترة من عام ١٩٦٧ – ١٩٩٠

كان الحدث المهم الذي أدى جذريا إلى تغيير طبيعة العلاقة بين البلدين هو حرب حزيران ١٩٦٧ ، الذي أكد للولايات المتحدة أن إسرائيل عون إستراتيجي لها ثقل في المنطقة، والذي أصبح بعد الحرب مبدأ من مبادئ السياسة الأميركية الثابتة. هذا ومن المرجح أن الولايات المتحدة قامت بدعم عدوان إسرائيل في ٥ حزيران ١٩٦٧، وذلك من خلال عدة إشارات أهمها: الطلعات الاستكشافية التي قام بها سلاح الجو الأميركي لحساب إسرائيل ونفذتها طائرات F-4C فوق الأراضي العربية من ٥- ١٢ حزيران ١٩٦٧ ، والشحن الجوي لمجموعة من منظومات الأسلحة سراً مع التصريح العلني باستمرار حظر شحن الأسلحة إلى الشرق الأوسط في ٢٣ أيار ١٩٦٧.[٣٨] إضافة إلى أن فترة الحرب شهدت مساندة غير مسبوقة من قبل وسائل الإعلام والكونغرس والرأي العام الأميركي، والذي أظهر إسرائيل على أنها دولة مسكينة تساق إلى الذبح من قبل الأعراب المتعطشين للدماء.[٣٩] وبرزت علاقة الولايات المتحدة مع إسرائيل، ووصفت بذكاء شديد بأنها «تحالف فعلي في كل شيء عدا الاسم».[٣٠]

بدأت بعد تلك السنوات من العلاقات الثنائية الحصرية لإسرائيل والولايات المتحدة في السنوات التي تلت حرب حزيران ١٩٦٧، فترة جديدة يحسب فيها الحساب في السياسة الأميركية للتوجهات العربية وخاصة المصرية، وذلك في أعقاب حرب ١٩٧٣ وتدمير أسطورة «الجيش الذي لا يقهر» واستخدام سلاح البترول، الأمر الذي هدد الإستراتيجية الأميركية في المنطقة وأوحى بالاقتراب من مواجهة أميركية سوفييتية، ما حدا بالولايات المتحدة إلى تغيير إستراتيجيتها من التأييد المطلق لإسرائيل إلى محاولة الموازنة بينها وبين الدول الصديقة في المنطقة.[٣١]

تميزت العلاقات السياسية بين البلدين في الفترة من عام ١٩٧٧ وحتى ١٩٨١ - فترة تولي جيمي كارتر رئاسة الولايات المتحدة ومناحيم بيغن رئاسة وزراء إسرائيل- بالتوتر وعدم الثقة. وربما يرجع ذلك إلى الاختلافات الشخصية بين واضعي السياسات في كلا الجانبين، فجيمي كارتر ذو الأصول المعمدانية كان يسعى إلى إتباع نهج سلام شامل في المنطقة بشكل لم يكن يتفق في كثير من الأحيان مع الطرف الإسرائيلي.[٣٢] وقد واجه كارتر وإدارته هجوماً عنيفاً من إسرائيل ومؤيديها في أميركا، خاصة بعدما تحدث عن إقامة وطن فلسطيني (وليس دولة فلسطينية) في خطاب ألقاه في بلدة «كلينتون» بولاية ماستشوستس،[٣٣] وبعد البيان الأميركي السوفييتي المشترك حول السلام الشرق الأوسط في تشرين الأول ١٩٧٧، والذي رفضته إسرائيل «بكلتا اليدين» كما قال وزير المالية «سيمحا ايرليخ» الذي كان يتحدث نيابة عن بيغن، وقد استطاعت إسرائيل ضمان تخلي الولايات المتحدة عن البيان المشترك عن طريق تعبئة مؤيديها والتعاطف المضاد لإشراك الاتحاد السوفييتي في عملية السلام.[٣٤]

ورغم ذلك، حقق كارتر عبر سياسة «الخطوة خطوة» نجاحا في علاقة إسرائيل مع جارتها مصر، عبر إبرام اتفاقية كامب ديفيد في ١٧ أيلول ١٩٧٩، ساعدت على ذلك المساعدات الأميركية إلى الدولتين وواقعية الرئيس المصري آنذاك أنور السادات،[٣٥] والتي يمكن القول إنها تعد نصرا إستراتيجيا لإسرائيل حيث ضمنت لها تجميد التهديد الوجودي من أكبر جاراتها.

حدث تطور غير مسبوق في العلاقات السياسية والإستراتيجية بين البلدين في الأعوام من ١٩٨١ وحتى ١٩٨٨ إبان تولي الرئيس رونالد ريغان سدة الحكم في الولايات المتحدة ، فقد كان ريغان ينظر إلى إسرائيل على أنها كنز إستراتيجي في الشرق الأوسط لمواجهة السوفييت، خاصة بعد انهيار إمبراطورية الشاه في إيران وقيام الثورة الإيرانية بزعامة الخميني عام ١٩٧٩ . ورغم ذلك فإن فترة رئاسة ريغان الأولى شهدت بعض الخلافات السياسية تجاه بعض القضايا، مثل العدوان الإسرائيلي على لبنان، ورفض إسرائيل خطة ريغان للسلام في ١ أيلول ١٩٨٢، إضافة إلى قضية الجاسوس الأميركي جوناثان بولارد في العام ١٩٨٥ وهو موظف في البحرية الأميركية حكم عليه بالسجن مدى الحياة لبيعه المئات من الوثائق الحيوية الاستخبارية لإسرائيل.[٣٦] إلا أن هذه الخلافات لم تمنع من استمرار الدعم الأميركي القوي لإسرائيل وتم تجاوزها بسرعة، حيث تم توقيع أول مذكرة للتعاون الإستراتيجي بين البلدين في ٣١ تشرين الثاني ١٩٨١ . تلاها بعد عامين إنشاء مجموعتين داعمتين لمذكرة التفاهم هما: المجموعة السياسية العسكرية المشتركة لمواجهة واحتواء التهديد السوفييتي، ومجموعة المساعدة الأمنية المشتركة. وتم تصنيف إسرائيل من قبل الكونغرس على أنها حليف إستراتيجي من

غير حلف الناتو، وأصبحت الصناعات الإسرائيلية تنافس مثيلاتها من البلدان التابعة لحلف الناتو للحصول على عقود لإنتاج مواد عسكرية. وتم في عام ١٩٨٨ توقيع مذكرة اتفاق أخرى أسست للعلاقة الإستراتيجية بين البلدين للسنوات المقبلة، شملت جميع أوجه التحالف الإستراتيجي والسياسي والعسكري.[٣٧] وقد وصفت إدارة ريجان بأنها الأكثر موالاة لإسرائيل [the most pro-Israel ever] من أي وقت مضى.[٣٨]

٣- مرحلة ما بعد عملية السلام

رغم تصنيف إسرائيل كحليف إستراتيجي للولايات المتحدة، إلا أن المقاربات في علاقة البلدين في سياق عملية السلام قد خضعت بشكل كبير ومؤثر في هذا الموضوع للتركيبة الشخصية لصانعي السياسات في كلا البلدين على مدار الحكومات المختلفة، ولذا نجد حكومات إسرائيلية نجحت أكثر من غيرها في تحقيق هذا التقارب في سياق عملية السلام، وذلك اعتمادا على المصالح الإستراتيجية الإسرائيلية، وقيمة الولايات المتحدة النسبية بالنسبة للأمن الإسرائيلي.[٣٩]

ولكن مما لا شك فيه أن هناك متغيرات دولية حدثت في نهاية الثمانينيات وأوائل التسعينيات متعلقة بالبيئة السياسية الإقليمية والدولية، كان لها أثر كبير على الإستراتيجية الأميركية والإسرائيلية في المنطقة، وبالتالي على العلاقات بينهما، أهمها: قيام الانتفاضة الفلسطينية في العام ١٩٨٧، وإعلان الدولة الفلسطينية في الجزائر في تشرين الثاني من العام ١٩٨٨، ثم إعلان الزعيم الراحل ياسر عرفات في جنيف كانون الأول من العام نفسه بقبول منظمة التحرير الفلسطينية قراري الجمعية العامة رقم ٢٤٢ و٣٣٨ ونبذ «الارهاب»، الأمر الذي دعا واشنطن إلى الإعلان على لسان وزير خارجيتها آنذاك جورج شولتز أن عرفات استوفى الشروط الأميركية، وأن الولايات المتحدة مستعدة لبدء حوار مع منظمة التحرير.[٤٠] وكانت إسرائيل قد شهدت، في ٢٢ كانون الأول ١٩٨٨، وإثر انتخابات الكنيست الثاني عشر، حكومة ائتلافية من الليكود والعمل، ترأسها اسحق شامير، وشغل منصب وزير الدفاع فيها اسحق رابين، إلا أن هذا الائتلاف تفكك في آذار ١٩٩٠ إثر الخلاف بين حزبي الليكود والعمل حول الموافقة على محادثات السلام مع الفلسطينيين، وسرعان ما تحالف شامير بعدها مع الأحزاب الدينية الإسرائيلية وشكل حكومة جديدة متطرفة، وأعلن في رسالة الى جورج بوش في حزيران من العام نفسه أن حكومته الجديدة لن تتوقف عن الاستيطان، ولن تعترف بأي دور لمنظمة التحرير الفلسطينية.[٤١]

لم تكن العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل بقيادة حكومة الليكود التي يرأسها اسحق شامير في أحسن حالاتها، ولم يكن خافيا أن دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة كانت تفضل حكومة حزب العمل . وقد تعرضت العلاقات السياسية بين البلدين إلى توتر كبير لعدم توافق الرؤى فيما يتعلق بموضوع السلام ومبدأ «الأرض مقابل السلام» الذي تم طرحه في مؤتمر مدريد ولاحقا في مباحثات أوسلو، حيث أعلن الرئيس الأميركي جورج بوش في ٦ آذار ١٩٩١ عن ضرورة إيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي وجمع الفرقاء على طاولة المفاوضات، وأوكل المهمة لوزير خارجيته جيمس بيكر الذي قام بعدة زيارات إلى المنطقة للحصول على موافقة الدول العربية وإسرائيل على عقد مؤتمر دولي للسلام، ولم تكن إسرائيل برئاسة اسحق شامير مقتنعة بالتحرك في مثل هذا الاتجاه.

وقد أدى رفض شامير تجميد الاستيطان إلى: أولا تعليق الولايات المتحدة، ولاحقا وضع شروط، على طلب إسرائيل

بالحصول على ضمانات قرض قيمته ١٠ مليارات دولار لاستيعاب المهاجرين من الاتحاد السوفييتي.[٤٢]

وعلى الرغم من ذلك فإن الدعم الإستراتيجي واللوجستي بقي في صالح الدولة العبرية، حيث يقول جيمس بيكر في مذكراته «سياسة الدبلوماسية»:

« إنه على الرغم من التوترات بسبب الاختلافات الجوهرية السياسية، فقد قدمت الولايات المتحدة في الأعوام ما بين ١٩٨٩ و١٩٩٢ خمسة إسهامات مهمة لوجود إسرائيل وأمنها تفوق وتتجاوز إنجازات أسلافنا .. فقد مكنت دبلوماسيتنا وخزائننا إسرائيل من استيعاب مئات الألوف من اليهود الروس والسوريين والأثيوبيين. وكنا أداة محورية في مساعدة إسرائيل مع أربع وأربعين دولة بما في ذلك الاتحاد السوفييتي . وكنا وراء إلغاء قرار الجمعية العامة للامم المتحدة لعام ١٩٧٥ بدمغ الصهيونية بالعنصرية . بل إن الجيش الأميركي في عملية عاصفة الصحراء لم يطرد العراق من الكويت فحسب بل قضى على التهديد الإستراتيجي الذي كان يمثله ألد أعداء إسرائيل.... بل إن التاريخ سيسجل أهم إنجازات بلدنا لصالح إسرائيل، هو جمعنا جيرانها على طاولة السلام لإجراء مباحثات مباشرة، وهو أمر سعت إسرائيل لتحقيقه على مدى أربعين عاما...».[٤٣]

كانت حرب الخليج الثانية ١٩٩١، وانهيار ما يسمى بالتضامن العربي، وسقوط المعسكر الشرقي وتفكك الاتحاد السوفييتي متغيرات عالمية فارقة أدت إلى بروز نظام عالمي جديد نصبت فيه الولايات المتحدة نفسها كقوة عظمى وحيدة في العالم. وفي أثناء أزمة الخليج والحرب ضد العراق لم تكن إسرائيل حاضرة في الموقف العالمي، حيث لم تكلف بدور رئيس في حل الأزمة. وربما كانت الولايات المتحدة تريد أن تبعد إسرائيل عن التحالف الدولي العربي، وطلبت من إسرائيل عدم الرد على الهجمات العراقية بصواريخ سكود العسكرية وذلك بطلب من الرئيس الأميركي آنذاك جورج بوش لاسحق شامير رئيس وزراء إسرائيل. وكان المقابل أن أكد الكونغرس الأميركي بمجلسيه التزام أميركا المستمر بتزويد إسرائيل بوسائل لتحافظ على حريتها وأمنها، وبموجب ذلك حصلت إسرائيل على بطاريات باتريوت الأميركية.[٤٤]

حينما وصل اسحق رابين برئاسة حزب العمل إلى سدة الحكم في إسرائيل في ٢٣ حزيران ١٩٩٢ بدأت العلاقات بين البلدين تعود إلى وتيرة تصاعدية متينة، حيث تمت الموافقة على القرض الذي سبق تجميده في عهد اسحق شامير.[٤٥] وتم إبرام عدد من اتفاقات السلام في عهده، ابتداء من اتفاق أوسلو والذي عقد في النرويج وتبنته الولايات المتحدة بعد ذلك برئاسة بيل كلينتون (١٩٩٣-٢٠٠٠م) .

يحسب للإدارة الأميركية، إسرائيليا، خلال الأعوام من ١٩٩٣ وحتى ٢٠٠٠ أنها حققت الكثير لإسرائيل على صعيد الشرعية الدولية، ففيما يتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين أو حق العودة وهي إحدى الثوابت في القضية الفلسطينية والتي تؤرق السياسة الإسرائيلية، وبعد أشهر قليلة من توقيع اتفاق أوسلو ١٩٩٣، ولدى اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول ١٩٩٣، امتنعت إدارة كلينتون للمرة الأولى عن التصويت لصالح القرار ١٩٤ القاضي بعودة اللاجئين، متخلية عن مواقفها السابقة حين كانت تبادر هي إلى تقديمه إلى الجمعية العامة لإعادة التأكيد عليه سنوياً.[٤٦]

إضافة إلى أنه في حزيران ٢٠٠٠، وقبل أسابيع قليلة فاصلة عن قمة كامب ديفيد الثانية، افتتح الرئيس كلينتون حملة

تطالب بالاعتراف باليهود المهاجرين من دول عربية كلاجئين وبشكل مساوٍ وموازٍ لطرح قضية اللاجئين الفلسطينيين، كورقة تكفلت منذ ذاك التاريخ وحتى اليوم بتعطيل أي مفاوضات يمكن أن تقوم على أسس سليمة في قضية اللاجئين.[٤٧] إضافة إلى تحميل ياسر عرفات المسؤولية عن فشل قمة كامب ديفيد الثانية.

تميزت إدارة الرئيس جورج دبليو بوش (١٩٩٩-٢٠٠٨) بخصوصية فريدة كونها الإدارة الأولى في تاريخ الولايات المتحدة التي تشكلت من تكتل واضح للمحافظين الجدد،[٤٨] وعلاقتهم الوطيدة بأركان اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة. أحد الركائز الأساسية في فكر المحافظين الجدد هو التمركز حول المصالح الأميركية- الإسرائيلية. فرؤيتهم تقوم على حماية أمن دولة إسرائيل عن طريق تدخل أميركي كبير لإعادة رسم خريطة القوى في المنطقة.

كان للمحافظين الجدد الدور الأكبر في قيام أميركا بغزو العراق والإطاحة بصدام حسين والإتيان بنظام جديد يدين بولائه للولايات المتحدة، وتعتمد عليه بشكل كبير كمركز لثقلها في المنطقة، وذلك لحماية أمن إسرائيل وضمان وصول أميركا إلى نفط الشرق الأوسط. ثم تنطلق الولايات المتحدة من العراق الجديد لبسط نفوذها على المنطقة، وفرض تحولات سياسية داخلية على دول المنطقة الرئيسية وعلى رأسها مصر والمملكة العربية السعودية، والضغط على سورية وإيران، وإيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي، وتقليل اعتمادها على نفط المملكة العربية السعودية. وبذلك يعتبر غزو العراق بالنسبة للمحافظين الجدد عبارة عن خطوة أولى على طريق طويل ينتهي بإعادة تشكيل الشرق الأوسط بأكمله.[٤٩]

ورافق صعود المحافظين الجدد ووصولهم سدة الحكم في الولايات المتحدة تولي أريئيل شارون رئاسة وزراء إسرائيل، ما نتج عنه تناغم واضح وشديد الارتباط في العلاقات بين البلدين. وتحولت الولايات المتحدة من شريك منحاز لإسرائيل إلى تبني وجهة النظر الإسرائيلية بالكامل. وانعكس ذلك على الرؤى السياسية لكلا البلدين تجاه العديد من القضايا التي تخصهما. ففيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي وفي خضم حرب بوش الابن ضد ما يسمى بالإرهاب بعد تفجيرات الحادي عشر من أيلول، تبنت الولايات المتحدة وجهة النظر الإسرائيلية من المقاومة الفلسطينية، فتم الخلط بين المقاومة الفلسطينية والإرهاب، وممارسة ضغوط مستمرة على السلطة الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني، وتصوير ما تقوم به إسرائيل وكأنه دفاع عن النفس أو رد فعل لمقاومة الإرهاب.

وتم استخدام الفيتو الأميركي لإحباط أي مشروع قرار يمكن أن يدين إسرائيل في مجلس الأمن. كما تم إفشال أي مبادرات دولية وعربية من شأنها الضغط على إسرائيل، وتم إفراغ اللجنة الرباعية من مضمونها حتى أنها باتت تنفذ السياسة الأميركية المنحازة، وإغراق الساحة الدولية بوعود وتواريخ غير مقدسة وخطط ومبادرات تجعل الطرف الفلسطيني معلقا دائما بآمال السلام. حتى أن هذه المبادرات لم تتخط المسائل الأمنية، ولم تنظر للصراع من وجهة نظر سياسية، إضافة إلى إبقاء وضع اللاسلم واللاحرب وإيجاد الحجج دائما لإلقاء اللوم على الجانب الفلسطيني في أنه ليس شريكا في السلام لجعله متأهبا دوما للقبول بأي اقتراحات وتنازلات تثبت عكس ما يقال عنه.

ومن الجدير بالذكر أن أنصار تيار المحافظين الجدد يؤمنون بأن على إسرائيل اتباع منهج جديد للسلام يعتمد على السلام مقابل السلام، بدلاً من السلام مقابل الأرض. ودعوا إسرائيل إلى عدم التعامل مع الرئيس الفلسطيني الراحل

ياسر عرفات، مع تحريض واضح ضده بأنه يشجع الإرهاب وينفق المساعدات التي ترسل للشعب الفلسطيني لأغراض إرهابية، وأن السلام لن يأتي للفلسطينيين إلا بعد إخراج عرفات من الصورة.[٥٠]

ويمكن القول إن أبرز تطور حدث في العلاقات السياسية والإستراتيجية الأمريكية الإسرائيلية هو إعطاء جورج دبليو بوش ورقة ضمانات لإريئيل شارون بخصوص اللاجئين والمستوطنات عرفت باسم ورقة الضمانات الأمريكية وأكد فيها على:[٥١]

- التزام الولايات المتحدة برؤية دولتين تعيشان جنباً إلى جنب بسلام وأمان كما ورد في خارطة الطريق، وستبذل الولايات المتحدة قصارى جهودها لمنع أي كان لفرض خطة أخرى.
- تحتفظ إسرائيل بحقها في الدفاع عن نفسها في وجه الإرهاب بما في ذلك التحرك ضد المنظمات الإرهابية.
- تبقى الولايات المتحدة ملتزمة بالتسوية التي تفضي إلى إقامة دولتين للسلام في الشرق الأوسط. الولايات المتحدة ملتزمة بقوة بأمن إسرائيل ورخائها كدولة يهودية. وأضافت الرسالة بأنه : «يبدو واضحاً أن إطاراً متفقا عليه عادلا وواقعياً لحل قضية اللاجئين الفلسطينية في سياق أي اتفاق للحل النهائي يحتاج إلى إرسائه لدولة فلسطينية واستقرار اللاجئين فيها وليس في إسرائيل، في ضوء الحقائق الجديدة على الأرض، فمن غير الواقعي أن تؤدي مفاوضات الحل النهائي إلى عودة كاملة إلى خطوط هدنة ١٩٤٩، وكل الجهود السابقة للتفاوض حول حل لإقامة دولتين توصلت إلى النتيجة نفسها، من الواقع أن نرى أي اتفاق حول الوضع النهائي لا يمكن أن يتم إلا على أساس تغييرات يتفق عليها تعكس هذه الحقائق».[٥٢]

وتعتبر هذه الخطوة تراجعاً خطيراً في السياسة الأمريكية لم تتخذها أي إدارة سابقة حتى الأشد ولاءً لإسرائيل، وخاصة أن هذه الضمانات تشكل جوهر مفاوضات الحل النهائي. فجورج دبليو بوش أعطى لنفسه الحق في التنازل عن أرض لا يملكها. إن خطاب بوش أو ورقة الضمانات هي أشبه بوعد بلفور جديد صادر عن الإدارة الأمريكية بحسب المحللين العسكريين والإستراتيجيين وربما أخطر منه. فوعد بوش ينسف المبادئ التي يقوم عليها الحل النهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين والمتعلقة بالقضايا الخمس في مقدمتها قضية القدس، وقام بإلغاء الأسس التي تقوم عليها الدولة الفلسطينية لأنه حدد مسبقا مضمون الحل النهائي والمرتكزات التي يجب التفاوض حولها، وبهذا فهو تراجع عن الوعد الذي طرحه في خطابه عام ٢٠٠٢ بشان قيام الدولة الفلسطينية في نهاية ٢٠٠٥ .[٥٣]

من جهة أخرى ظهر واضحا التنسيق بين واشنطن وتل أبيب في تبني سياسة متشددة تجاه الحركات الإسلامية الفلسطينية مثل حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي اللتين أدرجتهما الولايات المتحدة على قائمة الحركات الإرهابية، حتى أن واشنطن لم تفكر كثيرا أو تتردد في إعلان موقفها من حكومة حماس بعد انتخابات عام ٢٠٠٦ والتي فازت فيها حركة حماس. حيث سارعت واشنطن على الفور بالإعلان عن مقاطعة حكومة حماس، وأعلنت عن قطع المساعدات المالية عن السلطة الفلسطينية تجاه الحكومة المنتخبة، وصدرت الأوامر للدبلوماسية الأمريكية بمقاطعة «حماس» بكل رجالاتها وشخوصها مهما كان الإتصال صغيرا ومهما كان المتصل به غير مهم أو غير مؤثر، إضافة إلى تجفيف المنابع الاقتصادية

للحكومة الفلسطينية الجديدة والتهديد بوقف التعامل مع أي من البنوك التي تحاول تحويل أي من المساعدات النقدية التي قدمتها دول عربية مثل قطر والسعودية إلى حسابات الحكومة الفلسطينية، وتبنى هذه السياسة الاتحاد الأوروبي وأعلن عن وقف مساعداته للسلطة الفلسطينية وقطع علاقاته بالحكومة المنتخبة.

من جهة أخرى دعمت إسرائيل التوجهات الأميركية في حربها ضد «الارهاب»، واستغلتها في حربها ضد المقاومة الفلسطينية وروجت الدبلوماسية الإسرائيلية لمفهوم أنه إذا كانت الولايات المتحدة تقود حربا ضد الإرهاب في أفغانستان فإن إسرائيل تقود حربا مماثلة ضد الإرهاب على الأراضي الفلسطينية، وشبهت ياسر عرفات بأسامة بن لادن واستغلت حالة العداء العالمي للإسلام والعرب في أعقاب هجمات أيلول لتعيد هندسة الأوضاع في الأراضي المحتلة لصالحها.

٤- العلاقات الأميركية الإسرائيلية في عهد الرئيس الأميركي باراك أوباما

شهدت العلاقات الأميركية الإسرائيلية في عهد باراك أوباما بعض التوترات خاصة في العامين الأولين من ولايته الأولى. باراك أوباما أول رئيس أميركي ديمقراطي من أصل إفريقي، تسلم سدة الحكم في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٩ رافعا شعار «Change We Can believe in»، محملا بخطط طموحة ودعوات لمستقبل عالمي أفضل مليء بالتغيير والأمل والانفتاح على الخارج، وتعهدات بحل الصراع الإسرائيلي العربي ومحاولة إرساء علاقة دبلوماسية مع كل من طهران ودمشق، ومحاولا تحسين صورة الولايات المتحدة بعد سنوات من حكم المحافظين الجدد وتدني شعبيتها عالميا. أما الصورة في إسرائيل فكانت مغايرة، حيث حقق حزب الليكود بزعامة بنيامين نتنياهو فوزا مهما في انتخابات شباط ٢٠٠٩ واستطاع نتنياهو بدعم من أحزاب اليمين الإسرائيلي أن يتفوق على غريمته تسيبي ليفني، والتي كانت تقود حزب كاديما، ليصبح الأوفر حظا في تشكيل الحكومة التي حازت على ثقة الكنيست في ٣١ آذار٢٠٠٩.

وكعادة الإدارات الأميركية المتعاقبة، أكدت الإدارة الجديدة على التزام واشنطن بضمان أمن إسرائيل وفرادة العلاقات معها رغم وضع ملف مفاوضات السلام على قائمة أولوياتها، ففي حديث للرئيس أوباما لقناة «العربية» ٢٧ كانون الثاني ٢٠٠٩، وبعد أيام على إرسال السناتور جورج ميتشل كمبعوث خاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ، تحدث أوباما عن أن الولايات المتحدة لن تتوقف أبدا عن كونها حليفة قوية لإسرائيل، وستستمر في إيمانها بأن أمن إسرائيل هو أساسي ومهم للولايات المتحدة.[٥٤] من جهتها وصفت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون في آذار ٢٠٠٩ أثناء زيارتها لإسرائيل العلاقة بين البلدين بأنها ليست مجرد علاقة مصالح، بل تتعدى ذلك لتصل إلى القيم المشتركة وأن الدعم الأميركي لإسرائيل ثابت وأساسي.[٥٥]

ولكن، شهد منحنى العلاقات الأميركية الإسرائيلية هبوطا وتوترا خلال الولاية الأولى لأوباما، وذلك لاختلاف الرؤية بين زعيمي البلدين في عدد من الملفات أهمها:

عملية السلام: أبدى أوباما اهتما بالغا بحل الصراع الإسرائيلي العربي في الشرق الأوسط، وفي خطوة رمزية لإظهار التزامه بالعمل على حل بين العرب والإسرائيليين بادر بالاتصال بالرئيس الفلسطيني محمود عباس في أول اتصال هاتفي له من البيت الأبيض بعد توليه الرئاسة الأميركية. وعبرت الإدارة الأميركية عن رؤيتها للحلّ عبر رغبتها في تكوين رزمة

حلول مرتبطة بما له صلة بالصراع الإسرائيلي - العربي في إطار ما يعرف «بالحدود والأمن أولا». تستند الرزمة على إعطاء المبادرة العربية قيمة أكبر، كونها مدخلاً للحل النهائي، فهي تقترح الاعتراف بـ «إسرائيل» وإقامة علاقات طبيعية بينها وبين دول الجامعة العربية، مقابل الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة سنة ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطينية. بالإضافة إلى رزمة أمنية تشمل تكوين مناطق منزوعة السلاح تُخليها إسرائيل، وتشكيل قوات دولية تشرف عليها لسنوات معينة، ترى فيها هذه الإدارة، بأنها سوف تؤدي إلى دخول سورية الموافقة أصلاً على مشروع المبادرة العربية. وأما على الصعيد الفلسطيني، فإن إدارة أوباما ترغب بتفكيك بعض المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية لكونها تشكل عقبة جدية، بمنظورها، أمام تكوين دولة فلسطينية قابلة للحياة.[٥٦]

في ٩ آذار ٢٠١٠ أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن بناء ١٦٠٠ مستوطنة في القدس تزامنًا مع زيارة نائب الرئيس الأميركي «جوزيف بايدن» لإسرائيل. وهو القرار الذي رأت فيه وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون أنه لا يُعبر عن احترام إسرائيلي للرئيس الأميركي ونائبه.[٥٧] الأمر الذي حدا بالسفير الإسرائيلي في واشنطن للقول بأن العلاقات بين بلاده والولايات المتحدة قد تدهورت إلى أدنى حالاتها منذ ٣٥ عاما.[٥٨] وفي الوقت نفسه أشارت استطلاعات الرأي في إسرائيل أن الإسرائيليين ينظرون إلى الرئيس الأميركي باراك أوباما على أنه يبدي ودا أقل تجاه إسرائيل من الرؤساء السابقين.[٥٩] من جهته اتهم نتنياهو أوباما بأنه يضغط على إسرائيل كثيرا من أجل الاعتراف بدولة فلسطينية، وكان نتنياهو ألقى خطابا ملتهبا أمام اللوبي الإسرائيلي في واشنطن معلنا أن القدس ليست مستوطنة بل عاصمة دولة إسرائيل.[٦٠] هذا وانتهت مفاوضات السلام دون تقدم يذكر إثر التعنت الإسرائيلي بإجراء مفاوضات دون شروط مسبقة، والاصرار الفلسطيني على عدم العودة للمفاوضات إلا بعد وقف الاستيطان.

وقد كان من الملاحظ على الصعيد الشخصي الاختلاف الشخصي بين الزعيمين أوباما ونتنياهو وبوادر عدم ثقة، ما زاد من الضغوط في شكل العلاقة بين البلدين، فعلى سبيل المثال اتهم معاونو نتنياهو الرئيس الأميركي بالتدخل في الانتخابات الإسرائيلية، وذلك في أعقاب نشر الصحافي الأميركي جيفري غولدبيرغ مقالا استشهد فيه بقول أوباما إن «إسرائيل لا تدري ما الأنفع لها». وكتب غولدبيرغ أن أوباما يعتبر نتنياهو «سياسياً جباناً». حيث أن كاتب المقال غولدبيرغ مقرب من أوباما، وأورد غولدبيرغ أن إسرائيل تغامر بأن تصبح «دولة منبوذة» أكثر، وأن الرئيس الأميركي لا يرغب في بذل مساعٍ جديدة في عملية سلام الشرق الأوسط مع مواصلة نتنياهو التوسع في بناء المستوطنات[٦١]. وقد اعتبر هذا ردا من الرئيس الأميركي على الحفاوة والدعم العلنيين اللذين حظي بهما «ميت رومني» المنافس الرئاسي لأوباما في انتخابات الرئاسة الأميركية ٢٠١٣ من قبل نتنياهو.[٦٢]

الملف النووي الايراني: كان من الواضح أن أحد أهم أسباب التوتر بين البلدين، والذي سبب أزمة ثقة بين واشنطن وتل أبيب، هو الخلاف حول كيفية التعامل مع الملف النووي الايراني والجدول الزمني الخاص بتقدم إيران في برنامجها النووي، ففي حين يفضل أوباما العقوبات والضغوط الدبلوماسية وعدم اللجوء للخيار العسكري إلا بعد استنفاد الجهود الدبلوماسية، فإن نتنياهو يفضل شن ضربة أميركية إسرائيلية عسكرية مشتركة لوقف البرنامج أو إبطائه على أقل تقدير.

وقد برز هذا الخلاف جليا عام ٢٠١٢ الذي كان عاما حاسما للانتخابات الأميركية. أبدت واشنطن انزعاجها من نتنياهو الذي تحدث علنًا وفي الكواليس بأن من يرفض أن يضع خطوطاً حمراء أمام إيران، لا يمكن له أخلاقياً أن يضع ضوءاً أحمر في وجه ضربة إسرائيلية، الأمر الذي أعتبر انتقادا واضحا ومباشرا لأوباما.[٦٣] من جهته لم يلتق أوباما بنتنياهو على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك أيلول ٢٠١٢، إذ درجت العادة منذ سنوات طويلة أن يلتقي رئيس الوزراء الإسرائيلي الرئيس الأميركي في مثل هذه المناسبات. وكان من الواضح أن أوباما لا يريد لقاء يخرج بعده الخلاف إلى العلانية مجدداً في خضم حملة الانتخابات الرئاسية الأميركية،[٦٤]ثم اتفاق جنيف بشأن الملف النووي الإيراني.

زيارة أوباما لإسرائيل وعودة الدفء في العلاقات. استهل أوباما ولايته الثانية بزيارة لإسرائيل أبرزت اهتمامه البالغ بإعادة صياغة العلاقة العاطفية مع إسرائيل قيادة وشعباً. ومما لا شك فيه أن أوباما نجح في مسعاه. فقد أفرزت الزيارة نتائج مهمة تمثلت في: انحياز الرئيس الأميركي وبقوة إلى الموقف الإسرائيلي الداعي إلى ضرورة استئناف المفاوضات على الفور ودون شروط مسبقة، الاتفاق على فتح محادثات بشأن توسيع حجم المساعدات العسكرية الأميركية لإسرائيل على المدى الطويل في الوقت الذي تشتد فيه الخلافات بشأن الميزانية في واشنطن ما يبرز عمق التزام الحزبين الجمهوري والديمقراطي بأمن إسرائيل[٦٥]. كما أضاف أوباما للدعم بعداً جديداً في خطابه الأخير[٦٦] الداعم للعلاقات الثنائية عندما صرح بأن «الابتكار» كان جزءاً مهماً من الشراكة في مجال «التعاون الأمني».[٦٧]

الخلاصة أنه رغم عدم الانسجام بين الرئيسين نتنياهو وأوباما، فإن متانة العلاقة الأميركية الإسرائيلية لا يغيرها الشخوص القائمون بها، فمؤسسة الرئاسة الأميركية والكونغرس بمجلسيه وحسابات إستراتيجية الأمن القومي في كلا البلدين تجعل واشنطن وتل أبيب حريصتين على تأكيد الترابط والالتزام بينهما. والجدير بالذكر أن عهد أوباما شهد تزويد إسرائيل بأكبر كمية من الدعم العسكري النوعي كما سنرى لاحقا.

ثالثاً، العلاقات الاقتصادية

يستعرض هذا الجزء أهم الاتفاقات الاقتصادية والمؤسسات التجارية المشتركة التي تربط الولايات المتحدة وإسرائيل، والتي أبرزها اتفاقية التجارة الحرة، وحجم التبادل التجاري بينهما، موضحا النمو في كمية الصادرات والواردات من وإلى إسرائيل، ثم المساعدات الاقتصادية التي تقدمها الحكومات الأميركية لإسرائيل، بما فيها ضمانات القروض والمنح والتي ساهمت بشكل كبير في دعم الاقتصاد الإسرائيلي وقدرة الدولة العبرية على المضي قدما.

١- اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل: Free Trade Agreement (FTA)

تعتبر اتفاقية التجارة الحرة التي تم توقيعها في الحادي عشر من شهر حزيران ١٩٨٥ علامة فارقة في العلاقات التجارية بين البلدين، فهي الاتفاقية الأولى من نوعها التي توقعها الولايات المتحدة مع دولة أجنبية، وهي الأساس الذي يرتكز عليه في توسيع التبادل التجاري بين البلدين.[٦٨] بموجبها أصبحت العلاقة التجارية بين الولايات المتحدة وإسرائيل مبنية على الأسس نفسها التي تبنى عليها التجارة بين ولايتين أميركيتين مثل كاليفورنيا وشيكاغو على سبيل المثال. وتشمل بنود

الاتفاقية رفع الحواجز الجمركية والحدود التنظيمية بين الدولتين، وأحكاما تحمي القطاعات الحساسة الفرعية الزراعية من الحظر والرسوم.[٦٩]

ومن الملاحظ في نظرة لبنودها وإطارها العام أنها تتجاوز الأشكال التقليدية للتجارة الحرة بين الدول، إضافة لاتفاقات التجارة التفصيلية، فهي تصل في مراحلها النهائية إلى مرتبة التكامل الإنتاجي والتكنولوجي والتحرير التجاري المتبادل.[٧٠]

وقد اتخذت هذه الاتفاقية كنموذج يحتذي به لاتفاقات أخرى بين الولايات المتحدة ودول مثل كندا والمكسيك والأردن، مع ملاحظة فارق جوهري أن الاتفاقية سالفة الذكر لم تواجه بأي معارضة سياسية من الكونغرس الأميركي، بل على النقيض من الاتفاقيات الأخرى، فقد أقرها مجلس النواب الأميركي بـ ٤٢٢ صوتا مقابل لا شيء، إضافة إلى إقرارها من مجلس الشيوخ كافة ما عدا صوت واحد، وقد تم توقيع الصورة النهائية من هذه الاتفاقية في الأول من كانون الثاني عام ١٩٩٥ عندما ألغى الشريكان التجاريان جميع الرسوم والتعريفات الجمركية الخاصة بالبضائع المصنعة والمتبادلة بينهما.[٧١] وقد تم توقيع اتفاقية مكملة لتبادل المنتجات الزراعية في تشرين الثاني ١٩٩٦ والتي تشمل البضائع المتبقية التي لا تجملها اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين ولكنها غير معفاة من الحواجز الجمركية.[٧٢]

ويمكن القول إن توطيد العلاقة الاقتصادية بين البلدين يعود إلى العام الذي سبق توقيع اتفاقية التجارة الحرة، حيث اقترح جورج شولتز- وزير الخارجية الأميركي في عهد رونالد ريغان- عام ١٩٨٤ إنشاء مجموعة التنمية الاقتصادية الأميركية الإسرائيلية المشتركة (American-Israeli Joint Economic Development Group (JEDG))، والتي لعبت دورا محوريا في صياغة خطة طموحة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي لإسرائيل في ذلك العام، إثر الأزمة الخطيرة التي عانى منها نتيجة للعدوان الإسرائيلي على لبنان ١٩٨٢، والتكلفة الناتجة عن موجات الهجرة لإسرائيل، والمقاطعة العربية وارتفاع معدلات البطالة، الأمر الذي أدى بالحكومة الإسرائيلية إلى اعتماد القروض الأجنبية الضخمة، وازدياد التضخم إلى ٤٥٠ ٪ سنويا. وكانت الحكومة تدير العجز في الموازنة إلى ما يعادل ١٧ ٪ من الناتج القومي الإجمالي.[٧٣]

وقد شجعت المساعدات الأميركية الحكومة الإسرائيلية على اتخاذ قرارات حاسمة بعد توفير واشنطن شبكة أمان من المصادر والاحتياطات والدعم الشعبي، حيث وافق ريغان على دعم الحكومة الإسرائيلية بـ ١,٥ مليار دولار كمساعدة طارئة ما ساهم في منع الاقتصاد الإسرائيلي من الانهيار، وانخفاض معدلات التضخم لتصبح من خانتين وأقل بعد أن كان الرقم يتكون من ثلاث خانات. وكانت تلك الخطوات الركيزة الأساسية ليصبح معدل النمو الاقتصادي الإسرائيلي واحدا من أسرع الاقتصاديات نموا في العالم.[٧٤]

٢- التبادل التجاري

تعتبر الولايات المتحدة أكبر شريك اقتصادي وتجاري لإسرائيل.[٧٥] فهي تصدر إلى إسرائيل الطائرات المدنية وأجزائها ومعدات الاتصال اللاسلكية والسلكية وأشباه الموصلات والأجهزة الكهربائية وإكسسوارات الكمبيوتر والمنتجات البترولية والماكينات الصناعية، أما الصادرات الإسرائيلية للولايات المتحدة الأميركية فتشمل الماس الذي

يـأتي في المقدمـة، والمسـتحضرات الصيدلانيـة والأجهـزة الطبيـة والمعـدات السـلكية والملابـس القطنيـة والأجهـزة الكهربائيـة والأسـمدة والمبيـدات الحشريـة.[٧٦]

وتشهد التجارة الثنائية بين البلدين نموا هائلا منذ توقيع اتفاقية التجارة الحرة ١٩٨٥، فقد استفادت كل من الولايات المتحدة وإسرائيل بشكل كبير من الاتفاقية على مدى السنوات ألـ ٢٥ الماضية. فعلى سبيل المثال: في العقد الذي تلا تنفيذ الاتفاقية، أي بين عامي ١٩٨٦ و١٩٩٦، تضاعفت التجارة الثنائية بين البلدين ثلاث مرات من ٣,٩ مليار دولار إلى ١٢,٤ مليار دولار.[٧٧]

ويوضح الجدول رقم (١) حجم النمو التصديري من إسرائيل إلى الولايات المتحدة وحجم الواردات منها:

جدول رقم (١): حجم الصادرات والواردات الإسرائيلية من وإلى الولايات المتحدة (المبالغ بالمليون دولار)[٧٨]

السنة	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٥	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
الصادرات	٨,٣	٢٩,٤	١٤٩,١	٢,١٢٢,٥	٣,٣١٣,٤	١٢,٩٦٤,٤	٢٠,٩٨٤,٨	٢٣,٠٤٦,٤	٢٢,٢٦٧,٥	١١,٧٧٦,٣
الواردات	١٠٦,٦	١٤٦,٤	٣٢٤,٣	٢,٥٧٩,٦	٣,٢٠٣,٠	٧,٧٤٥,٨	١١,٢٩٥,٠	١٣,٩٣٥,٣	١٤,٢٦٧,٥	٦,٧٩٩,٢

٣- المساعدات الاقتصادية الأميركية لإسرائيل

من الملاحظ أن المساعدات الأميركية لإسرائيل كانت متواضعة عند نشأتها وحتى خلال العقدين التاليين لانشائها. بدأت هذه المساعدات عام ١٩٤٩ بقرض يبلغ ١٠٠ مليون دولار من بنك الاستيراد والتصدير. وكان معظم المساعدات على شكل قروض . ولكن منذ العام ١٩٦٨ أي بعد حرب عام ١٩٦٧ زاد نطاق المساعدات بشكل كبير، مدعوما من الكونغرس وبتعاطف الرأي العام الأميركي، الذي وجد في إسرائيل نموذجا للدولة الغربية الديمقراطية المحاصرة من قبل مجموعة من الكيانات العربية «الرجعية»، والتي تواجه قطيعة اقتصادية فرضتها عليها الدول المجاورة ما أوجد شعورا بالتزام أخلاقي لدى الأوساط الأميركية المختلفة لدعم إسرائيل عسكرياً واقتصادياً في سبيل مواجهة العرب.[٧٩]

ولقد ساهمت هذه الصورة في زيادة المساعدات لإسرائيل بشكل كبير، بالإضافة إلى أسباب أخرى تتعلق بالمصلحة الإستراتيجية للولايات المتحدة الأميركية في المنطقة، باعتبار إسرائيل أصبحت قوة يعتمد عليها في الشرق الأوسط خاصة بعد نصرها الإستراتيجي في حرب ١٩٦٧، وذلك في ظل الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وتوجه الدول العربية ذات النزعة الثورية في ذلك الوقت إلى الاتحاد السوفييتي بقيادة مصر عبد الناصر. ارتفع متوسط المساعدات الأميركية خلال السنوات من ١٩٦٦ وحتى ١٩٧٠ إلى ١٠٢ مليون دولار سنويا، وارتفع معدل القروض العسكرية إلى حوالي ٤٧٪ من الإجمالي الكلي للمساعدات. وقدمت الولايات المتحدة في عام ١٩٧١ قروضاً عسكرية لإسرائيل بلغت ٥٤٥ مليون دولار مقابل ٣٠ مليون دولار في عام ١٩٧٠. [٨٠]

أصبحت إسرائيل في عام ١٩٧٦ أكبر متلق للمساعدات الأميركية بعد أن حلت الولايات المتحدة محل فرنسا التي رفضت تزويد إسرائيل بأجهزة عسكرية وأسلحة.[٨١] ومنذ عام ١٩٧١ حتى وقتنا الحاضر، تتلقى إسرائيل سنويا أكثر من ٢ مليار دولار من الولايات المتحدة الأميركية سنويا، ثلاثيها عبارة عن مساعدات عسكرية.[٨٢]

ومن الجدير بالذكر أن طبيعة المساعدات الاقتصادية قد تغيرت منذ العام ١٩٧١ ، فبعد أن كانت تشمل برامج محددة، مثل التنمية الزراعية، أصبحت تشمل برامج استيراد السلع أو ما يعرف بـ

{Commodity Import Program, CIP} لشراء السلع في الولايات المتحدة، وأول منحة عسكرية أرسلتها الولايات المتحدة لإسرائيل كانت في عام ١٩٧٤ في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣، إضافةً إلى مساعدات عاجلة في حينه، ومنذ عام ١٩٨١ أصبحت المساعدات الاقتصادية على صورة تحويلات نقدية، ومنذ عام ١٩٨٥ أصبحت المساعدات العسكرية عبارة عن منح.[٨٣]

يوضح الجدول رقم (٢) المساعدات الاقتصادية الأميركية لإسرائيل، وذلك بقيمة إجمالية خلال الأعوام من ١٩٤٩ وحتى ١٩٩٦، ثم يعرض تفصيلا سنويا للمساعدات الاقتصادية الأميركية لإسرائيل من العام ١٩٩٧ وحتى العام ٢٠٠٨.

جدول رقم (٢): جدول المساعدات الاقتصادية لإسرائيل (المبالغ بالمليون دولار)[٨٤]

السنوات	المنح الاقتصادية	منح الهجرة	ASHA*	شؤون أخرى
١٩٩٦-١٩٤٩	٢٣١٢٢,٤	٨٦٨,٩	١٢١,٤	١٤٩٠٣,٣
١٩٩٧	١٢٠٠	٨٠	٢,١	٥٠
١٩٩٨	١٢٠٠	٨٠	-	-
١٩٩٩	١٠٨٠	٧٠,٠	-	-
٢٠٠٠	٩٤٩,١	٦٠	٢,٧٥	-
٢٠٠١	٨٣٨,٣	٦٠	٢,٢٥	-
٢٠٠٢	٧٢٠	٦٠	٢,٦٥	٢٨
٢٠٠٣	٥٩٦,١	٥٩,٦	٣,٠٥	-
٢٠٠٤	٤٧٧	٤٩,٧	٣,١٥	٩,٩
٢٠٠٥	٣٥٧	٥٠	٢,٩٥	-
٢٠٠٦	٢٣٧	٤٠	-	٠,٥
٢٠٠٧	١٢٠	٤٠	٢,٩٥	٠,٢
٢٠٠٨	٠	٤٠	٣,٩٠	٠

٢٠٠٩		٣٠	٣,٩	
٢٠١٠	-	٢٥	٣,٨	-
٢٠١١	-	٢٥	٤,٢٢	-
٢٠١٢	-	٢٠	-	-
المجموع	٣٠٨٩٧,٠	١٦٥٨,٣	١٤٣,٣	١٤٩٩٢,٤٧

*ASHA: American School and Hospital Abroad Program.

٤- ضمانات القروض

هي شكل من أشكال المساعدة التي تقدمها الولايات المتحدة لإسرائيل بطريقة غير مباشرة. وتعطى هذه الضمانات من أجل ثلاثة محاور رئيسية: الأول مساعدة إسرائيل على استيعاب المهاجرين الجدد وخاصة من روسيا وأثيوبيا، وقد بدأت الولايات المتحدة تعطي إسرائيل هذه القروض تحت بند يسمى «اللاجئون والمهاجرون» منذ العام ١٩٧٣، واستمر هذا الدعم حتى وصل في عام ١٩٩٢ إلى ٨٠ مليون دولار سنويا في ظل موجة الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفييتي سابقا.[٨٥]

والمحور الثاني: ويتبع سابقه وهو من أجل إسكان المهاجرين واستيعابهم، وقد حصلت إسرائيل على ٦٠٠ مليون دولار تحت هذا البند في الأعوام من ١٩٧٢ وحتى ١٩٩٠، أما المحور الثالث: فهو من أجل ما سمي بالانتعاش الاقتصادي لدولة إسرائيل. وكان أريئيل شارون قد طلب قرضا من الإدارة الأمريكية في العام ٢٠٠٢ بقيمة ٨ مليار دولار من الرئيس الأميركي جورج بوش الابن آنذاك لسنة ٢٠٠٣ من أجل إنعاش الاقتصاد الإسرائيلي. وهذه الضمانات تمكن إسرائيل من الاقتراض من مصادر تجارية مقابل فائدة منخفضة.[٨٦]

وقد استعملت القروض كورقة ضغط أحيانا من الولايات المتحدة تجاه إسرائيل مثلما حدث في عهد جورج بوش الأول ١٩٩٠-١٩٩٤ الذي طلب من الكونغرس تأخير الموافقة على طلب إسرائيل بضمانات قروض قيمتها ١٠ مليارات دولار تستخدم في توطين مليون مهاجر سوفييتي كان من المقرر أن يصلوا إسرائيل خلال ١٩٩١-١٩٩٥، وذلك من أجل الضغط على حكومة شامير وقتها من أجل عملية السلام. وعندما أعاد الكونغرس بحث الطلب الإسرائيلي مرة أخرى في كانون الثاني ١٩٩٢ طالب جيمس بيكر وزير الخارجية الأميركي آنذك أن تقترن الموافقة على الطلب الإسرائيلي بوقف الاستيطان في المناطق المحتلة . في كانون الأول من العام نفسه وبعد فوز اسحق رابين في الانتخابات وافقت الولايات المتحدة على ضمانات قروض لإسرائيل بقيمة ٢ مليار دولار سنويا لمدة خمس سنوات متتالية.[٨٧]

رابعاً، العلاقات في مجال التبادل العلمي والتكنولوجي

تشهد العلاقات الأميركية الإسرائيلية تعاوناً مكثفاً في مجال الأبحاث والتكنولوجيا، وذلك عبر مجموعة من المؤسسات العلمية والاستثمارية والبرامج المشتركة التي تحصل على إقرار من الكونغرس بتوفير الدعم لها، مثل قانون مصادر الطاقة

المتجددة وأمن الطاقة عام ٢٠٠٧، والذي يقر في قسم منه بالسماح لوزير الطاقة بتوفير الدعم لبرنامج تعاون إسرائيلي أميركي مشترك في مجال أمن الطاقة، ومنذ العام ٢٠٠٩ يوفر الكونغرس دعما سنويا قدره ٨ مليون دولار سنويا لأجل هذا البرنامج المشترك.[٨٨] ومن أهم المؤسسات العلمية والبحثية المشتركة بين البلدين:

- مؤسسة التنمية والأبحاث الصناعية الثنائية

Binational Industrial Research and Development Foundation (BIRD)

هي إحدى أهم المؤسسات الاقتصادية المشتركة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، حيث تأسست عام ١٩٧٧ برأسمال ٥٥ مليون دولار لكل بلد، وذلك من أجل التعاون بين القطاع الخاص في كلا البلدين في مجال صناعات التقنية . وهي تقوم بخدمات التوفيق بين الشركات من كلا البلدين ودعم هذه الشركات بتمويل يصل إلى ٥٠٪ يغطي تكاليف تطوير المشاريع وتسويق منتجاتها.

ويتسع مجال هذه المؤسسة ليغطي مجالات الاتصالات، والعلوم الحياتية والإلكترونيات والبصريات والكهربائيات، وبرامج الكمبيوتر، والأمن الداخلي، والطاقة المتجددة والبديلة وغيرها من قطاعات الصناعة التقنية. مولت مؤسسة بيرد (BIRD) ما يقارب من ٤٠ شركة إسرائيلية لها وزنها في وول ستريت ما ساهم في نمو الصناعات التقنية الإسرائيلية.[٨٩]

وتعمل «بيرد» على النحو التالي: وجود شركة إسرائيلية وأخرى أميركية يمكنهما الارتباط معا، باستطاعة كل منهما القيام بتوفير الأساسيات اللازمة لإنشاء وتصنيع وتطوير ودعم وبيع منتج مبتكر، يعتمد على البحث والتطوير الصناعي. والمعيار الأساسي في الشراكة هو أن تقوم كل شركة بمسؤولياتها اللازمة تجاه هذا المنتج حسب قدرات كل منهما. وتقوم «بيرد» بتقديم المنح المشروطة لمشروعات التنمية المشتركة على أساس تقاسم المخاطر بين الشركتين. وتصل هذه المنح إلى ٥٠٪ من نفقات البحث والتطوير في كل شركة في هذا المشروع المشترك. وترد الأموال لمؤسسة «بيرد» من خلال الإيرادات التجارية لهذا المشروع أو المنتج الذي تم تمويله. أما إذا فشل المشروع فلا ترد الأموال إلى المؤسسة.[٩٠]

- المؤسسة الأميركية الإسرائيلية العلمية المشتركة

(U.S.-Israel Binational Science Foundation - BSF Foundation)

تأسست عام ١٩٧٢ بموجب اتفاق بين البلدين، وهي هيئة مستقلة تدار من قبل مجلس حكام يتألف من خمسة أعضاء إسرائيليين ومثلهم أميركان، وتهدف إلى تعزيز العلاقات العلمية من خلال دعم مشاريع البحوث التعاونية في المجالات العلمية الواسعة والمختلفة، وهي مخصصة للاغراض السلمية وغير الربحية ومركز عملها يوجد في إسرائيل.[٩١] والمؤسسة مصدر تمويل للعديد من الباحثين والعلماء في كلا البلدين، ومن الجدير بالذكر أن العديد من العلماء المشاركين في برامج المؤسسة حصلوا على جوائز علمية مهمة، ويبلغ عدد الحاصلين على جائزة نوبل ٤٠ عالما، وعلى جائزة «ألبرت لاسكر» للبحوث الطبية، وهي تعرف بالنوبل الأميركي، ١٩ عالماً، وعلى جائزة وولف ٣٨ عالما جميعهم تم تمويل أبحاثهم من مؤسسة BSF .[٩٢] ففي العام ٢٠٠٤ فقط حصل ستة علماء مدعومة أبحاثهم من المؤسسة من أصل ثمانية على جوائز

نوبل، ويذكر منهم: Avram Hershko وAaron Ciechanover من معهد «التخنيون» و «Irwin Rose» من جامعة كاليفورنيا والحاصلون على جائزة نوبل في الكيمياء لاكتشافهم منظومة «يوبيكيوتين»، وذلك نتيجة الدعم المستمر من مؤسسة BSF والتعاون البحثي الأميركي الإسرائيلي على مدى أكثر من عقدين في هذا المجال.[٩٣]

- المؤسسة الزراعية للأبحاث والتنمية الأميركية الإسرائيلية المشتركة

The Binational Agriculture and Research and Development Fund (BARD Foundation)

وتم تأسيسها عام ١٩٧٨ لدعم التعاون البحثي والعلمي في مجال الزراعة، وتعتبر المؤسسة رائدة في دعم مشاريع التكنولوجيا الزراعية ما يعود بالفائدة الاقتصادية الكبيرة على كلا البلدين، فعلى سبيل المثال قدر فريق اقتصادي مستقل قيمة فوائد ١٠ مشاريع من المشاريع الممولة من قبل المؤسسة خلال العام ٢٠١٠ بـ ٤٤٠ مليون دولار للولايات المتحدة وحدها، و٣٣٠ مليون دولار لإسرائيل.[٩٤]

وتلقى المؤسسات السابقة الذكر الدعم من كلا الحكومتين الأميركية والإسرائيلية بما يضمن لها الاستمرارية والتقدم، فعلى سبيل المثال في العام ٢٠١٠ ضخت الحكومة الإسرائيلية حوالي ٥٥ مليون دولار للمؤسسات BIRD وBARD وBSF الأمر الذي جعل وزير المالية الإسرائيلي يوفال شتاينتس يصفها بالخطوة الكبيرة والمهمة للعلاقات الاقتصادية والتكنولوجية مع الولايات المتحدة وللتدفقات المالية إلى الابتكار الإسرائيلي.[٩٥]

خامساً، العلاقات الأميركية الإسرائيلية في المجال العسكري

صاحب تطور العلاقات السياسية الأميركية الإسرائيلية تطور ملحوظ في التعاون العسكري والإستراتيجي بين البلدين. حيث تعتبر إسرائيل أكبر الدول المتلقية للمساعدات العسكرية والاقتصادية الأميركية السنوية منذ العام ١٩٦٧، والأكبر تلقياً من حيث الناتج الإجمالي للمساعدات منذ الحرب العالمية الثانية، حيث حصلت على ما يقارب ١١٥ مليار دولار على شكل مساعدات عسكرية[٩٦]. وبدعم قوي من الكونغرس الأميركي، فإن التعاون العسكري الأميركي الإسرائيلي له مجموعة من المميزات الفريدة غير المتاحة أميركيا للدول التي تتلقى مساعدات من الولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال: يسمح لإسرائيل باستخدام المساعدات الأميركية في البحث والتطوير في الولايات المتحدة، وكذلك شراء الأسلحة داخل إسرائيل نفسها، إضافة إلى أن المساعدات الأميركية لإسرائيل ترسل في الثلاثين يوما الأولى من السنة المالية في حين أن الدول الأخرى تتلقى المساعدة في أوقات مختلفة من السنة.[٩٧]

يتحدث هذا الجزء من الفصل عن واقع العلاقة العسكرية بين البلدين، والمعونات التي تتلقاها إسرائيل من الولايات المتحدة وأهم الاتفاقات العسكرية التي شكلت علامة فارقة في العلاقات بينهما. تم تقسيم الفترة الزمنية للتعاون العسكري بين واشنطن وتل أبيب إلى ثلاثة أجزاء : الجزء الأول من ستينيات وحتى تسعينيات القرن الماضي، أي منذ بدء التطور في العلاقات العسكرية والجزء الثاني يناقش فترة التسعينيات، فيما يحلل الثالث الفترة ما بعد الحادي عشر من أيلول وحتى انتهاء الولاية الأولى لبارك أوباما ٢٠١٢ .

١- الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٩٠

تمثل الستينيات بداية الحقبة الذهبية للتعاون العسكري بين البلدين، فقد شهدت هذه الفترة تغييراً جوهرياً على السياسة الأمريكية تجاه تسليح إسرائيل، ويرجع ذلك إلى أسباب أهمها:

- فشل الولايات المتحدة في تنظيم دول الشرق الأوسط لتنضم تحت مظلتها من خلال أحلاف عسكرية مثل حلف بغداد ١٩٥٥، وتوجه العرب نحو الاتحاد السوفييتي الذي نجح في استقطاب الدول العربية الناشئة ذات القومية الثورية. إضافة إلى ارتفاع مؤشرات التوتر العربي الأمريكي بعد أن صادقت إدارة جون كنيدي (١٩٦٠-١٩٦٣)، رغم معارضة وزارة الخارجية الأمريكية، آنذاك_ على بيع صواريخ هوك مضادة للطائرات لإسرائيل، بعد أن حصلت مصر على صفقة قاذفات بعيدة المدى من السوفييت حيث كانت السياسة الأمريكية تزعم محاولة حفظ التوازن العسكري بين دول المنطقة.[٩٨]
- التحول في السياسة الأمريكية تجاه دول المنطقة من توازن للقوى بين إسرائيل وجيرانها العرب في الأعوام ١٩٤٨ وحتى ١٩٦٢ إلى ضمان التفوق العسكري الإسرائيلي أو ما يسمى بـ (Qualitive Military Edge_ QME) على الدول العربية، وقد بدأ هذا التحول في عهد الرئيس الأمريكي ليندون جونسون والذي أعطى للأزمة الفيتنامية أولويات الصدارة في الإستراتيجية الأمريكية.
- تطبيق سياسة ملء الفراغ التي اتبعتها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، والعمل على زيادة نفوذها في منطقة الشرق الأوسط بعد رحيل فرنسا عن شمال أفريقيا وبريطانيا عن باقي أراضي المنطقة. وكان جونسون يرى أن نظام الحكم الثوري في مصر يمثل تحديا للنفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي استغلته إسرائيل للضغط لإحداث تغيير في الاستجابة الأمريكية للمطالب الإسرائيلية من الأسلحة الحديثة.[٩٩] خاصة بعد أن أثبتت قوتها العسكرية وتفوقها النوعي إثر انتصارها في حرب ١٩٦٧.
- الضغوط الكبيرة والدعاية المكثفة للوبي الصهيوني وأنصاره في الولايات المتحدة والعالم مضمونها أن إسرائيل ثقل إستراتيجي لمصالح الدول الغربية يمكن الاعتماد عليه كقوة عسكرية قادرة على الحد من نفوذ الاتحاد السوفييتي في منطقة الشرق الأوسط، وتزايد قبول هذه الصورة لدى الرأي العام السياسي الأمريكي، الأمر الذي أدى إلى تزويد إسرائيل بكميات هائلة من الأسلحة الأكثر تطورا.
- انعكس ذلك على طبيعة العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، ومنحت السياسة الأمريكية إسرائيل دعماً عسكرياً ولوجستياً لضمان تفوقها العسكري النوعي على جيرانها. فعلى سبيل المثال:
- حصلت إسرائيل في العام ١٩٦٨ على خمسين طائرة فانتوم F-4 ، وابلغ وزير الدفاع الأمريكي آنذاك «بول وارنك» السفير الإسرائيلي في ذلك الوقت اسحق رابين قائلا : «لنا ارتباط وثيق مع الوضع الأمني الإسرائيلي والذي يشمل مباشرة أمن الولايات المتحدة».[١٠٠]
- بحلول العام ١٩٧٠ كان تدفق الأسلحة الأمريكي يتزايد على إسرائيل، هذا رغم شعور القادة الإسرائيليين أنه

غير كاف في ظل التوترات بينهم وبين مصر على طول قناة السويس. وفي الأعوام ١٩٧٢ و١٩٧٣ تلقت إسرائيل شحنة أخرى من طائرات فانتوم F-4 إضافة إلى طائرات سكاي هوك A-4 .[١٠١]

- شكل الجسر الجوي والبحري لنقل الإمدادات العسكرية الأميركية الطارئة لإسرائيل في حرب ١٩٧٣ داعما رئيسيا في الحفاظ على إسرائيل وصمودها أثناء اندلاع القتال، كما طلب الرئيس الأميركي نيكسون وبصورة عاجلة وللمرة الأولى من الكونغرس مساعدات أمنية طارئة لإسرائيل بقيمة ٢,٢ مليار دولار.[١٠٢]
- في العام ١٩٧٥ أصبح هناك تدفق ثابت للأسلحة الحديثة لإسرائيل لتعويض خسائرها في الحرب شملت طائرات وصواريخ هوك ومدفعيات ذاتية الحركة ودبابات من فئة M-48 وM-60 وناقلات جنود ومروحيات . وللمرة الأولى وافقت الولايات المتحدة على بيع أحدث الطائرات لإسرائيل وهي F-15 وF-16.[١٠٣]
- في العام ١٩٧٧ كانت إسرائيل الدولة الأولى التي يسمح لها بتطوير أسلحة من أموال التمويل العسكري الأميركي للخارج بقيمة ١٠٧ مليون دولار أميركي لتطوير دبابة «ميركافا»، والتي تم الانتهاء من صناعة نموذجها عام ١٩٧٥ وإضافتها للترسانة الإسرائيلية عام ١٩٧٩ . وبعد عدة سنوات طلبت إسرائيل استخدام التمويل العسكري في تطوير طائرات «لافي»، وتشير التقديرات إلى أن الولايات المتحدة قدمت ما بين ١,٣ و١,٨ مليار دولار لتطوير هذه الطائرة.[١٠٤]
- إثر اتفاقية السلام الإسرائيلية المصرية عام ١٩٧٩ حصلت إسرائيل على مكافأة عسكرية بلغت ٣ مليار دولار، أي أن المعونات التي حصلت عليها إسرائيل في ذلك العام بلغت ٤ مليارات دولار مقابل مليار دولار في العام ١٩٧٨ .
- وقعت في عهد ريغان اتفاقات تعاون عسكري إستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة دشنت وبشكل غير مسبوق علاقة متميزة، كان أولها اتفاق عام ١٩٨١ الذي تم تعديله عام ١٩٨٣ في مجال تبادل المعلومات ومد إسرائيل بتكنولوجيا حديثة في مجال الليزر. وقد مهدت هذه الاتفاقية لزيادة المعونات العسكرية وتحويلها إلى منح لا ترد وتدعيم صناعة الأسلحة الإسرائيلية وتسهيل حصول إسرائيل على أحدث المعارف الفنية والتقنية الخاصة بصناعة الأسلحة المتقدمة، والسماح لإسرائيل بالتنافس مع الشركات الأميركية في تقديم العروض الخاصة بطلبات الأسلحة الصادرة عن وزارة الدفاع الأميركية ومناقصات خدمة تلك الأسلحة وصيانتها.[١٠٥] ووقعت في عام ١٩٨٤ اتفاقية تعاون في مجال الطب العسكري والتخطيط الأمني المشترك والتدريبات المشتركة. وتم في العام ١٩٨٦ توقيع اتفاقية تتيح لإسرائيل المشاركة الرسمية في مبادرة الدفاع الإستراتيجي والتي كانت تعرف باسم «حرب النجوم»، وتطورت فيما بعد لتعرف باسم الدفاع الصاروخي.[١٠٦]

٢- فترة التسعينيات والتغيرات الدولية وأثرها على التعاون العسكري

أثرت المتغيرات الدولية في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات على التعاون العسكري الأميركي الإسرائيلي إيجابا،

وذلك رغم إعادة النظر في مفهوم الاعتماد على إسرائيل كقوة عسكرية في المنطقة بعد زوال الاتحاد السوفييتي، والخلافات التي شابت العلاقات الأميركية الإسرائيلية في عهد الرئيس جورج بوش الأب . فأثناء الإعداد للحرب على العراق كان الشغل الشاغل للولايات المتحدة هو حمل إسرائيل على عدم الرد على استفزازات صدام حسين، وذلك لتفادي إفشال التحالف العربي الأميركي. وبعد مهاجمة العراق للمدن الإسرائيلية بصواريخ «سكود» زاد الضغط الإسرائيلي على حكومة الولايات المتحدة لضرورة الانتقام، ما حمل الإدارة الأميركية على محاولة إرضاء إسرائيل والضغط عليها لضبط النفس، الأمر الذي استغلته حكومة «شامير» للحصول على أكبر قدر من المعونات الأميركية ومضاعفة إمدادات صواريخ باتريوت وصفقات تسليح خاصة في مجال القوات الجوية.[١٠٧]

شهد عقد التسعينيات عددا من اتفاقيات التعاون العسكري والأمني والاستخباراتي بين الولايات المتحدة وإسرائيل أهمها: اتفاقية مكافحة الإرهاب وتعزيز قدرات الردع ومنع التصدي والتحقيق في أعمال إرهابية دولية أو تهديدات الإرهاب الدولية ضد إسرائيل أو الولايات المتحدة وذلك في ٣٠ نيسان ١٩٩٦. تلاها في ١٨ تموز من العام نفسه توقيع اتفاقية تقضي بتعميق مجالات التعاون العسكري، والحفاظ على التفوق الإستراتيجي. والتي من خلالها حصلت إسرائيل على نظام تكنولوجيا الليزر المتقدم «THEL» ، والاتفاق على المشاركة في الأبحاث الأميركية لإنشاء نظام «نيوتيلس» وهو النظام المضاد للصواريخ قصيرة المدى «الكاتيوشا» التي استخدمها حزب الله في قصف المناطق الشمالية عام ١٩٩٦، حتى تصبح إسرائيل قادرة على حماية المدن الشمالية من هذه الصواريخ. وقد تحملت الولايات المتحدة تكاليف المشروع بالكامل. ونشرت إسرائيل عدة بطاريات من هذه الصواريخ منذ عام ١٩٩٩.[١٠٨]

وفيما يلي جدول يوضح إجمالي المساعدات الأميركية لإسرائيل منذ العام ١٩٤٩ وحتى العام ١٩٦٩، ثم قيمة هذه المساعدات الأميركية سنويا منذ العام ١٩٩٧ وحتى العام ٢٠٠١.

جدول رقم (٣): المساعدات العسكرية الأميركية لإسرائيل (المبالغ بالمليون دولار)[١٠٩]

السنة	المساعدات العسكرية
١٩٤٩-١٩٩٦	٢٩٠١٤,٩
١٩٩٧	١٨٠٠,٠
١٩٩٨	١٨٠٠,٠
١٩٩٩	١٨٦٠,٠
*٢٠٠٠	٣١٢٠,٠
٢٠٠١	١٩٧٥,٦

* إجمالي المساعدات العسكرية في العام ٢٠٠٠ شملت ١,٢ مليار دولار لاتفاقية واي ريفر، إضافة إلى ١,٩٢ كمساعدة عسكرية سنوية.

العلاقات العسكرية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول

كانت هجمات ١١ أيلول زلزالاً فرض نفسه على واقع الحياة السياسية ليس في أميركا وحدها وإنما في العالم أجمع، وأصبح يعد تأريخاً لسياسة القطب الواحد والهيمنة الأميركية وقيادة العالم وإستراتيجية الدفاع الوقائي بكل تفاصيلها وحيثياتها ومتطلباتها. فبعد أن كان جورج بوش الابن (ذو الشرعية الضعيفة) يواجه انتقادات عديدة من قبل المفكرين والساسة في السنة الأولى لولايته الرئاسية، أعطته ١١ أيلول قوة ودافعاً ليقود العالم في حربه ضد الإرهاب، ولتصبح كلماته في خطابه أمام الكونغرس ٢٠٠١/٩/٢٠:[١١٠]

«Either you are with us or you are with the Terrorists» قانونا يحاسب به الدول ويميزها حسب موقفها من القرارات الأميركية تجاه القضايا العالمية. وكان لوجود الحكومة اليمينية في إسرائيل بزعامة المتطرف شارون فرصة لتلاقي الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية مع الإستراتيجية الأميركية في عالم ما بعد ١١ أيلول. وقد انعكس ذلك إيجابا على التعاون العسكري بين البلدين. فشهدت الألفية الجديدة تطابقا في الرؤى الأمنية في ظل كونغرس يزخر بأعضاء تميل ولاءاتهم بالكامل إلى الدولة العبرية، وإدارة أميركية معظم أعمدتها من المحافظين الجدد الذين يؤمنون بقيمة إسرائيل التاريخية والدينية ودورها الإستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط.

خلال الولاية الأولى للرئيس أوباما، ورغم التوترات التي شابت العلاقات بين البلدين في البداية بسبب الجدل حول الاستيطان والخلاف حول التعامل مع الملف النووي الايراني بين واشنطن وتل أبيب، فإنه من الملاحظ أن الدعم العسكري الأميركي لإسرائيل شهد نمواً تدريجياً ملحوظاً كما هو موضح بالجدول رقم (٤)، ليصل إلى ٣ مليار دولار في عام ٢٠١١ وهو عام انتخابات الرئاسة الأميركية. بالإضافة إلى ٢٧٥ مليون دولار زيادة في العام ٢٠١٠ عن العام الذي قبله لتطوير منظومة القبة الحديدية.[١١١]

جدول رقم (٤): المساعدات العسكرية الأميركية لإسرائيل في السنوات من ٢٠٠٢-٢٠١٢١١٢ (المبالغ بالمليون دولار)

السنة	المساعدات العسكرية
٢٠٠٢	٢,٠٤٠,٠
٢٠٠٣	٣,٠٨٦,٤
٢٠٠٤	٢١٤٧,٢٥٥
٢٠٠٥	٢٢٠٢,٢٤٠
٢٠٠٦	٢٢٥٧
٢٠٠٧	٢٣٤٠
٢٠٠٨	٢٣٨٠
٢٠٠٩	٢٥٥٠

٢٠١٠	٢٧٧٥
٢٠١١	٣٠٠٠
٢٠١٢	٣٠٧٥

هذا ويتميز التعاون العسكري الأميركي الإسرائيلي بتوقيع عدد من الاتفاقيات النوعية والتي تضمن لإسرائيل التفوق النوعي العسكري في المنطقة (QME)، فعلى سبيل المثال :

- تم الاتفاق في عام ٢٠٠٧ بين إدارة جورج بوش الابن وإسرائيل على خطة تقضي بزيادة الولايات المتحدة المساعدات العسكرية لإسرائيل بقيمة ٦ مليارات دولار خلال السنوات العشر المقبلة، وتقضي الاتفاقية بزيادة ١٥٠ مليون دولار سنويا على برنامج التمويل العسكري الأجنبيFMF ، على أن تبدأ الزيادة في المساعدات منذ العام ٢٠٠٩ لتصبح ٢,٥٥ مليار دولار وصولا إلى ٣ مليارات دولار عام ٢٠١١. والجدول التالي رقم (٥) يوضح خطة السنوات العشر المقبلة المقترحة للمساعدات الأميركية لإسرائيل.[١١٣]

جدول رقم (٥): خطة السنوات العشر للتعاون العسكري الأميركي الإسرائيلي[١١٤]

السنة المالية	القيمة الإجمالية
٢٠٠٩	٢,٥٥ مليار دولار
٢٠١٠	٢,٧٧ مليار دولار
٢٠١١	٣ مليار دولار
٢٠١٢-٢٠١٨	٣,٠٩ مليار دولار سنويا

- تم توقيع اتفاق عسكري عام ٢٠١٠ يقضي بالسماح لإسرائيل بالحصول على طائرات F-35 المقاتلة بعد سنوات طويلة من المفاوضات والرفض الأميركي، إضافة إلى قنابل متطورة (Bunker Buster Bombs)، حيث يعتبر أوباما الرئيس الأول الذي سمح لإسرائيل بالحصول عليها.[١١٥] وبلغ إجمالي التمويل الأميركي لنظام الدفاع الصاروخي ولضمان التفوق النوعي العسكري الإسرائيلي حوالى ٦٥٠ مليون دولار بمعدل ضعف ما حصل عليه الإسرائيليون إبان عهد جورج دبليو بوش.
- نجد في المقابل أن إسرائيل تقدم خدمات جليلة تصب في إطار المصالح القومية والأمنية للولايات المتحدة من أمثلتها:[١١٦]
- كانت إسرائيل أثناء الحرب الباردة مفيدة جداً في إعطاء معلومات استخبارية للولايات المتحدة عن العديد من أنظمة الأسلحة السوفييتية التي تم الاستيلاء عليها خلال حربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣. إضافة إلى دورها في الحدّ من الطموحات النووية لبعض دول المنطقة، مثل القصف الإسرائيلي للمفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١.
- استمرت إسرائيل بعد انتهاء الحرب الباردة كمركز استخباراتي قوي في جمع المعلومات حول المنظمات والحركات

«الإرهابية» والجهادية في المنطقة، ودعم نظريات الأمن الوقائي. فالمخابرات الإسرائيلية تشكل مصدراً رئيسياً لتزويد أجهزة الاستخبارات الأميركية بالمعلومات، خاصة بشأن برنامج إيران النووي وأنشطة «حزب الله» على الصعيد العالمي وأنشطة المنتسبين إلى تنظيم «القاعدة». وقد ساعدت عمليات المخابرات الإسرائيلية على تأخير البرنامج النووي الإيراني. وتعمل واشنطن حاليا على تخفيض ميزانية استخباراتها في السنوات المقبلة، الأمر الذي سيؤدي إلى الاعتماد بشكل متزايد على حلفاء مثل إسرائيل لملء فجوات القدرات والمعرفة وإدارة المخاطر.[١١٧]

- تقوم إسرائيل والولايات المتحدة بتبادل التقنيات التكنولوجية الخاصة بتصنيع الأسلحة، وتبرع إسرائيل في تطوير الأنظمة الجوية للطائرات بدون طيار لجمع المعلومات الاستخباراتية والقتال على حدّ سواء، وشاركت الجيش الأميركي في هذه التكنولوجيا وخبرتها فيما يخص هذه الأنظمة. كما أن إسرائيل سباقة عالمياً في مجال التدابير الفعالة لحماية المركبات المدرعة والدفاع ضد تهديدات الصواريخ قصيرة المدى وتقنيات وإجراءات الروبوت، وتقاسمت هذه المجالات جميعها مع الولايات المتحدة.[١١٨]
- تعتبر الحروب والعمليات العسكرية التي تجريها إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط دروسا تستفيد منها العسكرية والاستخبارات الأميركية خاصة فيما يتعلق بحروبها في المنطقة. مثلا: تم تطبيق الدروس المستفادة من الحرب التي شنتها إسرائيل على لبنان عام ١٩٨٢ من ناحية استخدام الكمائن الخداعية والطائرات بدون طيار، وإجراء حملة قمع متكاملة للدفاع الجوي تم تطبيقها في عمليات قامت بها الولايات المتحدة لاحقاً فوق ليبيا والعراق ويوغوسلافيا سابقاً. إضافة إلى أن عمليات إسرائيل العسكرية ضد الفلسطينيين وحرب المدن خلال الانتفاضة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥، والتوغل الإسرائيلي في غزة في ٢٠٠٨-٢٠٠٩ تم تطبيقها من قبل القوات الأميركية في العراق وأفغانستان وغيرها من الدول.[١١٩]

خاتمة

يتضح مما سبق أن العلاقات الأميركية الإسرائيلية بالغة المتانة، وأن أي خلافات بين واشنطن وتل أبيب هي أشبه بخلافات البيت الواحد التي سرعان ما يتم حلها. وفضلا عن الالتزام الأدبي والأخلاقي الذي تتعهد به الولايات المتحدة تجاه إسرائيل، فإن مجموعة القيم المشتركة بين البلدين والمصالح القومية الحيوية المتشابكة الملموسة، والمساهمة الثنائية في المجالات العلمية والتكنولوجية والزراعية والتي تعود بالنفع الأمني والاقتصادي الكبير عليهما، تجعل طبيعة هذه العلاقات مميزة وفريدة من نوعها بين الدول .

ولا يمكن إغفال أهمية أي عامل من العوامل التي تحكم العلاقات بينهما، لأنه يبرر بشكل أو بآخر المعضلة التي يواجهها العرب في تفسيرهم لمغزى السياسة الأميركية وانحيازها لإسرائيل.

ورغم كون إسرائيل دولة صغيرة نسبيا في منطقة جيوإستراتيجية عظيمة الأهمية، والولايات المتحدة دولة عظمى بل تكاد تكون متفردة في الوقت الحالي ومتربعة على عرش النظام الدولي بعد غياب الاتحاد السوفييتي، إلا أنه لا توجد

دولـة في الـشرق الأوسـط تتطابـق مصالحهـا الإسـتراتيجية مـع الولايـات المتحـدة مثـل إسرائيـل . فـكلا الأهـداف الإسرائيليـة والأمريكيـة تتمحـور حول:

- الحدّ من نفوذ إيران ووكلائها في المنطقة ومنع تصاعد قوتها النووية.
- محاربة ما يسمى «الإرهاب» والتطرف وخاصة «الإسلام الراديكالي» ومنظمات الجهاد العالمي.
- ضمان التفوق العسكري الإسرائيلي وحماية أمن إسرائيل.
- حل الصراعات العربية الإسرائيلية بشكل لا ينتقص من المصلحة الإسرائيلية، وإن كانت تفاصيل هذا الهدف قد سببت بعض التوترات بين البلدين في أحيان كثيرة، إلا أنه وبعد الضغط الذي تواجهه الحكومات الأميركية من قبل اللوبي الصهيوني ومؤيديه والكونغرس، تميل كفة الميزان لتتجه دوما لصالح إسرائيل على حساب الطرف العربي عامة والفلسطيني على وجه الخصوص.
- محاولة دمج إسرائيل في المنطقة عبر مجموعة من البرامج المزعومة لنشر الديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام والتطبيع مع الدول المجاورة.

وتكمن جدلية العلاقات الأميركية الإسرائيلية في أن بعض المحللين يعتبرون أنها ذات اتجاه واحد، أي أنها تصب في الصالح الإسرائيلي وتشكل عبئا على الطرف الأميركي. لكن من استعراض ثنائية العلاقات بينهما في مجالات مختلفة، فإنه يتضح أن هذا الترابط بين البلدين عظيم النفع على الطرفين. فالعلاقات الأميركية الإسرائيلية هي علاقات إستراتيجية سياسية من ناحية، ومن ناحية أخرى هي علاقات ذات قيم راسخة تاريخياً ودينياً وثقافياً، ومن ناحية ثالثة هي علاقات تصاعدية تأتي بفائدة متبادلة للمصالح القومية والاقتصادية لكلا البلدين. فالولايات المتحدة لن تتخلى عن دعم إسرائيل مادياً ولوجستياً، وإسرائيل ستبقى تحتل أولوية كبرى في أجندة صانعي السياسة في البيت الأبيض والكونغرس وهدفا إستراتيجيا في خطة الأمن القومي الأميركي ما لم يحدث تغير جوهري في موازين القوى الداخلية والخارجية.

الهوامش

١ كلايد كريستوفتز، الدولة المارقة- الدفع الأحادي في السياسة الخارجية الأميركية، تعريب فاضل جتكر، ط١، (بيروت: الحوار الثقافي، بيروت، ٢٠٠٣) ص٢٥٢.

٢ البروتستانتية تأتي من كلمة (Protestation) أي الاحتجاج والاعتراض، وتدعو الى حرية القول والرأي، والسماح لأتباعها بحقهم المتساوي في فهم الكتاب المقدس، وعدم اقتصار هذا الفهم على رجال الكنيسة. لمزيد من التفاصيل حول البروتستانتية، أنظر:

Encyclopedia of Britannica: Protestantism,2012. http://www.britannica.com/EBchecked/topic/479892/Protestantism

٣ لمزيد من التفاصيل حول الموضوع، أنظر:

صالح بن عبد الله الهذلول، «الصهيونية المسيحية، سرّ تبني أمريكا لمشاريع اليهود»، مجلة البيان على الانترنت ،المنتدى الإسلامي.

http://islamport.com/w/amm/Web/135/4596.htm

٤ يوسف الحسن، البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الصهيوني، سلسلة اطروحات الدكتوراه (١٠)، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠). ص ٥٢.

٥ يوهان جالتونج، «لاهوت الهيمنة الأميركية، السياسة الخارجية الأمريكية حسب العوامل الدينية واللاهوت»، في روجيه غارودي، أميركا طليعة الانحطاط ، تعريب: عمرو زهيري، ط٣ (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٢) . ص ص ٢٤١-٢٤٩ .

٦ يوسف الحسن، مرجع سبق ذكره. ص ٦٨.

٧ روجيه غارودي، الأساطير المؤسسة للسياسة الاسرائيلية ، القاهرة: دار الغد العربي، ١٩٩٦ ، ص ١٧٧.

٨ يوسف الحسن، من أوراق واشنطن، (القاهرة: دار المستقبل العربي ١٩٨٦)، ص ٧٠.

٩ للاطلاع على خطاب بوش في الكنيست الإسرائيلي، أنظر:

Knesset English Homepage: Address of US President Georg W. Bush to the Knesset: May15, 2008. http://www.knesset.gov.il/description/eng/doc/speech_bush_2008_eng.htm

١٠ فوزي صلوخ، أمركة النظام العالمي، الأخطار والتداعيات، (بيروت: دار المنهل اللبناني، مكتبة رأس النبع، ٢٠٠٣)، ص ص ٢٥،٢٦.

١١ عبد الوهاب المسيري، نقلا عن محمود عبد الغفار: الدعم الأميركي لإسرائيل ثمن باهظ ومكسب مضمون، الجزيرة نت، ملفات خاصة، ٢٠٠٣

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DBD053C4-126A-48D0-A2CF-ADCA121025AA.htm

١٢ طاهر شاش، العلاقات الأمريكية مع العالم العربي وإسرائيل، في الإمبراطورية الأميركية صفحات من الماضي والحاضر، الجزء الأول ، (القاهرة: مكتبة الشروق، القاهرة ، ٢٠٠١)، ص ص ٢٩١-٢٩٤ .

١٣ برنارد ريك، «الولايات المتحدة وإسرائيل- طبيعة العلاقة الخاصة»، في ديفيد ليش، الشرق الأوسط والولايات المتحدة، ترجمة أحمد محمود، القاهرة: المشروع القومي للترجمة، ٢٠٠٥)، ص٣٨٠ .

14 David Pollock, «Michael Eisenstadt: How the U.S gains from Israel Alliance?», The Washington Institute, June 19, 201.

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/how-the-u.s.-gains-from-israel-alliance

١٥ أنوار لطيف نصيف، جماعة الضغط اليهودية في أربع إدارات أميركية، تأثير اللوبي الصهيوني في السياسة الخارجية الأميركية، (بغداد: المكتبة الوطنية، ١٩٨٩)، ص ص ٣٦، ٣٧،٦٠

١٦ ويليام ايدي، روزفلت وابن سعود، نيويورك ١٩٥٤ ، عن روجيه غارودي ، الأساطير المؤسسة للسياسة الاسرائيلية، مرجع سبق ذكره. ص ١٧٣

١٧ روجيه غارودي، الأساطير المؤسسة للسياسة الاسرائيلية، مرجع سبق ذكره. ص ١٧٤

١٨ محمود حمد، «محددات الموقف الأميركي من الشرق الأوسط»، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٩، القاهرة، تموز ٢٠٠٢ . ص ٨٥.

١٩ وليام هيوز، «كم تكلف إسرائيل دافعي الضرائب الأميركيين؟» صحيفة الوطن القطرية، الدوحة ٢٠٠٣/٧/٢.

20 John Mearsheimer and Stephen Wal, «The Israel Lobby», London Review of books, 23 March 2006.

٢١ المصدر السابق

٢٢ دان تشيرجي، أميركا والسلام في الشرق الأوسط، ترجمة محمد مصطفى غنيم، القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٣، ص١٨

٢٣ هالة سعودي، السياسة الأميركية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ١٩٦٧-١٩٧٣، سلسلة أطروحات الدكتوراه ٤، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٦)، ص ٦٩.

٢٤ سعودي، المرجع السابق، ص ٦٢.

٢٥ تشيريل آيه روبنبرغ، إسرائيل ومصلحة أميركا القومية، ترجمة هنري مطر ومحمود برهوم، (عمان: منشورات دار الكرمل، صامد، عمان، ١٩٨٩)، ص ٧٨،٧٩.

٢٦ طه المحجوب، «السياسة الأميركية في الشرق الأوسط خلال القرن العشرين»، في الامبراطورية الأميركية، مرجع سبق ذكره. ص ص ٣٤٢-٣٤٥.

٢٧ روبنبرغ، مرجع سبق ذكره. ص٩٥.

٢٨ موسوعة مقاتل من الصحراء: موضوعات سياسية، العلاقات الأمريكية الإسرائيلية.

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Isar-Ameri/index.htm

٢٩ روبنبرغ، مرجع سبق ذكره. ص١٢٥.

٣٠ تشيرجي، مرجع سبق ذكره. ص ١٠٠.

٣١ برنارد ريك، مرجع سبق ذكره . ص ٣٦٢ .

32 Clyde R. Mark: Israeli- United states relations. CRS Issue brief for Congress, November9, 2004.

http://www.fas.org/man/crs/IB82008.pdf

٣٣ منير الهور، طارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧- ١٩٨٢ ، (عمان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٣) ، ص١٦٠.

٣٤ برنارد ريك: مرجع سبق ذكره. ص ٣٦٧.

٣٥ السيد هاشم ميرلوحي:أميركا بلا قناع، في حسين شريف، السياسة الخارجية الأميركية: اتجاهاتها وتطبيقاتها وتحدياتها، من الحرب العالمية الثانية إلى النظام الدولي الجديد ١٩٤٥-١٩٩٤، الجزء الثاني، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة أيار ٢٠٠٥ . ص ٣٥٨-٣٥٩.

36 Helen Chapin Metz: Israel, a country study. GPO for The library of the Congress. Washington 1988. http://countrystudies.us/israel/108.htm

37 Jim Zanotti: Israel. Background and US relations.CRS. February 29, 2012 http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL33476.pdf

38 Clyde: Op.cit

39 Jonathan rynold: Israeli - American relations and the peace process, MERIA Journal, June 2000.

http://meria.idc.ac.il/journal/2000/issue2/jv4n2a3.html

٤٠ جوناثان جولدبيرج، قوة اليهود تجاه أميركا، ترجمة نهال الشريف، الطبعة الأولى، دار الهلال ، القاهرة ١٩٩٧. ص ٢٨٦.

٤١ ماهر الشريف، البحث عن كيان، دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٠٨-١٩٩٣، مركز الدراسات والأبحاث الاشتراكية في العالم العربي، الطبعة الأولى، قبرص ١٩٩٥. ص ٣٩٠.

٤٢ جيمس بيكر، مذكرات سياسة الدبلوماسية، ترجمة مجدي شرشر، الناشر مكتبة مدبولي، الطبعة الثانية، القاهرة ٢٠٠٢، ص ٧٨٨.

٤٣ بيكر، المرجع السابق . ص ٧٨٧.

44 Zanotti 2012:Op.cit.

٤٥ بيكر: المرجع السابق، ص ٧٩٢.

٤٦ محمود عباس، المسيرة السياسية في الشرق الأوسط، مذكرات غير منشورة، السلطة الوطنية الفلسطينية ٢٠٠٠ . ص.٢٤

٤٧ ضياء أيوب، ملامح السياسة الخارجية الأميركية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين (١٩٦٧- ٢٠٠٤). شبكة فلسطين نت.

http://www.falastin.net/Essays/american%20policy.htm

٤٨ لمزيد من التفاصيل حول رؤية المحافظين الجدد في الولايات المتحدة أنظر مشروعهم على الانترنت: القرن الأميركي الجديد.

The New American Century .http://www.newamericancentury.org/

49 علاء بيومي، رؤية المحافظين الجدد في السياسة الخارجية الأميركية، موقع التجديد العربي

http://www.arabrenewal.com/index.php?rd=AI&AI0=26

50 Daniel Mckivergan: Arafat-Three Billion Dollar Man. http://www.newamericancentury.org/middleeast-20031111.htm

٥١ موقع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، النص الحرفي لإعلان الرئيس الأميركي جورج بوش الابن.

www.nbprs.net/link2html pbp?sections=Sectoin-html/kharta7htm

٥٢ اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية: المرجع السابق.

٥٣ أحمد يوسف القرعي: واقع قضية القدس في المشهد الفلسطيني، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٩، المجلد ٤٠، مطابع الأهرام، القاهرة، كانون الثاني ٢٠٠٥، ص١٢٠.

٥٤ قناة العربية: يجب إحياء مفاوضات السلام ومدّ يد الصداقة للمسلمين، ٢٧ كانون الثاني ٢٠٠٩.

http://www.alarabiya.net/articles/2009/01/27/65080.html

55 Carol Migdalovitz: Israel, background and relations with United States. Congressional Research service (CRS). April2, 2009. fpc.state.gov/

documents/organization/121830.pdf

٥٦ مركز الزيتونة للأبحاث والدراسات، مستقبل العلاقة بين إدارة أوباما وحكومة نتنياهو وانعكاساتها على المسار الفلسطيني، التقدير الإستراتيجي ١١.

http://www.alzaytouna.net/permalink/4322.html

٥٧ عمرو عبد العاطي، خبراء مجلس العلاقات الخارجية وقضية المستوطنات الاسرائيلية، تقرير واشنطن، ٢٦ آذار ٢٠١٠.

http://www.taqrir.org/index.cfm?pageid/2//id/1530/title/

٥٨ بي بي سي، هل توترت العلاقة بين واشنطن واسرائيل؟ ١٢ آذار ٢٠١٠ .

&http://newsforums.bbc.co.uk/ws/thread.jspa?sortBy=2&forumID=11331

٥٩ بي بي سي، جو بايدن يشجب قرار اسرائيل بناء مستوطنات جديدة في القدس الشرقية، ٩ آذار ٢٠١٠.

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2010/03/100309_biden_us_israel_settlements_tc2.shtml

60 Helene Cooper: Obama and Netanyahu, Distrustful Allies, Meet, The New York Times, May 19, 2011. http://www.nytimes.com/2011/05/20/world/middleeast/20policy.html?pagewanted=all&_r=0

61 Jeffry Goldberg: Obama, Israel doesn't know what its best. Bloomberg view, Jan15, 2013.

http://www.bloomberg.com/news/2013-01-14/what-obama-thinks-israelis-don-t-understand-.html

٦٢ أنظر المقال المهم حول علاقة رومني بنتنياهو في هآرتس

Haaretz: Netanyahu and Romney share ideology - and donors, Haaretz, 9 September 2012.

٦٣ زهير أندراوس، تفاقم الأزمة بين نتنياهو وأوباما، وتل أبيب تشكك في جدية نوايا إدارة الرئيس الأميركي في وقف الجهود الإيرانية لتطوير أسلحة نووية، القدس العربي، لندن ٦ آب ٢٠١٣ .

http://www.alquds.co.uk/?p=71088

٦٤ زياد حلبي، الملف النووي الايراني، أزمة ثقة بين أوباما ونتنياهو، وكالة فرانس ٢٤، ١٢ أيلول ٢٠١٢.

http://www.france24.com/ar/20120912

٦٥ روبرت ستالوف، المرجع السابق.

٦٦ للاطلاع على النص الكامل لخطاب أوباما، أنظر:

.The White House:Office Of the Press Secretary, Remarks of President Barack Obama To the People of Israel, March21,2013

http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2013/03/21/remarks-president-barack-obama-people-israel

٦٧ روبرت ستالوف، المرجع السابق.

68 Office of the United States Trade Representative: Israel, Free Trade Agreement.

http://www.ustr.gov/trade-agreements/free-trade-agreements/israel-fta.

٦٩ لمزيد من التفاصيل حول بنود الاتفاقية أنظر:

US Department Of Commerce: Trade Compliance Center. Israel Free Trade Agreement. http://tcc.export.gov/Trade_Agreements/All_Trade_Agreements/exp_005439.asp

٧٠ موسوعة مقاتل من الصحراء: مرجع سبق ذكره.

71 Mitchell Bard: Free Trade Agreement (FTA). Jewish Virtual library. The Project of the American –Israeli Cooperative Enterprise. http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/US-Israel/FTA.html

72 US Department of State: Background Notes, Israel. http://www.state.gov/r/pa/ei/bgn/3581.htm

73 Jewish Virtual library: Shoring up Israel's economy, The Project of the American –Israeli Cooperative Enterprise.

http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/US-Israel/Shoring_Up_GOI_Economy.html

74 Mitchell G.Bard and Daniel Pipes: How special is the U.S –Israel relationship. Middle East quarterly, June 1997. http://www.danielpipes.org/282/how-special-is-the-us-israel-relationship

75 US Department of State: Background Notes, Israel. Op.Cit.

٧٦ لمزيد من التفاصيل حول الصادرات والواردات الإسرائيلية للولايات المتحدة أنظر:

Us department of Commerce: U.S Census Bureau, U.S. Imports from Israel by 5-digit End-Use Code and U.S., Exports to Israel by 5-digit End-Use Code.2003 – 2012.

http://www.census.gov/foreign-trade/statistics/product/enduse/exports/c5081.html ,

http://www.census.gov/foreign-trade/statistics/product/enduse/imports/c5081.html

77 Mitchell Bard: Op.Cit.

78 Us department of Commerce: U.S Census Bureau, Trade in goods with Israel.

http://www.census.gov/foreign-trade/balance/c5081.html#1985

79 Jeremy M. sharp: U.S foreign Aid to Israel. Congressional Research Service. March 2012

http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL33222.pdf

80 Jeremy M. sharp: Ibid.

٨١ كانت فرنسا منذ العام ١٩٥٦ وحتى ١٩٦٧ هي مورد الأسلحة الرئيس لإسرائيل، ولكن نتيجة موقف فرنسا من حرب ١٩٦٧ ورفض إسرائيل الأخذ بمشورة فرنسا بعدم شن الحرب أثارا غضب ديغول، وفرض حظرا على مد إسرائيل بالأسلحة.

82 Clyde R. Mark: Israel, U.S foreign Assistance. Congressional Research Service. April26, 2005

http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/IB85066.pdf

83 Clyde R. Mark: I bid

84 Shirl McArthur: Washington report on Middle East affairs: A Conservative Estimate of Total Direct U.S. Aid to Israel: Almost $114 Billion. November 2008. http://www.wrmea.com/component/content/article/245-2008-november/3845-congress-watch-a-conservative-estimate-of-total-direct-us-aid-to-israel-almost-114-billion.html

Also at, Jim Zanotti: Op. Cit., Feb.29, 2012

85 Mitchell Bard: Loan Guarantees to Israel. Jewish Virtual library, The Project of the American –Israeli Cooperative Enterprise.

http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/US-Israel/loan_guarantees.html

86 Clyde R .Mark:OP.Cit.April 26, 2005

٨٧ جيمس بيكر، مرجع سبق ذكره، ص ٧٨٨.

88 Jim Zanotti: Op.Cit. Feb.29, 2012

89 Jewish virtual library: Binational Industrial Research and development foundation (BIRD),The Project of American Israeli Cooperative Enterprise.2013

http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/US-Israel/BIRD.html

90 Jewish virtual library: Binational Industrial Research and development foundation, I bid.

91 United States Israel Binational Science Foundation: About Us.

http://www.bsf.org.il/BSFPublic/DefaultPage1.aspx?PageId=11&innerTextID=11

92 United States Israel Binational Science Foundation: BSF Grantees who received Nobel and other awards.

http://www.bsf.org.il/BSFPublic/DefaultPage1.aspx?PageId=13&innerTextID=13

93 United States Israel Binational Science Foundation: I bid.

94 United States- Israel Binational Agriculture Research and Development Fund: Mission, 2012.

http://www.bard-isus.com/local.aspx?lfidl=2

95 JiM Zanotti: Op.Cit. Feb.29, 2012.

96 Jeremy M. sharp: Op.Cit. March 2012.

97 Jeremy M. Sharp: U.S. Foreign Assistance to the Middle East: Historical Background, Recent Trends,

And the FY2007 Request. Dec.21, 2006 http://fpc.state.gov/documents/organization/79307.pdf

98 Mitchell Bard: U.S.-Israel Relations: A Special Alliance. Jewish Virtual library, The Project of American- Israeli Cooperative Enterprise. 2013

http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/US-Israel/special.html

٩٩ طه المجدوب، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال القرن العشرين، في الامبراطورية الأمريكية: صفحات من الماضي والحاضر، القاهرة ، مكتبة الشروق ٢٠٠١ ص ٣٤٦،٣٤٥.

100 US department of State: Office of The Historian, Foreign Relations of the United States, 1964–1968 .Volume XX, Arab-Israeli Dispute, 1967–68, Document 330.

http://history.state.gov/historicaldocuments/frus1964-68v20/d330

101 Encyclopedia Of the Nations: Israel, A country Study, Military Cooperation with The United States.

http://www.country-data.com/cgi-bin/query/r-6860.html

102 Encyclopedia of the Nations: I bid.

1035 Encyclopedia of the Nations: I bid.

104Jeremy M. Sharp: Op.Cit.Sept.16, 2000.

105 Mohammed Rabie: US aid to Israel, The Link- Published by Americans for Middle East Understanding, Inc. Vol.22, No.2,May-june 1989

http://www.ameu.org/getattachment/08b4e8a2-56ff-4c07-8dec-55772011c152/US-Aid-to-Israel-(1).aspx

١٠٦ مقاتل من الصحراء، مرجع سبق ذكره

١٠٧ جيمس بيكر، مرجع سبق ذكره. ص ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦.

108 U.S.-Israel Relations: Formal Agreements (1950- present). Jewish Virtual Library. The project of American Israeli Cooperative Enterprise. 2013

http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/US-Israel/MOUs.html#Security

109 Jeremy M.Sharp: I bid, March12, 2012.

110 The Washington Post: President Bush addresses the Nation, Sep.20, 2001.

http://www.washingtonpost.com/wp-srv/nation/specials/attacked/transcripts/bushaddress_092001.html

111 The National Voice of Jewish Democrats: President Obama and Israel, The Facts.

http://www.njdc.org/media/entry/obama_israel_the_facts

112 Jim Zanotti: Israel, Background and US relations, June 12, 2013.

http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL33476.pdf

113 US department of state: in Jeremy M. sharp . March 2012

114 US department of state: I bid.

115 Jim Zanotti: Op.Cit. Feb.2012

١١٦ روبرت بلاكويل ووالتر سلوكومب، إسرائيل ثروة إستراتيجية للولايات المتحدة. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، عن معهد واشنطن ٢٠١١.

http://www.alzaytouna.net/permalink/6007.html

117 David Pollock, Michael Eisenstadt: OP.Cit. June 19, 2013.

١١٨ روبرت بلاكويل ووالتر سلوكومب، مرجع سبق ذكره.

119 David Pollock, Michael Eisenstadt: OP.Cit. June 19, 2013.

الفصل الثالث

العلاقات الإسرائيلية مع كندا والمكسيك

عبد الغني سلامة

مقدمة

تعد كندا واحدة من أكثر دول العالم تطوراً، حيث تمتلك اقتصاداً قويا ومتنوعاً، وتعتمد على مواردها الطبيعية الوفيرة، وعلى التجارة وبخاصة مع الولايات المتحدة، حيث ترتبط الدولتان بعلاقة طويلة ومعقدة. لكندا أهمية كبيرة في الساحة الدولية على المستويين السياسي والاقتصادي؛ فهي عضو في مجموعة الدول الصناعية السبع، ومجموعة الثماني، ومجموعة العشرين، وحلف شمال الأطلسي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ومنظمة التجارة العالمية، ودول الكومنولث، والفرنكوفونية، ومنظمة الدول الأميركية (الإبيك)، وبطبيعة الحال: الأمم المتحدة. وتمتلك كندا واحداً من أعلى مستويات المعيشة في العالم؛ حيث يضعها مؤشر التنمية البشرية في المرتبة الثامنة عالمياً.

خاضت كندا الحربين العالمية الأولى والثانية، كونها كانت تابعة في سياستها الخارجية لبريطانيا وفقاً لقانون الاتحاد، وكانت كندا خلال الحرب الباردة مساهماً رئيسياً في قوات الأمم المتحدة في الحرب الكورية، وساهمت في تأسيس قيادة دفاع الفضاء الجوي الأميركية الشمالية (نوراد) بالتعاون مع الولايات المتحدة للدفاع ضد الهجمات الجوية المحتملة من الاتحاد السوفيتي، وشاركت كندا في ٥٠ بعثة، على مستوى العالم، من بعثات قوة حفظ السلام الدولية.

وبالرغم من العلاقات الوطيدة التي تربطها بالولايات المتحدة، خاصة وأنهما تشتركان في أطول حدود غير محمية في العالم، إلا أن لكندا سياسة مستقلة نوعا ما، وقد اختلفت مع الولايات المتحدة في أكثر من مرة، أبرزها الحفاظ على علاقات كاملة مع كوبا، ورفض المشاركة الرسمية في حرب العراق، ومع ذلك فإن كندا تتعاون مع أميركا في الحملات والتدريبات العسكرية، وهما أكبر شريكين تجاريين لبعضهما البعض.

وتعتبر كندا من الدول المتقدمة القلائل المصدرة للطاقة؛ حيث تمتلك كميات كبيرة من الغاز الطبيعي إلى جانب النفط، (تمتلك ثاني أكبر احتياطي من النفط بعد السعودية). ولها حصة كبيرة من السوق العالمية في مجال المنتجات الزراعية

الإستراتيجية وخاصة القمح، وأيضا الأخشاب، بالإضافة إلى ذلك، لدى كندا قطاع صناعي ضخم يتركز في صناعة السيارات والملاحة الجوية، كما تجري «وكالة الفضاء الكندية» بحوثاً في الفضاء، والطيران، وتطوير الصواريخ والأقمار الصناعية، ولديها خمسة عشر عالما من الحائزين على جائزة نوبل في الفيزياء والكيمياء والطب.

المكسيك أيضا واحدة من بين أكبر الاقتصادات في العالم، ولديها ١٢ اتفاقية تجارة حرة مع ٤٠ دولة.[١] وعلى المستوى السياسي تعتبر قوة إقليمية مؤثرة، ومتوسطة التأثير في الساحة الدولية. وهي أول عضو من أميركا اللاتينية ينضم لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (منذ عام ١٩٩٤) وتعد دولة ذات دخل أعلى من المتوسط. وتعتبر من الدول الصناعية الجديدة والصاعدة التي تمثل قوة ناشئة، ويرتبط اقتصادها بقوة بشركائها في اتفاقية التجارة الحرة في أميركا الشمالية وخصوصًا الولايات المتحدة. وهي تاسع أكبر دائن للحكومة الأميركية.

وتعد المكسيك أكبر دول أميركا الشمالية في مجال تصنيع السيارات، متجاوزة كندا وأميركا. وهي سادس أكبر منتج للنفط في العالم (٣,٧) مليون برميل يوميًا. كما لديها حصة كبيرة في السوق العالمية في مجال صناعات الإلكترونيات؛ حيث تفوقت على كوريا الجنوبية ثاني أكبر مصنع لأجهزة التلفزيون، وفي عام ٢٠٠٨ تفوقت على الصين وكوريا الجنوبية وتايوان لتصبح أكبر منتج للهواتف الذكية في العالم.

والمكسيك أحد الأعضاء المؤسسين لعدة منظمات دولية أبرزها الأمم المتحدة، ومنظمة البلدان الأميركية، ومنظمة الدول الأيبيرية الأميركية، والأوبانال، ومجموعة ريو، وهي عضو في المجموعات الاقتصادية الكبرى، مثل مجموعة ثمانية زائد خمسة، ومجموعة العشرين.

تركزت علاقات المكسيك في المقام الأول مع الولايات المتحدة جارتها الشمالية، وهي أكبر شريك تجاري لها، وأكثر اللاعبين نفوذاً في نصف الكرة الغربي، وقد اتخذت المكسيك سياسات مغايرة للموقف الأميركي أكثر من مرة، حيث دعمت الحكومة الكوبية منذ إنشائها في أوائل الستينات، والثورة الساندينية في نيكاراغوا خلال أواخر السبعينيات، والجماعات الثورية اليسارية في السلفادور خلال الثمانينيات.

ارتبطت كل من كندا والمكسيك مع الولايات المتحدة في معاهدة «نافتا» عام ١٩٩٤؛ وهي معاهدة لإنشاء منطقة تجارية حرة ما بين هذه الدول، تُلغى فيها التعريفات الجمركية، والهدف منها تحقيق اقتصاد قوي للدول الأعضاء، يعطيها القدرة على منافسة التكتلات الاقتصادية الأخرى الصاعدة على المستوى العالمي، وبالأخص الاتحاد الأوروبي، والنمور الآسيوية.

أولاً: الضوابط والمحددات التي تحكم علاقات إسرائيل بكل من كندا والمكسيك

تنظر إسرائيل لهاتين الدولتين (كندا والمكسيك) على أنهما دولتان كبيرتان، لهما تأثير بالغ في معادلات الصراع، فإذا كانت إسرائيل تهتم بإقامة علاقات كاملة مع مختلف بلدان العالم، للاستفادة منها في المحافل الدولية، ولمواجهة الانتقادات التي توجهها الدول المناهضة لها، ولمساعدتها على الخروج من أي حالة عزلة أو مقاطعة قد يفرضها المجتمع الدولي؛ فإن إسرائيل تهتم بكندا والمكسيك على نحو خاص واستثنائي (وخاصة كندا) وتعتبرهما حليفين قويين، يتوجب عليها

تنميـة علاقاتهـا بهـما، وتقويـة تحالفهـا معهـما، خاصـة في المجـالات الاقتصاديـة والأمنيـة، وهـذا طبعـا بسـبب قوتهـما الاقتصاديـة، وامتلاكهـما للتكنولوجيـا، وعضويتهـما في الكثـير مـن المحافـل الدوليـة، ولقربهـما جغرافيـا مـن الولايـات المتحـدة، وبسـبب وجـود جاليـات يهوديـة في البلديـن.

بدأت إسرائيل بالتوجه الفعلي لإقامة تحالفات وثيقة مع كندا ومنذ وقت مبكر؛ ففي شهر أيار عام ١٩٦١، كان ديفيد بن غوريون أول رئيس وزراء إسرائيلي يزور كندا، ومنذ ذلك الحين والمسؤولون من كلا البلدين يتبادلون الزيارات بشكل متكرر.

وفي الجهة المقابلة؛ تقوم السياسة الخارجية لكل من كندا والمكسيك على المبادئ التي ينص عليها الدستور، والتي تشمل: احترام القانون الدولي، المساواة القانونية بين الدول، احترام السيادة والاستقلال للدول الأخرى وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، تبني الحل السلمي للنزاعات، والعمل على تعزيز الأمن الجماعي من خلال المشاركة الفعالة في المنظمات الدولية. وانطلاقا من هذه الأسس، والتي توجد في معظم دساتير العالم، ولا يتم التقيد بها حرفيا في معظم الأحيان، يمكن فهم المحددات والضوابط التي تحكم علاقات كل من كندا والمكسيك بإسرائيل، وإضافة إليها يمكن الحديث عن المحددات التالية:

١. العلاقة مع الولايات المتحدة: بالنسبة لكندا فهي كما أشرنا تقع شمال الولايات المتحدة، وتفصل بينهما حدود تمتد لأكثر من ٨٩٠٠ كلم، الأمر الذي يعني ارتباط الأمن القومي لكل من البلدين بشكل حيوي، وبسبب طبيعة وتداخل العلاقات التاريخية والجغرافية بينهما، والهيمنة العسكرية والدبلوماسية التي تمارسها واشنطن على أوتاوا، ونظرا للاتفاقيات الموقعة بين الحكومتين، وعضويتهما في معاهدة «نافتا»، وغيرها من الهيئات والتحالفات الدولية، وبسبب حجم التبادل التجاري الكبير، واعتماد كندا على أمريكا لتسليح الجيش؛ فإن كندا لا تخرج بالعادة عن طوع أمريكا، وتظهر على الدوام سياسة تابعة لها، من النادر أن تشذ عنها. ومن المعروف أن أمريكا تعتبر إسرائيل حليفها الإستراتيجي الذي لا تتنازل عنه. وبالتالي فإن هذه المحددات كانت تلعب على الدوام دورا ضابطا لتحديد مواقف كندا إزاء إسرائيل، وإزاء كل ما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي.

فيما يخص المكسيك؛ فهي أيضاً تقع جنوب الولايات المتحدة، وتفصل بينهما حدود تمتد لنحو ٣١٦٩ كلم، وهي أكبر نقطة حدود في العالم يعبرها سنوياً ٢٥٠ مليون شخص من وإلى الدولتين، الأمر الذي يعني ارتباط الأمن القومي لكل من البلدين بشكل حيوي، وبسبب طبيعة وتداخل العلاقات التاريخية والجغرافية بينهما، والهيمنة العسكرية والدبلوماسية التي تحاول واشنطن أن تمارسها على المكسيك، ونظرا للاتفاقيات الموقعة بين الحكومتين، وتعاونهما الأمني في مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة، وعضويتهما في معاهدة «نافتا»، وغيرها من الهيئات والتحالفات الدولية، وبسبب حجم التبادل التجاري الكبير بينهما؛ فإن المكسيك لا تفضل التصادم مع أميركا، وتسعى أن تكون مواقفهما السياسية متقاربة. ومن منطلق إدراك مدى قوة العلاقة التي تربط أمريكا بإسرائيل؛ فإن هذه المحددات لا تغيب عن بال صناع القرار في المكسيك لتحديد مواقفهم إزاء إسرائيل، وإزاء كل ما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي. ورغم ذلك كثيرا ما تبنت المكسيك

مواقف مغايرة تماما للموقف الأميركي، وآخرها كان تصويتها في الجمعية العامة لصالح انضمام فلسطين للأمم المتحدة في تشرين الثاني ٢٠١٢، خلافا للرغبة الأميركية.

٢. الحزب الحاكم: في كندا الحزب الذي يحكم البلاد بحكومة أقلية منذ كانون الثاني ٢٠٠٦، ثم بحكومة أغلبية في انتخابات ٢٠١١، هو «حزب المحافظين»، وهو حزب ذو توجهات يمينية وعنصرية، نشأ هذا الحزب عام ٢٠٠٣ من اندماج الحزب التقدمي المحافظ لكندا مع الائتلاف الكندي، وقد لاحظنا كيف تطورت العلاقات الكندية الإسرائيلية على نحو كبير بمجرد وصول الحزب للحكم، فإذا كانت العلاقات بينهما في السابق جيدة، وتأتي في إطار السياسات الأميركية العامة، فإنها باتت مؤخراً أكثر من مميزة، وتبدو في بعض الأحيان متشددة لصالح إسرائيل أكثر من الموقف الأميركي نفسه. وأوقع هذا الانحياز المحللين السياسيين في كندا في حيرة من أمرهم، حول الأسباب التي تدفع رئيس الحكومة هاربر إلى ذلك، خاصة وأنه صرح مراراً بأنه سيدافع مستميتاً عن مصلحة إسرائيل، ولو كان ذلك على حساب مصلحة الشعب الكندي. وفي مقابلة مع مجلة كندية نشرت ١٢ شباط ٢٠١٠، قال وزير البيئة الكندي بيتر كينت: «إن أي هجوم على إسرائيل سوف يعتبر هجوما على كندا». وبالفعل فقد ضحّى هاربر، بمقعد في مجلس الأمن في العام ٢٠١٠ لصالح البرتغال، عندما خسرت كندا الكثير من أصوات دول الجمعية العامة بسبب انحيازها الأعمى لإسرائيل.

ويعمل هاربر على الصعيد الداخلي على إصدار قوانين جديدة تصنف أي انتقاد لإسرائيل، ولو كان سياسياً في خانة جرائم معاداة السامية التي يعاقب عليها القانون.

أما فيما يخص المكسيك، فلا يوجد تأثير لتغير الحكومات فيها، أو لمواقف الحزب الحاكم الأيديولوجية؛ حيث أخذت علاقات البلاد مع إسرائيل منحى منفعيا براغماتيا تحكمه المصالح.

٣. المصالح المشتركة والاتفاقيات الثنائية: بالنسبة لكندا، سنجد أن المصالح المشتركة والاتفاقيات الثنائية مع إسرائيل مترابطة أكثر مقارنة بالمكسيك؛ ففي أثناء زيارة وزير الخارجية الكندي جون بيرد لإسرائيل اتفق مع نتنياهو على أهمية تعميق العلاقات الثنائية وترسيخها، وعلى ضرورة توسيع نطاق الاتفاقات الثنائية مثل اتفاق الاعتراف المتبادل في مجال الاتصالات الموقع في شهر حزيران ٢٠١٢. والتفاوض تمهيداً لتوقيع اتفاق جديد للتجارة الحرة بين البلديْن. وعلى توسيع رقعة العلاقات التجارية بما في ذلك في مجال الابتكارات، والتعاون في المجالات الأمنية والاستخباراتية، وتنمية العلاقات الجامعية.

أما عن المصالح المشتركة والاتفاقيات الثنائية بين المكسيك وإسرائيل؛ فهي أقل تداخلا، وتنطلق من محددات مختلفة: المكسيك دولة كبرى، بمساحتها، وموقعها، وعدد سكانها، وتاريخها، وقوتها العسكرية والاقتصادية، وهي لاعب مهم في الساحة الدولية، وهي إن كانت ذات تأثير كبير ومهم على المستوى الإقليمي، سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية، إلا أنها ذات تأثير متوسط فيما يخص الصراع في الشرق الأوسط، وطالما أنها من الدول الصناعية المتقدمة الواعدة، والتي تصعد بقوة، فإن توجهاتها ستكون محكومة بالمحددات الاقتصادية، بلغة المصالح، بعيدا عن المواقف المبدئية والأيديولوجية، ومن هذه المنطلقات ستنظر لعلاقتها مع إسرائيل بعين المصالح والمنفعة، وفي المقابل فإن إسرائيل عرفت كيف تخلق الكثير من الفرص والمصالح المتبادلة، وقد ساعدتها على ذلك اتفاقية التجارة الحرة التي وقعت بين الطرفين في العام ٢٠٠٠. وفي

السياق نفسه، لم تلاحظ المكسيك أي حركات احتجاج أو إدانة من قبل الدول العربية والإسلامية على تطور علاقاتها مع إسرائيل، ما شجعها على المضي قدما في توسعة رقعة العلاقات الثنائية على مختلف الصعد.

٤. اللوبي اليهودي: في كندا بلغ عدد اليهود الكنديين عام ١٩٩٢، ٣٥٦ ألف نسمة، وهم اليوم أكثر من ٣٧٥ ألف نسمة، وهم جزء من التشكيل الاستيطاني الأنجلو ساكسوني في كندا. ورغم وجود أعداد منهم يتحدثون الفرنسية، فإن الأغلبية العظمى تتحدث الإنكليزية. وكما هو حالهم في الولايات المتحدة وأوروبا؛ فإن النخبة من يهود كندا ينتمون لمنظمات سياسية واجتماعية، تشكل أداة ضغط على السياسة الخارجية والداخلية للحكومة، وهي ما يُعرف باللوبي اليهودي. وفي المقابل هناك ما يقارب العشرين ألف مواطن كندي يقطنون في إسرائيل.

كانت كندا تمثل في الماضي، بالنسبة للحركة الصهيونية، معضلة وساحة صعبة، وليست سهلة كما هي الولايات المتحدة، أولاً لصِغر حجم الجالية اليهودية في كندا نسبياً، وثانياً لأن يهود كندا المثقفين لم يكونوا في غالبهم صهاينة بالمعنى المعروف، ومن ناحية ثانية، لعب تأثير المجتمع الكندي بميزاته الإنسانية والفكرية دورا مهما في إضعاف دور اللوبي الصهيوني، حيث ترفض القيم الكندية الظلم وتعلو على العنصرية، وتحترم حقوق الإنسان. ولقد شكلت كل هذه القيم أساس الموقف السياسي لكندا من قضية الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. وقد حاول مؤسسو السياسة الخارجية الكندية أن يظهروا نوعا من الحياد في توجههم نحو القضية الفلسطينية، فكانت السياسة الكندية متوازنة إلى حد ما، وقد التزمت بها كل الحكومات الكندية من ليبرالية ومحافظة، حتى جاء عصر هاربر رئيس الوزراء المحافظ الحالي، وغير وجه السياسة الكندية على نحو لم تحلم به منظمات اللوبي الصهيوني الكندية ذاتها. صحيح أن اللوبي اليهودي الكندي قد قويت شوكته وانتشر وتوسع نفوذه في دوائر صنع القرار السياسي الكندي أكثر في السنوات الأخيرة، وهو أصلا لوبي منظم ومتمكن، لكن أكبر مصدر لقوته وتمكنه هذا هو ضعف الموقف العربي، وضعف الجاليات والسفارات العربية في كندا.

أما في المكسيك فقد بلغ عدد اليهود حسب إحصاءات ٢٠١٠ نحو ٤٠ ألف نسمة؛ وهو رقم ضئيل مقارنة مع حجم السكان الإجمالي (١١٢ مليون)، وبالتالي لا يتوقع أن يكون لليهود المكسيكيين تأثير مهم وكبير على صناعة القرار، إلا أن المنظمات الصهيونية حتى لو كانت صغيرة تكون منظمة ونشطة، وتتقن لعبة الإعلام، وتساعدها في ذلك السفارات الإسرائيلية التي تنشط بشتى الطرق لكسب التأييد والتعاطف الرسمي والشعبي، وتسويق وجهة النظر الإسرائيلية في كل ما يتعلق بالصراع، وما يجري على هامشه من أحداث. وهذا الأمر، تفتقر له الجاليات والسفارات العربية في معظم دول العالم.

٥. القيمة الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط: ثمة اختلاف بين كندا والمكسيك تجاه الشرق الأوسط، من حيث درجة الاهتمام، والانغماس في قضايا الصراع، فمثلا تنطلق السياسة الكندية الجديدة من رؤيتها لأهمية القيمة الجيو- إستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، باعتبارها تحتل مكان الصدارة في سلم الاهتمامات الدولية، وأنه لا يمكن لأي نظام عالمي أن يتشكل بعيداً عن تلك المنطقة الحيوية، لما تمثله من قلب للعالم، فيها تتقرر مراكز التوازنات والقوى، ولكونها تمثل منصة ارتكاز ورافعة سياسية لأي دور محتمل لأي قوة عالمية طامحة. وتعتقد كندا أن إمكاناتها وعلاقاتها المميزة مع إسرائيل (وأميركا)

وتوجهاتها الحالية تؤهلها لحجز مكان بارز في خارطة تشكل العالم الجديد من خلال تعزيز علاقتها أكثر مع إسرائيل. ما يعني أن كندا في ظل حكم المحافظين اختارت أن تنحاز لإسرائيل، غير عابئة بما قد يجره ذلك عليها من انتقادات من قبل الدول العربية والإسلامية، وما يشجعها على ذلك ضعف الموقف العربي، وعدم جديته، وربما عدم معارضة البعض لدعمها لإسرائيل. ومع ذلك تحاول كندا ألا تخسر أحدا من الأطراف؛ فمثلا افتتحت لها بعثة دبلوماسية في رام الله، وقدمت الكثير من المساعدات المادية للسلطة، وتراعي أحيانا، وقدر الإمكان ألا تثير قلق الدول العربية الأخرى.

أما بالنسبة للمكسيك، فبالرغم من القيمة الجيو-إستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، إلا أنها لم تسعَ لأخذ موطئ قدم في هذه المنطقة الساخنة من العالم، ربما لأن المكسيك لم تسعَ لأن تصبح قوة دولية كبرى، وفضلت الحفاظ على علاقات متوازنة مع كافة أطراف الصراع، وعملت على ألا تخسر أحدا منها؛ فكما طورت علاقاتها مع إسرائيل، طورت علاقات جيدة مع الجانب الفلسطيني، فمثلا افتتحت لها بعثة دبلوماسية في رام الله، وقدمت مساعدات مادية للسلطة، ودعمت الطرفين (الفلسطيني والإسرائيلي) للوصول إلى تسوية سلمية وإنهاء الصراع عن طريق المفاوضات؛ حيث يقوم الموقف المكسيكي إزاء الصراع على أساس حل الدولتين وإحلال السلام الشامل والعادل استنادا للشرعية الدولية.

ثانياً: العلاقات السياسية

اعترفت كندا بدولة إسرائيل في ١١ أيار ١٩٤٩، وكانت قد صوتت عام ١٩٤٧ لمصلحة قرار التقسيم رقم ١٨١، والذي يدعو لقيام دولتين عربية ويهودية، وصوتت أيضاً لصالح القرار ١٩٤ الداعي لعودة اللاجئين الفلسطينيين، أو تعويض من لا يرغب بالعودة. أما قرارات مجلس الأمن الدولي ٢٤٢، ٣٣٨، فلم تكن كندا حينها عضوا في مجلس الأمن، لكنها امتنعت عن التصويت على قرار مجلس الأمن بشأن القدس رقم ٢٥٢ الصادر عام ١٩٦٨ والذي اعتبر أن جميع الاجراءات الإدارية والتشريعية التي قامت بها إسرائيل من شأنها أن تؤدي إلى تغيير في الوضع القانوني للقدس هي إجراءات باطلة. وصوتت كندا ضد القرار رقم ٣٣٧٩ الصادر عن الجمعية العامة عام ١٩٧٥، الذي اعتبر الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية والتمييز العنصري، وامتنعت عن التصويت لصالح قرار الجمعية العام بشأن «عمليات وكالة الغوث الأونروا» في كانون الأول ٢٠١٠، وعارضت في الجلسة نفسها قرار الجمعية العامة بشأن «الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة، بما فيها القدس الشرقية» لكنها وافقت على أربعة قرارات أخرى متعلقة باستمرار عمليات الاونروا وممارسات إسرائيل بحق الفلسطينيين.

كما عارضت خمسة قرارات اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة في تشرين الثاني ٢٠١٢، تدعو لتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية، حيث صوتت ١٦٣ دولة «مع» من ضمنها دول الاتحاد الأوروبي، فيما صوتت ٦ دول «ضد» أبرزها الولايات المتحدة وكندا، إسرائيل. يؤكد القرار على ضرورة الوقف التام لجميع أنشطة الاستيطان الإسرائيلية في الأرض المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتوقف فورا عن تشييد الجدار والوقف الكامل لكافة الأعمال الإسرائيلية الاستفزازية والتحريضية.

وعندما نالت فلسطين العضوية الكاملة في منظمة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة بأغلبية كبيرة، عارضت كندا القرار إلى جانب ١٤ دولة بينهما الولايات المتحدة وإسرائيل. كما عارضت بشدة التصويت لصالح قرار منح فلسطين صفة العضو المراقب في الأمم المتحدة، وهددت حينها بوقف المساعدات عن السلطة الوطنية. كما هدد وزير الخارجية الكندي جون بايرد بوقف المساعدات عن السلطة الوطنية في حال توجهها إلى محكمة الجنايات الدولية في لاهاي لمقاضاة إسرائيل.

ومن جهة ثانية، ما زالت كندا ترفض الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وتعتبر الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان مناطق محتلة، وتعتبر أن حل القضية الفلسطينية يجب أن يكون من خلال المفاوضات.

أصدرت السلطات الكندية مؤخرا طابعا تذكاريا يظهر عليه العلمان الإسرائيلي والكندي جنبا إلى جنب، وذلك بمناسبة مرور ٦٠ عاما على العلاقات بين كندا وإسرائيل، وقد طبعته باللغات الإنكليزية والعبرية والفرنسية. وهو موقف لا يعكس قوة العلاقات بين البلدين وحسب، بل ويدل على علاقة وطيدة نمت في السنوات الأخيرة، وأخذت تتعمق شيئا فشيئا. فكيف حصل ذلك ؟ ولماذا ؟

مع أن كندا كانت من الدول الأوائل التي اعترفت بإسرائيل؛ إلا أنها كانت على الدوام تحاول أن تأخذ موقفا حياديا من الصراع العربي الإسرائيلي، وإن كان موقفها منحازا بعض الشيء لإسرائيل، ويتماشى مع سياسة الولايات المتحدة الداعمة لإسرائيل بلا حدود، وكانت أيضا تدعو لحل سلمي للصراع، وتسويته عن طريق المفاوضات، وتسعى لمد جسور من التعاون مع بلدان العالم، بما فيها الدول العربية. لكنه مع وصول حزب المحافظين بزعامة ستيفن هاربر إلى الحكم عام ٢٠٠٦، تبدّلت السياسة الخارجية الكندية بشكل واضح، وأخذت تقامر بعلاقتها مع العالم العربي والإسلامي، فلم تعد كندا، كما كانت في العقود الماضية: إما تؤيد أو تمتنع عن التصويت على القرارات التي تعارضها الولايات المتحدة وإسرائيل؛ بل أصبحت تعارض بكل قوة أي قرار متعلق بالقضية الفلسطينية، وتعتبره مناهضا لإسرائيل.

ولم تعد مشاركة قواتها العسكرية محصورة بقوى حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، بل تعدتها للمشاركة في الحروب، كما حصل في أفغانستان، وأخذت تؤيد وتبرر بشكل صارخ كل الممارسات الإسرائيلية العدوانية سواء في لبنان (٢٠٠٦)، أو في غزة (٢٠٠٨، ٢٠١٢)، وكانت حكومة هاربر أول حكومة قاطعت حكومة حماس إثر انتخابها، وهي الآن إحدى الدول القيادية العاملة ضد البرنامج النووي الإيراني بالتعاون مع إسرائيل، ومن أهم الدول التي تؤيد إسرائيل تأييدًا كاملاً في مؤسسات الأمم المتحدة وفي منتديات دولية مختلفة مثل ال G-8، كما عارضت بشدة قبول فلسطين عضواً مراقباً في الأمم المتحدة، وأيضا في اليونسكو.

ورغم المعارضة الشعبية الداخلية، ومعارضة الحزب الليبرالي (الذي يحظى تقليديا بتأييد المهاجرين) واستهجان العديد من بلدان العالم، إلا أن حكومة المحافظين ماضية في سياساتها الجديدة والمثيرة للجدل المنحازة لإسرائيل، الأمر الذي يقوّض فرصها للقيام بدور «وسيط نزيه» في الشرق الأوسط.

وقد زادت وتيرة زيارة المسؤولين الكنديين الأمر بشكل ملحوظ في عهد حكومة المحافظين؛ حيث زار وزير الدفاع الكندي بيتر مكاي إسرائيل في كانون الثاني ٢٠١١ للتوقيع على اتفاقية دفاع مشترك، وزارها أيضا وزير التجارة بيتر فان

في تشريـن الأول ٢٠١٠، كـما زارهـا وزيـر النقـل جـون بـيرد في آذار ٢٠١٠، وكذلـك وزيـر الصناعـة تـوني كليمنـت في تشريـن الثـاني ٢٠٠٩، ووزيـر الخارجيـة لاورنـس كانـون في آذار ٢٠٠٩ وكذلـك وزيـر المواطنـة والهجـرة جاسـون كينـي زارهـا لحضـور حفـل الذكـرى السـتين لإقامـة العلاقـات بـين الدولتـين، ورئيـس المحكمـة العليـا ماكلايـن في أيلـول ٢٠٠٩. وفي المقابـل زار نتنياهـو أوتـاوا في أيـار ٢٠١٠، وزار كنـدا أيضـا أيهـود بـاراك وزيـر الدفـاع في تشريـن الثـاني ٢٠١٠. وكذلـك وزيـر الخارجيـة ليبرمـان في حزيـران ٢٠٠٩.[٢]

وعلى ما يبدو فإن حكومة المحافظين في كندا تعتبر علاقاتها مع إسرائيل استثناء، حيث ضرب وزير خارجيتها عرض الحائط بالمقررات الدولية، وزار وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني في مكتبها في القدس، التي تعتبرها الأمم المتحدة أرضاً محتلة، إضافة إلى زيارته قاعدة عسكرية إسرائيلية في هضبة الجولان المحتلة.

ورغم تحذير المعارضة الرسمية في مجلس العموم الكندي من العواقب التي ستجرها سياسة حكومة حزب المحافظين الخارجية في الشرق الأوسط على كندا، خصوصاً استيراد البضائع الإسرائيلية المصنّعة في المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، على اعتبار أنها مخالفة للقانون الدولي (الذي يدعو إلى تفكيك هذه المستوطنات)، وكذلك هي مخالفة لمقررات مؤتمر جنيف الرابع (الذي يمنع التموضع في الأراضي المحتلة)؛ ما زالت الحكومة الكندية تسمح باستيراد المواد المصنعة في المستوطنات الإسرائيلية. ورغم ذلك، فإن الكنيسة الكندية قادت حملة شعبية لمقاطعة منتجات المستوطنات، كما قام نشطاء كنديون وعرب بحملة شعبية مشابهة دعت لمقاطعة الشركات الإسرائيلية التي تعمل في المستوطنات.[٣]

أما مواقف المكسيك في الأمم المتحدة فقد أخذت صورة مغايرة بعض الشيء؛ فقد امتنعت المكسيك عن التصويت على قرار التقسيم ١٨١، إلى جانب عشر دول أخرى. لكنها صوتت لصالح قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة بعد بضعة أشهر، ثم اعترفت في وقت لاحق بإسرائيل (كانون الثاني ١٩٥٠)، وافتتحت سفارة لها في تل أبيب عام ١٩٥٩. وعند التصويت على القرار ١٩٤ امتنعت المكسيك عن التصويت، إلى جانب سبع دول أخرى. ولم تشارك بالتصويت على قرارات مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨، وصوتت لصالح القرار رقم ٣٣٧٩ الصادر عن الجمعية العامة عام ١٩٧٥، الذي اعتبر الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية والتمييز العنصري، وكانت المكسيك قد مهدت لهذا القرار في مؤتمر النساء الدولي الذي عقد في مكسيكوسيتي في تموز ١٩٧٥، حيث صدر عنه بيان يدين الصهيونية ويساويها بالعنصرية. ومن جهة أخرى امتنعت المكسيك عن التصويت بشأن تقرير غولدستون المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في جنيف. لكنها صوتت لصالح انضمام فلسطين للأمم المتحدة كعضو مراقب في تشرين الثاني ٢٠١٢، رغم الضغوط التي مارستها عليها أميركا وإسرائيل.

وتلتـزم كنـدا حسـب تصريحـات الخارجيـة الكنديـة المتكـررة؛ بالسـلام الشـامل والعـادل والدائـم في الـشرق الاوسـط، وإقامـة دولـة فلسـطينية ديمقراطيـة مسـتقلة قابلـة للحيـاة تعيـش جنبـا إلى جنـب بسـلام وأمـن مـع إسرائيـل. وتؤمـن كنـدا أن السـلام العـادل والدائـم يمكـن تحقيقـه فقـط عـن طريـق حـل الدولتـين والتفـاوض. وتتميـز العلاقـة بـين كنـدا والسـلطة الفلسـطينية بالإيجابيـة وهـي تسـير قدمـاً. وقـد رحبـت كنـدا بقيـادة الرئيـس محمـود عبـاس منـذ انتخابـه، وبتـولي د. سـلام فيـاض رئاسـة الـوزراء في

حزيران ٢٠٠٧، ودعت لإقامة حكومة ملتزمة باللاعنف والاعتراف بإسرائيل وقبول الاتفاقات والالتزامات السابقة.

وتدعم كندا الجهود المبذولة للدخول في مفاوضات مباشرة، لأنها تؤمن بأن المفاوضات المباشرة فقط يمكن أن تنتج اتفاق سلام مقبول من جميع الأطراف، كذلك تعد كندا المساهم الرئيسي في تطوير المؤسسات الفلسطينية؛ حيث أعلنت مساهمتها بـ ٣٠٠ مليون دولار على مدى خمس سنوات وذلك لدعم المسيرة السلمية والاصلاح والتنمية الفلسطينية في قطاعات ذات أولوية وهي: الأمن والحكم الصالح ومشاريع التنمية، والقضاء، إضافة لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة. وتساهم كندا في بعثة المنسق الأمني الأميركي، ومكتب تنسيق شرطة الاتحاد الأوروبي لدعم الشرطة الفلسطينية.

أما العلاقات الفلسطينية المكسيكية، فقد تطورت في السنوات الأخيرة، بالموازاة مع تطورها مع دول أميركا الجنوبية عامة، وقد عبرت عن ذلك موجة الاعترافات الرسمية بالدولة الفلسطينية التي اجتاحت القارة، وأثارت قلق إسرائيل. وفي خطوة رمزية تضامنا مع فلسطين؛ قررت إحدى بلديات العاصمة المكسيكية الكبرى زراعة شجرة زيتون أمام تمثال الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات في اسكابوتسالكو، التي تحتضن «شارع فلسطين»، و«ساحة الشهيد عرفات» حيث يوجد تمثاله.

كما دعمت المكسيك انضمام إسرائيل إلى منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي OECD وكان لها تأثير إيجابي في ذلك. ويعزو بعض المراقبين تطور العلاقات بين الدولتين إلى السفير المكسيكي في تل أبيب فيدريكو سالاس، الذي يلعب دورا في تجسير العلاقات (التجارية) بين إسرائيل والدول العربية. [٤]

ثالثاً، العلاقات العسكرية والتعاون الأمني

تقيم كل من كندا وإسرائيل علاقات ثنائية مميزة على الصعيد العسكري والأمني والاستخباراتي، وبينهما تحالفات ومعاهدات آخذة بالتطور، ففي نيسان ٢٠٠٨، وقع وزير السلامة العامة الكندي ستكويل داي مع وزير الأمن العام الإسرائيلي آفي ديختر على اتفاقية تعاون أمني أطلق عليها اسم «اتفاقية التعاون الإسرائيلي – الكندي الأمني المتقدم»، وعقب التوقيع أصدر الجانبان بيانا خاصا سمي «إعلان النوايا» أهم ما تضمنه: الدعوة لتعزيز التعاون الإسرائيلي – الكندي في مجالات الأمن والسلامة العامة، وأن هذا الاتفاق سيتيح لإسرائيل وكندا تعاوناً أكبر في مجالات مكافحة الجريمة المنظمة، وإدارة الطوارئ، ومجالات السلامة العامة، وتبادل المعلومات، ومكافحة الإرهاب، وحماية المصالح الوطنية الإسرائيلية والكندية.

وتضمن البيان تعاونا أمنيا غير مسبوق؛ حيث ستقدم كندا لإسرائيل المساعدات في الرقابة وضبط الحدود الإسرائيلية مع سورية، لبنان، والأراضي الفلسطينية. فيما تقدم إسرائيل المساعدات لكندا لجهة ضبط هجرة القادمين من الشرق الأوسط، بحيث يقدم الخبراء الأمنيون الإسرائيليون المشورة والمعلومات المتعلقة بالمهاجرين العرب إلى كندا، والمساعدة في إدارة شؤون المسلمين الكنديين والجالية الإسلامية الكندية، ويكون للإسرائيليين الحق في الاضطلاع على الملفات السرية الكندية، وبالذات المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط، كما اتفق الطرفان على أن يتم التنسيق المشترك والاتفاق المسبق قبل

قيام الكنديين باتخاذ أي إجراء أو قرار يتعلق بالقضية الفلسطينية.[٥]

و قال وزير الدفاع الكندي بيتر مكاي في زيارته لإسرائيل في تشرين الثاني ٢٠١١، أنه يوشك مع وزير الدفاع الإسرائيلي أيهود باراك على وضع اللمسات النهائية لمذكرات تفاهم تبني على ما اتفق عليه الجانبين في السابق، وأضاف مكاي إن الاتفاقات الجديدة ستشمل مجالي تبادل المعلومات والتقنيات العسكرية. وأضاف: «إن إسرائيل بحاجة إلى أصدقاء أقوياء وأوفياء، وكندا أحدهم بالتأكيد. ويمكنني القول إن الإسرائيليين لن يعثروا على بلد أكثر دعما لهم على هذا الكوكب من كندا.» ووصف الاتفاقات التي توصل إليها الجانبان بأنها «تمثل الطريقة التي تتمكن بها كندا من دعم إسرائيل بطريقة فعالة.»

وقد زار إسرائيل في ٢١ نيسان ٢٠١٣ رئيس هيئة أركان الدفاع الكندي توماس لاسون لإجراء محادثات ترتكز على «التحديات الأمنية المشتركة، فضلا عن التعاون بين الجيشين، الإسرائيلي والكندي». [٦]

وفي مجال صفقات الأسلحة، ووفقا لأرقام وزارة الدفاع، فإن قيمة الصادرات الإسرائيلية من الأسلحة لنحو ٧٠ دولة، بلغت سنة ٢٠١٢ نحو ٧,٥ مليار دولار، من ضمنها ٣,٥ مليار دولار قيمة أسلحة بيعت للولايات المتحدة وكندا وأوروبا.[٧]

بالنسبة للمكسيك فالتعاون الأمني العسكري بينها وبين إسرائيل أقل، ومع ذلك فهو موجود، فقد نشرت صحيفة مكسيكية في أيار الماضي حسب بعض وثائق وكالة الاستخبارات العسكرية المكسيكية التي رفعت عنها السرية مؤخرا خبراً عن عسكريين إسرائيليين يقومون بتدريب الشرطة المكسيكية لمكافحة التمرد في إقليم تشياباس، وكشفت الصحيفة عن وجود محادثات بين الداخلية المكسيكية ووزارة الدفاع الإسرائيلية تتركز حول التنسيق الأمني على مستوى أجهزة الشرطة والسجون وتبادل المعلومات والاستعمال الفعال للتكنولوجيا.

ويذكر أن إسرائيل تقوم منذ عام ١٩٥٠ بتصدير الأسلحة إلى أميركا اللاتينية، وقد تم إرسال عناصر الشرطة وفرق التدريب الإسرائيلية لما لا يقل عن ١٤٠ دولة حول العالم، أما المكسيك فقد تلقت السلاح الإسرائيلي منذ عام ١٩٧٣، وذلك بشراء طائرات إسرائيلية الصنع. وقامت المكسيك عام ٢٠٠٣ بشراء مروحيات يستعملها الجيش الإسرائيلي وصواريخ «غابرييل». كما استفادت شركة الأمن الإسرائيلية «مغال» من عقود خاصة بأنظمة المراقبة لحماية المنشآت الحساسة في المكسيك.

قامت شركة «شيبياراد» الإسرائيلية في سنة ٢٠٠٤ ببيع سفن تتوفر عليها منصات لإطلاق الصواريخ، وبعد ذلك استفادت شركتا صناعات الفضاء الإسرائيلية وشركة أنظمة «إيلبيت» من عقود تزويد الشرطة الفيدرالية والقوات المسلحة المكسيكية بطائرات دون طيار مخصصة لمراقبة الحدود. كما فازت شركة أنظمة «بيرنت»، (وهي شركة مختصة في التكنولوجيا أسسها متقاعدون من الجيش الإسرائيلي) بمجموعة من العقود المدعومة من طرف الولايات المتحدة الأميركية منذ سنة ٢٠٠٦ بهدف التجسس على نطاق واسع على أنظمة الاتصالات المكسيكية.

وفي حزيران ٢٠١٣ زار يارون يوغمان، ممثل وزارة الدفاع الإسرائيلية المكسيك، واجتمع مع رئيس الأمن العام، خورخي أباركا. [٨]

رابعاً، العلاقات الاقتصادية

تعززت العلاقات بين إسرائيل وكندا خلال السنوات القليلة الماضية، وهي ما زالت تتعزز وتتوسع باستمرار؛ فقد بدأ حجم التبادل التجاري عام ١٩٩٧ بـ ٥٠٧ مليون دولار، ووصل في العام ٢٠٠٨ إلى ١٨٠٠ مليون دولار.[٩] بينما قدرت التجارة الثنائية المتبادلة بين كندا وإسرائيل في العام ٢٠١١ حوالي ١٢٥٠ مليون دولار، ٨٠٣ مليون دولار من هذا المبلغ هو قيمة صادرات إسرائيل لكندا. (تجاوز حجم الصادرات الإسرائيلية حجم الواردات من كندا)، حيث تصدر كندا لإسرائيل الأجهزة الإلكترونية، المنتجات الزراعية، والمواد الخام مثل الورق، البلاستيك، الخشب، الألمنيوم، وتستورد منها: الماس، المنسوجات والملابس، المنتجات الغذائية، الأسلحة، الأجهزة الإلكترونية، الأدوية، الحجارة، معدات طبية، ومواد كيماوية عضوية،[١٠] وذلك بفضل توقيع اتفاقية على إقامة منطقة تجارة حرة بين البلدين قبل سبع عشرة سنة؛ حيث وقعت كندا مع إسرائيل على معاهدة للتجارة الحرة عام ١٩٩٦، ما أعطى المنتوجات الإسرائيلية ميزة خاصة إن من ناحية الضرائب، وإن في الأسعار المنافسة في السوق، ما شجع على الحصول عليها بسهولة. وفي المقابل لم تقدم كندا على مناقشة أو توقيع أي اتفاق تجارة حرة مع فلسطين، أو مع أي من الدول العربية (باستثناء الأردن الذي وقع اتفاقية في ٢٨ حزيران ٢٠٠٩).

كما تم في العام الماضي التوقيع على اتفاقيتين منفصلتين بين إسرائيل وكندا لتعزيز العلاقات التجارية. وقد وقع الاتفاقيتين في العاصمة الكندية أوتاوا سفيرة إسرائيل في كندا مريم زيف، ووزير السلامة العامة الكندي فيك تُويزُ. وتتعلق الاتفاقيتان بتعزيز التعاون الجمركي، وتبادل المعلومات، وكذلك المساعدة المشتركة والمتبادلة في منع التهريب عبر الطيران، وتجنب دفع الضرائب بصورة مزدوجة. وستساعد الاتفاقيتان رجال الأعمال والمستثمرين الإسرائيليين على إقامة مصانع في كندا، وإضافة للاتفاقيتين الجديدتين، هناك ١٣ اتفاقية جمركية سابقة بين البلدين.[١١]

أما عن المكسيك فإن العلاقات الاقتصادية بينها وبين إسرائيل آخذة بالتطور، ورغم أنها الآن أقل مقارنة مع كندا، إلا أنها مرشحة للتطور في المستقبل، إذا ما استمرت الأوضاع السياسية على ما هي عليه. خلال زيارة قام بها الرئيس السابق أرنستو زيديلو إلى إسرائيل في ٦ آذار ٢٠٠٠، وقع الطرفان على اتفاق للتجارة الحرة، وفي السنوات اللاحقة زاد حجم التبادل التجاري بين البلدين حتى بلغ عام ٢٠١٠ نحو ٦٠٠ مليون دولار، وهو رقم مرشح للزيادة، وتنحصر صادرات المكسيك إلى إسرائيل بشكل رئيس في النفط الخام والسيارات والأجهزة الكهربائية والفواكه، فيما تنحصر صادرات إسرائيل إلى المكسيك في المنتجات الكيميائية والالكترونيات والخدمات الطبية.

خامساً، التعاون العلمي

تقيم إسرائيل علاقات علمية قوية مع كندا فيما تفتقر إلى هذه العلاقات مع المكسيك، ومرد ذلك بالطبع أولاً قوة العلاقات الكندية الإسرائيلية مقارنة بتلك المكسيكية الإسرائيلية، وثانياً التقدم التكنولوجي الكبير الذي تتميز به كندا مقارنة بالمكسيك.

أبرمت تل أبيب وثيقة تفاهمات في أيار ٢٠١٢ بين الجمعية الملكية الكندية وأكاديمية العلوم الإسرائيلية، كما نصت مجموعة من الاتفاقيات على ضرورة تعميق الشراكة الثنائية بين القطاع الخاص في كلا البلديْن، بالإضافة للتعاون أيضاً في مجالات الطاقة (استناداً للبيان المشترك الخاص بالتعاون الثنائي في مجال الطاقة الصادر في حزيران ٢٠١٢) وكذلك مجالات الأمن والدعم والتنمية الدولية، والاستفادة من الخبرات الكندية والإسرائيلية سعياً لتحسين جودة الحياة في البلدين.

وكان وزير الموارد الطبيعية الكندي جو أوليفير ووزير الطاقة والمياه الإسرائيلي عوزي لانداو قد أعلنا في تشرين الأول ٢٠١٢، عن إنشاء صندوق كندي - إسرائيلي لعلوم وتقنيات الطاقة الحديثة بشكل يتيح تطوير موارد النفط والغاز الجديدة، وإطلاق مشاريع تجارية تتعامل مع التحديات البيئية المشتركة. كما أعلن عن إنشاء صندوق التعاون الثنائي في مجالات الطاقة المتجددة وزيادة الجدوى في استغلال الطاقة، برأسمال يتراوح بين ٢٠-٤٠ مليون دولار في مشاريع البحث والتطوير المشتركة خلال السنوات الثلاث المقبلة. وقد جرت في كندا ورشتا عمل في آذار ٢٠١٣ واستقطبتا جهات معنية من كندا وإسرائيل لاقتناص الفرص المتاحة لإرساء مشاريع التعاون.

وفيما يتعلق بمجال التنمية الدولية فقد طرح رئيس الوزراء نتنياهو ووزير الخارجية بيرد استمرار التعاون بين البلديْن، ومن الأمثلة على هذا التعاون أداء منظمة Grand Challenges Canada [التحديات العظمى - كندا] والمدعومة من الصندوق الكندي للتطوير والابتكار، سعياً لاستحداث هيئة مماثلة في إسرائيل تعتمد النموذج الكندي.

وسبق لرئيسيْ الوزراء هاربر ونتنياهو أن أطلقا في أيار ٢٠١٠ خطة عمل اقتصادية مشتركة أدت إلى إنشاء الشراكة الكندية الإسرائيلية في الابتكارات التكنولوجية (CIIP) وتدعم هذه الشراكة مشاريع مشتركة من خلال عدة آليات تمويلية ومنها إصدار نداء مشترك لتقديم العروض في تموز ٢٠١٢ بدعم من دائرة كبير العلماء في وزارة الصناعة والتجارة الإسرائيلية ومجلس الأبحاث القومية التابع لبرنامج دعم الأبحاث الصناعية في كندا.

وتُعتبر هذه الشراكة أول مبادرة كندية في إطار صندوق EUREKA وهي شبكة أوروبية للتعاون تشارك فيها كندا وإسرائيل على السواء (كان تم قبول عضوية كندا في هذا الصندوق خلال فترة تولي إسرائيل رئاسته الدورية عام ٢٠١١). وتسعى الشبكة إلى زيادة رقعة المنافسة الصناعية من خلال دعم الجهات الناشطة في الأعمال والابتكارات. وتلتزم كلا الحكومتيْن بإطلاق مشاريع عملية لدفع التعاون الثنائي في مجال الأبحاث العلمية، حيث كانت الحكومة الكندية قد رصدت الميزانيات لهذا الغرض.

وتتوسّع العلاقات الكندية الإسرائيلية في مجالي التكنولوجيا والعلوم، إذ توجد عدّة صناديق للأبحاث والتطوير وللتعاون في الأبحاث الصناعية. وقد تم التوقيع على مذكرة تفاهم ثقافي وتعليمي سنة ١٩٩٩، تعرف اختصارا MOU، وهناك عدّة صناديق للأبحاث والتطوير وللتعاون في الأبحاث الصناعية؛ حيث وقعت اتفاقية تعاون بين وكالة الفضاء الكندية، ووكالة الفضاء الإسرائيلية في آذار ٢٠٠٥. ووهناك مؤسسة التعاون الصناعي الكندي الإسرائيلي التي تأسست عام ١٩٩٤. وتقيم الدولتان كذلك علاقات في مجال الأمن القومي، بالإضافة إلى علاقات بين الأجهزة القضائية والمحكمتين العليين في كليهما. وهناك تعاون أكاديمي بين الدولتين، فضلا عن زيارات الفنانين الكنديين لإسرائيل.[١٢]

خاتمة

تسعى الولايات المتحدة بحكم قوتها العسكرية والاقتصادية لفرض هيمنتها على القارة الأميركية كلّها، وتدور هاتان الدولتان في الفلك الأميركي، في كل ما يتصل بسياساتها الخارجية، ومواقفها من النزاعات الدولية، وأهمها الصراع العربي الإسرائيلي، وتضبطان تحركاتهما على إيقاع التوجهات الأميركية، سواء في المحافل الدولية أو في الهيئات والتحالفات الاقتصادية التي تضمهما، مثل مجموعة الثماني ومجموعة العشرين وغيرها.

تتشابه كل من كندا والمكسيك إلى حدّ ما من حيث القوة الاقتصادية، والأهمية الإستراتيجية في الساحة الدولية، صحيح أن كندا أكبر وأقوى من المكسيك، إلا أن كلتيهما قوة اقتصادية يحسب لها حساب في العلاقات والمعادلات الدولية. ومع ذلك لم تكن مواقف الدولتين بالصورة نفسها فيما يخص القضية الفلسطينية، فإذا كانت الدولتان تعترفان بإسرائيل وتقيمان معها علاقات دبلوماسية، وتطوران علاقاتهما الاقتصادية والأمنية معها باستمرار، ولكل منهما علاقات تعاون وثيقة مع إسرائيل في المجالات الاستخباراتية والعسكرية والعلمية وغيرها. بيد أن كندا بدأت تُظهر في السنوات الأخيرة انحيازا غير مبرر تجاه إسرائيل، أي منذ تولي حزب المحافظين الحكم عام ٢٠٠٦، وأخذت تدافع عنها باستماتة، وتبرر لها عدوانها وممارساتها العنصرية، وتقف إلى جانبها في المحافل الدولية بكل قوة. وهو ما جعلها تغامر بعلاقتها مع العالم العربي والإسلامي، وتخسر سمعتها وفرص تحولها لوسيط نزيه.

أما المكسيك فقد أظهرت توازنا أفضل بكثير، وعبرت عن مواقف سياسية كانت أكثر عدلا؛ فقد اعترفت بالدولة الفلسطينية، وأدانت ممارسات إسرائيل العدوانية أكثر من مرة، ولم تهدد السلطة الوطنية بقطع المساعدات عنها كما فعلت كندا.

ولاحظنا في سياق آخر، مدى تأثير اللوبي الصهيوني على صانع القرار في البلدين (وإن كان متفاوتاً) بما يخدم مصالح الكيان الإسرائيلي، بالرغم من صغر عدد الجالية اليهودية (خاصة في المكسيك). وتبين لنا أنه لوبي منظم وفاعل ونشط، خلافا لدور الجاليات الفلسطينية والعربية والتي هي أكبر بكثير من حيث العدد، وكذلك لاحظنا ضعف أداء السفارات العربية والإسلامية في البلدين (وغيرهما بالطبع) على عكس السفارات الإسرائيلية التي سرعان ما تتحول إلى غرفة عمليات نشطة عند كل حدث له علاقة بالشرق الأوسط. ولاحظنا أيضا كيف نجحت إسرائيل في خلق آفاق التعاون المشترك مع البلدين في مختلف المجالات، وهو ما عجزت عنه الدول العربية، أو أنها لم تفكر به، رغم إدراكها لأهميتهما الكبرى في الساحة الدولية.

الهوامش

«المكسيك، إسرائيل والاتحاد الأوروبي»، الجيروساليم بوست، ١٧-٩-٢٠١٣.

2 الصفحة الرسمية للحكومة الكندية http://www.canadainternational.gc.ca/israel/bilateral_relations_bilaterales/index.aspx?lang=eng&menu_id=10

3 إبراهيم الغريّب، «كندا في عهد المحافظين تنحاز إلى إسرائيل فتتشوّه صورتها داعمة للسلام العالمي»، صحيفة الحياة، السبت ١٥ حزيران ٢٠١٣.

4 الجيروساليم بوست، ٢٠١٣.

5 موقع الجمل الإخباري، «اتفاقية التعاون الأمني بين كندا وإسرائيل»، قسم الدراسات والترجمة، ٥-٤-٢٠٠٨. http://www.aljaml.com/اتفاقية٪٢٠التعاون٪٢٠الأمني٪٢٠بين٪٢٠كندا٪٢٠وإسرائيل

6 صحيفة عربي، «رئيس هيئة أركان الدفاع الكندي يزور إسرائيل لتعزيز العلاقات العسكرية»، ٢٢-٤-٢٠١٣. http://arabic.peopledaily.com.cn/31662/8217181.html

7 نظير مجلي، «إسرائيل تعد نفسها أكبر مصدري السلاح و٧٠ دولة تشتريه منها»، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٢٦٥٧، ٢٤ تموز ٢٠١٣ .

8 وكالة القدس الإخبارية، «إسرائيل» تُدرب الشرطة المكسيكية على مكافحة التمرد»، ١٥ حزيران٢٠١٣. http://www.qudsn.ps/article/18237

9 الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الإسرائيلية، ٢٢-١-٢٠٠٧. http://mfa.gov.il/MFAAR/MinistryOfForeignAffairs/LastDevelopments/2007/

10 الصفحة الرسمية للحكومة الكندية، مصدر سبق ذكره.

11 مجلة البيادر السياسي، «اتفاقيتان جديدتان»، العدد ١٠٣٧/ السنة ٣٣، ١٠-٩-٢٠١٣. http://al-bayader.com/readArticle.aspx?Articleid=22321

12 الصفحة الرسمية للحكومة الكندية، مصدر سبق ذكره.

الفصل الرابع

أميركا اللاتينية والكاريبي

انقلاب كبير في مواقف دول القارة

بين الأربعينيات الماضية ومطالع القرن الجديد

داود تلحمي

ربما كانت أميركا اللاتينية المنطقة الجغرافية الشاسعة التي شهدت أوسع تراجع لرصيد إسرائيل السياسي ولصورتها فيها منذ أواخر الأربعينيات الماضية. وهو تراجع أقرب إلى الانقلاب. ومعروف أن نجاح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١، المعروف باسم قرار تقسيم فلسطين، والصادر في ١٩٤٧/١١/٢٩، ما كان ليتحقق لولا تصويت غالبية دول أميركا اللاتينية إلى جانب القرار. مع العلم أن عدداً من حكومات دول تلك المنطقة قد تعرض لضغوط وإغراءات، في آنٍ واحد، من قبل الولايات المتحدة ومن رموز الحركة الصهيونية وناشطيها وأصدقائها على حد سواء، لحسم موقفها بهذا الاتجاه.

أولاً، العلاقات السياسية

١- من أواخر الأربعينيات وحتى مطلع السبعينيات

كانت دول أميركا اللاتينية في أواخر العام ١٩٤٧ تشكل أكثر من ثلث أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة: ٢٠ دولة عضو، من أصل ٥٦ دولة تشكّل مجموع عدد عضوية الجمعية العامة آنذاك، وقد صوّتت غالبية هذه الدول لصالح قرار التقسيم (١٣ دولة هي: بوليفيا، والبرازيل، وكوستاريكا، وجمهورية الدومينيكان، وإكوادور، وغواتيمالا، وهاييتي، ونيكاراغوا، وبناما، وباراغواي، وبيرو، وأوروغواي، وفنزويلا). وصوّتت دولة واحدة ضده، هي كوبا. وامتنعت ٥

دول من أميركا الجنوبية والوسطى عن التصويت (هي الأرجنتين، وتشيلي، وكولومبيا، والسلفادور، وهوندوراس). وبما أن عدد الدول المصوتة إلى جانب قرار التقسيم كان ٣٣ وعدد تلك المعارضة كان ١٣ وعدد الممتنعة منها كان ١٠ دول، فإن كتلة أميركا اللاتينية التي صوتت لصالحه شكّلت أكثر من ثلث قوام المؤيدين للقرار.

وواضح أن البعد الجغرافي للمنطقة العربية المشرقية، ساحة الصراع، من جهة، وضعف حضور الدول العربية، القليلة العدد في الجمعية العامة آنذاك، في القارة اللاتينية، والنفوذ الواسع للولايات المتحدة في هذه القارة وسطوتها السياسية والعسكرية والاقتصادية عليها، وكذلك نشاطات الحركة الصهيونية في القارة الأميركية، من جهة أخرى، كلها عوامل لعبت دورها في ترجيح كفة التصويت لصالح قرار التقسيم.

ومعروف أيضاً أن الولايات المتحدة كانت تعتبر القارة الأميركية بمجملها؛ أي بما يشمل أميركا اللاتينية والكاريبي، منطقة نفوذ خاصة بها. وهو ما تم ترسيمه في وقت مبكر بعد بدء استقلالات دول هذه المنطقة عن دولتي إسبانيا والبرتغال الأوروبيتين، وذلك عندما أصدر الرئيس الأميركي جيمس مونرو في العام ١٨٢٣ ما عُرف باسم «عقيدة مونرو» التي ترفض أي تدخل من دول خارج القارة في شؤون القارة كلها، بما يعني احتكار الولايات المتحدة، الدولة الأقوى في القارة، لهذا النفوذ. وهو ما مارسته عملياً في عدة مناسبات وبالتدخل العسكري المباشر عندما يلزم الأمر. وبما أن إدارة الولايات المتحدة، وخاصة رئيسها، كانت في العام ١٩٤٧ شديدة الحماس للحركة الصهيونية ومشروع دولتها في فلسطين، فكان من الطبيعي أن تمارس ضغوطها القوية على دول القارة لتمرير قرار التقسيم، والقرارات اللاحقة المشرِّعة لوجود الدولة الصهيونية.

وجدير بالذكر أن خورخي غارسيا غرانادوس، سفير غواتيمالا في الأمم المتحدة آنذاك، كان عضواً في لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين التي تشكلت في العام ١٩٤٧، وأوصت غالبية أعضائها بالتقسيم. وهو لعب دوراً نشطاً، حسب مجلة «تابلت» اليهودية الأميركية، في تجنيد أصوات عدد من الدول في الجمعية العامة لصالح دولة إسرائيل في الأمم المتحدة. أصبح غرانادوس بعد ذلك أول سفير لغواتيمالا في إسرائيل. ولاحقاً، تم إطلاق اسمه على عدد من الشوارع في إسرائيل. وكانت غواتيمالا أول بلد ينقل سفارته إلى القدس الغربية في العام ١٩٥٥، لكنها أعادتها لاحقاً إلى تل أبيب. وكانت هناك توجهات لاحقة لدى الرئيس راميرو دي ليون كاربيو (١٩٩٣- ١٩٩٦) لإعادة السفارة إلى القدس الغربية، لكن ضغوط مزارعي «حب الهال» في البلد، الذين كانوا يخشون على أسواقهم الرئيسية في البلدان العربية، منعته من الإقدام على هذه الخطوة، حسب المجلة.[1]

وإذا كانت غالبية من دول أميركا اللاتينية قد صوّتت إلى جانب قرار تقسيم فلسطين وليست كلها، فهي لم تلبث أن قامت كلها، بدون استثناء، بالاعتراف بدولة إسرائيل، التي أعلنها دافيد بن غوريون في تل أبيب يوم ١٩٤٨/٥/١٤، وتم قبولها في هيئة الأمم المتحدة كالعضو رقم ٥٩ في أيار/مايو ١٩٤٩. ولكن سرعة الاعتراف كانت متفاوتة بين بلدان القارة. ويصنّف كتاب إيلي كوفمان وزميليه يورام شابيرا ويوئيل بارومي دول القارة اللاتينية في تلك المرحلة ضمن ثلاث مجموعات، حسب موعد الاعتراف بالدولة الإسرائيلية: المجموعة الأولى تضم تلك الدول التي اعترفت بإسرائيل فوراً

بعد إعلانها، وهي: غواتيمالا، وأوروغواي، وفنزويلا، ونيكاراغوا، وبنما، وكوستاريكا. والمجموعة الثانية تضم الدول التي اعترفت بإسرائيل بعد أيلول/سبتمبر ١٩٤٨، وهي: جمهورية الدومينيكان، والسلفادور، وهوندوراس، وباراغواي. والمجموعة الثالثة أعلنت اعترافها فقط عشية النقاش حول انضمام إسرائيل للأمم المتحدة في ربيع العام ١٩٤٩ أو أثناءه، وهي: تشيلي، والأرجنتين، والبرازيل، وبوليفيا، وإكوادور، وكولومبيا، وكوبا، وهاييتي، وبيرو.

كانت الأرجنتين، في العام ١٩٤٩، أول بلد أميركي لاتيني يقيم ممثلية في إسرائيل، ولحقتها البرازيل وأوروغواي وغواتيمالا. وحتى العام ١٩٥٥، عندما أصبحت غواتيمالا أول دولة أميركية لاتينية تنقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس، كانت الممثليات الأربع لدول أميركا اللاتينية كلها في تل أبيب. وفي ١٩٧٢، كانت هناك ١٤ دولة تقيم ممثليات دبلوماسية دائمة في إسرائيل، وكلها، باستثناء كوبا، على مستوى السفراء. وهذا الدعم الدبلوماسي كان في حينه مهماً، إذا ما علمنا أنه كانت هناك لدول آسيا أربع بعثات دائمة فقط، وكذلك لإفريقيا (إحدى ممثليات إفريقيا الأربع كانت تمثل ثلاث دول)، وذلك حتى حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣.[٢]

وأقيمت أول ممثلية دبلوماسية لإسرائيل في القارة اللاتينية (والرابعة في العالم) في مونتيفيديو، عاصمة أوروغواي، في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩. وأقيمت أول قنصلية إسرائيلية في بوينوس أيرس، عاصمة الأرجنتين، وأول قنصلية للأرجنتين في تل أبيب في العام ذاته. وفي ١٩٥٢، افتتحت إسرائيل أول ممثلية لها في البرازيل.[٣] وفي الستينيات، كانت عشر من البعثات الدبلوماسية الأميركية اللاتينية الأربع عشرة قد أصبحت في القدس الغربية، أو هي أقيمت فيها بالأساس.

بعد أن تنامت الصناعات العسكرية الإسرائيلية في الستينيات بدأ الاهتمام بتصديرها إلى أميركا اللاتينية كما يقول كوفمان وزميلاه. ويرون أن مستوى التأييد لإسرائيل في ستينيات القرن المنصرم، برأيهم، كان متعاكساً مع حجم البلد: فالبلدان الأكبر(البرازيل، المكسيك، الأرجنتين) هي الأقل تأييداً، والمتوسطة الحجم (تشيلي، كولومبيا، فنزويلا) تأييدها معقول، والصغيرة تأييدها أكبر (ويشيرون بالاسم الى كوستاريكا وغواتيمالا ونيكاراغوا وأوروغواي). ويضيفون أن الاهتمام الإسرائيلي بالقارة الأميركية اللاتينية كان يأتي، في تصنيف رئيس الحكومة الأول لإسرائيل دافيد بن غوريون، في المرتبة الأخيرة بين مناطق العالم المختلفة خلال ربع القرن الأول من عمر إسرائيل، بعد الدول العربية، ثم الدول الأربع الكبرى (المقصود آنذاك الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وفرنسا وبريطانيا) ثم آسيا وإفريقيا، بالرغم من كون التأييد السياسي الأكبر كان يأتي من أميركا اللاتينية في تلك الحقبة، كما سبق وأشرنا.

ولكن منذ العام ١٩٧٣، وخاصة إثر حرب تشرين الأول/أكتوبر وتنامي الثروة لدى الدول العربية المنتجة للنفط، وكذلك تنامي دور وتحركات الجاليات الفلسطينية والعربية في أميركا اللاتينية ودور منظمة التحرير الدولي، خاصة بعد اعتراف قمة الرباط العربية بها ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤ وخطاب رئيس المنظمة الراحل ياسر عرفات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أواسط الشهر التالي، بدأت المواقف تتزحزح في عدد من دول أميركا اللاتينية. فأعاد معظمها نقل سفاراته من القدس إلى تل أبيب، وانتهت كوستاريكا والسلفادور إلى نقل سفارتيهما من القدس إلى تل أبيب في مطلع الثمانينيات.

وشهد العام ١٩٧٣ أول خسارة دبلوماسية لإسرائيل في القارة مع إعلان الزعيم الكوبي فيديل كاسترو في قمة دول عدم الانحياز التي انعقدت في الجزائر في النصف الأول من أيلول/سبتمبر من ذلك العام، أي قبل حرب تشرين الأول/أكتوبر بأسابيع قليلة، قطع العلاقات الدبلوماسية بين كوبا وإسرائيل، وهي علاقات كانت قد أُقيمت، كما سبق وأشرنا، قبل وصول ثوار «سييرا مايسترا» بقيادة كاسترو إلى السلطة في كوبا في اليوم الأول من العام ١٩٥٩. كما قامت غويانا، المستعمرة البريطانية السابقة في أميركا الجنوبية، بقطع علاقاتها في آذار/مارس ١٩٧٤. [٤]

وبعد أعوام قليلة من الإجرائين الكوبي والغوياني، قامت حكومة الساندينيين المنتصرين في تموز/يوليو ١٩٧٩ على النظام الاستبدادي القائم حتى ذلك الحين في نيكاراغوا بتجميد العلاقات مع إسرائيل، ثم قطعتها بعد الحرب الإسرائيلية على لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية في العام ١٩٨٢. [٥]

وكانت إسرائيل قد بقيت حتى اللحظة الأخيرة تدعم نظام أنستاسيو سوموسا (سوموزا) الاستبدادي القمعي في ذلك البلد الواقع في أميركا الوسطى بكل الوسائل، وخاصة في مجال التسليح. ما جعل تدهور العلاقات مع الثوريين المنتصرين أمراً طبيعياً، بمعزل عن موقف الثوار من المسألة الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي. حيث كان الثوار قد أقاموا علاقات سابقة مع أطراف من المقاومة الفلسطينية، وكانوا على علم بالوضع في الشرق الأوسط، على الأقل من خلال صلتهم الوثيقة بكوبا. وكانت كوبا، منذ الستينيات، مقر منظمة القارات الثلاث، آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية، «تريكونتيننتال». وهو ما جعل من الطبيعي أن يتم، بعد انتصار الثورة الساندينية بفترة وجيزة، افتتاح مكتب للمنظمة في العاصمة النيكاراغوية، ماناغوا.

وفي واقع الأمر، كانت إسرائيل تنسج منذ وقت مبكر علاقات واسعة، تشمل المجال العسكري، مع معظم أنظمة القارة، بما فيها تلك الأكثر استبدادية وانتهاكاً لحقوق الإنسان، وخاصة في فترة الحكومات العسكرية التي امتدت في بلد مثل البرازيل، الذي يكاد يشكّل نصف القارة اللاتينية من حيث الوزن البشري والمساحة الجغرافية، من العام ١٩٦٤ إلى العام ١٩٨٥، وفترات متراوحة بين عدة سنوات وعدة عقود بالنسبة لبلدان أخرى.

وبما أن هذه البلدان شهدت جملة من الحركات الثورية، في مراحل مختلفة، بعضها أخذ طابعاً مسلحاً، ودخل معظمها في أوائل وأواسط الثمانينيات في مرحلة التخلص من الأنظمة المستبدة وضمان قدر معين من الحريات والحقوق الديمقراطية للمواطنين، كان من الطبيعي أن تشهد المرحلة الجديدة تراجعاً لحميمية العلاقات بين دول القارة والدولة الإسرائيلية.

وهو منحى تطور أبعد من ذلك حين بدأت موجة جديدة من انتصارات القوى اليسارية في العمليات الانتخابية في دول القارة في السنوات الأخيرة من القرن العشرين، بدءًا بانتصار أوغو تشافيس في انتخابات الرئاسة في فنزويلا، والذي تلته جملة انتصارات أخرى لقادة يساريين وقوى يسارية أخرى خلال السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين في معظم بلدان أميركا الجنوبية، وفي عدد من بلدان أميركا الوسطى والكاريبي. وبالرغم من وجود تلاوين وتباينات في المفاهيم والسياسات بين قوى وتيارات اليسار المنتصرة في بلدان القارة، إلا أنها كانت تسعى كلها للتخلص من نير سيطرة الولايات المتحدة واستغلالها الطويل الأمد للقارة. وهو ما عنى أيضاً إعادة تقييم للعلاقة والموقف من الدولة الإسرائيلية،

حليف الولايات المتحدة في القارة وشريكها في العديد من عمليات مواجهة القوى اليسارية وحركات التحرر فيها. ومسلسل هذه «الشراكة»، أو الوكالة في بعض الحالات، معروف على نطاق واسع في القارة. ومنها في الثمانينيات الماضية، على سبيل المثال لا الحصر، عمليات دعم وتدريب مجموعات فلول نظام سوموسا، التي عُرفت باسم «كونتراس»، على حدود نيكاراغوا الساندينية، في عمليات التخريب والاستنزاف البشري التي قادتها المخابرات المركزية الأميركية للإطاحة بالنظام اليساري في البلد. وهو ما بات الآن معروفاً وموثّقاً.

وفي هذا السياق، لم يكن مستغرباً أن تثير بعض الأحداث الأخيرة في منطقتنا، وخاصة الحرب الإسرائيلية على لبنان في صيف العام ٢٠٠٦ والحرب الإسرائيلية اللاحقة على قطاع غزة الفلسطيني في الأيام الأخيرة من العام ٢٠٠٨ والأسابيع الثلاثة الأولى من العام ٢٠٠٩، ردات فعل قوية من معظم حكام القارة تجاه إسرائيل. وهي ردات فعل وصلت إلى حدّ اتخاذ كل من بوليفيا وفنزويلا قرار قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل في الشهر الأول من العام ٢٠٠٩، بعد أن تم اتخاذهما لخطوات أولية إثر الحرب الإسرائيلية على لبنان في صيف العام ٢٠٠٦، وخاصةً إثر مجزرة قرية قانا في الجنوب اللبناني في ٢٠٠٦/٧/٣١ أثناء الحرب. حيث قام الرئيس الفنزويلي في حينه باستدعاء القائم بالأعمال الفنزويلي في تل أبيب، ووصف العدوان الإسرائيلي بأنه «حرب إبادة» إسرائيلية بحق الشعبين اللبناني والفلسطيني.

من جانبها، قامت نيكاراغوا، بعد انتخاب زعيم الساندينيين والرئيس الأسبق خلال الثمانينيات، دانييل أورتيغا، رئيساً من جديد في العام ٢٠٠٦، بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل في مطلع حزيران/يونيو ٢٠١٠، إثر هجوم الجيش الإسرائيلي على قافلة سفن الدعم الإنساني لغزة، والذي راح ضحيته عدد من المواطنين الأتراك. ومعروف أن عمليات التخريب التي شهدها البلد طوال الثمانينيات أدت الى إخراج الساندينيين من سدة الحكم في العام ١٩٩٠، لتتم بعد ذلك إعادة العلاقات مع إسرائيل، وذلك في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢.

ولدى إسرائيل، في أواسط العام ٢٠١٢، أربع سفارات في أميركا الوسطى (في غواتيمالا، والسلفادور، وكوستاريكا، وبنما)، وواحدة في الكاريبي (جمهورية الدومينيكان)، وسبع سفارات في أميركا الجنوبية (في الأرجنتين، والبرازيل، وتشيلي، وكولومبيا، وإكوادور، وبيرو، وأوروغواي). ولديها تمثيل غير مقيم في ست عشرة دولة أخرى، منها ثلاث دول في أميركا الجنوبية (باراغواي، وسورينام، وغويانا)، واثنتان في أميركا الوسطى (بيليز، وهوندوراس)، والبقية في منطقة الكاريبي (أنتيغوا وباربودا، وباهاماس، وباربادوس، ودومينيكا، وغرينادا، وهاييتي، وجامايكا، وسانت كيتس ونيفيس، وسانتا لوسيا، وسانت فنسنت والغرينادين، وترينيداد وتوباغو).

وهناك سفارات في تل أبيب لكل من: الأرجنتين، والبرازيل، وتشيلي، وكولومبيا، وكوستاريكا، وجمهورية الدومينيكان، وإكوادور، والسلفادور، وغواتيمالا، وهاييتي، وهوندوراس، وبنما، وبيرو، وأوروغواي. وهناك سفارات غير مقيمة لكل من: أنتيغوا وباربودا، وباهاماس، وبيليز، ودومينيكا، وغرينادا، وجامايكا، وباراغواي، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت فنسنت والغرينادين. والدول التي ليست لديها تبادل بعثات دبلوماسية مع إسرائيل هي بالتالي: بوليفيا، وكوبا، ونيكاراغوا، وفنزويلا.

٢- المواقف في الهيئات الدولية: تحوّلات منذ مطلع السبعينيات

وقد انعكس هذا التطور في مواقف دول أميركا اللاتينية والكاريبي تجاه إسرائيل والمسألة الفلسطينية في تصويتاتها على قرارات الأمم المتحدة بعد التصويت الشهير على القرار رقم ١٨١، أي قرار التقسيم. ففي التصويت على قبول إسرائيل في عضوية الأمم المتحدة في ١٩٤٩/٥/١١ (القرار ٢٧٣)، وقفت ١٨ دولة من أميركا اللاتينية مع القرار، وامتنعت دولتان فقط عن التصويت، هما البرازيل والسلفادور.

وتكتب ريجينا شريف أن موازين القوى في الجمعية العامة للأمم المتحدة تغيّرت في الستينيات بدخول العديد من الدول الآسيوية والإفريقية، فأصبحت دول أميركا اللاتينية تشكّل في أواخر الستينيات أقل من ١٦ بالمئة من عضوية المنظمة، مقابل زهاء ثلث العضوية في أواخر الأربعينيات. وحتى بعد حرب العام ١٩٦٧، بقيت مواقف دول أميركا اللاتينية، بشكل عام، أقرب إلى مواقف إسرائيل، باستثناء كوبا طبعاً. وتقول ريجينا شريف أن أقوى المؤيدين لإسرائيل في الأمم المتحدة حتى العام ١٩٧٣ كانت حكومات باربادوس وكوستاريكا وبوليفيا وجمهورية الدومينيكان وهاييتي ونيكاراغوا. لكن بوليفيا غيّرت موقفها من التصويت لصالح إسرائيل في الأعوام ١٩٧٢- ١٩٧٤ إلى الامتناع عن التصويت على القرارات الخاصة بالصراع في الشرق الأوسط في الأعوام ١٩٧٥- ١٩٧٦. وحتى العام ١٩٧٧، كانت كوستاريكا وهاييتي وهوندوراس ونيكاراغوا والسلفادور وجمهورية الدومينيكان، وكلها دول صغيرة نسبياً تقع في أميركا الوسطى والكاريبي، تصوّت لصالح إسرائيل.[٦] حيث لم تصوّت أيٌّ من هذه الدول ضد إسرائيل في أي قرار يتعلق بالشرق الأوسط حتى ذلك العام. أما البرازيل، فقد انتقلت من الامتناع عن التصويت إلى التصويت لإدانة إسرائيل في العامين ١٩٧٥ و١٩٧٦. وكانت شركة النفط البرازيلية «بتروبراس» قد طوّرت علاقاتها مع الشركات النفطية العربية، وخاصة العراقية والمصرية والجزائرية، بعد العام ١٩٧٣، أي بعد ارتفاع أسعار النفط العالمية.

وتضيف ريجينا شريف إن الديكتاتوريات في القارة كانت تتخوف من اتخاذ موقف باتجاه إدانة إسرائيل كي لا تحاسب مثلها على انتهاكات حقوق الإنسان في بلدانها. ولكن، بشكل عام، جرى تحول في تصويتات عدد من دول أميركا اللاتينية بشأن القضية الفلسطينية وقضايا الصراع العربي- الإسرائيلي في أواخر العام ١٩٧٤؛ أي بعد الإعتراف العربي بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني في قمة الرباط العربية، ومن ثم إلقاء رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات لخطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة وقبول المنظمة في العام ذاته عضواً مراقباً في الجمعية العامة.

لكن بقيت بعض الدول، خاصة في أميركا الوسطى والكاريبي (باستثناء كوبا)، تتلقى الدعم متنوع الأشكال من إسرائيل وتدافع عنها في الأمم المتحدة. وذهب ممثل كوستاريكا في خطابه في العام ١٩٧٥ إلى حدّ نفي مسؤولية إسرائيل عن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ونفي تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني. أما نظام بينوتشيت في تشيلي، فقد نقل موقف بلده المؤيد للقضايا العربية إبان إدارة سلفادور أييندي (ألليندي) اليسارية إلى تأييدٍ لإسرائيل بعد الانقلاب، لكنه اضطر إلى العودة لتغيير تصويتاته مراعاةً للمشاعر العربية بعد العام ١٩٧٣ بهدف استدراج الاستثمارات العربية. وقد لعبت الضغوط الأميركية على النظام العسكري، بالإضافة إلى علاقاته العسكرية المتينة مع إسرائيل، حيث كانت تشيلي

الانقلابية تتلقى قسماً كبيراً من صادرات إسرائيل العسكرية الى القارة، بالإضافة إلى وجود خبراء عسكريين إسرائيليين في البلد للتدريب على الأسلحة وعلى أساليب مواجهة المعارضة، باتجاه منع النظم الانقلابية من الذهاب بعيداً في هذا الصدد.[٧]

خلال الفترة ١٩٥٦-١٩٥٧، أثناء نقاشات الأمم المتحدة حول أزمة السويس، استخدمت الولايات المتحدة نفوذها «باتجاه مناهض لإسرائيل». ومعروف أن الولايات المتحدة كانت تسعى، بعد حرب بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على مصر في أواخر العام ١٩٥٦، لمنع انحياز مصر الكامل للمعسكر السوفييتي في أوج الحرب الباردة، خاصةً بعد أن اتخذت موسكو موقفاً قوياً يدين هذا العدوان، وهدّدت بالتدخل ضد الأطراف الثلاثة المعتدية. كما كانت واشنطن ترغب في طي صفحة النفوذ الأوروبي القديم في منطقة الشرق الأوسط والسعي للحلول مكان الدول الأوروبية لـ«ملء الفراغ» الذي يمكن أن يحدث مع انسحابها من المنطقة، والذي يمكن أن يملأه، برأي واشنطن، خصمها الأكبر، الاتحاد السوفييتي. وهو ما دفع الرئيس الأميركي آنذاك، دوايت أيزنهاور، إلى ممارسة الضغط على إسرائيل في مطلع العام ١٩٥٧ للانسحاب من الأراضي التي احتلتها في الحرب؛ أي شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة. وقد اضطرت إسرائيل للاستجابة لهذا الضغط في ظرف أيام.

أما بعد حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، فكانت الولايات المتحدة، حسب ما أورده إدي كوفمان وشريكاه، تسعى بنشاط للحصول على دعم أميركي لاتيني لقرار لصالح إسرائيل في مواجهة دبلوماسية ما كانت تعتبره واشنطن تحالفاً سوفييتياً - عربياً في الأمم المتحدة... وذلك في زمن كانت فيه العلاقات الأميركية اللاتينية مع العرب ضعيفة وبقيت كذلك حتى أواخر الستينيات، حين أصبح عدد من البلدان الأميركية اللاتينية يشارك في منظمة دول عدم الانحياز، مما دفعها لمجاراة العرب في قرارات المنظمة السياسية، دون أن يؤثر ذلك على العلاقات الثنائية لهذه الدول مع إسرائيل، باستثناء كوبا طبعا، التي تردت علاقاتها مع إسرائيل في تلك المرحلة، وانتهت بالقطيعة في العام ١٩٧٣.[٨]

وكانت منظمة الدول الأميركية، التي تضم دول شمال القارة الأميركية ووسطها وجنوبها؛ أي تشمل دول أميركا اللاتينية والكاريبي بالإضافة إلى الولايات المتحدة وكندا، قد قبلت إسرائيل كعضو مراقب في المنظمة في العام ١٩٧٢. وهو امتياز لم تحصل عليه أية دول أخرى من خارج القارة سوى إسبانيا، لأسباب تاريخية يمكن فهمها بالنسبة للأخيرة. فيما العضوية الإسرائيلية تبدو قراراً غير عادي.

وصوّتت كل دول أميركا اللاتينية، ما عدا غواتيمالا وجمهورية الدومينيكان، اللتين امتنعتا عن التصويت، على قرار شجب تطبيق القانون الأساسي الإسرائيلي على مدينة القدس في العام ١٩٨٠. وإثر ذلك، وبناء على ما جاء في القرار، انتقلت البعثات الأميركية اللاتينية الإثنتي عشرة من القدس إلى تل أبيب. وعادت لاحقاً منها إلى القدس بعثات كوستاريكا والسلفادور وهوندوراس، وكلها من الدول الصغيرة نسبياً في أميركا الوسطى.

وشهدت أواخر الثمانينيات حدثاً مهماً في ساحة الصراع العربي- الإسرائيلي تمثل في اندلاع الانتفاضة الشعبية الكبرى في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وذلك في أواخر العام ١٩٨٧. وقد أثارت هذه الانتفاضة تعاطفاً عالمياً واسعاً مع شعب فلسطين، عكس نفسه، بالضرورة، على مواقف حكومات دول أميركا اللاتينية في الهيئات الدولية. فعلى سبيل المثال، صوّتت معظم دول أميركا اللاتينية لصالح القرار ٢/٤٤ الصادر بتاريخ ١٩٨٩/١٠/٦ تحت عنوان «انتفاضة

الشعب الفلسطيني»، والذي يدين سياسات وممارسات إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، التي تنتهك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، ويدعو إسرائيل للالتزام باتفاقية جنيف وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ويعتبر أن احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية منذ العام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، وبقية الأراضي العربية المحتلة، لا يغيّر من الوضع القانوني لهذه الأراضي. فقد صوتت ١٤٠ دولة عضو لصالح القرار، من بينها ٢٢ دولة من أميركا الجنوبية والوسطى والكاريبي، (وهي: الأرجنتين، والباهاماس، وباربادوس، وبيليز، وبوليفيا، والبرازيل، وتشيلي، وكولومبيا، وكوستاريكا، وكوبا، وإكوادور، وغواتيمالا، وغويانا، وهاييتي، وجامايكا، ونيكاراغوا، وبناما، وباراغواي، وبيرو، وسورينام، وترينيداد وتوباغو، وفنزويلا). وهو القرار الذي لم يصوّت ضده سوى الولايات المتحدة وإسرائيل، وامتنعت عن التصويت عليه ٦ دول (من بينها ٥ من أميركا اللاتينية والكاريبي، هي: أنتيغوا وباربودا، والسلفادور، وغرينادا، وسانت فنسنت والغرينادين، وأوروغواي. والأخيرة هي الوحيدة بينها الواقعة في أميركا الجنوبية)، وتغيّبت عن التصويت ١١ دولة من دول العالم (من بينها دومينيكا، وجمهورية الدومينيكان، وهوندوراس، وسانت كيتس ونيفيس، وسانتا لوسيا، وجميعها من أميركا الوسطى والكاريبي).[٩]

وهو ما يؤشر، بوضوح، إلى مزاج جديد لم يكن ليرضي إسرائيل طبعاً. ولكن معظم دول القارة كانت قد انتقلت في ذلك العقد الى مستويات متفاوتة من الحريات الديمقراطية واعتماد الانتخابات الحرة المفتوحة، ما فرض، إلى حدّ كبير، أخذ الحكومات المنتخبة هناك مزاج الرأي العام بعين الاعتبار.

وبعد ذلك بأسابيع، في ١٩٨٩/١٢/١٥، جرى التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة على القرار رقم ١٢١/٤٤ المعنون «تسلح إسرائيل النووي»، والذي كرر إدانة رفض إسرائيل التخلي عن امتلاك الأسلحة النووية، وكرر إدانة التعاون بين إسرائيل وجنوب إفريقيا (التي كانت لا تزال آنذاك تعيش في ظل نظام الفصل العنصري)، ويطالب بوضع منشآت إسرائيل النووية تحت إشراف وكالة الطاقة النووية الدولية. وصوّت لصالح القرار ١٠٤ دول أعضاء (من بينها ١٦ دولة من أميركا الجنوبية والوسطى والكاريبي، بالإضافة إلى المكسيك، الواقعة في أميركا الشمالية، ومن بين هذه الدول: الأرجنتين، والبرازيل، وكولومبيا، وإكوادور، وغويانا، ونيكاراغوا، وبيرو، وفنزويلا). وعارضت القرار الولايات المتحدة وإسرائيل وحدهما. وامتنعت ٤٣ دولة عن التصويت على القرار (من بينها ١٤ دولة من أميركا اللاتينية والكاريبي، وكلها من أميركا الوسطى والكاريبي، باستثناء تشيلي وأوروغواي وحدهما من أميركا الجنوبية). ولم تشارك في التصويت ١٠ دول (من بينها دولتان فقط من أميركا اللاتينية، والوسطى تحديداً، هما بيليز، وبنما).[١٠]

ولنقارن مع التصويت الذي جرى بعد ذلك بتسعة أعوام، وتحديداً في ١٩٩٨/١٢/٩، وكان، آنذاك، قد تم التوقيع على اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، لا بل وكانت قد بدأت تظهر بوادر تعثر تطبيق هذا الاتفاق إثر اغتيال رئيس الحكومة الإسرائيلية الذي تبنى الاتفاق، إسحق رابين، في أواخر العام ١٩٩٥، ومن ثم مجيء اليمين الإسرائيلي المتشدد إلى الحكم في العام التالي واتضاح مساعيه العملية لعرقلة الاستمرار في التعامل مع هذا الاتفاق.

ففي التصويت على القرار ٣٦/٩٨ تحت عنوان «تسلح إسرائيل النووي»، والذي دعا إلى تخلي إسرائيل بدون تأخير

عـن امتلاك الأسـلحة النوويـة ووضـع كافـة نشـاطاتها النوويـة تحـت إشراف دولي، صوّتـت ١٠١ دولـة لصالـح القـرار (مـن بينهـا ١٥ دولـة مـن أمـيركا الجنوبيـة والوسـطى والكاريبـي)، وعارضتـه الولايـات المتحـدة وإسرائيـل وحدهـما. وامتنعـت ٣٩ دولة عـن التصويت (مـن بينهـا ١١ دولـة مـن أمـيركا الجنوبيـة والوسـطى والكاريبـي)، وتغيبـت عـن التصويـت ١٥ دولـة (مـن بينهـا ٥ دول مـن أمـيركا الجنوبيـة والكاريبـي).[١١] ونلاحـظ بـين القراريـن في العامـين ١٩٨٩ و١٩٩٨ حـول موضـوع التسـلح النـووي شـبه ثبـات في مواقـف دول القـارة اللاتينيـة والكاريبـي. لكـن التغـيرات الأوسـع سـتحصل بعـد ذلـك، مع موجـة نجاحات القيـادات والقـوى اليسـارية في الانتخابات التـي جـرت منـذ العامـين الأخيريـن في القـرن العشريـن.

ففي مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، اتسع التعاطف الأميركي اللاتيني الرسمي مع قضية الشعب الفلسطيني، خاصةً، كما ذكرنا، بعد نجاحات القوى اليسارية في الانتخابات الرئاسية والتشريعية في العديد من بلدان المنطقة، والاعترافات المتزايدة بالحقوق الفلسطينية، بما في ذلك بالنسبة لعدد من دول القارة الاعتراف بدولة فلسطين. وانعكس ذلك في التصويت على قرارات منظمة الأمم المتحدة، حتى من قبل بعض الدول التي لا تزال تقيم علاقات وثيقة مع إسرائيل في مجالات مختلفة، بما في ذلك في المجالين العسكري والتكنولوجي، مثل كولومبيا وبنما وغواتيمالا وهوندوراس. والأخيرة؛ أي هوندوراس، شهدت انقلاباً عسكرياً في حزيران/يونيو ٢٠٠٩ على الرئيس المنتخب مانويل سيلايا، الذي كان قد اقترب من القيادات اليسارية في أميركا الجنوبية أثناء حكمه، وهو الانقلاب الذي لم تعترف به من دول العالم سوى إسرائيل وتايوان.[١٢] وهكذا تضطر دول القارة إلى الأخذ بالاعتبار المزاج الشعبي الواسع هناك، المتعاطف مع التطلعات والحقوق الفلسطينية، والغاضب إلى حدّ كبير على السياسات القمعية الإسرائيلية وحروبها في الشرق الأوسط، إلى جانب دورها (أي دور إسرائيل) المعروف في دعم الأنظمة الاستبدادية والدموية في القارة، كما سبق وذكرنا.

ويمكن أن نتلمس هذا التحول الكبير في التصويت على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورة العام ٢٠١١. ففي التصويت على القرار ١٨/٦٦ الصادر بتاريخ ٢٠١١/١١/٣٠، والمتعلق بعدم شرعية التغييرات التي تجريها إسرائيل في القدس المحتلة عام ١٩٦٧، وهو القرار الذي حاز على موافقة ١٦٤ دولة واعترضت عليه ٧ دول فقط (ليس من بينها أي دولة من أميركا اللاتينية والكاريبي)، وامتنعت ٥ دول فقط (من بينها دولتان من أميركا الوسطى والكاريبي: هاييتي، وبنما) وتغيبت ١٧ (بينها دومينيكا فقط من الكاريبي)، صوّتت كافة دول أميركا اللاتينية والكاريبي الأخرى الأعضاء في الجمعية العامة الى جانب القرار.[١٣]

وفي التصويت على القرار رقم ١٧/٦٦ في اليوم ذاته ٢٠١١/١١/٣٠ والخاص بـ«تسوية سلمية للمسألة الفلسطينية» والذي يعيد التأكيد على قرارات الأمم المتحدة السابقة، بما فيها القرار ١٥١٥ للعام ٢٠٠٣، ويدعو إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وحق اللاجئين في العودة وفق القرار ١٩٤ للجمعية العامة للأمم المتحدة للعام ١٩٤٨، وهو القرار الذي وافقت عليه ١٦٧ دولة وعارضته ٧ دول فقط وامتنعت عن التصويت عليه ٤ دول، فيما تغيّبت ١٥ دولة (من بينها دولتان من أميركا اللاتينية والكاريبي هما: دومينيكا، وهوندوراس)، فقد صوّتت إلى جانبه كافة دول أميركا اللاتينية والكاريبي، بما في

ذلك هاييتي وبنما اللتان امتنعتا عن التصويت على القرار السابق.[١٤]

أما في الاقتراع على القرار رقم ١٤/٦٦ الصادر بتاريخ ٢٠١١/١١/٣٠ والمتعلق باللجنة الخاصة بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والذي أعاد التأكيد على قرارات الجمعية العامة السابقة ابتداء من القرار ١٨١ للعام ١٩٤٧ والقرار ١٩٤ للعام ١٩٤٨ والقرار ٣٢٣٦ للعام ١٩٧٤، والذي دعا كل الدول والمنظمات إلى دعم عمل اللجنة الخاصة، فقد صوّتت لصالحه ١١٥ دولة، ولم تعارضه سوى ٨ دول (ليس بينها أي دولة من أميركا اللاتينية والكاريبي)، وامتنعت عن التصويت ٥٣ دولة (بينها خمس دول من أميركا الوسطى والجنوبية، هي: كولومبيا، وغواتيمالا، وهوندوراس، وبيرو، وبنما، إلى جانب معظم الدول الأوروبية)، ولم تشارك في التصويت ١٧ دولة (من بينها دومينيكا). وهكذا، فقد صوّتت كل دول أميركا اللاتينية والكاريبي الأخرى؛ أي ما عدا الدول الست المذكورة الممتنعة والمتغيبة، إلى جانب القرار.[١٥]

أما على قرار الجمعية العامة رقم ٧٨/٦٦ الصادر بتاريخ ٢٠١١/١٢/٩ والمتعلق بـ«المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل»، وهو القرار الذي اعتبر هذه المستوطنات غير شرعية وعقبة أمام السلام وأمام التطور الاقتصادي والاجتماعي، ودعا إسرائيل إلى وقف الاستيطان، بما في ذلك في القدس الشرقية، واحترام اتفاقية جنيف الرابعة، كما أدان اعتداءات المستوطنين على المدنيين الفلسطينيين وأملاكهم، فجاء التصويت لصالح القرار كثيفاً بموافقة ١٦٢ دولة ومعارضة ٧ دول (ليس بينها أية دولة من أميركا اللاتينية والكاريبي)، وامتناع ٤ دول (بينها بنما من أميركا الوسطى)، وعدم مشاركة ٢٠ دولة في التصويت (بينها دومينيكا، وسورينام). وهكذا، صوّتت كافة دول أميركا اللاتينية والكاريبي الأخرى (أي ما عدا الدولة الممتنعة والدولتين المتغيبتين) إلى جانب القرار، بما في ذلك أربع دول كانت قد امتنعت عن التصويت على القرار السابق المتعلق باللجنة الخاصة لممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف.[١٦]

أما القرار رقم ١٤٦/٦٦ الصادر بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٩، والمتعلق بـ«حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير»، والذي يؤكد على حق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، والذي صوّتت لصالحه ١٨٢ دولة وعارضته ٧ دول وامتنعت ٣ دول عن التصويت عليه، ولم تشارك في التصويت دولة واحدة فقط، فصوتت لصالح القرار كافة الدول الأميركية اللاتينية ودول الكاريبي، بدون استثناء وبدون غياب.[١٧]

والقرار الشهير رقم ٢٨/٦٧ الصادر بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢٦ والذي تقرر فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة «منح فلسطين وضعية دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة» فقد صوتت غالبية ساحقة (٢٥ دولة) من دول أميركا اللاتينية والكاريبي إلى جانبه، باستثناء بنما، التي صوتت وحدها من دول القارة ضد، وباهاماس وبربادوس وكولومبيا وغواتيمالا وهاييتي وباراغواي، التي امتنعت عن التصويت.[١٨]

ويؤشّر هذا التصويت الكاسح لصالح الحقوق الوطنية الفلسطينية إلى التغيّر الكبير الذي حصل خلال العقود الأخيرة في مواقف دول أميركا اللاتينية والكاريبي تجاه إسرائيل وسياساتها التعسفية بحق الشعب الفلسطيني وتنكرها لحقوقه

الوطنية وممارساتها في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، ويؤكد ما ذهبنا إليه في البداية من حدوث انقلاب حقيقي في المواقف السياسية لدول هذه المنطقة، التي تتزايد أهميتها على المسرح الدولي وعلى الصعيد الاقتصادي العالمي، تجاه سياسات إسرائيل وحقوق الشعب الفلسطيني. وتعود هذه المواقف السياسية المعلنة، بالأساس، كما سبق وذكرنا، إلى تزايد وزن ودور الرأي العام الشعبي في القارة، المتعاطف على نطاق واسع مع الحقوق الوطنية الفلسطينية، بالإضافة إلى دور وفاعلية الجاليات الفلسطينية والعربية في عموم القارة، وبالطبع، التحركات السياسية الفلسطينية هناك.

ومعروف أن هناك تجمعات بشرية كبيرة من ذوي الأصول الفلسطينية والعربية في معظم هذه البلدان، أهمها على الصعيد الفلسطيني ذلك التجمع البشري الكبير في تشيلي، والذي تعطى أرقام لحجمه تصل إلى حوالي الأربعمئة ألف مواطن من أصل فلسطيني، ما يجعل أي حكومة في البلد، حتى لو لم تكن يسارية أو صاحبة مواقف سلبية تجاه سياسات الولايات المتحدة وإسرائيل، كما هو الحال منذ العام ٢٠١٠ بعد انتخاب الرئيس اليميني الحالي سيباستيان بينيرا، مضطرةً لأخذ هذا الوزن البشري بعين الاعتبار. وهناك، بالطبع، جاليات عربية نشطة في العديد من دول القارة، حيث تقدر بعض المصادر حجم ذوي الأصول العربية في بلد عملاق مثل البرازيل بحوالي العشرة ملايين، معظمهم من أصل لبناني، بحيث يتجاوز تعداد الجالية اللبنانية المقيمة هناك عدد سكان لبنان المقيمين فيه حالياً، حسب أحد المصادر.

٣- الاعترافات بدولة فلسطين تتتالى، وتثير انزعاج إسرائيل

وقد انعكست هذه المعطيات على الاعترافات الواسعة من قبل دول القارة ليس فقط بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وهو ما حصل في وقت مبكر، وإنما أيضاً في السنوات الأخيرة خاصةً، بدولة فلسطين المعلنة من قبل المنظمة في أواخر الثمانينيات الماضية. فبعد أن اعترفت كوبا بدولة فلسطين في ١٩٨٨/١١/١٦، أي في اليوم التالي لإعلانها في دورة المجلس الوطني الفلسطيني التاسعة عشرة التي انعقدت في الجزائر، وكذلك الحكومة الساندينية في نيكاراغوا، اعترفت فنزويلا بدولة فلسطين في ٢٠٠٩/٤/٢٧، وافتتحت رسمياً سفارةً لفلسطين في عاصمتها كاراكاس، وذلك بعد أسابيع من قطع علاقاتها مع إسرائيل،[١٩] وكذلك جمهورية الدومينيكان. وجاءت موجة اعترافات جديدة واسعة بعد أن أقدمت البرازيل يوم ٢٠١٠/١٢/٣، وفي أحد آخر القرارات السياسية التي اتخذتها إدارة الرئيس لولا داسيلفا في أيامها الأخيرة قبل تسليم السلطة إلى الرئيسة الجديدة المنتخبة ديلما روسيف، الاعتراف بدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧.

وهي خطوة لم تلبث دول أميركية لاتينية أخرى أن اقتدت بها كما يجري في قضايا أخرى تتأثر فيها دول القارة بمواقف البرازيل، نظراً لوزنها البشري والاقتصادي، وكذلك انطلاقاً من موقف معظم هذه البلدان النقدي تجاه الولايات المتحدة وتجاه سياسات إسرائيل، كما واستجابة لدعوات فلسطينية. وبالفعل، قامت رئيسة الأرجنتين، كريستينا فرنانديس دي كيرتشنير، بعد خمسة أيام من الاعتراف البرازيلي، بتوجيه رسالة إلى الرئيس الفلسطيني محمود عباس بالاتجاه نفسه. وشملت الاعترافات بعد ذلك بوليفيا وإكوادور في الشهر الأخير من العام ٢٠١٠، وتشيلي وغويانا وبيرو في الشهر

الأول من العام ٢٠١١، وسورينام في الشهر التالي، وأوروغواي في الشهر الثالث من العام ذاته، ودول أخرى لاحقاً.[٢٠]

وقد أشار معظم هذه الاعترافات إلى حدود العام ١٩٦٧ للدولة الفلسطينية، وهو ما أثار انزعاج المسؤولين الإسرائيليين. لكن اعترافي كل من تشيلي وبيرو أغفلا الإشارة إلى هذه الحدود، وفق ما أورده موريس لوموان في شهرية «لوموند ديبلوماتيك» الفرنسية، حيث اعتبر أن الحكومتين في البلدين أرادتا بذلك تفادي الإدانة المباشرة والواضحة للاحتلال الإسرائيلي. ويفسّر لوموان اضطرار حكومة قريبة من واشنطن مثل حكومة بينييرا في تشيلي للاعتراف بدولة فلسطين بوجود جالية فلسطينية كبيرة. وينقل، من جهة أخرى، عن وزيرة خارجية كولومبيا، ماريا أنخيلا أولغين، قولها تعقيباً على دعوات الاعتراف التي وُجّهت لكولومبيا: «عندما يكون هناك سلام مع إسرائيل، سنعترف بفلسطين» - كما أوردت على لسانها صحيفة «إل تييمبو» الكولومبية في ٢٠١١/١/١.[٢١] ومعروف أن كولومبيا على علاقة وثيقة بإسرائيل في مجالات واسعة شتى، كما سنورد لاحقاً.

ويتساءل رايان بيرغر المختص بشؤون القارة الأميركية: «كيف ينظر المجتمع الإسرائيلي إلى هذه الموجة الدبلوماسية الأميركية اللاتينية؟»، ويستطرد: «بينما الملايين الذين يسعون الى حل الدولتين يرحبون بهذه الأنباء، آخرون يرونها علامة عدم تحرك من الولايات المتحدة تجاه أميركا اللاتينية وتزايد التأثير الإيراني في المنطقة.» وينقل عن «جيروزالم بوست» الإسرائيلية في الشهر السابق لصدور مقالته، أي في أواخر العام ٢٠١٠، قولها: «إن البلدان الأميركية اللاتينية التي تحتضن إيران تقوم بذلك دائماً على حساب علاقاتها مع إسرائيل». ويتساءل عن عدم انضمام كولومبيا لموجة الاعترافات، فيجيب: «إن الرئيس خوان مانويل سانتوس وإدارته لا يعارضان دولة فلسطينية: فهما، على الأرجح، يتبنيان المقاربة الأميركية- الإسرائيلية. والبعض يشكك بأن قلة حماس بوغوتا (كولومبيا) لاتباع حذو برازيليا وآخرين يعود إلى علاقات كولومبيا العسكرية والاقتصادية مع الولايات المتحدة.» ويشير إلى استفادة كولومبيا من الدعم الخارجي الأميركي، حيث تتلقى أكبر دعم أميركي بالدولار خارج الشرق الأوسط وأفغانستان/باكستان، حيث «تم طلب مبلغ ٤٦٥ مليون دولار من الكونغرس مساعدة لكولومبيا للعام المالي ٢٠١١». ويقول بيرغر إنه قبل توليه الرئاسة، كان «سانتوس يقيم علاقات قوية مع إسرائيل كوزير لدفاع كولومبيا.»[٢٢]

وعن تشيلي، يضيف بيرغر في المقال نفسه: تشيلي اعترفت بـفلسطين «كاملة وحرة وذات سيادة»، لكنها لم تشر الى حدود ما قبل ١٩٦٧. وكان قادة يهود في تشيلي «مرتاحين» لإغفال الرئيس سيباستيان بينييرا لذكر الحدود، خاصةً في ظل وجود جالية فلسطينية قوية من أربعمئة ألف مواطن في تشيلي. ويحتل عرب ويهود مواقع عالية في المجتمع التشيلي، ولعب وزير الخارجية الفريدو مورينو دوره الدبلوماسي جيداً عندما شكر كلا الجاليتين الفلسطينية واليهودية لـ«مساهماتهما القيمة في البلد». ربما هناك سبب خاص لإغفال ذكر حدود الدولة الفلسطينية، كما أشارت مصادر حكومية لصحيفة «ميركوريو»، تتعلق بالمشاكل حول الأراضي بين تشيلي ودولتين من دول الجوار، هما بوليفيا وبيرو، حيث الأخيرة رفعت دعوى ضد تشيلي أمام محكمة لاهاي.[٢٣]

وبالنسبة لكولومبيا، التي زارها الرئيس الفلسطيني محمود عباس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، فإن الرئيس

الكولومبـي سـانتوس قـام بعـد هـذه الزيـارة بإيفـاد وزيـرة خارجيتـه، ماريـا أنخيـلا أولغـين، الى إسرائيـل «للوسـاطة بـين الطرفـين الفلسـطيني والإسرائيـلي بشـأن اسـتئناف المفاوضـات».[٢٤] ونقـل الخـبر عـن الوزيـرة أنهـا حملـت بعـد عودتهـا اقتراحـاً مـن رئيـس الحكومـة الإسرائيليـة بنيامـين نتنياهـو موجهـاً للطـرف الفلسـطيني يقـضي باسـتئناف المفاوضـات مقابـل تجميـد الاسـتيطان في «الأراضي الحكوميـة في الضفـة الغربيـة». وهـي صيغـة مخاتلـة، إذا صحّ الخـبر، لكـون الاسـتيطان اسـتمر بعـد ذلـك وبـدون انقطـاع واسـتمر نتنياهـو في رفـض وقفـه أو تجميـده. ولكـن الجانـب الكولومبـي أراد بتحركـه هـذا أن يظهـر أن لـه دوراً مـا في صراع الـشرق الأوسـط مـع الاحتفـاظ بعلاقاتـه المتينـة مـع الجانـب الإسرائيـلي ورفـع بعـض الحـرج تجـاه دول أمـيركا اللاتينيـة الأخـرى وشـعوب المنطقـة. وقـد لاحظنـا أن كولومبيـا هـي الدولـة الكبـيرة نسـبياً الوحيـدة بـين دول القـارة التـي لم تصـوت لصالـح قـرار التعامـل مـع فلسـطين كدولـة مراقبـة غـير عضـو في الأمـم المتحـدة في أواخـر العـام ٢٠١٢.

من جانبه، قام رئيس جمهورية الدومينيكان، ليونيل فيرنانديس، بجولة في الشرق الأوسط في أواسط حزيران/يونيو ٢٠١١ شملت لقاءات مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس والرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس والملك عبد الله الثاني في الأردن، صرح خلالها بتأييده لإقامة دولة فلسطينية مستقلة ودعا إلى السلام مع إسرائيل، وفق التقرير.[٢٥]

ويشير خاييمه داريمبلوم[٢٦] في رسالة إعلامية بتاريخ ٢٠١١/٦/٢٣، إلى تفاجؤ الولايات المتحدة وإسرائيل وانزعاجهما من هذه الاعترافات بدولة فلسطين، وسعي إسرائيل للعمل على وقفها. وينقل عن نائب وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك، داني أيالون، زعمه في تصريح نشرته صحيفة «جيروزالم بوست» الإسرائيلية أن «غالبية بلدان أميركا اللاتينية الـ ٣٥ إما هي ضد الاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة في الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر أو هي بصدد إعادة التفكير في موقفها». وادعى أيالون أن إسرائيل «أوقفت قوة دفع» الحركة الدبلوماسية الفلسطينية في أميركا اللاتينية.[٢٧] وهو ادعاء نفاه تصويت غالبية ساحقة من دول القارة في أواخر العام ٢٠١٢ لصالح دولة فلسطين.

ويضيف خاييمه داريمبلوم: «وأبعد من المسألة الفلسطينية، لدى إسرائيل سبب جيد لزيادة نشاطها الدبلوماسي في النصف الغربي من الكرة الأرضية (أي القارة الأميركية). فالسياسيون الأميركيون اللاتينيون اليساريون كانوا تقليدياً مناهضين للولايات المتحدة، وهم الآن يصورون إسرائيل كمجرد ألعوبة بيد واشنطن. وتبقى اللاسامية واسعة الانتشار في أميركا اللاتينية، وخاصة في الأرجنتين، البلد الذي لديه تاريخ فاشي عميق الجذور. ولسوء الحظ، شهدت السنوات القليلة الماضية قفزة مقلقة للعنف المعادي للسامية»، برأي الكاتب.

ونقل عن صحيفة «كريستشن ساينس مونيتور» في آب/أغسطس من العام ٢٠٠٩ أنه «في أنحاء أميركا اللاتينية، يقول القادة اليهود بأنهم يلحظون مستوى جديداً من اللاسامية». وترى الصحيفة أنه يمكن إعادة جذور هذا التصعيد إلى حرب كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ على غزة. ونغمة اللاسامية هذه تحتاج إلى تمحيص لكونها مجال خلط من قبل المسؤولين الإسرائيليين والقيادات الصهيونية بين أي نقد للسياسات الإسرائيلية وتهمة العنصرية ومعاداة اليهود دائمة الاستحضار.

ويضيـف داريمبلـوم: «علينـا أن نلاحـظ أيضـاً وجـود جاليـات عربيـة واسـعة في العديـد مـن بلـدان أمـيركا الجنوبيـة. عـلى سـبيل المثـال، هنـاك ثلاثمئـة ألـف مواطـن مـن أصـل فلسـطيني في تشـيلي، بالمقارنـة مـع ٣٠ ألـف يهـودي فقـط. وفي الأرجنتـين،

هناك ٣،٥ مليون مواطن من أصل عربي مقابل ١٨٢،٠٠٠ يهودي فقط. وفي البرازيل هناك ٥،١ مليون عربي وأقل من ٩٦٠٠٠ يهودي. وهذه الأرقام لا يمكن فصلها عن الموجة الأخيرة للاعترافات بالدولة الفلسطينية»، على حدّ قوله. [٢٨]

ويضيف الكاتب: «وأخيراً، هناك الثيوقراطية الإيرانية التي وسّعت حضورها الإستراتيجي في النصف الغربي من الكرة الأرضية، خاصة من خلال تحالفها مع فنزويلا، ولكن أيضاً من خلال الشراكات المتنامية مع بوليفيا وإكوادور ونيكاراغوا، التي لديها كلها حكومات شعبوية يسارية»، على حدّ تعبيره. ويزعم الكاتب أن حكومة الأرجنتين، حسب بعض التقارير، اقترحت، «مقابل تنازلات اقتصادية»، وفق ما ذكره، «وقف التحقيقات في التفجيرين الإرهابيين المدعومين من قبل إيران واللذين ضربا السفارة الإسرائيلية (في العام ١٩٩٢) ومركز«آميا» للجالية اليهودية (في العام ١٩٩٤) في بوينوس آيريس». وزعم أن «علاقات إيران الاقتصادية مع أميركا اللاتينية ساعدتها في تحمل ألم العقوبات العالمية التي تستهدف الحدّ من برنامجها النووي. وأكثر من ذلك، فإن تقريراً لوزارة الخارجية الإسرائيلية في العام ٢٠٠٩ حصلت عليه وكالة «أسوشيتد برس» يشير إلى أن فنزويلا وبوليفيا يوفران اليورانيوم لإيران». [٢٩]

وهكذا، تعود الأسطوانة الإيرانية لمزيد من التحريض على الأنظمة اليسارية في أميركا اللاتينية وعلى إيران نفسها بالطبع، في آنٍ واحد، والغرض هو استنفار واستدعاء تحرك الولايات المتحدة والدول الأوروبية بشكل خاص ضد المستهدفين بالتحريض في القارة وفي الشرق الأوسط على حدّ سواء.

ويقول خيرالدو ريفيرا، أحد المعلقين الرئيسيين لمحطة تلفزيون «فوكس نيوز لاتينو»، أنه حتى رئيس هوندوراس المنتخب مؤخراً ضد رغبة الكثيرين (أي بعد الانقلاب العسكري على الرئيس الشرعي مانويل سيلايا في العام ٢٠٠٩)، بورفيريو لوبو سوسا، أعلن تأييده لمبدأ الدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة، ما أزعج الإسرائيليين، فأبقوا سفيرهم الجديد لديهم «للتشاور». والخطوة كانت مفاجئة لكون العلاقات العسكرية متينة بين هوندوراس وإسرائيل، حيث معظم سلاح هوندوراس وتدريباتها من إسرائيل، وكان هناك وفد عسكري عالي المستوى من هوندوراس في إسرائيل في الفترة نفسها. ويخلص ريفيرا إلى القول إنه في حال عرض المسألة على الجمعية العامة للأمم المتحدة «من الواضح أن أميركا اللاتينية ستعمل لفلسطين ما عملته لإسرائيل عند ميلادها». [٣٠] وقد صوتت هوندوراس بالفعل لصالح الاعتراف بفلسطين دولة مراقبة غير عضو في أواخر العام ٢٠١٢.

ويكتب بيير كلوشندلر « إن المسؤولين الإسرائيليين يخشون من «تأثير الدومينو»، حسب تعبيره. ويضيف: رغم تصريحات الانزعاج الإسرائيلية، كتب نائب وزير الخارجية الإسرائيلي داني أيالون في موقعه الخاص (بلوغ) على شبكة الإنترنت: «إن دول الفيسبوك حقيقية أكثر من فلسطين»، مضيفاً أن السلطة الفلسطينية تبحث عن «أصدقاء افتراضيين» في محاولة لإيجاد «دولة افتراضية»، ويواصل نائب الوزير الإسرائيلي فيكتب «إن الحكومات غير المسؤولة تسرّع إلى التعبير عن «محبتها» للدولة الفلسطينية (يستعمل هنا تعبير «لايك» الدارج على صفحات فيسبوك) بدون أن تقوم فعلاً بتقدير مقوماتها: سلطة بدون سيادة، بدون حدود، وبدون تواصل جغرافي، بدون إمكانية اقتصادية أو ثقافة ديمقراطية»!! ويعلق الكاتب أنه رغم كل هذا الكلام الحاد، فإن «المسؤولين الإسرائيليين يدركون تماماً أن الاعتراف بالدولانية الفلسطينية

«ضمن حدود ١٩٦٧» تؤكد عدم الاستعداد المتزايد في المجموعة الدولية للانتظار حتى تتوصل إسرائيل والفلسطينيون إلى صفقة سلام».[٣١]

ومن جهة أخرى، وفي تعبير أصدق لحقيقة رد الفعل الإسرائيلي، ينقل مراسل وكالة «رويترز» البريطانية في القدس عن الناطق باسم الخارجية الإسرائيلية، ييغال بالمور، تعليقه على اعترافات عدد من دول أميركا اللاتينية بدولة فلسطين معتبراً إياها «تدخلاً مضراً جداً» من قبل دول لم تكن قط طرفاً في عملية السلام في الشرق الأوسط: «لم يقدموا أي إسهام فيها... والآن يتخذون قراراً متناقضاً بالكامل مع كل شيء تم الاتفاق عليه حتى الآن... وهذا أمر غير معقول». وتحدث بالمور عن الانقسام الفلسطيني بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فتساءل في لهجة ساخرة: «أية دولة فلسطينية يعترف بها البرازيليون والأرجنتينيون؟ هذا ليس واضحاً حتى للفلسطينيين أنفسهم»! أما داني أيالون، نائب وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك، فنقل عنه مراسل الوكالة بأن هذه المواقف «فقط تشجع الفلسطينيين على مواصلة العناد والأمل بحدوث معجزة تسقط من السماوات أو من المجتمع الدولي، تفرض نوعاً من الاتفاق على إسرائيل».[٣٢]

ويكتب رون كامبياس أن الرئيس الأميركي باراك أوباما قام بجولة في عدد من دول أميركا اللاتينية شملت البرازيل وتشيلي والسلفادور، وذلك بعد اعترافات ثمانٍ من دول المنطقة بدولة فلسطين وتزايد نفوذ إيران في القارة، على حدّ تعبيره، في حين قام رئيس تشيلي سيباستيان بينيرا بزيارة خلال الشهر ذاته الى إسرائيل. وينقل الكاتب عن مسؤولين في وزارة الخارجية الإسرائيلية وعن مجموعات يهودية أميركية ان الاهتمام الغربي بأميركا اللاتينية كان ينبغي أن يحدث قبل ذلك.

وينقل عن مسؤولة في إحدى المنظمات اليهودية الأميركية ان «أميركا اللاتينية عانت من إهمال محدود من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل». وأشارت المسؤولة إلى أن الاعتراف من قبل تشيلي بفلسطين كان باهتاً، وأن ذلك جاء نتيجة جهود يهودية مع المسؤولين هناك. وأضافت في حديثها عن بيان الاعتراف الصادر عن تشيلي: «تكلموا عن حق إسرائيل في الوجود ضمن حدود آمنة، وقالوا أن المفاوضات ينبغي أن تستمر وأن أي اتفاق ينبغي أن يكون جزءًا من مفاوضات ثنائية... وفي النهاية، فإن الإسرائيليين كانوا أكثر سروراً بالإعلان من الفلسطينيين».

ونقل تقرير كامبياس عن مراقبين يهود بأن أوباما خلال لقائه مع رئيسة البرازيل ديلما روسيف سعى إلى استيضاح حقيقة وجود فروقات بين موقفها وموقف سلفها ومسؤولها السابق لولا دا سيلفا، الذي بدأ حملة الاعترافات الأخيرة بدولة فلسطين، وذلك نظراً لأهمية مواقف البرازيل وتأثيرها على عموم القارة. ويشير التقرير إلى جولات مسؤولين يهود أميركيين في القارة اللاتينية، متحدثاً عن دور الجاليات العربية في القارة، حيث الجالية الفلسطينية الأكبر خارج الشرق الأوسط في تشيلي، والجالية اللبنانية في البرازيل. وتقول المسؤولة اليهودية الأميركية أنه رغم الخطر الكبير الذي يشكله حضور إيران في القارة، لكن يبدو أنه بسبب ما قاله (الرئيس الأميركي السابق جورج) بوش لتبرير غزو العراق، فإن سكان أميركا اللاتينية «لا يعتقدون حقيقةً أن إيران خطر... وينبغي أن ننتبه ولا نضخّم المسألة».[٣٣]

وكان الرئيس البرازيلي لويس إيناسيو لولا دا سيلفا قد قام بزيارة لكل من إسرائيل وفلسطين والأردن بين ١٤ و٢٠١٠/٣/١٨، وهي أول زيارة لرئيس برازيلي لهذه المنطقة، ولم تسبقها على هذا المستوى لمسؤول برازيلي سوى زيارة

الإمبراطور بيدرو الثاني في العام ١٨٧٦.[٣٤] ويشير الكاتب الألماني إلى أن نشاط وزير الخارجية البرازيلي سيلسو أموريم على الصعيد الدولي لا يخفي الدور المؤثر في هذا المجال لمستشار الرئيس ماركو أوريليو غارسيا. ويضيف الكاتب أن الرئيس البرازيلي لولا داسيلفا تحدث عن حلمه الشخصي برؤية «شرق أوسط خالٍ من الأسلحة النووية كما هو الحال في منطقتنا العزيزة أميركا اللاتينية». كما أشار مراراً، حسب الكاتب، إلى أنه في البرازيل «هناك ١٢٠٠٠٠ يهودي يعيشون بتناغم كامل مع ١٠ ملايين عربي»، وهو نموذج تمنى انعكاسه في الشرق الأوسط.

أثناء زيارة لولا داسيلفا لإسرائيل، أعلن افيغدور ليبرمان، وزير خارجيتها، مقاطعته للقاءات معه بسبب عدم رغبة الرئيس البرازيلي في زيارة قبر تيودور هيرتسل، بينما قام بوضع إكليل من الورد على ضريح ياسر عرفات، وافتتح شارع البرازيل في رام الله. كما تلقى لولا داسيلفا انتقادات في الكنيست من رئيسه رؤوفين ريفلن ومن رئيس الحكومة نتنياهو وزعيمة المعارضة تسيبي ليفني لدعمه لإيران، وفق المقالة.[٣٥]

وتحدث خبير مركز ويلسون، إدوارد كوفمان، في حلقة نقاش عقدت في أواخر العام ٢٠١١ عن تطور مواقف المجتمعات اليهودية والعربية في أميركا اللاتينية تجاه الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، فقال إن التجمعات اليهودية التي كانت صهيونية بنسبة كبيرة في الماضي لم تعد كذلك، وباتت الولايات المتحدة مصدر جذب لها أكثر من إسرائيل، بالرغم من نسبة البطالة الأدنى كثيراً والفرص الأكبر «للاستيعاب في المجتمع» في إسرائيل، على حد تعبيره. وتناول كوفمان الدور الإيراني في أميركا اللاتينية بشأن الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، فقال: «بينما من الخطأ الافتراض أن الدول الأميركية اللاتينية تعترف بالدولة الفلسطينية بسبب إيران، فإن لإيران دوراً في دفع هذه الدول لقطع علاقاتها مع إسرائيل»، مشيراً إلى زيارات الرئيس الإيراني أحمدي نجاد، آنذاك، إلى كل من فنزويلا ونيكاراغوا وبوليفيا كأمثلة.[٣٦]

ووفق نزيه ريشاني فإن إسرائيل تضغط على الحكومة الكولومبية للرئيس خوان مانويل سانتوس لعدم الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وأن هذا كان الهدف الرئيسي للقاء وزير البنى التحتية الإسرائيلي، عوزي لانداو، مع سانتوس. ويذكّر الكاتب بعلاقات سانتوس الوثيقة مع إسرائيل عندما كان وزيراً للدفاع في إدارة الرئيس السابق ألفارو أوريبي (٢٠٠٢-٢٠١٠)، وأن هذه العلاقة هي التي أدت إلى شراء الأسلحة وخدمات شركات الأمن الخاصة والخدمات الاستخباراتية.

ويذكّر الكاتب بأن «البصمات الإسرائيلية كانت واضحة في الصراع الكولومبي سنوات عدة قبل سانتوس. فمنذ العام ١٩٨٠، قام الضابط المتقاعد والمرتزقة- على حدّ تعبيره- يائير كلاين بتدريب فرق الموت اليمينية لتاجري المخدرات بابلو إسكوبار وغونسالو رودريغيس غاتشا. وكان كل من كارلوس كاستانيو وسلفاتوري مانكوسو من بين قادة قوات الدفاع الذاتي الموحدة لكولومبيا المعروفة بالأحرف الأولى «إيه يو سي»، وهي مجموعة يمينية عسكرية غير نظامية تلقت التدريب العسكري في إسرائيل.» ويضيف المقال: «قام سانتوس فقط بتقوية العلاقة ورفعها إلى مستوى الدولة. والآن مع سانتوس كرئيس، تحاول الحكومة الإسرائيلية أن تستثمر أفعالها من خلال دفع كولومبيا للتصويت بـ«لا» في أيلول/سبتمبر القادم».[٣٧]

ثانياً، العلاقات العسكرية: بصمات إسرائيلية في العديد من دول القارة

لا ينفصل الدور السياسي والدبلوماسي الإسرائيلي في أميركا اللاتينية والكاريبي عن الدور العسكري والأمني في العديد من دول المنطقة، وخاصة منذ أواخر الستينيات ومطلع السبعينيات، مع تنامي الصناعات العسكرية الإسرائيلية منذ تلك الفترة. وشهدت تلك الحقبة أيضاً طغيان الأنظمة العسكرية والاستبدادية في القارة في مناخ «الحرب الباردة» وخشية واشنطن من تكرار النموذج الكوبي في بلدان أخرى من القارة اللاتينية. ووجدت هذه الأنظمة الاستبدادية في إسرائيل مصدر دعم عسكري وأمني ثميناً لها، وبشكل خاص عندما تضطر الإدارة الأميركية، بفعل الضغوط السياسية والمعنوية الداخلية والخارجية، إلى مراجعة دعمها العسكري والأمني لبعض هذه الأنظمة، الموصومة بتجاوزات فظة ودموية لحقوق الإنسان.

وهو ما كان عليه الحال، على سبيل المثال، في مطلع ولاية الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر في العام ١٩٧٧ عندما أعلن وقف المساعدات الأميركية عن الدول التي تنتهك حقوق الإنسان في المنطقة، مثل غواتيمالا. وجدير بالذكر أن الولايات المتحدة كانت تحتكر تقريباً تصدير السلاح لأميركا اللاتينية والكاريبي حتى أواسط الستينيات الماضية، لكن المنطقة انفتحت لاحقاً على التسليح من دول أوروبية وغير أوروبية. علماً بأن كوبا المحاصرة اعتمدت، بطبيعة الحال، على سلاح الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية الحليفة له. وسياسة كارتر بشأن حقوق الإنسان هذه سرعان ما دفعت إسرائيل للعمل على الحلول محل الولايات المتحدة في دعم هذه الأنظمة بتوفير السلاح والخبرات القمعية والأمنية لها، لأسباب اقتصادية وجيوسياسية في آن واحد.

وبالرغم من أن خليفة كارتر في سدة الرئاسة الأميركية رونالد ريغن سارع بعد توليه الرئاسة في العام ١٩٨١ إلى اتباع سياسة معاكسة لسياسة كارتر في القارة اللاتينية وغيرها من المناطق، إلا أنه واجه في بعض الحالات عقبات من الكونغرس الأميركي، الذي أصدر، على سبيل المثال، قراراً بوقف تسليح مجموعات «كونتراس» المناهضة للنظام اليساري (الساندينى) في نيكاراغوا، الذي كان قد أطاح بنظام سوموسا (تكتب أحياناً سوموزا) الإقطاعي الاستبدادي في تموز/يوليو ١٩٧٩. ومعروف أن ريغن وإدارته قاما بالالتفاف على قرار الكونغرس عبر بيع سلاح وقطع غيار أميركية لإيران بواسطة إسرائيل إبان الحرب العراقية - الإيرانية في الثمانينيات الماضية مقابل أموال يتم ضخها من ثمن هذه الأسلحة لمجموعات «كونتراس» لتواصل عمليات التخريب والاستنزاف للنظام الساندينى في نيكاراغوا. وهي العملية التي تم كشفها في أواخر العام ١٩٨٦ في مجلة أسبوعية لبنانية، لتنفجر بعد ذلك في الولايات المتحدة الفضيحة التي اشتهرت باسم «إيران- كونتراغيت». علماً بأن إسرائيل كان لها دور أيضاً في تدريب عصابات «كونتراس»، المتشكلة بالأساس من فلول نظام سوموسا المهزوم في نيكاراغوا، وهو النظام الذي بقي يلقى دعماً عسكرياً وأمنياً واسعاً من إسرائيل حتى اللحظة الأخيرة قبل سقوطه بأيدي الثوار الساندينيين. وهو ما كان دعا الساندينيين، فوراً بعد انتصارهم، إلى تجميد العلاقات مع إسرائيل، ولاحقاً قطعها، وافتتاح مكتب تمثيلي لمنظمة التحرير الفلسطينية في العاصمة ماناغوا.[٣٨]

وجدير بالذكر ان الدعم الإسرائيلي العسكري والأمني لأي نظام في أميركا اللاتينية من هذه الأنظمة الديكتاتورية

والقمعيـة كان يسـنده دعـم اللـوبي المـوالي لإسرائيـل في واشـنطن لمصالـح هـذه الأنظمـة مـع الإدارات الأمريكيـة. ووفـق بحبـح وبتلـر فـإن ميـزة التعـاون العسـكري لهـذه الأنظمـة مـع إسرائيـل تكمـن في عـدم ربـط هـذا التعـاون بـأي شروط سياسـية مـن قبـل إسرائيـل عـلى الأطـراف المشـترية. وينقـل الكاتبـان عـن الوزيـر الإسرائيـلي الأسـبق رحبعـام زئيفـي تصريحـاً بهـذا المعنـى في العـام ١٩٧٧ يقـول فيـه إن إسرائيـل لا تتدخـل في الشـؤون الداخليـة لبلـدان القـارة.[٣٩] وكأن دعـم النظـام الاسـتبدادي ضـد القـوى المتمـردة عليـه ليـس تدخـلاً في الشـؤون الداخليـة للبلـد وانحيـازاً لطـرف عـلى حسـاب الآخـر، الـذي هـو في معظـم الحـالات غالبيـة الشـعب المعنـي.

يستنتج بحبح، كما تقول دونا لي بوين، أن السياسة الإسرائيلية تعارضت أحياناً مع الأهداف الأميركية، بينما في حالات أخرى عملت إسرائيل مع الولايات المتحدة بشكل منسّق. عندما بدأت علاقاتها التجارية مع أميركا اللاتينية في الخمسينيات، تبادلت إسرائيل السلاح بالدعم الدبلوماسي. وعندما امتنعت الولايات المتحدة عن توفير السلاح لبعض الحكومات الأميركية اللاتينية لأسباب سياسية، دخلت إسرائيل لملء الفراغ. في نيكاراغوا، كانت إسرائيل مستعدة للبدء بالعمل مع الولايات المتحدة لتموين سوموسا (سوموزا)، ثم واصلت البيع لحكومة سوموسا بعد أن توقفت الولايات المتحدة عن توفير الأسلحة لها. وبعد سقوط سوموسا، عملت إسرائيل مجدداً بالتناغم مع الولايات المتحدة لتوفير الأسلحة للـ«كونتراس» المعادين للساندينيين، ثم واصلت بيع الأسلحة لهم بعد أن قيدت السياسات الداخلية الأميركية حرية حركة الحكومة الأميركية».[٤٠]

ويتحدث جيريمي بيغوود عن دعم إسرائيل العسكري والأمني لعدد من أنظمة أميركا اللاتينية الاستبدادية، فيشير إلى أن الإسرائيليين دعموا «الطغمة العسكرية في الأرجنتين في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، وهي طغمة معادية للسامية قامت خلال حكمها بـ«حرب قذرة» أخرى اعتمدت على فرق الموت وعلى خطف و«تغييب» الناشطين في البلد».[٤١]

ويضيف بيغوود عن نيكاراغوا «كان الإسرائيليون والأميركيون يوفرون الأسلحة لسوموسا منذ عدة سنوات. ولكن عندما أتى الرئيس جيمي كارتر إلى سدة الرئاسة في العام ١٩٧٧ أمر بوقف كل مساعدة عسكرية أميركية لنيكاراغوا. وعلى الفور، قام الإسرائيليون بملء الفراغ من خلال زيادة كمية الأسلحة لسوموسا إلى أن هرب من البلد عندما استولى الساندينيون على السلطة. فقام العاملون الإسرائيليون بعد ذلك بمساعدة عصابات «كونتراس» اليمينية التي تحارب الحكومة الساندينية انطلاقاً من قواعد لها في هوندوراس وكوستاريكا، حسب تقارير استخباراتية للشرطة الكولومبية تم الحصول عليها.»[٤٢]

وكما إن الدعم الدبلوماسي من قبل دول أميركا اللاتينية كان مهماً للحركة الصهيونية في العام ١٩٤٧ ولإسرائيل في سنواتها الأولى في ظل رفض العديد من الدول العربية والإسلامية والآسيوية، وحتى بعض دول أوروبا الجنوبية، للاعتراف بها وإقامة علاقات معها، فالعلاقات العسكرية أصبحت ذات أهمية خاصة لإسرائيل. وهذه الأهمية تعود، من جهة، للرغبة الإسرائيلية في تعزيز هذا الدعم الدبلوماسي الأميركي اللاتيني، من جهة، حتى وإن كان دعماً متأتياً من الأنظمة العسكرية والديكتاتورية التي عادت وانتشرت بقوة في أنحاء القارة مجدداً منذ أواسط الستينيات، خاصة بعد الانقلاب

على الرئيس المنتخب في البرازيل جواو غولارت في العام ١٩٦٤، ومن جهة أخرى، للرغبة الإسرائيلية في تعزيز موارد إسرائيل من العملة الصعبة، بعد أن أصبح تصدير السلاح المصنّع في إسرائيل مصدراً مهماً لخزينتها.

وكانت إسرائيل تعتمد في الخمسينيات ومعظم الستينيات على السلاح الثقيل والمتطور الذي كانت تحصل عليه من فرنسا. لكن هذا المصدر توقف بعد قرار الرئيس الفرنسي آنذاك، الجنرال شارل ديغول، حظر تصدير السلاح لدول المنطقة ووقف التعاون العسكري والأمني مع إسرائيل إثر مبادرتها لشن الحرب ضد الدول العربية في حزيران/يونيو ١٩٦٧. وهو ما دفع حكام إسرائيل لمزيد من الاعتماد على السلاح الأميركي، من جهة، ولتطوير الصناعات العسكرية الإسرائيلية، من جهة أخرى، لمحاولة تلبية معظم حاجات قواتها دون خطر تكرار تجربة الحظر الفرنسي. وهكذا تطورت صناعات السلاح الإسرائيلية منذ الستينيات والسبعينيات، بعد أن كانت قد بدأت بشكل محدود حتى قبل قيام إسرائيل. وبذلك، تحوّلت إسرائيل إلى أحد المصدِّرين الرئيسيين للسلاح في العالم، وما زالت إلى الآن.

وكانت أميركا اللاتينية إحدى أسواقها الرئيسية في تلك المرحلة، حيث كانت هذه المنطقة الجغرافية تستوعب في السبعينيات أكثر من ٥٠ بالمئة من صادرات إسرائيل العسكرية، وفق كتاب بشارة بحبح وليندا بتلر. وينقل الكتاب المذكور عن «مؤسسة ستوكهولم لأبحاث السلام العالمي» (سيبري، بالأحرف الأولى الإنكليزية) إن ثلث صادرات إسرائيل من السلاح في العام ١٩٨٠ ذهبت إلى دولتين في أميركا اللاتينية، هما الأرجنتين والسلفادور.[٤٣] وكلا البلدين كانا آنذاك محكومين من قبل نظامين عسكريين واستبداديين دمويين.

ويذكر الكتاب أن نسبة ثلث إلى نصف مبيعات إسرائيل من السلاح كانت تذهب في أواسط الثمانينيات إلى أميركا اللاتينية، وأن ١٨ دولة على الأقل من دول أميركا اللاتينية والكاريبي كانت حتى أواسط الثمانينيات قد استوردت أسلحة من إسرائيل؛ أي عملياً كل دول تلك المنطقة ما عدا غويانا وسورينام وغويان الفرنسية وأوروغواي، حيث شملت الصفقات طائرات كفير وعرافا (وطائرة عرافا الإسرائيلية الصنع كانت تستخدم، بشكل رئيس، في تعقب ومطاردة القوى المتمردة في القارة). وشهدت المنطقة اللاتينية في تلك الفترة سيلاً من زيارات الوفود الإسرائيلية وكبار المسؤولين، معظمها بهدف تسويق السلاح. وفي واقع الحال، وبالرغم من وجود خلافات على الحدود والأراضي بين عدد من دول أميركا اللاتينية، فإن السلاح المشترى استُخدم بدرجة أساسية لقمع حركات التمرد ومواجهة مشكلات الأمن الداخلي في معظم هذه البلدان.

ويقول جيريمي بيغوود: «منذ قيام إسرائيل، شمل التدريب والتسليح والمشورة الإسرائيلية كلاً من الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وكولومبيا وكوستاريكا وجمهورية الدومينيكان والإكوادور والسلفادور وغواتيمالا وهاييتي وهوندوراس ونيكاراغوا وبنما وباراغواي وبيرو وفنزويلا. ولكن الأمر لم يقتصر على بيع الطائرات والبنادق وأنظمة السلاح الإسرائيلية، بل تعداه إلى دور استشاري وتدريبي وإلى إدارة عمليات الاستخبارات ومحاربة الثوار في «الحروب القذرة» الداخلية في الأرجنتين والسلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا، وحالياً كولومبيا».[٤٤]

١- كولومبيا: دور إسرائيلي عسكري وأمني واسع، يتكامل مع الدور الأميركي

وبالفعل، إذا كانت الحروب الداخلية منتشرة في الماضي في العديد من دول أميركا اللاتينية، فإن الحرب الداخلية الأساسية المستمرة حتى الآن هي في كولومبيا، إحدى دول أميركا الجنوبية الرئيسية، التي تكاد تكون المعقل الأخير لليمين الاستبدادي المرتبط بالولايات المتحدة في جنوب القارة الأميركية، حيث للقوات الأميركية عدة قواعد في البلد، تحت يافطة محاربة زراعة وتجارة المخدرات.

ويورد الكولومبي نزيه ريشاني فقرات من رسالة سرية أميركية كشفها موقع «ويكيليكس» حول العلاقات العسكرية الكولومبية مع إسرائيل. والرسالة تعود الى ٢٠٠٨/٧/١١ ويقول فيها الدبلوماسي الأميركي الذي كتبها إنه، خلال الثمانينيات والتسعينيات الماضية، كان هناك بعض المرتزقة الإسرائيليين يساعدون في تدريب القوات غير النظامية في كولومبيا. ومؤخراً، تضيف الرسالة، «قامت حكومة كولومبيا بالتعاقد مع عسكريين إسرائيليين سابقين للمساعدة في تأمين التدريب والمشورة في القتال ضد «فارك» (المقصود تنظيم «القوات المسلحة الثورية لكولومبيا» المعروف بهذه الأحرف الأولى لاسمه بالإسبانية) ومجموعات إرهابية أخرى».[٤٥]

وتقول الرسالة: «ان عنصر اتصال في وزارة الدفاع الكولومبية أبلغنا بأن هذه العلاقة الجديدة تعود إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وخلال العامين الماضيين، قام مسؤولون في السفارة (الأميركية) بزيارة وزارة الدفاع والقوات الكولومبية ولاحظوا حضوراً متزايداً للمستشارين الإسرائيليين». وتضيف الرسالة: «إن المتعاقدين الإسرائيليين يدعمون حكومة كولومبيا من خلال مبيعات الأسلحة والتدريب العسكري وتوفير التخطيط الإستراتيجي العسكري وخدمات استشارية. كما قامت الحكومة الكولومبية بتشغيل متعاقدين إسرائيليين لتدريب القوات الخاصة الكولومبية، وخاصة تلك المتعلقة بـ«الأهداف عالية القيمة». حيث أنه في العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ كان هناك إحباط ملموس في صفوف القيادات العسكرية الكولومبية العليا نظراً لمعدل النجاح المتدني في قتل أو اعتقال «الأهداف عالية القيمة». ولذا، قامت حكومة كولومبيا نتيجة لذلك بالتعاقد مع ضباط متقاعدين أو عاملين من قوات الدفاع الإسرائيلية لديهم خلفيات متعلقة بالعمليات الخاصة والاستخبارات للمساعدة في هذا الصدد».[٤٦] والمقصود بـ«الأهداف عالية القيمة» هو، طبعاً، قيادات «فارك» والمعارضة الكولومبية بشكل عام. ومعروف كم هي «غنية» تجربة إسرائيل في مجال النيل من «الأهداف عالية القيمة» في الأراضي الفلسطينية كما في لبنان وغيره من بلدان المحيط العربي والإقليمي.

يورد جيريمي بيغوود كلاماً على لسان كارلوس كاستاو، أحد أهم قادة «فرق الموت»، القوات غير النظامية، الكولومبية، وهي الفرق الأكبر من حيث الحجم في تاريخ أميركا اللاتينية، إنه تعلّم فنون القتال في إسرائيل منذ كان في الثامنة عشرة من عمره في الثمانينيات الماضية. وينقل عنه الكلام التالي: «تعلمت كمية لا حدود لها من الأشياء في إسرائيل، وأنا أدين بجزء من جوهري وإنجازاتي البشرية والعسكرية لذلك البلد.»[٤٧]

وكاستاو، الذي كان تاجراً للمخدرات خضع للمحاكمة وتمت إدانته، يفاخر، في كتاب مذكرات له صدر بالإسبانية بعنوان «مي كونفسين»، بأنه نقل «مفهوم القوات غير النظامية من الإسرائيليين». وهذه القوات، التي تشكلت بالأساس

مـن القتلـة المأجوريـن بهـدف حمايـة عمليـات نقـل وتسـويق المخـدرات وحمايـة كبـار مـلاكي الأراضي في البلـد، تـم تنظيمهـا مـن قبـل كاسـتاو كقـوة متماسـكة في العـام ١٩٩٧. وهـي، مـن حيـث المبـدأ، خـارج القانـون، ولكنهـا تنسّـق في العديـد مـن الحـالات أعمالهـا مـع الجيـش الكولومبـي.

ووفق تقرير استخباراتي صدر عن الشرطة السرية الكولومبية في العام ١٩٨٩، فإن المدربين الإسرائيليين، الذين دربوا كاستاو في العام ١٩٨٣، جاءوا الى كولومبيا في العام ١٩٨٧ لتدريبه وتدريب أفراد آخرين في القوات غير النظامية التي شكّلت لاحقاً التشكيلة المتماسكة التي أصبح يقودها. وتم بعد ذلك إرسال خمسين من «أفضل» الطلاب للتدريب في إسرائيل، وفق تقرير إستخباراتي للشرطة الكولومبية، وتم استكمال القوة غير النظامية التي أصبحت الأكبر في القارة، وبلغ تعداد أفرادها تحت السلاح بين ١٠ آلاف و١٢ ألف عنصر. وتم توفير الأسلحة لهم من قبل تجار سلاح إسرائيليين، كان العديد منهم مقيماً منذ زمن في بنما المجاورة، وكذلك بأعداد أكبر في غواتيمالا. وفي العام ٢٠٠٢، تمكنت شركة إسرائيلية مرتبطة بـ«قوات الدفاع الإسرائيلية» ومركزها في غواتيمالا من شراء ٣٠٠٠ رشاش كالاشنيكوف وزهاء المليونين ونصف المليون من الذخائر.[٤٨]

وكتب موريس لوموان «ان الضابط المتقاعد في الجيش الإسرائيلي يائير كلاين، الذي درّب في العام ١٩٨٨ «عسكريي المخدرات غير النظاميين»، أعلن مؤخراً (في أواخر العام ٢٠١٠) أن أعماله تلك كانت تحظى بموافقة الحكومتين الإسرائيلية والكولومبية». ونقل الكاتب عن الرئيس الكولومبي الحالي سانتوس تصريحاً في العام ٢٠٠٨، عندما كان وزيراً للدفاع جاء فيه: «إن الإرهاب تتم مقاتلته بشكل خاص وقبل كل شيء من خلال المعلومات الإستخبارية، وفي هذا المجال، فإن إسرائيل تستطيع مساعدتنا وتقديم الكثير».[٤٩]

وحسب أسبوعية «سيمانا» الكولومبية، فإن «مجموعة من المسؤولين العسكريين الإسرائيليين السابقين تساعد الضباط الكبار في الجيش بقضايا استخباراتية». وتشير الأسبوعية الى أن وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق شلومو بن عامي قام بترتيب الاتصال بين سانتوس والإسرائيليين المعنيين في العام السابق، أي ٢٠٠٦. والمفارقة الساخرة، وفق الخبر، تكمن في كون الرجلين التقيا في اجتماع لمركز طليطلة (توليدو) للسلام في إسبانيا. وتم توقيع العقد بين المستشارين الإسرائيليين ووزارة الدفاع الكولومبية في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، وبعض المصادر تقدّر قيمته بحوالي عشرة ملايين دولار. والمجموعة الإسرائيلية، التي تضم ثلاثة ضباط كبار برتبة لواء وآخرين غيرهم، تلقى تقديراً عالياً من قبل الكولومبيين. أحد كبار الضباط الكولومبيين وصفهم بأنهم «الأفضل في العالم». وتصف أسبوعية «سيمانا» المعاونين الإسرائيليين بأنهم «مرتزقة»، مع أنها أكدت أن الحكومة الإسرائيلية على علم بأعمالهم. وقد نفى سانتوس إدعاءات من عناصر «فارك» بأن هناك كوماندوس إسرائيليين، إلى جانب قوات أميركية وبريطانية، تشارك فعلاً في القتال في أدغال وجبال كولومبيا. وتضيف الصحيفة: ان إسرائيل أصبحت المورد الأول للسلاح لكولومبيا، وتوفر لها الطائرات بدون طيار، كما الأسلحة الخفيفة والذخائر، والمراقبة وأنظمة الاتصالات، وحتى قنابل خاصة بإمكانها أن تدمر حقول الكوكا. «إن أساليب إسرائيل في محاربة الإرهاب يتم نسخها في كولومبيا»، كما يقول مسؤول كبير في وزارة الدفاع.[٥٠]

ونقل موقع «وورلد وور فور» عن تقارير الخارجية الأميركية التي كشفها موقع «ويكيليكس» أن الشركة «الأمنية» الإسرائيلية المعروفة باسم «سي إس تي»، والتي يقودها الميجر جنرال يسرائيل زيف، المسؤول السابق عن عمليات الجيش الإسرائيلي، توغلت في أميركا اللاتينية إلى حدّ اعتبره دبلوماسيون أميركيون تهديداً أمنياً، وتحركوا للحد من توسع هذه الشركة. ويضيف الموقع، تحت عنوان «الجواسيس الإسرائيليون يلعبون ورقتي الطرفين؟»، بأن حكومة كولومبيا كانت في العام ٢٠٠٦ الأولى في أميركا اللاتينية التي توقع عقداً مع شركة «غلوبال سي إس تي»، وهو العام ذاته الذي تقاعد فيه مؤسس الشركة زيف كرئيس لإدارة عمليات «قوات الدفاع الإسرائيلية». وزيف هذا كان من بين المعارف الشخصية لوزير الدفاع الكولومبي في ذلك الحين، خوان مانويل سانتوس، كما تقول الرسالة السرية. وسانتوس هو الآن، كما ذكرنا، رئيس كولومبيا. ويواصل التقرير أن شركة زيف وعدت بإجراء «تقييم إستراتيجي» يمكّن من وضع خطة لهزيمة «المنظمات الإرهابية والإجرامية مع حلول العام ٢٠١٠»، كما جاء في إحدى الرسائل الدبلوماسية الأميركية السرية. وتم إطلاق تسمية «القفزة الإستراتيجية» على هذا التصور.[٥١]

«قام زيف خلال ثلاث سنوات بشق طريق نيل ثقة وزير الدفاع السابق سانتوس من خلال تقديم عرض بصيغة أدنى ثمناً من مساعدة الحكومة الأميركية وبدون ربطها بأي اشتراطات»، كما جاء في الرسالة. وذكرت رسالة دبلوماسية أميركية سرية أخرى أن عدداً من الضباط الإسرائيليين العاملين والمتقاعدين «مع خلفيات لها علاقة بالعمليات الخاصة وبالاستخبارات العسكرية» جاءوا إلى كولومبيا في إطار هذه العملية. وأضافت الرسالة أنه في العام ٢٠٠٧ أصبح ٣٨ بالمئة من مشتريات الدفاع الخارجية لكولومبيا تأتي من إسرائيل.

وتروي إحدى الرسائل الدبلوماسية الداخلية الأميركية أن مصادر في الشرطة الوطنية الكولومبية أبلغت دبلوماسياً أميركياً في شباط/فبراير ٢٠٠٨ «بأن مترجماً في شركة «غلوبال سي إس تي»، وهو المواطن الإسرائيلي المولود في الأرجنتين شاي كيلمان، قام بنسخ وثائق سرية من وزارة الدفاع الكولومبية في محاولة فاشلة لبيعها إلى القوات المسلحة الثورية لكولومبيا «فارك» من خلال وسطاء في الإكوادور والأرجنتين». وتتضمن الوثائق المنسوخة، على ما يبدو، معلومات حول كبار أباطرة المخدرات كانوا مستهدفين من الحكومة الكولومبية. وتضيف الرسالة: «زيف نفى هذه المحاولة، وأعاد كيلمان إلى إسرائيل». وتقول الرسالة الأميركية السرية إن مقترحات زيف المقدمة لكولومبيا «تبدو مصممة لدعم مبيعات التجهيزات والخدمات الإسرائيلية أكثر من تلبية احتياجات البلد الداخلية». وتضيف أن الحكومة الكولومبية أدركت أن «صفقاتهم ليست جيدة بمقدار ما تم الترويج لها.»

وقبل أن تسوء النظرة إلى «غلوبال سي إس تي» في كولومبيا، كان زيف قد رتّب صفقة مماثلة مع بيرو. وقد تفاخر زيف أمام السلطات في بيرو بأن شركته لعبت دوراً استشاريًا في غارة مثيرة على أحد معسكرات «فارك» في كولومبيا أدت إلى تحرير المرشحة السابقة للانتخابات الرئاسية إنغريد بيتانكور وثلاثة متعاقدين عسكريين أميركيين و١١ عنصراً من الجيش والشرطة الكولومبيين، وهو ما تنفيه كولومبيا. ورغم ذلك، فقد وقّعت الشركة الإسرائيلية عقداً لسنة واحدة بقيمة ٩ ملايين دولار لمساعدة بيرو لقهر تمرد «الطريق المضيء» الماوي «مرة وإلى الأبد».

ويشير تقرير أعده بيل واينبيرغ إلى أن صحيفة «نيويورك تايمز» ألمحت، في عدد يوم ٢٠٠٨/٧/٣، إلى دور لإسرائيل في إخراج إنغريد بيتانكور، المرشحة السابقة للانتخابات الرئاسية في كولومبيا، و١٤ محتجزاً آخر لدى «فارك» في كولومبيا. وينقل التقرير عن موقع «واي نت» الإسرائيلي أن الدور الإسرائيلي في العملية قد يكون أكبر: ففي العام السابق، جاءت مجموعة من المستشارين العسكريين الإسرائيليين في كولومبيا، بعد حصولهم على موافقة من وزارة الدفاع الإسرائيلية، بهدف مساعدة الجيش هناك، وخاصة الوحدات الخاصة. ويضيف الموقع: تركّز الدور الاستشاري الإسرائيلي بالأساس على قضايا الاستخبارات والعمليات الخاصة والتكامل والتنسيق بين مختلف العناصر الأمنية. وذلك كان بهدف تحضيرهم لحملة منسّقة ومنتجة خلال فترة زمنية قصيرة. وكان يرأس المجموعة الميجر جنرال احتياط يسرائيل زيف، الذي خدم كرئيس للعمليات في وحدة النخبة «ساييريت ماتكال» حتى ما قبل أربع سنوات. وكان زيف وعلى الأقل بعض رجاله قد عادوا إلى إسرائيل، ولكن من المحتمل أن المشورة التي أعطاها لقوات الأمن الكولومبية ساعدتهم في تحقيق قائمة نجاحاتهم التي أنجزوها ضد منظمة «فارك» المتمردة.[٥٢]

ويستشهد تقرير واينبيرغ بخبر في صحيفة «تايمز» اللندنية في عدد ٢٠٠٨/٧/٤ استندت فيه إلى وسائل إعلام إسرائيلية يفيد بأن مستشارين وضباطاً عسكريين من جهاز المخابرات الإسرائيلي «موساد»، ساعدوا في التخطيط وفي تنفيذ العملية، وأن أحد المستشارين الذين يقال أنهم ساعدوا الكولومبيين هو الضابط المتقاعد في الجيش الإسرائيلي يسرائيل زيف، الذي قال: «لدينا علاقة غير مباشرة (مع الكولومبيين). ومساعدتنا ذات وزن كبير، من خلال إعطائنا إياهم معدات متطورة جداً في محاربة الإرهاب. والكولومبيون هم مثلنا في تصميمهم ونفسهم الخلّاق».[٥٣] ويرى بيغوود أن كولومبيا هي المسرح المتبقي لحروب كبيرة كهذه، ودور إسرائيل فيها مكشوف، ولكنه ليس معلن كله ا.[٥٤]

ويذكّر نزيه ريشاني أن وزير الدفاع الكولومبي في عهد الرئيس السابق ألفارو أوريبي فيليس (٢٠٠٢-٢٠١٠)، خوان مانويل سانتوس، «أقام علاقات مريحة مع الإسرائيليين». وأن هذا «التعاون تركز على مجالات الأمن والاستخبارات، مما يشمل، وفقاً لأحد المصادر، وجود مكتب دائم في وزارة الدفاع لمساعدة كولومبيا في حربها ضد الثوار». ويضيف: إن سانتوس وسّع هذه العلاقة بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية في ٢٠١٠ من خلال دعوة شركة الصناعات العسكرية الإسرائيلية للاستثمار ومساعدة كولومبيا للتوسع بأكثر من مجرد تصنيع بنادق «غاليل» الذي يجري في البلد منذ بعض الوقت. والأهم، حسب الكاتب، يسعى البلد إلى الحصول على الطائرات بدون طيار، ومعدات عسكرية أخرى ذات تقنيات عالية. وينبغي، بالطبع، أن توافق الولايات المتحدة على هذه الصفقات، وخاصة الطائرات بدون طيار، التي تم طلبها أيضاً من الولايات المتحدة قبل عدة أسابيع.

ويشير الكاتب، نقلاً عن وزير الدفاع الكولومبي الحالي خوان كارلوس بينسون، بأن كولومبيا تريد أن تصبح «مصدّراً رئيسياً للأمن» في المنطقة، وتعتقد أن إسرائيل تستطيع أن تساعدها لإنجاز هذه الأهداف. وأضاف الوزير الكولومبي: «نحن نريد أن نقيم علاقات إستراتيجية، وأن نتشاطر المعلومات والعقيدة العسكرية... نحن نريد

علاقة دائمة تتجاوز مجرد الروابط التجارية البحتة». وبكلمات أخرى، حسب الكاتب، يسعى «سانتوس والحكومة الكولومبية لاتباع نموذج إسرائيل في الشرق الأوسط، باستثناء كون الأخيرة من المعتقد أنها تمتلك أسلحة نووية». وينتهي إلى الاستخلاص: «في النهاية، من الممكن أن يكون بانيتا (وزير الدفاع الأميركي آنذاك) قد زار كولومبيا لمباركة التعاون المتنامي بين كولومبيا وإسرائيل، لكون الجانبين يشكلان جزءًا من المناطق الجيو إستراتيجية للولايات المتحدة: أميركا اللاتينية والشرق الأوسط».[٥٥]

وكان رايان بيرغر أورد أن كولومبيا حازت على عقود عسكرية حصرية مع إسرائيل لتصنيع بنادق هجومية، وبالمقابل، كوفئت شركات أمنية إسرائيلية بعقود لمحاربة ثوار «فارك». ويذكر أن هناك شركات إسرائيلية في القطاع النافذ في مجال الأمن الداخلي تم دفع أموال لها من كولومبيا لتصنيع طائرات قتالية وطائرات إمداد بالوقود.[٥٦]

٢- علاقات تسليحية مع حكام الأرجنتين العسكريين في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات

إذا كانت علاقة إسرائيل مع النظام العسكري الذي أُقيم في تشيلي بقيادة الجنرال أوغوستو بينوتشيت إثر انقلابه على الرئيس اليساري المنتخب سلفادور أييندي (ألليندي) في العام ١٩٧٣ معروفة على نطاق واسع، لكون النظام اليساري المطاح به كان أقرب لمواقف كوبا وحلفائها في دول عدم الانحياز والمعسكر السوفييتي، فإن ما هو أغرب بعض الشيء هو العلاقة الوثيقة بين إسرائيل والنظام العسكري في الأرجنتين في السبعينيات ومطلع الثمانينيات، والتي سبق وأشرنا إليها. ذلك أن الأرجنتين، وهو البلد الذي يضم أكبر عدد من المواطنين اليهود في أميركا اللاتينية (أكثر من ١٨٠ ألف مواطن حالياً) وثالث أكبر عدد في القارة الأميركية بعد الولايات المتحدة وكندا، كان معروفاً بتفشي العنصرية ضد اليهود فيه، وخاصة في الأوساط الحاكمة. وللتذكير، فإن العديد من نازيي ألمانيا لجأوا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى الأرجنتين. واشتهرت قضيتهم خاصة بعد أن قامت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية باختطاف الضابط الألماني السابق أدولف أيخمان في أيار/مايو ١٩٦٠ من وراء ظهر السلطة هناك ونقلته إلى إسرائيل، ما أثار غضب الحكام الأرجنتينيين في حينه. ومعروف أن إسرائيل قامت بمحاكمة علنية لإيخمان، وتم تنفيذ حكم الإعدام به.

وكانت الأرجنتين قد شهدت منذ الأربعينيات الماضية سلسلة من الانقلابات العسكرية على الحكم المدني هناك، كان آخرها انقلاب العام ١٩٧٦ على الرئيسة إيسابيل (إيزابيل) بيرون التي خلفت زوجها خوان بيرون الذي كان قد عاد إلى السلطة عبر الانتخابات عام ١٩٧٣ بعد أن كان حكم البلد وترك بصمات قوية عليه في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات. واشتهر الحكم العسكري في المرحلة بين ١٩٧٦ و١٩٨٣ بالتصفيات الواسعة للنخب السياسية والمثقفة. وهو البلد الذي أكسب تعبير «المغيَّبين»، أو «المختفين»، شهرة عالمية، عززته كتابات وحملات إعلامية وأعمال أدبية وفنية، منها فيلم المخرج السينمائي الفرنسي ذي الأصل اليوناني كوستا غافراس الذي حمل عنوان «ميسينغ»، أي «مفقود»، والذي أنجز في مطلع الثمانينيات وحاز على جوائز عالمية. ويقدّر عدد «المغيّبين» في الأرجنتين بحوالي ٢٠ ألفاً. وبالرغم من هذه الممارسات التي أدانتها هيئات حقوق الإنسان الدولية وأثارت نقمة عالمية واسعة، وبالرغم من

العنصرية ضد اليهود لدى الطغمة العسكرية الحاكمة والمتعاونين معها، فقد أقامت إسرائيل علاقات عسكرية وثيقة مع الأرجنتين طوال هذه الفترة.

ويقول بحبح وبتلر إن الأرجنتين اشترت في أواخر السبعينيات حوالي ٢٥ بالمئة من مبيعات إسرائيل العسكرية.[٥٧] ويضيف أن إسرائيل وسّعت علاقاتها العسكرية مع حكام الأرجنتين بعد أن قرر الرئيس الأميركي جيمي كارتر الحد من المساعدات العسكرية الأميركية للبلد في العام ١٩٧٨، حيث كانت الصفقة الرئيسية المهمة الوحيدة قبل ذلك بين إسرائيل والأرجنتين في العام ١٩٧٦ وتشكّلت بالأساس من صواريخ «غفريئيل» المضادة للسفن. في حين اشتملت الصفقات اللاحقة على أسلحة ثقيلة متنوعة، منها طائرات ومدافع دبابات وزوارق دورية عسكرية.[٥٨] وكان رئيس الأركان الإسرائيلي السابق مردخاي غور قد زار الأرجنتين وتشيلي في تموز/يوليو ١٩٧٨ وأبرم صفقات تسليح مع البلدين، بالرغم من الخلافات بين هذين البلدين اللاتينيين حول جزر تقع في أقصى جنوب القارة.

وكشفت إحدى الوثائق السرية الأميركية التي استولى عليها الشبان الإيرانيون الذين احتلوا السفارة الأميركية في طهران في أواخر العام ١٩٧٩ أن جهاز المخابرات الخارجية «موساد» الإسرائيلي أجرى تدريبات في الأرجنتين، وأن تبادلاً في المعلومات جرى مع الجيش الأرجنتيني في الفترة التي تتحدث عنها الرسالة السرية المؤرخة في الشهر الثالث من العام ١٩٧٩.

وجدير بالتذكير أنه، في ١٩٨٢/٤/٢، قامت الطغمة العسكرية الحاكمة في الأرجنتين بالسيطرة العسكرية على جزر فوكلاند القريبة نسبياً من سواحلها (وتسمّى مالفيناس من قبل الأرجنتينيين) باعتبارها كانت ملكاً للأرجنتين في مطلع القرن التاسع عشر، وهو ما دفع رئيسة حكومة بريطانيا في حينه مارغريت ثاتشر إلى شن حرب لاستعادة السيطرة على الجزر، خسرتها الأرجنتين. وقد استمرت إسرائيل في تقديم الدعم الحربي لحكام الأرجنتين العسكريين، بما في ذلك الطائرات، أثناء الحرب وبعدها، وإن اضطرت أحياناً لإرسالها عبر طرف ثالث لتفادي الإجراءات العسكرية البريطانية. وحين اضطرت الطغمة العسكرية، تحت وقع هزيمتها العسكرية في حرب فوكلاند/مالفيناس لتسليم السلطة إلى رئيس مدني منتخب في الشهر الأخير من العام ١٩٨٣، هو راؤول ألفونسين، وافقت إسرائيل على استقبال حمولة طائرة من الوثائق السرية للطغمة العسكرية الأرجنتينية التي لم ترد لها أن تقع في أيدي السلطة المدنية الجديدة.

واستمرت بعد ذلك العلاقات العسكرية بين الطرفين وإن تكن قد تراجعت تدريجياً، خاصةً بعد أن رفع الرئيس الأميركي رونالد ريغن في أواخر العام ١٩٨٣ الحظر عن السلاح للأرجنتين. لكن العلاقات السياسية تواصلت. وتم في أواخر العام ١٩٨٥ توقيع معاهدة عسكرية تقضي بإنتاج مشترك لدبابات تطلق الصواريخ،[٥٩] كما تم توقيع مذكرة تعاون اقتصادي وتجاري في العام ذاته تقضي بتطوير التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والعلمي والتقني.[٦٠] وقامت طائرات أرجنتينية بعد ذلك، وقبله أيضاً، بنقل السلاح إلى نظام غواتيمالا القمعي، كما إلى معارضي النظام الساندينى اليساري على حدود نيكاراغوا؛ أي مجموعات «كونتراس»، التي كان معظمها منتشراً في هوندوراس، وقلة منها في كوستاريكا والسلفادور المجاورتين.

٣- غواتيمالا: حرب إبادة داخلية لم تحُلْ دون الدعم الإسرائيلي

إن الحالة الأكثر دموية بما لا يقاس في أميركا اللاتينية تمثلت في التدخل الإسرائيلي في غواتيمالا بين السبعينيات والتسعينيات. كان الوضع هناك يتمثل في حرب أهلية بين يسار شعبي تشكّل هناك خاصةً من «الهنود»، (أي أهل البلاد الأصليين)، ضد أوليغاركية، أوروبية المنشأ في غالبيتها، محمية من قبل جيش بالغ القسوة. ونقل عن رئيس غواتيمالا، كارلوس أرانا، في العام ١٩٧١ قوله: «إذا كان من الضروري تحويل البلد إلى مقبرة لتحقيق الهدوء فيه، فأنا لن أتردد في فعل ذلك.»[٦١]

وقد وفّر الإسرائيليون لغواتيمالا بنادق غاليل، وأنشأوا هناك مصنع ذخيرة، كما وفّروا للحكام هناك طائرات «عرافا» وحاملات جنود. وخلف الستار، كانوا منغمسين بشكل نشط في أكثر الحملات المناهضة للثوار دموية في القارة منذ انتهاء الغزو الأوروبي لها، وهي حملة قُتل فيها ما لا يقلّ عن مائتي ألف مواطن، معظمهم من «الهنود» (المقصود طبعاً أهل البلاد الأصليين). وقد تمت إزالة العديد من قراهم وتهجير مليون شخص من مناطق إقامتهم. ونقل عن رئيس غواتيمالا، ريوس مونت، قوله في العام ١٩٨٢: «رجال حرب العصابات هم السمك. والسكان هم البحر. إذا لم يكن بإمكانك أن تمسك بالسمك، عليك أن تجفّف البحر».[٦٢]

ويعيد ضباط الجيش الغواتيمالي الفضل في قلب التيار ضد الانتفاضة إلى الدعم الإسرائيلي، وفق بيغوود، ليس فقط في الأرياف حيث كان يتم اللجوء إلى تقنيات مناهضة العصيان الإسرائيلية، وكذلك إقامة تجمعات سكنية إستراتيجية عُرفت باسم «مجمعات التنمية»، وأقيمت وفق نموذج الكيبوتس الإسرائيلي، وإنما أيضاً في المدن «حيث فنيو الاتصالات والمدربون الإسرائيليون» يعملون من خلال ما كانت تعتبر في حينه أجهزة حواسيب متطورة لتحديد مكان رجال العصابات وإبادتهم وإبادة مناصريهم في مدينة غواتيمالا العاصمة في العام ١٩٨١. منذ أواخر السبعينيات وحتى التسعينيات، لم يكن بإمكان الولايات المتحدة أن تدعم الجيش الغواتيمالي بشكل مكشوف بسبب رصيده الرهيب في مجال حقوق الإنسان (بالرغم من أنه كان هناك بعض الدعم السري)، ولكن العديد من المسؤولين في الحكومة الأميركية، وخاصة في الـ «سي آي إيه» كانوا يدعمون إسرائيل في تولي هذه المهمة.[٦٣]

ويضيف: وفي هذا السياق، يمكن الاستشهاد أيضاً برسالة سرية داخلية مؤرخة في العام ١٩٨٣ صادرة عن الكولونيل أوليفر نورث، عضو مجلس الأمن القومي في عهد إدارة رونالد ريغن، يقول فيها: «كما تحدثنا بالأمس، لقد طلبتُ من الـ «سي آي إيه» ومن وزارة الدفاع ووزارة الخارجية أن يقترحوا مساعدات عملية يمكن أن يقدمها الإسرائيليون لغواتيمالا والسلفادور». وأوليفر نورث هو ذاته الذي اشتهر إبان انفجار فضيحة إيران- كونترا الشهيرة في أواخر العام ١٩٨٦. وفي رسالة داخلية أخرى في العام ذاته ١٩٨٣، بعث السفير الأميركي في غواتيمالا، فريديريك تشابن، إلى واشنطن يقول إنه، في الوقت الذي لم تكن فيه الولايات المتحدة ترغب بالظهور في دور مساعد مباشر لغواتيمالا، «لدينا ما يجعلنا نعتقد أن أصدقاءنا الجيدين الإسرائيليين مستعدون لتقديم كميات ملموسة من التجهيزات العسكرية لحكومة غواتيمالا وفق صيغة قرض على مدى ٢٠ عاماً، أو هم نفّذوا ذلك بالفعل...(وأمرّ هنا على أهمية تقديم قروض متساهلة كبيرة لإسرائيل

كي تتمكن بدورها من توفير قروض على أمد طويل في حديقتنا الخلفية)»، كما جاء في الرسالة، التي تتسم بالوضوح الشديد. بكلمات أخرى، لا تريد الولايات المتحدة أثناء الحروب الأهلية أن تشاهَد وهي تلوث أيديها في أميركا اللاتينية، فتقوم بتقديم قروض بفوائد جيدة جداً لإسرائيل، ومن ثم تستخدم إسرائيل هذه الأموال لتقوم بـ«العمل القذر». ومن هذه الزاوية، أصبحت إسرائيل في أميركا اللاتينية القاتل المأجور للولايات المتحدة، وفق ما قاله الكاتب في نهاية مقاله.[٦٤]

ويشير إيرين كارمون، في سياق تناوله للعلاقة الحميمية بين غواتيمالا وإسرائيل، إلى «الجانب الأكثر ظلاماً» لهذه العلاقة خلال المرحلة الدموية للحرب الأهلية في البلد، كما جاء في المقال: «ان إسرائيل ملأت الفراغ في التسليح الذي تركه قرار إدارة كارتر في العام ١٩٧٧ بوقف المساعدة العسكرية لغواتيمالا». وينقل المقال عن صحيفة «نيويورك تايمز» في العام ١٩٨٣ بأن إسرائيل لم تكتفِ بلعب دور البديل عن الولايات المتحدة (بطريقة شبيهة بأعمالها في نيكاراغوا، والمقصود عبر دعم الـ«كونتراس» ضد الحكم الساندينى هناك)، ولكنها كانت تعمل أيضاً لـ«مناهضة الاتحاد السوفييتي ولتنمية سوق الأسلحة الإسرائيلية». ويضيف: إن هذا الدعم شمل، بالإضافة إلى السلاح، «تقديم المعلومات الاستخباراتية والتدريب العملياتي في آن واحد في إسرائيل وغواتيمالا للحكومة اليمينية». وفي عام ١٩٨٢، قال إفراين ريوس مونت، أول رئيس للبلد من التيار «الإنجيلي»، والجنرال الذي أقام نظامه العسكري عبر انقلاب، في حديث لشبكة «إيه بي سي» الأميركية الإخبارية بأن نجاحه كان بفضل واقع أن «جنودنا تدربوا على أيدي الإسرائيليين».[٦٥]

ويضيف كارمون: وفي الأشهر الأخيرة، تم تقديم ريوس مونت إلى المحاكمة بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة، وهو التعبير الذي استخدمته أيضاً لجنة حقيقة تشكلت من قبل الأمم المتحدة، حيث وجدت أن العديد من أفراد المايا (أحد الشعوب الأصلية للقارة) هم بين المائتي ألف ضحية التي قُتلت في تلك الحقبة من قبل الدولة. ولم تخرج أصوات كثيرة في إسرائيل حول هذه الممارسات التي لم تكن سرية. ويعلق: احتج يوسي ساريد في الكنيست لكون البلد «تخلى عن الطريق الأخضر للزراعة وسلك طريق الأسلحة الأحمر والدموي»، ورد عليه عضو الليكود ييغال هورفيتس: «خطاباتك، يا يوسي، ليست قابلة للبيع في السوق الأجنبية، أما السلاح فبإمكاننا بيعه».

ويضيف المقال الحديث النشر: ومؤخراً تم انتخاب أول رئيس عسكري منذ نهاية الحرب الأهلية، أوتو بيريس مولينا، الذي كان ضابطاً إبان نظام ريوس مونت... تحت راية محاربة «الجريمة العنيفة» التي تقوم بها في الغالب العصابات وتجار المخدرات. ويقول: «لا يحتاج الأمر إلى قفزة كبيرة لتصور كيف تعود العلاقات الإسرائيلية الحميمة ذات فائدة.» ومنذ مطلع ٢٠١٢، أصبحت غواتيمالا عضواً في مجلس الأمن الدولي وهي تعتبر «صوتاً يعتمد عليه ضد طلبات الاعتراف الفلسطينية هناك»، كما جاء في المقال.[٦٦]

وفي حين اعتبر الرئيس بيل كلينتون في ١٩٩٩/٣/١٠ علناً تورط الولايات المتحدة في هذه الحرب «خطأً»، لم يصدر أي تعبير عن الأسف من جانب إسرائيل، وفق ما يورده بيغوود.[٦٧]

وأورد موقع «تابلت» اليهودي، وفق ما نقله التقرير الإخباري الأسبوعي لموقع «أميريكاز كوارترلي» في شباط/فبراير ٢٠١٢ أن «بيع الأسلحة من قبل إسرائيل لغواتيمالا خلال الحرب الأهلية ترك علامة في المجتمع الغواتيمالي ما زال بالإمكان تلمسها حتى اليوم».[٦٨] وهو ما قد ينعكس، عاجلاً أم آجلاً، على مواقف البلد حين يعود القرار إلى غالبية مواطنيه.

٤- السلفادور: حرب داخلية أخرى تشارك فيها أسلحة إسرائيل وخبراتها

وفي حالة الصراع السلفادوري، وهي حرب أهلية بين مالكي الأراضي اليمينيين المدعومين من قبل العسكر ضد المنظمات الشعبية اليسارية، كان الإسرائيليون حاضرين منذ البداية. فإلى جانب بيع السلاح، ساعدوا في تدريب «أنسيسال»، الشرطة السرية التي شكلت لاحقاً إطار «فرق الموت» التي قتلت عشرات الآلاف من الناشطين، ومعظمهم من المدنيين. وبين العامين ١٩٧٥ و١٩٧٩ جاءت ٨٣ بالمئة من واردات السلاح السلفادورية من إسرائيل، وفق «مؤسسة ستوكهولم لأبحاث السلام العالمي». وبحلول العام ١٩٨١، اتجه الناشطون في الحركات الشعبية السياسية الذين بقوا على قيد الحياة بعد مجازر «فرق الموت» إلى التلال ليتحولوا إلى مقاتلي غوار. وبدأت بذلك حرب أهلية في السلفادور احتاجت إلى أكثر من عقد من الزمن لحلها من خلال المفاوضات. وحتى وإن كانت الولايات المتحدة تدعم الجيش السلفادوري في ذلك العام ١٩٨١، فهي لم تتأخر منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ عن طلب المزيد من «المساعدة العملية» من قبل إسرائيل هناك، حسب إحدى الوثائق السرية التي تم الكشف عنها مؤخراً. وضمن المساعدات المطلوبة كانت هناك الطائرات الطوافة والشاحنات والبنادق والذخيرة ومستشارو القتال الأرضي للعمل على مستويات المجموعات العسكرية المختلفة في الجيش السلفادوري.[٦٩]

وكان أحد الضباط السلفادوريين الذين دربهم الإسرائيليون الميجر روبيرتو دوبويسون، الذي كان ينظر بتقدير دائم للإسرائيليين. وكان الميجر دوبويسون هو الذي أمر بقتل أسقف العاصمة سان سلفادور الشهير، أوسكار روميرو، في العام ١٩٨٠، من بين الآلاف الذين تم قتلهم، كما أكدت مصادر عدة من بينها أحد السفراء الأميركيين السابقين في البلد. ولاحقاً، قام دوبويسون بإنشاء تنظيم «التحالف القومي الجمهوري» المعروف بالأحرف الأولى «أرينا»، كما قام بإرسال ابنه للدراسة في إسرائيل بعيداً عن ساحة الصراع. وكان دوبويسون مرشحاً للرئاسة في البلد في العام ١٩٨٤، لكنه خسرها. وكان التحالف اليميني «أرينا» الذي أسسه طرفاً في التسوية السياسية التي جرت مع الثوار في مطلع التسعينيات، وهو التحالف الذي احتكر الرئاسة حتى العام ٢٠٠٩، حين نجح مرشح جبهة فارابوندو مارتي اليسارية في انتخابات ذلك العام.

٥- تورط في تسليح الـ«كونتراس» على حدود نيكاراغوا في الثمانينيات

لا بد هنا من العودة إلى دور إسرائيل في فضيحة «إيران- كونترا غيت» الشهيرة المتعلقة بتوفير السلاح لمعارضي النظام اليساري في نيكاراغوا في الثمانينيات الماضية. ففي تقرير لصحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية نشرته في أواخر العام ١٩٨٧ سرد للجدول الزمني لتطور الفضيحة الشهيرة.[٧٠] والفضيحة الأخيرة تتناول التحركات السرية لتلك الإدارة الأميركية لتأمين إرسال أسلحة أميركية إلى إيران وكذلك قطع غيار للأسلحة الأميركية التي كانت لدى الجيش الإيراني قبل سقوط الشاه عام ١٩٧٩، وذلك عبر إسرائيل، نظراً لوجود حظر رسمي لإرسال الأسلحة الأميركية لإيران والعراق أثناء الحرب بين الدولتين، وفي الوقت ذاته نقل بعض الأموال المجباة من هذه الصفقة لتمويل عناصر الـ«كونتراس» المناهضين للنظام

اليساري في نيكاراغوا. وكان الكونغرس الأميركي قد اتخذ، قبل ذلك، قراراً بوقف التمويل الأميركي للـ«كونتراس» إثر اكتشاف عملية تلغيم لموانئ نيكاراغوا قامت بها المخابرات المركزية الأميركية.[٧١]

يشير تقرير «نيويورك تايمز» إلى أن الكولونيل أوليفر نورث، عضو مجلس الأمن القومي الأميركي، قال، في ١٩٨٥/١٢/٦، لمسؤولين في وزارة الدفاع الإسرائيلية بأنه «يخطط لاستخدام الأرباح في مبيعات الأسلحة القادمة لدعم الكونتراس». ويشار إلى أن أحد الأهداف الرئيسية الأبرز لهذه التحركات الأميركية كان تحقيق إطلاق سراح عدد من المواطنين الأميركيين المختطفين آنذاك في لبنان، وأحدهم كان مسؤول المخابرات المركزية الأميركية في هذا البلد المشرقي، وقد تم اختطافهم هناك، إبتداءً من آذار/مارس ١٩٨٤، من قبل تنظيم كان يعتقد أنه واجهة لإيران.[٧٢]

٦- البرازيل: علاقات في مجال السلاح المتطور، بالرغم من الفتور السياسي

وطبعاً، شمل التسليح الإسرائيلي العديد من دول أميركا اللاتينية الأخرى وأهمها البرازيل. وقد أورد كتاب بشارة بحبح وليندا بتلر تفاصيل عن عدد من هذه البلدان حتى أواسط الثمانينيات، تاريخ صدور الكتاب. ذلك أن التسليح الإسرائيلي لم يقتصر فقط على البلدان الصغيرة ذات الأنظمة القمعية والعسكرية، بل شمل أيضاً بلداناً كبيرة سعت إلى الاستفادة من التقنيات الإسرائيلية المتقدمة. وهو منحى تطور في السنوات الأخيرة، حين باتت إسرائيل من الدول المتقدمة في مجال التكنولوجيا العالية وبرامج الحاسوب وتوظيفها في صناعة السلاح. وفي هذا السياق، عززت صناعات السلاح في البرازيل، كبرى بلدان أميركا اللاتينية، علاقاتها مع شركات السلاح الإسرائيلية، بالرغم من الموقف السياسي النقدي من قبل السلطة البرازيلية لممارسات إسرائيل في الأراضي المحتلة والمحيط الجغرافي.

ويورد خبر لوكالة «يو بي آي» من تل أبيب في ربيع العام ٢٠١١ أن إحدى شركات الصناعة العسكرية الإسرائيلية الكبرى «إلبيت للنظم» ربحت عقداً بقيمة ٨٥ مليون دولار لتطوير طائرات إف- ٥ البرازيلية، كما لصناعة مشتركة للطائرات بدون طيار، مع شركة صناعة الطائرات البرازيلية «إمبراير». وهو عقد تم توقيعه أثناء معرض السلاح والطيران الأميركي اللاتيني الذي أقيم في شهر نيسان/أبريل ٢٠١١ في ريو دي جانيرو. وتحدث الخبر عن عدد من أشكال التعاون الأخرى بين شركات التصنيع العسكري الإسرائيلية والبرازيلية.[٧٣]

أصبحت أميركا اللاتينية سوقاً رئيسية للسلاح في العالم، حيث ارتفع الإنفاق العسكري الأميركي اللاتيني بنسبة ٥٫٨ بالمئة في العام ٢٠١٠ مقارنة مع ٥٫٢ بالمئة لإفريقيا و٢٫٨ بالمئة لأميركا الشمالية و٢٫٥ بالمئة للشرق الأوسط. ويشير تقرير مؤسسة ستوكهولم إلى أن ذلك يعود إلى النمو الاقتصادي القوي لدول أميركا اللاتينية، وخاصة البرازيل وتشيلي، وهو تسلح يجري رغم عدم وجود صراعات رئيسية في المنطقة.[٧٤]

هذا، في حين أفاد تقريران لمجلة «غلوبز» الإسرائيلية بأن صادرات إسرائيل العسكرية للعام ٢٠١٠ تجاوزت قيمتها الـ ٧٫٣ مليار دولار، وهي تتزايد باستمرار في السنوات الخمس الأخيرة، ولكن هناك خشية من تراجع المبيعات خلال السنوات القادمة بسبب التخفيضات في موازنات دول أوروبية وبعض العوامل الأخرى، ما يفسّر الاهتمام الإسرائيلي

المتزايد بسوق أميركا اللاتينية. ويذكّر التقريران بأن شركات السلاح الإسرائيلية، ومعظمها ملك للدولة، وكذلك شركات الأمن الخاصة، تتعامل مع أميركا الجنوبية والوسطى منذ السبعينيات. وبعض هذه الشركات حافظت على مستوى مبيعات سنوية للبرازيل تصل إلى حوالي خمسمئة مليون دولار، حسب صحيفة «جيروزالم بوست».

كما يشير التقرير المنشور في أواخر العام ٢٠١٠ إلى عقود أخرى سابقة مع البرازيل ومع كولومبيا خلال السنوات الأربع الأخيرة لتطوير أسلحتها الجوية العسكرية. هذا، ويشير التقرير المنشور في ربيع العام ٢٠١١ إلى أن العزلة الدبلوماسية لإسرائيل هي أحد عوامل التراجع المتوقع لمبيعات الأسلحة الإسرائيلية، مع أن صادرات الأسلحة الإسرائيلية تزايدت في كل عام بين ٢٠٠٥ و٢٠١٠ من ٣،٥ مليار دولار إلى أكثر من ٧ مليارات في العام ٢٠١٠. وينقل التقرير توصية من مؤسسة «سيبات» التابعة لوزارة الدفاع الإسرائيلية بالاهتمام بتسويق السلاح في عدد من دول الاتحاد السوفييتي السابق وأوروبا الشرقية وأربع من دول أميركا اللاتينية، لم يحددها.[٧٥]

وهناك مصدر آخر لقلق إسرائيل وشركاتها العسكرية بشأن تجارتها مع دول أميركا اللاتينية مصدره كون عدد من دول القارة بات يعتمد بشكل متزايد على استيراد السلاح الروسي والصيني، وفق تقارير مؤسسات الدراسات المتخصصة. فبلد مثل فنزويلا يطور تسليحه من روسيا بدرجة رئيسية، في حين تلجأ بلدان أفقر منه إلى الاعتماد على السلاح الصيني الأرخص ثمناً. وهو ما جعل الجهات المعنية في إسرائيل تركّز على مجالات لها علاقة بالتكنولوجيا العالية، التي حققت فيها إسرائيل تقدماً واضحاً خلال العقود الأخيرة.

ففي خبر تناول إلغاء إسرائيل لصفقة طائرات بدون طيار لتركيا في مطلع العام ٢٠١٢، جاء أنه «بينما شكلت خسارة السوق التركية ضربة صعبة لصناعة الدفاع الإسرائيلية، فإسرائيل تنظر بشكل متزايد لآسيا وأميركا اللاتينية لتطوير أسواق جديدة.» ويضيف الخبر أن مبيعات إسرائيل من الطائرات بدون طيار تشكل قسماً مهماً من صادرات الدفاع الإسرائيلية.[٧٦]

وكما في حالة البرازيل، المتطورة في مجال الصناعات العسكرية والاقتصاد الأقوى في أميركا اللاتينية والصاعد باستمرار خلال السنوات الأخيرة، فإن إسرائيل تسعى للاستفادة من حاجة عدد من بلدان القارة لتكنولوجيات متطورة تمكّنت إسرائيل من تحقيق اختراقات متقدمة فيها بما يجعل هذا المجال مدخلاً لتنشيط الدور التسليحي الإسرائيلي في القارة، خاصة للبلدان التي ترغب في الحصول على مثل هذه التكنولوجيات، التي لا توفرها دائماً بسهولة البلدان الأكثر تطوراً مثل الولايات المتحدة، أو حتى بعض الدول الأوروبية.

وفي وجه آخر لهذه العملة، يورد موريس لوموان، بعد استعراض دور إسرائيل وشركاتها الأمنية في دعم الحكومات القمعية في أميركا اللاتينية، ويشير منها إلى كولومبيا وبيرو وهوندوراس، أن هذا السلوك يوجد إشكالاً جدياً بين القوى التقدمية في القارة وإسرائيل. ويشير الكاتب في هذا السياق إلى أن انقلاب الجيش في هوندوراس في حزيران/يونيو ٢٠٠٩ على الرئيس المنتخب مانويل سيلايا جرى عبر استخدام معدات تكنولوجية متطورة جداً لمحاولة كسر مقاومة أنصار الرئيس المطاح به. ومعروف أن سيلايا كان قد وثّق علاقات البلد، أثناء ولايته، مع فنزويلا والدول اليسارية الأخرى في القارة، وهو ما دفع الجيش وقوى اليمين في البلد للانقلاب عليه، وتنظيم انتخابات رئاسية جديدة استبعدته. وهنا، كان واضحاً، كما سبق وذكرنا، انحياز الإسرائيليين إلى جانب الانقلابيين.[٧٧]

ثالثاً، العلاقات الاقتصادية: تراجع نسبي

كما ورد أعلاه، فإن الأسلحة شكّلت إحدى مواد التصدير الإسرائيلية الأهم لأميركا اللاتينية. كما شكّل النفط إحدى مواد الاستيراد الرئيسية لإسرائيل من القارة، خاصة بعد أن استعادت مصر السيطرة على آبار النفط في سيناء في أواسط السبعينيات الماضية وبعد الثورة الإيرانية التي أطاحت بنظام شاه إيران المتحالف مع إسرائيل في العام ١٩٧٩. وكانت سيناء المحتلة وإيران المصدرين الرئيسيين للطاقة لإسرائيل حتى ذلك الحين. بعد هذه التطورات، لجأت إسرائيل إلى استيراد كميات من النفط من عدد من دول أميركا اللاتينية، وخاصة من المكسيك وفنزويلا وإكوادور.[٧٨] والحديث هنا يجري عن السنوات الأولى من الثمانينيات الماضية.

وإلى جانب الأسلحة، كانت الصادرات الإسرائيلية لبلدان أميركا اللاتينية والكاريبي تشمل العديد من المواد المصنّعة، بما في ذلك ذات التقنيات العالية، على خلفية التطور الذي شهدته إسرائيل في هذا المجال، إلى جانب إرسال الخبراء الزراعيين لبعض دول القارة لتطوير قطاعاتها الزراعية وفقاً للخبرات الإسرائيلية. كما تشمل الماس المصقول الذي تصدّره إسرائيل لعدد كبير من دول العالم، بعد أن تستورد الماس الخام.

ويقدم كتاب إدي كوفمان وزميليه جدولاً لعدد الفنيين الإسرائيليين العاملين في مجال التعاون التقني بين إسرائيل ودول أميركا اللاتينية بين العامين ١٩٦٢ و١٩٧٠ يشمل ٢٢ دولة في أميركا الجنوبية والوسطى والكاريبي، وذلك في مجالات الزراعة، والصحة، والهندسة، والتعليم، والتعاونيات وقضايا العمل، وغيرها. ويُظهر الجدول أن أكبر عدد من الخبراء الزراعيين كان في تلك الحقبة في فنزويلا، ومن ثمّ في البرازيل، وبعد ذلك في بيرو وكولومبيا وتشيلي وإكوادور وبوليفيا وكوستاريكا وجمهورية الدومينيكان وغواتيمالا. وفي مجال الصحة، يبدو إجمالي العدد قليلاً، ويشمل، إلى جانب المكسيك في أميركا الشمالية، كلاً من فنزويلا وكوستاريكا. وفي مجال الهندسة، فإن العدد الإجمالي قليل كذلك ولكنه يزيد قليلاً عن العدد في مجال الصحة، ويشمل بالأساس إكوادور والبرازيل وكولومبيا وفنزويلا. وفي مجال التعليم، تتركز الكتلة الأكبر في كوستاريكا ثم في بوليفيا وإكوادور وتشيلي. وفي مجال التعاونيات وقضايا العمل، يبدو الحضور الأبرز بالأساس في كولومبيا وبيرو. وعموماً، فإن من الواضح أن العدد الأكبر من الفنيين في الستينيات الماضية، زهاء ثلثي إجمالي الفنيين خارج المجال العسكري، كان يعمل في مجال الزراعة.[٧٩]

وتقول ريجينا شريف، إن من أهداف الصادرات الإسرائيلية لأميركا اللاتينية في تلك المرحلة توطيد العلاقات مع دول المنطقة وكسب العملة الصعبة وتشجيع الهجرة اليهودية (الكفوءة) إلى إسرائيل، حيث يكلف استيعابها هناك أقل مما يكلّفه استيعاب المهاجرين الروس. وتقول إن المهاجرين من أميركا اللاتينية بلغ عددهم ٤٥٠٠ عام ١٩٧٣، و٣٠٠٠ عام ١٩٧٤، و١٥٠٠ عام ١٩٧٥. وفي المقالة حديث عن تطور الصادرات الصناعية الإسرائيلية إلى أميركا اللاتينية (بدون الصادرات العسكرية) من أقل من ٢٤ مليون دولار في العام ١٩٧٣ إلى أكثر من ٤٨ مليون دولار في العام ١٩٧٤ وأكثر من ٥١ مليون دولار في العام ١٩٧٥.[٨٠]

وارتفعت صادرات إسرائيل لأميركا اللاتينية بنسبة ٢٧ بالمئة بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ لتبلغ ٧٧٣

مليون دولار، بدون احتساب الماس. وبلغت الصادرات لفنزويلا ٤١ مليون دولار، وللأرجنتين ٣٧،٥ مليون دولار، وللبرازيل ٣٥١ مليون دولار، ولبوليفيا ٤ ملايين دولار. والتزايد يعود غالباً إلى زيادة مبيعات تجهيزات الاتصالات والكيماويات ومشتقات النفط المكررة.[٨١]

وتراجعت الصادرات الإسرائيلية، ما عدا الماس، بنسبة ١٠ بالمئة بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ إلى ٩١٥ مليون دولار. حيث تراجعت الصادرات إلى البرازيل بنسبة ٤ بالمئة، ولفنزويلا بنسبة ٤٢ بالمئة ولبوليفيا بنسبة ٦٣ بالمئة، ولكوستاريكا بنسبة ٥،٩ بالمئة، ولباراغواي بنسبة ٧،٤ بالمئة. بينما ارتفعت الصادرات لدول كانت تستورد كميات أقل نسبياً، مثل تشيلي وبيرو وكولومبيا والأرجنتين.[٨٢]

وحسب جداول مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي للعام ٢٠١٠، فإن الواردات من عدد من البلدان زادت في ذلك العام عن العام السابق ٢٠٠٩ بنسبة أعلى من ٥٠ بالمئة، وبين هذه البلدان باراغواي، في أميركا الجنوبية. وليس بين الدول الثلاث عشرة (مضافاً إليها إقليم هونغ كونغ، المرتبط بالصين ولكن المستقل إدارياً) التي زادت الواردات الإسرائيلية منها عن المليار دولار في العام ٢٠١٠ أي دولة من أميركا اللاتينية (الواردات من باراغواي أقل من ذلك). وفي أميركا الوسطى، هناك واردات من عدد من الدول، أهمها كبلدان منشأ للمواد المستوردة كوستاريكا، حيث بلغ مجموع قيمة الواردات منها ٤٢،٢ مليون دولار عام ٢٠١٠ مقابل ٣٩،٥ مليون عام ٢٠٠٥. أما من أميركا الجنوبية، فقد تراجعت الواردات بين العامين ٢٠٠٥ و٢٠١٠ من ١١٩٢،١ مليون دولار الى ٩٠٥،٦ مليون دولار.

وأهم بلدان منشأ الواردات الإسرائيلية هي، بالترتيب، البرازيل والأرجنتين وباراغواي وأوروغواي وتشيلي. حيث تراجعت الواردات من الأرجنتين بشكل محدود، وزادت مع البلدان الأربعة الأخرى، وتراجعت من بلدان أخرى في القارة الجنوبية، وأصبحت أقل من مليون دولار من بلد مثل فنزويلا وأكثر قليلاً من ٥ ملايين دولار من إكوادور وأكثر قليلاً من ٣ ملايين دولار من بلد مثل بوليفيا.[٨٣] والبلدان الثلاثة الأخيرة التي تراجعت الواردات الإسرائيلية منها بشكل كبير تحكمها أنظمة يسارية سبق واتخذت مواقف نقدية من السياسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة والمحيط العربي والإقليمي.

التكتل التجاري «ميركوسور» يعقد اتفاقاً مع إسرائيل، وآخر مع السلطة الفلسطينية

وقّعت إسرائيل اتفاقية تجارة حرة، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، مع تكتل «ميركوسور» (سوق الجنوب، بالإسبانية) للتجارة الحرة في جنوب القارة اللاتينية، وهو التكتل الذي كان يتشكل عند انطلاقته في التسعينيات الماضية من البرازيل والأرجنتين وأوروغواي وباراغواي. وجرى التوقيع الأولي لهذه الاتفاقية بحضور إسحق ليفانون، ممثل إسرائيل في منظمة التجارة الدولية وفي المنظمات الدولية في جنيف. وهي أول اتفاقية بين ميركوسور ودولة خارج القارة. وكان التبادل التجاري بين إسرائيل ودول ميركوسور اقترب من ١،٦ مليار دولار عام ٢٠٠٦.[٨٤] ولم تصبح الاتفاقية سارية المفعول إلا بعد موافقة الهيئات التشريعية في البلدان الأعضاء، وكانت آخرها موافقة كونغرس الأرجنتين في آذار

٢٠١١. وتعتبر ميركوسور رابع أكبر تجمع اقتصادي في العالم.

وكانت فنزويلا قد طلبت الانضمام إلى «ميركوسور»، ولكن الطلب لم يكن قد حصل على موافقة كافة الهيئات التشريعية لدول «ميركوسور» حين تم التوقيع الأولي على الاتفاقية مع إسرائيل. وتقول صحيفة «هآرتس» أنه ليس واضحاً إذا ما كانت إسرائيل سعت لعقد الاتفاق قبل انضمام فنزويلا لـ«ميركوسور». [٨٥]

وفي ٢٠١١/١٢/٣٠، وقّع وزراء خارجية البلدان الأربعة المؤسسة أثناء قمة «ميركوسور» المجتمعة في مونتيفيديو، عاصمة أوروغواي، اتفاقية تجارة حرة مع السلطة الفلسطينية، بحضور وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي. وهي أول اتفاقية تجارية بين السلطة الفلسطينية وأي تكتل اقتصادي لدول خارج العالم العربي، حسب وكالة ميركوبريس الأميركية اللاتينية. وكانت السلطة قبل ذلك تقيم علاقات تجارية متطورة مع الأرجنتين خاصةً، حيث تم استيراد سلع بقيمة ١،٧ مليار دولار من الأرجنتين في العام ٢٠١٠، حسب «الرابطة الأميركية اللاتينية للتكامل». وصرّح ممثل للسفارة الإسرائيلية في أوروغواي أن إسرائيل لن تعرقل هذا الاتفاق بين السلطة الفلسطينية وميركوسور، ولكنها لا تعتبره «الوسيلة الأفضل لتقدم السلام» في الشرق الأوسط.[٨٦] وحسب ستيفاني غارلو فقد تكون هذه الاتفاقية ذات طابع رمزي إلى حدّ كبير، لكون إسرائيل تتحكم بشدة بحركة السلع من وإلى غزة والضفة الغربية.[٨٧]

وكان موقع «غرين ليفت» اليساري البيئوي الأسترالي قد نشر مادة، في صيف العام ٢٠٠٩، تتحدث عن جولة لوزير الخارجية الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان في تلك الفترة لعدد من دول أميركا الجنوبية دامت عشرة أيام، سعى من خلالها لإعادة ترميم العلاقات الاقتصادية بشكل خاص، بعد أن ازداد الغضب في تلك القارة على السياسة الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني، تحديداً إثر الحرب الدموية على قطاع غزة في أواخر العام ٢٠٠٨ وأوائل العام ٢٠٠٩، والتي أدت إلى إدانات واسعة من قبل شعوب وحكومات القارة وقيام بعض دول القارة بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل.

وتقول المادة إن سياسات إسرائيل السابقة القائمة على دعم الحكومات الديكتاتورية ومساعدتها في محاربة حركات التحرر في القارة عبر تصدير الأسلحة والخبرات الاستخباراتية، غالباً بالتنسيق مع إدارات الولايات المتحدة، لم تعد مجدية كثيراً، بل أدت إلى زيادة حجم النقمة الشعبية في القارة على إسرائيل ودورها، ما تطلب تصوراً جديداً لنشاط إسرائيل في القارة، خاصة في المجال الاقتصادي والتجاري. حيث تشكو إسرائيل من انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية، التي ضربت القارة الأوروبية بقوة، وهي الشريك الاقتصادي الأول لإسرائيل، علاوة على تنامي دعوات المقاطعة الاقتصادية عقاباً على سياسات إسرائيل القمعية والتوسعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ما استوجب البحث عن تنشيط أسواق جديدة، ومنها القارة الأميركية اللاتينية، التي تشهد نمواً اقتصادياً، حتى بعد انفجار الأزمة الاقتصادية الرأسمالية العالمية، ما يفسر اهتمام المسؤولين الإسرائيليين بها، وخاصة بالبلدين الأهم اقتصادياً في أميركا الجنوبية، البرازيل والأرجنتين. حيث دعا ليبرمان خلال جولته وكرر دعواته لإقرار اتفاقية التجارة الحرة بين إسرائيل وكتلة «ميركوسور» الموقعة في العام ٢٠٠٧، والتي لم تكن قد أُقرت آنذاك من الهيئات التشريعية لدول الكتلة. وفي هذا السياق، أجرى ليبرمان، خلال جولته، لقاءات متعددة مع رجال الأعمال في المنطقة لدفعهم نحو مزيد من التعاون الاقتصادي مع إسرائيل.[٨٨]

تشير المادة إلى انزعاج إسرائيل من تنامي العلاقات بين القارة الأميركية اللاتينية والدول العربية، خاصة بعد القمم المشتركة لقادة المنطقتين التي انعقدت في القارة وفي المنطقة العربية منذ العام ٢٠٠٥، والتركيز على تطوير العلاقات الاقتصادية بين دول الجنوب، بما في ذلك دول القارة الأميركية اللاتينية نفسها. وهو ما سعى ليبرمان خلال جولته إلى اختراقه من خلال إعادة إحياء العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية مع القارة. وأشارت المادة إلى المظاهرات الشعبية الواسعة التي واجهت جولات ليبرمان، خاصة في البرازيل والأرجنتين، منددةً بالحرب على الشعب الفلسطيني وقطاع غزة، كما بالطابع الفاشي المعادي للشعوب لمواقف إسرائيل، وخاصة المواقف والخيارات الأيديولوجية المعروفة لوزير خارجيتها، اليميني المتطرف نفسه.[٨٩]

ويتحدث إيرين كارمون عن «المؤسسة الغواتيمالية- الإسرائيلية» التي أُنشِئت في العام ١٩٦٧، وهي ترمز إلى العلاقات التاريخية الوثيقة بين البلدين، حيث العديد من محطات الوقود والمحلات الاستهلاكية تحمل أسماء مثل «أدوناي»؛ أي سيدي بالعبرية، و«شالوم». كما يتحدث عن إشادة رئيس المجلس التشريعي (الكونغرس) في غواتيمالا، في العام ٢٠٠٩، بأفضال إسرائيل في تطوير الزراعة في البلد وإفادته من خلال «الخبرة الغنية» لإسرائيل في مجالات التعليم والطب والأمن، على حد تعبيره.[٩٠]

وحسب تقرير منقول عن البنك الدولي، فإن نسبة «صادرات السلع الإسرائيلية للاقتصادات النامية في أميركا اللاتينية والكاريبي» بلغت ٣،٩٣ بالمئة من مجمل صادرات السلع الإسرائيلية في العام ٢٠١٠ مقارنة مع ٣،٤٤ في العام ٢٠٠٩ و٣،٦٧ بالمئة في العام ٢٠٠٨.[٩١] وهو ما يعني أن التطور في الصادرات الإسرائيلية لهذه المنطقة من العالم يبقى محدوداً نسبياً، حتى في مرحلة الأزمة الاقتصادية العالمية واستمرار النمو المتميز في القارة اللاتينية خلالها.

ويشير موقع «بورت تو بورت» التجاري الإسرائيلي في الشهر الأول من العام ٢٠١٢ إلى أن الصادرات الإسرائيلية لأميركا اللاتينية ارتفعت في العام ٢٠١١ بنسبة ٣ بالمئة عن العام السابق وبلغت بمجموعها ٢،٥ مليار دولار، من أصل مجموع الصادرات بقيمة ٨٩ مليار دولار خلال العام، بزيادة إجمالية بلغت ٤،٥ بالمئة؛ أي أن الزيادة في أميركا اللاتينية أقل بنسبة الثلث من المعدل العام. في حين أن الصادرات الإسرائيلية للدول العربية، ما عدا مناطق السلطة الفلسطينية، بلغت في العام ذاته، وفق الموقع المذكور، ٣ مليارات دولار، بارتفاع ١٠ بالمئة عن العام السابق.[٩٢]

تشمل صادرات إسرائيل لأميركا اللاتينية في العام ٢٠١٢ الكيماويات وبرامج الحواسيب ذات التكنولوجيا العالية، والمواد الزراعية، والآلات والإلكترونيات، فيما تشمل الواردات بشكل خاص اللحوم والحبوب والذرة والسكر والكاكاو والقهوة والمعادن. كما أن المصارف الإسرائيلية وشركات البناء والتخطيط الزراعي والشركات التنموية نشطة في بلدان أميركا الجنوبية والوسطى والكاريبي.[٩٣] تُظهر قائمة الواردات هذه من أميركا اللاتينية أنها تقتصر عملياً على المواد الأولية، الزراعية والمعدنية.

وحسب إحصائيات البنك الدولي بشأن «واردات السلع من الدول النامية في أميركا اللاتينية والكاريبي» للسنوات من ٢٠٠٧ الى ٢٠١٠، فإن النسب لواردات إسرائيل من السلع في أميركا اللاتينية لمجمل وارداتها بلغت في العام ٢٠٠٧

بحدود ٢،١ بالمئة، مقابل ١،٨ و١،٤ و١،٤ للأعوام الثلاثة التالية، أي ان الاستيراد الإسرائيلي من القارة تضاءل نسبياً. وللمقارنة، فإن نسب مصر في الأعوام ذاتها، حسب المصدر نفسه، هي ٥،١ و٥،٣ و٤،٣ و٥،٣، ونسب الجزائر هي ٦،٧ و٧،١ و٥،١ و٦،٤، ونسب المغرب هي ٤،١ و٤،٥ و٤،٣ و٤،١، وتونس ٢،٦ و٣،٣ و٢،٤ و١،٧، ونسب الأردن هي ١،٧ و٢،٣ و٢،٦ و٢،٨. ما يظهر أن واردات الدول العربية المذكورة من سلع أميركا اللاتينية والكاريبي في السنوات ذاتها إما أنها كانت مستقرة نسبياً، كما هو حال مصر والمغرب، أو هي تزايدت نسبياً، كما هو الحال بالنسبة للأردن.[٩٤]

ولنأخذ هنا حالة البرازيل تحديداً، الدولة العملاقة التي تكاد تشكّل وحدها نصف القارة اللاتينية سكاناً ومساحة، والتي سعت إلى تنمية اقتصادها ودورها العالمي في السنوات الأخيرة، خاصة منذ مجيء مؤسس حزب الشغيلة، لويس ايناسيو لولا داسيلفا، الى سدة الرئاسة في العام ٢٠٠٢، وهو الموقع الذي حافظ عليه حتى العام ٢٠١٠، حين خلفته مرشحة حزبه نفسه، ديلما روسيف، في موقع الرئاسة.

صادقت البرازيل على اتفاقية التجارة الحرة بين إسرائيل وتكتل «ميركوسور» قبل جولة الرئيس البرازيلي في الشرق الأوسط بقليل، أي في أوائل العام ٢٠١٠. وكانت التجارة الثنائية مع إسرائيل قد بلغت ١،٦ مليار دولار في العام ٢٠٠٨ مع فائض واضح لصالح إسرائيل. وهناك رغبة لدى البرازيل في توسيع التجارة إلى مجالات أخرى غير تجارة الاسلحة بين البلدين. واحتج الرئيس الفلسطيني محمود عباس رسمياً حين لقائه مع الرئيس لولا داسيلفا لكون الاتفاق لا ينص على استبعاد منتجات المستوطنات الإسرائيلية.[٩٥]

ووفق أوسكار مونتياليغري حول البرازيل وسرّ نجاحها عبر دبلوماسية التجارة، فإن البرازيل أنهت إجراءات اتفاقية تجارية مع إسرائيل حيث من المتوقع زيادة التجارة في مجالات التربية والعلوم والزراعة ومجال الصحة والطب، لتصبح البرازيل أكبر شريك تجاري لإسرائيل في أميركا اللاتينية.[٩٦]

خاتمة: إسرائيل تبحث عن سبل مواجهة التردي في علاقاتها مع القارة اللاتينية

من الواضح ان الأوساط الإسرائيلية، والصهيونية خارج إسرائيل، المتابعة لشؤون أميركا اللاتينية والكاريبي انغمست، في السنوات الأخيرة، في محاولات للحد من الأضرار الناجمة عن تردي صورة إسرائيل في القارة خلال العقد الماضي ونيّف من القرن الجديد، وتدهور علاقاتها مع عدد غير قليل من دول المنطقة، وخاصة تلك التي تحكمها أنظمة يسارية.

تشكو كارولاين غليك من عدم توقع وسائل الإعلام الإسرائيلية لتردي العلاقات الإسرائيلية مع أميركا اللاتينية. وتقول: إن وسائل الإعلام الإسرائيلية فشلت في نقل اتجاهات التطور في أميركا اللاتينية، وهو ما حصل أيضاً مع تركيا. وتقول: إن وسائل الإعلام تجاهلت باستمرار أهمية ثلاثة تطورات بالنسبة لإسرائيل شهدتها أميركا اللاتينية كان يمكن أن تجعل التنبؤ باحتضان الفلسطينيين ضد إسرائيل أمراً متوقعاً. وهذه الاتجاهات، حسب الكاتبة، هي: صعود أوغو تشافيس، والنفوذ الإقليمي للتحالف بين فنزويلا وإيران، وإرباكات السياسة الأميركية الخارجية تجاه أميركا اللاتينية والشرق الأوسط. وهي عوامل تفسّر بمجملها لماذا اصطفت الدول الأميركية اللاتينية لدعم الفلسطينيين.[٩٧] طبعاً، المقالة

كتبت قبل مرض ووفاة الرئيس الفنزويلي اليساري أوغو تشافيس في الشهر الثالث من ٢٠١٣.

وتواصل: إن تشافيس ورث معطف زعامة المعسكر المعادي للولايات المتحدة في أميركا اللاتينية من فيديل كاسترو. وتمكّن بشتى الإغراءات من توسيع معسكر الابتعاد عن الولايات المتحدة ليضم كوبا ونيكاراغوا وبوليفيا وأوروغواي وإكوادور، وكذلك البرازيل وباراغواي والأرجنتين وبيرو. وحتى «ديمقراطيات مثل كولومبيا وتشيلي تأخذ أيضاً خطوات باتجاه تيار تشافيس المناهض للولايات المتحدة»!!

وتقول: «بمساعدة تشافيس، توسّع طهران شبكة تحالفاتها عبر أميركا اللاتينية على حساب الولايات المتحدة وإسرائيل». وتضيف: «إن البلدان الأميركية اللاتينية التي تحتضن إيران تقوم بذلك دائماً على حساب علاقاتها مع إسرائيل. بوليفيا وفنزويلا قطعتا علاقاتهما الدبلوماسية مع إسرائيل في كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٩ بعد انحيازهما إلى جانب حماس في «عملية الرصاص المصبوب»»، وفق تعبيرها. وتزعم: أنه ليس هناك شك بأن التحالف الفنزويلي- الإيراني وقوته المتزايدة في أميركا اللاتينية يذهبان بعيداً في تفسير الاندفاع المفاجئ في أميركا الجنوبية للاعتراف بـ«فلسطين».[٩٨]

ووجّهت كاتبة المقال انتقادات واضحة، وعلى فرضيات مشكوك بصحتها، لسياسات إدارة أوباما في أميركا اللاتينية والشرق الأوسط، حيث تدعي بأن أوباما يدعم القضية الفلسطينية. وتنتهي إلى الاستخلاص بأن «هذه السياسة (تقصد الأميركية) تومئ لأطراف مثل البرازيل والأرجنتين وأوروغواي بأن بإمكانهم كذلك المضي مع تشافيس وإيران وإدارة ظهرهم لإسرائيل. ولا أحد سيشكرهم إذا ما تخلفوا وراء الولايات المتحدة في سياساتهم الموالية لإيران والمناهضة لإسرائيل.»[٩٩]

ومن الجلي أن كاتبة المقال تغفل هنا تماماً تأثير السياسات الإسرائيلية تجاه شعبي فلسطين ولبنان، وغيرهما من شعوب المنطقة المحيطة، على شعوب أميركا اللاتينية وبلدان العالم الأخرى. وبما أن الأنظمة التي عددتها في مقالتها هي الأنظمة اليسارية التي تم انتخابها بشكل ديمقراطي حرّ، وهي، بسبب حرصها على التعبير عن مشاعر ومصالح ناخبيها، لا تستطيع أن تتجاهل النقمة المتزايدة في القارة تجاه سياسات إسرائيل ليس فقط في منطقة الشرق الأوسط، أو شرق المتوسط، وإنما تجاه شعوب أميركا اللاتينية والكاريبي أنفسها. وسبق وأوردنا بعض المعلومات حول دور إسرائيل، عبر أسلحتها وخبرائها العسكريين والأمنيين، في دعم الأنظمة الديكتاتورية والقمعية في مواجهة شعوبها وقطاعاتها الأوسع، بما في ذلك شعوب القارة الأصلية، وهو ما تناولناه في الحديث عن غواتيمالا، على سبيل المثال لا الحصر.

وتذهب مداخلة إدواردو كون، مدير قضايا أميركا اللاتينية في منظمة بناي بريت الدولية، الصهيونية اليمينية، التي ألقاها في آذار/ مارس ٢٠١١ في سان انتونيو بولاية تكساس الأميركية الشمالية، الى حد التعبير عن قلق كبير في الأوساط الصهيونية الأميركية والعالمية من المكاسب التي يحققها الفلسطينيون والعرب في القارة اللاتينية والاعترافات بدولة فلسطين ومواقف الدول ذات الحكومات اليسارية في القارة، وخاصة فنزويلا وبوليفيا ونيكاراغوا، بالإضافة إلى كوبا طبعاً، التي يكثر المحاضر من تحميلها مسؤولية ما أسماه تنامي التعبيرات والتحركات اللاسامية في القارة اللاتينية.

ويتحسّر المحاضر على زمن الستينيات والسبعينيات الماضية، حين كانت إسرائيل تلقى تأييداً واسعاً في أميركا اللاتينية،

على حدّ تعبيره. ويتساءل: «متى كان زمن التحول، متى بدأت أميركا اللاتينية تغيّر بشكل درامي صداقتها التقليدية تجاه إسرائيل نحو علاقة أقرب مع العالم العربي؟». ويجيب: «في ٢٠٠٥. بدأت البرازيل في تغيير السياسة. رئيس البرازيل السابق «لولا» اعتقد أن الحاجة الملحة لفتح أسواق جديدة تعني في ذلك الوقت إقامة علاقات أوثق مع الجامعة العربية والعالم الإسلامي. فهكذا، كانت البرازيل هي التي اقترحت القمة الأولى بين الجامعة العربية وأميركا الجنوبية والتي انعقدت في البرازيل في العام ٢٠٠٥».[١٠٠] وهنا أيضاً لا يقرأ «كون» التاريخ بشموليته وتعرجاته الطويلة في القارة، ويختزله بأحداث محدودة ومحطات تطور في سياق زمني أوسع.

يقول: «إن الاعتراف بالدولة الفلسطينية من قبل أميركا اللاتينية كان نتيجة أكثر من ٥ سنوات من العمل المحموم للوبي الفلسطيني مدعوماً من الجامعة العربية»، في وقت كانت فيه إسرائيل تغلق سفاراتها في العديد من دول أميركا اللاتينية، بحيث عانت الجاليات اليهودية في القارة. ويضيف: «اليوم، إسرائيل تحاول أن تستعيد العلاقات التي كانت لها في الستينيات والسبعينيات... ولكن عندما تكون قد ذهبت والمعطيات تغيرت، فالأمر ليس سهلاً».[١٠١]

وإذا كانت البرازيل سعت فعلاً، حتى في ظل الرئيسين ذوي الجذور اليسارية لولا داسيلفا وخليفته ديلما روسيف، إلى تنمية اقتصاد البلد وتوسيع أسواقه لتواصل البرازيل صعودها نحو مصاف الدول الكبرى، فهذا السبب يفسّر أيضاً إبقاء البرازيل على مجالات تعاون مهمة مع إسرائيل في بعض جوانب التسليح والتقنيات العالية، كما سبق وأوردنا.

ولكن هذا السبب ليس، بالتأكيد، هو الوحيد، وحتى ليس السبب الرئيسي، بما في ذلك بالنسبة للبرازيل، ناهيك عن الدول الأخرى التي ليس لها حجم البرازيل ولا طموحاتها الكونية، لتردي صورة إسرائيل وعلاقاتها بأميركا اللاتينية. والسبب الرئيسي، مرة أخرى، له علاقة بتنامي الوعي الشعبي الواسع بدور إسرائيل المتواطئ مع سياسات الولايات المتحدة في القارة، لا بل والمزايد عليها في دعم الأنظمة الأكثر عداءً وتنكيلاً بشعوبها، في زمن جديد يجري فيه انتخاب حكام جدد وقوى جديدة تسعى للدفاع عن مصالح شعوبها، وليس مصالح شرائح ضيقة من الحكام المستبدين وحلفائهم المحليين المرتبطة بمصالح الولايات المتحدة وسياساتها للهيمنة على القارة، كما كان عليه الحال خلال عقود طويلة في القرنين الماضيين. ومرة أخرى، تلوّح هذه الأوساط الصهيونية بتهمة «اللاسامية» الشهيرة في وجه كل من يتخذ موقفاً نقدياً من سياسات إسرائيل وممارساتها القمعية بحق الشعبين الفلسطيني واللبناني وغيرهما من شعوب المنطقة، ومن استمرار استهتارها بقوانين وقرارات الشرعية الدولية. ومن الطبيعي أن يوجه هذا الاتهام بدرجة أولى إلى صاحب الصوت الأعلى في القارة في نقد سياسات الولايات المتحدة وإسرائيل، رئيس فنزويلا السابق أوغو تشافيس. وقد يكون من المفيد التدقيق في الوضع اللاحق على رحيل تشافيس في القارة اللاتينية، ليدرك المحللون الإسرائيليون أو الموالون لإسرائيل بأنه، وإن كان لدى تشافيس سمات شخصية وكاريزما عالية مميزة، ما يفسر شعبيته الهائلة في القارة اللاتينية، فإن التحول الجاري في القارة اللاتينية، خاصة منذ أواخر القرن المنصرم، هو تحول في العمق على المستوى الشعبي في بلدان القارة، وليس فقط ظاهرة عابرة مرتبطة بقدرات شخصية لزعيم استثنائي مثل تشافيس.

وفي مقالٍ ذي دلالة لكاتبين، هما الصحافي إريك وينغيرتر، المقيم في واشنطن، والأكاديمي جاستن ديلاكور، من

جامعة نيومكسيكو بالولايات المتحدة، نُشر في أيلول ٢٠٠٩، يتم الحديث عن الحملات الإعلامية المثارة حول اللاسامية المفترضة في فنزويلا. حيث تناول الكاتبان هجوماً تخريبياً تعرض له كنيس يهودي شرقي في كاراكاس، عاصمة فنزويلا، يوم ٢٠٠٩/١/٣١؛ أي بعد أيام على قطع العلاقات الدبلوماسية بين فنزويلا وإسرائيل إثر الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، التي كانت قد توقفت قبل ذلك بأقل من أسبوعين. وقد ربطت وسائل الإعلام الأميركية، ومنها «نيويورك تايمز» و«ميامي هيرالد»، بين الهجوم على الكنيس والتوتر في العلاقات بين فنزويلا وإسرائيل. وذهبت «ميامي هيرالد» إلى حدّ اعتبار أن سياسات أوغو تشافيس في فنزويلا تنشر «سياسة رسمية من اللاسامية». وذهبت إحدى المنظمات الصهيونية الأميركية إلى حدّ مقارنة حكومة تشافيس بالنازيين.[١٠٢]

ولكن السلطات الفنزويلية اكتشفت بعد التحقيق أن السياج الأمني المحيط بالكنيس تم قطعه من الداخل، وأن الذين قاموا بالعملية هم من المجموعة الأمنية الخاصة المستأجرة المكلفة بحماية الكنيس، وأن الهدف كان السرقة، وتم تمويهه ليبدو أنه عملية اعتداء عنصري من خلال كتابة شعارات على الجدران. وتم بالفعل اعتقال أحد عشر عنصراً من العناصر المسؤولة عن الاعتداء. ومع أن الرابطة اليهودية الفنزويلية أصدرت بياناً يشيد بسرعة ونجاح تحقيقات السلطات الفنزويلية، إلا أن الحملة الخارجية استمرت. إلى حدّ أن صحيفة «واشنطن بوست» نشرت تعليقاً رئيسياً لها تحت عنوان «السيد تشافيس ضد اليهود». وذهب أكاديميان آخران بالاتجاه نفسه في مجلة «بوسطن ريفيو».[١٠٣]

ويقول كاتبا المقال إن «هذه التغطيات الإعلامية المبالغ بها تعطي نموذجاً لنزعة الصحافة الأميركية لتصوير الحكومات الأميركية اللاتينية ذات الاتجاه اليساري بصورة مراكز تفريخ للاسامية». ويوردان أنه بالرغم من عدم صدور أي تصريحات علنية معادية للسامية من قبل حكومة فنزويلا وعدم قيامها بأي أعمال أو سياسات تستهدف المواطنين اليهود فيها، إلا أن وسائل الإعلام الأميركية واصلت اتهاماتها، بالاعتماد على ثلاثة مداخل: ١/ تحميل الحكومة الفنزويلية المسؤولية عن أي تصريحات أو أعمال من أفراد في البلد لا علاقة لهم بالحكومة، ٢/ ربط النقد المشروع للسياسة الإسرائيلية باللاسامية، ٣/ اعتماد تعليقات وبيانات منظمات يهودية في الولايات المتحدة مثل «عصبة مناهضة الافتراء» أو مركز سيمون فيزنتال، غالباً على حساب مواقف المنظمات اليهودية الفنزويلية التي تشكو مراراً بأن آراءها يتم تشويهها وأحياناً قلبها تماماً من قبل مجموعات أميركية لها أجنداتها الخاصة، كما جاء في المقال. وهكذا، يضيف المقال، تم تشويه خطاب لتشافيس في العام ٢٠٠٦ تماماً، وتقويله من قبل مركز سيمون فيزنتال بأنه تحدث عن اليهود كـ«قتلة المسيح». وهو ما لم يرد في خطابه الذي يستشهد المقال بفقرته المعنية، ليبين أن تشافيس تحدث فيه عن أصحاب الثروات الذين يستغلون الشعوب دون تخصيص لشعب أو فئة عرقية أو دينية معينة.[١٠٤]

ولم تكن هذه الحكومة اليسارية الأولى في أميركا اللاتينية التي تُستهدَف بهذه التهمة. ففي العام ١٩٨٣، قامت «عصبة مكافحة الافتراء» اليهودية بإصدار تقرير يتهم حكومة نيكاراغوا الساندينية بقمع الأقلية اليهودية الصغيرة في البلد ودفع أفرادها للهجرة. وكانت الحملة تستهدف تشجيع الكونغرس الأميركي لتمويل عصابات الـ«كونتراس» المناهضة للساندينيين (الحاكمين آنذاك في فنزويلا). وقام الرئيس رونالد ريغن آنذاك، وهو من أنصار التمويل والدعم

للـ«كونـتراس»، بإضافـة تهمـة اللاسـامية إلى حملتـه الدعاويـة ضـد السـاندينيين. وسـافر الحاخـام جيرالـد سيروتا، مـن جامعـة جـورج واشـنطن، مـع وفـد إلى نيكاراغـوا في العـام ١٩٨٤، وقـال بعـد عودتـه لصحيفـة «واشـنطن بوسـت» بـأن الوفـد «لم يجـد أي شـخص في البلـد التقـى بـه يعتقـد أن هنـاك تمييـزاً خاصـاً ضـد الطائفـة اليهوديـة». ولاحقـاً تـم الكشـف عـن رسـالة داخليـة مـن السـفير الأمـيركي في مناغـوا، عاصمـة نيكاراغـوا، أنتـوني كوينتـون، إلى وزيـر الخارجيـة جـورج شـولتس في العـام ١٩٨٣ يؤكـد فيهـا أن لا «إثبـات لكـون السـاندينيين اتبعـوا سياسـة عـداء للسـامية أو اضطهـدوا اليهـود بشـكل خـاص بسـبب دينهـم».[١٠٥]

ويضيف الكاتبان: «كل من الساندينيين وحكومة تشافيس كانوا متعاطفين مع مأساة الفلسطينيين ونقديين تجاه سياسات إسرائيل في الأراضي المحتلة، ولكن خلافاتهم مع إسرائيل - كما خلافاتهم مع الولايات المتحدة- لها جذور أعمق في التواطؤ الأميركي- الإسرائيلي في قمع الحركات الاجتماعية واليسار في أميركا اللاتينية.» ويضيفان: «فإسرائيل وفرت الدعم العسكري لديكتاتورية سوموسا من الخمسينيات وحتى الإطاحة بها من قبل الساندينيين في ١٩٧٩... وبعد ذلك في أواسط الثمانينيات، مرّر تجار السلاح الإسرائيليون العتاد إلى المرتزقة النيكاراغويين اليمينيين - وهم غالباً كانوا من رجال الحرس الوطني لنظام سوموسا - الذين قاتلوا للإطاحة بالساندينيين.»

ووثّق الأستاذ الجامعي الأميركي نورمان فينكلستين كيف أن عدداً من الأنصار المتحمسين للدولة الإسرائيلية يسعون «لتشويه كل انتقاد للسياسة الإسرائيلية باعتبارها تنبع من كراهية غير عقلانية لليهود»، وفق تعبيره كما جاء في مقالة وينغيرتر وديلاكور.

حيث أن العديد من سكان أميركا الوسطى لديهم شكاوى تاريخية من الدولة الإسرائيلية، وهي شكاوى لا يمكن إلقاؤها جانباً بنعتها باللاسامية. ونظراً لتراث التواطؤ الأميركي – الإسرائيلي في قمع اليسار الأميركي اللاتيني، من الطبيعي عدم التفاجؤ لكون الحكومات اليسارية الاتجاه في المنطقة تتجه للتعاطف مع آخرين تعرضوا للقمع المدعوم إسرائيلياً، كما يقولان. وتذكّر مقالتهما بأنه «بعد تعليق العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل من قبل فنزويلا بسبب قصف غزة، حرصت وزارة الخارجية الفنزويلية على التشديد بأن تشافيس «عارض دائماً معاداة السامية وكل أشكال التمييز والعنصرية». وقد أصدر الكونغرس اليهودي العالمي، قبل ثلاثة أسابيع فقط من قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، بياناً صحافياً يهنئ فيه تشافيس «لدعم إدانة واضحة لمعاداة السامية في إعلان مشترك مع رئيسي الأرجنتين والبرازيل».[١٠٦]

وفي سياق البحث عن مداخل لمواجهة تردي صورة إسرائيل في القارة اللاتينية، تحدث مايلز كوليير عن توصية للحكومة الإسرائيلية من لجنة السياسة الخارجية المتفرعة عن لجنة الشؤون الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي تدعو لإقامة علاقات أوثق مع المسيحيين «الإنجيليين»، ليس فقط في الولايات المتحدة وإنما في أنحاء العالم. وتم التشديد على صعود هذا التيار في بعض بلدان أميركا اللاتينية، وخاصة في البرازيل، حيث يتنامى دور «الإنجيليين»، وفق ما نقلته الصحيفة عن «جيروزالم بوست» الإسرائيلية.

وتنقـل الصحيفـة عـن ممثـل وزارة الخارجيـة الإسرائيليـة، شـموئيل بـن شـموئيل، قولـه إن العديـد مـن الكاثوليـك في أمـيركا اللاتينيـة يغـادرون دينهـم نحـو الطائفـة «الإنجيليـة»، مضيفـاً أن عـدد «الإنجيليـين» في البرازيـل هـو تقريبـاً العـدد نفسـه في

الولايات المتحدة؛ أي حوالي ٦٠ مليوناً، لكن ينقصهم التنظيم والفعالية في تحقيق التغيير اللذان يتوفران لدى نظرائهم في الولايات المتحدة. ونقل الخبر أن وزارة الخارجية الإسرائيلية تقوم بمحاولات للاتصال بالدعاة «الإنجيليين» على شاشات التلفزيون في أميركا اللاتينية لحثهم على الحديث عن إسرائيل وعن الفوائد المتبادلة للعلاقة بينهم وبين إسرائيل. وذكر الخبر أن روبرت إيلاتوف، رئيس اللجنة الفرعية المذكورة في الكنيست، دعا وزارة الخارجية إلى رفع نشاطها في البرازيل، حيث هناك إمكانية «لتغيير مواقف الحكومة» بفعل حجم الطائفة «الإنجيلية» في البلد. ونقل الخبر عن إينات ويلف، عضو اللجنة الفرعية المذكورة، قولها: «إنه من المدهش أن هناك أملاً بتغيير عميق في جنوب أميركا، التي اعتدنا على رؤيتها إما لامبالية أو معادية لإسرائيل»، مضيفة بأن «تحولاً» بهذا الحجم يمكن أن يتطلب حتى ٢٠ عاماً من المحاولات لإيجاد مشاعر مناصرة لإسرائيل في البرازيل. ذلك لأن «الإنجيليين» هناك «ليسوا معتادين على ترجمة إعجابهم الروحي إلى دعم سياسي»، على حد تعبيرها.[١٠٧] ومعروف أن «الإنجيليين» - «إيفانجيليكالز»- في الولايات المتحدة كانوا في السنوات الأخيرة من أشد التيارات رجعيةً وتطرفاً يمينياً، ودعماً للحروب التي شنتها إدارة جورج بوش الابن في الشرق الأوسط، والأشد دعماً لإسرائيل كذلك.

وهكذا، تواصل الأوساط الإسرائيلية، والصهيونية بشكل عام في إسرائيل وخارجها، البحث عن سبل جديدة متنوعة، حتى وإن كان على أمد طويل، للحد من تنامي المواقف السلبية تجاه إسرائيل في أميركا اللاتينية والكاريبي، في الوقت الذي تواصل السعي لتنمية العلاقات التجارية وتصدير السلاح، لأسباب اقتصادية بالدرجة الأولى، تراهن إسرائيل أنها قابلة للتثمير السياسي، سواء في الأمد القريب أو الأبعد.

ولكن من الواضح أن الكثير من المياه جرت تحت الجسور منذ أن كانت أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي مزرعةً مغلقة للولايات المتحدة ولحلفائها الذين يسندون سياستها في القارة، وفي المقدمة إسرائيل. وبين استضافة إسرائيل في منظمة الدول الأميركية في العام ١٩٧٢ تعبيراً عن هذا الحضور الحليف المرغوب به أميركياً في القارة... وبين مواقف وعواطف شعوب أميركا اللاتينية، والحكومات التي تعكس إرادتها، في مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، هوة مرشحة للاتساع.

الهوامش

Irin Carmo, « Linked Arms « , Tablet magazine - 21 February 2012.

http://www.tabletmag.com/jewish-news-and-politics/91666/linked-arms.

2 Edy Kaufman, Yoram Shapira and Joel Barrom, Israel-Latin American Relations, (New Brunswick, N.J.: Transaction Books- 1979).

3 جميل مصعب محمود ، «أميركا اللاتينية واليسار: الابتعاد عن الجار الأميركي اقتراب من فلسطين»، مجلة الدراسات الفلسطينية- العدد ٧٩- صيف ٢٠٠٩.

4Regina Sharif, « Latin America and the Arab-Israeli Conflict», Journal of Palestine Studies, No. 25- Autumn 1977- pp. 98-122.

5 بشارة بحبح وليندا بتلر، إسرائيل وأميركا اللاتينية: البعد العسكري، ترجمة أسامة البابا، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٨٧).

6 Regina Sharif, p102

7 المصدر السابق.

8 Kaufman, Shapira and Barrom, 1979

9 Question of Palestine- UN Resolutions . http://unispal.un.org/unispal.nsf/res.htm

10 المصدر السابق.

11 المصدر السابق.

12 Daniel Altschuler , «From Tegucigalpa. Tense Stand-Off in the Run-up to Honduran Elections», 9 September 2009. http://americasquarterly.org/Honduras-elections.

13 Question of Palestine- UN Resolutions.

14 المصدر السابق.

15 المصدر السابق.

16 المصدر السابق.

17 المصدر السابق.

18 المصدر السابق.

19 Maurice Lemoine , «Raisons d'une reconnaissance diplomatique: L'Amérique latine s'invite en Palestine», Le Monde Diplomatique- février 20, 2011.

http://www.monde-diplomatique.fr/2011/02/LEMOINE/2012311.

20Joshua Keatin, « Why are so many South American countries recognizing the Palestinian state?», 5 January 2011.

http://blog.foreignpolicy.com/posts/2011/01/05/why_are_so_many_south_american_countires_recognizing_palestine

21 Maurice Lemoine, 2011

22 Ryan Berger, «Latin America and Palestine: Watershed or Worthless?», 28 January 2011.

http://www.americasquarterly.org/taxonomy/term/70?page=2.

23 المصدر السابق.

24 Weekly Roundup from Across the Americas- by AS-COA Online-- 26 October 2011.

http://www.americasquarterly.org/node/2975.

25 Dominican President on Middle East Tour- Weekly Roundup from Across the Americas- by AS-COA Online- 22 June 2011.

http://www.americasquarterly.org/node/2603.

26 كان سفيراً لكوستاريكا في الولايات المتحدة بين العامين ١٩٩٨ و٢٠٠٤، ويشغل حالياً مهمة مدير لمركز دراسات أميركا اللاتينية في مؤسسة هدسون الأميركية.

27 Jaime Daremblum, « Israel Gets Active in Latin America», 23 June 2011.

http://pjmedia.com/blog/israel-gets-active-in-latin-america/?singlepage=true

28 من الواضح أن هناك اختلافاً في هذه الأرقام عن مصادر أخرى حول تعداد الجاليات في بلدان القارة، وخاصة بالنسبة للجالية العربية في البرازيل.

29 Jaime Daremblum, 2011.

30 Geraldo Rivera, «Israel, Palestine and Latin America», Fox News Latino, 22 September 2011.

http://latino.foxnews.com/latino/news/2011/09/22/geraldo-rivera-israel-palestine-and-latin-america/.

31Pierre Klochendler, « Latin America deepens Israeli isolation», Inter Press Service (IPS) - 16 January 2011.

.http://ipsnews.net/news.asp?idnews=54146

32Dan Williams, «Israel says South American «Palestine» nods hurt peace», Reuters, 7 December 2010.

33 Ron Kampea, ' Israel, U.S. push Latin America to reorient pro-Arab tilt», jta- Jweekly- San Francisco Jewish Bay Area- 24 March 2011.

/.http://www.jweekly.com/article/full/61240/israel-u.s.-push-latin-america-to-reorient-pro-arab-tilt

34 Gunther Maihold, «Too big a world: Lula, Brazil and the Middle East|», Real Instituto Elcano- Spain- 17 May 2010.

35 المصدر السابق.

36 «The Impact of the Israeli/Palestinian Conflict on the Arab and Jewish Diasporas in Latin America», Wilson Center- 9 December 2011.

http://www.wilsoncenter.org/event/the-impact-the-israelipalestinian-conflict-the-arab-and-jewish-diasporas-latin-america.

37 يقصد في العام ٢٠١١ عندما كان مطروحاً عرض مسألة الاعتراف بدولة فلسطين على حدود العام ١٩٦٧ على هيئات الأمم المتحدة، ولكن الهدف تحقق في تصويت نهاية العام ٢٠١٢.

Nazih Richan, « Israel Enlists Colombian Support Against Palestinian Statehood», Cuadernos Colombianos – NACLA- 18 July 2011.

https://nacla.org/blog/2011/7/18/israel-enlists-colombian-support-against-palestinian-statehood.

38 بحبح و بتلر، ١٩٨٧.

39 المصدر السابق، صفحة ١٣١.

40 Donna Lee Bowen, «Book Review- Israel and Latin America: The Military Connection By Bishara Bahbah», Washington Report on Middle East Affairs- April 1987.

41Jeremy Bigwoo, « Israel›s Latin American trail of terror», English.aljazeera.net- 5 June 2003.

http://www.thirdworldtraveler.com/Israel/Israel_LAmer_TrailTerror.html.

42 المصدر السابق.

43 بحبح وبتلر، ١٩٨٧ الصفحة ٧٥.

44 Jeremy Bigwood, 2003

45 Nazih Richani, 2011

46 المصدر السابق.

47 Jeremy Bigwood, 2003

48 السابق.

49 Maurice Lemoine ,2011

50 Israeli advisors fight in Colombia?-Submitted by WW4 Report on 17 August 2007.

http://ww4report.com/node/5058

51 WikiLeaks cables expose Israeli military intrigues in Latin America- World War 4 Report- 15 May 2011. http://ww4report.com/node/9887

52Bill Weinberg, « Israeli connection emerges in Betancourt release», World War 4 Report, 5 July 2008. http://ww4report.com/node/5734.

53 المصدر السابق.

54 Jeremy Bigwood, 2003

55 Nazih Richani, «Exporting Security: Israeli and U.S. Defense Chiefs Visit Colombia», Cuadernos Colombianos, 24 April 2012.

https://nacla.org/blog/2012/4/24/exporting-security-israeli-and-us-defense-chiefs-visit-colombia.

56 Ryan Berger, 2011

57 بحبح وبتلر، صفحة ١٥٥.

58 المصدر السابق.

59 المصدر السابق.

60 المصدر السابق.

61 Jeremy Bigwood, 2003

٦٢ المصدر السابق.

٦٣ المصدر السابق.

٦٤ المصدر السابق.

65 Irin Carmon, 2012

٦٦ المصدر السابق.

67 Jeremy Bigwood, 2003

68 «Weekly Roundup from Across the Americas,» AS-COA Online- 22 February 2012.

http://americasquarterly.org/node/3360.

69 Jeremy Bigwood, 2003

٧٠ جدير بالذكر ان مجلة «الشراع» اللبنانية هي التي كشفت في أواخر العام ١٩٨٦ قصة هذه الصفقات السرية، مما فجّر الفضيحة في واشنطن.

71 «Iran-Contra Report: Arms, Hostages and Contras: How a Secret Foreign Policy Unraveled», The New York Times, November 19, 1987.

٧٢ المصدر السابق.

73 «Israeli arms firms target Latin America», UPI, 25 April 2011.

http://www.upi.com/Business_News/Security-Industry/2011/04/25/Israeli-arms-firms-target-Latin-America/UPI-65001303742958/#ixzz1urY1jnIk

٧٤ المصدر السابق.

75 Yuval Azulai- Globes, «Export Institute sees global slowdown cutting Israel›s exports', 5 September 2010.

http://www.globes.co.il/serveen/globes/docview.asp?did=1000587021&fid=1725

and:

Ran Dagoni, «Israel arms exports topped $7.3b in 2010», Washington- 4 April 201.

http://www.globes.co.il/serveen/globes/docview.asp?did=1000635747&fid=1725

76« Israel Scraps $140m UAS Deal with Turkey», 6 January 2012.

http://www.uasvision.com/2012/01/06/israel-scraps-140m-uas-deal-with-turkey/

77 Maurice Lemoine ,2011

٧٨ بحبح وبتلر، ١٩٨٧.

79 Kaufman, Shapira and Barromi, 1979

80 Regina Sharif, 1977

81Hadas Manor, « Exports to Latin America will reach $1b this year», 21 November 2004.

http://www.globes.co.il/serveen/globes/docview.asp?did=856440

82Hadas Manor, « Effort to boost exports to Latin America backfires», 14 December 2005.

http://www.globes.co.il/serveen/globes/docview.asp?did=1000039662

83 Central Bureau of Statistics- Israel -Imports by country of origin 2010 - Press Release of 27 July 2011

http://www.cbs.gov.il/reader/?MIval=cw_usr_view_SHTML&ID=461

84 «Israel signs free-trade accord with South American bloc», Haaretz, 18 December 2007.

http://www.haaretz.com/news/israel-signs-free-trade-accord-with-south-american-bloc-1.235448

٨٥ جدير بالذكر أن كلاً من بوليفيا وتشيلي وكولومبيا وبيرو ارتبطت بصيغة عضو مشارك؛ أي دون العضوية الكاملة، بتكتل «ميركوسور». كما أن إجراءات معينة اتخذت مؤخراً، في حزيران/يونيو ٢١٠٢، بحق باراغواي بعد أن قامت هيئة تشريعية في البلد بإقالة الرئيس المنتخب فرناندو لوغو بحجة اعتبرتها دول «ميركوسور» الأخرى واهية، واعتبرت ما جرى انقلاباً على الشرعية في هذا البلد.

86« Mercosur Signs Trade Pact with Palestinian Authority», AQ Online, 21 December 2011.

http://www.americasquarterly.org/node/3162/

87 Stephanie Garlow, «Mercosur signs free trade agreement with Palestinian Authority», Globalpost, 21 December 2011.

http://www.globalpost.com/dispatches/globalpost-blogs/que-pasa/mercosur-signs-free-trade-agreement-palestinian-authority.

88« Latin America in Israel`s crosshairs», Greenleft- 8 August 2009.

http://www.greenleft.org.au/node/42205.

٨٩ المصدر السابق.

90 Irin Carmon, 2012

91http://www.tradingeconomics.com/israel/merchandise-exports-to-developing-economies-in-latin-america--the-caribbean-percent-of-total-merchandise-exports-wb-data.html

92http://eng.israports.co.il/IsraelPortsCompany/newscompany/press%20release/2009/Pages/Israeliexportsup45in2011.aspx

93« Israeli Cooperation with Latin America», Jewish Virtual Library.

http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/Politics/Latin.html

94 Merchandise imports from developing economies in Latin America & the Caribbean (% of total merchandise imports)-World Bank.

http://data.worldbank.org/indicator/TM.VAL.MRCH.R3.ZS

95 Gunther Maihold - Real Instituto Elcano, 2010

96Oscar Montealegr, ' The Secret to Brazil's Success: Trade Diplomacy», 5 February 2011.

http://oilprice.com/Geopolitics/South-America/The-Secret-To-Brazils-Success-Trade-Diplomacy.html

97 Caroline B. Glick, «Column One: Why Latin America turned», LAST UPDATED: 12/10/2010 http://www.jpost.com/Opinion/Columnists/Article.aspx?id=198802

٩٨ اسم فلسطين بين أقواس، في المقالة.

99 Caroline B. Glick, 2010

100 Eduardo Kohn , «Latin America's new role viz. Israel-Palestinian Developments- - B›nai B›rith International Director of Latin American Affairs- March 2011.

http://www.bnaibrith.org/KohnSpeech032711.cfm

١٠١ المصدر السابق.

102 Eric Wingerter and Justin Delacour , «Playing the 'Anti-Semitism' Card Against Venezuela», 3 September 2009.

https://nacla.org/news/playing-%E2%80%98anti-semitism%E2%80%99-card-against-venezuela

١٠٣ المصدر السابق.

١٠٤ المصدر السابق.

١٠٥ المصدر السابق.

١٠٦ المصدر السابق.

107Myles Collier,» Israel's Foreign Affairs Committee Urges Stronger Ties to Latin American Evangelicals», **Christian Post**, 1 February 2012.

http://www.christianpost.com/news/israels-foreign-affairs-committee-urges-stronger-ties-to-latin-american-evangelicals-68440

الباب الثاني

علاقات إسرائيل مع القارة الأوروبية


@Ahmedyassin90

الفصل الخامس

القوى الكبرى: أكثر من دور تاريخي

د. عاطف أبو سيف

لا يمكن تخيل وجود دولة إسرائيل دون الإحالة للدور المباشر الذي قامت به قوى أوروبا الثلاث الكبرى: بريطانيا وفرنسا وألمانيا. بل إن التعمق في هذه الأدوار وحده يمكن أن يكشف الكثير عن طبيعة الدولة العبرية وتاريخ تكوينها. ودون سواها ربما، ساهمت هذه القوى بطرق مختلفة ولأسباب مختلفة أيضاً في وجود إسرائيل وتثبيت هذا الوجود. فبريطانيا هي صاحبة فكرة وجود دولة إسرائيل في المنطقة وهي من أصدرت التشريع الأول حول ذلك والموسوم بوعد بلفور الذي وعدت فيه بإقامة وطن قومي لليهود، ونجحت بفرض هذا الوطن على حساب وطن الشعب الفلسطيني الذي اؤتمنت عليه في صك الانتداب.

كما أن الدعم الفرنسي لفكرة الدولة اليهودية يعود لحملة نابليون في المشرق العربي، إلا أنه سيكون من العسير التفكير في التفوق العسكري الإسرائيلي بعد النكبة وحتى حرب ١٩٦٧ وما شمله ذلك من تطوير السلاح النووي الإسرائيلي دون الإشارة لباريس.

أما تاريخ إقامة إسرائيل فيحمل في كثير منه إحالات متكررة لألمانيا بدءًا من المجازر التي ارتكبتها في الحرب العالمية الثانية وما تبعها من استخدامها كذريعة لهجرة اليهود إلى فلسطين، وانتهاءً بتمويلها الضخم للاقتصاد والصناعة والتسليح في إسرائيل كجزء من التعويض عن جرائم الحرب.

بيد أن هذا وحده، على أهميته، لا يعكس أهمية العلاقات الإسرائيلية مع أهم ثلاث قوى في أوروبا، وربما ثلاث من أهم ست دول في العالم. فالدول الثلاث تضم قوتين نوويتين هما بريطانيا وفرنسا، وهما إلى جانب ذلك عضوان دائما العضوية في مجلس الأمن الدولي. كما أن اقتصاديات الدول الثلاث من أقوى الاقتصاديات في العالم. تعتبر الدول الثلاث من الدول الأكثر تأثيراً في السياسة الدولية بشكل عام، وهي القوى المقررة في السياسة الأوروبية بشكل خاص،

لذا تكتسي العلاقة معها أبعاداً مختلفة ومتنوعة. وبالقدر الذي جعل تاريخ تكوين الدولة العبرية من علاقاتها مع هذه الدول أمراً حتمياً بحكم دورها في تكوين الدولة وفي خلقها من العدم، فإن الفرص التي توفرها هذه العلاقة سواء على صعيد المؤسسات الدولية، أو على صعيد النفوذ السياسي في مستعمراتها السابقة، أو الفرص الاقتصادية والاستفادة من التبادل العسكري والعلمي معها كثيرة أيضاً.

تولي إسرائيل أهمية خاصة لعلاقاتها مع قوى أوروبا الكبرى بسبب الأهمية الاستراتيجية التي تقوم بها هذه الدول في التقرير في السياسة الدولية، حيث شكلت العلاقة الدافئة لها مع هذه القوى في السنوات العشرين الأولى من وجودها شبكة أمان عسكرية ومالية بجانب حاجة إسرائيل للخروج وقتها من طوق العزلة التي وجدت نفسها فيه بسبب غرسها في محيط لا تنتمي له.

تعتبر بريطانيا وفرنسا وألمانيا من أكثر الدول أهمية في العالم بعد القوتين العظميين والصين، وربما قامت هذه الدول بأدوار أكثر أهمية في العقود السابقة في السياسة الدولية. فبريطانيا كانت في النصف الأول من القرن العشرين القوة الأولى في العالم. وحتى بعد تفكك مستعمراتها في العقدين الخامس والسادس من القرن العشرين حافظت لندن على حضور قوي وتأثير في الدول التي استقلت عنها انعكس في علاقات اقتصادية وسياسية ذات وزن، بجانب علاقتها مع النخب الحاكمة بعد انسحاب جيوشها. بالطبع بدأ هذا بالتراجع مع انتشار التحالفات الدولية المناهضة للاستعمار والمعادية لقواه وتحالفاته، والمناوئة للنفوذ الغربي في الستينيات والسبعينيات. وينسحب الشيء ذاته على فرنسا التي كانت تحتل بلدانا عديدة في أفريقيا تحديد، وما زالت تحتفظ بعلاقات جيدة مع الكثير من مستعمراتها السابقة. اما ألمانيا التي خاضت حربين كونيتين هزمت فيهما وانقسمت بعدها إلى دولتين شرقية وغربية، فقد استطاعت بعد فترة وجيزة، وبفضل صناعاتها المتقدمة قبل الحرب، من النهوض وبناء واحد من أقوى الاقتصاديات في العالم. كما نجحت في ترجمة نفوذها وقوتها الاقتصادية إلى حضور سياسي متزايد خاصة بعد انهيار جدار برلين وعودة الوحدة بين شطريها الشرقي والغربي.

وإلى جانب كل ذلك، فقد ارتكز وجود إسرائيل وانتعاشها وانتقالها إلى مصاف الدول الصناعية الكبرى في العالم خاصة في مجال التكنولوجيا الدقيقة (النانو) وفي مجال التصنيع العسكري على استفادتها من خبرات هذه الدول ومن استيراد المعرفة منها.

سيركز هذا الفصل على تاريخ وطبيعة وتطور علاقة إسرائيل بهذه القوى الثلاث، وحين يتعلق الأمر بألمانيا فإن جل التركيز سيكون على ألمانيا الغربية حين الحديث عن العلاقات قبل وحدة البلاد، لأن ألمانيا الشرقية لم تقم أي علاقات مع إسرائيل حتى سقوط جدار برلين وتوحدها مع شطرها الغربي، حتى أنها لم تعترف بمسؤوليتها عن جرائم النازيين، ورفضت تعويض إسرائيل كما فعلت ألمانيا الغربية، لذا فإن جل علاقات إسرائيل كانت مع الجزء الغربي من البلاد.

أولاً، محددات العلاقة بين إسرائيل وقوى أوروبا الكبرى

تشكل المقدمة السابقة مدخلاً لفهم المحددات التي تحكم علاقة إسرائيل بكل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا، والتي تجعل

منها ليس مجرد ضرورة، بل وأيضاً تعطيها طابعها الخاص. ويجوز القول إن أقوى علاقة تربط إسرائيل مع دولة أخرى في العالم بعد الولايات المتحدة هي تلك التي تربطها مع قوى أوروبا الثلاث الكبرى. تساعد جملة من المحددات السياسية والاقتصادية والثقافية في فهم خصوصية علاقة إسرائيل بهذه الدول، ويساعد البحث فيها وتأملها في تفكيك كنه هذه العلاقة، وتسليط الضوء على تفاصيلها المتنوعة كما سنرى.

١- خبرات الحرب العالمية الثانية

تكاد الحرب العالمية الثانية وتبعاتها تحكم علاقة إسرائيل بكل دول أوروبا تحديداً الغربية منها، وتلقي بظلالها على تاريخ تطور علاقتها مع دولها وتشكل محدداً يفرمل أي تدهور في تلك العلاقة. بيد أن الدور المحوري الذي قامت به القوى الثلاث الكبرى في هذه الحرب يجعل من احتكام علاقتها بإسرائيل مرتبطا بهذه الحرب على نحو أكثر أهمية. فألمانيا، الدولة التي ينسب لها الشروع في الحرب واحتلال معظم أراضي القارة، تحملت وزر كل ما نتج عن هذه الحرب ليس بالنسبة ليهود أوروبا فقط، بل أيضاً وبالنسبة لجاراتها الأوروبيات. بيد أن الأهم في كل ذلك هو المجازر التي ارتكبها هتلر بحق اليهود في أوروبا فيما يعرف بالمحرقة أو «الهولوكوست». لقد دفعت هذه المجازر بالكثير من اليهود للهجرة هرباً من الموت ووجدوا في فلسطين، التي كانت تخضع للانتداب البريطاني، ملجأ بعيداً عن أتون الحرب الدائرة. وعليه أعطت هذه المجازر دافعية أكبر لمشروع الوطن القومي لليهود الذي وعد به بلفور عام ١٩١٧، وساهمت في تعزيز رؤية بريطانيا حول وجود هذا الوطن القومي. لقد كانت هذه الهجرات والإحساس بالمسؤولية عن هذه المجازر في الوعي السياسي الأوروبي محركاً لاستصدار قرار التقسيم ومساعدة العصابات الصهيونية في طرد الشعب الفلسطيني من بلاده وإقامة دولة إسرائيل على ترابه الوطني.[١]

لقد كان الدور المركزي لألمانيا في هذه الحرب وتلك المجازر أساسياً في رسم علاقة ألمانيا ما بعد الحرب مع تل ابيب. لقد امتدت هذه المسؤولية لتشمل التمويل والمساعدات والتسليح. ولم يقتصر الأمر على ألمانيا بل شمل خصوم ألمانيا الأساسيين في الحرب وتحديداً باريس ولندن اللتين رأتا في نتائج الحرب سبباً كافياً لحماية الدولة الجديدة ومدها بكل العون اللازم لمواجهة أي مصير للهزيمة. وعليه فإن باروميتر العلاقة مع تلك الدول وتحديداً ألمانيا تحكمه «عقدة الذنب» الذي لا تفتأ إسرائيل وخطابها السياسي على التذكير بها كلما شعرت باهتزاز منسوب الدعم الذي تلقاه منها. إن إنكار المحرقة أو المساس بخطورتها وجرائمها يشكل إدانة في القانون في الكثير من تلك البلدان ويستوجب العقاب. كما أن الاتهام بمعاداة السامية يرتبط بالنسبة لإسرائيل بتوجيه أي انتقاد لسياساتها.

٢- الدور الفاعل في تأسيس الدولة

ساهمت هذه الدول أكثر من غيرها في وجود دولة إسرائيل من العدم، إذ يشكّل وعد بلفور الوثيقة الدولية الأولى في ميلاد إسرائيل، كما أن الدور التاريخي لبريطانيا في خلق إسرائيل الأهم في كل ذلك. لقد شجعت بريطانيا الهجرة لفلسطين وسلحت العصابات الصهيونية وقوتها على المجتمع الفلسطيني، وردعت أي مجابهة لسياسات الاستيطان الصهيوني من قبل الفلسطينيين ملاك الأرض. ليس من الممكن تخيل وجود إسرائيل لولا احتلال بريطانيا لفلسطين والمساعدات والتسهيلات

الكثيرة التي قدمتها لليهود في سبيل ذلك. مثلاً، يظل الدور الريادي الذي لعبه ضابط الاستخبارات البريطاني الصهيوني أوردي وينجيت Orde Wingate في دعم تشكيل العصابات الصهيونية خلال فترة الانتداب وفي التشكيلات الأولى للوحدات المقاتلة الأبرز في التدخل البريطاني في بناء القدرات العسكرية الإسرائيلية قبل وجود الدولة. ويعتبر وينجيت «الأب» الحقيقي لجيش الاحتلال الإسرائيلي رغم أنه قتل خلال الحرب العالمية الثانية. فهو من درب المقاتلين الأوائل الذين سيصبحون قادة للجيش بعد إعلان الدولة مثل موشي ديان، وهو من أسس عصابة الهغناه.[٢]

لم يكن الدور الفرنسي بأقل شأناً خاصة بعد تأسيس الدولة، حيث شرعت باريس بمد الدولة الجديدة بكل السلاح الممكن لمقارعة أعدائها من العرب، وليست القنبلة النووية الإسرائيلية إلا براءة اختراع التعاون مع باريس في ذلك. أيضاً التمويل والدعم العسكري السري الذي كانت تضخه ألمانيا الغربية على تل ابيب كان مهماً في أن تقف الدولة الوليدة على قدميها.

٣- العلاقات التاريخية للصهيونية قبل إنشاء الدولة

تمتعت الحركة الصهيونية بعلاقة وطيدة مع حكومات بريطانيا وفرنسا قبل قيام دولة إسرائيل، ولقيت الأفكار التي كان يروجها قادة الحركة الصهيونية من هيرتسل ووايزمان وغيرهما قبولاً كبيراً في أوساط النخب السياسية والعسكرية في البلدين. لقد ترعرت الصهيونية كفكرة وتطورت في قلب النخبة السياسية الأوروبية وتحديداً في أوروبا الغربية وعواصمها الثقافية باريس ولندن، كما حاولت الاستفادة من محاولة إظهار نفسها بوصفها امتداداً للأفكار الوطنية التي ظهرت في أوروبا في القرن التاسع عشر كي تكسب تعاطف النخب هناك. إلا أن الصهيونية وكما حدد بوصلتها هيرتسل رأت في لندن وباريس كعاصمتين لأكبر قوى في العالم قبل الحرب ومكاناً للتأثير في مخرجات السياسة الدولية المتعلقة بقضيتها.

لقد ظهرت «المسيحانية الصهيونية» في الأساس في إنكلترا في بدايات القرن التاسع عشر مدعومة بأدب الرحالة الأوروبيين ورحلات اكتشاف الأرض المقدسة وعلماء آثار. تم تطويع مخرجات هذه الرحلات وهذه التنقيبات لتوافق تصورات الصهيونية المزعومة عن «أرض الميعاد».[٣] ومنذ العام ١٨٣٩ بدأت المسيحانية الصهيونية نشاطاتها لدعم فكرة «عودة» اليهود إلى فلسطين. نجحت الصهيونية في نسج شبكة واسعة من العلاقات المتعددة مع الدوائر الحكومية كما مع رجالات الصحافة والإعلام والنخب الثقافية في عواصم الدول التي ستقرر مصير ومستقبل فكرة الدولة اليهودية التي تحدث عنها هيرتسل. بالطبع لم يكن صدور وعد بلفور مثلاً والتزام بريطانيا الحديدي بتنفيذه إلا ترجمة لهذا النفوذ.

٤- الجاليات اليهودية ومجموعات الضغط

توجد في فرنسا ثالث أكبر جالية يهودية في العالم بعد إسرائيل والولايات المتحدة حيث يقدر تعداد اليهود فيها بأكثر من نصف مليون مواطن، وتعتبر باريس عاصمة النشاط اليهودي في أوروبا. وتأتي بريطانيا في المرتبة الخامسة بتعداد يفوق ٣٠٠ ألف يهودي، فيما تأتي ألمانيا بالمرتبة الثامنة بتعداد يفوق ١٢٠ ألفاً.[٤]

ومنذ قيام إسرائيل تشكلت داخل الأحزاب السياسية البريطانية مجموعات أصدقاء دافعت عن مصالح إسرائيل ومواقفها داخل هذه الأحزاب. ووجدت داخل حزب العمل البريطاني منذ عام ١٩٥٧ لجنة أصدقاء إسرائيل التي

نظمت لقاءات وزيارات لنشطاء الحزب إلى إسرائيل من أجل تعزيز تفهمهم لحاجاتها. كان آخر رئيسي وزراء عماليين مثلاً (توني بلير وجوردون براون) كانا عضوين في اللجنة. كذلك توجد داخل حزب المحافظين لجنة أصدقاء إسرائيل التي تضم قرابة ٨٠٪ من أعضاء الحزب فيما اعتبره بيتير أوبورن «أكبر منظمة لدعم قضية شعب إسرائيل في أوروبا الغربية».[٥] وينسحب الأمر ذاته على وجود مجموعة دعم لمصالح إسرائيل في حزب الديمقراطيين الليبراليين الذي كان أول حزب بريطاني يسعى لتشكيل مثل هذه اللجنة.

وفي فرنسا، يعتبر المجلس التمثيلي للمؤسسات اليهودية المعروف اختصاراً بـ(CRIF) من أقوى مجموعات الضغط السياسية في باريس، ويضم المجلس أكثر من ٦٠ مؤسسة مختلفة تهدف كلها للدفاع عن مصالح إسرائيل. وكان المجلس قد تشكل عامي ١٩٤٣-١٩٤٤ وعمل على دعم فكرة قيام إسرائيل ومارس نفوذاً واسعاً في الدوائر الحكومية لتطوير العلاقة بين باريس والدولة الجديدة.

يعيش أكثر من ١٢٠ ألف يهودي في ألمانيا وهي أكثر جالية يهودية تزايداً في العالم خارج إسرائيل بسبب المهاجرين الروس الذين يتوافدون على ألمانيا. وتحظى الجالية اليهودية برعاية واهتمام خاصين من الحكومة الفدرالية والتي توفر لها دعماً بقيمة ٣ مليون يورو لتغطية نشاطاتها.[٦] كما تمتلك الأحزاب السياسية الألمانية الخمسة الأساسية مكاتب في إسرائيل. وتم في عام ١٩٦٦ بعد عام من إقامة العلاقات الدبلوماسية الرسمية تشكيل الجمعية الألمانية الإسرائيلية التي تعتبر قلب اللوبي الصهيوني في ألمانيا وحجر الأساس في الدفاع عن المصالح الإسرائيلية في الدوائر الرسمية في برلين. ويبلغ عدد أعضاء الجمعية قرابة خمسة آلاف عضو، ولها ٤٩ فرعاً في المدن الألمانية. تم إلى جانب ذلك تشكل لجنة برلمانية في البوندستاج عام ١٩٧٨ تضم ١١١ عضواً، أي سدس تعداد البرلمان، وتشكل ثاني أكبر مجموعة داخل البرلمان بعد مجموعة العلاقات مع الولايات المتحدة، كما يبلغ عدد أعضائها ضعف عدد أعضاء مجموعة الصداقة العربية التي تبلغ ٥٨ فقط. وتقوم الجمعية الألمانية الإسرائيلية بتوفير الدعم الشعبي للجنة البرلمانية.[٧] كما تنظم الجمعية عشرات النشاطات السنوية بين البلدين خاصة في مجال التبادل الشبابي والزيارات للقطاعات المجتمعية المختلفة.

٥- الحرب الباردة

كانت إسرائيل ركناً أساسياً في المعسكر الغربي خلال الحرب الباردة وعملت بقوة كنقطة ارتكاز لهذا المعسكر ضد توجهات موسكو في المنطقة. وإن أي قصة تسرد تاريخ تلك الحرب التي وقف العالم فيها على شفا هاوية حرب عالمية ثالثة مدمرة ستذكر إسرائيل واصطفافها المبكر إلى جانب أوروبا الغربية وأميركا في الصراع على النفوذ مع موسكو والمعسكر الشرقي. ورغم أن إسرائيل حظيت باعتراف المعسكرين فور تأسيسها ولم تجد نفسها في خصومة مع أي منهما إلا أنها اختارت مبكراً الانحياز إلى المعسكر الغربي. ولم يكن اشتراك إسرائيل في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ إلا ترجمة طبيعية لمدى التحالف العسكري الذي ربط تل أبيب بباريس ولندن. الكثير من السلاح الذي كان يتم توريده للدولة الجديدة وجد في توترات الحرب الباردة ذريعة وغطاءً. وعليه فإن توزيع العلاقات حتى اليوم في مشهد العلاقات الدولية يمنح إسرائيل مكاناً متقدماً في التحالف الغربي بجوار بريطانيا وفرنسا وألمانيا.

قلب أوروبا النابض بالمال والقوة

تدرك إسرائيل أهمية العلاقة مع قوى أوروبا الكبرى الثلاث في توطيد العلاقة مع أوروبا، القارة التي نهضت بعد الحرب العالمية الثانية كقوة اقتصادية وسياسية يعتد بها في سوق المال والسياسة. فالعلاقة مع لندن وباريس وبرلين تؤمن علاقات وطيدة مع باقي العواصم الأوروبية. والأهم من ذلك، أن علاقة إسرائيل وسعيها المبكر للحصول على دعم ومنح من السوق الأوروبية المشتركة في الستينيات والسبعينات لم يكن ممكناً لولا إسناد برلين ولندن، تحديداً، للطموح الإسرائيلي. وكما يوضح الفصل حول علاقات إسرائيل بالاتحاد الأوروبي فإن إسرائيل تمتعت بالكثير من الفوائد الاقتصادية من وراء اتفاقيات التجارة التفضيلية التي منحتها إياها المفوضية الأوروبية. لقد كانت برلين (قبل الوحدة بون) ولندن من أشد داعمي إسرائيل داخل أروقة بروكسل واستطاعتا ان تكونا مدافعتين عن مصالح إسرائيل هناك بما يضمن تمتع إسرائيل بكل ما يمكن للدولة العضو أن تحصل عليه دون أن تتحمل عبء الالتزام بواجبات الأعضاء.[٨]

وبشكل عام، تميزت علاقة إسرائيل بقوى أوروبا الكبرى بالدفء منذ تأسيس الدولة للأسباب والمحددات التي تم ذكرها سابقاً، ما جعل تطور العلاقة في المجالات الأخرى سهلاً وسريعاً.

ثانياً، العلاقات السياسية

١- بريطانيا: لن تخسر إسرائيل بريطانيا

سيظل الفضل الأول والأخير بالنسبة لإسرائيل يعود لبريطانيا في تجسيدها على التراب الفلسطيني، ولولا هذا الدور الذي سخرت له بريطانيا كل ما تملك من قوة ومال لكانت مهمة سرقة أرض فلسطين لإقامة وطن لليهود ستكون عسيرة. مع إعلان بريطانيا عن إنهاء انتدابها على فلسطين وإعلان بن غوريون عن تأسيس دولة إسرائيل في أيار ١٩٤٨ أنهت بريطانيا الدور الكبير الذي خططت له ونفذته. قال رئيس الوزراء البريطاني «ديفيد براون» في خطابه بمناسبة ستين عاماً على قيام إسرائيل إن تأسيس إسرائيل هو «أهم إنجاز في القرن العشرين». ورغم تأخر اعتراف بريطانيا بإسرائيل فعلياً وتبادل السفراء معها حتى ٢٧ نيسان ١٩٥٠ إلا أن لندن لم تقف في وجه الدولة الجديدة، بل واصل رجالات الانتداب بعد رحيلهم للندن علاقاتهم الطيبة مع رجالاتها.

إحدى المفارقات في تاريخ هذه العلاقة أن الرواية الصهيونية تحاول أن تصور تشكيل العصابات الصهيونية ومذابحها ضد الشعب الفلسطيني والمشاكل الأمنية التي كانت تثيرها في البلاد مما يسبب إحراجاً للحكومة البريطانية أنه «حرب استقلال» ضد بريطانيا. إن عملية إعادة صياغة التاريخ حتى يتوافق مع الرواية المزعومة لا يتوقف فقط على مكانة الشعب الفلسطيني من هذه الرواية، بل أيضاً وعلى موقع حليف استراتيجي مثل بريطانيا.[٩]

وعلى أي حال، صير فور تبادل السفراء عام ١٩٥٠ إلى تعميق العلاقات التي كانت قائمة خاصة مع انحياز إسرائيل عام ١٩٥٠ إلى المعسكر الغربي في الحرب الباردة بعد اندلاع الأزمة الكورية، وتجلى هذا في الدور المهم الذي لعبته إسرائيل في شن العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ تحقيقاً لتطلعات بريطانيا الجريحة بعد ثورة يوليو. وواصلت بريطانيا بحكوماتها

المتعاقبة الحفاظ على تأييد إسرائيل سياسياً في المحافل الدولية خاصة حين يتعلق الأمر باستصدار قرارات أممية في مؤسسات الأمم المتحدة. وظلت بريطانيا من آخر الدول الأوروبية الغربية التي فتحت حواراً مع منظمة التحرير الفلسطينية.

رأت بريطانيا أن الصراع في الشرق الأوسط هو مشكلة المشاكل بالنسبة للغرب، وأن هناك حاجة لإيجاد حل لهذا الصراع دون المساس بمصالح إسرائيل وأمنها. بيد أن لندن لم ترتق بموقفها إلى درجة دعم المطالب الفلسطينية بالاستقلال. اعتبر رؤساء الوزارة البريطانيون أنفسهم حتى توقيع اتفاق أوسلو أصدقاء لإسرائيل ولم تفترق مواقفهم السياسية عن تلك التي تعبر عنها واشنطن. رغم ذلك حافظت بريطانيا على علاقات متوازنة مع الأنظمة العربية القريبة منها مثل الأردن ودول الخليج ولم تقم بتوتير هذه العلاقة عبر سياسة «التعامل المنخفض» خاصة فيما يتعلق بالمواقف العلنية. لذا لم يقم أي رئيس وزراء خلال خدمته بزيارة إسرائيل حتى قامت مارغريت تاتشر بأول زيارة رسمية لرئيس وزراء بريطاني لإسرائيل في أيار ١٩٨٦ . مثل تشرشل، اعتبرت تاتشر نفسها صديقة صلبة لإسرائيل، ونبعت الكثير من مواقفها من وجود معقول للناخبين اليهود في دائرتها الانتخابية، لكن تاتشر لم تحبذ سياسات إسرائيل التي رأت أنها تسيء لمصالح الغرب خاصة في ظل التوتر في الحرب الباردة وإمكانية استفادة روسيا من هذه السياسات للنفوذ أكثر في الشرق الأوسط. وعليه فقد وافقت تاتشر على إعلان البندقية وشجعت مساعي الملك حسين وبيريس في البحث عن كونفدرالية.[١٠]

ومع تبني الاتحاد الأوروبي لإعلان البندقية عام ١٩٨٠ بدأت لندن في تطوير سياسة خارجية تجاه إسرائيل تعتمد على الدفع باتجاه تبني فكرة الحل السلمي الشامل القائم على مبدأ الدولتين. وتدريجياً بدأت تدعم المطالب الفلسطينية بدولة مستقلة شرط أن يتم التوصل لهذه الدولة عبر اتفاق سلام مع إسرائيل. وكان صعود العمالي توني بلير بطبعته الجديدة من حزب العمل فرصة لبريطانيا لتعيد تفعيل دورها في الشرق الأوسط خاصة أن بلير كان يرى وجوب أخذ بريطانيا لمسؤولياتها في العالم الجديد بعد انهيار جدار برلين.[١١] وعليه بدأت بريطانيا بالقيام بدور أكبر فعالية في عملية السلام وفي العلاقة مع الفلسطينيين، ما دفع المصادر الإسرائيلية للتحدث عن تراجع في العلاقة بين البلدين وخسارة تل أبيب للندن.

في الحقيقة فإن بريطانيا تشكل عاصمة النشاط الأوروبي المناهض للعلاقة مع إسرائيل خاصة مع نمو حركات المقاطعة هناك ونجاحها في فرض الكثير من المقاطعات الأكاديمية والعلمية على الجامعات الإسرائيلية والباحثين الإسرائيليين غير المناهضين للاحتلال. وهي حركات تعبر عن حقيقة ما يعتقده المواطن البريطاني من أن إسرائيل تضرب بعرض الحائط كل المواقف الدولية ولا تحترم إرادة المجتمع الدولي. في استطلاع للـ «بي بي سي» عام ٢٠١٣ رأي ٧٢ بالمائة من البريطانيين أن دور إسرائيل سلبي في المجتمع الدولي فيما رأى فقط ١٤ ٪ أن دورها إيجابي.[١٢] بل إن مثل هذه المواقف وجدت طريقها على لسان الساسة البريطانيين. مثلاً وصف رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون غزة بأنها «مخيم اعتقال» خلال لقائه برئيس الوزراء التركي طيب رجب أردوغان في حزيران ٢٠١٠ بعد حادثة الاعتداء على السفينة مرمرة. أما عضو البرلمان البريطاني «اونا كينج» فقد كتبت في الغاريان عام ٢٠٠٢ إن قطاع غزة يشبه «غيتو وارسو».[١٣]

أعرب وزير الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلي «يوفال شتينتس» عن قلقه من تدهور علاقة بلاده ببريطانيا. قال شتينتس إن مستوى التأييد الذي تلقاه بلاده من بريطانيا أقل بكثير من مستواه من الدول الأنجلوسكسونية الأخرى مثل الولايات

المتحدة وأستراليا وكندا، وهذا ينعكس على مواقف وانتقادات الإعلام البريطاني ومؤسسات المجتمع المدني البريطانية. [١٤] بدوره، عزا وزير الخارجية البريطاني هذا التراجع إلى حقيقة أن سياسات إسرائيل الاستيطانية خسّرتها الدعم البريطاني والأوروبي. رغم ذلك فإن العلاقات الرسمية لم تتأثر بالرأي العام ولا بمستوى النقد الرسمي المتزايد، إذ إن بريطانيا ما زالت ترى أن دولة فلسطينية لا بد أن تكون نتاج اتفاق سلام مع إسرائيل يضمن أمن إسرائيل وسلامتها وتطبيع علاقتها مع محيطها العربي. وفي سبيل ذلك تواصل لندن تربيط علاقتها مع إسرائيل على المستوى الاستراتيجي من أجل البحث عن تفاهمات مشتركة. وفي سبيل ذلك عقد الحوار الاستراتيجي البريطاني الإسرائيلي الرابع في كانون الأول ٢٠١٢ بحضور مدير عام وزارة الخارجية ووكيل وزارة الخارجية البريطانية، وناقش سبل تعزيز التفاهم والمواقف السياسية المشتركة خاصة مع ظهور التحديات الجديدة مع اندلاع شرارة الربيع العربي.

لم تقف بريطانيا إلى جانب الطلب الفلسطيني في الأمم المتحدة في أيلول عام ٢٠١٢، لكنها أيضاً لم ترفع شارة الرفض كما فعلت واشنطن، بل قررت الامتناع عن التصويت، في خطوة اعتبرت بالنسبة لإسرائيل ضربة من واحدة من أقوى حلفائها تاريخياً. كما باتت المواقف البريطانية الناقدة لسياسات الاستيطان الإسرائيلية أكثر قوة وتكراراً.

٢- فرنسا: بين ديغول وهولاند

كانت فرنسا من أوائل الدول التي أقامت علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل، حيث قبل مرور ذكرى إعلان الدولة السنوية الأولى قامت الحكومة الفرنسية في ١١ أيار ١٩٤٩ بإعلان علاقات دبلوماسية كاملة معها. ساهم عاملان أساسيان ضمن مجموعة عوامل أخرى في تعميق العلاقات بين البلدين حتى موقف ديغول الشهير بعد حرب ١٩٦٧، تمثلا في هيمنة الحزب الفرنسي الاشتراكي في السياسة الفرنسية وتعاطفه مع الصهيونية، خاصة مع نجاح الصهيونية في تصوير الكيبوتس الإسرائيلي بوصفه نموذجاً وتحقيقاً للعمل المشترك وللاشتراكية. إلى جانب ذلك كانت فرنسا بعد أن خمدت مدافع الحرب العالمية الثانية تحاول جاهدة الحافظ على مستعمراتها التي بدأت تناضل للتحرر من الاحتلال الفرنسي خاصة في الجزائر درة مستعمرات باريس. كان عبد الناصر الذي وقف صلباً خلف دعم حركات التحرر عدواً مشتركاً لباريس وتل أبب، لذا وجدت إسرائيل في هذه المصالح المشتركة منفذاً لطلب السلاح والعتاد الحربي من فرنسا معربة عن استعدادها أن تكون رأس حربة في أي حرب محتملة ضد عبد الناصر، وهو ما حدث فعلاً عام ١٩٥٦.

تميزت حقبة الخمسينيات ومنتصف الستينيات من القرن الماضي بدفء غير مسبوق في علاقة فرنسا بإسرائيل، لا يشبهه إلا هذا الدفء بين واشنطن وتل أبيب الآن. كان السفير الفرنسي لدى تل أبيب في فترة الخمسينيات (١٩٥٢-١٩٥٩) بيير جيلبرت Pierre Gilbert واحدا من أكثر الشخصيات شهرة في إسرائيل، وكان يتحدث العبرية بطلاقة تامة.

كانت فترة حكم الجنرال ديغول (١٩٥٨-١٩٦٩) الأكثر أهمية ومفصلية في العلاقات بين باريس وتل أبيب. بدأ ديغول حكمه متعاطفاً مع إسرائيل خاصة أنه كان أبرز قادة الحرب العالمية الثانية وخاض حروباً ضارية ضد النازية مما ولد لديه تعاطفاً فطرياً مع اليهود. وخلال فترة حكمه الأولى لم يوقف تدفق السلاح لإسرائيل ولا المساعدات. أدرك ديغول بعد حرب ١٩٦٧ أن إسرائيل ليست ضعيفة كما تدعي وأن الدول العربية لن تلتهمها في ساعات إذ أوقفت

أوروبا دعمها، بل هي من احتل أضعاف مساحة أراضيها في ستة أيام. ومن هنا قام ديغول باستدارته الشهيرة وأوقف المد العسكري لإسرائيل وخفض من علاقة باريس معها. ويجادل غادي هيمان أن التحول في العلاقة في مرحلة ديغول الثانية لا يعود فقط لمواقف ديغول الجديدة، بل لأن إسرائيل أيضاً لم تقبل مطالب فرنسا التي تقوم بتسليحها بأن تقيد سياستها العسكرية حتى لا تتعارض مع المصالح الفرنسية.[١٥] بدأت فرنسا بعد ديغول بتطوير ما يعرف بسياستها العربية أو «المتوسطية» واستعادة الثقة مع البلدان العربية. وشهدت فترة التعاطف العربي ١٩٧٠-٢٠٠٧ وهي سنوات حكم جورج بومبيدو وفاليري جيسكار إيستنج وفرانسوا ميتران وجاك شيراك اقتراب باريس من المطالب الفلسطينية والدفع باتجاهها واستقبالها للرئيس عرفات في الإليزيه. وكما يقترح الكاتب الصحافي والدبلوماسي جول فيشر فإن علاقة فرنسا بإسرائيل تميزت بعد ديغول بكونها ثنائية الوجه، فهي من جهة تريد أن تحافظ على علاقة معقولة مع إسرائيل لكنها في الوقت نفسه تريد أن تطور من سياساتها العربية التي بدأها ديغول.[١٦] لقد سجلت باريس أن أول لقاء رسمي على مستوى رفيع تم بين عرفات ومسؤول أوروبي كان مع جان سوفنيارج Jean Sauvagnargues وزير الخارجية الفرنسي عام ١٩٧٤.

بالنسبة لإسرائيل فإن جاك شيراك سيظل أقل رئيس فرنسي متعاطف معها بعد ديغول، بل إن شيراك في الوعي الشعبي الإسرائيلي كان متعاطفاً إلى حدّ كبير مع الفلسطينيين. وسيظل مشهد مناكفته للجنود الإسرائيليين في شوارع البلدة القديمة في القدس الأكثر تذكراً حول مواقفه من إسرائيل.

شهدت فترة حكم نيكولا ساركوزي دفئاً في العلاقة بين البلدين. وفور دخوله الإليزيه عام ٢٠٠٧ قال ساركوزي إنه لن يقوم بتحية أي زعيم في العالم لا يعترف بحق إسرائيل في الوجود. ليس هذا فحسب بل قدم ساركوزي نفسه بوصفه صديقاً لإسرائيل. كما أن ساركوزي كان أول رئيس فرنسي يتحدث أمام مجلس ممثلي المؤسسات اليهودية في فرنسا. واتخذت فرنسا موقفاً متعاطفاً في قضية الجندي الإسرائيلي «جلعاد شاليط» الذي يحمل جنسية فرنسية، كذلك حاولت وعبر وساطات مختلفة التدخل في صفقة إطلاق سراحه. بل واعتبر شاليط الذي تم أسره في غزة قضية فرنسية بامتياز بالنسبة لساركوزي وحتى لوسائل الإعلام الفرنسية. رغم ذلك فإن ساركوزي لم يتردد في انتقاد سياسات نتنياهو ومواقفه خاصة فيما يتعلق بالاستيطان، بل إنه وصف نتنياهو بـ«الكاذب» للرئيس أوباما، دون أن يلتفت أن ما يتفوه به يسمعه الصحافيون.

وبنجاح هولاند في السباق الرئاسي فإن «شهر العسل» الإسرائيلي الفرنسي الذي توجه ساركوزي قد انتهى كما قالت هآرتس.[١٧] فهولاند مثل شيراك يأس من ضرب إسرائيل للقرارات الدولية عرض الحائط. لم يكن الرئيس هولاند ليوافق بسهولة على التصويت بنعم على الطلب الفلسطيني في الجمعية العامة لولا ضغط حزبه عليه، حيث اضطر وأمام مطالب الحزب للموافقة بـ«نعم». ولم تكن تلك النعم الفرنسية وحيدة، إذ إنها جلبت العديد من الموافقات خاصة في أفريقيا حيث النفوذ الفرنسي.

ورغم حالات المد والجزر في العلاقات السياسية بسبب مواقف فرنسا الواضحة من احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة إلا أن التنسيق والتشاور بين وزارتي خارجية البلدين لا يتوقف، وثمة قنوات مختلفة من لقاءات ثنائية وجماعية

ومؤتمرات وندوات، كلها تعكس رغم كل شيء قوة العلاقة وتجذرها. مثلاً، تم منذ عام ٢٠٠٩ إطلاق لقاء سنوي بين المدير العام لوزارة الخارجية الفرنسية ونظيره الإسرائيلي بهدف التباحث حول المواقف السياسية ووجهات النظر.

٣- ألمانيا: من التعويض إلى النقد

شكل التوقيع على اتفاقية لوكسمبروغ في أيلول ١٩٥٢ حجر الأساس في توطيد العلاقات بين الدولة الوليدة وبين ألمانيا ما بعد النازية. وفيما تلقت إسرائيل معونات اقتصادية مهولة من وراء الاتفاقية فإن ألمانيا نظرت إليها بوصفها بطاقة جديدة في سلة بطاقات تطبيع علاقاتها مع المجتمع الدولي بعد جرائم النازيين.[١٨] بالنسبة لإسرائيل فإن المعونات كانت مهمة لحاجتها الماسة لتوطين المهاجرين الجدد بعد إعلان الدولة في ظل ضعف اقتصادها وقتها وقلة مواردها المالية. [١٩] وافقت ألمانيا في الاتفاقية على دفع ما قيمته ٧١٥ مليون يورو لإسرائيل و ١١٠ ملايين لمنظمات يهودية تعني بتعويض اليهود بجانب المساعدات التعويضية السنوية .وبلغت قيمة التعويضات التي دفعتها ألمانيا لليهود الذين يعيشون في إسرائيل حتى عام ٢٠٠٥ قرابة ٣٥ مليار يورو. وإذا ما عرفنا أن ألمانيا تدفع ٣٦٧ مليون يورو سنوياً لمخصصات التعويض ومدفوعات متعلقة بمواطنين في إسرائيل، فإنه يمكن توقع أن مجمل التعويضات الألمانية قد تجاوزت الستين مليار يورو في عام ٢٠١٣. ويعتقد أن قرابة ٤٠٪ من قيمة التعويضات التي دفعتها ألمانيا خلال خمسة عقود ونصف قد ذهب لمواطنين داخل إسرائيل. [٢٠]

وكانت إسرائيل قد تلقت ثلث المبلغ على شكل مساعدات مالية وثلثيه على شكل مساعدات عينية وبضائع.[٢١] كما تتلقى بعض المراكز المتخصصة معونات مالية للمساهمة في عملية التعويضات المقدمة لليهود من أصول ألمانية.[٢٢]

رغم وجود مستويات كثيرة من التعاون في قطاعات متعددة، إلا أن العلاقات الدبلوماسية بين ألمانيا الغربية وإسرائيل بدأت فقط في أيار عام ١٩٦٥. وفيما كانت ذكريات الهولوكوست حاضرة فإن الكثير من أركان النخبة السياسية الإسرائيلية عارضت إقامة علاقات مع ألمانيا وكان مناحيم بيغن من أبرز هؤلاء المعارضين . قال بيغن إن هذا يشبه أن نسأل الإسرائيليين التفكير في المبلغ الذي يريدونه ثمناً لجدهم أو جدتهم. [٢٣] يعود تأخر اعتراف ألمانيا بإسرائيل في جزء منه لخوف ألمانيا من تأثير الاعتراف على علاقتها مع الدول العربية والخوف من اندفاع هذه الدول للاعتراف بألمانيا الشرقية. ومع تسرب المعلومات عن صفقات السلاح السرية من ألمانيا الغربية لإسرائيل قامت الدول العربية بالتوجه نحو ألمانيا الشرقية وقام عبد الناصر بفتح قنصلية عامة في برلين.

يعتبر نقد إسرائيل من محرمات السياسة الألمانية للدرجة التي تجعل من انتقاد أي سياسي ألماني لإسرائيل قضية رأي عام. عام ١٩٨٨، لم يفلح رئيس البوندستاج فيليب جيننجر وخلال مداخلة له حول الاشتراكية الوطنية للنازية في التمييز بين عباراته وبين عبارات وخطابات النازية التي كان يقتبسها، ما أثار زوبعة في البرلمان، وخرج خمسون عضواً خلال الخطاب احتجاجاً على ذلك. بعد أقل من ٢٤ ساعة اضطر جيننجر للاستقالة بعد الاعتذار. [٢٤] بيد أن الشعور بالمسؤولية التاريخية لا يعني بالضرورة عدم انتقاد إسرائيل، الأمر الذي بدأت تنادي به أوساط كثيرة في ألمانيا. وربما كانت مواقف الأديب الألماني الكبير غونتر غراس الشهيرة مؤخراً دليلاً واضحاً على ما يعتمل في العقل الألماني من قلق تجاه هذا الدعم

المفرط لإسرائيل. تقول جوليا كلوكنر، وهي سياسية ألمانية شابة، بأن المسؤولية التاريخية «ليست شيكاً على بياض بعدم انتقاد السياسة الخارجية»، تقصد لبلادها تجاه إسرائيل.[٢٥]

عبرت ميركل خلال خطابها أمام الكنيست عام ٢٠٠٨ عن مدى دعم ألمانيا لإسرائيل، حيث قالت إن كل مستشاري ألمانيا قبلها «حملوا المسؤولية التاريخية الخاصة لألمانيا عن أمن إسرائيل». بل إن ميركل ذهبت لتؤكد أن هذه المسؤولية التاريخية هي جزء من سبب وجود بلادها. وعليه فإنه بالنسبة لها فإن أمن إسرائيل لن يكون مفتوحاً للتفاوض. وقالت ميركل إنها تؤيد حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها وأنه لا يمكن تحقيق تسوية للصراع من خلال ضغوطات تمارس على الطرفين بل يجب عليهما أن يتوصلا عبر التفاوض المشترك للحل على أساس دولتين. ويظل حديث ميركل بالعبرية للبرلمانيين الإسرائيليين التعبير الأكبر عن دفء مواقفها الداعمة لإسرائيل وعمقها.[٢٦] وربما أوجزت ميركل مواقفها خلال تسلمها جائزة «يهود برلين» في تشرين الثاني ٢٠١٢ حين قالت «نحن لسنا محايدين».

بيد أن ميركل لم تتوقف عن التعبير عن رأيها في الاستيطان، وجاهرت بضرورة وقفه من أجل عملية السلام. وعند إعلان إسرائيل لخطتها الاستيطانية المعروفة بـ « E1 » قالت ميركل إن على الطرفين أن يتوقفا عن أي خطوات أحادية الجانب. لكنها وكي لا تغضب إسرائيل استطردت بأن إسرائيل لديها رأي آخر «وهي دولة ذات سيادة، ونحن نستطيع فقط التعبير عن رأينا».

حتى مراقبة طريقة تصويت ألمانيا على القرارات المتعلقة بالصراع تعكس قلقاً ألمانيا متزايداً من ضرب إسرائيل وجهة نظر المجتمع الدولي بعرض الحائط. امتنعت ألمانيا عن التصويت خلال العام ١٩٩٧ مرتين في الربيع والصيف على قرارات في الجمعية العامة حول سياسات إسرائيل الاستيطانية. بل إن هذا الإحباط ربما كان وراء الدفع الألماني بالضغط على الحلفاء الأوروبيين بتبني مقررات «برلين» عام ١٩٩٩ التي أشار فيها الاتحاد الأوروبي للمرة الأولى لفكرة الدولة الفلسطينية. وكان البرلمان الألماني لأول مرة قد اتخذ قراراً بعد مهاجمة البحرية الإسرائيلية لسفينة مرمرة التركية قبالة شواطئ غزة، صوتت لصالحه كل الأحزاب السياسية الألمانية، يطالب برفع الحصار عن غزة.

ربما يمكن تلمس الغضب الألماني الخافت من سياسات إسرائيل في الموقف المفاجئ الذي اتخذته ميركل بالامتناع عن التصويت إلى جانب طلب عضوية فلسطين في الأمم المتحدة. لم تكن إسرائيل تتوقع أن تقوم ألمانيا بأقل من رفض الطلب الفلسطيني والضغط على أصدقائها بالوقوف ضده، لكن برلين قررت أن تمتنع. من الواضح أن ثمة تراجعا، من وجهة نظر إسرائيل، في الدعم السياسي الألماني خاصة أن ألمانيا قبل عام فقط صوتت بـ«لا» في وجه المقترح الفلسطيني عام ٢٠١١ للحصول على عضوية منظمة اليونسكو.

رغم ذلك فإن العلاقات في العقد الأخير شهدت عملية مأسسة وتمكين جذريتين. ففي كانون الثاني ٢٠١٠ عقد البوندستاج جلسة مشتركة مع الكنيست في برلين وهي المرة الأولى التي يقوم بها البوندستاج بمثل هذا اللقاء مع برلمان أجنبي. وتم خلال زيارة ميركل لإسرائيل عام ٢٠٠٨ بصحبة سبعة من وزراء حكومتها ثم عودتها عام ٢٠١١ بصحبة ثمانية من وزراء حكومتها توقيع العديد من الاتفاقيات المختلفة بين الحكومتين. وأطلقت ميركل منذ زيارة ٢٠٠٨

«التشاور الحكومي المشترك» الذي يعقد بين حكومتي البلدين سنوياً منذ ذلك الوقت.

ثالثاً، العلاقات العسكرية وتجارة السلاح

تعتبر الدول الثلاث أكبر مزودي إسرائيل بالسلاح بعد الولايات المتحدة وإن بفارق كبير. وتشكل قيمة صادرات السلاح إلى إسرائيل من تلك الدول الثلاث أكثر من ٨٥٪ من مجمل صادرات دول أعضاء الاتحاد الأوروبي لإسرائيل في الفترة بين ٢٠٠٠- ٢٠٠٨ المفصح عنها. ويمكن أن ترتفع مثل هذه النسبة بشكل كبير إذا أضيف له ثمن غواصات الدولفين الألمانية .

١- بريطانيا: دعم عسكري قبل الميلاد

بدأت علاقات بريطانيا العسكرية مبكراً بإسرائيل قبل وجود الدولة. وتعود جذور هذه العلاقات إلى تدريب بريطانيا للعصابات الصهيونية وتسليحها لها ورعايتها لبعض مجموعاتها. مرة أخرى كان أبرز دور في ذلك ما قام به رجل الاستخبارات البريطاني «أردي وينجيت» كما تم ذكره سابقاً. بعد النكبة وتأسيس إسرائيل أقامت بريطانيا علاقات عسكرية عميقة مع تل أبيب كانت تتلون بسحب الحرب الباردة في البداية وبعد ذلك بعد ثورة يوليو بالصراع ضد عبد الناصر.

كما زار رئيس أركان الجيش البريطاني إسرائيل رسمياً لأول مرة، وبحث فكرة التعاون المشترك لصد أي هجوم روسي على الشرق الأوسط. بن غوريون في البداية كان يطمع أن تعامل بريطانيا إسرائيل كما تعامل نيوزلندا أو أستراليا من حيث التعاون العسكري وتسخير القدرات العسكرية لها.[٣٧] لكن بريطانيا لم ترغب بذلك واكتفت بتزويد إسرائيل بما ترغب من سلاح، وتجنباً لإثارة الرأي العام كانت في فترات مختلفة تكتب على السلاح «منتج أوروبي». كانت بريطانيا خلال خمسينيات وستينيات القرن الماضي إلى جانب فرنسا أكبر مزودي السلاح لإسرائيل بما في ذلك المواد المستخدمة في تصنيع القنبلة النووية الإسرائيلية.

وتوقفت بريطانيا رسمياً عن بيع السلاح لإسرائيل منذ الحظر الذي فرضته الجماعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي الآن) عام ١٩٨٢ على تجارة السلاح مع إسرائيل، ولم تعاود التعاون مع تل أبيب في هذا المجال إلا بعد توقيع اتفاق أوسلو. ومنذ ذلك الوقت واصلت بريطانيا تزويد إسرائيل بمقاتلات حربية وطائرات عامودية مقاتلة وسفن حربية وقنابل وصواريخ وذخيرة وألغام وأسلحة أتوماتيكية وأجهزة الكترونية للاستخدام العسكري. وتزود شركة Airtechnology البريطانية إسرائيل بقطع أساسية تستخدم في تصنيع دبابة الميركافاه، كما تزود شركة BAE المصانع الأميركية بقطع أساسية لتصنيع طائرة F16 التي يستخدمها سلاح الجو الإسرائيلي بكثرة في حروبه وعدوانه. كما يتم تزويد نظم إطلاق الصواريخ الخاصة بطائرة الأباتشي بريطانياً.[٢٨]

واعترف وزير الخارجية البريطاني ديفيد ميلباند في نيسان ٢٠٠٩ بأن المعدات الحربية الإسرائيلية التي قصفت غزة تحتوي قطعاً صنعت في بريطانيا وذكر أمثلة على ذلك طائرة F16 والأباتشي وناقلات الجنود المصفحة.[٢٩] وهو ما خفف من وتيرة تصدير السلاح لإسرائيل في الفترة بين ٢٠٠٩-٢٠١٢ حيث رفضت بريطانيا ٥٢ طلباً إسرائيلياً لشراء معدات

عسكرية منها خوفاً من استخدام إسرائيل لهذه المعدات في خلخلة الاستقرار في المنطقة.

وتزودت بريطانيا بأنواع متعددة من السلاح الإسرائيلي مثل القذائف وأجزاء خاصة بصواريخ أرض جو والكترونيات خاصة بالطائرات. وتشترى بريطانيا صواريخ سبايك. كما زودت شركات إسرائيلية شركات تصنيع حربي بريطانية بنظم دفاع ذاتي للطائرات. كما باعت إسرائيل شركة BAE للنظم طائرات قاذفة استخدامها سلاح الجو الإسرائيلي. كما توجد عشرات البرامج التطويرية المشتركة بين شركات إسرائيلية وأخرى بريطانية بجانب مشاريع أخرى تقوم بها شركات من البلدين في تطوير أسلحة لصالح طرف ثالث.

ويستخدم سلاح الجو البريطاني طائرات إسرائيلية بدون طيار من نوع Hermes 450 في عملياته في أفغانستان منذ ٢٠٠٧. إلا أن بريطانيا أرادت الاستفادة من خبرات التصنيع الإسرائيلية في تطوير الطائرة بدون الطيار، وعليه تم تطوير اتفاق بين شركة Thales البريطانية و«إلبيت» الإسرائيلية لتطوير طائرات مراقبة بدون طيار من نوع «ووانشكيبر»، حيث تمت صناعة أول عشر طائرات في إسرائيل وبعد ذلك تم نقل التصنيع لبريطانيا. واشترت بريطانيا ٥٤ طائرة منها بقيمة ٨٦٠ مليون جنيه إسترليني، أي قرابة مليار دولار. وتم تجريب الطائرات من قبل رجال سلاح الجو الإسرائيلي في قاعدة عسكرية بريطانية في ويلز. كما تلقى رجال سلاح الجو البريطاني تدريبات على الطائرة في إسرائيل.

وتثير منظمات حقوقية وسياسية مخاوف من أن يكون رجال سلاح الجو البريطاني قد تلقوا التدريب على الطائرات وهي تحلق فوق سماء قطاع غزة وتنفذ عمليات الاغتيال هناك.[٣٠] واستخدم سلاح الجو البريطاني في حربه في العراق قنابل من نوع «سيمون» الخارقة من إسرائيل. واشترت وزارة الدفاع البريطانية أكثر من ٢٦ ألف قنبلة عام ٢٠٠٣ و أكثر من ٣ آلاف أخرى عام ٢٠٠٤ من إسرائيل.[٣١]

وبالقدر الذي يتم فيه إخفاء الكثير من صفقات السلاح عن البيانات الرسمية فإنه يمكن للبيانات عن تصاريح تجارة السلاح أن تشير بطرف خفي إلى حقيقة التعاون في هذا المجال. وشهد منح هذه الرخص ارتفاعاً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة. ففيما تم منح تراخيص بقيمة ٣٤ مليون جنيه فقط في عام ٢٠٠٨، أقرت الحكومية البريطانية بإصدار ٣٠٠٠ رخصة لبيع السلاح لسبع وعشرين دولة في المرحلة المقبلة بقيمة ١٢ مليار جنيه إسترليني كان نصيب الأسد فيها لإسرائيل والصين والسعودية.[٣٢]

وتقول صحيفة الغارديان إن نصيب إسرائيل من تراخيص التصدير هذه يقترب من ٧٫٨ مليار جنيه، أي أكثر من النصف تليها السعودية (١٫٨) ومن ثم الصين (١٫٤) مليار.[٣٣] وتضمنت الـ٣٨١ رخصة التي منحت لتصدير السلاح لإسرائيل معدات التشفير ومركبات الدفع الرباعي ذات الحماية البالستية ودروعا واقية وخوذا عسكرية، ومواد تستخدم في تصنيع المسدسات وأخرى للبنادق الهجومية، ومركبات للإسناد العسكري وذخيرة للأسلحة الخفيفة.[٣٤]

وكما تورد مؤسسات تراقب تصدير السلاح البريطاني مثل CAAT فإنه في الفترة بين ٢٠٠٨-٢٠١٣ تصدرت إسرائيل قائمة الدول التي منحت تراخيص لتجارة السلاح معها، حيث بلغت قيمة التراخيص التي قبلت وتلك التي رفضت ٧٫٩ مليار جنيه استرليني تلتها السعودية ومن ثم الإمارات وفرنسا والولايات المتحدة بقرابة نصف المبلغ لكل منها.[٣٥]

وكانت منظمات حقوقية توجهت للمحاكم البريطانية بطلب اعتقال أي مسؤول إسرائيلي بتهمة ارتكاب جرائم حرب بحق الفلسطينيين. من أمثلة ذلك تحذير الجنرال الإسرائيلي دورون ألمونج من أنه سيعتقل لو نزل من الطائرة في لندن ما اضطره للبقاء في الطائرة والعودة لإسرائيل على الطائرة نفسها. مثلاً تم تحذير وزيرة الخارجية تسيبي ليفني وقتها عام ٢٠٠٩ من أنها ستعتقل لو هبطت طائرتها في بريطانيا ما اضطرها لإلغاء زيارتها لها. وكان الشيء نفسه قد حدث أيضاً مع وزير الاستخبارات والطاقة الذرية دان مريدور.

تم في عام ٢٠١١ تعديل القانون بحيث يصار إلى استجلاب موافقة النائب العام قبل إصدار أي قرار بالاعتقال. ولم يتمكن أي مسؤول عسكري إسرائيلي من زيارة بريطانيا منذ عام ٢٠٠٢ إلا في كانون الأول ٢٠١٢ حين قام وزير الجبهة الداخلية آفي ديختر بزيارة لندن، وبعد ذلك قام رئيس الأركان بأول زيارة لجنرال إسرائيلي لبريطانيا منذ عقد من الزمن.

٢-فرنسا: عود على بدء

تظل المساهمة الفرنسية في بناء مفاعل ديمونا هي الأبرز في تاريخ التعاون العسكري بين البلدين الذي يمكن تقسيمه إلى ثلاث مراحل: تمتد الأولى من الفترة التي تلت إعلان الدولة مباشرة وحتى عام ١٩٦٧، وتميزت بتعاون عسكري وطيد بين الطرفين، ارتكز على توريد السلاح الفرنسي والخبرات التصنيعية الفرنسية لإسرائيل. وتطغى على النقاشات حول سبب دعم فرنسا للمشروع النووي الإسرائيلي فكرتان: تتعلق واحدة بمحاولة باريس مكافأة تل أبيب على دورها في العدوان على مصر عام ١٩٥٦، والثانية بالعداء المشترك لنظام عبد الناصر الذي كان يدعم الثورة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي، ودور إسرائيل في تزويد فرنسا ببعض المعلومات الاستخباراتية من خلال الجالية اليهودية التي كانت هناك.[٣٦]

وتمتد المرحلة الثانية من عام ١٩٦٨ حتى توقيع اتفاق السلام في الشرق الأوسط عام ١٩٩٣ حيث توقف الدعم العسكري الفرنسي لإسرائيل، وفرضت فرنسا حظراً على تصدير السلاح لإسرائيل امتد ٢٥ عاماً. اقتصرت العلاقة خلال تلك الفترة على التعاون الاستخباراتي والمعلوماتي. ومع عودة المياه إلى مجاريها منذ العام ١٩٩٣ بدأت المرحلة الثالثة التي تميزت هذه المرة بالتركيز على تزويد تل أبيب لباريس بالتكنولوجيا العسكرية الدقيقة.

أعربت فرنسا عام ١٩٩٢ عن نيتها التعاون مع شركات إسرائيلية في مشاريع تطوير طائرات وصواريخ. وكانت أولى الصفقات شراء فرنسا لأربع طائرات بدون طيار من إسرائيل عام ١٩٩٣ استخدمتها في حرب كوسوفو. واقتضى العقد أن تدفع فرنسا مبلغ ١٤ مليون يورو سنوياً لصيانة المقاتلات حتى العام ٢٠٠٢ . كما اشترت فرنسا طائرة من دون طيار من نوع IAI Hunter عام ١٩٩٧ وأخرى مطورة عن نوع Harfang عام ٢٠٠١. وبشكل عام، قامت فرنسا خلال الفترة ١٩٩٦- ٢٠٠٠ بتصدير سلاح لإسرائيل بقيمة ٥٠ مليون دولار. شملت سبع طائرات مروحية من نوع «بانتر As-5655A» وقامت الولايات المتحدة بتمويل الصفقة، وشملت أيضاً رادارات ونظم مراقبة وسفن حربية مقاتلة،[٣٧] واشترت فرنسا طائرات بدون طيار من إسرائيل عام ٢٠٠١.

واحتلت فرنسا في الفترة بين ٢٠٠٣ -٢٠٠٧ المرتبة الأولى في قائمة الدول المتعاونة مع إسرائيل في أوروبا في مجال التسليح حيث أصدرت تراخيص لتسويق السلاح من ومع إسرائيل بقيمة ٦٢٣ مليون دولار. ثم احتلت فرنسا المرتبة

الأولى في الدول الأوروبية المصدرة للسلاح لإسرائيل عام ٢٠١٠ حيث بلغ مجمل ما صدرته لإسرائيل قرابة ٣٥ مليون يورو. وتوجد مشاريع تطوير كثيرة مشتركة بين شركات إنتاج عسكري فرنسية وأخرى إسرائيلية. وانتقل التعاون تدريجياً من بيع السلاح إلى تطويره وتصنيعه المشترك في بحث فرنسي عن الاستفادة من خبرات إسرائيل في تكنولوجيا السلاح الدقيقة.

يندرج في هذا الإطار تزويد شركة إسرائيلية وزارة الدفاع الفرنسية في حزيران ٢٠١١ بمئات من لاسلكيات تحديد المكان بقيمة ٧,١ مليون دولار. واللاسلكيات المزودة هي لاسلكيات شخصية لتحديد أماكن الجندي الذي يحملها في أوقات الأزمة ذهبت لصالح قوات الجو الفرنسية والبحرية وقوات التسليح العام.[٣٨] وتتعاون شركة «إلبيت للنظم» مع شركة «تالي» الفرنسية في تطوير وتسويق نظم الطيران بدون طيار. كما ترتبط شركة «إلبيت» منذ ٢٠١١ مع شركة «ساجم» للدفاع والأمن الفرنسية بمشاريع تطويرية للسلاح. وكما يخلص تشلير فإن حميمية العلاقة بين البلدين في العقدين الماضيين تشبه إلى حدّ بعيد ما كانت عليه في خمسينيات وستينيات القرن الماضي.[٣٩]

تم منذ العام ٢٠٠٦ الاتفاق على تبادل الملحقين العسكريين في سفارتي البلدين. وتم خلال زيارة ساركوزي لتل أبيب في ٢٠٠٨ توقيع اتفاق بين البلدين حول «مكافحة الجريمة والإرهاب». وتوصل رئيس الأركان الإسرائيلي الجنرال غابي أشكنازي مع نظيره الفرنسي عام ٢٠١٠ إلى خطة لتبادل الخبرات والتدريب خاصة في مجال محاربة الإرهاب. وكان أول ثمار هذا التفاهم مشاركة طيارين من سلاح الجو الإسرائيلي في تدريب محاكاة لصد هجوم إرهابي في قاعدتي Biscarosse و Cazaux الفرنسيتين. كما تعززت العلاقات الميدانية بين الطرفين والتي تشمل الزيارات وتبادل الخبرات . مثلاً، سارعت فرنسا وفور اندلاع الحرائق في أحراش جبل الكرمل عام ٢٠١٠ إلى المساهمة في عشرات آلاف معدات مكافحة الحرائق لإسرائيل، شملت خمس طائرات ناقلة.

ووجدت أمنستي في تقرير لها أن قطعاً فرنسية استخدمت في قصف بناية سكنية في غزة خلال عدوان إسرائيل على القطاع في نهاية ٢٠٠٨ وبداية ٢٠٠٩، وهي قطع استخدمت في صواريخ أميركية مزودة لإسرائيل.

٣- ألمانيا: أكثر من تعاون

ربما كانت ألمانيا إلى جوار الولايات المتحدة الدولة الوحيدة التي لم توقف شحن السلاح إلى إسرائيل سراً أو جهراً. ولسنوات عديدة ظل شحن السلاح الألماني لإسرائيل طي الكتمان بسبب حساسية ردة الفعل العربية إلى أن تم فضحه في منتصف الخمسينيات. تأخذ إسرائيل من المحرقة وذكريات الحرب العالمية الثانية ذريعة للضغط المتواصل على ألمانيا لمواصلة تسليحها ودعمها سواء بالسلاح أو بالمال اللازم لشرائه. إن فكرة Wiedergutmachung (التعويض) تشكل عصب هذه العلاقة القوية التي تجعل من تسليح إسرائيل «واجباً» ألمانيا. لقد كان السلاح الألماني ضرورياً في حروب إسرائيل المختلفة خاصة حروب ١٩٦٧و ١٩٧٣ و ١٩٨٢.

بدأ التعاون العسكري بين البلدين منذ عام ١٩٥٤ حين أوفدت إسرائيل ملحقاً عسكرياً لبون، رغم أن ألمانيا لم يكن مسموحا لها القيام بالتصنيع الحربي، إلا أنها زودت إسرائيل في بداية الخمسينيات بقوارب بحرية عسكرية. وكانت في تلك

الفترة المبكرة ترفع الملصقات والكتابات التي تشير لألمانيا من على السلاح المورد لإسرائيل، وكانت الصناعات الألمانية تقوم بتصنيع السفن والبوارج التي تنوي تصديرها لإسرائيل في أحواض بريطانية وفرنسية. ويعود التعاون العسكري الرسمي بين البلدين للقاء الأول الذي جمع بن غوريون بالمستشار الألماني كونراد أديناور في نيويورك في آذار ١٩٦٠، حيث أكد الطرفان على أهمية التعاون في مجال التسليح.

اتسم الدعم الألماني للصناعات الحربية الإسرائيلية بالسرية. مثلاً كشفت فضيحة عام ١٩٧٢ عن تمويل ألمانيا لإسرائيل بقرابة ٢,٢ مليار مارك لتطوير طائرة تورنيدو. وكانت وزارة الدفاع الألمانية وقعت اتفاقية حول ذلك مع إسرائيل أشارت للطائرات بأحرف سرية. كما كانت المبادلات المالية تتم عبر الموساد. واكتشفت الشرطة في ميناء هامبورغ عام ١٩٩١ كمية من سلاح ألمانيا الشرقية السابق في حاويات كتب عليها «معدات زراعية». كانت ألمانيا تزود إسرائيل بشحنات السلاح عبر طرق التفافية، حيث لا تذهب مباشرة لإسرائيل ولا يعلن عنها في قوائم السلاح الألماني، بل تعلن كأسلحة فاقدة. شملت هذه طائرات عامودية مقاتلة من نوع «سكورسكي»، طائرات ناقلة، دبابات من نوع M-48، رشاشات للطائرات، صواريخ مضادة للدبابات.[٤٠]

في المقابل، وخلال الحرب الباردة، كانت إسرائيل تقوم بتزويد ألمانيا الغربية بالوسائل القتالية الروسية التي استولت عليها في حروبها ضد الجيوش العربية، وكانت ألمانيا تحلل هذه المواد وتدرسها لمعرفة المزيد عن القدرات العسكرية لغريمتها الشرقية وقتها. وانقلبت الآية بعد سقوط جدار برلين، إذ توفر لدى المانيا الكثير من المواد القتالية الروسية والمعلومات عنها من خلال جيش ألمانيا الشرقية المتوحد مع الجيش الألماني. وبدأت ألمانيا بتوفير تلك المواد القتالية لإسرائيل كي تطّلع على السلاح المتوفر لدى خصومها العرب. وكان هذا مفيداً بشكل كبير خلال فترة تهديد صدام حسين لإسرائيل منذ عاصفة الصحراء وحتى سقوط نظامه.[٤١] رغم أن ٨٣ من واردات النفط الألماني تأتي من البلدان العربية فقد سمحت للولايات المتحدة باستخدام قاعدة «بيرميرهافن» لتزويد إسرائيل بالسلاح خلال حرب ١٩٧٣. وبعبارة صغيرة، كان التعاون العسكري يأخذ شكل خطوات بناء الثقة.[٤٢]

ووقع البلدان أكثر من اتفاقية للتعاون العسكري أبرزها اتفاقيات عام ١٩٧٩و ١٩٩٣و ١٩٩٨ و ٢٠٠٨. واستفادت الصناعات العسكرية الإسرائيلية بشكل كبير من الخبرات الألمانية في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي في تطوير الدبابات. إلى جانب هذا فإن معظم السفن الحربية الإسرائيلية تستخدم محركات ديزيل من تصنيع ألماني. قامت ألمانيا خلال حرب الخليج الأولى بتزويد إسرائيل بسبع مركبات لتعقب الأسلحة البيوكيماوية. ومع اتهام إسرائيل لألمانيا بالمساهمة في تطوير الصواريخ العراقية التي سقطت على تل ابيب وحيفا عام ١٩٩٠ قامت برلين بتوفير دعم عسكري لإسرائيل بقيمة ١,٣٦ مليار مارك ألماني عام ١٩٩١.[٤٣] كما زودت ألمانيا إسرائيل بـ١٨٠ ألف قناع واق ضد الغاز عام ١٩٩٨.

وفيما كانت القوات الغربية تستعد لضرب بغداد عام ٢٠٠٢ ، طلبت إسرائيل من ألمانيا تزويدها بقاعدتي صواريخ «باتريوت» لصد أي هجوم صاروخي عراقي محتمل. واحتلت ألمانيا خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠ المركز الثاني في قائمة الدول المصدرة للسلاح لإسرائيل، حيث زودت إسرائيل بسلاح قيمته ٧٦٥ مليون دولار، وكانت قيمة غواصات

الدولفين هي التي رفعت الرقم إلى هذا الحد. كما تحتل إسرائيل المرتبة السابعة في قائمة زبائن ألمانيا في مجال تجارة السلاح.[٤٤] عام ٢٠٠٠ بلغت تجارة السلاح مع ألمانيا ١٣٠ مليون يورو تشمل «دبابات توربيدو» وسيارات مصفحة وأجزاء من دبابات الميركافاة.

وترددت ألمانيا، بسبب اجتياح الضفة، بتزويد إسرائيل بالسلاح، حيث تم وقف شحن ١٢٠ مادة للتصدير، منها قطع تستخدم في تصنيع ميركافاة ٤ التي كانت تستخدم في اجتياح المدن الفلسطينية؛ الأمر الذي اعتبرته إسرائيل نكوصاً عن التعهدات الألمانية بحماية إسرائيل، ما اضطر المستشار الألماني شرويدر للقول «ستتلقى إسرائيل كل ما تحتاجه للحفاظ على أمنها، وستستلمه عند حاجتها له».[٤٥]

وتبلغ قيمة المساعدات العسكرية الألمانية لإسرائيل خلال الفترة ٢٠٠١- ٢٠٠٥ (مع استثناء سنة ٢٠٠٣) خمسة أضعافها في الفترة بين ١٩٩٥-١٩٩٨ .[٤٦] ووافقت ألمانيا عام ٢٠٠٦ على بيع إسرائيل نماذج من ناقلات الجنود الألمانية «دينجو٢» لغايات الاختبار، فيما طلبت إسرائيل تزويدها بـ١٠٠ مركبة منها. واشترت ألمانيا طائرات تجسس إسرائيلي لاستخدامها في أفغانستان وتلقى الجنود الألمان تدريبات في إسرائيل حول استخدام الطائرات.

كما شهد التعاون الاستخباراتي تقدماً كبيراً، وإن كانت السرية تحيط بالكثير من تفاصيله، فالعلاقات بين الموساد وجهاز المخابرات الألماني المعروف بالأحرف الأولى بـ(BND) بدأت مبكراً منذ خمسينيات القرن الماضي، وكان الجهازان يشرفان ليس على تبادل المعلومات بل أيضاً على تهريب السلاح سراً من ألمانيا لإسرائيل، كما ساهمت المخابرات الألمانية في مساعدة الموساد في بعض نشاطاته السرية في أوروبا وفي المنطقة العربية. وكان أول رئيس لجهاز المخابرات الألمانية «رينهارت جيهلن» وافق على توفير جوازات سفر ألمانية لاستخدام عملاء الموساد السريين في نشاطاتهم في العالم. استمر هذا التصرف منذ الخمسينيات حتى اليوم، بل إن قيمته ازدادت اليوم مع تعذر استخدام الموساد لجوازات السفر النيوزلندية والكندية بعد فضائح الكشف عنها. وقال زير داخلية شرويدر إن إسرائيل تشكل رأس حربة في المعركة ضد الإرهاب العالمي، وهي بحاجة لشبكة لحماية نفسها في وجه الإرهابيين.[٤٧]

وبرز دور المخابرات الألمانية بشكل جلي في صفقات تبادل الجنود مع حزب الله خاصة صفقة عام ١٩٩٦ حيث تمكن ضابط مخابرات ألماني سابق من إبرام صفقة تبادل لجثماني جنديين إسرائيليين قتلا عام ١٩٨٦ وطيار مقابل إطلاق سراح ٤٠ أسيرا لبنانيا وتسليم جثامين ١٢٣ مقاتلاً من حزب الله. كما في صفقة عام ٢٠٠٤ التي تم بموجبها تبادل جثامين ثلاثة جنود ورجل أعمال مقابل ٤٣٥ أسيرا لبنانياً وفلسطينياً. تحظى ألمانيا بسبب دعمها العسكري غير المشروط لإسرائيل بثقة الأخيرة، فبعد انتهاء العدوان الإسرائيلي على لبنان عام ٢٠٠٦ طلبت إسرائيل من ألمانيا المساهمة في مراقبة تهريب السلاح للبنان، حيث أرسلت ألمانيا قوة بحرية للسواحل اللبنانية قوامها ٢٤٠٠ جندي. وقال أولمرت وقتها إنه لا يوجد بلد أكثر صداقة لإسرائيل من ألمانيا.[٤٨]

على صعيد التدريب، بدأت ألمانيا منذ عام ١٩٥٨ بتوفير دورات تدريب للجنود والضباط الإسرائيليين سواء في ألمانيا أو في إسرائيل حول استخدام السلاح المصنع في ألمانيا بجانب عقد دروات تدريب عام ١٩٨٠ لقوات المشاة الجبلية.

وتدريبات على استخدام المركبات المتعقبة للأسلحة البيوكيماوية في التسعينيات. ويتم منذ عام ١٩٨٤ توفر أكاديمية Bundeswehr تدريباً منتظماً للضباط الإسرائيليين. وعقدت منذ العام ١٩٩٨ لقاءات دورية على مستوى قيادة الأركان. وعلى أثر ذلك يشارك عشرون ضابطاً في دورات تدريبية لمدة ثلاثة أسابيع مع الوحدات الألمانية المختارة.[٤٩]

وتظل قصة غواصات الدولفين الست التي باعتها ألمانيا لإسرائيل هي الأكثر شهرة في الفترة الأخيرة من بين صفقات السلاح الإسرائيلي عامة. أولاً هذه الغواصات قادرة على حمل صواريخ نووية وإطلاقها وهي جزء من خطة إسرائيل المعروفة بـ«شمشون» للرد على أي هجوم نووي. ثانياً قامت ألمانيا بإعفاء إسرائيل من أكثر من ثلثي ثمن الغواصات التي يبلغ ثمن كل منها نصف مليار دولار.

فبعد حرب الخليج اشترت إسرائيل من ألمانيا غواصتين، ثم في عام ٢٠٠٠ وافقت ألمانيا على تزويدها بغواصة إضافية بنصف الثمن، ووافقت في العام ٢٠٠٦ على بيعها غواصتين أخريين بثلثي ثمنهما الذي بلغ ١,٢٧ مليار يورو، تم في العام ٢٠١٠ إعفاء إسرائيل من ٤٢٥ مليوناً منها. وطلب نتنياهو من ميركل عام ٢٠١١ تزويد إسرائيل بغواصة سادسة. ووافقت ألمانيا في آذار ٢٠١٢ بعد لقاء بين إيهود بارك ووزير الدفاع الألماني «رودجر وولف» على دفع ما قيمته ١٧٠ مليون دولار - تقريباً ثلث قيمة الغواصة- وتقوم إسرائيل بدفع بقية المبلغ حتى عام ٢٠١٥.[٥٠]

ومن المتوقع أن تطلب إسرائيل قريباً تزويدها بالغواصة السابعة والثامنة والتاسعة كما تقترح «دير شبيغل».[٥١] فرحاً بالصفقة، قال نتنياهو للراديو الألماني إن تزويد ألمانيا لإسرائيل بالغواصات هو تأكيد على التزام ألمانيا بأمن إسرائيل. ويؤكد تحليل البيانات التي تصدر في التقارير الرسمية عن وزارة الدفاع الألمانية أن الأخيرة تدرك أن إسرائيل ستستخدم هذه الغواصات لغايات حمل رؤوس نووية.

وفي تقرير لها حول بيع ألمانيا لغواصات الدولفين لإسرائيل تتساءل «دير شبيغل» ما إذا كانت ألمانيا ساهمت في تغطية تكاليف القنبلة النووية الإسرائيلية، حيث قامت ألمانيا بتمويل إسرائيل بمبلغ ٦٣٠ مليون مارك لإنشاء محطة لتحلية مياه البحر في العام ١٩٦٥. حتى الآن لم يتم التحقق من أن إسرائيل فعلاً استخدمت الأموال في بناء محطة تحلية مياه البحر، بل إن كل المؤشرات تقول إن الأموال استخدمت لتغطية تكاليف إنشاء مفاعل ديمونا.[٥٢]

رابعاً، العلاقات الاقتصادية

لا يمكن استثناء دول أوروبا الكبرى من تاريخ تطور الاقتصاد الاسرائيلي، ولا الاستهانة بأهمية التبادل التجاري بين تل أبيب وهذه البلدان. فأوروبا بشكل عام شكلت حيز التواصل مع العالم الخارجي مع انطباق الطوق على إسرائيل وعدم مقدرتها على التصدير والاستيراد مع الجيران العرب. وشكلت أسواق البلدان الأوروبية الكبرى المساحة الأكبر للتجارة الخارجية في العقود الأولى من عمر الدولة بسبب بعد الأسواق الأميركية. ورغم تعاظم أهمية التجارة مع الصين إلا أن هذه البلدان حافظت على حصة كبيرة من قيمة تبادل إسرائيل الخارجي.

وتمتعت إسرائيل بمعاملة تجارية جيدة في تصدير واستيراد البضائع مع تلك البلدان. ففي البداية تمتعت باتفاقية فردية

تضمن حرية حركة بضائعها إلى الأسواق هناك. بعد توقيع الجماعة الأوروبية لاتفاقية التجارة الحرة مع إسرائيل خاصة الاتفاق الجمركي عام ١٩٦٤ واتفاقية التجارة التفضيلية عام ١٩٧٠ واتفاقية التجارة والتعاون للعام ١٩٧٥ وبعدها اتفاقية الشراكة للعام ١٩٩٥ وخطة العمل للعام ٢٠٠٤ صارت علاقات إسرائيل مع تلك البلدان تنتظم ضمن هذه الاتفاقيات.

منذ اليوم الأول لوجود إسرائيل، واصلت بريطانيا (القوة الانتدابية السابقة على فلسطين) علاقاتها التجارية مع الدولة الجديدة. ولكن هذه المرة كان عليها أن تكثف علاقاتها الاقتصادية في ظل العزلة الاقتصادية والمقاطعة التي كانت نتيجة طبيعية لوجود إسرائيل في قلب المحيط العربي. واحتلت بريطانياً على الدوام مكاناً متقدماً في سلم التبادل التجاري الإسرائيلي الخارجي. وعند مراجعة بيانات التبادل التجاري بين البلدين يمكن ملاحظة كيف انتقل الفائض في الميزان التجاري في الألفية الجديدة لصالح إسرائيل بعد ان كان لصالح بريطانيا لأكثر من أربعة عقود بفضل التحول في الاقتصاد الإسرائيلي من اقتصاد زراعي إلى صناعي وتكنولوجي. يوضح الجدول التالي تطور مسار التبادل التجاري في سنوات مختلفة بين البلدين.

جدول (١): إسرائيل وبريطانيا: صادرات وواردات (مليون دولار)

	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٠	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٦٠	١٩٥٠
صادرات	٣,٤٢٤,٧	٢,٢٦٨,١	١,٣٥٨,٤	٨٤١,٦	٤٦٥٥,٥	٨١,٤	٣٦,١	١١,١
واردات	٢,٧٧٦,٧	٢,٢٤٦,٤	٢,٧١٤,٦	١,٣١٧,٣	٢٢٩,٤	٦٦٩,٤	٥٩,٣	٢٥,٦

مستخلصة من بيانات مركز الإحصاء الإسرائيلي.

وتحتل إسرائيل المرتبة التاسعة عشرة (١٩) في قائمة الدول التي لديها شركات تستثمر في بريطانيا حيث يوجد أكثر من ٣٠٠ شركة إسرائيلية تستثمر هناك، كما توجد شركات بريطانية عملاقة تستثمر في إسرائيل. مثلاً تستثمر شركة Apax البريطانية وحدها قرابة مليارين وربع مليار في إسرائيل.[٥٣] وإسرائيل أكبر شريك تجاري لبريطانيا في الشرق الأوسط، حيث بلغت قيمة المبادلات التجارية بينهما في العام ٢٠١٢ أكثر من ٦ مليارات دولار في ارتفاع كبير عن نهاية العام ٢٠١٠، حيث بلغت ٤,٥ مليار وفي العام ٢٠٠٩ قرابة ٤ مليار فقط.

وتسعى بريطانيا لتعزيز التبادل التجاري مع إسرائيل خاصة في مجال الصناعات الدقيقة والتكنولوجيا المتقدمة، لذا فهي تشجع التعاون المشترك في مجالات الاستثمار والمبادرات الاقتصادية. توجد غرفة إسرائيلية بريطانية للتجارة تعمل على تشجيع المبادلات التجارية بين البلدين. وتم عام ٢٠١١ الإعلان عن تشكيل «العمل الإسرائيلي البريطاني» بعد دمج غرفة التجارة الإسرائيلية البريطانية مع مجلس العمل الإسرائيلي البريطاني. ويضم التكتل التجاري الجديد ٢٠٠٠ شركة، وعشرة آلاف مستثمر ورجل أعمال. وتقوم السفارة البريطانية في تل أبيب ونظيرتها الإسرائيلية في لندن ومؤسسة الاستثمار والتجارة البريطانية بمساعدة التكتل الاقتصادي وتسهيل عمله.

رغم ذلك، فإن حركة مناهضة نشاطات إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني تجد زخماً واضحاً في بريطانيا رغم عدم

مقدرتها على التأثير في قرارات الدولة. ففي حزيران ٢٠١٠ صوت اتحاد التجارة البريطاني على قرار يطالب بمقاطعة البضائع والخدمات الإسرائيلية بسبب جدار الفصل العنصري وسياسات إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني. كما بادرت الحكومة البريطانية منذ عام ٢٠٠٩ بالطلب من المستوردين تحديد منشأ الواردات من الضفة الغربية إذا ما كنت من المستوطنات أم من إنتاج المزارعين الفلسطينيين.

بدأ التبادل التجاري بين فرنسا وإسرائيل متواضعاً قياساً إلى قوة العلاقة العسكرية بينهما في عقد الخمسينيات حين لم تتجاوز صادرات إسرائيل لفرنسا العام ١٩٥٠ (٢٠٠) ألف دولار، وحتى بعد عشر سنوات ظلت ٤,٦ مليون دولار. ويعود السبب في ذلك إلى أن أغلبية الصادرات الإسرائيلية في ذلك الوقت كانت منتجات زراعية ولم تكن فرنسا بحاجة لاستيراد هذه المنتجات من برتقال وحمضيات وزيتون وخضروات مثلما كانت بريطانيا وألمانيا، فهي أولا تقوم بزراعة الحمضيات والزيتون والكروم، كما أن مستعمراتها في المغرب العربي كانت توفر لها هذه المنتجات دون عناء الاستيراد. ومع التحول في الاقتصاد الإسرائيلي بدأت الصادرات الإسرائيلية لفرنسا تزداد وتتنوع خاصة في المنتجات الصناعية وبعد ذلك التكنولوجية.

جدول (٢): إسرائيل وفرنسا: صادرات وواردات (مليون دولار)

	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٠	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٦٠	١٩٥٠
صادرات	١,٥٤٣,٠	١,٢١٦,٥	٧٤٧,٤	٥٧٢,٣	٢٩٩,٧	٣٩,٧٤,٦	٤,٦	٠,٢
واردات	١,٦٢٥,٥	١,٥١٧,٢	١,١٥٧,٦	٥٩٣,٩	٢٧٠,٢	٦١,٤	٢٥,٤	٦,٤

مستخلصة من بيانات مركز الإحصاء الإسرائيلي.

تعد فرنسا تاسع سوق للبضائع الإسرائيلية، ويأتي ترتيب أسواقها في المكانة الحادية عشرة في قائمة الموردين لإسرائيل. وكما يمكن الملاحظة من الجدول رقم (٢) فإن الميزان التجاري بين البلدين يميل لصالح فرنسا خلال العقود الثلاثة الأخيرة وربما باستثناء بعض سنوات الثمانينيات فإن مجمل الفائض منذ العام ١٩٥٠ لصالح فرنسا. وكان الفارق في الماضي كبيراً، وكان في العقد الثاني من العلاقة (١٩٦٠) خمسة أضعاف وفي العقد الثالث (١٩٧٠) قرابة الضعف، ثم بدأت اسرائيل تدريجياً تخفيف الفائض دون ان تتمكن من ردمه نظراً لحاجتها المستمرة للصادرات الفرنسية. حيث كانت فرنسا تحافظ على ارتفاع نسبة صادراتها لإسرائيل، مثلاً بين العامين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦ ارتفعت نسبة الصادرات الفرنسية لإسرائيل بنسبة ١٠٪ ، كما تعتبر فرنسا ثاني البلدان جذباً للسياح الإسرائيليين بعد الولايات المتحدة. وأهم صادرات فرنسا لإسرائيل هي وسائط المواصلات ومواد البلاستيك و الصيدلة و الكيمياء العضوية ومنتجات الهندسة الفضائية والملاحة الجوية والعطور ومستحضرات التجميل.

أما ألمانيا فهي ثاني أكبر شريك تجاري لإسرائيل بعد الولايات المتحدة وأول أكبر شريك تجاري لإسرائيل في أوروبا. ألمانيا كانت من أوائل الدول التي وقعت اتفاقيات تجارية تفضيلية مع إسرائيل. بلغت قيمة التبادل التجاري بين البلدين عام ٢٠٠٦ (٤,٦) مليار دولار . توفر ألمانيا لإسرائيل ٨,٢٦ بالمائة من وارداتها وتستقبل قرابة ٥,٥٨ بالمائة من صادراتها.

وارتفعت قيمة التبادل التجاري بين البلدين إلى ٥,٨٥ مليار عام ٢٠٠٨ وظلت تراوح حول ذلك عام ٢٠١٠ حيث وصلت إلى ٥,٣٨ مليار ،[٥٤] ثم و إلى ٦,٥ مليار عام ٢٠١١. وتبلغ قيمة الاستثمارات الألمانية المباشرة في إسرائيل ١٠٠ مليون يورو، فيما تبلغ الاستثمارات الإسرائيلية في ألمانيا قرابة مليار يورو وهي تتركز في قطاع المتلكات.[٥٥] ارتفت قيمة الواردات الإسرائيلية من ألمانيا في منتصف ٢٠١٢ بـ٤,٥ بالمائة مقارنة مع العام الذي سبقه.

جدول (٣): إسرائيل وألمانيا: صادرات وواردات (مليون دولار)

	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٠	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٦٠	١٩٥٠
صادرات	١,٩٥٠,٠	١,٧٠١,٤	١,٥٢١,٤	٧٠٦,٦	٥٤٨,٧	٦٦,٨	٢١,١	٠٠
واردات	٤,٥٦٦,٥	٣,٦٧٨,٨	٢,٦٧٣,٢	١,٧٩٤,٠	٧٨٨,٦	١٧٤,٩	٧١,٩	٣,٩

مستخلصة من بيانات مركز الإحصاء الإسرائيلي

وتشمل صادرات إسرائيل من ألمانيا المركبات والأدوات الكهربية والطبية والمنتجات المصنعة والكيماوية وتكنولوجيا التحكم والقياس والأدوات الهندسية. أما أهم صادرات إسرائيل لألمانيا فتشمل المنتجات الكيماوية (خاصة الأدوية الطبية) والكهربية والأدوات البصرية. وتراجع حضور الصادرات الزراعية بنسبة كبيرة نظراً للتغيرات في بنية الاقتصاد الإسرائيلي في العقود الأخيرة وتحوله إلى الصناعة والصناعات الدقيقة.

وأقام الهستدروت الإسرائيلي علاقات وثيقة منذ عام ١٩٧٥ مع اتحاد التجارة الألماني، حيث وقعت المؤسستان العماليتان اتفاقية تعاون وقتها تعتبر فريدة من نوعها في عالم التعاون العمالي، كما وقعت المكاتب الفرعية للاتحادين على مستوى المناطق والمدن في إسرائيل وألمانيا اتفاقيات توأمة وشراكة، ومثلها تم بين الاتحادات المنفصلة المنضوية تحت مظلة الاتحاد العام سواء في إسرائيل أو في ألمانيا. شجعت هذه الاتفاقيات التعاون التجاري المشترك بجانب تعزيز التعاون النقابي، ونتجت عنها زيارات وتبادل خبرات ومعلومات ومشاريع مشتركة ومؤتمرات ونقاشات، كلها دفعت إلى المزيد من التعاون والتنسيق النقابي بدلالاته السياسية.[٥٦] تم عام ٢٠٠٥ تأسيس مجلس الأعمال الألماني الإسرائيلي من قبل رجال أعمال وشركات من البلدين. وتحتل غرفة التجارة والصناعة الإسرائيلية الألمانية موقعاً متقدماً في تفعيل التجارة بين البلدين.

خامساً، التعاون في مجال البحث والعلوم والثقافة

لا تقل أهمية العلاقات في مجال البحث العلمي والتكنولوجيا والتعاون الثقافي عن العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية فهي مكملة لها وهي ترجمة حقيقية لمدى عمق هذه العلاقات مجتمعة. تحظي إسرائيل بعلاقات عميقة مع دول أوروبا الكبرى الثلاث في مجالات العلوم والتطوير ترتقي إلى مستوى الشراكة والعمل المشترك، وهي علاقات لا تربط إسرائيل عادة إلا بالدول المتقدمة في المجالات نفسها، حيث يتم تبادل الخبرات والمعارف وإجراء البحوث والتطوير المشترك.

لكن ما يميز تجربة إسرائيل مع هذه الدول أن تل أبيب استطاعت أن تستفيد من التقدم العلمي الكبير الذي حققته

هـذه البلـدان فيـما كانـت إسرائيـل وقتهـا لم تقـف عـلى قدميهـا مسـتغلة عقـدة الذنـب مـع ألمانيـا والحاجـة لمجابهـة المـد الشـيوعي مـع بريطانيـا والوقـوف في وجـه عبـد النـاصر مـع فرنسـا. ومـا أن نجحـت إسرائيـل في أن تصبـح قـوة يعتـد بهـا في مجـال التصنيـع والبحـث العلمـي حتـى زادت مـن فـرص التعـاون المشـترك مـع أقـوى دول أوروبـا في هـذه الحقـول.

١- بريطانيا

تربط إسرائيل ببريطانيا علاقات علمية وطيدة تعود لوجود الكثير من العلماء والأكاديميين اليهود من أصول بريطانية في الجامعات الإسرائيلية وارتباطهم بجامعاتهم الأم قبل هجرتهم إلى فلسطين. لكن هذه العلاقات بدأت بشكل أكثر مأسسة تندرج ضمن الاتفاقيات الرسمية بين البلدين في العقدين الاخيرين. فقد وقع الطرفان في أيار ١٩٩٩ اتفاقاً لتأسيس صندوق مشترك لدعم التعاون الإسرائيلي البريطاني في مجال البحث والتطوير الصناعي، وتم تخصيص ٢٥ مليون يورو لهذه الغاية. ويمول الصندوق مشاريع التكنولوجيا المتقدمة التي يمكن تحويلها لغايات تجارية. وتعتبر هذه الاتفاقية الأولى من نوعها التي توقعها بريطانيا مع أي دولة. وتدير وزارة العلوم والتكنولوجيا البريطانية ووزارة العلوم الإسرائيلية «نظام شبكة تطوير العلوم» بهدف تشجيع التعاون بين علماء البلدين، وتم حتى عام ٢٠٠٨ دعم ١٨ مشروعاً ضمن البرنامج حيث ضم كل مشروع ١٢ عالماً من المؤسسات الأكاديمية في البلدين.[٥٧]

وأطلق رئيسا الحكومتين في البلدين أولمرت وغوردون براون في تموز عام ٢٠٠٨ مبادرة باسم «شراكة التبادل الأكاديمي والبحثي البريطاني الإسرائيلي» وعهد للمجلس الثقافي البريطاني القيام على تنفيذها. وتهدف الشراكة إلى تعزيز التعاون في قطاعات العلوم والجامعات. وتم ضمن الشراكة منح مشاريع بقيمة ٣٥٦ ألف جنيه استرليني لخمسة عشر مشروعاً في سبع عشرة جامعة في البلدين للقيام بمشاريع بحثية مشتركة. وأطلق المجلس الثقافي البريطاني في عام ٢٠١١ مبادرة مدتها خمس سنوات داخل هذه الشراكة لتعزيز المبادرات في البحث الصحي . وتم عام ٢٠١٢ تمويل خمسة مشاريع بحثية مشتركة في مجال الطب التجديدي. كما تم إطلاق مجلس التكنولوجيا الإسرائيلي البريطاني الذي يضم نخبة من رجال الأعمال والمسؤولين الرسميين من الوزارات المختلفة، ويهدف إلى تعميق الشراكة بين البلدين في قطاع التعاون التكنولوجي.

عقد الاجتماع الأول لمجلس التكنولوجيا الإسرائيلي البريطاني في لندن بتاريخ ١٥ آذار ٢٠١٢، واتفق فيه الطرفان على تعزيز التعاون في قضايا متعددة ومتنوعة، منها تكنولوجيا المياه وعلوم الحياة والصناعات الخلاقة و قطاع المال. وترأس الاجتماع من الجانب البريطاني وزير الجامعات والعلوم «ديفيد ويليتس»، فيما ترأسه من الجانب الإسرائيلي كبير علماء إسرائيل «آفي حسون».

وفي أيار ٢٠١٣، وقع وزير العلوم والتكنولوجيا يعقوب بيير ووزير الخارجية البريطاني ويليام هيغ مذكرة تفاهم حول التعاون العلمي في إطار «شراكة التبادل الأكاديمي والبحثي البريطاني الإسرائيلي». وتم تحديد خمسة قطاعات تندرج ضمن أولوية التعاون، شملت تكنولوجيا النانو، وعلوم الزراعة- مع التركيز على المياه- ، البحث في علوم الفضاء والتكنولوجيا، والطب التجديدي. واتفق على منح ٣٠ باحثاً منحاً بحثية خلال الشراكة في العامين ٢٠١٣ و ٢٠١٤.

ثقافياً، تنشط العديد من الجمعيات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في حقل التبادل الشبابي والمنح الدراسية والنشاطات الثقافية. وتوفر بريطانيا المنح الدراسية للطلبة الإسرائيليين للدراسة في بريطانيا، والمنح للطلبة البريطانيين للسفر لإسرائيل للبحث في الجامعات ومراكز الأبحاث الإسرائيلية. ويدير المركز الثقافي البريطاني برنامجاً لتدريب الفنانين بغية تشجيع الفنانين البريطانيين والإسرائيليين على تطوير الأعمال الفنية المشتركة. ويتم كل عام مساعدة ٤٠ مشروعاً فنياً مشتركاً في البلدين ضمن البرنامج. بجانب برامج أخرى في كرة القدم وفي التبادل الشبابي.[٥٨]

وتنشط في بريطانيا حملات المقاطعة للمؤسسات العلمية الإسرائيلية لصمتها عن جرائم حكومتها. وكان أول من بادر بالدعوة للمقاطعة الأكاديمية أكاديميان بريطانيين هما ستيفين وهيلاري رووز، حيث نشرا رسالة وقع عليها ١٢٣ استاذاً جامعياً بريطانياً في الغارديان يطالبون فيها بوقف دعم الجامعات الإسرائيلية، وقرر اتحاد الجامعات والكليات البريطانية في ٢٠ أيار ٢٠٠٧ فرض مقاطعة أكاديمية على المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية وحث الاتحاد أعضاءه على ضرورة توخي الوازع الاخلاقي الذي يقف وراء هذا القرار. ويضم الاتحاد ١٢٠ ألفا من مدرسي الجامعات . وأصدر الاتحاد في أيار عام ٢٠٠٨ دعوة للعاملين في الجامعات البريطانية لإعادة التفكير في ارتباطاتهم مع الجامعات الإسرائيلية والعمل على تفعيل الضغط على الاحتلال. وكانت آخر هذه المقاطعات رفض ستيفن هوكنج أشهر عالم فيزياء بريطاني، دعوة بيريس لحضور مؤتمر لمؤسسته في أيار ٢٠١٣ بسبب سياسات إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني.[٥٩]

٢- فرنسا

وضعت الاتفاقيات المبكرة بين فرنسا وإسرائيل عام ١٩٥٩ بذور التعاون العلمي والتكنولوجي. لقد كان قرابة ١٠٪ من سكان إسرائيل في العقد الأول من عمر الدولة متحدثين باللغة الفرنسية كلغتهم الأصل، وكان هذا بساطاً سهل مرور الخبرات العلمية والبحثية الفرنسية للمعامل والمختبرات والجامعات الإسرائيلية. وربما يظل أهم تعاون علمي بين البلدين هو نقل الخبرات والتجارب الفرنسية في مجال تصنيع القنبلة النووية إلى إسرائيل.

ووقعت في ٢٦ تشرين الثاني العام ١٩٩٢ اتفاقية للتعاون في مجال البحث والتطوير بين الطرفين عززت من التوجه نحو المشاريع المشتركة. كما وقعت مذكرة تفاهم أخرى بهذا الخصوص بينهما في كانون الأول عام ٢٠٠٣ سعت إلى تطوير الانخراط في مشاريع علمية مشتركة. وفي آذار ٢٠٠٩ وقع الطرفان اتفاقاً حول التعاون في مجال المختبرات يعتبر امتداداً لاتفاق سابق بينهما عام ٢٠٠٤ حول الموضوع نفسه. وكان أن نتج عن الاتفاق الأول عقد أول مؤتمر ثنائي سنوي حول علم الأعصاب مازال يعقد كل عام حتى الآن. ويقوم البلدان بتمويل مشترك لمشاريع بحثية يقوم بها علماء وباحثون من المؤسسات الأكاديمية فيهما بغية الاستخدامات التجارية. بالطبع ثمة الكثير من التعاون البحثي المشترك في تطوير معدات قتالية لا يتم ذكره في المصادر المختلفة إلا مروراً.

ويحظى البحث العلمي المشترك بشكل عام بتمويل يصل إلى ملايين الدولارات. حظي التبادل العلمي والتكنولوجي في عام ٢٠٠٧ بقيمة ٣,٥ مليون دولار. وثمة قرابة ٦ مشاريع بحثية بين البلدين في قطاعات الطب والتصوير البيولوجي والجينات الطبية والحساب والهندسة الزراعية والتنمية المستدامة في عام ٢٠١٣. ونظم مكتب العلوم في

السفارة الفرنسية بتل أبيب في شهر تشرين الثاني ٢٠١٠ «المؤتمر الفرنسي الإسرائيلي الأول حول الطاقة المتجددة» حضره وزيرا العلوم والتكنولوجيا و البنية التحتية. وخلال زيارة لوزير الصناعة والطاقة الفرنسي لإسرائيل في شباط ٢٠١١ وقع الطرفان اتفاقيتين: واحدة بعنوان «الطاقة المتجددة وفعالية الطاقة» والثانية لتحديد أطر الشراكة بين الجمعية الصناعية الفرنسية ونظيرتها الإسرائيلية بهدف دعم وتطوير التعاون في مشاريع التطوير والاختراع. وعقد في شهر كانون الأول ٢٠١١ «يوم الاختراع الإسرائيلي الفرنسي» في باريس الذي حضرته ٣٥٠ شركة إسرائيلية وفرنسية لبحث آفاق التعاون المشترك في مجالات الاختراع والتطوير.

ثقافياً تستقبل باريس العديد من الفنانين والكتاب والأكاديميين الإسرائيليين في نشاطات واحتفالات ومهرجانات عديدة. كما تدير المؤسسة الفرنسية في تل أبيب مجموعة من النشاطات الثقافية في إسرائيل بلغت تكلفتها عام ٢٠١٢ قرابة ١,٨ مليون يورو، كما تنشط في مجال التبادل الثقافي والنشاط المعرفي مجموعة من المؤسسات الفرنسية الأخرى مثل مركز الأبحاث الفرنسي، كما توجد في إسرائيل مدرستان ثانويتان فرنسيتان.

٣- ألمانيا

تعود جذور التعاون في مجال البحث والعلوم مع ألمانيا إلى نهايات خمسينيات القرن الماضي، حيث كان هذا التعاون البذرة الأولى في ترطيب أجواء العلاقات التي ربطت إسرائيل بذكريات المحرقة وبدور ألمانيا. لقد تأسس منطق إسرائيل دائماً على فصل الإفادة المادية التي ستجنيها من العلاقة عن جوهر العلاقة، وبالتالي نظرت إسرائيل (وفيما كان مجرد ذكر ألمانيا يثير الريبة في أوساط اليهود حديثي العهد بالمحرقة) إلى التقدم التكنولوجي الألماني بعين واسعة للاستفادة منه. وعليه نشأت علاقات تعاون مبكرة بين مؤسسة وايزمان ومؤسسة ماكس بلانكي للعلوم قبل إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

وكان أول شكل علني للتعاون العلمي بين البلدين عام ١٩٥٩، حين قام وفد من مؤسسة «ماكس بلانكي» بتلبية دعوة من مؤسسة وايزمان لزيارة المؤسسة وبحث آفاق التعاون. وانخرطت المؤسستان بحلول العام ١٩٦٤ في اتفاقيات بحث وتطوير مازالت فاعلة حتى اليوم. وخلال اجتماع أديناور مع بن غوريون عام ١٩٦٠ أعلن المستشار الألماني عن تخصيص مبلغ ٣ مليون مارك لدعم مؤسسة وايزمان. ووقعت الحكومة الألمانية اتفاقية تعاون معها سمحت بدفع ما قيمته ٣٧ مليون مارك للمؤسسة في الاعوام ١٩٦٣-١٩٧٢، ومولت قرابة ٧٠ مليوناً آخر على شكل مشاريع مشتركة مع المؤسسة.

ولعبت شركة فلوكسفاجن دوراً كبيراً في تمويل تدخلات الحكومة الألمانية لصالح مؤسسة وايزمان وكان لها الفضل الكبير في تمويل معظم هذه المنح. وقد استمر تقديم المنح عبر مؤسسة وايزمان حتى اليوم بالوتيرة نفسها. ففي السنوات الثلاث الأخيرة تم اختيار ٨٠ مشروعاً ستتلقى تمويلاً إجمالياً بقيمة ٣,٥٧ مليون يورو سنوياً ولمدة ثلاث سنوات.[٦٠] ويمكن الشك في مدى مقدرة المؤسسة البحثية الإسرائيلية على مقاومة الانهيار لولا هذا الدعم.[٦١] وتدير مؤسسة وايزمان برنامجاً مشتركاً يقدم ٨٠ مشروعاً آخر بالاشتراك مع مؤسسات الاختراع الألمانية ومراكز التعليم

العالي الإسرائيلية، تشمل هذه زيارات أكاديمية ومنحا دراسية. وتقيم إسرائيل علاقات تعاون مع ١٥ مؤسسة بحثية ألمانية كبرى، وتضم قطاعات التعاون تكنولوجيا المياه والمناخ والتنوع الحيوي، ومنذ عام ١٩٦٠ حين بدأت خدمات التبادل الأكاديمي الألماني نشاطها في إسرائيل قدمت ألمانيا منحاً دراسية لقرابة ١٤٠ إسرائيليا في العام.[٦٢]

بدأ التعاون بين وزارة البحث والتكنولوجيا الألمانية ووزارة العلوم والتكنولوجيا الإسرائيلية عام ١٩٧٣، وركز على تطوير التعاون المشترك في قطاع العلوم والأبحاث والتطوير. وأعلنت الوزارتان عام ١٩٨٦ عن إطلاق «المؤسسة الألمانية الإسرائيلية للأبحاث العلمية والتطوير» بهدف تعزيز التعاون. وتم تخصيص وديعة بقيمة ١٩٠ مليون يورو من قبل الحكومتين تخصص فوائدها لتمويل نشاطات المؤسسة. وتم رفع قيمة الوديعة منذ عام ٢٠٠٥ إلى ٢١١ مليوناً. وتبلغ قيمة فوائد هذه الوديعة من ٨ إلى ١٠ مليون يورو سنويا.[٦٣] ومنذ إطلاقها حتى الآن مولت المؤسسة مئات المشاريع البحثية المشتركة بين الطرفين. تم عام ٢٠٠٩ تمويل مشاريع بقيمة ٤,٢٥ مليون يورو. وبشكل عام وتم منذ عام ١٩٧٣ تمويل قرابة ٧٠٠ مشروع مشترك في المؤسسات البحثية والعلمية في البلدين ضمن التعاون الحكومي المشترك.[٦٤] وبلغت قيمة التمويل الذي انفقته المؤسسة ١٧٤ مليون يورو، فيما تبلغ قيمة منحة كل مشروع ٢٠٠ ألف يورو قد تستمر لثلاث سنوات.[٦٥]

واطلقت المؤسسة عام ١٩٩٧ «برنامج التعاون الإسرائيلي الألماني»، وخصصت له موازنة سنوية تبلغ ٤,٢٣ مليون يورو بهدف تطوير التعاون في القطاعات العلمية. ويختار المشروع من ثلاثة إلى أربعة مشاريع مشتركة يوفر لها التمويل لمدة خمس سنوات. وتم حتى عام ٢٠٠٧ تمويل ٣٨ مشروعاً مشتركاً تركزت جلها في قطاعات علوم الحياة والفيزياء والكيمياء، وبعد عشر سنوات من إطلاق المشروع، في عام ٢٠٠٧، تولت «مؤسسة الأبحاث الألمانية» إدارته. وتم خلال الفترة ٢٠٠٨ تمويل ثلاثة مشاريع أخرى في الكيمياء الحيوية ومكافحة مرض الزهايمر والفيزياء الجزئية. وتوفر مؤسسة الأبحاث الألمانية منذ منتصف ستينيات القرن العشرين دعماً كبيراً للتعاون مع إسرائيل.

ووقعت ألمانيا مع إسرائيل اتفاقاً في حزيران ٢٠١١ لتعزيز التعاون في مجال البحث والتطوير في قطاع الصناعة والتعليم و التدريب المهني. وخلال الاجتماع الحكومي المشترك في كانون الأول ٢٠١٢ التقي وزيرا العلوم والتكنولوجيا في البلدين وناقشا التعاون المشترك في أبحاث السرطان والكيمياء الكهربية والطاقة. ووقعا إعلان مبادئ مشتركا حول نية البلدين التعاون في هذه المجالات. واتفقا على تنظيم مدارس صيفية وشتوية مشتركة للباحثين الشباب المهتمين بهذه القطاعات. كما وقع وزيرا العلوم في البلدين في عام ٢٠١١ اتفاقا حول الأبحاث والتطوير الموجه صناعياً وحول التعليم المهني. ولكن الحقيقة أن التعاون في مجال التدريب المهني يعود إلى العام ١٩٦٩ وتعزز أكثر منذ العام ١٩٧٩ من خلال تبادل الخبرات والبرامج المشتركة في مجال التعليم والتدريب المهني.

وإجمالاً، توجد عشرات الاتفاقيات المشتركة بين الجامعات ومراكز الأبحاث في البلدين تشمل زيارات متبادلة وبرامج بحثية مشتركة وتبادلا علميا. وتقوم مؤسسة التعاون العلمي الإسرائيلي الألماني بدور ريادي في قيادة التعاون في قطاع العلوم والبحث والتطوير بين البلدين بجانب مؤسسات أخرى. وخصص التعاون المشترك بين البلدين منذ

إطلاقه قرابة ١٢٧ مليون يورو لمشاريع البحث المشترك. وقامت ألمانيا منذ العام ٢٠١٠ بتمويل دراسة ١٠٠٠ باحث إسرائيلي في الجامعات الألمانية و ١٠٠٠ باحث ألماني في الجامعات الإسرائيلية بقيمة ٤٠ مليون يورو، كما يتم تمويل ٥٠ منحة دراسية لباحثين شباب سنوياً بقيمة ١,٢ مليون يورو.[٦٦] عقد في حزيران ٢٠١١ أول ملتقى ألماني إسرائيلي للتعاون في مجال البحوث في مدينة «آخن» الألمانية، وناقش علماء وسياسيون وأكاديميون طرق تطوير التعاون بين البلدين في مجالات التكنولوجيا.

تأتي ألمانيا بعد الولايات المتحدة في مجال رعاية نشاطات علمية وبحثية مشتركة مع إسرائيل. بل إن العلماء والباحثين الألمان يشكلون العدد الأكبر من العلماء الأجانب المتواجدين في إسرائيل. يشمل التعاون البحثي الألماني الإسرائيلي المشترك قطاعات بحثية مختلفة، مثل أبحاث السرطان والبيئة والتكنولوجيا الحيوية و تكنولوجيا المياه وعلوم الأعصاب وأبحاث الطاقة والأمن المدني والبصريات وتكنولوجيا النانو والكيمياء. كما انخرط الطرفان في أبحاث أمنية ذات استخدام مدني «الأمن المدني». مثل مشروع بحثي مشترك لتطوير مشاريع مشتركة في مجال تطوير آلات ووسائل مبتكرة لفحص حمولات الطائرات.

وعقد في عام ٢٠١٠ اليوم الإسرائيلي الألماني للاختراع حضرته مؤسسات وشركات وحضره رجال أعمال من البلدين وبحضور وزيري الاقتصاد والتجارة. وهدف اليوم لفتح آفاق للبحث عن شركاء من البلدين في مشاريع الاختراع والتطوير والتطبيقات العملية لهذه الاختراعات. ومولت الحكومة الألمانية تأسيس وتمويل مؤسسة مارتن بوبر للزمالة في الدراسات الإنسانية في الجامعة العبرية.

ثقافياً، لم تكن الثقافة الألمانية مرغوبة كثيراً في إسرائيل في السنوات العشرين الأولى بسبب ذكريات الحرب، ولم يكن حتى مجرد سماع اللغة الألمانية يثير السعادة. ونجح الطرفان تدريجيا في تعزيز التبادل الشبابي كمدخل لتطبيع العلاقات بين المواطنين. وببلوغ عام ١٩٧٥ كانت نسبة ٧٠٪ تقريبا من مجموع التبادل الشبابي الإسرائيلي مع مجتمعات غير يهودية تتم مع ألمانيا، فيما تلقت إسرائيل أكثر من ١٥٪ من برامج التبادل الشبابي الألماني خلال السبعينيات (١٩٧٠-١٩٧٨).[٦٧] كما أن فرق الرقص والمسرح الإسرائيلية دائمة الحضور في المسارح الألمانية، والكتاب الإسرائيليين يترجمون بقوة للغة الألمانية.

خاتمة

اتسمت علاقة إسرائيل بقوى أوروبا الكبرى الثلاث بالكثير من القوة ضمن فهم إسرائيل للتحالفات في السياسة الدولية الذي يعتمد على التمسك بعلاقات دافئة مع القوى الكبرى والغنية والقوية. عملت إسرائيل من منطلق هذا الفهم على الحفاظ على علاقات مميزة مع كل من بريطانيا وألمانيا وفرنسا رغم حالات المد والجزر التي كانت تمر بها تلك العلاقات خاصة مع فرنسا. وعملاً بفلسفة الساسة في إسرائيل بفصل مسارات العلاقة ومنع تأثر بعضها ببعض، فإن إسرائيل التي وجدت أن قوى أوروبا الكبرى لم تعد تشاطرها المواقف السياسية نفسها، وهو ما بات واضحاً في عدم مقدرتها على إقناع ألمانيا بالتصويت ضد الطلب الفلسطيني في أيلول ٢٠١٢، سعت إلى الحفاظ على مكونات العلاقات في المستويات الأخرى خاصة الاقتصادية والعسكرية والعلمية. ففي الوقت الذي ازداد فيه الانتقاد الألماني العلني لسياسات الاستيطان الإسرائيلية، وفي الوقت الذي كانت برلين هي مهندسة الموقف الأوروبي عام ١٩٩٩ حول الدولة الفلسطينية، فإنها عملت على تكثيف مساعداتها العسكرية لإسرائيل مع بيعها لها غواصات الدولفين ذات الاستخدامات النووية. وحين تصف ريتشل كوري علاقات ألمانيا مع إسرائيل ضمن إطار ما يعرف بالعلاقات الدولية بـ«العلاقة المميزة» فإنها تقر بأن مستقبل العلاقة سيظل مميزاً وضمن النسق العام لظهوره خلال الأعوام الستين الماضية، وأن أي تغير في هذه العلاقة سيكون بناء على رغبة ألمانيا وليس إسرائيل.[٦٨]

في المقابل، فإن إسرائيل رغم الموقف الفرنسي العلني الداعم للفلسطينيين خاصة في المؤسسات الدولية، فإنها تضع في سلم أولوياتها الخارجية تكثيف التعاون مع باريس في الجانب العسكري وتبادل المعلومات الأمنية، لأن تل أبيب تدرك أن فرنسا ستكون لاعبة مهمة في مستقبل الملف السوري والإيراني، وهي صاحبة دلال لدى الفلسطينيين، ويمكن لها أن تساهم في حلحلة بعض الأزمات في الإقليم المضطرب.

أما بريطانيا صاحبة اليد الطويل في خلق إسرائيل من العدم، فإن تل أبيب تدرك أنه رغم كل الاهتزازات التي قد تشهدها العلاقة معها خاصة حول قضايا باتت خلافية مثل المستوطنات ومستقبل التسوية، فإن ثمة ضوابط للمواقف البريطانية بما لا يجعلها تحيد كثيراً عن النسق العام للموقف البريطاني منذ تسليم فلسطين والفلسطينيين ذبائح من أجل إقامة الوطن القومي لليهود. وعليه فإن إسرائيل ستركز على زيادة الفوائد التي تعود عليها من تلك العلاقات بما يضمن تمايز مصالحها مع قوى أوروبا الكبرى عن مصالح الأخيرة مع المنطقة العربية خاصة مع اضطراب الإقليم وتوتره وحاجة هذه الدول للتعاون مع إسرائيل في المجالات الأمنية خوفاً من تصدير الأزمات لمدن تلك الدول.

وبشكل عام فإن إسرائيل بدأت تتكيف مع حقيقة وجود اختلافات في وجهات النظر خاصة في القضايا السياسية مع تلك الدول، ما لم يؤثر هذا على مستوى التبادل التجاري والامتيازات التي تتحصل عليها في أسواق هذه البلدان، أو منسوب التعاون العسكري والعلمي والاستخباراتي، الذي باتت إسرائيل أكثر ثقة بحاجة قوى أوروبا الكبرى لها فيه.

الهوامش

١ عاطف أبو سيف، إسرائيل والاتحاد الاوروبي: الشراكة الناعمة، (رام الله: مدار، ٢٠١١).

2 Bierman, J., and Smith, C., Fire in the Night: Wingate of Burma, Ethiopia and Zion,(New York: Random House, 1999)

كما أصدرت وزارة الدفاع الإسرائيلية عام ١٩٩٣ كتاباً عن حياة وينجيت.

٣ يقوم باسم رعد بتحليل الكثير من أدب الرحلات هذا وكتب السرديات عن الأرض المقدسة ليكشف كيف تم تطويعها لخدمة المشروع الاستعماري في فلسطين. آخر كتابات رعد في ذلك كتابه «التاريخ المخفي: فلسطين وشرق المتوسط».

Basem Raad, Hidden Histories: Palestine and the Mediterranean, (London: Pluto press, 2010)

٤ البيانات مستخلصة من

http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/Judaism/jewpop.html

5 Peter Oborne, «The cowardice at the heart of our relationship with Israel». Daily Telegraph. 12/12/2012.

6 Helene Bartos, Israeli-German Relations in the years 2000-2006: A Special Relationship Revisited, St. Antony College, Faculty of Oriental Studies, University of Oxford, 2007, p12

٧ المصدر السابق، صفحة ١٨

٨عاطف أبو سيف، ٢٠١١

٩ إنه المنطق نفسه الذي يستخلصه باسم رعد في تفكيكه للخطاب التاريخي بخصوص فلسطين منذ الاستيلاء على حضارة الكنعانيين وطمسها.

Basem Raed, 2010

10 Azriel Bermant, «Margaret Thatcher and Israel», Haaretz, 10/2/2012

١١للمزيد حول صعود بلير ومواقفه السياسية انظر مذكراته التي احتلت قائمة الكتب الأفضل مبيعاً

Tony Blair, A Journey, (London: Arrow, 2011)

12 2013 World Service Poll BBC

13 Rachel Cole. Sixty Years of Relationship between Germany and Israel, IAFA 4810, March 2011, p57

١٤ الجيروزلم بوست . ٢٠١٣/٥/٢٤.

15 Gadi Heriman, «From Friendship to Patronage: France-Israel Relations, 1958-1967», Diplomacy & Statecraft, volume 21, issue 2, 2010, pages 240-258.

16 Fredy Eytan, La France, Israel et les Arabes: le double Jeu?, (Paris: Picollec, 2004)

١٧هآرتس ٢٠١٠/٥/٧.

18 Lily Gardner Feldman, The Special Relationship between West Germany and Israel, (Massachusetts, Boston: Allen & Unwin, 1984)

١٩ Rachel Cole. مصدر سابق.

20 Paul Belkim, Germany Relations with Israel: Background and Implications for German Middle East Policy, CRC Report for Congress, January 2007.

٢١ Rachel Cole مصدر سابق، ص/ ١٨.

٢٢. موقع وزارة الخارجية الألمانية.

٢٣ Rachel Cole. مصدر سابق، ص/ ١٦.

24 Christian Hoffman & Rene Pfister, «Germany and Israel: a Relationship full of misunderstandings», Der Spiegel

http://www.spiegel.de/international/germany/germany-debates-the-meaning-of-anti-semitism-a-877414.htm

٢٥ السابق.

٢٦. انظر نص الخطاب على موقع الكنيست

www.knesset.gov.il/.../speech_merkel_2008_eng.pdf

27 Avi Shlaim, «Isarel between East and West, 1948-1956», International Journal of Middle Eastern Studies, 36:4, November 2004, p657-673.

28 CAAT, Arming the occupation. Israel and the ram trade, London, 2002.

29 CAAT, «Arms to Israel», www.caat.org.uk/resources/countries/israel/.

٣٠ المصدر السابق.

31 Harald Molgaard, Arms Exports and collaboration: The UK and Israel, CAAT, June 2005.

32 http://www.timesofisrael.com/uk-lawmakers-urge-caution-in-arms-exports/

33 Richard Norton-Taylor, «UK approves £12bn of arms exports to countries with poor human rights», 17 July, 2013

http://www.theguardian.com/world/2013/jul/17/uk-approves-arms-exports-human-rights

34 http://imemc.org/article/65847.

35 http://www.caat.org.uk/resources/export-licences/.

36 Warner D. Farr, The Third Temple's Holy of Holies: Israel's Nuclear Weapons, the counter proliferation papers, Future Warfare Series No.2, USAF Counter proliferation Center, Air War College, Air University, Alabama, 1999.

37 CAAT, Arming the occupation. Israel and the ram trade.

38 www.upi.com/Business-New/Security-Industry/2011/06/21/France -buys-Israeli-beacons/UPI-29191308653192/#ixzz2b56gnzUL.

39 Thomas A. Teichler, «Israeli-European Armement Cooperation», in Reviewing the middle East: climate Changes in Security and Energy and the New Challenges for EU-Israel Relations, edited by Roby Nathanson & Stephan Stetter, (Tel Aviv: Freidrcig-Ebert-Stiftung & Israeli European Policy Network, 2008) 132-133.

40 «Operation Samson: Israel's Deployment of Nuclear Missiles on Subs From Germany», Der Spiegel, issue, 23, June 4, 2012.

41 Israeliprojetc.org.

42 Otfried Nassauer & Christopher Steinmetz, Armaments Cooperation Between Germany and Israel, Berlin Information Center for Transatlantic Security, Berlin, 2003.

43 Israeliprojetc.org

44 CAAT, Arming the occupation. Israel and the ram trade.

45 Otfried Nassauer & Christopher Steinmetz,, 2003.

٤٦ Helene Bartos, مصدر سابق، ص. ٤٣

٤٧ المصدر السابق.

٤٨ .المصدر السابق

49 Otfried Nassauer & Christopher Steinmetz, مصدر سابق

50 «Operation Samson: Israel's Deployment of Nuclear Missiles on Subs From Germany», مصدر سابق

٥١ المصدر السابق.

٥٢ المصدر السابق.

53 British-Israeli Economic and Scientific Relations-Have we Explored the Potential? (Transcript) Chatham House, London, March 2011. (accessible at www.chathamhouse.prg.uk).

54 Israeliprojetc.org

٥٥ المصدر السابق.

٥٦ المصدر السابق.

٥٧ انظر المزيد على موقع المجلس الثقافي البريطاني.

www.britishcouncil.org.

٥٨ المصدر السابق.

59 http://www.theguardian.com/science/political-science/2013/may/13/stephen-hawking-boycott-israel-science

60 Germany-Israel. Science and Technology, Education and Research, Federal Ministry of Education and Research and German Israeli Cooperation, 2012, p10.

٦١ Rachel Cole، مصدر سابق،ص.٣٣.

62 Israeliprojetc.org.

63 Germany-Israel. Science and Technology, Education and Research, p19.

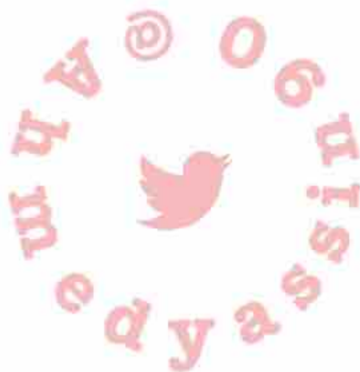
64 http://www.bmbf.de/en/1531.php.

65 Germany-Israel. Science and Technology, Education and Research, p20.

66 Germany-Israel. Science and Technology, Education and Research, p12.

٦٧ Rachel Cole، مصدر سابق ، ٣٤-٣٥.

٦٨ المصدر السابق.



الفصل السادس

العلاقة مع دول أوروبا الجنوبية: مقاربة مقارنة

Arturo Marzano - Marcella Simoni[1]

١- مدخل

يحلل هذا الفصل ستين عاماً من علاقات دول أوروبا الجنوبية المطلة على البحر الأبيض المتوسط وإسرائيل. وتشمل هذه الدول (من الغرب إلى الشرق) كلا من: البرتغال، إسبانيا، إيطاليا، اليونان، مالطا وقبرص.[٢] وهي ست دول لم تتوفق سياساتها الخارجية يوماً في المشهد الدولي، لكنها قامت رغم ذلك بدور مهم وملفت في السياق المتوسطي وبشكل أكثر تحديداً في الصراع العربي الإسرائيلي.

وكما هو معروف، فقد خضعت الدول الست قيد الدراسة خلال الفترات السابقة لنظم سياسية مختلفة وخبرت ثورات مؤسساتية من أنواع مختلفة: أصبحت إيطاليا ديمقراطية عام ١٩٤٦ وحافظت منذ ذلك الوقت على مؤسساتها الديمقراطية؛ خضعت البرتغال وإسبانيا لحكم ديكتاتوري حتى نيسان وتشرين الثاني من العام ١٩٧٥ تباعاً؛ خضعت اليونان أيضاً لحكم ديكتاتوري بواسطة الجنرالات لقرابة سبع سنوات خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٧٤. وأخيراً لم تحصل قبرص ومالطا على استقلاليهما إلا في الأعوام ١٩٥٩ و ١٩٦٥ تباعاً. مع هذا، ورغم هذه الاختلافات - والتي قادت بشكل واضح لاختلاف وتنوع في علاقات كل بلد بإسرائيل (وتحديداً بالنسبة لكل من إسبانيا والبرتغال، كما سنرى في الأجزاء القادمة من الفصل)- فإنه يمكن تحديد بعض الخطوط العامة في سياسيات هذه البلدان تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، وربما وجهة نظرة مشتركة- وإن لم تكن متطابقة بشكل تام - تجاه إسرائيل. وبشكل واضح، تبنت كل هذه الدول وجهة نظر محايدة بخصوص الصراع وحافظت على علاقات باردة مع إسرائيل. وربما، ومنذ منتصف السبعينيات، تبنت كل تلك البلدان مواقف داعمة للعرب ومؤيدة للموقف الفلسطيني.

وفي هـذا السـياق، يمكـن اعتبـار العلاقـة بـين إيطاليـا وإسرائيـل نموذجـاً يدلـل عـلى طبيعـة علاقـة دول المنطقـة مـع إسرائيـل والصعـود والهبـوط الـذي اعـترى العلاقـة وميزهـا بـين دول المنطقـة السـت وبـين إسرائيـل. وباسـتثناء بعـض الأحـداث المحوريـة

في بدايات الثمانينيات - كما نسرى لاحقاً- فإن العلاقة بين إسرائيل وإيطاليا لم تصل يوماً إلى مستوى التوتر الذي وصلته مع الدول الخمس الباقية في أوقات مختلفة من تاريخها. فإيطاليا لم تتخذ يوماً موقفاً مؤيداً للعرب بشكل مفتوح كما فعلت إسبانيا في نهاية الأربعينيات، أو مثل الموقف المفتوح الداعم لإسرائيل الذي اتخذته البرتغال خلال حرب تشرين في العام ١٩٧٣، كما أن إيطاليا لم تتبن موقفاً داعماً بشكل مطلق للمواقف الفلسطينية مثلما فعلت اليونان وقبرص في بداية الثمانينيات، ولم تقم بإدانة إسرائيل بقسوة مثلما فعلت البرتغال ومالطا وقبرص في العام ١٩٧٥.

بدأت الأمور تتغير فقط بعد أحداث الحادي عشر من أيلول في العام ٢٠٠١ والتي قسمت المنطقة بين مجموعتين أكثر أو أقل تجانساً، ضمت إحداها أسبانيا والبرتغال ومالطا وهي دول حافظت على مواقفها التقليدية الداعمة للعرب، فيما تبنت كل من إيطاليا وقبرص واليونان مواقف أكثر تأييداً لإسرائيل متخلّين بذلك عن وجهة نظرهم التاريخية بشأن الصراع. وكما سنرى في الصفحات القادمة فإن هذا التحول حدث نتيجة تبعات تغيرات مختلفة في كل بلد، وعليه فإن تبني هذه المواقف الجديدة اختلف وتنوع في توقيته كما في قوته. [٣]

٢- تأسيس إسرائيل وأول خمس سنوات من عمرها

من بين الدول الست قيد التحليل، فإن اليونان وحدها كانت عضواً في الأمم المتحدة في العام ١٩٤٧ حين تم تبني القرار رقم ١٨١ من قبل الجمعية العامة. لقد كانت اليونان من الدول الثلاث عشرة التي عارضت خطة تقسيم فلسطين الانتدابية إلى ثلاثة أجزاء تضم دولة لليهود ودولة للفلسطينيين العرب ووضع القدس وبيت لحم تحت الوصاية الدولية. [٤] ويقف خلف هذا الموقف اليوناني سببان رئيسيان هما قلق أثينا على مواطنيها اليونانيين الذين يعيشون في البلدان العربية وتحديداً في مصر، ومصالحها في حماية مكانة الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية وبطاركتها في الإسكندرية وحلب وبالطبع في القدس. [٥]

بعد العام ١٩٤٨، كان على أربع على الأقل من دول أوروبا الجنوبية قيد التحليل، وهي البرتغال وإسبانيا وإيطاليا واليونان - حيث كانت مالطا وقبرص لا تزالان تحت الحكم البريطاني- أن تقرر ما إذا كانت ستعترف دبلوماسياً بالدولة الجديدة الناشئة، إسرائيل.

وكما فعلت الولايات المتحدة التي اعترفت بإسرائيل واقعياً في العام ١٩٤٨، وبعد ذلك اعترفت بها قانونياً في ٣١ كانون الثاني من العام ١٩٤٩، فإن إيطاليا فضلت الحفاظ على سياسة منخفضة من خلال الاعتراف بإسرائيل بحذر أكثر. اعترفت إيطاليا بسيطرة إسرائيل على المناطق التي استولت عليها ولكنها انتظرت أن يهدأ الوضع ويصبح أكثر وضوحاً، وبعدها في ٧ شباط من العام ١٩٤٩ اعترفت بإسرائيل واقعياً مباشرة بعد أول انتخابات عامة تجري في إسرائيل في ٢٥ كانون الثاني، ولم تعترف إيطاليا بإسرائيل قانونياً إلا في ١٩ كانون الثاني من العام ١٩٥٠. [٦] وكان هذا بداية تطور وجهة نظر ستتبناها الحكومة الإيطالية تجاه إسرائيل في العقود الخمسة القادمة. وعليه فيمكننا تلخيص أول خمسين سنة من العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل وإيطاليا بأنها تميزت بصداقة رسمية وثابتة وباردة، لم تصبح أكثر قرباً ولا أكثر دفئاً

كما لم تشهد توترات كبيرة.

لخصت «إلاريا تريمولادا» هذا الموقف من خلال صورة علاقة تجري في فيء و«ظلال الدول العربية».[٧] لقد تجنبت إيطاليا بشكل حذر أي سياسة تجاه إسرائيل قد تخلق لها عقبات - حتى لو بسيطة- في علاقاتها مع الدول العربية من جهة سياسية أو من جهة اقتصادية.

أما اليونان فقد قررت أن تكون أكثر حذراً من إيطاليا. فبعد أن اعترفت بإسرائيل واقعياً في العام ١٩٤٩ وأقامت معها علاقات في العام ١٩٥٢ لم تقم بتطوير هذا الاعتراف حتى العام ١٩٩١.

ولم تعترف إسبانيا والبرتغال بإسرائيل بشكل فعلي. لقد كانت إسبانيا في العام ١٩٤٨ ميّالة لإقامة علاقات دبلوماسية مع البلدان العربية أكثر من ميلها لإقامة علاقات مع دولة إسرائيل الناشئة.[٨] وبكل ما حمله هذا من تداعيات مهمة، فإنه حين ناقشت الأمم المتحدة إمكانية رفع الحظر والعقوبات عن نظام فرانكو عام ١٩٥٠ فقد صوتت الدول العربية لصالح القرار.[٩] بالمقابل فقد صوتت إسرائيل ضد قرار رفع العقوبات الذي اقترحته بعض دول أميركا الجنوبية تمهيداً لقبول إسبانيا عضواً في الأمم المتحدة.[١٠] علاوة على ذلك فإن إسرائيل لم تقم علاقات دبلوماسية مع إسبانيا حتى شهر كانون الثاني العام ١٩٦٠، حيث أصبحت هذه القضية موضع نقاش بين مدريد والمجموعة الاقتصادية الأوروبية تمهيداً لدخول إسبانيا في المجموعة.[١١] اتبعت البرتغال مساراً مشابهاً رغم أنها كانت عضواً كاملا في التحالف الغربي، حيث كانت لشبونة من الدول الاثنتي عشرة التي قامت بتأسيس منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) - رغم ذلك لم تقم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل حتى قامت بالاعتراف الفعلي بها في آب ١٩٥٨ وبعد ذلك الاعتراف القانوني بها في كانون الثاني العام ١٩٧٧.[١٢]

لقد كان للأسباب الاقتصادية دور في عدم تطوير إسبانيا والبرتغال لعلاقتهما مع إسرائيل، كما تمت الإشارة في مواقفهما إلى إيطاليا واليونان اللتين خافتا من المقاطعة الاقتصادية العربية أيضاً. في الحالة الإيطالية فإن التحالف القوي مع إسرائيل كما الاتفاقية الاقتصادية التي وقعت عام ١٩٥٤ تمت بناء على مبادرة إسرائيلية.[١٣] رغم ذلك وكما دللت هاتان الحالتان فإن الحكومة الإيطالية كانت حذرة ألا تعرض شراكتها مع البلدان العربية للخطر، حيث أنه ربما أوضحت بشكل قاطع بأن النفط الذي تستورده من البلدان العربية لن تتم إعادة بيعه لإسرائيل، وعليه لن يتأثر من الحظر الذي فرضته جامعة الدول العربية مع إسرائيل.

وفيما لم تتخذ إيطاليا أي موقف في العام ١٩٥٦ (حرب السويس) وحافظت على موقف محايد، فإن اليونان كانت سياسياً أقرب إلى مصر من قربها من إسرائيل خلال هذه الأحداث. وباستثناء مصر، فإن اليونان كانت الدولة الوحيدة المدعوة للمشاركة في مؤتمر لندن لاتفاقية مستخدمي القناة قبل بدء الأزمة. وقام المستخدمون اليونانيون بتشغيل القناة بعد انسحاب القوات البريطانية والفرنسية. لقد تعزز هذا التقارب بين اليونان ومصر أيضاً بسبب حقيقة أن عبد الناصر من جانبه كان يدعم الثوار القبارصة سياسياً وعسكرياً في نضالهم ضد البريطانيين.[١٤] وكما يناقش «إيافنتس هتزفاسيليو» فإن «سياسة اليونان كانت لها غايتان: حماية يونانيي مصر وضمان الدعم العربي في الأمم المتحدة بشأن قبرص».[١٥]

وفي حالة شبيهة باليونان، فإن إسبانيا دعمت مصر بشكل مفتوح خلال أزمة عام ١٩٥٦ وكان الإعلام الإسباني متعاطفا مع عبد الناصر. رغم ذلك وعشية الحرب فإن التحالف الذي أقامه عبد الناصر مع موسكو جعل هذا التعاطف الإسباني يخفت،[١٦] وبدأت إسبانيا بالنأي بنفسها تدريجياً عن مصر. في السنوات اللاحقة رفض فرانكو أي احتمالية للاعتراف بإسرائيل، لكن رغم ذلك تحسنت العلاقة الإسبانية الإسرائيلية غير الرسمية آخذين بعين الاعتبار بأن السلطات الإسبانية ساعدت يهود شمال أفريقيا في مغادرة بلادهم، وتحديداً عشية حرب عام ١٩٦٧، ليس فقط من مصر بل أيضاً من المغرب.[١٧] وفي الوقت نفسه بدأت البرتغال بالنأي بنفسها عن مصر. فقد بدأت لشبونة تقلق من سياسة عبد الناصر القومية أكثر من قلقها من تحالفه مع موسكو وتحديداً بعد الدور الذي قام به عبد الناصر في مؤتمر «بونداج» عام ١٩٥٥ الذي اعتبرته البرتغال تهديداً لإمبراطوريتها.[١٨] وعلى خلفية ما حدث في حالة أسبانيا فإن القلق من سياسيات عبد الناصر دفع لشبونة إلى تغيير سياساتها تجاه منطقة الشرق الأوسط، وكما تم ذكره سابقاً، فقد قرر «سيلزار» عام ١٩٥٨ الاعتراف بإسرائيل واقعياً.

وأحرزت الحكومة الإسرائيلية بعد سنتين نجاحاً آخر. حيث أقامت في تشرين الأول عام ١٩٦٠ علاقات دبلوماسية كاملة مع قبرص بعد أيام قليلة من استقلالها. لقد كانت هذه نتيجة جيدة، إذ اعتبرت إسرائيل قبرص مهمة بشكل كبير لأمنها، وكانت معنية بالحفاظ على علاقات جيدة معها.[١٩] وأخيراً في تلك السنوات، لم تكن مالطا نالت استقلالها بعد، رغم ذلك حافظت إسرائيل على علاقات صداقة وتعاون معها قادت إلى إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بعد العام ١٩٦٤. افتتحت إسرائيل في عام ١٩٦٦ سفارة في مالطا كان يقوم عليها قائم بالأعمال مقيم، فيما عمل السفير الإسرائيلي لدى روما كسفير غير مقيم لدى مالطا.

٣- بعد حرب ١٩٦٧: موقف مؤيد للعرب في السبعينيات

وعلى عكس ما حدث في فرنسا، التي تحولت بشكل درامي باتجاه تبني موقف مؤيد بالكامل للموقف العربي، فإن حرب الأيام الستة قادت إلى تحولات طفيفة في مواقف دول جنوب أوروبا الست تجاه الصراع العربي الإسرائيلي. فعلى سبيل المثال، رغم حفاظ إيطاليا على ما اسمته بالوقوف على مسافة متساوية من الجميع (equidistanza) فإنها زادت تدريجياً توجهاتها القريبة من العرب. وأصبح كل من الحزب المسيحي الديمقراطي الحاكم والمعارضة الشيوعية بشكل متزايد مؤيدين للعرب. قاد هذا الاتفاق الغريب بين حكومة يقودها حزب حليف للولايات المتحدة ومعارضة حليفة للاتحاد السوفيتي بشكل فعلى توجهات السياسة الإيطالية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي في العقدين اللاحقين. وبالنسبة لبقية البلدان فإن مواقفها المؤازرة للعرب لم تتبدل. تختلف حالة اليونان بمستوى قليل. فحكم الجنرالات بعد الانقلاب العسكري الذي تم في البلاد عام ١٩٦٧، كان يعتمد بشكل كبير على الدعم الأميركي، وكان متعاطفا مع المؤسسة العسكرية الإسرائيلية. ولمعرفة مدى التقارب بين النظام العسكري والولايات المتحدة يكفي التذكير بأن قائد الحكومة العسكرية «جورجيوس بابادوبولس» كان ضابط الارتباط بين المخابرات اليونانية ووكالة الاستخبارات الأميركية في

مطالع الستينيات. كان هناك قنصل عام يمثل اليونان لدى إسرائيل قبل عام ١٩٦٧، وقررت أثينا بعد الحرب مباشرة أن تعين سفيراً لها لدى إسرائيل. واعتبرت الحكومة الإسرائيلية أن هذا سيعتبر اعترافاً قانونياً، وهو ما لم يكن قد تحقق حتى الآن، ولم يحدث بعد.

وأجرت اليونان مع نهاية حقبة الستينيات تعديلات على سياستها تدريجياً: حيث أصبح حكم الجنرالات أقل اعتماداً على الولايات المتحدة، وبدأ يولي اهتماماً أكبر بمصالحه في الشرق الأوسط. وفي الوقت نفسه طورت أثينا تحالفاً قوياً مع باريس، التي كما ذكرنا سابقاً، قامت بتحول درامي في العام ١٩٦٧ في مواقفها من مؤيدة للمواقف الإسرائيلية إلى مؤيدة للمواقف العربية. كانت باريس الدولة الوحيدة التي لم تصوت على طرد أثينا من مجلس أوروبا في كانون الأول عام ١٩٦٩. وكنتيجة لابتعادها عن الولايات المتحدة واقترابها من فرنسا، فقد بدأت اليونان بالعودة إلى مواقفها التقليدية الداعمة للمواقف العربية.

وبالنسبة لإسبانيا فلم يتغير شيء في الحقيقة. حافظت مدريد على حياديتها حيث لم تدعم بشكل مفتوح العرب ولم تأخذ أية خطوة تقربها من إسرائيل. لقد كانت البرتغال غيرت علاقتها مع إسرائيل رغم أنها تجنبت أي خطوة قد تؤدي إلى فرض مقاطعة اقتصادية عربية عليها. رغم ذلك فإنه وفق التصورات العربية فإن البرتغال وإسرائيل أصبحتا أكثر قرباً، وفيما اتهم العرب إسرائيل بأنها نظام استعماري فإنهم هاجموا البرتغال بوصفها إمبراطورية، وبالتالي تم وضع الدولتين في المصاف نفسه. على سبيل المثال، تم في أيلول عام ١٩٧٣ وخلال قمة الجزائر لدول عدم الانحياز اعتبار إسرائيل والبرتغال وجنوب إفريقيا دولاً مسؤولة عن تصرفات استعمارية.[٢٠] لقد دعمت إسرائيل حركات الاستقلال في أفريقيا في بدايات الستينيات[٢١] وانتهت بعد عقد من الزمن لدعم البرتغال في جهودها للحفاظ على إمبراطوريتها الاستعمارية من خلال الوسائل الدبلوماسية والعسكرية. حيث قامت بتزويد البرتغال برشاشات من نوع «عوزي» إسرائيلية الصنع،[٢٢] ولم تقم في المحافل الدولية - مثل الأمم المتحدة - بشجب الاستعمار البرتغالي رغم أنها لم تقف إلى جانبه كما فعلت بعض الدول الغربية.[٢٣]

وإذا ما أخذنا هذا بعين الاعتبار، فإنه من السهل فهم ما حدث خلال ما يعرف بحرب تشرين عام ١٩٧٣، لم تسمح إيطاليا واليونان - كما فعلت بعض الدول في غرب أوروبا - في ذلك الوقت لطائرات نقل المساعدات العسكرية الأميركية بالطيران فوق أراضيها بغية التزود بالوقود خلال الجسر الجوي المكثف الذي أقامته واشنطن لمساعدة إسرائيل. فقط البرتغال سمحت للطائرات الأميركية بالهبوط والتزود بالوقود في قاعدة «لاجيس» العسكرية في جزر الأزور، لذا فقط كانت الطائرات الأميركية تطير من البرتغال لإسرائيل متبعة خطاً محدداً وتحديداً فوق حدود المجال الجوي الفاصلة بين شمال أفريقيا ودول جنوب أوروبا. والنتيجة الرئيسية التي كان على لشبونة أن تعاني منها هي فرض حظر كامل على بيع النفط من الدول العربية التي فرضت عليها هذا الحظر، وبالتالي معاقبة الحكومة البرتغالية على سياساتها الاستعمارية وعلى قربها من إسرائيل. لقد كانت البرتغال أكثر دولة أوروبية تدفع الثمن من جهة الحظر الذي فرض نتيجة موقفها بالوقوف إلى جانب إسرائيل والولايات المتحدة.

يوضح هذا المثال لماذا تعرضت العلاقة نفسها بين البرتغال وإسرائيل - التي تحسنت في النصف الأول من السبعينيات - لتغيرات حادة مباشرة بعد سقوط حكم الديكتاتور. قامت البرتغال في نيسان عام ١٩٧٥ وبعد سقوط الدولة الجديدة بتغيير سياستها من أجل خلق فواصل، وعدم تواصل، بين الحكومة الديمقراطية وحكم الديكتاتوريات السابق. ويبدو هذا صحيحاً بشكل خاص إذا نظرنا إلى علاقات البرتغال الدولية ولموقفها المؤيد لإسرائيل. والبرهان الأكبر على مثل هذا التحول يمكن مشاهدته خلال تصويت البرتغال على القرار رقم ٣٣٧٩ في ١٠ تشرين الثاني عام ١٩٧٥ حين تم تعريف الصهيونية بأنها «شكل من أشكال العنصرية والتمييز العرقي». كانت البرتغال خلال هذه المناسبة [٢٤] الوحيدة من بين البلدان الغربية بجانب قبرص ومالطا التي صوتت لصالح القرار، وهو القرار الذي دعمه المعسكر الشرقي والدول النامية.[٢٥] صوتت إيطاليا ضد القرار مدللة على أن مواقفها المؤيدة للعرب لها حدود. وامتنعت اليونان عن التصويت، وبالقيام بذلك دللت على أن الحدود التي تلتزم بها أقرب إلى الموقف العربي. ولم تشارك إسبانيا في التصويت، حيث كان ذلك في الأيام الأخيرة لحكم فرانكو الذي توفي في ٢٠ تشرين الثاني، وكانت السياسة الخارجية الإسبانية تمر بشيء من الشلل وقتها.

لم ترغب مالطا وقبرص بتغيير مواقفهما من إسرائيل، وموقفهما هذا يمكن فهمه ضمن إطار الحرب الباردة. فكلا البلدين كانتا تحاولان تمييز سياستهما عن سياسات بريطانيا والولايات المتحدة. وكانتا في الوقت نفسه ترسلان إشارات إلى السوفييت لكنهما لم ترغبا بتبديل مواقعهما والافتراق عن المعسكر الغربي. لكنهما اعتقدا بأنه من خلال هذا التصويت يمكنهما بناء تحالف أقوى مع العالم العربي من خلال تعريض علاقتهما مع إسرائيل للخطر.

في النصف الثاني من السبعينيات بدأ منحى جديد مهم يأخذ حيزاً بين الدول الأوروبية الجنوبية الست. وكلما ظهر الفلسطينيون أكثر كفاعل ولاعب في الصراع العربي الإسرائيلي، كلما اتخذت هذه الدول موقفاً مؤيداً للفلسطينيين وتحديداً تجاه تطوير العلاقة مع منظمة التحرير الفلسطينية. فعلى سبيل المثال، في ١٠ تشرين الثاني ١٩٧٥ وهو اليوم نفسه الذي صادقت فيه الجمعية العامة على القرار رقم ٣٣٧٩ سابق الذكر، صادقت أيضاً على القرار ٣٣٧٦ الذي أكد على القرار رقم ٣٢٣٦ الذي تبنته الجمعية العامة في السنة السابقة. هذا القرار صادق على «الحق الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة». ففيما صوتت دول أوروبية غربية مثل بريطانيا وألمانيا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ والدنمارك ضد القرار، امتنعت عن التصويت دول أخرى خاصة في الجنوب مثل فرنسا وإيطاليا والبرتغال، هذه كانت البلدان التي بدأت ببناء علاقة مع منظمة التحرير. ورغم أن فرنسا كانت الأسرع في ذلك، حيث سمحت لمنظمة التحرير بفتح مكتب إعلام وتعاون في تشرين الأول عام ١٩٧٥ ، فإن هذه البلدان كانت من بين أوائل الدول في العالم الغربي التي اعتبرت منظمة التحرير لاعبا مهما.

قررت إيطاليا في عام ١٩٧٤ السماح للمنظمة بفتح مكتب تمثيل في روما، حتى لو كان ذلك جزءاً من الوفد التمثيلي لجامعة الدول العربية. رغم ذلك ورغم العديد من اللقاءات التي جرت بين ممثلي الحكومة الإيطالية والأحزاب السياسية الإيطالية وأعضاء من منظمة التحرير، على سبيل المثال خلال زيارة ياسر عرفات في أيلول عام ١٩٨٢ لروما- فإن اعتراف

روما الفعلي بمنظمة التحرير لم يتم إلا في عام ١٩٨٩. كانت اليونان أسرع من روما، حيث تم هذا الاعتراف في أيلول عام ١٩٨١، سنة واحدة بعد النمسا.

٤- من الثمانينيات حتى اتفاق أوسلو

لقد قامت دول أوروبا الجنوبية الست بما ستقوم به المجموعة الاقتصادية الأوروبية بعد سنوات قليلة. ففي حزيران عام ١٩٨٠ تبنى المجلس الأوروبي إعلان البندقية حول الشرق الأوسط الذي اعترف «بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره» و «انخراط ودعم جميع الأطراف صاحبة الشأن في التسوية السلمية» بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية التي يجب «شملها في المفاوضات». [٣٦]

لقد عزز هذا القرار، الذي عارضته الحكومة الإسرائيلية بقوة، التزام دول جنوب أوروبا تجاه الفلسطينيين. وتميزت هذه المنطقة خلال النصف الأول من الثمانينيات، بوجود تيار سياسي مشترك حيث أن حكوماتها كلّها كانت تقودها أحزاب يسارية، أو أن هذه الأحزاب كانت تشارك في حكومات ائتلافية. وكانت هذه الأحزاب كلّها أعضاء في الاشتراكية الدولية وتتبنى مواقف سياسية متشابهة رغم وجود بعض الاختلافات في القيم والممارسات الحكومية. وتبنت كل الحكومات الحياد في الصراع العربي الإسرائيلي لكنها واصلت الاحتفاظ بتعاطف أكبر مع الجانب الفلسطيني حيث طورت كل دولة سياسة خارجية خاصة تجاه إسرائيل وفق وضعها الخاص ووفق تاريخها السابق الذي قدمنا بتحليله سابقاً.

فاز في تشرين الأول عام ١٩٨١ الحزب الاشتراكي اليوناني (PASOK) بالانتخابات بقيادة أنديراس باباندريو الذي أصبح رئيساً للوزراء. وفيما بقيت أثينا ضمن هيكلية حلف الناتو العسكرية - التي التحقت بها أثينا عام ١٩٨٠ بعد ست سنوات من القطيعة - وفيما بقيت داخل المجموعة الاقتصادية الأوروبية التي دخلتها في كانون الثاني ١٩٨١ – فإن باباندريو عزز من سياسة اليونان التقليدية المؤيدة للعرب وقرر أن يقوم بدعم القضية الفلسطينية ومنظمة التحرير بقوة وبشكل مفتوح. وبشكل رمزي فقد دعا باباندريو ياسر عرفات لزيارته خلال يومه الأول كرئيس للوزراء ومنح بذلك اعترافاً كاملاً بمنظمة التحرير. وللمفارقة فإن أثينا حتى ذلك الوقت لم تكن قد اعترفت بإسرائيل قانونيا رغم أن هذه القضية كانت على أجندة المفاوضات مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية عند دخول اليونان للمجموعة.

كما وصل للحكم عام ١٩٨٣ الحزب الاشتراكي الإيطالي (PSI) وقاد حكومة ائتلافية. وتعززت العلاقات بين إيطاليا والبلدان العربية في حكومة «باتينو جراشي» (١٩٨٣-١٩٨٧) وزاد الدعم الإيطالي للفلسطينيين ولمنظمة التحرير. وبوضع أول زيارة لرئيس وزراء إسرائيلي لإيطاليا التي قام بها شمعون بيريس لإيطاليا في شباط ١٩٨٥[٣٧]، فإن أحداثاً كثيرة توضح كيف تطورت العلاقة بين منظمة التحرير وإيطاليا. ففي كانون الأول من العام ١٩٨٤ قابل كراتشي رئيس المنظمة ياسر عرفات في تونس، وفي السنة التي تلتها أدانت إيطاليا بقسوة الغارة الإسرائيلية ضد مقر منظمة التحرير في تونس. وفي الشهر نفسه تشرين الأول عام ١٩٨٥ وصلت العلاقات الإيطالية الإسرائيلية أدنى مستوى لها خلال ما عرف بعملية «إكيلي لاورو» الشهيرة.[٣٨]

كما كان هناك رئيس وزراء اشتراكي جديد معني بتطوير العلاقات مع إسرائيل، إلى جانب الحفاظ على أواصر علاقات قوية مع البلدان العربية. قرر «فليبو غونزالز» بعد فوزه في الانتخابات في تشرين الأول عام ١٩٨٢ تغيير السياسة الخارجية الإسبانية من كونها مؤيدة للعرب، والتي تبنتها إسبانيا حتى ذلك الوقت، إلى سياسة محايدة.[٢٩] وتبعاً لذلك فقد رفض في كانون الأول ١٩٨٢ مقابلة ياسر عرفات حين كان الزعيمان في بالما دي مالوركا. ونشأت علاقات غير رسمية بين إسبانيا وإسرائيل في قضايا معينة مثل الحرب ضد الإرهاب على سبيل المثال، وبدأ في الوقت نفسه تسيير الطيران المباشر بين تل أبيب وإسبانيا، وتم تعزيز التعاون الثقافي بين البلدين.[٣٠] آخذين بعين الاعتبار أن أحد الشروط لقبول عضوية إسبانيا في المجموعة الاقتصادية الأوروبية كان إقامة علاقات رسمية مع إسرائيل ورغبة إسرائيل باتخاذ الخطوة نفسها، فقد تم ترتيب لقاء بين رئيسي الوزراء غونزالز وشمعون بيريس في لاهاي في كانون الثاني عام ١٩٨٦. ومع هذا كانت إسبانيا حذرة ألا تتدهور علاقاتها مع البلدان العربية. ففي خطابه أمام الجمعية العمومية في أيلول عام ١٩٨٥ قال إن «الحل العادل والسلمي الوحيد» للصراع يجب أن يتأسس على «انسحاب إسرائيل من كل المناطق التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ واحترام الحقوق القانونية للشعب الفلسطيني» وحق إسرائيل «في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومؤكدة».[٣١] وبهذا فقد حدد سياسة جديدة لإسبانيا قريبة بشكل كبير من السياسة التي تتبناها إيطاليا منذ ثلاثة عقود. ومباشرة بعد إقامة علاقات مع إسرائيل اعترفت إسبانيا بمنظمة التحرير.

إن موقف إسبانيا الأكثر اعتدالاً الذي تبنته في منتصف الثمانينيات جعل مدريد المكان الأكثر ملاءمة لعقد أول المؤتمرات الأميركية الروسية المشتركة بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط.[٣٢] رغم ذلك ففي المؤتمر لم تقم إسبانيا ولا المجموعة الاقتصادية الأوروبية بأي دور. وكان يمكن أن لا يكون الأمر كذلك. لم تكن المجموعة نفسها لاعباً أساسياً وبرزت واشنطن بوصفها «صانعة الملوك» في عملية المؤتمر كما في عملية السلام التي تمت في التسعينيات بين منظمة التحرير وإسرائيل.

وما يمكن قوله عن الاتحاد الأوروبي بعد العام ١٩٩٣ بأنه «دافع» أكثر منه «لاعب»، يلائم أكثر دول أوروبا الجنوبية وتحديداً إسبانيا وإيطاليا. فهذه الدول كانت وما زالت فاعلة في دعم نشاطات ومساندة السلطة الفلسطينية، لكنها لم تمتلك القدرة على القيام بدور في عملية المفاوضات.

وعلى أي حال، فإن مدريد خلال التسعينيات قامت بدور أكبر من الدور الذي قامت به روما من وجهة نظر دبلوماسية، والإشارة في ذلك بالطبع لنشاطات الدبلوماسي الإسباني ميخائيل إنخيل موراتينوس، فبعد أن كان سفيراً لإسبانيا في إسرائيل في الفترة بين ١٩٩٣- ١٩٩٦ أصبح موراتينوس الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في عملية السلام في الشرق الأوسط في الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٣. كانت الفكرة أنه يمكن له أن يقوم بدور أوروبي موازٍ للدور الذي يقوم به المبعوث الأميركي الخاص للحوار بين الفلسطينيين والإسرائيليين. لم يثق الإسرائيليون أبداً بموراتينوس واعتبروه - بوصفه أوروبياً وإسبانياً- أقرب للموقف الفلسطيني. وتركزت نشاطاته في مراقبة المفاوضات لا توجيهها [٣٣] مثلما حدث خلال قمة طابا في كانون الثاني ٢٠١١ حين أعلن الطرفان أنهما «لم يكونا قبل ذلك أقرب مما هما عليه للتوصل لاتفاقية».

5- تطورات حديثة في العلاقات الثنائية: تعاون تجاري وعسكري

مع الانتفاضة الثانية، وتحديداً بعد الحادي عشر من أيلول، أحدثت إيطاليا، ولدرجة أقل اليونان وقبرص، تعديلات على علاقتها مع إسرائيل. وإذا ما ركزنا على الحالة الإيطالية والحالة القبرصية فإن هناك فرقا أساسيا يستحث التأمل: ففيما يمكن إعادة التحولات في السياسة الخارجية الإيطالية إلى أحداث داخلية، فإن التحولات في السياسة الخارجية اليونانية تتعلق بالتحولات في المشهد الإقليمي، وتحديداً تدهور العلاقات بين إسرائيل وتركيا في السنوات الأخيرة.[٣٤] وكنتيجة أساسية للافتراق بين تركيا وإسرائيل فإن اليونان أصبحت أكثر قرباً من إسرائيل ووصلتا لمستوى غير مسبوق في مستوى الصداقة.

وفيما يتعلق بإيطاليا في التسعينيات، فإن ثورة حدثت في سياستها الداخلية مع نهاية ما يعرف بالجمهورية الأولى. إنهار الحزبان اللذان شكلا الحكومة (الحزب الديمقراطي المسيحي والحزب الاشتراكي) نتيجة لتحقيقات قضائية واسعة في قضايا فساد نتج عنها تغيرات كاملة في النظام الحزبي الإيطالي شهد ظهور قوى سياسية جديدة. ونتيجة للتحولات الداخلية ولعملية أوسلو للسلام فإن السياسة الخارجية الإيطالية تجاه إسرائيل بدأت تأخذ منحى قريبا من إسرائيل. وبعد ذلك وخلال حكومات برلسكوني (٢٠٠١-٢٠٠٦، ٢٠٠٩-٢٠١١) شهدت السياسة الإيطالية تحولاً حقيقياً لسببين مركزيين: أولاً موقف الأحزاب السياسية الموجودة المؤازر لإسرائيل، وثانياً، ميلاد ما يمكن تسميته بـ«الأسلاموفوبيا» (الخوف من الإسلام) التي تدفع للتقرب من إسرائيل، التي بدأت تدريجياً تجد قبولاً في كل من إيطاليا والدول الغربية. بسبب هذين العاملين فإن «إيطاليا أصبحت واحدة من أقرب أصدقاء إسرائيل في أوروبا والعالم» كما قال رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو في شباط عام ٢٠١٠ خلال زيارة رئيس الوزراء برلسكوني لإسرائيل.[٣٥]

بات مثل هذا التوجه واضحاً في السنوات الأخيرة، بشكل خاص في ثلاثة مجالات: التعاون الاقتصادي والعلمي والعسكري. بخصوص العلاقات الاقتصادية أصبحت إيطاليا ثاني أهم دولة أوروبية تستورد من إسرائيل، ورابع أكبر مستورد منها إذا ما تم استبعاد مبادلات الألماس من مجموع قيمة المبادلات التجارية. ورغم الأزمة الاقتصادية التي أثرت على إيطاليا فإن مثل هذا التوجه لم يضعف.[٣٦]

بلغت قيمة التبادل التجاري مع إيطاليا في العام ٢٠١١ (٤،٤) مليار دولار منها ١،٤ على شكل صادرات إسرائيلية لإيطاليا و٣ مليارات على شكل واردات منها؛ وبلغت قيمة التبادل التجاري مع إسبانيا في العام نفسه ٢،١ قرابة مليار منها قرابة ٩٨٤ مليوناً على شكل صادرات إسرائيلية و قرابة ١،٢ مليار صادرات إسبانية؛ وتبلغ قيمة التبادل التجاري مع اليونان ٤٧٠ مليون دولار منها ٢٠٧ مليون على شكل صادرات إسرائيلية و ٢٦٣ مليوناً واردات من اليونان؛ وبلغ التبادل التجاري مع البرتغال ٢٧٤ مليوناً منها ١٢٧ صادرات إسرائيلية و ١٤٧ صادرات برتغالية، فيما بلغ التبادل مع قبرص ١،٢٦٤ مليار منها قرابة ٩٣٧ مليوناً صادرات إسرائيلية و ٣١٩ صادرات قبرصية؛ أما مالطا فقد بلغت قيمة التبادل التجاري معها ٣٧٨ مليوناً في أغلبها صادرات إسرائيلية لفاليتا بقيمة ٣١٨ مليوناً و ٧٩ مليوناً واردات منها.[٣٧]

وبخصـوص التبـادل العلمـي، فإنـه أكـثر تداخـلاً مـع التعـاون العسـكري الـذي ازدهـر في السـنوات الأخـيرة. ففـي تمـوز

٢٠١٢ وقع البلدان على اتفاقية باعت إيطاليا بموجبها ثلاثين طائرة تدريب من نوع M-346، في المقابل قامت إسرائيل بتزويد إيطاليا بمجموعة من المعدات العسكرية والعلمية وبنظم الأقمار الصناعية البصرية.[٣٨] وبفعل ذلك فإن إسرائيل فضلت العرض الإيطالي على العرض الذي قدمته لها كوريا الجنوبية حتى وإن هددتها سيؤول بإلغاء أي عقود مستقبلية مع المؤسسة العسكرية الإسرائيلية.[٣٩] وعُقد في تشرين الأول عام ٢٠١٢ اجتماع حكومي في إسرائيل حضره رئيس الوزراء الإيطالي ماريو مونتي وخمسة وزراء طليان ونظراؤهم الإسرائيليون، ووقعوا سبع اتفاقيات تتراوح بين «المشاورات الحكومية والتعاون الثقافي وتعزيز التعاون الثلاثي مع أثيوبيا والسودان والشركات حديثة المنشأ وتحويل رخص السواقة والتبادل الشبابي».[٤٠] تم في هذه المناسبة إنشاء «المؤسسة الإيطالية الإسرائيلية للثقافة والفنون» بغية «تطبيق برامج التميز في مجالات الثقافة والفنون».[٤١]

وبالنسبة للعلاقات السياسية، فإن واحدا من أهم شواهد هذا التحول هو موقف روما في الأول من تشرين الثاني عام ٢٠١١ في الجمعية العامة لليونسكو، حيث تمت مناقشة طلب عضوية فلسطين، وبعد ذلك الموافقة عليه بأغلبية ١٠٧ أصوات.[٤٢] امتنعت إيطاليا عن التصويت مؤكدة بذلك مرة أخرى التحول من سياسة تأييد الفلسطينيين التي سادت في الثمانينيات إلى مواقفها المؤيدة لإسرائيل التي تبنتها في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. كذلك قررت البرتغال عدم التصويت، كما كان من المعتقد بأن لشبونة ستمتنع عن التصويت أمام مجلس الأمن في الأمم المتحدة (التي كانت عضواً فيه) لو طلب من المجلس رأي بشأن عضوية فلسطين في الأمم المتحدة. قررت البرتغال في السنوات الأخيرة تبني سياسيات أكثر محايدة دون أن تأخذ أي موقف واضح مؤيد لإسرائيل أو مؤيد للفلسطينيين. خذ على سبيل المثال أنه بعد شهر من قرارها الامتناع عن التصويت في الجمعية العامة لليونسكو، أصدرت البرتغال وفرنسا وبريطانيا وألمانيا - وهي الدول الأربع الأعضاء في مجلس الأمن في ذلك الوقت- بياناً تدين فيه سياسة الاستيطان التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية في الضفة الغربية.[٤٣] صوتت الدول الأربع الأخرى في منطقة جنوب أوروبا وهي اليونان وإسبانيا وقبرص ومالطا لصالح عضوية فلسطين في اليونسكو رغم توجهات أثينا ولارنكا الجديدة تجاه إسرائيل.

وكما هو معروف فإن عملية (حرب) إسرائيل ضد قطاع غزة في كانون الأول ٢٠٠٨ وكانون الثاني ٢٠٠٩ وأكثر خلال قضية الاعتداء على أسطول الحرية في أيار ٢٠١٠ ساهمت في تدهور العلاقات بشكل درامي بين إسرائيل وتركيا. بالتوازي مع ذلك فإن العلاقات اليونانية الإسرائيلية، التي لم يكن ممكنا وصفها بالصداقة، كما رأينا في السابق، شهدت تطورات مهمة كثيرة. في الحقيقة فإن التعاون الاقتصادي بين اليونان وإسرائيل بدأ يصير أقوى منذ نهاية التسعينيات. وكما يوضح «عبادي» فإنه منذ عام ١٩٩٩ بدأت إسرائيل تصبح سوقاً أساسية لليونان[٤٤] وبدأت الأمور تتحسن منذ ذلك الوقت رغم الأزمة الاقتصادية التي شملت اليونان في الفترة الأخيرة. لكن من المؤكد أن الشقاق بين تركيا وإسرائيل هو الذي دفع باتجاه تعزيز الشراكة الإسرائيلية اليونانية. شهدت الفترة الأخيرة سلسلة زيارات وبيانات مشتركة وحتى تمارين عسكرية مشتركة بين إسرائيل واليونان. في عام ٢٠١٠ كان نتنياهو أول رئيس وزراء إسرائيلي يقوم بزيارة لليونان. وشهد العام ذاته أول مناورة عسكرية لسلاح الجو الإسرائيلي مع نظيره اليوناني.[٤٥] وأجريت في السنة التالية مناورة عسكرية

مشتركة أخرى في إسرائيل.[٤٦] وفي آذار عام ٢٠١٣ قامت كل من إسرائيل والولايات المتحدة بتنفيذ تمارين عسكرية لسلاح البحرية مشتركة لمدة أسبوعين للسنة الثالثة. هذا النوع من التمارين، كانت تقوم به إسرائيل والولايات المتحدة وتركيا في الفترة بين ١٩٩٨-٢٠٠٩، وابتداءً من العام ٢٠١٠ تم اعتماد اليونان مكان تركيا.[٤٧]

تعزز تنوع شهر العسل هذا خلال التطورات الإيجابية الأخيرة في علاقات إسرائيل بقبرص. خذ على سبيل المثال أنه للمرة الأولى منذ تأسيس دولة إسرائيل قام رئيس وزراء إسرائيل بزيارة رسمية لقبرص، أخذاً بعين الاعتبار الروابط القوية بين قبرص واليونان فإن بعض المحللين بدأوا بالحديث عن «تحالف جديد» بين الدول الثلاث.[٤٨] رغم ذلك وبعيداً عن الحلف الإغريقي الإسرائيلي، فإن إسرائيل وقبرص معنيتان بتطوير العلاقات لأسباب اقتصادية كذلك، حيث ستتفاوضان بشأن استخدام حقول الغاز الطبيعي الكبيرة المكتشفة حديثاً في المياه الإقليمية لكل من إسرائيل وقبرص. بالطبع فإن العامل التركي يقوم بدور مهم أيضاً في العلاقات القبرصية الإسرائيلية، آخذين بعين الاعتبار الوضع المتوتر بين قبرص وتركيا التي لا تقيم معها لارنكا، كما هو معروف، أي علاقات دبلوماسية.[٤٩]

خاتمة

وكما رأينا، فإن البلدان الواقعة جغرافياً في جنوب أوروبا - والتي تم تحليل سياساتها تجاه إسرائيل في هذا الفصل ضمن مقاربة مقارنة- حافظت سوية وبشكل عام على موقف محايد، بدأ بكونه أقرب للموقف العربي وبعد ذلك للمواقف الفلسطيني خلال العقود الستة الماضية.

وكما رأينا في التحليل المقدم في الجزء الأخير فإنه يبدو أن ثمة تحولا تدريجيا تجاه تبني مواقف أكثر حيادية أو ربما أكثر بعداً، وهو موقف بدأ يتمظهر بين نهاية القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين. في الوقت نفسه، فإن بعض التحولات ربما تم توقعها، آخذين بعين الاعتبار الأحداث التي تطرأ بشكل مستمر في الشرق الأوسط، مثلما أثر علينا ما يسمى بالربيع العربي في السنوت الأخيرة، وكما يبدو أن الوضع السوري سيجد طريقه خارجاً من الجمود الدراماتيكي الحالي. وكلما كان الاتحاد الأوروبي - موطن الدول الست التي تم تحليل علاقتها بإسرائيل في هذا الفصل- قادراً على تبني سياسات خارجية متكاملة، كلما استطاعت دول أوروبا الست المساهمة في إحلال سلام عادل ودائم بين الفلسطينيين وإسرائيل.

الهوامش

1 رغم أن الفصل كتب بطريقة مشتركة، إلا أن مارشيلا سيموني كتبت الجزء الثاني، فيما كتب أرترو مارزانو بقية الأجزاء.

٢ لم يتم شمل سياسات فرنسا وتوجهاتها في هذا الفصل حيث أن العلاقة مع فرنسا يتم تقديمها في مكان آخر في هذا الكتاب، وحيث أن دورها ومكانتها في العلاقات الدولية خلال تلك الفترة الطويلة يختلف بشكل مهم عن بقية الدول الأوروبية التي يحللها هذا الفصل. إضافة لذلك فإن فرنسا هي واحدة من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي. وشبيه بذلك فإن جمهوريات يوغسلافيا السابقة لم تناقش في هذا الفصل لأسباب عديدة: فيوغسلافيا السابقة لا ينطبق عليها أي شرط لضمها ضمن دول أوروبا الجنوبية من وجهة نظر جيوسياسية، فهي لم تكن جزءاً من المعسكر الغربي خلال الحرب الباردة لذا فهي لم تكن جزءاً من حلف الناتو ولا عضواً في المجموعة الاقتصادية الأوروبية . فقط سلوفانيا أصبحت عضواً في الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٤ وكرواتيا في العام ٢٠١٣. لتحليل العلاقة بين إسرائيل وجمهوريات يوغسلافيا السابقة في البلقان من التسعينيات وما بعد ذلك

Jacob Abadi, Israel and the Balkan States, «*Middle Eastern Studies*», Vol. 32, n. 4, 1996, pp. 296-320.

٣ لا توجد –بحدود علمنا - كتابات محددة ركزت سابقاً على علاقات دول جنوب أوروبا مع إسرائيل أو ركزت على انخراط هذه المنطقة – بوصفها مجموعة دول تشترك بموقف جيواستراتيجي - بالصراع في المنطقة. على العكس فهناك كتابات كثيرة حول دور الاتحاد في الصراع. ومن بين الكتابات باللغات الأوروبية التي نقرأها فإننا نشير إلى تلك الدراسات أو الكتب التي تحتوي على الأقل على إشارات حول سياسات واحدة من هذه الدول الست.

David Allen, Alfred Pijpers (Eds.), European Foreign Policy-Making and the Arab-Israeli Conflict, (The Hague: Martinus Nijhoff Publishers , 1984) ; within this volume, see in particular Ilan Greilsammer, «The impact of enlargement: Spain, Portugal and the Arab-Israeli conflict», in Ibid., pp. 224-245.

4 For the text of the Resolution and the list of the votes, see http://www.yale.edu/lawweb/avalon/un/res181.htm, accessed 24 July 2012.

5 See Jacob Abadi, «Constraints and Adjustments in Greece's Policy Towards Israel», Mediterranean Quarterly, Vol. 11, N. 4, 2000, pp. 40-70, in particular p. 41.

6Alberto Tonini, Un'equazione a troppe incognite: i paesi occidentali e il conflitto israelo-palestinese (1950-1967), (Milano: FrancoAngeli, 1999), pp. 65–6.

7 Ilaria Tremolada, All'ombra degli arabi. Le relazioni italo-israeliane 1948–56 dalla fondazione dello stato ebraico alla crisi di Suez, (Milano: M&B Publishing Editore), 2003.

٨ للإطلاع على تحليل للحالة المقابلة هناك دراسة مهمة في المجلة اليابانية الموسومة «الشرق»

Michael Wolffsohn, Israel's policy towards Spain 1948-1963, Vol. 31, 3, 1990, pp. 415-430.

9 See María Dolores Algora, La cuestión Palestina en el régimen de Franco, in Ignacio Álvarez-Ossorio and Isaías Barreñada (Eds. by), España y la cuestión palestina,)Madrid: Catarata, 2003(, pp. 19-49; Jacob Abadi, «The Road to the Israeli-Spanish Rapprochement», in E. Karsh (Ed.), Israel: The First Hundred Years, Vol. IV, Israel in the International Arena,)London: Frank Cass, 2004(, pp. 172-196, in particular p. 175.

10 Ibidem.

11 See Raanan Rein, In the Shadow of the Holocaust and the Inquisition: Israel's Relations with Francoist Spain,)London: Frank Cass, 1997(; José Antonio Lisbona, España-Israel: historia de unas relaciones secretas, (Madrid: Ediciones Temas de Hoy, 2002); Isidoro González García, Relaciones España-Israel y el conflicto del Oriente Medio, (Madrid: Biblioteca Nueva, 2001).

12 See Jacob Abadi, «Constraints and adjustments in Portugal's policy toward Israel», Middle Eastern Studies, Vol. 40, N. 5, 2004, pp. 83-108; Manuela Franco, «O melindre do problema sionista. Relações Portugal-Israel 1958-1977», Relações Internacionais, N. 11, 2006, pp. 61-77.

13 See Lorenzo Cremonesi, «Dal rispetto del boicottaggio arabo alle ambizioni di mediazione. Italia e Israele verso la crisi di Suez», in Ennio Di Nolfo, Romain Rainero, and Brunello Vigezzi (Eds. by), L'Italia e la politica di potenza in Europa (1950-1960), (Milano: Marzorati, 1992), pp. 103-132.

14 Cfr. Panos Tsakaloyannis, «Greece», in D. Allen, A. Pijpers (Eds. by), European Foreign Policy-Making and the Arab-Israeli Conflict, pp. 107-120.

15 Evanthis Hatzivassiliou, «Greece and the Arabs, 1956-1958», Byzantine and Modern Greek Studies, Vol. 16, 1992, pp. 49-82, p. 49.

16 Raanan Rein, «Diplomacy, Propaganda, and Humanitarian Gestures: Francoist Spain and Egyptian Jews, 1956-1968», Iberoamericana, Vol. VI, N. 23, 2006, 21-33, in particular p. 25; see also Matilde Eiroa San Francisco, «International Relations and Communication Strategies in Franco's Spain Faced with 1956 Conjuncture», Historia y Comunicación Social, vol. 16 1992, pp. 49–82.

17 Ivi, pp. 28-29; see also M. Wolfsohn, Israel's policy towards Spain.

18 See M. Franco, O melindre do problema sionista, p. 65.

19 Zach Levey, «Israel's Entry into Cyprus, 1959-1963: Diplomacy and Strategy in the Eastern Mediterranean», MERIA: Middle East Review of International Affairs, Vol. 7 n. 3, 2003, pp. 73-87.

ومن أجل الاطلاع على انخراط دول شرق المتوسط في الصراع العربي الإسرائيلي من وجهة نظر مقارنة، انظر:

Efraim Inbar, «The Importance of Cyprus», Middle East Quarterly, Vol. 8 n. 2, 2001, pp. 51-58.

20 See J. Abadi, «Constraints and adjustments in Portugal's policy toward Israel».

٢١ حول سياسات إسرائيل في القارة الأفريقية انظر

A. Oded, «Africa in Israeli Foreign Policy—Expectations and Disenchantment: Historical and Diplomatic Aspects», Israel Studies, Vol. 15, N. 3, 2010, pp. 121-142.

22 Benjamin Beith-Hallahmi, The Israeli Connection. Who Israel Arms and Why, (London: Tauris & Co, 1988), p. 64

٢٣ على سبيل المثال، فإن إسرائيل تغيبت مع سبع دول عن التصويت على قرار تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم «٢٩١٨» في ١٤ تشرين الثاني عام ١٩٧٢ الذي أكد على «حق الشعوب الواقعة تحت السيطرة البرتغالية غير القابل للتصرف في تقرير مصيرها وفي الاستقلال». فيما صوتت ست دول ضد القرار، وهي: الولايات المتحدة وبريطانيا والبرازيل وجنوب أفريقيا وإسبانيا والبرتغال. يمكن الاطلاع على نص القرار على الرابط التالي:

http://daccess-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/269/48/IMG/NR026948.pdf?OpenElement, accessed 26 July 2012.

٢٤حول دوافع القرار البرتغالي انظر:

, see M. Franco, O melindre do problema sionista, p. 73 seg.

٢٥ نص القرار متوفر على الرابط التالي

http://daccess-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/000/92/IMG/NR000092.pdf?OpenElement, accessed 26 July 2012.

٢٦ النص كاملاً متوفر على الرابط التالي

http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/FEF015E8B1A1E5A685256D810059D922, accessed 25 July 2012.

وحول قرار قمة البندقية انظر

Panayiotis Ifestos, European Political Cooperation. Towards a Framework of Supranational Diplomacy?, (Aldershot: Avebury Press, 1987), pp. 70-458.

٢٧ . قابلت رئيس الوزراء الإيطالية غولدا مائير البابا بولس السادس عام ١٩٧٣ لكنها لم تلتق رسمياً بالسلطات الإيطالية، للمزيد انظر يوميات غولدا مائير

Golda Meir, My Life, (New York: G.P. Putnam's Sons, 1975), pp. 340-3.

٢٨ في السابع من تشرين الأول عام ١٩٨٥ قام خمسة مسلحين تابعين لجبهة التحرير العربية بخطف السفينة الإيطالية «أكيلي لاورو» في المياه الإقليمية المصرية. تم بعد يومين من المفاوضات تحرير السفينة بسبب جهود أبو العباس الذي اتهم لاحقاً بأنه كان العقل المدبر للعملية. حين تم اكتشاف مقتل المسافر الأمريكي اليهودي «ليون كلينجوفر». أجبر سلاح الجو الأمريكي طائرة مصرية تقل الخاطفين الأربعة وأبو العباس إلى تونس على الهبوط في قاعدة «سيونيلي» في صقلية التابعة لحلف الناتو. لم يقبل رئيس الوزراء كراتشي الطلب الأمريكي لمحاكمة الرجال الخمسة في محكمة أمريكية. وفيما تم اعتقال الخاطفين الأربعة والتحقيق معهم وبعد ذلك إدانتهم، سمح لأبي العباس بالسفر من إيطاليا ليوغسلافيا. للمزيد انظر:

Giampaolo Calchi Novati, «The Case of the Achille Lauro. Hijacking and Italo-Arab Relations: One Policy, Too Many Policies, No Policy?», Journal of Arab Affairs, N. 2, 1991, 153-79.

29 In Loles Oliván, «Prosionismo frente a pro-palestinismo. Los gobiernos del PSOE, Israel y Palestina», in España y la cuestión Palestina, pp. 51-104 (in particular p. 58).

30 See Jonathan Story, «Spain's External Relations Redefined, 1975-1989», in Richard Gillespie, Fernando Rodrigo, Jonathan Story (eds by), Democratic Spain: Reshaping External Relations in a Changing World,)London: Routledge, 1995(, pp. 29-49.

31Ivi, p. 39.

٣٢ للإطلاع على مجموعة من وثائق المؤتمر انظر

«The Madrid Peace Conference», Journal of Palestine Studies, Vol. 21, N. 2, 1992, pp. 117-149.

33 See Robert K.Olson, «Partners in the Peace Process: The United States and Europe», Journal of Palestine Studies, Vol. 26, N. 4, 1997, pp. 78-89.

٣٤ لمراجعة العلاقات التركية الإسرائيلية انظر:

Joshua Walker, «Turkey and Israel's Relationship in the Middle East», Mediterranean Quarterly, Vol. 17, N. 4, 2006, pp. 60-90.

35 Arturo Marzano, «The Italian Foreign Policy Towards Israel. The Turning Point of the Berlusconi Government (2001-2006)», Israel Studies, Vol. 16, N. 1, 2011, pp. 79-103 (p. 80).

36See http://www.infomercatiesteri.it/scambi_commerciali.php?id_paesi=106, accessed 22 September 2013.

٣٧ البيانات مشتقة من إحصائيات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي للعام ٢٠١١. (المحرر)

38 See http://www.difesa.it/SGD-DNA/Segretario/Eventi/Pagine/ItaliaedIsralefirmanol'accordo%20%20%20%20%20.aspx, accessed 22 September

39 See http://www.israelnationalnews.com/News/News.aspx/152849#.Uj9OgxaaGXo, accessed 22 September 2013.

40 See http://www.esteri.it/MAE/EN/Sala_Stampa/ArchivioNotizie/Approfondimenti/2012/10/20121026_ItaIsr_verticeintergov.htm?LANG=EN, accessed 22 September 2013.

41 See http://www.esteri.it/MAE/EN/Sala_Stampa/ArchivioNotizie/Approfondimenti/2012/12/20121211_fonditaisr.htm, accessed 22 September 2013.

٤٢ حول تصويت الدول انظر الرابط التالي:

http://www.guardian.co.uk/world/2011/nov/01/unesco-countries-vote-palestinian-membership, accessed 25 July 2012.

43 See http://mondoweiss.net/2011/12/uk-france-germany-and-portugal-condemn-israeli-plan-to-build-1000-new-settlements-homes.html, accessed 25 July 2012

44 Abadi, «Constraints and Adjustments in Greece's Policy Towards Israel», p 69.

45 In http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-11556442, accessed 22 September 2013.

46 Anshel Pfeffer, «Israel hosts Greek Air Force for joint exercise», Haaretz, 12 December 2011.

47In http://www.timesofisrael.com/israel-us-and-greece-begin-annual-naval-exercise/

48 Michael Leigh, «Cyprus, Greece and Israel: a new alliance?», Public Service Europe, 1 May 2012, http://www.publicserviceeurope.com/article/1871/cyprus-greece-and-israel-a-new-alliance, accessed 25 July 2012.

٤٩ حول هذه النقطة انظر:

T. C. Kariotis, «Hydrocarbons and the Law of the Sea in the Eastern Mediterranean: Implications for Cyprus, Greece, and Turkey», *Mediterranean Quarterly*, Vol. 22, N. 2, 2011, pp. 45-56.

الفصل السابع

إسرائيل وشمال أوروبا: علاقة متواصلة رغم الاهتزاز

د. عاطف أبو سيف

قامت شمال أوروبا بدور حاسم في الصراع العربي الإسرائيلي منذ بداياته سواء عبر دورها التاريخي في مداولات الأمم المتحدة التي قادت إلى قرار التقسيم الذي حظي بتأييد جميع دول شمال أوروبا الأعضاء وقتها في الجمعية العامة، أو من خلال علاقاتها التاريخية مع إسرائيل بعد قيامها والدعم العسكري الذي كان مهماً وحيوياً لاستمرار الدولة الجديدة.

وبالطبع، ومع استعادة هذا الدور، فإن راهن العلاقة التي تربط إسرائيل بتلك الدول لا يقل أهمية، سواء باستمرار علاقتها العسكرية والتجارية معها أو بتدخلها في محاولات حلّ الصراع في المنطقة، وإن كان هذا الدور أقل أهمية وحجماً من دور القوى الكبرى الثلاث في أوروبا – بريطانيا وألمانيا وفرنسا- إلا أنه كان أساسياً ومكملاً.

وتضم هذه المنطقة بلجيكا والنمسا والنرويج وسويسرا والدنمارك وهولندا وفنلندا والسويد وإيرلندا وأيسلندا ولوكسمبورغ وليختنشتاين. وتنبع أهمية دول أوروبا الشمالية السابقة من جملة من الحقائق التي تكشف عن عمق دورها وأهميته في علاقتها مع إسرائيل.

فأولاً تشكل هذه الدول الامتداد الأوروبي للمعسكر الغربي الذي كانت تتزعمه الولايات المتحدة، فهي إلى جانب قوى أوروبا الكبرى الثلاث ودول جنوب أوروبا المتوسطية (إيطاليا وإسبانيا والبرتغال واليونان وقبرص ومالطا) تشكل أوروبا الغربية المقابلة لأوروبا الشرقية خلال الحرب الباردة. وعليه اكتسبت أهمية استراتيجية في معادلة الحرب الباردة.

ثانياً تعد هذه الدول من الدول الغنية في العالم، فاقتصادياتها المتقدمة المبنية على الصناعات الثقيلة والتكنولوجيا الحديثة جعلت منها عنصراً مهماً في الاقتصاد الدولي. وانعكس هذا الثراء والتقدم أيضاً على طبيعة علاقتها التجارية واتفاقياتها الاقتصادية والعلمية والعسكرية مع إسرائيل.

ثالثاً، باستثناء النرويج وسويسرا وأيسلندا، فإن جميع دول هذه المنطقة أعضاء في الاتحاد الأوروبي الذي كان له دور مهم في مساعدة إسرائيل وفتح أبواب أسواقه أمام منتجاتها كما إشراكها في برامجه العلمية والبحثية المميزة.[1] وحتى الدول

الثلاث التي هي خارج الاتحاد الأوروبي فإنها أعضاء في منطقة التجارة الأوروبية الحرة المعروفة اختصاراً بـ(إيفتا) والتي ترتبط أيضاً مع إسرائيل باتفاقية تجارة حرة تتمتع وفقها البضائع الإسرائيلية بالكثير من الامتيازات، بجانب أن أيسلندا عضو مرشح لعضوية الاتحاد ابتداءً من ٢٠١٠ وستدخل الاتحاد قريباً وستصبح العضو التاسع والعشرين فيه.[٢] أما سويسرا والنرويج فقد فضلتا البقاء خارج نادي بروكسل والاحتفاظ مع الاتحاد بعلاقات أقل من العضوية بقليل.

رابعاً، كما ذكر سابقاً فإن دول شمال أوروبا كانت منذ البداية جزءاً من التكوين الدولي الجديد الذي نجم عن الحرب العالمية الثانية وقبلها بعد تأسيس عصبة الأمم، فبالتالي كانت طرفاً في جميع النقاشات الدولية المتعلقة بفلسطين خلال هجرة المستوطنين اليهود إليها في عشرينيات وثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي، وكانت النخبة السياسية فيها متعاطفة بشكل أعمى مع طموحات الحركة الصهيونية لسلب فلسطين وإقامة وطن قومي لليهود عليها.

خامساً، ربما وبخلاف كل التكتلات الأوروبية الأخرى، فان هذه الدول تاريخياً وحتى الوقت المعاصر أقل مناطق أوروبا احتكاكاً بالعرب وبالمسلمين. فهي من جهة لم تكن استعمارية مثل قوى أوروبا الكبرى، وبالتالي لم تتواجد فيها جاليات ومواطنون من مستعمرات عربية أو إسلامية سابقة،[٣] ومن جهة أخرى لم تكن تاريخياً على احتكاك مباشر مع العرب مثل دول جنوب أوروبا أو مع العالم الإسلامي مثل دول شرق أوروبا خلال فترة الإمبراطورية العثمانية.

سادساً، لم تكن هذه الدول اطرافاً مقررة في الحرب العالمية الثانية - باستثناء النمسا التي كانت جزءاً من ألمانيا هتلر- إلا أنها تشكل جزءاً من معادلة الحرب ونتائجها التي كان لزاماً فيها على أوروبا الغربية القوية والغنية والديمقراطية أن تعاني من عقدة الذنب، وبالتالي تعمل جاهدة لمساعدة ونجدة دولة اليهود الجديدة. حتى النمسا ظلت إلى عهد قريب تتبرأ من أي دور في تعويض اليهود لعدم تحملها أسباب الحرب، ولكونها كانت تحت حكم هتلر وقت الحرب.

أولاً، محددات العلاقة

تشكل النقاط السابقة مدخلاً لفهم ماهية المحددات التي ترسم شكل علاقة إسرائيل مع تلك الدول، وهي محددات تنبع في جزء منها من العلاقة التاريخية، وفي جزء آخر من طبيعة الاقتصاد والتقدم الصناعي والتكنولوجي، وفي أجزاء أخرى من المصالح المشتركة. ويمكن تلمس جملة من المحددات الواجبة الاستحضار لتفكيك طبيعة وكنه علاقة إسرائيل بتلك الدول وتشمل التالي:

أولاً اقتصاديات قوية. تعود العلاقة بين إسرائيل ودول المنطقة بمنافع اقتصادية كبيرة على إسرائيل، حيث أن اقتصاديات هذه الدول تعتبر من الاقتصاديات المتقدمة في العالم. وبالقدر الذي تتقاطع منتجات هذه الدول مع منتجات إسرائيل خاصة في الصناعات المتطورة والتكنولوجيا الدقيقة، إلا أن إسرائيل التي سعت لنقل اقتصادها إلى التكنولوجيا الدقيقة (النانو) تجد في تبادل السلع مع هذه الاقتصاديات محفزاً لتطوير بضائعها وفي الوقت نفسه لتكامله. وبالقدر الذي صار فيه الاقتصاد الإسرائيلي منافساً حقيقاً لهذه الاقتصاديات، يعود جزء كبير من قدرته وتطوره إلى تفاعله مع اقتصاديات هذه الدول ونقل المعارف والتكنولوجيا منها له. فقد لعبت الخبرات والعلوم والبحوث التي وفرتها هذه الدول – ربما

باستثناء إيرلندا - بجانب قوى أوروبا الكبرى دوراً بارزاً في عملية انتقال الاقتصاد الإسرائيلي من طور الزراعة إلى الصناعة وبعد ذلك التكنولوجيا.[4]

ثانياً، تكامل عسكري وعلمي. تطورت الصناعات الحربية الإسرائيلية كما تقدمت مراكز الأبحاث الإسرائيلية وصار لإسرائيل مكانة متقدمة في التنافس الدولي في قطاع الإنتاج العسكري وفي قطاع البحث والتطوير. والنتيجة ان العلاقة مع إسرائيل باتت مغرية بالنسبة للكثير من القوى المتقدمة والصاعدة في العالم طمعاً في الاستفادة من الخبرات الإسرائيلية في بعض مجالات تطوير السلاح. إلا أن طبيعة التهديدات المعاصرة وطبيعة الحروب الجديدة جعلت من اقتناء تكنولوجيا الحرب الإسرائيلية ضرورة لا غنى عنها. فمع انخراط الكثير من دول هذه المنطقة في مشاريع واشنطن بالحرب على الإرهاب وفي مهام حفظ السلام الدولية صارت تبحث عن ضرورة اقتناء الطائرات من دون طيار التي تبرع فيها شركات الإنتاج الحربي الإسرائيلية خاصة رفائيل، والصواريخ المضادة للدروع وما إلى ذلك. بالمقابل فإن إسرائيل تشتري الكثير من القطع الدقيقة لتطوير طائراتها ورؤوس صواريخها من شركات حربية تابعة لهذه الدول. ما يرمي إليه هذا المحدد أن النظر إلى أهمية هذا التكامل والحاجة المتبادلة له تحكم طبيعة العلاقة وتحدد شكلها الذي أضحت وفقه العلاقات العسكرية والتعاون في مجال البحوث والتطوير ضمان استمرار العلاقة رغم تراجع مستوى التوافق السياسي.

ثالثاً، عقدة الذنب ودعم اليهود. إسرائيل دائمة التذكير بأن أكبر كارثة حدثت لليهود كانت على يد الأوروبيين، وأن أي تقاعس أوروبي في حمايتها والدفاع عنها يعني دفعها للكارثة مرة أخرى. من هنا تعلو النبرات الإسرائيلية التي تتهم كل من ينتقد إسرائيل بمعاداة السامية وتتم المساواة بين انتقاد إسرائيل ومعاداة اليهود والسامية. وباستثناء النمسا فإن مساهمة دول هذه المنطقة في كارثة اليهود كانت قليلة، لكن رغم ذلك فإن إسرائيل لا تفتأ تذكر بمساهمات قليلة لبعض البلديات والمجتمعات المحلية في عدم حماية اليهود من بطش هتلر والجوستابو.

مثلاً، اعتذر رئيس وزراء بلجيكا في تشرين الثاني عام ٢٠١٢ عن قيام السلطات البلجيكية خلال الحرب العالمية الثانية بترحيل يهود بلجيكا إلى مخيمات الاعتقال النازية حيث تم نقل ٢٥ الفاً من يهود بلجيكا، وقال لقد فشلت السلطات والدولة البلجيكية في تحمل مسؤولياتها، كما فعل قبله بأسبوع رئيس بلدية بروكسل حين اعتذر عن مساهمة بلديته قبل ٧٠ عاماً في نقل اليهود إلى مخيمات الاعتقال، وكذلك فعل رئيس بلدية انتويرب .

يقوم مانفريد جيرستيفيلد Manfred Gerstenfeld ، في هذا السياق، بتحليل المعاداة للسامية في الدول الاسكندنافية وارتباطها بالمعاداة لإسرائيل ويرصد جملة كبيرة من الظواهر التي تجعل هذه الدول من وجهة نظره في مقدمة الدول التي تنتشر فيها المعاداة للسامية في أوروبا.[5]

رابعـاً، خـارج الدائـرة. عاشـت إسرائيـل لعقـود طويلـة في عزلـة داخـل محيطهـا الجغـرافي وشـكل هاجـس البحـث عـن حلفـاء وأصدقـاء وشركاء تجاريـين خـارج حـدود الإقليـم الـذي تعيـش فيـه ديـدن سياسـتها الخارجيـة. كانـت صـادرات إسرائيـل في العقـود الأولى مـن عمرهـا في أغلبهـا مـن الفواكـه والخضـار، وكانـت فرصـة تصديـر هـذه المنتجـات إلى المحيـط العـربي معدومـة بسـبب المقاطعـة، وفرصـة تصديرهـا إلى جنـوب أوروبـا حيـث القـرب الجغـرافي ضعيفـة بسـبب المنافسـة العاليـة لمنتجـات هـذه

البلدان المنتجة لنفس البضائع. وعليه كانت الأسواق الأقرب لإسرائيل لتصدير منتجاتها هي شمال أوروبا التي كانت تفتقد للفواكه والخضار والحمضيات على مدار العام. كان هذا مهماً في تأمين موارد مالية تساهم في تغطية نفقات الدولة وتساهم في دوران عجلة الاقتصاد. بجانب حاجة إسرائيل لاستيراد النفط والمحروقات من دول شمال أوروبا في ظل عدم وصول النفط العربي القريب. ورغم تبدل الأحوال وتفكك العزلة حول إسرائيل مع توقيع معاهدات السلام، إلا ان إسرائيل لا تزال ترى في ارتباطها الوثيق بدول شمال أوروبا ضمانا في حال رجع كل شيء لنقطة الصفر. تعلم التجربة إسرائيل أن كل شيء وارد في الشرق الأوسط المليء بالمتناقضات والمفاجآت، مثلما حدث من تراجع في علاقتها الدافئة مع انقرة.

خامساً، الكيبوتس والصورة النمطية/ المرآة معكوسة. عملت إسرائيل على تقديم الكيبوتس الإسرائيلي بوصفه النموذج المثالي للحياة الاشتراكية التي يرغب الاشتراكيون في رؤيتها تتجسد على أرض الواقع. كانت مثل هذه الدعاية تجد آذاناً تطرب لها في الدول الاسكندنافية تحديداً، وفي بعض الدول الأخرى التي انتشرت في أواسط نخبها السياسية الأفكار الاشتراكية، وإن لم تكن في نفس فهم وآلية تطبيق المعسكر الشرقي لها.

كانت دولة الرفاه الاجتماعي التي سعت لها بعض الأحزاب الاشتراكية الأوروبية تجد صداها في هذه الصورة الحية لعالم الكيبوتس. وبدأت الوفود الأوروبية في القدوم لعيش التجربة من خلال الإقامة في الكيبوتسات، خاصة الوفود الشبابية.

كانت جمعيات مثل جمعية الكرمل ترعى استجلاب هذه الوفود بالتعاون مع الجمعيات اليهودية في تلك البلدان. وهناك وخلال فترات المعايشة تلك، تتم تربية جيل سياسي أوروبي على الدفاع عن مصالح إسرائيل. لا بد من التذكير أن هذه الصورة ستتغير بعد الانتفاضة الأولى حيث ستنتشر صورة المستوطن والجندي الإسرائيلي الذي يلاحق طفلاً فلسطينياً في أزقة المخيمات. لكن تظل الحقيقة أنه يصعب تفهم دينامية تطور علاقات إسرائيل بدول أوروبا الشمالية دون الإحالة لهذه الفتنة بعالم الكيبوتس وما تبعها من خيبة بعد اندلاع الانتفاضة من الجندي القاتل.

ثانياً، العلاقات السياسية

سينظر هذا الجزء في تطور العلاقات السياسية لدول شمال أوروبا مع إسرائيل منذ قرار التقسيم وحتى اللحظة في محاولة الاقتراب أكثر لفهم علاقات إسرائيل واشتباكها مع هذا الجزء من العالم. بداية، جميع دول شمال أوروبا التي كانت أعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة صوتت لصالح قرار التقسيم، وهي: الدنمارك وبلجيكا وهولندا والنرويج والسويد وأيسلندا ولوكسمبورغ. أما النمسا وإيرلندا وفنلندا فقد صاروا أعضاء عام ١٩٩٥ فيما أصبحت سويسرا عضواً عام ٢٠٠٢ وليختنشتاين عام ١٩٩٠. رغم ذلك فإن كل دول هذه المنطقة اعترفت بإسرائيل مبكراً وأقامت علاقات دبلوماسية كاملة، مبكراً أيضاً، ربما باستثناء إيرلندا. كما أن جميع دول هذه المنطقة اعترفوا بفلسطين عضواً في الأمم المتحدة عام ٢٠١٢.

بداية، اعترفت كل من النمسا وسويسرا وهولندا والنرويج وفنلندا بإسرائيل عام ١٩٤٩، فيما اعترفت أيسلندا بها عام ١٩٤٨ وبلجيكا عام ١٩٥٠. لقد كان اعتراف فنلندا بإسرائيل مبدئياً عام ١٩٤٨ ثم تحول لاعتراف كامل عام ١٩٤٩

وأقامت علاقات دبلوماسية كاملة معها عام ١٩٥٠. أما سويسرا فقد افتتحت في البداية قنصلية في تل أبيب عام ١٩٤٩ ثم حولتها إلى سفارة عام ١٩٥٨. وتقوم سفارة إسرائيل في أوسلو بإدارة مصالحها في أيسلندا.

وتظل إيرلندا الدولة الأوروبية الشمالية الأكثر انتقاداً لإسرائيل سواء على الصعيد الرسمي أو الشعبي. ومرة أخرى يقوم التاريخ والخبرات السياسية بدورهما في ذلك. أخرت دبلن اعترافها بإسرائيل حتى عام ١٩٦٣ وبدأت العلاقات الدبلوماسية عام ١٩٧٥ ولم تفتح سفارة في تل ابيب إلا في كانون الثاني عام ١٩٩٦. وافتتحت السفارة الإسرائيلية في دبلن عام ١٩٩٣ بعد أسابيع من زيارة ياسر عرفات لدبلن وافتتاحه لمكتب تمثيل منظمة التحرير هناك. ورفعت دبلن من التمثيل الفلسطيني عام ٢٠١١ إلى مستوى سفارة.

لقد كان موقف دبلن واضحاً وحتى قبل اقتراب الاتحاد الأوروبي من مواقفه الحالية بشان الحل السلمي القائم على أساس دولتين لشعبين. فقد أيدت إيرلندا النضال التحرري الفلسطيني ووجدت قنوات تعاون بين جيش إيرلندا الحر وبين منظمة التحرير وقام بعض أعضاء هذا الجيش بالمشاركة في عمليات الثورة الفلسطينية ضد أهداف إسرائيلية كما تدرب أفراده في قواعد الثورة على استخدام السلاح. ثمة مقارنة واجبة بين الحالة الفلسطينية وبين كون الشعب الإيرلندي عانى من اضطهاد بريطانيا ومن احتلالها لأرضه وسلبها لجزء منها. كما أن بريطانيا التي كانت تقف خلف المشروع اليهودي ودعم إسرائيل وقفت في وجه الشعب الفلسطيني وبالتالي تعزز الشبه بين الحالتين. كما ينتشر دعم فلسطين والتضامن معها على جانبي الطيف السياسي الإيرلندي يميناً ويساراً.

في الحقيقة، في بدايات القرن العشرين كانت بعض النخب الايرلندية متعاطفة مع اليهود حيث نجح الإعلام المؤيد للحركة الصهيونية في تصوير الأمر أنه نضال ضد بريطانيا، لكن سرعان ما تكشف هذا بعد مجازر العصابات الصهيونية بحق المواطنين الفلسطينيين العزل. ورأت إيرلندا التي حافظت على الحياد خلال الحرب الباردة ولم ترغب أن تصبح جزءاً من الناتو في سياسات الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل وبالاً على الاستقرار في العالم. لذا تبنت منذ البداية موقفاً سياسياً مختلفاً بشكل كامل عن مواقف دول أوروبا الغربية. طالبت دبلن منذ العام ١٩٨٠ بإقامة دولة فلسطينية وبحق الفلسطينيين بالعودة لديارهم وهي بذلك أول دولة أوروبية تقوم بهذا.[٦] وتعتقد إيرلندا أن دورها يكمن في المساعدة على الحفاظ على السلم والأمن في المنطقة، لذا تحرص على المساعدة في جهود فك الاشتباك.

تخدم القوات الايرلندية في قوات اليونيفل في لبنان، وخلال الفترة ١٩٧٨ و ٢٠٠٠ خدم قرابة ٤٠ ألف جندي إيرلندي هناك، وبين فترة وأخرى يظهر توتر بين إيرلندا وإسرائيل حول انتهاكات الجيش الإسرائيلي للوضع رغم وجود اليونيفل.

وزاد من توتر علاقات إسرائيل بإيرلندا قمع إسرائيل لسفن فك الحصار عن غزة الذي كان للنشطاء الإيرلنديين فيها دور كبير. ففي عام ٢٠١٠ اعترضت البحرية الإسرائيلية السفينة الإيرلندية «ريتشل كوري» التي سميت باسم الناشطة الأميركية التي قتلتها البلدوزرات الإسرائيلية. كما اعترضت الحربية الإسرائيلية في تشرين الثاني ٢٠١١ سفينة تضامن إيرلندية أخرى وأجبرتها على الرسو في تل أبيب. ورغم نشاط الجمعيات غير الحكومية المناهضة لسياسات إسرائيل في إيرلندا، إلا أن هناك جمعيات مؤازرة لإسرائيل، مثل جمعية أصدقاء إسرائيل المسيحية التي تأسست عام ١٩٨٠. وكما

يلاحظ جون دوييل فإن العاملين الحاسمين في استمرار الدعم الإيرلندي للقضية الفلسطينية تمثّلا بوجود جمهورية تتبني الخط الوطني، ووجود تنظيم سياسي شعبي «الشين فين» مؤيد بشكل كامل للنضال الفلسطيني.[٧]

وربما يمكن إضافة السويد إلى جوار إيرلندا لقائمة الدول المنتقدة لإسرائيل ضمن هذه المجموعة. يمكن تصنيف السويد ضمن مجموعة الدول الأوروبية الأقل تعاطفاً مع إسرائيل تاريخياً رغم وجود علاقات سياسية وتجارية بينهما منذ البداية. مرة أخرى، يقوم التاريخ بدوره دائماً. فالعصابات الصهيونية اغتالت عام ١٩٤٨ المبعوث الأممي الكونت برنادوت – وهو أحد أفراد العائلة المالكة في السويد- واتهمت عصابة شتيرن بعملية الاغتيال وتحديداً اسحق شامير، الذي عمل وزيراً لخارجية إسرائيل في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣، وبعد ذلك رئيساً للوزاره في الفترات ٨٣-٨٤ و بعدها ٨٦-١٩٩٢. كانت النخبة السياسية في السويد تعتقد أن إسرائيل تواطأت في عدم متابعة جريمة الاغتيال وتسترت عليها، لذا لم يحدث مطلقاً أن تمت زيارة على صعيد رؤساء الوزراء بين البلدين خلال فترة تولي شامير للرئاسة الحكومة الإسرائيلية.

لكن يظل صاحب البصمة الأهم في تطوير السويد لموقف سياسي واضح ومتقدم من الصراع العربي الإسرائيلي وزير الخارجية، وبعد ذلك رئيس الوزراء، «أولوف بالمه» الذي انتقد إسرائيل بشدة في خطاب له في أيار عام ١٩٦٧ قبل اندلاع الحرب، بل إن «بالمه» قابل عرفات عام ١٩٧٤ وبعد ذلك بعام وافق على فتح مكتب لمنظمة التحرير في ستوكهولم، ودعا عرفات لزيارة العاصمة السويدية عام ١٩٨٣.

يعود الفضل لـ«بالمه» في إقرار السويد بالاعتراف بالفلسطينيين وبشرعية مطالبهم. وبرر أولوف بالمه سياساته الجديدة بتبني بلاده لسياسة الحياد تجاه الصراع العربي الإسرائيلي. واعتبرت السويد ضرب المفاعل النووي العراقي انتهاكاً للقانون الدولي. وشبه «بالمه» معاملة إسرائيل للأطفال الفلسطينيين خلال حربها على لبنان بمعاملة النازيين للأطفال اليهود في مخيمات الاعتقال.[٨]

وقامت السويد خلال فترة الثمانينيات بدور الوسيط بين اليسار الإسرائيلي ومنظمة التحرير وساهمت في ترتيب الكثير من الجلسات والحوارات التي كانت أساسية لتعميق الحاجة لإطلاق عملية السلام في مؤتمر مدريد.[٩] كما عملت السويد وسيطاً عام ١٩٨٨ بين منظمة التحرير وواشنطن وسهلت إطلاق الحوار بينهما في تونس بعد أن اقنعت واشنطن أن منظمة التحرير تغيرت، ويجب أن تكون شريكاً في أي تسوية تتعلق بالصراع. كما كانت مساهمات السويد في موازنة وكالة الغوث في السبعينيات أكبر ما يقدم للفلسطينيين من أموال.

ومرت العلاقة بين البلدين بالكثير من الأزمات الدبلوماسية، كان آخرها عقب نشر صحيفة سويدية في آب ٢٠٠٩ تحقيقاً عن استخدام الجيش الإسرائيلي لأعضاء الشهداء الفلسطينيين لغايات تجارية، ويعود التقرير بهذه الممارسة إلى عام ١٩٩٢. ورفضت الحكومة السويدية شجب ما ورد في التحقيق وقالت إنه جزء من حرية الصحافة. وثارت أزمة حين اتهم نتنياهو عام ٢٠١٢ السويد بإقامة علاقات واتصالات مع حماس. وكانت السويد قد منحت بعض وزراء الحكومة العاشرة التي شكلتها حركة حماس عام ٢٠٠٦ تأشيرات لدخول أراضيها. وقام السفير الإسرائيلي في استكهولم بتدمير عمل فني في متحف سويدي يجسد شخصية الشهيدة هنادي جرادات بعنوان «الثلج الأبيض». واعتقل الجيش الإسرائيلي

النائب في البرلمان السويدي «غوستاف فريدولين» أثناء مشاركته في مظاهرة ضد جدار الفصل في الأراضي الفلسطينية.

تقوم السويد ومن خلال عملها في الاتحاد الأوروبي بدفع زملائها الأوروبيين لتبني مواقف أكثر انتقاداً لإسرائيل. لقد كانت السويد المحرك الأساسي مثلاً لتقرير القناصل الأوروبيين في القدس الذي وجه انتقادات كبيرة لسياسات إسرائيل في المدينة المقدسة مطالبين دولهم بتعزيز الفلسطينيين في المدينة. مع ذلك فثمة لوبي ضاغط للدفاع عن إسرائيل في السويد، فقد افتتحت جمعية الصداقة السويدية الإسرائيلية في استكهولم عام ١٩٥٣ ولها في السويد ٢٦ فرعاً، ويصل عدد منتسبيها إلى ٣ آلاف عضو، وتعمل على الدفاع عن مصالح إسرائيل ونشر مواقفها بجانب نشر الثقافة الإسرائيلية والتعريف بها.

رغم علاقات إسرائيل المبكرة بالنمسا، إلا أن فيينا رفضت التورط في قضايا تعويض اليهود وتحميلها مسؤولية الحرب. وظلت علاقات فيينا بتل أبيب متأرجحة، حيث حافظت النمسا على علاقة جيدة منذ نهاية السبعينيات مع الفلسطينيين. واستقبلت فيينا بياسر عرفات عام ١٩٨٠ وسمحت للمنظمة بفتح مكتب تمثيل لها في فيينا في خطوة احتجت إسرائيل عليها واعتبرتها تجاهلاً من قبل النمسا لمسؤولياتها الأخلاقية.

وقطعت إسرائيل علاقتها مع النمسا فور فوز حزب الحرية اليميني بقيادة جرج هيدر بالانتخابات النيابية عام ٢٠٠٠ ودخوله الائتلاف الحكومي. واستمر قطع العلاقات لثلاث سنوات استعيدت بعدها. واتهمت إسرائيل الحزب بمواقفه المعادية للسامية ولليهود. لكن خلال تلك الفترة استمرت العلاقات على مستوى منخفض.

بيد أن ازدياد الانتقاد لإسرائيل داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي مع تصاعد حملتها ضد الفلسطينيين خلال عملية السور الواقي جعل إسرائيل تفكر بإعادة العلاقات للاستعانة بها في تخفيف نبرة النقد الأوروبي. وعلى إثر ذلك وبعد ممانعة لعقود وافقت النمسا على منح تعويضات لضحايا المحرقة ومن ينحدر من نسلهم.[١٠]

وتوترت العلاقات مرة أخرى عام ٢٠٠٨ على إثر تصريحات قادة حزب الحرية خلال الدعاية الانتخابية للانتخابات البرلمانية خاصة من قبل زعيم الحزب الجديد Heinz-Christian Strache الذي استخدم عبارات وشعارات نازية في خطاباته، رغم أن المتحدث باسم الحزب كان حاخاماً يهودياً نمساوياً. ثم عادت للتوتر عندما قامت النمسا في حزيران ٢٠١٣ بسحب أفرادها (٣٨٠ جندياً) من القوات الدولية في الجولان بسبب الأزمة السورية الداخلية. وهو ما اعتبرته تل أبيب تقويضاً لدور الأمم المتحدة في حماية السلام.[١١] وبشكل عام تتبنى فيينا موقف الاتحاد الداعي لإقامة دولة فلسطينية كنتيجة لمفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

اتسمت العلاقات بين إسرائيل وأيسلندا بالدفء في السنوات الأولى لإعلان إسرائيل ونمت علاقات سياسية جيدة. قام رئيس أيسلندا اسجير اسجيرسون Asgeir Asgeirsson بزيارة لإسرائيل، وكان أول رئيس أجنبي يتحدث للكنيست عام ١٩٦٦. وافتتح الرئيس الأيسلندي شارعاً في القدس باسم «شارع أيسلندا». بل إن ايسلندا صوتت ضد قرار الجمعية العامة عام ١٩٧٤ باعتبار منظمة التحرير ممثلاً للشعب الفلسطيني والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. تدهورت العلاقات منذ ثمانينيات القرن العشرين مع النشاط الفلسطيني في الدولة التي لا يتجاوز تعداد سكانها ٣٥٠ ألف نسمة. تأسست جمعية «فلسطين أيسلندا» في تشرين الثاني ١٩٨٧ للدفاع عن مصالح الشعب الفلسطيني.[١٢]

انتقدت أيسلندا بشدة سياسات إسرائيل في المحافل الدولية. مثلاً، قام وزير الخارجية اسور سكربيدنيس في حزيران ٢٠١١ بزيارة غزة ومصر والأردن ولم يزر إسرائيل. ورفضت أيسلندا استقبال الوزيرة الإسرائيلية «يعال تامير» خلال رحلتها لأوروبا لتدافع عن عدوان إسرائيل على غزة. واتهم وزير الداخلية الايسلندي عام ٢٠١٢ في تظاهرة أمام السفارة الأميركية إسرائيل بارتكاب مجازر تطهير بحق الفلسطينيين.[١٣] صوت البرلمان الأيسلندي على قرار بالاعتراف بالدولة الفلسطينية عام ٢٠١١ ودعوة إسرائيل وفلسطين للاعتراف المتبادل. وأيسلندا أول دولة أوروبا تخطو هذه الخطوة. وتقف أيسلندا ضد ضرب إسرائيل لإيران حيث حذر وزير خارجيتها في حديثه في الدورة ٦٧ للجمعية العمومية في تشرين الثاني ٢٠١٢ إسرائيل من تفجير حرب جديدة في الشرق الأوسط.

بدأت بلجيكا مثل بقية دول شمال أوروبا بتبني موقف تدريجي من الصراع يقترب أكثر من إقرار مبدأ الدولة الفلسطينية كمدخل لإنهاء الصراع. وتعتبر بلجيكا إحدى الدول الفاعلة في التأثير على مخرجات القرارات الأوروبية بسبب احتضانها لمقر المفوضية الأوروبية. يوجد ٤٥ ألف يهودي يتركزون في بروكسل وأنتويرب. وتوجد لجنة لتنسيق عمل المنظمات اليهودية في بروكسل تعرف اختصاراً بـ CCOJB . ورغم اعتذار رئيسي بلديتي بروكسل وأنتويرب عام ٢٠١٢ عن ترحيل يهود مدينتيهما خلال الحرب، فقد عارض الزعيم اليميني «بارت دي ويفير» Bart De Wever اعتذار بلدية انتويرب لليهود عن مجازر النازية، الأمر الذي فتح النقاش مرة أخرى حول النقد الشديد لممارسات إسرائيل.

إلا أن أكثر شيء ميز علاقات إسرائيل السياسية مع بلجيكا في السنوات العشر الماضية كان توجه القانون البلجيكي لمحاكمة قادة إسرائيليين بتهمة ارتكاب جرائم حرب، حيث يسمح القانون البلجيكي بإجراء مثل هذه المحاكمات لشخصيات غير بلجيكية. عام ٢٠٠٣ رفعت دعاوى في المحاكم البلجيكية ضد أرئيل شارون، ورئيس الأركان السابق رفائيل إيتان وقائد الجبهة الشمالية السابق عاموس أيرون بسبب مشاركتهم ودورهم في مذبحة صبرا وشاتيلا. وكاد شارون أن يعتقل في بروكسل لولا تدخل المحكمة العليا التي قالت إنه لا يمكن اعتقاله وهو على رأس عمله، وعليه نصحت تل أبيب رعاياها بعدم السفر لبروكسل وسحبت سفيرها منها احتجاجاً لمدة ثلاثة أشهر.

ويقوم مواطنون بلجيكيون عاديون برفع مثل هذه الدعاوى، وارتفعت نبرة النقد البلجيكي ضد سياسات إسرائيل مؤخراً، حيث وصل الأمر بوزير الخارجية كارل دي جوشت Karel De Gucht عام ٢٠١٠ للقول إنه حين يتعلق الأمر بالنقاش حول الشرق الأوسط، فإنه لا يوجد فرق بين اليهود المتدينين والعلمانيين، منتقداً دور اللوبي الصهيوني في البيت الأبيض.[١٤]

يخدم سفير إسرائيل في بلجيكا سفيراً غير مقيم لدى لوكسمبورغ. وعلاقة لوكسمبورغ السياسية مع إسرائيل تنتظم عادة وفق مسار مواقف الاتحاد الأوروبي من الصراع. وكانت لوكسمبورغ رحبت بتشكل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية التي تضم حماس رغم اعتراض القادة الأوروبيين. ومع صعود الاشتراكيين للحكم خلال السنوات الأخيرة التحقت لوكسمبروغ بالدول الناقدة علناً لضرب إسرائيل عرض الحائط بكل القرارات الأممية. فقد اتهم وزير الخارجية «جان اسيلبورن» Jean Asselborn إسرائيل أنها حولت غزة لسجن واقترح في كانون الأول عام ٢٠١٠ أن يقوم الاتحاد

الأوروبي بتجميد علاقته مع إسرائيل. وقال لنظرائه الأوروبيين إننا نعتبر القدس محتلة وإذا كانت محتلة فهي لا تعود لإسرائيل. وفي تصريح آخر قال إنه لا يوجد إرهابيون في غزة، بل شعب يريد أن يعيش. وساندت لوكسمبورغ الرئيس أبو مازن في اشتراطه إطلاق المفاوضات بوقف الاستيطان. وقال أسيلبورن إن المحادثات مجرد كلام بلا فائدة.[١٥] كما كان أسيلبورن دعا كل سفراء المنطقة لحوار حول الشرق الأوسط ولم يدع سفير إسرائيل.

بدأ التعاطف العارم مع إسرائيل في النرويج مبكراً عام ١٩٤٩ مع تحطم طائرة تقل ٢٧ طفلاً يهودياً من شمال أفريقيا كانوا قادمين للنرويج للمشاركة في مخيم تدريبي. تحطمت الطائرة قرب أوسلو بسبب الضباب، ولم ينج منها إلا طفل واحد. أصبحت قصة مساعدة إسرائيل قضية رأي عام مع حملات جمع التبرعات والأموال. وتم تخصيص هذه الأموال لبناء «كيبوتس» داخل إسرائيل يحمل اسم النرويج. بالنسبة لحزب العمال النرويجي المتعاطف بشكل تام مع إسرائيل، فإن بناء الكيبوتس هو مساهمة في المشروع الاشتراكي وبالفكرة الاشتراكية ونجاحها.[١٦]

لقد قام حزب العمال النرويجي بدور مهم في توطيد علاقات النرويج بإسرائيل في الأربعينيات والخمسينيات والستينيات، وكان لرئيس الحزب «هاكون ليي» Haakon Lie دور بارز في ذلك. لقد كان «ليي» متعاطفاً مع الفكرة اليهودية أكثر من اليهود أنفسهم ربما، حتى أن حزب العمال لم يبذل جهداً واحداً خلال الخمسينيات لفهم المشكلة في الشرق الأوسط، بل اكتفى بتبني مواقف باتجاه واحد. وقام «ليي» وحزب العمال بإطلاق حملة كبيرة عام ١٩٥٦ تحت شعار «دعوا إسرائيل تعيش» شملت جمع أموال وزيارات ومواقف حكومية بجانب محاولات لتوريد السلاح لإسرائيل.

وكما يقول هيلد هينركسن وواغ فإن إسرائيل كانت تمرر ما تريد في النرويج عبر حزب العمال الذي كان لها تأثير كبير على سياساته.[١٧] بل اعتبر أمين الأمم المتحدة السابق «تريغفي لي» أن تأسيس إسرائيل من صناعته الشخصية. وحدها من بين دول غرب أوروبا كانت النرويج تتعامل مع القدس بوصفها عاصمة فعلية لإسرائيل، حيث لم يكن الدبلوماسيون النرويجيون يترددون في عقد الاجتماعات في مبنى وزارة الخارجية بالقدس ولا عقد المؤتمرات هناك. لم يصل أي وفد برلماني نرويجي للدول العربية حتى عام ١٩٧٧، ولم تقم علاقات على هذا المستوى مع البرلمانات العربية حتى وصل أول وفد في كانون الثاني ١٩٧٧. يوجد في البرلمان النرويجي لجنة أصدقاء إسرائيل تعمل على الدفاع عن المصالح الإسرائيلية في البرلمان ولدى الحكومة.

بدأ التحول تدريجياً في موقف النرويج حيث قامت بتأييد القرار ٢٤٢ الذي يدعو إسرائيل لانسحاب قواتها من المناطق التي احتلتها بعد الحرب. لكن التحول الأكبر حدث عام ١٩٧٣ مع تولي كنوت فيرديناند لوزارة الخارجية في أوسلو، حيث رحب بفكرة حديث ياسر عرفات أمام الجمعية العامة عام ١٩٧٤ وتبنى موقف ضرورة ضم منظمة التحرير لأي تسوية مستقبلية.

لكن فيرديناند تعرض لانتقادات تشبه المحاكمة في حزبه وسرعان ما طلبت الحكومة من ممثل النرويج في الأمم المتحدة التصويت ضد قرار اعتبار منظمة التحرير الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. لكن هذا سيتغير مع الوقت، وستصبح السياسة النرويجية أكثر تفهماً للمواقف الفلسطينية وستأسس موقف

نرويجـي جديـد عـلى فكـرة ضرورة إقامـة دولـة فلسـطينية ضمـن حـدود الرابـع مـن حزيـران. والمفاجـأة أن أوسـلو سـتنجح في إحداث الاخـتراق الأهـم في تاريـخ الـصراع في المنطقـة منـذ اتفاقيـة السـلام بـين مـصر وإسرائيـل، حـين وعـبر مفاوضـات سريـة نجحـت في جعـل الفلسـطينيين والإسرائيليـين يتوصلـون لاتفـاق سـلام عـرف باسـمها. لقـد نجحـت دولـة صغـيرة بـلا قـوة في دفـع عجلـة السـلم العالمـي. إن مـا سـاعد أوسـلو في ذلـك أنهـا تعتـبر واحـدة مـن أهـم أصدقـاء إسرائيـل تاريخيـاً. لقـد كانـت النرويـج واحـدة مـن أواخـر الـدول الأوروبيـة التـي فتحـت قنـوات اتصـال مـع منظمـة التحريـر.[١٨]

تعود العلاقات بين سويسرا وإسرائيل بشكلها الحالي إلى حقيقة انطلاق المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بازل بسويسرا عام ١٩٩٧ برئاسة هرتسل. وعقدت بعد ذلك أغلب مؤتمرات الصهيونية في سويسرا. لقد شكل احتضان النخب السويسرية للمشروع الصهيوني محفزاً لتطوير علاقات الدولة الجديدة من سويسرا، بل إن سويسرا نقلت مكتبها القنصلي من يافا الذي افتتحته عام ١٩٢٧ إلى تل أبيب عام ١٩٣٦ أيام الانتداب البريطاني.

وقعت إسرائيل مع سويسرا العديد من الاتفاقيات على مدار علاقتهما، منها اتفاقية للربط الجوي عام ١٩٥٢ وأخرى في مجال التعاون التجاري عام ١٩٥٦ وأخرى حول الأمن الاجتماعي عام ١٩٨٤، واتفاقية لتشجيع الاستثمار عام ٢٠٠٣. كانت سفارات سويسرا خلال الحرب الباردة تمثل مصالح إسرائيل في عدد من البلدان في أوروبا الشرقية وآسيا وأفريقيا مثل هنغاريا وسيري لانكا ومدغشقر وليبيريا وغيرها.

أطلقت إسرائيل وسويسرا حواراً سياسياً دائماً منذ العام ٢٠٠٤. وتتبنى سويسرا موقفاً من الصراع يقوم على ضرورة إيجاد حل له على أساس إعطاء الفلسطينيين دولتهم الخاصة. ولكن النقطة الخلافية مع تل أبيب تكمن في رؤية «بيرن» لوجوب الحوار مع حماس من أجل التأثير عليها وإدماجها ضمن العملية السياسية على خلاف أغلب دول شمال أوروبا باستثناء النرويج التي تشاركها وجهة النظر نفسها. لكن تظل سويسرا أكثر دولة أوروبية تتحدث لحماس وتلتقي بها. فقد أثارت زوبعة نقاش مع إسرائيل حين استقبلت بعض قادة حماس خاصة وزير الخارجية الفلسطيني السابق محمود الزهار مع وفد من حركته عام ٢٠٠٩.[١٩]

أما فنلندا فهي تتبع مواقف الاتحاد الأوروبي من الصراع. وهناك روابط تاريخية قوية بين البلدين، حيث وجدت جمعية الصداقة الفنلندية الإسرائيلية في الخمسينيات التي كان يترأسها في ذلك الوقت رئيس البرلمان الفنلندي كارل أوغطس فاجرهوم K.-A. Fagerholm. لكن بشكل عام فإن هلسنكي تتفق مع تصور القادة الأوروبيين على ضرورة أن تقام دولة فلسطينية كمدخل لإنهاء الصراع.

وتظل هولندا والدنمارك أكثر دولتين في المجموعة، بل ربما في القارة، قرباً لإسرائيل وتأييداً لها على كل المستويات. تتميز علاقة إسرائيل بهولندا بعمق وجدية يمكن الكشف عنها أكثر في المباحث حول العلاقات العسكرية والعلمية والاقتصادية. ما يهم في هذا السياق أن امستردام تبنت لعقود طويلة مواقف تل أبيب كاملة من الصراع وهو ما جعلها الهدف الأول لوقف تصدير النفط العربي عام ١٩٧٣ وظلت آخر دولة رفع عنها الحظر بسبب دعمها الثابت لإسرائيل.

تأسست لجنة للدفاع عن اليهود في هولندا في السبعينيات، ووقعت هولندا مجموعة من الاتفاقيات مع تل أبيب في

مجال ازدواجية الضرائب والبحث الصناعي والتنمية والأمن الاجتماعي والتعاون الثقافي. كانت السفارة الهولندية في موسكو ووارسو تمثل المصالح الإسرائيلية هناك في الفترة بعد حرب ١٩٦٧. كما تمثل هولندا إسرائيل في مجلس إدارة صندوق النقد الدولي. في عام ٢٠١٢ تم إطلاق مجلس التعاون الهولندي الإسرائيلي.

ويمكن التدليل على عمق تبني امستردام للمواقف الإسرائيلية من حدثين، فقد طالب البرلمان الهولندي في العام ٢٠١٢ الاتحاد الأوروبي بالاعتراف بإسرائيل دولة لليهود، كما عارضت هولندا عضوية فلسطين في اليونسكو.

ترتبط كوبنهاغن بعلاقات سياسية عميقة مع تل أبيب تجعلها أقل دول المجموعة انتقاداً لسياساتها تجاه الفلسطينيين وانتهاكاتها لحقوق الإنسان. تاريخياً كانت أكبر نسبة ناجين يهود في الدنمارك بفعل عمليات الإنقاذ التي تمت لهم خلال الحرب، وعليه وجدت علاقات دافئة بين النخب السياسية في البلدين. مثلاً تصرفت كوبنهاغن بغرابة أمام مطالب منظمات حقوق الإنسان بالاحتجاج على تعيين «كرمي غيلون» رئيس الشاباك السابق سفيراً في الدنمارك عام ٢٠٠١ . رفضت إسرائيل مطالب الدنمارك بسحب ترشيحه أمام ضغط منظمات حقوق الإنسان، إلا أن الدنمارك أخيراً وافقت على تأمين عدم المساس بحصانته الدبلوماسية. [٣٠] وعلى أي حال فإن كوبنهاغن من أقوى المدافعين عن تل أبيب حول الطاولة في بروكسل.

إن علاقات إسرائيل التاريخية مع دول شمال أوروبا وعمق هذه العلاقات في الوقت الحاضر تدلل عليه أسماء شوارع وميادين ومؤسسات ومراكز أبحاث في إسرائيل أخذت أسماء قادة وسياسيين وملوك وجنرالات أوروبيين. كان آخرها الملك «ويليام الكسندر» قبل توليه التاج الملكي الهولندي في شهر نيسان ٢٠١٣، إذ طلب منه الصندوق القومي الإسرائيلي أن يقبل إطلاق اسمه على مشروع مياه في النقب. وتخليداً لدور فنلندا في دعم إسرائيل المبكر تم إطلاق اسم البلاد على منتزه باسم «غابة فنلندا» في إسرائيل.

ثالثاً، العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري

لا يقل الاقتصاد أهمية في معادلة العلاقات بين إسرائيل ودول شمال أوروبا حيث يمكن تقسيم هذا التعاون إلى مرحلتين، تتسم الأولى بحاجة إسرائيل للتعاون الاقتصادي في ظل العزلة المفروضة عليها في محيطها الإقليمي وحاجتها لتصدير منتجاتها، الزراعية في أغلبها، لدول لا تجد هذه البضائع فيها منافسة قوية مثلما قد تجده في دول جنوب أوروبا، والمرحلة الثانية وهي مرحلة التكامل الاقتصادي بين اقتصاديات هذه الدول واقتصاد إسرائيل خاصة مع تطور الأخير نحو التصنيع والتكنولوجيا، وهي مرحلة اتسمت بتوقيع إسرائيل اتفاقيات تجارة حرّة مع معظم دول المنطقة سواء فرادى أو عبر مجموعة مثل اتفاقيتها مع الاتحاد الأوروبي ومنطقة «إيفتا».

وتنقسم علاقة إسرائيل مع هذه الدول ضمن مجموعتين: تضم المجموعة الأولى التي يبلغ تبادلها التجاري معها مليارات الدولارات وهي تضم بلجيكا وهولندا وسويسرا، فيما تضم الثانية بقية دول المنطقة التي لا يتجاوز تبادل كل واحدة منها مع إسرائيل المليار وفي بعض الأحيان عن بضع مئات أو آلاف. وإذا ما عدنا للمجموعة الأولى، وقمنا باستبعاد تجارة

الألماس، فإن هولندا ستحتل الصدارة في شراكة إسرائيل تجارياً. أما بخصوص طبيعة الصادرات والواردات فتتركز صادرات إسرائيل مع دول المنطقة حول الآلات والإلكترونيات والمطاط والبلاستيك والكيماويات والنسيج والمعدات الطبية والبصرية والفواكه والخضروات، بجانب تجارة الألماس والأحجار الكريمة، وتتركز وارداتها منها على المعدات الهندسية والإلكترونية والحبوب والبصريات والخشب والورق والمنتجات الكيماوية المصنعة والتبغ والمشروبات الروحية والأطعمة الجاهزة والمعادن الخام.

سيركز ما تبقى من المبحث على علاقات إسرائيل التجارية مع القوى الاقتصادية الثلاث: بلجيكا وهولندا وسويسرا، ويلقي الضوء على طبيعة المبادلات التجارية وكميتها مع بقية الدول.

تعدّ بلجيكا أكبر شريك تجاري لإسرائيل من بين دول المنطقة، ويعود السبب في ذلك لتجارة الألماس بينهما. بلغت صادرات إسرائيل لبلجيكا عام ١٩٨٠ قرابة ٢٣٦ مليون دولار، فيما بلغت وارداتها منها ٤٠٤ مليون. وصلت واردات إسرائيل من بلجيكا عام ٢٠٠٩ قرابة ٢,٣٧ مليار دولار فيما وصلت صادراتها لها ٢,٥٦ ملياراً. وقعت بلجيكا وإسرائيل عام ٢٠١٠ اتفاقية جديدة حول الضرائب تهدف لتطوير مقدرة الشركات الإسرائيلية العاملة في بلجيكا على التنافس وتشجيع الاستثمار البلجيكي في إسرائيل. تحتل إسرائيل عام ٢٠١١ المرتبة ٢٢ في قائمة شركاء بلجيكا التجاريين قبل الدنمارك والإمارات.

تستورد إسرائيل من بلجيكا ما قيمته ٢,٣٢٥,٣ مليون يورو بنسبة تزيد بـ٦,٥٪ عن عام ٢٠١٠، ويشكل الألماس نصف واردات إسرائيل من بلجيكا. كما تحتل بلجيكا المرتبة ٢٣ في قائمة موردي إسرائيل بارتفاع بنسبة ١١,٨٪ عن العام ٢٠١٠.[٢١]

تصل تجارة الألماس بين البلدين إلى ٢ مليار يورو، وهي تغطي أكثر من نصف التبادل التجاري بينهما. وتعتبر مدينة أنتيروب ثاني أهم مدينة في أوروبا بعد لندن في تجارة الألماس. ووفق بعض المصادر الإسرائيلية فإن قرابة مليار دولار من عائدات تجارة إسرائيل بالألماس تذهب للمؤسسة العسكرية. وعليه والتحليل لديفيد كرونن فإن تجارة الألماس بين بلجيكا وإسرائيل تغذي الجيش الإسرائيلي بموارد مالية يستخدمها في هيمنته على الفلسطينيين.[٢٢]

تعتبر هولندا والنرويج من الأيادي المنقذة التي امتدت لإسرائيل في العقدين الأولين من عمرها لإخراجها من حالة العزل الاقتصادية، حيث وقع الطرفان معها طوال الخمسينيات اتفاقيات مختلفة تحدد كميات التصدير والاستيراد منها. مثلاً وقعت هولندا اتفاقاً مع إسرائيل عام ١٩٥٤ تقوم بموجبه هولندا بتصدير بضائع بقيمة ٤,٢ مليون دولار.[٢٣] ووقعت إسرائيل اتفاقاً تجارياً مع النرويج عام ١٩٥٤ بقيمة ٣,٥ مليون دولار تشمل تزويد النرويج لإسرائيل بالسمك ومنتجاته والكيماويات والأوراق والألمنيوم مقابل الحمضيات والسيارات والنسيج التي تستوردها لها إسرائيل. ووقعت إسرائيل قبل هذه الاتفاقية ثلاث اتفاقيات مشابهة سنوياً مع النرويج.[٢٤] ورغم ذلك فإن مستوى التعاون التجاري بين البلدين منخفض مقارنة ببقية دول شمال أوروبا خاصة هولندا وبلجيكا وسويسرا حيث بلغت قيمة صادرات إسرائيل

للنرويج عام ٢٠١١ قرابة ٧٠,٩ مليوناً ووارداتها منها ١٢٤,٢ مليوناً فقط.

أما هولندا فهي من أهم شركاء إسرائيل التجاريين. فقد بلغت نسبة صادرات إسرائيل إليها عام ٢٠١١ قرابة ٢,١٦٠,٦ مليون دولار فيما بلغت صادراتها لها قرابة ٢,٧٦١,٥ مليون، وهي واحدة من أهم خمسة شركاء لها في التجارة والاستثمار. ومبكراً ومنذ عام ١٩٩٥ تم إطلاق برنامج تعاون في مجال التنمية مع أمستردام. وتعتبر الشركات الإسرائيلية هولندا بوابتها لأوروبا، لذا توجد لها مكاتب هناك. كما أن حقيقة أن هولندا أكبر شريك تجاري لإسرائيل في أوروبا خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩ وثالث أكبر شريك لها في العالم تنبع من التسهيلات التي تلقاها البضائع الإسرائيلية في دخول الأراضي الهولندية. والحقيقة أن تلك البضائع تصل عبر هولندا ويتفرق جزء كبير منها إلى بقية الدول الأوروبية. وتم افتتاح فروع للمؤسسة الهولندية للعلوم والتكنولوجيا ولوكالة الاستثمار الخارجي الهولندية في إسرائيل خلال زيارة وزير الاقتصاد والزراعة والاختراع لتل أبيب في حزيران ٢٠١٢.

وتميزت علاقة إسرائيل الاقتصادية تاريخياً مع دول الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، والتي تضم النرويج وسويسرا وأيسلندا وليختنشتاين والسويد والنمسا وفنلندا، والمعروفة اختصاراً بـ«إيفتا»، حيث نصت الاتفاقية الاقتصادية بين الطرفين للعام ١٩٩٢ على إلغاء جميع التعريفات الجمركية على الصادرات والواردات بين إسرائيل ودول هذه المنطقة بجانب تعزيز التعاون الاقتصادي والمالي بينهما. ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ عام ١٩٩٣. وقد انسحبت السويد والنمسا وفنلندا عام ١٩٩٤ استعداداً لدخول الدول الثلاث للاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٥. وفور انسحابهم صارت تنظم علاقتهم الاقتصادية مع إسرائيل اتفاقية الشراكة الأوروبية الإسرائيلية. ورغم أن اتفاقية التجارة الحرة من منطقة «إيفتا» لا تشمل بضائع المستوطنات في مزاياها الجمركية إلا أن هذه البضائع تجد طريقها بسهولة إلى أسواق المنطقة لعدم وجود آليات تحقق من مصدر البضائع.

بدأت سويسرا بمنح البضائع الإسرائيلية امتيازات خاصة منذ توقيع اتفاق عام ١٩٥٦ بين الطرفين وافقت فيه سويسرا على تخصيص منحة لدعم الصادرات بين البلدين خصصت لدعم الشركات بما قيمته ٣٪ من قيمة وارداتها من البضائع الإسرائيلية خاصة تلك التي تكون أسعارها أغلى من مثليتها في سويسرا، وذلك من أجل ضمان عدم وجود تمييز ضد البضائع الإسرائيلية وتسهيل وصولها للسوق هناك. [٢٥]

ويحتل الألماس مكانة متقدمة في صادرات سويسرا لإسرائيل التي تشمل أيضا المنتجات الدوائية والكيماويات والساعات والآلات. وتقوم الشركات الإسرائيلية باستيراد الألماس من سويسرا التي تجلبه من أفريقيا وتجري عليه عمليات صياغة وتعيده للشركات السويسرية ليستخدم في الساعات الثمينة وفي المجوهرات النادرة. من هنا يمكن تفسير ارتفاع الصادرات السويسرية عن ما سواها من صادرات الدول الأوروبية لإسرائيل.

جدول (١) صادرات إسرائيل إلى دول أوروبا الشمالية بملايين الدولارات.

	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٠	١٩٩٠	١٩٨٠
الدنمارك	١٠٥,١	١٠٠,٤	٧٥,١	٣٦,١	٢٤,٣
هولندا	٢,١٦٠,٦	١,٨١٨,٠	٨٩٨,٧	٥٤٤,٥	٣٤٧,٧
فنلندا	١٥١,٠	١٤١,٢	٦,٦٣	٣١,٩	٣٣,٩
السويد	١٩٣,٣	١٦٥,٧	١٤٧,٩	٦٩,١	٤٦,٧
أيسلندا	٤,٣	٣,١	٤,٨	٠,٣	٠,٦
النرويج	٧٠,٩	٦٣,٥	٤٣,٠	٣٦,٩	٢٤,٠
سويسرا	١,٤٣٨,٤	١,٠٤٧,٥	٥٠١,٦	٢٩٨,٦	٣٠٥,٣
بلجيكا ولوكسمبورغ	٣,٧٨٠,٥	٣,١٣١,١	١,٨٧٧,٥	٦٩٠,٥	٢٣٨,٢
النمسا	١٨١,٢	١٥٥,٤	٩٢,٥	٦٢,٠	٥٤,٩
إيرلندا	٨٦,٧	٧٩,٣	٣٠٨,٦	٢٦,٧	١٩,٤

*البيانات مشتقة من بيانات مكتب الإحصاء الحكومي الإسرائيلي.

جدول (٢) واردات إسرائيل من دول أوروبا الشمالية بملايين الدولارات.

	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٠	١٩٩٠	١٩٨٠
الدنمارك	٢٣٢,٤	٢٠٠,٤	١٥١,٣	٦٨,٧	٢٧,١
هولندا	٢,٧٦١,٥	٢,١٠١,١	١,٤٣٦,٧	٥٣٩,٤	١٨٤,٧
فنلندا	٢٩٣,٧	٣٥٩,٦	٢٨٠,٨	٩٧,٠	٥٢,١
السويد	٥٧٣,٤	٥٥٢,٤	٤١٤,١	١٤٩,٢	٧٤,٢
أيسلندا	٦,١	١٩,٨	٤,٧	٠,٤	٠,٣
النرويج	١٢٤,٢	١٠٧,٢	٧١,٧	٣٨,١	١٤,٤
سويسرا	٣,٩٧٠,٢	٣,٢٢٠,٢	١,٩١٨,٣	١,٤٠٩,١	٦٦٥,٤
بلجيكا ولوكسمبورغ	٤,٦٨٤,٨	٣,٥٦٥,٢	٢,٠٢٩,٠	٤٠٤,٢	٦٢,٨
النمسا	٣٤٧,٦	٢٦٣,٣	١١٦,٩	٦٢,٢	٣٣,٥
إيرلندا	٩٩٤,٥	٥١٩,٥	٣٢٦,٥	٤٠,٩	١٠,٨

*البيانات مشتقة من بيانات مكتب الإحصاء الحكومي الإسرائيلي.

ووصلت صادرات إسرائيل للوكسمبورغ ٢٠,٤ مليون دولار عام ٢٠٠٨ فيما وصلت وارداتها منها ١٧٤ مليوناً بفائض ١٥٣,٦ مليونا لصالح لوكسمبورغ. وكانت الواردات ارتفعت بذلك بنسبة الثلث عن العام الماضي فيما انخفضت الصادرات بنسبة ٩٠٪. ووفرت لوكسمبورغ، سعياً وراء جذب الشركات الإسرائيلية للاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات، مجموعة من الحوافز والخدمات الجذابة لها. وحددت لوكسمبورغ إسرائيل كواحدة من ١٥ دولة غير عضو في الاتحاد تتطلع لتعميق التعاون الاستراتيجي معها، وهي قائمة تشمل الاقتصاديات الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين وكوريا الجنوبية وتايوان. وتضم القائمة أيضاً الإمارات المتحدة.[٢٦] وتوجد فروع لأكبر بنكين في إسرائيل (ليئومي وهبعوليم) في لوكسمبورغ، وتستثمر بعض الشركات اللكسمبورجية في إسرائيل. وكان الطرفا قد وقعا اتفاقية حول ازدواجية الضرائب في كانون الأول ٢٠٠٤.[٢٧]

ووصلت صادرات إسرائيل لفنلندا عام ٢٠٠٥ قرابة ٩٧ مليون يورو، ووارداتها منها ١٥٥,٢٤ مليوناً وارتفعت الصادرات عام ٢٠١١ إلى ١٥١ مليوناً والواردات إلى ٢٩٣ مليوناً. وبلغت قيمة التبادل التجاري بين إسرائيل والدنمارك عام ٢٠١١ قرابة ٢٣٢ مليون دولار كان نصيب الصادرات الإسرائيلية منها ١٠٤ ملايين ووارداتها ٢٣٢ مليوناً. وعملت ٢٣٣ شركة إسرائيلية في مجال التصدير للدنمارك.[٢٨] فيما بلغت قيمة التبادل التجاري عام ١٩٨٨ مع إيرلندا ٥٦,٣ مليون دولار، ارتفعت بعد عشر سنوات عام ١٩٩٩ إلى ٤٢٦ مليوناً، وكان نصيب الصادرات الإسرائيلية منها ١٩٦مليونا، والواردات ٢٣٠ مليوناً.[٢٩] فيما واصلت الصادرات الإيرلندية ارتفاعها لتصل ٩٩٤,٥ مليوناً عام ٢٠١١ حافظت الصادرات الإسرائيلية لإيرلندا على مستوى منخفض لتصل في العام ذاته إلى ٨٦,٧ مليوناً فقط.

وتبلغ قيمة واردات إسرائيل من السويد ٥٧٣,٤ مليوناً مقابل ١٩٣,٣ على شكل صادرات وفق احصائيات ٢٠١١. وتبلغ الصادرات إلى النمسا ١٨١,٢ مليوناً والواردات منها ٣٤٧,٦ وفق إحصائيات العام نفسه. فيما لم يتجاوز التبادل التجاري مع أيسلندا بضعة ملايين.

رابعاً، التعاون العسكري

أكثر من أي شيء آخر، فإن التعاون العسكري بين إسرائيل ودول شمال أوروبا يكشف عن مستوى علاقات إسرائيل بالمنطقة. ويمكن تصنيف هذا التعاون وفق ثلاث مجموعات، تشمل الأولى الدول التي ترتبط بعلاقات سياسية جيدة مع تل أبيب، ويأتي التعاون العسكري مسانداً لهذه العلاقات ومعبراً عنها. وتشمل هذه هولندا والدنمارك بدرجة أولى وفنلندا وبلجيكا بدرجة أقل. أما المجموعة الثانية فتضم الدول التي تتخذ مواقف سياسية أكثر انتقاداً لإسرائيل لكنها في الوقت نفسه تحافظ على علاقات عسكرية ساخنة معها مثل سويسرا والسويد. وتضم المجموعة الثالثة الدول التي يعبر ضعف تعاونها العسكري مع تل أبيب عن حقيقة موقفها التاريخي والسياسي بشكل عام منها مثل إيرلندا والنمسا.

ترتبط هولندا بعلاقات عسكرية متينة مع إسرائيل منذ الستينيات حيث كانت تمد تل أبيب بقطع السلاح والذخيرة بجانب كونها كانت ممراً مهماً لطائرات نقل وشحن السلاح من القواعد الأمريكية لإسرائيل وقت الحروب. وشهدت

العلاقات بين البلدين تقدماً واضحاً مع تنامي الصناعات العسكرية الدقيقة في كليهما. الصناعات العسكرية الهولندية هي إلى حدّ كبير صناعات جزئية، أي تقوم بصناعة أجزاء دقيقة تستخدم في بناء المعدات العسكرية مثل معدات الهبوط وأجزاء لجسوم الطائرات ومواد الكترونية لنظم الملاحة.

ووفق تقرير حول العلاقات العسكرية الإسرائيلية الأوروبية فإن هذه الأجزاء تذهب في جزء منها مباشرة للصناعات العسكرية الإسرائيلية وعليه يمكن التعرف عليها، وبعضها يصل إسرائيل عبر طرف ثالث مثل الولايات المتحدة، مثل أن تستخدم تلك الأجزاء في تصنيع طائرات F16 وطائرات الأباتشي .

ويخلص التقرير أن معظم أجزاء الأباتشي التي تقصف غزة هي في الحقيقة صنعت في هولندا.[٢٠] كما زودت هولندا إسرائيل بقواعد إطلاق صواريخ باتريوت ووقعت معها اتفاقية حول ذلك في آذار عام ١٩٩١.

وترتبط الشركات العسكرية الهولندية بعلاقات استراتيجية مع نظيراتها في إسرائيل تقوم على التكامل والتعاون المشترك. وتشارك الشركات الإسرائيلية في كل الأوقات في معارض السلاح التي تقام في أمستردام، وتعرض منتجاتها وتتباها بنجاعتها في تأدية مهامها خلال الحروب على غزة والضفة الغربية ولبنان. اشترت هولندا من إسرائيل عام ١٩٩٧ نظم استخلاص المعلومات الخاصة بالطائرات، واشترت عام ١٩٩٨ نظما مدفعية . كما كانت هولندا أول دولة من أعضاء حلف الناتو تشتري مضادات دبابات من إسرائيل، حيث اشترت ما قيمته ٢٥٠ مليون دولار من المضادات من إنتاج شركة رفائيل.

شملت مشتريات الجيش الهولندي من الصناعات العسكرية الإسرائيلية تزوده بصواريخ مضادة للدبابات من نوع «جيل» من إنتاج شركة رفائيل عام ٢٠٠١، وحواسيب مطورة ومعدات نظم إدارة معارك عام ٢٠٠٣، اختبار طائرات بدون طيار بغية شرائها عام ٢٠٠٤، وشراء نظم تصوير حرارية لدبابات ليبوبارد عام ٢٠٠٦، وشراء نظم إدارة معارك متطورة لمدة خمس سنوات بقيمة ٤٠ مليون يورو. واشترى الجيش عام ٢٠١٠ نظم حواسيب متطورة للتدريبات البصرية وهي متطورة وتسمح بإجراء التدريبات بصرياً دون الحاجة لميدان التدريب الفعلي. وتم تركيب أجهزة حاسوب إسرائيلية متطورة على ١٨٠٠ مركبة عسكرية يستخدمها الجيش الهولندي. واستعانت هولندا بالطائرات الإسرائيلية بدون طيار في أفغانستان، ويقدر حجم مشتريات هولندا في هذا المجال بـ٣٧ مليون يورو. وكانت هولندا في عام ٢٠٠٩ استخدمت طائرات إسرائيلية بدون طيار في عملياتها في أفغانستان.

تقوم هولندا إلى جانب ذلك بتزويد إسرائيل بالكثير من السلع المدنية ذات الاستخدامات العسكرية مثل المواد الكيماوية التي تظهر في قائمة التصدير الهولندي لإسرائيل، حيث تستخدمها تل أبيب في تصنيع الأسلحة الكيماوية، مثال آخر معدات الرؤية الليلية ذات الاستخدام المزدوج، فهي ذات طبيعة مدنية لكن إسرائيل تشتريها وتستخدمها للتطبيقات العسكرية. كما تشتري إسرائيل من هولندا أجزاء ومعدات صغيرة ذات طابع مدني وتستخدمها في إنتاج أسلحتها التي تصدرها لدول أخرى. في المقابل

شكلت الاستفادة من الخبرات الإسرائيلية مدخلاً مهماً لدفع دول شمال أوروبا للتعاون مع الجيش والصناعات

الإسرائيلية. تعاونت وكالة أبحاث الدفاع السويدية المعروفة اختصاراً بـ FOI والتابعة لوزارة الدفاع مع إسرائيل في مشاريع متعلقة بالأمن المدني مثل تطوير معدات واقية وطبية من الأسلحة البيولوجية والكيماوية. وتم خلال المشروع تبادل الخبرات والزيارات، وجاء المشروع على أعتاب الخوف الإسرائيلي من هجوم كيماوي أو/ بيولوجي عراقي خلال حرب الخليج الأولى وما بعدها. وسعت الوكالة إلى تعميق العلاقات مع إسرائيل. تسعى السويد إلى الاستفادة من الخبرات الصناعية الحربية الإسرائيلية في تطوير طائرتها المقاتلة جاس-٣٩ جربين، و تركيب معدات للرؤية في أجهزة العمليات في مركباتها الحربية.

تقوم إدارة المواد العسكرية السويدية (FMW) بتنسيق مشتريات السويد من إسرائيل في مجال السلاح. شملت مشتريات السويد من إسرائيل عام ١٩٩٦ ذخيرة عيار ١٢٠ ملمترا لرشاشات الدبابات وعام ١٩٩٧ رادارات أرضية. كما يتعاون البلدان في تطوير نظم الكشف عن المتفجرات. وحين يراجع أحد التقارير عشرات الوثائق التي كشفت عنها وزارة الدفاع يتبين وجود تعاون سري في هذا المجال شهد تسارعاً في العقد الأخير. مثلاً عام ٢٠٠٢ قامت الإدارة بإجراء تجريب لاستخدام طائرات بدون طيار من أجل فحص ممكنات استخدامها في الجيش السويدي. كما اشترت الإدارة مضادات لنظم أسلحة الدمار من شركة رفائيل. ولم تعترف الوثائق بوجود خبراء من الشركة لتدريب الجيش السويدي على استخدام تلك الأسلحة رغم الإشارة لوجودهم. كما يقول التقرير ذاته أن ثمة فنيين إسرائيليين في قاعدة «موسكو Muskö » البحرية في السويد. وتم شراء معدات رادار إنذار مبكر من إسرائيل عام ٢٠٠٢ لغايات الاستخدام في البحرية. هذا بجانب عشرات الزيارات الاستشارية التي تضم مشاورات ودورات تدريبية ومحاضرات وغيرها. وبلغت قيمة مشتريات السويد من المعدات الحربية الإسرائيلية في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ قرابة ١٥٠ مليون كورونا شملت معدات رؤية وتدريبات حول استخدام طائرات بدون طيار ونظم إلكترونية في الطائرات وتجهيزات للأشعة فوق البنفسجية وغيرها.[٣١]

بدأت سويسرا بتصدير السلاح لإسرائيل منذ العام ١٩٥٥. تأخذ سويسرا في بعض الأحيان خطوات رمزية لكنها تأتي في سياق ردة الفعل السياسي وسرعان ما تتراجع عنها مثل وقف التعاون العسكري بعد عام ٢٠٠٢ والانسحاب من مناورات عسكرية مشتركة للقوات متعددة الجنسيات لحفظ السلام كانت تجري في إيطاليا عام ٢٠٠٦ بسبب اشتراك إسرائيل فيها.[٣٢] وفور استعادة العلاقات العسكرية عام ٢٠٠٥ وقعت سويسرا مع إسرائيل اتفاقية لشراء نظم مراقبة وتحليل بقيمة ١٥٠ مليون فرانك. استوردت سويسرا عام ٢٠٠٦ سلاحاً إسرائيلية بقيمة ٤٠ مليون فرانك شمل شراء معدات لتطوير طائرات «بوما» المروحية المستخدمة في الجيش السويسري. كما أعلن عن نية سويسرا وإسرائيل عقد صفقة بقيمة ٣٩٥ مليون فرانك لشراء نظم اتصالات لغايات عسكرية.[٣٣]

ويستخدم سلاح الجو السويسري طائرات استطلاع من صناعة إسرائيلية، وكانت سويسرا قد وقعت اتفاقاً مع إسرائيل للتعاون في تطوير نظم استطلاع الكترونية تستخدم في توجيه الصواريخ أو القنابل إلى أهدافها. وجذور التعاون المشترك في تطوير السلاح قديمة، حيث بلغت قيمة مصاريف سويسرا على الأبحاث العلمية المشتركة لغايات

تطوير السلاح مع إسرائيل منذ العام ١٩٨٨ قرابة ٦٠٠ مليون فرانك، حيث تعاون مصنع السلاح الحكومي مع مصانع إسرائيلية على أبحاث لتطوير القنابل العنقودية ضمن هذا الإطار .[٣٤] استلمت سويسرا عام ١٩٩٩ (٢٨) طائرة بدون طيار من إسرائيل، وتعمل سويسرا مع إسرائيل على تطوير طائرة الاستطلاع بدون طيار من نوع ADS95 وقامت بدفع قرابة ٢٨ مليون فرانك لهذه الغاية. وهناك تعاون واسع بين الشركات الصناعية الحربية السويسرية ونظيرتها الإسرائيلية خاصة شركة الصناعات الجوية.[٣٥]

ورغم بعض المواقف السياسية التي تصدر عن «بيرن» بشأن ممارسات إسرائيل، إلا أن علاقات سويسرا العسكرية مع إسرائيل تعتبر من أكثر علاقاتها مع شمال أوروبا تطوراً. تجري جيوش البلدين لقاءات مستمرة ومكثفة على كافة الصعد من أجل تعزيز التعاون المشترك بينهما. هناك حوار استراتيجي بين جيشي البلدين يجرى سنوياً يناقش سبل تعزيز العلاقة ومواجهة الأخطار المشتركة، كان آخر هذه اللقاءات زيارة رئيس الأركان السويدي عام ٢٠١١ لإسرائيل ولقائه بقادة الجيش الإسرائيلي لبحث سبل تعزيز التعاون العسكري المشترك، حيث زار إحدى قواعد الطائرات بدون طيار وإحدى غواصات الجيش الإسرائيلي. واللقاء بين وزيري دفاع البلدين في قمة دافوس الاقتصادية في كانون الثاني ٢٠١٣، حيث أعلن الطرفان عن استمرار التعاون بينهما، ووقعا إعلان تفاهم حول ذلك.

أصبحت بلجيكا في السنوات الأخيرة رابع مزود للسلاح لإسرائيل من بين دول الاتحاد الأوروبي، وتأتي بعد القوى الكبرى الثلاث (ألمانيا وفرنسا وبريطانيا). وهي من أكثر الدول تساهلاً في مراقبة قوانين تصدير السلاح لإسرائيل، حيث تمنح المناطق المختلفة مرونة عالية في مراقبة تطبيق القانون. مثلاً تقوم منطقة بروكسل بإعطاء تراخيص السلاح بعيداً عن بقية المناطق. في العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧ تم منح عقود لتحديث سلاح الجو الإسرائيلي بقرابة ١٠ مليون يورو. أما إقليم «والون» فقد منح عقداً لشراء ذخيرة عام ٢٠٠٧ ولشراء أجزاء للمركبات المدرعة بجانب تراخيص لمعدات لصالح شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية التي تستخدم هذه المعدات في تصنيع الطائرات بدون طيار التي تراقب سماء غزة والضفة.[٣٦] بلغت قيمة مبيعات بروكسل لتل أبيب من السلاح عام ٢٠١١ قرابة ١٤ مليون يورو. وتستخدم إسرائيل قطعاً حساسة من إنتاج بلجيكي في الصواريخ التي تصنعها وتستخدمها في المناطق الفلسطينية.[٣٧]

تقوم شركات بلجيكية مثل «باركو» و«ديكسيا» بالاستثمار بقوة في الشركات الصناعية العسكرية الإسرائيلية. وتزود شركة «باركو» الشركات الإسرائيلية شاشات عرض تستخدم داخل الطائرات بدون طيار، وهي الطائرات نفسها التي تقصف غزة والضفة . كما تقوم شركة «إلبيت» بتزويد العديد من الشركات البلجيكية بمعدات تستخدم لغايات مختلفة. وتبيع الشركة ذاتها نظم حاسوب لإدارة الأزمات المدنية لبلجيكا. وتستخدم الولايات المتحدة مطار «ليبج» في بلجيكا لنقل السلاح لإسرائيل بعد أن تم استبدال مطار «سخيبول» الهولندي كمنطقة عبور من القواعد العسكرية الأميركية لإسرائيل. وتم نقل ملايين قطع الذخيرة والقبعات وقطع غيار الأسلحة عبر هذين المطارين. وفي حزيران عام ٢٠١٢ قام وزير الدفاع البلجيكي «بيتر دي كرم Pieter De Crem» ووفد عسكري رفيع بزيارة خاصة لإسرائيل التقى فيها بوزير الدفاع إيهود بارك وبقادة الجيش وزار قاعدة «بالماخيم» العسكرية وقاعدة «طرامات ديفيد» الجوية ومدينة سديروت.

وهدفت الزيارة لتعزيز التعاون العسكري بين البلدين. ووقع الجانبان بروتوكولاً لحماية المعلومات السرية حول تعاونهما العسكري. ويتوقع أن ترتفع وتيرة التعاون العسكري بين البلدين في السنوات القادمة.

يعود التعاون العسكري مع فنلندا إلى العام ١٩٥٠، حين تم شحن كمية من الذخيرة لإسرائيل. وباعت شركة «تامبيلا» رخصة تصنيع مدفعها الخاص لشركة «سولتام للنظم» الإسرائيلية في عام ١٩٥٠.[٣٨] ولم ينقطع هذا التعاون منذ ذلك اليوم، لكنه شهد تحسناً واضحاً مع تطور الصناعات الحربية الإسرائيلية، وظهور الحاجة للتكامل والتعاون في مجالات التزود بالسلاح وتطويره. ونشطت تجارة السلاح بين فنلندا وإسرائيل منذ العام ٢٠٠٠، وتبلغ قيمة الصفقات التجارية بين البلدين في العام ٢٠١٢ قرابة ٢٠٠ مليون يورو.[٣٩] كما استوردت فنلندا نظم تحكم من إسرائيل عام ١٩٩٦ وطائرات بدون طيار عام ١٩٩٧ و صواريخ سبايك عام ٢٠٠٠. واشترت فنلندا من شركة رفائيل في العامين ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ صواريخ بقيمة ٣٧ مليون يورو. واشترت فنلندا الكترونيات عسكرية بقيمة ٢١ مليون يورو بعد العام ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٩.[٤٠] زودت فنلندا إسرائيل منذ عام ٢٠٠٢ بأجزاء للصواريخ مضادة للدبابات من نوع «سبايك» بقيمة ٤ ملاين يورو، شملت كاميرات ورؤوسا. وفنلندا ثاني مزود لإسرائيل بتكنولوجيا الصواريخ بعد الولايات المتحدة، وهي تاسع مزود لها بالذخيرة.[٤١] واشترت فنلندا طائرات بدون طيار بقيمة ١٧ مليون يورو عام ٢٠١١.[٤٢] وتقوم فنلندا بعقد صفقات مع شركات تصنيع الأسلحة والتكنولوجيا الإسرائيلية التي تمد الجيش الإسرائيلي بذات الأسلحة التي يقتل بها الفلسطينيون. وكانت الحكومة الفنلندية وقعت اتفاقية مع إسرائيل حول حماية المعلومات السرية المتعلقة بتجارة السلاح وتبادل المعلومات حوله، وتلك الخاصة بالأمن والدفاع ما اعتبر محاولة لإخفاء المعلومات عن المواطنين الفنلنديين بخصوص تجارة السلاح مع شركات تنتهك حقوق الإنسان.[٤٣]

للدنمارك علاقات عسكرية متعددة الجوانب مع تل أبيب تشمل التعاون الاستخباراتي وتجارة السلاح والتطوير المشترك. لكن ما ميّز هذه العلاقة أنها كانت قاعدة لأعمال التجارة العسكرية السرية. مثلما تم عام ١٩٨٦ من كشف عن استخدام الولايات المتحدة للسفن الدنماركية لشحن أسلحة من إسرائيل لإيران ضمن محاولاتها إطلاق سراح الرهائن الأميركيين. على صعيد تجارة السلاح فقد كشف عام ٢٠١١ عن قيام إسرائيل باستخدام شركات دنماركية لتوريد معدات للتجسس لإيران تعمل في مجال تكنولوجيا التعقب.[٤٤] وتستخدم إسرائيل منذ عام ٢٠٠٨ على حاجز إيرز والحواجز في الضفة الغربية جهاز فحص أمني من صناعة دنماركية بريطانية من نوع G4S ، كما تستخدم إسرائيل الجهاز في السجون التي تعتقل فيها الفلسطينيين. كما استخدمت الدنمارك في قصفها لليبيا خلال اشتراكها في عمليات الناتو هناك عام ٢٠١١ قنابل إسرائيلية الصنع. وتتعاون شركة «تيرما» الدنماركية مع شركة «إلتا» للإلكترونيات في إسرائيل من أجل دمج نظمها الإلكترونية المستخدمة لغايات القتال مع النظم التطويرية الخاصة بالشركة الإسرائيلية من أجل استخدامها في تطوير طائرات مقاتلة لصالح أستراليا. كما استوردت الدنمارك كاميرات تصوير تعمل في الدبابات من شركة «إلبيت» للنظم الإسرائيلية.

بخصوص النرويج، فإن أشهر تعاون عسكري بين الطرفين كان تزويدها إسرائيل بعشرين طناً من الماء الثقيل عام

١٩٥٩ لتستخدمها في مفاعل توليد الطاقة، وطالبت النرويج بحقها في الكشف السنوي عن الماء لمدة ٣٢ عاماً، لكنها في حقيقة الأمر لم تقم بهذا الكشف إلا مرة واحدة عام ١٩٦٩. ورغم زعم أوسلو أنها باعت إسرائيل هذا الماء للأغراض السلمية فإن كمية ونوعية الماء الثقيل الذي زودت به تل ابيب تقول إن غايات استخدامه نووية.

ووقعت النرويج وإسرائيل عام ١٩٩٠ اتفاقاً تبيع إسرائيل بموجبه ١٠ أطنان ونصف من الماء الثقيل للنرويج. ومع تحول موقف النرويج السياسي بعد حرب ١٩٦٧ تراجع التعاون العسكري خاصة مع تبني أوسلو لسياسة الحياد في الصراعات الدولية. وركزت على القيام بواجبها في قوات الأمم المتحدة لفض الاشتباكات في المنطقة. مثلاً خدم ٣٥ ألف جندي نرويجي في قنوات اليونيفل خلال العشرين عاماً الأولى من عمرها (١٩٧٨-١٩٩٩). وتحاول الحكومات النرويجية في السنوات الأخيرة فتح باب التعاون العسكري على مصراعيه مع إسرائيل. حيث عبرت الحكومتان النرويجية والإسرائيلية عن رغبتهما في عام ٢٠١٠ في تطوير التعاون العسكري بينهما في مجال التدريبات العسكرية المشتركة وتبادل المعلومات. ودعا حزب «التطور» اليميني إلى تكثيف التعاون مع إسرائيل للاستفادة من خبراتها في محاربة الإرهاب. [٤٥] كما سعى حزب العمال خلال ترأسه للحكومة للضغط باتجاه بيع إسرائيل ٣٤ طائرة مقاتلة، إلا أن الصفقة ألغيت تحت الضغط الشعبي حيث أعتقد أن هذا يضر بصورة النرويج التقليدية في السياسة الدولية.

أما إيرلندا فإنها لا ترتبط مع إسرائيل بعلاقات سلاح بسبب موقفها السياسي من إسرائيل. بل يمكن رصد جزء من التعاون المضاد. مثلاً رفضت إيرلندا أن تسمح للولايات المتحدة باستخدام مطار «شانون» لنقل معدات حربية لإسرائيل خلال حرب لبنان ٢٠٠٦. كما وقفت دبلن في وجه توقيع اتفاقية مع إسرائيل تسمح للسلطات الإسرائيلية بالحصول على معلومات عن مواطني دول الاتحاد. كما قامت دبلن بطرد دبلوماسي إسرائيلي على أثر استخدام الموساد لجوازات سفر إيرلندية في عملية اغتيال محمود المبحوح في دبي عام ٢٠١٠. يوجد القليل حول العلاقات العسكرية مع النمسا. مثلاً عام ٢٠٠٠ زودت إسرائيل النمسا بنظم سيطرة وتحكم، كما تساهم شركات السلاح في البلدين في مشاريع تطوير أسلحة مختلفة لصالح جيوش بعض الدول. مثلاً قامت شركة رفائيل الإسرائيلية مع شركة «ستيير» النمساوية بتطوير دبابة «فالوك» السلوفينية.

خامساً، التعاون في مجال العلوم والبحث المشترك

ويتنوع التعاون العلمي وفي مجالات التطوير بين إسرائيل ودول المنطقة، ويختلف المستوى حسب مستوى تقدم الصناعات الدقيقة في كل بلد على حدة. تحظي هولندا بنصيب الأسد في هذا التعاون لسببين مركزيين: أولهما أن هولندا ربما كانت أكثر دول المنطقة تقدماً في مجالات البحوث والصناعات الدقيقة، وثانيهما هو عمق العلاقة بين البلدين حيث لم تتعرض يوماً لاهتزاز أو توتر على عكس علاقات إسرائيل من السويد وإيرلندا والنمسا وبلجيكا وغيرها.

ظهر التعاون العلمي بين البلدين مبكراً، وتم التأسيس له قانونياً عام ١٩٧٠، حيث تم توقيع اتفاق حول التعاون العلمي في مجالات علوم الحياة. ومنذ ذلك اليوم صرفت ملايين الدولارات على مشاريع للبحث والتطوير المشترك،

واستمر تطوير هذه الاتفاقيات حتى الوقت الراهن. وآخر تحديث على الاتفاقية في مجال العلوم هو توقيع مذكرة تفاهم عام ٢٠١١ بين وزيري العلوم والتكنولوجيا. كما أطلق نتنياهو ووزير خارجية هولندا فرانس تيمرماس في شهر حزيران ٢٠١٣ الملتقى الهولندي الإسرائيلي حول الطاقة والتكنولوجيا، واتفقا أن يعقد الملتقى أول اجتماعاته في نهاية العام ٢٠١٣ ويترأسه رئيسا حكومة البلدين.

ووجدت هذه المبادرات والاتفاقيات صداها في طبيعة التفاعل والتعاون بين المؤسسات البحثية كما في الشركات في البلدين. مثلاً تتعاون الشركات الهولندية مع الشركات العسكرية الإسرائيلية ضمن مشاريع الاتحاد الأوروبي المشتركة. ويمكن تتبع عشرات البرامج المشتركة التي تستخدم البحث لغايات الاستخدام العسكري، منها، للذكر لا للحصر، تعاون شركة TNO الهولندية مع شركة «إلبيت» في تطوير معدات لمحاربة الإرهاب تشمل أدوات للفحص الأمني في الحافلات ومركبات النقل ويستمر المشروع من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٤، كما تتعاون الشركة نفسها مع معهد التخنيون في مجال تقليل مخاطر تفاعلات التفجيرات، واستمر المشروع من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٣.[٤٦]

ويوجد تعاون بحثي بين شركتي «اكوا اكسبلورور» الهولندية وشركة «إيكووز» الإسرائيلية في تطوير معالجة المياه. كما عملت شركة «بيتر بلايس» على تطوير سيارة كهربية لصالح هولندا تستخدم في نقليات المطار، وهي الشركة نفسها التي تقوم بتجهيز المواصلات في المستوطنات. ويتعاون التخنيون ومركز الطب التابع لجامعة إيرازموس في روتردام. ولا بد من التذكير بالدور المهم الذي قام به الخبراء الهولنديون في اكتشاف آبار الغاز قبالة شواطئ حيفا وغزة. كما تزود شركة فيليب (هولندا) للنظم الطبية مستشفيات إسرائيل بشاشات المسح وهي أكبر مزود للتكنولوجيا الطبية لإسرائيل. ويوجد تعاون بين شركات هولندية وجامعات إسرائيلية ومراكز الأبحاث فيها على تطوير تقنيات متقدمة للري تشمل معرفة كمية المياه اللازمة بالدقة لكل محصول.[٤٧]

وترتبط فنلندا بإسرائيل ببرنامج تعاون تكنولوجي تؤسس له اتفاقية بين الطرفين تهدف إلى دعم مشاريع البحث والتطوير المشتركة ذات الغايات التجارية. وتشرف على هذا التعاون لجنة مشتركة لتعزيز التعاون في هذه المجالات. وتم عام ٢٠٠٤ إطلاق برنامج التعاون التكنولوجي بغية دعم مشاريع التطوير في حقل تكنولوجيا المعلومات. وتوجد عشرات البرامج والمشاريع التي يتم تمويلها ضمن هذه البرامج المشتركة تقوم بها مؤسسات بحثية وشركات في البلدين.

وقعت إسرائيل اتفاقاً عام ١٩٩٨ مع حكومة منطقة بروكسل حول البحث والتطوير الصناعيين هدف إلى تعزيز ودعم أنشطة البحث والتطوير الصناعي لغايات مدنية. وتم تشكل لجنة تنسيق لإدارة المشروع من الوزارات المختلفة في الطرفين وتخصيص مبالغ مالية لتمويل مشروعات مشتركة تحت مظلته. كما وقعت حكومة منطقة الفلاندر اتفاقية حول التعاون في مجالات البحث والتطوير مع إسرائيل العام ٢٠٠٦، وتعاونت جامعة لوفين الكاثوليكية عام ٢٠١٣ مع شركة الصناعات الجوية ضمن برنامج الإطار التابع للاتحاد الأوروبي ما أثار أزمة في أوساط الطلبة وخرجوا محتجين على إدارة الجامعة. وخلال زيارة رئيس الوزراء بالوكالة «يفي ليتريم» (بلجيكا) لإسرائيل حدد قطاعات الصيدلة وتكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الحيوية كفرص لتطوير التعاون العلمي بين البلدين.

وقعت إسرائيل والسويد اتفاقية للتعاون في مجال البحث والتطوير الصناعي في كانون الأول عام ٢٠٠٠، وتركز المشاريع المشتركة ضمن هذه الاتفاقية على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإلكترونيات والحواسيب والبرامج. ويوجد برنامج مشترك بين السويد وإسرائيل للاختراع في مجال التعاون الصناعي والعلمي والتكنولوجي يقوم بتمويل مشاريع مشتركة في هذه المجالات يديره في إسرائيل مكتب كبير العلماء والمركز الصناعي الإسرائيلي للبحث والتطوير.[٤٨] ويوجد تعاون علمي بين الجامعات السويسرية في زيورخ ولويرزان وبين مؤسسة وايزمان بجانب اشتراك مؤسسات بحثية وشركات من البلدين ضمن مشاريع الاتحاد الأوروبي العلمية. وأعلن خلال زيارة بيريس إلى سويسرا قبول تل أبيب في برنامج «سيرين» عام ٢٠١١، وعن تخصيص عشرة ملايين دولار للمشاريع البحثية المشتركة التي ستجريها الجامعة العبرية ومعهد البوليتكنيك الفدرالي في لويرزان لغاية مشاريع بحثية حول الدماغ.[٤٩] وتتعاون الدنمارك وإسرائيل في مجال تسجيل براءات الاختراع . وتشترك الكثير من الشركات الدنماركية في مشاريع مشتركة ضمن برنامج الإطار التابع للاتحاد مع شركات إسرائيلية. ووقعت إسرائيل مع إيرلندا مذكرة عام ١٩٩٩ حول التفاهم بشأن التعاون في البحث والتطوير العلميين. إلا أن التعاون بينهما مازال ضعيفاً. وتتطلع لوكسمبورغ لتعزيز التعاون مع إسرائيل في قطاع المعلومات وتكنولوجيا المعلومات[٥٠] .

وتشترك الكثير من مراكز البحث والجامعات في دول المنطقة بمشاريع مشتركة مع مراكز أبحاث إسرائيلية ضمن مشاريع الاتحاد الأوروبي العلمية، تم ذكر بعضها في التحليل السابق. إلى جانب ذلك توجد علاقات ثقافية مميزة بين إسرائيل ودول المنطقة تشمل زيارات لفرق فنية ورقص وأسابيع فنية ومواسم لعروض السينما وترجمات للأدب والفن في إسرائيل للغات تلك البلدان. وتؤسس لهذا كله اتفاقيات تعاون ثقافي مثل تلك الموقعة، للذكر لا للحصر، مع هولندا عام ١٩٧٥. ويوجد تعاون ونشاط ثقافي وشبابي مكثف بين بلجيكا وإسرائيل خاصة في مجالات الرقص والسينما والفنون البصرية.[٥١] كما وقعت فنلندا اتفاقية للتعاون الثقافي مع إسرائيل في نيسان عام ١٩٨٥ انبثقت عنها لجان فرعية لمتابعة قطاعات التعاون الثقافي المختلفة مثل التبادل الشبابي. وهناك زيارات شبابية نشطة بين إسرائيل وبلدان المنطقة، وتشهد إسرائيل وصول وفود سياحية كبيرة من تلك البلدان، مثلاً بلد صغير مثل فنلندا يأتي منه قرابة ١٠ آلاف سائح فنلندي لإسرائيل سنوياً.

خاتمة: من الاحتضان إلى المقاطعة

تميزت دول شمال أوروبا بأنها من أكثر الدول دعماً لإسرائيل في القارة الأوروبية وقامت بأدوار تاريخية مهمة في تعضيد الدولة الناشئة والحفاظ على وجودها سواء عبر امدادات السلاح المبكرة أو من خلال إقامة علاقات اقتصادية ومنح بضائعها تسهيلات جمركية وتنافسية تساهم في جلب العملة الصعبة لاقتصادها الزراعي في البداية. المؤكد أن كل بلدان المنطقة وقفت بشكل كبير في البداية مع إسرائيل في مواقفها السياسية ثم تدريجياً بدأت بتبني مواقف أكثر اعتدالاً وفق الموقف الأوروبي الذي بات سائداً تدريجياً منذ إعلان البندقية عام ١٩٨٠. ثمة ميزة يجب فهمها عند

تحليل مواقف الدول الأوروبية الصغيرة في السنوات العشرين الأولى لعمر إسرائيل، طبيعة هذه الدول الصغيرة والتي وجدت أن التحالف مع الولايات المتحدة وبريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية وعضوية الناتو تحتم عليها عدم الوقوف بشكل يتناقض مع سياسيات وتوجهات واشنطن ولندن. وعليه، كان الدعم لإسرائيل سمة أساسية من سمات السياسة الأوروبية الغربية بعد الحرب العالمية الثانية.

لكن هذا الافتراق السياسي لم يتجسد على مستوى الاقتصاد والتعاون العسكري والعلمي، بل كانت العلاقة في تلك المجالات تزداد وتقوى مع الوقت. فقد ارتبطت إسرائيل بعلاقات حميمة على المستوى الاقتصادي شملت دخول جميع دول المنطقة في اتفاقيات مناطق تجارة حرة معها كانت في أغلبها تعود بالنفع على الاقتصاد الإسرائيلي الناشئ حيث اعتمدت إسرائيل على فكرة مناطق التجارة الحرة في تطوير وتثوير اقتصادها. من جانب آخر تشمل علاقات إسرائيل العسكرية مع دول أوروبا تجارة السلاح تصديراً واستيراداً والتدريبات العسكرية المشتركة والزيارات المتبادلة على مستوى وزراء الدفاع وقادة الجيوش وما دون ذلك، والبحث والتطوير العسكري لغايات عسكرية ومدنية وتجارية، أو ما يعرف بالمنتجات مزدوجة الغاية، بجانب التعاون في مجال الأمن وتبادل المعلومات. ومكملاً لذلك كلّه، ظهر التعاون العلمي وفي مجالات البحوث والتطوير متوجاً للجهود المشتركة في خلق مساحات أوسع للتعاون.

وأمام كل هذا، وأمام تعامي القادة السياسيين والجنرالات وقادة الصناعة عن مخاطر هذا العلاقات على حقوق الشعب الفلسطيني، بدأت ظاهرة شعبية جديدة تؤثر في هذه العلاقات المزدهرة وتعمل رقيباً عليها، وهي حملات المقاطعة. تنتشر في أوروبا حملات المقاطعة لإسرائيل والتي يقوم عليها نشطاء حقوق إنسان ومناصرون للقضية الفلسطينية خاصة جمعيات التضامن مع الشعب الفلسطيني، وتهدف هذه الحملات إلى فضح الممارسات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني ومصادرتها لأراضيه وممتلكاته وموارده الطبيعية.

احتلت قضية مقاطعة بضائع المستوطنات سلم أولويات الاهتمامات الميدانية لحملات المقاطعة تلك، بحيث ركزت على توعية المستهلك الأوروبي بمخاطر استهلاك منتجات المستوطنات في المساهمة في إطالة عمر الاحتلال، بجانب كونها تعزيزا لانتهاك المستوطنات للحقوق الفلسطينية وللقانون الدولي، وحظيت حملات المقاطعة بدعم شعبي وفي مرات وقفت شخصيات سياسية تأييداً لها، إذ سبق وعبرت وزير الخارجية السويدية «انا ليند» في لقاء تلفزيوني شهير عام ٢٠٠٢ عن أنها وأمام عدم مقدرتها على فعل شيء ستعمل شخصياً على مقاطعة المنتجات الإسرائيلية في موقف رمزي وأخلاقي. وعادة ما تكون اعتداءات الجيش الإسرائيلي وحروبه على الشعب الفلسطيني الأعزال هي الدافع وراء إشعال غضب المدافعين عن حقوق الإنسان للمطالبة بالمزيد من الخطوات لكبح إسرائيل والتي تعتبر المقاطعة جزءا منها. مثلاً في نهاية ٢٠١٢ هاجم متظاهرون سفارة إسرائيل في كوبنهاغن وألقوا عليها ألعاباً نارية احتجاجاً على عدوان إسرائيل على غزة، وكتب على جدران السفارة في الدنمارك «قتلة الدجاج».[٥٣]

وتمتد المقاطعة من البضائع إلى الشركات العاملة في المستوطنات والمساهمة في تثبيت الاحتلال وتعزيزه، حيث يتم

فضح الاستثمارات بين الشركات الأوروبية وتلك الشركات ومطالبة المواطنين بالضغط عليها لوقف تعاملها مع الشركات الإسرائيلية العاملة في المستوطنات.

وقبل أن يعلن الاتحاد الأوروبي قراره النهائي بخصوص وقف التعامل مع منتجات المستوطنات وحرمانها من الامتيازات التي تتمتع بها البضائع الإسرائيلية وفق اتفاقية الشراكة مع تل أبيب، كانت بعض الدول الأوروبية قد بدأت تخطو فعلياً باتجاه تنفيذ هذا القرار. مثلاً، أعلنت الدنمارك في أيار ٢٠١٢ أن البضائع المنتجة في المستوطنات لن تعامل بوصفها بضائع إسرائيلية ولن تحمل ملصقاً يشير إلى أنها كذلك. وعلى إثر ذلك كان السفير الإسرائيلي في كوبنهاغن قد طلب من رعايا بلاده السياح عدم ارتداء القبعات اليهودية في الشوارع وعدم التحدث بالعبرية بصوت مرتفع في الشوارع حتى لا يتعرضوا لاستفزازات معادية للسامية.

كما أوقفت النرويج استثمارات لصندوق التأمين النرويجي في شركات إسرائيلية، خاصة شركة «إلبيت» عام ٢٠٠٩، وتستثمر النرويج في ٤٠ شركة إسرائيلية، ويتوقع أن تقل الاستثمارات الاسكندنافية في البنوك الإسرائيلية بسبب عمل هذه البنوك في المستوطنات.[٥٣] واتخذت إيرلندا قراراً بوقف استيراد أي شيء من المستوطنات مبكراً، فيما تختار دولاً أخرى أن تضع على بضائع المستوطنات ملصقات تشير إلى منشأها وترك الأمر للمستهلك.

المؤكد فعلاً أن هناك عشرات الاتفاقيات التجارية بين شركات أوروبية وشركات عاملة في المستوطنات تساهم، أي هذه الاتفاقيات، بتعزيز الاحتلال وتمكينه على حساب مقدرات الشعب الفلسطيني. من هذه الأمثلة أن إحدى الشركات الإيرلندية تمتلك ٢٥٪ من أسهم شركة «ماشاف» المالكة لإسمنت «نيشر» الإسرائيلي وتزود الشركة المستوطنات بقرابة ٧٥-٩٠ من احتياجاتها من الإسمنت. وكشف تقرير عن مؤسسة « Dan Watch» الدنماركية صدر في تشرين الثاني٢٠١٢ عن علاقات اقتصادية كبيرة بين شركات دنماركية وكبريات الشركات الإسرائيلية العاملة في المستوطنات.[٥٤] إلا أن الأشد خطورة من ذلك هو تجارة السلاح بين الشركات الأوروبية وبين شركات السلاح الإسرائيلية التي تقوم بتصنيع الأسلحة ليقوم الجيش الإسرائيلي بفرض هيمنته على الشعب الفلسطيني عبرها. وتنشط حملات المقاطعة في هذا المجال أيضاً. مثلاً قام ٢٥٠ من أبرز الشخصيات الفنلندية من كتاب ونواب ووزراء سابقين وفنانين بتوقيع وثيقة يحتجون فيها على علاقات بلادهم الوثيقة مع الشركات العسكرية الإسرائيلية. وأوقفت شركات الطيران الاسكندنافية عام ٢٠٠٩ الفحص الأمني الذي تجريه إسرائيل على متن الطائرات المتجهة لها لانتهاكه لحقوق الإنسان.

الجانب الآخر من حملات المقاطعة هو المقاطعة الأكاديمية، حيث تسير بثلاثة اتجاهات. الأول نحو مقاطعة المؤسسات التعليمية والبحثية المقامة في المستوطنات مثل جامعة «أرائيل» المقامة في مستوطنة أرائيل في الضفة الغربية. والاتجاه الثاني وهو أكثر تطوراً يهدف إلى وقف التعاون مع كل الجامعات ومراكز البحث الإسرائيلي التي تعمل في مجال أبحاث مدنية يستفيد منها الجيش في تطوير أسلحته. ووفق حملات المقاطعة فإن جل الجامعات ومراكز البحث

الإسرائيلية متورطة بمشاريع مثل تلك. والثالث مقاطعة الباحثين وأساتذة الجامعات الإسرائيليين مالم ينبذوا الاحتلال ويقفوا في وجه السياسات التي تمارسها بلادهم.

وباتت حملات المقاطعة الأكاديمية تنتشر من بلد لبلد، مثلاً سحبت جامعة الدنمارك المهنية في تشرين الثاني من العام ٢٠١١ تعاونها مع جامعة أرائيل في مشاريع بحثية مشتركة . كما فرض مدرسو إيرلندا أول مقاطعة اكاديمية كاملة على إسرائيل في نيسان ٢٠١٣. وفي أيار ٢٠١٣ قررت الجمعية العامة للطلبة الناطقين بالفرنسية تجميد كل التعاون مع الجامعات الإسرائيلية. وتضم الجمعية ١٠٠ طالب/ة من ٢٢ مؤسسة.[٥٥] ويتبع هذا المقاطعات الثقافية التي تهدف إلى وقف التعاون الثقافي والفني مع المؤسسات والشركات الإسرائيلية الداعمة للاحتلال، حيث قامت فرقة «ديرفش» Dervish بإلغاء حفلة كانت مقررة لها في إسرائيل عام ٢٠١٢.

المؤكد أن علاقات إسرائيل بدول المنطقة ستواصل ازدهارها ما لم تتكثف حملات المقاطعة ويتم تفعيل دبلوماسية عربية رسمية قادرة على تقديم المصالح الحيوية لهذه البلدان ضمن منظومة العلاقات العربية، بحيث تكون الفائدة من تطوير هذه العلاقات مشتركة والنفع مزدوجا.

الهوامش

١ انظر: عاطف أبو سيف، إسرائيل والاتحاد الأوروبي: الشراكة الناعمة، (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية -مدار، ٢٠١١)

٢ حول اقتصاد ايسلندا وموقعها مقارنة مع الاقتصاديات العالمية والأوروبية، انظر:

The Central Bank of Iceland, Economy of Iceland, Kalkofnsvegur, 2012

٣ ربما باستثناء هولندا وبلجيكا اللتين كان لهما مستعمرات قليلة في أفريقيا وآسيا مثل الكونغو ورواندا في حالة بلجيكا، وإندونيسيا وسورينام في حالة هولندا بجانب دور هولندا التاريخي في احتلال جنوب أفريقيا وبعض مناطق الأمريكيتين.

للمزيد انظر : نورالدين حاطوم، تاريخ القرن التاسع عشر في أوروبا والعالم، (دمشق: دار الفكر، ١٩٩٥)، تحديداً الجزء الثاني.

٤ لاحظ أن دول جنوب أوروبا باستثناء إيطاليا لم تكن دولاً صناعية متقدمة خلال الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، وهي فترة التحول في الاقتصاد الإسرائيلي. حول الاقتصاد الإسرائيلي انظر:

حسين أبو النمل، الاقتصاد الإسرائيلي: من الاستيطان الزراعي إلى اقتصاد المعرفة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)

5 Manfred Gerstenfeld, Behind the Humanitarian Mask. The Nordic Countries, Israel and the Jews, Jerusalem Center for Public Affairs and Friends of Simon Wiesenthal Center for Holocaust Studies (September 1, 2008)

6 Paula Wylies, «The Virtual Minimum», Irelands decision for de Facto Recognition of Israel 1947-9 in Michael Kennedy and Joseph Morrison Skelly eds. Irish Foreign Policy, 1916-66 from Independence to Internationalism, (Dublin: Four Courts Press, 2000).

7 John Doyle,» Irish Nationalism and the Israel-Palestinian conflict», Working paper 2 of 2007, Centre for International Studies, School of Law and Government Dublin City University, Ireland.

8 تم اغتيال أولوف بالمه عام ١٩٨٦.

9 للمزيد عن حياة بالمه بالعربية انظر:

رشيد الحجة، «سيرة أولوف بالمه ودوره في القضية الفلسطينية»، شؤون فلسطينية، العدد ٢٥٢، ربيع ٢٠١٣، ص.ص.١٦١-١٧٧.

10 http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/3107373.stm

١١. جريدة الغارديان، ٢٠١٣/٦/٦

١٢ لا يتجاوز عدد يهود أيسلندا مائة مواطن معظمهم متزوجون أيسلنديات، وهم من أصول أميركية وروسية وإسرائيلية.

13 «Icelandic Minister: Israel Engaging In Genocide», 20.11.2012 , http://grapevine.is/News/ReadArticle/Icelandic-Minister-Israel-Engaging-In-Genocide

14 «Belgium's Attitudes toward Israel and the Jew», Interview with Jehudi Kinar, Jerusalem Center for public Affairs, ٢٠١٣

http://jcpa.org/article/belgiums-attitudes-toward-israel-and-the-jews/?print=1

15 «وزير خارجية لوكسمبورغ: محادثات السلام مجرد كلام»، الإمارات اليوم، ٢٠١٢/١١/٢٨.

http:/www.emaratalyoum.com/politics/weekly-supplements/world-press/2012-11-28-1.529756

16 Hilde Henriksen Waage, «Norwegians? Who needs Norwegians? Explaining the Oslo Back Channel: Norway's Political Past in the Middle East». A report prepared by PRIO International Peace Research Institute, Oslo Institutt for fredsforskning, Evaluation Report 9/2000

17 Hilde Henriksen Wagge, «How Norway Became One of Israel's Best Friends» Journal of Peace Research, March 2000 37: 189-211.

18 Hilde Henriksen Wagge , «Norway's Role in the Middle East Peace Talks: Between A Strong State and a Weak Belligerent», Journal of Palestine Studies, Vol. XXXIV, No. 4 (Summer 2005), pp. 6-24.

19 Barak Ravid, «Israel furious over Hamas leader's trip to Switzerland», Haaretz, 15/7/2009

20 الشرق الأوسط، ٢٠٠١/٧/٢٩.

21News from Belgium, Newsletter of the Embassy of Belgium in Israel , November 2012.

22 David Cronin, «Without a government, Belgium buddies up to Israel», The Electronic Intifada, 09/09/2011.

23 http://www.jta.org/1954/05/18/archive/israel-concludes-trade-pacts-with-norway-and-holland#ixzz2cQmECGYp.

24 http://www.jta.org/1954/05/18/archive/israel-concludes-trade-pacts-with-norway-and-holland#ixzz2cQmECGYp.

٢٥ انظر وقائع المؤتمر حول علاقة سويسرا بإسرائيل وجنوب أفريقيا عام ٢٠٠٣ الذي نظمه مركز أوروبا والعالم الثالث في جنيف على الرابط التالي

http://www.cetim.ch/en/conference_cycle2003.php

26 http://www.investinluxembourg.co.il.

٢٧ انظر العلاقة مع لوكسمبورغ على موقع

http://www.moital.gov.il/NR/exeres/7D1EDA53-EA0A-49F1-A477-FFB623A5E945.htm

٢٨ البيانات مأخوذة من مؤسسة التصدير والتعاون الدولية الاسرائيلية.

The Israel Export & International Cooperation Institute, Tel Aviv, www.export.gov.il.

29 www.moital.gov.il/NR/exeres/11E76928-6E01-4067-A49A-91172862977C.htm.

30 Rick van Amersfoort & Eveline Lubbers, Security Industry: links between Israel and the Netherlands? an inventory, Buro Jansen & Janssen, July 2011.

31 Per Gahrton Chairman, «The Unknown Weapon Confraternity- Swedish Military cooperation with Israel», A report by the Palestine Solidarity Association in Sweden (PGS), Stockholm, 2007.

٣٢ الإشارة في الفقرة السابقة لقيمة المشتريات العسكرية في الفترة ٢٠٠- ٢٠٠٤ لا تعني أن اتفاقيات جديدة وقعت بل ربما أسلحة وصلت نتيجة اتفاق سابق.

33http://www.swissinfo.org/eng/front/detail/Controversy_mounts_over_Israeli_arms_deal.html?siteSect=105&sid=6908486&cKey=1153409169000)

34 Urs Diethelm, « Swiss-Israeli Relations and the Swiss BDS Campaign», Summer 2008.

http://www.badil.org/en/article74/item/101-swiss-israeli-relations-and-the-swiss-bds-campaign.

٣٥ المصدر السابق .

36 «العلاقات العسكرية الأوروبية مع إسرائيل في حين أنها تمطر قنابل على غزة»، ٢٠٠٩/١/٨ http://www.vredesactie.be/nieuws/terwijl-het-bommen-regent-op-gaza-rinkelt-hier-de-kassa

37 David Cronin, «Bono must ditch Belgian maker of warplane parts for Israel», The Electronic Intifada, 27/11/2011.

38 Bruno Jäntti, «Finnish-Israeli arms trade flouts EU regulations», The Electronic Intifada , 27 May 2009.

39Bruno Jäntti, «The EU: Israel's Faithful Brother in Arms», May 13, 2013, http://english.al-akhbar.com/node/15791.

40 Bruno Jäntti, 2009.

٤١ المصدر السابق.

42 Tom Sullivan, «Despite opposition, Finland proceeds with Israel arms deal», The Electronic Intifada, 20 July 2011.

43 Bruno Jäntti, «Finland seeks to hide arms trade with Israel», Helsinki Times, 22 – 28 March, 2012.

44 http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4165821,00.htmll.

45 «Call for military Cooperation with Israel», Norway Post, 28/6/2006. www.norwaypost.no/index.php/news/latest-news/259

46 Rick van Amersfoort & Eveline Lubbers, 2011

٤٧. انظر كلمة وزير الاقتصاد والزراعة والاختراع الهولندي خلال زيارته للتخنيون

http://www.rijksoverheid.nl/documenten-en-publicaties/toespraken/2011/06/14/innovation-nations-promoting-stronger-relations-between-the-netherlands-and-israel-in-a-changing-middle-east.html

٤٨ انظر صفحة المركز الصناعي الإسرائيلي للبحث والتطوير www.matimpo.org.il

49 «Israel's President Peres in Switzerland to boost scientific cooperation», 29/3/2011

www.ejpress.org/article/news/western_europe/49958.

50 Luxembourg offers European business advantages to Israel

http://www.teralink.biz/News/Luxembourg-offers-european-business-advantages-to-Israel

٥١ للمزيد انظر

News from Belgium, Newsletter of the Embassy of Belgium in Israel , November 2012

52 «Israeli Ambassador to Denmark Warns Jews to Hide Heritage in Public», December 12, 2012 www.algemeiner.com/2012/12/12/israeli-ambassador-to-denmark-warns-jews-to-hide-heritage-in-public/

53 الجيرزوليم بوست، ٢٠١٣/٧/١٩.

54 «Business on Forbidden Land: Danish Business Relations with The Israeli Occupation», December 2012,

www.whoprofits.org/content/business-forbidden-land-danish-business-relations-israeli-occupatio.

55 هآرتس، ٢٠١٣/٥/٣١.



الفصل الثامن

العلاقات الروسية الإسرائيلية: المصالح المشتركة والتحالف الاستراتيجي

د. عدنان أبو عامر

مقدمة تاريخية

شهدت العلاقات الروسية-الإسرائيلية العديد من المراحل التاريخية طيلة أكثر من ستين عاماً، فقد كان الاتحاد السوفييتي من الدول التي صوتت لصالح قرار التقسيم الصادر في تشرين الثاني عام ١٩٤٧، ثم جاء الاعتراف السوفييتي المبكر بإسرائيل في أيار عام ١٩٤٨، لكن إسرائيل رأت في الاتحاد السوفييتي لفترة طويلة دولة معادية، واعتبرته مسانداً للحق العربي، والمزود الأساسي بالسلاح للدول العربية التي حاربتها.

شهدت العلاقات الثنائية الكثير من التوتر بين موسكو وتل أبيب عام ١٩٥٣، حين قطع الاتحاد السوفييتي العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، بعد انفجار قنبلة بمبنى بعثته الدبلوماسية في تل أبيب، ما أدى لتدميره، إلا أن أسباب قطع العلاقات في الواقع كانت أعمق من ذلك، وتمثلت بخيبة آمال موسكو من السياسة الخارجية الإسرائيلية نهائياً. كما انقطعت العلاقات الدبلوماسية من جديد بين إسرائيل والاتحاد السوفييتي في حزيران عام ١٩٦٧ بسبب رفض الأولى وقف إطلاق النار في حربها ضد الدول العربية. وقد بقيت هذه القطيعة في العلاقات الثنائية، إلى أن استؤنفت الاتصالات على المستوى القنصلي بين موسكو وتل أبيب عام ١٩٨٧، فيما شهد عام ١٩٩١ استعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بينهما، وتم تتويج ذلك بهجرات متلاحقة من اليهود الروس إلى إسرائيل، ما شكل عاملا مهما في تعزيز العلاقات الثنائية.

ورغم أن العلاقات الإسرائيلية الروسية تعتبر حديثة نسبياً، لكنها وصلت حداً كبيراً من الثقة والمصالح المتبادلة، فمنذ أيام الرئيس الأسبق بوريس يلتسين بدأت تنمو وتتراكم، وتم تبادل السفراء، وافتتاح السفارات، وشهدت مرحلة وئام لم تعرفها مسبقاً، تمثلت في الجوانب التالية:

١. التسهيلات الكبيرة التي حظي بها الرأسماليون اليهود في موسكو.

٢. احتلال بعضهم مواقع مؤثرة في الكرملين.

٣. امتلاكهم لوسائل إعلامية.

٤. تنظيم أكبر هجرة لليهود الروس إلى إسرائيل، بعد الهجرة الأولى التي أعقبت احتلال فلسطين، وإعلان دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، حيث تجاوز عدد المهاجرين المليون مواطن روسي.[١]

ولم تقتصر العلاقات الإسرائيلية الروسية على التمثيل الدبلوماسي فحسب، حيث تمتلك روسيا سفارة في تل أبيب وقنصلية بمدينة حيفا، فيما لدى إسرائيل سفارة في العاصمة موسكو وقنصلية عامة في مدينة يكاترينبورك ، بل ذهبت أبعد من ذلك عبر تفعيل الحوار المشترك، وتطوير العلاقات التجارية بشكل كبير.

في سياق متصل، يكشف التوجه الإسرائيلي في العلاقة مع روسيا عن عمق الرؤية الإسرائيلية الإستراتيجية في مجال هذه العلاقات، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ومنظومته الاشتراكية.

أولاً، محددات العلاقة بين الجانبين

١- البيئة الاستراتيجية والتي تشمل:

١. التحولات التي طرأت على المنطقة في أعقاب الثورات العربية، وشعور إسرائيل -لأول مرة- بعمق عزلتها الإقليمية، بعد سقوط الأنظمة المتحالفة معها، ولذلك فإن أكثر ما يثير رغبة صناع القرار في تل أبيب في الرهان على العلاقة مع موسكو، التعويل عليها في إخراجها من عزلتها الإقليمية، وتحسين مكانتها السياسية الدولية.

٢. تفجر خصومات بين إسرائيل ودول أخرى في المنطقة، كانت إلى وقت قريب جزءًا من منظومة تحالفاتها في المنطقة، كتركيا، مع إدراكها أن محاولتها بناء تحالفات جديدة لها مع دول البلقان ودول أوروبية أخرى، مثل: اليونان، ورومانيا وبلغاريا وهنغاريا، لا يمكن أن تغطي على حجم الخسارة التي تعرضت لها عقب الثورات العربية بافتقادها حلفاء إقليميين أقوياء.[٢]

٣. لم يعد سراً أن منطقة الشرق الأوسط أصبحت مرة أخرى ساحة تنافس بين القوى العظمى، وأن موسكو تريد الاقتراب من تل أبيب بعد جهود حثيثة تبذلها أنقرة لتحويل منطقة القوقاز لتكون ساحتها الخلفية، وبالتالي فإن التهديد التركي، وحقول الغاز التي تم الكشف عنها مؤخرا في شرقي البحر المتوسط، تقف وراء مبادرة روسية لإنشاء كتلة مشتركة مع اسرائيل وقبرص واليونان، ما يعني أن الحلف بين موسكو وتل أبيب قد يصبح عامل تأثير في منطقة غير مستقرة في فترة عدم يقين.

٤. إدراك دوائر صنع القرار في تل أبيب، حجم تراجع مكانة الولايات المتحدة في المنطقة، واضطرارها للاهتمام بمناطق أخرى، بسبب الأزمة التي تعصف بالاقتصاد العالمي، وشعور حكامها شيئًا فشيئًا بحجم الفراغ الذي تتركه واشنطن خلفها، مع وعيها الكامل بأن الكثير من دول الإقليم تحرص على تسخين علاقاتها معها في السر والعلن، إرضاءً لواشنطن.

٥. الخوف المشترك مما تسميانه «التطرف الإسلامي»، وتأثيره على تقوية العلاقات بين الدولتين، ولذلك فإنهما معاً تعارضان التحول الديمقراطي في الشرق الأوسط، لأنه سيؤدي كما تُقدران الى «أسلمة» المنطقة وخارجها.[٣] بل إن الصحافي الروسي بيفراغ ستيفين محلل الشؤون الأمنية والدولية، أكد أن روسيا وإسرائيل تواجهان ذات التهديدات من حركات إسلامية، وهو ما أدى إلى تقارب بينهما، ولذلك نرى أن الأخيرة تمتنع عن أي تعليقات أو تنديدات بممارسات جيش الأولى بحق المقاتلين الشيشان، فيما تغض موسكو الطرف عن استمرار العمليات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، رغم النظرة الروسية القديمة في مسألة النزاع في الشرق الأوسط، واعتبار إسرائيل دولة محتلة.

٢- مكانة روسيا الدولية

تعي إسرائيل جيداً بأن روسيا قوة مركزية في العالم، ولها تأثيرها ونفوذها في الشرق الأوسط، وذات علاقات وطيدة وطيبة مع حلفائها العرب والعديد من الدول الإسلامية، لذلك قامت بنسج علاقات مميزة معها، وهي التي تعلم أكثر من غيرها وجود معيقات في طريق تطوير العلاقات أكثر بين إسرائيل وروسيا، أبرزها السياسة الداخلية الروسية، نظراً لتوفر عدد من مجموعات الضغط والمصالح التي تعمل باتجاه تنمية العلاقة الروسية مع العالم العربي والإسلامي. فروسيا -كما ترصدها العين الإسرائيلية- خليفة الاتحاد السوفييتي السابق، وفي طريقها إلى الصعود، ومع ذلك فهناك خصوصية تحكم طبيعة تلك العلاقة، لأن لها ارتباطات خاصة بها تتعلق بموضوع هجرة اليهود الروس إليها، الذين باتوا يشكلون أكبر تكتل عرقي في إسرائيل، ولهم ميول قومية عنصرية، تعد بمثابة جزء لا يتجزأ من المعادلة الخارجية الروسية والداخلية الإسرائيلية.

ومع ذلك، من المهم بقاء القناعة التاريخية والسياسية بأن سياسة موسكو الأساسية في الشرق الاوسط لن تتغير بجرة قلم؛ وإسرائيل أيضاً لن تستبدل حلفها مع الولايات المتحدة بآخر مع روسيا، رغم انتخاب باراك أوباما لولاية رئاسية ثانية في كانون الثاني ٢٠١٢، وحالة البرود التي خيمت على علاقته بإسرائيل.

٣- المصالح الحيوية لاسرائيل

هناك أربع مصالح إستراتيجية تركز عليها إسرائيل في روابطها مع روسيا تتحكم في التأثير على مستقبل العلاقة بين الطرفين وتشمل:

١. الحاجة الإسرائيلية الماسة للمهاجرين الروس المتدفقين باستمرار إليها.
٢. استغلال إسرائيل لعلاقاتها الاقتصادية والتسليحية من أجل إقناع روسيا بعدم جدوى تصدير التقنيات النووية والصواريخ إلى إيران، وهدف إسرائيل بمحاصرة إيران الآخذة بالتنامي تقنياً وعسكرياً؛ كونها تحتفظ بعلاقات وثيقة مع روسيا.
٣. رغبة إسرائيل في الوجود في موقع قريب من باكستان النووية.
٤. تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية في جوانب مختلفة، خاصة الماس والمعادن الثمينة والأخشاب.

٥. إمكانية أن تستغل إسرائيل علاقاتها مع روسيا للتأثير في أحداث الشرق الأوسط.[٤]

٦. طموح إسرائيل في تعزيز تجارة السلاح مع روسيا كقوة عسكرية صاعدة، وتطلعها إلى التعاون التقني مع روسيا للأغراض العسكرية والتجسسية.

٤- الجالية اليهودية في روسيا والهجرات اليهودية إلى إسرائيل

شكّلت هجرة الروس خلال تسعينيات القرن الماضي الموجة الأكبر في تاريخ موجات الهجرات اليهودية إلى إسرائيل، وكانت الأكثر تأثيراً في تغيير تركيبة السكان، ورغم عدد سكان إسرائيل الكبير، مقارنة بعددهم عند وصول الهجرة الواسعة في بداية الخمسينيات، فإن الصفات الديمغرافية والثقافية للمهاجرين الروس تركت بصمات خاصة على سكان الدولة.

وفي حين وصل اسرائيل في السبعينيات نحو ١٦٠ ألفاً من اليهود الروس، فقد جاءها في التسعينيات نحو ٨٣٠ ألفاً، وبين عامي ٢٠٠٠-٢٠٠٨ هاجر نحو ١٥٥ ألف يهودي روسي.[٥] تراجع عدد اليهود في روسيا من ثلاثة ملايين نسمة في حقبة الإمبراطورية الروسية قُبيل الثورة الاشتراكية، إلى مليون وسبعمائة ألف زمن الاتحاد السوفييتي في ثمانينيات القرن الماضي، وتضاءل إلى خمسمائة وخمسين ألفا في روسيا الاتحادية في الوقت الراهن، بعد أن هاجر مليون يهودي من دول الاتحاد السوفييتي السابق إلى إسرائيل بداية تسعينيات القرن العشرين. ومع ذلك، فإن القراءة التاريخية تشير إلى انخراط اليهود بأعداد مرتفعة في المعاهد العليا والجامعات الروسية، وزيادة عدد المشتغلين منهم بالمهن الحرة، ما جعلهم يتمتعون بأعلى مستوى تعليمي بالمقارنة مع سائر «القوميات» السوفييتية.

في حين لا يوجد عمال يهود في روسيا، سواء في الصناعة أو الأعمال الزراعية، إلا بشكل هامشي يكاد لا يُذكَر، حتى أن الإحصاءات في العقدين الأخيرين لا تورد أي أرقام عن أعداد اليهود في المعامل والمصانع الثقيلة أو الزراعية، وباتوا يتمتعون بأوضاع اقتصادية متميزة. كما شغل زعماء اليهود في روسيا خلال العقدين الأولين من عمر الاتحاد السوفييتي السابق، مناصب مهمة في الدولة والحزب والأجهزة الأمنية، وكان وجودهم في الوسط الثقافي والإعلامي طاغياً.

وما لبثت أن استيقظت المشاعر القومية عند الكثيرين من اليهود الروس بشكل ملحوظ بعد انتصار إسرائيل في حرب حزيران عام ١٩٦٧، ما أدى إلى زيادة طلبات الهجرة من روسيا إليها، وقد حاولت موسكو في تلك الفترة عرقلة حركة الهجرة، لأنها تسيء إلى علاقاتها مع الدول العربية والفلسطينيين، بيد أن الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة، مارست ضغوطاً قوية على القيادة السوفييتية التي اضطرت منذ مطلع السبعينيات لرفع بعض القيود المفروضة على هجرة اليهود، وشهد عهد بريجنيف حلحلة نسبية في هذا الاتجاه.

وعرف اليهود في فترة حكم ميخائيل غورباتشوف عصرهم الذهبي، وحتى الآن ثمة تساؤلات عديدة حول الدوافع الحقيقية لمسايرته للمصالح اليهودية والصهيونية بشكل لا مثيل له، خاصة في ظل عدم وجود جذور يهودية له ولأسرته، لكن المرجح أنه راهن واهماً على الاستفادة في إصلاحاته للمؤسسات المالية والصناعية التي يملكها اليهود، أو المسيطرون عليها في الغرب، وتحديداً في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا. ولذلك رفع القيود المتبقية على الهجرة اليهودية، وفتح الباب على مصراعيه أمام انتشار المنظمات الصهيونية في الاتحاد السوفييتي السابق، الذي بدأ انفتاحه على إسرائيل منذ

أواخر الثمانينيات، وموافقة وزير خارجيته آنذاك إدوارد شيفرنادزه أواخر عام ١٩٩٠ على تطوير العلاقة معها، دون أي شروط مسبقة.[٦]

أضف إلى ذلك، موافقة غورباتشوف أثناء لقائه الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش الأب، على تحقيق برنامج ضخم لهجرة مئات الآلاف من اليهود السوفييت إلى إسرائيل، واستئناف العلاقات الدبلوماسية معها، وتعيين الصحافي المعروف الكسندر بوفين أول سفير سوفييتي في تل أبيب، بناءً على طلب ملح منها، إذ كان معروفاً بدفاعه المستمر عن السياسة الإسرائيلية، وتحامله على الفلسطينيين والدول العربية. وهكذا توفر دعم دولي لتنشيط الهجرة إلى إسرائيل، وساهم بتوفير الفرص لهجرة مليون يهودي، من دول الاتحاد السوفييتي إليها، قدموا إسهاماً لا يقدر بثمن في بنيتها الثقافية والاقتصادية، ومثلوا جسراً بشرياً للتواصل بين إسرائيل وروسيا.

وبالتزامن مع ذلك، باتت الرموز الرأسمالية اليهودية في روسيا تسيطر على غالبية البنوك والشركات النفطية، وقسم كبير من مصانع الألمونيوم والحديد. ولم تكتف بذلك، بل سعت لإيصال ممثليها إلى مراكز القرار السياسي في الكرملين، وجاءت ذروة هذه الجهود اليهودية بتعيين الملياردير الشهير بوريس بيريز وفسكي نائباً لسكرتير مجلس الأمن القومي الروسي، عام ١٩٩٧، رغم حيازته لجواز سفر إسرائيلي.

تعتقد أوساط سياسية إسرائيلية أن موسكو تمتلك تأثيراً كبيراً على تل أبيب، لأن أكثر من مليون روسي هاجروا إليها في العقدين الماضيين، ولهم مساهمة كبرى في تطويرها. ويمكن قراءة هذا التأثير في تعليق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على الأحداث في الأراضي الفلسطينية، واستمرار الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين، حيث شدد على العلاقات الطيبة مع العالم العربي؛ لكنه أشار إلى اهتمامه بأكثر من مليون ناطق باللغة الروسية في إسرائيل، إلى درجة دعته لاعتبارها إحدى الدول الناطقة بها، وما لذلك من أهمية ثقافية حضارية تحرص عليها روسيا، كمفتاح لمستويات أخرى من الأهمية السياسية والاقتصادية.

ثانياً العلاقات السياسية

لأول وهلة، بدا الترحيب الإسرائيلي اللافت بانتخاب فلاديمير بوتين، رئيساً لروسيا، في أيار ٢٠٠٠، مستهجناً بعض الشيء، في ظل تعبير معظم دول العالم عن استيائها، وانتقادها لعمليات التزوير التي تمت على نطاق واسع، في الانتخابات التشريعية والرئاسية. فوزير الخارجية الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان، لا يحاول إخفاء إعجابه الشديد بـبوتين، وكان أكثر المرحبين حرارة بإعادة انتخابه، وذهب إلى حد اعتباره «من ذلك النوع من القادة الذين يفضل الاحتذاء بهم»، وهو بالمناسبة يقيم علاقات وثيقة مع مدير مكتبه يوري أوشكوف.[٧]

ولذلك يطرح السؤال نفسه هنا: كيف ساهمت البيئة الاستراتيجية لإسرائيل في دفع حرصها على مد الجسور مع روسيا، على هذا النحو اللافت؟ وأين تكمن أوجه التعاون والمصالح بين الجانبين؟ مع العلم أن عهد بوتين الجديد، وسعيه لتوثيق علاقاته بإسرائيل يثير تساؤلات حول أهدافه، خاصة وأن ذلك يتم على أرضية تغييرات تجري في منظومة

العلاقات الخارجية الروسية، بما يعزز تصميمها على إعادة بلورة سياستها، وربما تبلور خطوة جديدة لتحقيق تسوية مع الولايات المتحدة وحلف الناتو، وهو ما قد يدفع بعملية شرق أوسطية شاملة.

يأتي هذا الحراك الإسرائيلي تجاه روسيا، وسط ما يقال أنها جوانب «متضاربة» في المصالح الروسية مع إيران، وتضعضع مكانتها في المنطقة إثر الربيع العربي، وخشيتها على مصالحها من النفط والغاز في البحر المتوسط، ما قد يجعلها تجد نفسها مع إسرائيل في قارب واحد، الأمر الذي يسمح لها بأن ترى فيها شريكاً مرغوباً فيه في المنطقة، مع احتمال سعيها لتشكيل محور اقتصادي جديد معها، إلى جانب اليونان وقبرص، وربما بعض دول البلقان، ما قد يخلق روافع نفوذ موازية للقائمة حالياً مع إيران وسورية.

وهكذا مرت العلاقات الروسية الإسرائيلية بمراحل مختلفة، فتداخلت المصالح الثنائية الاقتصادية والعسكرية والثقافية والإستراتيجية، مع متغيرات إقليمية ودولية متعددة، ونمت وتطورت العلاقة عبر شراكات اقتصادية وإستراتيجية وعسكرية وسياسية، بحكم العلاقة الوثيقة التي جمعت الدولتين. وبالرغم من أن روسيا وافقت على تجديد علاقاتها مع إسرائيل بعد عام ١٩٩١، أي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي السابق، إلا أن العلاقة توسعت في مجالات اقتصادية وتجارية وزراعية وتكنولوجية قبل أن تعود العلاقات الدبلوماسية.

وقد تزايدت في السنوات الأخيرة الدراسات والتقارير الإستراتيجية التي تضع روسيا وإسرائيل في سلة واحدة في مواجهة مجموعة من المخاطر المشتركة. كما لعبت الشراكة الاقتصادية والإستراتيجية وتجارة السلاح وآفاق الاستثمار والأسواق التجارية، أدواراً حاسمة في التقريب بين روسيا الصاعدة في السياسة الدولية، وإسرائيل الباحثة عن أصدقاء جدد لهم طموحات عربية وإقليمية، لا سيما في ظل تراجع الدور الأميركي في العالم، وبروز تجاذبات خلافية حول علاقة إسرائيل بالغرب فيما يتعلق بقضايا عديدة، منها ملف عملية السلام، والمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية. وترى إسرائيل في علاقتها بروسيا مصلحة إستراتيجية كبيرة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، إذ تشكل روسيا الصاعدة اقتصادياً سوقاً كبيرة للصادرات الإسرائيلية، كما تلعب دوراً مهماً في موضوع الملف الإيراني، رغم أنه ما زال دون توقعات إسرائيل، وفي حين أن العلاقة بين روسيا وإيران «محورية»، فإنها قد تعزز أهمية الأولى لإسرائيل، على الأقل من أجل تحييد معاداتها لها، لكن إسرائيل تسعى بالطبع إلى أكثر من مجرد تلافي عداوة روسيا.[٨]

في سياق متصل، كان بروز روسيا خلال العقد الأخير؛ اقتصادياً وتسويقياً وتجارياً، نقطة جذب واستقطاب لإسرائيل، كما غيرها من دول العالم، حيث تتوقع ترجمة هذه المكانة الهائلة مستقبلاً إلى نشاط سياسي إقليمي وعالمي، يمكن أن ينعكس على الشرق الأوسط والعملية السلمية، لاسيما وأن روسيا دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن، وتحتفظ بعلاقات وثيقة مع معظم الدول العربية.

ويمكن النظر إلى التطور التاريخي لهذه العلاقات من خلال المراحل التالية:

١. المرحلة الأولى: تمتد من قيام الدولة عام ١٩٤٨ وحتى أواخر عقد الستينيات من القرن الماضي، بهدف توسيع نطاق الاعتراف السوفييتي بإسرئيل، الدولة الوليدة الجديدة، والعمل على محاصرة العرب المحيطين بها عسكرياً

وسياسياً، ومن أجل ضمان تدفق المهاجرين اليهود إليها.

٢. المرحلة الثانية: أضحت إسرائيل خلال حقبتي السبعينيات والثمانينيات، دولة ذات سيادة واستقرار، وكان همّها الأساسي العمل الحثيث على تكثيف النشاط الدبلوماسي لصد المحاولات الدبلوماسية العربية المناوئة لها، في كافة المؤسسات والمحافل الدولية، ويمكن تسميتها فترة القطيعة مع موسكو، وتعميق التحالف مع الغرب. ويمكن وصف هذه المرحلة بالتوسع في العلاقات الدبلوماسية، خاصة أن إسرائيل من منظور دولي تحولت إلى حالة وجودية طبيعية في المنطقة العربية، ولتضاف هذه المرحلة في امتدادها لما سبقها من مرحلة؛ حيث البحث عن الاعتراف وشرعية الوجود.

٣. المرحلة الثالثة: وابتدأت بانتهاء الحرب الباردة مباشرة، حيث انصبت فيها الجهود الإسرائيلية على توسيع دائرة العلاقات الدبلوماسية مع الدول العالمية الكبرى، بما فيها روسيا، بالتوازي مع العمل على بناء وتطوير علاقات وتحالفات جديدة، مع محاولة تجاوز الصراع مع الجيران العرب.[٩]

ولذلك حافظ الرؤساء الإسرائيليون ورؤساء الحكومات المتعاقبة على زيارات رسمية روتينية إلى موسكو، محافظين على وتيرة معينة من العلاقات الثنائية، ناقشوا خلالها قضايا ومشاكل، وتبادلوا مع نظرائهم الروس وجهات النظر، رغم ما بقي في موسكو من إرث سوفييتي سابق تجاه اليهود وإسرائيل، حيث لم تتسم السياسات الروسية حتى وقت قريب نسبياً بالدعم الواضح لإسرائيل. وهكذا ساهمت المصالح المشتركة بين البلدين في فتح آفاق جديدة، جعلت روسيا «تتناسى» دعمها للكتلة الاشتراكية بوجه الإمبريالية الأميركية في منطقة الشرق الأوسط خلال سنوات طويلة.

ومع مجيء الرئيس فلاديمير بوتين إلى سدة الحكم في دورته الأولى، مع أوائل الألفية الثالثة، طفت على السطح أزمة أخذت بالتفاقم بين روسيا وإسرائيل، بلغت مرحلة بات من الصعب معها أن تبقى ناراً تحت الرماد، مع قيامه بجملة من الإجراءات غير المسبوقة ضد الموالين لإسرائيل، وتمثلت في:

توجهه لتصفية نفوذ اللوبي الصهيوني.

تطهير الكرملين من الرموز الصهيونية التي لعبت دوراً مؤثراً في الوقوف وراء الكثير من السياسات التي انتهجها يلتسين في خدمة السياسة الإسرائيلية، وأدت لإضعاف مكانة روسيا كدولة عظمى، وجعلها مجرد دولة تابعة، وتراجع دورها التاريخي في منطقة الشرق الأوسط.[١٠]

ومع أن إسرائيل لم تستطع حتى الآن أن تحوّل السياسة الروسية بشكل يخدم مصالحها الإستراتيجية الكبيرة في المنطقة، خصوصاً محاصرة البرنامج النووي الإيراني، والوقوف بجانبها في ملف القضية الفلسطينية، لكن تطلعها سيبقى نحوها، طالما أنها ترى، بعيون خبرائها ومراكز أبحاثها، تراجعاً في الدور الأميركي، بل تخبطاً إقليمياً ودولياً. إلى جانب الجبهات السياسية والاقتصادية، خاصة بعد التورط الأميركي في غزو أفغانستان والعراق، وبالتالي تشتت القوة الأميركية، وبروز مراكز وأقطاب دولية جديدة في زمن عولمة السياسة والاقتصاد والمال والإعلام والمعلومات.[١١]

كما أن لإسرائيل اعتبارات جيو-سياسية وجيو-اقتصادية شاملة وكلية في تطوير علاقات مع أقطاب دولية مؤثرة

وفاعلة، وينطبق هذا على علاقاتها مع روسيا بصورة خاصة، إلا أن ذلك لا ينفي وجود خصوصيات واستثناءات تحكم علاقة إسرائيل معها.

ثالثاً، التعاون العسكري والاستخباراتي

رغم التبادل التجاري الكبير بين روسيا وإسرائيل، والتعاون الثقافي والعلمي والأكاديمي والزراعي، إلا أن الشراكة الروسية الإسرائيلية لها أبعاد إستراتيجية وعسكرية أيضاً، خاصة على صعيد تجارة المعدات العسكرية وتبادل المعلومات، ودور إسرائيل في العمل مع روسيا على تحديث جيشها، وما لها من رغبة في محاصرة إيران بحكم علاقات الأخيرة المميزة مع روسيا، وحضور المتغير الأميركي كعامل ضاغط على هذه العلاقة بينهما.

أصبحت إسرائيل مصدراً مهماً للتقنية العسكرية الروسية؛ ويستطيع مستوى التطور و«الهاي تيك» فيها أن يساعد على التحديث الذي يُحتاج إليه كثيرا في روسيا.[١٢] كان للجيش وللمؤسسة العسكرية في كلا البلدين تأثير ملموس وواضح في التقريب بينهما، إلى أن تعزز الأمر بشراكات اقتصادية، وتبادل تجاري ضخم، وصل ذروته إلى الاتجار بالسلاح والمعدات الثقيلة ومصادر الطاقة.[١٣]

وقعت تل أبيب وموسكو على اتفاقات عديدة لتعزيز التعاون العسكري والأمني «طويل الأمد» بينهما، حيث أعلن وزير الدفاع الروسي اناتولي سرديكوف أنها ستؤدي لشراء المزيد من السلاح والتكنولوجيا الإسرائيلية، لما لها من أهمية قصوى للقوات المسلحة الروسية، كاشفاً النقاب عن شراء ١٢ طائرة إسرائيلية بدون طيار، وتدريب ٥٠ عسكرياً روسياً على تشغيلها على يد خبراء طيران إسرائيليين في أيلول ٢٠١٠.[١٤]

كما اتفق الجانبان على التعاون في مجالات إعداد الكوادر العسكرية وتبادل المعلومات، وتطوير الاتصالات والمسح الطوبوغرافي، ودراسات التاريخ العسكري، وهو ما اعتبره نظيره الإسرائيلي إيهود باراك، اتفاقاً تاريخياً، ينطوي على تطور إستراتيجي، ما سيشكل دفعة جديدة لتطوير العلاقات بين البلدين، وهما يتخذان مواقف متقاربة، إن لم تكن متطابقة حيال الكثير من التحديات الأمنية، لا سيما مكافحة الإرهاب الدولي، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وبالتالي فإن الاتصالات المتبادلة والاتفاقيات الثنائية بينهما تسهم في التصدي لهذه الأخطار، مشيدا بالطابع النشيط للتعاون بين وزارتي الدفاع الروسية والإسرائيلية في مختلف الاتجاهات.[١٥]

وقد عبرت تل أبيب عن تفاؤلها من رغبة موسكو بموجب هذه الاتفاقيات العسكرية أن تعمل على تحديث جيشها عبر إسرائيل، رغم عمق الاختلافات والخلافات بينهما في القضايا السياسية الإقليمية والدولية، لكن الاتفاقية تترك آثاراً مهمة على مجمل العلاقات العربية - الروسية من جهة، ومن جهة أخرى تؤشّر وتنبئ بتحول حقيقي وجدي في العلاقات الإسرائيلية-الروسية، وبالتالي على مجمل المواقف الروسية الإستراتيجية التقليدية.[١٦]

كما أعلن دميتري روغوزين، نائب رئيس الوزراء الروسي، والمشرف على قطاع الصناعات الحربية، أن موسكو تجري محادثات مع تل أبيب بشأن تصميم وتصنيع طائرة حديثة بدون طيار بجهود مشتركة، لأنها لا تنوي الاستمرار بشراء

نماذج قديمة من المعدات الحربية من الغرب، وهي مصممة على إنشاء مصانع في أراضيها لتصميم وإنتاج أحدث نماذج من الأسلحة والمعدات الحربية بجهودها الذاتية، مستفيدة من إمكانيات التعاون الدولي في هذا المجال، عند الضرورة.[١٧]

وقد شكلت الاتفاقيات العسكرية الثنائية قفزة في العلاقات الإسرائيلية الروسية، أثارت دهشة الكثير من عواصم صنع القرار في العالم، كونها تشمل توريد وتطوير عدة أنواع من الأسلحة، ولاقت صدىً إيجابياً لدى الجانبين، خاصة وأن الصناعات الحربية الروسية والإسرائيلية تعد صناعات تنافسية في العديد من تفاصيلها، كما تتنافس في مبيعاتها في الأسواق العالمية.

وهناك من الأوساط من العسكرية الدولية من يزعم أن إسرائيل احتلت مكانة روسيا في توريد الأسلحة إلى الهند، حيث وقعت الأخيرة صفقات بأكثر من مليار دولار معها، لتوريد أنواع من الأسلحة كانت تستوردها من روسيا. كما وقعت تل أبيب وموسكو على اتفاقية مهمة تختص بتطوير عدة نماذج للأسلحة الروسية القديمة، ويبدو أن الولايات المتحدة مرتاحة من حلول إسرائيل محل روسيا في توريد الأسلحة لبعض الدول، لأنه يمنحها القدرة على التحكم إلى حد كبير بالجهة التي يتم توريد أسلحة إسرائيل إليها.

على سبيل المثال، أجهضت الولايات المتحدة صفقة بيع رادارات الإنذار المبكر «فالكون» الإسرائيلية المحمولة على طائرات «إيليوشن ٧٨» الروسية إلى الصين، فيما وافقت على صفقة لنفس الأسلحة الروسية الإسرائيلية مع الهند، حصلت خلالها الأخيرة على ٣ طائرات روسية مزودة بأنظمة المراقبة المبكرة الإسرائيلية. هذا الأمر لن يزعج روسيا، طالما أنها تقوم ببيع طائراتها القديمة بأثمان معقولة، وتحافظ على علاقات متينة مع هذه الدولة، وهو ما تجد صداه إيجابياً لدى الهند، حيث نشرت صحفها بأهمية بالغة تصريحات الملحق العسكري الروسي لديها فيكتور تشيرنوف بأن روسيا مهتمة جداً بتطوير العلاقات مع كل من الهند وإسرائيل.

ويمكن رصد جملة الأهداف والأغراض التي تسعى إسرائيل لتحقيقها من علاقاتها العسكرية بروسيا، وهي على النحو التالي:

١. تزود إسرائيل روسيا بآخر منتجاتها التسلحية، وإصدارات سوقها في الصناعات العسكرية،

٢. إعداد الكوادر الفنية والحربية، وتبادل المعلومات، بزعم أنهما تواجهان أخطاراً مشتركة،

٣. دخول إسرائيل بشراكة مباشرة مع روسيا من خلال التصنيع الحربي، تحاول من خلاله التأثير عليها بعدم تسليح حلفائها، بالامتناع عن تنفيذ الاتفاقيات والعهود المبرمة مع سورية وإيران بتزويدهم بالسلاح والعتاد والتجهيزات والسلاح النوعي، الذي قد يخل بالتوازن الاستراتيجي في المنطقة.[١٨]

وهو ما دفع بالجنرال الروسي المتقاعد ميخائيل ايفانشوف مدير الأكاديمية للقضايا الجيو-سياسية الروسية للقول «إن موسكو عند تنفيذ تعاونها العسكري مع حلفائها في سورية وإيران تأخذ بعين الاعتبار مصالح إسرائيل وأمنها، لأنها تبقى عينها عليها، مذكراً بوجود مليون يهودي ناطقين باللغة الروسية تحاول الاستفادة منهم، ومن خبراتهم بعد هجرتهم إليها».

مع العلم أن أخطر ما في العلاقات العسكرية الروسية الإسرائيلية، تقارب مواقفهما، إن لم تكن متطابقة حيال الكثير من

تحديات العصر، ومنها منع انتشار أسلحة التدمير الشامل، وبخاصة النووية، لأن الاتحاد الروسي، وقبله الاتحاد السوفييتي، يعتبر من أشد أعداء انتشارها، ما يعني معارضة امتلاك إسرائيل لها. ولا شك أن هذا مخالف للموقف الإسرائيلي، فإذا قيل بتقارب أو تطابق المواقف، ولم تعلن إسرائيل تغيير موقفها، فهذا يعني أن الاتحاد الروسي هو الذي غير موقفه! كما أن تنظيم التعاون العسكري بين موسكو وتل أبيب في مجال تبادل الخبرات والآراء والمعلومات، يجعل ما حصل ويحصل عليه العسكريون الروس من دول عربية، تتعاون أو تعاونت معهم سابقاً، متاحة لقوات الجيش الإسرائيلي.

إلى جانب أن تطوير الاتصالات في مجال التعليم العسكري يجعل المعلومات والعلوم العسكرية التي اكتسبتها دول عربية من روسيا متاحة لإسرائيل، وتتناول التعاون في مجالات إعداد الكوادر العسكرية، وهكذا تصبح المعلومات عن العسكريين العرب الذين تعلموا أو يتعلمون في معاهد روسية في خدمة إسرائيل.[١٩]

مع العلم أن تبادل المعلومات والتعاون في مجال تطوير الاتصالات يعني أن المعلومات عن اتصالات دول عربية معروفة لدى روسيا يمكن أن تصل إسرائيل، وتطوير المسح الطبوغرافي يعني أن الخرائط العسكرية العربية يمكن أن تصبح لديها، ودراسات التاريخ العسكري تعني كشف باقي المعلومات عن الحروب والاشتباكات السابقة بتعاون روسي أو سوفييتي.

طبعا يمكن القول إن أغلب هذه المعلومات أصبحت فعلاً لدى إسرائيل نتيجة تحول دول عربية إلى التعاون مع الولايات المتحدة، ومن ثم إسرائيل، وهو ما يمكن أن يكون صحيحاً، إلا أن المعلومات تحتاج دائماً إلى تأكيد وتدقيق، وهو ما تتيحه المعاهدات العسكرية مع روسيا. والأهم أنها تتيح أي معلومات جديدة، بما يعني وضع قيود على التعاون بين أطراف عربية والاتحاد الروسي، أو قبول المخاطرة الناجمة عن الاتفاقية على نحو ما تفعل الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل.

بصورة أو بأخرى، من المحتمل أن توفر الاتفاقية مدخلاً لأن يكون لإسرائيل حق الاعتراض على أي صفقة سلاح أو تعاون يمكن أن يحدث بين دولة عربية أو شرق أوسطية مع الاتحاد الروسي، ما يضيق من هامش المناورة الضيق فعلاً أمام الدول العربية الرافضة للسلام مع إسرائيل، ويحرمها فرصة الحصول على أسلحة يمكن أن تقيها مخاطر التهديدات الإسرائيلية، وأن توفر لها الحد الأدنى المطلوب من عناصر الدفاع عن الدولة. كما أن التعاون بين الاتحاد الروسي وإسرائيل قد يؤدي إلى دور سلبي روسي في مواجهة ضربة إسرائيلية ضد إيران، ما يشكل خطراً داهماً على المنطقة.[٢٠]

إلى جانب ذلك، كثفت روسيا وإسرائيل التعاون الأمني والاستخباري بينهما بشكل لم يسبق له مثيل، واتفقتا على عقد لقاءات دورية بين قادة الأجهزة الاستخبارية في الجانبين، لتنسيق جهودهما ضد ما أسمياه «خطر الأصولية الإسلامية المتصاعد».[٢١] وقد قام رئيس جهاز الموساد الأسبق إفراهام هاليفي بعدّة زيارات إلى موسكو بغية وضع آليات للتعاون الاستخباري، كما قام عدد من قادة الأقسام في الجهاز بزيارات عديدة مشابهة لتحقيق الغرض نفسه، خاصة وأن لكليهما قواسم مشتركة كبيرة ومهمة في مجال مواجهة العدو المتمثل بخطر المقاومة المسلحة في فلسطين ولبنان والشيشان.

وتدعي المصادر الإسرائيلية أن المخابرات الروسية شرعت بتزويد جهاز الموساد بمعلومات حساسة حول أنشطة حركات إسلامية على علاقة بالمقاتلين الشيشان، دون استبعاد موافقة الروس على فتح مكتب خاص للجهاز على أراضيهم، ليتولى عملية التنسيق مع الأجهزة الاستخبارية الروسية أولاً بأول، فيما تقول مصادر أخرى أن هذا المكتب موجود بالفعل في موسكو.

رابعاً، العلاقات الاقتصادية والتجارية

وصلت العلاقات التجارية والاقتصادية بين تل أبيب وموسكو مستويات متقدمة بالنظر إلى العلاقات السياسية والدبلوماسية، ويمكن تتبعها على أكثر من مسار.

أولاً، دخول اتفاقية إلغاء الحاجة لتأشيرة السائح بينهما حيز التنفيذ في شهر أيلول ٢٠٠٨، حيث أولت إسرائيل لهذه الاتفاقية أهمية كبيرة، وقال نائب المدير العام لوزارة الخارجية لشؤون أوروبا الوسطى وأورو- آسيا بنحاس أفيفي إن توقيع الاتفاقية خطوة تاريخية ليس بالنسبة لتعزيز العلاقات السياحية والاقتصادية مع روسيا فحسب، بل لمواصلة تطوير العلاقات بين الشعبين على الأصعدة جميعها، بما في ذلك الصعيد السياسي، وإن إسرائيل تتمنى أن تواصل هذه العلاقات نموها وتطورها.

وقد ساعدت هذه الاتفاقية على زيادة عدد السياح الروس إلى إسرائيل، فقد زارها عام ٢٠٠٧ حوالي ٢٠٠ ألف، وارتفع العدد عام ٢٠٠٨ ليقارب ٣٨٠ ألفاً.[٣٢] وقال إيلي يشاي، وزير الداخلية إن إلغاء تأشيرات الدخول أدى إلى ارتفاع عدد السياح الروس في المنتجعات الإسرائيلية، وجاء بالنفع المتبادل للطرفين، وأزال العقبات الإدارية، معبراً عن ارتياحه من تطور العلاقات بين روسيا وإسرائيل بشكل ديناميكي، خاصة في المجال الاقتصادي، زاعماً أنه عمل حين كان وزيراً للصناعة على تكثيف العلاقات التجارية- الاقتصادية وتعزيزها، لأن هناك إمكانيات هائلة لتفعيل التعاون في العديد من المجالات الاقتصادية والسياحية والأمنية.

ثانياً، في عام ٢٠١١ ارتفع التبادل السلعي بين إسرائيل وروسيا بنسبة ٢٠٪، وقد يتضاعف حجمه بينهما خلال العامين المقبلين ليبلغ ٦ مليارات دولار، وفقاً لما ذكره النائب الأول لرئيس الوزراء الروسي فيكتور زوبكوف، بعد أن ارتفع خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١١ بنسبة تفوق ٥٠٪ ليبلغ ملياري دولار، وهذه النسب التجارية آخذة في الارتفاع، مع عدم توظيف الإمكانيات جميعها لزيادة حجم التجارة، وتوسيع نطاق التعاون.[٣٣] تتضمن السلع الروسية المستوردة من إسرائيل بجملتها: المكائن، أجهزة الاتصال الهاتفي والتلغرافي واللاسلكي، الأجهزة الطبية بنسبة ٤٥-٦٠٪ من اجمالي الاستيراد الإسرائيلي، ومنتجات الصناعة الكيميائية والغذائية والمستحضرات الطبية.[٣٤]

ثالثاً، يمكن من بين الاتجاهات الرئيسية للتعاون الاقتصادي الروسي الإسرائيلي ذكر المواصلات والتكنولوجيات المعلوماتية والاتصال، والتكنولوجيات الزراعية والصناعية، الأعمال الخاصة بالماس ومعالجة المعادن ضمناً، علماً أن ٤٥-٥٥٪ من إجمالي التصدير الإسرائيلي يعود إلى قطع الألماس غير المعالجة.[٣٥]

رابعاً، أهمية الغاز في العلاقة التجارية بين البلدين، حيث تدرك إسرائيل أنه لا يوجد في العلاقة مع روسيا ما يسوغ إقامة تحالف ثنائي معها لدواعٍ إستراتيجية أو قيمية أو ثقافية، لكنها أدركت في المقابل خلال العامين الماضيين أن هناك ما يؤسس لشراكة عميقة في المصالح، خاصة مع علمها بمدى رهان موسكو على إنتاج الغاز الروسي، في استعادة الدور العالمي الذي كان يضطلع به الاتحاد السوفييتي السابق.

وفي أعقاب اكتشافات الغاز الضخمة التي توصلت إليها إسرائيل في شرق حوض البحر المتوسط، هناك من رأى في

هـذا التطـور فرصـة تاريخيـة للتعـاون مـع روسـيا في مجـال إنتـاج الغـاز، كـما بـات بإمـكان تـل أبيـب أن تعـرض عليهـا الإسـهام في العثـور عـلى أسـواق جديـدة للغـاز الـروسي.

بيت القصيد، أن تتحول إسرائيل إلى شريك مهم وحيوي في اقتصاديات الطاقة لروسيا، ما يجعلها تدافع في المقابل عن مصالحها، وتسهم في تقليص مظاهر العزلة التي تعيشها في أعقاب الثورات العربية، وهو ما يكسبها مكانة إقليمية مرموقة، ويعزز هذا التوجه العوائد الضخمة المنتظرة لتصدير الغاز الإسرائيلي إلى الخارج.[٢٦]

مع العلم أن النفط ومشتقاته يشغل مكانة مهمة في التعاون الإسرائيلي الروسي في مجال الطاقة، حيث أن نسبة ٣٠-٤٠٪ من إجمالي التصدير الروسي إلى إسرائيل من هذه العناصر، ومن أكثر المشاريع مستقبلية بينهما توريد الغاز الطبيعي الروسي إليها، حيث تجري مباحثات حثيثة مع شركة «غازبروم» الروسية بهذا الشأن، خاصة وأن استهلاك إسرائيل للغاز سيتضاعف حتى عام ٢٠١٥ ثماني مرات، وهو ما يجعل صناعة الطاقة وإمداداتها من الاتجاهات الأساسية في تعاون البلدين.

خامساً، العلاقات العلمية

توجد في مجال البحوث والتصميمات والابتكارات الصناعية، ثقة روسية بأن الخبرات والقدرات المهمة للخبراء الإسرائيليين في مجال تكنولوجيا «النانو»، قد تسهم في تسيير عمل مركز الابتكارات العلمية والتطبيقات التكنولوجية التحديثية في «سكولكوفو» بضواحي موسكو. كما تم إنجاز عدد من المشاريع في القطاع الزراعي، بما في ذلك تحديث مجمع الدفيئات، وتوسيع معمل الدواجن، وتنظيم إنتاج الأجبان في مجمع الألبان واللحوم بموسكو، وهناك تحديث المعمل المصغر الخاص بإنتاج المواد الغذائية والعصير والمواد المكثفة. وقعت الحكومتان الإسرائيلية والروسية عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٦ اتفاقيات للتعاون العلمي والتقني في مجال القطاع الزراعي والصحة والطب، وإلغاء الضرائب المزدوجة، والتعاون في مجال النقل البحري.

كما وقع الجانبان اتفاقاً لتحديث أنظمة الري الروسية، بقيمة ٥٠٠ مليون دولار، تعهدت إسرائيل بموجبه بتوفير التكنولوجيا المتقدِّمة التي طورتها شركاتها في مجالي الماء والزِّراعة، وقام وفد روسي برئاسة وزير الزراعة بزيارة إسرائيل؛ لبحثِ سُبل وإمكانيات تعزيز التعاون الزراعي بين البلدين، كما ناقشا آفاقَ التعاون في مجال البحث العِلمي بين الشركات الروسية ونظيراتها الإسرائيلية.[٢٧]

يتطور التعاون بين الشركات الروسية والإسرائيلية في مجال المواصلات والاتصال، بفضل توسيع إنتاج أجهزة الاتصال الحديثة في روسيا، وتحديث وسائل الاتصال التقليدية الروسية، وتطبيق التكنولوجيات الإسرائيلية الخاصة بالاتصال عن طريق الأقمار الصناعية في روسيا، وقد تم الوصول إلى اتفاق مبدئي على تنظيم التعاون بين الجانبين في مجال صنع التقنيات والأنظمة التي تقدم خدمات طبية عن بعد.

ويظل الجانب الأبرز في التعاون بين الطرفين هو في مجال أبحاث الفضاء والأقمار الصناعية.

وقعـت موسـكو وتـل أبيـب اتفاقيـة للتعـاون في مجـال الفضـاء، مـن خـلال د.تسـيفي كابلـن، مديـر وكالـة الفضـاء الإسرائيليـة،

ونظيره الروسي أنتولي فرمينوب، في آذار ٢٠١١، بحضور رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ووزير العلوم والتكنولوجيا دانيال هارشكوبيتس، والسفير الروسي في تل أبيب بيوتر ستيجاني، ومتخصصين في مجال الفضاء من كلا الجانبين. وتركز الاتفاقية على قضايا بحوث استكشاف الفضاء، وعلوم استخداماته، وخدمات الإطلاق وغيرها، علماً أن إسرائيل واحدة من الدول القليلة في نادي الفضاء الدولي الذي يضم ٨ بلدان فقط، ولديها القدرة الذاتية على إطلاق الأقمار الصناعية، وفي السنوات الأخيرة كثفت تعاونها مع تلك الدول، ووكالات الفضاء فيها.

ومن المتوقع أن تجني صناعة الفضاء الإسرائيلية والأوساط العلمية فيها ثمار هذا الاتفاق في مجال استكشاف الفضاء، والاستخدامات المدنية والأمنية الأخرى، كالأقمار الصناعية والاتصالات.

وقد وقعت الوكالتان الفضائيتان الروسية والإسرائيلية في ٣١ آب عام ١٩٩٤ مذكرة تفاهم من شأنها تنظيم التعاون بينهما في مجال الفضاء ، وقام الصاروخ الفضائي الروسي «ريسورس-٠١» في حزيران عام ١٩٩٨ بإطلاق القمر الصناعي الاسرائيلي الصغير «تيخسات-٢». وفي شهر كانون الأول عام ٢٠٠٠، قام الصاروخ الروسي بإطلاق القمر الصناعي الاسرائيلي «آروس- آ١».

وبتاريخ ٢٨ كانون الأول ٢٠٠٣، أطلقت روسيا صاروخها «سويز» حاملاً معه قمر الاتصالات الإسرائيلي الصناعي «عاموس٢»، وهو ما يمثل اتجاهاً جديداً وتطوراً مهماً يشير للخطوات البعيدة التي بدأت موسكو تخطوها تجاه تل أبيب منذ نهاية الحرب الباردة. وفي عام ٢٠٠٦ أطلق القمر الصناعي الإسرائيلي «آروس–بي١» بواسطة صاروخ الروسي.[٢٨]

مع العلم أن أخباراً كهذه كان يمكن أن تشكل أيام الحرب الباردة بين القطبين الأميركي والسوفييتي حدثاً مهماً، يرصد بالتحليل والدراسة، خاصة وأن معظم دول العالم تعرف العلاقة الوطيدة جداً بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وكان من الصعب أن تقوم روسيا بعقد اتفاقية عسكرية أو استراتيجية أو تقنية معها في ظل المنافسة مع أميركا. أما الآن، فإن كل شيء يمكن أن يحدث بسهولة، خاصة مع وجود العامل المادي الذي تستفيد منه روسيا في إطلاق الأقمار الصناعية لعدة دول عالمية، من بينها إسرائيل، عبر تقنيات قواعد إطلاق الصواريخ والتكنولوجيا المتطورة لديها بوضع الأقمار الصناعية في مداراتها، وهو ما ورثته إيجابياً من الحرب الباردة القديمة.

ورغم أن روسيا قامت بإطلاق صواريخها حاملة أقماراً صناعية إلى دول أخرى معادية لإسرائيل، كالسعودية وإيران، إلا أن إطلاق القمر الصناعي الإسرائيلي يبقى يحمل دلالات وإشارات ذات طابع آخر، حصل بعد كم تراكمي من العلاقات الروسية الإسرائيلية.[٢٩] ولا تقتصر أهمية إطلاق إسرائيل لقمرها الصناعي «عاموس٢» على إمكانية تسويق المصانع الإسرائيلية العسكرية لأقمارها الصناعية، كما لا يقتصر إطلاق روسيا له عبر قواعدها الصاروخية على استعراض التقنيات الناجحة والجيدة في هذا المجال فحسب، بل تتعداها إلى أبعد من ذلك. حيث يوجد لدى تل أبيب وموسكو طموحات خاصة بدخول برامج المجموعة الأوروبية حول استكشاف الفضاء عبر برامج «أريان» و«ستارسيم»، كما يظهر تقاربهما في إطلاق القمر الصناعي للفضاء، أهمية المشاركات الدولية لإنجاح بعض البرامج الفضائية.

وإذا كانت روسيا وإسرائيل لم تعلنا حتى الآن عن وجود مشاريع مشتركة فضائية بينهما، إلا أن عملية الإطلاق الأخيرة

تشير إلى علاقة قوية قامت بينهما، خاصة وأن الأولى تدرك جيداً وهي تطلق القمر الصناعي الإسرائيلي، مدى القوة التي قد يدعمها للثانية، حيث أثبتت عمليات عاصفة الصحراء في كانون الثاني ١٩٩١ الحسم الاستراتيجي الذي تقدمه الأقمار الصناعية في الحروب والمعارك العسكرية والمهام الأخرى، كالرصد والتعقب والاتصالات وتحديد الأهداف... إلخ.

كما يجري العمل بين موسكو وتل أبيب على تشكيل الآليات الخاصة بتمويل وإنجاز المشاريع المشتركة في مجال الأبحاث والتصاميم العلمية، حيث أنشئ لدى أكاديمية المبتكرات الحكومية الروسية أواخر عام ٢٠٠٥ مركز التعاون الإسرائيلي الروسي في مجال المبتكرات. وتم في حزيران عام ٢٠٠٦ توقيع مذكرة التعاون في مجال العلم والتكنولوجيات والمبتكرات الصناعية بين الوكالة الفيدرالية للشؤون العلمية والمبتكرات الروسية ومركز الأبحاث العلمية الإسرائيلي.[٣٠]

سادساً، مراحل الخلاف والتوتر الإسرائيلي الروسي

لا يلغي التحسن الآخذ في الاطراد بين موسكو وتل أبيب، حقيقة أن هناك حالات خلاف في المواقف يتعلق ببعض القضايا، وصلت في بعض المراحل حد التوتر السياسي والأمني غير المسبوق، يمكن استعراض أهمها على النحو التالي:

١- الحرب الروسية-الجورجية

شهدت العلاقات الإسرائيلية الروسية تدهورًا كبيرًا إبان الحرب الروسية-الجورجية، بعدما تبين أن إسرائيل زودت جورجيا بطائرات بدون طيار، وعملت على تدريب قواتها العسكرية، بحيث أصبحت حليفًا لها. وقبل وأثناءَ حرب جورجيا مع روسيا، أمدتْها إسرائيل بالأسلحة المتنوِّعة، بدءًا من الألْغام ومضاداتها الأرضية، والطائرات بدون طيَّار من نوع هيرمس، وتدريب بعض قواتها، خاصة «الكوماندوز» والقوات الخاصة. وكان ذلك سببًا مباشرًا لتدهور العَلاقات بين موسكو وتل أبيب، ووصل الأمرُ بالرئيس الروسي السابق ديمتري ميدفيديف، ورئيس وزرائه آنذاك فلاديمير بوتين، ورئيس الأركان المشتركة نيكولاي ماكاروف، درجة تهديد إسرائيل بأنَّها إذا لم تُوقفِ شحناتِ الأسلحة إلى جورجيا، فإنَّها ستقومُ بإمداد جيرانها وأعدائها، خاصة سورية وإيران بنُظم تسليح هجوميَّة.

وقد كانت الأزمة الروسية الإسرائيلية التي لاحت في الأفق مدار بحث ودراسة في أكثر من محفل إسرائيلي خلال تلك الفترة، خاصة وأن مشاريع كبيرة كان من شأنها رفع مستوى العلاقات بين الدولتين، أصبحت موضع استفهام كبير بعد الأزمة القوقازية، بعد إعلان نائب رئيس الأركان الروسي أناتولى نوجوفيتسين، أن إسرائيل هي الدولة التى ساعدت جورجيا بشكل كبير فى حربها ضد روسيا، ولم يقتصر ذلك على بيع السلاح فقط، بل في مجال التدريبات العسكرية أيضاً. ومع مخاوف إسرائيل من تنفيذ روسيا لتهديدها، قام رئيس الحكومة الإسرائيلي السابق إيهود أولمرت بزيارة موسكو في تشرين الأول ٢٠٠٨، وقَدَّم لزيارته بمبادرة رمزيَّة بالموافقةُ على استعادة روسيا موقعًا أثريًّا أنشأه القيصرُ الروسي الكسندر الثالث عام ١٨٨٨ وسط مدينة القدس، بجوار الكنيسة الأرثوذكسية الروسية.

كما أخبر نظراءَه الروس بوقف شحناتِ الأسلحة وأشكال الدَّعْم العسكري إلى جورجيا، وأنَّ إسرائيل لن توقِّع أي اتفاقات جديدة في هذا الشأن، مقابل مطالَبتهم بعدم تزويد سورية وإيران بأنظمة صواريخ متطوِّرة، لاسيِّما «إس

٣٠٠».[٣١] يـأتي ذلـك بعـد أن أدرك صنـاع القـرار في تـل أبيـب أنـه يتوجـب عليهـم إصلاح الخطـأ، وتوصلـوا إلى تفاهـمات سريـة بالغـة الأهميـة مـع موسـكو، تـم بموجبهـا الالتـزام بالتوقـف عـن تزويـد جورجيـا بالسـلاح، وقيامهـا بتزويـد روسـيا بطائـرات بـدون طيـار بالغـة الدقـة.

وشيئًا فشيئًا، قامت روسيا بالرد بالعملة نفسها، فقد أمرت بإطلاع إسرائيل على طابع التجهيزات الدقيقة في المنظومات الدفاعية الإيرانية التي قامت بتزويدها لها، ما يساعد تل أبيب في بناء مخططاتها لضرب المنشآت النووية الإيرانية إذا ما حانت «ساعة الصفر».[٣٢]

٢- تطويق روسيا من أوكرانيا

إلى جانب الدعم الإسرائيلي لجورجيا، العدو اللدود لروسيا، اكتشفت الأخيرة وجود دعم إسرائيلي للمعارضة الأوكرانية، من خلال حملة إسرائيلية شاملة لتغذية ودعم القوى المعارضة لروسيا في جمهوريات آسيا الوسطى وأوكرانيا، وقد بلغ ذلك حداً استفزازياً لموسكو، ما دفعها للتحذير علناً من الدور الإسرائيلي المعادي لها في أوكرانيا. مع العلم أن أوكرانيا تشكل بالنسبة لروسيا مجالاً حيوياً لأمنها القومي، وتمثل أخطر بوابة جيو-سياسية يمكن أن تفقدها في الشرق الأوروبي، بعد أن خسرت النافذة الحيوية على بحر البلطيق بانضمام جمهوريات أستونيا ولاتفيا وليتوانيا إلى حلف شمال الأطلسي «الناتو». بل إن الخسائر الروسية ستصل إلى حد تهديد أسطولها البحري في مياه البحر الأسود الأوكرانية، ما دفعها لاعتبار أن الغرب، وبضمنه إسرائيل، يحول أوكرانيا إلى «ساحة معركة تستحضر الحرب الباردة».

٣- العلاقة مع إيران

شكل الموضوع الإيراني مادة دسمة للخلاف بين تل أبيب وموسكو، ليس بالضرورة لأن الأخيرة تدعم طهران في مشاريعها النووية بدون تحفظ، ولكن لأنها تريد الاحتفاظ بجميع أوراق اللعبة الشرق أوسطية، وهو ما تخشاه إسرائيل.

ولذلك عقدت الكثير من اللقاءات، وحصلت العديد من الزيارات المتبادلة في العاصمتين، ركزت جميعها على البرنامج النووي الإيراني، ومدى تأثيره على المنطقة، وتشديد إسرائيل مراراً على روسيا بضرورة زيادة الضغط على إيران، وتشديد العقوبات المفروضة عليها، بما في ذلك تجاه قطاعي المال والوقود، وهو ما رأت فيه موسكو سياسة خاطئة، ولن تؤدي للنتيجة المرغوب بها، بحظر السلاح النووي الإيراني.[٣٣] الملفت في التقييم المتباين بين روسيا وإسرائيل بشأن الملف النووي الإيراني، ما ذكرته الباحثة الإسرائيلية أولغا بينغو، حين طالبت تل أبيب بعدم اتخاذ مواقف من شأنها أن تثير غضب الكرملين، لأنه بشكل تناقضي يتبين أنّ موسكو تخشى طهران نووية أقّل من واشنطن، ومع ذلك فإنّ موقفها فيما يتعلق بأي سلوك من تل أبيب تجاه إيران، سيكون أقل ضراوة من المتوقع، في حال وجهّت ضربة عسكرية للبرنامج النووي الإيراني، لأنّ روسيا ستجني المكاسب السياسية والاقتصادية من هذه الضربة. أكثر وضوحاً، تشير الباحثة إلى أن إيران بعد الضربة الإسرائيلية المفترضة، ستصبح متعلقة أكثر بروسيا من ناحية بيعها للطاقة، وستتحول إلى الاعتماد شبه الكامل عليها في الاستيراد منها، بعقد صفقات تجارية لشراء منتجات روسية.

في سـياق متصـل، شـهدت العلاقـات الثنائيـة بـين تـل أبيـب وموسـكو في عـام ٢٠١٢ توتـراً حـاداً بسـبب صفقـة أسـلحة

روسية لطهران، تشمل بيع صواريخ دفاع جوي من طراز «إس-٣٠٠» المتقدمة، وتعد واحدة من أكثر أنظمة الدفاع الجوي تقدماً في العالم، لأنها تمتلك القدرة على اعتراض طائرات تطير على ارتفاع ٣٠ ألف متر من مسافة تصل ١٥٠ كيلومترا، وهو ما استدعى من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الاتصال هاتفياً بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين، طالباً منه وقف الصفقة، بزعم أنها ستقوض التوازن العسكري في منطقة الشرق الأوسط.

وتزعم إسرائيل أن روسيا أبلغتها من قبل أنها لا تعتزم المضي قدماً في صفقة الصواريخ مع إيران، لكن ارتباطها بالعقد الموقع معها، وتلقيها بعض المبالغ نظيرها، جعل الأمور تخرج عن السيطرة السياسية الروسية، لاسيما وأن المبالغ المدفوعة كبيرة للغاية، في ظل أن هناك أزمة اقتصادية في الوقت الراهن، وثمة صعوبات تعانيها روسيا اقتصادياً، ومع ذلك، فقد قادت إسرائيل حملة دولية للضغط على روسيا لعدم إتمام الصفقة، خاصة وأنها استطاعت تجيير ضغوط غربية ودولية على روسيا لهذا الغرض.[٣٤]

٤- الموقف من سورية [٣٥]

إذا كانت السياسة الروسية الجديدة مع بداية القرن الحادي والعشرين تعمل على استعادة مكانة روسيا الدولية، عبر ضرب مراكز النفوذ الإسرائيلي في البلاد، فإن تتمتها استدعت إحياء علاقاتها وصداقاتها في المنطقة، وخصوصاً مع سورية. غير أن ما يشغل إسرائيل ليس مجرد تحسن العلاقات الروسية السورية فقط، بل قيام موسكو بتزويد دمشق بأسلحة نوعية جديدة، أو التكنولوجيا العسكرية، بصورة تقربها أكثر من امتلاك القدرات للدفاع عن نفسها، وحماية أراضيها من التهديدات المستمرة من قبل إسرائيل، والحد من الاختلال الكبير في التوازن العسكري في المنطقة، المائل دائماً لصالح إسرائيل بفعل الدعم الأميركي غير المحدود لها.[٣٦]

ولذلك فإن مثل هذه السياسة الإسرائيلية التي تحاول أن تملي على روسيا نوعية علاقاتها الدولية، ومنعها من بيع الأسلحة لمن تريد من الدول بما يخدم المصلحة الإسرائيلية، لم تعد مقبولة من قبل روسيا بوتين، بعد أن جربت طوال سنوات أعقبت انهيار الاتحاد السوفييتي السابق خيار الابتعاد عن علاقاتها وصداقاتها لصالح التقرب من أميركا وإسرائيل والغرب عموماً. وجاءت النتيجة مدمرة لها، وألحقت ضرراً كبيراً بمصالحها وأمنها القومي، واقتصادها الذي تدهور إلى مستويات كبيرة بفعل تهريب مليارات الدولارات إلى الخارج، وتدني مستويات المعيشة، وازدياد الديون الخارجية، والاختلال الحاد في الميزان التجاري...الخ.[٣٧]

وشعرت موسكو أن مثل هذه السياسة تدفعها باتجاه الانهيار والتفكك، وبالتالي لا بد من وضع حدّ لها، والعمل على استعادة مكانتها الدولية، والكف عن المراهنة على سياسة التقرب من أميركا والغرب وإسرائيل، الذين يقفون وراء ما حصل -ويحصل لها- من أزمات وتدهور على جميع المستويات، بغية القضاء على جميع عناصر قوتها التي تشكل الأساس في جعلها قادرة أن تستعيد دورها كقطب دولي في أي وقت في المستقبل. في هذا الإطار، بدأت مسيرة عودة تحسن العلاقات الروسية مع سورية وبعض الجهات المعادية للسياسة الإسرائيلية، وعبرت عنها بالزيارات المتبادلة للمسؤولين، وتوقيع اتفاقات التعاون في كافة المجالات، ما أثار قلق الحلف الأميركي الإسرائيلي الغربي.

لكن موسكو أدركت أن هذه السياسة هي السبيل لتحقيق هدفين أساسيين:

أ. عودة روسيا إلى احتلال موقعها في الحلبة الدولية كقطب عالمي بين الأقطاب الكبار، من خلال توطيد علاقاتها مع الدول الصديقة لها، الواقفة في مواجهة المشروع الأميركي الإسرائيلي للهيمنة على المنطقة، تمهيداً لفرض السيطرة الأحادية الأميركية على العالم كله.

ب. وضع حد للتدهور الحاصل في الاقتصاد الروسي عبر بيع السلاح إلى سورية، والتي لها مصلحة كبيرة في ذلك، لمواجهة التهديدات المباشرة التي تتعرض لها من قبل أميركا وإسرائيل.

لذلك، فإن موسكو المتوقفة منذ انهيار الاتحاد السوفييتي عن بيع سورية أسلحة حديثة، تمكنها من مواجهة الاختلال الكبير والمتزايد في التوازن العسكري في المنطقة لصالح إسرائيل، باتت متحمسة لذلك بقوة، ليس فقط من الناحية الاقتصادية، حيث يحتاج المجمع الصناعي الروسي للأموال الضرورية للإنفاق على برامج صناعة الأسلحة وتطويرها، بل وللرد على السياسات الأميركية الإسرائيلية الهادفة لتطويقها، وتهديد أمنها القومي.[٣٨]

وإذا نجحت تل أبيب في حقبة التسعينيات باستمالة الكرملين بسبب الاختلال في توازن القوى الذي أصاب السياسة الروسية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، إلا أن الأمور تبدلت اليوم، حيث تظهر المؤشرات والمعطيات جميعها انتهاء مرحلة عدم الاستقرار في السياسة الروسية، وأن موسكو تسير في خطى ثابتة باتجاه استعادة دورها على الصعيد الدولي.[٣٩]

وهنا يمكن فهم سر السعي الإسرائيلي لإلغاء صفقات الأسلحة الروسية المتطورة إلى سورية، وتصل قيمتها ٢٠ مليار دولار، حيث أعلن افيغدور ليبرمان وزير الخارجية، أنه ينوي البحث عن نهج مشترك مع موسكو حيال الشأن السوري، وهو مدرك أن مواقف البلدين إزاء سورية مختلفة، رغم طمأنة القائم بالأعمال الروسي في تل أبيب أناتولي يوركوف للإسرائيليين بقوله: لن نسلم سورية سلاحاً من شأنه أن يغير التوازن الإستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط.

في السياق ذاته، تحتفظ روسيا بعلاقات وثيقة مع التنظيمات المسلحة التي تعيش حالة مواجهة مع إسرائيل، والتي تزعم الأخيرة أنها تحاول تخريب الجهود المبذولة لتحقيق السلام، وتهدد بتدميرها، قاصدة بذلك حركة حماس وحزب الله. كانت إسرائيل احتجت لدى روسيا على لقاء الرئيس السابق ديمتري ميدفيديف برئيس المكتب السياسي لحركة حماس، خالد مشعل، بزعم أنه زعيم حركة «إرهابية» مثل منظمة الشيشان التي تنفذ عمليات مسلحة في روسيا، وأعربت عن غضبها إزاء تصريحاته حول ضرورة ضم الحركة إلى مفاوضات السلام.[٤٠]

وزاد من الغضب الإسرائيلي خروج الناطق بلسان الخارجية الروسية أندريه نسترينكو، بتصريح يؤكد فيه على صحة الموقف الروسي، وأن حماس ليست حركة وهمية، بل تحظى بتأييد قطاع واسع من الشعب الفلسطيني، وروسيا ليست وحدها في التعاطي معها، بل إن جميع أطراف اللجنة الرباعية الدولية تقيم علاقات معينة معها، لكنها لأسبابها الخاصة لا تعترف بذلك علناً.[٤١] كما ظهرت مواقف روسية إيجابية تجاه العرب والفلسطينيين في أغلب الأحيان، حيث تبنت قراراً مناهضاً لإسرائيل في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فى ١٦ تشرين الأول ٢٠٠٩.

وهدد يفغيني ساتانوفسكي أحد قادة الكونغرس اليهودي الروسي، بقتل الإعلامي والكاتب الصحافي الروسي

مكسيم شيفشينكو مقدم البرنامج التلفزيوني الشهير «أنت الحكم»، بعد مشاركة زوجته برحلة صحافية لتغطية أسطول الحرية المتجه إلى قطاع غزة المحاصر من إسرائيل، ووصفه للحصار بـ«لعار على العالم الحديث». وقد تعرض مؤخراً لحملة يهودية مكثفة داخل روسيا، لعزله من مناصبه، ومقاطعته إعلامياً بسبب تشبيهه السياسة الإسرائيلية بسياسة المحتل النازي أثناء الحرب العالمية الثانية.

٥- أزمات دبلوماسية عابرة

رغم وجود تنسيق أمني استخباري عالي المستوى بين إسرائيل وروسيا، إلا أن الأولى لا تنفك عن زرع جواسيس لها في أكثر الدول موالاة لها، وتحالفاً معها، كما حصل في حالة الجاسوس اليهودي الأميركي جوناثان بولارد، الذي نقل مئات الآلاف من الوثائق السرية الأميركية إلى جهاز الموساد الإسرائيلي. وقد تم اكتشاف الأمر ذاته في موسكو، ما دفعها لطرد فاديم ليدرمان الملحق العسكري الإسرائيلي في سفارتها، العقيد في سلاح الجو الإسرائيلي، عقب توجيه تهم تجسس له، رغم أنه لعب دوراً ملموساً في توطيد العلاقات العسكرية بين البلدين.

ويعيد قرار الطرد الروسي إلى الأذهان الحرب الخفية مع الإسرائيليين، والمواقف المتباينة في العلاقات بينهما، وتوترها في السنوات العشر الأخيرة، حيث اعتبرت زيارة الرئيس الروسي السابق دميتري ميدفيديف الأولى للأراضي الفلسطينية دون المرور بإسرائيل، تتويجاً لهذا التوتر، لاسيما وقد جرت العادة أن كل شخصية دولية مهمة تزور فلسطين، تقوم بزيارة إسرائيل بالتالي، لتؤكد عدم تحيزها لطرف دون الآخر، إلا أن ميدفيديف شطبها من برنامج الزيارة.

ورفضت روسيا في شباط ٢٠١٠، طلبَ الوكالةِ اليهودية عقد مؤتمرها في سانت بطرسبورغ، وكان من المقرر أن يتوافد إليها زعماء المنظمات والجاليات اليهودية المنتشرة في مختلف بقاع العالم، وكان ذلك أمراً غير متوقع، حيث أعلنت وزارة الخارجية الروسية وهيئة الأمن الفيدرالية معارضتهما لاستضافة المؤتمر، وصدر عن الكرملين قرار بإلغائه، بعد أن تبين أن عضواً أساسياً في مجلس أمناء الوكالة اليهودية وهو ليونيد نيفزلين، هو أحَدَ مالكي شركةِ «يوكوس» النفطية التي أدين أصحابُها بالعديد من الجرائم الخطيرة، فيما حُوكم غيابياً بتهمة ارتكابه جرائمَ قتل، وجرائم اقتصادية، وهو الآن يختبئُ في إسرائيل هرباً من العدالة الروسية. وجاء قرار السلطات الروسية ليشكل ضربة موجعة للدبلوماسية الإسرائيلية، لأن الوكالة اليهودية عقدت آمالاً كبيرة على المؤتمر للحصول على تبرعات مالية سخية من الأثرياء اليهود في روسيا.

خاتمة

ترى إسرائيل أن روسيا تعيد تنظيم محاورها في الشرق الأوسط، بحيث تقيم محوراً جديداً معها بجانب دول أخرى، وهو توجه يثير التساؤل في أوساط أسرة الخبراء الاستراتيجيين الإسرائيليين حول أهدافها، في ضوء أنه يتم على خلفية التغييرات السياسية الجارية في منظومة العلاقات الخارجية الروسية. كما أن هذا التوجه الروسي يعكس بقدر كبير الصورة التي ترتسم مؤخراً في الساحة الدولية، وتعتقد إسرائيل بالفعل، أن نشاط روسيا المكثف جداً في هذه الساحة، يخلق بالتدريج انطباعاً لديها بأنها ستكون في صلب هذا النشاط، وهو ما اتضح في الصفحات السابقة.

وإذا ما أخذنا تطورات الثورات العربية المتلاحقة، فسيكون الهمّ المشترك لروسيا وإسرائيل البحث عن شريك خارج هذه المعمعة في الشرق الأوسط، ولن يكون هناك أحسن للطرفين من إعادة العلاقات القوية بينهما، خاصة وأن أهم مصادر التخوف الروسي مما يحدث من تغيير في المنطقة صعود الإسلاميين إلى السلطة، وهو ما قد يشجع الحراك المناوئ لموسكو في الشيشان، رغم خفوته بعض الشيء. لكن ذلك، لا يجب أن يشغلنا عن حقيقة الانزعاج الأميركي من أي تقارب روسي إسرائيلي، لأن أهم اهتمامات واشنطن في إسرائيل هو مكانتها الجغرافية التي تسمح لها بتثبيت أقدامها، ومعاينة ما يحدث في الشرق الأوسط عن كثب: تجارياً، اقتصادياً، وحتى عسكرياً.

ورغم التقارب الروسي الإسرائيلي، الذي تفرضه عوامل مصلحية وبراغماتية، فإن التناقضات الجوهرية تظل حاضرة وبقوة في العلاقات بين البلدين، لتستمر العلاقة بينهما في حالة مد وحذر مستمرة، حيث واجهت العلاقات الثنائية الكثير من المشاكل، من أهمها الملفات: الإيراني، السوري، الجورجي. وقد أظهرت الصفحات السابقة أن طرفي العلاقات الروسية-الإسرائيلية يتعلمان أثناء التعاون بينهما التغلبَ على سوء التفاهم والاعتبارات المتكوّنة تاريخياً، وإيجادَ مخرج من الأوضاع المعقدة التي تتسبب فيها مصالح إقليمية يستبعد بعضها البعض.

غير أن تطور التعاون الثنائي الواسع النطاق لاسيما في المجال العسكري التقني، سيعرقله غيابُ الثقة بروسيا بسبب توجيه صادراتها العسكرية إلى بلدان معادية لإسرائيل، وبسبب الموقف الإسرائيلي المستقل من الملف النووي الإيراني، فيما وستعرقل الإدارة والشركات الأميركية هي الأخرى، هذا التعاون.[*]

[*] إن التقارب المصري الروسي بعد الإطاحة بالرئيس محمد مرسي وصفقة الأسلحة التي عقدها المشير عبد الفتاح السيسي في شباط ٢٠١٣ من شأنه أن يوتر العلاقة بين روسيا وإسرائيل. (المحرر)

الهوامش

١ حسين عطوي، هل انتهت مرحلة الانكفاء الروسي دولياً؟ على الرابط التالي:

http://www.kobayat.org/data/documents/arab_awlamat/awlamat27_feb2005/asbab_tadahwor.htm

٢ موقع والاه الإخباري، ٢٠١٢/٣/٢٩.

٣ مارك كاتس، كيف ستبدو السياسة الخارجية في روسيا الديمقراطية؟، القدس العربي، ٢٠١٢/٥/١٦.

٤ ميخائيل توكفيلد، «بوتين جيد لإسرائيل»، مجلة «نيوز ون» الإخبارية، ٢٠١٢/٣/٣.

٥ عزيز حيدر، دليل إسرائيل العام، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠١١، ص١٥٤.

٦ أكرم خزام، تاريخ المسألة اليهودية في روسيا، قناة الجزيرة الفضائية، ٢٠٠٢/١/١٧، على الرابط التالي:

http://aljazeera.net/programs/pages/0bf2908e-c671-4bd4-9126-94ff765d761f

٧ معاريف، ٢٠١٢/٦/٢٢.

٨ يوناتان بلوم، إسرائيل وروسيا والشرق الأوسط، مركز هرتسيليا متعدد المجالات، على الرابط التالي:

http://portal.idc.ac.il/he/Main/about_idc/news_events/DocLib2/euroasia_hebrew.pdf

٩ يديعوت أحرونوت، ٢٠١٢/٤/٦.

١٠ التلفزيون الإسرائيلي، القناة الثانية، ٢٠١١/٧/١٨.

١١ أدار بريمور، روسيا وإسرائيل..تحالف مفاجئ! هآرتس، ٢٠١٢/٥/١٦.

١٢ المرجع السابق

١٣ من أفضل المراجع الإسرائيلية التي وثقت العلاقات الروسية الإسرائيلية، كتاب: العلاقات الخارجية لإسرائيل...من المواجهة إلى الاستقرار ١٩٤٨-٢٠٠٨، لمحرريه: «أ.غرونيك، وب. نويبرغر»، وهناك فصل خاص بعلاقاتها مع الاتحاد السوفيتي، وروسيا لاحقاً، صادر عام ٢٠٠٨، عن الجامعة المفتوحة، رعنانا، ص٩٠٧-٩٢٧.

:١٤ القناة السابعة للمستوطنين، ٢٠١٢/٦/١٥، على الرابط التالي

http://www.inn.co.il/News/Flash.aspx/369837

١٥ إسرائيل وروسيا تتعاونان في مكافحة الإرهاب، موقع والا الإخباري، ٢٠٠٤/٩/٢٤.

١٦ محمد احمد الروسان، مفاعيل وتفاعلات خط العلاقات الروسية الإسرائيلية، ٢٠١٠/٩/١٤، على الرابط التالي:

http://archive.almejharnews.com/webnew/articleView.php?id=740

١٧ الصناعات الجوية الإسرائيلية تقيم خط إنتاج في روسيا، معاريف، ٢٠١٠/٤/٢٨، على الرابط التالي:

http://www.nrg.co.il/online/16/ART2/099/622.html

18 «يفغيني كلاوفر وإيلان شانكر»، قراءة في تطور العلاقات الروسية الإسرائيلية، ٢٠١٢/٦/١١، مجلة العلوم السياسية،على الرابط التالي:

http://people.socsci.tau.ac.il/mu/bazira/2012/06/01

١٩ لمزيد من التفاصيل حول بنود الاتفاق العسكري الإسرائيلي الروسي، مجلة «إسرائيل الآن»، ٢٠١٠/٩/٦.

٢٠ طلعت مسلم، دور روسي جديد في الشرق الأوسط، ، الجزيرة نت، ٢٠١٠/٩/٢٩، على الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/analysis/pages/d9f61157-fd9c-4ace-b895-7c3e47bcb797

٢١ التعاون الأمني الإسرائيلي الروسي في حالات الطوارئ، موقع «الإسرائيليون من أصل روسي»، ٢٠١١/٥/٢٤، على الرابط التالي:

http://www.israelim.ru/contents.asp?aid=71079

٢٢ لتفاصيل أكثر حول هذه الاتفاقية، انظر الموقع السياحي الإسرائيلي «SYT» بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٢٠، على الرابط التالي:

http://www.syt.co.il/show_news_article.asp?id=84

٢٣ افتتحت وزارة التجارة والصناعة الإسرائيلية الملتقى السنوي الاقتصادي الإسرائيلي الروسي، بتاريخ ٢٠١٠/١١/١٨، وتحدث الوزير حينها «بنيامين بن إليعازر» عن عمق العلاقات التجارية بين الجانبين، لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى موقع الوزارة على الرابط التالي:

http://www.moit.gov.il/NR/exeres/D7F1C675-A173-4D98-A12F-3D37EB8D1FE1.htm

٢٤ نشر اتحاد الصناعيين الإسرائيليين إحصائيات مثيرة حول مدى التعمق الاقتصادي بين تل أبيب وموسكو، للمزيد أكثر يمكن الرجوع إلى موقع الاتحاد على الرابط التالي:

http://www.industry.org.il/?CategoryID=2378&ArticleID=4628

٢٥ محمد خروب، «أزمة في العلاقات الاسرائيلية الروسية .. ضجة مفتعلة أم بداية تحول؟»، الرأي الأردنية، ٢٠٠٥/١/١٣.

٢٦ صالح النعامي، «لماذا تعاظمت شراكة المصالح بين إسرائيل وروسيا؟»، ٢٠١٢/٤/١١، على الرابط التالي:

http://alwan.co.il/article.php?ID=14301

٢٧ «تسيفي ماغين» الخبير الإسرائيلي في الشؤون الدولية، موقع معهد أبحاث الأمن القومي، ٢٠١٢/٦/٢٠.

٢٨ «آساف تراورينغ»، آفاق التعاون الروسي الإسرائيلي في مجال الفضاء، هآرتس، ٢٠١١/٣/٢٨.

٢٩ معمر فوزي الخليل، «العلاقات الإسرائيلية الروسية وسنوات التقارب»، ٢٠٠٣/١١/٢٨، على الرابط التالي:

http://almoslim.net/node/85321

٣٠ لمزيد من أوجه التعاون العلمي الروسي الإسرائيلي، يمكن الرجوع إلى المركز الثقافي الروسي في تل أبيب، على الرابط التالي:

http://isr.rs.gov.ru/heb/topic/9

٣١ هشام منور، «العلاقات الروسية الإسرائيلية: جدل المصالح والمواقع»، ٢٠٠٩/١٢/١٠، على الرابط التالي:

http://www.alukah.net/Culture/0/8706/

٣٢ كشفت المراسلة العسكرية الإسرائيلية ليمور غولتشين عن هذه القضية في خبر لإذاعة الجيش الإسرائيلي، ٢٠١٢/٢/٢٩، على الرابط التالي:

http://glz.co.il/newsArticle.aspx?newsid=100573

٣٣ تسيفي ماغين، «كيف سترد روسيا على ضربة إسرائيلية لإيران؟»، مجلة نظرة عليا، الصادرة عن معهد أبحاث الأمن القومي، جامعة تل أبيب، ٢٠١٢/٤/١٥.

٣٤ المزيد عن الموقف الروسي في حال قامت إسرائيل بضرب إيران، مقابلة لصحيفة معاريف مع مسؤول الملف الإيراني في الخارجية الروسية سيرجي رياكوف، بتاريخ ٢٠١١/١٢/١.

٣٥ يتناول هذا المحور العلاقات الروسية السورية قبيل اندلاع الثورة السورية، وما تبعها من إصرار روسي على دعم النظام السوري، بصورة مغايرة للموقف الدولي عموماً، ومن ضمنه الإسرائيلي.

٣٦ أعدت الباحثة «أولغا بينغو»، من معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، دراسة موسعة تفصيلية حول العلاقات الثنائية الإسرائيلية الروسية، في أيلول ٢٠١٠، ونظراً لأهمية المعلومات الواردة فيها، فقد اطلع عليها عدد من المسؤولين الأمنيين الإسرائيليين، وكتبوا توصياتهم وملاحظاتهم للمستوى السياسي في الدولة، لجهة تفعيل خط علاقات موسكو - تل أبيب المختلفة، وكان من بينهم: عاموس غلعاد، المسؤول عن الشؤون الأمنية والسياسية في وزارة الدفاع، يوسي غال، مدير عام وزارة الخارجية، ومستشار رئيس وزراء الحكومة عوزي آراد، ورئيسي جهازي المخابرات الداخلية والخارجية، مائير دغان ويوفال ديسكن.

٣٧ تزداد التوجسات الإسرائيلية حيال المواقف الروسية من القضايا الشرق أوسطية، ومنها الموقف من سورية، عبر تحليل نشره معهد أبحاث الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب، بتاريخ ٢٠١٢/٦/١١.

٣٨ يفتاح شابير، «السلاح الروسي في الشرق الأوسط..وسيلة أم هدف؟: تقدير استراتيجي، معهد أبحاث الأمن القومي، جامعة تل أبيب، آب ٢٠١٠، ص٧٣.

٣٩ روتيم سيلع، «روسيا...الصديقة القادمة من الشرق»، معاريف، ٢٠١١/١/١٧.

٤٠ تسيفي ماغي، «عهد جديد من السياسة الروسية في الشرق الأوسط»، مجلة نظرة عليا، معهد أبحاث الأمن القومي، ع ١٥٩، ٢٠١٠/٩/٢، ص٤٢.

٤١ هوية العلاقات الروسية الإسرائيلية، ٢٠١٢/١/٣٠، تحليل إسرائيلي مطول، على الرابط التالي:

http://www.1vsdat.org/index.php?option=com


@Ahmedyassin90

الفصل التاسع

علاقات إسرائيل مع جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابقة الأوروبية

مأمون سويدان

بعد أكثر من عقدين من الاجتماعات، التي أسفرت عن توقيع عشرات الاتفاقيات للتعاون السياسي والاقتصادي والأمني بين الدول الأعضاء بكومونولث الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفييتي، عجزت هذه الدول عن تحقيق أي تقدم جدي على صعيد التكامل الاقتصادي وتسوية النزاعات الداخلية والبينية، وتبين نزوع بعضها للانضمام إلى المؤسسات الأمنية والاقتصادية الأوروبية وعلى رأسها الناتو والاتحاد الأوروبي.

تأسس كومونولث الجمهوريات المستقلة (CIS) في العام ١٩٩١، كمحاولة من روسيا للحفاظ على نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري في منطقة البلقان وآسيا الوسطى، لكن لا يبدو أن الطموح الروسي قد تحقق.

تنتسب الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفييتي السابق والتي تحولت إلى ساحة صراع على النفوذ بين روسيا والولايات المتحدة ومن خلفها حلف الناتو بحكم أهميتها الجيوسياسية ومواردها الاقتصادية الكامنة إلى أربع مجموعات إقليمية فرعية من ناحية جغرافية، هي: مجموعة بحر البلطيق (ليتوانيا ولاتفيا واستوانيا)، ومجموعة شرق أوروبا (روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا ومولدوفا)، ومجموعة ما وراء القوقاز (أذربيجان وأرمينيا وجورجيا)، ومجموعة آسيا الوسطى (كازاخستان وأوزبكستان وطاجيكستان وقرغيزستان وتركمانستان)، مع أهمية الإشارة إلى أن مجموعة دول آسيا الوسطى ليست مشمولة بالدراسة في هذا الفصل.

تقع دول الكومونولث الروسي السابق ضمن دائرة المجال الحيوي لإسرائيل وهي المنطقة التي تضم مصالح إسرائيل الإستراتيجية وتشمل جميع المناطق المتاخمة للعالم العربي وفقا لنظرية «شد الأطراف» التي ابتدعها أول رئيس وزراء إسرائيلي ديفيد بن غوريون والتي تعني التغلغل في الدول المحيطة بالعالم العربي وتجنيدها لصالح خدمة أهدافها المختلفة.

اللافت أن إسرائيل كانت من أوائل دول العالم التي اعترفت باستقلال الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفييتي السابق والتي كانت جزءا من الكتلة الشرقية المناهضة للغرب وإسرائيل، وأقامت معها علاقات دبلوماسية متطورة، وأرست تقاليد تعاون ثنائي مع هذه الدول في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والعلمية والصحية والثقافية والأمنية وفي بعض الأحيان الأمنية والعسكرية.

يتناول هذا الفصل علاقات إسرائيل مع كل من الدول التالية: (أوكرانيا، أرمينيا، أذربيجان، جورجيا، إستونيا، لاتفيا، بيلاروسيا، ليتوانيا، ملدوفا) في مجالات وميادين مختلفة مع أهمية التنويه إلى وجود تباين في طبيعة علاقات هذه الدول مع إسرائيل، وندرة في الكتب والدراسات التي تتناول شرح طبيعة هذه العلاقات وتحليلها.

أولاً، محددات العلاقة

توجد مجموعة من المحددات تسهم في صياغة شكل علاقات إسرائيل بدول الكومونولث السوفييتي السابق على نحو مختلف ومتباين بين دولة وأخرى بالنظر لاعتبارات سياسية وتاريخية وأمنية ومصلحية، لعل أبرزها:

المحدد الأول: رغبة هذه الدول في التقرب إلى العالم الغربي

حيث يلاحظ أن غالبية هذه الدول تسعى إلى تطوير علاقاتها مع إسرائيل بغية التقرب من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية بحكم متانة علاقات إسرائيل معها، وفي السياق نفسه يلاحظ ابتعاد هذه الدول عن الدوران في الفلك الروسي بمنطق الانعتاق من الهيمنة الروسية ممثلة بالاتحاد السوفييتي السابق على بلادهم لعقود مضت. تمثل دولة بيلاروسيا مثالا صارخا للتدليل على ذلك، فقد سبق لرئيس بيلاروسيا وأن طالب مرارا مساعدة إسرائيل لتحسين علاقات دولته مع الولايات المتحدة الأميركية ودول الاتحاد الأوروبي.

المحدد الثاني: «المحرقة» النازية بحق اليهود في الحرب العالمية الثانية

تمارس إسرائيل سياسة الابتزاز مع بعض الدول مثل مولدوفا، ليتوانيا، إستونيا، وتسعى إلى توريط هذه الدول من خلال الإقرار بمشاركتها وأحيانا الادعاء بمشاركة بعض مواطنيها في مساعدة النازيين في قتل اليهود إبان الحرب العالمية الثانية، وقد لوحظ في الغالب رضوخ حكومات هذه الدول للابتزاز الإسرائيلي وخاصة دول (ليتوانيا، إستونيا، مولدوفا). وفي هذا السياق فقد نجحت الضغوطات الإسرائيلية على هذه الدول ليس بانتزاع الاعتراف بدورها في مساعدة النازية فحسب، بل تعدى ذلك إلى تضمين «المحرقة» في المناهج الدراسية لهذه الدول و إقامة متاحف ونصب تذكارية تقام بها مراسم سنوية يحضرها كافة أركان الدولة تخليدا لذكرى ضحايا «المحرقة».

المحدد الثالث: العامل الديني والإرث التاريخي

هاجر إلى إسرائيل مئات الآلاف من مواطني هذه الدول اليهود وحصلوا على الجنسية الإسرائيلية وأصبحوا مواطنين إسرائيليين، منهم من وصل إلى أعلى المراتب السياسة والاجتماعية في إسرائيل، مثال على ذلك الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس الذي ولد أصلاً في بيلاروسيا، وبعضهم يحتفظ بجنسية بلده الأم، والبعض واصل الارتباط بعلاقات وصلات

قرابة مع جماعات تسكن هذه الدول منذ مئات السنين. استغلت إسرائيل هذا الواقع في التغلغل في مجتمعات هذه الدول وتعزيز حضورها السياسي والثقافي والاقتصادي بقوة.

المحدد الرابع: المصالح المشتركة

تعمل إسرائيل على تقديم إغراءات ومساعدات لبعض هذه الدول في مجالات متعددة منها العسكري والأمني كما هو الحال بالنسبة لجمهورية أذربيجان وجمهورية جورجيا، حيث تؤكد تقارير دولية عدة اعتماد جيوش هذه الدول على السلاح الإسرائيلي، إضافة إلى التعاون الأمني فيما بينها، ومنها تعاون تقني وتكنولوجي مع البعض الآخر مثل ليتوانيا ومولدوفا وإستونيا. وفي هذا السياق نجحت إسرائيل في التوقيع على العديد من اتفاقيات التعاون المشترك في مختلف الميادين والمجالات مع غالبية هذه الدول.

المحدد الخامس: السياسة العامة للاتحاد الأوروبي

بعض هذه الدول أعضاء رسميا في الاتحاد الأوروبي، وانضمت إلى حلف الناتو (لاتفيا، مولدوفا، إستونيا)، وبعضها في طريقه للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي (جورجيا، أوكرانيا، أرمينيا) يدفع هذا الواقع بعض هذه الدول في الغالب إلى الالتزام بالسياسة العامة التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي في علاقاته مع إسرائيل. فعلى سبيل المثال أعلنت جميع دول الاتحاد الأوروبي التزامها بقرار تجميد استيراد البضائع والسلع والإسرائيلية المصنعة في المستوطنات، فمن شأن هذا أن يدفع هذه الدول إلى تبني الموقف نفسه حتى لا تغضب بروكسل. وعليه تسعى هذه الدول إلى أخذ مواقف الاتحاد بعين الاعتبار في علاقتها مع إسرائيل.

المحدد السادس: قوة النفوذ الروسي

لا تزال روسيا– وريثة الاتحاد السوفييتي السابق- تتمتع بنفوذ عسكري واقتصادي هائل على المستوى الدولي، وفي هذا السياق فقد سعت جاهدة الى احتواء الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفيتي السابق في إطار إقليمي سمي بدول كومونولث الدول المستقلة، وعلى الرغم من فشل روسيا الاتحادية في تحقيق أهدافها التي تقف خلف فكرة إنشاء هذا الاتحاد إلى أنها لا تزال تحظى بسطوة لا يمكن تجاهلها من قبل هذه الدول، ولعل تعثر محاولات أوكرانيا الانضمام إلى حلف الناتو بسبب الرفض الروسي المطلق يدلل على ذلك. كذلك فإن ردع جورجيا بعد أحداث عام ٢٠٠٨ عن استيراد السلاح الإسرائيلي يشكل دليلا آخر.

ثانياً، العلاقات السياسية

أوكرانيا

كانت إسرائيل من أوائل الدول التي اعترفت باستقلال أوكرانيا، وكان ذلك في ٢٥ كانون الأول ١٩٩١. نشأت علاقات دبلوماسية كاملة بين البلدين حيث توجد سفارة أوكرانية في تل أبيب تعمل منذ تشرين الأول ١٩٩٢، كذلك توجد سفارة لإسرائيل في أوكرانيا تعمل في كييف منذ مطلع عام ١٩٩٣.

قام الرئيس الأوكراني ليونيد كرافتشوك بأول زيارة رفيعة المستوى إلى إسرائيل في كانون الثاني عام ١٩٩٣، وفي العام ١٩٩٦ قام الرئيس الأوكراني بزيارة إلى إسرائيل أسهمت على نحو كبير في تنمية العلاقات الثنائية بين البلدين، حيث جرى خلال هذه الزيارة التوقيع على وثيقة إعلان مشترك للشراكة والتعاون وحول تعميق وتطوير العلاقات الثنائية المتبادلة في مجالات التنمية.[١]

وفي العام ٢٠٠٧ زار الرئيس الأوكراني إسرائيل والتقى بزعمائها وبحث معهم سبل وآفاق التعاون المشترك. في آذار ٢٠١١ قام رئيس وزراء أوكرانيا ميكولا ازاروف بزيارة رسمية لإسرائيل. وفي نهاية شهر تشرين الثاني عام ٢٠١١ زار الرئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش إسرائيل في سياق الاحتفال بمرور عشرين عاما على إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

أما على صعيد الزيارات الإسرائيلية، ففي عام ٢٠٠١ قام الرئيس الإسرائيلي موشيه قصاب بزيارة رسمية لأكرانيا، وفي عام ٢٠١٠ بدأت الاتصالات الشخصية بين الرئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش ورئيس إسرائيل شمعون بيريس والتي كان على جدول أعمالها مناقشة قضايا السياسة الخارجية. زار بيريس أوكرانيا في تشرين الثاني ٢٠١٠، كذلك حضر المؤتمر السنوي الثامن بعنوان «أوكرانيا والعالم تحديات مشتركة ومستقبل مشترك»، وذلك في تشرين الثاني ٢٠١١، وافتتح بيريس المؤتمر وكان المتحدث الرسمي فيه إلى جانب الرئيس الأوكراني.

كان الحدث الأهم في العلاقات بين البلدين في شباط ٢٠١١، حيث تم التوقيع على اتفاق يسمح لمواطني البلدين كل بدخول أراضي الأخرى بدون تأشيرات دخول.

توجد اتصالات مكثفة على مستوى وزراء الخارجية في كلا البلدين، حيث قاد وزير الخارجية الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان وفد حكومته في زيارة رسمية لأوكرانيا في تشرين الأول ٢٠١١، وبدوره قام وزير خارجية أوكرانيا غريشينكو بزيارة لإسرائيل في تشرين الثاني ٢٠١١ جرى خلالها التوقيع على خطة المشاورات السياسية بين البلدين للعام ٢٠١٢. وفي تموز ٢٠١٢ قام وزير الخارجية الإسرائيلي ليبرمان بزيارة رسمية لأوكرانيا.

التقى وزير خارجية أوكرانيا غريشنكو في أيلول ٢٠١٢ مع وزير خارجية إسرائيل ليبرمان في إطار الاجتماع الدوري للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقد في نيويورك، وخلال اللقاء تم التوقيع على اتفاق بين البلدين يتعلق بالضمان الاجتماعي.

تحاول إسرائيل فتح علاقات مع حزب «سفوبودا» الأوكراني الذي يكن لها العداء صراحة ويحظى بشعبية واسعة تجلت خلال الانتخابات التشريعية الأوكرانية الأخيرة التي حصل بها على ما نسبته ١٠٪ من أصوات الناخبين أي ما يقارب ٢,١ مليون ناخب. حيث لم ينفك زعيم هذا الحزب عن التصريح في أكثر من مرة ضد إسرائيل، السفير الإسرائيلي[٢] في أوكرانيا قابل أوليغ نياغنيبوك زعيم حزب «سفوبودا» القومي والمعادي لإسرائيل في محاولة منه لتجسير الهوة واستمالة الحزب وتقديم صورة جيدة عن إسرائيل.

وتنتظم العلاقة بين البلدين وفق مجموعة من الاتفاقات التي وقعاها، منها:

مذكرة التفاهم المتبادل والمبادئ التوجيهية بشأن التعاون بين أوكرانيا وإسرائيل في كانون الثاني ١٩٩٣. اتفاق النقل الجوي بين حكومة أوكرانيا وحكومة إسرائيل في كانون الثاني ١٩٩٣. اتفاق بشأن التعاون في مجال الزراعة كانون الثاني ١٩٩٣. اتفاق للتعاون في مجال منع الجريمة وإنفاذ القانون في حزيران ١٩٩٤.

اتفاق بين حكومة أوكرانيا وحكومة إسرائيل بشأن التعاون التجاري والاقتصادي تموز ١٩٩٥. اتفاق بين حكومة أوكرانيا وحكومة إسرائيل بشأن المساعدة المتبادلة في المسائل الجمركية تشرين الثاني ١٩٩٦. اتفاق للتعاون في مجال التعليم بين مجلس الوزراء الأوكراني وحكومة إسرائيل أيلول ٢٠٠٠. اتفاق بين حكومة أوكرانيا وحكومة إسرائيل لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل وعلى رأس المال تشرين الثاني ٢٠٠٣. اتفاق من أجل تعزيز الحماية المتبادلة للاستثمارات تشرين الثاني ٢٠١٠.

وبعد توقيع البلدين على اتفاقية تسمح لمواطنيها كل بدخول الأخرى من دون تأشيرات عام ٢٠١٠ تعاني إسرائيل من تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين الأوكرانيين لأراضيها بطريقة غير شرعية، وفي هذا السياق تشير إحصائيات وزارة الداخلية الإسرائيلية إلى وجود ما يزيد عن ٥٠٠٠ ألاف مهاجر أوكراني غير شرعي .

أرمينيا

على الرغم من أن الجالية اليهودية في أرمينيا تعود لزمن بعيد، فقد قل عدد من السكان اليهود إلى أقل من ١٠٠٠ شخص في أرمينيا وإقليم ناجورني كاراباخ المتنازع عليه بين أرمينيا وأذربيجان. اتسمت العلاقة بين اليهود والأرمن بالتوتر والعداء على مدار التاريخ ولعل ذلك يعود لأسباب دينية حيث اتهم اليهود بممارسة طقوس دينية تتضمن ذبح شبان مسيحيين أرمن في أعياد الفصح اليهودي،[٣] إضافة إلى الأسباب الدينية توجد أسباب سياسية وحالة من عدم الثقة التاريخية بين البلدين، خاصة في ظل تطور علاقات إسرائيل مع تركيا وأذربيجان الخصمين التاريخيين لأرمينيا.

أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين أرمينيا وإسرائيل في ٤ نيسان ١٩٩٢. خلال الفترة من ١٩٩٣-٢٠٠٧ كانت تتم متابعة شؤون العلاقة بين البلدين من خلال سفارة إسرائيل في جورجيا.

في تشرين الأول ٢٠١٠ تم تعيين سفير إسرائيلي في أرمينيا سبق ذلك تعيين قنصل فخري لأرمينيا في القدس وذلك عام ١٩٩٦.

طالب وزير إسرائيلي بالاعتراف بوقوع إبادة جماعية للأرمن على أيدي الأتراك العثمانيين مطلع القرن العشرين.[٤] جاء ذلك على لسان وزير الشؤون البيئية جلعاد إردان أثناء جلسة بالكنيست خصصت لمناقشة الموضوع بناء على طلب نواب معارضين. وقال إردان «أعتقد أنه من المناسب تماما أن تعترف الحكومة الإسرائيلية رسميا بحدوث إبادة ارتكبت ضد الشعب الأرمني أثناء حكم السلطة العثمانية». وأضاف أن الحكومة الإسرائيلية لم تغير رسميا سياستها في هذا الموضوع، و«نحن نؤيد إجراء مناقشة صريحة ومتعمقة تستند لمعلومات وحقائق». كذلك بحثت لجنة برلمانية إسرائيلية الاعتراف بإبادة الأرمن على يد الدولة التركية إبان الحرب العالمية الأولى، في خطوة يتوقع أن تؤدي إلى تفاقم تدهور العلاقات مع تركيا.[٥]

طالب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بإلغاء بحث الكنيست لهذه المسألة مراعاة لحساسية العلاقات المتوترة

مـع تركيـا، إلا أن رئيـس الكنيسـت الإسرائيـلي رؤوفـين ريفلـين رفـض الطلـب، وذلـك عـلى خلفيـة جـدل تشـهده إسرائيـل بشـأن إمكانيـة اعترافهـا بإبـادة الأرمـن عـلى يـد الأتـراك والتأثـيرات المحتملـة لذلـك. وشـدد ريفلـين عـلى أن القضيـة ليسـت سياسـية، وقـال للجنـة في بدايـة النقـاش إن «هـذا الموضـوع لم يـثر في الكنيسـت لأن شـيئا مـا حـدث بـين إسرائيـل وتركيـا وليـس لأننـا نريـد اسـتغلال الوضـع السـياسي لتصفيـة الحسـابات.»

لم تصدر اللجنة أي قرار أو إعلان، جدير بالذكر أن الكنيست الإسرائيلي سبق وأن رفض اقتراحا مماثلا عام ٢٠٠٧ عندما كانت العلاقات جيدة بين إسرائيل وتركيا.

احتجت أرمينيا، في بداية العقد الماضي، بشدة على تصريحات مسؤول إسرائيلي رفض فيها الاعتراف بتعرض الأرمن لإبادة جماعية أوائل القرن العشرين[٦]. وكان السفير الإسرائيلي في جورجيا قد اعتبر أن ما تعرض له الأرمن على يد الأتراك يعتبر مأساة ولكنها لا ترقى للإبادة التي تعرض لها اليهود على أيدي النازية. في حينه، أصدرت وزارة الخارجية الأرمينية بيانا انتقدت فيه بشدة تصريحات السفير الإسرائيلي ريفكا كوهين التي أدلى بها أثناء زيارته لأرمينيا.

وأوضح البيان أن أرمينيا لم تسع لعقد مقارنة بين معاناة الأرمن على أيدي الأتراك وما تعرض له اليهود على أيدي النظام النازي في ألمانيا أثناء الحرب العالمية الثانية. وتقول أرمينيا إنه بين عامي ١٩١٥ و١٩١٩ قتل حوالي ١,٥ مليون أرمني حين كانت أرمينيا خاضعة لحكم الإمبراطورية العثمانية. وترفض تركيا الاعتراف بوقوع هذه المذابح, وتؤكد أن عمليات القتل وقعت خلال اضطرابات داخلية صاحبت انهيار الحكم العثماني.

وينظم العلاقة بين البلدين عدد من الاتفاقات منها:[٧]

اتفاق بشأن التعاون في مجالات الثقافة والعلوم والتعليم في ١٩ كانون الأول ١٩٩٤.

اتفاق بشأن التعاون في مجال الرعاية الصحية في تشرين الأول ١٩٩٨.

اتفاق بشأن تعزيز الاستثمارات وحمايتها بشكل تبادلي في ١٩ كانون الثاني ٢٠٠٠.

اتفاق تعاون بين جامعة يريفان الحكومية في أرمينيا والجامعة العبرية في القدس في أيلول ٢٠٠٠. وفي آب ٢٠١٢ وقعت في وزارة الثقافة الأرمينية[٨] اتفاق التعاون في مجالات الثقافة والرياضة والعلم وشؤون الشباب لأعوام ٢٠١٢-٢٠١٤، وبرامج التعاون بين وزارة الثقافة الأرمينية ووزارة الإعلام والمهجر الإسرائيلية لأعوام ٢٠١٣-٢٠١٥.

أذربيجان

قد تكون العقدة الأمنية حافزا لكلا البلدين (إسرائيل وأذربيجان) في تطوير علاقاتهما، حيث يعيش كلاهما في حالة صراع مع الهوية، إذ يعيش ٢٠ مليون أذري،[٩] أي ما يقارب ضعفي سكان أذربيجان، في إيران. فالمرشد الايراني علي خامنئي مثلا هو من أصل أذري.

اعترفـت إسرائيـل باسـتقلال أذربيجـان في عـام ١٩٩١، وفتحـت سـفارة في العاصمـة باكـو عـام ١٩٩٣. ومنـذ ذلـك الحـين، زار البـلاد العديـد مـن الوفـود الإسرائيليـة: ففـي عـام ١٩٩٧، اجتمـع رئيـس وزراء إسرائيـل بنيامـين نتنياهـو مـع الرئيـس الأذري آنـذاك حيـدر علييـف، وفي عـام ٢٠٠٩، انضـم ثلاثـة وزراء إسرائيليـين وخمسـون مـن رجـال الأعـمال إلى الرئيـس شـمعون بيريـس

في زيارتـه للقـاء الرئيـس الحـالي إلهـام علييـف، الـذي يحتفـظ معـه بيريـس بعلاقـات قويـة، كـما زار وزيـر الخارجيـة الإسرائيـلي أفيغـدور ليبرمـان أذربيجـان في شـباط ٢٠١٠ ونيسـان ٢٠١٢.

إلا أن أذربيجان لم تقابل الخطوة الإسرائيلية بالمثل ولم تفتح سفارة في إسرائيل، مبررة ذلك بمخاوفها من إقدام الدول ذات الأغلبية المسلمة في الأمم المتحدة على التصويت ضدها بشأن صراعها مع أرمينيا حول إقليم ناغورنو كاراباخ المتنازع عليه. ومع ذلك، فقد قام عدة مسؤولين من أذربيجان بزيارات إلى إسرائيل خلال العقد الأخير.

زار وزير الخارجية الأذربيجاني إسرائيل في نيسان عام ٢٠١٢ والتقى بقادتها، فيما استهل الناطق بلسان وزارة الخارجية الأذربيجانية هذه الزيارة بالقول إن من أهم أهدافها العمل على تحسين العلاقات المتوترة بين إسرائيل وتركيا بحكم ما تربطها من علاقات وثيقة مع كلا البلدين.[١٠]

وعلى نطاق أوسع، تأتي إسرائيل ضمن أكبر خمسة شركاء تجاريين لأذربيجان في السنوات الأخيرة. كما تُعد باكو أكبر مورد للنفط لإسرائيل، حيث تزودها بحوالي ٤٠٪ من استهلاكها السنوي، بينما تُعتبر إسرائيل سادس أكبر مستورد لصادرات النفط الأذربيجاني. ويصل النفط الأذري عن طريق خط أنابيب يمر عبر تركيا، واستمر في العمل حتى في ظل تدهور العلاقات الإسرائيلية التركية في السنوات الأخيرة. وبالإضافة إلى ذلك، تشارك إحدى المؤسسات التابعة لـ «شركة النفط الحكومية لجمهورية أذربيجان» «سوكار» في أعمال التنقيب عن النفط والغاز قبالة سواحل إسرائيل. وهذا المشروع هو الأول من نوعه لشركة «سوكار» خارج منطقة بحر قزوين والذي من شأنه أن يسهم في تحقيق أهداف المؤسسة بأن تصبح إحدى شركات النفط الدولية.

وفي الوقت ذاته، أصبحت أذربيجان إحدى المستهلكين الرئيسيين للأسلحة والخبرة العسكرية الإسرائيلية.

كانت أذربيجان وما زالت على الصعيد الثقافي، موطناً لجالية يهودية تتركز في باكو وشمال مدينة قباء، تعيش في البلاد على مدار قرون. ويبلغ عدد سكان هذه الطائفة حالياً ما يتراوح بين ٢٠ ألفا إلى ٢٥ ألف نسمة، ويقوم الرئيس الأذربيجاني علييف كل عام بزيارة مؤسسات الجالية في قباء ويوجه لهم برقيات التهنئة في الأعياد اليهودية، وبياناً تضامنياً في يوم ذكرى «المحرقة».

جورجيا

بدأت العلاقات الإسرائيلية الجورجية في العام ١٩٩٢ حيث جرى اعتراف متبادل بين البلدين وتم افتتاح سفارات لكلا البلدين في «تبليسي» و«تل أبيب».

يفسر المراقبون اهتمام إسرائيل بجورجيا، برغبتها في أن تمر خطوط النفط والغاز الطبيعي من حوض بحر قزوين عبر جورجيا وتركيا والسبب هو الاحتمال الذي تدرسه إسرائيل وتركيا وجورجيا وتركمانستان وأذربيجان في شأن مد خطوط النفط والغاز الطبيعي من ميناء جيهان جنوب تركيا، إلى ميناء عسقلان، حيث مستودعات النفط، لإيصاله في النهاية إلى إيلات، ومن إيلات تنقل الحاملات الإسرائيلية النفط والغاز عبر المحيط الهندي إلى الشرق الأقصى. وتعلم إسرائيل مدى الرفض الروسي لتلك الخطة، وهي حاولت في الآونة الأخيرة إقناع موسكو بالتعاون معها لتنفيذها لكن

محاولاتها باءت بالفشل.

طالب الرئيس الجورجي إسرائيل في شهر شباط ٢٠١٢ بإعادة دير مسيحي في مدينة القدس يعود تأسيسه إلى القرن الحادي عشر إلى السيادة الجورجية على اعتبار أنه جزء من تاريخ جورجيا، هذا الطلب تسبب في توتر في العلاقات بين البلدين.[١١]

هناك مجموعة من الاتفاقيات بين البلدين[١٢] في مجال التعاون التقني وفي مجال الاتصالات وفي قطاع الزراعة ولتشجيع الاستثمارات والحماية المتبادلة للاستثمارات، وفي السياحة والتعليم والعلوم والثقافة والنقل الجوي.

إستونيا

اعترفت إسرائيل بجمهورية إستونيا في ٤ أيلول ١٩٩١، وأقيمت العلاقات الدبلوماسية بينهما في ٩ كانون الثاني ١٩٩٢. افتتح وزير الخارجية الإستوني أورماس بايت السفارة الإستونية في تل أبيب في تشرين الثاني ٢٠٠٩. في تشرين الثاني ٢٠٠٤ زار رئيس الوزراء الإستوني يوهان بارتس إسرائيل، وفي كانون الثاني ٢٠٠٧ زارها وزير الخارجية الإستوني أورماس بايت، في أيار ٢٠٠٧، حيث تم تأسيس مجموعة الصداقة البرلمانية الإستونية- الإسرائيلي.

وفي تشرين الثاني ٢٠٠٩ زارها وزير الخارجية الإستوني مرة أخرى، وفي حزيران ٢٠١٠ قام الرئيس الإستوني بزيارة لإسرائيل، وفي كانون الأول ٢٠١٠ زارها وفد من لجنة الشؤون الخارجية الإستونية، تلتها في تشرين الثاني ٢٠١٢ زيارة وزير الثقافة الإستوني ، وفي الشهر نفسه ٢٠١٢ زارها رئيس الوزراء الإستوني اندروس انسيب.

في المقابل، زار وزير البنى التحتية الإسرائيلي ليبرمان إستونيا في تشرين الثاني ٢٠٠١، وفي أيلول ٢٠٠٥ قام الرئيس الإسرائيلي موشيه قصاب بزيارة إستونيا، وفي أيار ٢٠٠٧ زار الحاخام الأكبر لإسرائيل يونا ميتزجر برفقة نائب رئيس الوزراء شمعون بيريس إستونيا بمناسبة افتتاح كنيس يهودي، وفي أيار ٢٠١١ زارها نائب وزير الخارجية الإسرائيلي داني ايالون.

ووقع البلدان مجموعة من الاتفاقات[١٣]منها اتفاق لتعزيز الحماية المتبادلة للاستثمارات (دخل حيز التنفيذ عام ١٩٩٥)، واتفاق بشأن التعاون في مجال الاتصالات والبريد و المعلوماتية (دخل حيز التنفيذ عام ١٩٩٧)، واتفاق بشأن التعاون الثقافي والتعليمي التعاون العلمي (دخل حيز التنفيذ عام ١٩٩٨)، واتفاق على البرنامج التنفيذي للتعاون في المجالات الثقافية والعلمية والتعليمية للسنوات ٢٠٠٨-٢٠١٠ (دخل حيز التنفيذ عام ٢٠٠٨ ويجدد تلقائيا كل ثلاث سنوات)، واتفاق بشأن إلغاء متطلبات التأشيرة (دخل حيز التنفيذ عام ٢٠٠١)، واتفاق لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل (دخل حيز التنفيذ عام ٢٠١٠).

لاتفيا

اعترفت إسرائيل بلاتفيا عام ١٩٩١ بعد فترة وجيزة من إعلان استقلالها بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، الاعتراف الدبلوماسي المتبادل جرى في العام ١٩٩٢، وفي العام ١٩٩٥ افتتحت سفارات في عواصم كلا البلدين. في العام ١٩٩٤ زار رئيس وزراء لاتفيا فالديس بركافس إسرائيل والتقى آنذاك رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين، وخلال الزيارة

جرى التوقيع على عدة اتفاقيات ثنائية في مجالات الثقافة والعلوم والتعليم والتعاون الاقتصادي والدفاع المشترك.

التقى رئيس لاتفيا عونتييس أولمانيس في العام ١٩٩٨ نظيره الإسرائيلي، وخلال اللقاء أبدى الرئيس اللاتفي أسفه عن مشاركة بعض اللاتفيين في «المحرقة» واتفقا على تدريس المحرقة في المناهج التربوية اللاتفية.[١٤]

احتفلت لاتفيا في ربيع عام ١٩٩٨ بالذكرى الخمسين لقيام إسرائيل وتكريما لهذه المناسبة قامت بلدية «ريغا» العاصمة بتغيير اسم شارع «لازارايتس» في المدينة باسم شارع القدس.

قام الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس في شهر تموز ٢٠١٣ بزيارة إلى لاتفيا لحضور مراسم تخليد ذكرى ضحايا النازية حيث تتهم إسرائيل الشرطة اللاتفية بالتعاون مع النازيين في قتل حوالي ٢٥٠٠٠ ألف يهودي عام ١٩٤٤. هذه المراسم حضرها رئيس لاتفيا أندريس برزينس على مضض كما نقلت الصحف الإسرائيلية وذلك رغبة من رئيس لاتفيا بتجنب أي اعتراف لبلاده في هذه الحادثة.[١٥]

التقى الرئيس الإسرائيلي خلال زيارة إلى لاتفيا، رئيس الوزراء اللاتفي فالديس دومبروفسكيس واتفقا على بذل مزيد من العمل لتعزيز التعاون في مجالات التعليم والعلوم والسياحة. أشار كلاهما خلال اللقاء إلى ضعف التجارة بين البلدين وعدم استغلال الفرص المتاحة بين البلدين رغم وجود أساس قانوني للتعاون الثنائي يتمثل بالتوقيع على ١٥ اتفاقية تعاون تشمل حماية الاستثمارات. كما أعرب رئيس وزراء لاتفيا عن شكره وامتنانه لإسرائيل على دعمها انضمام لاتفيا إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD).[١٦]

بيلاروسيا (روسيا البيضاء)

نشأت العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل وبيلاروسيا في العام ١٩٩٢ وتم افتتاح سفارات لكلا البلدين في «مينسك» و«تل أبيب». في عام ٢٠٠٠ زار رئيس بيلاروسيا الكسندر لوكاشينكو إسرائيل والتقى بزعمائها.

وأعلنت وزارة الخارجية البيلاروسية في شهر آب ٢٠٠٣ أن إسرائيل قد أغلقت سفارتها في العاصمة البيلاروسية مينسك بسبب الصعوبات المالية والاقتصادية التي تواجهها، وفي حينه صرحت الخارجية البيلاروسية في تصريح لها ان لبيلاروسيا الحق في اتخاذ خطوة جوابية مماثلة بخصوص عمل سفارتها في إسرائيل، محذرة من الانعكاسات الممكنة لهذه الخطوة، وجاء في بيان لوزارة خارجية بيلاروسيا أنه «حتى مع تفهمنا للمشاكل الاقتصادية التي تواجهها إسرائيل فإن روسيا البيضاء لا تعتقد أن هذا الإجراء سيساعد على تطوير علاقات حقيقية»، وأضاف البيان أن إغلاق السفارة «سيكون ضد مصالح الإسرائيليين الذين يقيمون علاقات تجارية مع روسيا البيضاء ويعرقل عمل المجموعات اليهودية العالمية وسيؤثر على العلاقات التاريخية بين البلدين».[١٧] في العام ٢٠٠٤ أعادت إسرائيل فتح سفارتها في بيلاروسيا.

وتسببت تصريحات الرئيس البيلاروسي في عام ٢٠٠٧ بتوتر شديد في العلاقات مع إسرائيل حين قال بأن مدينة «بابرويسك» البيلاروسية أصبحت قذرة بسبب سكن اليهود فيها، وفي العام التالي أرسلت الحكومة البيلاروسية وفدا كبيرا إلى إسرائيل للمشاركة في احتفالات مرور خمسين عاما على نشأة إسرائيل.

أعداد السكان اليهود في روسيا البيضاء تتراجع، ففي تعداد السكان الذي جرى عام ٢٠٠٩ عرف فقط ١٢،٩٠٠

من مواطني بيلاروسيا عن أنفسهم بأنهم يهود.[١٨]

وطالب رئيس بيلاروسيا الكسندر لوكاشينكو وزير الخارجية الإسرائيلي ليبرمان خلال زيارته إلى روسيا البيضاء في شهر أيار ٢٠٠٩ إسرائيل بمساعدة بلاده في تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة الأميركية، وقال في مؤتمر صحافي مع وزير الخارجية الإسرائيلي ليبرمان «سنكون ممتنين للغاية إذا ساعدتنا مكانة إسرائيل في تطبيع العلاقات ليس فقط مع الاتحاد الأوروبي وإنما أيضا مع الولايات المتحدة»، وقال: إسرائيل ليست بلدا غريبا بالنسبة لنا لأن عدة آلاف من مواطنينا السابقين يعيشون هناك، هذه الملاحظة تضع طابعا خاصا على كل علاقاتنا»[١٩]. جدير ذكره أن علاقات روسيا البيضاء مع الدول الغربية عانت على مدى سنوات عديدة بسبب اتهام رئيس بيلاروسيا بسحق الحقوق الأساسية. وتدهورت العلاقات مع واشنطن إلى أدنى مستوى لها عندما طرد السفير الأميركي من بيلاروسيا عام ٢٠٠٨، ونتيجة لذلك فرضت عقوبات على بيلاروسيا من قبل الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي.

زار الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس بيلاروسيا في شهر أيار ٢٠١٣ والتقى الرئيس البيلاروسي، وخلال الزيارة تسلم الرئيس الإسرائيلي شهادة ميلاده البيلاروسية في حفل مخصص أقيم له في بيلاروسيا بمناسبة عيد ميلاده التسعين،[٢٠] وبعد ذلك شارك الرئيسان في مراسم إحياء ذكرى «المحرقة».

ليتوانيا

اعترفت إسرائيل باستقلال ليتوانيا عام ١٩٩١، وفي العام ١٩٩٢ أقام البلدان علاقات دبلوماسية كاملة بينهما. في شهر آذار ٢٠١٢ زار وزير خارجية ليتوانيا أزوباليس إسرائيل والتقي وزير خارجيتها ليبرمان، جرى خلال الزيارة بحث التعاون الثنائي بين البلدين، وأشادا بتطور العلاقات التي شهدت ٢٠ زيارة رسمية بين مسؤولي البلدين خلال الأعوام ٢٠٠٩ - ٢٠١١، وأشارا إلى أن نسبة السياحة بين البلدين زادت بنسبة ٦٢٪ خلال عام ٢٠١١.[٢١]

دعا وزير خارجية ليتوانيا إسرائيل إلى فتح سفارة في ليتوانيا، وتم التوقيع على برنامج التعاون بين إسرائيل وليتوانيا في مجالات الثقافة والتعليم والعلوم للأعوام ٢٠١٢ - ٢٠١٤.

كما زار وزير خارجية ليتوانيا ينكفيتشيوس إسرائيل في أيار ٢٠١٣ والتقى رئيس وزرائها نتنياهو خلال اللقاء أكد الوزير الليتواني على موقف ليتوانيا (التي كانت وقتها تترأس الاتحاد الأوروبي) الداعي إلى التأني في مسألة مقاطعة بضائع المستوطنات الإسرائيلية خشية أن تتحول إلى مقاطعة جميع البضائع الإسرائيلية.[٢٢] تطرق الوزير الليتواني إلى «المحرقة» وأعرب عن خجله من مشاركة مواطنين ليتوانيين في عمليات قتل اليهود في الحرب العالمية الثانية، وأن هذه الحقيقة يجب أن تدرس في مناهج التعليم الليتوانية.

زار الرئيس الإسرائيلي ليتوانيا في شهر تموز ٢٠١٣ للمشاركة في إحياء ذكرى «المحرقة» ووضع نصب تذكاري للقتلى اليهود في العاصمة الليتوانية «ريغا»، تقول المصادر اليهودية بأن ٧٪ من عدد اليهود في العالم كان يتواجد في ليتوانيا وأبيد غالبيتهم خلال الحرب العالمية الثانية.[٢٣]

مولدوفا

اعترفت إسرائيل باستقلال مولدوفا في العام ١٩٩١، وفي العام التالي ١٩٩٢ جرى افتتاح بعثات دبلوماسية في كلا البلدين. تشير مصادر إسرائيلية بأن حوالي ٨٠ – ١٠٠ ألف يهودي هاجروا من مولدوفا إلى إسرائيل، وأنه يوجد ما يقارب ٢٠٠ الف يهودي الآن يرتبطون بعلاقات أسرية مع أقاربهم في مولدوفا.[٢٤]

تجري الاتصالات واللقاءات السياسية على أعلى مستوى بين البلدين، وقد شهدت تطورا كبيرا بعد زيارة رئيس مولدوفا فورونين ورئيس البرلمان إلى إسرائيل في العام ٢٠٠٤، وقد سبق هذه الزيارات زيارة للرئيس الإسرائيلي موشيه قصاب إلى مولدوفا عام ٢٠٠٣. أعطت هذه الزيارات زخما كبيرا لتطوير العلاقات وتعزيز التعاون بين البلدين على المستويين الثنائي والمتعدد في إطار المنظمات الدولية وخاصة الأمم المتحدة.

يستند الحوار السياسي المتواصل بين البلدين إلى مواقف مشتركة تجاه القضايا العالمية المختلفة مثل مكافحة الإرهاب ومعاداة السامية.[٢٥]

دعمت جمهورية مولدوفا ترشيح إسرائيل بصفتها عضوا في لجنة التراث العالمي لليونسكو، في المقابل دعمت إسرائيل مولدوفا في ترشحها لعضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة عام ٢٠٠٧. جمعية الصداقة البرلمانية الإسرائيلية - المولدوفية تسهم على نحو كبير في تنمية الصداقة والتعاون المشترك بين البلدين، وفي هذا السياق تجري زيارات متبادلة عديدة لبرلمانيين من كلا البلدين.

وتوجد بين البلدين مجموعة من الاتفاقات الثنائية في مجال النقل البحري، وفي المجال التجاري والاقتصادي وتبادل وتشجيع وحماية الاستثمارات والتعاون في مجال الطب والصحة والثقافة والتعليم والعلوم والشباب والرياضة وبشأن التعاون في مجال الزراعة، وفي مجال مكافحة الاتجار غير المشروع للمخدرات، واتفاق بشأن المساعدة الإدارية المتبادلة في مجال الجمارك، واتفاق في مجال السياحة، واتفاق بشأن تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي.

كما يجري التحضير لعقد اتفاقيات تعاون أخرى للتعاون في مجال الزراعة والتكنولوجيا والتعليم.

ثالثاً. العلاقات العسكرية والأمنية والبحث العلمي

تتركز علاقات إسرائيل في المجال العسكري والأمني على علاقاتها المكثفة مع أذربيجان وجورجيا. ففي شهر شباط ٢٠١٢، صدّقت إسرائيل وأذربيجان على اتفاقية تم توقيعها سلفاً تبلغ قيمتها ١،٦ مليار دولار، تشمل طائرات إسرائيلية بدون طيار ونظما مضادة للطائرات والدفاع الصاروخي. كما تشارك شركات إسرائيلية في نقل المعلومات التكنولوجية كجزء من جهود أذربيجان الرامية إلى إقامة صناعة أسلحة محلية؛ وتقوم بالفعل إحدى الشركات المشتركة بإنتاج آليات عسكرية بدون متحكم بشري في باكو.

تلعب إسرائيل على وتر الخلاف الأذربيجاني والأرميني، حيث قامت بدعم إحدى طرفي النزاع وبناء علاقات اقتصادية وعسكرية معه، حيث أن أذربيجان تعتبر سوقا مهمة لصفقات الأسلحة الإسرائيلية المقدرة بمئات ملايين الدولارات،

حيث وقعت باكو عدة صفقات مع شركات صناعية عسكرية إسرائيلية بينها (سولتام) لإنتاج قذائف هاون ومنصات لإطلاقها، وشركة (تاديران) لتزويدها بوسائل اتصال، وهيئة (رفائيل) للصناعات العسكرية ببيعها قذائف صاروخية، فضلاً عن راجمات ذخيرة وأجهزة اتصال ومدفعية لإطلاق قذائف صاروخية، كما قامت هيئة الصناعات العسكرية الإسرائيلية ببيع دبابات من طراز (ميركافاه) وطائرات حربية إلى أذربيجان، وأنشأت فيها خطًا لإنتاج أسلحة مضادة للطائرات، وأنظمة دفاع مضادة للصواريخ، ووقع الجانبان اتفاقية بشأن مشروع مشترك لإنتاج طائرات بدون طيار تمتلك إسرائيل ٥١٪ من أسهمه، هذا بالإضافة الى التعاون الاستخباراتي والأمني بين إسرائيل وأذربيجان.

كشفت مصادر إعلامية دولية بأن إسرائيل تفكر في استخدام سلاح الجو الأذربيجاني لتوجيه بعض الضربات للمنشآت النووية الإيرانية. وأن أذربيجان شرحت لإسرائيل الكيفية التي يمكن من خلالها للقواعد الجوية الأذربيجانية وللتجسس الأذربيجاني تقديم المساعدة للطائرات الإسرائيلية.

وأشارت المصادر إلى استعدادات إسرائيل لتوجيه ضربة لإيران والتي شملت مناقشة القضية مع المسؤولين في أذربيجان التي ترتبط بحدود جغرافية مع إيران موضحة أن احد خيارات رئيس وزراء إسرائيل نتنياهو هو الحصول على مساعدة من أذربيجان لمواجهة معضلة عدم تدخل الولايات المتحدة الأميركية في الحرب القادمة، مضيفة أن أذربيجان ستساعد إسرائيل في مطلبها باستخدام سلاح الجو الأذربيجاني من جهة وإمكانية استخدام مطارات الدولة العسكرية لتكون منطلقا للطائرات الإسرائيلية مما سيشكل نقطة تسهل على الطائرات الإسرائيلية بعد المسافة.

اتضحت في صيف عام ٢٠٠٨ حين جرت معارك عسكرية بين الجيش الروسي والجيش الجورجي أهمية الدور الإسرائيلي في جورجيا كمورد مهم للأسلحة بمختلف أنواعها للجيش الجورجي، واتضح الدور الإسرائيلي في تقديم أجهزة ومعدّات عسكرية إلكترونية متطورة إلى جورجيا في آذار عام ٢٠٠٧، عندما أسقط الكثير من الطائرات بلا طيار من صنع إسرائيلي في سماء إقليم أبخازيا.

تجدر الإشارة إلى أن الكثير من الشركات الإسرائيلية تعمل في جورجيا وخاصة شركات الإعمار والبنى التحتية، كما تنتشر الشركات الأمنية الإسرائيلية بشكل واسع في جورجيا. تسعى جورجيا إلى استئناف صفقات شراء السلاح من إسرائيل بعد سنوات امتنعت فيها إسرائيل عن إبرام صفقات كهذه بفعل الضغوط الروسية، وقبل ذلك، وخلال عهد الرئيس الجورجي السابق ميخائيل ساكاشفيلي، بلغ حجم صفقات الأسلحة التي اشترت بموجبها تبليسي من تل أبيب أسلحة ملياري دولار. وفي إطار خطة لإصلاح الجيش بادر إليها ساكاشفيلي، اشترت جورجيا من إسرائيل طائرات من دون طيار وصواريخ مضادة للمدرعات ومنظومات صاروخية أخرى من طراز «لينكس»، إضافة إلى بنادق أوتوماتيكية وذخائر من أنواع مختلفة. ولم تقتصر العلاقات الأمنية بين الجانبين، في حينه، على بيع السلاح وشرائحه، بل تجاوزته إلى تقديم الاستشارات الأمنية والمساعدة في إنشاء وحدات خاصة ومشاة وإنقاذ في الجيش الجورجي.

كما تسعي إسرائيل إلى تعزيز علاقاتها العلمية وفي مجالات البحث العلمي مع دول البلطيق التي تعتبر متقدمة نسبياً في هذا المجال، خاصة أنها أعضاء في الاتحاد الأوروبي ويمكن لتعزيز التعاون معها أن يعزز من مكانة إسرائيل في برامج

الاتحاد الأوروبي العلمية. مثلاً في شهر تشرين الأول ٢٠١٢ وقعت مؤسستان علميتان إسرائيلية وليتوانية (مركز البحوث والتطوير الإسرائيلي MATIMOP) و(الوكالة الليتوانية للعلوم والابتكار والتكنولوجيا MITA) اتفاقا لتعزيز التعاون في البحث العلمي والتطوير في مجالات البحوث الصناعية والتكنولوجيا. واتفق الطرفان على دعم وتشجيع الشركاء الليتوانيين والإسرائيليين للمشاركة بفاعلية أكبر في البحوث الدولية وبرامج الابتكار من خلال توفير الأموال اللازمة للباحثين .

وتم في تموز من العام ١٩٩٣ خلال زيارة رئيس وزراء إستونيا مارت لار لإسرائيل التوقيع على اتفاق التعاون العلمي والتعليمي والثقافي بين البلدين والتي دخلت حيز التنفيذ في العام ١٩٩٨، وتم الاتفاق على البرنامج التنفيذي الأول للاتفاق خلال زيارة وزير خارجية إستونيا توماس هندريك إلفيس في تموز ١٩٨٨، ولتنفيذ الاتفاق تم تشكيل لجنة مشتركة مكلفة بإعداد برامج التعاون الثنائي جرى آخر تحديث لها في العام ٢٠١٢.

رابعاً، العلاقات الاقتصادية

تتركز علاقات إسرائيل التجارية في المنطقة مع أوكرانيا بشكل كبير حيث تتجاوز تجارتها معها المليار دولار، فيما لا تتعدى في حالات بعض الدول سقف عشرات الملايين. لذا سيركز هذا الجزء على العلاقة التجارية مع أوكرانيا مع إطلالة سريعة على بقية الدولة.

بدأت العلاقات الأوكرانية الإسرائيلية تتطور بانتظام منذ لحظة التوقيع على مذكرة التفاهم والمبادئ التوجيهية بشأن التعاون المتبادل في ١٢ كانون الثاني ١٩٩٣. ليغطي أنشطة في مجالات السياسة والاقتصاد والعلوم والتقنية، والعسكرية والثقافة والقضايا القنصلية ومنع الجريمة والمسائل الجمركية والتعليم والاتصالات والزراعة وحماية البيئة ومجالات أخرى.

ويسعى البلدان لإنشاء منطقة التجارة الحرة وهي من أهم الإنجازات في المجال الاقتصادي، الوثائق الأولية لتحقيق هذا الهدف جرت من خلال توقيع اتفاق بين حكومة أوكرانيا وحكومة إسرائيل بشأن التعاون التجاري والاقتصادي في تشرين الثاني ١٩٩٥، والاتفاقية الخاصة لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل و على رأس المال والتي وقعت في تشرين الثاني ٢٠٠٣. كذلك الاتفاقية المتعلقة بحماية وتعزيز الاستثمارات المتبادلة والتي صادق عليها البرلمان الأوكراني في حزيران ٢٠١١. في تموز ٢٠١٢ تم في القدس عقد الاجتماع السابع للجنة الحكومية الدولية الأوكرانية الإسرائيلية بشأن التعاون التجاري والاقتصادي وتم توقيع بروتوكول تعاون بين البلدين.

تصدر أوكرانيا لإسرائيل المعادن والحبوب والمنتجات الكيماوية والمواد الغذائية والأحجار الكريمة والخشب وغيره من السلع الرئيسية، وفي المقابل تستورد من أوكرانيا المطاط والبلاستيك والمعدات والآلات والمنتجات الكيماوية والفواكه والخضروات وغيره من السلع.

بلغ حجم التجارة الثنائية بين البلدين في العام ٢٠١٢ (١،٣) مليار دولار بزيادة قدرها ٤٩،١٪ مقارنة بالعام ٢٠١١. وبلغ إجمالي الصادرات الإسرائيلية لأوكرانيا ٩٢٢،٥ مليون دولار بزيادة نسبتها ٤٨،٧٪ مقارنة بالعام ٢٠١١، بلغت قيمة البضائع منها ٧٩٦،٤ مليون دولار بنسبة نمو تقدر بـ ٥٦،١٪ مقارنة بالعام ٢٠١١، فيما بلغت قيمة الخدمات ١٢٦،١

مليون دولار بنسبة نمو قدرها ١٤،٣٪ مقارنة بالعام ٢٠١١. أما إجمالي الواردات الإسرائيلية من أوكرانيا فقد بلغ ٣٦٤،٢ مليون دولار بزيادة قدرها ٥٢،٨٪ مقارنة بالعام ٢٠١١، منها ٢٦٦،٨ مليون دولار على شكل بضائع بزيادة قدرها ٨٦،٦٪ مقارنة بالعام ٢٠١١ وقرابة ٩٧،٤ مليون دولار على شكل خدمات بزيادة قدرها ٢،٢٪ مقارنة بالعام ٢٠١١.

وشملت الصادرات الرئيسية من أوكرانيا إلى إسرائيل في عام ٢٠١٢ الحبوب ٥٠،٦٪، المعادن غير الثمينة ١٨،٢٪، طائرات ٦،٩٪، مشتقات الصناعات الغذائية ٥،٨٪، البذور والفواكه الزيتية ٣،٣٪، الدهون والزيوت من أصل حيواني أو نباتي ١،٥٪، الآلات الكهربائية ١،٢٪، مفاعلات نووية وآلات ١،١٪. أما الصادرات الإسرائيلية الرئيسية لأوكرانيا فشملت الوقود المعدني والزيوت المعدنية ومنتجات تقطير ٤٢،٤٪، المنتجات الكيميائية المختلفة ٩٪، اللدائن ٧٪، البضائع التي تم شراؤها في الموانئ ٥،٥٪، المنتجات الصيدلانية ٤،٨٪، الآلات الكهربائية ٤،٤٪، مفاعلات نووية، وآلات ٤،١٪، الفواكه والمكسرات ٣،١٪، الأجهزة البصرية والتصوير ٢،٢٪، الصابون ومواد التنظيف ١،٩٪، مواد صناعية ١،٧٪، الخضروات ١،٦٪، الزيوت الأساسية ١،٥٪.

كان معدل التبادل التجاري بين إستونيا وإسرائيل ١٩،٩ مليون يورو في عام ٢٠١٢ . وكانت إسرائيل في الترتيب ٤٦ بين الشركاء التجاريين لإستونيا في عام ٢٠١٢ ، فيما تجاوزت العشرين مليون يورو ببضع آلاف في العام السابق، وهي في أحسن حالاتها لا ترتفع عن ذلك. وتشمل أهم صادرات إستونيا لإسرائيل في عام ٢٠١٢: المعادن والمنتجات المعدنية - ٣٧،٤ ٪، الآليات والمعدات الميكانيكية ١١،٨ ٪، الخشب والمنتجات الخشبية ١٠٪، المنتجات الورقية ٩،١٪. أما أهم صادرات إسرائيل لها فتشمل: الآليات والمعدات الميكانيكية ٢٨،٤ ٪، الغزل والنسيج ٢٣٪، المواد الغذائية والمشروبات ١٢،٥ ٪، البلاستيك والمنتجات المطاطية ١٠،٦ ٪. ووفقا لبيانات بنك إستونيا المعلنة في كانون الأول ٢٠١٢ فقد بلغت الاستثمارات الإسرائيلية في إستونيا ٥٦٠٠٠٠٠ يورو، تشكل ما نسبته ٠،٠٤ ٪ من جميع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إستونيا.

وبلغ حجم التبادل التجاري بين بيلاروسيا وإسرائيل في العام ٢٠١٠ قرابة ٧٨ مليون دولار فقط. أما العلاقات التجارية بين إسرائيل ومولدوفا فشهدت نموا سريعا في العام ٢٠١٢ حيث تشير الإحصائيات إلى زيادة قدرها ٣٣٥،٢٪ مقارنة بالعام ٢٠١١ بما قيمته ٢٦،٠٨ مليون دولار . وبلغت قيمة التبادلات التجارية مع جورجيا ١١ مليون دولار العام ٢٠١٠ وهي في بعض السنوات اقتربت من العشرين مليوناً.

خاتمة

واضح جليا أن مخططي ومهندسي السياسة الخارجية الإسرائيلية قد وضعوا رؤية استراتيجية محددة ودقيقة في كيفية تعاطي إسرائيل مع الواقع السياسي المستجد بعد انهيار الاتحاد السوفييتي في العام ١٩٩١ وتفككه إلى كيانات سياسية مستقلة تطمح غالبيتها إلى التقرب من الغرب، ارتكزت هذه الرؤية على لحظة تاريخية فارقة في تاريخ المنطقة، التقطتها إسرائيل بعناية ووظفت كل إمكانياتها للاستفادة منها بالشكل الأمثل، سعيا لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تخدم مصالحها وفقا لآليات وبرامج عمل سياسية ممنهجة سعت إلى تنفيذها بشكل سريع من خلال تشكيل وفود رفيعة المستوى قامت بعدة زيارات لهذه الدول.

وكما هو الحال بالنسبة لغالبية دول العالم بالنسبة لإسرائيل، فقد كانت رؤيتها ولا تزال يغلب عليها الطابع الأمني في إطار صياغة وتشكيل علاقاتها مع هذه الدول على النحو الذي تريد. حيث أنها ترى في هذه الدول بمثابة الحديقة الخلفية التي يمكن من خلالها محاصرة الوجود العربي وما تسميه بالتهديد الإسلامي المحتمل. وفي هذا السياق، فقد كانت إسرائيل من أوائل دول العالم التي اعترفت باستقلال هذه الجمهوريات ونجحت إلى حد كبير في تقوية علاقاتها معها في العديد من المجالات مستفيدة من دعم الولايات المتحدة الأميركية التي استفردت حينذاك بحكم العالم فيما سمي بالنظام العالمي الجديد أحادي القطبية.

لعبت إسرائيل على ورقة «المحرقة» النازية وتاريخ اليهود في ابتزاز بعض الدول مثل (ليتوانيا، مولدوفا، إستونيا، لاتفيا)، في حين لعبت على ورقة التعاون الأمني والدعم العسكري وتضخيم التهديدات المشتركة في صياغة علاقتها مع البعض الآخر مثل (جورجيا، أذربيجان)، دول أخرى مارست عليها سياسة التشجيع والإغراءات مثل أوكرانيا التي تدعمها للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي والناتو، وكذلك الأمر بالنسبة لبيلاروسيا التي تعدها بتحسين علاقاتها المتوترة مع الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي. وبخصوص أرمينيا فإن سياسة إسرائيل تعتمد على التلويح بين الحين والآخر برغبتها الاعتراف بدور تركيا العثمانية في ارتكاب مذابح بحق الأرمن. مع أهمية الاعتراف بحقيقة أن إسرائيل لديها ما يميزها وما يمكنها أن تقدمه لهذه الدول خاصة في مجالات التعاون في البحث والتطوير العلمي والتقني والتكنولوجي والصناعي والزراعي والعسكري بالتأكيد، وغير ذلك.

لعل من الصواب القول إن مدى قدرة إسرائيل على الاستمرار في تنمية علاقاتها مع الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفييتي السابق يعتمد على أمرين: الأول يتمثل بوجود رؤية استراتيجية فلسطينية عربية قادرة على مواجهة النفوذ الإسرائيلي وكبحه، وهذا أمر ليس من السهل تحقيقه في ظل حالة الضعف والتشرذم الفلسطيني والعربي، أما الثاني فيتمثل بمستقبل الدولة الروسية ومدى قدرتها على استعادة نفوذها في الأقاليم التي انسلخت عن سيادتها في لحظة ضعف تاريخية، وهو أمر لا يبدو مستحيلا من الناحية الموضوعية، بالنظر إلى تنامي قوة روسيا الاتحادية على الساحة الدولية، ورفضها الاستسلام لفكرة نظام عالمي أحادي القطبية تقوده الولايات المتحدة الأميركية.

الهوامش

١ - نقلا عن الموقع الالكتروني لسفارة أوكرانيا في إسرائيل، http://israel.mfa.gov.ua/en/ukraine-il/diplomacy

٢ - عكا أونلاين، ١١ آذار ٢٠١٣، http://www.akka.ps/ar/?event=showdetail&seid=18633

3 - http://www.turkishweekly.net/article/230/

٤ - الجزيرة نت، ١٣ حزيران٢٠١٢، http://www.aljazeera.net/news/pages/73d60104-337c-4fba-b9d8-bd9688a2f472

٥ - الجزيرة نت، ٢٦ كانون الأول٢٠١١، http://www.aljazeera.net/news/pages/ba78aa13-cea0-45f8-a79b-4db19d70c5c1

٦ - الجزيرة نت، ١٦ شباط ٢٠٠٢، http://www.aljazeera.net/news/pages/43e27799-d35c-4cc4-96bb-41f01b9560d8

٧ - موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية http://www.mfa.am/en/country-by-country/il/

٨ - راديو أرمينيا، ٢٥ آب ٢٠١٢ http://int.armradio.info/arab/index.php?part=1&id=138979

9 - www.ancme.net/news/252

١٠ - شبكة الإعلام العربية (محيط)، ٢٠ نيسان ٢٠١٣.

11 http://www.eurasiareview.com/19042012-georgia-israel-relations-continue-stumbling-with-monastery-flap-analysis

١٢ موقع سفارة إسرائيل الإلكتروني في جورجيا، http://embassies.gov.il/tbilisi/Relations/Pages/Bilateral-Treaties-and-Agreements.aspx

١٣ - الموقع الإلكتروني لسفارة إستونيا في إسرائيل، http://www.telaviv.vm.ee/estonia_and_israel

14 - http://www.mfa.gov.lv/en/?id=4299

15 The Jerusalem Post newspaper, 28 July 2013

16 http://www.baltic-course.com/eng/baltic_states_cis/?doc=78438

١٧ - الموقع الإخباري عرب ٤٨، ٦ آب٢٠٠٣، http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=11585

18 - http://belarusdigest.com/story/belarus-israel-secret-affairs-7684

١٩ - وكالة الأخبار رويترز، ٤ أيار ٢٠٠٩

20 - http://news.belta.by/en/news/society?id=716672

21 - http://www.baltictimes.com/news/articles/30728/

22 - The Jerusalem Post new paper, 22 may 2013

23 - http://www.ejpress.org/article/67336

24 - http://www.israel.mfa.md/descendants-md-is-en/

٢٥ - الموقع الالكتروني لسفارة مولدوفا في اسرائيل، http://www.israel.mfa.md/political-relations-en/

الفصل العاشر

وسط أوروبا وشرقها: عالم إسرائيل الجديد

د. عاطف أبو سيف

شكل انهيار جدار برلين وتفكك المنظومة الاشتراكية عام ١٩٨٩ فرصة ثمينة لإسرائيل من أجل توسيع علاقاتها الخارجية تجاه الشطر الشرقي من القارة الأوروبية. مع اصطفافها إلى جانب المعسكر الغربي في الحرب الباردة، تركت إسرائيل علاقتها مع دول وسط أوروبا وشرقها تتعرض لتآكل لم يصل حدّ العداء، بل التجميد في بعض الحالات. فبعد حرب عام ١٩٦٧ قامت جميع دول وسط أوروبا وشرقها، وعملاً برؤية موسكو، بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل باستثناء رومانيا التي حافظت على علاقات عادية مع تل أبيب دون أن تعمل على تطويرها أو تسريع عجلاتها. قبل قطع العلاقات أيضاً لم تكن علاقات تل أبيب مع بلدان تلك الدول وردية بل إنها، خاصة بعد السنين الأولى من قيام إسرائيل، شهدت حالة تراجع يمكن لمؤشرات التبادل التجاري والعسكري ومستوى الزيارات أن تكشف عنها بوضوح.

تغير كل شيء مع تخلص دول أوروبا الشرقية من الحكم الاشتراكي وتفكك بعض دولها الكبرى إلى جمهوريات أصغر وتبدل أولويات السياسة الخارجية والأمنية لهذه الدول. بداية، لقد أصبحت واشنطن لا موسكو هي قبلة التوجهات السياسية لجلّ دول وسط أوروبا وشرقها وصارت عضوية حلف شمال الأطلسي وليس «حلف وارسو» الذي تفكك، هي بغية هذه الدول. إلى جانب ذلك كان الحصول على بطاقة الدخول لنادي بروكسل المتمثل في الاتحاد الأوروبي بطاقة تأهل لمصاف الدول الغنية والمتقدمة في العالم، كما أنه يفتح أمام هذه الدول آفاقاً اقتصادية وتجارية جديدة.

لقد تطلب انتقال هذه الدول إلى الاتحاد الأوروبي عمليات معقدة من إعادة هيكلة الاقتصاد والسياسات التجارية بجانب صياغة الدساتير والحكم الرشيد، وهو ما كان يعني ضمن أشياء أخرى دخول هذه الدول وتصرفها ضمن منطق القوى المهيمنة في السياسة الأوروبية وتحديداً بريطانيا وألمانيا وفرنسا. وبات واضحا بعد قرابة عشر سنين على دخول أول دفعة من دول وسط أوروبا وشرقها للاتحاد أن هذه الدول قريبة أكثر للمحور الاطلسي وهو المحور الذي يتبنى نظرة

صقورية في السياسة الخارجية، والأهم أنه المحور الداعم لإسرائيل بلا تردد. إذا كان ثمة مستفيدون في السياسة الدولية من توسع الاتحاد الأوروبي شرقاً فإن إسرائيل بكل تأكيد بجانب واشنطن أول هؤلاء.

تغيرت الخريطة، وولدت الدول دولاً أصغر، وصارت تلك الدول تبحث عن تمايز سياساتها الخارجية عن ماضيها الاشتراكي وعن حليفها التقليدي. من نتيجة ذلك أن النزعة الأطلسية في سياسات معظم دول وسط أوروبا وشرقها كانت الطاغية على توجهات ما بعد عملية التحول الديمقراطي.[١]

بعبارة أخرى، وكردة فعل من قبل النخبة السياسية التي ولدت من رحم المعارضة لحكم الأحزاب الشيوعية في تلك البلدان، فإن مواقف الدول الجديدة انطلقت من إعادة صوغ توجهات السياسة الخارجية بشكل يفترق بشكل كامل عن السياسات التي كانت تتبناها النظم الاشتراكية قبل انهيارها. وشبيه بهذا ومكمل له أن سياسات تلك الدول حاولت أن تبتعد أكبر مسافة ممكنة عن مواقف موسكو التي كانت العقل المدبر لسياساتها الخارجية قبل سقوط جدار برلين، ما عنى الاقتراب أكثر من واشنطن وحلفائها. وسرعان ما صارت بعض دول وسط أوروبا وشرقها من أهم حلفاء واشنطن وشاركت معها في معاركها العسكرية الخارجية في أفغانستان والعراق خاصة بولندا وبلغاريا ورومانيا.

لقد صار لتل أبيب أصدقاء جدد حول طاولة القيادة الأوروبية تنافس برلين ولندن في الدفاع عن إسرائيل. وجدت إسرائيل في القارة الجديدة أرضاً بكراً يمكن لها أن تؤسس فيها لعلاقات إستراتيجية وتعاون. وبالقدر الذي امتلكت إسرائيل ما تقدمه لهذه الدول، بالقدر الذي استفادت من تطوير العلاقات معها بشكل كبير. فمن جهة كانت العلاقة المميزة مع إسرائيل تعني تعزيزاً للعلاقة مع واشنطن وتطبيعاً للعلاقة مع أوروبا الغربية، ومن جهة أخرى شكل تقدم إسرائيل الصناعي والعسكري فرصة لهذه الدول لتحديث اقتصادها وسلاحها وفرصة لجذب الاستثمارات الإسرائيلية. أما بالنسبة لإسرائيل فإن هناك جملة من المكاسب الإستراتيجية التي نظرت إليها وهي تعمل على تطوير علاقاتها مع العالم الأوروبي الجديد:

أولاً، كانت تل أبيب بحاجة لأصدقاء جدد في الاتحاد الأوروبي خاصة بعد تراجع دعم دول الاتحاد لها سياسياً منذ انطلاق عملية السلام. بل إن إسرائيل بدأت تشعر بالقلق من مواقف أوروبا السياسية بعد إعلان البندقية عام ١٩٨٠ واستقبال ياسر عرفات في عواصم أوروبا الغربية. حتى أقرب أصدقاء إسرائيل مثل لندن وبرلين بدأتا تتراجعان عن دعم سياسات إسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني. كانت إسرائيل في تلك الفترة من تعثر عملية السلام واندلاع الانتفاضة مع دخول الألفية الجديدة وانطلاق عملياتها التي ترتقي لجرائم حرب ضد الشعب الفلسطيني بحاجة لأصوات جديدة تدافع عنها في أوروبا. وإن مراقبة سلوك هذه الدول ومواقفها السياسية سواء داخل مؤسسات الاتحاد أو خارجه ستكشف عمق صداقة بعضها مع إسرائيل خاصة التشيك ورومانيا وبولندا.

ثانياً، لفت انتباه إسرائيل أهمية المنطقة الجغرافية في الاقتراب أكثر من الشرق الأوسط وبناء تحالفات إستراتيجية مع تخوم الإقليم. عسكرياً فإن إسرائيل، إذا قدر لها أن تواجه خصومها مجتمعين في الشرق الأوسط فهي بحاجة لأن تضرب من أكثر من اتجاه. ومع ضيق العمق الإسرائيلي فإن تحقيق ذلك سيكون متعذراً، وعليه فإن إسرائيل دائماً بحاجة لمساحات

وأجواء خارجية (خاصة لسلاح الجو) من أجل أن تتمكن من تنفيذ مهام عسكرية كبرى. إن إقامة تحالفات وعلاقات عسكرية مع بعض دول وسط أوروبا وشرقها تسمح لإسرائيل باستخدام قواعدها العسكرية ستسمح لتل أبيب بأن تمتلك مجموعة من الخيارات لتوجيه ضربات لخصومها من أماكن غير متوقعة.

ثالثاً، بالطبع ستوفر العلاقة مع هذه البلدان فرصة لإسرائيل كي تجد أسواقاً جديدة لمنتجاتها المدنية والعسكرية خاصة أنها بحاجة لتوائم بين غزارة الإنتاج والطلب على السلعة. كما أن طبيعة أسواق هذه الدول تتوافق مع طبيعة المنتجات التكنولوجية المتقدمة التي صار الاقتصاد الإسرائيلي يعتمد على إنتاجها. بجانب توجه إسرائيل لتنويع صادراتها من السلاح للخارج ضمن خطتها الطموحة كي تصبح واحدة من أهم مصدري السلاح في العالم. وكما سنتبين بعد ذلك فإن هذه الدول وجدت في الصناعات العسكرية الإسرائيلية فرصة لتحديث عتادها العسكري وتنويعه خاصة في ظل طموحها لمواءمة عتادها مع عتاد حلف الناتو التي صارت بعضها جزءاً منه.

******

يناقش هذا الفصل علاقات إسرائيل بدول وسط أوروبا وشرقها وهي مجموعة تضم بولندا وهنغاريا والتشيك ورومانيا وبلغاريا وسلوفاكيا وكرواتيا وصربيا ومقدونيا والبوسنة والهرسك وألبانيا والجبل الأسود (مونتنيغرو) وسلوفينيا وإقليم كوسوفو. حيث أن بقية دول شرق أوروبا كانت ضمن جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة وبالتالي تتميز علاقة إسرائيل معها ببعض الخصائص التي تجعل دراستها في فصل مختلف أكثر علمية.

تشترك دول وسط أوروبا وشرقها التي يدرسها الفصل في أنها جميعها كانت تحت حكم الأحزاب الشيوعية في بلدانها قبل انهيار جدران برلين إلى أن تحولت إلى النظم الديمقراطية وإن بدرجات متفاوتة. كما أن الغالبية العظمي من هذه الدول اعضاء في حلف الناتو باستثناء صربيا ومقدونيا والجبل الأسود والبوسنة والهرسك وإقليم كوسوفو. كما أن ثمانٍ من هذه الدول أعضاء في الاتحاد الأوروبي، هي بولندا والتشيك وهنغاريا وسلوفاكيا وسلوفينيا (دخلت عام ٢٠٠٤) ورومانيا وبلغاريا (٢٠٠٧) وكرواتيا التي كانت آخر الملتحقين. فيما ستلتحق عما قريب مقدونيا وصربيا والجبل الاسود. أما ألبانيا والبوسنة وكوسوفو فتعتبر دولاً مرشحة لدخول الاتحاد. وتشترك هذه الدول أكثر من غيرها في توجهات متقاربة في السياسة الخارجية كنا قد أشرنا لها تتمثل بمحاولة التقرب من واشنطن ومحورها الأطلسي وبالتالي تتبني وجهات نظر قريبة من مواقف البيت الأبيض وحلفائه. وإن مراجعة لمواقف تلك البلدان مثلاً بعد تحولها من الأنظمة الاشتراكية بخصوص الصراع العربي الإسرائيلي سيكشف عن مدى أهمية فهم هذه التوجهات وفي التدليل عليها.

أولا: محددات العلاقة

١- سياسات ما بعد التحول في وسط أوروبا وشرقها

تقوم التوجهات السياسية الجديدة التي تبنتها دول وسط أوروبا وشرقها بعد تحولها من تفكك المنظومة الشرقية بدور مهم في تحديد بوصلة العلاقة مع إسرائيل. منذ البداية، كان واضحاً أن علاقة قوية ومتينة مع إسرائيل هي من علامات

العهـد الجديـد. لا تقتـصر هـذه العلاقـة عـلى تطبيـع للعلاقـات السياسـية بـل تمتـين أواصر تلـك العلاقـة في المجـال العسـكري والاسـتخباراتي كـما في مجـال الاقتصـاد والعلاقـات العلميـة والثقافيـة.

إن انحياز هذه الدول للسياسات الأميركية في السياسة الدولية تطلب العمل على الاقتراب أكثر من إسرائيل وتبني بعض المقولات السياسية الإسرائيلية بخصوص الصراع العربي الإسرائيلي بل وبخصوص الشرق الأوسط برمته بما في ذلك الموقف من الطموح النووي الإيراني. ضمن هذا الفهم فإن تل أبيب مفتاح مهم لكسب الثقة الأميركية وضمان دعم إسرائيل لدى واشنطن. لم يكن التخلص من إرث الماضي الإشتراكي جزءا كبيرا من هذه الرغبة فحسب، بل تجاوز ذلك إلى الرغبة في الاستفادة من الدعم المالي، خاصة في العقد الأول بعد التحول ومساعدة مؤسسات بريتن وودز (البنك وصندوق النقد الدوليين) والاستفادة من مزايا الدخول في تحالف مع أميركا. واعتبرت هذه الدول أن القرب من إسرائيل علامة رمزية لاستقلال سياستهم الخارجية عن العهد السابق،[2] وما لم يحدث تحول في توجهات السياسة الخارجية لهذه الدول في هذا السياق فإن العلاقة مع إسرائيل ستشهد المزيد من التمكين والتعزيز، فيما تحرص إسرائيل على تطوير هذه الرغبة واستثمارها.

٢- الأهمية الجيوإستراتيجية

تكتسب هذه الدول بالنسبة لإسرائيل أهمية جيوإستراتيجية من حيث المكان والعمق الجغرافي، وتزداد هذه الأهمية مع صعود الإسلام السياسي في انقرة، وتوجهاته لتخفيض العلاقة مع إسرائيل، وهو ما حدث في أبرز صوره في حادثة مرمرة قبالة شواطئ غزة.[3] فهذه الدول تشكل الجزء الآخر من القارة الأهم بالنسبة لإسرائيل إستراتيجياً في ظل عدم تطبيع علاقتها مع محيطها العربي والشرق أوسطي.

إن جزءاً من سياسة إسرائيل الخارجية تأسس على البحث عن منافذ خارج حدود الإقليم المضطرب و «المعادي» الذي تعيش وسطه. فتحت العلاقات مع هذه الدول لإسرائيل مساحات جديدة تسعى لتطويرها بما يفيد في تعزيز قوة إسرائيل واستقرارها أمام أي تهديد. لذا فإن الملاحظ مثلاً هيمنة التعاون العسكري على طابع العلاقة مع دول هذه المنطقة الكبرى. فمساحات شاسعة من هذه الدول قريبة من تخوم الشرق الأوسط وبعضها مشاطىء للبحر الأبيض المتوسط، وبالتالي فإن تعزيز العلاقة معه يعني إكمال إسرائيل للحلقة المتوسطية غير العربية خاصة مع تزايد تعاونها مع اليونان وقبرص وتحديداً بعد تراجع التعاون مع تركيا واكتشاف آبار النفط في مياه البحر المتوسط. يضاف لكل ذلك أن هذه الدول صارت جزءاً من حلف الناتو الذي تكاد إسرائيل أن تكون عضواً غير معلن فيه، بجانب أهمية عضويتها في الاتحاد الأوروبي في تحسين صورة إسرائيل في القارة الأوروبية.

٣- الحاجات العسكرية المتبادلة

يرتبط هذا بالحاجة المتبادلة للتعاون العسكري. فمن جهة تدرك دول وسط أوروبا وشرقها تقدم إسرائيل العسكري خاصة في مجال سلاح الجو وتصنيع الطائرات بدون طيار. فهي بحاجة لتطوير عتادها العسكري الذي اعتمد لعقود على التصنيع الروسي. ومع عملية الالتحاق بحلف الناتو، صارت جل هذه الدول بحاجة لمواءمة عتادها مع العتاد الحربي

الأميركي والغربي. وإسرائيل التي يوجد تشابه بين عتادها وتصنيعها الحربي والسلاح الأميركي يمكن لها أن توفر الكثير في ذلك خاصة في مجال توريد الأسلحة وفي مجال التدريب عليها. في المقابل فإن إسرائيل وجدت في العتاد الحربي لهذه الدول كنزاً يمكن الاستفادة منه، خاصة أن جيوش أعدائها العرب والإيرانيين تستخدم نوع السلاح نفسه. وهي، أي إسرائيل، وإن كانت جمعت الكثير من المعلومات في السابق عن هذا السلاح خاصة بفضل التعاون مع ألمانيا، فإن المناورات العسكرية مع جيوش تلك البلدان التي ما زالت تستخدم العتاد الروسي لحد كبير بجوار العتاد الأميركي يعطي الجيش الإسرائيلي فرصة التدرب على سلاح أعدائه، وبالتالي تطوير سبل مواجهته خاصة فيما يتعلق بسلاح الجو والطائرات الروسية والقدرات الصاروخية.

٤- العلاقات الإثنية والثقافية القديمة

وجدت في دول تلك المنطقة الكثير من الجاليات اليهودية التي هاجر جزء كبير منها لإسرائيل. ويمكن للمرء أن يتخيل أن النخبة السياسية الأولى في إسرائيل قبل تأسيس الدولة جاءت من أوروبا الشرقية خاصة بولندا. بل إن بعض الدول مثل التشيك تعّرف هويتها بأنها مبنية على التقاليد اليهودية المسيحية، وتعتبر مساهمة اليهود في بناء الهوية الوطنية مهمة. وهو أمر ينسحب على بولندا أيضاً. لكن الحقيقة أن أكبر تجمع لليهود في شرق أوروبا كان في بولندا حيث كان يقطن فيها ٣ ملايين نسمة بما يقارب ٩,٥٪ من مجموع السكان، ورومانيا بواقع ٧٥٦ ألفاً بنسبة ٤,٢٪ من مجموع السكان ويوغسلافيا بواقع ٦٨ ألفاً. أما في وسط أوروبا فكانت هنغاريا تستوعب الرقم الأكبر من اليهود بتعداد بلغ ٤٤٥ ألفاً بنسبة ٥,١٪ من مجموع السكان تليها تشيكوسلوفاكيا بواقع ٣٥٧ ألفاً، أي بنسبة ٢,٤٪ من مجموع السكان.[٤] تبدو هذه الأرقام مهمة لأنها تكشف كيف كان الارتداد عن الفترة الاشتراكية يعني الاهتمام بهذه الحقائق كجزء من اعادة الاعتبار للمرحلة ما قبل الشيوعية، وكيف استفادت إسرائيل من هذا التواجد القديم في الدفع باتجاه علاقات متينة ضمن سياستها لاستخدام « المحرقة» وتبعاتها في تعزيز علاقتها الدولية وبناء صورتها في العالم.

توجد الآن جاليات قليلة في أوروبا الشرقية، مثلاً يبلغ تعداد الجالية اليهودية في التشيك فقط ٣٠٠٠ يهودي وفي سلوفاكيا ٥٠٠٠ آلاف، فيما يبلغ تعداد اليهود في هنغاريا ٤٩ ألفاً و ٢٠ ألفاً في بولندا و ٦ آلاف في رومانيا، وكرواتيا ألفين فقط. ورغم تراجع الوجود اليهودي في هذه البلدان بسبب هجرة اليهود منها لإسرائيل بعد الحرب العالمية الثانية، فإن إسرائيل وجدت في ما تسميه التراث اليهودي هناك من معابد وكنس وبيوت فنانين مزارات يجب الاعتناء بها والتعاون بشأنها. مثلاً هناك في مدينة «دوبروفينك» ثاني أقدم كنيس في العالم بالنسبة لليهود، ومع انهيار المجموعة الاشتراكية وجدت إسرائيل من هذا التواجد في السابق مدخلاً ناجحاً في تمكين علاقتها مع تلك البلدان خاصة مع تزايد اقتناع النخبة – ضمن توجهاتها للتقرب من واشنطن والغرب- بأهمية التراث اليهودي في تاريخ تلك البلاد الحديث.

٥- الخوف من تزايد العداء لإسرائيل

رغم العلاقات القوية التي نجحت إسرائيل في بنائها مع دول وسط أوروبا وشرقها، فإن دول هذه المنطقة تعتبر المسرح الأكبر لحوادث ما تسميه إسرائيل معاداة السامية في الأوساط الشعبية والسياسية. تعتبر هنغاريا أكثر بلدان

وسط أوروبا وشرقها التي تشهد مظاهرات وتصريحات ضد اليهود. في شهر تشرين الثاني ٢٠١٢ قام النائب في البرلمان «مارتون جونجوسي» - من حزب جوبيك ثالث أقوى حزب في بالبلاد - بتفجير قنبلة حين طالب بإجراء إحصاء خاص لمعرفة الهنغاريين من ذوي الأصول اليهودية لأنهم «يمثلون تهديداً للبلاد».[٥] كما شهدت بلغاريا حادثاً استهدف سياحاً إسرائيليين في المطار وقتل على أثره خمسة سياح إسرائيليين ومواطن بلغاري في تموز ٢٠١٢. وقامت الشرطة الهنغارية في كانون الأول ٢٠١٢ باعتقال عضو البرلمان بالاس لينهارت بسبب حرقه لعلم إسرائيل في مظاهرة سياسية ضد اليهود في بودابست. مثال آخر ما تنسبه إسرائيل لمجموعة «تومبسون» الغنائية المشهورة من إشارات معادية للسامية في أغانيها.

لذا فإن أحد أهم تدخلات إسرائيل في علاقاتها مع تلك الدول هو مكافحة معاداة السامية وتعزيز الثقافة الشعبية الواعية والمدركة لآلام المحرقة بما يكفل تعاطف هذه البلدان ومواطنيها مع إسرائيل. وتشمل علاقات إسرائيل مع هذه الدول الكثير من التركيز على هذا الجانب الذي سنأتي على ذكره في حينه ببعض التفصيل.

٦- الهواجس الأمنية والنشاط المعادي

ترتبط الهواجس الأمنية الإسرائيلية بالنشاط المكثف لحزب الله وإيران في منطقة وسط أوروبا. تاريخياً ارتبطت هذه الدول بعلاقات وثيقة خلال الحقبة الشيوعية مع الأنظمة العربية ومع المنظمات الفلسطينية سمحت بنشاطات أمنية لهذه التنظيمات ربما شملت بناء قاعدة تواصل وتنسيق. بالنسبة لإسرائيل فإن حزب الله وإيران يعملان بحرية أكبر في وسط أوروبا من أي مكان آخر في أوروبا، وليست التفجيرات التي اتهمت إسرائيل حزب الله بالوقوف خلفها في بلغاريا مثلاً إلا دليلا على ذلك.

لذا يحتل التعاون الاستخباراتي جزءاً مهماً من علاقات إسرائيل مع هذه البلدان، وتولي إسرائيل أهمية كبرى لهذا التعاون، فالهاجس الأمني خاصة مع انفتاح هذه البلدان التاريخي على النشاط الشرق أوسطي يجعل إسرائيل تتمسك أكثر بتطوير علاقات أمنية واستخباراتية وثيقة معها، سيما أن مثل هذا النشاط يمس الوجود اليهودي والمصالح الاقتصادية المتنامية لإسرائيل في تلك البلدان. فالسياح الإسرائيليون دائمو التردد على بلدان المنطقة بسبب الروابط التاريخية والوجود التاريخي لليهود فيها، كما أن الاستثمارات الإسرائيلية تشهد تزايداً كبيراً. وعلى عكس مناطق كثيرة من العالم فإن إسرائيل تشعر بقلق من النشاط المتزايد لحزب الله وإيران وبعض العناصر الجهادية السنية في تلك البلدان، خاصة في البلدان التي يشكل المسلمون نسبة عالية من سكانها مثل ألبانيا وكوسوفو والبوسنة والهرسك. وقد وصف ليبرمان منطقة البلقان بأنها المنطقة الجديدة للجهاد العالمي من حيث البنية التحتية والتجنيد، وحذر مقدونيا من أن يحدث بها ما يحدث في شمال أفريقيا وجنوب أميركا.[٦]

٧- ازدواجية الوجود العربي والإسلامي

بعكس دول أوروبا الغربية فإن دول وسط أوروبا وشرقها لم تكن دولاً استعمارية، وبالتالي لم تكن نقطة جذب لهجرة النخب والأيدي العاملة من دول الجنوب، وبالتالي فإن الوجود العربي والإسلامي في تلك البلدان قليل. لن يستقيم أي فهم مثلاً للسياسة الخارجية الفرنسية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي دون فهم تزايد دور الجاليات العربية والإسلامية في

التأثير على مواقف الإليزيه، كما أن بريطانيا مع الوقت صارت أكثر حساسة لجاليتها الإسلامية الكبيرة. أما تلك الدول فليس لديها أي حساسية تجاه أي موقف تتبناه، لأن الجاليات من جذور عربية أو إسلامية قليلة ولا تتجاوز عشرات الآلاف وهي حديثة العهد ومساهمتها في الحياة السياسية والعامة ضئيلة وغير فاعلة.

في المقابل فثمة ثلاثة بلدان ضمن هذه المجموعة يشكل المسلمون أغلبية مطلقة من سكانها، وهي: ألبانيا والبوسنة والهرسك وإقليم كوسوفو. فهذه البلدان هي بلدان إسلامية من حيث السكان وإن كان في البوسنة والهرسك نظام حكم ثلاثي (بوسني – مسلم- وكرواتي وصربي) لكن حتى هذه الدول ذات الأغلبية الإسلامية لا تختلف عن نظيرتها بقية دول وسط أوروبا وشرقها في سياساتها الخارجية، حيث أن عيونها تتجه غرباً تجاه بروكسل وشمالاً تجاه واشنطن وليس جنوباً للقاهرة والرياض. بان هذا واضحاً مثلاً في امتناع البوسنة عن دعم الطلب الفلسطيني في مجلس الأمن عام ٢٠١١ وامتناعها عن التصويت على الطلب في الجمعية العمومية في العام التالي، كذلك امتناع ألبانيا عن التصويت عام ٢٠١٢.

ثانياً: العلاقات السياسية: أصدقاء جدد في القارة العجوز

لقد ارتبطت لحظات وجود إسرائيل الأولى وقتال العصابات الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني لإخراجه من أرضه بلحظات رومانسية ودافئة من العلاقة مع بعض قوى أوروبا الشرقية ربما تضاهي في أهميتها تلك التي جعلت الدور البريطاني والفرنسي حاسماً في وجود الدولة الجديدة. ليس أن كل دول أوروبا الشرقية – في اللحظات الأخيرة قبل أن تتمكن الحرب الباردة من غرس أظافرها في منتصف أوروبا- اعترفت بإسرائيل في السنة الأولى لقيامها، بل إلى جانب ذلك، قدمت بعض هذه الدول سلاحاً وعتاداً حربياً للعصابات الصهيونية لولاه لما تمكنت من إكمال مخططها بطرد الشعب الفلسطيني وهزيمة الجيوش العربية التي جاءت لوقف مجازرها بحقه. وعليه سيظل دور بعض دول شرق أوروبا في وجود إسرائيل محورياً ودائم الحضور في أي نقاش عن وجود الدولة العبرية على أنقاض الشعب الفلسطيني. ففي الوقت الذي فرض فيه المجتمع الدولي حظراً على تصدير السلاح لأطراف الصراع في نهاية ١٩٤٧، وجد قادة العصابات الصهيونية في براغ من يستمع لهم حول مطالبهم بإمدادات السلاح، خاصة الطائرات والمدافع. ورغم الحظر تواصلت الإمدادات التشيكوسلوفاكية بغزارة منذ صيف العام ١٩٤٧ حتى خريف العام ١٩٤٩، وكانت أساسية في صمود العصابات الصهيونية في حرب تدمير وتهجير الشعب الفلسطيني. لم تكن تشيكوسلوفاكيا الوحيدة في ذلك، حيث أن يوغسلافيا قدمت يد العون في تسهيل مهمة نقل السلاح لإسرائيل عام ١٩٤٨ من خلال السماح لإسرائيل باستخدام مطار «نيكسك» في مونتنيغرو لنقل الطائرات إلى إسرائيل في عملية ظلت طي الكتمان لعقود طويلة. كما كان يسمح للطيارين اليهود بالتدرب على الطائرات في المطار قبل نقلها لإسرائيل. كما أن بولندا سمحت للحركة الصهيونية بتدريب يهود بولندا على السلاح قبل هجرتهم لفلسطين للالتحاق بالعصابات الصهيونية هناك.

لقد كانت النخبة السياسية في تشيكوسلوفاكيا خلال النصف الأول من القرن العشرين متعاطفة مع فكرة قيام الدولة اليهودية على أرض فلسطين بسبب علاقاتها المميزة مع الجالية اليهودية كبيرة العدد التي كانت تعيش في البلاد. لذا فقد

أيدت تشيكوسلوفاكيا قرار التقسيم عام ١٩٤٧ واعترفت بدولة إسرائيل بعد أربعة أيام من إعلانها في ١٩٤٨/٥/١٨ ولم يستغرق الأمر أسابيع حتى أقامت معها علاقات دبلوماسية كاملة في تموز من العام ذاته. ومن بين هذه الدول لم يكن أعضاء في الجمعية العمومية وقت التصويت على القرار بجانب تشيكوسلوفاكيا إلا يوغوسلافيا التي امتنعت عن التصويت. وبشكل عام أقامت دول منطقة وسط أوروبا وشرقها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل فور تأسيسها، ولولا حالة الاصطفاف الحادة التي ظهرت في الساحة الدولية عقب الأزمة الكورية عام ١٩٥٠ لكانت علاقات إسرائيل مع تلك الدول شهدت تقدماً كبيراً. فمع اشتداد رياح الحرب الباردة ووقوف إسرائيل بشكل كامل خلف واشنطن بدأت تلك الدول بالحفاظ على مستوى منخفض من العلاقات مع تل أبيب دون أن تقطعها. فقط مع احتلال إسرائيل للأراضي العربية عام ١٩٦٧ وقطع موسكو لعلاقتها مع تل أبيب قامت جميع دول المنطقة بقطع علاقتها الدبلوماسية معها، باستثناء رومانيا التي حافظت على تلك العلاقة.

ولم تتبادل دول هذه المنطقة طوال الفترة التي تلت ١٩٦٧ وحتى بداية تفكك المنظومة الاشتراكية أي زيارات رسمية ولقاءات مع حكومات تل أبيب المتعاقبة، بل إنها وطدت علاقاتها مع منظمة التحرير الفلسطينية وقامت بإمدادها بالسلاح والعتاد والتدريب. والأهم من ذلك هو الإسناد السياسي القوي الذي قدمته للمنظمة في المحافل الدولية والمؤسسات المختلفة. كما اعترفت بالدولة الفلسطينية التي أعلنها المجلس الوطني في دورته الثامنة عشرة في تشرين الثاني ١٩٨٨، وعملت على دعم كل القرارات المؤيدة للحقوق الفلسطينية.

اختلف الأمر بشكل كبير بعد عملية التحول في الأنظمة السياسية التي سادت في تلك البلدان مع انهيار جدار برلين. فالدول التي كانت تساند الفلسطينيين بشكل كامل وتقطع علاقتها مع تل أبيب، بدأت تتقرب من تل أبيب وتقيم علاقات دبلوماسية متينة معها. بل إن هذه العلاقات كانت على حساب علاقتها مع الفلسطينيين حيث تم التراجع عن الكثير من المواقف ولصالح تبني مواقف تتواءم في أحسن الأحوال مع التصور الأوروبي العام للصراع. فيما انحرفت بعض الدول للتأييد المطلق لإسرائيل على حساب مواقفها التاريخية.

جاء التأييد المطلق لإسرائيل بعد عام ١٩٩٠ من دول وسط أوروبا وشرقها الكبرى وتحديداً التشيك وهنغاريا وبولندا ورومانيا. وربما باستثناءات قليلة فإن مجمل دول المنطقة اتجهت لدعم إسرائيل، حتى الدول الإسلامية مثل ألبانيا والبوسنة والهرسك. فيما حافظت بقية الدول مثل صربيا وكرواتيا ومونتنيغرو وكوسوفو - وهي بمجملها الدول الصغيرة في المنطقة- على موقف متوازن اتجاه الصراع، وإن لم تحافظ على مستوى العلاقة الدافئة نفسه الذي أقامته حكوماتها مع الفلسطينيين والعرب خلال الحرب الباردة.

بات واضحاً منذ عودة العلاقات الدبلوماسية بين تل أبيب ودول المنطقة الدعم السياسي الذي تلقاه إسرائيل من أصدقائها الجدد. ستظل التشيك الدولة الأبرز في ذلك لجملة من الشواهد. بداية لا بدّ من التنويه أن العلاقات بين إسرائيل وتشيكوسلوفاكيا عادت عام ١٩٨٩ ثم بعد انشطار البلاد إلى الدولتين اللتين شكلتاها - التشيك وسلوفاكيا- عام ١٩٩٣ أقامت إسرائيل علاقات مباشرة معهما عام ١٩٩٣. كانت توجهات التشيك الخارجية واضحة منذ اليوم الأول لانفصالها،

حيث كانت أول زيارة خارجية لأول رؤسائها بعد الانفصال (فكسلاف هافل) لدولة خارجية من نصيب إسرائيل.

ومنذ البداية ومع تدهور عملية السلام في الشرق الأوسط بعد اقتحام شارون للمسجد الاقصى تبنت التشيك موقفاً قريباً من موقف واشنطن، وقالت في بيان صادر عنها إن هدف عملية السلام القاضي بوجود دولة إسرائيل بجوار دول فلسطينية قابلة للحياة يعيشان بسلام وأمن يمكن تحقيقه فقط عبر المفاوضات المباشرة. وكان رئيس الوزراء السابق «زيمان» قد اقترح في مقابلة مع هآرتس عام ٢٠٠٢ أن يتم طرد الفلسطينيين من القطاع إلى الضفة الغربية على غرار ما حدث مع الأقلية الألمانية في تشيكوسلوفاكيا.[٧] بل ذهب «زيمان» أبعد منذ ذلك حين ساوى بين عرفات وهتلر. غير أن رئيس الوزراء التشيكي قال إنه أسيء نقل أقواله.

لم تقم التشيك بإدانة عدوان إسرائيل على غزة في ٢٠٠٨-٢٠٠٩ على خلاف جل الدول الأعضاء في الاتحاد خاصة أن براغ كانت تترأس في تلك الفترة الترويكا الأوروبية. بل إن موقف براغ خلال الحرب الإسرائيلية على لبنان عام ٢٠٠٦ كان أكثر تطرفاً حيث أعلنت أن من حق إسرائيل الدفاع عن نفسها. كما وصل الأمر لحد أن تقف التشيك مع إسرائيل في قضية سفينة مرمرة حيث قالت الحكومة التشيكية إن السفينة كانت فخًا لإسرائيل بكلمات رئيس البرلمان التشيكي أمام الكنيست.[٨] كما سعت براغ خلال ترأسها للاتحاد للضغط باتجاه عقد قمة أوروبية إسرائيلية تتوج بإعلان اتفاقات جديدة، لكنها لم تنجح في عقد القمة. وكما يقول الدكتور سيان هانلي فإن مواقف التشيك هي نتيجة لتبني سياسات وتوجهات أطلسية تساوي بين مصالح (ومواقف) الولايات المتحدة والتشيك.[٩] لكن يظل الأبرز في كل ذلك هو حقيقة تصويت براغ ضد الطلب الفلسطيني في الأمم المتحدة لتسجل بأنها الدولة الوحيدة في القارة من شرقها وغربها التي صوتت ضد حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. زار نتنياهو براغ في كانون الأول ٢٠١٢ لشكرها على موقفها الداعم لإسرائيل. هناك قال نتنياهو إنه لا يوجد صديق لإسرائيل في أوروبا أكثر من التشيك.

أما الشطر الآخر من تشيكوسلوفاكيا وهي جمهورية سلوفاكيا فقد تبنت موقفاً أقل حدة رغم سعيها لتطوير علاقتها مع تل أبيب. حيث حافظت سياسياً على تبني مواقف المفوضية الأوروبية فيما يتعلق بالصراع. رغم ذلك لم تقم بتأييد الطلب الفلسطيني في الجمعية العامة في تشرين الثاني ٢٠١٢ بل امتنعت عن التصويت. وفي تعليق لها حول ذلك قالت وزارة الخارجية السلوفاكية إن امتناعها عن التصويت لا يعني دعمها لنشاطات إسرائيل الاستيطانية. موقفها واضح أن الدولة الفلسطينية يجب أن تكون نتيجة عملية السلام وليس بدايتها.[١٠] وكانت سلوفاكيا تبادلت السفراء مع إسرائيل، وكان لدى تل أبيب سفير غير مقيم في سلوفاكيا (سفيرها في فيينا كان يغطي علاقاتها مع سلوفاكيا) حتى عام ٢٠٠٦ حيث تم إرسال سفير مقيم. سياسياً فإن سلوفاكيا تتبنى موقفاً سياسياً تجاه عملية السلام ملتزما بموقف الاتحاد الأوروبي خاصة من قضية المستوطنات.

أقامت بولندا التي أيدت قرار التقسيم علاقات مبكرة مع إسرائيل في شهر أيلول ١٩٤٨ ثم قطعتها بعد حرب ١٩٦٧. وبدأت العلاقات بين البلدين تعود تدريجياً بحلول العام ١٩٨٦ ، حيث تم افتتاح مكاتب تمثيل للمصالح في تل أبيب وفي وارسو ثم في عام ١٩٩٠ تم الإعلان عن إقامة العلاقات الدبلوماسية بشكل كامل. لا حاجة للتنويه للعلاقة الحميمة

التي تربط بولندا مع إسرائيل لأكثر من سبب، ربما كان أقربها للأذهان حقيقة أن الآباء الأوائل لحركة الكيبوتس والحركة الصهيونية التي جاءت إلى فلسطين كانت من بولندا. وبولندا هي أكثر دولة أوروبية تفتخر بتراثها اليهودي وبمساهمة اليهود بالمركب الثقافي البولندي. وهي من أوائل دول وسط أوروبا التي أقامت متحفاً للتراث اليهودي في بولندا. سياسياً، امتنعت بولندا عن التصويت في الجمعية العمومية عند طرح الطلب الفلسطيني للحصول على دولة عام ٢٠١٢. تربط بولندا بإسرائيل علاقات قوية تصل إلى عقد اجتماعات مشتركة لحكومتي البلدين. ففي عام ٢٠٠١ عقدت حكومتا البلدين اجتماعين مشتركين، واحد في شباط في بولندا والآخر في تشرين الثاني في إسرائيل.

كانت رومانيا الدولة الوحيدة في أوروبا الشرقية التي لم تقطع علاقتها مع إسرائيل، واحتفظت بعلاقات دبلوماسية معها منذ في حزيران ١٩٤٨. بدأت رومانيا بفتح قنوات اتصال سياسي مع إسرائيل مبكراً في السنوات الأخيرة للحرب الباردة، بل إن الرئيس الروماني «نيكولا شيشوسكي» ساهم في ترويض علاقات تل أبيب مع موسكو في الثمانينيات، إلى أن قام وزير السياحة الروماني عام ١٩٨٤ بزيارة إسرائيل، وبعد ذلك في عام ١٩٨٨ وزير الخارجية، ووزير التجارة الخارجية والتعاون الدولي في العام نفسه. لم تصوت رومانيا على قرار الجمعية العامة بمساواة الصهيونية بالعنصرية عام ١٩٧٤، كما لم تصوت على قرار عضوية فلسطين أيضاً.

اعترفت بلغاريا بإسرائيل في كانون الأول ١٩٤٨. وبعد قطعها عام ١٩٦٧، استعادت بلغاريا علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل في أيار ١٩٩٠. ومبكراً بدأت الزيارات رفيعة المستوى بين الطرفين، حيث زار رابين صوفيا عام ١٩٩١، كما أن الوزراء الإسرائيليين دائمو التردد على صوفيا. وكان آخر الزيارات المتبادلة زيارة نائب رئيس الوزراء البلغاري Zsolt Semjén في شباط ٢٠١٣. سياسياً، تنظر إسرائيل لبلغاريا بالكثير من الراحة بسبب عدم تورطها في قتل اليهود خلال الحرب العالمية الثانية فقد كانت الوحيدة من بين حلفاء ألمانيا خلال الحرب التي لم تتورط بقتل مواطنيها اليهود، بل ساهمت في إنقاذهم. امتنعت بلغاريا عن التصويت على الطلب الفلسطيني عام ٢٠١٢.

كانت هنغاريا أول دولة في أوروبا الشرقية تعيد علاقاتها مع إسرائيل بشكل كامل بعد انهيار المنظومة الاشتراكية. ففي أيلول عام ١٩٨٩ أعادت هنغاريا علاقاتها الدبلوماسية مع تل أبيب ومنذ ذلك الوقت تشهد العلاقات بينهما تطوراً ملحوظاً. وتتبنى هنغاريا مواقف الاتحاد بشأن قضايا الصراع وخاصة موضوعة الدولة الفلسطينية كنتيجة للمفاوضات.

تورطت إسرائيل في أزمات البلقان خاصة بعد تفكك يوغسلافيا إلى جمهورياتها الأساسية - صربيا وكرواتيا وسلوفينيا والجبل الأسود والبوسنة والهرسك ومقدونيا وإقليم كوسوفو. وقفت إسرائيل منذ البداية مع الصرب في الحروب التي اندلعت إثر تفكك يوغسلافيا. وعلى عكس كل حلفائها فإن إسرائيل وقفت بقوة وبشكل كامل خلف مجازر الصرب ودعمتها. وكما يقول البروفسور ايجوز برموراتز فإنه لا يمكن فهم هذا الموقف إلا بالعودة للوعي التاريخي الإسرائيلي الذي يكشف عن تطابق بين ما قام به الصرب وما قامت به إسرائيل من تطهير عرقي وطرد. لم يكن من السهل على العقل السياسي الإسرائيلي نبذ ما قام به. [11]

قبل استعادة العلاقات بين صربيا وإسرائيل في كانون الثاني ١٩٩٢ قام وزير الخارجية الإسرائيلي موشيه آرنس في

١٩٩٠/٢/٩ بزيـارة بلغـراد، ومنـذ ذلـك الوقـت والعلاقـات في تطـور واضـح الأمـر الـذي يعـبر عنـه حجـم الزيـارات وعـلى مسـتوى رئيـس الدولـة ورئيـس الـوزراء ووزيـر الخارجيـة. وتطـورت العلاقـة بـين البلديـن حيـث قامتـا بإعفـاء مواطنيهـما مـن الفيـزا. إلا أن صربيـا ظلـت عـلى بعـض مواقفهـا التقليديـة سياسـياً خاصـة فيـما يتعلـق بالحقـوق الفلسـطينية، حيـث صوتـت مـع قـرار الدولـة في الجمعيـة العموميـة ٢٠١٢، كـما صوتـت مـع قـرار عضويـة فلسـطين في اليونسـكو عـام ٢٠١١.

ورغم دعم إسرائيل السري للصرب في مجازرهم ضد البوسنيين المسلمين بالسلاح والعتاد الحربي، إلا أن إسرائيل صوتت مع طلب البوسنة للحصول على عضوية الأمم المتحدة عام ١٩٩٢. فإسرائيل التي ساهمت في تسليح صرب البوسنة في حربهم ضد مسلميها[١٢] كسبت ودّ هذا الجزء حتى بعد انتهاء الحروب. وقام سلاح الجو الإسرائيلي وبعملية مشتركة مع سلاح الجو الأردني بإرسال شحنة من المواد الغذائية والدواء والمساعدات الإنسانية للبوسنة عام ١٩٩٥. كما استقبلت إسرائيل ٨٤ لاجئاً بوسنياً مسلماً. أقامت إسرائيل علاقات دبلوماسية مع البوسنة والهرسك عام ١٩٩٧ وتبادلا السفراء عام ١٩٩٩. وتوطدت العلاقات بين البلدين خاصة مع قيام إسرائيل باستخدام علاقتها مع صرب البوسنة بسبب دعمها لهم خلال الحرب في التأثير على مواقف الدولة ذات الأغلبية المسلمة السياسية. وهو ما آتى أُكله في رفض البوسنة الموافقة على طلب عضوية فلسطين في مجلس الأمن حين كانت عضواً فيه عام ٢٠١١، ثم امتنعت عن التصويت على الطلب في الجمعية العامة في السنة التالية. وفيما خرج آلاف البوسنيين في سراييفو يحتجون على قصف غزة في كانون الثاني ٢٠٠٩ رافعين شعارات أن ما يحدث في غزة حدث للمسلمين في البوسنة قبل ذلك، قام رئيس الوزراء البوسني من الصرب «ميلورد دوديك» بإرسال رسالة للرئيس الإسرائيلي يعرب فيها عن دعمه لإسرائيل وتفهمه لما تقوم به من حرب دفاعاً عن نفسها. قامت إسرائيل في آب ٢٠١٣ بتسليم البوسنة جنديا بوسنيا صربيا متهما بارتكاب جرائم ضد البوسنيين المسلمين عام ١٩٩٥، حيث هرب الكسندر تسبكوفيتش إلى إسرائيل عام ٢٠٠٦ وتزوج بإسرائيلية وتجنس بالجنسية الإسرائيلية.

أقامت إسرائيل علاقات دبلوماسية مع كرواتيا عام ١٩٩٧، إلا أن دور كرواتيا في المساهمة في المجازر ضد اليهود خلال الحرب ظل إشارة دائمة البروز في تطور العلاقة مع البلدين. اعتذرت كرواتيا على لسان رؤساء وزارتها عن هذا الدور. سياسياً، امتنعت كرواتيا عن التصويت على الطلب الفلسطيني عام ٢٠١٢. فيما اعترفت إسرائيل بمقدونيا عام ١٩٩٥. وقامت حكومة مقدونيا ببناء واحد من أضخم متاحف المحرقة في العالم. لا يوجد لإسرائيل سفارة في مقدونيا بل هناك سفير غير مقيم في كرواتيا. امتنعت مقدونيا عن التصويت على الطلب الفلسطيني عام ٢٠١٢.

أما علاقة إسرائيل بألبانيا فتلك قصة أخرى يلعب فيها التاريخ دوراً مهماً. فالدولة المسلمة ترتبط بعلاقات وثيقة مع إسرائيل تضاهي علاقاتها مع دول مهمة مثل التشيك. ورغم وجود أقلية يهودية خلال الحرب العالمية الثانية فيها إلا أن المسلمين الألبان أنقذوا جيرانهم اليهود وقاموا بتخبئتهم خلال تفتيش النازيين عنهم. اعترفت ألبانيا بإسرائيل عام ١٩٤٩. وأعادت العلاقات الدبلوماسية معها عام ١٩٩١. وافتتحت إسرائيل سفارة هناك في ٢٠١٢. وفي خطاب رومانسي قارن رئيس وزراء ألبانيا خلال زيارته لإسرائيل بين بلاده وإسرائيل من حيث أن الدولتين نجتا من أهوال الحروب.[١٣] بل إن

ألبانيا طرحت من قبل البعض لأن تكون مكاناً لإقامة الدولة اليهودية بسبب حالة التسامح الديني التي تسودها.[١٤] وفي مغازلة لإسرائيل هاجم رئيس وزراء ألبانيا إيران ووصف قيادتها بالنازيين الجدد في تشرين الثاني ٢٠١١.

كانت سلوفينيا أول دولة من جمهوريات يوغسلافيا السابقة تحصل على عضوية الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٤ في موجة التوسع الأولى شرقاً. أقامت إسرائيل علاقات مع سلوفينيا عام ١٩٩٢ وعمل سفير تل أبيب لدى فينا سفيراً لها لدى «لوبيانا» مؤقتاً. فيما اعترفت بجمهورية الجبل الأسود عام ٢٠٠٦ وأقامت علاقات دبلوماسية معها. أما بخصوص إقليم كوسوفو فلم تعترف إسرائيل بالدولة التي أعلنها الإقليم خوفاً من أن يستخدم الفلسطينيون هذا الإعلان كسابقة.

وكما يمكن الاستدلال، فإن علاقات دول وسط أوروبا وشرقها مع إسرائيل شهدت تقدماً واضحاً على صعيد العلاقات السياسية سواء من جهة وجود علاقات دبلوماسية خاصة أو من جهة مواقفها السياسية التي انتقلت من تأييد العرب إلى تأييد إسرائيل. ولعل مقياس تصويت هذه المجموعة من الدول يعكس ذلك، حيث أنه باستثناء صربيا التي صوتت مع الطلب الفلسطيني والتشيك التي صوتت ضده، فإن كل دول المجموعة امتنعت عن التصويت، في خطوة تعتبر أقرب للموقف الإسرائيلي. وبالمحصلة فإن إسرائيل اكتسبت أصدقاء جددا في القارة العجوز. ويمكن لتحليل العلاقات العسكرية وتجارة السلاح أن يكشف أن هذه الصداقة أكثر عمقا مما قد تبدو عليه.

ثالثاً، علاقات عسكرية: التحليق في الأجواء

ربما كان التعاون العسكري هو الأبرز في علاقات إسرائيل مع دول وسط أوروبا وشرقها. لقد وفرت الدول الجديدة مجموعة من المزايا لإسرائيل تبدأ بالانفتاح على السلاح الروسي المتوفر لدى أعدائها والاستفادة من خبرات قتالية مختلفة عن تقاليدها العسكرية. أيضاً نظرت إسرائيل إلى ضرورة تنوع حلفائها العسكريين وخبرات جنودها من خلال التدرب في بيئات مختلفة. ومع أخذ التغيرات الطارئة بعين الاعتبار في خارطة العلاقات التي تربط إسرائيل ببعض حلفائها فإن هذا يبدو منطقياً.

ضمن هذا الفهم، تستفيد إسرائيل كثيرا من إجراء مناورات وتدريبات مشتركة مع دول أوروبا الشرقية خاصة رومانيا وبلغاريا وبولندا والتشيك التي تعتبر خصوما لتركيا تاريخيا، خاصة مع تدهور علاقات تل أبيب مع أنقرة. بجانب حاجتها لإيجاد قواعد جديدة غير متوقعة تنطلق منها لضرب إيران.[١٥] وبعبارة أخرى فإن تل أبيب تبحث عن أماكن جديدة لتدريبات سلاح جوها بعد تدهور علاقتها بتركيا.[١٦] وأماكن يمكن لها أن تستخدمها في تنويع مصادر ضرباتها الجوية. من هنا نفهم تكثيف علاقات إسرائيل العسكرية مع هذه البلدان وتركيزها على التعاون في مجال سلاح الجو. إسرائيل لديها الكثير لتقدمه لهذه الدول التي تريد أن تحدث سلاحها وعتادها ليتلاءم مع عضوياتها المكتسبة في حلف الناتو. كما تشكل صناعات إسرائيل وتقدمها التكنولوجي إغراءً لهذه الدول للتعاون مع الشركات الحربية الإسرائيلية.

كانت أول علاقات عسكرية لإسرائيل مع أوروبا الشرقية، كما تم ذكره، مع تشيكوسلوفاكيا خاصة في مجال التزود بالطائرات أو تدريب طيارين يهود للالتحاق بالعصابات الصهيونية في فلسطين. وفور تفكك البلاد إلى بلدين تعززت

علاقات إسرائيل مع الدول الجديدة وسعت لتطوير التعاون العسكري معها على قاعدة توفير الخدمات لتلك الدول بما يضمن وقوفها بجانب إسرائيل عند الحاجة. لم تجد التشيك دولة تقبل أن يقوم طياروها بتدريبات في الصحراء عام ٢٠٠٨ إلا إسرائيل التي وافقت على منح سلاح الجو التشيكي فرصة التدرب على التحليق في الصحراء والقيام بعمليات هناك. كما أعلنت التشيك أنها تبحث فكرة إجراء تدريبات عسكرية للقوات الخاصة في إسرائيل، تحت اسم «كثيب الرمل» خلال النصف الثاني من العام الجاري ٢٠١٣ بغية تطوير المهارات القتالية للجنود التشيكيين.[١٧]

لكن تظل علاقات إسرائيل العسكرية مع بولندا وهنغاريا ورومانيا هي الأكثر قوة وأهمية وعمقاً. ترتبط إسرائيل وبولندا بعلاقات عسكرية متينة تشمل تدريبات مشتركة وتصدير سلاح وتنسيقا معلوماتيا وتطويرا مشتركا للأسلحة. منذ بداية علاقات البلدين تعاونا في مجموعة من البرامج منها ما يتعلق بمناظير ليلية للدبابات، إنتاج أسلحة للدبابات، تطوير مقاتلات عمودية، والتزود بمضادات للدبابات. كما وقعت بولندا عقداً مع شركة رفائيل الإسرائيلية من أجل إنتاج صواريخ سبايك.

ووقعت شركة «بومار» البولندية عقداً من شركة رفائيل لعشر سنوات بقيمة ٤٠٠ مليون دولار لإنتاج صواريخ «سبايك» تستخدم من الطائرات المروحية ومن الطائرات بدون طيار، ويتم إنتاج الصواريخ الآن في مصانع الشركة في بولندا. بجانب طلبها عام ٢٠٠١ من شركة إسرائيلية تطوير ٢٠٠ من مقاتلاتها القاذفة للقنابل. وكانت بولندا ألغت عقد توريد طائرات بدون طيار متوسطة المدى كان قد تم توقيعه في عام ٢٠١٠ مع شركة إسرائيلية لنظم الدفاع الجوي بسبب عدم وفاء الشركة بالتزاماتها، خاصة مواعيد التسليم التي تم تأجيلها أكثر من مرة. ووقعت إسرائيل وبولندا أكثر من اتفاق عسكري تنص على توطيد تلك العلاقة. ومن أهم بنود الاتفاق العسكري بينهما تطوير التعاون الدفاعي الثنائي وتبادل منتظم للزيارات والحوار الإستراتيجي وتطوير التعاون في الإنتاج والصناعة الحربية والتدريب على استخدام طائرات F-16، وتدريب القوات الخاصة، والحماية المتبادلة للمعلومات السرية ومكافحة «الإرهاب» وأشكال الجريمة.[١٨] وتشترك إسرائيل وبولندا والولايات المتحدة في تطوير الطائرة المروحية البولندية من نوع S-70i Blackhawk دخل أول فوج منها للخدمة عام ٢٠١٠.[١٩]

أجرت بولندا وإسرائيل مناورات عسكرية في آذار ٢٠١١ بين سلاحي جو البلدين في قاعدة «عوفدا» في النقب، وتركزت التدريبات على تدريب الطيارين على تحديد الأهداف وضربها والمتابعة الأرضية من غرف التحكم الخاصة والتزود بالوقود في الجو. ووصف المتحدث باسم سلاح الجو البولندي هذه العملية بأنها عبارة عن محاكاة لتنفيذ هجوم على أهداف أرضية مثل قاذفات الصواريخ. وتستفيد إسرائيل من هذه المناورات بالتدريب على استخدام طائرات ميج الروسية التي تستخدمها الجيوش العربية.[٢٠]

وعقدت حكومتا بولندا وإسرائيل في حزيران ٢٠١٣ اجتماعاً برئاسة نتنياهو و«دونالد توسك» رئيس الوزراء البولندي، وتصدر جدول الأعمال مناقشة سبل تعزيز التعاون العسكري بين البلدين. وكانت النيابة العامة في بولندا فتحت تحقيقاً مع نائب وزير الدفاع البولندي بسبب اتهامه بتفضيل الشركات الإسرائيلية على غيرها من الشركات العالمية للحصول

على عطاءات لشراء عتاد عسكري للجيش البولندي خاصة الطيارات بدون طيار بسبب علاقته الشخصية مع مدير عام شركة «رفائيل». ووفق الاحصائيات الرسمية الصادرة عن وزارة الدفاع البولندية جرى في الفترة بين ١٩٩٥-٢٠٠٩ أكثر من ٢٠٠ نشاط تعاوني مع إسرائيل، شملت تدريبات مشتركة وتبادل خبراء وحلقات دراسية ومؤتمرات وعقد لقاءات للفريق العسكري المشترك للتعلم من خبرات إسرائيل في مواجهة العدو خلال عملية السور الواقي.[٢١] وكما يقول تقرير عن تجارة السلاح الإسرائيلي في بولندا فإن ما يجري هو توطين تكنولوجيا السلاح الإسرائيلي في بولندا.[٢٢]

تكثفت التدريبات والمناورات العسكرية المشتركة بين بلغاريا وإسرائيل في العقد الأخير بعد توصلهما إلى اتفاقيات مشتركة حول ذلك. كان آخر هذه الاتفاقيات اتفاقاً تم توقيعه مطلع العام ٢٠١٢. وكان من ثماره تكثيف التعاون في مجال سلاح الجو. جرت أول مناورة مشتركة في حزيران ٢٠١٢، وأجرى سلاح الجو الإسرائيلي في شهر تموز ٢٠١٣ تدريبات في بلغاريا لمواجهة خطر صواريخ (إس ٣٠٠) المضادة للطائرات التي قالت روسيا إنها تنوي بيعها لسورية. وفيما شاركت طائرات إسرائيلية من طراز أف ١٦ فقد شاع أن سلاح الجو البلغاري شارك في التدريبات مستخدماً طائرات «ميغ ٢١» و «ميغ ٢٩» و «سوخوي ٢٥» وهي طائرات يعتقد أن الجيشين السوري والإيراني يستخدمانها. وكان الأهم في ذلك هو استخدام المضادات من نوع (إس ٣٠٠) التي بحوزة الجيش البلغاري من أجل إكساب سلاح الجو الإسرائيلي خبرة التعامل معها.

زار نتنياهو بلغاريا عام ٢٠١١ بوفد من ثمانية وزراء. وقعت الحكومتان خلال الزيارة اتفاقاً شاملاً غطى المجالات جميعها من التعاون في مجال الأمن الداخلي وتبادل المعلومات والمطاردات والحدود إلى محاربة الإرهاب والبيئة والمياه والمواصلات والتكنولوجيا والصحة. شمل الاتفاق العسكري موافقة على استخدام القواعد العسكرية البلغارية والمجال الجوي البلغاري لغايات التدريب والمناورات العسكرية الإسرائيلية، والتعاون في مجالات التكنولوجيا لغايات مدنية وللاستخدامات العسكرية. بالنسبة لبلغاريا فإن جزءاً مهماً من هذا الاتفاق هو استفادتها في تحديث معداتها العسكرية وتطويرها. وشمل الاتفاق إجراء تدريبات مشتركة مع الجيش الإسرائيلي وصفها المكتب الإعلامي الحكومي في صوفيا بأنها ستعزز إمكانية التشغيل المشترك والتعاون بين جيشي البلدين إلى جانب إعداد الوحدات البلغارية للعمل في بيئة دولية.

كما تم توقيع اتفاقيتين عسكريتين خلال زيارة وزير الدفاع البلغاري «انيو انغيلوف» لإسرائيل شملت واحدة التعاون العسكري في مجال التدريبات المشتركة والأخرى التعاون في مجال صناعة السلاح. ومع دخول الاتفاق العسكري حيز التنفيذ في كانون الثاني ٢٠١٢ انطلقت أولى المناورات الجوية في حزيران ٢٠١٢ في بلغاريا. لكن الكثافة التي تمت فيها مناورات العام ٢٠١٣ لفتت الانتباه إلى إستراتيجية إسرائيل من وراءها والمتمثلة في محاكاة الهجوم على خصومها. ففي شهر أيار ٢٠١٣ أجري سلاح الجو الإسرائيلي مناورات مكثفة في بلغاريا مع سلاح الجو البلغاري لمدة شهر تقريباً شارك فيها مائة فرد من سلاح الجو الإسرائيلي، وشاركت فيها المنظومة الدفاعية الصاروخية البلغارية (القريبة من المنظومة السورية والإيرانية). واطلق على المناورات «كوليكتورز إيتم» . وأشرف قائد سلاح الجو «امير إيشيل» مع نظيره البلغاري قسطنطين فوفوب على المناورات.[٢٣] وساهمت بلغاريا في الجهود الدولية لإطفاء حرائق الكرمل عام ٢٠١٠ بإرسال تسعين

من رجالات الإطفاء البلغاريين للمساهمة في إخماد الحريق. في المقابل ساهمت إسرائيل عام ٢٠١٢ في جهود مماثلة لإطفاء حرائق في بلغاريا.

واعترف وزير دفاع هنغاريا بأن بلاده كانت على علم بمرور طائرتين من سلاح الجو الإسرائيلي في آذار ٢٠١٠ في سماء البلاد ضمن تدريبات خاصة مع حلف الناتو، ما أثار نقاشاً حامياً في البرلمان الهنغاري حول مخالفة ذلك للقانون خاصة أن الأمر تم بسرية تامة.[٢٤] التقى وزير دفاع هنغاريا شاسبا هندي Csaba Hende مع وزير دفاع إسرائيل باراك في شباط ٢٠١٣ وتناقشا في سبل تطوير التعاون العسكري بين البلدين.

ولا تقل العلاقة العسكرية مع رومانيا أهمية. فقد بدأ التعاون العسكري مع رومانيا نشطاً مباشرة بعد سقوط النظام الشيوعي هناك عام ١٩٩٧. باعت إسرائيل رومانيا نظم أسلحة من نوع OWS-25 كما اشترت عام ٢٠٠٠ نظام رادار أرضي كما ساهمت في تطوير الدبابات الرومانية. ساعدت شركات إسرائيل أيضاً في تطوير الطائرات الروسية المقاتلة والطائرات العامودية المقاتلة لدى سلاح الجو الروماني . وقعت رومانيا وإسرائيل اتفاقاً عسكرياً في ٢٩ أيار سنة ٢٠٠٠ سمح لإسرائيل باستخدام الأجواء الرومانية لإجراء تمارين مشتركة. ونص على تبادل التدريبات في مجال سلاح الجو. وتم في عام ٢٠٠٤ تدريب طيارين رومان في قواعد سلاح الجو الإسرائيلي. ووصف قائد سلاح الجو الروماني علاقات جيشه مع سلاح الجو الإسرائيلي بـ«الأخوة».[٢٥]

وتظل القصة الأبرز في هذه العلاقة بين سلاحي جو رومانيا وإسرائيل، تحطم طائرة هليوكبتر إسرائيلية، ومقتل ستة من الجنود الإسرائيليين وجندي روماني خلال مناورات مشتركة في رومانيا في ٢٦ تموز ٢٠١١. وكانت المناورات التي سميت «السماء الزرقاء» استمرت أسبوعين تم خلالها التدريب على التحليق والقتال في أجواء غير عادية وقاسية، وفي طبيعة غير معروفة. ويقول محللون إن منطقة جبال «كراباثيان» حيث سقطت الطائرة شبيهة بمناطق إيران، وبالتالي فإن تدرب سلاح الجو الإسرائيلي عليها يوفر له فرصة تنفيذ مهام شبيهة بتلك التي سينفذها في إيران.[٢٦]

تعاونت سلوفاكيا مع إسرائيل عام ١٩٩٥ من أجل تطوير دبابات «تي ٧٢» ومن أجل تطوير نظم شحذ الضوء الخاصة بها. ويتبادل جيشا البلدين التدريبات المشتركة حيث عرضت سلوفاكيا على إسرائيل خلال زيارة إيهود باراك لها في تشرين الثاني ٢٠١٠ أن يتلقى جنود إسرائيليون تدريبات في قاعدة Lest ضمن برنامج تبادل التدريب بين الجيشين. كما طلبت سلوفاكيا مساعدة إسرائيل في بناء مركز تابع للناتو يتخصص في سبل التخلص من القنابل. كما اقترح باراك شراء أجهزة التقاط الألغام السلوفاكية من نوع Bozena-4 وتدريب جنود إسرائيليين على سبل استخدامها في سلوفاكيا.[٢٧]

و باعت إسرائيل سلوفانيا عام ١٩٩٧ مدافع عيار ١٥٥ مل و ١٢٠ مل، وساهمت في تطوير المقاتلات من نوع PC9 الخاصة بسلاح الجو السلوفاني.

وأقامت وزارة الدفاع المقدونية وشركة «إلبيت» للنظم في إسرائيل «مركز التدريب النموذجي» حيث يتم إعداد طيارين وطواقم ملاحة لسلاح الجو المقدوني. وناقش وزير الدفاع المقدوني مع السفير الإسرائيلي في حزيران ٢٠١٣ التعاون العسكري بين البلدين خاصة في مجال سلاح الجو. . وساهمت إسرائيل في عمليات الإطفاء والإنقاذ التي تمت

عام ٢٠٠٧ إثر اندلاع الحرائق في مقدونيا. كما اتفقت إسرائيل مع مقدونيا على تدريب طيارين من سلاح الجو المقدوني على طائرات عمودية، وتكثيف التعاون في مجال الطيران، وتدريب رجال الشرطة والدفاع المدني المقدونيين.[٢٨]

ووقعت إسرائيل اتفاقية تعاون عسكري مع صربيا عام ٢٠٠٣ تركز على التدريب المشترك والتبادل الاستخباراتي وتجارة السلاح. وعبرت صربيا عن تطلعها للاستفادة من خبرات إسرائيل في مجال الطائرات بدون طيار. وتظل علاقات إسرائيل العسكرية مع بعض الدول محدودة مثل كرواتيا حيث وقعت معها اتفاقية تعاون عسكري وتكنولوجي عام ١٩٩٩. وساعدت إسرائيل كرواتيا في تطوير مقاتلاتها الروسية الصنع من نوع MiG-21.

كما يشغل الملف الأمني إسرائيل بسبب نشاطات حزب الله وإيران الكثيفة في بعض هذه الدول. وتتهم إسرائيل حزب الله بتكثيف نشاطاته في البلقان كما تتهم إيران باستخدام نفوذها وعلاقاتها الاقتصادية والاستثمارات والثقافة لوضع دول البلقان الصغيرة تحت وصاية أجهزة استخباراتها، كما يقول الدكتور إيلي كارمون من مركز هرتسيليا. الإشارة إلى البوسنة وكوسوفو والبانيا ومقدونيا.[٢٩] وتتهم إسرائيل حزب الله بالضلوع في تفجيرات تستهدف الوجود اليهودي هناك، مثل الهجوم على السياح الإسرائيليين في بلغاريا في ١٨ تموز ٢٠١٢، الذي أثار أهمية التعاون الاستخباراتي. وتسعى إسرائيل لدى أجهزة استخبارات هذه الدول لمكافحة التغلغل الإيراني فيها، وتشجعها على القيام بخطوات ضد إيران في ذلك. حيث قامت البوسنة نتيجة لذلك بطرد دبلوماسي إيراني في أيار ٢٠١٣ اتهمته بالتجسس.

رابعاً، العلاقات الاقتصادية

وفرت أسواق أوروبا الشرقية لإسرائيل بوابات جديدة لتصدير منتجاتها التكنولوجية وآلاتها المصنعة، كما أعطتها فرصة لتنوع مراكز استيرادها التي كانت محصورة في السابق على أوروبا الغربية وبدرجة أقل الولايات المتحدة والصين واليابان. ورغم أن العلاقات التجارية والتبادل مع دول المنطقة لم ينقطع بشكل كامل، لكنه ظل ضمن حدوده الأدنى. ثم ما أن بدأت اقتصاديات هذه الدول عملية الانتقال إلى السوق الحرة وأسست لعلاقات تجارية مع إسرائيل حتى قفز التبادل بينها وبين إسرائيل عشرات الأضعاف. مثلاً كانت الصادرات الإسرائيلية لبولندا لا تتجاوز الأحد عشر مليونا وثلاثمائة ألف دولار عام ١٩٩٠ ارتفعت عام ٢٠٠٠ إلى ١٤١,٦ مليوناً وبعد ذلك إلى ٢١٩,٤ مليوناً عام ٢٠١٠. أيضاً بلغت صادرات إسرائيل لهنغاريا مجرد ٢١ مليوناً عام ١٩٩٠ارتفعت بعد واحد وعشرين سنة عام ٢٠١١ إلى ١٥٢,٨ مليوناً. ومنذ استعادة العلاقات مع دول وسط أوروبا وشرقها كان هدف إسرائيل الاقتصادي يتمثل في اتجاهين: الأول توقيع اتفاقيات لإقامة مناطق تجارة حرّة معها، والثاني تعزيز الاستثمار الإسرائيلي في هذه الاقتصاديات الصاعدة. اعتبرت إسرائيل أن توقيع اتفاقيات التجارة الحرة مع تلك الدول سيعني تشجيع صادراتها إليها وفتح بوابات جديدة للصناعات الإسرائيلية. وعليه فقد عملت تل أبيب على توقيع مثل هذه الاتفاقيات التي ظلت سارية المفعول بينها وبين الدول حتى دخول هذه الدول في الاتحاد الأوروبي حيث ستنتظم علاقتها التجارية معها ضمن علاقاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي. وقعت إسرائيل اتفاقية تجارة حرة مع التشيك عام ١٩٩٦، وفي ١٩٩٩/١/١ دخلت اتفاقية التجارة الحرة بين سلوفاكيا

وإسرائيل حيز التنفيذ. ووقعت اتفاقية مثلها عام ٢٠٠١ مع رومانيا وغيرها من الدول.

من الجانب الآخر، وجدت الشركات الإسرائيلية في الاقتصاد الصاعد لدول أوروبا الشرقية فرصاً غنية للاستثمار خاصة في القطاعات التي تنجح فيها إسرائيل، مثل التكنولوجيا والاتصالات وتصنيع الأدوات الهندسية. لذا فإن من أهم اتفاقيات إسرائيل مع حكومات تلك الدول كانت اتفاقيات حماية الاستثمار لضمان نجاح وكسب شركاتها العاملة في هذه الدول. إلا أن الشركات الإسرائيلية استثمرت بقوة في قطاع المرافق العامة التي تمت خصخصتها من قبل الدولة، حيث قامت بشراء المرافق الحكومية والعامة التي قامت دول حكومات أوروبا الشرقية خاصة هنغاريا والتشيك ببيعها.[٣٠]

وتعتبر بولندا أكثر دولة جذباً للاستثمارات الإسرائيلية حيث تجاوزت استثمارات إسرائيل فيها الأربعة مليارات يورو. كما تستثمر إسرائيل في هنغاريا ورومانيا أكثر من ثلاثة مليارات يورو.[٣١] فيما تبلغ استثمارات الشركات الإسرائيلية في بلغاريا ١,٥ مليار يورو.[٣٢] وتبلغ قيمة استثمارات الشركات الإسرائيلية في قطاع الإنشاءات في صربيا عام ٢٠١٢ مليار دولار. كما تعمل شركات إسرائيلية في زراعة الأعشاب ومعالجتها في صربيا.[٣٣] وتعمل ٤٠ شركة إسرائيلية مع شركات ألبانية في مشاريع اقتصادية مختلفة. وقعت بلغاريا وإسرائيل في كانون الأول ١٩٩٣ اتفاقاً لتشجيع الاستثمار بين الطرفين وتم تطويره في لقاء نتنياهو مع المسؤولين البلغار عام ٢٠١١. شمل التعاون القطاع المالي ومجال الطاقة والطاقة البديلة والبحوث في مجال الطاقة. كما تسعي إسرائيل للاستفادة من نمو دور بلغاريا في تصدير الغاز في أوروبا. وتقيم إسرائيل مع هنغاريا لجنة اقتصادية مشتركة عقدت اجتماعها الأول عام ٢٠٠٩ في بودابست والثاني في أيار ٢٠١٣ في إسرائيل ووقع الطرفان بعد الاجتماع بروتوكولا يحدد مناطق الاهتمام المشترك وسبل تطويرها. وحدد البحث والتطوير والطاقة والاستثمار والزراعة وإدارة المياه وحماية البيئة والصحة والسياحة والمواصلات والعلاقات الاقتصادية كمجالات للتعاون المشترك.

لقد شهد التبادل التجاري الإسرائيلي مع دول المنطقة صعوداً كبيراً أسست له مجموعة من الاتفاقيات والملتقيات والنوادي الخاصة برجال الأعمال والتنسيق بين الغرف التجارية والصناعة. مثلاً تأسست الغرفة التجارية والصناعية الرومانية الإسرائيلية عام ١٩٩٠ بغية دفع التعاون والعلاقات الاقتصادية بين البلدين. وتقوم الغرفة بتنظيم معارض في مجالات التكنولوجيا والزراعة والأمن. ويتم منذ العام ١٩٩٩ وبالتعاون مع مؤسسة التصدير الإسرائيلية تنظيم ملتقيات سنوية لرجال الأعمال في بوخارست وتل أبيب. وتأسست عام ١٩٩٤ غرفة تجارة إسرائيلية سلوفاكية تهدف لتطوير التبادل التجاري بين الطرفين. وتأسس نادي الاعمال الكرواتي الإسرائيلي عام ٢٠١٠ لتعزيز التعاون بين الشركات في البلدين. وتم توقيع اتفاقية للتعاون بين الغرف التجارية بينهما. كما تم إطلاق ملتقى الأعمال الألباني الإسرائيلي. ووقعت إسرائيل مع ألبانيا ٩ اتفاقيات اقتصادية مختلفة تنظم العلاقة التجارية بينهما. ووقعت اتفاقية حول التعاون الاقتصادي وحماية الاستثمار مع كرواتيا.

وقد بلغ التبادل التجاري مع رومانيا عام ٢٠١٠ قرابة ٤٢٨ مليون دولار. وبلغ التبادل مع هنغاريا عام ٢٠١٢ قرابة نصف مليار دولار ثلثاها بضائع هنغارية خاصة آلات ومعدات فيما تتركز الصادرات الإسرائيلية لهنغاريا على المنتجات

الكيماوية.[٣٤] بلغت قيمة التبادل التجاري مع كرواتيا ٤١ مليون يورو في نهاية ٢٠١٢.[٣٥] فيما بلغ التعاون التجاري مع صربيا ٣٩ مليون في العام ٢٠١٢.[٣٦]

جدول رقم (١) واردات إسرائيل من بعض دول وسط أوروبا وشرقها

	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٠	١٩٩٠	١٩٨٠
التشيك	٣٨٩,٢	٢٦٨,١	٤٩,٩	١١,٩	——
هنغاريا	٢٦٠,٠	٢٦٨,٦	٦٢,٠	٢٥,٨	١١,٠
بولندا	٢٣٨,٧	٢٣٧,٣	٤٠,٥	٤٣,١	----
رومانيا	١٤٥,٢	١٤٦,١	٦٣,٩	٢٢,٥	٤٥,٦
بلغاريا	٦٢,١	٦٠,٦	٣٠,٠	٥,٥	٣,٤
سلوفاكيا	٣٤,٤	٨٢,٤	٦,٧	-----	-------
سلوفينيا	٢٢٤,٥	١٣٦,٠	١٩,١	------	-------

* البيانات مستقاة من بيانات مركز الإحصاء الإسرائيلي.

جدول (٢) صادرات إسرائيل لبعض دول وسط أوروبا وشرقها.

	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٠	١٩٩٠	١٩٨٠
التشيك	١٥٨,١	١٤٩,٩	٤٨,٠	٦,٦	---
هنغاريا	١٥٢,٨	١٠٦,٣	٦٣,٠	٢١,٠	٢,٧
بولندا	٢٥١,٣	٢١٩,٤	١٤١,٦	١١,٣	----
رومانيا	١٥٣,٦	٢٣٥,١	٣٤,٤	---	----
بلغاريا	٢١٩,٣	١١٢,٤	١١,٠	٨,٦	٦,٢
سلوفاكيا	٢٧,٤	١٩,١	٣,٢	---	---
سلوفينيا	١٧٠,٠	١٥٠,٣	٧٠,٥	----	-----

* البيانات مستقاة من بيانات مركز الإحصاء الإسرائيلي.

كما تقوم السياحة بدور مهم في علاقات إسرائيل مع تلك البلدان بسبب وجود أماكن وممتلكات يهودية في مدن أوروبا الشرقية. بل إن السياحة مع بلد مثل هنغاريا سبقت بسنوات إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. وبعض الدول الأوروبية تستقبل سنوياً أرقاماً كبيرة من السياح الإسرائيليين. فبلغاريا تتوقع وصول ١٥٠ ألف سائح لها عام ٢٠١٣، وتتوقع أن يتضاعف هذا الرقم في السنوات المقبلة.

خامساً، العلاقات العلمية والثقافية: أقل من الطموح

ثمة ثلاث ملاحظات أولية عند تحليل العلاقات العلمية والثقافية بين إسرائيل وبلدان وسط أوروبا وشرقها. أولاً، يكاد التعاون ينحصر في مجال البحث والتطوير والعلوم بين إسرائيل ودول وسط أوروبا وشرقها في قطاعات محدودة تتمثل في الزراعة وضمن برامج الاتحاد الأوروبي المشتركة. ومرد ذلك أن هذه الدول لم تكن دولاً متقدمة صناعياً مثل إسرائيل خاصة في السنوات الأولى بعد خروجها من عباءة الاشتراكية. بل إن أحد منافع علاقتها مع إسرائيل هو محاولة الاستفادة من هذه العلاقة في تحديث خبراتها العلمية وقدراتها التصنيعية. ثانياً، مع نجاح بعض هذه البلدان في تطوير العلوم والبحوث لديها سعت إسرائيل مؤخراً إلى توطيد العلاقات العلمية معها. ثالثاً اهتمام إسرائيل بالتعاون الثقافي كجزء من محاربة موجة العداء للسامية التي تجتاح بعض بلدان هذه المنطقة بجانب التأكيد على التاريخ اليهودي المؤثر في كثير من بلدان المنطقة.

بدأ التعاون الإسرائيلي مع بلدان المنطقة منذ العام ١٩٨٧ في مجال التعاون الزراعي. نظراً لخبرات إسرائيل المتقدمة في حقل الزراعة فإن دول وسط أوروبا وشرقها سعت لتحديث وسائل الزراعة لديها والثروة الحيوانية ومنتجاتها بالتعلم من الخبرات الإسرائيلية. يمكن بسهولة رصد مجموعة من مشاريع التعاون المشترك في هذا المجال. يوجد تعاون مهم بين سلوفاكيا وإسرائيل في قطاع الزراعة خاصة في نظم الري. مثلاً بحث وزير الزراعة السلوفاكي مع السفير الإسرائيلي في أيار ٢٠١٢ سبل تعزيز التعاون في مجالات إقامة مزارع صغيرة لتربية البقر والماشية لغايات إنتاج الحليب والحفاظ على الغابات وتجديدها.[٣٧]

وتتعاون هنغاريا وإسرائيل في تكنولوجيا الزراعة المتطورة حيث تحاول هنغاريا الاستفادة من الخبرات الإسرائيلية في ذلك. أما بلغاريا فقد اتفقت مع إسرائيل على التعاون في مجال التطوير الزراعي وتمويل مشاريع مشتركة في هذا المجال من الاتحاد الأوروبي، واستخدام التكنولوجيا الإسرائيلية في تطوير الزراعة البلغارية يشمل الحمامات الزراعية والري والتخزين ومزارع الحليب والزراعة المكثفة وغيرها، وأيضاً محاولة جلب تمويل من الاتحاد لذلك.[٣٨] تقوم شركة إسرائيلية بمساعدة سلوفانيا وكرواتيا في معالجة المياه العادمة بوسائل صديقة للبيئة. ومن المتوقع أن تؤدي المساعدة الإسرائيلية إلى تخفيض عبء المياه العادمة في البلدين بنسبة ٣٥٪.[٣٩] وتساعد إسرائيل مقدونيا في مشاريع زراعية مشتركة تعمل على تحديث قطاع الزراعة خاصة في مجال الخضروات والعنب . وتم في بداية العام ٢٠١٣ الشروع في تنفيذ أول وحدة زراعية في المشروع الذي يشمل محاضرات وزيارات ميدانية.

أما في جانب البحث والتطوير، فإن إسرائيل بدأت السعي مؤخراً لإقامة علاقات ثنائية في هذا المجال مع نجاح بعض هذه الدول في تحويل اقتصادها إلى التكنولوجيا المتقدمة والصناعات الثقيلة خاصة هنغاريا والتشيك وبلغاريا وسلوفاكيا. وتوجد العديد من العلاقات في مجال العلوم والبحث بين هنغاريا وإسرائيل، منها الاتفاق الذي وقعته الحكومة الهنغارية من شركة «تيفا» للأدوية حول التعاون في أبحاث التطوير . كما وقعت سلوفاكيا في ٢٧ حزيران ٢٠١٣ اتفاقاً مع إسرائيل بخصوص البحث والتطوير العلمي. وتسعى سلوفاكيا للاستفادة من خبرات إسرائيل في بعض مجالات التطوير، كما

أوضح وزير الشؤون الخارجية والأوروبية السلوفاكي «بيتر بوريان»، فيما تسعى إسرائيل إلى التعاون في مشاريع أبحاث ذات منافع اقتصادية وتجارية في الأسواق العالمية.[٤٠] وخلال زيارة نتنياهو في ٢٠١١ لصوفيا تم توقيع اتفاق حول التعاون الثنائي في التطوير والبحث الصناعي لاستخدامات القطاع الخاص. وخلال اجتماع حكومتي البلدين في أيلول ٢٠١٢ في القدس، تم توقيع اتفاقيات جديدة في مجال الصحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

كما يوجد تعاون في مراحله الأولى مع التشيك في مجال العلوم خاصة تكنولوجيا الفضاء ضمن برنامج جاليلو الذي يشرف عليه الاتحاد الأوروبي. وبدءاً من آذار ٢٠٠٩ تشترك إسرائيل مع التشيك في مشروع جيشر/ موست لدعم مشاريع العلوم التطبيقية والتطوير الصغيرة ومتوسطة المدى التي تقوم بها شركات تشيكية وإسرائيلية لغايات تجارية. ورصد الطرفان ٦٠٠ مليون كورونا (قرابة ٤٠ مليون دولار) حتى عام ٢٠١٦، وتركز منح البرنامج على مشاريع المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات والتكنولوجيا المستدامة والنظيفة والتكنولوجيا الحيوية والطبية والزراعية وتكنولوجيا إنتاج الطعام والهندسة المعاصرة.[٤١] كما توجد بين الطرفين اتفاقية للتعاون في مجال المواصلات.

أما بخصوص العلاقة العلمية مع بولندا فهي ليست على مستوى متقدم ولا ترقى إلى مستوى تقدم البلدين العلمي كما يعترف موقع السفارة البولندية في تل أبيب.[٤٢] وينحصر التعاون في اتفاق بين أكاديمية العلوم البولندية ونظيرتها الإسرائيلية عام ٢٠٠٤ حول التعاون المشترك، بجانب اتفاق آخر عام ٢٠١٠ بين المركز الوطني البولندي للأبحاث والتنمية وبين المركز الإسرائيلي للتطوير والأبحاث المعروف اختصاراً بـ «MATIMOP».

أخيرا، فإن التعاون الثقافي الإسرائيلي مع بلدان أوروبا الشرقية والوسطى يركز على الحفاظ على ذكريات المحرقة وتعليمها والتذكير بها، ويشمل هذا الحفاظ على الأماكن التي جرى فيها الاعتقال، واقامة متاحف لذلك، وحراسة الأماكن اليهودية مثل الكنس، وتبادل الزيارات الشبابية وإقامة النشاطات الثقافية والفنية حول ذلك.

تكثف السفارات الإسرائيلية نشاطاتها الثقافية في هذا المجال. مثلاً سفارة تل أبيب لدى بلغاريا تنظم في السنة قرابة ٤٠ نشاطاً ثقافياً تشمل المسرح والموسيقى والرقص والسينما.[٤٣] وتقيس إسرائيل مدى صدق الدولة على الاحتفاظ بعلاقات جيدة معها بمدى التزامها بتعليم المحرقة في منهاجها وفي تثقيف معلمي التاريخ حول خطورتها. وبالمقابل تبرع بعض دول المنطقة في التباري للتدليل على ذلك. ومن أمثلة ذلك أن الخارجية التشيكية أسست شبكة معلومات حول التراث الفني اليهودي المفقود أبان الحرب العالمية الثانية. كما دعمت الحكومة الرومانية مؤسسة «ويلي ويزيل» الوطنية لدراسة المحرقة، ويوجد تعاون بين حكومتها مع إسرائيل في تدريب مدرسين رومانيين حول تدريس مواد تعليمة خاصة بالمحرقة.

إلى جانب ذلك تشمل علاقات إسرائيل مع بلدان المنطقة توقيع اتفاقيات في التعاون الثقافي والتعليمي تساهم في تعزيز تقبل صورة إسرائيل في تلك البلدان من خلال تقديمها كدولة معاصرة منتجة للثقافة الأصيلة. كانت آخر اتفاقيات إسرائيل في هذا المجال مثلاً الاتفاقية حول إنتاج الأفلام مع بولندا في آب ٢٠١٣.

خاتمة

لم يكن سقوط جدار برلين مجرد حدث عادي في العلاقات الدولية، كما أنه لم يقل أهمية بالنسبة لإسرائيل. فأول نتائجه كانت تمدد علاقات إسرائيل لتشمل بقية القارة التي ولد في رحمها المشروع الصهيوني وهاجر منها لفلسطين. عملت إسرائيل في تمتين علاقتها مع وسط أوروبا وشرقها على اتباع سياسة الأولويات، حيث أعطت أولوية قصوى للعلاقات السياسية خاصة مع نية هذه البلدان الالتحاق بالاتحاد الأوروبي، وبالموازاة عملت على تعزيز التعاون العسكري بحيث تقدم الصناعات العسكرية الإسرائيلية الجزرة الشهية لتلك الدول، فيما تستفيد منها في استخدام سلاح شبيه لسلاح خصومها المحتملين في المعركة.

وظل التعاون الاقتصادي تحصيل حاصل، إذ إن اتفاقيات مناطق التجارة الحرة التي سعت إسرائيل إلى توقيعها مع معظم هذه الدول كانت في المحصلة في مصلحة إسرائيل نظراً لهيمنة التقانة الإسرائيلية ذات المقدرة التنافسية العالية، كما أن مثل هذه الاتفاقيات لم تكن إلا صورة مصغرة عن طبيعة العلاقة التجارية مع هذه الدول فور دخولها إلى الاتحاد الأوروبي. وظلت العلاقات العلمية في الظل وأقل من المتوقع بسبب التفات إسرائيل أكثر إلى معامل العلم في أوروبا الغربية وأميركا. بدأت إسرائيل حديثاً الالتفات إلى أهمية مزاوجة علاقاتها العسكرية والسياسية والاقتصادية بتعاون علمي وبحثي مشترك.

المؤكد أن إسرائيل تجد نفسها حاضرة بقوة في أوروبا الشرقية رغم حالات وحوادث المعاداة للسامية، إذ إن العلاقات السياسية مع عواصم تلك البلدان أثبتت أنها أكثر متانة من مثيلتها في النصف الغربي من القارة. إن منسوب الزيارات وتعداد السياح وكم الاتفاقيات الموقعة، وكمية النشاطات الثقافية والفنية، والتزايد في حجم التبادل التجاري، كل هذا يدلل على أن علاقات إسرائيل مع تلك المنطقة من العالم تكاد تكون واحدة من أفضل علاقاتها على الإطلاق بعد حلفائها الإستراتيجيين في الولايات المتحدة واستراليا وبعض دول غرب أوروبا.

الهوامش

١ للمزيد حول عملية توسيع الاتحاد شرقاً، انظر:

Iris Kempe, (ed) Prospects and Risks beyond EU enlargement: Eastren Eruope Challaenges of a Pan-European Policy, (Germany: Leske and Budrich, 2003).

2 Joseph Puder, «Czech-Israeli Relations: An Enduring Friendship December», 26, 2012.

http://frontpagemag.com/2012/joseph-puder/czech-israeli-relations-an-enduring-friendship/

3 Hajrudin Somun, «What is Israel aiming for in the Balkans», 17/8/2010.
www.todayszaman.com/news-219234-109-centerwhat-is-israel-aiming-for-in-the-balkans-bribyi-brhajrudin-somun-center.html

٤ الأرقام مأخوذة من موقع «متحف المحرقة الأميركي» على الرابط التالي:

http://www.ushmm.org/wlc/en/article.php?ModuleId=10005161

٥ هنغاريا، اعتقال نائب يميني لإحراقه علم إسرائيل، بي بي سي، ١٦كانون الأول ٢٠١٢.

6 Hajrudin Somun, «What is Israel aiming for in the Balkans», 17/8/2010

www.todayszaman.com/news-219234-109-centerwhat-is-israel-aiming-for-in-the-balkans-bribyi-brhajrudin-somun-center.html

7 Kristina Mikulova, «The riddle of the Czech-Israeli alliance», February 16, 2013, http://blogs.timesofisrael.com/the-riddle-of-the-czech-israeli-alliance/

8 Hillel Fendel «Czech Republic Supports Israel – Again», 6/3/2010,

http://www.israelnationalnews.com/News/News.aspx/137860

9 Liam Hoare, «You've Got a Friend: Why the Czech Republic Voted with Israel», http://blogs.forward.com/forward-thinking/167004/you-ve-got-a-friend-why-the-czech-republic-vote/#ixzz2bq4rw0jn

10 Press Statement on the General Assembly resolution upgrading the status of Palestine in the UN, 30/11/2012

موقع وزارة الخارجية السلوفاكية

11 Igor Primoratz, «Israel and the war in the Balkans», www.croatianhistory.net/etf/isr1.html

12 Tom Sawicki, «How are Bosnia's Serbs getting Israeli arms?, The Jerusalem Report, January 1995

13 Sali Berisha, «Albania and Israel:Survivor Nations with a Common Heritage and a Common Future, Israel Journal of foreign Affairs VI : 1 (2012), pp111-114

14 Nir Hasson, «What if Albania had become the Jewish state, Haaretz, ?», 25/6/2009.

١٥ خالد محمود، «أبعاد ودلالة المناورات العسكرية بين بولندا وإسرائيل»، ٢٠١٢/٣/٢٥.

http://www.islamtimes.org/vdccx4qsx2bq0x8.caa2.html

16 Mihaela Iordache, «Israel trains in Romania, thinking about Teheran» 10/8/2010

www.balcanicaucaso.org/eng/Regions-and-countries/Romania/Israel-trains-in-Romania-thinking-about-Teheran

١٧ جمهورية التشيك تناقش إجراء تدريبات عسكرية مشتركة مع إسرائيل!

http://czech-today.com/dimofinf/news.php?action=show&id=2276

١٨ خالد محمود، ٢٠١٢.

19 Ewa Jasiewicz , Poland tightens military alliance with Israel, The Electronic Intifada , 17 February 2010

٢٠ خالد محمود، ٢٠١٢.

21 Ewa Jasiewicz , 2010

٢٢ السابق

٢٣ «بلغاريا تجري تدريبات عسكرية مشتركة مع إسرائيل بدءا من ٢٣ أيار» ٢٠١٣/٥/١٥

http://www.elwatannews.com/news/details/182436

24 «NATO-Israel Military Cooperation: Hungarian Military Aware of Israeli Jets, Says Defense Minister» , 24/3/2010, http://www.globalresearch.ca/nato-israel-military-cooperation-hungarian-

military-aware-of-israeli-jets-says-defense-minister/18325

25 http://www.idfblog.com/2011/08/15/israel-air-force-returns-to-romania/

26 Mihaela Iordache, «Israel trains in Romania, thinking about Teheran» 10/8/2010

www.balcanicaucaso.org/eng/Regions-and-countries/Romania/Israel-trains-in-Romania-thinking-about-Teheran

27 John Boyd, «Israeli-Slovak military ties deepen», The Daily Slovakia, 2/11/2010

http://www.thedaily.sk/israeli-slovak-military-ties-deepen/

28 Chris Deliso, «Israeli Security Concerns and the Balkans», March 31, 2013, www.balkanalysis.com/bulgaria/2013/03/31/israeli-security-concerns-and-the-balkans/

٢٩ السابق.

٣٠ صالح النملة، «أوروبا الشرقية والبلقان .. المكاسب الإسرائيلية»، ٢٤/٧/ ٢٠٠٢.

http://www.alriyadh.com/2002/07/24/article26619.html

31 Israeli-Hungarian Joint Economic Committee meeting, Diplomacy and Trade online, May 30, 2013

32 Clive Leviev-Sawyer 'Impressive co-operation' , July 6, 201, www.sofiaecho.com/2011/07/06/1118714_impressive-co-operation

33 Israeli Business Bulletin for Serbia and for Montenegro, Embassy of Israel, Belgrade December 2011 (no.23)

34 Israeli-Hungarian Joint Economic Committee meeting, Diplomacy and Trade online, May 30, 2013

35 EC, «Croatia: EU Bilateral Trade and trade with the World, July 5, 2013, European Union report, EU, Brussels

36 Israeli Business Bulletin for Serbia and for Montenegro, 2011.

37 «Slovakia wants to cooperate more intensively with Israel»

http://www.mpsr.sk/en/index.php?navID=1&id=37

38 http://sofiaecho.com/2011/07/07/1119851_israel-bulgaria-joint-declaration-pledges-wide-ranging-co-operation

39 Rachel Avraham, «Israeli Green-Tech to Help Balkans Recycle Wastewater», http://unitedwithisrael.org/israeli-green-tech-to-help-slovenia-croatia-recycle-wastewater/

٤٠ انظر موقع وزارة الخارجية السلوفاكية

41 Bridge between the Czech Republic and Israel to provide CZK 600 million for research, http://www.czechinvest.org/en/bridge-between-the-czech-republic-and-israel-to-provide-czk-600-million-for-research

42 http://www.telawiw.msz.gov.pl/en/bilateral_cooperation/?printMode=true

43 Clive Leviev-Sawyer 'Impressive co-operation' , July 6, 201, www.sofiaecho.com/2011/07/06/1118714_impressive-co-operation


@Ahmedyassin90

الفصل الحادي عشر

العلاقات مع تركيا: تحالف الأطراف

د. مهند مصطفى

لا يهدف هذا الفصل إلى تحليل تاريخي للعلاقات التركية الإسرائيلية، ولكنه يهدف بالأساس إلى التركيز على العلاقات بين البلدين خلال العقدين الأخيرين، والذي سيكون له تأثير على مستقبل العلاقات.[1] رغم ذلك فلا بدّ من مقدمة تاريخية سريعة.

كانت تركيا من الدول التي عارضت مشروع تقسيم فلسطين في تشرين الثاني عام ١٩٤٧، ولكن بعد توقيع كل من مصر ولبنان على اتفاقيات الهدنة مع إسرائيل في آذار ١٩٤٩، اعترفت تركيا بشكل رسمي بإسرائيل، كأول دولة إسلامية تقوم بذلك. قامت عوفرا بنجيو بتقسيم التاريخ الحديث والمعاصر لهذه العلاقة إلى فترتين رئيسيتين: الأولى أطلق عليها التحالف السري للأطراف Secret Alliance of Periphery في نهاية الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، أما الفترة الثانية فأطلق عليها فترة الانحياز التام وامتدت منذ الثمانينيات، مروراً بالتسعينيات حتى منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.[2]

جاء التقارب بين البلدين في المرحلة الأولى من تحالف الأطراف السرّي، كردة فعل على بروز عوامل جديدة في السياسة الدولية والإقليمية، كظهور الاتحاد السوفييتي كخطر أيديولوجي إستراتيجي، وتوغل القوى القومية العربية (الناصرية والبعثية والاشتراكية القومية) في السياق العربي، القوى التي أظهرت امتعاضاً واضحاً تجاه كل من إسرائيل وتركيا لأسباب تاريخية وقومية وسياسية.

كانت انطباعات الدول العربية عن تركيا في ذاك الوقت- خاصة دول الطوق- متأثرة إلى حدّ بعيد بالتركة العثمانية، إضافة إلى التوجهات التوسعية لتركيا في بعض أراضي الدول العربية المجاورة لها خاصة سورية والعراق. وقد تزايدت مساحة الشك والريبة عند الدول العربية من تركيا بعد قيام الأخيرة بالاعتراف بإسرائيل في عام ١٩٤٩، حيث اعتبرت

هذه الخطوة بمثابة طعنة في ظهر العالم العربي، الذي حاولت دوله نزع الشرعية عن إسرائيل في المحافل الدولية.

وقد حافظت تركيا وإسرائيل على علاقات وصلات سرية في هذه المرحلة نتيجة لعداء القوى الإقليمية الأخرى، وبسبب رغبة القادة العسكريين والمسؤولين الأمنيين في البلدين بهذا التوجه السري، إذ كانت هناك اجتماعات دورية كل ستة شهور لتبادل المعلومات والمعطيات والتحليلات السياسية، خاصة بين رؤساء الاستخبارات العسكرية في البلدين. وقد وصف إسحق رابين، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي في بداية ١٩٦٠، العلاقة مع تركيا بأنها خاصة وقريبة جداً ووثيقة، تعتمد على تبادل المعلومات والتقنيات العسكرية ووسائل الاستخبارات.

ومع انتهاء الحرب الباردة، كان التحالف السري للأطراف قد تحرك بين إسرائيل وتركيا بفعل الخطر الشيوعي والتحدي القومي العربي حتى انتهاء الحرب الباردة، فيما أن الانحياز الإستراتيجي لفترة ما بعد التسعينيات قام على أساس الوقوف في وجه المخاطر «الأصولية والإسلام الراديكالي الجهادي والدول المجاورة» ، خاصة إيران وسورية، وسعي إيران لامتلاك أسلحة الدمار الشامل والقدرات النووية. ما ميز هذه المرحلة من العلاقة التركية- الإسرائيلية هو علنية الاتفاقيات التي وقعت، والاجتماعات التي نظمت نتيجة لعوامل متعلقة بتركيا أكثر منها بإسرائيل، ومن هذه العوامل نهاية الحرب الباردة، وبروز أميركا كقوة عظمى رئيسية، وضعف السياق العربي العام خاصة بعد انطلاق عملية السلام بين العرب والإسرائيليين.

محددات العلاقة

وصلت العلاقة التركية الإسرائيلية في تسعينيات القرن الماضي، إلى درجة كبيرة من التعاون والتنسيق والوثوقية، جاء هذا نتيجة طبيعية لتغييرات عميقة في السياسة الخارجية الإسرائيلية حيث تجسد هذا التغيير من خلال تتبع الخطوات التالية من جانب إسرائيل:

١. استعداد إسرائيل لوقف دعم نشاطات حزب العمال الكردستاني العامل ضد تركيا في جنوب البلاد وشرقها، لذلك تضمنت بعض الاتفاقيات الثنائية بين البلدين إشارات إلى محاربة الإرهاب عبر تأسيس وحدة بوليسية خاصة لمعالجة هذا الموضوع.[٣]

٢. تبني إسرائيل رسمياً للموقف التركي من قضية مذبحة الأرمن في عام ١٩١٥، بالرغم من أن هناك استطلاعات رأي عام في أوساط الخبراء والأكاديميين الإسرائيليين تظهر تشكل وجهة نظر أكاديمية تعتبر ما حدث للأرمن عام ١٩١٥ على يد الأتراك يرتقي إلى درجة المذبحة أو المجزرة.[٤] إلا أن وجهة النظر الأكاديمية هذه لم تؤثر كثيراً في علاقات البلدين.

٣. طمأنة إسرائيل لتركيا من أن أي معاهدة سلام مع سورية لن تكون على حساب علاقاتها وشراكتها مع تركيا، خاصة أن هناك شكلاً من أشكال الالتفاف حول سورية، بحكم خلافات سورية مع تركيا في تلك الفترة حول الاسكندرونة، ومع إسرائيل حول الجولان. كان هناك تخوف تركي من أن تسهم عملية سلام حقيقية بين سورية

وإسرائيل بتفعيل الدور الإسرائيلي في إزالة سورية من قائمة الدول الداعمة والراعية للإرهاب، لا سيما في ظل الدعم السوري المتواصل لحزب العمال الكردستاني، واستضافتها لعبد الله أوجلان.

٤. تفهم إسرائيل لتبعات العلاقة الخاصة التي تربط سورية باليونان وأرمينيا، وتبعات ذلك على تركيا، بحيث قامت إسرائيل بالتوقيع على صفقة بقيمة ١٦ مليار دولار لتحديث أسلحة الجيش اليوناني، إلا أن الصناعات الجوية الإسرائيلية أهملت الصفقة، وقامت بدلاً من ذلك بتحديث ٤٠ طائرة من طراز F-4 وعدم إكمال باقي الصفقة، والاكتفاء ببيع أسلحة غير حساسة لليونان.[٥] تم هذا خوفاً من أن يؤثر ذلك على العلاقة الخاصة مع تركيا على اعتبار أن تركيا حليف إستراتيجي لإسرائيل، وأكثر فاعلية في المحيط الإقليمي خاصة في الشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى.

أولاً، العلاقات السياسية

١- الصراع العربي الإسرائيلي والعلاقات التركية الإسرائيلية

عند اختبار الدعم التركي المقدم للفلسطينيين كعامل في العلاقة التركية- الإسرائيلية، فإنه يجب التفريق بين القضية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، فمنذ السبعينيات من القرن الماضي، دعمت تركيا القضية الفلسطينية، وتعاطفت مع الفلسطينيين سياسياً، بالرغم من حالة الشك والريبة والتوجس من منظمة التحرير الفلسطينية وعلاقاتها الجيدة مع بعض خصوم تركيا في المنطقة. وبالرغم من الصورة النمطية لدى عموم الأتراك عن العرب بسبب موقفهم من الدولة العثمانية في أواخر أيامها، إلا أن الأتراك اعتبروا الفلسطينيين أكثر وفاء وولاء للخلافة العثمانية، حيث تجند عدد من الفلسطينيين في الجيوش العثمانية التي حاربت في مشارق الأرض ومغاربها.

ارتبط الموقف التركي المتوجس من منظمة التحرير الفلسطينية بفترة السبعينيات بعلاقة المنظمة التدريبية العسكرية والأمنية مع بعض الجماعات الكردية والأرمينية والجماعات اليسارية المناهضة لتركيا، هذا إضافة إلى علاقات المنظمة مع اليونان التي أبدت وقدمت دعماً كبيراً للفلسطينيين خلال فترة السبعينيات والثمانينيات لدرجة أنها استقبلت ياسر عرفات وبعض رفاقه بعد الخروج من بيروت عام ١٩٨٢ في أعقاب الغزو الإسرائيلي للبنان، مقابل ذاك كان موقف المنظمة داعماً للموقف اليوناني من القضية القبرصية مما أغضب الأتراك . رفضت تركيا الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني حتى العام ١٩٧٦ حينما دخلت منظمة المؤتمر الإسلامي، وبعدها بثلاث سنوات سمح للفلسطينيين بفتح مكتب تمثيل صغير لهم في أنقرة لم يرتق إلى درجة السفارة. في عام ١٩٩٦، أي بعد انطلاق عملية أوسلو السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وفي خضم استعداد الفلسطينيين لانتخاباتهم التشريعية والرئاسية الأولى تقدم ياسر عرفات بطلب رسمي للحكومة التركية لإرسال ٦٠ مراقباً تركياً من طرفها، لكن الاستجابة التركية كانت على شكل إرسال ٤ مراقبين فقط.

وبالرغم من حالة الخلاف مع منظمة التحرير الفلسطينية، استمرت تركيا الرسمية في تقديم الدعم السياسي والاقتصادي وحتى الأيديولوجي للقضية الفلسطينية مع احتفاظها بعلاقات وثيقة مع إسرائيل في الوقت نفسه، فبعد

اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى في عام ١٩٨٧، أدان البرلمان التركي الممارسات اللإنسانية التي تقوم بها إسرائيل، والعنف الممارس على الفلسطينيين داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي تصريح له اعتبر ممتاز سويسال، وزير خارجية تركيا أن ما تصفه إسرائيل بالإرهاب الفلسطيني، ما هو إلا محاولة فلسطينية خالصة للدفاع عن حقوقهم السياسية والمدنية في وطنهم. وقد تفاجأت إسرائيل بشكل كبير حينما قامت تانسو تشيللر، رئيسة الوزراء التركية بزيارة بيت الشرق في القدس خلال زيارتها لإسرائيل في عام ١٩٩٤، واجتماعها بوفد فلسطيني قاده فيصل الحسيني.

ازدادت موجات التعاطف مع الفلسطينيين في الشارع التركي بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في عام ٢٠٠٠، حيث خرج آلاف الأتراك في الشوارع منددين بالسياسة الإسرائيلية في اقتحام المدن وقتل المدنيين واعتقال الآلاف وجرح المئات. بينما نظم المثقفون والأكاديميون والسياسيون الأتراك مظاهرات تضامنية حاشدة مع الفلسطينيين، أخذت شكل إطفاء الأضواء الساعة التاسعة مساءً كتعبير عن رفض سياسات إسرائيل التي تقود إلى الظلام أو العتمة وقتل الحياة. في تشرين الثاني ٢٠٠٠، صوتت تركيا لصالح قرار أممي يدين إسرائيل لاستخدامها القوة المفرطة ضد الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما صدرت عبارات وتصريحات إدانة من الرئيس التركي أحمد نجدت سيزر ووزير خارجيته إسماعيل جيم ضد إسرائيل وانتهاكاتها بحق الفلسطينيين.

كانت تركيا، وللمفارقة الغريبة، أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل بصورة رسمية في عام ١٩٤٩، وبإعلان الدولة الفلسطينية في الجزائر في عام ١٩٨٨، لكن حصلت بعض التغييرات في السياسة الخارجية التركية اتجاه القضية الفلسطينية واتجاه القوى الفلسطينية العاملة على الساحة من أحزاب وتنظيمات.

٢- الصعود الإسلامي الأول

شكل وصول نجم الدين أربكان، زعيم حزب الرفاه الإسلامي إلى السلطة في عام ١٩٩٥، وانتخابه رئيسا للوزراء تغيرا مفصليا في الحياة السياسة التركية حيث تتقلد ولأول مرة قيادة ذات توجهات إسلامية هذا المنصب. كان أربكان متحمساً لدفع أطروحاته السياسية ودعا إلى إنشاء منظمة إسلامية عسكرية تحاكي الناتو، ومنظمة أمم متحدة إسلامية، وسوق مشتركة إسلامية، ومجموعة الثماني الإسلامية. وبدل من زيارة أوروبا وأميركا والغرب عموماً، قام أربكان بزيارة العديد من الدول الإسلامية في آسيا وافريقيا بما فيها إيران وليبيا. وقد تجاهل أربكان بشكل واضح رسالة التهنئة التي بعث بها له رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في حينه بمناسبة انتخابه رئيساً للوزراء في تركيا، منتقداً في الوقت نفسه سياسات إسرائيل في احتلال أراضي الغير بالقوة ، ومديناً لمشروعها الاستعماري الكولونيالي في المنطقة.[٦]

اتهم أربكان إسرائيل -بشكل مباشر- بوضع خطط، وتنفيذ مخططات وصياغة علاقات معها، أي مع تركيا، بهدف إخراجها من الدائرة التاريخية والحضارية والروحانية التي تنتمي إليها، واقتلاعها من جذورها الإسلامية من خلال العمل على إدماجها في الهوية الأوروبية، والثقافة الأوروبية. في الوقت نفسه الذي دعا فيه أربكان وفودا من حماس وحزب الله للقدوم إلى أنقرة للمشاركة في انعقاد المؤتمر العام لحزب الرفاه الإسلامي، مغضباً بذلك القوى الفلسطينية

العلمانية والوطنية.[7]

فاز أربكان وحزب الرفاه الإسلامي في الانتخابات التركية عام ١٩٩٨ على قاعدة العداء لإسرائيل سواء في خطابه السياسي أو في سياسات تركيا لاحقا. واعتبر أربكان إسرائيل دولة غير طبيعية لأنها ليست لكل مواطنيها وسكانها اليهود وغير اليهود، بل هي دولة اليهود في العالم، وهي أيضا غير طبيعية من وجهة نظر أربكان لأنها لا تمتلك دستوراً مكتوباً وحدوداً نهائية ومعترفا بها.[8]

للمفارقة، وبالرغم من هذا العداء من جانب أربكان لإسرائيل وسياساتها، تطورت العلاقة الإسرائيلية- التركية في فترة حكم أربكان بفضل تدخلات الجيش التركي في السياسات الخارجية والتحالفات الإستراتيجية، بحيث استطاعت المؤسسة العسكرية فرض صفقة تحديث طائرات الفانتوم المملوكة للجيش التركي لمصلحة شركة إسرائيلية. كما واجتمع أربكان نفسه مع وزير خارجية إسرائيل في حينها، ديفيد ليفي، إذ اعتبر الاجتماع مع مسؤول إسرائيلي رفيع بمثابة حدث مهم في تاريخ حزب إسلامي عقائدي، قام على أساس انتقاده المتأصل لإسرائيل. دعا بولنت أرنس، الناطق باسم البرلمان التركي خلال فترة حكومة أربكان، وينتمي إلى حزب الرفاه الإسلامي الحاكم، في أكثر من مناسبة، الولايات المتحدة لاستغلال نفوذها لدى إسرائيل لوقف «ذبح الفلسطينيين على يد الجيش الإسرائيلي»، بينما ذهب عبد الله غول، مستشار أربكان للسياسات الخارجية إلى الدعوة إلى إلغاء كل العقود والاتفاقيات المعقودة مع إسرائيل احتجاجا على سياساتها وممارساتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة.[9]

اعتبر افرايم أنبار من مركز بيغن- سادات للدراسات الإستراتيجية، الحديث عن شكل من أشكال الثورة الإسلامية العارمة في تركيا على غرار ما حدث في إيران عام ١٩٧٩، وما يرتبط بهذا السيناريو من مساس بالعلاقات الإستراتيجية مع إسرائيل، احتمالاً بعيد المنال، بسبب تداخل أكثر من عامل في التأثير على هذه العلاقة، وبسبب تعقيدات الوضع التركي الداخلي، حيث الجيش والقيم العلمانية، ومركز التأثير والضغط والمساندة المختلفة المعارضة لسياسات أربكان داخلياً وخارجياً.[10]

٣- الصعود الإسلامي الثاني: العدالة والتنمية

وصل حزب العدالة إلى الحكم في عام ٢٠٠٢. وقد قدم حزب العدالة والتنمية في تركيا نفسه للغرب على وجه الخصوص على أنه النسخة الإسلامية من الأحزاب الديمقراطية المسيحية المنتشرة في أكثر من بلد أوروبي، يسعى لضم تركيا إلى الاتحاد الأوروبي وتقوية دورها داخل الناتو والمضي بقوة بسياسة الإصلاح السياسي والاقتصادي والثقافي الشامل وهو حزب، أي العدالة والتنمية، داعم بقوة لليبرالية الاقتصادية واقتصاد السوق، إضافة إلى وقوفه مع بعض الإصلاحات الدستورية مثل السماح للطالبات المحجبات بالدخول إلى الجامعات التركية وأماكن الوظائف العامة ومؤسسات الدولة.[11]

جاء حزب العدالة والتنمية مع رؤية سياسية جديدة في التعامل مع القضايا الخارجية، ولكن لم يكن الحديث عن تحول راديكالي في السنوات الأولى لتولي الحزب مقاليد الحكم، بل استمر في توطيد مسيرة العلاقات التركية الإسرائيلية

التـي وصلـت ذروتهـا في الاتفـاق الإسـتراتيجي في شـباط ١٩٩٦، إلا أن الحـزب أراد أيضـا أن يلعـب دورا إقليميـا في السـاحة الـشرق أوسـطية وخصوصـا عـلى صعيـد الـصراع العـربي الإسرائيـلي.

يعتقد الباحث والدبلوماسي الإسرائيلي ألون ليئال أن الحزب أراد أن يلعب دور الوسيط في هذا الصراع، لا بل أنه ربط بين تطور العلاقات التركية الإسرائيلية وبين تقدم المسيرة السياسية وخصوصا في المسار الفلسطيني.[١٢] وقد اعتبر الحزب أن علاقة تركيا مع إسرائيل بالإضافة إلى عمقه الإسلامي الذي يرغب في تطويره في المرحلة القادمة سوف تعزز من حضوره كوسيط في الصراع وتجعله طرفا فاعلا في هذه المعادلة.

على الجانب الإسرائيلي كان لاندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في ٢٠٠٠ ، ومناظر الاقتحامات والقتل والدمار الذي أحدثته الآلة العسكرية الإسرائيلية تأثير واضح في العلاقات مع إسرائيل، وإحراج واضح للحكومة التركية المرتبطة بعلاقات وثيقة مع إسرائيل لا سيما في الجوانب الأمنية والعسكرية والإستراتيجية.

شكل الموقف من الغزو الأميركي للعراق في عام ٢٠٠٣ عاملا مؤثرا في صيرورة العلاقة التركية- الإسرائيلية، حيث اعتبرته دوائر إسرائيلية رسمية وإستراتيجية بمثابة فرصة للتخلص من عدو لدود، وخصم عنيد، فيما اعتبرت تركيا، الغزو عاملا مهددا ينذر بتفتيت الدولة العراقية، ويشكل خطراً داهماً على الأمن الإقليمي لتركيا وللمنطقة، وتخوفت تركيا خاصة من أن يقود الغزو إلى إقامة شكل من أشكال الفيدرالية أو الكونفدرالية في العراق مما سيسهم في تنمية المشاعر القومية لدى الأكراد عموماً.

ورغبة منها في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، بدأت أنقرة بالتقرب من الرأي العام الأوروبي الناقد لإسرائيل فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وممارساتها القمعية اللاإنسانية بحق الفلسطينيين داخل الأراضي الفلسطينية. كما سعى حزب العدالة والتنمية إلى الحدّ من تدخلات الجيش في الحياة السياسية العامة طمعا في إرضاء المعايير الأوروبية المتعلقة بحقوق الإنسان، ولإظهار صورة أقوى للديمقراطية التركية العلمانية القادرة على منع الجيش من رسم معالم النظام السياسي الداخلي والسياسة الخارجية، خاصة أن النظام الديمقراطي في حقيقة الأمر يعني الفصل ما بين السياسي والعسكري.

من هنا يمكن القول إن التحولات في السياسة الخارجية التركية جاءت استجابة لتغيرات في انطباعات الرأي العام التركي والصورة السلبية النمطية لإسرائيل في وسائل الإعلام التركية التي بقيت تنظر إلى إسرائيل كقوة احتلال وجيشها على اعتبار أنه جيش يقتل المدنيين بدم بارد. بدأت الحكومة التركية، في منتصف عام ٢٠٠٤، في تنويع مصادر عطاءات تحديث بعض أسلحتها وترسانتها العسكرية بهدف كسب بعض الشركات الأوروبية والمصانع الأوروبية للقيام بهذه المهمة كبديل عن الشركات الإسرائيلية التقليدية، حيث أن مثل ذلك يمكن أن يعزز من الحظوظ التركية بالانضمام إلى منظومة الاتحاد الأوروبي.[١٣]

لقـد نجـح حـزب العدالـة والتنميـة متكيفـا مـع العلمانيـة التركيـة، بحيـث اعتـبر الديـن أمـراً خاصـاً ومسـاحة تهـم الشـخص يجـب أن لا تتدخـل مـع إدارة الدولـة أو التأثـير في سياسـاتها، وقـد وضـح أردوغـان هـذه الفكـرة حينـما قـال «أنـا مسـلم، وعـليّ أن أقـوم بواجبـاتي اتجـاه اللـه الـذي خلقنـي وإتمـام واجبـاتي ومسـؤولياتي اتجاهـه في هـذا الشـأن. لكـن في الوقـت نفسـه سـأبعد

قناعاتي الدينية عن وظيفتي السياسية، لا يوجد حزب سياسي متدين بل الأفراد هم المتدينون. إن عظمة أي دين تتجلى في عدم خضوعه لابتزاز سياسي أو مصالح ومنافع شخصية ذاتية».[١٤]

منذ العام ٢٠٠٢، وبهدف الدخول في الاتحاد الأوروبي، قام حزب العدالة والتنمية بإجراء تعديلات دستورية بهدف تعزيز حقوق الإنسان والحريات العامة خاصة في مجال توسيع دائرة هذه الحريات ورفع القيود القانونية والسياسية المفروضة على ممارسة حقوق وحريات أخرى في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقام بالأساس بتقليص دور الجيش في الحياة السياسية وإمكانية تأثيره عليها[١٥]. وكان لذلك إسقاطات وتداعيات وآثار على العلاقة مع إسرائيل لأن الجيش أحد الفواعل المهمة لصالح علاقة مميزة مع إسرائيل، وكان هذا أحد الأسباب التي أدت إلى تدهور في العلاقة التركية- الإسرائيلية لا سيما بعد حرب غزة في ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

بدأ حزب العدالة والتنمية بالانحياز غير المباشر ودعوة قادة حماس لزيارة أنقرة منذ العام ٢٠٠٥. وظهر هذا التوجه بشكل واضح في سياسات تركيا خلال حرب إسرائيل على غزة في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، والانتقادات اللاذعة التي صدرت عن الساسة الأتراك ووسائل الإعلام التركية والرأي العام هناك لسياسات إسرائيل التدميرية في غزة، لدرجة اعتبر فيها رجب طيب أردوغان، رئيس وزراء تركيا أن صواريخ حماس التي تطلق من غزة باتجاه المدن والتجمعات الإسرائيلية المحاذية لغزة، لا يمكن لها أن تقتل بسبب ضعف إمكانياتها التقنية والتفجيرية، كما أنه، أي أردوغان، دعا إلى نزع مقعد إسرائيل في الأمم المتحدة بسبب انتهاكاتها لحقوق الإنسان والاستخدام المفرط للقوة العسكرية. بالمقابل طالب أردوغان العالم والقوى الحية فيه للتعاطي مع «حماس» على اعتبار أنها حزب إصلاحي سياسي يستطيع أن يمثل الفلسطينيين والقضية الفلسطينية في المحافل الدولية والإقليمية. في كانون الثاني عام ٢٠٠٩، وقف ما يقارب ١٥ مليون طالب وطالبة في المدارس والجامعات التركية دقيقة صمت دعماً للفلسطينيين وإدانة لإسرائيل وسياساتها.

ظهرت الكثير من مؤشرات الدعم التركي للفلسطينيين في الشارع التركي، حيث ألقيت قنابل على أحد فروع بنك بوزتيني الإسرائيلي في إسطنبول، كما أن الجمهور التركي هاجم فريق كرة السلة الإسرائيلي للفتيات أثناء وجوده في إسطنبول بالعبارات المؤيدة للفلسطينيين، ووزعت منشورات لمقاطعة المحلات التجارية والمؤسسات المالية المملوكة من اليهود في إسطنبول وأنقرة.[١٦]

٤- أسطول الحرية وتعمق أزمة العلاقة الثنائية

دخلت العلاقة الإسرائيلية – التركية في مرحلة تأزم جديد في أعقاب قيام إسرائيل بمهاجمة أسطول الحرية المتجه إلى غزة في نهاية أيار ٢٠١٠ لكسر الحصار المفروض على قطاع غزة منذ عام ٢٠٠٦. وكان من نتائج العملية الإسرائيلية قتل تسعة ناشطين أتراك كانوا على متن السفينة التركية «مرمرة» التي كانت جزءا من أسطول الحرية المكون من ست سفن. لاقت هذه الخطوة الدموية رد فعل تركي غاضبا، إذ قامت تركيا باستدعاء سفيرها في تل أبيب، وأبلغت السفير الإسرائيلي في تركيا رسالة احتجاج قوية، كما ألغت الحكومة التركية مناورات مشتركة مع الجانب الإسرائيلي، فضلا عن

إلغاء صفقات سلاح وتعطيل التنسيق الأمني والتعاون العسكري.

وقد هددت تركيا في أعقاب حادثة سفينة «مرمرة» بخفض مستوى العلاقات بين البلدين إلى أدنى مستوى، لا بل هددت أيضا بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل إذا لم تقم إسرائيل بالاعتذار على قتل مدنيين أتراك في المياه الدولية، وأصرت تركيا إلى جانب ذلك على أهمية إقامة لجنة تحقيق دولية، وعارضت إقامة لجنة فحص أقامتها الحكومة الإسرائيلية في أعقاب الضغط الدولي عليها. تعتبر حادثة «مرمرة» حدثا مهما وذروة لا مثيل لها في تأزم العلاقات بين البلدين.

ويبدو للعديد من المحللين أن إسرائيل في الآونة الأخيرة بدأت تظهر عدم ارتياح، بل غضبا من سياسة تركيا في ظل حكومة العدالة والتنمية، وبعد تأثر السياسة الخارجية التركية بفلسفة أردوغان وآرائه السياسية والشخصية، حيث أخذت تركيا تميل إلى إظهار السياسة المتشددة اتجاه إسرائيل لا سيما فيما يتعلق بالملف الفلسطيني وحصار إسرائيل لقطاع غزة منذ فترة طويلة، كما أن إسرائيل تدرك أن تركيا تحاول ملأ فراغ القوة الواضح في الشرق الأوسط لتنافس إسرائيل على ذلك عبر تبني موقف مؤيد للفلسطينيين ولحركة حماس.

كما أن إسرائيل غاضبة على تركيا وأردوغان شخصيا فيما يتعلق بالدور التركي في محاولة معالجة الملف النووي الإيراني، لا سيما بعد نجاح المبادة التركية – البرازيلية المشتركة في إقناع إيران بإمكانية تخصيب اليورانيوم بنسبة معينة في تركيا من أجل إعادته للاستخدام المدني داخل إيران . يساعد مثل هذا التحرك التركي، بحسب وجهة النظر الإسرائيلية، إيران في «الضحك على العالم وخداعه» لشراء الوقت من أجل استغلاله لتكثيف عملية المضي قدما بالبرنامج النووي للأغراض العسكرية، كما أن هذه الخطوة التركية يمكن أن تساعد إيران في التملص من العقوبات الدولية التي تحاول الدول الكبرى فرضها عليها ووضعها في الزاوية بحيث تفقد خياراتها المختلفة في التعامل مع هذه القضية.

جاء تأزم العلاقة مع تركيا في أعقاب العديد من الأحداث التي أوصلت الروابط بين البلدين إلى هذا الطريق المسدود والتأزيم المشحون ومن هذه الأحداث:

١- مداخلة أردوغان في دافوس في كانون الثاني ٢٠٠٩ والترحاب الحار له في تركيا بعد مناوشته الكلامية مع شمعون بيريس.

٢- انتقاد تركيا لتصريحات إسرائيلية اعتبرت أن تركيا قوة احتلال في شمال قبرص وذلك في شباط ٢٠٠٩.

٣- في تشرين الأول ٢٠٠٩، منعت تركيا مشاركة إسرائيل في مناورات حلف الناتو فوق الأراضي التركية ما أدى إلى إلغاء المناورات نفسها.

٤- احتجاجات إسرائيلية على أكثر من مسلسل وفيلم تركي تظهر فيه إسرائيل كدولة معادية للإنسانية تقوم بقتل الأطفال واغتصاب النساء بدم بارد.

٥- إهانة السفير التركي في إسرائيل من قبل نائب وزير الخارجية الإسرائيلي داني ايالون.

ما يخيف المصادر الإسرائيلية، الرسمية وغير الرسمية، إن العلاقة التركية مع كل من إيران وسورية أخذت تتجذر وتأخذ طابعا إستراتيجيا عميقا، مع تزايد في مستوى العلاقات السياسية والاقتصادية والتبادل التجاري، فبينما أن التبادل

التجاري بين تركيا وإسرائيل لم يتجاوز بضعة مليارات، فقد وصل التبادل الإيراني التركي في عام ٢٠٠٩ إلى ما يقارب ١١ مليار وقفز التبادل التجاري التركي مع سورية إلى ٤ مليار دولار (قبل انفجار الأحداث في سورية/ المحرر). ويبدو أن الأمور والتطورات على صعيد العلاقة الإسرائيلية التركية ماضية باتجاه التصعيد الكلامي والإعلامي لا سيما في ضوء التحشيد المعنوي والإعلامي وغضب الرأي العام خاصة في داخل تركيا، حيث لا تنفصل هذه التطورات المتلاحقة مع التصريحات النارية التي يطلقها بعض السياسيين الأتراك ليعبروا فيها عن غضبهم الشديد من إقدام إسرائيل على قتل أتراك بدم بارد لا سيما أنهم كانوا في مهمة إنسانية خالصة تدعمها أغلب المنظمات الحقوقية والإنسانية.

٥- محاولات رأب الصدع

حاولت الحكومة الإسرائيلية مراراً وتكراراً التقليل من عمق الأزمة مع تركيا، إلا أن تركيا كانت دائما تصعد في تصريحاتها حول ارتكاب إسرائيل جرائم حرب خلال الحرب على غزة، فمثلاً حاول وزير الدفاع الإسرائيلي ايهود باراك تخفيف حدة التوتر بقوله «تركيا هي دولة مهمة ومركزية في منطقتنا، لإسرائيل علاقات إستراتيجية معها منذ عشرات السنوات، وعلى الرغم من المد والجزر في علاقاتنا، العلاقات بين البلدين مهمة لنا وللأتراك، لهذا فالعلاقات بين البلدين لن تتضرر».[١٧] وزاد من حدة التوتر بين البلدين تصريح أردوغان بأنه مستعد لمقابلة عمر البشير رئيس السودان إلا أنه غير مستعد لمقابلة رئيس الحكومة الإسرائيلي نتنياهو، ما دفع بنتنياهو إلى التصريح بأن «تركيا لا يمكن أن تكون وسيطا بين إسرائيل وسورية».[١٨]

ومما زاد من حدة التوتر بين البلدين بث فيلم تركي في القناة التركية الحكومية حول الحرب على غزة، حيث يظهر فيه جنود إسرائيليون يطلقون النار على أطفال فلسطينيين، وقد وصفت إسرائيل هذا الفيلم باللاسامية وأدى إلى توبيخ سفير تركيا في إسرائيل، وقد أصدرت وزارة الخارجية الإسرائيلية بيانا جاء فيه «هذا الفيلم الذي لا يوجد بينه وبين الواقع أي صلة ولو سطحية، يستعرض جنود الجيش الإسرائيلي كقاتلي أطفال، لا يمكن أن يعرض حتى في تلفزيونات الدول المعادية، وطبعا ليس في دولة نقيم معها علاقات دبلوماسية كاملة».[١٩]

وظهر في استطلاع أجرته الجالية اليهودية في تركيا أن ٤٢٪ من الأتراك لا يرغبون بجار يهودي قربهم، واعتبر ٨٠٪ من المستطلعين أن سياسة إسرائيل تهدف إلى تصعيد الصراع مع الفلسطينيين، مقابل ٦٥٪ أشاروا أن سياسة الفلسطينيين وحماس تؤدي أيضا إلى تصعيد الصراع. أما ٦٦٪ فقالوا إن الصراع يؤثر سلباً على نظرتهم لليهود في العالم، فيما عبر ٥١٪ عن رأيهم بأن الصراع يؤثر سلباً على علاقتهم بيهود تركيا، واعتبر ٦٨٪ انه يجب اتهام إسرائيل فقط في الأحداث وليس يهود العالم. ويعتقد ٤٨٪ أن يهود تركيا غير مخلصين للدولة مثل الأرمن واليونانيين.[٢٠]

وجاءت زيارة بنيامين بن اليعازر وزير الصناعة والتجارة الإسرائيلي إلى تركيا في تشرين الثاني ٢٠٠٩ كخطوة أولى في المحاولة الإسرائيلية لتخفيف حدة التوتر بين البلدين، وجاءت زيارة بن اليعازر إلى تركيا في إطار مؤتمر التعاون الاقتصادي بين إسرائيل وتركيا، والذي شارك فيه أيضا وزير الدفاع التركي وتشيدي غونول.

وقد صرح الوزير التركي في كلمته الافتتاحية للمؤتمر أن «تركيا معنية بتوسيع اتفاق التجارة الحرة مع إسرائيل، لأن الاتفاق الحالي لا يتجاوب مع الإمكانيات الكامنة للتعاون بين البلدين، كما أن تركيا معنية بتوقيع اتفاق مواصلات مع إسرائيل وتعزيز التعاون بين الموانئ البحرية بين البلدين». كما أعلن وزير الدفاع التركي عن موافقة بلاده على انضمام إسرائيل إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD). وأضاف أن تركيا معنية بتعميق مشاركة شركات تركية في مجال مشاريع البنية التحتية في إسرائيل، حيث أن هذه الشركات مندمجة في مشاريع بقيمة ٥٠٠ مليون دولار، وتركيا معنية بتعميق هذا الاندماج أكثر مما هو عليه الآن. كما أشار غونول إلى أهمية إقامة مناطق صناعية مشتركة بين إسرائيل والفلسطينيين ودمج شركات تركية في هذه المناطق. وعن العلاقات الأمنية بين البلدين وخصوصا الإشكاليات التي ظهرت في أعقاب صفقة الطائرات بدون طيار، قال غونول إن هنالك إمكانية لتعميق التعاون بين البلدين في هذا الخصوص.[٢١]

كانت زيارة بن اليعازر إلى تركيا موضع نقاش في الحكومة الإسرائيلية قبل وبعد الزيارة، حيث يقود افيغدور ليبرمان وزير الخارجية خطاً يرفض فيه المبادرة للتقارب بين إسرائيل وتركيا في أعقاب الأزمة بين البلدين، وقد صرح أنه ما دام في وزارة الخارجية فإن تركيا لن تكون وسيطاً للمحادثات بين إسرائيل وسورية، إلى جانب هذا الخط السياسي فإن خط نتنياهو وايهود باراك بدعم من رئيس الدولة شمعون بيريس يؤيد المبادرة لتخفيف حدة التوتر، ولا شك أن بن اليعازر سافر إلى تركيا بتوجيه مباشر من نتنياهو وخصوصاً أن الزيارة تحمل دلالات سياسية بالدرجة الأولى، وليست اقتصادية لا سيما أنها جاءت بعد توتر العلاقات بين البلدين والنقد اللاذع الذي وجهه رئيس الوزراء التركي إلى إسرائيل. وقد تحسنت هذه العلاقات أكثر وأكثر خلال لقاء جمع بين شمعون بيريس ورئيس تركيا عبد الله غول في إطار أعمال مؤتمر كوبنهاغن للبيئة في كانون الأول ٢٠٠٩. حيث شكل هذا اللقاء تحسناً إضافيا.[٢٢]

عارض ليبرمان المبادرات الإسرائيلية لتخفيف التوتر مع تركيا، لا بل قام بمهاجمة بن اليعازر وشمعون بيريس على لقائهما مع المسؤولين التركيين، وصرح أن زيارة بن اليعازر إلى تركيا لم تتم بالتنسيق معه. وتبنى ليبرمان خطا سياسيا يصعد التوتر لاعتقاده أن تركيا تحتاج إسرائيل أيضا، ففي مؤتمر السفراء الأجانب في إسرائيل الذي نظمته وزارة الخارجية الإسرائيلية في كانون الثاني ٢٠٠٩، قام ليبرمان بمهاجمة رئيس الوزراء التركي، حيث صرح أنه «إذا اعتقد البعض أننا بعد تصريحات أردوغان، حتى لو جاءت بعدها الابتسامات والزيارات سوف نوافق على الوساطة التركية، أقول له انسَ ذلك». وبعد ذلك قام ليبرمان بمهاجمة بن اليعازر وايهود باراك حيث قال «هنالك جهات هامشية في الحكومة (يقصد حزب العمل الذي ينتمي إليه كل من بن اليعازر وباراك) الذين يقترحون ويشيرون أن هنالك مكانا لوساطة تركية، اقترح عليهم أن يهتموا بوزاراتهم ولا يبثوا أوهاما بعيدة عن الواقع». وقد اتصل نتنياهو بالوزير بن اليعازر وأكد له أنه لا يهتم لأقوال ليبرمان، ما يؤكد أيضا أن التوجه الإسرائيلي نحو تخفيف حدة التوتر هو بتوجيه نتنياهو نفسه.[٢٣]

وقد أشارت جهات في وزارة الخارجية الإسرائيلية أن هدف الوزارة من إهانة السفير التركي كان محاولة من ليبرمان لإفشال زيارة وزير الدفاع ايهود باراك إلى تركيا في كانون الثاني ٢٠١٠، حيث تجري هذه الزيارة كما الزيارات السابقة لمسؤولين إسرائيليين إلى تركيا بخلاف موقف ليبرمان من ذلك.[٢٤]

إن رصيد تركيا كوسيط بين السوريين والإسرائيليين هو في تعظيم قدراتها الاقتصادية والتقنية والمدنية والتنموية، وكل شيء مرتبط مع القوة الناعمة. يجب، من وجهة النظر التركية، أن يكون التحرك التركي على هذا المسار ضمن رؤية إستراتيجية شاملة، لأن كل صراعات المنطقة متشابكة بعضها مع بعض، بما فيها الملفات العراقية واللبنانية والفلسطينية والإيرانية، ومن هنا فإن البعض يقترح دوراً تركياً فاعلاً في ملفات أخرى، إضافة إلى عملية السلام. وبما أن السياسات الأميركية في آخر عقد قد خلقت أجواء من الكراهية اتجاه أميركا وسياساتها وإستراتيجيتها، فان اللاعبين المحليين، على اعتبار أن تركيا جزء منهم، يجب أن يقوموا بأدوار أكثر نشاطاً من خلال إقناع أميركا لإعطائهم مساحة أكبر للمناورة والتدخل والوساطة بسبب تداخل الجغرافيا والسياسة والفواعل غير الدولانية مثل حزب الله وحماس.

وقد تعززت الجهود التركية بعد أن فتحت قنوات اتصال مع كل الأطراف المعنية بما فيها العرب وإسرائيل، وهذا بالفعل يزيد من مصداقية الدور التركي، إضافة إلى وضع إستراتيجية طويلة الأمد لحل الصراع لأن الصراع السوري- الإسرائيلي معقد وحساس وشائك وخطير، ويحتاج إلى جولات عديدة من الحوار والوساطة والتدخل. ومن أجل أن تكون الخطوات والسياسات التركية في الاتجاه الصحيح، فإن صانع القرار التركي بحاجة ماسة إلى دراسات علمية وأكاديمية ذات طابع عملي سياساتي متعلق بعملية السلام السوري- الإسرائيلي والوضعية الداخلية في كلا البلدين، وهنا اقتراح البعض منتدى سورية- تركيا يضم خبراء ومحللين وصحافيين وأكاديميين لتقديم مقترحات حول سياسات معينة لصانع القرار حتى تكون قراراته متنورة وقريبة من الصواب.

وخلال زيارة سعد الحريري رئيس الوزراء اللبناني إلى تركيا في كانون الثاني ٢٠١٠ قال أردوغان إنه يجب الضغط على إسرائيل كما يتم الضغط على إيران، وأن على المجتمع الدولي معالجة مفاعل ديمونا النووي كما تتم معالجة الملف النووي الإيراني. وهذا يعني عدة أمور من وجهة النظر الرسمية التركية، أولها أن تركيا راغبة فعلا في لعب دور في إيجاد حلول للملف النووي الإيراني، ويمكن لها أن تلعب دور الوسيط في هذا المجال ما يعني تعزيز أوراقها الإقليمية لا سيما بالنسبة للغرب والولايات المتحدة الأميركية، وثاني هذه الأمور أن تركيا قلقة فعلا من القدرات النووية الإسرائيلية باعتبار أن هذه القدرات خطر على توازن القوى الإقليمي، لأن مثل هذا السلاح يدعم من مقدرة إسرائيل في ابتزاز الجيران بما فيهم تركيا، وثالث هذه الأمور أن تركيا أصبحت تتبنى وجهة النظر الإقليمية التي تقول أن على إسرائيل أن تكون جزءا من أي ترتيب دولي لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط، والعمل بجدّ لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل. يقول وزير الدفاع التركي غونول: إن تركيا لا ترغب بسلاح نووي كما أنها لا ترغب بأن تقوم دول أخرى بامتلاك أسلحة نووية.

وقال إيهود باراك حول إهانة السفير التركي «أن العلاقات الدبلوماسية يجب أن تدار حسب الأصول الدبلوماسية نحن ملتزمون بذلك وسنستمر حسب هذه الأصول، كانت العلاقات بين البلدين بين مدّ وجزر، أتمنى أن تكون الأزمة من خلفنا». في المقابل صرح ليبرمان «في الجوهر، الاحتجاج أمام تركيا كان صحيحا، ولكن من لديه حساسية لكرامته، عليه أن يكون حساسا لكرامة الآخرين، لهذا السبب اعتذر داني ايلون».[٢٥]

ثانياً، العلاقات العسكرية بين البلدين وانعكاساتها السياسية والإقليمية

شكل الجيش التركي عاملا آخر ومهما في بلورة علاقة إسرائيل بتركيا، إذ تعتبر المؤسسة العسكرية في تركيا من المؤسسات التي يحسب حسابها في الحياة السياسية بسبب قدرتها على إجراء التغييرات سواء داخليا أو خارجيا، ويشكل رضا الجيش عن الحزب الحاكم ضمانة أكيدة لاستمراريته في السلطة. وتستمد المؤسسة العسكرية قوتها في الحياة السياسة التركية من عاملين: الأول، اعتبار الجيش نفسه وصيا على المبادئ الأتاتوركية، وهو ينظر بعين الشك والريبة إلى من يخالف هذه المبادئ، وهذا ما دعاه إلى التدخل ثلاث مرات في ١٩٦٠، ١٩٧١، ١٩٨٠. وثانيا، الحضور القوي للجيش في مجلس الأمن القومي الذي يختص بأمور الأمن القومي والسيطرة على آلية العمل السياسي وأمور البلاد. ويتكون المجلس من رئيس الوزراء ورئيس الأركان ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية وقادة الأفرع الرئيسية للجيش التركي من قوات برية وجوية وبحرية. هذا مع الإدراك التام أن الجيش التركي برموزه كان من العوامل والفواعل التركية الداخلية الضاغطة باتجاه علاقة وثيقة مع إسرائيل بحكم العلاقات العسكرية والإستراتيجية مع إسرائيل، ولأن كلا البلدين حافظا بعد الحرب العالمية الثانية على علاقة خاصة مع الغرب ضمن المظلة الأطلسية والشراكة الإستراتيجية.

شكل التحالف الإستراتيجي العسكري بين البلدين عاملا جوهريا في علاقات البلدين منذ ظهور هذه العلاقة بعد قرابة عام من وجود إسرائيل. لكن يظل الاتفاق الموقع عام ١٩٩٦ هو الاكثر أهمية في السنوات الأخيرة لما تضمنه من بنود وتفاهمات ورؤى. تضمن اتفاق عام ١٩٩٦ برنامجاً خاصاً للتدريب العسكري والزيارات الميدانية العسكرية، والمناورات العسكرية المشتركة، ونقل الخبراء العسكريين والمراقبين، وتبادل التكنولوجيا العسكرية، كما تضمن الاتفاق إعطاء فرص كبيرة لسلاح الجو والبحر لإجراء تمارين عسكرية مشتركة، لكن إن حصل وتواجدت قوات عسكرية لأحد البلدين فوق أراضي الدولة الأخرى، فإنها لا تدخل في نزاع مع طرف ثالث أو تتدخل في النزاعات الطائفية والانفصالية الداخلية.

شكل الاتفاق التركي الاسرائيلي خطرا إستراتيجيا يهدد دول المنطقة مثل سورية وايران واليونان، وجاء الاتفاق أيضا في سياق قمة شرم الشيخ في آذار ١٩٩٦ لمحاربة الإرهاب، وكانت القمة عقدت في أعقاب العمليات التي قامت بها حركة حماس في العمق الإسرائيلي، إلا أن الاتفاق لم يكن وليد هذه القمة فقط، بل جاء ضمن مصالح مشتركة اسرائيلية تركية، توجتها زيارة الرئيس التركي سليمان ديميريل إلى واشنطن وقبلها إلى اسرائيل، وجاء في سياق انتهاج كل من إسرائيل وتركيا سياسة خارجية أكثر تشددا لاعتبارات امنهما القومي.

جرت في فترة ١٩٩٦-٢٠٠٣، مناورات عسكرية جوية مشتركة بمعدل ثماني مرات كل عام، ولمدة أسبوع كامل في كل تمرين عسكري، وقد سمح للطائرات الإسرائيلية من خلال هذه التمارين المشتركة استكشاف منطقة البحر المتوسط، وزيادة الخبرة القتالية والمعرفة الجغرافية، وتحسس مصدر المخاطر المستقبلية. وقام سلاح البحر في البلدين بإجراء مناورات عسكرية في ١٩٩٦، ١٩٩٨ حيث كان الأسطول الأميركي جزءاً من تمرين ١٩٩٨ ما أعطاها أبعاداً إستراتيجية وتكنولوجية خاصة . وتكثفت مثل هذه التمارين العسكرية والمناورات المشتركة في هذه الفترة ربما تطبيقا للاتفاق العسكري بين البلدين الذي تم التوقيع عليه في عام ١٩٩٦.

على صعيد آخر، تدرب الطيارون الإسرائيليون في طائرات F-16 على كيفية تجنب اصطدام الطيور المهاجرة بالطائرات أثناء التحليق في الأجواء المنخفضة، وإتباع إجراءات سلامة خاصة. كما أن سلاح الجو في البلدين خطط لنصب شبكة رادار خاصة على أراضيهما لمراقبة هجرة الطيور عبر البحر المتوسط، لا سيما في فصلي الخريف والربيع من كل عام، ولهذا الغرض تم نصب سبع محطات رادار داخل الأراضي التركية والإسرائيلية لمراقبة أسراب الطيور المهاجرة عبر المتوسط وشمال إفريقيا.

أما على مستوى التسليح والتصنيع العسكري وتجارة السلاح، فبموجب اتفاق عام ١٩٩٦، توصلت الصناعات العسكرية للبلدين إلى تعزيز التعاون خاصة في مجالات تصنيع صواريخ أرض- جو من طراز Popeye ، وبيع إسرائيل صواريخ جو- جو من طراز Python لتركيا، كما سمح لتركيا أيضا بتصنيع مدافع من نوع Galil والاستفادة من الخطط العسكرية الدفاعية الإسرائيلية واشتراكها فعلياً في تصنيع صواريخ Arrow المضادة للصواريخ، كما أظهر الأتراك اهتماماً خاصاً بصواريخ «كروز»، والانتفاع من المعلومات التقنية المتوفرة لدى إسرائيل، ومن المعلومات الواردة من القمر الصناعي الإسرائيلي ذات الأغراض التجسسية اوفيك Ofek.

وفي أعقاب الاتفاق، اجتمع قادة مصر والسعودية وسورية في دمشق، معبرين عن قلقهم وانزعاجهم الشديدين من التوقيع على الاتفاق العسكري والأمني بين تركيا وإسرائيل، داعين تركيا -في الوقت نفسه- إلى إعادة التفكير في مسيرة علاقاتها مع إسرائيل، على اعتبار أن هذه العلاقة لها تبعات سلبية، سياسية وإستراتيجية في الشرق الأوسط، إضافة إلى أن العلاقة بين تركيا وإسرائيل كانت حاضرة بقوة في كل البيانات والتصريحات والتقارير الصادرة سواء من الجامعة العربية أو من منظمة المؤتمر الإسلامي في نهاية التسعينيات.

شعرت الدول العربية، خاصة مصر والعراق وسورية، بتهديد مباشر من اتفاقية التعاون الإسرائيلي- التركي لعام ١٩٩٦، وبالرغم من دعوة مصر للانضمام إلى الاتفاقية أو الترتيبات الأمنية، فقد كانت، مصر، تعترض على فعل ذلك في مناسبات سابقة، وربما كان الدافع وراء رفض مصر هو تنافسها التاريخي المبطن والهادئ مع تركيا، ومخاوفها من أن أنقرة قد أخذت تتغلغل في مجال نفوذها في حوض البحر الأبيض المتوسط. وبما أن مصر تقدم نفسها على أنها حارسة الأمن القومي العربي، فقد كانت قلقة بشأن التفوق الإستراتيجي لتركيا على العرب الذي قد يمنحه هذا الاتفاق مع إسرائيل.

وصلت العلاقات الإستراتيجية بين تركيا وإسرائيل ذروة تدهورها في إعلان تركيا عن إلغاء مشاركة سلاح الجو الإسرائيلي في المناورات المشتركة في تشرين الثاني ٢٠٠٩، وقد شكلت هذه الخطوة التركية صدمة كبيرة للساسة في إسرائيل الذين اعتقدوا أن السياسة التركية بعد الحرب على غزة ستكون مؤقتة وعابرة، وأن التوتر سيزول أمام المصلحة الإستراتيجية العسكرية للبلدين، فجاء إلغاء التدريبات المشتركة المقرر إجراؤها في تركيا، والتي كانت تجري كل عام بمشاركة أعضاء في حلف الناتو، ومنهم الولايات المتحدة الأميركية، لتشكل تدهوراً غير مسبوق في العلاقة بين البلدين.

ويقول الكاتب والمتخصص في صحيفة «هآرتس» تسفي برئيل حول هذا الإلغاء أنه يمثل تحولاً عميقاً في سياسة الرد التركية على إسرائيل، وذلك بسبب استعداد الجيش التركي للانضمام لقرارات الحكومة، والأسوأ من ذلك، فإنه لولا

موافقة الجيش فإن الحكومة ما كانت تستطيع أن تتخذ وتنفذ قراراً بمثل هذه الأهمية، والذي من شأنه أن يضع تركيا أمام الولايات المتحدة الأميركية، إيطاليا ودول أخرى في حلف الناتو...بشكل عام (والحديث هنا لبرئيل) «كان هنالك تقسيم للوظائف في تركيا بين الجيش والحكومات، حيث عبر رؤساء الحكومة والوزراء- أيضا من ممن سبقوا رئيس الوزراء الحكومة أردوغان- بشكل قاس عن رأيهم في السياسة الإسرائيلية. ولكن المقياس الإسرائيلي للعلاقات كان دائما نوعية العلاقات مع الجيش التركي، فكلما سمح الجيش لإسرائيل باستعمال مجال تركيا الجوي كلما حظي بتعاون استخباراتي وحظي بمشاريع إسرائيلية لتصليح دباباته أو شراء أدوات عسكرية من الصناعات العسكرية والجوية الإسرائيلية، وكان الساسة الإسرائيليون يتعاملون في بعض الأحيان مع الساسة الأتراك باستهتار بسبب العلاقة المتينة مع الجيش التركي».

هددت تركيا إسرائيل بأنها ستقاضيها في محكمة دولية للتحكيم، وذلك إذا لم تقم إسرائيل حتى كانون الثاني ٢٠١٠ بإصلاح الطائرات بدون طيار التي زودتها لتركيا. وأشارت المصادر التركية أن الصناعات العسكرية الإسرائيلية زودت تركيا الطائرات في تشرين الأول ٢٠٠٩ بتأخير عام ونصف (يصل حجم الصفقة ١٩٠ مليون دولار منها ١٥٠ للصناعات الإسرائيلية والباقي لشركة تركية). يعتبر اتفاق الطائرات بدون طيار الاتفاق الأكثر أهمية الذي وقع بين إسرائيل وتركيا في عهد رئيس الوزراء أردوغان، إضافة إلى صفقة أخرى بقيمة ١٤١ مليون دولار تقوم خلالها إسرائيل بتزويد تركيا بأجهزة استخباراتية في الطائرات .

وعلى أثر هذه الأزمة، وفي ظل ذروة الأزمة التي كانت بين تركيا وإسرائيل في أعقاب إهانة السفير التركي، مكث مدير عام وزارة الدفاع الجديد الجنرال المتقاعد اودي شاني في تركيا وذلك لحل هذا الإشكال وتعميق العلاقات العسكرية بين البلدين، وشغل اودي شاني أيضا منصب رئيس شعبة المساعدات الأمنية في وزارة الدفاع، لهذا السبب سافر إلى تركيا بحكم منصبه القديم لحل إشكالية الصفقة حول الطائرات بدون طيار. وقد أشارت مصادر في وزارة الدفاع أن زيارة شاني كان ايجابية رغم الأجواء التي رافقت العلاقات بين البلدين خلال أزمة السفير التركي، زيارة أعقبتها زيارة وزير الدفاع أيهود باراك .

وخلال زيارة باراك إلى تركيا التي استمرت يوما واحدا، والتي وصفت إسرائيليا بأنها زيارة ناجحة، قال وزير الدفاع التركي وجدي غونول بأن إسرائيل وتركيا لا تزالان حليفتين إستراتيجيتين.

ثالثاً، العلاقات الاقتصادية: الغاز أولاً

يلعب الغاز الإسرائيلي عاملا مهما في السياسة الخارجية حتى مع تركيا، وذلك في أعقاب تعزيز التعاون بين إسرائيل وقبرص في مجال الغاز. وقبل ذلك، لا بد من القول إن إسرائيل عززت علاقتها مع اليونان وقبرص اليونانية بعد تأزم العلاقات التركية الإسرائيلية قبل سنوات، وذلك كرد فعل إسرائيلي دبلوماسي على توتر العلاقة مع أنقرة، وقيام الأخيرة بتخفيض مستوى العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في أعقاب أحداث سفينة مرمرة.

فقد صرح نائب وزير الطاقة التركي مورات مركان، أن التعاون بين إسرائيل وقبرص في مجال الغاز الطبيعي سيشكل عائقا أمام مشروع لتصدير الغاز الإسرائيلي إلى تركيا بواسطة أنبوب غاز تحت الماء، يمكن أن يشكل حلقة وصل لتصدير

الغاز الإسرائيلي إلى أوروبا أيضا. ففي مؤتمر عقد في إسطنبول حول الطاقة طالب مندوب خاص لوزارة الخارجية الإسرائيلية ميخائيل لوطم لقاء مركان إلا أن الأخير رفض لقاءه بسبب تخفيض العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، إلا أن مركان أوضح بطريقة غير رسمية للمندوب الإسرائيلي أن عدم لقائه لا ينبع فقط من العلاقات المتوترة بين البلدين، بل أيضا بسبب التعاون بين إسرائيل وقبرص في مجال الغاز الطبيعي.

يسود تعاون بين إسرائيل وقبرص في مجال تطوير حقول الغاز التي تحيط الجزيرة حيث تهيمن تركيا على الجانب الشمالي منها، ففي حقل غاز اكتشف في المياه الإقليمية لقبرص اليونانية تبين أنه يمتد إلى حقل غاز في المياه الإقليمية لإسرائيل، وقد أعلنت تركيا أنها ستقاطع أي شركة تشارك في البحث عن حقول الغاز حول الجزيرة القبرصية، وقد هددت تركيا مرارا باستعمال القوة العسكرية لمنع ذلك، إلا أن توقعات حدوث ذلك ضئيلة.[٢٦]

تعلم تركيا أن التقارب الإسرائيلي القبرصي ليس تقاربا اقتصاديا فقط، بل هو تقارب سياسي وإستراتيجي أيضا جاء بعد توتر العلاقات مع إسرائيل، ففي شباط ٢٠١٢ زار نتنياهو قبرص، وهي أول زيارة لرئيس وزراء إسرائيلي للجزيرة، وتم تسريب معلومات في أعقاب الزيارة، لم يتم تأكيدها، عن إمكانية وجود دائم لقوات إسرائيلية على الجزيرة أو خلال الأزمات على الأقل. ووقعّت كل من إسرائيل وقبرص واليونان في آذار على تفاهمات حول فحص إمكانية الشروع في إنجاز مشروع لربط شبكة الكهرباء الإسرائيلية مع الأوروبية.[٢٧]

ارتفع الميزان التجاري وحجم التبادلات الاقتصادية بين إسرائيل وتركيا خلال العقد الأخير، إلا أن الأزمة بين البلدين عام ٢٠٠٩ أدت إلى تراجع قطاع السياحة الإسرائيلي والتبادل التجاري مع تركيا (أنظر جدول رقم ١)، وذلك بسبب مقاطعة الإسرائيليين لها. فحسب معطيات وزارة الثقافة والسياحة التركية سجل شهر أيلول من عام ٢٠٠٩ تراجعا بنسبة ٣٥٪ في السياحة الإسرائيلية، أي من ٦٠ ألف سائح في أيلول ٢٠٠٨ إلى ٣٩ ألف سائح في أيلول ٢٠٠٩.

تشير المعطيات أنه من بداية العام ٢٠٠٩ وحتى أيلول من العام نفسه سافر إلى تركيا ٢٤٥ ألف إسرائيلي، مقابل ٤٥٢ ألف إسرائيلي في الفترة نفسها من العام ٢٠٠٨، أي حدث تراجع بنسبة تصل إلى حوالي ٤٦٪. ووصلت نسبة السياحة الإسرائيلية إلى تركيا في أيلول ٢٠٠٩ من مجمل السياحة لتركيا إلى ١،٢٪ مقارنة بـ٢٪ في العام ٢٠٠٨ . ويعود هذا التراجع إلى نداءات المقاطعة في المجتمع الإسرائيلي لتركيا بسبب موقفها من إسرائيل لدرجة أن إحدى الشركات الإسرائيلية الخاصة قامت بتعليق لافتات كبيرة بعنوان «لن نطير إلى تركيا» . هذا وعلى الرغم من أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين متطورة، حيث تعمل في تركيا ٣٠٠٠ شركة إسرائيلية، ويصل حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى ٤ بليون دولار، إلا أن العلاقات التجارية بين تركيا وإيران تزداد أيضا في الوقت نفسه حيث يصل حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى ١٠ مليار دولار.[٢٨]

ارتفع حجم الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا في منتصف العام ٢٠١٣، بنسبة ٥٦٪، بمعدل يصل إلى ١،٢ مليار دولار، وأدى هذا الارتفاع إلى وضع تركيا في المكان الثالث من بين دول الصادرات الإسرائيلية، متجاوزا الصين وهولندا وألمانيا، وهذا ناتج بالأساس مع تحسن العلاقات الاقتصادية بين البلدين في النصف الأول من العام ٢٠١٣.[٢٩] وتعتبر

المواد الكيماوية والنفط المكرر من الصادرات الإسرائيلية الأساسية لتركيا، ففي النصف الأول من العام ٢٠١٢، وصل حجمها إلى ٤٦٥ مليون دولار، وارتفع إلى ٩١٥ مليون دولار في الفترة الموازية لها من العام ٢٠١٣، أي ارتفاع بمعدل يصل إلى ٩٦٪.[٣٠]

جدول (١) يبين العلاقات التجارية بين إسرائيل وتركيا ٢٠٠٧-٢٠١٣

السنة	استيراد من تركيا	تصدير لتركيا	مجمل العلاقات التجارية	نسبة التغير مقارنة مع السنة السابقة
٢٠٠٧	١٦٠٦	١١٩٥	٢٨٠١	
٢٠٠٨	١٨٢٥	١٦٠٩	٣٤٣٤	٢٢,٥
٢٠٠٩	١٣٨٧	١٠٨٦	٢٤٧٣	٢٧,٥-
٢٠١٠	١٨٠٠	١٣١٠	٣١١٠	٢٥,٧
٢٠١١	٢١٧١	١٨٥٠	٤٠٢١	٢٩,٢
٢٠١١ (١-٦)	٨٧٢	٧٨٤		
٢٠١٢ (١-٦)	٩١٨	٦٤١		

المصدر: تقرير شعبة العلاقات الخارجية، وزارة الصناعة والتجارة والعمل الإسرائيلية، «عرض اقتصادي- تركيا»، ٢١٠٢، ص:٥.

رابعاً، البحث عن المستقبل

١- آفاق العلاقات التركية الإسرائيلية بعد فوز حزب العدالة والتنمية في انتخابات ٢٠١١

لم تهتم إسرائيل الرسمية والإعلامية والأكاديمية بالانتخابات التركية، بقدر ما اهتمت بانعكاس نتائجها، وذلك نابع بالأساس من أن النتائج كانت محسومة. تتفاوت التقديرات الإسرائيلية حول تأثير الانتخابات على مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية وآفاقها كما اهتم الإسرائيليون بوجه تركيا الحضاري بعد الانتخابات. انصب التركيز الإعلامي والسياسي والبحثي الإسرائيلي بالأساس على مستقبل تركيا بعد هذه الانتخابات من الناحية الثقافية، بمعنى هل سينجح حزب العدالة والتنمية في «جر!» تركيا، سياسة وثقافة، نحو الشرق، وذلك من خلال المزيد من الخطوات السياسية والدستورية، أم أنه سوف يخفق في ذلك؟ إن موضوع التعديلات الدستورية أو «أسلمة» الدستور كان الهاجس الإسرائيلي الأساسي وليس صيرورة الانتخابات أو نتائجها الضيقة.

تعتقد الباحثة في معهد دراسات الأمن القومي «غيلا لندشتراوس أن الانتخابات مثلت الثقة التي يوليها الشعب التركي للحزب ولشخص أردوغان نفسه، وقدرة الأخير على الاستمرار في التنمية الاقتصادية لتركيا، إلا أنها تعتقد من جهة أخرى أن هنالك خيبة أمل في حزب العدالة من نتائج الانتخابات، فعلى الرغم من حصول الحزب على حوالي ٥٠٪ من الأصوات، إلا أنه تراجع في عدد المقاعد من ٣٣١ في الانتخابات السابقة إلى ٣٢٦ في الانتخابات الحالية، وهذا يفرض

على الحزب أن يتعاون مع أحد أحزاب المعارضة ما قد يفشل مشروع أردوغان في إجراء تعديلات دستورية، وفي هذه النقطة تعتقد الباحثة الإسرائيلية أنه إذا فشل الحزب في إجراء هذه التعديلات فإن ذلك سيكون بداية تراجع الحزب في السياسة التركية ونهاية أردوغان كقائد سياسي.

من جهة أخرى، فإن الباحث والسياسي الإسرائيلي ألون ليئال الذي ألف عدة كتب عن تركيا، وشغل منصب سفير إسرائيل في تركيا، قال في محاضرة ألقاها في جامعة تل أبيب ضمن مؤتمر لتحليل نتائج الانتخابات التركية، إن العلاقات الإسرائيلية التركية هي علاقات تأثرت وسوف تبقى تتأثر بالواقع الإقليمي في المنطقة، وليس لاعتبارات أيديولوجية وسياسية تركية، فنتائج الانتخابات لن تؤثر سلبا وإيجابا، بل إن الأوضاع في المنطقة، مثل الثورات العربية، والمسار الإسرائيلي الفلسطيني أكثر تأثيرا عليها . في المقابل هنالك من يعتقد ان التوجه التركي نحو الشرق هو توجه إستراتيجي، وهذا التوجه الإستراتيجي سيبقى يلعب دورا مؤثرا، مهما حاولت إسرائيل أن تحسن من هذه العلاقات، وهذه خسارة كبيرة لإسرائيل وللغرب . [٣١]

يدرج الإسرائيليون العلاقات بين البلدين في إطار سياق الوجهة الحضارية لتركيا وليس السياق الضيق للانتخابات التركية ونتائجها العينية، فنتائج الانتخابات التركية تمثل استمرارية سياسية وليس تغييرا سياسيا، إن ما سيؤثر على السياسة الخارجية التركية، كما يعتقد الإسرائيليون، في هذه المرحلة هو «ربيع» الشعوب العربية ووجه تركيا الحضاري .

يعتقد الإسرائيليون أن التدهور الحاصل لا يزال مرحليا ومؤقتا لأنه حاصل ضمن البنية السياسية، الدستورية والثقافية القديمة (علمانية وغربية)، هذا التدهور سيصبح إستراتيجيا إذا تم في ظل بنية سياسية ودستورية وحضارية جديدة (إسلامية وشرقية)، وكان التخوف الإسرائيلي أن يحدث هذا التغيير بعد الانتخابات البرلمانية إذا حصل حزب أردوغان على نتائج تؤهله لذلك، وبعد أن اتضح عكس ذلك، كان هنالك ارتياح في إسرائيل، وهذا ما مهد بدايات التحرك الإسرائيلي لتحسين العلاقات، فلو فاز حزب العدالة بنتيجة تؤهله لتغيير بنيوي ودستوري لباتت الأزمة أزمة إستراتيجية حقيقية. إن نتائج الانتخابات مثلت بداية خروج إسرائيل من حالة ضبط النفس إلى المبادرة لحل الأزمة، من مرحلة امتصاص الغضب التركي بالصمت وضبط النفس، إلى مرحلة المبادرة لحل تأزم العلاقات بين البلدين.

بالرغم من تدهور العلاقات التركية الإسرائيلية في أعقاب الحرب على غزة ووصول هذا التدهور إلى ذروته في أعقاب السيطرة الإسرائيلية على أسطول الحرية وقتل مواطنين أتراك، كان هنالك تفاؤل إسرائيلي في انفراج هذه العلاقات بعد الانتخابات التركية، التي اعتبر الإسرائيليون أنها سوف تنقل العلاقات من مرحلة التدهور إلى مرحلة انفراج. حيث أشارت تقديرات إسرائيلية أن جزءًا امن الخطاب التركي الناقد لإسرائيل في المرحلة السابقة كان أيضا لأسباب انتخابية، حيث أن القواعد الاجتماعية لحزب العدالة والتنمية هي قواعد معادية لإسرائيل. وليس صدفة أن إسرائيل بدأت مبادرتها للتقارب مع تركيا بعد الانتخابات.

بدأت إسرائيل في أعقاب الانتخابات باتخاذ خطوات، في محاولة لتحسين علاقتها مع تركيا، وأول شيء قام به نتنياهو هو إرسال رسالة مباركة لأردوغان هنأه فيها على فوزه في الانتخابات ودعاه إلى حل الخلافات، أما الخطوة الثانية فهي

تحميل مسؤولية ملف العلاقات بين البلدين إلى نائب رئيس الحكومة ووزير الشؤون الإستراتيجية، وقتئذ، الجنرال المتقاعد موشيه بوغي يعلون، وحملت هذه الخطوة دلالات مهمة، وخصوصا أن الطرف التركي بعث للمباحثات مدير عام وزارة الخارجية، فريدون سينيرلولو وهو موظف، وليس مسؤولا سياسيا رفيع المستوى كالمسؤول الإسرائيلي، ولم يؤد ذلك إلى اعتراض الأخيرة، وهذا يدل:

أولا، أن علاج الملف التركي هو مسألة ذات أبعاد إستراتيجية وتدخل ضمن التصور الإسرائيلي الإستراتيجي العام للمرحلة القادمة، وهي مرحلة مثقلة بالأحداث المفصلية على المستوى العربي (ثورة الشعوب العربية، عدم الاستقرار على الجبهة السورية وغيرها) وعلى المستوى الفلسطيني.

ثانيا، إخراج هذا الملف من وزارة الخارجية الإسرائيلية، ووزير خارجيتها، في ذلك الوقت، افيغدور ليبرمان الذي عارض بشدة أي اعتذار إسرائيلي على قتل مدنيين أتراك في أحداث أسطول الحرية، والدور الذي لعبه نائبه داني أيلون (وكان أيضا عضواً في حزب ليبرمان) في توتير العلاقات بين البلدين عندما أجلس السفير التركي على كرسي منخفض كدلالة رمزية لإذلال تركيا.

حاولت إسرائيل إرسال رسالتين لتركيا في هذا الشأن، أولاهما أن وزارة الخارجية تتحمل جزءا من المسؤولية عن توتر العلاقات بسبب تصرف وزيرها، لهذا فإن إسرائيل وكبادرة رمزية تسحب هذا الملف منها، كما أنها تحاول أن تؤكد أن إسرائيل «الرسمية» تتعامل مع تركيا وفق المصالح المشتركة وليس وفق مفاهيم «الكرامة الوطنية» كما يفعل ليبرمان في سياسته الخارجية، ما قد يعطي مؤشرا للأتراك أن إسرائيل مستعدة للاعتذار بطريقة أو بأخرى (اعتذارا سريا، اعتذارا بلغة أقل حدة، مثل القول إن إسرائيل تأسف على أحداث أسطول الحرية، وليس عن قتل الناشطين فيها).

إن اللقاءات التي تمت في جنيف بين يعلون وبين مدير عام وزير الخارجية التركي ركزت في المرحلة الأولى على نقاش التقرير الذي سيصدر عن الأمم المتحدة حول أسطول الحرية، وحسب المصادر الإسرائيلية فإن التقرير يقترب من الموقف الإسرائيلي، لهذا طالبت تركيا إسرائيل بتخفيف حدة لغة التقرير قبل إصداره. إلا أن نقطة الخلاف ستبقى الطلب التركي باعتذار إسرائيلي عن مقتل مواطنين أتراك، وحسب مصادر دبلوماسية إسرائيلية فان أردوغان أصدر أوامره إلى الوفد التركي بعدم التساهل في هذا المطلب، إلا أن المصادر الدبلوماسية الإسرائيلية تؤكد أن هنالك بداية انفراج في العلاقة، ولكنه حذر وبطئ. تعلم إسرائيل أن بداية حل الخلافات مع تركيا يبدأ من هذا التقرير، لهذا فهي تحاول الاستفادة منه حتى النهاية لتحسين هذه العلاقات.

٢- مستقبل العلاقات بين البلدين

لفت الخبير الإسرائيلي د. ألون ليئال إلى أن مستقبل العلاقات بين تركيا وإسرائيل ستبقى عرضة للمد والجزر على خلفية ما تقدم من حقائق، وفي ظل وجود عاملين: الأول أن القيادة السياسية التركية الحالية ذات المنابت الإسلامية ستبقى في سدة الحكم إلى فترة طويلة سواء في رئاسة الجمهورية أو البرلمان أو رئاسة الوزراء، أما العامل الثاني فهو أن هناك روابط

عقائدية تجمع الحزب الحاكم في تركيا، العدالة والتنمية، وبين حركة حماس، وليس بإمكان إسرائيل أن تعول كثيراً على تباعد الموقفين في المستقبل المنظور. يمثل ألون ليئال وهو دبلوماسي وخبير في الشؤون التركية، التوجه القائل إن تركيا تحت حكم حزب العدالة والتنمية لم تغير سياستها تجاه إسرائيل إلا بسبب تعثر المسيرة السياسية، حيث أن العلاقات لم تتأثر بعد صعود الحزب إلى الحكم في العام ٢٠٠٢، بل استمرت من خلال زيارات متبادلة في فترة حكومة شارون، وتوجت بخطاب الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس في البرلمان التركي إلى جانب الرئيس الفلسطيني محمود عباس في العام ٢٠٠٧.[٣٢]

في السياق نفسه، أكد الباحث الإسرائيلي عميكام نحماني أن هناك حساسية فائقة لدى المسؤولين والرأي العام في تركيا إزاء القضية الفلسطينية، وهي حساسية ضاربة في عمق التاريخ لأسباب كثيرة منها، أن المسالة الفلسطينية جزئياً بدأت خلال الفترة العثمانية في فلسطين، التي شهدت إجازة حركة الاستيطان اليهودية، والعامل الآخر أن الفلسطينيين كانوا من أكثر الشعوب العربية ولاءً للعثمانيين، إذ إنهم تجندوا في جيش الإمبراطورية العثمانية، وحاربوا معه وتقلدوا مناصب رفيعة فيه، وتزوج كثيرون منهم نساء تركيات، علاوة على أنهم تطلعوا إلى تحقيق طموحاتهم القومية في إطار الإمبراطورية العثمانية .[٣٣]

من القيود المفروضة على علاقة تركيا التحالفية مع إسرائيل، البعد الاجتماعي والتضامن الشعبي التركي مع الفلسطينيين، وهذا عائد جزئيا - كما تقدم- إلى التركة التاريخية والحقبة العثمانية حيث كانت فلسطين جزءا من الإمبراطورية العثمانية. ومع اندلاع انتفاضة الأقصى الثانية كثرت أعمدة الصحافيين والإعلاميين والمحللين الأتراك المتضامنين مع الفلسطينيين، حيث أظهرت أن استمرار العلاقة مع إسرائيل خاصة عسكرياً وإستراتيجياً في ضوء قيام الجيش الإسرائيلي «بانتهاكات وفظائع في الأراضي الفلسطينية» يعد بالشيء الغريب وغير المقبول لدى جموع الأتراك.

وقد زاد اهتمام الشارع التركي بما يجري في فلسطين، حيث أظهرت استطلاعات الرأي في السنة الأولى للانتفاضة أن أكثر من ٤٠٪ من الأتراك يتابعون ما يجري في فلسطين بشكل دوري، مع وجود نسبة ١٥٪ تعتقد أن على تركيا أن تساعد الفلسطينيين وتساندهم في كل الوسائل المتاحة بما فيها السلاح والجهد العسكري.

ومما زاد من حنق الشارع التركي وغضبه على إسرائيل هو الزيارة الاستفزازية لشارون إلى المسجد الأقصى في أيلول عام ٢٠٠٠ وكانت هذه الزيارة بمثابة الشرارة التي فجرت الانتفاضة الثانية، إذ إن هذا الحدث لم يستفز الفلسطينيين فقط، بل جموع المسلمين في العالم .

وقد تمت مناقشة العلاقات التركية الإسرائيلية وتقييمها على خلفية هذه التطورات الأخيرة في يوم دراسي مطول عقده مركز دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب في شهر آذار ٢٠٠٩، تحدث خلاله الجنرال عاموس غلعاد، رئيس القسم السياسي- الأمني في وزارة الخارجية الإسرائيلية عن الأهمية الإستراتيجية التي توليها إسرائيل للعلاقات مع تركيا، وأشار إلى وجود علاقات ممتازة بين البلدين في الجانب الأمني الناتجة عن مصالح مشتركة بينهما. وأكد أن تركيا ليس فقط معنية بشراء معدات من إسرائيل، وإنما تطوير قدراتها الذاتية بمساعدة إسرائيلية، وأشار غلعاد إلى أنه لا بديل بالنسبة لإسرائيل عن التحالف الإستراتيجي مع تركيا، وأن هناك في اعتقاده مصلحة إسرائيلية في انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.

وفي اليوم الدراسي نفسه تحدث السفير التركيناميق تان الذي أشار أن العلاقات بين تركيا وإسرائيل ليست مهمة

للطرفين فقط، بل لها أهمية على الصعيدين الإقليمي والدولي، وقال إن بين الدولتين علاقات إستراتيجية توليها تركيا أهمية كبيرة، وأوضح أن عمق العلاقات يسمح لتركيا بالتحدث بصراحة مع إسرائيل، وأن النقد التركي لإسرائيل حتى لو كان لاذعاً فهو نابع من كون تركيا دولة ديمقراطية، وأشار إلى أنه لا يوجد أي مشروع بين الدولتين تم إلغاؤه، وأن إسرائيل لن تجد شريكاً مهماً في المنطقة مثل تركيا.[٣٤]

وقد شدد مدير عام وزارة البنى التحتية الإسرائيلية على أهمية تركيا كمعبر لتزويد إسرائيل بالطاقة، وأكد أنه خلال الأزمة الأخيرة على خلفية الحرب على غزة لم تتأثر عملية تزويد الطاقة لإسرائيل عبر تركيا، وهذا مؤشر للامتيازات التي تستفيد منها إسرائيل في علاقتها مع تركيا. وتحدث عن توقيع اتفاق مبادئ بين البلدين يتم من خلاله بناء ممر طاقة بين إسرائيل وتركيا والذي سيشمل كل أنواع الطاقة: غاز، نفط، مياه، كهرباء بحيث تكون الفائدة متبادلة.

أما نحيق نافوت، نائب رئيس الموساد السابق، فقد أوضح من خلال مقال نشره في جريدة «هآرتس» أن المثلث الذي شكلته إسرائيل في الشرق الأوسط في العام ١٩٥٨ من أجل خرق المقاطعة العربية والذي شكلت كل من إسرائيل، تركيا وإيران أحد أضلاعه، استبدل بمثلث جديد يتشكل في العام ٢٠٠٩، وهو مثلث تركيا، إيران وسورية. وأضاف نافوت أن الزيارات المتبادلة للرؤساء الثلاثة في العام ٢٠٠٩ تشكل تحولاً مهماً في الشرق الأوسط، وعلى إسرائيل أن تحسب له حسابا في المرحلة القادمة في المنظورين الإستراتيجي والسياسي.[٣٥]

ويضيف نافوت أن السياسة الخارجية الأميركية تساهم في تعزيز هذا المثلث بشكل غير مباشر، حيث إن أول زيارة قام بها أوباما إلى المنطقة كانت إلى تركيا وأعلن أن تركيا هي دولة مركزية في السياسة الخارجية الأميركية، وأن القضايا التي تهم الولايات المتحدة في المرحلة القادمة هي أفغانستان والعراق، ويعتقد أن هنالك حاجة لطرف إقليمي يلعب دوراً أمام هذه الأطراف، حيث تستطيع تركيا العمل على دخول إيران، وإلى الساحة الأفغانية أمام طالبان، والتأثير على ما يحدث في العراق، كما أن تركيا يمكن أن تلعب دوراً مهماً على المسار السوري، وتبادل الزيارات بين المسؤولين السوريين والأتراك الكبار، والتوقيع على اتفاق دفاع مشترك وإلغاء تأشيرات الدخول بين البلدين، وزيارة رئيس الأركان المشتركة الأميركية مايكل مالن إلى تركيا، تؤكد دعم واشنطن للتوجهات التركية نحو اللاعبين المركزيين في المنطقة، وخلق مثلث جديد يساعد السياسة الأميركية في أفغانستان، العراق وإيران.

في مقال كتبه البروفسور ايتمار رابينوفيتش رئيس جامعة تل أبيب سابقا ورئيس الوفد الإسرائيلي السابق للمفاوضات مع سورية حول العلاقات الإسرائيلية التركية، يشير إلى أن تحولات النظام الدولي ساهمت في توتر العلاقات التركية الإسرائيلية وليس فقط الحرب على غزة.[٣٦]

يقول رابينوفيتش: «الانقلاب في السياسة الخارجية (الداخلية) التركية نابع من التطورات التي ليس لإسرائيل تأثير عليها، انتهاء الحرب الباردة أنهى حالة التبعية التركية لواشنطن كحامية لها من الاتحاد السوفييتي، الرفض الأوروبي لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي أضعف القوى العلمانية فيها ذات التوجهات الغربية، والأهم من كل ذلك وجود حزب إسلامي الذي انطلق كحزب معتدل بدأ بإزالة قشور الاعتدال الباقية عليه، بدأ بالسيطرة على مراكز القوى في الدولة ودفعها إلى

السياسات والتوجهات الإسلامية. الأحزاب العلمانية ضعيفة والجيش مشلول من خلال معادلة صعبة، فإذا قام بانقلاب وأطاح بالحكومة، فإنه سوف ينهي كل بارقة أمل في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي» .

ويعتقد رابينوفيتش على ضوء ذلك أنه ليس هنالك كثيرا من ما يمكن أن تفعله إسرائيل حيال ذلك، «المصادر التي أثمرت التعاون بين البلدين اختفت، الاتحاد السوفييتي غير موجود، وتركيا تقوم بالتقرب إلى المعسكر الراديكالي في العالم العربي، عوامل التأثير في أوروبا وواشنطن فقدت قيمتها، إن كل ما بقي هو مصالح اقتصادية وأمنية مشتركة، وحاجة الحزب الحاكم أخذ موقف الجيش وجهات داعمة لإسرائيل في تركيا بعين الاعتبار، والطموح التركي في لعب دور في السياسة الإقليمية، وواضح للقيادة التركية بأنه للقيام بدور الوسيط بين إسرائيل وسورية أو دعم الفلسطينيين فمن الأفضل لها أن تبقي حوارا قائما مع إسرائيل». ويعتقد رابينوفيتش بأنه إذا استمرت السياسة التركية على هذا الحال فإن «تركيا سوف تصبح ضلعا في مثلث: إيران، تركيا وسورية والذي سيتحول إلى عامل مركزي في السياسة الشرق أوسطية على حساب محور واشنطن، إسرائيل والدول المعتدلة».

وللتلخيص، تشير الباحثة الإسرائيلية المتخصصة في الشؤون التركية عنات لبيدوت أن الحكومة التركية الجديدة لم تصنع تحولا في سياستها الخارجية تجاه العالم العربي المجاور لاعتبارات سياسية فقط، بل أيضا لاعتبارات ثقافية ودينية لا يمكن التقليل من شأنها، وهذه الاعتبارات هي جزء من عملية التحول الاجتماعي والسياسي في الساحة الداخلية التركية نحو المصالحة مع الهوية الإسلامية ومع العمق الإسلامي لهذه الهوية، ومنها العالم العربي.[٣٧]

في بحث جديد صدر عن مركز دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب تقدم الباحثة الإسرائيلية غليا ليندشتراوس قراءة لتغير السياسة الخارجية التركية في فترة حكم العدالة، حيث تشير إلى أن القلق الإسرائيلي لا يقتصر فقط على ضياع إمكانية عودة العلاقات التركية الإسرائيلية كما كانت في أوجها في عقد التسعينيات من القرن الماضي، بل القلق من مجرد بقاء علاقات دبلوماسية بين البلدين، وتعتقد الكاتبة أن المصلحة الإستراتيجية لإسرائيل من علاقاتها بتركيا تفوق مصلحة الطرف الآخر، لهذا، في المجمل، تحاول إسرائيل (ما عدا في قضية إذلال السفير التركي) أن تحافظ على رباطة جأشها أمام الخطاب السياسي التركي الجديد.[٣٨]

وتشير الباحثة الإسرائيلية إلى أن وزير الخارجية التركي أحمد أوغلو يعتبر العقلية الفاعلة والمفكرة التي صاغت السياسة الخارجية التركية منذ العام ٢٠٠٣، عندما كان مستشارا سياسيا كبيرا لرئيس الوزراء التركي، وتعتمد إستراتيجية أوغلو على محورين، الأول هو محور العمق الإستراتيجي المجاور، حيث يوجد لتركيا في هذا المحور إمكانية كبيرة للتأثير، والتزام نابع مع الموقع الجغرافي لتركيا الذي لم تستغله الدولة كما يجب، وجزء من الالتزام التاريخي لتركيا في المناطق التي كانت تسيطر عليها في الماضي. أما المحور الثاني فيعتمد على سياسة «صفر المشاكل» والتي تهدف إلى حل مشاكل تركيا مع جيرانها، والتحرر من الادعاء أن تركيا محاطة بأعداء من دول الجوار، وقد أدت هذه السياسة إلى تعميق العلاقات التركية السورية والتركية الأرمنية.[٣٩] تجدر الإشارة إلى أن هذه السياسة كانت ناجحة حتى اندلاع الأحداث في العالم العربي، وخاصة الأزمة السورية، حيث اضطرت تركيا إلى أخذ مواقف لا تصلح أن تتخذها في إطار نظرية «صفر المشاكل».

خاتمة

شكلت الأحداث في العالم العربي في السنوات الأخيرة دافعا لتغيير العلاقات التركية الإسرائيلية المتوترة منذ الحرب على غزة ٢٠٠٩، وجاءت تسوية الخلاف بين البلدين بضغط مباشر من أوباما خلال زيارته لإسرائيل في آذار ٢٠١٣، تتويجا للجهود الأميركية التي استمرت سنوات لتسوية الأزمة بين البلدين، حيث قام رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بالاعتذار لنظيره التركي أردوغان، وتم الاتفاق على صيغة تسوية بالنسبة لتعويضات أسر الضحايا والجرحى من المدنيين الأتراك.

دفعت الولايات المتحدة لهذه التسوية ووافقت عليها كل من إسرائيل وتركيا، نتيجة التحولات في العالم العربي والمصالح المشتركة التي أوجدتها هذه التحولات بين تركيا وإسرائيل وخصوصا في الأزمة السورية.

وتعتقد الولايات المتحدة أن هنالك مصلحة مشتركة للبلدين باستقرار الأوضاع في سورية وإنهاء النظام السوري وكسر المحور بين سورية ولبنان وإيران، وأن التحديات الإستراتيجية القادمة للبلدين في المنطقة لا تحتمل خلافات بينهما في هذه المرحلة.

وفق التصور السياسي الإسرائيلي، فان إسرائيل تحتاج إلى تحسين العلاقات مع تركيا في هذه المرحلة، وخصوصا أنها لا تستطيع أن تحتمل هذا التوتر أربع سنوات أخرى من حكم حزب العدالة والتنمية برئاسة أردوغان، لهذا فهي مستعدة أن تتنازل عن جوانب معينة لصالح هذه العلاقات، ويمكن الإشارة إلى العوامل التي ترى إسرائيل بأنها ستساهم في تحسين العلاقات بين البلدين:

١. فوز حزب العدالة في الانتخابات لن يمكنه من تغيير بنيوي ودستوري في تركيا يهدد بشكل كلي هذه العلاقات، وتركز القلق الإسرائيلي على هذه النقطة تحديدا في الانتخابات.

٢. تفرض التغييرات الكبيرة والعميقة في العالم العربي على إسرائيل عدم خسارة حليف إستراتيجي مهم مثل تركيا، فالواقع الجديد يفرض على البلدين التعاون من وجهة النظر الإسرائيلية لاستيعاب التغييرات القادمة التي لا يمكن توقع نتائجها النهائية.[٤٠]

٣. تفكك أو بداية تفكك ما تسميه إسرائيل محور تركيا- سورية- إيران، فالأحداث في سورية ساهمت في توتير العلاقات التركية السورية بشكل كبير جدا، كما أن الموقف المختلف لتركيا وإيران من أحداث سورية ساهم في تعكير صفو الأجواء وقاد إلى اختلافات في رؤية البلدين حول مستقبل المنطقة.[٤١]

٤. هنالك وجهة نظر إسرائيلية تعتقد أن العلاقات التركية الإيرانية ليست علاقات أيديولوجية، فتركيا تؤيد تسوية سياسية بين إسرائيل والفلسطينيين، بينما إيران تريد إبادة دولة إسرائيل، وهذا ينسف أي علاقة أيديولوجية بين الطرفين. إن هذه الأحداث تجعل إسرائيل في المرحلة القادمة طرفا مهما في منظومة العلاقات التركية في المنطقة، كما ستؤدي الأوضاع في سورية إلى إضعاف الحلف الإيراني التركي، وهو ما يساهم في تقريب العلاقات بين إسرائيل وتركيا اللتين لهما مصلحة واحدة بالنسبة للأوضاع في سورية.[٤٢]

٥. هنالك تصور إسرائيلي أن أردوغان يواجه واقعا محرجا لسياسته الخارجية، فالدول التي حاول أن يشيد معها محورا لبناء شرق أوسط جديد من وجهة نظر تركيا، لم تعد مصدر قوة لهذا المحور، أحد الدبلوماسيين الإسرائيليين عبر عن فرحة إسرائيل لهذه النتيجة بقوله «انتصر أردوغان في الانتخابات، إلا أنه انهار في العالم». [٤٣]

٦. إن الحدود السورية وهي حدود مشتركة مع إسرائيل وأيضا مع تركيا تفرض على البلدين التنسيق على المستوى الإستراتيجي لتفادي الانعكاسات الإقليمية لهذه الأحداث عليهما.

٧. هنالك تصور إسرائيلي بان أردوغان سيحاول البقاء في المنطقة لاعبا سياسيا فاعلا من خلال الملف الفلسطيني، حيث قام مؤخرا باستقبال خالد مشعل ثم محمود عباس، وبما أن إسرائيل هي الطرف الأساسي في هذا الصراع، فإن ذلك سوف يفرض على تركيا أن تحسن علاقتها مع إسرائيل لكي تستطيع التأثير على هذا الصراع، وهذا في الحقيقة ما أشار إليه الكثير من الباحثين والدبلوماسيين الإسرائيليين بأن تركيا تريد أن تلعب دورا في هذا الصراع، وأن على إسرائيل إعطاءها هذه المكانة، وبذلك تحسن علاقتها معها.[٤٤]

الهوامش

١ . للمزيد والاستزادة عن تاريخ العلاقات التركية الإسرائيلية بما يفي حاجة الباحث أنظر إلى: أيمن يوسف ومهند مصطفى، سياسية إسرائيل الخارجية مع القوى الصاعدة، (رام الله: مركز مدار، ١١٠٢).

2 Ofra Bengio,« The Historical Evolution of the Israeli-Turkish Relations», in Bruce Maddy Weitzman and Asher Susser (ed.), Turkish- Israeli Relations in Trans-Atlantic Context: Wider Europe and Greater Middle East. (Tel Aviv: Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies, Tel Aviv University.(2005 , P. 51-53.

3 Haartez, May 271997 ..

4 Haaretez, Sep 51997 ..

5 Amikam Nachmani, «The Remarkable Turkish- Israeli Tie», Middle East Quarterly, June 1998, available from:http://www.meforum.org/394/the-remarkable-turkish-israeli-tie.

6 Kemal Kirisci, «Post-Cold War Turkish Security and the Middle East», Middle East Review of International Affairs Journal MERIA, July 1997 available from: http://meria.idc.ac.il/journal/1997/issue2/juin296.html

وانظر أيضا: ألون ليئال، تركيا: الجيش، الإسلام والسياسة ١٩٧٠-٢٠٠٠، (تل ابيب: هكيبوتس هميؤوحد، ١٩٩٩).

7 Hakan Yavaz» ,Turkish- Israel Relations Through the Lens of the Turkish Identity Debate», Journal of Palestine Studies, Autumn 1997, P. 95.

8 Amikam Nachmani, مصدر سابق

9 George Burris, «Turkey- Israel Speed Bumps», Middle East Quarterly, Fall 2003.

10 Ephraim Inbar, The Israel- Turkish Entente, (London :Kings College .(2002 , P. 18.

11 Zeyno Baran, «Turkey: Partnership on the Brink», Journal of International Security Affairs, Jewish Institute for International Security Affairs, Available. from:http:www.securityaffairs.org/issues/2008/15/baran-php

12 . ألون ليئال، دمه الإسلام: نظام جديد في تركيا، (تل أبيب: هكيبوتس هموؤحد، ٢٠٠٣).

13 Brian Maher, Israel›s Shifting Geopolitical Security Concerns Threaten Its Relationship with Turkey, Power and Internet News Report, Sep. 2004.

14 Maliha Benli Altunsik, «The Turkish Model and Democratization in the Middle East» , Arab Studies Quarterly , Vol. 27, No. 1-2, Jan 2005,45-49.

١٥ السابق

16 Sonor Cagaptay» ,Turkish- Israeli: Ties After The Deluge,« Jerusalem Post, Feb. 142009 ..

١٧ هآرتس، ٢٠٠٩/١٠/١٤، ٢.

١٨ هآرتس، ٢٠٠٩/١٠/١٨، ١.

١٩ هآرتس، ٢٠٠٩/١٠/١٥، ص: ٦.

٢٠ يديعوت احرونوت، ٢٠٠٩/١٠/١٥.

٢١ ذا ماركر، ٢٠٠٩/١١/٢٥، ٦.

٢٢ هنيدة غانم (تحرير) تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٠ المشهد الإسرائيلي ٢٠٠٩، (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»، آذار) ، ٢٠١٠ .

٢٣ هآرتس، ٢٠٠٩/١٢/٢٨، ص: ٣.

٢٤ هآرتس، ٢٠١٠/١/١٢، ص:٢.

٢٥ هآرتس، ٢٠١٠/١/١٨.

٢٦ ايتي تريلنيك، «دبلوماسي تركي: تعاون إسرائيل مع قبرص سيمنع تصدير الغاز عبر تركيا»، ذا ماركر، ٢٠١٣/١/٢٧، ص:١٦.

٢٧ يوئيل غوجانسكي وغاليا ليندشتراوس، «إحياء نظرية الأطراف في السياسة الخارجية الإسرائيلية»، عدكان استراتيجي، المجلد ١٥، العدد ٢، ٢٠١٢، ص:٢٥-٣٦.، ص: ٢٩.

٢٨ معطيات واردة في اليوم الدراسي الذي نظمه مركز دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب في آذار ٢٠٠٩.

٢٩ المعهد الإسرائيلي للصادرات والتعاون الدولي، تطورات وتوجهات في الصادرات الإسرائيلية، (شعبة الاقتصاد، ٢٠١٣) ص: ٢٤.

٣٠ المصدر السابق.

٣١ ألون ليئال، ١٩٩٩.

٣٢ ألون ليئال، ٢٠٠٣.

٣٣ أنطوان شلحت، ما بعد الأزمة الأخيرة في العلاقات التركية- الإسرائيلية، (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٩)، ص. ١-٣

٣٤ هنيدة غانم، مصدر سابق، ص. ٥١-.٥٧

٣٥ هآرتس، ٢٠٠٩/١٠/٢٥.

٣٦ ايتمار رافينوفيتش، «الوجهة نحو تركيا»، هآرتس، ٢٠١٠/١/١٩.

٣٧ عنات لبيدون-فيريلا، تركيا منذ العام ١٩٤٥: القومية في امتحان تناقضاتها، (القدس: معهد فان لير، ٢٠٠٩).

٣٨ غليا ليندشتراوس، التجسير والحوار: منظومة جديدة في السياسة الخارجية والأمن التركية وانعكاساتها على إسرائيل، (تل أبيب: مركز دراسات الأمن القومي- جامعة تل أبيب، ٢٠١٠)، ص: ٧، ٥٧-٥٨. (بالعبرية).

٣٩ المصدر السابق، ص: ١٧-٢٣. وفي هذا الصدد ذكرت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية الصادرة بتاريخ ٢٠١٠/١٠/١٨، أن تركيا تفكر جديا بشطب إيران وسورية من دول التي تشكل تهديدا عليها، وهذا ينسجم مع ما تراه السياسة الخارجية التركية الجديدة، حيث أشارت الصحيفة أن ذلك يشكل تصعيدا جديدا في العلاقات بين إسرائيل وتركيا.

٤٠ الوف بن، «مخاطر النجاح»، هآرتس، ٢٠١١/٦/٢٢.

٤١ . تسفي برئيل، «الرجوع إلى أنقرة وبسرعة»، هآرتس، ٢٠١١/٦/٢٦.

٤٢ . يوآل غوجنسكي، «تركيا وايران- ليست علاقات ايديولوجية بالضرورة». مجلة عدكان استراتيجي، المجلد ١٤، العدد ١، ٢٠١١ ص: ٨٣-٩٤.

٤٣ هآرتس، ٢٠١١/٦/٢٦.

٤٤ . غليا ليندشتراوس، التجسير والحوار: منظومة جديدة في السياسة الخارجية والأمن التركية وانعكاساتها على إسرائيل، (تل ابيب: مركز دراسات الامن القومي- جامعة تل ابيب، ٢٠١١) ص: ٧، ٥٧-٥٨.

الباب الثالث

علاقات إسرائيل مع دول ومناطق آسيا


@Ahmedyassin90

الفصل الثاني عشر

العلاقات الإسرائيلية الصينية: البدايات والشراكات والمعيقات

د. أيمن يوسف

أولاً، محددات العلاقات

١- رؤية الصين لموقعها في العالم

تتشكل السياسة الخارجية الصينية من خلال الاعتماد على التداخل بين مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والإستراتيجية، والاعتبارات الداخلية في آن واحد.[١]

فالصين أكبر بلد في العالم من حيث السكان، كما أنها الاقتصاد رقم واحد عالميا من حيث قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال عام واحد والتي وصلت ما يزيد عن ١٤,٨ تريليون دولار في عام ٢٠١٠- ٢٠١١، مقابل حجم الاقتصاد الأميركي الذي لم يتجاوز ١٤,٦ تريليون دولار في الفترة الزمنية نفسها. كما أن الصين من أوائل الدول من حيث نسبة النمو الاقتصادية التي تجاوزت ١١٪ عام ٢٠١١، وذلك يعود إلى مجموعة من الأسباب والعوامل، نذكر منها على سبيل التبسيط والتحليل ثلاثة أسباب: الأول مرتبط بالإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الصين منذ العام ١٩٧٩ والتحامها بالمنظومة الرأسمالية العالمية، أما السبب الثاني، فمتعلق بنسبة الادخار الوطني العالية داخل الصين التي تزيد عن ٤٠٪، أما السبب الثالث فمتوقف على حجم الاستثمارات المتدفقة على الصين والذي تجاوز ٧٠٠ مليار دولار في عام ٢٠١٠.[٢] بحكم السوق الناشئة والاستقرار السياسي والصعود الاقتصادي النفاث.

في الوقت نفسه تحتفظ الصين بأكبر جيش مقاتل في العالم يزيد عدد أفراده عن ٢,٥ مليون جندي، وفي آخر خمس سنوات زادت نسبة الإنفاق العسكري في الصين بنسبة ١٧٪ عن المعدلات الطبيعية بحيث تجاوزت ١٠٠ مليار دولار في العام ٢٠١٠-٢٠١١. وتتفرع قوة الصين على جيوشها البرية والبحرية والجوية والاستخبارية وامتلاكها للسلاح

النـووي، إذ نجحـت في إحـداث أول تفجـير نـووي في عـام ١٩٦٤، بينـما عكفـت عـلى إطـلاق صـاروخ مـن غواصـة نوويـة في عـام ٢٠٠٤. وبالرغـم مـن ذلـك تتمسـك الصـين باسـتخدام القـوة الناعمـة إلى جانـب القـوة الصلبـة بهـدف زيـادة نفوذهـا السـياسي في العـالم، فبالإضافـة إلى القـوة الاقتصاديـة والعسـكرية والتقنيـة والسـكانية والجغرافيـة، تلجـأ أيضـا إلى اسـتغلال القـوة الناعمـة مثـل الثقافـة والفنـون والرياضـة والأيديولوجيـا والدبلوماسـية والإعـلام الجديـد، مـن أجـل الترويـج لسياسـاتها الخارجيـة القائمـة أصـلا عـلى شـعار توسـع الصـين السـلمي في العـالم اقتصاديـا وتقنيـا وسياسـيا.

وقد استخدم هذا الشعار في تسعينيات القرن الماضي من أجل طمأنة دول شرق آسيا (كوريا الجنوبية واليابان وتايوان وسنغافورة) من أن الصين ليست لها نزعات عدائية أو استعمارية، وأن سياساتها الخارجية تقوم على أساس التفاعل الإيجابي مع المحيط الإقليمي والعالم الخارجي، كما أن هذا المبدأ في تلك المرحلة هدف إلى تجنب الاصطدام مع الولايات المتحدة الأميركية في شرق آسيا خاصة في شبة الجزيرة الكورية واليابان وتايوان، وبسبب التشابك البراغماتي في المصالح الاقتصادية والتجارية بينهما اليوم، يضاف إلى ذلك السعي الجاد لتفعيل مكانة الصين في المؤسسات الدولية تناغما مع تمددها الاقتصادي والسلمي في العلاقات الدولية وإتباعها لسياسة الحياد الايجابي في الكثير من مشاكل العالم، والتركيز على الحلول الأممية، بعيداً عن منطق القوة والتسلط والعنجهية.[٣]

وبناء على ذلك وضعت الصين مجموعة من الأهداف السياسة الخارجية في تعاملها مع العالم الخارجي بما فيها أميركا وإسرائيل والمنطقة العربية، ومن ضمنها:

١. ضمان الوحدة الجغرافية والإقليمية للصين الكبيرة والممتدة فوق مساحات شاسعة والمتعددة عرقيا ودينيا واقتصاديا، وهذا يتطلب وضع الجهد الكافي لمنع التدخلات الخارجية في شؤونها الداخلية خاصة فيما يتعلق بالأقليات في التبت وتركستان الصينية. ومن أجل ذلك فتحت الصين قنوات اتصال مباشرة وغير مباشرة مع العديد من دول العالم بما فيها إسرائيل لتحديث جيشها وقواتها المسلحة لا سيما في ضوء الإستراتيجية الصينية بتقليل عدد الجنود وزيادة فاعلية العامل التقني البشري. لكنها في الوقت نفسه ستكون مترددة في اللجوء إلى الخيارات العسكرية الصعبة والجامدة في معالجة مشاكلها في المحيط الإقليمي ومع الجيران لأن مثل هذا التوسع العسكري واللجوء للقوة له أثمان عالية اقتصادية وسياسة وإستراتيجية، فسياسة الانفتاح على الجيران أفادت الصين في نموها الاقتصادي العالي، والوصول إلى الأسواق وحصولها على المواد الخام ومصادر الطاقة، وأن نسب النمو الاقتصادي العالية إنما تحققت بفعل هذا الاستقرار الذي مهد لقدوم الاستثمارات الأجنبية ونمو التجارة الخارجية والشراكات الاقتصادية مع العالم الخارجي بفعل التعاون المتبادل مع العديد من الأقطاب الاقتصادية في الشرق والغرب.[٤]

٢. الاسـتمرار بتحقيـق معـدلات اقتصاديـة متصاعـدة ومتناميـة تتجـاوز العـشرة بالمائـة مـع ضـمان الوصـول إلى الاسـتثمار الأجنبـي والأسـواق الخارجيـة والتكنولوجيـا المتطـورة لا سـيما في علاقاتهـا مـع أوروبـا وروسـيا واليابـان والمنطقـة العربيـة عـلى اعتبـار أنهـا أسـواق كبـيرة للمنتـج والبضاعـة الصينيـة، والوصـول إلى تخـوم وأسـواق ومصـادر طاقـة جديـدة لا سـيما

في روسيا وكازاخستان وتركمنستان ومنظومة الدول المستقلة في آسيا الوسطى والقوقاز.[٥]

٣. أما ثالث هذه الأهداف فهو العلاقة الجيدة مع مصدري الطاقة والبترول والمواد المعدنية الأخرى خاصة في الخليج العربي والشرق الأوسط وفي إفريقيا، وضمان أمن البترول وبواباته ومعابره المختلفة، وتشير الدراسات في أغلبها إلى أن الصين تستورد ما يقارب ٥٠٪ من حاجاتها البترولية من هذه المناطق. هذا يفسر العلاقة الجيدة ذات الطبيعة الاعتمادية المتبادلة مع إيران حيث تطغى على العلاقات بين البلدين عوامل الطاقة والسوق ومبيعات السلاح والاستثمارات الخارجية.[٦]

٢- فهم إسرائيل للعلاقة مع الصين

أ. مكانة الصين

وبناء على ما ذكر، ومن المنظور الإسرائيلي، فإن الصين بدأت تحتل مكانة مهمة في الحسابات الإستراتيجية الكونية في ضوء التراخي الأميركي، والتراجع في دور القوة العظمى الوحيدة في المنظومة الدولية المعاصرة، التي بدأت تتشكل بعد أحداث أيلول ٢٠٠١. فالغزو الأميركي لأفغانستان والعراق، والحروب الاستباقية الأخرى في مناطق متعددة من العالم، والأزمة الاقتصادية المالية العالمية وفي داخل أميركا نفسها، كل ذلك أضعف الدور الأميركي في السياسة الدولية حيث بدأ النظام الدولي يتبدل من نظام أحادي القطبية (Uni Polar) بسيطرة أميركية إلى نظام متعددة الأقطاب (Multi Polar) لا سيما في أعقاب بروز قوى دولية جديدة على رأسها الصين وروسيا وأوروبا والبرازيل والهند. فالصين في هذا السياق العالمي تمنح إسرائيل شكلا من أشكال الطمأنينة الإستراتيجية في ضوء بروز متغيرات دولية وإقليمية ليست لصالحها، وفي ضوء التراجع الأميركي في تلبية احتياجات أصدقائه وحلفائه في الشرق الأوسط وعلى كافة الجبهات العسكرية والاقتصادية والسياسية والإستراتيجية، وبسبب ضبابية إسقاطات الربيع العربي على المشهد الإقليمي من حيث النتائج وتبدل التحالفات والتوازنات الإقليمية والتفتت الطائفي.

ب. مستقبل الهيمنة الأميركية

هناك قلق إسرائيلي متزايد من احتمال المساس بالتحالف الأميركي- الإسرائيلي لا سيما بعد تراجع أهمية الأدوار الوظيفية لإسرائيل في المنطقة بعد انهيار الشيوعية وضعف الأيديولوجيات القومية والتحررية، وبروز دول أخرى في الشرق الأوسط عندها استعداد للعب أدوار شبيه بالدور الإسرائيلي. واقترانا مع تراجع واضح في أولويات الولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط، حيث تمازج هذا مع تراجع نفوذ وتأثير الجماعات اليهودية في الولايات المتحدة في عملية توجيه القرارات السياسية والإستراتيجية الأميركية بخصوص إسرائيل والشرق الأوسط عموماً. ودخول عوامل ومتغيرات دولية وإقليمية مهمة في معالجة الأزمات الإقليمية وإدارة الصراعات الدولية في سياق تقهقر الحرب الباردة، وزيادة مساحة الوفاق الدولي، وانحسار تأثير التهديدات المباشرة، وزيادة اهتمام القوى غير الغربية بالشرق الأوسط خاصة الهند والصين وروسيا.

وبالتالي يمكن للسنوات القادمة أن تشهد تراجعا للدور الأميركي في منطقة الشرق الأوسط باعتبار أميركا الراعي والضامن الأول للمنظومة الأمنية الإقليمية في هذا المنطقة الحساسة والمهمة، والتي تشهد موجات من الدمقرطة والتفكك الطائفي والإثني في آن واحد. كما أن إسرائيل تدرك أن الصين دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن، ولها دور حيوي في المنظمة الدولية لا سيما على الصعيد السياسي في ضوء التوجه الفلسطيني الحالي لمهاجمة إسرائيل والنيل منها دبلوماسيا وسياسيا في مختلف المحافل الدولية، بسبب تعثر مسار المفاوضات والانسداد في المسار السياسي وعدم إمكانية خوض معركة ميدانية عسكرية أخرى مع إسرائيل في خضم الظروف الحالية. فإسرائيل تعرف أن جزءاً مهماً من الإستراتيجية الفلسطينية الحالية ينصب حول مضاعفة المجهودات السياسية للاستفادة من عضوية فلسطين غير الكاملة في الأمم المتحدة بهدف بناء جبهة عالمية سياسية ضاغطة على إسرائيل وعلى احتلالها للأراضي الفلسطينية، وإجبارها في نهاية المطاف على الانكفاء والتراجع والانزواء في حدود عام ١٩٤٨. ومن هنا، يمكن للصين من المنظور الإسرائيلي، التخفيف من حدة وانفعالية الخطوات السياسية الفلسطينية، كون الصين تمتلك بعض أوراق التأثير في القضية الفلسطينية، وكونها داعما تاريخيا للفلسطينيين في نضالهم ضد الاحتلال ومن أجل نيل التحرر والاستقلال.

ج- العلاقة الصينية الإيرانية

تنظر إسرائيل بعيون الشك والريبة والتخوف إلى العلاقات المتنامية بين الصين وإيران في مختلف المجلات والميادين، لأن الصين المورد الأول أو الثاني للسلاح لإيران، وجزء محوري من منظومة بناء مفاعلاتها النووية . إن إيران عدو إسرائيل اللدود في المنطقة لأنها هددتها ودعت إلى إزالتها عن الخريطة الإقليمية للمنطقة، وأنكرت المحرقة على لسان بعض سياسييها، ودعمت حركات لبنانية وفلسطينية تحارب لاستئصالها من المنطقة، وبالتالي تدرك إسرائيل أهمية نسج علاقات وثيقة مع الصين من أجل احتواء العلاقة الصينية الإيرانية اقتصاديا وعسكريا وسياسيا. إن سياسة الإغواء Cooptation Policy التي تمارسها إسرائيل مع الصين إنما تهدف في المحصلة النهائية لإقناع الصين أن إيران بكل المعايير مشروع «استثمار سيء وهي جزء من محور الشر » وأن مصلحة الصين تقتضي أن تكون مكونا من مكونات التحالف الدولي لمحاصرة إيران، وإجبارها على التخلي عن برنامجها النووي وطموحاتها الإمبرطورية في المنطقة، وما استخدام القوة الناعمة ومبيعات السلاح ونقل التكنولوجيا المتطورة من إسرائيل إلى الصين، إلا أدوات تأثير لإقناع الصين بوجهة النظر الإسرائيلية بخصوص إيران ونواياها السيئة تجاه إسرائيل والمنطقة عموما.

د – سياسات إسرائيل تجاه آسيا

وكان التوجه لتمكين العلاقة مع الصين جزءاً من توجهات إسرائيلية أوسع للشرق الآسيوي. فبعد انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة، بدأت إسرائيل تنظر شرقاً وبالتحديد اتجاه الهند والصين كقوتين صاعدتين في العلاقات الدولية لما تمتلكانه من قدرات اقتصادية وبشرية وعسكرية. لقد ظهر تغير واضح في موقف الهند حيال إسرائيل ما دفعها في النهاية إلى تقييم سياساتها الخارجية نظراً لتراجع علاقاتها مع الاتحاد السوفييتي بعد انهياره. بررت كل من الهند وإسرائيل علاقاتهما على قاعدة تقوية المصالح الوطنية المشتركة، فالهند على سبيل المثال تعتبر إسرائيل بوابة رئيسية لاقتحام الساحتين

الأميركيـة والأوروبيـة، خصوصاً بعـد تـآكل علاقاتهـا مـع الاتحـاد السـوفييتي السـابق، كـما أن العلاقـة الدبلوماسـية مـع إسرائيـل، بحسـب التصـورات الهنديـة، تعطـي الفرصـة الكافيـة للهنـد للعـب دور أكـثر ايجابيـة وتأثـيراً عـلى صعيـد العمليـة السـلمية في الـشرق الأوسـط.[٧] أمـا إسرائيـل فقـد وجـدت في علاقاتهـا مـع نيودلهـي عنـصراً مهـماً لتحسـين بيئتهـا الإسـتراتيجية وسـط حـدود مشـتركة معاديـة لهـا في العـالم العـربي، كـما أن العلاقـة مـع الهنـد تسـاعدها بالتأكيـد في حـال فكـرت إسرائيـل في خـوض مغامـرة عسـكرية ضـد باكسـتان النوويـة أو إيـران الطامحـة لامتـلاك قـدرات نوويـة.[٨]

ثانياً، العلاقات السياسية

بعد قيام إسرائيل عام ١٩٤٨، اعترفت الصين الوطنية بها، وجاء الاعتراف الصيني بإسرائيل في وقت كانت فيه الحرب الأهلية الصينية محتدمة بين الوطنيين (فرموزا سابقا وتايوان اليوم) والماويين الشيوعيين (الصين الشعبية اليوم) والتي استمرت ثلاث سنوات (١٩٤٦-١٩٤٩)، وانتهت بانتصار الماويين وهرب الوطنيين إلى تايوان. وبالرغم من وقوف الغرب بمن فيها الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان إلى جانب الصين الوطنية منذ الأيام الأولى للحرب ضد الصين الشعبية الماوية المدعومة من السوفييت والعالم الاشتراكي ككل، إلا أن إسرائيل فاجأت الجميع بالاعتراف الرسمي بجمهورية الصين الشعبية ضمن اعتبارات إستراتيجية ومصالحية محددة.

وقد سعت إسرائيل خلال فترتى الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي إلى اتباع سياسة تقوم على أساس كسب ود الصين علنا وبشكل رسمي، في الوقت نفسه الذي تحافظ فيه إسرائيل على علاقات اقتصادية وعسكرية وإستراتيجية مع تايوان بشكل سري وبعيداً عن الأضواء والضوضاء الإعلامية والسياسية، في محاولة منها لاحتواء العلاقة العربية الصينية المتصاعدة ووقوف الصين الماوية اليسارية مع الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية في المحافل الدولية.[٩] اعترفت إسرائيل بجمهورية الصين الشعبية لمنع الدعاية العربية ضد إسرائيل في الصين، وللتقارب الأيدولوجي مع الصين الشعبية حيث كانت إسرائيل في بداية الخمسينيات دولة اشتراكية معتدلة، عملت على تبني الكثير من المشاريع التعاونية الاشتراكية على شاكلة المزارع الجماعية ودور النقابات العمالية والشعبية في إدارة عملية التنمية، يضاف إلى ذلك وجود عشرات آلاف اليهود في شمال الصين، هاجر أغلبهم هناك من روسيا ودول أوروبا الشرقية كعامل آخر دفع إسرائيل للاعتراف بالصين الشعبية. في هذا السياق يجب التذكير أن إسرائيل كانت الدولة الأولى في الشرق الأوسط التي تعترف بالصين والسابعة على مستوى الدول الغربية، ما جعل العلاقة مع الصين الوطنية – تايوان- متدنية إلى درجة كبيرة.

في الوقت الذي كانت فيه إسرائيل تضع الخطط والاستراتيجيات للتودد إلى الصين، برزت الأزمة الكورية في بداية الخمسينيات (١٩٥١-١٩٥٣) بين المعسكرين الغربي بقيادة الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية من جهة، والمعسكر الشرقي بقيادة السوفييت والصينيين الذين اصطفوا مع كوريا الشمالية. ومع أن إسرائيل وضعت بعض المجهودات اللوجستية والعسكرية والاقتصادية مع المعسكر الغربي، إلا أنها في التصريحات الرسمية حافظت على سياسة الحياد، ودعم الأمم المتحدة في سعيها لإحلال السلام وإبقاء الوضع الراهن كما هو.[١٠] ويبدو أن هذا القرار الإسرائيلي بالابتعاد

عن المحور الأميركي/ الغربي/الكوري الجنوبي/الياباني قد أسهم في تأسيس نواة صلبة لعلاقة جيدة مع الصين من خلال دعم خطة الأمم المتحدة لإحلال السلام في شبه الجزيرة الكورية.

وفي أيلول عام ١٩٥٠، صوتت إسرائيل في الأمم المتحدة لصالح السماح للصين الشعبية باحتلال مقعد دائم في الأمم المتحدة، وظلت إسرائيل منذ ذلك الوقت جزءا من مجموعة الـ ١٥ التي ناضلت لحساب انضمام الصين الشعبية إلى مجلس الأمن كعضو دائم. وبذلك، وبحسب بعض التحليلات السياسية والإستراتيجية، اقتربت إسرائيل كثيراً من موقف الهند التي ميزت بين دعم مجهود الأمم المتحدة في شبه الجزيرة الكورية من جهة، وتطوير علاقات الصداقة مع الصين الشعبية من جهة أخرى.[١١] وفي العديد من التقارير الصحافية، ذكر أن الولايات المتحدة طلبت من إسرائيل إرسال قوات مدربة ومسلحة لمساعدة المجهود الغربي في شبه الجزيرة الكورية لموازنة الكوريين الشماليين والصينيين والسوفييت، لكن في نهاية المطاف كان ما قدمته إسرائيل لم يتعد ١٠٠٠٠٠ دولار كمساعدات اقتصادية إنسانية لكوريا الجنوبية، من دون أن يكون هناك أي التزام بالتدخل العسكري الإسرائيلي المباشر تحت المظلة الأميركية، والغربية في شرق آسيا.[١٢]

وكان للسفير الإسرائيلي في رانغون – عاصمة بورما- «ديفيد هاكوهين» دور محوري في فتح البوابات الآسيوية أمام الخطط الإسرائيلية، وفي تقريب المسافات الإستراتيجية والاقتصادية، حيث عقد العديد من جولات الحوار مع سفير الصين الشعبية هناك، بهدف استغلال مثل هذه اللقاءات لدعم التوجهات الإستراتيجية الإسرائيلية مع الدول الآسيوية، خاصة الصين الشعبية والهند ودول جنوب شرق آسيا. في هذه الأثناء زارت بعثة من الهستدروت الإسرائيلي مدينة «شينيانغ» في منشوريا من أجل تعميق التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، وتنظيم لقاءات مع نقابات عمالية وشيوعية، فضلاً عن عقد اجتماعات مع مسؤولين كبار في الحزب الشيوعي الصيني. في الوقت نفسه الذي جاءت فيه أحداث منتصف خمسينات القرن الماضي بنتائج عكسية لإسرائيل في محاولاتها لاقتحام السور الصيني، ومنها بروز الناصرية والعدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦ والذي كانت إسرائيل أحد أضلاعه الإستراتيجية، ما ولدا شعوراً منفراً لدى الصينيين ودوائرهم الرسمية، حيث بدأت تلك الدوائر تنظر إلى إسرائيل كجزء من تحالف قوى امبريالية استعمارية تعتمد التوسع والهيمنة على الجوار العربي، ولا تتورع عن احتلال أراضي الغير بالقوة العسكرية. ومما زاد من تعقيد الأمور أمام الحسابات الإسرائيلية فيما يتعلق بالصين خصوصاً وآسيا عموماً كان تأسيس حركة عدم الانحياز في مؤتمر باندونغ في أندونيسيا عام ١٩٥٥ ليضم دول آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية والجنوبية، الحاصلة حديثا على استقلالها، والتي دعت إلى تبني سياسة الحياد الايجابي فيما يرتبط بالصراع الأميركي والسوفييتي خلال فترة الاستقطابات الثنائية الحادة والحرب الباردة، علما أن الصين تناغمت مع أطروحات هذه الحركة إلا أنها آثرت البقاء خارج هذا الإطار العالمثالثي لاعتبارات داخلية وخارجية وحسابات استراتيجيه دقيقة.[١٣]

شهد عقد السبعينيات الماضي مجموعة من الأحداث والمستجدات والتطورات الدولية والإقليمية والتي تلاقت مع تطور إيجابي في العلاقة الإسرائيلية مع الصين الشعبية نذكر منها : ١- وفاة الزعيم الصيني ماوتسي تونغ عام ١٩٧٦ وبداية الانفتاح الصيني الاقتصادي والثقافي والتحديث الاجتماعي على العالم الخارجي بما فيه الغرب وأميركا وإسرائيل،

٢- بداية التفاهم والتوافق الصيني الأميركي Detente والذي توج بزيارة كيسنجر ونيكسون إلى الصين في ١٩٧٢ والاعتراف الأميركي الرسمي بجمهورية الصين وبمقعدها الدائم في الأمم المتحدة، في الوقت نفسه الذي زادت فيه مساحة الخلاف بين الصينيين والسوفييت، ٣- نجاح الولايات المتحدة في التقريب بين المصريين والإسرائيليين في معاهدة كامب ديفيد، ورغبة الصين المعلنة في المشاركة في محادثات السلام وترتيباته في الشرق الأوسط.[١٤]

كان العام ١٩٧٩ عاماً فاصلاً لأنه قرب العلاقة الإستراتيجية والعسكرية بين إسرائيل والصين مرة أخرى، حيث شهد هذا العام صدامات حدودية بين الصين وفيتنام، وفي الأيام الأولى من الصدامات، وقعت الصين تحت ضغط قوي من جانب الفيتناميين الذين فاجئوا الجيش الصيني بالعتاد المتقدم والعقيدة العسكرية المهنية والتدريب الجيد، في حين كانت الصين تملك ترسانة عسكرية متآكلة، لأن قطع غيار الأسلحة السوفييتية كانت ممنوعة على الصين بسبب تأزم العلاقة مع الاتحاد السوفييتي، ووقوف هذا الأخير مع فيتنام في حربها مع الصين. كانت إسرائيل من أوائل الدول التي قدمت خبرتها في إعادة تأهيل الأسلحة السوفييتية، مستفيدة من خبرتها في مقارعة السلاح السوفييتي في أيدي الجيوش العربية في حربي ١٩٦٧، ١٩٧٣. وقد كان لهذه المرحلة الحساسة من عمر العلاقة بين البلدين تداعياتها الايجابية على مجمل العلاقة في مرحلة لاحقة.[١٥]

عملت مجموعة من العوامل والمتغيرات والاعتبارات السياسية والدولية لصالح إسرائيل في بداية العقد التاسع من القرن العشرين، ما أدى إلى إقامة الصين علاقات دبلوماسية رسمية مع إسرائيل في عام ١٩٩٢، وكان من هذه العوامل نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي وتقهقر توازن القوى القطبي الثنائي، وهزيمة العراق في حرب الخليج الثانية، وتراجع المنظومة الإقليمية العربية لصالح إسرائيل، وتدشين أميركا لعملية التسوية السياسية بين العرب وإسرائيل ورغبة الصين أن تكون جزءا من ترتيبات الشرق الأوسط الجديد، في الوقت نفسه الذي رفضت فيه إسرائيل أي دور صيني من دون علاقات دبلوماسية علنية بينهما.

ثالثاً، العلاقات الاقتصادية

إدراكا من إسرائيل أنها لن تنجح في إحداث تحول حقيقي على الصعيد السياسي الصيني تجاه العديد من القضايا العربية والشرق الأوسطية عموما، خاصة دعم الصين للفلسطينيين سياسياً وأخلاقياً، وعلاقاتها المتنامية مع أعداء إسرائيل وخصومها (إيران وسورية والسودان والجزائر)، عمدت إسرائيل إلى إتباع منهجيات وآليات نيوليبرالية مع الصين الصاعدة في العالم من خلال تقديم الاعتبارات الاقتصادية والتكنولوجية والزراعية والثقافية والأكاديمية والبحثية والإعلامية والفنية والرياضية وأدوات القوة الناعمة الأخرى على المواقف السياسية الجامدة صعبة التغيير.

كما وافقت إسرائيل على استخدام تفوقها في التقنيات الحيوية والزراعية والهندسة الكيماوية ووسائل الاتصال الحديثة والمشاريع الزراعية والسياحية المشتركة ومشاريع تنقية المياه والطاقة الشمسية والمشاريع البيئية النظيفة كأدوات إغواء وتودد للصين في سبيل بناء شراكة اقتصادية معها، يكون لها أدوار سياسية وإستراتيجية خدمة للمصالح الإسرائيلية

الإقليمية والعالمية. وهذا بالطبع يستثني التبادل التجاري بين إسرائيل وهونغ كونغ، بالرغم من أن أغلب المعاملات الاقتصادية والتجارية الفاعلة في هونغ كونغ توجه بشكل مباشر أو غير مباشر إلى الصين بحكم العلاقة السياسة والاقتصادية بينهما.[١٦]

كان هناك تركيز على تحفيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، فضلاً عن تعزيز الروابط والشراكات الثقافية والعلمية والأكاديمية والتبادل الطلابي بين البلدين ضمن رؤية دراسة أحد الشعبين من قبل الآخر، وقناعة ربما من إسرائيل أن الروابط الثقافية والعلمية والأكاديمية والطلابية تقود في نهاية المطاف إلى تغيير المواقف السياسية والاعتبارات الإستراتيجية.

وخلال زيارة أولمرت إلى الصين في عام ٢٠٠٧، كانت توقعاته تشير إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين يمكن أن يصل إلى حدود ١٠ مليار دولار في عام ٢٠١٠، مع أن هذا الرقم الملياري يستثني علاقات السلاح والتسليح وتطوير التقنيات العسكرية، وهو رقم ضخم يصل إلى المليارات أيضا.[١٧] لكن هناك تحفظات من الجانبين على نشر أي معلومات أو معطيات بالشكل الكامل حول هذه الموضوع لكي لا يتم تعطيل مثل هذا النشاط العسكري- التجاري بفعل عوامل ومتغيرات خارجية على شاكلة المتغير الأميركي أو العربي أو حتى الهندي، لا سيما أن هذه العوامل تلعب دور المنغصات والكوابح المؤثرة على سرعة تقدم العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات. وبما أن الصين عطشى للبترول والغاز ومصادر الطاقة الأخرى، فان هناك تعاونا بين البلدين في الطاقة الشمسية وتوليد الكهرباء والطاقة المتجددة والتكنولوجيا النظيفة الصديقة للبيئة، فضلا عن إمكانية شحن كميات من الغاز المستكشف قبالة شواطئ المتوسط الشرقية إلى الصين بهدف تعزيز التواجد الإسرائيلي في سوق الطاقة الصينية والعمل على وضع الجهود لاحتواء العلاقة الصينية الإيرانية في هذا المضمار، لا سيما أن الصين مستورد رئيس لمصادر الطاقة من إيران والمنطقة العربية في آن واحد.[١٨]

كما وقعت الصين وإسرائيل اتفاقيات ومذكرات تفاهم في قضايا أخرى مهمة، منها تدعيم تبادل الخبراء الأثريين بين البلدين عبر التنسيق الوثيق بين معهد الآثار الصيني في Xian والجامعة العبرية، العمل على تنظيم معارض أثرية وسياحية تصل إلى اثنين في العام وفي الاتجاهين، أي في البلدين، تنظيم معارض الكتب والمتاحف المتنقلة حول التاريخ والآثار والسينما في كلا البلدين، والمشاركة في المهرجانات الثقافية والمعارض الفنية ومعارض الرسم، وتفضيل إسرائيل لتنظيم معارض حول اليهود والشتات وتاريخ اليهود، وتشجيع التلفزة لبث برامج عن حضارات البلدين وتاريخهما، وتشجيع تبادل الكتب الأدبية وترجمة المقالات والكتب عن الأدب المقارن بطريقة تبادلية، وتبادل زيارات الصحافيين على أساس ثابت.[١٩] وكما اهتمت إسرائيل بالطلبة الصينيين الزائرين لها، خاصة أولئك المتخصصين بالدراسات الإنسانية والتراثية والاجتماعية حتى يكونوا رسلا لنقل الرواية عن الشعب اليهودي والقائمة على إبراز وتوظيف المعاناة التي مرّ بها. وهذا إلى جانب تبادل المجموعات الطلابية لدراسة البيئة المجتمعية والزراعية والليبرالية والطب والهندسة والتكنولوجيا والإعلام، وبحسب آخر الإحصاءات فإن أكثر من ألف شركة إسرائيلية تعمل في مقاطعات الصين المختلفة في مجالات متعددة.[٢٠]

رابعاً، العلاقات العسكرية والاستراتيجية

تعد إسرائيل المصدر الأول للصين في مجال صناعة الـ Hi-Tech خاصة الجوانب المتعلقة بالاتصالات عبر شركات إسرائيلية خالصة أو من خلال شراكات ثنائية، ومتصل مع هذا صادرات إسرائيل من التكنولوجيا المتطورة المستخدمة لأغراض عسكرية مثل المكونات الالكترونية لأجهزة اتصال الدبابات وأجهزة تحسين الرؤية والطائرات والصواريخ. الهدف الإسرائيلي المعلن من وراء هذه المبيعات هو الحصول على موارد مالية إضافية، لكن الهدف الأهم هو التأثير على الصين وإقناعها بعدم بيع أسلحة صينية إلى أعداء إسرائيل في الشرق الأوسط خاصة سورية وإيران.

تكلل العام ٢٠١١ بمجموعة من الزيارات المتبادلة بين النخبة العسكرية في البلدين إيذانا بتجديد العلاقات العسكرية المتنامية، فقد زار رئيس أركان الجيش الصيني إسرائيل، تلته زيارة وزير الدفاع الإسرائيلي للصين في العام نفسه. وهذا يعكس الفكر الاستراتيجي والعسكري الإسرائيلي الذي ينظر إلى الصين على أنها قوة جيواسترتيجية وجيواقتصادية تحتل المقاعد الأولى في سلم القوة الدولية في القرن الحادي والعشرين.[٢١]

ويبدو للمتابع والمحل الاستراتيجي أن العلاقة العسكرية بين البلدين كانت دائما سرية، وتتبعها صفقات تسليح وبيع للتكنولوجيا العسكرية، وترافقت هذه الصفقات في ضوء ظروف استثنائية مرت بها الصين على وجه الخصوص، لأن الأزمات الدولية التي دخلتها الصين وشاركت في فعالياتها عسكريا كشفت الحاجة الماسة إلى إعادة الاعتبار للتقنيات العسكرية المتطورة، والتدريب والتخطيط الجيدين، والحاجة إلى المعلومات الاستخبارية والعسكرية، وهذا ما استطاعت إسرائيل بدورها أن تزوده للصين في آخر عشرين عاما أو أكثر.

بالرجوع إلى الأحداث التاريخية، استغلت إسرائيل الحروب المختلفة التي خاضتها الصين بفتح قنوات اتصال معها لا سيما تجارة السلاح، فمن الحرب الكورية في خمسينيات القرن الماضي إلى المواجهة الهندية الصينية في الهيمالايا في عام ١٩٦١، إلى الحرب القصيرة بين الصين والاتحاد السوفييتي في عام ١٩٦٩ على الحدود أيضا، وأخيرا وليس آخرًا، الحرب مع فيتنام في عام ١٩٧٩، كلها أزمات وحروب استغلتها إسرائيل لعرض المساعدة العسكرية على الصين . ومن هنا يمكن القول إن إسرائيل دخلت متسللة إلى رحاب النخبة العسكرية الصينية، والى ملاعب تجارة السلاح عبر المشاركة في المعارض العسكرية وتبادل المعلومات، وعرض الخطط العسكرية على الجانب الصيني، فضلاً عن عطاءات مهمة لتحديث قطاعات واسعة من الجيش الصيني.[٢٢]

وقد تنوعت الأسلحة الإسرائيلية المباعة إلى الصين من أنظمة رادارات متطورة وأجهزة اتصال حديثة وأقمار صناعية تجسسية وطائرات تجسس من دون طيار، وتحديث مدافع ودبابات سوفييتية الصنع، هذا إضافة إلى الأنظمة الالكترونية المتطورة ووسائل الاتصال الحديثة التي تحمل على الدبابات ومناظير لتحسين الرؤية أمام الجنود في الليل، فضلا عن الصواريخ والطائرات خاصة طائرات التجسس على شاكلة الفالكون والهارفي وأنظمة الصورايخ المتطورة.[٢٣] وهناك تعاون إسرائيلي- صيني في مشروع إنتاج طائرة مقاتلة من طراز (أف-١٥) في أعقاب رفض الكونغرس الأميركي لمشروع طائرة «لافي» كمشروع تعاون بين أميركا وإسرائيل بسبب التكلفة العالية. من المجالات الأخرى التعاونية التي

قدمتها تل أبيب لبكين، مشروع دعم أنظمة التحكم في القذائف المستخدمة في المعارك الحربية، حيث زودت بها المدمرات والبوارج الصينية، كما أن هيئة الصناعات الإسرائيلية زودت الصين برادارات متطورة وأجهزة كمبيوتر فخمة تستخدم لأغراض عسكرية. وكان هناك تركيز خاص على العلاقات العسكرية والصفقات الحربية في العقد الأخير حيث وصل حجم تجارة السلاح بين البلدين في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ إلى ما يقارب ٤,٤ مليار دولار.[٢٤]

وبحسب تقارير الكونغرس الأميركي تعد إسرائيل المورد الثاني للسلاح للصين بعد روسيا منذ العام ١٩٩٣ وحتى اليوم، عبر صفقات تتعدى مليارات الدولارات . أيضاً ترى الصين أنه لا بد من الاستفادة من إسرائيل من أجل الولوج إلى التكنولوجيا الأمريكية . وتروج إسرائيل لنفسها حينما يتعلق الأمر بالعلاقة الإستراتيجية المتصاعدة مع الصين على أنها مصدر معلومات ومعطيات أولية عن قضايا حساسة وذات بعد استخباري مثل الإرهاب والقرصنة والجماعات الإرهابية القاعدية التي تعمل في مناطق مختلفة خاصة في منطقة المحيط الهندي وسواحل الصومال والتي تهدد الأمن البحري وأمن مصادر الطاقة الذاهبة إلى شرق آسيا بما فيها الصين.[٢٥]

خامساً، مستقبل العلاقة والمعيقات

تسببت مجموعة من العوامل والمتغيرات والفواعل في إحداث تأثيرات سلبية وإسقاطات عكسية على العلاقة المتنامية بين إسرائيل والصين، ورغم أن دراسة العلاقات بين الصين وإسرائيل في هذا الفصل تميل إلى الكلية والشمولية، بحيث تعالج مختلف جوانب التعاون في العلاقات الثنائية بما فيها المجالات الاقتصادية والعسكرية والإستراتيجية والثقافية والأكاديمية والبحثية، إلا أنها لا تستطيع في هذه العجالة البحثية أن تقف على كل المعيقات والمنغصات بما فيها العامل الإيراني والعامل الأميركي، والموقف الصيني المتطور من القضية الفلسطينية، والمتغير الهندي والتايواني والكوري الشمالي، وستكون أول ثلاثة متغيرات (إيران وأميركا والقضية الفلسطينية) ضمن الاهتمامات في هذا الجزء.

بالنسبة لإيران، فإنها تخدم منظور بكين الاستراتيجي، حيث المصالح الصينية في الشرق الأوسط والخليج العربي والقوقاز وآسيا الوسطى وحتى في جنوب غرب آسيا بحكم موقع إيران الجغرافي وامتداداتها فوق مساحات شاسعة وقربها من المياه الدافئة والمعابر والبوابات المائية الدولية خاصة هرمز وباب المندب وخليج عدن وبحر العرب والمحيط الهندي، وباعتبار أنها، أي إيران، شريك استراتيجي وحليف قوي تستخدمه الصين لموازنة الولايات المتحدة في كل المناطق والأقاليم العالمية سالفة الذكر.

تمتلك إيران مخزون بترول وغاز ومصادر طاقة هائلة، تحتاجها الصين بغرض التنمية الوطنية الداخلية، كما أن إيران سوق كبيرة للبضائع الصينية، يضاف إلى ذلك أن إيران المعزولة دولياً، والمحاصرة أميركيا يمكن أن تكون جزءاً مهماً للتأثير في أحداث الشرق الأوسط، كما أن إيران تساعد الصين في تجنيد وتحشيد حلفاء وأصدقاء جدد لإضعاف التواجد الأميركي في الخليج العربي والمحيط الهندي وامتدادا إلى المحيط الهادي، وشرق آسيا. ومن هنا فان العلاقة الصينية - الإيرانية يجب النظر لها من باب المنهج الصيني الاستراتيجي الذي يرى أن الولايات المتحدة الأميركية بسياساتها واستراتيجياتها تعد

منافساً قوياً للصين ولمصالحها في مناطق مختلفة من العالم لا سيما الشرق الأوسط، وصولا إلى أسواق إفريقيا ومصادر الطاقة الجديدة المكتشفة في السودان وأنغولا والغابون.[٣٦]

قامت الصين بدور مهم في تحديث ترسانة الجيش الإيراني، وتزويده بالمعدات العسكرية والتقنيات الحربية المتطورة، والمساعدة في وضع استراتيجيات عسكرية عصرية خدمة لأغراض التدريب والمناورات، وتعود المساعدة العسكرية الصينية لإيران إلى الأيام الأولى للحرب الإيرانية العراقية (١٩٨٠-١٩٨٨) التي خاضتها إيران ضد صدام حسين في العراق، بينما كان الاتحاد السوفييتي والدول الغربية خاصة فرنسا والدول العربية والخليجية داعمة للعراق في تلك الحرب الطويلة المدمرة. الصين لا تبيع فقط سلاحا ومعدات وتقنيات عسكرية عادية وبسيطة لإيران، وإنما تزودها بصواريخ باليستية عابرة للحدود وصواريخ مضادة للسفن والدروع والاستحكامات العسكرية بما فيها صواريخ Silkworm التي استخدمتها إيران في إغراق ناقلة بترول كويتية عام ١٩٨٧.

كما وتزود الصين إيران بتكنولوجيا متطورة لصناعة صواريخ شهاب ١، ٢، وتبيعها منظومة رادارات وألغام مضادة للسفن والفرقاطات، وتقدر قيمة الصفقات الإيرانية من السلاح الصيني من ٤- ٨ مليار دولار.

عملت الصين في الفترة ١٩٨٥-١٩٩٦ على تطوير البرنامج النووي الإيراني تحت شعار الذرة من أجل الاستخدام السلمي، من خلال تزويد التكنولوجيا والآلات والمعدات الضرورية لتخصيب اليورانيوم. كما أن الفنيين والمهندسين الصينيين ساعدوا نظراءهم الإيرانيين ودربوهم على إدارة المفاعلات النووية، لا سيما في مفاعل أصفهان في وسط إيران، والذي من خلاله استطاعت إيران توسيع خارطة مفاعلاتها النووية إلى مواقع أخرى في مرحلة لاحقة، خاصة مفاعلات طهران وبوشهر.[٣٧]

على الجانب الآخر، تشير هذه القراءات إلى الخشية من استمرار نشر السلاح الصيني غير التقليدي في الشرق الأوسط. وقد بدأت الصين، وفقًا لهذه المصادر، بنشر نظم أسلحة وتكنولوجيا عسكرية في مجال الصواريخ وكذلك تكنولوجيا نووية وسلاح كيماوي في كل من إيران والسعودية وسورية وليبيا وغيرها منذ ثمانينيات القرن الماضي. ويصل بعض هذه التكنولوجيا إلى منظمات مسلحة تقاتل ضد إسرائيل (في حرب لبنان الثانية استعمل حزب الله صاروخًا من طراز صينيّ ضد إحدى السفن الحربية الإسرائيلية). لكن هذا الموضوع يخضع هو أيضًا لحساب الربح والخسارة الاقتصادية الذي تأخذه الصين في الحسبان، والذي يبقى في رأس سلم أولوياتها.[٣٨]

رغم هذا، ظلت التعليقات الإسرائيلية تركز على أن تطور العلاقات الدبلوماسية وإلى حدّ ما الاقتصادية لم يؤثر البتة على «دفع غايات إسرائيل السياسية» قدمًا. وأشير في هذا الشأن إلى استمرار الصين في بيع الأسلحة إلى «جهات معادية لإسرائيل» واستمرارها في تصدير الصواريخ وتكنولوجيا صناعة الصواريخ إلى بضع دول في الشرق الأوسط وإسهامها في المشروع النووي الإيراني.

كما أشير إلى عدم حدوث تغيير في سياسة الصين المؤيدة للعرب في ما يتعلق بالنزاع الإسرائيلي- العربي ونأيها بنفسها عن التدخل في العملية السياسية، وهذا مهم لكي لا تضطر لاتخاذ مواقف صريحة مما قد يضر بمصالحها الحيوية في المنطقة

سواء مع إسرائيل أو مع الدول العربية، ولأنها حقيقة استفادت كثيراً من ضبابية السياسة الخارجية خاصة في منطقة الشرق الأوسط كثيرة التناقضات وموطن مصالحها الحيوية مثل البترول وتجارة السلاح والأسواق الكبيرة والشعوب المستهلكة والاعتبارات الإستراتيجية الأخرى.[٢٩] ولعل هذا المتغير يعكس حقيقتين مهمتين، أولهما قدرة الصين ونجاحها لحد كبير، في عمل موازنات دقيقة في علاقاتها الشرق أوسطية لا سيما بين الدول العربية وإسرائيل، والثانية عدم قدرة إسرائيل على التأثير أو الضغط على الصين لتوجيه سياساتها بشكل منحاز أو غير متوازن لصالح إسرائيل وتطلعاتها ومشروعها في المنطقة.

أما المتغير الثاني الذي يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على العلاقة الصينية الإسرائيلية فهو العامل الأميركي، ويبدو للمتابعين والمحللين أن العلاقات الأمريكية الإسرائيلية تأثرت بشكل سلبي منذ بداية هذا القرن، وفي مناسبتين محددتين في ٢٠٠٠ وفي ٢٠٠٥ حينما أدركت الولايات المتحدة صفقات التسليح الإسرائيلية للصين لا سيما التكنولوجيا المتطورة المرتبطة بقطاع الطيران الحربي، إيمانا من الولايات المتحدة أن صفقات التسليح هذه والتكنولوجيا المتطورة إلى الصين تؤثر بشكل سلبي على المصالح الأميركية، والتواجد العسكري الأميركي وحلفاء أميركا وأصدقائها في منطقة غرب المحيط الهادي ومنطقة شرق وجنوب شرق آسيا، امتدادا إلى القارة الاسترالية.

وقعت إسرائيل والصين في عام ٢٠٠١ صفقة طائرة الاستطلاع المتطورة من طراز الفالكون، تبعتها في عام ٢٠٠٥ صفقة طائرة الهارفي ثم الطائرة المتطورة من طراز ليفي، وهي النسخة الإسرائيلية من الطائرة الأميركية النفاثة من طراز F 15 . وكان الطلب الأميركي قد قدمته إدارة الرئيس بوش في عام ٢٠٠٤ حينما اعترضت على العلاقات الوثيقة بين الصين وإسرائيل في مجال الطيران الحربي لما له من تداعيات سلبية على مجمل المصالح الأميركية في شرق آسيا والمحيط الهادي، لدرجة هدد فيها البنتاغون في واشنطن بإلغاء مشروع أميركي إسرائيلي مشترك لتطوير طائرة F35 المتطورة، كما أن البنتاغون قاطع زيارة العديد من مسؤولي الأمن والدفاع والضباط الإسرائيليين الزائرين لأميركا لفترة معينة، في خطوة فهم منها أن واشنطن جادة في مساعيها لإجبار إسرائيل على التقيد بالتعليمات الأميركية فيما يتعلق بتجارة السلاح مع خصوم أميركا الدوليين، لا سيما في منطقة تواجه فيها الولايات المتحدة الأميركية ضغوطات هائلة من الصين والروس وكوريا الشمالية.[٣٠]

وقد تعززت هذه القناعة الأميركية حينما اصطدمت طائرة مقاتلة صينية مسلحة بصواريخ إسرائيلية الصنع من طراز Python مع طائرة استطلاع تابعة للبحرية الأميركية في بحر الصين الجنوبي عام ٢٠٠١. تعمل طائرات الاستطلاع هذه ضمن آلية متطورة جدا حيث تقوم بمهام مضاعفة في الوقت نفسه تصل إلى أكثر من سبعين مهمة، إذ تقوم هذه الطائرات الاستطلاعية التجسسية بمراقبة أكثر من هدف أو موقع عسكري وتحديد هذه الأهداف بدقة عالية ومهاجمتها وتعطيل أنظمة الرادار والمراقبة التابعة للعدو أو الخصم، وهي أيضا قادرة على العمل في مختلف الأحوال الجوية بما فيها الأحوال الجوية العاصفة والسيئة من حيث الرؤية وساعات الليل، مع قدرة فائقة ومنقطعة النظير لتعطيل صواريخ أرض جو، ومنظومات الدفاع الأرضية الأخرى.[٣١]

اعتقدت إسرائيل أنها تمتلك أدوات تأثير كبيرة في مقابل علاقاتها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة، لا سيما قدرات مرتبطة بالتكنولوجيا المتطورة وتأثير اللوبي اليهودي العامل هناك، وأن بإمكانها التصدي لضغوط الولايات المتحدة،

وقدمت وعوداً للصين بأنها ستكمل الصفقة، إلّا أنها أعلنت عن إلغائها لاحقا، وقد أدت هذه الخاتمة المزعجة للصفقة إلى الشعور بالتشاؤم حيال استمرار العلاقات مع الصين، وبرزت التقديرات القائلة إن الصين سوف توقف نشاط شركات إسرائيلية عاملة في أراضيها كما ستجمد أي إمكانية لتجارة أمنية مستقبلية مع الصين بل ستضاعف من انتشار الأسلحة في منطقة الشرق الأوسط، غير أن هذه التكهنات كانت خاطئة من الناحية الواقعية العملية، أي باستثناء الفتور في العلاقات الدبلوماسية واصلت الصين تعاونها مع إسرائيل في المجالات نفسها التي اعتبرتها مفيدة».[٣٢]

ويرى بعض المحللين العسكريين والاستراتيجيين أن قدرة أميركا للتأثير في صناعة القرار الإسرائيلي فيما يرتبط بصفقات السلاح والتسليح وتجارة السلاح الدولية خاصة مع القوى الصاعدة في المنظومة الدولية مثل الهند والصين، إنما تؤثر على سمعة إسرائيل أمام زبائنها الدوليين، ومن ضمنهم الصين، لأن مثل هذه القدرة الأميركية الفائقة في التأثير إنما تعكس المأزق الذي تعيشه الصناعات الإسرائيلية الحربية المعتمدة أصلا على التصدير، لدرجة يمكن أن تفقد فيها إسرائيل القدرة على أن تكون مصدرا موثوقا ويعتمد عليه لبيع السلاح والمعدات العسكرية.[٣٣]

خلقت صفقة الفالكون بين إسرائيل والصين أزمة حقيقية بين إسرائيل والولايات المتحدة، لا سيما بعد عدم التجاوب الإسرائيلي مع المطلب الأميركي بإلغاء الصفقة لأسباب سياسية وإستراتيجية وعسكرية. وقد وصل الأمر بالنائب في مجلس النواب الأميركي سوني كالهان من الحزب الجمهوري التهديد بوقف دفعة من المساعدات الأميركية لإسرائيل وصلت إلى أكثر من ٢٥٠ مليون دولار إذا استمرت إسرائيل فعلا في تجاهل المطالب الأميركية في إلغاء الصفقة فوراً، وعدم تكرار الدخول في مثل هذه الصفقات في المستقبل.

كما وصل إلى إسرائيل في عام ٢٠٠٠ وفد من الكونغرس الأميركي ووزير الدفاع ويليام كوهين لمناقشة الموضوع نفسه، والعمل على محاصرة أي تبعات وآثار له على العلاقة مع إسرائيل في المستقبل المنظور، وعدم وصول العلاقة الأميركية الإسرائيلية إلى درجة الأزمة الحقيقة بفعل هذه الصفقة. ووافقت إسرائيل على وقف الصفقة استجابة لهذه الضغوط ودفع ملايين الدولارات كنوع من العقوبة الجزائية للصين.[٣٤] نجاح الولايات المتحدة الأميركية في ممارسة الضغوط على إسرائيل ودفعها باتجاه إلغاء صفقات الفالكون وهارفي قد تفهم منه بعض الرسائل الخاطئة في منظومة دول الشرق الأوسط، حيث يمكن للبعض أن يفهم أن واشنطن جادة بالذهاب لفرض عقوبات حقيقية اقتصادية وعسكرية ومالية على إسرائيل بسبب روابطها مع الصين الشعبية، ما قد يسهم في المحصلة النهائية في إضعافها، وبالتالي تسنح الفرصة للانقضاض عليها من جديد، كونها فقدت دعم أحد أهم حلفائها الدوليين وهو الولايات المتحدة الأميركية.[٣٥]

إلا أن إسرائيل انتقدت الموقف الأميركي من الصفقة علناً بناء على أن المطلب الأميركي لم يكن عقلانياَ ولا معقولاً لأن إسرائيل دولة سيادية ولها سياسة خارجية مستقلة هي التي تحدد وجهتها واتجاهها. ومن المنظور الإسرائيلي، لا تشكل صفقة الفالكون أي تهديد للوجود العسكري الأميركي المدجج بالتقنيات المتطور في المسرح الآسيوي- المحيط الهادي، ولم تتبن الإدارة الأميركية التوجه الحساس نفسه حينما باعت العربية السعودية طائرات الإنذار المبكر الأواكس في بداية الثمانينيات من القرن العشرين، بالرغم أن هذه الطائرات على درجة كبيرة من التطور التقني والاستخباري، وبالرغم

من الاعتراضات الإسرائيلية الحثيثة على صفقة طائرات الإنذار المبكر من طراز أواكس في حينه، على اعتبار أن الصفقة يمكن أن تضر بمعادلة توازن القوى بين العرب وإسرائيل، ودفع العرب إلى خوض حروب فجائية ضد إسرائيل في المستقبل. وهذا ما دفع الإدارة الأميركية في حينه لوضع شروط قاسية على السعودية مقابل تنفيذ صفقة الأواكس، منها تعهد السعودية بعدم نقل هذه التكنولوجيا المتطورة لبلد ثالث، وعدم استخدام هذه الطائرات لجمع المعلومات لبلد آخر مهما كانت الظروف والمستجدات . وهنا، وبناء على الرؤية الإسرائيلية، فلن تساهم الصفقة مع الصين في زيادة التوتر في مضيق تايوان مع الصين لأن الصين القوية والواثقة من ذاتها، ستكون أكثر قدرة على صنع السلام في شرق آسيا واستيعاب تايوان بالطرق السلمية والحضارية بعيداً عن العنف والحرب.

ادعت بعض المصادر الإسرائيلية أن إدارة الرئيس كلينتون كانت تحاول إبعاد أنظار الرأي العام الأميركي عن مصادر التمويل الصينية للحزب الديمقراطي في انتخابات عام ٢٠٠٠ عبر إثارة موضوع صفقة التسليح الإسرائيلية، واستغلال الصفقة ككبش فداء للحفاظ على ماء الوجه في ظل النقد الداخلي للإدارة الأميركية.[٣٦]

يتمثل المتغير الثالث الذي أثر بشكل عكسي على علاقة إسرائيل مع الصين بالتصورات الصينية حول القضية الفلسطينية تاريخيا، فخلال زيارة وفد م.ت.ف لبكين عام ١٩٦٥ بقيادة أحمد الشقيري، استقبلهم الزعيم الصيني الأول ماوتسي تونغ حيث شدد في اللقاء على أن الامبريالية العالمية والرأسمالية الاستعلائية الاستغلالية هما مصدرا الإزعاج والخوف والتخويف للعرب الفلسطينيين والصينيين، وأن إسرائيل وفرموزا (تايوان اليوم) هما قواعد ثابتة للإمبريالية العالمية التي تقودها أميركا.

يشكل العرب اليوم بوابات آسيا الغربية أما الصين فتقع في المقاعد الخلفية، وان الغرب لا يحب العرب ولا الصينيين لذلك على العرب مقاطعة أوروبا وأميركا.[٣٧] في مؤتمر باندونغ لدول عدم الانحياز في أندونيسيا عام ١٩٥٥، صوت المندوب الصيني لصالح كل القضايا العربية لا سيما القضية الفلسطينية، إذ طالب المندوب الصيني بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم التي هجروا منها بفعل حرب ١٩٤٨.

وقد تعمق الدعم الصيني السياسي والاقتصادي والعسكري للفلسطينيين ولفصائلهم المختلفة في مرحلة لاحقة خاصة بعد الثورة الناصرية في مصر والثورة البعثية في سورية والعراق في منتصف القرن العشرين، والذي جاء في ضوء دعم الصين الماوية لكل حركات التحرر الوطنية في آسيا وإفريقيا ضد الامبريالية والاستعمار.

وقد ساهمت الحكومة الصينية في إمداد الفدائيين الفلسطينيين بالمال والسلاح والتدريب في قواعد ومعسكرات منتشرة في سورية والعراق والجزائر. وقد دانت الصين الشعبية الاجتماع الذي عقده الرئيس الأميركي جونسون مع رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي الكسي كوسيجين في نيوجيرسي في ٢٨ حزيران عام ١٩٦٧ ما مهد إلى إصدار قرار ٢٤٢، والذي اعتبره الصينيون خيانة أميركية سوفييتية للقضية الفلسطينية، ومؤامرة من قطبي النظام الدولي في حينه على الشعوب الفقيرة والمقهورة الساعية إلى الاستقلال والتحرر الوطني.[٣٨]

كانت الصين أول دولة غير عربية تعترف بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، لدرجة أنها منحت

مكتب المنظمة في بكين كل الحصانات الدبلوماسية الممنوحة للسفارات الأجنبية، ولعبت دورا مهماً في تعزيز الوجود الفلسطيني في المنظمات الدولية والإقليمية. وزار يا سر عرفات الصين في عام ١٩٧٠ رافقه صلاح خلف وأبو علي إياد حيث اجتمع الوفد مع رئيس الوزراء الصيني «شو ان لاي»، وكان من نتائج الزيارة تعهد الصين بتوفير السلاح والتدريب العسكري لقوات الثورة الفلسطينية في مختلف مواقعها.

أيدت الصين بعد نهاية الحرب الباردة، انطلاق عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية، لأن ذلك ساعد الصين في مساعدة الفلسطينيين سياسياً واقتصادياً ومعنوياً، في الوقت نفسه الذي ارتبطت فيه بعلاقات دبلوماسية مع إسرائيل حفاظا على مصالحها بشكل واقعي مكنها من كسب صداقة العرب وإسرائيل والإيرانيين معاً .

وكان الموقف الصيني على الدوام يركز على عقد مؤتمر دولي لعملية السلام الشرق أوسطية تحضره كل القوى الدولية الفاعلة في المجتمع الدولي والأمم المتحدة، وصولا إلى الدولة الفلسطينية والاستحقاقات التاريخية الأخرى، بما فيها حقوق اللاجئين الفلسطينيين والحدود والتواصل الجغرافي الكامل والمياه.[٣٩]

تقدم الصين كل أشكال الدعم المالي والاقتصادي للسلطة الوطنية على شكل مشاريع حيوية تنفذ في مناطق مختلفة من فلسطين ومنها تعبيد طرق وبنى تحتية وعيادات صحية ووحدات سكنية وأبنية في بعض الجامعات ومقار وزارية وحكومية وتقديم دعم للشرطة الفلسطينية. كما وتقدم الصين منحا للطلبة الفلسطينيين في كافة المستويات والتخصصات، بحيث يدرسون في الجامعات الصينية.[٤٠]

وقد تطور الموقف الصيني من القضية الفلسطينية خلال مرحلة التسوية السياسية السلمية في أعقاب مؤتمر مدريد للسلام في ١٩٩٢ واتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣، وحدث هذا التطور على صعيد السياسة الخارجية الصينية بفعل بعض التحولات المهمة:

١. التغيير الواضح في مواقف الدول العربية من عملية السلام مع إسرائيل بعد توقيع مصر لاتفاقية السلام معها في ١٩٧٨، وانضمام كل من الأردن وسورية والفلسطينيين لترتيبات السلام في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية.

٢. استجابة لجهد إسرائيلي منظم أظهر رغبة في إنهاء عزلة إسرائيل عبر إقامة علاقات مع أعضاء دائمين في مجلس الأمن، وما يحمل ذلك من تبعات سياسية وإستراتيجية لكل من الصين وإسرائيل.

٣. تطوير عقيدة الصين الجديدة القائمة على أساس التوسع السلمي للعلاقات في العالم، استجابة لحاجة الصين لشراكات وعلاقات جديدة لدعم التحولات الاقتصادية المهمة في الداخل الصيني.

٤. السعي الصيني الحثيث لاستمالة الإدارة الأميركية عبر البوابة الإسرائيلية حيث أن لإسرائيل واللوبي اليهودي تأثير واضح في هذا المجال، وهذه قناعة العديد من دول العالم الثالث، ومفادها أن البوابة الإسرائيلية هي أقصر الطرق للبيت الأبيض.[٤١]

خاتمة

تطورت العلاقات الإسرائيلية الصينية ضمن مسارات وظروف معينة منذ منتصف القرن الماضي مرت بها كل من إسرائيل والصين، وفي ضوء اعتبارات سياسية وإستراتيجية ووجودية فرضت نفسها على روابطهما الثنائية.

وقد تسارعت هذه العلاقات في مرحلة لاحقة، لا سيما بعد نهاية الحرب الباردة، وتراجع دور الايدولوجيا والاعتبارات المثالية في السياسة الدولية، وزيادة أهمية المصالح الاقتصادية وزيادة تأثير العولمة وقواها التقنية والإعلامية والقوة الناعمة في منظومة العلاقات بين الأمم والشعوب. وكان لتوازنات الحرب الباردة أدوار مهمة في صبغ العلاقة بين إسرائيل والصين بقالب معين، لأن نجاح الثورة الماوية في الصين عام ١٩٤٩، والتي أخذت كثيرا من الماركسية واللينينية على مستوى الفكر والنظرية الأيديولوجية، والدعم السوفييتي اللوجستي والعسكري والاقتصادي والمعنوي، ما كان له انعكاس واضح على تفوق المسائل الأيديولوجية ودعم الشعوب المقهورة وحركات التحرر العالمية على حساب المصالح الاقتصادية والإستراتيجية. وبالرغم من أن إسرائيل قد وضعت في خانة التحالف الغربي ذي التوجهات الامبريالية المعادية للصين، إلا أن سياسات إسرائيل في فتح قنوات اتصال سرية وتحت الطاولة مع الصين الشعبية، ولعبها على أوتار الخلافات الأيديولوجية بين الصينين والسوفييت، وانفراج العلاقة مع بين الولايات المتحدة والصين في بداية السبعينيات، كل ذلك أدى إلى السير في مسار جدية العلاقات والتبادلات، انتهاء بتدشين العلاقات الصينية الرسمية مع إسرائيل في عام ١٩٩٢.

تسارعت العلاقات الاقتصادية والعسكرية والتجارية والثقافية الثنائية بعد نهاية الحرب الباردة بفضل السياسات النيوليبرالية التي تبنتها كل من الصين وإسرائيل في تعاملاتهما الخارجية، وتراجع دور الأيديولوجيا في العلاقات الثنائية، وحاجة إسرائيل إلى أصدقاء جدد في منظومة سياسية دولية جديدة، وبسبب سياسة الانفتاح والتحديث والإصلاحات الاقتصادية والعسكرية الواسعة التي دأبت الصين على تنفيذها في مختلف المجالات. وبالرغم من أن أحد أهم أهداف إسرائيل في علاقاتها المتنامية مع الصين، إحداث تحولات مهمة في سياساتها الخارجية تجاه الشرق الأوسط وقضاياه المختلفة والمتعددة (القضية الفلسطينية، تجارة السلاح، الملف النووي الإيراني «والعلاقة مع الدول المارقة»)، إلا أن نجاحات إسرائيل في عمل هذا التحول لصالحها داخل منظومة السياسة الخارجية الصينية كان محدودا للغاية.

يمكن القول بالمجمل إن الصين صوتت لصالح عشرات القرارات الدولية، الصادرة عن منابر دولية متعددة، بما فيها الأمم المتحدة، لصالح الفلسطينيين والقضية الفلسطينية، ومنها قرار إعلان الدولة الفلسطينية الذي تم في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في عام ١٩٨٨، والتصويت لصالح العضوية غير الكاملة لفلسطين في الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الثاني ٢٠١٢، في محاولة من الصين للثبات على أحد مبادئها في السياسة الخارجية وهو دعم الشعوب الواقعة تحت الاحتلال والاستعمار بالتحرر والاستقلال. وكذلك استرضاء للدول العربية والإسلامية التي ترتبط معها الصين بعلاقات وثيقة.

وبالرغم من الشراكات الاقتصادية والعسكرية المتنامية بين الصين وإسرائيل، لا سيما بعد العام ١٩٩٢، إلا أن الصين كانت وما زالت قادرة على عمل توازن في مصالحها المتعددة مع دول إقليمية متصارعة، وهذا ينطبق على علاقاتها مع إسرائيل من جهة، وعلاقاتها مع إيران وسورية والسودان وبقي الدول العربية من جهة أخرى.

الهوامش

1 James Chen , The Emergence of China in the Middle East , Strategic Forum at National Defense University , December 2011, No. 271 , P. 1-6.

2 Wayne Morrison , China Economic Rise : History Trends , Challenges and Implications for the United States, Congressional Research Service , July 2013. P. 1- 19

3 Annual Report to Congress about Military and Security Developments Involving People Republic of China in 2012 , Office of Secretary of Defense , Washington D.C , 2013, P. 27-32 .

4 M. Taylor Fravel , »International Relations Theory and China's Rise : assessing China's Potential for Territorial Expansion« , International studies review, No. 12 , 2010 , P . 505- 532.

5 Phar Kim Beng & Vic Li , «China's Energy Dependence on the Middle East : Boon or Bane for Asian Security« , The China and Eurasia Forum quarterly , Vol. 3, No. 3 , Nov. 2005 , P. 19-26.

6 Yoram Evron , Sino- Israeli Relations : Opportunities and Challenges , Strategic Assessments , August 2007 , Vol. 10 , No. 2, p. 1-7.

7 Fred Khouri, The Arab- Israeli Dilemma, (Syracuse: Syracuse University Press, 1985), p. 450.

8 أفرايم أنبار، الوفاق الهندي- الإسرائيلي، دراسات عالمية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية)، ٢٠٠٥، ص. ٨-٩.

9 Yitzhak Shichor , «Israel Military Transfer to China and Taiwan» , Survival , no.1, Vol. 40 , 1998, P. 68-91.

10 د. عبد العزيز حمدي عبد العزيز ، «العلاقات الصينية- الإسرائيلية» ، السياسة الدولية ، العدد ١٣٢ ، نيسان ١٩٩٨، ص. ١٢٧-١٤٣.

11 المصدر السابق ، ص. ١٣٠-١٣١

12 Young Sam Ma , «Israel's Role in the UN during the Korean War» ,Israel Journal of Foreign affairs, Vol .3, 2010 , P. 81-89.

13 عبده الأسدي ، العلاقات الصينية الإسرائيلية ، شؤون الأوسط ، عدد ٩٦-٩٧، حزيران – تموز ٢٠٠٠، ص. ١٤٩-١٥٥.

14 محمد خير الوادي ، العلاقات الصينية الإسرائيلية- الحسابات الباردة ، (بيروت : دار الفارابي ، 2012) ، ص. ١٣-٣٦.

15 المصدر نفسه السابق ، ص. ١٣-٢٥ .

16 www.export.gov.il/_upload/29373china2009.doc

17 Aron Shai , Sino- Israeli Relations: Current Reality and Future Prospects , 100 Memorandum issued by The Institute for National Security Studies , Tel Aviv University , 2009, p. 25-37

١٨ مهند مصطفى ، «مشهد علاقات إسرائيل الخارجية» ، في هنيدة غانم (محرر) تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٣ المشهد الإسرائيلي ٢٠١٢ ، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار ٢٠١٣، ص. ١٢٢-١٢٥ .

19 http://en.sino-israel.org/wp-content/uploads/2013/04/Press-Release-Israeli-Govt-research-center-NGO-cooperation.pdf

20 سامي مسلم ، «تطور العلاقات الصينية الإسرائيلية» ، قضايا إسرائيلية، عدد ٤٨ ، ٢٠١٣، ص. ٣٩-٥١

21 أمل جمال ، «مشهد العلاقات الخارجية لإسرائيل» ، في هنيدة غانم (محررة) ، تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٢ المشهد الإسرائيلي ٢٠١١، رام الله : المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار ، ٢٠١٢ ، ص. ١٠٦-١٠٧.

22 محمد خير الوادي ، مصدر سابق .

23 Aron Shai , Sino- Israeli Relations: Current Reality and Future Prospects , p. 30-33.

24 Yoram Evron , The Chinese Chief of Staff Visits Israel : Renewing Military Relations? INSS Insight , No. 275 , August , 2011. P. 1-3.

25 . www.ahram.org.eg

26 John Garver , »Is China Playing Dual Game in Iran« , Washington Quarterly , Winter 2011 , Vol. 1, No. 34 , Center for Strategic and International Studies , P. 75- 88.

27 Scott Harold & Alireza Nader , Economic , Political and Military relations , Center for Middle East Public policy at RAND , 2012 , P. 10-15.

28 Dingli Shen , »Iran's Nuclear Ambitions Test China's Wisdom« , Washington Quarterly , Vol. 29 , No. 2, spring 2006, P. 55-66.

29 David Shambaugh , «Coping with a Conflicted China» , Washington Quarterly , Vol. 34 , No. 1, Winter 2011, P. 7-27.

30 Yitzhak Schichor , The US Factor in Israel's Military relations with China , China Brief , May 2005.

31 Dr. Christina Lin , The Taiwan Question in Sino- Israeli relations , ISPSW strategy series : Focus on Defense and International security , Issue no. 233, May 2013, p. 1- 12.

32 Clyde Mark , Israel United States relations , Congressional Research Service , Washington 2009, P. 1- 19.

33 Bishara Bahbah , »Israel's Military Relations with Ecuador and Argentina» , Journal of Palestine Studies , winter 1986, P. 91- 92

34 Jim Zannotti , Israel : Background and The US Relations , Congressional research Service , Washington , 2012, P. 28-29.

35 P.R . Kumaraswamy , «At What Cost Israel – China Ties ?», Middle East Quarterly, Vol. 13 , No . 2, Spring 2006.

36 أيمن يوسف و مهند يوسف ، سياسة إسرائيل الخارجية تجاه القوى الصاعدة تركيا الهند الصين وروسيا ، (رام الله : المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار ، ٢٠١١)، ص. ١٤٥-١٤٨.

37 John Cooley , »China and the Palestinians« , Journal of Palestine Studies , Vol. 1, No.2 , winter 1972, P. 19-34.

38 Ibid , P. 27- 28.

39 http://samanews.com/ar/index.php?act=post&id=158294

40 https://groups.google.com/forum/#!msg/fatehh33/K4m6fukEqi8/7lWt8QGIUG8J

41 شيرين اللحام ، العلاقات الإسرائيلية الصينية ١٩٤٩-٢٠٠٤ ، (رام الله : معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية في جامعة بير زيت ، ٢٠٠٧)، ص. ١١٤-١٣٤.

الفصل الثالث عشر

العلاقات الإسرائيلية- الهندية

د. محمد فايز فرحات

تشهد العلاقات الهندية- الإسرائيلية نموا متسارعا على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية. غير أن المحتوى الأمني- الدفاعي يظل هو الأهم بين تلك المستويات، بالنظر إلى تداعياته الإستراتيجية على منطقة الشرق الأوسط. والملاحظة المهمة بخصوص تلك العلاقات هو انتقالها وتحولها السريع من مرحلة كان العالم العربي يتعامل فيها مع الهند باعتبارها «صديقا مضمونا»، خاصة فيما يتعلق بمساندة الحقوق العربية في الصراع مع إسرائيل، وانطلاق العالم العربي من افتراض أن العلاقات الهندية مع كل من العرب وإسرائيل أقرب إلى المباراة الصفرية، بمعنى أن كسب الهند «لإسرائيل» يعني خسارة العرب والعكس. والواقع أن هذه المعادلة ظلت صالحة نسبيا لعقود طويلة نتيجة سيادة سياسات دولية وإقليمية محددة حكمت السياسة الخارجية الهندية خلال الفترة منذ قبل استقلال الهند عن الاستعمار البريطاني وحتى نهاية عقد الثمانينيات. غير أن تغير هذه السياسات أدى إلى تغيرات جوهرية في طبيعة العلاقات الهندية- الإسرائيلية.

ولازالت الكثير من الكتابات العربية تركز على فهم التحول في العلاقات الهندية- الإسرائيلية في سياقات تبتعد بها عن فهم العوامل الموضوعية التي قادت إلى التحول في الاتجاهات الهندية نحو إسرائيل، من قبيل حصرها، على سبيل المثال، في إطار التآمر «الهندوسي- اليهودي» على العالم الإسلامي، أو غيره من العناوين. ودون نفي التداعيات الإستراتيجية السلبية المتوقعة للعلاقات الإسرائيلية- الهندية على المصالح العربية والإسلامية، إلا أن مثل هذه الكتابات العربية تقع في خطأين أساسيين، الأول هو اختزال أسباب العلاقات ودوافعها في استهداف العالم العربي والإسلامي على أساس «قومي» أو «ديني». والخطأ الثاني هو اختزال أسباب تطور هذه العلاقات في الدوافع الهندية أو الإسرائيلية فقط- رغم أهميتها- إذ تظل هناك مسؤولية عربية وإسلامية عن حدوث النقلة المهمة في هذه العلاقات.

ويحاول هذا الفصل تقديم فهم موضوعي لأسباب التطور السريع في العلاقات الهندية- الإسرائيلية، وأبعاد ومجالات هذه العلاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية، مع إشارة مهمة إلى طبيعة علاقة إسرائيل مع باكستان كأحد أطراف العلاقة مع الهند.

أولاً، تطور العلاقة ومحدداتها

اتسمت العلاقات الهندية الإسرائيلية خلال النصف الثاني من القرن الماضي بالمحدودية، سواء فيما يتعلق بالعلاقات السياسية والدبلوماسية، أو العلاقات الاقتصادية والتجارية، أو العلاقات الثقافية. فعلى الرغم من اعتراف الهند بإسرائيل في أيلول عام ١٩٥٠، وسعي إسرائيل الحثيث خلال تلك الفترة إلى توسيع نطاق علاقاتها الخارجية في محاولة لتكريس الاعتراف الدولي بها كدولة، والالتفاف على التوجهات العربية تجاهها، إلا أنها لم تنجح في تطوير علاقاتها مع الهند، فقد ظل حجم التمثيل السياسي عند مستوى التمثيل القنصلي حتى سنة ١٩٩٢.

كانت هناك في واقع الأمر عوامل عديدة وراء محدودية تلك العلاقات خلال تلك المرحلة، جاءت في جوهرها نتاجا للسياسات الدولية السائدة آنذاك، والمتمثلة أساسا في الحرب الباردة وما ارتبط بها من أولوية قضايا التحرر الوطني، وعدم الانحياز. وقد كان لهذه البيئة تأثيرها على العلاقات الإسرائيلية- الهندية من زوايا عدة، فمن ناحية، نظر حزب المؤتمر الحاكم في الهند إلى «المشروع الصهيوني» باعتباره امتدادا للاستعمار الغربي. ومن ناحية أخرى، فقد كان لقرار إنشاء إسرائيل دلالة خاصة من وجهة النظر الهندية، فقد نشأت إسرائيل بنفس الطريقة التي نشأت بها الهند، وهي التقسيم على أساس ديني، وهو ما كانت تعارضه الهند في حالة شبه القارة الهندية، حيث كانت تطرح بديل «دولة واحدة وأمتان».

كما كان للعلاقات الهندية- الأميركية خلال تلك المرحلة، والتي اتسمت بدرجة من عدم الثقة، انعكاسها على العلاقات الهندية- الإسرائيلية. واستنادا إلى تلك المنطلقات، فقد صوتت الهند ضد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في ٢٩ تشرين الثاني سنة ١٩٤٧ والخاص بتقسيم فلسطين وإنشاء «دولة إسرائيل». وعلى الرغم من تغير الموقف الهندي نسبيا، حيث اعترفت الهند بإسرائيل في أيلول سنة ١٩٥٠، ووافقت على فتح قنصلية إسرائيلية في مومباي في سنة ١٩٥٣، إلا أنها حافظت على مستوى العلاقات الدبلوماسية عند المستوى القنصلي حتى سنة ١٩٩٢. كما لم تشهد العلاقات الثنائية بين البلدين تطورات جوهرية طوال هذه العقود الخمسة.

وبالإضافة إلى العوامل الدولية، لعب العامل الداخلي المتمثل في وجود أقلية مسلمة كبيرة في الهند، دورا مهما ضبط الانفتاح الهندي على إسرائيل. ورغم تراجع الأهمية النسبية لهذا العامل كمحدد في السياسة الخارجية الهندية تجاه إسرائيل في الفترة الحالية، إلا أنه كان له تأثيره المهم في السنوات الأولى بعد تأسيس الدولة الهندية لأسباب تتعلق بحرص الهند على إثبات جدارة «نظرية الدولة الواحدة والأمتان»، وجدارة نظرية «الديمقراطية العلمانية» كإطار سياسي للدولة الهندية الجديدة، ولأسباب تتعلق بقوة العلاقات الهندية- العربية خلال تلك المرحلة.

ومن ناحية أخرى، فقد أدى وجود أقلية يهودية محدودة داخل الهند إلى ضعف تعاطف حركة التحرر الوطني الهندية

قبل الاستقلال مع المسألة اليهودية. فرغم تفهم القيادات الوطنية الهندية للطموحات اليهودية في إقامة وطن خاص بهم، إلا أن حزب المؤتمر انتقد اعتمادهم على «الإمبريالية» البريطانية لإنجاز هذا الطموح، الأمر الذي أدى إلى نظرة الحزب لدولة إسرائيل باعتبارها مشروعا استعماريا.[١] وقد استمر هذا الموقف خلال مرحلة ما بعد الاستقلال.

ولم تنجح المساعدات العسكرية الإسرائيلية للهند خلال عقود الستينيات، خاصة خلال المواجهات الهندية- الصينية، والحروب الهندية- الباكستانية، في تغيير التوجهات الهندية تجاه إسرائيل، كما لم تؤد معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية سنة ١٩٧٩ إلى إدخال تغيرات جوهرية على هذه التوجهات.[٢]

١- محددات الانفتاح وتعزيز العلاقات

على العكس من الفترة من الخمسينيات وحتى نهاية الثمانينيات، فقد شهدت أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات بداية انفتاح واضح في العلاقات الهندية- الإسرائيلية، عكست تحولا هيكليا في توجهات السياسة الخارجية الهندية تجاه إسرائيل، وتحولا في الأهمية النسبية للمحددات التي حكمت العلاقات والتوجهات الهندية تجاه إسرائيل خلال المرحلة السابقة.

لماذا الانفتاح الهندي على إسرائيل؟

كما هو الحال فيما يتعلق بالمرحلة من الخمسينيات وحتى نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، فقد ارتبط التحول في اتجاهات السياسة الخارجية الهندية تجاه إسرائيل بالتحولات المهمة التي طالت النظام الدولي والسياسات الدولية والإقليمية التي تمثلت بالأساس في انهيار الاتحاد السوفييتي- الحليف الرئيسي للهند خلال فترة الحرب الباردة- وتراجع الأهمية النسبية لأفكار حركة عدم الانحياز ودورها، وبدء عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط، الأمر الذي دفع بالنخبة الحاكمة في الهند آنذاك إلى إعادة التفكير في جدوى الالتزام بمجموعة المحددات التي حكمت العلاقات خلال العقود السابقة، من وجهة نظر المصلحة الوطنية الهندية.

١- فمن ناحية، دفع انهيار الاتحاد السوفييتي بالنخبة الحاكمة في الهند إلى التخلي عن سياسة عدم الانحياز، وإعادة النظر في علاقاتها مع الولايات المتحدة، الأمر الذي استتبعه بالضرورة إعادة النظر في العلاقة مع إسرائيل كجزء من إعادة النظر في العلاقة مع الغرب. ومن ناحية أخرى، فقد أدى التغير الذي طرأ على سوق النفط بدءا من أواخر الثمانينيات، خاصة تحول تلك السوق من «سوق منتجين» إلى ما عُرف بـ «سوق المستهلكين»، إذ تراجع نفوذ الدول العربية المصدرة للنفط، ومن ثم تراجع عامل النفط كمحدد في علاقات الدول المستوردة للنفط بالدول العربية وبإسرائيل، أدى إلى تحرر الهند نسبيا من كوابح الانفتاح على العدو التقليدي للعرب آنذاك، والمتمثل في إسرائيل.

٢- ثم جاءت عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط، والتي دشنها مؤتمر مدريد في تشرين الأول ١٩٩١، لتمثل نقطة تحول مهمة في توجهات الهند نحو إسرائيل، فقد أدت مشاركة معظم الدول العربية في المؤتمر واندماجها في تلك العملية- بصرف النظر عن نتائجها الفعلية- إلى رفع الحرج «الأخلاقي» و«القيمي» على صانع السياسة الخارجية الهندية، وعلى الكثير من الدول التي ترددت في الانفتاح على إسرائيل خلال العقود السابقة على بدء تلك العملية.

وقد اكتسبت عملية السلام تلك أهمية أخرى بالنسبة للهند، إذ حرصت على المشاركة فيما عرف بالمفاوضات متعددة الأطراف، وذلك بالنظر إلى مصالحها المختلفة في منطقة الشرق الأوسط (النفط، العمالة، الإسلام السياسي.. الخ)، فشاركت في اللجان المعنية بقضايا الأمن الإقليمي وضبط التسلح. وقد حاولت الهند من جانبها رفع مستوى العلاقات الدبلوماسية تدريجيا، إلا أن إسرائيل أصرت على العلاقات الدبلوماسية الكاملة، كشرط مسبق للمشاركة في هذه المفاوضات، وهو ما اضطر الهند إلى القبول بالشرط الإسرائيلي، حيث تم الإعلان عن انتقال البلدين إلى مستوى العلاقات الدبلوماسية الكاملة في ٢٩ كانون الثاني ١٩٩٢ في عهد رئيس الوزراء الهندي «نارسيمها راو» (١٩٩١- ١٩٩٦). ومثلت زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون للهند في أيلول ٢٠٠٣ نقطة تحول فارقة في علاقات البلدين، والتي أوضحت للعالم أن الهند لم يعد لديها أي تحفظ بشأن علاقاتها مع إسرائيل، بل وانتقالها إلى مستويات ومجالات نوعية بالمقارنة ليس فقط بمرحلة الحرب الباردة، ولكن بالمقارنة بعقد التسعينيات.

٣- ولم يكن لهذه التحولات الموضوعية أن تؤتي آثارها بهذه السرعة لولا تضافر عوامل داخلية مهمة، كان على رأسها انتهاج الهند، بدءا من أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، سياسة التحول إلى القطاع الخاص والإصلاح الاقتصادي. وقد تسارع هذا التوجه على خلفية أحداث الغزو العراقي للكويت وتداعياته، خاصة ارتفاع أسعار النفط من ١٧ دولارا في منتصف تموز ١٩٩٠ إلى ٤٦ دولارا للبرميل في منتصف تشرين الأول ١٩٩٠، بالإضافة إلى اضطرار آلاف الهنود الذين يعملون في دول الخليج العربي للعودة إلى الهند. فقد أدى هذان التطوران إلى خلق ضغوط كبيرة على الموازنة العامة الهندية، ما اضطر الحكومة الهندية إلى تسريع برامج الإصلاح الاقتصادي.[٣] وقد كان لهذه التطورات تأثيرها المهم فيما يتعلق بالانفتاح الهندي على إسرائيل من زاوية محددة؛ فتوفير شروط مشجعة لبرنامج وخطط الإصلاح الاقتصادي كان يتطلب علاقات جيدة مع المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية، وهو ما كان يتطلب بدوره علاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأميركية. وكما هو الحال في الكثير من الحالات، فقد مثلت إسرائيل مدخلا مهما لتطوير العلاقة مع الولايات المتحدة.

٤- وبالإضافة إلى العوامل المتعلقة بتحولات النظام الدولي والداخل الهندي، فقد كانت هناك مجموعة من العوامل المهمة المرتبطة بالسياسات العربية تجاه منطقة جنوبي آسيا، والسياسة الباكستانية تجاه منطقة الشرق الأوسط. ونشير فيما يلي إلى بعض تلك العوامل.

أ- فعلى المستوى العربي شهدت السياسات العربية، خاصة الخليجية، تراجعا ملحوظا في الأهمية النسبية لمشكلة كشمير كمحدد للسياسات العربية تجاه منطقة جنوبي آسيا،[٤] الأمر الذي أدى بدوره إلى تحرر الهند نسبيا من المحدد العربي في توجهاتها نحو إسرائيل. وقد جاء تراجع الأهمية النسبية لمشكلة كشمير كمحدد للسياسات العربية تجاه الهند وباكستان نتيجة عوامل عدة، أبرزها تطور القدرات النووية لطرفي الصراع، فقد أدى دخول العامل النووي كمتغير مهم في هذا الصراع إلى مزيد من براغماتية الدول الخليجية والعربية وتخليها عن الانحياز النسبي إلى باكستان، بل

ودعوتها طرفي الصراع إلى التفاوض المباشر باعتباره المخرج الرئيس الملائم لتسوية هذا الصراع.

كما شهدت أهمية هذه القضية مزيدا من التراجع كمحدد للسياسة العربية تجاه طرفي الصراع تحت تأثير عاملين آخرين: الأول هو ما فرضته أحداث أيلول ٢٠٠١ من تداخل بين الحرب ضد الإرهاب وقضية كشمير بسبب وجود العديد من التنظيمات الإسلامية المتشددة في كشمير، وتطور بيئة دولية لا تقبل الخطاب المؤيد لتلك التنظيمات بشكل صريح أو ضمني. أما العامل الثاني فيتمثل في عملية التطبيع الجارية بين طرفي الصراع، والتي انطلقت في عام ٢٠٠٤، والتي لازالت قائمة حتى الآن وتحظى بالالتزام السياسي من جانب الطرفين رغم التوترات التي تحدث من وقت لآخر. أضف إلى كل ذلك، التحول المهم الذي طال الخطاب الباكستاني بخصوص هذا الصراع، خاصة بعد إعلان الرئيس الباكستاني السابق برفيز مشرف في تشرين الأول ٢٠٠٤ استعداده التنازل عن تطبيق قرارات الأمم المتحدة التي تدعو إلى تسوية مشكلة كشمير من خلال تطبيق استفتاء حرّ في الإقليم، والحديث في المقابل عن بدائل عملية لتسوية هذا الصراع،[٥] وهو الموقف الذي أعاد التأكيد عليه مرة أخرى في عام ٢٠٠٦.[٦]

ب- ومن المتوقع أن يتعاظم تراجع الأهمية النسبية لمشكلة كشمير كمحدد للعلاقات العربية الهندية، وأن يتزايد تراجع الأهمية النسبية للمحدد العربي في السياسة الهندية تجاه إسرائيل في ضوء تزايد احتمالات تطبيع العلاقات الباكستانية- الإسرائيلية. فقد أدى التطور المتسارع في الشراكة الهندية- الإسرائيلية، فضلا عن العوامل الدولية والإقليمية ذاتها التي لعبت دورا مهما في انفتاح الهند على إسرائيل، إلى تزايد احتمالات إقدام باكستان على تطبيع علاقاتها مع إسرائيل، ونقل هذه العلاقات من المستوى الفعلي إلى المستوى العلني. ويستند هذا التحليل إلى عدد من المؤشرات، يأتي في مقدمتها الطابع البراغماتي للسياسة الخارجية الباكستانية التي تميزت به طوال العقود السابقة وتمييزها بين غياب العلاقات الرسمية من ناحية، ووجود اتصالات فعلية مباشرة بين البلدين من ناحية أخرى، فغياب العلاقات الرسمية لم يحل دون وجود اتصالات مباشرة بين مسؤولين سياسيين وأمنيين من الطرفين.

وينطبق الوضع ذاته على المستوى الداخلي، إذ يشهد المجتمع الباكستاني نمو اتجاه يدعو إلى تطبيع العلاقات الباكستانية- الإسرائيلية، ويتركز هذا الاتجاه بشكل خاص داخل القطاع الخاص ورجال الأعمال. ويستند هؤلاء إلى عدد من المبررات، أهمها وجود علاقات اقتصادية بين إسرائيل والعديد من الدول العربية، وانطلاق عملية التسوية السلمية. ويعتبر هؤلاء أن نجاح الهند في تطوير شراكتها الإستراتيجية مع إسرائيل أحد مظاهر فشل السياسة الباكستانية بالنظر إلى المكاسب التكنولوجية والعسكرية والسياسية التي تحققها الهند من تلك الشراكة. كما يؤكد هؤلاء على أن تأخر تطبيع تلك العلاقات أكثر من ذلك من شأنه أن يخرج باكستان من سياق التفاعلات الجديدة في منطقة الشرق الأوسط، وأن يحافظ على بيئة ملائمة لتطور التحالف الهندي- الإسرائيلي على حساب المصالح الباكستانية، وأن تطوير العلاقات الباكستانية- الإسرائيلية من شأنه أن يحول دون تطور هذا التحالف بشكل يستهدف تلك المصالح.[٧] فضلا عن ذلك، فإن الاتجاه إلى إعادة بناء منطقة الشرق الأوسط والحديث عن خريطة جديدة في المنطقة، والحديث عن شرق أوسط جديد تكون باكستان جزءا منه، الأمر الذي قد يغري باكستان بالاندماج في تلك العملية، حيث يصبح الاعتراف

بإسرائيل في هذه الحالة أحد مقومات أو شروط الدخول في تلك العملية، وربما يكون ذلك تحت ضغط أميركي.

٥- ومع أهمية الدوافع الهندية، والعوامل العربية والباكستانية وراء الانفتاح الهندي على إسرائيل، إلا أنه لا يمكن إغفال الدوافع الإسرائيلية أيضا في هذا الإطار. ويمكن الإشارة هنا إلى دافعين رئيسيين وراء السعي الإسرائيلي الحثيث لتشجيع الانفتاح الهندي على إسرائيل، الأول يتعلق بالدافع السياسي المتمثل في سعي إسرائيلي الحثيث لتوسيع علاقاتها الخارجية بشكل عام، ومع القوى الإقليمية ذات العلاقات التاريخية مع الدول العربية، والتي انتهجت سياسات خارجية مؤيدة للقضية الفلسطينية بشكل خاص، حيث تكتسب الهند هنا موقعا خاصا بالنظر إلى علاقاتها التاريخية المهمة مع العالم العربي، والتي انتهجت سياسة خارجية استندت إلى مبادئ تتعلق بمواجهة الاستعمار ودعم الحقوق الفلسطينية، والتعامل مع إسرائيل باعتبارها «مشروعا استعماريا غربيا»، ومن ثم فقد مثلت الهند نقطة ارتكاز مهمة في تصفية إرث هذه المرحلة. ولعل ما يؤكد أهمية الهند بالنسبة لإسرائيل في هذا المجال، أن السياسة الإسرائيلية تجاه الهند لم ترتبط كثيرا بالمبادرات والتوجهات الهندية تجاه إسرائيل خلال العقود السابقة على بدء الانفتاح السياسي الهندي على إسرائيل في أوائل التسعينيات. فعلى الرغم من التوجهات الهندية المتحفظة على الانفتاح على إسرائيل، فقد حرصت الأخيرة على بقاء الباب مواربا أمام علاقات مستقبلية مع الهند تتجاوز اعتبارات وقيود تلك المرحلة. ولعل ما يرجح هذا التحليل هو الحرص الإسرائيلي على تقديم الدعم السياسي للهند في صراعاتها الإقليمية، خاصة خلال الحرب الهندية- الصينية في عام ١٩٦٢، والحرب الهندية- الباكستانية في عام ١٩٦٥ خلال مرحلة التحفظ الهندي على علاقات منفتحة مع إسرائيل.[٨]

ويتعلق الدافع الثاني بأهمية الهند كسوق لصادرات السلاح الإسرائيلي. ولا يقتصر الأمر هنا على ما مثلته الهند من مصدر مهم لمبيعات السلاح الإسرائيلي من الناحية الكمية، إذ اكتسبت السوق الهندية أهمية نوعية أيضا بالنسبة لإسرائيل. فقد ارتبطت تجربة صادرات السلاح الإسرائيلية بتركزها في أسواق اتسمت بسيطرة النظم السياسية الديكتاتورية التسلطية، مثل نظام الفصل العنصري السابق في جنوب أفريقيا، نظام سوموزا Somoza في نيكاراجوا، ونظام بينوشيه Pinochet في تشيلي، ونظام ماركوس Marcos في الفلبين، ونظام دوفالير Duvalier في هايتي، ونظام موبوتو Mobutu في زائير، وغيرها من النظم التسلطية في أفريقيا وأميركا اللاتينية،[٩] الأمر الذي انعكس سلبا على صورة الصناعات العسكرية الإسرائيلية خلال تلك المرحلة. ومن ثم، فقد مثل فتح السوق الهندية أمام صادرات السلاح الإسرائيلية مدخلا مهما لتغيير هذه الصورة السلبية حول الصناعة العسكرية الإسرائيلية بشكل عام، وحول وجهات صادراتها العسكرية بشكل خاص، وذلك بالنظر إلى اعتبار الهند واحدة من الديمقراطية الكبيرة والمهمة داخل الدول النامية. ولعل ما يؤكد أهمية الدافع العسكري بشكل عام، أن كل زيارات المسؤولين السياسيين الإسرائيليين للهند، كانت تسبقها أو تتبعها اتفاقات أو صفقات على مبيعات أسلحة إسرائيلية للهند.[١٠]

٢- إعادة قراءة الإرث التاريخي

على العكس من مرحلة ما قبل التسعينيات، والتي تميزت بالتركيز على عناصر الخلاف والتناقض، فقد ارتبطت مرحلة الانفتاح السياسي بإعادة قراءة تلك العناصر على نحو يبرز التشابه القوي بين البلدين. فمن ناحية، تحدثت النخب السياسية عن أن كلا البلدين يواجه بيئة إقليمية عدائية ضده، ففي الوقت الذي تواجه الهند عدوها التقليدي باكستان، بجانب عدد من التنظيمات الإسلامية المتشددة في جنوبي آسيا بشكل عام، فإن إسرائيل تواجه نظما عربية عدة في الشرق الأوسط بالإضافة إلى التنظيمات الإسلامية المتشددة (حماس، حزب الله بالأساس)، وأن كلا منهما يمثل طرفا في صراع إقليمي اجتماعي ممتد ذي طبيعة دينية.

ثم جاءت أحداث أيلول ٢٠٠١ لتعمق من هذا الإدراك لدى النخب السياسية، وتضفي عليه بعدا جديدا، حيث تم التأكيد في هذا السياق على أن هناك تهديدا مشتركا لكلا البلدين ممثلا في «الإرهاب الإسلامي» في إقليم واحد، وهو إقليم «الشرق الأوسط الكبير». ولم يقتصر الأمر على وحدة نمط التهديد الذي يواجهه البلدان، بل امتد الأمر للحديث عن تداخل مصادر التهديد هذه، فقد نظرت الهند – كغيرها من الدول الغربية- إلى «الفكر الوهابي» السعودي على أنه أحد روافد «الإرهاب الإسلامي»، الذي يمثل من ثم أحد مصادر تهديد الأمن القومي الهندي. كما نظرت إسرائيل إلى الترسانة النووية الباكستانية باعتبارها أحد مصادر تهديد الأمن القومي الإسرائيلي في حالة سيطرة الإسلاميين المتشددين في باكستان على المنشآت النووية هناك، أو في حالة تصدير التكنولوجيات النووية الباكستانية إلى دول ذات علاقات عدائية مع إسرائيل في الشرق الأوسط (إيران أو سورية).[١١] كما شمل هذا التداخل أيضا المساحة الكبيرة التي تحتلها قضيتا فلسطين وكشمير في خطاب الحركات والتنظيمات الإسلامية في الشرق الأوسط وجنوبي آسيا، إذ ترتبط دعوات هذه التنظيمات إلى الجهاد وحمل السلاح بالدعوة إلى تحرير هذه الأراضي باعتبارها أراضي إسلامية محتلة.[١٢]

وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم الترويج لعناصر تشابه من قبيل أن كلا البلدين يعد نموذجا لدول ديمقراطية علمانية في محيط إقليمي من الدول التسلطية.

غير أن التركيز على عناصر التشابه تلك، لا يعني عدم إدراك كلا البلدين لوجود عناصر اختلاف مهمة بينهما، خاصة فيما يتعلق برؤية كل منهما للنظام الدولي الأمثل لمصالحهما الوطنية، ففي الوقت الذي ترى فيه الهند أن نظاما دوليا متعدد الأقطاب يوفر لها هامش حرية أكبر وهو الأفضل لمصالحها الوطنية رغم علاقاتها الإستراتيجية القوية مع الولايات المتحدة، ترى إسرائيل أن استمرار نظام أحادي القطبية تهيمن عليه الولايات المتحدة هو الأفضل لمصالحها الوطنية. إلا أن هذا الخلاف لا يؤثر كثيرا على علاقاتهما السياسية والأمنية، ويظل القاسم المشترك فيما بينهما هو أهمية الولايات المتحدة بالنسبة لهما على المستوى المنظور.

ثانياً، العلاقات السياسية

سيتم النظر للعلاقات السياسية بين البلدين ضمن تقديم تحليل لجانين مهمين من هذه العلاقة، يتمثل الأول في رؤية الهند للمحور الهندي – الإسرائيلي- الأميركي، فيما يتمثل الثاني بالعلاقات الإسرائيلية الباكستانية.

١- مشروع «المحور الهندي- الإسرائيلي- الأميركي»

سعت الهند إلى توسيع نطاق تحالفها مع إسرائيل ليشمل الولايات المتحدة من خلال طرح مشروع تأسيس محور ثلاثي بين الدول الثلاث. وفي هذا الإطار، طرح مستشار الأمن القومي الهندي في حكومة آتال بيهاري فاجبايي، براجيش ميشرا Brajesh Mishra، أثناء حضوره العشاء السنوي الثامن والتسعين «للجنة اليهودية الأميركية» American Jewish Committee AJC في الولايات المتحدة الأميركية في الثامن من أيار ٢٠٠٣، مشروعا لإنشاء محور ثلاثي يضم الدول الثلاث.[١٣] وقد حدد ميشرا الهدف الرئيس للمحور في محاربة الإرهاب الدولي، مؤكدا أن هذا المحور بما يضمه من ثلاث «ديمقراطيات» كبيرة، هو الأكثر فعالية وقدرة على مواجهة الإرهاب (الإسلامي) المتصاعد. وقد ركز ميشرا بشكل خاص على أن المحور المقترح يضمن تجاوز العقبات الخاصة بالحاجة إلى الاتفاق على تعريف محدد للإرهاب، وتجاوز الفرضيات الخاصة بضرورة التمييز بين الإرهاب والمقاومة المشروعة وذلك استنادا إلى الأرضية المشتركة بين الدول الثلاث، خاصة كونها دولا ديمقراطية تتبنى قيما تقوم على التسامح والليبرالية والتعددية- على حدّ تعبيره. غير أنه رغم سعي إسرائيل والهند إلى إقناع الإدارة الأميركية بفكرة هذا المحور، إلا أنها لم تلق القبول المتوقع من جانب الأخيرة، دون أن يعني ذلك موت هذا المشروع.

أ- لماذا المحور الهندي- الأميركي- الإسرائيلي؟

واقع الأمر، يمكن تفسير طرح الهند لهذا المشروع ثم تشجيعه من جانب إسرائيل، في ضوء العوامل التالية:

١- المحور كجزء من سياسة التحالفات والمحاور الهندية: لا يمكن فهم طرح الهند لمشروع هذا المحور بمعزل عن أحد التوجهات الجديدة التي ميزت السياسة الخارجية الهندية منذ انتهاء الحرب الباردة والذي يتمثل في العمل على بناء شبكة من التحالفات والمحاور الإستراتيجية الثلاثية والثنائية. ومن الأمثلة البارزة في هذا الإطار، المحور «الهندي- الروسي- الإيراني»، والمحور «الهندي- الروسي- الصيني»، والمحور «الهندي- الإسرائيلي- التركي»، بالإضافة إلى المحور «الهندي- الإسرائيلي» والمحور «الهندي- الإيراني». وقد جاءت معظم تلك المشروعات نتاجا لدوافع عديدة، كان أبرزها سياسة الحصار السياسي الهندي لباكستان، واستغلال القدرات العسكرية لهؤلاء الحلفاء لتطوير وتحديث القدرات العسكرية الهندية، وتحويل الهند إلى قوة إقليمية رئيسية.

٢- المحور كنتاج طبيعي لحلفاء «طبيعيين»: تذهب بعض التحليلات إلى تفسير تطور مشروع هذا المحور باعتباره امتدادا منطقيا «لحلفاء طبيعيين»[١٤]، وكإفراز طبيعي لعدد من التحولات السابقة على طرح فكرة هذا المشروع. أول تلك التحولات هو التطور المتسارع في العلاقات الهندية- الإسرائيلية، والتي سرعان ما أخذت أبعادا إستراتيجية خلال السنوات الأخيرة خاصة منذ عام ١٩٩٩. يتمثل ثاني تلك التحولات في تطور التعاون

الاستراتيجي بين الهند والولايات المتحدة والذي تطور بشكل متسارع خلال إدارة كلينتون الثانية، ثم إدارة بوش الابن. فعلى الرغم من أن أحداث أيلول قد خلقت آفاقا مهمة للتعاون الاستراتيجي بين البلدين في مجال مكافحة الإرهاب، إلا أن التعاون الأميركي- الهندي في هذا المجال كان سابقا على أحداث أيلول من خلال تأسيس «لجنة عمل مكافحة الإرهاب». وجاءت أحداث أيلول لتؤكد أهمية هذا التعاون، وتطوير أجندة أمنية واقتصادية مشتركة، شملت ضمان الاستقرار في أفغانستان وآسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا ومنطقة المحيط الهندي، وضمان استمرار تدفق مصادر النفط والطاقة من الخليج، بالإضافة إلى المصلحة الهندية- الأميركية المشتركة في ضمان إعادة صياغة هيكل الارتباطات الداخلية للنظام السياسي الباكستاني مع الجماعات الإسلامية الباكستانية المتشددة، ودفع النظام الباكستاني إلى تنفيذ تعهداته بهذا الشأن. وبمعنى آخر، يمكن النظر إلى طرح مشروع المحور «الهندي- الأميركي- الإسرائيلي» باعتباره خطا منطقيا للربط بين التحالفات الثنائية «الهندي- الإسرائيلي»، و«الهندي- الأميركي»، و«الإسرائيلي- الأميركي».

ثالث تلك التحولات هو تصاعد الدور السياسي للأميركيين من ذوي الأصول الهندية داخل الولايات المتحدة، إذ ارتفع حجم هذه الشريحة داخل الولايات المتحدة من حوالي ٨١٥,٥ ألف وفقا لتعداد السكان الأميركي سنة ١٩٩٠ إلى نحو ١,٧ مليون وفقا لتعداد سنة ٢٠٠٠، إلى حوالي ٢,٦ مليون نسمة وفقا لبيانات مكتب الإحصاء الأميركي في سنة ٢٠٠٧. وتولي الحكومة الهندية اهتماماً كبيرا بهذه الشريحة، بالإضافة إلى الجالية الهندية هناك، حيث تسعى إلى تعظيم الدور السياسي لهذه الشريحة داخل الولايات المتحدة بما يخدم مصالحها الوطنية[١٥]، لتشكيل «لوبي هندي»، حيث تسعى إلى الاستفادة في هذا المجال من قدرات اللوبي الهندي، من خلال تنمية أواصر التعاون بين الأميركيين الهنود واللوبي اليهودي، وهو التعاون الذي شهد تسارعا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة.

٣- وآخرا، لا يمكن فهم طرح هذا المحور بمعزل عن السياق الزمني الذي طرح فيه، والأهداف والمصالح الهندية والإسرائيلية. وقد جاء في مقدمة الأهداف الهندية عزل باكستان سياسيا، بل ومحاولة إدراجها على قائمة أهداف الحرب الأميركية ضد الإرهاب، وانتزاع موافقة الولايات المتحدة على توجيه ضربة وقائية ضد باكستان، وهو ما اتضح من خلال ربط ميشرا مشروع المحور بهدف محدد وهو محاربة الإرهاب، والتأكيد على الطابع الديمقراطي لدوله (مقابل الطابع غير الديمقراطي للنظام الباكستاني). فقد حاولت الهند استغلال البيئة الأمنية الجديدة بعد أحداث أيلول لإدراج باكستان على قائمة أولويات تلك الحرب ومحاولة إعادة إنتاج النموذج الأميركي في التعامل مع أحداث أيلول بعناصره الأساسية من تجميد دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن وتطبيق مفهوم موسع لحق الدفاع الشرعي عن النفس، والتوجه الأحادي الانفرادي في الرد على التهديدات والاعتداءات الأمنية، وممارسة الحق في التدخل لإزالة نظم سياسية قائمة بدعوى إيوائها لتنظيمات إرهابية، والأهم من ذلك تبني المفهوم الأميركي المرن للضربة الوقائية الذي طورته التجربة الأميركية، والذي ركز على التنظيمات الإرهابية وما أطلق عليه «الدول المارقة» ذات النظم غير الديمقراطية، والتي تسعى إلى تطوير أسلحة الدمار الشامل ودعم الإرهاب.

وقد رأت الهند في باكستان نموذجا مثاليا لتطبيق مفهوم الضربة الوقائية، فقد ذهب وزير الشؤون الخارجية الهندية ياشوانت سن Yashwant Sinh في الأسبوع الأول من نيسان ٢٠٠٣ إلى «أن الهند تتوفر لديها حالة جيدة لتوجيه ضربة وقائية ضد باكستان»، الذي أكد أنه «إذا كان غياب الديمقراطية وامتلاك أسلحة دمار شامل، وتصدير الإرهاب هي شروط الضربة الوقائية، فإن باكستان تمثل الحالة الأولى بالعمل الوقائي».[١٦]

وعلى الرغم من عدم نجاح الهند وإسرائيل في تمرير هذا المشروع لدى الولايات المتحدة وإعطائه شهادة ميلاد رسمية صريحة ومعلنة، إلا أن السياسات الأميركية الفعلية تدعم هذا المحور، من خلال الارتقاء بالشراكة الإستراتيجية الأميركية- الهندية والتي شهدت نقلات نوعية مهمة خلال العام الأخير مع التوقيع على اتفاق التعاون النووي السلمي بين البلدين، بالإضافة إلى استمرار الالتزامات الإستراتيجية الأميركية تجاه إسرائيل، ومباركتها للمحور «الهندي- الإسرائيلي».

ب- مستقبل مشروع «المحور» الهندي- الإسرائيلي- الأميركي

على الرغم من أن مشروع هذا المحور لم يلق الاستجابة المتوقعة من الولايات المتحدة ربما لأنه يؤكد فكرة استهداف الحرب ضد الإرهاب للعالم الإسلامي بشكل حصري، كما يعكس نوعا من التآمر «البوذي- المسيحي- اليهودي» ضد الإسلام والعالم الإسلامي، بالإضافة إلى فشل الهند في تطبيق إستراتيجية الضربة الوقائية ضد باكستان بسبب العديد من التعقيدات الأمر الذي أفقد مشروع هذا المحور بعض مبرراته من جانب الهند، إلا أن الفتور الأميركي إزاء المشروع لا يعني موته بشكل نهائي. ويعزا ذلك إلى الدعم القوي الذي يلقاه المشروع من جانب النخبة غير الرسمية في الدول الثلاث، خاصة المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث، واللوبيين اليهودي والهندي داخل الولايات المتحدة.

فمن ناحية، تلقى فكرة هذا المحور دعما قويا من جانب بعض المؤسسات البحثية والأكاديمية في الدول الثلاث، خاصة داخل إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية. ومن الأمثلة البارزة في هذا الإطار، «معهد السياسات الدولية لمواجهة الإرهاب» The International Policy Institute for Counter Terrorism و«مدرسة هارولد هارتوج للحكومة والسياسة» Harold Hartog School of Government and Policy بجامعة تل أبيب، و«المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي» Jewish Institute for National Security Affairs في الولايات المتحدة. وقد بدأت المؤسسات الثلاث في عام ٢٠٠٣ تنظيم سلسلة من المؤتمرات لمناقشة قضايا التعاون الاستراتيجي بين الدول الثلاث بمبادرة من المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي، حيث عقد المؤتمر الأول منها في نيوديلهي في شباط ٢٠٠٣، وعقد المؤتمر الثاني في (١٦-١٧) شباط ٢٠٠٤ في إسرائيل، وعقد المؤتمر الثالث بالولايات المتحدة خلال عام ٢٠٠٥.

وقد أسفر المؤتمران الأول والثاني عن اتفاق الوفود المشاركة على صياغة خطة عمل تركز على تشجيع التعاون بين المنظمات غير الحكومية في الدول الثلاث خاصة المؤسسات الأكاديمية على تبادل الخبرات والمعلومات والتكنولوجيات الخاصة بمكافحة الإرهاب، وتشجيع التعاون بين الهيئات العسكرية والأمنية المعنية بمكافحة الإرهاب في الدول الثلاث، وتشجيع التعاون بين تلك المؤسسات في مجال إنتاج التقنيات الفنية والتكنولوجية وتطويرها في هذا المجال، بالإضافة إلى وضع أطر للتعاون المشترك في مجال دراسة ومتابعة عمليات نفاذ العناصر «الوهابية» و«الخمينية» إلى المؤسسات العلمية ذات الصلة

بإنتاج أسلحة الدمار الشامل.

وعلى الرغم من الطابع الأكاديمي لتلك المؤتمرات وورش العمل، إلا أنها تلعب دورا مهما في تكريس فكرة هذا المحور بالنظر إلى عاملين رئيسين: الأول هو الدور الذي تلعبه هذه المؤتمرات وورش العمل في خلق قناعة لدى الجماعة العلمية والأكاديمية بأهمية إنشاء هذا «المحور» وتوسيع قاعدة الجماعة الأكاديمية المؤيدة له. أضف إلى ذلك الدور المهم الذي تقوم به تلك المؤسسات في وضع تصورات تفصيلية لقضايا هذا المحور وأبعادها. أما العامل الثاني فينصرف إلى الطابع شبه السياسي لتلك المؤتمرات. فعلى الرغم من أنها قد تأتي بمبادرات خاصة من المؤسسات الأكاديمية والبحثية، إلا أن هذا لا ينفي أبعادها السياسية لاعتبارين رئيسين: الأول هو العلاقة القوية بين تلك المؤسسات ومؤسسات صنع القرار، خاصة أن بعض تلك المؤسسات يرأسها مسؤولون سياسيون سابقون، مثل شابتاي شافيت Shabtai Shavit الرئيس السابق لجهاز الموساد الإسرائيلي والذي رأس «معهد السياسات الدولية لمكافحة الإرهاب»، والدكتور اسحق بن إسرائيل Itzhak Ben Israel الرئيس السابق لهيئة «قوات الدفاع الإسرائيلية لبحوث وتطوير الأسلحة» Israel Defense Forces Authority for Weapons Research and Development الذي أدار برنامج الدراسات الأمنية بمدرسة هارولد هارتوج. أما الاعتبار الثاني فيتمثل في المشاركة المكثفة للمسؤولين السياسيين، القائمين والسابقين، في الدول الثلاث في أعمال تلك المؤتمرات.

وتنطلق تلك المؤسسات ليس فقط من افتراض وجود قيم ومصالح مشتركة بين الدول الثلاث، ولكن من وجود تهديدات مشتركة تفرض الحوار والتعاون الاستراتيجي فيما بينها. ويُطرح في هذا الإطار، عدد من القضايا الرئيسية كموضوعات للتعاون والحوار الثلاثي، أهمها الإرهاب، وتحديث القدرات العسكرية البحرية، وأمن المحيط الهندي، وباكستان وإيران كدولتين راعيتين للإرهاب، بالإضافة إلى التعاون في مجال تكنولوجيا الفضاء.

ومن ناحية أخرى، تلعب جماعتا الضغط اليهودية والهندية داخل الولايات المتحدة دورا صاعدا في هذا الإطار. فعلى الرغم من حداثة «اللوبي الهندي» داخل الولايات المتحدة نسبيا إلا أنه يعد واحدا من جماعات الضغط المرشحة للنمو بقوة داخل الولايات المتحدة خلال السنوات القادمة بالنظر إلى الوضع المتميز الذي تتمتع به الجالية الهندية والأمريكيين الهنود هناك، خاصة فيما يتعلق بالمستوى التعليمي والمادي، واتجاه الهند إلى تفعيل هذه الجالية وتنشيطها لخدمة مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية لدى الولايات المتحدة.

وقد نجح «اللوبي الهندي» خلال السنوات الأخيرة في خلق حالة من التقارب والتعاون الشديد مع اللوبي اليهودي، من أهم مظاهره تأسيس مبادرة الصداقة «الهندية- اليهودية- الأمريكية» بين «اللجنة الأمريكية اليهودية» American Jewish Committee (AJC) و«لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية» (الايباك) American Israeli Public Affairs Committee (AIPAC)، و«لجنة العمل السياسية الأمريكية الهندية» US-Indian Political Action Committee (USINPAC) [١٧] وهي إحدى جماعات الضغط الخاصة بالهنود الأمريكيين التي تم تأسيسها في عام ٢٠٠٢، ويتوقع أن تلعب دورا مؤثرا في الدفاع عن المصالح الهندية داخل الولايات المتحدة في المرحلة القادمة. وقد أطلق أحد أعضاء الكونغرس الأمريكي على تلك المبادرة «الزواج العظيم».

٢- العلاقات الإسرائيلية- الباكستانية

حرصت باكستان فيما يتعلق بالصراع العربي- الإسرائيلي على التوافق مع الموقف العربي العام من الصراع، بدءا من رفض الاعتراف بإسرائيل إلى التأكيد على الحقوق والثوابت العربية التقليدية في الصراع. إلا أنه رغم هذا التوافق تعد قضية العلاقات الباكستانية- الإسرائيلية من القضايا الشائكة التي يكتنفها قدر كبير من الغموض. إذ لم يمنع عدم اعتراف باكستان بإسرائيل بعض القيادات السياسية الباكستانية من اتخاذ مواقف براغماتية تجاه إسرائيل. كان أهم مؤشرات تلك البراغماتية وجود بعض أشكال الاتصال بين بعض المسؤولين والممثلين الدبلوماسيين الباكستانيين في مختلف الحكومات الباكستانية، وإسرائيل. وتعود تلك الاتصالات إلى مرحلة ما قبل إعلان دولة إسرائيل، فقد جرى خلال فترة حكومة علي خان (١٩٤٨-١٩٥١) وقبل إعلان دولة إسرائيل عدد من اللقاءات المهمة بين دبلوماسيين باكستانيين وممثلين يهود استهدفت التأثير على الموقف الباكستاني من قرار تقسيم فلسطين. كما توالت اللقاءات والمحادثات في أوائل الخمسينيات في ظل حكومة خواجة نظم الدين (١٩٥١-١٩٥٣)، كان أبرزها اللقاء الذي تم بين الممثل الدائم لإسرائيل في الأمم المتحدة، ونظيره الباكستاني في ٧ نيسان ١٩٥٢، واللقاء الذي تم بين الممثل الدائم لإسرائيل في الأمم المتحدة ووزير الخارجية الباكستانية آنذاك ظفر الله خان في نيويورك في ١٤ كانون الثاني ١٩٥٣، ناقشا خلال اللقاء إمكانية اعتراف باكستان بإسرائيل. كما عبر عن البراغماتية الباكستانية تبني بعض القيادات السياسية الباكستانية مواقف أقل عداء لإسرائيل لا تتناسب وعدم اعتراف باكستان بها، مثل تصريح وزير الخارجية الباكستانية ظفر الله خان أثناء زيارته للقاهرة في شباط ١٩٥٢ أن إسرائيل تعد «عضوا في جسد منطقة الشرق الأوسط» . الأمر الذي دعا القيادات الإسرائيلية واليهودية إلى الاهتمام بباكستان، واعتبروا أن تلك التصريحات تمثل تعبيرا عن رغبة باكستانية في التقارب مع إسرائيل والتطبيع معها.[١٨]

ولم تقتصر الاتصالات الباكستانية- الإسرائيلية على اللقاءات التي جمعت بين دبلوماسيين أو سياسيين، ولكنها امتدت لتشمل التعاون الأمني والاتصالات الأمنية، خاصة خلال فترة الحرب الأفغانية- السوفييتية. وتشير بعض التقارير في هذا السياق إلى قيام أجهزة الأمن الإسرائيلية بتدريب المجاهدين الأفغان بالتنسيق مع القيادات الأمنية الباكستانية، كما أجريت بعض الاجتماعات السرية بين قيادات المخابرات الباكستانية والموساد الإسرائيلي في بعض العواصم الأوروبية بخصوص تلك القضية. وعلى المستوى ذاته عقد عدد من الاجتماعات بين المسؤولين الأمنيين من الجانبين على هامش بعض المؤتمرات، كان أهمها اجتماع عدد من قادة المخابرات الإسرائيلية مع مسؤولين باكستانيين على هامش أحد المؤتمرات الأمنية التي عقدت في الفلبين في شباط ١٩٩٦، للتعرف على وجهة النظر الباكستانية في استراتيجيات مواجهة الإرهاب.

ويصدق التحليل ذاته على المستوى الاقتصادي، إذ لم يحل عدم اعتراف باكستان بإسرائيل والتزام باكستان بقرارات المكتب الإسلامي للمقاطعة بدمشق الذي تأسس في كانون الثاني ١٩٨١، فضلا عن انضمام باكستان في أيلول ١٩٩٤ إلى إعلان المقاطعة البريدية لإسرائيل، لم يحل كل ذلك دون قيام بعض أشكال التجارة المباشرة أو غير المباشرة بين الجانبين. كما عقدت بعض الصفقات التجارية بين المؤسسات الرسمية، كان أهمها صفقة شراء قطع غيار الطائرات بين الخطوط الدولية الباكستانية وشركة «صناعة الطائرات الإسرائيلية» في ١٩٩٥. كما تتم بعض المعاملات التجارية غير المباشرة، والتغلب على

غياب خطوط طيران مباشرة بين البلدين من خلال الاستعانة بطرف ثالث لنقل البضائع الإسرائيلية إلى باكستان، كان أهمها اتفاق إسرائيل مع الخطوط الملكية الأردنية لنقل البضائع الإسرائيلية إلى الدول الإسلامية التي لا تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل ومن بينها باكستان.

وقد شهد عقد التسعينيات نمو جدل مهم داخل المجتمع الباكستاني حول جدوى عدم اعتراف باكستان بإسرائيل، وتنامي الاتجاهات الداعمة لتطوير العلاقات الباكستانية- الإسرائيلية، بحيث لم تعد قضية الاعتراف بإسرائيل وتطوير العلاقات معها من «المحرمات» التي لا يقبل المجتمع الباكستاني طرحها أو مناقشتها.

وقد جاء تنامي هذا الاتجاه بفعل عدد من التطورات المهمة، كان في مقدمتها بدء عملية التسوية السلمية في منطقة الشرق الأوسط، وتطور العلاقات الهندية- الإسرائيلية واتخاذها أبعادا استراتيجية. وقد أثيرت قضية الاعتراف بإسرائيل في مناسبات عدة، كان أهمها خلال عام ١٩٩٤، عندما أعلنت وزارة الخارجية الباكستانية في ٢٤ آب عزم رئيسة الوزراء بنظير بوتو زيارة قطاع غزة في ٤ أيلول قبل توجهها إلى القاهرة لحضور مؤتمر السكان والتنمية، وهو التصريح الذي أدى إلى نشوب أزمة سياسية بين الجانبين بسبب رفض إسرائيل تلك الزيارة ما لم تقم باكستان بالتنسيق مع السلطات الإسرائيلية مباشرة.

وكان من المقرر أن تصل بوتو إلى مطار بن غوريون على أن تقوم باستخدام المواصلات البرية إلى قطاع غزة. وقام الموقف الباكستاني على أنه طالما أن باكستان لم تعترف بإسرائيل فإن ترتيبات الزيارة يجب أن تقوم بها السلطة الفلسطينية مع الجانب الإسرائيلي، بينما أصر الجانب الفلسطيني على حقه في استقبال أي ضيف أجنبي دون الحاجة للحصول على تصريح مسبق من السلطات الإسرائيلية، مما دفع نائب وزير الخارجية الإسرائيلي إلى التصريح بأن إسرائيل هي الوحيدة صاحبة القرار في زيارة بوتو من عدمه. وازداد الموقف تعقيدا في ٢٨ آب عندما وصل السفير الباكستاني لدى تونس وممثلها لدى السلطة الفلسطينية إلى حدود رفح دون علم مسبق للسلطات الإسرائيلية التي احتجزته لمدة تسع ساعات اضطر بعدها للعودة إلى القاهرة بعد رفض السلطات الإسرائيلية السماح له بالدخول، وإصرار باكستان على رفض طلب الحصول على تصريح مسبق بشكل مباشر من إسرائيل خوفا من أن يعني الحصول على هذا التصريح اعتراف باكستان ضمنيا بإسرائيل.

ورغم انتهاء تلك الأزمة بإلغاء بوتو لتلك الزيارة، إلا أنها أثارت الكثير من النقاش والجدل داخل باكستان حول جدوى عدم اعتراف باكستان بإسرائيل، خاصة في ضوء اللقاءات التي تجري بين دبلوماسيي البلدين في العواصم الأجنبية، بل فقد تبع تلك الأزمة بعدة أشهر قليلة حضور مندوب باكستان لدى الأمم المتحدة، السيد أحمد كمال، حفل استقبال لدى نظيره الإسرائيلي جاد يعقوبي. ففي الوقت الذي أثارت فيه تلك التطورات الاتجاهات الرافضة لتطبيع العلاقات الباكستانية مع إسرائيل، فقد استغلتها الاتجاهات المؤيدة للاعتراف بإسرائيل وتطبيع العلاقات الباكستانية معها للتأكيد على أن غياب تلك العلاقات هو الذي وضع القيادة السياسية الباكستانية في تلك الأزمة، وأنه لم يكن هناك معنى للإصرار على قصر تنسيق الزيارة على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في الوقت الذي تتوافر فيه بعض أشكال الاتصال بين الطرفين الباكستاني والإسرائيلي.

ويتركز الاتجاه المؤيد للاعتراف الباكستاني بإسرائيل داخل قطاع الأعمال ورجال الأعمال، بالإضافة إلى بعض الدبلوماسيين والمسؤولين الباكستانيين ورجال الجيش وعدد محدود من رجال الدين. ويستند أنصار هذا الاتجاه إلى أن تمسك باكستان بعدم

الاعتراف بإسرائيل قد فقد قيمته في ضوء عدد من التحولات الهيكلية في منطقة الشرق الأوسط وجنوبي آسيا، خاصة بدء عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط، وتوقيع اتفاقيات سلام بين إسرائيل وعدد من تلك الدول، وأن تأخر تطبيع تلك العلاقات من شأنه أن يخرج باكستان من سياق التفاعلات الجديدة في منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى تطور العلاقات الهندية الإسرائيلية واتخاذها أبعادا استراتيجية.

وفي هذا الإطار، قام بعض رموز النخبة الاقتصادية والدينية الباكستانية بزيارة إسرائيل، كان أهمها زيارة عدد من رجال الأعمال الباكستانيين لإسرائيل في أواخر عام ١٩٩٢ لمناقشة فرص الاستثمار والتجارة بين البلدين، وزيارة مولانا أجمل قدري، أمير جماعة علماء الإسلام، الذي قام بزيارة المسجد الأقصى خلال فترة حكومة نواز شريف، ودعا بعد عودته إلى اعتراف باكستان بإسرائيل، مستندا إلى أن عدم وجود علاقات باكستانية- إسرائيلية يخلق بيئة ملائمة لنمو «التحالف الهندي- الإسرائيلي» على حساب المصالح الباكستانية، وأن تأسيس تلك العلاقات من شأنه أن يحول دون تطور هذا التحالف بشكل يستهدف تلك المصالح. كما أنه ليس من المنطقي – وفق تحليل قدري- أن تحارب باكستان للآخرين (يقصد دول المواجهة العربية مع إسرائيل). كما ذهبت بعض التقارير الإعلامية الإسرائيلية في آب ١٩٩٧ إلى أن وفدا من القيادات الدينية الباكستانية قد زار المناطق الإسلامية المقدسة، قابلوا خلالها عددا من مسؤولي وزارة الخارجية الإسرائيلية، وأعلنوا بعدها تشجيعهم للسياحة الدينية الباكستانية إلى الأماكن المقدسة.

كما تمتد الاتجاهات المؤيدة للاعتراف بإسرائيل إلى بعض القوى الحزبية الباكستانية، مثل بعض العناصر المنتمية إلى حزب «عوامي قيادات» Awami Qiyadat Party، حيث ذهب قائد الحزب ميزرا اسلام بيج في آب ١٩٩٧ إلى أنه لا توجد خلافات جوهرية مباشرة بين باكستان وإسرائيل، ومن ثم فإن باكستان لا تعدو كونها «طرفا ثالثا» في الصراع العربي- الإسرائيلي. وانتهى ميزرا إلى أنه لم يعد من المنطقي تأخر تطبيع العلاقات الباكستانية- الإسرائيلية. وجدير بالذكر أن ميزرا قد عمل رئيسا لأركان الجيش الباكستاني خلال الفترة (١٩٨٨-١٩٩١). وقد امتد الاتجاه المؤيد لتطبيع العلاقات الباكستانية- الإسرائيلية إلى بعض المسؤولين الرسميين، كان أهمها تصريح صديق الفاروق، السكرتير الصحافي لرئيس الحكومة نواز شريف والمتحدث باسم حزب الرابطة الإسلامية الحاكم آنذاك، الذي أعلن في أيلول ١٩٩٧ أنه لا يرى ضررا في اعتراف باكستان بالدولة اليهودية.[١٩]

ورغم تنامي هذا الاتجاه، خاصة في ظل حكومتي بوتو ونواز شريف، إلا أن أيا من القيادات السياسية الباكستانية المتعاقبة لم يجرؤ على اتخاذ قرار الاعتراف بإسرائيل وتطبيع العلاقات الباكستانية الإسرائيلية. فقد فضلت بوتو عدم إدخال أي تغييرات على الموقف الباكستاني التقليدي، وحرصت على ربط إعادة النظر في تلك السياسة بتسوية المشكلات الرئيسة في الصراع العربي- الإسرائيلي وبتطورات السياسة العربية تجاه إسرائيل. كما أبدت حكومة نواز شريف تحت تأثير الارتقاء بمستوى العلاقات الدبلوماسية بين الهند وإسرائيل، قدرا أكبر من الاستعداد لإعادة النظر في تلك السياسة، إلا أن تدخل بعض الدول العربية دفع بحكومة شريف إلى إرجاء هذا التوجه.

وفي مقابل تنامي الاتجاه المؤيد للاعتراف بإسرائيل، مازالت هناك مجموعة من العوامل الهيكلية التي تحول دون حدوث

نقلة نوعية في العلاقات على الأقل في المدى القريب. يأتي في مقدمة تلك العوامل طبيعة الدولة الباكستانية ذاتها واستنادها إلى الدين الإسلامي كأساس للقومية الباكستانية وأحد محددات سياستها الخارجية -رغم تزايد التوجه البراغماتي في صناعة السياسة الخارجية- حيث يشكّل رفض «الكيان اليهودي» أحد المكونات المهمة في إطار الحفاظ على الطابع الإسلامي للسياسة الخارجية الباكستانية. ويتمثل العامل الثاني في سيطرة ظروف عدم الاستقرار السياسي الداخلي وعدم استقرار عملية التحول الديمقراطي في باكستان، الأمر الذي يفرض تجنب إثارة القضايا الخلافية الحادة، وفي مقدمتها قضية العلاقة مع إسرائيل. وعلى العكس، يعد تبني خطاب داعم للقضية الفلسطينية ومتشدد ضد إسرائيل أحد الآليات المستقرة لبناء شرعية أي نظام سياسي جديد داخليا.

وأخيرا، يمكن القول إن تطور العلاقات الهندية الإسرائيلية ووصولها إلى مستويات متقدمة خاصة على مستوى التعاون الأمني والعسكري، ربما تحول دون تطور العلاقات الباكستانية- الإسرائيلية. فعلى الرغم من أن الارتقاء بمستوى العلاقات الدبلوماسية بين الهند وإسرائيل قد شكل حافزا لدى الباكستانيين في إعادة النظر في السياسة الباكستانية تجاه إسرائيل خلال تلك المرحلة رغبة في ضبط تلك العلاقات، إلا أن تطور العلاقات الهندية- الإسرائيلية واتخاذها أبعادا أمنية واستراتيجية قد عمق الإدراك السلبي لدى باكستان لهذه العلاقات، الأمر الذي يقلل من أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه العلاقات الباكستانية- الإسرائيلية في خدمة المصالح الباكستانية، خاصة في ظل صعوبة قبول إسرائيل السماح لباكستان الانفتاح على أنظمة ومعدات التسليح الإسرائيلية.

ومن ناحية أخرى، يستند الاتجاه المعارض للاعتراف بإسرائيل- وهو الاتجاه الذي يظل قويا ونافذا داخل المجتمع والمؤسسات الباكستانية الرسمية وغير الحكومية- إلى أن القضية الفلسطينية ليست قضية عربية خالصة، ولكنها قضية إسلامية، ومن ثم، فإن اعتراف بعض الدول العربية بإسرائيل وتطبيع علاقاتها معها لا يعدّ مبررا لتطوير العلاقات الباكستانية- الإسرائيلية. كما يربط أصحاب هذا الاتجاه بين المصالح الباكستانية في كشمير ورفض الاعتراف بإسرائيل، في ضوء تزايد الإدراك بالدور الإسرائيلي في الصراع الهندي الباكستاني حول كشمير.

وهكذا، إذا تم حسم هذا الجدل لصالح الانفتاح الباكستاني على إسرائيل، لا شك أن هذا التطور سيكون له تأثيره المهم على العلاقات الهندية- الإسرائيلية.

ثالثا: العلاقات العسكرية والأمنية

الملاحظة المهمة فيما يتعلق بمجالات التعاون الأساسية بين الهند وإسرائيل هي محورية القضايا الأمنية والدفاعية. وتتركز العلاقة في مجالين: مكافحة الإرهاب والتعاون الأمني و تجارة السلاح.

١- مكافحة الإرهاب والتعاون الأمني

يشكل التعاون لمكافحة الإرهاب أحد المجالات السياسية والأمنية الأبرز في العلاقات الهندية- الباكستانية. ورغم أن التعاون في هذا المجال قد شهد دفعة قوية وزخما جديدا بعد أحداث أيلول ٢٠٠١، إلا أنه يعود إلى ما قبل

ذلك التاريخ، خاصة مع تشكيل اللجنة المشتركة لمحاربة الإرهاب في عام ٢٠٠١. ويستند التعاون بين البلدين في هذا المجال إلى تطور إدراك هندي- إسرائيلي بأن ما يوصف «بالإرهاب الإسلامي» يمثل تهديدا مشتركا للبلدين، وأنهما يتحركان في بيئة إقليمية «عدائية» ضدهما، تتضمن، كما سبق القول، الكثير من العناصر والخصائص المشتركة. وقد أدى تطور -أو تطوير- هذا الإدراك المشترك إلى اتجاه الهند إلى الاستفادة من الخبرة الإسرائيلية في التعامل مع هذه البيئة العدائية، والاستفادة بشكل خاص من الخبرة الإسرائيلية في إدارة الصراعات منخفضة الحدة مع التنظيمات الإسلامية المتشددة، وهو نمط الصراع ذاته الذي تواجهه الهند في كشمير، والذي واجهته لفترة طويلة في علاقاتها مع باكستان، قبل أن تشهد علاقات البلدين انفراجة واضحة منذ عام ٢٠٠٤. تبع ذلك الاستفادة الهندية من القدرات العسكرية الدفاعية لإسرائيل في هذا المجال، خاصة أجهزة الرؤية الليلية، وأجهزة مراقبة الحدود، والأسلحة الصغيرة، وسياسة زرع العملاء داخل مناطق «العدو».

لكن مع أهمية التعاون بين البلدين في هذا المجال، إلا أنه ينطوي على إشكال مهم. فقد استند هذا التعاون إلى التناقض القائم بين إسرائيل وباكستان، والربط الذي تم بين الأخيرة والتنظيمات الدينية المتشددة بالإضافة إلى طبيعة الدولة الباكستانية ذاتها، فضلا عن عدم اعتراف باكستان بدولة إسرائيل حتى الآن. لكن هذا الواقع قد يشهد تغيرا مهما، قد يستتبعه حدوث تراجع في مبررات وحوافز التعاون الهندي- الإسرائيلي في مجال مكافحة الإرهاب، بشكل خاص، وفي محددات العلاقات الهندية- الإسرائيلية بشكل عام. ويستوجب ذلك الوقوف على احتمالات حدوث هذا التحول.

٢- التعاون في مجال التسلح

يمثل التعاون في مجال الدفاع المجال الأبرز في العلاقات الهندية- الإسرائيلية، ويشمل هذا التعاون مجالات عدة، أبرزها تجارة السلاح، حيث تعد الهند في هذا الإطار أكبر سوق للسلاح الإسرائيلي. وقد جاء ذلك نتيجة لانهيار الاتحاد السوفييتي، وما تبعه من تراجع تنافسية السلاح الروسي، من ناحية، وتقادم الترسانة العسكرية الهندية السوفييتية المنشأ، من ناحية أخرى. وقد لعبت إسرائيل دورا مهما في هذا المجال من خلال نجاحها في تقديم نفسها ليس فقط كمصدر للأسلحة الحديثة وكمدخل مهم للاطلاع على، والارتباط بالتكنولوجيات العسكرية الغربية والأمريكية بشكل خاص، ولكن أيضا كمتخصص في تحديث السلاح الروسي.

كما احتلت إسرائيل ميزة إضافية أخرى للهند، بالمقارنة بمصادر السلاح الأخرى الأوروبية والأمريكية، وهو تحررها النسبي من التقيد باعتبارات الحفاظ على التوازن الاستراتيجي في منطقة جنوبي آسيا، خاصة التوازن الهندي- الباكستاني.

ولعبت إسرائيل دورا مهما في إقناع الولايات المتحدة بالموافقة على حصول الهند على أسلحة إسرائيلية تتضمن تكنولوجيات عسكرية أمريكية كثيرا ما تحفظت الولايات المتحدة على حصول الهند عليها، ومن أمثلة ذلك نجاحها في إقناع إدارة كلينتون في منتصف عام ٢٠٠٠ بالموافقة على تزويد الهند بأنظمة الإنذار والسيطرة المحمولة جوا «أواكس» (Airborne Warning and Controlling System (AWACS، إذ كانت الولايات المتحدة تتخوف

في ذلك الوقت أن يؤثر مثل هذا التسليح على التوازن الاستراتيجي في جنوب آسيا.

وقد تبع الارتقاء بمستوى العلاقات الدبلوماسية بين البلدين إلى مستوى السفارة حدوث توسع في مجال التعاون العسكري، عبر عنه تبادل زيارات المسؤولين السياسيين والعسكريين، وتوالي عقد الصفقات العسكرية. ففي آذار سنة ١٩٩٤ قام قائد سلاح الجو بزيارة الهند، تبعه زيارة نظيره الهندي لإسرائيل في سنة ١٩٩٦، ثم زيارة الرئيس الإسرائيلي عيزر وايزمان للهند في كانون الأول سنة ١٩٩٦، رافقه خلالها وفد كبير من رجال الأعمال. تبع ذلك قيام الهند بإرسال أول ملحق عسكري إلى إسرائيل في سنة ١٩٩٧. وقد تبع هذه الزيارات تدشين سريع للتعاون في المجال العسكري، حيث عرضت إسرائيل على الهند الاستثمار والتعاون الفني في مجال صناعة الطائرات العسكرية والهندسة العسكرية، وتطوير الأنظمة العسكرية الهندية وتحديثها.

ونجحت الهند في هذا الإطار في الحصول على حجم كبير من الأسلحة الصغيرة وأنظمة التسليح من إسرائيل، وعلى رأسها أنظمة الإنذار المبكر المحمولة جوا. وتوالى عقد الصفقات العسكرية، وعقد البلدان في سنة ١٩٩٦ صفقة عسكرية بقيمة ١٠ مليون دولار لإمداد الهند بزوارق بحرية طراز Dvora MK في إطار تحديث القوات البحرية الهندية. وبشكل عام، فقد شهد عقد التسعينيات انفتاحا كبيرا لسوق السلاح الإسرائيلية على الهند، واهتمام شركات السلاح الإسرائيلية مثل «تاديران» Tadiran، و«سلطام» Soltam، و«إلتا» Elta، خاصة بعد وصول حزب «بهارتيا جاناتا» إلى السلطة في سنة ١٩٩٨.

وقد تعمقت العلاقات العسكرية بشكل أكثر وضوحا على خلفية عودة شبح الحرب بين الهند وباكستان في سنة ١٩٩٩ فيما عرف بأزمة كارجيل Kargil، حيث لجأت الهند إلى إسرائيل للحصول على السلاح، قابلها حرص إسرائيلي واضح على تقديم نفسها كصديق يمكن الاعتماد عليه في وقت الأزمات. ساعد إسرائيل على ذلك عدم رغبة معظم الدول الموردة للسلاح في توفير السلاح للهند على خلفية التفجير النووي الذي أجرته الهند في سنة ١٩٩٨.

ولم يؤد صعود حزب المؤتمر- ذي التوجهات الاشتراكية والمؤيد تاريخيا للمصالح العربية والحقوق الفلسطينية- ووصوله إلى السلطة عقب انتخابات سنة ٢٠٠٤ إلى حدوث تغير جوهري في حجم التعاون العسكري مع إسرائيل. فقد ذهب وزير الدفاع الهندي آنذاك- براناب موخيرجيي Pranab Mukherjee إلى أنه لن يكون هناك أي تغيير في السياسة الهندية تجاه إسرائيل، بما في ذلك العلاقات والصفقات العسكرية القائمة في ذلك الوقت. فقد أكد موخيرجيي «أننا طورنا تعاونا دفاعيا مع دول عديدة، ولا نميز بين الدولة (أ) أو الدولة (ب). لدينا تعاون دفاعي مع إسرائيل مثل العديد من الدول الأخرى، وإذا ما كانت هناك صفقات لاستيراد التكنولوجيا المتقدمة تم عقدها، فسوف يتم تنفيذها. ولكن بشكل عام، استطيع أن أقول إنها دولة لدينا معها تعاون دفاعي وسوف يستمر».

ويؤكد ذلك أن التحولات التي طالت السياسة الهندية تجاه إسرائيل بشكل عام- بما في ذلك العلاقات العسكرية- منذ بداية عقد التسعينيات كانت تحولات هيكلية لم تتأثر بتوجهات النخبة الحاكمة أو توجهات الحزب الحاكم.

كما توالى عقد الصفقات العسكرية بين البلدين، ففي سنة ٢٠٠٤ وقعت الهند عقدا بقيمة ١,١ مليار دولار مع

شركة «التا» الإسرائيلية لتجهيز الأخيرة ثلاث طائرات من طراز IL-76s (الروسية الصنع) بنظام «أواكس»، حيث تم تسليم الدفعة الأولى في أيار ٢٠٠٩، وتسليم الدفعة الثانية في آذار ٢٠١٠.

وهكذا، أصبحت الهند أكبر سوق لصادرات الأسلحة الإسرائيلية في العالم، وأصبحت إسرائيل في سنة ٢٠٠٦ هي المصدر الثاني للسلاح إلى الهند بعد روسيا. فقد بلغت مبيعات السلاح الإسرائيلي للهند في ذلك العام مليار ونصف المليار دولار، وبلغت قيمة تلك المبيعات خلال الفترة (٢٠٠٢- ٢٠٠٧) خمسة مليار دولار. ويعني ذلك أن السوق الهندية تستحوذ على أكثر من ثلث إجمالي قيمة مبيعات الأسلحة الإسرائيلية التي بلغت ٤,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٦.

وشملت المبيعات نماذج مطورة من طائرة «ميغ٢١»، ودبابات «ت-٧٢» الروسية الأصل، ونظام «باراك» المضاد للصواريخ، ومعدات اتصال وقذائف موجهة بأشعة الليزر، ونظام «فالكون» للإنذار المبكر. وشملت صفقات السلاح بين البلدين شراء الهند لأنظمة مضادة للصواريخ وأجهزة الرادار عالية التقنية، والمركبات الجوية، وأجهزة الرؤية الليلية. وتقدمت إسرائيل في صيف عام ٢٠٠٤ بعرض لتحديث الطائرة المقاتلة لسلاح الجو الهندي من طراز Mig-27، والتحديث الإليكتروني للطائرات العمودية المضادة للغواصات من طراز 25-K4 التابعة لسلاح البحرية الهندية، وطائرات الدوريات البحرية. وتتعاون الهند مع إسرائيل في تحديث الطائرات طراز Mig-21 Bison والدبابات طراز T-72 وهي صناعة روسية بهدف جعل هذه الدبابات أكثر قدرة على القيام بالعلميات الليلية.

وقد وصل التعاون الهندي- الإسرائيلي في مجالي الاستخبارات والدفاع مدى واسعا خلال السنوات الأخيرة، عبر عنه إطلاق إسرائيل قمر التجسس «بولاريس» في ٢١ كانون الثاني ٢٠٠٨ على صاروخ هندي من قاعدة «سريهاريكوتا» الفضائية الهندية في المحيط الهندي. ويعد هذا القمر هو الأكثر تطورا بين أقمار إسرائيل التجسسية، فهو أول قمر إسرائيلي مزود برادار ذي قدرة فائقة على التقاط الصور في جميع الظروف الجوية. وسيغطي القمر مواقع في إيران، بما يخدم خطط الجيش الإسرائيلي. وتشير بعض المصادر الهندية إلى أن قمرين صناعيين آخرين سيطلقان عن طريق مؤسسة بحوث الفضاء الهندية خلال السنوات القليلة القادمة.

رابعاً، العلاقات الاقتصادية

حققت العلاقات الاقتصادية بين الهند وإسرائيل نقلة كمية ونوعية كبيرة خلال السنوات السابقة، فقد ارتفعت قيمة التجارة بين البلدين من ١٢٩ مليون دولار في سنة ١٩٩١، ٤٣٠ مليون دولار سنة ١٩٩٥، ثم إلى ٢,٢ مليار دولار سنة ٢٠٠٥، ثم إلى ٣,٠٣ مليار دولار سنة ٢٠٠٨/٢٠٠٧، لتصل إلى ٦,٦١٨ مليار دولار سنة ٢٠١٢/٢٠١١. ويوضح الجدول رقم (١)، تطور التجارة بين البلدين خلال الفترة (٢٠٠٨/٢٠٠٧- ٢٠١٢/٢٠١١)، كما يوضح الجدول رقم (٢) حجم التجارة بين الهند وإسرائيل والدول العربية في سنة ٢٠١١/٢٠١٠.

جدول رقم (١): العلاقات التجارية بين الهند وإسرائيل (٢٠٠٨/٢٠٠٧- ٢٠١١/ ٢٠١٢)[٣٠]

السنة	الصادرات			الواردات			إجمالي التجارة			
	القيمة (مليون دولار)	معدل النمو السنوي	النسبة إلى إجمالي الصادرات الهندية	القيمة (مليون دولار)	معدل النمو السنوي	النسبة إلى إجمالي الصادرات الهندية	القيمة (مليون دولار)	معدل النمو السنوي	٪ إلى إجمالي التجارة	الميزان التجاري
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٦٠٤,٤		٪٠,٩٨	١٤٢٥,٩		٪٠,٥٧	٣٠٣٠,٣		٪٠,٧٣	١٧٨,٤
٢٠٠٩/٢٠٠٨	١٤٥٨,٦	٪٩,٠٩-	٪٠,٧٩	٢٠٩٠,٤	٪٤٦,٦	٪٠,٦٩	٣٥٤٩	٪١٧,١٢	٪٠,٧٣	
٢٠١٠/٢٠٠٩	١٩٦٨,٦	٪٣٤,٩٧	٪١,١	١٨٨٥,١	٪٩,٨٢-	٪٠,٦٥	٣٨٥٣,٧	٪٨,٥٩	٪٠,٨٢	٨٣,٥
٢٠١١/٢٠١٠	٢٩١٩,٨	٪٤٨,٣٢	٪١,١٦	٢٢٥٣,٥	٪١٩,٥٥	٪٠,٦١	٥١٧٣,٣	٪٣٤,٢٤	٪٠,٨٣	٦٦٦,٣
٢٠١٢/٢٠١١	٤٠٤٠,٥	٪٣٨,٣٨	٪١,٣٢	٢٥٧٧,٧	٪١٤,٣٩	٪٠,٥٣	٦٦١٨,٢	٪٢٧,٩٣	٪٠,٨٣	١٤٦٢,٨

جدول رقم (٢) حجم التجارة بين الهند وإسرائيل والدول العربية في عام ٢٠١١/٢٠١٠ (بالمليون دولار أميركي)[٣١]

الدولة	الترتيب بين الشركاء التجاريين	الصادرات	الواردات	إجمالي التجارة	٪ من إجمالي تجارة الهند
الإمارات	١	٣٤٣٤٩,١	٣٢٧٥٣,٢	٦٧١٠٢,٣	٪١٠,٨
السعودية	٤	٥٢٢٧,٢	٢٠٣٨٥,٣	٢٥٦١٢,٥	٪٤,١٣
الكويت	١٧	١٩٥٩,٥	١٠٣١٣,٦	١٢٢٧٣,١	٪١,٩٨
العراق	٢٠	٧٣٨,٧	٩٠٠٨,٣	٩٧٤٧	٪١,٥٧
قطر	٢٥	٣٨١,٨	٦٨١٩,٩	٧٢٠٢,٦	٪١,١٦
عمان	٣٣	١١٥١,٧	٤٠٠٢,١	٥١٥٣,٤	٪٠,٨٣
مصر	٣٨	٢٢٥٧,٩	١٣٥٤,٦	٣٦١٢,٥	٪٠,٥٨
الجزائر	٤١	١٠٦٦,٩	١٨١٦,٢	٢٨٨٣,١	٪٠,٤٦
اليمن	٤٥	٥١٤,٤	١٧٤٣,٩	٢٢٥٨,٣	٪٠,٣٦
البحرين	٥٤	٩١٢,٢	٦٤١,٣	١٥٥٣,٤	٪٠,٢٥
الأردن	٥٩	٤٨٤,١	٨١٨,٩	١٣٠٣	٪٠,٢١
المغرب	٦٠	٣٣٩,٤	٨٣٩,٦	١١٧٩	٪٠,١٩
السودان	٦٣	٥٠٢,٤	٦١٣,٨	١١١٦,٢	٪٠,١٨
ليبيا	٦٤	١٣٦,١	٩٦٩,١	١١٠٥,٢	٪٠,١٨
تونس	٧٦	٢٦٩,١	٣٠١,٢	٥٧٠,٢	٪٠,٠٩
سورية	٧٨	٥٢٣	٣٥,٦	٥٥٨,٦	٪٠,٠٩
لبنان	١٠٥	١٧٢,٥	١٨,٣	١٩٠,٨	٪٠,٠٣
الإجمالي					
إسرائيل	٣١	٣٠٢٩,٨	٢٢٥٣,٥	٥٢٨٣,٣	٪٠,٨٥

استنادا إلى الإحصاءات الواردة في الجدولين السابقين فإنه يمكن الخلوص إلى عدد من الملاحظات المهمة حول العلاقات التجارية بين الهند وإسرائيل.

١- رغم النقلة الكمية المهمة التي شهدتها العلاقات التجارية بين البلدين، لكن لا زالت إسرائيل تأتي في ترتيب متأخر نسبيا بين الشركاء التجاريين للهند، ولا زال حجم التجارة بين البلدين يمثل نسبة محدودة نسبيا إلى إجمالي تجارة الهند مع العالم الخارجي، فقد تراوح نصيب إسرائيل من الصادرات الهندية إلى العالم بين ٠,٧٩٪ في سنة ٢٠٠٩/٢٠٠٨ إلى ١,٣٢٪ في سنة ٢٠١٢/٢٠١١، كما تراوح حجم الواردات الهندية من إسرائيل بين ٠,٦٩٪ في سنة ٢٠٠٩/٢٠٠٨، و٠,٥٣٪ في سنة ٢٠١٢/٢٠١١. كما تراوح إجمالي التجارة بين البلدين بين ٠,٧٣٪ في سنة ٢٠٠٨/٢٠٠٧، و٠,٨٣٪ في سنة ٢٠١٢/٢٠١١. ويعني ذلك، أن إسرائيل كشريك تجاري، قياسا على هذه النسب، لا تحتل أهمية نسبية كبيرة بالنسبة للهد، فهناك دول أخرى، بعضها دول عربية، تحتل اهتماما نسبيا أكبر بالمقارنة بإسرائيل، وهو ما ينقلنا إلى الملاحظة التالية.

٢- رغم النقلة الكمية والنوعة التي شهدتها العلاقات التجارية بين إسرائيل والهند خلال العقدين الماضيين، لكن لا زالت هناك خمس دول عربية تأتي في ترتيب متقدم بين إجمالي الشركاء التجاريين للهند، وهي: الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، والكويت، والعراق، وقطر، والتي احتلت الترتيب: الأول، والرابع، والسابع عشر، والعشرين، والخامس والعشرين على الترتيب، بنسب: ١٠,٨٪، ٤,١٣٪، ١,٩٨٪، ١,٥٧٪، ١,١٦٪ من إجمالي تجارة الهند من العالم الخارجي، بينما جاءت إسرائيل في الترتيب الحادي والثلاثين بين الشركاء التجاريين للهند في سنة ٢٠١٢/٢٠١١، بنسبة قدرها ٠,٨٥٪ من إجمالي تجارة الهند مع العالم الخارجي.

لكن يجب التأكيد هنا على نقطتين: الأولى أن النسبة الأكبر من الدول العربية (عمان، مصر، الجزائر، اليمن، البحرين، الأردن، المغرب، السودان، ليبيا، تونس، سورية، لبنان) تأتي في ترتيب تالٍ لإسرائيل (انظر جدول رقم ٢). النقطة الثانية، أن التجارة العربية مع الهند لا زالت تقوم على المواد الأولية، خاصة النفط، ويفسر ذلك الترتيب المتقدم الذي تحتله الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، والكويت، والعراق، وقطر. وعلى العكس، فإن التجارة الإسرائيلية مع الهند تقوم بالأساس على القطاعات الصناعية المتقدمة، خاصة تكنولوجيا المعلومات، والتكنولوجيات الزراعية...إلخ.

٣- مع أهمية الملاحظات السابقة، لكن يجب التأكيد هنا أيضا أن التجارة بين الهند وإسرائيل تنمو بمعدلات مرتفعة، فقد حققت الصادرات الهندية إلى إسرائيل معدلات نمو سنوية قدرها ٣٤,٩٧٪، ٤٨,٣٢٪، ٣٨,٣٨٪ خلال السنوات الثلاث: ٢٠١٠/٢٠٠٩، ٢٠١١/٢٠١٠، ٢٠١٠/٢٠١١ على الترتيب. كما حققت التجارة الإجمالية بين البلدين معدلات نمو سنوية قدرها ١٧,١٢٪، ٨,٥٩٪، ٣٤,٢٤٪، ٢٧,٩٣٪. وعلى الرغم من ارتفاع هذه المعدلات وانخفاضها من سنة إلى أخرى، إلا أن الاتجاه العام هو ارتفاع هذه المعدلات على المدين المتوسط والبعيد. ويتضح ذلك من خلال مقارنة حجم التجارة بين البلدين في سنة ٢٠١١/٢٠١١ بقيمتها في سنة ١٩٩١، أي قبل

الانتقال إلى مستوى العلاقات الدبلوماسية الكاملة، حيث بلغ حجم التجارة بين البلدين ١٢٩ مليون دولار فقط، أي بزيادة قدرها ٦٤٨٩,٢ مليون دولار بحلول العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١، أي خلال حوالي ٢٠ سنة، بمعدل نمو إجمالي قدره ٥٠٣٠,٤٪، وبمتوسط معدل نمو سنوي قدره حوالي ٢٥١,٥٪ خلال الفترة (١٩٩١- ٢٠١٢).

ومن ثم، يجب التأكيد هنا على استنتاجين مهمين، الأول أن حجم التجارة بين البلدين مرشح لمزيد من النمو خلال السنوات القادمة، فالنمو الكبير في حجم هذه التجارة يشير إلى وجود سياسات تجارية ومالية ثنائية قوية تلعب دورا ناجحا في تسهيل التجارة وتعزيزها بين البلدين. كما يشير أيضا إلى وجود مقومات مادية قوية لتوسيع حجم هذه التجارة وتعميقه. الاستنتاج الثاني أن انتظام التجارة بين البلدين وفق المعدلات السابقة قد يؤدي إلى تفوق حجم التجارة بينهما على حجم التجارة الهندية- العربية خلال فترة ليست بعيدة.

وقد ساعد عاملان مهمان الهند على تطوير علاقاتها بإسرائيل: الأول هو الالتزام الهندي الثابت بدءا من عقد التسعينيات بسياسة التحرير الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي وتشجيع الاستثمار الأجنبي باعتبارها شروطا أساسية للنمو الاقتصادي، الثاني هو التزام الحكومات الهندية المتعاقبة بعدم تسييس السياسة الاقتصادية الخارجية، خاصة التجارة مع العالم الخارجي، وعدم ربط العلاقات الاقتصادية والتجارية بقضايا السياسة الخارجية أو المشكلات والصراعات الإقليمية، وهو ما يعكسه بوضوح تنوع العلاقات التجارية للهند مع الولايات المتحدة وإسرائيل، والدول العربية وروسيا.

خاتمة

تقدم العلاقات الإسرائيلية- الهندية نموجا مهما لنجاح إسرائيل في استغلال التحولات الدولية عقب انهيار الاتحاد السوفييتي، والتحولات الإقليمية في الشرق الأوسط بعد استئناف عملية السلام في بداية التسعينيات، لتطوير علاقاتها بالعالم الخارجي بشكل عام، وبالدول الصاعدة بشكل خاص. ولا تمثل الهند هنا حالة استثنائية، فقد نجحت إسرائيل أيضا في تطوير علاقاتها بدول أخرى مثل الصين. ونجحت في هذا الإطار في إقناع هذه الدول بالفصل والتمييز الواضح بين مسار الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية من ناحية، وعلاقات هذه الدول بإسرائيل من ناحية أخرى. وبصرف النظر عن تأثير التطور الذي لحق بالعلاقات الإسرائيلية- الهندية، إلا أن خبرة تطور هذه العلاقات تقدم درسا مهما لكيفية نجاح صانع القرار الإسرائيلي في استغلال التحولات الدولية والإقليمية لتطوير العلاقات الدولية لإسرائيل وبشكل يخدم مصلحتها.

وعلى الرغم من أن التطور الذي لحق بالعلاقات الإسرائيلية- الهندية لم يؤثر على العلاقات الهندية- العربية بشكل عام، إلا أنه يجب الانتباه إلى أن العلاقات العربية- الهندية لا زالت تستند إلى تجارة النفط بالأساس، في مقابل استناد العلاقات الإسرائيلية- الهندية إلى القطاعات الصناعية المتقدمة. ولا يعني ذلك بالضرورة نقطة ضعف في العلاقات العربية- الهندية، ولكنه يدعو إلى استغلال هذه المقومات لتطوير تلك العلاقات.

الهوامش

١ انظر مقتطفات من أحاديث للمهاتما غاندي في عام ١٩٢١، وجواهر لا نهرو في عام ١٩٧٤ حول تلك المسألة في:

P. R. Kumaraswamy, «Israel- India Relations: Seeking Balance and Realism», Israeli Affairs, Autumn- Winter 2004, Vol. 10, Issue 1-2, p. 255-256.

2 Efraim Inbar, «The Indian- Israeli Entente», Orbis, Winter 2004, pp. 89-90.

3 Gil Feiler, «India›s Economic Relations with Israel and the Arabs,» Mideast Security and Policy Studies, No. 96, The Begin- Sadat Center for Strategic Studies, July 2012. P. 1-2. Available at: http://www.biu.ac.il/SOC/besa/MSPS96.pdf (accessed on 20 April, 2013).

٤ حول موقف دول الخليج العربية من مشكلة كشمير انظر: أ. ك. باشا، «الهند ودول الخليج: التحديات والآفاق» (باللغة الإنجليزية)، ورقة مقدمة إلى ندوة «شبه القارة الهندية والخليج العربي»، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين، ٢١-٢٢ تشرين الأول ٢٠٠٢.

5 Asia News, «Musharraf urges Kashmir rethink», 26 October 2004. http://www.asianews.it/index.php?art=1764&l=en

6 B.B.C., «Musharraf pushes Kashmir proposal», 5 December 2006.

http://news.bbc.co.uk/2/hi/6208660.stm

7 P. R. Kumaraswamy, «Beyond the Veil: Israel –Pakistan Relations», Tel Aviv University, Jafee Center for Strategic Studies, Memorandum no. 55, March 2000), p. 20.

8 Harsh V. Pant, «Indian- Israeli Partnership: Convergence and Constraints», Middle East Review of International Affairs (MERIA), Vol. 8, no. 4, December 2005.

9 Raja Swamy, «The Case against Collaboration between India and Israel», Monthly Review, 30/08/2006. http://www.mrzine.monthlyreview.org/swamy300806.html

١٠ انظر رصدا بزيارات المسؤولين السياسيين الإسرائيليين للهند خلال الفترة (١٩٩٦- ٢٠٠٦) وما سبقها أو تلاها من زيارات لمسؤولين عسكريين وصفقات عسكرية بين الجانبين في المقال التالي:

Swamy Raja ، المصدر السابق

١١ للتعرف على وجهة نظر إسرائيلية في هذا المجال، انظر:

Inbar Efraim ، مصدر سابق، الصفحات ٩٢-٩٣

12 Harsh V. Pant, «Indian- Israeli Partnership: Convergence and Constraints», 2005

١٣ انظر نص المحاضرة على الموقع الإليكتروني لسفارة الهند في الولايات المتحدة الأمريكية :

Address by Brajesh Mishra, National Security Advisor of India at the American Jewish Committee Annual Dinner, Washington, DC, May 08,2003.

http://www.indianembassy.org/indusrel/2003/nsa_ajc_may_8_03.htm

١٤ لمزيد من التفصيلات حول تلك الفكرة، انظر:

Dr. Richard L. Benkin, «An India-Israel-United States Alliance: The Last Great Hope for Humanity», a lecture delivered at the «Arvind Ghosh Memorial Lecture», Chicago, November 1, 2008.

http://www.interfaithstrength.com/Arvind%20Ghosh%20Memorial%20Lecture.pdf

١٥ تولي الحكومة الهندية اهتماما كبيرا بتعظيم دور الجاليات الهندية الموجودة في الخارج، وخاصة في الولايات المتحدة، سواء الأمريكيين من أصل هندي أو الهنود المقيمين في الولايات المتحدة. انظر لمزيد من التفصيلات التقرير التالي لوزارة الخارجية الهندية:

The Indian Diaspora, Ministry of External Affairs, Foreign Secretary's Office, 18 august 2000.

http://www.indiandiaspora.nic.in/contents.htm

http://www.indiandiaspora.nic.in/diasporapdf/part1-ord.pdf

http://en.wikipedia.org/wiki/Indian_American#Numbers

16 The Hindu, 10 April 2003.

١٧ لمزيد من التفصيلات حول هذه اللجنة انظرها موقعها الإلكتروني على الرابط التالي:

http://www.usinpac.com/

18 . R. Kumaraswamy, «Beyond the Veil: Israel –Pakistan Relations», 2000

١٩ المصدر السابق.

٢٠ وزارة التجارة الهندية.http://commerce.nic.in/eidb/iecnt.asp

21 Gil Feiler, «India›s Economic Relations with Israel and the Arabs,» 2012.

الفصل الرابع عشر

إسرائيل وإيران: القنبلة النووية الموقوتة

د.فادي نحاس

أولاً، العلاقات الإسرائيلية – الإيرانية قبل الثورة الإسلامية

تشكل إيران إحدى الساحات المهمة في المحيط الإقليمي لإسرائيل، إضافة إلى البحار، عند الحديث عن الأمن القومي الإسرائيلي. استطاعت إسرائيل التي تعتبر العدو الأول للعالم العربي أن تجعل من إيران في عهد محمد رضا شاه[1] ساحة لاستثمارها السياسي بهدف محاصرة العالم العربي بدول معادية، وتوظيف ذلك لتشويه سمعة الدول العربية وتصويرها لدى بقية دول العالم ولدى الرأي العام الدولي بأنها دول عدائية في طبعها وتاريخها وثقافتها ولا تتعايش مع جيرانها حتى مع تلك الدول الإسلامية التي ترتبط معها بروابط تاريخية ودينية وثقافية، لتبرر بذلك أيضا عداء العالم العربي لها والإيحاء بأن عداءها مع العرب ليس بسبب احتلال الأرض، ولكنه بسبب ثقافته العدائية لكل ما هو غير عربي.

وتمكنت إسرائيل بممارسة تلك السياسة من إقامة علاقات سياسية واقتصادية مع إيران في عهد الشاه (وتركيا وعدد من الدول الإفريقية)، وحققت بذلك نجاحات.

توطدت العلاقات الثنائية بين إسرائيل وإيران منذ قيام دولة إسرائيل حتى حدوث الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، حيث كانت إيران في ظل حكم الشاه محمد رضا شاه، من بين أولى الدول التي اعترفت بإسرائيل عملياً وليس قانونياً (de facto).

ففي عهد الشاه، تطورت علاقات ثنائية وثيقة وغير رسمية بين الدولتين. أقيمت علاقات دون أي مظاهر سيادية تدل على علاقات رسمية: فتحت سفارات تحت عنوان بعثات اقتصادية ولم ترفرف الأعلام عليها، بقيت الحركة الدبلوماسية على مستوى سري، بل إن إيران في المحافل الدولية نسبت إلى الدول التي تشجب المواقف والممارسات الإسرائيلية، الأمر الذي وصل ذروته بتأييدها لقرار الجمعية العمومية رقم ٣٣٧٩ في عام ١٩٧٥، الذي يعرف الحركة الصهيونية بالعنصرية.

تطورت العلاقات بين البلدين على المستويين التجاري والعسكري. في المجال العسكري، أقيمت عدة مشاريع ضخمة مشتركة من أهمها: برنامج عسكري مشترك لتطوير صاروخ «حيتس» الإسرائيلي الذي سمي «Project Flower»، مشروع مشترك لتطوير صواريخ مضادة للسفن كنموذج متطور للصواريخ الأميركية من طراز (Harpoon)، بيع أسلحة إسرائيلية لإيران أبرزها مسدس رشاش أوتوماتيكي ونصف أوتوماتيكي (UZI). كما يشار إلى أن إسرائيل ساهمت في تطوير وتدريب جهاز الشرطة السرية الإيرانية (SAVAK).

في المجال المدني، أقيم خط النفط بين إيلات وعسقلان، الذي أنجز عام ١٩٦٨، لينقل النفط الخام من إيران عبر إيلات إلى شواطئ البحر المتوسط ثم شحنه إلى دول الغرب، وفي أعقاب حرب ١٩٦٧ وإغلاق قناة السويس، أنشات شركة مشتركة عرفت ب «Trans Asiatic Oil» ومقرها إحدى المدن الإسرائيلية. وأقامت عدد من الشركات الإسرائيلية مشاريع اقتصادية واسعة في إيران خاصة في مجال الزراعة ومياه الشرب.

منذ اندلاع الثورة الإسلامية الإيرانية وإسقاط حكم الشاه، انقطعت العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين، بل تأججت العلاقات تدريجياً خاصة في ظل المشروع النووي الإيراني، الذي تراه إسرائيل خطراً إستراتيجياً وكيانياً عليها.

ثانياً، النظرة الإسرائيلية للملف الإيراني

تتفق كل المستويات السياسية والنخبوية العسكرية الإسرائيلية فضلاً عن المؤسسات البحثية ووسائل الإعلام، حول ما يسمونه «مخاطر البرنامج النووي الإيراني»، إذ السلاح النووي، في حال امتلاك إيران له، سيكون خطراً إستراتيجيا وكيانياً على إسرائيل. وبناء على هذه النظرية، يقوم أنصارها بتقييم المخاطر الناجمة عن ذلك، والنتائج المحتملة على القرار السياسي والعسكري في إسرائيل، وسبل معالجة الوضع الجديد وفق المفاهيم الأمنية والإستراتيجية لإسرائيل بالتفوق العسكري والردع النووي والحرب الخاطفة والحرب الاستباقية والاحتكار النووي. وأيضاً، تؤكد إسرائيل بأنّ السلاح النووي الإيراني في حال وجوده سيكون موجها ضدّ العرب والأتراك، بل إنه موجه ضد المجتمع الدولي، فالمشروع النووي الإيراني ليس فقط مشكلة لإسرائيل، وإنما مشكلة عالمية.

وفي سياق التعاطي المستمر مع الملف النووي الإيراني، تسود إسرائيل حالة من الهستيريا غير الواقعية، حيث من الصعب الافتراض بأن إيران ستستخدم السلاح الذري لتوجيه ضربة لإسرائيل. لا توجد علاقة بين مستوى الاهتمام بالخطر النووي وبين إمكانية تحقيق هذا الخطر. إلا أن هناك إجماعًا وقناعة في إسرائيل بأن السلاح النووي الإيراني خطر، له تأثيرات على الوضع الإستراتيجي، حسب وجهة النظر الإسرائيلية، منها:

أولاً: ستجد إسرائيل صعوبة في إجراء «مفاوضات حرة» حول مصالحها الحيوية مع الدول العربية، حيث ستكون هناك قوة ابتزاز إيرانية. وعلى سبيل المثال، في ما يتعلق بالتفاوض مع سورية على هضبة الجولان.

ثانياً: المجتمع الإسرائيلي هو مجتمع حداثي، ففي حالة توتر وعدم استقرار، سيفضل إسرائيليون كثيرون أن يغادروا إسرائيل.

ثالثاً: سيربك امتلاك إيران للسلاح النووي المخططات السياسية والعسكرية للحكومة الإسرائيلية فيما يتعلق بالشرق الأوسط.

رابعا: إذا تحولت إيران إلى دولة نووية، فإن لذلك أبعاداً أوسع تتجاوز تأثيراتها على النزاع الإسرائيلي-العربي؛ إذ ستصبح إيران الدولة المهيمنة في منظمة «أوبك»، الأمر الذي قد ينعكس على شكل تحكّم في ارتفاع أسعار النفط؛ ويؤثر بالتالي على الاقتصاد العالمي.

خامساً: إن مصر والسعودية لن تقفا مكتوفتي الأيدي، وستحاولان الحصول على السلاح النووي.

ازداد الموقف الإسرائيلي حدةً وتشنجاً منذ صدور تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (٢٠١١/١١/٨) بشأن وجود بُعد عسكري للمشروع النووي الإيراني. فعلى الرغم من أن أحداً في إسرائيل لم يفاجأ بالمعطيات التي وردت في تقرير الوكالة، وجد كثيرون في التقرير أهمية كبرى، ليس بسبب مضمونه فحسب، بل أيضاً بسبب الجهة التي أصدرته، وعليه يتعامل كثير من المعلقين مع تقارير وكالة الطاقة الذرية المتتالية باعتبارها انتصاراً لموقف إسرائيل.

ويسود ميل بين المعلقين الإسرائيليين إلى النظر إلى التقارير بأنها تلقي الكرة في ملعب المجتمع الدولي، بعدما وضعت تحدياً أمامه للتصدي للمشروع النووي الإيراني، مع وجود تشكيك واسع في الخطاب الإسرائيلي من جدوى الإجراءات العقابية التي يمكن لمجلس الأمن اتخاذها ضد إيران، وهو ما يترك الباب مفتوحاً أمام الخيار العسكري الإسرائيلي، أو تجنيد المجتمع الدولي، بما فيه روسيا والصين، لمصلحة «عقوبات شالة» ضد إيران.

ونجحت التقارير في أن تضع تحدياً كبيرا أمام الإدارة الأميركية وحكومات باقي الدول الأعضاء في حلف الأطلسي، وألزمتها بأن تتصدى للمسألة الإيرانية علناً. كما تضع التقارير كلا من روسيا والصين في موقع غير مريح، لأنهما عرقلتا كل محاولة لجعل العقوبات فاعلة.

تتخوف إسرائيل من أن امتلاك إيران للسلاح النووي قد يؤدي إلى محدودية فاعلية الردع النووي الإسرائيلي مستقبلاً. الإستراتيجية النووية الإسرائيلية المبنية على الفكرة الأساسية القائلة بأن الردع النووي يعزز أمن إسرائيل بواسطة ردع الدول العربية عن وضع تحديات إستراتيجية قد تهدد كيان إسرائيل.[٢] هذه الفكرة مسندة برؤية ضرورة الحفاظ على احتكار إسرائيل للسلاح النووي في الشرق الأوسط، ولتحقيق ذلك على المستوى السياسي، تجنبت إسرائيل «الردع النووي العلني» رغم الميزات الإستراتيجية التي يحققها امتلاك هذا السلاح، فلجأت على مدار سنوات طويلة إلى إتباع «الضبابية» حول امتلاكها للسلاح النووي، مكتفية بالتلميح.

انتقلت إسرائيل عام ٢٠٠٦ إلى الردع العلني، ولم تعد سياسة الغموض الذرية تعطي لها غطاء دفاعيا أعلى، وهو ما استمر لما يقرب من يوبيل من السنين. فما ورد عن «زلّة اللسان النووية» لرئيس الوزراء السابق إيهود أولمرت، التي أوحت بامتلاك الدولة العبرية للسلاح النووي، حين أقر أولمرت، للمرة الأولى، بأن إسرائيل تمتلك أسلحة نووية في خضم مقابلة لقناة (سات١) الألمانية بأن «إسرائيل دولة ديمقراطية لا تهدّد أي بلد بأي شيء ولم تفعل ذلك قط.... أما

إيـران فهـي تهـدّد صراحـةً وعلنـاً بمحـو إسرائيـل مـن الخريطـة. هـل يمكنكـم أن تقولـوا إن الأمريـن متسـاويان عندمـا يتطلعـون لامتـلاك أسـلحة نوويـة مثـل أمـيركا وفرنسـا وإسرائيـل وروسـيا».[٣]

لم تكن تصريحات أولمرت، رغم موجة من الانتقاد والغضب في إسرائيل وتراجع أولمرت وتأكيده على ضرورة التزام إسرائيل سياسة الغموض النووي، زلة لسان، إلا أنه خلال العقد الأخير وعلى وجه الخصوص، في السنوات الأخيرة، نلاحظ أن إسرائيل تتوجه نحو الردع العلني كإستراتيجية أكثر فعالية وشمولية، والتهديد باستعمال سلاح نووي حقيقي يساهم في تأمين قوة ردع كافية. يعود الدافع الأساسي لهذا الخيار الإستراتيجي الجديد إلى إمكانية امتلاك إيران للسلاح النووي الذي يلغي احتكار إسرائيل للسلاح الذري، ويعرض قوة ردعها لضربة حقيقية.

وفي سياق ذي صلة، تزامنت تصريحات أولمرت مع تصريحات وزير الدفاع الأميركي السابق روبرت غيتس، ذي الخبرة السياسية والاستخباراتية، بأن إسرائيل تملك سلاحا نوويا. وهو ما قد يفهم كمحاولة للردع العلني والصريح الموجه لإيران بأن إسرائيل تملك القدرة على مواجهة إيران وحدها، بل قد تقوم بإجراءات وعمليات ضد إيران.[٤]

أن إسرائيل تدرك أيضا أن الضبابية قد تعطي شرعية لإيران بانتهاج ذات الطريق الضبابية لكونها مريحة أكثر، بالذات لأنها موقعة على ميثاق حظر انتشار الأسلحة النووية. سوف تحصل على امتيازات سياسية لكونها تملك خياراً نووياً، وتحاول أن تقلص الاحتكاك مع العالم الخارجي. وسوف تواصل الادعاء بأن برنامجها معد لأغراض سلمية فقط، وأنه من حقها بموجب الميثاق السيطرة على كافة مركبات إنتاج الوقود النووي، وفي المقابل سوف تشجع نشر الشائعات بأنها على وشك إنتاج سلاح (أو لديها سلاح)، وعليه سيتوجب النظر إليها كدولة نووية.

إن سير إيران في مسار ضبابي سيكون تحدياً سياسياً للنظام النووي العالمي، ولكنه مضاعف بالنسبة لإسرائيل التي منحت شرعية للضبابية النووية. يشار إلى أن ضبابية البرنامج النووي الإسرائيلي نجحت كظاهرة عالمية لأن العالم، وبشكل خاص الولايات المتحدة، غض النظر عنها لأسباب خاصة، سياسية وقضائية وأخلاقية. ونجحت الضبابية الإسرائيلية لأن الولايات المتحدة وأوروبا فضلتها عن كافة الخيارات الأخرى.

الردع العلني النووي الإسرائيلي هو دلالة على عمق التخوف والهستيريا لدى الأوساط السياسية والعسكرية من فشل المساعي والطروحات حيال الملف النووي الإيراني، الأمر الذي تؤكده تصريحات رئيس دولة إسرائيل شمعون بيريس بأن النووي الإيراني كابوس إسرائيل.[٥]

خلاصة القول، إن الردع النووي الإسرائيلي، الضبابي والعلني، لم يردع إيران عن الاستمرار في مشروعها النووي، على الأقل في المرحلة الراهنة.

ثالثاً، الموقف الرسمي الإيراني- الدوافع الإيرانية لامتلاك السلاح الذري

ما زال الموقف الرسمي الإيراني ثابتاً ومنهجياً في إصراره على استكمال البرنامج النووي لأغراض مدنية - حسب ادعاءاته. الرئيس الإيراني الأسبق، أحمدي نجاد، يقول: «... طريقنا للوصول إلى ذروة (البرنامج) النووي في مراحلها

النهائية، ولم تتبق إلا خطوة واحدة، تضاعفت قدراتنا عشر مرات...[6] وأعلن أن بلاده مستمرة في إنتاج الوقود النووي للاستخدام الصناعي، مؤكدا بذلك نية بلاده المضي قدما في تخصيب اليورانيوم رغم العقوبات الدولية المسلطة. ويؤكد الرئيس حسن روحاني خلال تصريحاته على تمسكه بالثوابت الإستراتيجية الإيرانية التي يشكل الملف النووي أحد عناصرها في العقد الأخير. وقال إن إيران هي دولة ذات سمات ديمقراطية في الشرق الأوسط، وتوجد في السياسة الإيرانية نظم مطورة للتوازنات والردع لقوة الحكام. إضافة للانتخابات البرلمانية والرئاسية، هناك المرشد الأعلى الذي يختاره مجلس خبراء مكون من رجال الدين يُنتخبون بانتخابات قطرية. إضافة إلى ذلك، القانون الدولي إلى جانب إيران ومعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية التي وقّعت عليها إيران، تسمح لها بتطوير برنامجها النووي السلمي، لكن الدول المتحكمة في القرار الدولي، والتي تقف ضدها لا تملك الدلائل على أن طهران انتقلت من المدني إلى العسكري. فلا وكالة الطاقة تملك دليلاً، ولا فرق الاستخبارات والأجهزة الأمنية الغربية تملك دليلاً.

تشير التقديرات الإستراتيجية الإيرانية المتتالية منذ عام ٢٠٠٩، إلى الافتراض أن إيران لا تريد أن تدخل في حرب مع إسرائيل وأميركا من جهة، وأن الظروف الدولية والإقليمية لا تسمح للولايات المتحدة وإسرائيل بالقيام بأي عدوان ضد إيران في الأمد القريب من جهة أخرى. تنسجم هذه التقديرات مع الموقف الرسمي الإيراني الثابت والمنهجي في إصراره على استكمال البرنامج النووي لأغراض مدنية ومضيها في طريقها للوصول إلى ذروة البرنامج النووي مع التأكيد على بلوغه مراحله النهائية. أثبتت إيران في الأعوام ٢٠١٠ - ٢٠١٢، بأنها مستمرة في إنتاج الوقود النووي للاستخدام الصناعي، مؤكدة بذلك نيتها المضي قدما في تخصيب اليورانيوم رغم العقوبات الدولية المسلطة.

يمكن بالمقابل الادعاء أن الإيرانيين اثبتوا إدراكاً سياسيا وفهما واقعيا لحدود القوة. فهم لا يجهلون إمكانات إسرائيل الذرية وقدرتها على الرد على الضربة بأضعافها، لذا وكما يبدو على الأقل لا توجد لديهم نوايا لمغامرة عسكرية استباقية، لكن هذا لا يعني عدم العمل على تجهيز قدراتها الدفاعية والردعية وتعزيزها، فمنذ عام ٢٠١٠، نشهد ارتفاعاً ملحوظاً بوتيرة التدريبات والمناورات الإيرانية، وإبراز قدراتها العسكرية وامتلاكها لترسانة قادرة على مواجهة أي عدوان خارجي، وهو ما يندرج في إطار سياسة الردع المتبادل ضد إسرائيل والولايات المتحدة.

من اللافت منذ عام ٢٠١٠، أن إيران تحاول إبراز قدرتها الهجومية أثناء المناورات والتدريبات، ما استدعى انتباه الصحافة والمؤسسة العسكرية الإسرائيلية، وقد كتبت الصحف العبرية على لسان رئيس هيئة الأركان السابق، غابي اشكنازي، بأن « طهران قادرة على قصف إسرائيل بعشرين صاروخا يوميا على مدار شهرين... وأن تل أبيب لا تملك الدفاعات الكافية لمواجهتها»، مضيفاً « أن إسرائيل عاجزة عن صد الصواريخ الإيرانية الباليستية، في حال اندلاع مواجهة بين الدولتين». وفي السياق ذاته، ورد على لسانه بأن التقديرات العسكرية تشير إلى أن إيران تملك نحو ٣٠٠ صاروخ من طراز شهاب - وهي كمية أكبر بكثير من الكمية التي كانت تتناولها وسائل الإعلام الإسرائيلية والغربية على حدّ سواء - ووجود هذه الكمية بأيدي حكومة طهران له مدلولات بعيدة المدى، أهمها أنها قادرة على ضرب العمق الإستراتيجي لإسرائيل.[7]

ويؤكد الجيش الإيراني في مجال الإمكانات الدفاعية الإيرانية، أن طهران تحظى بحماية نظام دفاع جوي مضاد للصواريخ العابرة، حيث أنها من العواصم القليلة في العالم المزودة بنظام دفاعي مضاد للصواريخ العابرة المتطورة «اس-٢٠٠» الذي اختبرته «بنجاح» كنسخة مطورة من نظام دفاعها الجوي الصاروخي الذي طورته بعد رفض موسكو تسليمها صواريخ «اس-٣٠٠».

أضف إلى ذلك، أشارت الصحف الإسرائيلية إلى تدريبات ومناورات عسكرية إيرانية حول تدمير أكثر من ١٠ طائرات من دون طيار تابعة للعدو الوهمي من قبل شبكة الدفاعات الجوية المضادة. مؤكدة أن إيران تقوم باختبارات في مجال المنظومات الحربية والأجهزة المضللة والمحذرة والموجهة في مجال الحرب الالكترونية.

توعدت طهران في العامين ٢٠١١ و ٢٠١٢ في تهديد هو الأول من نوعه على الأقل من ناحية وضوحه، بأنها ستمنع مرور النفط عبر مضيق هرمز في حال فرض عقوبات على صادراتها النفطية، وكأنها تفرض معادلة جديدة تقوم على أن الرد على أي حصار غربي للنفط الإيراني، سيكون لجوء إيران إلى حصار مضاد.

يأتي التصعيد في التهديدات حول مضيق هرمز في إطار الحرب النفسية لإخافة الخصم ودفعه إلى التراجع عن مواقفه، تريد إيران من الغرب أن يحسب كثيرا قبل المضي قدما في قراره بفرض حظر نفطي على صادراتها، والأسطول الأميركي يريد أن يذكر الإيرانيين بأنه لن يقف مكتوف الأيدي في حال إغلاق المضيق وأن عليهم أن يتوقعوا الأسوأ. بمعنى آخر، إنها سياسة «عض الأصابع» بين قوتين تتنافسان على الهيمنة على ثلثي احتياط النفط في العالم، والتحكم بصادرات نفطية يومية تصل إلى ١٨ مليون برميل يوميا. تراقب الحكومة الإيرانية التهديدات الأميركية الإسرائيلية باهتمام شديد، وهذا ما يفسر إجراءها مناورات بحرية في منطقة الخليج العربي استمرت لعشرة أيام، تحسبا لأي هجوم أميركي أو إسرائيلي أو الاثنين معا.

خيارات إسرائيلية للتعامل مع الملف النووي الإيراني

إن إيران تزداد قوة مع الوقت، ولذلك يبدو التعامل الإسرائيلي معها مربكا. يتجه الخيار الافتراضي نحو الذهنية الإستراتيجية في إسرائيل التي ترتكز إلى الاتكال على الذات، وعدم الأخذ بالتعهدات الخارجية عندما يتعلق الأمر بأمنها أو بقائها. إلا أنه تبقى عدة خيارات مطروحة أمام القيادة الإسرائيلية للتعامل مع إيران:

١- عدم فعل شيء، في انتظار حدوث تغييرات داخلية في السلطة تؤدي إلى تحول إستراتيجي في الموقف الإيراني. بيد أن هذا الخيار لم يعد مقنعا للكثيرين في إسرائيل والغرب بعد استبعاد إمكانية قلب النظام في إيران، الذي أكد سيطرته بشكل تام على مراكز صنع القرار.

٢- انتظار إقدام الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي على شن حملة لتدمير البرنامج النووي الإيراني وإضعاف النظام في طهران.

٣- أن تبادر إسرائيل، وبشكل أحادي، إلى شن «ضربات استباقية» للقضاء على الخطر النووي الإيراني.

٤- القبول بالأمر الواقع، والتعايش مع إيران على أنها دولة نووية. ويتطلب هذا الخيار من الدولة الإسلامية في إيران فتح قنوات رسمية ودبلوماسية مباشرة مع إسرائيل من أجل بناء الثقة، ولتفادي وقوع أخطاء تؤدي إلى حرب نووية. إلا أن إسرائيل ترفض نظرية «توازن الرعب» بادعاء أنه لا يمكن أن يكون هناك ردع إستراتيجي حقيقي بين إسرائيل وإيران، لعدم وجود تناسب، الأمر الذي لا يتوفر بين الدولتين، لا على مستوى المساحة ولا على مستوى السكان ولا في طابع أجهزة اتخاذ القرارات، فقدرة امتصاص إيران لا تقاس بما لدى إسرائيل.

السيناريوهات الإسرائيلية ضد طهران: إشكالياتها ومعقوليّتها

بعد صدور تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام ٢٠١٢، الذي أشار إلى وجود بُعد عسكري للمشروع النووي الإيراني، بقي الاهتمام الإسرائيلي منصبّاً على السبل الآيلة إلى وقف هذا المشروع. وبناءً عليه، عاد الحديث عام ٢٠١٢ وبقوة عن السيناريوهات المحتملة والمُتاحة أمام إسرائيل لمواجهة المشروع. في هذا السياق، هناك أربعة سيناريوهات للرد المحتمل، لكل منها مزاياها ومشكلاتها. ويظهر طرح هذه السيناريوهات عمق المعضلة التي تواجهها إسرائيل عند محاولتها التصدي للمشروع النووي الإيراني، بسبب كثرة التعقيدات التي تنطوي عليها.

يتمثل السيناريو الأول في فرض «عقوبات شالّة» على إيران. تهدف هذه العقوبات إلى أن تخسر إيران، بعد أن تتحول إلى دولة منبوذة، مصدر دخلها الرئيس، أي النفط، بحيث لا يعود في مقدورها التجارة مع العالم الخارجي، ولا يكون أمامها من خيار سوى الخضوع. لكن المشكلة في هذا السيناريو تكمن في ارتفاع أسعار النفط، وتضرّر الاقتصاد العالمي الهش، بينما سيدفع الشعب الإيراني ثمناً باهظاً لن يفضي إلى سقوط النظام، بل إلى احتمال التكتل حوله.

وبناءً على ذلك، فإن معقولية تحقق هذا السيناريو صعبة، لأن الصين وروسيا تعارضانه بشدة، ولأن الغرب يخشى دفع ثمن العقوبات على خلفية الأزمة الاقتصادية العالمية. للخروج من هذه الإشكالية، جندت السعودية التي تؤيد ضرب إيران، لتزويد الحل، وذلك من خلال تعهدها زيادة إنتاج النفط لتعويض النقص في النفط الإيراني.

أما السيناريو الثاني فيتعلق بهجوم إسرائيلي منفرد على المنشآت النووية الإيرانية. من مزايا هذا السيناريو أنه على الرغم من التوقعات التي تشير إلى أن الهجوم لن ينجح في شل المشروع، لكنه سيؤخره على نحو جوهري، وسيرفع من قدرة الردع الإسرائيلية، كذلك فإنه في ضوء التقرير الشديد للوكالة الدولية للطاقة الذرية ضد إيران، ستتفهّم عواصم كثيرة في العالم هذا الهجوم.

لكن مشكلته تكمن في أن لإسرائيل قدرة محدودة على الوصول إلى المنشآت النووية المنتشرة في مواقع كثيرة في أرجاء إيران. كذلك فإن إيران ستشنّ حرباً على إسرائيل بمشاركة حلفائها. علاوة على ذلك، كل هجوم من دون تصديق أميركي سيربك بلا شك الولايات المتحدة، وقد يرغمها على الانجرار إلى الحرب، أو من شأنه على المدى الطويل أن يمس بالتحالف بين الدولتين.[8] وعليه، فإن معقولية تحقق هذا السيناريو متدنية في هذه المرحلة، وحسب التقديرات الأميركية، لن تقدم إسرائيل على ضرب إيران دون أن تطلب إذناً أميركياً. على الرغم من التصريحات الإعلامية لرئيس الحكومة الإسرائيلية

نتنياهو بأن «هناك فرقا في وجهات النظر وفي الأحكام.. اختلافا في القدرات.. ولسنا بحاجة للتنسيق في كل خطوة».

حتى لو كانت الضربة إسرائيلية، فإن أميركا ستكون بالضرورة جزءاً منها. من المسلّم جدلاً، أن إيران ستفترض أن إسرائيل لم تتحرك وحدها، واستهدافها هو فعل حربي بتخطيط أميركي وتنفيذ إسرائيلي. أما وسائل الردّ الإيرانية على أميركا فستكون عديدة وقاسية، وإن كان أولها إغلاق مضيق هرمز، فلن يكون آخرها تعزيز الهجمات على السفارات والمنشآت الأميركية بالوكالة، كما توسيع جبهة الحرب كي ينخرط فيها حزب الله وحماس.

أما السيناريو الثالث فهو تقارب الرؤى الإسرائيلية والأميركية إزاء مواجهة البرنامج النووي الإيراني. يتفق الجانبان الأميركي والإسرائيلي حول رفض البرنامج النووي الإيراني، كما يتفقان في تشخيص واقع البرنامج وخطوطه الحمراء التي توجب التحرك عسكرياً في أعقابها.[٩] إن موقف الرئيس الأميركي باراك أوباما لا يُفهم على وجهين، بأن إيران تنوي، وهي قادرة، على إنتاج قنبلة ذرية في غضون سنة أو ربما أكثر من سنة، وأن هذا بالنسبة للولايات المتحدة خط أحمر وأنها ستوقف إيران بكل طريقة ممكنة، وهذا يتناسب مع ما قاله وزير الدفاع الأميركي السابق، ليون بانيتا، ومع ما قاله رئيس مقر القيادة المشتركة الأميركي الجنرال مارتن دامبسي والذي أعلن «أخشى أن إيران لا تفهم تصميمنا»، مضيفا «أن تقديرا غير موزون منهم سيجرنا إلى مواجهة تكون مأساة على المنطقة والعالم كله». وأشار الجنرال دامبسي أيضا إلى أنه تمت في الولايات المتحدة استعدادات لهذه المواجهة.

في الأساس، يبقى موقف الإدارة الأميركية حيال الخيار العسكري الإسرائيلي، على فرض وجوده، العامل الأكثر تأثيراً وحسماً، بلا أي مجادلة. والسؤال المطروح، هو هل يسمح الواقع الأميركي في المنطقة وفي العالم، في هذه المرحلة، بأي مغامرة أو مقامرة من شأنها أن تؤثر سلباً على منظومات التوجهات الأميركية، وهو ما بات مطروحا لعدة أسباب:

١. تراكم معلومات استخباراتية «موثوقة» حول وجود نشاط إيراني مكثف في المجال النووي العسكري.
٢. تخوف من أن ينزل الإيرانيون معظم خطوط الإنتاج النووي إلى أعماق الأرض وداخل مغارات في الجبال، حيث لن تتمكن أقمار التجسس الاصطناعية أو طائرات الاستطلاع من رصدها.
٣. يعتقد البعض في واشنطن، أن قصفا أميركيا على شكل عملية «جراحية عسكرية ومركزة» ضد المنشآت العسكرية أنحاء إيران لن يقود إلى موجة عداء وكراهية تجاه الولايات المتحدة، حيث يقدر عدد من المحللين الأميركيين أن رد الفعل الإيراني سيكون محدودا، ومن المفضل أن لا تكون إسرائيل ضالعة بالهجوم العسكري الأميركي.

من الممكن أن تنضم الولايات المتحدة وبريطانيا إلى الهجوم الإسرائيلي، إذ إن الهجوم المشترك يحسن احتمالات النجاح في شل المشروع النووي الإيراني، وسيجد الاقتصاد الإيراني صعوبة في امتصاص حرب طويلة. تكمن الخطورة في هذا السيناريو في أن إيران ستعود بسرعة إلى محاولة تطوير المشروع النووي، وستتحول إلى «بطل» الشارع العربي وإلى ضحية إسرائيل والغرب، كذلك فإنه سيؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط، وإلى تعرض المخزون النفطي السعودي للهجوم الإيراني، وإلى تضرر الاقتصاد العالمي الهش. علاوة على ذلك، ثمة خشية من تحرك خلايا إيرانية في أفريقيا وأميركا الجنوبية وآسيا، ومهاجمتها أهدافاً أميركية وبريطانية. ومن شأن هذا السيناريو أن يقود إلى حرب طويلة ومكلفة جداً، قد تتطلب أيضا

ً إدخال قوات برية إلى المعركة.[١٠]

بناءً عليه، معقولية اللجوء إلى هذا السيناريو متدنية، لأن الأميركيين سيمتنعون عن فتح جبهة إضافية وأصعب بكثير من الجبهات المفتوحة.

والأهم من ذلك، فالحرب مع إيران آخر ما قد يحتاجه باراك أوباما فيما الاقتصاد الأميركي في مأزق كبير. ربما يجهد أوباما للنأي بنفسه عن الحرب، داعيا إلى عقوبات اقتصادية مهما اشتدت وطأتها على الخصم الإيراني، وذلك لتجنب أي فعل عسكري. يبدو توجيه ضربة لإيران كخيار بمثابة «كابوس» لأوباما، حيث سيكون من الصعب عليه أن «يبيع» الرأي العام الأميركي حربا جديدة إلى جانب حروب العراق وأفغانستان وليبيا. وتفترض غالبية الآراء أنه من المستبعد أن يكون العام الجديد هو عام الهجوم على إيران، بالنسبة للولايات المتحدة، لتدمير، أو عرقلة، طموحاتها النووية المتصاعدة، وذلك على الرغم من تموضع معظم القوات الأميركية المنسحبة من العراق في الكويت ودول خليجية أخرى، وعدم إعادتها إلى ثكناتها في الولايات المتحدة أو قواعدها في أوروبا.[١١]

السيناريو الرابع، العودة إلى المفاوضات مع إيران- هذا السيناريو مطروح في ضوء حقيقة فشل كل جولات العقوبات حتى الآن، ولأن أي عقوبات إضافية لا تبدو واقعية في هذه المرحلة. كذلك فإنه إذا استجاب الغرب لطلبات الصين وروسيا باستئناف المفاوضات، وأتاح لهما قيادتها، فسيكون ممكناً اتخاذ خطوات متشددة مع فشلها.

المشكلة في هذا السيناريو هي أن المفاوضات محكومة على الأغلب بالفشل، لأن إيران تظهر كمن عقدت العزم على الاستمرار في مشروعها النووي، ولأن المفاوضات ستتيح للنظام الإيراني كسب الوقت أمام الغرب، كما فعلت كوريا الشمالية. كذلك فإن الاعتراف بفشل السياسة الهجومية سيؤدي إلى تآكل الردع أكثر فأكثر.[١٢]

أما معقولية هذا السيناريو فمتوسطة، ولا سيما أن روسيا والصين تضغطان مجدداً لإجراء مباحثات مع إيران، رغم أن ثمة تصوراً في واشنطن يفيد بأنه لا معنى لهذه المفاوضات.

خيار فرض العقوبات الدولية على إيران ومدى فعاليته

الضغوطات الإسرائيلية والأميركية مستمرة وخاصة منذ استصدار قرار مجلس الأمن ١٧٣٧ لعام ٢٠٠٦، إلا أن إسرائيل تؤكد على عدم قناعتها بتأثيره.[١٣] إن قرار مجلس الأمن رقم ١٧٣٧، الذي أقر مع تحفظات معلنة من قبل روسيا، والتي أبدت استعدادا مبدئياً لمناقشة طرق للضغط على حكومة طهران للقبول بإشراف دولي أوسع على برنامجها. إلا أنها تعارض أي محاولة لاستخدام مجلس الأمن لمعاقبة إيران أو استخدام برنامج إيران كذريعة للترويج لأفكار تغيير النظام هناك.

أما الصين، فتربطها علاقات اقتصادية قوية مع إيران، وحجم التبادل التجاري بين الدولتين يصل إلى ١٠ مليار دولار، إضافة للاتفاقية المبرمة حول مد الصين بالغاز الطبيعي التي يصل مقدارها لـ ٧٠ مليار دولار.[١٤]

لا شك أن تقرير المخابرات الأميركية بشأن الشق العسكري من البرنامج النووي الإيراني قد خلط الأوراق وأفرز

وقائع جديدة، ما يفرض على الإدارة الأميركية اللجوء إلى الخيار الدبلوماسي، وتنفيذ العقوبات الاقتصادية، وربما السياسية هو ما ستحاول الولايات المتحدة تشديده على إيران.

تواصل الولايات المتحدة بمساندة بريطانيا وفرنسا استصدار قرارات دولية جديدة ضد إيران. مع صدور التقرير ظهرت مجموعة مؤشرات تفيد إلى تكيف عدة دول منها روسيا والصين مع الحاجة لتخفيف حدة الاستقطاب القائم، من خلال الإذعان للضغوطات الأميركية بفرض عقوبات اقتصادية جديدة على إيران.

تعتبر العقوبات الاقتصادية من أهم الآليات العقابية التي تتشبث بها الولايات المتحدة وتمررها كالتزام دولي لوضع إيران تحت حصار اقتصادي مدمر في المرحلة الراهنة. لكن هناك عدة تساؤلات يجب توضيحها - حسب اعتقادنا - هي الحاسمة في مسألة العقوبات الاقتصادية. هل يمكن للاقتصاد العالمي أن يحتمل ويتعاطى بجدية مع فرض عقوبات اقتصادية على إيران في الوقت الراهن؟ وهل ستغامر القوى الكبرى بمصالحها الاقتصادية مع إيران من أجل التماهي مع المواقف الأميركية-الإسرائيلية بشأن الملف النووي؟ وهل ستتمكن إيران من الصمود أمام العقوبات الاقتصادية إذا فرضت عليها؟

هذه التساؤلات الرئيسية وغيرها من التساؤلات التفصيلية تبدو الإجابة عليها حاسمة في تحديد المسار المحتمل للتوتر الأميركي-الإيراني بشأن الملف النووي في الفترة القادمة.

إن مدى قدرة الاقتصاد العالمي على تحمل فرض عقوبات اقتصادية على إيران، يتعلق باحتياطيات إيران من النفط والغاز وصادراتها منهما، ودور في الاقتصاد العالمي، وقدرة هذا الأخير على تحمل غياب هذه الصادرات، باعتبار أن أية عقوبات اقتصادية موجعة على إيران ستتركز في منعها من الحصول على موارد النقد الأجنبي من خلال حظر صادراتها من النفط والغاز.[١٥]

تنتج إيران في الوقت الراهن أكثر من ٤ ملايين برميل من النفط يوميا، ويشكل الإنتاج النفطي الإيراني نحو ٥٪ من الإنتاج النفطي العالمي ونحو ١١,٨٪ من إجمالي الاحتياطي النفطي العالمي. وهي نسبة يصعب على الاقتصاد العالمي الاستغناء عنها خاصة وأن الغالبية الساحقة من الإنتاج النفطي الإيراني تذهب للتصدير وتشكل نحو ٨,٥٪ من الصادرات النفطية العالمية.[١٦]

وبالنسبة للغاز الطبيعي فإن إيران تصدر نحو ٨٠ مليار متر مكعب منه سنويا بما يوازي نحو ٣٪ من الصادرات العالمية منه، ما يشكل نحو ١٥,٥٪ من إجمالي الاحتياطي العالمي من الغاز، الأمر الذي سيضر بشدة بالاقتصاد العالمي، وبالذات بالدول المستوردة له، والتي ستحرم منه إذا صدر قرار دولي بحظر استيراده.

وفي ظل هذا الوضع فإن غياب الغاز الإيراني وغياب نحو ٣,٥ مليون برميل من الصادرات النفطية الإيرانية عن السوق العالمية سوف يشعل الأسعار. فمنذ أشهر عدة ارتفع سعر النفط إلى مستويات قياسية جديدة تجاوزت مستوى ١٠٠ دولار لبرميل النفط.

تعني هذه الاحتياطات الإيرانية الهائلة من النفط والغاز أن هذا البلد الكبير يشكل ركنا أساسيا لاستقرار إمدادات

النفط والغاز عالميا في الأجل الطويل. بما يعني منذ البداية أن أي حظر اقتصادي عالمي يشمل قطاع النفط والغاز لا يمكن أن يكون إجراء طويل المدى لأن العالم لا يملك ترف الاستغناء عن النفط والغاز الإيرانيين.[١٧]

من جانب آخر، ترتبط إيران بمصالح تجارية واقتصادية عموما واسعة النطاق مع العديد من الدول المتقدمة والنامية، على سبيل المثال، بلغت قيمة الواردات السلعية الإيرانية نحو ٥٠ مليار دولار عام ٢٠١٢، منها ١٤,٨ مليار دولار واردات قادمة من دول الاتحاد الأوروبي، وبلغت قيمة صادرات الصين لإيران نحو ٢,٨ مليار دولار، وبلغت قيمة صادرات روسيا لإيران نحو ٢,١ مليار دولار. ومن المؤكد أن هذه الدول وشركاتها لها مصلحة اقتصادية أكيدة في عدم تعرض إيران لأي حظر على صادراتها النفطية، لأن إيران إذا فقدت إيراداتها النفطية فإنها لن تكون قادرة على تمويل وارداتها وبالتالي ستتقلص وربما تنهار وارداتها من شركائها التجاريين الرئيسيين الذين أشرنا إليهم آنفا.

أما بالنسبة لقدرة الاقتصاد الإيراني على التعامل مع أي عقوبات اقتصادية محتملة فإنها تتوقف على وضع هذا الاقتصاد وقدراته ومدى تنوعه وحدود قدرته على النمو الذاتي المتواصل.

بالمجمل، إن الولايات المتحدة لن تحقق نجاحاً من فرض آلية عقوبات اقتصادية دولية صارمة ضد إيران بمعنى تغيير الموقف الإستراتيجي لإيران. ويبدو من غير المحتمل أن تكون الأدوات الاقتصادية كافية لإقناع إيران بتجميد برنامجها النووي، خاصة وأن مراكز القوة الرئيسية للسلطة في إيران موجودة بيد تيار المحافظين الذين يضعون الاعتبارات الاقتصادية على درجة أقل أهمية في سلم أولوياتهم الإيديولوجية والإستراتيجية.[١٨] أضف إلى ذلك، أن سياسة العقوبات تعيد واشنطن إلى مشكلتها التقليدية مع الأمم المتحدة ومع الحلفاء، ومع بطء الاستجابة لعقوبات فاعلة، في وقتها، من جهة، واستمرار الضغط على طهران قد يدفعها إلى الخيار النووي. تعمق العقوبات من عزلة النظام الذي يمعن في خياره النووي، وبذلك يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية نقل النشاط النووي الإيراني من الطابع السلمي إلى العسكري.

احتمالات توجيه ضربة أميركية أو إسرائيلية

اشكاليات وصعوبات

تجدر الإشارة إلى أن التلويح العلني بضربة عسكرية لإيران، يحاول القفز بعيداً، عن عدة عناصر أساسية ومهمة جداً، هي مستلزمات الضربة، ومن أهمها الإجابة عن الأسئلة الآتية:

ماذا عن توافر استخبارات نوعية بشأن المواقع النووية الإيرانية؟ وماذا عن تشكيلات الدفاع عنها ومنظوماتها؟ بل وماذا عن السؤال الإشكالي الذي يشغل الاستخبارات الإسرائيلية والغربية، عن فرضية وجود برنامج نووي إيراني سري، مغاير ومختلف للقائم حالياً؟ ماذا عن قدرة إسرائيل الفعلية على القيام بمهمة شاقة وصعبة، كضرب المنشآت النووية في إيران، البعيدة جداً، والمحصنة جداً، والمتخندقة تحت الأرض، مع ما ينطوي عليه ذلك من إمكان عدم تحقيق المهمة والنتائج؟ ماذا عن تقدير حجم الأضرار الفعلية ومستواها، التي يمكن لأي هجوم إسرائيلي أن يحدثها في المنشآت النووية الإيرانية؟ وماذا عن الوقت المطلوب والممكن لإيران كي تعيد ترميم ما تفقده، علماً بأن التقدير الأميركي المتفائل

يتحدث عن عامين إلى ثلاثة؟ وماذا عن مقارنة النتيجة، بالأثمان التي ستدفعها إسرائيل والولايات المتحدة، جراء الرد الإيراني، أيضاً، في ميزان القدرة والنتائج والأثمان، ماذا عن تقدير الأضرار السياسية التي ستطال إسرائيل في أعقاب الهجوم؟ في المقابل، ماذا عن توظيف إيران المرتقب لأي ضربة تتلقاها منشآتها النووية، في ما يتعلق بإمكان استمرارها في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأيضاً بناء مشروعية دولية ستكون متاحة في أعقاب الضربة، للذهاب بعيداً في البرنامج النووي؟ التقديرات بشأن الرد الإيراني، لجهة حجمه وأضراره وكيفية مواجهته وتداعياته الإقليمية، هي عنصر قائم وحاكم لأي قرار إسرائيلي - أميركي.

يتعلق اتخاذ قرار توجيه ضربة عسكرية بمجموعة من العوامل المهمة، تشمل :

أولا - وجود صعوبة عسكرية تكاد تبلغ درجة الاستحالة، في تمكن الضربة الجوية أو النارية الأولى والضربات التي تلي بعدها خلال الساعات الثلاث الأولى (المهلة التي يبدأ بعدها الرد الإيراني المؤثر) من تدمير كامل المنشآت النووية، فإذا كانت تلك الضربات قد تدمر أجزاء منها فإنها لن تجتثها وجل ما يمكن أن تحدثه وفي أبعد تقدير هو تأخير الأعمال، خاصة وأن إيران تتكل على قدرات ذاتية بحتة في هذا الملف ما يمكنها من إعادة إنتاج ما قد يدمر وإجهاض مفاعيل الضربة.

ثانياً - عدم تحقيق الضربة أهدافها، إذ لن تتمكن الضربات الجويّة من أن تشلّ القدرة الإيرانية على إنتاج المواد الانشطارية، ليس هناك من ضربة، أو حتى سلسلة من الضربات، يمكنها تحقيق هذا الهدف. السرية التي بنت بها إيران ترسانتها النووية، كما صلابة هذه الترسانة وقوتها، كلها أمور تقف عائقاً في وجه إنجاز ضربة ناجحة. وفي أفضل الأحوال، حتى لو نجحت الضربة في شلّ البرنامج النووي لسنتين أو ثلاث، فإنه سيكتسب شرعيّة الانطلاق من جديد، عربياً ودولياً، بعد تعرّضها لتهديد القوى الخارجية. أما السيناريو الأسوأ، فهو ألا تحقق الضربة أهدافها، التي ستُقحم المنطقة في صراع مستمر خلال السنوات المقبلة.

ثالثاً - لن يكون هناك أي احتمال لإتباع الضربة النارية بعمل بري، وبالتالي سيبقى العمل أو الخيار العسكري محصورا بالضربة النارية (المركبة من طيران وصواريخ بعيدة) لأن «الناتو» والولايات المتحدة في عهد الرئيس أوباما، اللذان اعتمدا في مفهومهما الإستراتيجي للعقد الثاني من القرن الـ ٢١ على مبدأ «الامتناع عن فتح جبهات حروب جديدة وإقفال الجبهات القائمة وسحب الجيوش إلى قواعدها»، لن يخرقا هذا المفهوم في عمل هجومي كائنة ما كانت الأسباب الدافعة له، لأن خرقه يفاقم الخسائر الإستراتيجية الغربية في ظل اقتصاد مترنح .

رابعاً - قدرة إيران على استيعاب الضربة النارية الأولى، ثم الانتقال المباشر إلى الرد الدفاعي بقواتها الذاتية، وأيضا عبر حلفائها في «منظومة المقاومة» التي باتت تعتمد عقيدة الترابط الإستراتيجي العضوي بين مكوناتها، إلى الحدّ الذي يعتبر تهديد أي عنصر منها تهديدا ومسّا بكامل المنظومة وبكل عنصر منها بشكل فردي. وفي الرد هنا تظهر مساحة دائرة الأهداف مخيفة للغرب، حيث تبدأ من إسرائيل وتتوسع لتشمل كامل الخليج والدول العربية القائمة عليه بما تتضمنه من قواعد عسكرية أميركية ومصالح غربية شتى، ولن تكون القواعد والوجود

الغربي والأميركي في كل من أفغانستان وتركيا والعراق بمنأى عن الرد الذي لن يكون كما يبدو صاروخيا فقط.

خامساً- انخفاض مستوى تحمل إسرائيل والغرب لردة الفعل الإيراني وحلفائه، حيث أن المناعة الدفاعية للجبهة الداخلية الإسرائيلية لم تتحقق بعد على الرغم من كل ما قيل عن منظومات القبة الفولاذية وسواها والمناورات المركبة وخططها، وعلى اتجاه آخر تأتي هشاشة الوضع العربي في الخليج دفاعيا وأمنيا واجتماعيا .

خلاصة القول، من الواضح أن لكل عنصر من العناصر المشار إليها، تفصيلاته وتحديداته، وقد يستلزم مزيداً من البحث والنقاش. لكن في ما يرتبط بإحياء التلويح بالضربة الإسرائيلية، يمكن الاكتفاء بالإشارة إلى الحقيقة الآتية: ما توحيه، عن قصد أو غير قصد، التقارير الإسرائيلية، بأن العقدة القائمة الآن أمام شنّ إسرائيل للضربة، هو موقف المؤسسة الأمنية فقط، أو آراء بعض الشخصيات القيادية الإسرائيلية المعارضة لتوجه نتنياهو، أو توجه أميركي يدعو إلى التريث والتنسيق المسبق، ليس إلا ابتعاداً عن الواقع وتجاهلاً لمحددات مادية، تحول بالفعل دون الضربة. المسألة، كما جرى إيضاحها، أكثر تعقيداً وارتباطاً بعنصر فقدان القدرة أو المعطيات المادية على شن الضربة، إضافة إلى عناصر أخرى غير إسرائيلية، إقليمية ودولية، تخشى تداعيات المغامرة، وتداعيات اليوم الذي يليها. لهذا، إن التهويل بالضربة مختلف تماماً عن تنفيذها.

من الناحية العسكرية الإستراتيجية لا بد من أخذ الوقائع السياسية والجغرافية من جهة والقدرات العسكرية من جهة أخرى بعين الاعتبار. فتضارب المصالح الإستراتيجية الإسرائيلية مع القدرات الإيرانية المختلفة لا يمكن إيجاد حل عسكري له وفقاً للقاعدة العسكريّة الإستراتيجية الآتية: «لا يجب أن يقود المحاربون غمار الحروب من أجل تحقيق انتصار عسكري في حدّ ذاته، لأن هذا الأخير لا يغدو من دون تنازلات، والمكاسب هي عبارة عن انتصارات مؤقّتة ومرحلية فقط»، هذه النظرية في العلاقات الدولية والعمل العسكري هي للجنرال الألماني كارل فون كلاوسفيتز والذي يعتبر أن التوازن في العلاقات ما بين الدول هو عبارة عن فترة استراحة فقط بانتظار لحظة أكثر ملاءمة للعمل، وهذا العمل ليس عملاً عسكرياً بالضرورة. وبالتالي لا بد من التركيز على حقيقة إستراتيجية مفادها أن الأهداف السياسية هي التي تحدد طبيعة العمل العسكري، إذ لا يمكن تصور عمل عسكري دون تحديد أهدافه السياسية.

احتمالات توجيه ضربة أميركية

الإشكالات الإستراتيجية

هناك رزمة إشكالات حاضرة في التفكير الإستراتيجي الأميركي، وهو ما يجعل إمكانيات القيام بالضربة عسكرياً محدودة، والتي ربما تصل إلى درجة التلويح دون التنفيذ. أهم الاعتبارات المانعة في المرحلة الراهنة، هي: تنامي القناعات بأن الخيار العسكري قد لا يؤدي بالضرورة إلى توقف البرنامج النووي الإيراني السري، خاصة وأن ثمانية من المفاعلات النووية الإيرانية الاثني عشر تقع في عمق الأراضي الإيرانية، ما يجعل أي هجمات عسكرية محتملة تواجه صعوبات متعددة لوجستيا واستخبارياً- كما أن النتائج السياسية والاقتصادية المترتبة على هذه الضربات العسكرية المتوقعة، وردود الفعل

الإيرانية المحتملة إزاءها، تنبئ بأنها يمكن أن تدخل المنطقة في أزمة واسعة النطاق على مختلف المستويات.

وكذلك، إيران تمتلك إلى جانب نفطها الغزير وعائداته الوفيرة، قدرة عسكرية وازنة ونوعية ومتقدمة من شأنها أن تلحق أذى بالغاً بمصالح أميركا ومصالح شركائها وحلفائها وزبائنها في المنطقة. ومن جهتها أيضا، تبدي مرونة وبراغماتية عالية في التعامل مع التهديدات والإنذارات الأمنية خاصة في الشأن العراقي، في محاولة منها لكسب الوقت من جهة، والرهان على تفتت الموقف الدولي عبر مجلس الأمن من جهة أخرى.

ستخوض الإدارة الأميركية كافة النقاشات والسيناريوهات الممكنة، وستبحث إضافة لفكرة شن الحرب على إيران إمكانية التعايش مع إيران نووية منضبطة بضوابط وعلاقات دولية، تتطلب منها تغييرا في سياستها قد تسمح بإعادة النظر بفتح سفارة أميركية ما يساهم في «عقلنة» السياسة الإيرانية. هذا لا يعني أن أهداف الدول المعنية قد تغيرت، ولكنها تعني ربما أنها تفحص تأجيل تحقيقها أو إمكانيات تحقيقها بوسائل أخرى غير المواجهة العسكرية.

احتمالات توجيه ضربة إسرائيلية

تدرك الحكومة الإسرائيلية أن الخيارات محدودة بدون الدعم الأميركي. وما زال النقاش قائماً حول كيفية الرد الإسرائيلي، هنالك أربعة احتمالات:

١. دفاع فعال؛ وهو ما تتمسك به إسرائيل حتى الآن، ويشكل المصداقية الأساسية في استمرار برنامج تطوير صاروخ «حيتس» كوسيلة دفاعية أمام إمكانية هجوم نووي إيراني.

٢. دفاع غير فعال؛ وبناء ملاجئ نووية لكل سكان إسرائيل، وذلك خيار غير واقعي بسبب الكلفة الباهظة جداً، وكذلك عنصر المفاجئة قد يبقي السكان خارج الملاجئ.

٣. الردع النووي؛ وهي الفكرة الإستراتيجية التي تبنتها الولايات المتحدة، ثم روسيا خلال الحرب الباردة. إلا أن إسرائيل غير قادرة على تحمل ولو ضربة نووية واحدة في عمقها الإستراتيجي. لأنه لا توجد منظومة صواريخ دفاعية قادرة على تأمين دفاع كامل محكم.

٤. الهجوم، أي القيام بعملية عسكرية ضد المنشآت النووية في إيران. توجيه ضربة لإيران بأسلحة نووية تكتيكية يقوم الجيش الإسرائيلي بتدريبات مكثفة عليها في الفترة الأخيرة. حيث يتدرب سلاح الجو على قصف المنشآت بأسلحة نووية تكتيكية. سيخرج الهجوم بأسلحة نووية إلى حيز التنفيذ في حال إذا فشل هجوم بأسلحة تقليدية، حيث أن تقديرات مسؤولين عسكريين إسرائيليين أن هجوما تقليديا لن يُحدث دمارا كافيا كون المنشآت محصنة، وبني قسم منها على عمق عشرات الأمتار تحت سطح الأرض.

تضع حكومة نتنياهو ما اسماه بالخطر الإيراني على قمة الأولويات. وتناولت صحيفة «معاريف» ما أسمته «الاستعدادات الإسرائيلية لمواجهة التهديد الإيراني». وأشارت إلى أن نتنياهو، تسلم فور تسلمه لمهام منصبه تقريرا مفصلا من رئيس هيئة أركان الجيش وقادة الأجهزة الأمنية، تناول «الخطط الإسرائيلية لإزالة التهديد النووي الإيراني.

نظريا، تشير التدريبات والمناورات العسكرية المستمرة خاصة فعالية سلاح الطيران الملفتة طيلة الأعوام ٢٠١٣-٢٠١٠ بأن ساعة الحسم في الملف الإيراني قد اقتربت. يقوم سلاح الطيران الإسرائيلي بتدريبات مكثفة على قصف المنشآت النووية الإيرانية بأسلحة نووية تكتيكية.[١٩]

وتنوه مصادر إسرائيلية إلى أن سلاح الجو يجري تمرينات دورية كبيرة يحاكي فيها تنفيذ غارات جوية ضد إيران. ويتم خلال هذه التمرينات تشغيل منظومات الدفاع الجوي منها بطاريات صواريخ «الباتريوت»، و«حيتس»، وجهاز «القبة الحديدية»، وذلك للتعامل مع احتمال أن يقوم حلفاء إيران في الشرق الأوسط بقصف العمق الإسرائيلي. كما تتدرب قوات سلاح الجو على الحماية من هجمات إيرانية بصواريخ من طراز «شهاب». إن مهمة سلاح الجو في التمرينات كانت تدمير قواعد ومنصات إطلاق الصواريخ ومنظومة الرادار السورية ومنظومة الدفاعات الجوية.[٢٠]

أضف إلى ذلك، تقوم إسرائيل بتوسيع دائرة المناورات المشتركة مع دول «صديقة» مثل رومانيا، وطرح إمكانية مناورات مشتركة مع سلاح الجو اليوناني. قد تشكل القواعد العسكرية لهذه الدول موقعاً مهماً في التكتيك العسكري في حال القيام بضربة لإيران.[٢١]

أضف إلى ذلك، رفع لهجة ووتيرة التهديد من خلال تصريحات نتنياهو المتكررة حول الملف النووي الإيراني، الأمر الذي يعود إلى عدة اعتبارات، أبرزها:

أولاً: محاولة للتأثير على الموقف الأميركي. من جهته، الحل الأمثل هو أن توجه أميركا ضربة لإيران. يراهن نتنياهو على تغيير الموقف المتردد لأوباما.

ثانياً: تهيئة الرأي العام الإسرائيلي والعالمي لاحتمال توجيه ضربة إسرائيلية لإيران. قد يفسر الاعتراف الإسرائيلي المبطن بامتلاك أسلحة نووية، في سياق تعبئة الرأي العام العالمي والإسرائيلي للإقدام علي استخدامها ضد إيران في المستقبل القريب.

يعرف الإستراتيجيون الإسرائيليون المعنيون بالملف الإيراني أن الولايات المتحدة ليست جاهزة لإجهاض المشروع النووي الإيراني، وأن الشروط اللازمة لمثل هذه الضربة قد لا تتوافر في عهد إدارة أوباما. بل العكس، إذ يزيد الحديث الأميركي عن احتمال فتح مفوضية أو مكتب لرعاية المصالح الأميركية في إيران من احتمالات الحل الدبلوماسي، وبالذات بعد أن أعلن الرئيس الأميركي للمرة الأولى في جولته الأوروبية الأخيرة أن من حق إيران امتلاك برنامج نووي سلمي.[٢٢]

تتبنى السياسة الأميركية الحالية سياسة براغماتية وواقعية نحو إيران، وترى بأن توجيه ضربة أميركية جوية إلى المنشآت النووية الإيرانية أو ضربة إسرائيلية لن يؤدي إلا إلى تأخير برنامج إيران النووي. وفي كلتا الحالتين، ستحمل الولايات المتحدة المسؤولية وسيتعين عليها أن تدفع الثمن، ابتداء من زعزعة الاستقرار الإقليمي.[٢٣]

تتفق إسرائيل وأميركا بأنه من غير المرغوب أن يكون لدى إيران سلاح نووي، غير أن اتفاقهم ينتهي هنا.

من نافل القول، أن إيران ستكون واحداً من أكبر التحديات التي تواجه الرئيس أوباما، الذي أعلن أن على الولايات المتحدة أن تسلك نهجاً جديداً تجاه إيران، حين عرضت أميركا على إيران حوارا مباشرا مشروطاً بتوقيف طهران برنامجها

النووي العسكري والذي تنفي إيران أصلا وجوده، وأن تتوقف عن مساندة منظمات حزب الله وحماس.[٢٤]

مواقف القيادة السياسية والأمنية في إسرائيل من الضربة

مع التلويح الإعلامي الإسرائيلي الصريح والمستمر باحتمال توجيه ضربة لإيران، ظهر على السطح السجال الحاد حولها. وفي هذا الشأن من الممكن رصد أربعة توجهات داخل القيادة السياسية والأمنية:

التوجه الأول: نجاعة الضربة العسكرية محدودة، وفي الوقت نفسه، «المخاطر جنونية»، لأن الإيرانيين سيردون بإطلاق صواريخ من إيران ومن لبنان ومن قطاع غزة. يرى هذا المعسكر أن من الأفضل الاعتماد على العقوبات الدولية.

التوجه الثاني: يرى وجوب الانتظار والتريث، ويؤكد أصحابه أن البرنامج النووي الإيراني لن ينتهي قبل عامين أو عامين ونصف عام، ولا بد من التنسيق مع الولايات المتحدة وعدم التورط في هجوم دون الموافقة الأميركية، كذلك ثمة احتمال بتغيير النظام الإيراني أيضاً؛ إذ يمكن أن تحدث أشياء كثيرة خلال عامين.

التوجه الثالث: ويضم بالذات المنتمين إلى الأجهزة الأمنية في إسرائيل، ويرفض توجيه ضربة عسكرية لإيران في هذه الفترة، بما يشمل رئيس هيئة الأركان بني غانتس، ورئيس الموساد تامير باردو، ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية أفيف كوخافي، ورئيس جهاز الأمن العام يورام كوهين. يتفق هؤلاء الأربعة على رأي واحد، ويعارضون الضربة، وهذا موقف مطابق لموقف أسلافهم في قيادة الأجهزة الأمنية، غابي أشكنازي ومائير داغان وعاموس يدلين ويوفال ديسكين.[٢٥] إلا أن الاختلاف بينهم، أن المسؤولين الأمنيين السابقين تمتعوا بمكانة عامة وصلبة، وأوحوا تجاه السياسيين بالتصميم والثقة بالنفس، أما المسؤولون الجدد، فأقل شهرة وحزماً.

التوجه الرابع، يمثله رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ووزير الأمن السابق إيهود باراك. لقد صرح نتنياهو منذ بداية ولايته أنه إذا لم يوقف المشروع النووي الإيراني في الوقت المناسب فستحدث كارثة، فيما يشدد باراك على التحديات الأمنية الماثلة، حيث قال إنه خلال العام ٢٠١٣ ستقف إسرائيل أمام «مفترق طرق مهم جداً». وأضاف أن الوضع الجيو - إستراتيجي وأيضاً الاقتصادي، الداخلي والخارجي، مختلف ولا مثيل له منذ وقت طويل، فهناك «الربيع العربي» والزلزال في الدول العربية إلى جانب تغيرات لدى الشعوب والأنظمة يصعب توقع نهايتها، وهذه تنشئ تحديات أمنية جديدة، وتؤكد التهديدات التي نعرفها من الخفيفة إلى الثقيلة: حماس في غزة وحزب الله في لبنان وإيران في الخلفية، وهناك تهديدات أخرى، لذلك فإن التحديات ليست بسيطة وانعدام اليقين ليس بسيطاً. من الصعب على القيادة السياسية اتخاذ قرار مصيري بهذا الحجم دون انسجام وتوافق تام مع القيادة الأمنية.

لدى الأجهزة الأمنية قدرة على صد النيات الهجومية للقادة السياسيين رغم الإجراء المتبع في إسرائيل حيال القرارات في الشؤون الأمنية على أن المستوى السياسي يقرر والمستوى التنفيذي ينصاع، إلا أنه في واقع الأمر فإن رئيس الحكومة لا يستطيع أن يتوصل إلى قرار مصحوب بمخاطرة، إذا عارضه وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان ورئيس «الموساد» ورئيس «الشاباك».[٢٦]

يرى مؤيدو العملية العسكرية ضد إيران إمكان نجاحها، وأنها لن تؤدي إلى ردود فعل سلبية على إسرائيل، تماماً كما حدث في المرتين السابقتين حيال المفاعل النووي العراقي (عام ١٩٨١)، والمفاعل النووي في سورية عام ٢٠٠٧. إلا أن الأمر مغاير هذه المرة، لأن إيران تقع في مكان مختلف وبعيد، ولديها نظام وثقافة مختلفان، فضلاً عن أن مشروعها النووي مختلف عن غيره، مع مستوى عال من المخاطرة.

ملخص

يمكن القول إن الحرب النفسية المشتعلة بين إيران من جهة وإسرائيل مدعومة بالولايات المتحدة الأميركية من جهة أخرى من أكبر الحروب الباردة في العقود الأخيرة. فمنذ عشرة أعوام تصاعدت واتخذت أشكالا شتى وأبعادا بدون حدود، واشتركت فيها أطراف متعددة، وأصبح لها ذيول جغرافية وسياسية متداخلة. وفي الأعوام ٢٠١٠- ٢٠١٣ وصلت حدة الجدل في إسرائيل إلى سخونة لم يعهدها المجتمع الإسرائيلي حول ما إذا كان من الأفضل شن ضربة أحادية الجانب على البرنامج النووي الإيراني المتطور ومتى سيحدث ذلك. إلا أن هناك إجماعاً إسرائيلياً حول ضرورة وقف المشروع النووي الإيراني ولو بطرق غير سلمية.[٢٧]

يبدو الموقف الإسرائيلي حاسما تجاه ضرورة وقف المشروع النووي الإيراني وترجيح كفة الخيار العسكري، إلا أن العائق الأساسي أمام الخيار العسكري هو عدم تشجيع إدارة الرئيس باراك أوباما لهذا الخيار، بل تعارض بقوة مثل هذا الخيار في هذه المرحلة، حتى لو كانت إيران هي الخطر الأول على إسرائيل.

تختلف الإدارة الأميركية مع الرؤية الإسرائيلية حول أولويات الحلّ في منطقة الشرق الأوسط، فبدلاً من «إيران أولاً»، ترى هذه الإدارة أولوية التقدم على المسار الفلسطيني بإعلان الموافقة على حلّ الدولتين؛ لأن هذا الإعلان، وفقاً للمنظور الأميركي، يمكن أن يساعد في تشكيل جبهة عربية أميركية إسرائيلية لعزل إيران.[٢٨] في حين ترى حكومة نتنياهو أن معالجة الملف النووي الإيراني أولاً هو الذي يمكن أن يتيح التقدم في الملف الفلسطيني لأن إيران بإمكانها تعطيل أي تقدم يحصل على هذا المستوى، لذا يجب الحدّ من قدرة إيران ووقف برنامجها النووي قبل الانتقال إلى الملف الفلسطيني.[٢٩]

وتذهب الإدارة الأميركية أبعد من ذلك، بتحذير المسؤولين الإسرائيليين بشكل واضح «من مفاجأة واشنطن بعملية عسكرية ضد إيران»، وهو تحذير نقله رئيس وكالة الاستخبارات الأميركية في حينه، ليون بانيتا. في حين اعتبر نائب الرئيس، جو بايدن، أن مهاجمة إسرائيل ستكون نوعاً من «التهور». أما وزير الدفاع السابق روبرت غيتس، فقال إنه «سيفاجأ إن بادرت إسرائيل إلى شن عملية عسكرية ضد إيران»، وحذر في الوقت نفسه من عملية مماثلة، لأن ذلك لن يؤدي سوى إلى تأجيل البرنامج النووي، وزيادة التصميم الإيراني، وأن الضربة ستكون لها عواقب وخيمة، وستؤجج مشاعر الكراهية ضد الجهة المسؤولة عنها.[٣٠]

إن عملية أميركية إذا ما نفذت سواء بشكل مستقل أم عبر التعاون مع إسرائيل، فإنها من المؤكد ستجلب معها ردا إيرانيا ضد إسرائيل، وهو رد سيكون من الصعب توقعه أو معرفة نتائجه مسبقا، لكن إذا ما أقدمت طهران على تنفيذ

عمليـات انتقاميـة ضـد إسرائيـل فإنهـا مـن المؤكـد ستتسـم بالانتقـام الشـديد وستتسـبب في وقـوع العديـد مـن الإصابـات، الأمـر الـذي سـتتبعه حاجـة ملحـة إلى تدخـل أمـيركي سريـع وطويـل المـدى في حـرب تطـال سـائر بلـدان الـشرق الأوسـط، ولهـذا فإنـه مـن المشـكوك فيـه أن الرئيـس الأمـيركي أوبامـا في مثـل هـذا الموقـف مـن الممكـن أن يقـوم باتخـاذ قـرار حاسـم مـن شـأنه أن يـورط أمـيركا مـرة أخـرى خاصـة في ظـل تورطهـا التـام في العـراق.[٣١]

سيواصل نتنياهو في المرحلة الراهنة، تأييده لفرض العقوبات وتشديدها على إيران، رغم قناعته بأن العقوبات لم تأت بتغيير. وفي المقابل، سيستمر بطلبه من أميركا، التلويح بتوجيه ضربةٍ عسكرية، لأنّ إيران لا تفهم لغة العقوبات الاقتصادية. من الجدير ذكره، أن إسرائيل تفترض أن الولايات المتحدة ستمنحها عند الحسم العسكري، غلافاً جوياً على الأقل، يساهم إلى حدّ كبير في إسقاط الصواريخ الباليستية الإيرانية المتجهة إليها.

في المرحلة الراهنة، ظهرت بوادر تأثير وفعالية العقوبات الاقتصادية على إيران - رغم قدرة الإيرانيين على التحايل والالتفاف على الحصار، إلا أن صادرات إيران النفطية عام ٢٠١٢ - ٢٠١٣ لا تتجاوز مليوني برميل يوميا، أي ثلثي ما كانت تصدره قبل الحصار. كما أن المقاطعة المفروضة على القطاع المصرفي والحظر الأميركي للتعامل مع البنك المركزي الإيراني، كل ذلك أدى إلى مضاعفة الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها الجمهورية الإسلامية الإيرانية. الأمر الذي أثر على سلوكيات القيادة الإيرانية التي أبدت مرونة أكثر في التوجه نحو التفاوض حول ملفها النووي .

إن انضمام الولايات المتحدة إلى حليفتها إسرائيل في التهديد بين حين وآخر بمهاجمة إيران عسكرياً، لا يعدو أن يكون تعضيداً للقوة التي تتحدث عنها أميركا لتأثيرات العقوبات الاقتصادية. والأمر المؤكد أن إيران تأخذ التهديدات الأميركية والإسرائيلية والأوروبية معاً بكل جدية. لقد أظهرت إيران منذ بداية الأزمة أنها تتعامل بكل جدية مع التهديدات التي تواجهها. ولكن إيران لا تبالغ في إظهار ردود أفعالها إزاء التهديدات الخارجية وأيضاً إزاء العقوبات الاقتصادية.[٣٢]

الهوامش

١ محمد رضا شاه بهلوي (١٩١٩-١٩٨٠)، شاه (ملك) إيران في الفترة من (١٩٤١-١٩٧٩). عرف بمنهجه التغريبي الانفتاحي وحكمه الدكتاتوري الذي أدى إلى سقوطه على يدّ الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩.

٢ كوهين، أ.، إسرائيل والقنبلة. (القدس: مؤسسة شوكن للنشر. ٢٠٠٠)، ص. ٤٤٠.

٣ يديعوت أحرونوت. ٢٠٠٦/١٢/١٢ .

٤ هآرتس. ٢٠٠٦/١٢/١٠.

٥ المصدر نفسه.

٦ رندة تقي الدين. الحياة (اللندنية). ٢٠٠٦/١٢/٠٦.

٧ هآرتس. ٢٠١١/١/٤.

8 Weinberg, D. A., »American Intervention in Israeli Politics: Past Experience, Future Prospects« , Strategic Assessment, Vol. 14. 2011. No. 3.

9 Shalom, Z. «Israeli-American Strategic Coordination regarding an Israeli Operation against Iran», INSS Insight. No 301, December 6, 201.

١٠ المصدر السابق

11 Emily B. Landau and Tamar Malz-Ginzburg. (eds). Between Vision and Reality: New START, the Nuclear Posture Review, and the Nuclear Security Summit in The Obama Vision and Nuclear Disarmament, Memorandum. No. 107, (Tel Aviv: INSS, 2011)

12 Guzansky, Y & Lerner, Y. Iran: A Strategic Simulation, (Tel Aviv: INSS, 2012)

13 Evental, Y., «The United States and the Iranian Nuclear Challenge: Inadequate Alternatives, Problematic Choices», Strategic Assessment ,Vol 9, No1. 2006.

14 Barry Rubin, «Rise of a Regional Power», MERIA, Vol. 10, No3, 2006

15 Clawson, P., Iran's Motives and Strategies: The Role of the Economy. (Washington: The Washington Institute for Near East Policy, 2006).

16 IMF, Direction of Trade Statistics Yearbook 2005, 259 - 260 .

١٧ السابق

18 Landau, E.B., «Iran's Neclear Advances: The Politics of Playing with Time».

Strategic Assessment, Vol 10, No 1, 2007.

19 Kam ,E» ,,Is the Military Option Back on the Table?», INSS Insight. No. 197. 2010.

20 Dror, Y., Political-Security Statecraft for Israel: Memorandum for Policymakers. (Tel Aviv: Begin-Sadat Center for Strategic Studies, Bar-Ilan University, 2009)

٢١ هآرتس. ٢٠٠٧/١/١٧ .

٢٢ لانداو، إ. السلطة الأمريكية الجديدة: إرباك وعدم اتخاذ قرار حول الشأن الايراني. مباط عال.٩٥ . ٢٠٠٩.

23 Kam, E., « Looking Ahead to Direct Talks between the United States and Iran», Strategic Assessment, Vol. 11, No. 3. June, 2009.

٢٤ السابق

25 Asculai, Ephraim, «For Iran, It's a Matter of Decision Taking», INSS Insight. No. 241, February 2, 2011

26 Stein, Shimon, Feldman, Shai, and Brom, Shlomo, «The Public Discussion of Israel's Strategy regarding a Nuclear Iran», INSS Insight. No. 310, January 31, 2012.

27 Sabel, R. «The Legality of an Attack against Iranian Nuclear Facilities» INSS Insight No. 345, June 15, 2012.

28 Addis, C.L. et.al. , Iran: regional perspectives and U.S. policy. (Washington DC: Congressional Research Service, 2010)

29 Shalom, Z. «The US on an Israeli Military Strike against Iran: A Change in Position?», INSS Insight No. 317, February 29, 2012.

٣٠ جريدة هآرتس. 0102/01/8.

31 Shalom, Z. Israel and the United States in Disagreement over Iran», INSS Insight. No. 340, June 6, 2012.

32 Asculai, E., «The Iranian Decision on the Production of Nuclear Weapons», INSS Insight No. 324, March 22, 2012.


@Ahmedyassin90

الفصل الخامس عشر

علاقات إسرائيل بجمهوريات آسيا الوسطى

محمد أبو دقة

عمل صناع السياسة الخارجية الأميركية خاصة على استخدام مفهوم «أوراسيا »[1] كمفهوم جغرافي فترة تفكك دول المنظومة الشيوعية، والذي تطور لاحقا لتحديد تقسيمات جديدة للمنطقة لتنتقل من «أوراسيا» إلى مناطق جغرافية أكثر تحديداً طبقا للطبيعة الإثنية والعرقية، وكذلك بكل تأكيد بما يخدم المصالح الأميركية المتعلقة بالطاقة والأمن، بحيث تم تداول مصطلح منطقة القوقاز، وآسيا الوسطى، والتمييز بينهما باعتبارهما منطقتين مختلفتين رغم وجود العديد من الروابط بينهما.[2]

تعتبر منطقة آسيا الوسطى «قلب العالم»، وكانت تعتبر دوما منطقة صراع ونفوذ بين القوى العظمى نتيجة لموقعها الجغرافي المتميز الذي يمتد لحوالى مليون وستمائة ألف كيلو متر مربع « أكبر من مساحة الهند»، حيث تقع في قلب أهم القوى الدولية. وضع الخبير الإستراتيجي «ماكيندر»[3] نظرية «قلب الأرض» الشهيرة، بالاستناد إلى أهمية منطقة آسيا الوسطى، باعتبارها تمثل المتغير الجيو-سياسي اللازم الذي يمثل مفتاح السيطرة على العالم. وتأسيسًا على ذلك، يمكن الإشارة إلى أن التمركز في آسيا الوسطى يتيح الإطلالة الأكثر سهولة، باتجاه العمق الحيوي الروسي باتجاه الشمال، العمق الحيوي الصيني باتجاه الجنوب الشرقي، العمق الحيوي لشبه القارة الهندية باتجاه الجنوب، العمق الحيوي الإيراني باتجاه الجنوب الغربي، العمق الحيوي لكامل منطقة بحر قزوين باتجاه الغرب .وجميع هذه المناطق تسعى الولايات المتحدة الأميركية للسيطرة عليها، وممارسة النفوذ فيها.[4] وهي وجهة نظر تتبناها إسرائيل بشكل كامل.

تتألف آسيا الوسطى من كازاخستان، قرغيزستان، طاجيكستان، تركمنستان وأوزبكستان. وتعتبر اللغة التركية اللغة الرسمية لكل دول آسيا الوسطى باستثناء طاجيكستان التي تتكلم الفارسية، كما أن معظم سكان هذه المنطقة من المسلمين السُنة ماعدا بعض الطاجيك الشيعة. وكانت هذه الدول الخمس قد تأسست عام ١٩٣٦ كخمس جمهوريات سوفييتية

اشتراكية واستقلت عقب انهيار الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١.

يبلغ عدد سكان آسيا الوسطى حوالى ٦٤ مليون نسمة، وتعتبر أوزبكستان أكبر دولها من حيث عدد السكان، حيث يسكن فيها حوالى ٢٨,٥ مليون نسمة، تليها كازاخستان والتي تعتبر أكبر دول آسيا الوسطى مساحة ويبلغ عدد سكانها حوالى ١٧,٥ مليون نسمة، ثم طاجيكستان ٧ ملايين وبعدها قرغيزستان وتركمنستان ٥,٥ مليون لكل منهما.[٥] وبطبيعة الحال تعتبر دول آسيا الوسطى امتدادا طبيعيا للعالم الإسلامي، حيث يعتبر الإسلام هو الدين السائد في هذه الدول.

وهناك حوالى ١٤ قومية عرقية في الاتحاد السوفييتي سابقا تعتنق الإسلام، وأهمها الأوزبك- التتر - القازاق- الآذر- الطاجيك- التركمان- القرغيز تجمعهم ست جمهوريات إسلامية. وبالتالي تعتبر هذه الدول هي الدول الإسلامية الأقرب إلى إسرائيل في محيط علاقتها الآسيوية - مع الإشارة إلى وجود علاقات إسرائيلية قائمة مع تركيا وحالة عداء مع إيران - ما يعنى أن إقامة العلاقات مع هذه الدول يعزز هوية «الدولة» الإسرائيلية في إطار محيطها الآسيوي إذا ما اعترفت دول وقوى إقليمية إسلامية، وليست عربية، بها كدولة قائمة في آسيا.

عملت إسرائيل منذ انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة وبعدها استقلال جمهوريات آسيا الوسطى والبدء برسم سياسة خارجية مستقلة، على انتهاز هذه الفرصة التاريخية للتغلغل هناك لتسويق نفسها كنموذج ناجح لآفاق التطور الاقتصادي لهذه الدول، في محاولة لمنافسة النموذج التركي، والحدّ من أي نفوذ إيراني في المنطقة.

ومن الأهمية التفريق بين جمهوريات آسيا الوسطى من حيث سياستها من جهة الاستمرار في فلك جمهورية روسيا الاتحادية أو الانفكاك والتحرر من النفوذ الروسي القوي في المنطقة، ويمكن في هذا الإطار الإشارة إلى وجود ثلاث دول ما زالت تحتفظ بعلاقات متينة وقوية مع جمهورية روسيا الاتحادية وهي كازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان، حيث توجد أقليات روسية مهمة ومؤثرة. ومن الجهة الأخرى هناك تركمنستان وأوزبكستان واللتان لا تربطهما حدود مشتركة مع روسيا، ما منحهما حرية أكبر في انتهاج سياسة خارجية أكثر استقلالا.[٦] وتسعى أوزبكستان إلى انتهاج سياسة خارجية أكثر استقلالية بهدف الاعتراف بها كقوة إقليمية، وذلك من خلال تعزيز علاقاتها مع الولايات المتحدة، ومع إسرائيل وتركيا على المستوى الإقليمي . أما كازاخستان فتسعى لتسويق نفسها كونها دولة راعية «لحوار الثقافات والأديان » في المنطقة، والنجاح في خططها الاقتصادية لتكون مركز التطور الاقتصادي والتجاري فيها.

ويعتبر الصراع على الطاقة في آسيا الوسطى ومحيط بحر قزوين الذي تطل عليه بعض دول آسيا الوسطى - كازاخستان، أوزبكستان، تركمنستان- نقطة مشتعلة دولياً وإقليمياً في ظل التنافس على خطوط سير نقل الغاز والنفط من آسيا الوسطى إلى العالم، ومحاولة القوى الدولية الفاعلة تحجيم فرص روسيا للسيطرة على الخطوط القديمة التي كانت قائمة إبان الاتحاد السوفييتي سابقا، ومحاولتها تنفيذ مشاريع لإقامة خطوط نقل جديدة من آسيا الوسطى إلى أوروبا مباشرة دون المرور عبر الأراضي الروسية. تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأميركية أن يرتفع نصيب تصدير الغاز من بحر قزوين إلى حوالى ١١٪ من إجمالي التصدير العالمي بحلول العام ٢٠٣٥.[٧]

وللإشارة فقط إلى بعض المؤشرات ذات الدلالة على الأهمية الاقتصادية لهذه الدول، تحتل تركمنستان المرتبة الرابعة

عالميا من حيث احتياطيها من الغاز الطبيعي في العالم بعد روسيا وأميركا وإيران، بينما تعتبر جمهورية أوزبكستان ثالث أكبر منتج للقطن في العالم، وتمتلك كازاخستان حوالى ٢٠٪ من إجمالي الأراضي الزراعية التي كانت تساهم في السلة الغذائية لكل الاتحاد السوفييتي السابق، وكذلك تمتلك حوالى ٦٠٪ من المصادر المعدنية للاتحاد السوفييتي السابق، كما تعتبر من أهم منتجي اليورانيوم في العالم.[٨] ويقدر إجمالي الناتج القومي لجمهوريات آسيا الوسطى بحوالى ٣٩٠ مليارد دولار في العام ٢٠١١.[٩]

وعليه، تعتبر دول منطقة آسيا الوسطى منطقة مهمة إستراتيجيا للعديد من القوى نتيجة تمتعها بثروات طبيعة هائلة وواعدة مثل النفط والغاز، حيث تشير تقديرات وزارة الطاقة الأميركية إلى أن هذه المنطقة بجانب بحر قزوين المتاخم لها يحتويان على ثاني أكبر احتياطي للنفط بعد الخليج العربي (١٧,٦ مليار برميل) والأول للغاز الطبيعي في العالم (٦٥ تريليون قدم مكعب).

ورغم أن الاحتياط النفطي قد لا يرقى لمخزون دول الخليج والشرق الأوسط وشمال افريقيا، غير أنه يظل قادراً على تقديم بديل للطاقة في القرن الواحد والعشرين إذا ما انخفضت معدلات انتاج النفط في أماكن أخرى من العالم لأسباب سياسية، كما أنه يتوقع بحلول ٢٠١٥ انكماش وتراجع الاحتياطات النفطية لبحر الشمال والاسكا.[١٠] لذا فإن التواجد والنفوذ الإسرائيلي في آسيا الوسطى يعتبر أولوية إستراتيجية لإسرائيل، حيث يمكنها من استعادة دورها الإستراتيجي كلاعب إقليمي ضمن ما يسمى «باللعبة الكبرى» في آسيا الوسطى، ويتيح لها إعادة تموضعها في إطار التحالفات الإستراتيجية فيها، كما يتيح لها موقعاً متقدماً لمواجهة التحديات الإيرانية، وأن تعزز نفسها كشريك رئيسي مع الولايات المتحدة وروسيا في مكافحة «الإرهاب» والتمدد الإسلامي، وأخيرا يتيح لها توفير احتياجاتها من النفط، وفتح أسواق جديدة لمنتجاتها في هذه المنطقة.

اولاً، محددات العلاقة

لفهم طبيعة علاقات إسرائيل مع دول آسيا الوسطى والتي تضم جمهوريات «كازاخستان، أوزبكستان، تركمنستان، قرغيزستان و طاجيكستان» من الناحية السياسية والاقتصادية والثقافية لا بد لنا من فهم واضح لأولويات السياسة الخارجية الإسرائيلية، ومحاولة فهم أهمية آسيا الوسطى في سياق هذه الأولويات، وكيف تساهم علاقات إسرائيل معها في تحقيق الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية الإسرائيلية.

حددت الدراسة - التي أعدها مركز «س. دانيال للدراسات الإقليمية والدولية» التابع لجامعة تل أبيب بعنوان «علاقات إسرائيل مع دول العالم الثالث :١٩٤٨-٢٠٠٨»[١١] - ثلاث أولويات للسياسة الخارجية الإسرائيلية، وهي الحفاظ على وجود إسرائيل وتعزيز أمنها، وثانيا العمل على تأمين الدعم الاقتصادي والحفاظ على العلاقات الاقتصادية والتجارية مع دول العالم بهدف تعزيز النمو وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات، وأخيرا تعزيز علاقة إسرائيل بالجاليات اليهودية في الشتات بهدف تشجيع الهجرة إلى إسرائيل وتشجيع التبرعات والاستثمار في إسرائيل

وتأمين الدعم السياسي لها في الدول التي تتواجد فيها جاليات يهودية. أما ماهية محددات هذه السياسة الخارجية[١٢] في ما يتعلق بدول آسيا الوسطى تحديدا، فقد أعادت إسرائيل رسم سياستها الخارجية فور انتهاء الحرب الباردة[١٣] ووضعت الاعتراف بها، وتعزيز العمل الدبلوماسي في آسيا كأولوية لها، وعملت العديد من العوامل في مساعدة إسرائيل على تعزيز علاقاتها مع جمهوريات آسيا الوسطى، يمكن إجمالها بما يلي:[١٤]

١- المخاوف المشتركة لجمهوريات آسيا الوسطى وإسرائيل

من انتشار الإسلام الأصولي في المنطقة

شكل تنامي المدّ الإسلامي وبروز حركات وأحزاب إسلامية في بعض جمهوريات آسيا الوسطى والتي تعتبر نظما علمانية حافزا لتعزيز التعاون الأمني مع إسرائيل، وخاصة بعد إطلاق أميركا حملتها لمكافحة الإرهاب بعد أحداث ١١أيلول، حيث استغلتها إسرائيل لنقل خبرتها في مكافحة «الإرهاب» و «لتوثيق تعاونها الأمني مع دول جنوب ووسط آسيا والقوقاز تحت إشراف الولايات المتحدة الأميركية، وقد كشفت نشرة عسكرية إسرائيلية النقاب عن وجود خبراء عسكريين إسرائيليين في بشكيك عاصمة قرغيزستان للمساعدة على إنشاء وتدريب قوة تدخل سريع لمحاربة الحركات الإسلامية، وتتكون من أربع فرق عسكرية من روسيا، وقرغيزستان، و كازاخستان، وطاجيكستان».[١٥]

٢- احتواء النفوذ الإيراني ومجابهته

حيث احتلت إيران حيزا مهما على أجندة التعاون الأمني الإسرائيلي مع معظم جمهوريات آسيا الوسطى، وبصفة خاصة ما يتعلق منها بسبل تطويق الخطر النووي الإيراني، والذي ينظر إليه قادة هذه الجمهوريات خاصة رؤساء كازاخستان وتركمنستان باهتمام كما هو الحال في إسرائيل. وقد حظي التحرك الأمني الإسرائيلي وتوافق دول الكومنولث معه بمباركة من الولايات المتحدة بشكل جعل واشنطن تتحرك لدعم التغلغل الإسرائيلي داخل هذه الدول.[١٦]

٣- تنامي مصادر «القوة الناعمة» الإسرائيلية

هناك انطباع سائد لدى هذه الدول أن إسرائيل دولة ناجحة اقتصاديا، وتعتبر حسب اعتقاد العديد من هذه الدول بوابة لتطوير العلاقات مع الغرب بشكل عام والولايات المتحدة بشكل خاص نتيجة النفوذ الإسرائيلي الدولي. كل هذا يساعد إسرائيل على خلق فناء اقتصادي خلفي لها في آسيا الوسطى من خلال تعزيز علاقتها التجارية والاقتصادية. ويعتبر النفوذ الإسرائيلي في الولايات المتحدة الأميركية خاصة والغرب عامة، سواء الرسمي أو عبر الجاليات اليهودية، مدخلا مهما لتعزيز علاقات هذه الدول مع إسرائيل بهدف تحسين علاقاتها مع الغرب.

لقد عملت إسرائيل تاريخيا من خلال تعزيز صراعها على الأرض وتوسيع الاستيطان إلى عدم الاعتراف بالحقوق الوطنية الفلسطينية، وإلى تعزيز التحالف مع القوى الدولية الفاعلة وكذلك مع الدول الإقليمية بهدف تعزيز وجودها وهويتها. ومن خلال هذا الاطار يمكن فهم السعي الإسرائيلي إلى تعزيز علاقاتها مع جمهوريات آسيا الوسطى بشكل خاص، ولمحاولة الربط ما بين هذه الأولويات.

سيقوم الفصل باستعراض طبيعة العلاقات الإسرائيلية مع جهوريات دول آسيا الوسطى الإسلامية، وتحليل طبيعة

هذه العلاقات في كل المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية والعلمية.

٤- العامل الثقافي والجاليات اليهودية في آسيا الوسطى

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، رفعت روسيا حظر الهجرة عن سكانها، ونتيجة لذلك فقد هاجر حوالى ١,٤ مليون نسمة من سكان روسيا وجمهوريات الاتحاد السوفييتي سابقا إلى إسرائيل، ما جعل إسرائيل تحتل المركز الأول عالميا كأكبر تجمع للسكان الناطقين باللغة الروسية خارج دول الاتحاد السوفييتي السابق.[١٧] نتج عن هذه الهجرة وجود أكبر جالية في العالم تتحدث الروسية في إسرائيل، وجميعهم يجيدون بطلاقة اللغة الروسية إضافة إلى بعض اللغات الأخرى مثل الأذربيجانية، أو الكازيخية أو غيرها، ما ساعد إسرائيل في استغلال هذا العامل الثقافي في تعزيز علاقاتها السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية مع جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق بما فيها جمهوريات آسيا الوسطى.

استغلت إسرائيل هذا الوجود اليهودي في اتجاهين، أولهما، فتح باب الهجرة من هذه الدول إلى إسرائيل، خاصة بعد سقوط الحائط الشيوعي، ولذا افتتحت فرعًا للوكالة اليهودية لتنظيم هجرة اليهود إلى إسرائيل في العاصمة الأوزبكية طشقند، وثانيهما: تأمين بقاء عناصر وجماعات ضغط يهودية في تلك المنطقة لضمان بقاء النفوذ الإسرائيلي في هياكل صنع القرار داخل دول آسيا الوسطى.[١٨]

تاريخيا، توجد أقلية يهودية محدودة في تركمنستان، حيث تشير المصادر إلى وجود حوالى ٢٥٥١ يهوديا في تركمنستان في الفترة ما بين ١٩٨٩-٢٠٠٣ ونتيجة للهجرة انخفض العدد إلى حوالى ٨٠٠ في العام ٢٠٠٣.[١٩] فيما تعتبر الجالية اليهودية أقلية صغيرة في قرغيزستان حيث لم يتجاوز عددها الخمسة آلاف في العاصمة بشكيك، وقد أدت الحرب العالمية الثانية إلى نزوح أكثر من ٢٠ ألف مهاجر يهودي من المناطق التي سيطرت عليها ألمانيا إبان الحرب إلى قرغيزستان.[٢٠] أما في أوزبكستان فقد بلغ عدد اليهود حوالى ٩٥ ألف يهودي في العام ١٩٨٩، ومعظمهم هاجر إلى إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية حيث بقي منهم حوالى ٥ آلاف في العام ٢٠٠٧ ومعظمهم يتمركز في مدينة طشقند.[٢١] ويتراوح عدد الجالية اليهودية في كازاخستان من ١٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠٠ يهودي، ومعظمهم يتكلمون اللغة الروسية ويندرجون كجزء مكون من الثقافة الروسية في كازاخستان. يتمتع اليهود هناك بحقوقهم في ظل السياسة الواضحة لحماية الحقوق الدينية، بما يحقّق المزيد من الاستقرار في البلاد، وبما يتناسب مع الدور الذي لعبته كازاخستان في عقد العديد من المؤتمرات الخاصة بالحوار بين أبناء الديانات المختلفة، إذ صارت مقصدًا لتعزيز ثقافة حرية الأديان والتسامح والاحترام.[٢٢]

وإن كانت إسرائيل قد حقّقت نجاحات غير عادية في بناء وإعداد كوادر اللوبيات الإسرائيلية في كل من كازاخستان وطاجيكستان وقرغيزستان، إلاّ أنّها ما زالت تواجه صعوبات جمّة وعراقيل ذات عقابيل كثيرة، في كل من أوزبكستان وتركمنستان، حيث اللوبيات الإسرائيلية والجماعات اليهودية ما زالت بتأثيراتها في مرحلة الأجنّة، وذلك لصعود وتناسل غير عادي للحركات الإسلامية الجهادية في أوزبكستان، وامتلاك تلك الحركات الجهادية الإسلامية أجهزة استطلاع خاصة بها، ولها تنسيقات غير مباشرة مع أجهزة المخابرات الأوزبكية في بعض الملفات الداخلية. في حين أنّ نظام الحكم في تركمنستان يمتاز بالقوّة والصلابة، والرافض حتى الآن لأي دور إسرائيلي في البلاد، وآسيا الوسطى، لا بل في كل أوراسيا.

لذلك شرعت إسرائيل حديثا، في اعتماد إستراتيجية حديثة في آسيا الوسطى، تحديداً كمرحلة أولى، حيث تركز على كازاخستان لتكون شريكاً لها في آسيا الوسطى بدلاً من أوزبكستان، وحتّى قرغيزستان وطاجيكستان. حيث صارت الأخيرة أكثر ارتباطاً بروسيا الفدرالية، فيما تميل تركمنستان للتفاهم مع إيران وروسيا الفدرالية وتركيا أيضا.[٢٣]

٥- تعزيز هوية الدولة الإسرائيلية وشرعيتها

تعتبر جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية والتي تقع في قلب آسيا ذات أهمية إستراتيجية على المستوى الدولي أو الإقليمي، وطبيعة أهميتها في السياسة الخارجية الإسرائيلية لا ترتبط فقط بدورها السياسي أو مقدراتها الاقتصادية، بل في كونها أساسا دولاً آسيوية ومكوناً رئيسياً في العالم الإسلامي الأقرب للعالم العربي ولإسرائيل، وساهمت سابقا في تشكيل الفكر الإسلامي، فمثلا أوزبكستان التي تقع بها المدن التاريخية الإسلامية مثل بخارى وسمرقند، كانت موطناً للعديد ممن ساهموا في الحضارة الإسلامية مثل البخاري والفارابي وابن سينا والزمخشري وشجرة الدر وغيرهم،[٢٤] الأمر الذي يشير إلى طبيعة هذه الكيانات الإسلامية ومستقبلها. وكما عبر وزير الخارجية الإسرائيلي موشي شاريت في العام ١٩٥٢ عن فهمه لمهام علاقات إسرائيل الدولية بأن « علاقات إسرائيل الدولية مع الدول غير الغربية ليست فقط محددا لعلاقات ومصالح دبلوماسية أو اقتصادية بقدر ما تشكل هذه العلاقات، «هوية الدولة» وتجذرها. فإسرائيل المتوسطية قريبة جدا على أوروبا والعديد من مؤسسيها ومفكريها أوروبيون، إلا أن جذور شعبها في الشرق، وتقع في قلب آسيا، وبينما ثقافة إسرائيل غربية إلا أن دينها ولغتها شرق أوسطيين وساميين».[٢٥]

أما بن غوريون فقد قال « نحن الشعب الذي سكن هذه الأرض قبل مئات السنين من الشعوب التي تسكن آسيا اليوم، وبالرغم من ذلك يتم النظر لنا بعيونهم كوننا أحفادا للعرق الأبيض الذى يضطهد ويحكم». وهذا ما أكده لاحقا شاريت في مداخلته في الكنسيت استنادا إلى بن غوريون بأن اليهود ليسوا مثل الأوروبيين في الشرق، بل سكان من الشرق عادوا إلى وطنهم وأرضهم.[٢٦]

ويمكن من هذا المنطلق فهم أهمية إقامة العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل وجمهوريات آسيا الوسطى، كونه لا يأتي في سياق مقاربة عادية في نجاح دولة ما في تعزيز علاقتها الدولية والدبلوماسية، بل في سياق تجذير «هوية الدولة»- إسرائيل وتعزيزها . أي أن تحقيق نجاحات في مجال العلاقات الدولية لإسرائيل في المحيط الآسيوي والإسلامي يصب بشكل رئيسي وإستراتيجي في تعزيز هذه الهوية الإسرائيلية «للدولة»، وما يتبعه من تحقيق أهداف وأولويات سياستها الخارجية.

تختلف وظيفة ومكانة إقامة العلاقات الدبلوماسية لإسرائيل عن غيرها من دول العالم، وتحديدا عند تناول علاقاتها مع دول آسيا وخاصة الإسلامية منها، كون مهام ووظائف العلاقات الخارجية الدولية لا توظف في السياق الإسرائيلي في إطار ممارستها لعلاقاتها الدولية كبقية دول العالم، بل بمقدار ما ترتبط هذه الممارسة الوظيفية بتاريخ تأسيس دولة إسرائيل التي أقيمت على أنقاض السكان الأصليين من الفلسطينيين العرب وبعد تشريدهم، وما تلا ذلك من سياسات لتكريس وجود الدولة الإسرائيلية وتعزيزه بغض النظر عن احترامها أو تنفيذها للشروط الدولية التي اشترطتها الأمم المتحدة

لانضمامها في إطارها، أو ما تلا ذلك من مواقف الدول العربية المجاورة والمحيطة بها والتي تشترط إنهاء احتلالها لإقامة علاقات دبلوماسية كاملة والاعتراف بها.

لذا شكلت المساعي الإسرائيلية لكسب الاعتراف وإقامة علاقات دبلوماسية مع دول مجاورة أو إسلامية هدفا إستراتيجيا يعزز من وجود «الدولة» الإسرائيلية -دولة يهودية -كمكون أساسي من شعوب آسيا. كذلك تكتسب علاقاتها بدول آسيا الوسطى مكانة وأهمية إستراتيجية لها كون هذه الدول إسلامية وتتمتع بأهمية جيوبوليتيكية وتعتبر امتدادا طبيعيا للشرق الأوسط الكبير،[٢٧] وتشكل بمواردها وامكانياتها الاقتصادية فناءً خلفياً اقتصادياً لإسرائيل في ظل جمود عملية السلام وعدم نجاح إسرائيل في تطبيع علاقتها داخل ما يمكن تسميته بـ «الشرق الأوسط التقليدي».

العلاقات السياسة

سعت إسرائيل للتحرك ورسم سياستها الخارجية تجاه آسيا الوسطى بناء على مصالحها، وعملت بعد ذلك على استغلال التطورات الدولية مثل أحداث ١١أيلول وما تلاها من شن حملة على الإرهاب الإسلامي والحرب على أفغانستان، ونمو الحركات الإسلامية المتطرفة في آسيا الوسطى، بهدف تعزيز خطواتها وتنسيقها بما يحقق قبولا وشراكة مع أقوى الفاعلين في الساحة الدولية أو الإقليمية في آسيا الوسطى مثل الولايات المتحدة الأميركية، وتركيا وغيرها. سعت إسرائيل فور انهيار الاتحاد السوفييتي وتفكك جمهورياته السابقة والتي كان من ضمنها جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية إلى فتح قنوات اتصال مع هذه الجمهوريات بهدف تعزيز تواجدها الدبلوماسي والتجاري، وتعزيز نفوذها في ما يسمى بالشرق الأوسط الكبير، وبهدف إضعاف النفوذ العربي والإيراني في المنطقة، وكذلك إضعاف نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية في جمهوريات آسيا الوسطى وخاصة بعد نجاح المنظمة في حينها في كسب اعترافات دبلوماسية جديدة.[٢٨]

اعترفت إسرائيل باستقلال جمهوريات آسيا الوسطى وأقامت معها اتفاقيات لإقامة علاقات دبلوماسية كاملة مباشرة بعد إعلان استقلال هذه البلدان. وركزت إسرائيل في بداية عقد التسعينيات على تعزيز علاقاتها مع جمهورية كازاخستان وأوزبكستان وذلك نتيجة للعديد من الاعتبارات الإستراتيجية التي تتمتع بهما هاتان الجمهوريتان في المنطقة والتي سنتناولها لاحقا. بعد أقل من ثلاثة أشهر على انهيار الاتحاد السوفييتي كانت إسرائيل قد نظمت في العاصمة الأوزبكية طشقند أول مؤتمر اقتصادي مشترك بينها وبين دول آسيا الوسطى في آذار ١٩٩٢؛ لبحث احتياجات تلك الدول من المشروعات والمساعدات الاقتصادية، والدور الذي يمكن أن تقوم به إسرائيل في تلبيتها.[٢٩]

أقامت كازاخستان وإسرائيل علاقات دبلوماسية بتاريخ ١٠ نيسان ١٩٩٢، وافتتحت إسرائيل سفارتها في كازاخستان في آب ١٩٩٢. بدأت كازاخستان في مباشرة أعمال سفارتها في إسرائيل عملياً في أيار ١٩٩٦ ومنذ ذلك التاريخ تحتفظ في إسرائيل بسفارة وقنصلية عامة. ويعمل في السفارة الإسرائيلية ثلاثة دبلوماسيين، يرأسهم السفير «ايليو تسمان» وهو من مواليد جمهورية بلاروسيا، مدينة مينسك، هاجر إلى إسرائيل في العام ١٩٥٧، وعمل في الجيش الإسرائيلي منذ عام ٦٨-٩١، وفى العام ١٩٩٣ عمل في سفارة إسرائيل في روسيا، ثم أسس مع شركاء شركة أمنية خاصة. وتم تعيينه

كسفير مقيم في كازاخستان، وكسفير غير مقيم في قرغيزستان منذ العام ٢٠٠٨.[٣٠]

فيما أعلنت العلاقة مع أوزبكستان في ٢١/٢/ ١٩٩٢ ،[٣١] وقبلت أوزبكستان في ٢٠١٣/٧/١ ترشيح السفيرة الإسرائيلية الجديدة (كارميلا شامير كسفيرة لإسرائيل في طشقند ونائبتها المستشارة) هاجيت ماليم . وبذلك تكون «شامير» أول سيدة تعين كسفيرة لإسرائيل في بلد إسلامي .[٣٢] وأقيمت العلاقة مع تركمنستان في كانون الأول ١٩٩٣، حيث قام الرئيس التركمنستاني صابر مراد نيازوف بزيارة إسرائيل في عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦ بهدف تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين.[٣٣] وأعلنت إسرائيل عن رغبتها فتح سفارة لها في عشق أباد في العام ٢٠٠٩. لكن تركمنستان رفضت أوراق اعتماد عدد كبير من السفراء الذين اقترحتهم إسرائيل، و«تناول الإعلام الإسرائيلي في حينه الحديث عن ضغوط روسية، إذ إن الدبلوماسي المقترح ريوفين دانيال، سبق أن اعتبر شخصا غير مرغوب فيه في موسكو التي أبعدته في العام ١٩٩٦ بسبب تورطه في قضية تجسس لحساب إسرائيل».[٣٤]

ووافقت تركمنستان في منتصف عام ٢٠١٣ لأول مرة منذ سقوط الاتحاد السوفييتي، على فتح سفارة إسرائيلية في عشق أباد عاصمة هذا البلد ذي الغالبية المسلمة الغني بالمحروقات والمجاور لإيران. تم افتتاح السفارة الإسرائيلية في ٢٠ /٢٠١٣/٦، وتم قبول اعتماد أوراق السفير الإسرائيلي الأول لتركمنستان «شيمي تسور» الذي سلم أوراق اعتماده إلى الرئيس «قربان قولي بردي محمدوف». حيث أكد السفير الإسرائيلي «نقل التحيات الحارة للرئيس شمعون بيريس الذي عبر عن فكرة إقامة حوار إسرائيلي تركماني على نطاق واسع يخدم مصلحة شعبي البلدين الصديقين». كما نقل إلى الرئيس بردي محمدوف دعوة من بيريس لزيارة إسرائيل «في الوقت الذي يحدده».[٣٥]

أما فيما يتعلق بجمهورية طاجيكستان فقد احتفظت إسرائيل بسفير غير مقيم في دوشنبية، حيث اعتمد سفير إسرائيل في موسكو كسفير غير مقيم لدى طاجيكستان مطلع العام ١٩٩٢. وقد زار وفد إسرائيلي طاجيكستان في العام ١٩٩٢ وتم توقيع اتفاقيات للتعاون في المجال الزراعي ومجال التنقيب عن البترول.[٣٦] وتم منذ العام ٢٠١٠ تعيين سفير إسرائيل في أرمينيا كسفير غير مقيم لدى طاجيكستان.[٣٧]

وتجدر الإشارة إلى قيام وزارة الخارجية الإسرائيلية في منتصف العام ٢٠٠٨ بإجراء تغييرات لكافة سفرائها المعتمدين في المنطقة، واستحداث إدارة خاصة في مقر الوزارة لمتابعة شؤون جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز، وذلك بهدف تعزيز العمل مع القسم الآسيوي من دول الاتحاد السوفيتي السابق. وجندت أفضل دبلوماسييها للإشراف على متابعة شؤون آسيا الوسطى، حيث خضعت الإدارة مباشرة لإشراف نائب مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية بنحاس أفيف والذي عمل سابقا كسفير لإسرائيل في عدة دول، ويجيد خمس لغات أجنبية وملتحق بالخارجية منذ العام ١٩٦٨ .[٣٨]

وسعت إسرائيل فور نجاحها في إقامة العلاقات الدبلوماسية مطلع عقد التسعينيات إلى تكثيف علاقاتها السياسية مع هذه الجمهوريات من خلال زيارة العديد من المسؤولين الإسرائيليين للمنطقة وتبادل زيارات للوفود السياسية والبرلمانية. وكذلك سعت إسرائيل إلى تعزيز تواجدها وحضورها ومشاركتها الإقليمية من خلال تعزيز هذه العلاقات، حيث شكلت هذه الدول جسرًا لإسرائيل نحو العالم الإسلامي. ومنذ العام ١٩٩٢، تستضيف كازاخستان مؤتمر «التفاعل

وإجراءات بناء الثقة في آسيا (CICA)[٣٩] «وهو التجمّع الإقليمي الوحيد الذي يحضره الإيرانيون والإسرائيليون سويّا».[٤٠] حيث شاركت إسرائيل في العام ٢٠٠٢ ممثلة بنائب رئيس الوزراء ووزير الاسكان نتان شيرانسكي في المؤتمر الأول في الماتا بكازاخستان .

أما على صعيد الزيارات الثنائية فقد قام وزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيريس بزيارة أوزبكستان في العام ١٩٩٤. ووقعت إسرائيل وأوزبكستان اتفاقيات في مجالات توسيع التجارة بين البلدين . كما قام الرئيس الكازيخي بأول زيارة لإسرائيل في كانون الأول ١٩٩٥ وخلال الزيارة تم التوقيع على أول اتفاق إطار لتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، حيث باشرت أكثر من ٦٧ شركة إسرائيلية نشاطها في كازاخستان واستثمرت هذه الشركات أكثر من ١٨ مليون دولار في الاقتصاد الكازيخي.[٤١] وقد أعطت زيارة الرئيس الكازيخي دفعة قوية لتطوير التعاون بين البلدين، حيث تم تأسيس قواعد قانونية لتعزيز العلاقات الثنائية، كما تم تحديد أولويات التعاون. تم توقيع اتفاق للتعاون في مجالات مختلفة للتوافق على ترتيبات بشأن حماية الاستثمار والتعاون في مجال الطب والصحة العامة، وفي المجال الزراعي والبيئة.

وتبنت الكنيست في العام ١٩٩٧ قرارا لتأسيس لجنة برلمانية من كافة الأحزاب المشاركة تهدف إلى تطوير العلاقات الثنائية مع كازاخستان والتي ترأسها عضو الكنيست أمنون كوهين، كما تم تشكيل لجنة رديفة لها في البرلمان الكازيخي.

زار رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو طشقند عاصمة جمهورية أوزبكستان في أيار ١٩٩٨ في طريق عودته من زيارة رسمية للصين، وكذلك وزير الخارجية الإسرائيلي ناتان شيرانسكي في مطلع حزيران ١٩٩٨. وزار الرئيس الأوزبكي إسلام كريموف إسرائيل في أيلول ١٩٩٨ وذلك بهدف تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين.[٤٢] وخلال زيارة الرئيس الكازيخي نور سلطان نزارباييف الثانية إلى إسرائيل في الفترة ما بين ٣-٥ نيسان ٢٠٠٠ تم التوقيع على برتوكول حول مستقبل تعزيز التعاون بين البلدين. وخلال الاجتماعات الرسمية تمت الإشارة بوضوح إلى كازاخستان بوصفها شريكا رئيسيا لإسرائيل في آسيا الوسطى، وتم شكر كازاخستان على حفاظها على أرواح مئات العائلات اليهودية في كازاخستان إبان الحرب العالمية الثانية. وبمبادرة من السفارة الكازيخية في إسرائيل ومن بعض أعضاء الكنيست تم تأسيس نادي أصدقاء كازاخستان في إسرائيل في آذار ٢٠٠١ وتم انتخاب المتحدث السابق للكنيست دان تيخون كرئيس للنادي. وفي أيلول ٢٠٠٢ وعلى هامش أعمال قمة الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة والتي عقدت في جوهانسبورغ في جنوب افريقيا، تم عقد لقاء بين الرئيس الكازيخي نزارباييف ووزير الخارجية الإسرائيلي بيريس، وتم خلال الاجتماع بحث آفاق التعاون في المجال الزراعي.

وبالرغم من عدم قبول تركمنستان لأوراق السفراء المرشحين من الخارجية الإسرائيلية طوال السنوات السابقة، احتفظ البلدان بعلاقات سياسية تطورت من خلال الزيارات الثنائية بين المسؤولين في البلدين، حيث سبق وأن زار الرئيس الحالي لتركمنستان باردي محمدوف إسرائيل في العام ١٩٩٧ عندما كان يشغل منصب وزير الصحة في الحكومة التركمنستانية، كما زار افيغدور ليبرمان تركمنستان في العام ٢٠٠٩ والتقى خلال زيارته بالرئيس الحالي محمدوف، وكذلك مع وزير الخارجية رشيد مردوف.[٤٣]

يشير الباحث الروسي فلاديمير ماسميد الذي يعمل في معهد الاستشراق الروسي في مقالته المنشورة باللغة الروسية على موقع معهد الشرق الأدنى « إسرائيل وموقف دول جمهوريات آسيا الوسطى تجاه التصويت في المنظمات الدولية».[٤٤] إلى أنه رغم تطور العلاقات الثنائية المثمر بين إسرائيل ودول آسيا الوسطى فإن موقف هذه الدول بما يتعلق بدعم السياسية الخارجية الإسرائيلية و بنمط التصويت في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى لا يرتبط فقط بحجم هذه العلاقات الثنائية، نتيجة للعديد من العوائق والتحديات التي تقف أمام هذه الدول وخاصة موقعها المهم في الجغرافيا السياسية الدولية، ونظرتها لآفاق مستقبل إسرائيل في الشرق الأوسط، وأخيرا كونها جزءا من العالم الإسلامي.

ومن الجدير ذكره أن أي دولة من آسيا الوسطى لم تعارض انضمام فلسطين إلى الأمم المتحدة، حيث صوتت كل من كازاخستان وقرغيزستان وأوزبكستان لصالح القرار، بينما يشير نص القرار الصادر عن اليونسكو إلى غياب كل من تركمنستان وطاجيكستان عن التصويت والأغلب أن التغيب تم نتيجة عدم التزام هاتين الدولتين بدفع مستحقاتهما المالية. وتشير التقارير السنوية التي تصدرها وزارة الخارجية الأميركية تحت عنوان «نمط التصويت في الأمم المتحدة: ٢٠١٠- ٢٠١١»[٤٥] في الجزء السادس منها والذي يتناول تصويت الدول على القرارات المتعلقة بإسرائيل في الأمم المتحدة إلى صحة الاستنتاج السابق حيث تشير إحصائيات التصويت إلى معارضة نمط تصويت دول آسيا الوسطى بنسبة ١٠٠٪ لنمط التصويت الأميركي والإسرائيلي المتطابق فيما يخص القرارات ذات الصلة بإسرائيل، أو بمعنى آخر تصويت هذه الدول بنسبة ١٠٠٪ تقريبا لصالح القرارات التي تدعم القضية الفلسطينية.

العلاقات العسكرية والأمنية: تعزيز الأمن الإسرائيلي

وضع بن غوريون في مطلع الخمسينيات من القرن الماضي بعض ثوابت السياسة الخارجية التي اعتبرها ضرورية لتجاوز ما سمي بـ«الطوق العربي» اعتمد فيها على ما يعرف بـ«سياسة القفز فوق الحواجز الإقليمية»، مثلما فعل من ربط الدولة العبرية الجديدة بأوثق العلاقات مع كل من إيران وأثيوبيا وتركيا، كثلاث محطات رئيسة يمكن عن طريقها إقامة جسور أمنية واقتصادية وسياسية تساعد على التخفيف من وطأة الحصار العربي.[٤٦]

يمنح التغلغل الإسرائيلي في آسيا الوسطى إسرائيل نفوذا للمشاركة مع القوى الدولية الفاعلة في ما يسمى «باللعبة الكبرى» في آسيا الوسطى والتنافس على خطوط إمداد الغاز والنفط. يعزز هذا الشراكة الإستراتيجية على المستوى الدولي ويعزز الأدوار الوظيفية لإسرائيل في المنطقة وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وتفكك حلف وارسو وفقدان إسرائيل وظيفتها الإستراتيجية في السياسة الأمنية الأميركية إبان الحرب الباردة. استدعى هذا من إسرائيل إعادة صياغة دورها في المنطقة وخاصة بعد بروز تهديدات ما يسمى بـ «الإرهاب الإسلامي» بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، وإعادة تعزيز دورها كشريك رئيس في مكافحة الإرهاب و خاصة في آسيا الوسطى المطلة على أفغانستان الذي احتل حيزا مهما من سياسات أميركا وحلف الناتو في المنطقة، أو فيما يخص تنامي القوى الإسلامية المتطرفة في الشيشان وفي باقي دول آسيا الوسطى وما تشكله من تحدٍّ لروسيا، وأخيرا دورها في مجابهة التغلغل والنفوذ الإيرانيين في آسيا الوسطى التي

ترتبط مع إيران بروابط كبيرة تتجاوز الجغرافيا لتمتد نحو اللغة والدين والثقافة.

استغلت إسرائيل جميع هذه التحديات لتسويق نفسها كلاعب مهم في آسيا الوسطى على الصعيد الأمني عبر المساعدة في «مكافحة الإرهاب» وخاصة الإسلامي الذي يتقاطع أيضا مع روسيا والولايات المتحدة والصين التي تواجه إقليم سينغ يانغ الصيني الغربي الذي تنشط فيه الحركات الإسلامية المعاصرة الانفصالية المعروفة باسم حركات الإيغور، وحتى التحديات التي تواجه بعض دول آسيا الوسطى. وفي الوقت نفسه يؤمّن هذا التغلغل الإسرائيلي نفوذا يعمل على كبح محاولات التوسع الإيراني ويجعل من إسرائيل شريكا أمنيا وعسكريا للدول والقوى الدولية الفاعلة (روسيا والولايات المتحدة) من جهة، ومن جهة أخرى شريكا لدول آسيا الوسطى في مواجهة هذه التحديات الأمنية.

كما أن تعزيز العلاقات الإسرائيلية مع دول آسيا الوسطى يوفر لإسرائيل تواجدا في قلب أهم منطقة حيوية تتوسط أربع قوى دولية نووية، وهي: روسيا والصين من جهة والهند وباكستان من جهة أخرى المتاخمة نسبيا لآسيا الوسطى، وكذلك للقوة الخامسة الناشئة « إيران» التي تسعى لإنجاز برنامجها النووي .

وأخيرا يساعد هذا التواجد والتعاون إضافة إلى العلاقات الاقتصادية وغيرها على تعزيز مفهوم تنويع مصادر تزويد الطاقة بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي من خلال المحاولات الإسرائيلية المتكررة لمشاركة القوى الفاعلة التأثير على كيفية تمرير وإقامة خطوط تزويد الطاقة من آسيا الوسطى إلى الغرب، بما يضمن تزويدها من هذه الخطوط عبر سيرها من دول شبه حليفة لإسرائيل.

كما تمثل مقدرات جمهورية كازاخستان من مخزون اليورانيوم مصدرا مهما وقريبا للبرنامج النووي الإسرائيلي. ومثلت سنة ٢٠٠٨ انتقالاً إلى التعاون الفعلي في المجالات العسكرية لتطوير مسدسات ذاتية الدفع وأنظمة إطلاق صواريخ. لكنّ الدولتين بدأتا منذ ٢٠٠٥ التفاوض بشأن تعاون مستقبلي في مجالات: الاتصالات، الفضاء، والأمن، حتى أضحت إسرائيل إحدى أهم الدول التي تزود الجيش الكازاخستاني بما يحتاج إليه من سلاح وذخيرة. وكانت إسرائيل استفادت من قاعدة بايكونور الفضائية الكازاخستانية في تموز ١٩٩٨ في إطلاق أكثر من قمر صناعي، كان أولها قمر للأبحاث العلمية والاتصالات.[٤٧]

كما يرجع التحرك الإسرائيلي السريع تجاه كازاخستان إلى وجود قاعدة قوية من الخبرة التكنولوجية في المجالات التقنية الصاروخية، وشؤون الفضاء في دول الكومنولث، واحتفاظ الدولة الوليدة بالصواريخ النووية التي شملها برنامج التخفيض. فضلاً عن وجود الوقود النووي وكثير من النفايات النووية القابلة للمعالجة التي يمكن إعادة استثمارها. وقد اتخذت إسرائيل طرقاً عديدة للحصول على المواد النووية الموجودة في كازاخستان. كما تعززت علاقات التعاون مع أوزبكستان في مجال مكافحة الإرهاب وخاصة بعد الهجوم المسلح على مقر السفارة الأميركية والإسرائيلية في طشقند في العام ٢٠٠٤.

وتحتل أوزبكستان مكانة إستراتيجية مهمة في آسيا الوسطى وخاصة بعد أحداث ١١ أيلول وانطلاق الحملة الأميركية لمكافحة الإرهاب وخاصة على أفغانستان التي تجاورها حدوديا، حيث وطدت أوزبكستان علاقاتها مع حلف الناتو

والولايات المتحدة الأميركية من خلال توفير قواعد لوجستية لتوفير الامدادات إبان الحرب على أفغانستان. هناك خلاف بين روسيا وطشقند على خلفية تعليق عضوية أوزبكستان في منظمة معاهدة الأمن الجماعي في حزيران الماضي ٢٠١٣، وزيادة تعاونها العسكري التقني مع الولايات المتحدة وحلف الناتو.[٤٨] وبشكل عام فإن المصالح الأمنية الإسرائيلية والتعاون القائم مع دول آسيا الوسطى والقوى الدولية الفاعلة فيها يتعزز بشكل كبير في الحفاظ على المصالح الأمنية والعسكرية في إطار ما يسمى «بالشرق الأوسط الكبير» والذي تعتبر دول آسيا الوسطى جزءاً مكونا وامتدادا طبيعيا له.

العلاقات الاقتصادية: آسيا الوسطى الفناء الاقتصادي الخلفي

لقد شكل انهيار الاتحاد السوفييتي وحصول جمهورياته السابقة على الاستقلال مطلع تسعينيات القرن الماضي فرصة إستراتيجية للعديد من القوى الدولية والإقليمية لزيادة نفوذها السياسي والاقتصادي في هذه المنطقة، والتي كان من أهمها أميركا والصين وأوروبا، وعلى الصعيد الإقليمي كلا من تركيا وإيران وإسرائيل. وفي ظل منهج إدارة الصراع الذي انتهجته إسرائيل منذ بدء عملية السلام في مؤتمر مدريد وما تلاه من مبادرات دولية، ومع إدراك إسرائيل عدم إمكانية تحقيق سلام حقيقي وتطبيع مع الدول العربية، عملت على مد جسور التعاون مع جمهوريات آسيا الوسطى بهدف خلق فناء اقتصادي خلفي لها في الشرق الأوسط الكبير لكي تتمكن من أن تكون جزءا أساسيا ومتكاملة اقتصاديا وسياسيا بغض النظر عن مواقف وسياسات الدول العربية، ولكي تضمن وصولها إلى موارد الطاقة والمواد الخام والأسواق الجديدة في هذه الدول.

ركزت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ بداية التسعينيات على تحقيق الإنجازات في المجال الدبلوماسي والتجاري بشكل أساسي في علاقاتها مع دول آسيا الوسطى، وفي التعاون مع القوى الدولية مثل الولايات المتحدة الأميركية والقوى الإقليمية مثل تركيا من خلال مشاريع مشتركة تهدف أساسا إلى تعزيز وجودها وتعمل في الوقت نفسه على وقف امتداد النفوذ العربي أو الإيراني في هذه الجمهوريات.

وتعتبر مصادر الطاقة ومستقبل خطوط إمدادها إلى العالم من أهم مجالات التنافس بين القوى الدولية والإقليمية في آسيا الوسطى والقوقاز. وإذا أخذنا بعين الاعتبار بأن حوالى ٨٩٪ من استيراد إسرائيل من النفط يأتي من روسيا ودول الاتحاد السوفييتي السابق بمن فيها دول القوقاز وآسيا الوسطى، ويقدر استهلاكها اليومي بـ٢٥٠ ألف برميل نفط يوميا حسب احصائيات ٢٠٠٦.[٤٩] فيمكن فهم الأهمية الإستراتيجية وراء التغلغل الإسرائيلي وتعاونها مع القوى الدولية والإقليمية لتعزيز نفوذها والتأثير على مستقبل بناء هذه الخطوط، والتي تسعى بعض القوى الدولية من خلالها لإخراجها من مناطق النفوذ الروسية التقليدية عبر إنشاء خطوط بديلة تضمن استمرار تدفق النفط إلى إسرائيل مستقبلا. حيث يجب ضمن هذا التصور أن يمر جزء رئيس من إمدادات الطاقة في آسيا الوسطى عبر القوقاز إلى أذربيجان التي ترتبط بعلاقات إستراتيجية مع إسرائيل.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التعاون، والنظرة الإسرائيلية للدور التركي، ما زالا قائمين بالرغم من الاكتشافات الهائلة

للغاز الطبيعي في إسرائيل والتي تقدر بحوالى ٨١٦ بليون كوب،[٥٠] علما بأن ثورات الربيع العربي قوضت الميزان الجيو إستراتيجي الإسرائيلي وطبيعة تحالفها مع تركيا، إضافة إلى تداعيات جريمة قتل المناصرين الأتراك على سفينة «مرمرة» التركية قبالة شواطئ غزة. كما سعت إسرائيل إلى ترويج نموذجها الاقتصادي لدول آسيا الوسطى مستغلة مكانتها وعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأميركية والأوروبية لتعزيز تواجدها. وتجدر الإشارة إلى أن العلاقات الاقتصادية والتجارية الإسرائيلية مع طاجيكستان قرغيزستان وتركمنستان محدودة بما يخص التبادل التجاري ولكن توجد استثمارات إسرائيلية هناك، أما فيما يخص علاقاتها مع كازاخستان وأوزبكستان فقد تطورت خلال العقود الماضية من خلال توقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية التي عززت مجال الاستثمار والتبادل التجاري. سننظر فيما تبقي من هذا الجزء في التعاون الاقتصادي الإسرائيلي مع هذين البلدين.

١- العلاقة الاقتصادية مع كازاخستان

تمتلك كازاخستان ثروات طبيعية كبيرة من الفضة والنحاس واليورانيوم والغاز والفحم، وتعتبر سادس دولة في العالم من حيث إنتاج الذهب، إذ يبلغ إنتاجها منه ٧٠ طناً سنوياً. وتمتلك كازاخستان رابع أكبر احتياطي عالمي من الذهب وعاشر احتياطي عالمي من النحاس، ولديها احتياطي ضخم من الغاز الطبيعي يصل إلى ٥ تريليون متر مكعب، ويبلغ احتياطيها من النفط حوالي ٤ بليون طن، ومن الفحم ٢ بليون طن، وهي تعد أكثر دول آسيا الوسطى تطوراً من الناحية الاقتصادية.[٥١]

قامت إسرائيل، بهدف تعزيز العلاقات الثنائية مع كازاخستان، بتوقيع ٢٧ اتفاقية معها[٥٢] تشكل الإطار القانوني للتعاون الثنائي، كما يتم التشاور حاليا للتوقيع على اتفاقيات تهدف إلى منع الازدواج الضريبي والتعاون في مجالات التعليم، وفي التعدين وفي محاربة المخدرات، كما نجح البلدان في تعزيز التعاون من خلال العديد من الزيارات الرسمية.[٥٣]

وقد لعبت اللجنة الحكومية المشتركة للتعاون في مجال الاقتصاد والتجارة بين البلدين دورا مهما في تعزيز التعاون الثنائي، حيث عقدت اللجنة عدة اجتماعات، منها الاجتماع الأول الذي عقد في الماتا في آذار ١٩٩٣، والاجتماع الثاني في القدس تشرين الثاني ١٩٩٤، وفي حزيران ١٩٩٨ في الماتا، وتشرين الثاني ٢٠٠٤ في القدس. قامت غرفة التجارة والصناعة الكازيخية في العام ٢٠٠١ بافتتاح مكتب تمثيل دائم لها في إسرائيل بهدف توسيع التبادل التجاري وزيادته. وعلى هامش زيارة الرئيس الكازيخي نزارباييف عام ١٩٩٥، عقد مؤتمر حول «الاستثمار في كازاخستان» شارك فيه رجال الأعمال والشركات والبنوك الإسرائيلية. ويقدر إجمالي استثمار الشركات الإسرائيلية في كازاخستان بحوالى ٣٠٠ مليون دولار في الفترة ما بين ١٩٩٣-٢٠٠٦، بينما تقدر الاستثمارات الكازيخية في إسرائيل للفترة بحوالى ٥٠ مليون دولار. كما تم تسجيل أكثر من ١٥٠ شركة إسرائيلية[٥٤] أو بها شركاء إسرائيليون في كازاخستان، تعمل معظمها في مجالات النفط والغاز، التعدين، التصنيع، والعقارات.

بلغ حجم التبادل التجاري بين إسرائيل وكازاخستان في العام ٢٠١٠ مليار دولار وثلاثمائة وخمسين مليون دولار

تقريباً، وارتفع في العام ٢٠١١ إلى حوالى مليار وخمسمائة وخمسين مليون دولار. وتعتبر قطاعات الصحة والزراعة والتكنولوجيا من أهم القطاعات التي استفادت من تطوير العلاقات الثنائية. وتجدر الإشارة إلى استخدام كازاخستان كممر أرضي لزيادة التبادل التجاري مع الصين وغيرها.

٢- العلاقة الاقتصادية مع أوزبكستان

تتمتع أوزبكستان بثروات طبيعة هائلة، وهي من أهم دول العالم من ناحية توفر احتياطات الفضة، والفوسفات وغيرها، حيث تحتل المرتبة الرابعة دوليا من حيث احتياطي الذهب، والمركز السابع دوليًا من احتياطي اليورانيوم، والثالث في إنتاج الكادميوم والذي يستخدم في بناء المفاعلات النووية، وكذلك المركز الرابع عشر كأكبر احتياط للغاز الطبيعي. كما تحتل أوزبكستان المرتبة الحادية عشرة دوليا في مساحة الأراضي المروية للزراعة، والخامسة في إنتاج القطن، والسادسة في إنتاج الحرير الخام وغيرها من الثروات الطبيعية. وتعتبر صناعة النسيج، المواد الغذائية، الآلات، التعدين، البتروكيماويات من أهم الصناعات في أوزبكستان.

بعد زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيريس لأوزبكستان في العام ١٩٩٤ ، وقع الجانبان اتفاقيات في مجالات توسيع التجارة، وحماية الاستثمارات، وفي مجال السياحة وخطوط الطيران. وتم منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية توقيع أكثر من ١٨ اتفاقية، والتعاون القائم حاليا جارٍ طبقا للاتفاقية الموقعة لتعزيز التعاون التجاري والاقتصادي، حيث تم إنشاء لجان حكومية مشتركة بهدف تعزيز وترويج التجارة والاستثمار.

وطبقا لدائرة الإحصاء الإسرائيلية فقد بلغ حجم التجارة في العام ٢٠٠٩ حوالى ٢١ مليون دولار وارتفع في العام ٢٠١٠ إلى٤٠ مليون دولار.[٥٥] ويعمل في أوزبكستان العديد من الشركات الإسرائيلية.[٥٦] حيث اعتبرت الشركات الإسرائيلية من أهم المستثمرين في الاقتصاد الأوزبكي في العام ٢٠٠٣. وتتمتع إسرائيل برغم محدودية حجم التبادل التجاري مع أوزبكستان بوضع أفضل نسبيا من العلاقات التجارية لأي بلد عربي مع أوزبكستان، وطبقا لإحصائية نشرها صندوق النقد الدولي حول التجارة الخارجية لأوزبكستان للعام ٢٠١١، تحتل إسرائيل المرتبة الـ ١٧ في لائحة أهم الموردين الدوليين إليها، وذلك بنسبة ٢٪ فقط، في حين تحتل المرتبة ٢٥ عالميا في لائحة التصدير الأوزبكي، علما أن مصر تحتل المرتبة الـ ٢٠، بينما تحتل إسرائيل أيضا المرتبة ٢٣ في لائحة ترتيب الشركاء التجاريين لأوزبكستان.[٥٧]

العلاقات في مجال التعاون العلمي والتكنولوجي

تعتبر إسرائيل من أكبر دول العالم التي تنفق على البحث والتطوير العلمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وشكلت الأبحاث العلمية المتعلقة بالصناعات الحربية، عبر التاريخ، رافدا مهما لتعزيز المعرفة في مجالات أخرى مثل الاتصالات والتكنولوجيا. واحتلت إسرائيل في العام ٢٠٠٥ المرتبة ١٨ عالميا في مقياس مستوى الجاهزية لتكنولوجيا المعلومات،[٥٨] وطبقا لإحصائيات عام ٢٠١٢ فقد شكلت الصادرات التكنولوجية ما نسبته ٤٧,٥٪ من إجمالي صادرات الصناعات

الإسرائيلية.[٥٩]

إن توطيد علاقات جمهوريات آسيا الوسطى مع إسرائيل في مجال التطوير والبحث العلمي، كما يرى الخبير الإسرائيلي في الشؤون الإستراتيجية أرئيل كوهين، يمكنها من الاستفادة من «الخبرات الإسرائيلية في مجال الري وفي توليد الطاقة الكهربائية من الطاقة الشمسية، إضافة إلى ما يمكن أن تجنيه من خبرات في مجال الزراعة وفي مجال الطب واكتساب الخبرات في مجال التكنولوجيا الفائقة الجودة، كذلك الاستفادة من الخبرة في المجال العسكري والتعليمي».[٦٠]

شهدت السنوات الماضية تعاوناً بين إسرائيل وبين دول وسط آسيا في مجال العلوم والتكنولوجيا قائما على محاولة إسرائيل استخدام هذا التعاون لإغراء هذه الدول في تعميق تعاونها الأمني والاقتصادي معها.

وقعت إسرائيل اتفاقيات عديدة مع كازاخستان في شتى المجالات كان أبرزها الاتفاقية التي وقعت في شباط ١٩٩٢ في المجال الزراعي، ونصت على تقديم إسرائيل مئتي خبير للمساعدة في ري ٢٠٠ ألف دونم بطريقة التنقيط بمعدات إسرائيلية. وقد بلغ إجمالي العقد ١٦٠ مليون دولار.[٦١] ووقع الرئيس الكازيخي نزارباييف في كانون الأول ١٩٩٣ اتفاقاً مع الرئيس الإسرائيلي هيرتسوغ للتعاون بين البلدين في مجال الاتصالات والسياحة والبحث العلمي والتعاون الثقافي.

يوجد في كازاخستان أربعة مراكز استشارية تدار من قبل وكالة التنمية الإسرائيلية «موشاف» التابعة لوزارة الخارجية الإسرائيلية تعمل معظمها في مجال تطوير القطاع الزراعي في كازاخستان.

أيضاً، حظي التعاون في المجال الطبي بأهمية خاصة، فقد تم التأسيس له على أساس تجاري بحت، حيث هناك تعاون قائم ما بين وزارة الصحة الكازيخية ومركز سوروكا الطبي في بئر السبع. وقد قررت حكومة كازاخستان في العام ٢٠٠٥ ايفاد ٢٠ طبيبا و أكثر من ٣٠ ممرضة للتدريب في إسرائيل والاستفادة من التطور الطبي والصحي في إسرائيل. وتم بتمويل من «الموشاف» والمركز الدولي للبحوث العلمية والتدريب في إسرائيل تدريب أكثر من ٢٥٠ باحثا وكادرا كازيخيا في إسرائيل.

تم في كانون الأول ١٩٩٩ توقيع اتفاق للتوأمة ما بين بلدية تل ابيب وبلدية الماتا الكازيخية العاصمة السابقة لكازاخستان. وقام رئيس بلدية تل أبيب بزيارة رسمية إلى الماتا في العام ٢٠٠١ للمشاركة في الذكرى العاشرة لاستقلال كازاخستان. كما شاركت كازاخستان بمهرجانات إسرائيلية أقيمت في القدس وتل أبيب في مجال الثقافة والفنون. كما تم افتتاح يوم السينما الكازيخية في إسرائيل في العام ٢٠٠٥.

وساعدت إسرائيل أوزبكستان في مجال تقنية الري. وطبقا لمجلة فاينانشال تايمز الأميركية، فقد أدى استخدام التقنيات الإسرائيلية في مجال زراعة القطن إلى زيادة الإنتاجية بحوالى ٣٠ ٪، بينما تم ترشيد استهلاك مياه الري بنسبة ٧٠٪. وطبقا للمعلومات التي نشرتها السفارة الإسرائيلية في طشقند، فإن هناك تعاونا بين الجانبين في مجالات الزراعة والسياحة والصحة وتكنولوجيا المعلومات.

خاتمة

يوجد لإسرائيل ثلاثة سفراء مقيمين في كل من كازاخستان وأوزبكستان وتركمنستان، بينما تحتفظ بسفير غير مقيم في كل من طاجيكستان وقرغيزستان. وإذا ما تناولنا الحضور الدبلوماسي في المنطقة بمنظور أوسع، نجد حضورا دبلوماسيا مكثفا في معظم دول الاتحاد السوفييتي السابق، وخاصة في الإقليم المحاذي لآسيا الوسطى وهو جنوب القوقاز، حيث جورجيا وأذربيجان وأرمينيا، هذا إضافة إلى تعزيز الدبلوماسية العامة الإسرائيلية في هذه المنطقة من خلال «الموشاف» الذراع التنموي والذي يوفر فرصا كثيرة للتدريب والاستشارات في مجالات عديدة، كما أن التفوق التكنولوجي والاقتصادي الإسرائيلي يعزز من فرص التعاون، وأخيرا وجود جالية كبيرة في إسرائيل ذات ثقافة روسية تعزز من التقارب الثقافي بين إسرائيل والمنطقة.

إن استخدام إسرائيل العلاقات الدولية والدبلوماسية مع دول العالم الإسلامي تهدف أساسا إلى تعزيز هوية إسرائيل «كدولة يهودية» آسيوية وبصفة سكانها السكان الأصليين، من خلال سياق تسخير الاقتصاد لجني مكاسب سياسية بالدرجة الأولى، وبالدرجة الثانية لجني مكاسب اقتصادية على المدى البعيد. سعت إسرائيل إلى تحقيق ثلاثة أهداف من وراء اقامتها للعلاقات مع دول آسيا الوسطى، كالتالي:

أولا- كسب الاعتراف بإسرائيل وتعزيز وجودها في آسيا وفي العالم الإسلامي، واعتبار تلك الدول جسرا رئيسا للتواصل مع العالم الإسلامي، حيث أصبحت هذه الدول فيما بعد دولا ذات عضوية في منظمة المؤتمر الإسلامي.

ثانيا- إن اقامة العلاقات الدبلوماسية في بداية تسعينيات القرن الماضي، وتعزيزها في سياق إطارها الزمني المحدد، أكد على أن إسرائيل تحظى باعتراف وعلاقات في مجمل الشرق الأوسط الكبير.

ثالثا- إن اقامة العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع دول آسيا الوسطى من شأنه أن يخلق ما يسمى «بفناء اقتصادي وسياسي » خلفي لإسرائيل، وتكاملا اقتصاديا يوفر لها أهم سلع الطاقة والمعادن وغيرها، بغض النظر عن آفاق التوصل إلى تسوية نهائية في قضايا الصراع العربي- الإسرائيلي عامة، والفلسطيني – الإسرائيلي خاصة، وبالذات في حال استمرار إسرائيل بمنهج إدارة الصراع وليس حلّه.

ومن الواضح اتخاذ معظم جمهوريات آسيا الوسطى لمواقف مؤيدة للقضية الفلسطينية في المحافل الدولية، وفي الوقت نفسه اتخذت هذه الدول سياسة تهدف إلى عدم عزل إسرائيل في المحافل الإقليمية، وكانت حريصة على عدم المشاركة مثلا في نشاطات منظمة المؤتمر الإسلامي فترة رئاسة إيران ٩٧-٢٠٠٠، لتنأى بنفسها عن المشاركة في اتخاذ قرارات ضد إسرائيل، الأمر الذي يعني تفضيلها إبعاد تداعيات الصراع العربي – الإسرائيلي عن أي إطار للتعاون على المستوى الإقليمي والدولي مع إسرائيل. من جهة أخرى فان إسرائيل تحقق سنويا إنجازات في مجال توطيد علاقاتها مع هذه الدول، وتعمل على التغلغل الاقتصادي والسياسي فيها، الأمر الذي يعني أنه في حال استمرار ضعف الحضور

العربي والفلسطيني سواء في مجال توطيد العلاقات الاقتصادية والتجارية أو السياسية، مقابل جود حضور ونفوذ إسرائيليين أقوى، فقد يتطور الوضع إلى تغير أيضا في المواقف السياسية لهذه الجمهوريات.

ومن الجدير الإشارة إلى أن ما يسمى بثورات «الربيع العربي» قوضت التوزان الجيوإستراتيجي الإسرائيلي على المستوى الإقليمي، وخاصة بعد ظهور تحالف تركي منافس بشكل ما يحد من النفوذ الإسرائيلي وخاصة في فترة حكم الإخوان المسلمين في مصر، إلا أن التطورات الأخيرة التي شهدتها مصر ما زالت تداعياتها لم تتضح بشكل نهائي. الأمر الذي يستدعي في كل الأحوال من إسرائيل تعزيز تحالفاتها مع جمهوريات آسيا الوسطى، بهدف تعزيز مكانتها الإقليمية وحضورها، علما أن مستقبل هذه العلاقات مع آسيا الوسطى وآفاق تطورها مرتبط بشكل رئيس بنتيجة تفاعل ثلاث قوى إقليمية، وهي: إسرائيل وتركيا وإيران. وهو أمر مرهون أيضا بالتطورات في مصر وآفاق استعادتها دورها الإقليمي الرائد.

الهوامش

١ أطلق الجغرافيون مفهوم «أوراسيا » بداية على القارة الأوربية وآسيا نتيجة عدم وجود فاصل طبيعي يقسم القارتين بشكل واضح، ومن ثم تم استخدام هذا المفهوم من قبل المفكرين الغربيين لوصف مجموعة الدول الأوروبية والآسيوية وخاصة تلك التي تفككت عن المنظومة الاشتراكية والتي تقع في محيط بحر قزوين والقوقاز بالإضافة إلى دول الشرق الأوسط وآسيا.

٢ تسعى الولايات المتحدة للتمييز بين منطقة القوقاز التي تضم جورجيا وأذربيجان وأرمينيا وآسيا الوسطى التي تضم كازاخستان وأوزبكستان وطاجكستان وتركمنستان وقرغيزستان . وبالرغم من وجود بعض الروابط العسكرية كون جورجيا تعتبر ممرا جويا للقواعد الأميركية في آسيا الوسطى، وغيرها من الروابط التاريخية، إلا أن صناع الفكر والساسة الأميركان يسعون الى التفريق لاعتبارات استراتيجية. ويتم النظر إلى القوقاز بصفته عنصرا حدوديا للبحر الأسود فقط، ويتم ربطة أكثر ببحر قزوين الذي يحتفظ بمقدرات بترول وغاز هائلة، ونهاية حدود القارة الأوروبية تجاه آسيا، أكثر من اعتباره ملحقا تابعا لآسيا. ويتم النظر إلى آسيا الوسطى باعتبار روابطها الطبيعة مختلفة حيث تجاوز بشكل ما الشرق الأوسط، وجنوب آسيا وشرقها.

٣ مشار إليه في: دول آسيا الوسطى. المجال الحيوي والاستراتيجي لخارطة الصراع،٢٠٠٨/١١/٢٥ على الرابط التالي http://www.aljaml.com/.

٤ التغلغل الإسرائيلي في آسيا الوسطى.. رؤية استراتيجية

http://www.asiaalwsta.com/newsdetails_print.asp?newsID=13434

5 Jim Nichol, Central Asia: Regional Developments andImplications for U.S. Interests, Congressional Research Service.Central Asia: Regional Developments and Implications for U.S. Interests, January 9, 2013.

6 Svantee Cornell, "Geopolitics and Strategic Alignment in the Caucasus and Central Asia, Journal of International Affairs, June-August 1999 Vol. IV, no. 2.

٧ Jim Nichol مصدر سابق.

٨ أسعد طه، الصراع في آسيا الوسطى، الجزيرة نت . ٢٠٠٢/١/١٣.

٩ مصدر سابق، Congressional Research Service

١٠ مصدر سابق، التغلغل الإسرائيلي في آسيا الوسطى.

11 Benyamin Neuberger ,Israel's Relations with the Third World (1948-2008) The S. Daniel Abraham Center for International and Regional Studies, Tel Aviv University2009 ,

١٢ محددات السياسية الخارجية توضح كيفية توظيف السياسة الخارجية وهي نتاج العوامل التالية: ١- التهديدات الخارجية، الفرص والتحديات، والمصادر التي يوفرها النظام الدولي والإقليمي، ٢- العامل الداخلي وتفاعلات النظام السياسي،٣ - الاحتياجات الاقتصادية .

١٣ طبقا للدراسة التي أعدها Bulent Aras، فإن انتهاء الحرب الباردة أجبرت إسرائيل على إعادة رسم سياستها الخارجية مطلع التسعينات، والتي سعت إلى تحقيق ما يلي: حل مشاكل حدودها وأمنها من خلال عملية السلام، تعزيز تكاملها والاعتراف بها في المنطقة كدولة شرعية ومعترف بها، الحصول على مرونة دبلوماسية في ظل الصراعات القائمة في الشرق الأوسط، الحصول على اعتراف بشرعيتها وتعزيز العمل الدبلوماسي في آسيا، تعزيز النفوذ الإقليمي والدولي .

Bulent Aras, Post Cold War Realities:Israel`s Strategy in Azerbigan and Central Asia, Meddle East Policy, Vol V.No 4, Jan.1998

14 Bulent Aras, 1998

١٥ رضا محمد هلال، «العلاقات الإسرائيلية مع دول الكومنولث الروسي»، ملف الأهرام الاستراتيجي ١كانون الأول٢٠٠٦.

١٦.المصدر السابق.

.Kashti, Or, "Study: Soviet immigrants outperform Israeli students," Haaretz, Feb. 10, 2008 17

١٨مصدر سابق، تغلغل الإسرائيلي في آسيا الوسطى.

19 Туркменско-израильские отношения. История и современность, Раис Сулейманов ,

http://www.meast.ru/article/turkmensko-izrailskie-otnosheniya-istoriya-i-sovremennost

20 Jews of Kyrgyzstan, Dr. Irena Vladimirsky

,http://www.bh.org.il/database-article.aspx?48708

21 http://en.wikipedia.org/wiki/Uzbek_Jews

٢٢ أمينة سالم، «الكيان الصهيوني في آسيا الوسطى: خطط التغلغل واستغلال الفراغ العربي والإسلامي».

http://www.asiaalwsta.com/bookDetails.asp?bookID=12534

٢٣ مصدر سابق، محمد أحمد الروسان.

٢٤ سوزي الجندي، «أوزبكستان في القلب»، ٢٠١٠/٨/١٤ موقع الاهرام الرقمي،

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=232207&eid=1882

25 Sharett before the Knesset, 15 June 1953; Yegar, .61–62

٢٦ المصدر السابق .

٢٧ ظهر مفهوم الشرق الأوسط الكبير كمفهوم في حلقة تطور الشرق الأوسط في التقرير الاستراتيجي السنوي لعام ١٩٩٥ (Strategic Assessment ١٩٩٥)، الذي يصدره مركز معهد الدراسات الاستراتيجية القومية (INSS) التابع لوزارة الدفاع الأمريكية، حيث تناول بالتحليل في فصل خاص الشرق الأوسط الكبير من المغرب حتى الحدود الصينية ليشمل الغرب العربي وآسيا العربية وآسيا الوسطى الإسلامية وجنوب آسيا.

٢٨ نجحت زيارة الرئيس الراحل ياسر عرفات في كانون الثاني ١٩٩٢إلى كازاخستان في كسب اعترافها بالدولة الفلسطينية، الأمر الذى أدى بإسحق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي في حينه إلى كتابة رسالة إلى ٢٣ عضو كونغرس أميركي، لحث الحكومة الأمريكية لممارسة الضغط على كازاخستان، كما حذر جميس بيكر وزير الخارجية الأميركي كازاخستان وطالبها بإعادة النظر في علاقاتها مع م.ت.ف .

٢٩ علاء فاروق، «إسرائيل ودول آسيا الوسطى : مصالح متبادلة أم استغلال صهيوني؟»، صحيفة الحقول، ٢٤ أيلول ٢٠١١.

٣٠ الموقع الإلكتروني لسفارة إسرائيل في أوزبكستان، www.embassiess.gov.il/astana

٣١ موقع وزارة الخارجية الأوزبكية بالإنجليزية . /http://mfa.uz/eng/inter_cooper/dipl_relat

32 www.israeltoday.co.il

٣٣ بالروسية، العلاقات الإسرائيلية – التركمانية، التاريخ والحاضر» .

Туркменско-израильские отношения. История и современность.

الموقع . http://meast.ru/article/turkmensko-izrailskie-otnosheniya-istoriya-i-sovremennost

٣٤ موقع أخبار اليوم الالكتروني،٢٠١٣/٦/٢٠ .

http://www.elyaom.com/2013/06/20/global-news/22657.html

٣٥ المصدر السابق.

36 Bulent Aras, Post-cold war Realities:Isreal's strategy in Azerbajan and centeral Asia,Middle East Policy,V,No.4, January,1998 page 75.

37 The Euro-Asian Jewish Congress, http://eajc.org/page356.

٣٨ قام بنحاس أفيف بتعيين مساعد له هو السفير السابق لإسرائيل في لاتفيا، كوريه، من مواليد الاتحاد السوفييتي ومن أوائل المهاجرين الذين التحقوا بالسلك الدبلوماسي الإسرائيلي في العام ١٩٧٣.حيث عمل كمدير عام لمدة عامين للقسم الافرو آسيوي في الخارجية الإسرائيلية. كما تمت الاستفادة من خبرة شيمي تسور والذي عين منذ العام ٢٠٠٨ كسفير غير مقيم لتركمنستان وطاجيكستان، حيث عمل سابقا منذ العام ١٩٨١ – ١٩٨٣ قنصلا عاما لإسرائيل في تركيا، ومن ثم سفيرا لإسرائيل في قبرص من ١٩٩٥-٢٠٠٠ والتي نجح خلالها في تعزيز العلاقات التجارية الإسرائيلية مع الدول العربية من خلال قبرص، مما وضعه في دائرة اهتمام صانعي القرار في إسرائيل، وعين لاحقا سفيرا لإسرائيل في فنلندا وكسفير غير مقيم لدى لتوانيا إحدى جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق. كما ضمت الإدارة دبلوماسيين آخرين مثل يعكوف ليفني و أولغا سلوف. بالروسية « السياسية الخارجية الإسرائيلية في آسيا الوسطى» .

٣٩ مؤتمر التفاعل وإجراءات بناء الثقة في آسيا هو منظمة دولية مقرها كازاخستان و تهدف إلى إيجاد التعاون البناء بين الدول بغرض توفير الاستقرار والأمن في المنطقة إضافةً إلى تعزيز السلام وحل النزاعات وتقوية التعاون الإقليمي والعالمي في مكافحة الإرهاب وتعزيز التسامح والتفاهم المتبادل. لمزيد من المعلومات حول العضوية ومجالات العمل يمكن الإطلاع على الموقع الإلكتروني للمؤتمر /http://www.s-cica.org

٤٠ أمينة سالم، «الكيان الصهيوني في آسيا الوسطى: خطط التغلغل واستغلال الفراغ العربي والإسلامي».

http://www.asiaalwsta.com/bookDetails.asp?bookID=12534

٤١ بالروسية، ماسميد.ف.اى، «حالة العلاقات الكازاخستانية الإسرائيلية».

Месамед В.И. Состояние казахстано-израильских отношений.·. http://mnenia.zahav.ru/ArticlePage.aspx?articleID=5206 (да-та обращения: 22.11.2011).

42 POLITICS-UZBEKISTAN: Karimov's Visit to Israel Cements Ties، http://ipsnews2.wpengine.com/1998/09/politics-uzbekistan-karimovs-visit-to-israel-cements-ties/

٤٣ صحيفة الشرق الأوسط،٢٠١٣/٦/٢٢

44 Владимир Месамед، Израиль и позиции стран Центральной Азии при голосовании в международных организациях ، источник: Институт Ближнего Востока، http://www.ia-centr.ru/expert/13136/.

بالروسية، فلاديمير ماسميد، إسرائيل ووموقف جمهوريات آسيا الوسطى في التصويت في المنظمات الدولية،٢٠١٢/٤/١٨، المصدر معهد الاستشراق . تم اعادة النشر على الموقع المذكور أعلاه .

45Bureau of International Organization Affairs.May 14. 2012.

Voting Practices in the United Nations. 2011.http://www.state.gov/p/io/rls/rpt/2011/practices/189980.htm

٤٦ مصدر سابق التغلغل الإسرائيلي في آسيا الوسطى.

٤٧ ديما شريف ومهدي السيد، «كازاخستان موطئ قدم إسرائيلية في آسيا الوسطى» موقع بنت جبيل،٢٠١٠/٤/٥.

٤٨ موقع روسيا اليوم بالعربية، «أوزبكستان بين روسيا والناتو»، ٢٠١٣/٤/١٠.

49 Ariel Cohen and Kevin DeCorla-Souza. Eurasian Energy and Israel's Choices.The Begin-Sadat Center For Strategic Studies. Bar-Ilan University. February 2011.

50 Simon Tagllapietra. "Towards a New Eastern Mediterranean Energy Corridor?». www.feem.it

51 http://www.kamelwazne.org/newsdetails.php?id=7

٥٢ انظر موقع سفارة كازاخستان في إسرائيل، وكذلك موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية .

٥٣ أهم الوفود الإسرائيلية إلى كازاخستان : في العام ١٩٩٣زيارة وزير الاقتصاد الإسرائيلي، زيارة الرئيس الإسرائيلي هيرتسوغ، في العام ١٩٩٥ زيارة وفد عسكري إسرائيلي يرأسه مدير عام وزارة الدفاع الإسرائيلية وزيارة وزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيريس. في العام ٢٠٠٩ زيارة الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس إلى كازاخستان. أما أهم الزيارات الرسمية من قبل وفود كازاخية الى إسرائيل فكانت في العام ١٩٩٥ وشملت زيارة رئيس المجلس الأعلى الكازيخي لإسرائيل وزيارة وزير الخارجية الكازيخي لإسرائيل للمشاركة في تشييع اسحق رابين. زيارة الرئيس الكازيخي لإسرائيل.١٩٩٩ زيارة نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكازيخي تويكيف لإسرائيل.٢٠٠٠ زيارة الرئيس الكازيخي نزاربايف الى إسرائيل.٢٠٠٥ زيارة وزير الصحة الكازيخي لإسرائيل.

٥٤ حيث تعمل هذه الشركات في عدة مجالات أهمها: إدارة المياه، الثروة الحيوانية، الطاقة، الأمن، الزراعة ،أنظمة الري ومنتجات الألبان .

٥٥

٥٦ من أهم الشركات الإسرائيلية العاملة في أوزبكستان.

Baran Group. Asia Travel. Pack Line ltd. Radcom. Afimilk. Teva .

٥٧ حول إحصائيات التجارة الخارجية لكازاخستان.

Simon Tagllapietra. December 2013 .. »Towards a New Eastern Mediterranean Energy Corridor?« http://www.feem.it/userfiles/attach/2013215105594NDL2013-012.pdf

٥٨ صحيفة الوطن، ٢٠٠٥/٣/١٦ . النسخة الالكترونية .

٥٩ صادرات تكنولوجيا الهايتك تسجل ارتفاعا طفيفا خلال عام ٢٠١٢، موقع عكا اون لاين الإلكتروني. http://www.akka.ps/ar/?event=showdetail&seid=18037

٦٠ احمد الغريب، "أسرار رغبة إسرائيل في دفع علاقاتها بكازاخستان»، ٢٠٠٠/١٢/٢، على الرابط التالي http://ar.qawim.net/index.php?option=com_frontpage&Itemid=1275

٦١ رفعت سيد أحمد، «إسرائيل في آسيا الإسلامية: من يوقف الزحف الصهيوني؟»، صحيفة الثورة الالكترونية،٢٠٠٥/٨/٢٨.

الفصل السادس عشر

علاقات متنامية بين إسرائيل وبين اليابان ودول الآسيان

د. أحمد قنديل

شهدت العلاقات بين إسرائيل من جهة واليابان ومعظم دول اتحاد دول جنوب شرق آسيا The Association of Southeast Asian Nations المعروفة بـ «آسيان» ASEAN ، من جهة أخرى، تناميا ملحوظا في السنوات الأخيرة في غالبية المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية والثقافية. وقد جاء هذا التنامي نتيجة وعي صانعي القرار الإسرائيلي وقادة اليهود في العالم بأن اليابان ودول آسيان يمثلون فرصة كبيرة لتحقيق المصالح القومية الإسرائيلية، خاصة على الأصعدة الاقتصادية والسياسية والأمنية مع تزايد الأهمية الجيو-سياسية لهذه الدول.[١]

وتعد آسيان منظمة اقتصادية تضم عشر دول في منطقة جنوب شرق آسيا، وهذه الدول هي: اندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند وسلطنة بروناي وفيتنام ولاوس وميانمار وكمبوديا. وقد تأسست آسيان في ٨ آب ١٩٦٧ في بانكوك، تايلاند، تحت شعار «رؤية واحدة، وهوية واحدة، ومجتمع واحد»

«One Vision, One Identity, One Community».

وتهدف آسيان إلى تسريع النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية في الدول الأعضاء، كما تسعى آسيان أيضا إلى حماية الأمن والاستقرار الإقليمي وحل الخلافات العالقة بين الدول الأعضاء.

يبلغ عدد سكان آسيان حوالي ٦٠٠ مليون نسمة، أي ٨,٨ في المائة تقريبا من إجمالي سكان العالم، ويصل إجمالي مساحة أراضي دول آسيان إلى ما يقرب من ٤,٤٦ مليون كيلو متر مربع، وهو ما يمثل ٣ في المائة تقريبا من مساحة الأرض في العالم، بينما تبلغ مساحة البحار في دول آسيان ثلاثة أضعاف مساحة الأرض.

وقد وصل الناتج المحلي الإجمالي في دول آسيان في عام ٢٠١١ إلى أكثر من ٢ تريليون دولار، وبالتالي إذا تم النظر إلى دول آسيان باعتبارها كيانا إقليميا واحدا، فستصبح ثامن أكبر اقتصاد في العالم.

وقد دفع التقدم الاقتصادي الكبير الذي حققته دول آسيان كثيرا من خبراء العلاقات الدولية إلى توقع أن يصبح القرن الواحد والعشرون قرنا «آسيويا» بامتياز كما كان القرن التاسع عشر قرنا «بريطانيا» والقرن العشرون قرنا «أميركيا». وهو ما يجعل اليابان ودول آسيان فضلا عن الصين والهند وكوريا الجنوبية بمثابة مراكز اقتصادية وتجارية ومالية مهمة من وجهة نظر المصالح العليا الإسرائيلية.

أولاً، محددات علاقات إسرائيل مع اليابان ودول آسيان

حرصت إسرائيل بشكل عام على تحقيق عدة أهداف رئيسية من توثيق علاقاتها مع اليابان ودول آسيان، من بينها: فتح أسواق جديدة لتسويق منتجاتها العسكرية، وزيارة فرص التعاون التجاري والاستثماري، وتعزيز التعاون التكنولوجي والفني.

ومن جهة أخرى، سعى صانعو القرار الإسرائيلي إلى تأمين تعاطف وفهم هذه الدول في مواجهة ما تعتبره تل أبيب «إرهابا وتطرفا إسلاميا» متصاعدا، عن طريق التواصل المستمر مع النخب السياسية والثقافية في هذه الدول لشرح الأوضاع السياسية والأمنية في إسرائيل ومنطقة الشرق الأوسط، خاصة بعد موجات «الربيع العربي» التي شهدتها تونس ومصر وغيرها، وتداعيات ذلك على مستقبل المنطقة في ضوء أزمة البرنامج النووي الإيراني، والأزمة السورية، ووصول الإخوان المسلمين إلى السلطة في مصر وخروجهم منها.

وقد لوحظ من لقاءات المسؤولين الإسرائيليين مع نظرائهم الآسيويين في الآونة الأخيرة الاهتمام بتبادل وجهات النظر حول عدة موضوعات مهمة، في مقدمتها: الوضع الأمني في شبه جزيرة سيناء، وعزم إسرائيل بناء خط سكة حديدية للربط بين البحر الأحمر والبحر المتوسط، بالتوازي مع قناة السويس، والاكتشافات الإسرائيلية الهائلة من الغاز الطبيعي في مياة البحر المتوسط، وتعزيز التبادلات العسكرية والأمنية بين الجانبين.

وفي هذا السياق، اتخذت إسرائيل عدة خطوات من أجل تعزيز العلاقات السياسية والأمنية مع اليابان ومعظم دول آسيان،[٢] وذلك لتحقيق هدفين رئيسيين: الهدف الأول هو توطيد العلاقات مع الدول التي تقيم معها علاقات اقتصادية ودبلوماسية قوية مثل: اليابان وسنغافورة وفيتنام وتايلاند. أما الهدف الثاني فتمثل في محاولة فتح قنوات للتواصل من أي نوع مع مسؤولي الدول التي لا تعترف بإسرائيل أو التي لا تقيم مع تل أبيب علاقات دبلوماسية، وبالذات إندونيسيا وماليزيا. حيث كان من بين أهم ما لوحظ مؤخرا تزايد عدد الزيارات التي نظمتها إلى إسرائيل اللجنة الأميركية اليهودية للصحافيين والأكاديميين من دول مثل تايلاند وفيتنام والفلبين واندونيسيا. وهو ما عكس تزايد الاهتمام اليهودي والإسرائيلي بزيادة التبادل الشعبي مع الدول الآسيوية الصاعدة، من أجل دفع وتعزيز العلاقات بين الجانبين، خاصة وأن هذه الزيارات تساهم من وجهة النظر الإسرائيلية في «تصحيح الخلل وتشويه الفهم» حول حقيقة الوضع على الأرض، والسياق العام للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني بشكل خاص والصراع الإسرائيلي – الإسلامي بشكل أكثر عمومية.

ومن أجل التأكيد على الاهتمام الإسرائيلي بالدول الآسيوية، أعلنت وزارة الخارجية الإسرائيلية اعتبارها عام ٢٠١٢

هو «عام آسيا في إسرائيل»، ووضعت له ميزانية تقدر بحوالي ٤ مليون شيكل، وكان من بين أنشطة هذا العام إقامة «معسكر العلوم الآسيوي» لأول مرة في مدينة القدس، بمشاركة أكثر من ٢٠٠ شاب من طلبة الجامعات والمدارس الثانوية من اليابان والصين واندونيسيا وسنغافورة وتايلاند وغيرها من الدول الآسيوية. وخلال هذا المعسكر، تبادل الشباب الآسيويين مع نظرائهم في إسرائيل، وجهات النظر حول أهم القضايا العلمية والسياسية ذات الاهتمام المشترك، كما حضروا أيضا محاضرات لكبار العلماء الإسرائيليين والآسيويين، بما في ذلك أولئك الذين حازوا على جوائز نوبل في العلوم. وكان شعار المعسكر هو «إقامة أواصر الصداقة والتعاون بين الجانبين الإسرائيلي والآسيوي على أساس اللغة العالمية للعلوم».

ومن جهة أخرى، كان من المحطات البارزة في علاقة إسرائيل مع دول اليابان وآسيان خلال العام الماضي، هو موافقة كل هذه الدول، باستثناء سنغافورة، التي امتنعت على التصويت، على مسألة رفع درجة تمثيل دولة فلسطين في الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى درجة دولة مراقب في تشرين الثاني ٢٠١٢، وهو ما مثل صفعة قوية للدبلوماسية الإسرائيلية التي حاولت إقناع هذه الدول بعدم تأييد هذه المسألة.

وسوف يحاول هذا الفصل في القسمين التاليين رصد أهم التفاعلات السياسية والاقتصادية التي تمت بين إسرائيل من جهة وبين اليابان ودول آسيان من جهة أخرى، أخذا في الاعتبار ما يلي: أولا، التركيز بصفة أساسية على علاقات إسرائيل مع اليابان، لكونها ثالث أكبر اقتصاد في العالم من ناحية، ودورها في دعم عملية السلام في الشرق الأوسط من ناحية أخرى.

وثانيا، التعرف على أهم ملامح علاقات إسرائيل مع كل من اندونيسيا وماليزيا، لكونهما دولتين إسلاميتين كبيرتين ومهمتين في منطقة جنوب شرق آسيا.

وأخيرا، الاهتمام بعلاقات تل أبيب مع كل من سنغافورة وفيتنام والفلبين وتايلاند، لتنامي العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة.

ثانياً: العلاقات السياسية

١- العلاقات اليابانية - الإسرائيلية

بدأت العلاقات الرسمية بين إسرائيل واليابان في ١٥ أيار ١٩٥٢، عندما اعترفت طوكيو بإسرائيل، وقامت تل أبيب مباشرة بعد هذا الاعتراف بإرسال بعثة لها إلى العاصمة اليابانية، ثم قامت طوكيو بافتتاح بعثة لها في إسرائيل في عام ١٩٥٥. وفي ١٩٦٣ تم رفع مستوى العلاقات بين البلدين إلى مستوى سفارة.[٣]

وبشكل عام، كانت الحكومات اليابانية المتعاقبة تعطي أولوية لعلاقاتها مع الدول العربية والإسلامية على علاقاتها مع إسرائيل، خاصة وأن استطلاعات الرأي العام في اليابان غالبا ما كانت تشير إلى أن أغلبية الشعب الياباني تنظر إلى إسرائيل نظرة سلبية (حوالي ٥٤ في المائة) بينما كانت أقلية بسيطة جدا من المواطنين اليابانيين ينظرون إلى الدولة العبرية

بشكل إيجابي (٣ في المائة فقط).

وقد جرت الكثير من المياه في نهر العلاقات المشتركة بين طوكيو وتل أبيب في العام الماضي. ففي منتصف شباط ٢٠١٢، التقى رئيس الوزراء الياباني السابق يوشيهيكؤ نودا مع نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع الإسرائيلي ايهود باراك. وجاء هذا اللقاء متزامنا مع مرور ستين عاما على تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وبعد إرسال فرق طبية إسرائيلية لمساعدة المناطق المنكوبة في اليابان نتيجة الزلزال المدمر الذي ضربها في آذار عام ٢٠١١. وخلال اللقاء المذكور، ظهر توافق كبير بين الجانبين بشأن البرنامج النووي الإيراني وخطورته على أمن إسرائيل والشرق الأوسط. إلا أن المسؤولين اليابانيين، رفضوا رغبة بعض الدوائر الأمنية الإسرائيلية في توجيه ضربة عسكرية استباقية للمرافق النووية الإيرانية، مشيرين إلى تفضيلهم الأسلوب السلمي والدبلوماسي في تسوية أزمة هذا البرنامج، لأن الخيار العسكري سيكون له عواقب وخيمة وخطيرة على استقرار منطقة الشرق الأوسط. كما ستكون له آثار عكسية، من وجهة النظر اليابانية، تتمثل في إمكانية دفع الشعب الإيراني للتوحد خلف قيادته لاستكمال البرنامج النووي، باعتباره الملاذ الأخير للحفاظ على أمن وسلامة بلادهم.

ومن جهة أخرى، عارضت اليابان في ٢٣ شباط ٢٠١٢ إعلان الحكومة الإسرائيلية موافقتها على خطط لبناء ٦٩٥ وحدة سكنية جديدة في مستوطنة «جيلو» و«شفوت راحيل» في الضفة الغربية، مشيرة إلى أن الاستمرار في بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة يعرقل الجهود الدؤوبة التي تبذلها اللجنة الرباعية والمجتمع الدولي من أجل استئناف مفاوضات السلام الإسرائيلية الفلسطينية، وتمثل انتهاكا للقانون الدولي.

كما استنكرت طوكيو أيضا في ٨ حزيران ٢٠١٢ معارضة الكنيست الإسرائيلي لإصدار قانون يمنع بناء المستوطنات على الأراضي الفلسطينية. ورفضت طوكيو أيضا في ٢٣ تشرين الأول ٢٠١٢ إعلان إسرائيل بناء ٧٩٧ وحدة سكنية جديدة في القدس الشرقية. وفي ٨ تشرين الثاني ٢٠١٢، عارضت اليابان بشدة قرار الحكومة الإسرائيلية طرح مناقصة لبناء ١٢٨٥ وحدة سكنية في القدس الشرقية والضفة الغربية.

وطالبت طوكيو إسرائيل بالوقف الكامل للأنشطة الاستيطانية، مؤكدة عدم اعترافها بالأعمال أحادية الجانب التي من شأنها الإخلال بالوضع النهائي للمناطق التي تم احتلالها من جانب إسرائيل في عام ١٩٦٧، مؤكدة على ضرورة تراجع الحكومة الإسرائيلية عن هذه الأنشطة من أجل تحقيق التقدم في عملية السلام.

وفيما يتعلق بعدوان إسرائيل على قطاع غزة خلال عام ٢٠١٢، خاصة في منتصف شهر تشرين الثاني الماضي، طالبت اليابان الجانبين بممارسة أقصى درجات ضبط النفس حتى لا يقع مزيد من الضحايا في صفوف المدنيين، مؤكدة على أن المشاكل بين الجانبين لا يمكن حلها عن طريق العنف، وإنما عن طريق التفاوض والحوار الهادف إلى بناء الثقة المتبادلة. كما دعت طوكيو أيضا إلى سرعة التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن وقف إطلاق النار بين الجانبين، مشيرة إلى دعمها كافة مبادرات الوساطة التي تقوم بها الجامعة العربية والأمم المتحدة. وفي هذا السياق، زار يوتاكا ايمورا، المبعوث الياباني الخاص للشرق الأوسط المنطقة في نهاية العام الماضي من أجل متابعة هذه المبادرات.

وفي أول أيار ٢٠١٢، قام وزير الخارجية الياباني الأسبق كوئتشيرؤ جيمبا بزيارة إلى إسرائيل التقى خلالها مع نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان. وخلال هذه الزيارة، طلبت اليابان من الحكومة الإسرائيلية تجميد كافة الأنشطة الاستيطانية (بما في ذلك الوصول إلى طريق ٩٠)، ووضع نظام مستمر ومستقر لإعادة أموال الضرائب إلى الجانب الفلسطيني، وتسهيل إجراءات الإفراج عن العوائد الجمركية، وتسهيل خدمات النقل والتوزيع من أجل تطبيق مبادرة «ممر السلام والرفاهية» على أرض الواقع. ومن جانبه، شدد وزير الخارجية الإسرائيلي على أن دفع مفاوضات السلام مع الفلسطينيين لن يكون ممكنا في ضوء الانقسام والخلافات بين حركتي فتح وحماس، وعدم إجراء انتخابات جديدة في المناطق الفلسطينية، مشيرا إلى أن بلاده سوف تتخذ كافة الإجراءات لمنع شن هجمات صاروخية جديدة عليها من قطاع غزة.

ومن ناحية أخرى، أكدت اليابان على رغبتها في مساعدة الفلسطينيين في إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية القادمة، مشيرة إلى أنه في حالة تشكيل حكومة فلسطينية جديدة بمشاركة أعضاء من حركة حماس في المستقبل، فإنها ترغب في تمسك الحكومة الجديدة بنبذ العنف، والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، والالتزام بالوعود التي تم التوصل إليها في الماضي بين المفاوضين الفلسطينيين والإسرائيليين. كما أعربت طوكيو أيضا عن عزمها الاستمرار في مساعدة السلطة الفلسطينية على تحسين أوضاعها المالية، والمضي قدما في تنفيذ مبادرة «ممر السلام والرفاهية» بمشاركة من إندونيسيا وماليزيا.

كما كررت اليابان خلال عام ٢٠١٢ تأييدها لحل الدولتين، وضرورة قيام دولة فلسطينية مستقلة في المستقبل إلى جوار دولة إسرائيل. ومن أجل إقامة الدولة الفلسطينية، أكد المسؤولون اليابانيون على أهمية تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة للفلسطينيين من خلال تعزيز الشراكة مع الدول المجاورة، وخاصة الأردن وإسرائيل. وفي هذا السياق، ركزت طوكيو مساعداتها للفلسطينيين في أربعة مجالات رئيسية، وهي: المساعدات الإنسانية، وبناء الدولة، وبناء الثقة، ودعم القدرات الاقتصادية. وقد بلغ إجمالي قيمة هذه المساعدات منذ ١٩٩٣ حتى عام ٢٠١٢ حوالي ١,٢ بليون دولار، وهو ما جعل اليابان ثالث أكبر الجهات المانحة للفلسطينيين بعد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

وتجدر الإشارة إلى أن مبادرة اليابان لإنشاء «ممر السلام والرفاهية» تعد أحد الإسهامات الرئيسية لليابان لتعزيز التعايش والرخاء المشترك بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أريحا ووادي الأردن عن طريق تعزيز التعاون الإقليمي في مجال الصناعات الزراعية بين الفلسطينيين والإسرائيليين والأردنيين واليابانيين. وخلال عام ٢٠١٢، بذلت طوكيو العديد من الجهود لتنفيذ منطقة الصناعات الزراعية في أريحا، وفي مقدمتها: إنشاء طريق للربط بين هذه المنطقة ومدينة أريحا، وتشييد أول محطة طاقة كهربائية تعمل بالطاقة الفوتوضوئية في الضفة الغربية ودخولها حيز التشغيل في تموز ٢٠١٢، وإقامة أول محطة للصرف الصحي في المنطقة. كما تم تنظيم العديد من ورش العمل المشتركة بين اليابان واندونيسيا وماليزيا لتقديم الدعم إلى الفلسطينيين في مجالات الزراعة والصناعة وعمل الشركات الصغيرة والمتوسطة.[٤]

٢- العلاقات الاندونيسية - الإسرائيلية

رغم عدم وجود اعتراف دبلوماسي من جانب اندونيسيا، أكبر الدول الإسلامية من حيث عدد السكان، تجاه إسرائيل، إلا أن الدولتين احتفظتا بمستوى محدود من العلاقات التجارية والسياحية والأمنية. ففي ٦ تموز من العام الماضي، وافقت اندونيسيا على فتح قنصلية لها في رام الله ، يرأسها سفير، من بين مهامه الرئيسية إدارة العلاقات والاتصالات مع إسرائيل. ويمثل هذا التحرك، الذي جاء بعد مفاوضات شاقة استمرت لأكثر من خمس سنوات، بوساطة أسترالية، رفعا واقعيا للعلاقات الدبلوماسية بين إندونيسيا وإسرائيل، لأن معظم أعمال هذه القنصلية في الواقع سيكون مركزا على التعامل مع إسرائيل سواء من الناحية الدبلوماسية أو القنصلية، رغم أن المسؤولين الإندونيسيين فسروا إقدام بلادهم على هذه الخطوة من أجل إظهار الدعم والتأييد لإقامة الدولة الفلسطينية. ومع ذلك، تسبب امتناع إسرائيل عن منح وزير الخارجية الاندونيسي تأشيرة لدخول رام الله في العام الماضي، إلى تعليق الموافقة الاندونيسية على فتح القنصلية في رام الله حتى كتابة هذه السطور. وبذلك، توقف التطور الايجابي الأكبر في السنوات الأخيرة في العلاقات الاندونيسية الإسرائيلية، وهو ما مثل صدمة كبيرة للإسرائيليين.[٥]

ومع ذلك، استمرت الانتقادات الاندونيسية لإسرائيل، حيث كررت جاكرتا رفضها لسياسات الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة، ورأت فيها معوقا كبيرا لنجاح العملية السلمية في الشرق الأوسط. وطالب السفير ديسرا برقية، مندوب اندونيسيا الدائم في الأمم المتحدة، في ٢٥ تموز ٢٠١٢، إسرائيل بالتوقف التام عن بناء المستوطنات، بل وتفكيك القائم منها خاصة في القدس الشرقية، مشيرا إلى أنها منافية لقرارات الأمم المتحدة وأكبر مانع أمام نجاح مفاوضات السلام، فضلا عن وجود قضايا مهمة أخرى مختلف عليها بين الجانبين، مثل الحدود، والأمن، واللاجئين، ووضع القدس.[٦]

وتجدر الإشارة إلى أن تل أبيب تعطي أهمية خاصة لتحسين العلاقات مع إندونيسيا، باعتبارها أكبر الدول الإسلامية من حيث عدد السكان في العالم، فضلا عن كونها، من وجهة النظر الإسرائيلية، أحد النماذج الناجحة، التي يمكن للدول الإسلامية الأخرى الاقتداء به من حيث التطور الديمقراطي، بعد موجات ما يعرف بـ «الربيع العربي». فالنموذج الاندونيسي، من وجهة النظر الإسرائيلية، يتسم بالنجاح في تطبيق سياسات فعالة للتوافق والتسامح والتعايش بين القوى السياسية والاجتماعية المختلفة، وهو الأمر الذي يمكن أن يكون نموذجا للشعب الفلسطيني عند إقامته لدولة ديمقراطية تسعى للتعايش السلمي مع إسرائيل، وذلك بعد تحقيق حل الدولتين على أرض الواقع.[٧]

ورغم السعي الإسرائيلي الحثيث لتطوير علاقاتها مع جاكرتا، أظهر استطلاع للرأي أجرته شبكة بي بي سي البريطانية في عام ٢٠١٣ أن ٧٠ في المائة من الاندونيسيين ينظرون بشكل سلبي إلى إسرائيل بينما نظر ١٢ في المائة فقط من الشعب الاندونيسي نظرة إيجابية إلى الدولة العبرية، وهو الأمر الذي يشير إلى تضاؤل إمكانية تحسن العلاقات بين الجانبين في المدى المنظور.

٣- العلاقات الماليزية – الإسرائيلية

رغم عدم وجود علاقات دبلوماسية بين كوالالمبور وتل أبيب، وتأكيد قادة ماليزيا عزمهم على عدم إقامة أي علاقات سياسية مع الكيان الإسرائيلي حتى يتم التوصل إلى اتفاق سلام شامل بين الشعب الفلسطيني وإسرائيل، فقد تنامت العلاقات التجارية بين البلدين بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، حتى أصبحت ماليزيا، رابع أكبر الشركاء التجاريين ضمن دول آسيان العشر مع إسرائيل، بعد سنغافورة وتايلاند وفيتنام، كما سيأتي ذكره لاحقا.

ومنذ بداية عام ٢٠١٢، تعرض عبد الله أحمد بدوي، رئيس الوزراء الماليزي السابق (٢٠٠٣ - ٢٠٠٩) إلى انتقادات عنيفة في وسائل الإعلام الماليزية، بعدما قامت صحيفة وول ستريت الأميركية بنشر تصريحات على لسانه مفادها تأييده «كل الجهود المبذولة لضمان أمن إسرائيل». وفسر رئيس الوزراء السابق مهاتير محمد هذه التصريحات برغبة بدوي في العودة إلى السلطة مرة أخرى بأي ثمن، حتى ولو كان عن طريق توثيق علاقات الصداقة مع قادة اليهود في الولايات المتحدة.

وتم في العام الماضي أيضا الكشف عن مضمون الخطابات التي وجهها رئيس الوزراء الماليزي السابق مهاتير محمد، (الذي تولى منصبه في الفترة من ١٩٨١ حتى ٢٠٠٣) إلى رؤساء وزراء إسرائيل السابقين إسحق رابين، وبنيامين نتنياهو، وايهود باراك في أعوام ١٩٩٣، و١٩٩٧، و١٩٩٩ على التوالي، من أجل دحض الشائعات التي قالت بأن حكومة مهاتير كانت في طريقها إلى الاعتراف بدولة إسرائيل، رغم التصريحات العلنية لمهاتير ضد إسرائيل طوال فترة تواجده في السلطة.

وفي هذا السياق، أكد وزير الخارجية الماليزي «انيفا أمان» أمام البرلمان الماليزي في آذار ٢٠١٢ على أن سياسة بلاده الرافضة لإقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل ظلت واضحة ولم تتغير على الإطلاق، مشيرا إلى أن ماليزيا تتمسك برفضها التام للممارسات الإسرائيلية في انتهاك الأراضي الفلسطينية، خاصة فيما يتعلق ببناء المستوطنات في الضفة الغربية. وأكد وزير الخارجية الماليزي أيضا على أن بلاده ستستمر في دعم الفلسطينيين عن طريق المساعدات المالية والإنسانية، التي يشرف عليها وينفذها برنامج التعاون الفني الماليزي والمنظمات غير الحكومية، من أجل تعمير غزة والضفة الغربية.[٨]

ومن ناحية أخرى، أكد داتوك حسين هنيف، الممثل الدائم لماليزيا في الأمم المتحدة، على تأييد بلاده لحق تقرير المصير والاستقلال للشعب الفلسطيني، مشيرا إلى تأييد بلاده للطلب الفلسطيني الخاص بالحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. كما عبر هنيف عن تهنئته للشعب الفلسطيني لحصوله على صفة الدولة المراقب في الأمم المتحدة خلال اجتماعات الجلسة العامة رقم ٦٧ للجمعية العامة في الأمم المتحدة التي عقدت في تشرين الثاني ٢٠١٢. كما طالب إسرائيل أيضا برفع الحصار غير القانوني فورا عن قطاع غزة، والسماح بمرور الإمدادات والمساعدات الإنسانية إلى الشعب الفلسطيني. وقال الممثل الماليزي أن التوصل إلى حل نهائي وعادل للمسألة الفلسطينية سيؤدي ليس فقط إلى إفادة الشعب الفلسطيني، وإنما أيضا سيساهم في تحقيق أمن إسرائيل في المدى الطويل، ، مؤكدا على ضرورة تمسك المجتمع الدولي بمبدأ إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وفق حل الدولتين، على اعتبار أن ذلك هو الطريق الوحيد الذي يضمن مستقبلا أفضل لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين. وأشار هنيف إلى أن كل الإجراءات التي اتخذتها تل أبيب في الجولان، بما في ذلك إقامة وتوسيع المستوطنات غير القانونية، تمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، مؤكدا على ضرورة عودة

إسرائيل مائدة المفاوضات برغبة حقيقية لإنهاء الصراع الحالي.

إلا أن أهم التطورات على صعيد العلاقات الماليزية- الإسرائيلية خلال العام الماضي جاء في ٣٠ تشرين الأول ٢٠١٢، عندما قررت الحكومة الماليزية، في خطوة غير مسبوقة، التخفيف من قيود سفر مواطنيها إلى إسرائيل، خاصة بالنسبة للمسيحيين الراغبين في الحج إلى الأماكن المقدسة (في بيت لحم والقدس). فبعد أن كان السفر إلى إسرائيل مشروطا بتحديد عدد المسافرين بـ ٧٠٠ شخص في العام، وعدم زيادة مدة إقامتهم عن عشرة أيام لمرة واحدة فقط، سمحت الحكومة الماليزية للمسيحيين بالسفر إلى إسرائيل لعدد غير محدد من المرات في العام، على ألا تزيد مدة الزيارة عن ٢١ يوما، والذهاب إلى أي مكان هناك، طالما سمحت لهم بذلك السلطات الإسرائيلية. كما رفعت الحكومة الماليزية أيضا القيد المفروض على أعمار المسافرين إلى إسرائيل، بعد أن كانت تتمسك بألا يقل عمر المسافر عن ١٨ عاما (لم يكن مسموحا لهؤلاء بالسفر إلى إسرائيل سوى مرة واحدة خلال ثلاث سنوات). وتجدر الإشارة إلى أن عدد المسيحيين في ماليزيا يصل إلى ٢,٧ مليون شخص، وهو ما يمثل ٩ في المائة تقريبا من إجمالي عدد السكان.[٩]

٤- العلاقات السنغافورية – الإسرائيلية

تعد سنغافورة أحد أهم وأقدم حلفاء إسرائيل في جنوب شرق آسيا. وقد استمر التحسن والتطور في العلاقات الوثيقة بين سنغافورة وتل أبيب منذ نشأتها بشكل رسمي في أيار ١٩٦٩. [١٠]

ومن ناحية أخرى، قام وزير الخارجية الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان بزيارة إلى سنغافورة في آذار ٢٠١٢، التقى خلالها مع رئيس الدولة ورئيس الوزراء وعدد من كبار المسؤولين هناك. وقد أكد الجانبان خلال هذه الزيارة على ضرورة تعزيز علاقات التعاون الثنائي في مجالات التعليم والثقافة والعلوم والتكنولوجيا، إلى جانب توثيق التعاون القائم بالفعل في مجالات الأمن والدفاع.

٥- العلاقات الفيتنامية – الإسرائيلية

تأسست العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل وفيتنام في ١٢ تموز ١٩٩٣. وقد افتتحت تل أبيب سفارة لها في هانوي في كانون الأول من العام نفسه، بينما تأخر افتتاح سفارة لفيتنام في إسرائيل حتى ٩ تموز ٢٠٠٩، حيث كان السفير الفيتنامي في القاهرة هو سفير غير مقيم لدى إسرائيل منذ بدء العلاقات الرسمية بين الجانبين.

وقد شهدت العلاقات بين هانوي وتل أبيب تحسنا كبيرا في السنوات القليلة الماضية نتيجة عاملين رئيسيين: العامل الأول كان زيارة الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس لفيتنام على رأس وفد ضخم من رجال الأعمال في تشرين الثاني ٢٠١١، بدعوة من الرئيس الفيتنامي ترونج تان سانج، وهو ما ساهم بشكل ملموس في دفع التعاون التجاري والاستثماري بين الجانبين، خاصة في مجالات الزراعة والإنتاج الحيواني والألبان والمصايد البحرية والسياحة واكتشاف البترول والغاز والأدوية والاتصالات. [١١]

أما العامل الثاني فهو توصل الدولتين إلى اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتجاري في آب ٢٠٠٤، وهو ما شكل الأساس القانوني لدفع العلاقات التجارية والاقتصادية بين الجانبين.

ومن جهة أخرى، نظمت إسرائيل، خلال العام ٢٠١٢، عن طريق المركز الإسرائيلي للتعاون الدولي (ماشاف)، دورات تدريبية متنوعة لبناء قدرات الشعب الفيتنامي في مجالات الزراعة والأرصاد الجوية والصحة وغيرها، كما قدمت منحا دراسية متعددة في المجالات المذكورة.

وقد ظهرت آثار التقارب الاقتصادي والسياسي بين فيتنام وإسرائيل في منتصف شهر أيار ٢٠١٢، عندما انعقدت الجلسة الثالثة المشتركة للتشاور السياسي بين البلدين في تل أبيب. حيث أكدت الدولتان خلال لقاءات هذه الجلسة عزمهما دفع علاقات التعاون الثنائي بين البلدين في كافة المجالات، خاصة بعد الزيارة الناجحة للرئيس الإسرائيلي بيريس إلى فيتنام في تشرين الثاني ٢٠١١. وقد أشاد الجانب الإسرائيلي في هذه الجلسة بالتقدم الاقتصادي الكبير الذي حققته فيتنام، مشيرا إلى رغبته في تعزيز التعاون معها في مجالات الزراعة والتجارة والعلوم والتكنولوجيا والرعاية الصحية والتعليم والتدريب. أما الجانب الفيتنامي، فقد طالب تل أبيب بزيادة عدد المتدربين في قطاع الزراعة الإسرائيلي، وفتح السوق الإسرائيلية أمام العمالة الفيتنامية. [١٢]

كما اتفق الجانبان أيضا على زيادة التبادلات على مستوى الخبراء والأكاديميين خلال عام ٢٠١٣، الذي يشهد الذكرى العشرين لتأسيس العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

كما اتفقت الدولتان أيضا على ضرورة التوصل بسرعة إلى اتفاقية بشأن تشجيع الاستثمارات وحمايتها. كما اتفقتا أيضا على عقد الجلسة الرابعة المشتركة للتشاور السياسي في فيتنام في عام ٢٠١٣.

٦- العلاقات الفلبينية – الإسرائيلية

تتمتع مانيلا وتل أبيب بعلاقات سياسية واقتصادية وثيقة منذ قيام الدولة العبرية. حيث كانت الفلبين الدولة الآسيوية الوحيدة (من بين ٣٣ دولة) التي اعترفت بالقرار رقم ١٨١ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٤٧، والذي نص على تقسيم فلسطين وإنشاء دولة إسرائيل. ومنذ ذلك الحين، توطدت العلاقات بين الدولتين، خاصة بعد افتتاح السفارة الإسرائيلية في مانيلا في ٢٦ شباط ١٩٥٨، والسفارة الفلبينية في تل أبيب في ١٩٦٢.

وقد جاءت أهم التطورات في علاقات البلدين خلال العام الماضي، عندما رفعت حكومة مانيلا في ١٥ كانون الأول ٢٠١٢ الحظر، الذي فرضته في شهر تشرين الثاني الماضي، على ذهاب العمالة الفلبينية الجديدة إلى إسرائيل وقطاع غزة، نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية هناك. وتجدر الإشارة إلى أن هناك حوالي ٤٠ ألف فلبيني يعملون في مجال التمريض في إسرائيل. [١٣]

٧- العلاقات التايلاندية - الإسرائيلية

تأسست العلاقات الرسمية بين إسرائيل وتايلاند في حزيران ١٩٥٤، وافتتحت تل أبيب سفارتها في بانكوك في ١٩٥٨، بينما لم يكن هناك سفارة لتايلاند في إسرائيل حتى ١٩٩٦. وتخطط البلدان لإقامة سلسلة من الأنشطة الاحتفالية في عام ٢٠١٤ بمناسبة مرور ستين عاما على تأسيس العلاقات الدبلوماسية بينهما.

وقد شهدت علاقة بانكوك وتل أبيب تطورا ملحوظا في الآونة الأخيرة، حيث اعترفت حكومة تايلاند في كانون

الثـاني ٢٠١٢ بالدولـة الفلسـطينية في حـدود مـا قبـل عـام ١٩٦٧، معربـة عـن رغبتهـا في إنشـاء علاقـات دبلوماسـية كاملـة مـع الفلسـطينيين، وهـو مـا مثـل صفعـة قويـة للدبلوماسـية الإسرائيليـة، التـي تسـعى إلى منـع الـدول الآسـيوية مـن الاعـتراف بالدولـة الفلسـطينية الوليـدة.

ثالثاً، العلاقات العسكرية

هناك تعاون كبير بين بعض دول المنطقة وبين إسرائيل في المجال العسكري. وربما كان إعلان شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية في بداية عام ٢٠١٢ عن بيعها أنظمة تسليح متطورة وصواريخ جوية ومعدات استخباراتية بقيمة ١،١ بليون دولار إلى إحدى الدول الآسيوية خلال السنوات الأربع القادمة، مؤشرا قويا على توافر مثل هذه الفرص.

تعاونت سلطات الأمن التايلاندية مع جهاز الموساد الإسرائيلي في شباط من العام الماضي ٢٠١٢، وقدمت إليه معلومات استخباراتية تفيد بتورط إيران وحزب الله اللبناني في كل من محاولة لاغتيال وزير الدفاع الإسرائيلي أثناء زيارته إلى سنغافورة، وتنفيذ سلسلة من الهجمات على الدبلوماسيين الإسرائيليين في جورجيا والهند وتايلاند في شباط عام ٢٠١٢. وذلك بعد أن قام البوليس في تايلاند باعتقال شخصين إيرانيين مرتبطين بهذه المحاولات قبل محاولتهما الهرب إلى ماليزيا.

تتميز العلاقات بين سنغافورة وإسرائيل بتطور التعاون في المجال الأمني، مقارنة بدول آسيان الأخرى، حيث تتعاون شركات تصنيع الأسلحة من الجانبين في العديد من مشروعات التعاون المشترك، كما يوجد تبادل تجاري مرتفع في مجال تصدير السلاح، خاصة بعد توقيع اتفاقية في عام ٢٠٠٥ لتشجيع تبادل التجارة والاستثمار بين البلدين.

وقد استمرت العلاقات الوثيقة بين الجانبين في العام الماضي، ففي شباط ٢٠١٢، قام وزير الدفاع الإسرائيلي بزيارة سنغافورة من أجل دعم قطاع الصناعات العسكرية الإسرائيلي في معرض الطيران الدولي الذي أقيم هناك، وفي المناقصات التي طرحتها الحكومة السنغافورية لدعم قواتها بالأنظمة المضادة للغواصات وطائرات التزويد بالوقود في الجو.

وقد تزامنت هذه الزيارة مع تقارير صحافية أشارت إلى قيام إسرائيل بدور رئيس ومحوري في تأسيس القوات السنغافورية في منتصف الستينيات من القرن الماضي. وهي المعلومات التي تم إخفاؤها بواسطة مؤسس سنغافورة لي كوان يو، حتى لا يثير غضب وحفيظة الدول الإسلامية المجاورة لسنغافورة، وفي مقدمتها ماليزيا واندونيسيا.

ووفق التقارير ذاتها، فقد ترأس العقيد يعقوب إلعيزري بعثة عسكرية إسرائيلية في منتصف الخمسينيات، عملت على تدريب عناصر الجيش وبناء وحداته وتقديم النصح في نوع الأسلحة. إلى جانب ذلك زودت إسرائيل الجيش الجديد بالسلاح الأوتوماتيك والمعدات والناقلات. وتحت وصاية البعثة العسكرية الاسرائيلية تم إنشاء مدرسة عسكرية ومدرسة فنية. كما تتعاون الصناعات الجوية السنغافورية مع شركة «إلبيت» لتطوير طائرة «أف ٥» التركية المقاتلة. كما كان وزير الدفاع السنغافوري قد أعلن أن البلدين يطوران معاً صاروخاً مضاداً للدبابات من نوع «جيل».

ووقعت إسرائيل اتفاقية مع فيتنام لبناء مصنع للأسلحة الخفيفة الإسرائيلية خاصة لإنتاج الرشاش الإسرائيلي من نوع «جاليلي»، وتقدر قيمة الاستثمار الإسرائيلي في هذا التعاون قرابة ١٠٠ ميلون دولار. وتبدو فيتنام متحفزة للتعاون العسكري مع إسرائيل، هذا في ظل رغبتها في تطوير سلاحها، خاصة في نظم المراقبة والاتصال والبحرية.

ورغم عدم توفر الكثير من المعلومات عن بعض نشاطات إسرائيل العسكرية مع اندونيسيا، فقد شارك ممثل من مجلس الأمن الاندونيسي، وهو أعلى جهة أمنية فيها، في منتصف تشرين الثاني ٢٠١٢، في مؤتمر نظمته وزارة الشؤون الأمنية الداخلية في إسرائيل، لبحث سبل التعاون في أنظمة أمن المعلومات وحمايتها على شبكة الانترنت. وهو ما أشار إلى ذوبان جليد المقاطعة الرسمية الاندونيسية، بدرجة ما، للتعامل مع تل أبيب قبل التوصل إلى معاهدة سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهو الموقف الذي استمر منذ قيام الدولة الإسرائيلية في عام ١٩٤٧.

رابعاً، العلاقات الاقتصادية

حتى بداية عقد التسعينيات في القرن الماضي، كانت اليابان ودول آسيان في مقدمة الدول التي استجابت لمطالب الدول العربية بفرض مقاطعة اقتصادية كاملة على إسرائيل، وبالتالي كانت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجانبين الإسرائيلي والآسيوي محدودة جدا. ولكن بعد التقدم الذي حدث على مسار التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي في بداية العقد الأخير من القرن الماضي، شهدت العلاقات الاقتصادية بين الجانبين قفزات كبيرة، ونمى التبادل التجاري بين إسرائيل وبعض هذه الدول بعدة أضعاف خلال فترة محدودة من الزمن.

وكانت زيارة الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس إلى فيتنام في تشرين الثاني عام ٢٠١١، مع وفد كبير من رجال الأعمال الإسرائيليين في مجالات التمويل والصناعة والزراعة والدفاع، مؤشرا مهما على وجود فرص تجارية واستثمارية كبيرة ليس فقط في فيتنام وإنما أيضا في باقي دول آسيان، وخاصة سنغافورة وتايلاند والفلبين واندونيسيا، مع وجود إعجاب في معظم هذه الدول بالتقدم الإسرائيلي في مجالات الري والزراعة والأدوية والاتصالات والبحوث والتطوير.

ومن ناحية أخرى، تشير التقارير الرسمية الصادرة في عام ٢٠١٢ عن مكتب الإحصاء المركزي في إسرائيل إلى عدد من المؤشرات المهمة بالنسبة لواقع العلاقات التجارية بين إسرائيل ودول منطقة شرق وجنوب شرق آسيا، لعل من أهمها ما يلي:

أولا: جاءت اليابان في مقدمة الشركاء التجاريين لإسرائيل بين دول هذه المنطقة. حيث بلغ إجمالي التبادل التجاري بين طوكيو وتل أبيب (في الفترة من كانون الثاني إلى تشرين الثاني ٢٠١٢) حوالي ٢٤٠٨ مليون دولار، بزيادة تبلغ ٣٥,٥ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١١.[١٤]

وقد بلغت الواردات الإسرائيلية من اليابان في هذه الفترة ١٦٤٥ مليون دولار، وهو ما يمثل حوالي ٢,٤ في المائة من إجمالي الواردات الإسرائيلية. بينما بلغت الصادرات الإسرائيلية لليابان في الفترة المذكورة حوالي ٧٦٣ مليون دولار، مما شكل نسبة ١,٣ في المائة من إجمالي الصادرات الإسرائيلية إلى العالم. وهو ما يعني أن العجز التجاري لإسرائيل مع اليابان خلال الفترة المذكورة وصل إلى ٨٨٢ مليون دولار.

ثانيا: حصلت سنغافورة على المرتبة الأولى بين أهم الشركاء التجاريين لإسرائيل بين دول آسيان العشرة. حيث بلغ إجمالي التجارة البينية بين البلدين (في الفترة من كانون الثاني إلى تشرين الثاني ٢٠١٢) حوالي ١٢٤٨ مليون دولار،

تلتها بعد ذلك كل من: تايلاند (١٠٢٤,٢ مليون دولار)، وفيتنام (٨٨٩,٨ مليون دولار)، وماليزيا (٧٦٣,٦ مليون دولار)، والفلبين (١٨٤,٧ مليون دولار)، وأندونيسيا (١٢١,٨ مليون دولار)، وأخيرا ميانمار (١,٣ مليون دولار). أنظر الجدول المرفق:

	٢٠١٠	٢٠١١	من كانون الثاني إلى تشرين الثاني ٢٠١١	من كانون الثاني إلى تشرين الثاني ٢٠١٢	نسبة التغير السنوي في إجمالي حجم التجارة
اليابان	٢٤٣٦,٨	٣٣٠٢,٩	٣٠٣٥,٩	٢٤٠٧,٨	-٢٠,٧
سنغافورة	١٢٣١,٥	١٢٨٦	١١٦٧,٧	١٢٤٨,٣	٦,٩
تايلاند	١٠٣٨	١٢١٧,٥	١١٣٥,٧	١٠٢٤,٢	-٩,٨
فيتنام	٢٠٩,٤	٤٧٠,٦	٤٢٠,١	٨٨٩,٨	١١١,٨
ماليزيا	٨٨٣	٨١٠,٨	٧٨٩,٥	٧٦٣,٦	-٣,٣
الفلبين	٢٧٠,٨	٢٠٢,٤	١٨٧,٣	١٨٤,٧	-١,٤
اندونيسيا	١١٩,١	١٣٧,٢	١٢٧,١	١٢١,٨	-٤,٢
ميانمار	٣,١	٢,١	٢	١,٣	-٣٥,٠

إجمالي التبادل التجاري بين إسرائيل من جهة واليابان ودول آسيان من جهة أخرى في الأعوام الثلاثة الأخيرة

ثالثا: كانت فيتنام من أكثر الدول التي حققت معها إسرائيل قفزة إيجابية في التبادل التجاري خلال الفترة من كانون الثاني حتى تشرين الثاني ٢٠١٢، حيث ارتفع هذا التبادل بنسبة ١١١ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. كما ارتفع أيضا التبادل التجاري خلال الفترة نفسها بنسبة تقترب من ٧ في المائة. وفيما عدا هاتين الدولتين تراجعت التجارة البينية لإسرائيل مع كافة دول آسيان واليابان. حيث تراجع التبادل التجاري بين إسرائيل وميانمار بنسبة ٣٥ في المائة، واليابان بنسبة ٢١ في المائة، وتايلاند بنسبة ١٠ في المائة، واندونيسيا بنسبة ٤ في المائة، وماليزيا بنسبة ٣ في المائة تقريبا. أما لاوس وكمبوديا وسلطنة بروناي فلم تتوافر لها أي إحصائيات بشأن التبادل التجاري مع إسرائيل، وهو ما يدل إما على انعدام هذا التبادل أو ضآلته الشديدة، والتي لم تسمح بذكرها في الإحصائيات الرسمية لمكتب الإحصاء المركزي في إسرائيل.

رابعا: كانت ماليزيا من أكثر الدول التي حققت معها إسرائيل فائضا تجاريا خلال الفترة من كانون الثاني إلى تشرين الثاني ٢٠١٢، حيث بلغ هذا الفائض حوالي ٦٣١ مليون دولار، وجاءت بعدها فيتنام التي حققت معها تل أبيب فائضا تجاريا وصل إلى ٥٠٤ مليون دولار. بينما كانت اليابان وسنغافورة وأندونيسيا والفلبين من أكثر الدول التي حققت معها إسرائيل عجزا تجاريا، وقد بلغ هذا العجز ٨٨٢ مليون دولار و١٥١ مليون دولار، و٨٥ مليون دولار، و٣ مليون على التوالي.

	الواردات الإسرائيلية	النسبة إلى إجمالي الواردات الإسرائيلية	الصادرات الإسرائيلية	النسبة إلى إجمالي الصادرات الإسرائيلية	الميزان التجاري
اندونيسيا	١٠٣,٦	٠,١٥	١٨,٢	٠,٠٣	-٨٥,٤
فيتنام	١٩٢,٧	٠,٢٩	٦٩٧,١	١,٢٠	٥٠٤,٤
اليابان	١٦٤٥,١	٢,٤٣	٧٦٢,٧	١,٣١	-٨٨٢,٤
مياغار	٠,١	٠,٠٠	١,٢	٠,٠٠	١,١
ماليزيا	٦٦,٥	٠,١٠	٦٩٧,١	١,٢٠	٦٣٠,٦
سنغافورة	٦٩٩,٥	١,٠٣	٥٤٨,٨	٠,٩٥	-١٥٠,٧
الفلبين	٩٣,٦	٠,١٤	٩١,١	٠,١٦	-٢,٥
تايلاند	٤٨٣,٦	٠,٧٢	٥٤٠,٦	٠,٩٣	٥٧
الإجمالي	٦٧٥٩٦,١	١٠٠,٠٠	٥٨٠٠٤,٦	١٠٠,٠٠	

حجم التبادل التجاري بين إسرائيل وبين اليابان ودول آسيان خلال الفترة من كانون الثاني حتى تشرين الثاني ٢٠١٢

خاتمة

يمكن القول إن السنوات الأخيرة شهدت خطوات كبيرة باتجاه تعزيز العلاقات بين إسرائيل من جهة واليابان ودول آسيان من جهة أخرى، لاسيما في ظل البراغماتية الآسيوية المتصاعدة ونجاح إسرائيل في التوافق والتجاوب مع ما تحتاجه هذه الدول التي يبدو أنها ترغب جميعا في تعزيز مواقعها الاقتصادية، والاستفادة من الخبرة الإسرائيلية التكنولوجية، وتوظيف اللوبي اليهودي القوي في الولايات المتحدة لخدمة مصالحها.

وفي الوقت نفسه، لم تكن إسرائيل منذ قيامها غافلة عن أهمية تنمية علاقاتها مع دول القارة الآسيوية، حيث كان ديفيد بن غوريون أول رئيس وزراء لإسرائيل يعتقد « أن الأسلوب الآخر لضمان أمن إسرائيل هو عبر إقامة علاقات صداقة مع جميع الدول والأمم»، وكان يطالب اليهود دائما بعدم إغلاق أعينهم عن رؤية صعود دول آسيا وشعوبها. ويبدو أن جهود تل أبيب لتغيير صورتها لدى الدول الآسيوية، ولتغيير قناعة هذه الدول بالحق العربي في فلسطين، بدأت تجني ثمارها، في ظل ضعف، بل غياب، التواجد العربي والإسلامي في هذه الدول، وفي ظل «سياسة النفس الطويل» التي اعتمدتها إسرائيل في إقامة علاقات سياسية وثيقة مع معظم الدول الآسيوية. ومن المهم في هذا السياق إبداء بعض الملاحظات الختامية:

تركز إسرائيل على إيجاد مساحة من التعاون الاقتصادي والتجاري مع الدول التي لا تقيم معها علاقات دبلوماسية، ويستند المنطق الإسرائيلي على أن أي شكل من التعاون الاقتصادي والفني يؤدي إلي خلق مصالح مشتركة تفتح الطريق

ولـو بعـد حـين أمـام العلاقـات السياسـية الكاملـة عندمـا تتهيـأ الظـروف المناسـبة. ولقـد سـبق لهـذا الأسـلوب أن نجـح في حالـة الصـين، وهـو يمـارس حاليـا مـع إندونيسـيا وماليزيـا.

إن جزءا كبيرا من نجاح إسرائيل في تعزيز علاقاتها بالدول الآسيوية يعود إلى قدرتها على تحريك الهواجس الأمنية، واللعب على وتر مكافحة الإرهاب والتطرف والتشدد، ويصدق هذا التحليل بصفة خاصة على اليابان وسنغافورة وتايلاند، وتستطيع إسرائيل عندئذ أن تقدم خبراتها في هذا المجال ما يعني في المحصلة رواجا لتجارة السلاح الإسرائيلية.

إن تعزيز علاقات الدول العربية بدول القارة الآسيوية يشكل ضرورة ملحة في هذه المرحلة، وعلى الدول العربية أن تفهم حاجات الدول الآسيوية. وفي هذا الإطار، فإن تعزيز التعاون الاقتصادي العربي الآسيوي يمثل مدخًلا مناسبا لتحجيم العلاقات الإسرائيلية الآسيوية.

الهوامش

1 Colin Rubenstein, «Enhancing Israel-Asia relations,» Australia/Israel & Jewish Affairs Council, 31 December 2011. http://www.aijac.org.au/news/article/enhancing-israel-asia-relations.

٢ تجدر الإشارة إلى أن إسرائيل تقيم علاقات دبلوماسية كاملة مع اليابان ومعظم دول آسيان. فلديها تمثيل متبادل مع اليابان (منذ كانون الثاني١٩٥٢)، وميانمار (منذ كانون الثاني ١٩٤٩) والفلبين (منذ آب ١٩٥٧) وتايلاند (١٩٥٨)، وسنغافورة (أيار ١٩٦٩)، وفيتنام (تموز١٩٩٣) ، وكمبوديا (تشرين الأول ١٩٩٣) ولاوس (كانون الأول ١٩٩٣). وبذلك تكون اندونيسيا وماليزيا وسلطنة بروناي (ذوي الأغلبية المسلمة) هي الدول الوحيدة بين دول آسيان التي ليس لديها علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل، حتى كتابة هذه السطور.

3 «Japan-Israel Relations,» Ministry of Foreign Affairs of Japan http://www.mofa.go.jp/region/middle_e/israel/index.html.

4 »Japan›s Concept for Creating the Corridor for Peace and Prosperity,» Ministry of Foreign Affairs of Japan, July 2006. http://www.mofa.go.jp/region/middle_e/palestine/concept0607.html.

5 «Indonesia to informally upgrade its relations with Israel via ambassador-ranked diplomat in Ramallah,» The Times of Israel, 6 July 2012.

6 «Indonesia States Israeli Settlements may Inhibit Peacemaking Process,» Indonesian Permanent Mission in New York/ed.Yo2k / trans. Andk-Loyz.D, 27 July 2012

7 «Quick Facts & Figures: Indonesia & Indonesia-Israel Relations,» The Israel-Asia Center, http://www.israelasiacenter.org/#/country-profile-indonesia/4545735010.

8 »Malaysia Foreign Policy: Bilateral Relations,» Ministry of Foreign Affairs, Malaysia, http://www.kln.gov.my/web/guest/overview2.

9 «Quick Facts & Figures: Malaysia & Israel-Malaysia Relations,» The Israel-Asia Center, http://www.israelasiacenter.org/#/country-profile-malaysia/4551879278.

10 Israel-Singapore›s Diplomatic Ties,» Embassy of Israel in Singapore, http://embassies.gov.il/singapore/Relations/Pages/Relations.aspx.

11 «President of Israel Shimon Peres to pay official visit to Viet Nam,» Ministry of Foreign Affairs of Viet Nam, 21 November 2011, http://www.mofa.gov.vn/en/nr040807104143/nr040807105001/ns111121132849/ view.

12 «Israel - Vietnam relations,» Embassy of Israel in Vietnam, http://embassies.gov.il/hanoi/Relations/Pages/Relations.aspx.

13 Quick Facts & Figures: Vietnam & Vietnam-Israel Relations,» The Israel-Asia Center, http://www.israelasiacenter.org/#/country-profile-vietnam/4543548802.

٤١ جميع البيانات التالية عن التبادل التجاري بين إسرائيل ودول آسيان واليابان، مصدرها

مكتب الإحصاء الإسرائيلي، الإحصاء السنوي، ٢٠١٢.

«Trade Countries -Imports and Exports,» Central Bureau of Statistics, Israel, http://www.cbs.gov.il/fr_trade/td1.htm


@Ahmedyassin90

الفصل السابع عشر

العلاقات مع بقية دول آسيا

محمد أبو دقة

يهدف هذا الفصل لتناول علاقات إسرائيل مع بعض الدول الآسيوية، (أفغانستان، بنغلادش، سيري لانكا، كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية، تايوان، تايلاند، منغوليا، جزر المالديف، بورما ونيبال) بغض النظر عن طبيعة العوامل التي تشترك بها أو تختلف بها هذه الدول، سواء أكانت سياسية أم جغرافية أم اقتصادية.

١- محددات العلاقة

شهدت العلاقات الإسرائيلية بالدول الآسيوية مدًا وجزرًا، منذ تأسيس دولة إسرائيل وتهجير الشعب الفلسطيني، وحتى تاريخه، ويمكن إجمال بعض المحددات الرئيسية التي تحكمت بطبيعة مواقف هذه الدول الآسيوية من إسرائيل وتطور هذه المواقف بشكل عام وفق ما يلي:

١. ديناميكيات الصراع العربي- الإسرائيلي وأثره على مواقف الدول الآسيوية من إسرائيل، والتي اتخذت عبر العقود الماضية مواقف محددة تجاه إسرائيل نتيجة حروبها العدوانية، سواء بعدم الاعتراف، أو قطع العلاقات الدبلوماسية بعد حرب ٦٧، أو استئنافها بعد بدء عملية السلام العربية - الإسرائيلية في العام ١٩٩١.

٢. مواقف القوى الفاعلة في آسيا مثل الصين والهند من إسرائيل والتي تعتبر من أهم القوى الدولية الصاعدة عالميا، ولها نفوذ قوي سواء على الساحة الدولية أو الآسيوية، الأمر الذي يجعل من مواقفها الدولية وخاصة تجاه إسرائيل مواقف مؤثرة في إطار محيطها الإقليمي، فمثلا فتحت استعادة إسرائيل لعلاقاتها مع الصين بداية تسعينيات القرن الماضي لها آفاق مدّ جسور التعاون واستعادة علاقاتها في آسيا.

٣. الحرب الباردة، ونفوذ دول عدم الانحياز ومواقفها السياسية تجاه إسرائيل. حيث أدت الحرب الباردة وتمحور دول القارة الآسيوية تجاه حلف وراسو أو الناتو أو الانضمام إلى دول عدم الانحياز، محددا رئيسيا في إطار تموضعها

الدولي ورسم سياستها الخارجية ضمن تحركها في هذا الإطار أو ذاك، الأمر الذي عكس نفسه على طبيعة مواقفها من إسرائيل، ومثال ذلك تباين مواقف كوريا الجنوبية والشمالية من إسرائيل، أو مواقف بعض الدول التي كانت ضمن مجموعة عدم الانحياز، والتي قطعت علاقاتها بإسرائيل نتيجة حروبها العدوانية.

٤. طبيعة المصالح السياسية والاقتصادية لكل دولة على حدة. حيث وبالرغم من أثر محدد طبيعة النظام الدولي والتحالفات الدولية، بقي للعامل الداخلي في كل دولة أثر كبير على رسم سياستها الخارجية ومواقفها السياسية تجاه إسرائيل.

٥. العامل الديني وتركز الإسلام في القارة الآسيوية بشكل خاص، حيث تلعب بنية الدولة المذهبية والعقائدية دورا مهما في صياغة سياستها الخارجية، وخاصة بعض الدول الإسلامية التي ترفض شعوبها الاعتراف بإسرائيل، الأمر الذي يؤدي إلى وجود معارضة داخلية سياسية وشعبية لمثل هذا الاعتراف مثل بنغلادش وباكستان.

شاركت جميع هذه العوامل بشكل أو بآخر في رسم سياسة الدول الآسيوية تجاه إسرائيل، وإن كانت طبيعة هذه السياسات اختلفت من فترة زمنية لأخرى، نتيجة التغيرات التي طرأت على الصعيد الدولي والإقليمي أو الداخلي لكل دولة.

أما فيما يخص طبيعة المحددات الإسرائيلية لعلاقاتها مع الدول الآسيوية فيمكن إجمالها بما يلي:

١. تعزيز هوية الدولة الإسرائيلية والشعب الإسرائيلي «اليهودي» باعتباره جزءا لا يتجزأ من آسيا. حيث تعمل إسرائيل على تسخير علاقتها السياسية والتجارية في آسيا بشكل خاص لتحقيق الاعتراف «بهوية الدولة» الإسرائيلية كدولة آسيوية، وكشعب يهودي من الشرق وجزء من آسيا، والتي يقطن فيها أكثر من ٨٠٪ من مسلمي العالم.

٢. تعزيز التحالف الاستراتيجي مع القوى الدولية القائمة في آسيا، الهند والصين خاصة، باعتبارها القوة الدولية الصاعدة. واعتبار هذه العلاقة المدخل الرئيس لتوسيع علاقتها مع باقي دول المنطقة، حيث نجحت إسرائيل في استعادة علاقاتها الدبلوماسية مع معظم الدول الآسيوية.

٣. كسب الاعترافات الدبلوماسية، وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية، حيث نجحت إسرائيل في خلق شراكة تجارية مع العديد من الدول الآسيوية، وتعتبر السوق الآسيوية أهم الأسواق الدولية لبيع الأسلحة الإسرائيلية.

٢- العلاقات مع كوريا الجنوبية

توطدت العلاقات الإسرائيلية مع كوريا الجنوبية إبان الحرب الكورية، حيث يؤكد يونغ سام ما [١] بأن الدبلوماسية الإسرائيلية مع القوى الفاعلة لعبت دورا حاسما في صياغة الاتفاق للتوصل إلى وقف إطلاق النار بين الكوريتين، وذلك من خلال مبادرة النقاط السبع التي طرحتها إسرائيل على الصين - التي كانت تقيم معها علاقات دبلوماسية - لإنهاء

الحرب الكورية، وكذلك مواقف إسرائيل في الأمم المتحدة الداعمة لكوريا الجنوبية وخاصة من خلال مشاركة السفير الإسرائيلي حينها في وضع الإطار القانوني للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة تحت بند «الاتحاد من أجل السلام» في العام ١٩٥٠، والذي نص في جملة أمور على تشكيل لجنة تضم ١٤ دولة من بينها إسرائيل لمراقبة السلام.[٢]

تمت إقامة العلاقات الدبلوماسية بين كوريا الجنوبية وإسرائيل، رسميا، في العام ١٩٦٢، ولكن قامت إسرائيل بإغلاق سفارتها في سيئول في العام ١٩٧٩، نتيجة التغيرات في مواقف كوريا الجنوبية وخاصة بعد أزمتي النفط لعام ١٩٧٣، وعام ١٩٧٩، إلا أن السبب الرسمي الذي أعلنته إسرائيل هو إغلاق البعثة نتيجة قيود في الموازنة المالية،[٣] وتمت إعادة افتتاح السفارة الإسرائيلية في العام ١٩٩٢.

وتشير الإحصائيات[٤] إلى أن تطور علاقات كوريا الجنوبية الاقتصادية مع إسرائيل لم يتأثر بطبيعة علاقاتها التجارية مع العالم العربي، حيث ساعد اتفاق أوسلو وزيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين في العام ١٩٩٤ لكوريا الجنوبية على تحسين العلاقات الثنائية، وكانت شركة «هونداي» أول شركة كورية تفتح فرعا لها في إسرائيل في العام ١٩٩٩.وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين ٩٠ مليون دولار فقط وذلك في العام ١٩٨٨، وارتفع خلال سبع سنوات ليصل إلى ٦٩٠ مليون دولار في العام ١٩٩٥. وقدر حجم الصادرات الإسرائيلية إلى كوريا الجنوبية في أول ٩ شهور للعام ٢٠١١ بحوالي ٥٠٠ مليون دولار، وهذا الرقم لا يشمل تصدير الماس، أما حجم الواردات الإسرائيلية من كوريا الجنوبية فشكل حوالي ١,١ مليار دولار للفترة نفسها . في حزيران ٢٠١٠ زار الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس سيئول، وضم الوفد الإسرائيلي كلا من وزير الصناعة والتجارة، ووزير الاتصالات، وتم خلال الزيارة نقاش سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية والتعاون التكنولوجي. وفي مطلع العام ٢٠١١، زار وفد كوري جنوبي إسرائيل بهدف بحث سبل الاتفاق للتوصل إلى اتفاقية تجارة حرة بين البلدين. وتخطط كوريا الجنوبية لجعل إسرائيل أحد أهم مزوديها بالسلاح إلى جانب الولايات المتحدة الأميركية، وفي العام ٢٠٠٩، قررت كوريا الجنوبية شراء أنظمة رادار إسرائيلية[٥] بقيمة ٢١٥ مليون دولار، وتم في تشرين الأول ٢٠١٠ توقيع اتفاقيه بين إسرائيل وكوريا الجنوبية لتزويد الأخيرة بأجهزة رادار جديدة.[٦]

وبلغ حجم مبيعات الأسلحة الإسرائيلية في العام ٢٠١٢ (٧,٥) مليار دولار، حيث تم بيع أسلحة بقيمة ٤ مليار دولار في آسيا والباسفيك، والباقي ٣,٥ مليار دولار كانت موجه إلى سوق الولايات المتحدة الأميركية وكندا والدول الغربية.[٧]

وتم بناء على الاتفاقية الموقعة بين البلدين لتعزيز التعاون العلمي والتكنولوجي في العام ١٩٩٨، إنشاء مؤسسة البحث العلمي والتطوير الصناعي الإسرائيلية - الكورية في العام ٢٠٠١ ، والتي تأسست بمشاركة حكومتي البلدين بهدف تعزيز التعاون البحثي في المجال العلمي والتكنولوجي، وتعزيز التعاون من خلال توفير تسهيلات وتشجيع المشاريع المشتركة في مجال تطوير التكنولوجيا،[٨] كما وقع البلدان اتفاقية لحماية الاستثمار، وكذلك اتفاقية لمنع الازدواج الضريبي.[٩] ومن الجدير ذكره أن كوريا الجنوبية لم تعترف بالدولة الفلسطينية.[١٠]

أما بخصوص علاقات إسرائيل بكوريا الشمالية، فنتيجة لطبيعة الصراع بين الكوريتين وانقسام المجتمع الدولي منذ بدايات خمسينيات القرن الماضي إبان الحرب الباردة ما بين حلف الناتو المؤيد لكوريا الجنوبية، وحلف وراسو المؤيد لكوريا الشمالية، واتخاذ إسرائيل سياسة خارجية داعمة لكوريا الجنوبية وحلفائها الدوليين، بقيت العلاقات بين كوريا الشمالية وإسرائيل مرتبطة بهذا الانقسام التاريخي ومحدداته، حيث لم تعترف كوريا الشمالية بإسرائيل ولم تتم إقامة أي علاقات بين البلدين، علما أن إسرائيل تسعى إلى فتح قنوات اتصال وتفعيل دبلوماسيتها العامة مع كوريا الشمالية وذلك بهدف منع تصديرها للأسلحة المتطورة لدول الشرق الأوسط. وتتخذ كوريا الشمالية مواقف مؤيدة للقضية الفلسطينية وقد اعترفت بإعلان الاستقلال الفلسطيني في العام ١٩٨٨ كما صوتت لصالح عضوية فلسطين في الأمم المتحدة عام ٢٠١٢، فيما امتنعت كوريا الجنوبية عن التصويت.

٣- العلاقات مع منغوليا

بدأت الاتصالات السياسية بين منغوليا وإسرائيل في العام ١٩٩١ من خلال فتح قنوات اتصال عبر سفير إسرائيل في الصين، والذي شغل لاحقا منصب سفير غير مقيم لدى منغوليا، وكذلك عبر سفير منغوليا في القاهرة، الذي كان معتمدا كسفير غير مقيم في إسرائيل، حيث تم الاتفاق على إقامة العلاقات الدبلوماسية[١١] بين البلدين بتاريخ ١٩٩١/١٠/٢، ولدى إسرائيل حاليا سفارة في منغوليا، حيث قدم السفير الإسرائيلي الجديد الجنرال ماتان فلنائي[١٢] أوراق اعتماده للرئيس المنغولي بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢٠.

وكانت أول زيارة لمسؤول رفيع المستوى بين البلدين في آذار ١٩٩٦، حيث زار وزير خارجية منغوليا «تيسيربلين جومبسيرين» إسرائيل، وخلال الزيارة تم التوقيع على اتفاق للتعاون المشترك، وكذلك على اتفاق لإعفاء مواطني البلدين من التأشيرة.[١٣]

وفي ٢٠١٢/٧/٢٣ زار نائب وزير الخارجية الإسرائيلي منغوليا، وتم خلال الزيارة بحث آفاق التعاون في المجال الصحي، الزراعة وتكنولوجيا المعلومات. وتشكل الصادرات الإسرائيلية إلى منغوليا حوالى ١٪ فقط من إجمالي الواردات.[١٤]

على الصعيد الاقتصادي، هناك اهتمام من الشركات الإسرائيلية في الاستثمار في منغوليا في قطاع الاتصالات، الطاقة، الزراعة وكذلك في مجال تطوير المطارات. وهناك اتفاقية بين البلدين تهدف إلى حماية الاستثمارات. وتوجد في منغوليا جالية يهودية صغيرة لا تتعدى ١٠٠ شخص.[١٥]

٤- العلاقات مع تايوان وهونغ كونغ وماكو

لا يمكن بأي حال تناول علاقات إسرائيل الحالية مع كل من تايوان وهونغ كونغ وماكو بمعزل عن السياق التاريخي لنشأة هذه الكيانات السياسية والاشكاليات المصاحبة لطبيعة علاقاتها بالصين، وديناميكية العلاقات الصينية -الإسرائيلية والتي تعتبر محددا بذاته لطبيعة العلاقات الإسرائيلية مع تايوان وهونغ كونغ، حيث منذ نشأة إسرائيل تم الاعتراف بها من قبل الصين التي أصبحت في العقود الأخيرة من أهم القوى الدولية الفاعلة، والتي تعتبر أن تايوان جزءا لا يتجزأ

من الأراضي الصينية، ما جعل أي اعتراف وإقامة علاقات إسرائيلية مع تايوان له انعكاس مباشر على طبيعة علاقتها مع الصين.

أما بما يخص هونغ كونغ وماكو فهما عمليا يتبعان للإدارة الصينية وتأتي العلاقات الإسرائيلية معهما في معظمها ذات طابع تجاري، مع الإشارة إلى أنه يمكن تقييم علاقات إسرائيل بهونغ كونغ في إطارها التاريخي على مرحلتين، الأولى خلال خضوعها كمستعمرة لبريطانيا من خلال إقامة علاقات تجارية معها وتوفير إطلالة على الصين، والمرحلة الثانية ما بعد اتفاق عام ١٩٨٤ بين بريطانيا والصين بشأن هونغ كونغ الذي تم الاتفاق بموجبة على عودة هونغ كونغ إلى الوطن الأم الصين وموافقة الصين على «إعطاء فرصة للممثليات، والقنصليات العاملة في هونغ كونغ، والتي لا يوجد لها تمثيل دبلوماسي في بكين، على الاستمرار في عملها تحت السلطة الصينية بعد عودة هونغ كونغ للصين. حيث استفادت إسرائيل من هذا البند، وأعادت في آب ١٩٨٥ فتح قنصليتها العامة في هونغ كونغ».[١٦]

أ- العلاقات مع تايوان

تعتبر تايوان من أكثر الدول الآسيوية قربا لإسرائيل من حيث نموذجها الاقتصادي وتطورها، وكذلك طبيعة التحالفات الوطيدة مع الولايات المتحدة الأميركية.[١٧] إلا أن النشأة التاريخية لتايوان وطبيعة النزاع القائم مع جمهورية الصين الشعبية حول شرعية حكومة واستقلال تايوان ما زالت تسيطر على طبيعة العلاقات الدولية لتايوان، وخاصة في ظل الفيتو الصيني على عضويتها في المنظمات الدولية، أو دبلوماسيتها الهادئة والصارمة التي ترفض إقامة أي علاقات دبلوماسية مع أي دولة تعترف بتايوان. لذا يوجد عدد قليل من دول العالم لها مكاتب تمثيل تجارية وثقافية في تايوان.

وتحتفظ إسرائيل بمكتب اقتصادي وثقافي في تايبه منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، وتعمل إسرائيل على الحفاظ أساسا على علاقتها الاستراتيجية مع الصين الشعبية، ولكن في الوقت نفسه نجحت من خلال دبلوماسيتها في تعزيز تعاونها التجاري مع تايوان. وتعتبر تايوان خامس أكبر شريك تجارى لإسرائيل في آسيا.

وفي العام ٢٠٠٢ بلغ حجم التبادل التجاري بين إسرائيل وتايوان حوالى ٦٦٠ مليون دولار، حيث بلغت الصادرات التايوانية إلى إسرائيل ٢٦٠ مليون دولار، بينما بلغ حجم الصادرات الإسرائيلية إلى تايوان ٣٤٠ مليون دولار.[١٨] وارتفع التبادل التجاري بين البلدين في الأعوام التالية، حيث بلغ حجم الواردات الإسرائيلية من تايوان حوالى ٧٨٠ مليون دولار عام ٢٠٠٧، وبلغ إجمالي الصادرات إلى تايوان حوالى ٥٤٦ مليون دولار للعام نفسه، وفي العام ٢٠١١ بلغ حجم الواردات من تايوان حوالى٥٨٠ دولار، بينما بلغ إجمالي الصادرات الإسرائيلية إلى تايوان حوالى ٦٠٤ مليون دولار.[١٩] وقد وقعت إسرائيل وتايوان العديد من اتفاقيات التعاون أهمها : مذكرة تفاهم للتعاون في المجال الزراعي، واتفاقية للتعاون في المجال العلمي والتكنولوجي.[٢٠]

ب- العلاقات مع هونغ كونغ

واصلت إسرائيل نتيجة لفشلها في فتح صفحة جديدة في العلاقات مع الصين قبل العام ١٩٩٢، محاولتها للاستفادة من أي فسحة قد تلوح في الأفق. توجهت إلى هونغ كونغ في عام ١٩٥٨ التي كانت لا تزال تابعة للتاج البريطاني من

ناحية، وكونها من ناحية أخرى بدأت تكتسب أهمية استراتيجية خاصة لجميع الدول الغربية كمنصة إطلال على الصين الشعبية وكمكان صاعد في التجارة العالمية. حيث عينت رجل الأعمال فيكتور زيرينسكي قنصلا فخريا لإسرائيل في هونغ كونغ حتى عام ١٩٧٣، وفي ذلك العام حولت إسرائيل القنصلية الفخرية إلى قنصلية عامة لها وعينت ايمانويل غيلبر قنصلا عاما. لكن عدم القدرة على فتح نافذة على الصين الشعبية جعل إسرائيل تقرر إغلاق القنصلية العامة وإعادتها إلى قنصلية فخرية برئاسة القنصل الفخري السابق رجل الأعمال فيكتور زيرينسكي.[٢١]

بقي الوضع كذلك حتى عام ١٩٨٤ عندما وقعت جمهورية الصين الشعبية وحكومة بريطانيا اتفاقية إعادة أو عودة هونغ كونغ إلى الوطن الأم الصين. حيث استفادت إسرائيل من هذا البند وأعادت فتح قنصليتها العامة في هونغ كونغ في آب ١٩٨٥ كما تم ذكره. وتوجد في هونغ كونغ جالية يهودية عددها حوالى ٢٥٠٠ شخص.[٢٢]

ومنذ العام ١٩٩٨-٢٠١٢ وقعت إسرائيل وهونغ كونغ العديد من الاتفاقيات الثنائية،[٢٣] حيث تم توقيع اتفاقية في العام ٢٠١١ لتبادل تسليم المجرمين، وفى ٢٠١٠/٦/١٥ تم توقيع مذكرة تفاهم للتعاون الثقافي، وفي ٢٠١٠/٥/٤ أيضا تم توقيع مذكرة تفاهم للتعاون في المسائل الجمركية، وفي ٢٠٠٠/٣/٧ وقعت اتفاقية للتعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي ١٩٩٨/٣/١٨ تم التوقيع على اتفاق خاص بخدمات النقل الجوي.

ج- العلاقات مع ماكو

منطقة ماكاو الإدارية الخاصة والتي تعرف باسم ماكاو هي إحدى المنطقتين الإداريتين الخاصتين (الثانية هي هونغ كونغ) التابعتين لجمهورية الصين الشعبية، وهي تشغل منطقة صغيرة تقع على السواحل الجنوبية للصين. كانت مستعمرة برتغالية حتى ٢٠ كانون الأول ١٩٩٩، وأصبحت الآن منطقة إدارية خاصة تابعة لجمهورية الصين الشعبية.[٢٤]

تنص كل من الاتفاقية الصينية- البرتغالية ودستور ماكاو والذي أعلنه مجلس الشعب الوطني الصيني في عام ١٩٩٣ على عدم تغيير السياسات الاقتصادية والحقوق المكتسبة في ماكاو لمدة لا تقل عن ٥٠ عاماً ابتداءً من تاريخ نقل السيادة للصين في ١٩٩٩. وتتبع ماكاو نظام «دولة واحدة ونظامان» مع الحكومة الصينية، أي أنها تقع تحت الحكم الصيني ولكنها تحظى بقدر كبير من الحرية في جميع المجالات ما عدى العلاقات الخارجية والأمور الدفاعية.[٢٥] وتمارس ماكاو صلاحياتها المتعلقة بالجمارك والحدود والهجرة والشرطة، كما تستخدم عملتها الخاصة.

ولدى إسرائيل قنصلية عامة تغطي هونغ كونغ وماكاو التي تبعد فقط ٦٠ كيلومترا عن هونغ كونغ، ولدى إسرائيل علاقات تجارية محدودة مع ماكاو وخاصة في مجال تجارة الذهب والماس.

٥- العلاقات مع سري لانكا

اعترفت سري لانكا بإسرائيل بتاريخ ١٩٥٠/٩/١٦، وتمت إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين حتى العام ١٩٧٠ عندما قررت سري لانكا قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، حيث كانت سري لانكا من أهم الدول الفاعلة بالإضافة الى مصر في عهد جمال عبد الناصر في تأسيس حركة عدم الانحياز التي لَعبتْ دوراً عظيماً في السياسة الدولية.

وبعد قطع سري لانكا لعلاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل في مطلع السبعينيات على غرار عدد من بلدان العالم الثالث

افتتح مكتب لرعاية المصالح الإسرائيلية الحق بسفارة الولايات المتحدة في سري لانكا عام ١٩٨٥ غير أنه أغلق عام ١٩٩٠ على يد السلطات في كولومبو.

وتمت استعادة العلاقات الدبلوماسية الإسرائيلية – السري لانكية في أيار ٢٠٠٠حيث رحب بيان للناطق الرسمي للخارجية الإسرائيلية[٣٦] بتاريخ ٢٠٠٠/٥/٤ بإعلان الرئيس السري لانكي استعادة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، ومنذ ذلك الحين، تم اعتماد سفير إسرائيل في الهند كسفير غير مقيم في سري لانكا،[٣٧] وتم عقد أول حوار سياسي بين البلدين في تشرين الثاني ٢٠٠٦ خلال اجتماع نائب مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية وسفير إسرائيل في الهند المعتمد كسفير غير مقيم في سري لانكا، مع كل من رئيس الوزراء السري لانكي، ومع زعيم المعارضة، وتم نقاش تعزيز العلاقات الثنائية، وكذلك نقاش اتفاقيات جديدة في المجال التجاري والثقافي.[٣٨]

ومن الجدير ذكرة أن وزير الزراعة السري لانكي كان أول وزير سري لانكي يزور إسرائيل في العام ٢٠٠٦، وهو أخ الرئيس السري لانكي في حينه، كما تم التخطيط لزيارة وزير العمل السري لانكي لإسرائيل لاحقا لنقاش الاشكاليات التي تواجه العمالة السري لانكية في إسرائيل.

ورغم تجميد العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، فان إسرائيل طبقا لمصادر إعلامية أشرفت على تدريب وتسليح قوات الأمن السري لانكية التي تحارب المتمردين «التاميل».[٢٩] حيث يستدل من تقارير صحافية إسرائيلية[٣٠] أن إسرائيل باعت على مدى السنين أسلحة لطرفي النزاع في سري لانكا.

ونشرت وزارة الشؤون الخارجية السري لانكية بتاريخ ٢٣ /٢٠١٢/٤ بيانا أكدت[٣١] فيه على أن سري لانكا وإسرائيل أجريتا مشاوراتهما الأولى بشأن تعزيز العلاقات التجارية. وبحث الجانبان سبل تعزيز العلاقات الثنائية وفرص التعاون في مختلف المجالات مثل الزراعة، والسياحة، والتجارة، والعمالة. وأفاد البيان «انهما أعربا أيضا عن ثقتهما بأن المشاورات السنوية ستوفر منبرا صلبا لتعزيز العلاقات متعددة الأوجه وتدعيم تعاون اقتصادي أوثق لتحقيق المنفعة المتبادلة». كما وافقت إسرائيل على تقديم مزيد من فرص العمالة للسري لانكين.

وقد زار وفد تجاري إسرائيلي بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٦ سري لانكا، حيث «ضم ممثلين لأكثر من ٢٥ قطاعا مختلفا، مثل الزراعة، التكنولوجيا، الدفاع والصناعات العسكرية، التأمين، إدارة المياه».

ومن الجدير ذكره أن التبادل التجاري تضاعف خلال العام الماضي بين البلدين ووصل إلى حوالي ١٥٧ مليون دولار.[٣٢]

٦- العلاقات مع نيبال

اعترفت نيبال بإسرائيل في ١٩٦٠/٦/١، وافتتحت أول بعثة لها في العام ١٩٦١، وافتتحت نيبال سفارتها في إسرائيل في آب ٢٠٠٧، حيث كان لديها قبل ذلك سفير غير مقيم في إسرائيل.[٣٣]

ومنـذ إقامـة العلاقـات الدبلوماسـية تـم تطويـر العلاقـات الثنائيـة بـين البلديـن، حيـث زار رئيـس وزراء نيبـال «بشوشـار كوريـلا» إسرائيـل في العـام ١٩٦٠، وفي العـام ١٩٦٣ زارهـا ملـك نيبـال، وفي العـام ١٩٦٣ زيـارة ولي العهـد، وتمـت في تمـوز العـام ١٩٩٣ زيـارة رئيـس الـوزراء «جيرجيـا كوريـلا»، وفي تشريـن الثـاني ١٩٩٣ وزيـر الزراعـة والتنميـة المحليـة لنيبـال، وفي

أيلـول ١٩٩٧ زيـارة وزيـر الاتصـالات، وفي ٢٠٠٧/٧/١٢ وزيـرة خارجيـة نيبـال «سـاهانا باردهـان»، وفي العـام ٢٠٠٩ وزيـر العمـل والمواصـلات، وفي آذار مـن العـام ٢٠١٠ زار إسرائيـل وزيـر الزراعـة النيبـالي.

أما أهم الوفود الرسمية الإسرائيلية إلى نيبال فتعود إلى عام ١٩٦٣، حيث زارها الرئيس الإسرائيلي في حينة «زالمان شازار»، ثم في العام ١٩٧٩ كانت زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي «موشي ديان»، وفي الفترة ما بين ٢-٤ كانون الأول ٢٠٠١ زار وفد من الكنيست الإسرائيلي نيبال، وفي ١٣ كانون الأول ٢٠١٢ زارها وفد برئاسة مدير عام وزارة الداخلية الإسرائيلية. بالرغم من وجود تبادل تجاري وارتفاع ميزان التبادل لصالح إسرائيل، إلا أنه لا توجد اتفاقيات تجارية بين البلدين، وهناك اهتمامات إسرائيلية في الاستثمار في قطاع الاتصالات وتطوير شبكات الاتصالات النيبالية. أما على مستوى السياحة فهناك بحدود خمسة آلاف سائح إسرائيلي يزورون نيبال سنويا.

وتقـدم إسرائيـل في مجـال التعـاون العلمـي، سـنويا، منحـا لطلبـة مـن نيبـال للدراسـة في إسرائيـل، وخاصـة دراسـات عليـا في مجـال الزراعـة، والمجـالات التقنيـة، ويـدرّس معظـم الطلبـة في كليـة رحيفـوت للزراعـة التابعـة للجامعـة العبريـة، وكذلـك في جامعـة بـن غوريـن، وفقـط في العـام ٢٠١١ منحـت إسرائيـل ثلاثـة طـلاب مـن نيبـال منحـا دراسـية للدراسـة في التخنيـون والـذي يعتـبر مـن أكـثر المراكـز العلميـة تطـورا في العـالم.٣٤

هنـاك تعـاون وثيـق بـين نيبـال وإسرائيـل في مجـال الزراعـة، حيـث تـم توقيـع اتفاقيـة لتعزيـز التعـاون في هـذا المجـال، وتقـوم إسرائيـل بتقديـم المسـاعدات التقنيـة لتطويـر قطـاع الزراعـة في نيبـال، أمـا في مجـال استيراد العمالـة، فقـد منحـت إسرائيـل لأكـثر مـن ٢٠٠٠ نيبـالي حـق العمـل في إسرائيـل، وخاصـة في مجـال رعايـة المسـنين، ووصـل عددهـم في العـام ٢٠٠٧ إلى حـوالي عـشرة آلاف موظـف نيبـالي، معظمهـم يعملـون في مجـال الرعايـة الصحيـة لكبـار السـن، وتعمـل نسـبة قليلـة في القطـاع الزراعـي.٣٥

٧- العلاقات مع جزر المالديف

تعتبر جزر المالديف[٣٦] من أصغر الدول الإسلامية، والتي لا تقيم علاقات دبلوماسية رسميا مع إسرائيل، علما أن إسرائيل كانت ثالث دولة تعترف بالمالديف عام ١٩٦٥،[٣٧] وكان الرئيس المالديفي السابق «مأمون عبد القيوم» يتصدى بشدة لأي محاولة للتطبيع مع إسرائيل، وكانت أولى القرارات التي اتخذها بعد انتخابه رئيسًا للبلاد عام ١٩٧٨، سحب اعتراف المالديف بـ«إسرائيل»، وإغلاق سفارتها بالعاصمة «ماليه»، والمضي قدما في توثيق علاقات بلاده مع العالم العربي والإسلامي.[٣٨] وعمليا تم قطع كافة الاتصالات بين البلدين منذ ١٩٧٨ وحتى العام ٢٠٠٩.

وتم في ٢٠٠٩/٩/٢٤ في نيويورك، توقيع ثلاث اتفاقيات للتعاون بين البلدين طبقا لمصادر وزارة الخارجية الإسرائيلية، وذلك خلال الاجتماع الذي ضم وزيرا خارجية البدلين، إذ تم توقيع اتفاقيات للتعاون في مجال السياحة، الصحة والثقافة والتعليم. وشكلت هذه الاتفاقيات بداية لاستعادة تطبيع العلاقات بعد أن جمدت في الفترات السابقة.[٣٩]

وذكـرت الإذاعـة الإسرائيليـة في حينـه أن إسرائيـل وجمهوريـة المالديـف، أصغـر دولـة مسـلمة في العـالم، اسـتأنفتا علاقاتهـما الدبلوماسـية المجمـدة منـذ ٣١ عامـا الجمعـة ٢٥-٩-٢٠٠٩ إلا أن ذلـك لم يتأكـد رسـميا، فيـما وصفـه مراقبـون بأنهـا محاولـة

إسرائيلية جديدة للتقارب والتطبيع مع الدول الإسلامية، وأوضح المسؤول الإسرائيلي، أن اتفاقا وقعه ليبرمان ومسؤول كبير في المالديف بخصوص استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت مؤخرا في نيويورك. وقررت الدولتان في هذا الإطار التعاون في مجالات السياحة والصحة والتربية.[٤٠] وبالرغم من هذه الاتفاقيات للتعاون لم تتم رسميا استعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، ولم تؤكد المالديف ذلك رسميا.

في أيلول ٢٠٠٩، وقع سفير إسرائيل في نيودلهي على اتفاقية بتسيير رحلات جوية بصورة منتظمة بين إسرائيل وجزر المالديف. وأفيد أن هناك تعاوناً بين إسرائيل وجزر المالديف في عدة مجالات.[٤١] وفي حينه اعتبر بعض المحللين[٤٢] أن المالديف ليست مضطرة إلى التطبيع مع إسرائيل وأن الضغوط الاقتصادية ربما كانت أحد أهم الأسباب لهذه الخطوة، ورسميا وحتى تاريخه لا توجد علاقات دبلوماسية رسمية بين البلدين.

وقد أدى هذا التحسن في العلاقات حينة إلى زيارة أحمد نسيم وزير خارجية المالديف إلى إسرائيل في أيار ٢٠١١، وهو أول مسؤول رسمي يزور إسرائيل منذ عقود، وخلال زيارته اجتمع مع ليبرمان وزير خارجية إسرائيل، ومع الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس.

إلا أنه وبعد أقل من عام من الزيارة ونتيجة لتغير في حكومة المالديف في شباط ٢٠١٢ تمت إقالة الرئيس محمد نشيد والذي ارتبط بعلاقات صداقة مع إسرائيل، وتم تعين الرئيس وحيد حسن والذي حظي بدعم القوى الإسلامية في المالديف، ويذكر أن الرئيس وحيد حسن قام بزيارة لفلسطين مطلع حزيران ٢٠١٣، وذلك في زيارة رسمية مدتها ثلاثة أيام، وخلال هذه الزيارة تجنب زيارة إسرائيل أو الاجتماع مع مسؤولين إسرائيليين.[٤٣]

وبالرغم من عدم وجود علاقات دبلوماسية بين إسرائيل وجزر المالديف، إلا أن إسرائيل تسعى ومن خلال الذراع التنموي التابع لوزارة الخارجية الإسرائيلية «موشاف» ببناء جسور من التعاون والدبلوماسية العامة لتعزيز علاقتها مع جزر المالديف، حيث أوفدت في كانون الأول ٢٠١١ جراحين لإجراء عمليات لمرضى العيون، وضم الوفد أربعة من كبار أطباء العيون من مختلف المستشفيات الإسرائيلية وممرضة جراحية وفنيا طبيا، لتقديم العلاج لـ ٣٠٠ مريض مالديفي، وذلك بالتعاون ما بين مركز وزارة الخارجية الإسرائيلية للتعاون في التنمية الدولية – ماشاف - ولجنة التوزيع التابعة لمنظمة الجوينت اليهودية الأميركية لتدريب الطواقم الطبية ومعالجة المرضى في عيادة متنقلة ابتكارية. وكان مركز «ماشاف» قدم العون لبعض الوكالات الحكومية في المالديف في وضع آلية شاملة لأنظمة ضمان الجاهزية للتعامل مع الطوارئ والكوارث، على خلفية خطر التسونامي المحدق بجزر المالديف.[٤٤]

٨- العلاقات مع أفغانستان

لا توجد أي علاقات دبلوماسية بين البلدين، وتشير بعض التقارير الإعلامية[٤٥] إلى أن إسرائيل سعت خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي لفتح قنوات اتصال أمنية وسياسية مع الحكومة ومع حركة طلبان، وأن الأطراف الأفغانية ربطت اقامة العلاقات الثنائية بأفق حل النزاع الفلسطيني -الإسرائيلي، وإقامة الدولة الفلسطينية، وهدفت هذه الاتصالات أساسا إلى توفير قنوات تسمح للإسرائيليين استخدامها مستقبلا لجمع أكبر قدر من المعلومات حول

برامج التسلح الإيرانية. ومنذ بدء الحرب على أفغانستان سعت إسرائيل إلى دعم جهود قوات التحالف الدولية للحرب على أفغانستان والتي جاءت بعد أحداث ١١أيلول، وعملت إسرائيل على تعزيز تحالفاتها ونفوذها في الدول المجاورة لأفغانستان وخاصة دول جمهوريات آسيا الوسطى، وكانت إسرائيل تهدف من ذلك إلى تعزيز تواجدها بهدف توفير إطلالة على إيران لمتابعة تطور برنامجها النووي.

٩- العلاقات مع بنغلادش

بعد نجاح بنغلادش في كسب استقلالها نهاية العام ١٩٧١، أعلنت إسرائيل اعترافها ببنغلادش في ١٩٧٢/٢/٤ إبان رئاسة غولدا مائير لحكومة إسرائيل،[٤٦] ومنذ ذلك التاريخ رفضت بنغلادش الاعتراف بإسرائيل، واتخذت العديد من الإجراءات لمنع أي تعامل تجاري ومعها، حيث تمنع رسميا ليس فقط استيراد البضائع والمنتجات الإسرائيلية، بل وتمنع دخول أي منتجات «تم نقلها عبر أي شركة نقل ترفع العلم الإسرائيلي، كما تمنع استقبال أي بريد من إسرائيل، وكذلك تحظر التعامل بالكود الدولي لإسرائيل، وما زالت تمنع السفر إلى إسرائيل». [٤٧]

خاتمة

ما زالت إسرائيل غير قادرة نتيجة استمرار احتلالها لأراضي الدولة الفلسطينية، وعدم التوصل إلى تسوية سلمية للقضية الفلسطينية، على النجاح في إقامة علاقات دبلوماسية مع أكبر الدول الإسلامية في آسيا. وبالرغم من ذلك لا يمكن بأي حال الاستنتاج بأن إسرائيل تعاني من أي عزلة دولية، بل على العكس فمنذ العام ١٩٩١ تمكنت إسرائيل من إعادة علاقتها الدبلوماسية والسياسية مع العديد من دول العالم وخاصة في إفريقيا وآسيا.

تلجأ إسرائيل بشكل عام إلى انتهاج «دبلوماسية عامة» بهدف مدّ جسور التعاون وتوطيد علاقاتها مع الدول الآسيوية التي لا توجد لديها أي علاقات دبلوماسية معها، حيث تعتمد أساسا على الذراع التنموي التابع لوزارة الخارجية الإسرائيلية «الموشاف » من خلال توفير دورات تدريبية ومنح دراسية أو فرق طبية وتمويل مشاريع في تلك البلدان، كما أنه من الملاحظ أن إسرائيل تستخدم احتياجاتها النابعة من نقص الأيدي العاملة نتيجة حظر العمالة الفلسطينية فتعوض جزءا من هذا النقص من خلال اتفاقيات ثنائية لاستقدام العمالة الآسيوية، ومثال ذلك الاتفاقيات مع نيبال وسري لانكا. كما أن تطور الاقتصاد الإسرائيلي وخاصة في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبحث العلمي وكذلك في مجال التصنيع العسكري يمنحها مزايا كبيرة للدخول في اتفاقيات للتعاون الثنائي مع الدول الآسيوية.

وبالرغم من تعزيز علاقات إسرائيل مع معظم الدول الآسيوية، إلا أن ذلك لم يؤثر سلبا على مواقف هذه البلدان تجاه القضية الفلسطينية والتصويت على الاعتراف بالدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة، فيما استمرار تعزيز هذه العلاقات على المدى البعيد من شأنه أن يحدث تغيرات جوهرية في مواقفها المستقبلية.

الهوامش

١ Young Sam Ma ,, دبلوماسي كوري جنوبي، عمل كممثل لكوريا الجنوبية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية في الأعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٦ ، ثم عين مديرا عاما لقسم الشرق الأوسط في الخارجية الكورية حتى عام ٢٠٠٨ ، حيث تم اعتماده كسفير لدى إسرائيل .

2 Young Sam «Ma, Israel's Role in the UN during the Korean War», Israel Journal of Foreign Affairs IV : 3 (2010),

3 Alvite Signh ningthoujiam Strategic dimensions of Israel-S. Korea relations, Jerusalem post ,25/1/2012. ,

4 Alon Levkowitz, «The Republic of Korea and the Middle East», Economics, Diplomacy, and Security, korea Economic institut,agust 2010 • Volume 5 • Number 4.

5 ossi Melman, South Korea weighs purchase of Israeli anti-missile system, Ha'aretz, September 18, 2009.

6 Alvite Signh ningthoujiam 2012. ,

7 Yuval Azulai, Arms exports hit record $7.5b in 2012, Globes, July 23, 2013.

8 Alvite Singh Ningthoujam, «Asia laps up lax Israeli weapons rules», Asia Times, 30, July, 2013. www.atimes.com/atimes/Middle_East/MID-01-300713.html

9 Ministry of industry, trade and labour, State of Israel , foreign trade administration , Israel's international trade & economic agreement .August 2007, www.moital.gov.il.

10 Abdul-Aziz Aboughosh ,» Diplomatic Recognition of the Palestinian Statehood by the Governments of the Region, UNITED NATIONS ASIAN AND PACIFIC MEETING IN SUPPORT OF ISRAELI-PALESTINIAN PEACE», Bangkok, 10 and 11 July 2012.

11 Ministers of foreign affairs of Israel and Mongolia holds a meeting, info Mongolia ,24/7/2012 .

12 The Office of the president of Mongolia, «The Ambassador of Israel presented a letter of Credence to the President Elbegdorj», 2012-11-20http://www.president.mn/.,

13 Foreign Minister Of Mongolia To Visit Israel Between 11-14.03.96, (Communicated by Foreign Ministry Spokesman), Israeli ministry of foreign affairs, 11 March 1996.

14Mongolia EU Bilateral Trade And Trade With The World, 5-Jul-13, http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2006/september/tradoc_113420.pdf

15 http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/vjw/Mongolia.html

١٦ محمد خير الوادي، العلاقات الصينية الإسرائيلية: الحسابات الباردة، (بيروت: الفارابي، ٢٠١٢).

17 Fu- Kuo Liu ,»Taiiwan-Israell Rellatiions: Towards a New Partnershiip», Herzliya Conference, December16-18, 2003

18 Fu- Kuo Liu , 2003

19 Israel Economic and Cultural Office in Taipei, http://www.iseco.org.tw

20 Fu-Kuo Liu, «Taiwan-Israeli Relations: Towards a New Partnership», Herzliya Conference, December16-18, 2003

21 سامى مسلم، «تطور العلاقات الصينية الإسرائيلية»، قضايا إسرائيلية، العدد ٤٨، كانون الثاني ٢٠١٣.

22, Amikam Levy, «Isarel's Consul General to Hong Kong and Macau – Getting the Job Done»,

Jewish Time Asia, November 2009, http://www.jewishtimesasia.org/one-to-one-topmenu-45/amikam-levy. .'

23 http//:embassies.gov.il/hong-kong/Relations/Pages/Bilateral-Treaties-and-Agreements.aspx Consulate General of Israel in Hong Kong & Macau,

٢٤ للمزيد حول علاقات إسرائيل مع الصين ومناطقها انظر: محمد خير الوادي، ٢٠١٢

٢٥ ويكيبديا ، الموسوعة الحرة ، http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%A7%D9%83%D8%A7%D9%88

26 Renewal of Diplomatic Relations with Sri Lanka ,Communicated by Foreign Ministry Spokesman ,May 4, 2000.Isreali Ministry of foreign affairs. http://mfa.gov.il/MFA/PressRoom/2000/Pages/Renewal%20of%20Diplomatic%20Relations%20with%20Sri%20Lanka.aspx

27 Israel's Diplomatic Missions Abroad: Status of relations, Israeli ministry of foreign affairs http://mfa.gov.il/MFA/AboutTheMinistry/Pages/Israel-s%20Diplomatic%20Missions%20Abroad.aspx

٢٨ تصريحات الناطق الرسمي للخارجية الإسرائيلية، ٢٠٠٦/١١/٦ il.gov.mfa.www

٢٩ «سري لانكا تعيد علاقاتها مع إسرائيل»، البوابة ،٢٠٠٠/٥/٤.

٣٠ «إسرائيل تستغل الصراع في سري لانكا لترويج صناعاتها العسكرية»، فلسطين اليوم، ترجمة عن صحيفة هآرتس، ٢٠ /٢٠٠٩/٥.

٣١ «سري لانكا وإسرائيل تجريان مشاورات ثنائية لأول مرة», صحيفة الشعب اليومية اون لاين ,٢٠١٢/٤/٢٤, نقلا عن وكالة شينخوا الصينية.

32 Israeli Trade delegation upbeat on investment prospects in Sri Lanka, 31/8/2013,

http://news.lk/news/sri-lanka/6534-israeli-trade-delegation-upbeat-on-investment-prospects-in-sri-lanka

33 Sahana Pradhan, «The Foreign Policy of Nepal in the Changed Political Context», Israel Journal of Foreign Affairs I : 3 (2007) pp 111-115.

34 Ministry of Foreign Affairs of Nepal , Bilateral Relations (Nepal-Israel), http://www.mofa.gov.np/en/nepal-israel-relations-98.html

35 Ministry of Foreign Affairs of Nepal , Bilateral Relations (Nepal-Israel) http://www.mofa.gov.np/en/nepal-israel-relations-98.html

٣٦ جزر المالديف، هي جزر صغيرة، تقع في قارة آسيا في المحيط الهندي، وهي دولة مسلمة، حيث أن معظم سكانها مسلمون, حكمت بريطانيا جزر المالديف ٧٨ سنة بوصفها محمية بريطانية، وقد استقلت في عام ١٩٦٥م، واسمها في اللغة الرسمية هو ديفي راجي (جمهورية المالديف)، ويبلغ عدد سكانها ٣٠٩ آلاف نسمة وعاصمتها ماليه.

37 Maldives president visits 'Palestine' — and skips Israel ,The Times of Israel, 3/6/2013 http://www.timesofisrael.com/maldives-president-visits-palestine-and-skips-israel/

٣٨ «المالديف أصغر دولة مسلمة تقيم علاقات كاملة مع إسرائيل بعد انقطاع لمدة ٣٠ عاماً», إسلام أونلاين, ٩/٢٦ /٢٠٠٩.

٣٩ تصريحات الناطق الرسمي لوزارة الخارجية الإسرائيلية , ٢٠٠٩/٩/٢٥ , موقع وزارة الخارجية الاسرائيلية . http://mfa.gov.il/MFA/PressRoom/2009/Pages/Israel_Maldives_normalize_relations_25-Sep-2009.aspx

٤٠ «المالديف أصغر دولة مسلمة تقيم علاقات كاملة مع إسرائيل بعد انقطاع لمدة ٣٠ عاماً»، مصدر سابق.

٤١ «توقيع اتفاقية بتسيير رحلات جوية بصورة منتظمة بين إسرائيل وجزر المالديف»،صوت إسرائيل والتلفزيون الإسرائيلي – عربيل , ٢٠١١/٨/٣١.

٤٢ السفير د. عبد الله الأشعل،» إسرائيل وجزر المالديف»، الاقتصادية، ٠٣ تشرين الأول ٢٠٠٩ العدد ٥٨٣٦. http://www.aleqt.com

43 Maldives president visits 'Palestine' — and skips Israel,3/6/2013 ,The Times of Israel, http://www.timesofisrael.com/maldives-president-visits-palestine-and-skips-israel/

٤٤ أفيغايل كاديش, دعم «عيني» إسرائيلي لجزر المالديف, موقع وزارة الخارجية الاسرائيلية ,٢٠١١/٣/٢٧.

45 Israel and Afghanistan, 19/7/98, http://www.mideastnews.com/Israel-Afghanistan.htm

46 Mohshin Habib, A Story of Israel Hatred, December 5, 2011 ,Gatestone Institute

47 Sunita Paul, Bangladesh undermines WTO rules

http//:www.defence.pk/forums/bangladesh-defence/255825-bangaldesh-israel-relation-wto-rules.html#ixzz2eEWsfhW6

الباب الرابع

علاقة إسرائيل مع إفريقيا والعالم العربي


@Ahmedyassin90

الفصل الثامن عشر

العلاقات الإسرائيلية الإفريقية: بين التاريخ والاستراتيجية

د. أماني الطويل

تمتاز العلاقات الإسرائيلية مع إفريقيا بامتلاكها عمقا تاريخيا مؤسسا على المحاولات المبكرة لإيجاد وطن قومي لليهود فـــي أوغندا، وباشتمالها أيضا على روابط ثقافية وديمغرافية، فضلا عن توظيف مداخل متعددة لتأسيس علاقة إسرائيليــة متميزة بالأفارقة حافظت على استمراريتها، كما استفادت العلاقة من تراكمات تاريخية، وقد نجحت إسرائيـــل نجاحا كبيرا في توظيف كل المداخل الممكنة بشكل صحيح في أطر الاستراتيجيات الإسرائيلية العامة، بحيث تشكل إفريقيا في الوقت الراهن أحد أركان الاستراتيجيات الإسرائيلية في العصر الحديث.

وبطبيعة الحال، تفاعلت طبيعة دولة إسرائيل الناشئة في محيط معاد تعتمد على الاستيطان كآلية للاستمرار والتوسع، مع المعطيات الإفريقية الجيوسياسية، ليتم وضع الأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية طبقا لعدد من المحددات، هي: أولا: تحجيم القدرات العربية وتحييدها في إطار الصراع العربي الإسرائيلي بما ينطوي عليه من مهددات أساسية لوجود الدولة الإسرائيلية ذاتها. ثانيا: دعم متطلبات الأمـن المائي الإسرائيلي التي تعد عماد استمرار الدولة وتوسعها. ثالثا: حرية الملاحة الإسرائيلية في البحر الأحمر كأحد المعطيات المحلية للأمن الإسرائيلي بما يشمله من توفير المتطلبات العسكرية والاقتصادية. رابعا: دعم العلاقات السياسية مع الدول الإفريقية بما تمثله من كتلة تصويتية كبيرة في المحافل الدولية، والتي تصل حاليا إلى ٥٤ دولة. وأخيرا محاربة ومحاصرة قوى الاسلام السياسي التي تعادي بعضها إسرائيل من منظور أيديولوجي، وتعتبر أن الصراع العربي الإسرائيلي صراع وجود وليس صراع حدود فقط.

أولاً، الأطر التاريخية للعلاقات الإسرائيلية مع إفريقيا

سجلت إفريقيا أول حضور لها في الفكر السياسي الصهيوني عام ١٩٠٣مع عقد مؤتمر بازل في سويسرا، والذي طرحت فيه فكرة إقامة وطن قومي لليهود في إحدى المستعمرات البريطانية بديلا عن فلسطين إذا تعقدت الأمور السياسية فيها بشأن استيطان اليهود، وقد تم اقتراح أوغندا في هذا السياق من جانب السير جوزيف تشمبرلن. وتم بالفعل تكوين لجنة لدراسة المقترح، الذي حاز على درجة عالية من الجدل في الأوساط اليهودية بين اتجاهين، أحدهما لليهود الشرقيين «الحريديم» تحديدا الذين اعتبروا ذلك بمثابة تخلٍ عن المعتقدات الدينية الصحيحة وتفريطا في أرض التوراة «فلسطين»، بينما اعتبره اليهود الروس مخرجا من حالة الأزمة اليهودية في أوروبا، لا سيما أن مذابح «كشينييف» التي راح ضحيتها عدد من اليهود الروس كانت حاضرة في الأذهان، وهي التي كانت جارية في العام نفسه.

استطاع هرتسل حسم الموقف لصالح فكرة استيطان أوغندا، وقام الحاخام الصهيوني الروسي «راينس» بعملية التوفيق النظري بين فكرتي التعاليم التوراتية والفكرة القومية الصهيونية التي دشنها هرتسل، وكذلك بين الفريقين العلماني والديني اليهوديين. وبالتوازي مع ظهور فكرة الوطن القومي لليهود هربا من الاضطهاد الأوروبي، ظهرت أيضا فكرة عودة السود الأفارقة هربا من الاضطهاد في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أسس فكرة عودة السود إلى إفريقيا سياسيا ماركوس جارفي (١٨٧٨-١٩٤٠)، حيث لقي هذا الطرح دعما من المفكرين الأوروبيين الصهاينة. أسس جارفي في هذا السياق شركته البحرية بمشاركة أحد اليهود الأوروبيين، والتي اتخذت نجمة داود السوداء التي تجوب الأطلنطي رمزا لها.

وقد تبنى جارفي فكرة عقد مؤتمر سنوي مثيل للمؤتمر الصهيوني تحت اسم الجامعة الإفريقية، والتي عقدت مؤتمرها الأول عام ١٩٠٠ وتلاقى الأفارقة واليهود عند فكرة مؤسسة وهي الاضطهاد المشترك، ونجح المفكرون الصهاينة في تدشين روابط بين نشأة دولتي إسرائيل وليبيريا بـ«عودة» كل من اليهود والأفارقة من أوربا وأميركا.[١]

ويمكن أن نلحظ نجاح إسرائيل في النهاية في خلق نوع من الترابط الوجداني مع الأفارقة أسس في غرب إفريقيا على أسس الاضطهاد، بينما أسس في شرق إفريقيا وبالتحديد في أهم أقطاره، إثيوبيا، على مداخل ثقافية، بينما اعتمد في باقي إفريقيا على مداخل ديمغرافية.

وشكلت إثيوبيا في هذا السياق رأس الرمح الإسرائيلي في منطقة القرن الإفريقي، إذ أقامت أقدم علاقات مع إسرائيل من بين دول القرن الإفريقي، حيث دشنت إسرائيل أساطير مشتركة على خلفية توراتية بين اليهود والإثيوبيين، وزعمت أن الإمبراطور الإثيوبي ملينك تجري في عروقه دماء يهودية، وطبقا لذلك، نصب الإمبراطور هيلا سلاسي نفسه أسدا ليهوذا،[٢] وهو الرمز المنتشر في العاصمة أديس أبابا.

وفي السياق ذاته، تعتبر قبيلة الفلاشا الأثيوبية (اليهودية الديانة) نفسها القبيلة الثالثة عشرة في التاريخ اليهودي، وقد اعتمد هذه المقولة متحف تاريخ الإنسانية في العاصمة الأمريكية واشنطن، ودشن جناحا خاصا لإثيوبيا فيه معتمدا على هذه الرواية،[٣] وذلك على الرغم مما يشوب هذا الاعتقاد من أساطير غير واقعية،[٤] حيث يعتبر بعض علماء الإنثربولوجيا الغربيين «الفلاشا مسيحيين دخلت عليهم عناصر يهودية»، وتعيش قبيلة الفلاشا بين نهر تازي وبحيرة تانا وتنقسم إلى

قسمين، أحدهما فلاشا flasha والثاني مورا Mura. وتحدها السودان من الغرب والنيل الأزرق من الجنوب، وهؤلاء «مشك» أي أغيار مشكوك في يهوديتهم من جانب الفلاشا الأصليين، بل ومن الحاخامات الإسرائيليين أنفسهم، حيث تنصروا قبل قرنين، وقد رفضت هجرتهم إلى إسرائيل لبعض الوقت استناداً إلى هذا السبب، ولكن تم تجاوز عدم إخلاصهم لليهودية في إسرائيل، والتي استوعبتهم ضمن هجرات إفريقية أخرى ليشكلوا ٢٠٪ من مجموع المهاجرين إليها في الفترة من ١٩٤٨ إلى١٩٩٥.[٥]

وقد توجت إسرائيل هذه المجهودات التاريخية بمشروع الأخدود الإفريقي العظيم الذي طرحته رسميا في حزيران ٢٠٠٢ أمام لجنة التراث العالمي في اليونيسكو، وهو مشروع يهدف في ظاهره إلى التعاون الثقافي بين الدول التي تشكل الأخدود الممتد من وادي الأردن حتى جنوب إفريقيا، حيث أحاطت إسرائيل هذا المشروع بما تقول أنه تراث من الاضطهاد المشترك بين اليهود والأفارقة، وأنهم من ضحايا الاضطهاد والتمييز العنصري، مشيرة في ذلك إلى أن كلا العنصرين له ماضٍ مؤلم ممتد، ما يدفع إلى الاعتقاد بأن سياسة إسرائيل في إفريقيا تعد تطلعا لا لحماية الشعب اليهودي فقط، بل لمساعدة الأفارقة (الزنوج) الذين تعرضوا للاضطهاد، خصوصا مع مقولة ثيودور هرتسل مؤسس الصهيونية في كتابه «وطن قومي»: «إن لليهود والأفارقة تاريخ مشترك من الاضطهاد»، وذلك كمدخل للأفارقة حين طرح أوغندا ضمن خياراته التي تفاوض عليها الحركة الصهيونية لإنشاء الوطن القومي اليهودي.[٦]

ويؤكد رئيس الإدارة الإفريقية في وزارة الخارجية الإسرائيلية «موسى اليشم» في هذا السياق أن العلاقات القوية التي تطورت ونمت بين إسرائيل وإفريقيا تتصل بالروابط التي قامت على أن اليهود والزنوج أجناس أدنى، إضافة إلى أن التجربة النفسية متشابهة لديهما من خلال المعاناة الإنسانية لكليهما والمتمثلة في تجارة الرقيق وذبح اليهود.[٧] ومن الجدير ذكره أيضا أن إفريقيا تحتضن بين ظهرانيها جاليات يهودية متفاوتة الأحجام ومتباينة القوة والتأثير .ففي شمال إفريقيا جماعات من اليهود السفارديم الذين قدموا بالأساس من إسبانيا والبرتغال خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر. أضف إلى ذلك، فقد قدمت إلى إفريقيا جماعات من اليهود الإشكناز من شمال أوروبا وشرقها خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. وإذا كان حجم هذه الجاليات، خارج جمهورية جنوب إفريقيا، هو جدّ متواضع، إلا أن وضعها الاقتصادي في بعض دول القرن الإفريقي مثل كينيا يتسم بالقوة والتأثير.

وبالمقابل، فإن الجالية اليهودية في جنوب إفريقيا تعد واحدة من أغنى الجاليات اليهودية في العالم. وطبقاً لأحد التقديرات فإن مساهمة يهود إفريقيا في خزانة «الدولة العبرية» تأتي في المرتبة الثانية بعد مساهمة يهود الولايات المتحدة. بيد أنه إذا أخذنا بعين الاعتبار حجم كل من الجاليتين، فإننا نلاحظ أن تبرعات يهود جنوب إفريقيا بالنسبة إلى كل شخص تفوق في بعض السنوات تبرعات اليهود الأميركيين.

ولعل القضية المثيرة للاهتمام عند دراسة أوضاع الجالية اليهودية السوداء في إسرائيل تتصل بمفهوم الهوية اليهودية السوداء، ونظرتهم إلى إسرائيل باعتبارها جزءاً من التراب الإفريقي؛ إذ كانت تقطنها في الأصل شعوب إفريقية داكنة البشرة . أياً كان الأمر فإنه لا يمكن التقليل من أهمية متغير الجاليات اليهودية في توجيه وتخطيط العلاقات الإسرائيلية - الإفريقية.

ثانيا، محددات الاستراتيجيات الإسرائيلية في إفريقيا

١- إضعاف عناصر القوة الشاملة للعرب

بلور اليهود قبيل إعلان دولتهم في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين رؤية أن الأقليات غير العربية على الأراضي العربية «تمثل حليفا طبيعيا لإسرائيل»،[٨] وقد طور ديفيد بن غوريون رئيس الوزراء الأسبق هذه الرؤية في مطلع الخمسينيات في إطار لجنة مكونة من كل من: إسرائيل جاليلي، ايجينال واوين، موشيه ساسون، وروبين شيلوح، وغولدا مائير، لتضع اللجنة الاستراتيجيات الإسرائيلية إزاء الوطن العربي. وقد لخص بن غوريون توجهات التقرير الصادر[٩] عن هذه المجموعة بعبارة أصبحت عقيدة إسرائيلية ممتدة ومفادها أن شعب إسرائيل شعب صغير بإمكانات وموارد محدودة، ولإحراز التقدم الإسرائيلي المطلوب على الدول العربية لا بد من اكتشاف نقاط ضعفها وتحويلها إلى معضلات، مشيراً في هذا السياق إلى طبيعة العلاقات الإثنية والطائفية المتضمنة داخل الحدود العربية وضرورة توظيفها.

وقد طورت إسرائيل استراتيجية بن غوريون اعتبارا من التسعينيات كما يقول موشي فيرجي العميد السابق في جهاز الموساد الإسرائيلي على يد فريق من الخبراء العاملين في مناطق المحيط العربي، منهم أورى لوبراني سفير إسرائيل في كل من تركيا وإيران وأثيوبيا، ويهوديت رؤتين المتخصصة في السودان وشرق إفريقيا. وقد عقد هذا الفريق اجتماعات مكثفة على مدى ثلاثة أشهر حيث طورت هذه الاستراتيجية خط بن غوريون من خلق الأزمات داخل الدول العربية لتحجيم عناصر القوة لدى العرب عبر دفع الجماعات الإثنية الموجودة على التخوم العربية إلى الانسلاخ والانفصال وإقامة كياناتهم الإثنية المستقلة، وأيضا التعامل مع الأقليات بكافة أنواعها داخل البلاد العربية، مثل شيعة الخليج أقباط مصر مارون لبنان وهكذا.[١٠]

وقد حقق تطبيق هذا التجديد الإسرائيلي نجاحاً كاملاً في الحالة السودانية بفصل جنوب السودان وميلاد دولته الجديدة في تموز ٢٠١١. فضلا عن وجود إمكانات جدية لمزيد من الشرذمة للدولة السودانية بوجود معضلتي دارفور وشرق السودان، على أنه من الضرورة الإشارة هنا أن المخططات الإسرائيلية لم تكن لتنجح إلا نتيجة فشل نخب الاستقلال الوطني في السودان في مواجهة التحديات الداخلية، من خلال أمرين، تمثلا في عدم بلورة متطلبات المصالح الاستراتيجية السودانية في إطار مؤسسة الدولة على مدى نصف القرن الماضي، والفشل في إدارة التنوع العرقي والديني والثقافي الذي يتميز به السودان، والذي كان منطويا على إمكانات تدعيم مصادر القوة الشاملة للدولة في حال الوعي بتوظيفه.

ويمكن القول إن الاستراتيجيات الإسرائيلية نجحت حتى وقتنا الراهن عبر ثلاثة مبادئ، هي مبدأ الإحاطة وهو مبدأ موروث عن الاستراتيجيات البريطانية، حيث ربط موشي دايان في مطلع الخمسينيات بين أمن كل من إسرائيل وأثيوبيا، وكنتيجة لذلك تم تدشين أول قنصلية إسرائيلية في إفريقيا بأديس أبابا عام ١٩٥٦، لتتحول إلى سفارة عام ١٩٦١،[١١] وذلك بعد أن بدأت إسرائيل في آب عام ١٩٥٨ بتأسيس حلف الحزام المحيط « The Peripheral Pact Treaty» بين إسرائيل وكل من تركيا وإيران وإثيوبيا، وبدعم أميركي مباشر، وذلك في مواجهة المخاوف المتصاعدة من مصر عبد الناصر آنذاك، وذلك استجابة لخط إسرائيلي استراتيجي ثابت يعتمد على خلق علاقات تعاون وثيقة بدول المحيط العربي. في هذا السياق علينا أن نلاحظ متانة العلاقات الإسرائيلية بكل من إثيوبيا وتركيا ودول غرب إفريقيا التي جاء

منها الاعتراف الأول بإسرائيل، وكانت فيها أولى سفاراتها .

أما المبدأ الثاني فهو شد الأطراف، ويعد هذا المبدأ من المبادئ الأساسية للسياسات البريطانية الاستعمارية، حيث قامت بصياغة تقاليده الاستراتيجية. إلا أن إسرائيل أحرزت نجاحات مؤثرة في تطبيقه، وهو المبدأ الذي يعني في جوهره خلق حالة شلل في الأطراف لأي كيان مصنف إسرائيلياً في مراتب التهديد الاستراتيجي أو العداء لها، ويتم التعامل مع الخصم طبقاً لهذا المبدأ، الأمر الذي يترتب عليه خلق مصالح متمايزة بين مركز الخصم وطرفه أو الجسد الكلي له والطرف. وقد تصل هذه الحالة إلى حدّ ترسيخ التناقضات الداخلية للخصم لتتحول من تناقضات ثانوية إلى تناقضات رئيسة، خصوصاً مع وجود حالة من حالات الانقسام الديني أو العرقي أو الثقافي بين المركز والطرف، والناتج المنطقي عن هذه الحالة هو قدرة القوى الخارجية على اجتذاب الطرف بعيداً عن الجسد الأصلي.[١٢]

ويؤكد بن غوريون هذا الفهم بقوله: «إن الجهد الإسرائيلي لإضعاف الدول العربية لا يجب أن يحشد على خطوط المواجهة فقط مع دول المواجهة، بل يجب أن ينتشر ليصل إلى قلب الدول العربية التي يمكن أن تصبح دول دعم وإسناد لدول المواجهة مع إسرائيل».[١٣] وقد حقق تطبيق هذا المبدأ نجاحاً كاملاً في الحالة السودانية بفصل جنوب السودان وميلاد دولته الجديدة في تموز ٢٠١١. ويمكن رصد التطبيقات الإسرائيلية لاستراتيجيات بن غوريون في أربع مراحل، الأولى من بداية الخمسينيات وحتى وقتنا الراهن، وقد بدأت هذه المرحلة بالتفاعل مع السودان إجمالاً قبل استقلاله عن دولتي الحكم الثنائي فيه (مصر وبريطانيا)، بينما كانت المرحلة الثانية هي التفاعل مع القوى السودانية المناوئة لمصر في السودان وذلك في مرحلة مبكرة في منتصف الخمسينيات، أما المرحلة الثالثة فهي التفاعل الإيجابي مع الحركات الانفصالية في جنوب السودان وبدأت من منتصف الستينيات تقريبا. وفي الأخير جاءت المرحلة الرابعة في إطار مُحدِد الإحاطة والعزلة في السياسات الإسرائيلية وهو المُحدِد الذي يجرى تطبيقه في إطار الأزمة الدارفورية.

٢- التطلعات المائية

تحتل مسألة المياه مكانة محورية في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي، ليس فقط بسبب وقوع الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل في إقليم صحراوي وشبه جاف في الجنوب، وصحراوي وشبه ممطر في الشمال، ولكن أيضاً لطبيعة المشروع الإسرائيلي القائم على ركيزتين أساسيتين هما الهجرة والاستيطان، فالهجرة تحتاج المزيد من الأرض، وكل من السكان والأرض يحتاجان إلى مزيد من المياه. وربما خلقت طبيعة هذه الجدلية مرتكزات للعمل الزراعي الاستيطاني، بحيث يجرى الربط بين المهاجرين اليهود والأرض ربطاً يشمل الجوانب العقائدية والنفسية والمادية،[١٤] وذلك إلى الحدّ الذي يفسر معه البعض مقولة «حدودك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل» تفسيراً مائياً.[١٥]

ويمكن القول إن المسألة المائية كانت محل اهتمام أساسي من جانب الحركة الصهيونية منذ تأسيسها، حيث تم التركيز على تسخير جميع طاقات فلسطين التاريخية لتلبية الحاجة نحو استقدام المستوطنين. من هنا تم إنجاز تقرير بريطاني عام ١٨٧٥على خلفية الطموحات الصهيونية في فلسطين، حيث انحصرت مهام اللجنة المنوط بها كتابة هذا التقرير في بيان مدى القدرة على استجلاب المياه من شمال فلسطين إلى جنوبها، كما حضر هذا التقرير أيضاً في إطار ترسيم الحدود السورية

اللبنانية الفلسطينية عام ١٨٩٧ بمؤتمر بال في سويسرا، وكان الهاجس المائي حاضراً أيضاً لدى ثيودور هرتسل مؤسس الحركة الصهيونية الذي اعتبر أن «مستقبل فلسطين واعد بشرط معالجة مشكلة الري على نطاق واسع». [١٦]

وانطلاقاً من هذه الرؤية، كانت هناك محاولات صهيونية عام ١٩١٦ لتضم حدود الدولة المطلوبة من جانب اليهود في فلسطين كافة منابع نهر الأردن، وأن ترسم حدود فلسطين الشمالية على طول خط نهر الليطاني. إلا أن هذه المحاولات اصطدمت برفض فرنسي في إطار التفاهمات الاستعمارية لتقسيم الدولة العثمانية. ولم يمنع الموقف الفرنسي من تواصل الإلحاح الصهيوني للحصول على موارد المياه العربية، حيث طُرح مشروع (وتينبرغ) عام ١٩٢٠ لتوليد الطاقة الكهربائية من نهر اليرموك، كما طُرح مشروع (هايس لوذر ميلك) عام ١٩٣٨، ويقوم على شق قناة بين حيفا والبحر الميت للحصول على مياه الليطاني، ثم مشروع (هيس) ١٩٤٨ و(كلاب) ١٩٤٩ ومشروع (السبع سنوات) ١٩٥٣. [١٧]

بل إن هناك تقديرات إسرائيلية تذهب إلى أن أحد أسباب حرب ١٩٦٧هو المياه، حيث قال ليفي أشكول رداً على قرار الجامعة العربية ١٩٦٤ بتحويل مياه الجولان ولبنان لترفد نهر اليرموك: «إن هذا التحويل مبرر للحرب»،[١٨] كما أضاف أريئيل شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق أن حرب الأيام الستة بدأت حينما قررت إسرائيل العمل ضد تحويل نهر الأردن، فيما أضافت غولدا مائير في أعقاب حرب ١٩٦٧: «إن التحالف مع تركيا وأثيوبيا يعني أن أكبر نهرين في المنطقة النيل والفرات سيكونان في قبضتنا».[١٩]

ومما يؤكد جدية المواقف الإسرائيلية بشأن المياه ما صرح به إسحق شامير في آذار ١٩٩١ بأنه على استعداد لتوقيع معاهدة حظر أسلحة الدمار الشامل وقبول التفتيش على المنشآت النووية الإسرائيلية مقابل اشتراك إسرائيل في اتفاقيات لإعادة توزيع المياه في المنطقة.[٢٠] وفي سياق هذه الأهمية المركزية للمياه كان الملف المائي حاضراً في كل ترتيبات السلام بين العرب وإسرائيل، فأُعلن في إطار مفاوضات مدريد أن إسرائيل تطالب بالمياه والأمن في مقابل الانسحاب من الأراضي العربية، كما أن اتفاقاً للسلام بين سورية وإسرائيل عام ١٩٩٦ واجه معضلتي المياه والترتيبات الأمنية.

وطبقا للمعطيات الجغرافية فإن المشروع الصهيوني يرتبط بكل من نهري النيل والفرات، فتقول التوراة: «فقطع مع إبراهيم ميثاقاً بأن يعطي لنسله هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات»،[٢١] وربما هذا المعطى الديني هو ما يفسر وجود مشروعات إسرائيلية مرتبطة بنهر النيل، بل يذهب البعض أن العلاقات المتميزة بين إسرائيل وأثيوبيا تلعب فيها سيطرة إثيوبيا على المنابع الرئيسة للنيل دورا أساسيا.[٢٢]

وقد تزامنت المشروعات المائية الصهيونية مع مشروع هرتسل نفسه في مطلع القرن العشرين، والقائم على نقل مياه النيل من سحارات تحت قناة السويس إلى سيناء ومنها إلى إسرائيل، وبناء على ذلك تقدم هرتسل للحكومة المصرية بمشروع للحصول على امتياز الاستيطان في شبه جزيرة سيناء لمدة ٩٩ عاماً مطالباً في سياق هذا المشروع بجزء من مياه النيل الزائدة في فصل الشتاء والتي تذهب إلى البحر المتوسط،[٢٣] إلا أن هذا المشروع واجه رفضاً مصرياً بريطانياً مؤسساً على أن المشروع البريطاني يربط مسارات واتجاهات الزراعة المصرية بمتطلبات الصناعة البريطانية في لانكشاير، وهي المتطلبات التي جعلت من زراعة القطن أولوية في كل من مصر والسودان من جهة، إضافة لما قد تسببه السحارات تحت

قناة السويس من ملوحة للأراضي في سيناء تُسبب انهيار أي مشروعات زراعية فيها. [٢٤]

كانت الخطوة الثانية للمشروعات الإسرائيلية المرتبطة بالمياه عام ١٩٧٤، حيث طرحت أهم المشروعات الإسرائيلية المتطلعة إلى الحصول على مياه من نهر النيل، وهو مشروع (إليشع كالي) مهندس المياه الإسرائيلي الذي صدّر مشروعه بالقول: «إن معطيات منطقتنا البيئية والسياسية تفرض أن يكون لكل اتفاق سلام بند مياه». [٢٥] وتدور فكرة مشروع كالي الأساسية حول أن حصول إسرائيل على قدر يوصف إسرائيليا بأنه كمية صغيرة من مياه النيل (٠,٨ متر مكعب) عن طريق مصر لن يؤثر على الميزان المائي المصري. أما الأساس الفني للمشروع فيعتمد على توسيع ترعة السلام بمدينة الإسماعيلية،[٢٦] لتنقل ما بين ١٠٠ إلى ٥٠٠ مليون متر مكعب من المياه، وتنقل هذه المياه بسحارات تحت قناة السويس وصولا إلى إسرائيل، على أن تتحول المياه في هذه الحالة إلى سلعة تقوم إسرائيل بشرائها. [٢٧]

ويبدو لنا أن هذا المشروع مركزي لإسرائيل، فهو يطرح دورياً وفي كل مناسبة على مصر اعتبارا من عام ١٩٧٤، فقد طُرح عامي ١٩٨٦و ١٩٨٩، كما طرح في إطار مفاوضات مدريد عام ١٩٩١. وقد تبلور موقف مصري رافض لهذا المشروع مستند على اعتبارات فنية واستراتيجية، حيث يرتكز الجانب الفني على إمكانية رفع ملوحة الأرض الزراعية بسيناء، وكذلك تدشين مبدأ تسعير وبيع المياه وهو مبدأ يكون باهظ التكاليف لمصر المحرومة من أي مصادر للمياه عدا نهر النيل، خاصة إذا فكرت في استخدامه دول منابع حوض النيل. كما أن وصول مياه النيل لإسرائيل فضلاً عن كونه مخالفا لقواعد القانون الدولي المتعلقة بأحواض الأنهار المشتركة، فهو يضيف إلى دول الحوض دولة جديدة في سابقة هي الأولى من نوعها.

أما الجوانب الاستراتيجية فتتمثل في أن حصول إسرائيل على هذا القدر من المياه يكون بمثابة ولادة جديدة لإسرائيل، لأنه يعطيها ٢٠ ضعف المساحة المزروعة حالياً ويمكنها من زيادة المساحات المزروعة في صحراء النقب بما يساوي ٥٠٠ ألف فدان، إضافة إلى أنه يدعم القدرات الإسرائيلية في استجلاب المزيد من المستوطنين. وبالتأكيد فإن كلاً من الجانبين الفني والاستراتيجي يشكّل خسائر هائلة لمصر على مستوى أمنها القومي، كما يشكّل ارتفاعاً لمستوى التهديدات للأمن القومي العربي على المستوى الإجمالي.[٢٨]

وطبقا للمعطيات السالفة الذكر يكون نهر النيل هو أحد ركائز السياسات الإسرائيلية، وتكون مصر هي البوابة المتاحة الوحيدة للحصول على جزء من مياه النهر. وتأخذ السودان موقعها المهم في هذه الركائز لاعتبارات متعلقة بإمكانية أن تكون السودان إما ظهيراً لمصر في زيادة الموارد المائية لنهر النيل عبر قناة جونقلي،[٢٩] أو أحد أوراق الضغط في يد إسرائيل ضد مصر إذا استطاعت أن تكون لاعباً مؤثراً في مجريات التفاعلات السودانية الداخلية.

٣- البحر الأحمر: ممر على العالم

يشكل أمن البحر الأحمر بالنسبة لإسرائيل أحد محددات أمنها القومي، إذ إنها تتحول إلى دولة حبيسة على النحو الذي جرى في حرب ١٩٧٣، إذا لم تتوافر لها القدرة على حرية الحركة فيه، والتي تنعكس مباشرة على قدراتها العسكرية ونجاحها في تحجيم فرص حصار الدولة، وربما ما قاله بن غوريون بهذا الصدد يشير إلى هذه الأهمية، حيث قال «لو تمكنا من السيطرة

على مواقع حيوية في البحر الأحمر فإننا سنتمكن من اختراق سور الحصار العربي، بل والانقضاض عليه وهدمه من الخلف».[٣٠]

كما يبدو أن للبحر الأحمر أبعادا محلية إسرائيلية، وذلك بانعكاس الحالة فيه على المقدرات الاقتصادية المرتبطة بحركة التجارة إلى كل من إفريقيا وجنوب شرق آسيا [٣١] والتي تقدر على الصعيد الإفريقي وحده بـ ٢٠ ٪ من إجمالي حجم التجارة الإسرائيلية، كما يشكل امتلاك إفريقيا لممرات حيوية للتجارة الدولية وللمنافذ وموانئ بحرية مهمة على المحيطين الهندي والأطلسي مطلبا حيويا لإسرائيل بشكل عام.

٤- الاقتصاد: عين على الثروة الإفريقية

يعد الحصول على الثروات الإفريقية الاستخراجية وجني الأرباح التجارية مسألتين حاكمتين في الاقتصاد الإسرائيلي، حيث تحصل إسرائيل على حصة معتبرة من ماس الكونغو، كما أنشأت عددا من الشركات البترولية في إفريقيا بقبعات أوروبية أو أميركية وذلك بحسبان تمتع إفريقيا باحتياطيات نفطية تصل الى ١٢٥مليار برميل.[٣٢] كما تحتكر إسرائيل حاليا تجارة المنتجات الغذائية في إثيوبيا ومحصول البن في أوغندا، ومحاصيل السمسم والفول السوداني وغيرها في عموم دول شرق إفريقيا.[٣٣]

وقد اعتمدت إسرائيل على آلية افتتاح المكاتب التجارية بإفريقيا لتنشيط التبادل التجاري مع القارة، حيث أظهرت تقارير المعهد الإسرائيلي للصادرات أن جنوب إفريقيا هي الشريك التجاري الأول لإسرائيل، كما يمتد نشاط التنقيب عن المعادن إلى سيراليون وإفريقيا الوسطى والكاميرون فضلا عن الكونغو مورد الماس الأساسي لإسرائيل وفي هذا السياق وصل حجم التبادل التجاري بين إفريقيا وإسرائيل عام ٢٠١١ الى ٥,٧مليار دولار.

أما على صعيد التبادل التجاري، فيستورد الإسرائيليون من أديس بابا مثلا البن والزيت والخضروات وحبوب الدقيق، بينما يصدرون الأدوات الكهربائية المنزلية والميكانيكية والأدوية والمبيدات الحشرية، وقد احتلت الصادرات الإثيوبية لإسرائيل ٤٨٪ من حجم الصادرات الكلية في منتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين.[٣٤] كما حظيت كل من إثيوبيا وأوغندا والكونغو من دول القرن الإفريقي بتركيز من الجانب الإسرائيلي.

ولا بد من الإشارة في هذا السياق إلى حجم الثروات الإفريقية في الوقت الراهن، حيث تقدر الاحتياطات المعدنية الإفريقية بـ٣٠٪ من الاحتياطيات العالمية بشكل عام، و٨٠٪ من احتياطيات العالم من الكروم والبلاتين.[٣٥] وتمتلك القارة الإفريقية ٩٥ ٪ من احتياطي الماس في العالم، وتنتج ٥٠٪ من معدل الإنتاج العالمي من هذا المعدن الثمين، كما أنها تنتج ٧٠ ٪ من معدل الإنتاج العالمي من الذهب، و٣٣٪ من النحاس، و٧٦٪ من الكوبالت، وتمتلك إفريقيا ٩٠٪من احتياطي العالم من البلاتين، وتنتج حوالي ٧٥٪من هذا المعدن، كما أنها تنتج ٩٪ من الحديد. ويتراوح احتياطيها من الحديد والمنجنيز والفوسفات واليورانيوم من ١٥-٣٠٪ من إجمالي الاحتياطي العالمي.

وتفيد التوقعات أن هذه النسب والمعدلات مرشحة للارتفاع، وذلك بالنظر إلى أن أجزاء كثيرة من القارة لم تشملها المسوحات الجيولوجية، وقد تبين من الدراسات والأبحاث العلمية المختصة أن هذه الأجزاء تحتوي على تركيبة جيولوجية، مكونة من الصخور البلورية والمتحولة القديمة، وهي أكثر الصخور التي تحوي في تكوينها نسباً عالية من المعادن المتنوعة، وخصوصا اليورانيوم. ومن هنا يمكن القول إن القارة الإفريقية ستكون المورد الأساس للصناعة في العالم مستقبلاً، وإن

كل دول وقارات العالم، التي تعاني من شح ونضوب تدريجي في مواردها المعدنية حالياً ستعتمد في المستقبل على ما تنتجه إفريقيا من معادن،[٣٦] وهو الأمر الذي يقدم تفسيرا إضافيا بشأن التنافس الغربي والإسرائيلي على إفريقيا كمصدر للموارد.[٣٧]

٥- محاربة الإسلام السياسي

لعبت أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ دورا مركزيا في إعادة هيكلة الاستراتيجيات الأميركية المرتبطة بالأمن القومي الأميركي، وقد تبلورت في ثلاثة محددات، هي: الحرب على الإرهاب، وتطوير مستوى الاعتماد الأميركي على النفط الإفريقي، وتعويق تقدم الصين في إفريقيا بشكل عام، وبطبيعة الحال سيكون الدور الإسرائيلي في هذه المنظومة الأميركية الاستراتيجية رئيسيا، فهي تقدم نفسها على أنها خط الدفاع الأول للغرب ضد التطرف الإسلامي، وتحاول دائما أن تثير مخاوف الأفارقة من المد الإسلامي والحركات السياسية الإسلامية، وأن تقدم خدماتها للحكومات الإفريقية باعتبارها الخبير الأول في هذا المجال. كما تولي إسرائيل أهمية خاصة للقرن الإفريقي لاعتبارات عديدة منها وجود السودان دولة إسلامية فيه، وتخوف إسرائيل من أن يتحول القرن الإفريقي -خصوصا على امتداد الساحل البحري- إلى منطقة نفوذ إيرانية سودانية، من شأنها تعريض مصالحها الاستراتيجية لخطر كبير. كما أن إسرائيل تركز على نيجيريا باعتبارها دولة إسلامية كبرى في إفريقيا، وقد أسهم الضغط الأميركي في فتح الأبواب النيجيرية للشركات الإسرائيلية.

وطبقا للمعطيات الإسرائيلية فإن تزايد انتشار الإسلام في إفريقيا، يلحق أذى كبيرا بالمصالح الإسرائيلية، حيث يقول «تسفي مزال» نائب المدير العام لشؤون إفريقيا في وزارة الخارجية الإسرائيلية «إن العالم صغير ومغلق، وإن ما يحدث في أي مكان يؤثر على المكان الآخر، وخاصة بالنسبة لما يحدث في إفريقيا التي نعتبرها جارة لإسرائيل من الناحية الجغرافية، وإذا ما تفشى الإسلام هناك فإن إسرائيل ستتضرر كثيرا».[٣٨]

وفي هذا السياق، تقوم جماعات تبشيرية يهودية، من بينها «شهود يهوه» بدور مهم في عمليات تبشيرية منتظمة بإفريقيا، كما تركز الاستراتيجيات الإسرائيلية على التواجد المؤثر في الصومال الذي يعد نقطة قاعدة أساسية لجماعات الإسلام السياسي الجهادية بل إنها تسعى إلى تقسيم الصومال انطلاقاً من هذه الوضعية، وذلك عبر تقديم المبادرات واقتراح السياسات لمراكز التفكير الأميركية والكندية.[٣٩]

ثالثا: مداخل تنفيذ الاستراتيجيات الإسرائيلية في إفريقيا

١- تجارة السلاح والتعاون الأمني

تمتلك إسرائيل مصداقية كبيرة لدى الدول الإفريقية في ميادين الاستخبارات والتدريب العسكري، وقد ركزت في تفاعلاتها الإفريقية منذ البداية على هذه المسائل التي تمت ترجمتها على شكل شركات أمنية. ويمكن التمييز في هذا الإطار بين نوعين من الشركات:

أ - شركات المرتزقة، ومن أبرزها شركة «ليف دان» وشركة «الشبح الفضي» التي تتولى تدريب وتسليح مليشيات قبلية لحماية الرؤساء والشخصيات السياسية المهمة.

ب - شركات تتولى تنفيذ المخططات الإسرائيلية في إفريقيا، وأهمها شركة «يول باريلي» للأسرار، وشركة «أباك» وهما شركتان فرنسيتان مملوكتان لعناصر يهودية.[٤٠]

وفيما يتعلق بتصدير السلاح الإسرائيلي إلى إفريقيا فإن المعلن منه يعد الأقل على مستوى العالم، بينما السري منه تندر تقارير تقدير حجمه. وقد قالت تقارير إسرائيلية إن حجم مبيعات الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية لدول العالم بلغ ٧,٥ مليار دولار عام ٢٠١٢ وذلك، مقارنة بـ٥,٨ مليار دولار عام ٢٠١١، و٧,٤١ مليار دولار في كل من عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. كما تشير المعطيات إلى أن غالبية المبيعات كانت في منطقة آسيا ودول المحيط الهادئ، حيث بلغ حجم المبيعات أكثر من ٣,٥ مليار دولار، مقابل ١,٦ مليار دولار في أوروبا، و ١,١ مليار دولار في الولايات المتحدة وكندا، بينما بلغت قيمة الصادرات إلى أميركا اللاتينية ٦٠٤ مليون دولار، وإلى إفريقيا وصلت إلى ١٠٧ مليون دولار.

أما على صعيد صفقات التسليح السرية، فإن رجال أعمال إسرائيليين ومن أبرزهم (شيمون ناؤور) يقومون بتهريب أسلحة إلى كل من ليبريا وإريتريا، هذا إضافة لقيام جنرالات متقاعدين من الجيش الإسرائيلي بإدارة مصانع للأسلحة بتل أبيب، ويتولون تسليح الحكومات الإفريقية والمنظمات والشركات الخاصة ومن أبرزهم (عاموس جولان) الذي باع لأوغندا ٢٦ دبابة بقيمة ٧٥٠ ألف دولار للدبابة الواحدة، كما ساعد في تسليح المتمردين في الكونغو، هذا بالإضافة إلى وجود شركات كبرى تولت الحرب الأهلية في الكونغو.

وفيما يخص الوجود الإسرائيلي العسكري في الدول الإفريقية، فقد حصلت إسرائيل على تسهيلات عسكرية خاصة في الدول المشاطئة للبحر الأحمر، ودول حوض النيل من خلال استخدام قواعدها الجوية والبحرية، حيث يكتسب الوجود الإسرائيلي في تلك الدول أهمية خاصة بالنسبة لنظرية الأمن الإسرائيلي باعتبار هذه الدول مجاورة بشكل مباشر للدول العربية، ومن ثم يأتي الوجود العسكري الإسرائيلي في تلك الدول في إطار تطويق الدول العربية وحرمانها من امتلاك نفوذ في القارة السمراء.

وأخيرا، يجب التأكيد على أن التغلغل الإسرائيلي في دول منطقة البحيرات العظمى والقرن الإفريقي، ينبع من كون السياسة الإسرائيلية تتبع استراتيجية الالتفاف حول دول حوض النيل بأنشطة عسكرية وأمنية مكثفة لتهديد الأمن القومي العربي والمصري، وذلك من خلال الحصول على تسهيلات عسكرية، وإقامة قواعد جوية وبحرية في أماكن استراتيجية واستخدام الدول الإفريقية كقاعدة للتجسس على الأقطار العربية، هذا بالإضافة لتصريف المنتجات العسكرية الإسرائيلية وخلق كوادر عسكرية إفريقية تدين لها بالولاء.

٢- مدخل المساعدات المالية والمجتمع المدني

ركزت إسرائيل في تفاعلاتها الإفريقية منذ أوائل الستينيات، وحتى في ظل سنوات القطيعة الدبلوماسية بينها وبين إفريقيا، على المساعدات العسكرية والمساعدات الفنية، وقد اشتملت منذ البداية على عدة مجالات من بينها التخطيط الاقتصادي، وإقامة البنية الأساسية، وفي مجالات التعليم والصحة والمؤسسات الاجتماعية، فضلا عن تدريب وبناء القوات المسلحة، وتضم قائمة الدول الإفريقية التي تلقت مساعدات إسرائيلية من هذا النوع كلا من: السنغال ومالي

وغينيا وليبريا وساحل العاج وغانا وتوجو ونيجيريا وجمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد والكونغو وزائير، وقد تم ذلك عبر نقل المهارات التقنية وغيرها عن طريق برامج تدريبية معينة، والتزويد بخبراء إسرائيليين لمدة قصيرة أو طويلة المدى، وإنشاء شركات مشتركة أو على الأقل نقل الخبرات والمهارات الإدارية للشركات الإفريقية.

وتشير الإحصاءات التي نشرها مركز التعاون الدولي التابع لوزارة الخارجية الإسرائيلية «موشاف» إلى أن عدد الأفارقة الذين تلقوا تدريبهم في إسرائيل عام ١٩٩٧ وصل إلى نحو ٧٤٢ متدربا، إضافة إلى نحو ٢٤٦٣٦ إفريقيا تلقوا تدريبهم من قبل في مراكز التدريب الإسرائيلية خلال السنوات الأربعين الماضية.[٤١]

وإلى جانب المساعدات الرسمية، لا يمكن إغفال دور المجتمع المدني في اختراق الدول الإفريقية عبر تقديم كافة أنواع الدعم تحت مظلة رعاية حقوق الإنسان الأساسية، وقد كان لهذه المنظمات دور مشهود في أزمة دارفور، حيث نجحت في حشد دعم منظمات المجتمع المدني العالمية وخصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية للتأثير في السياسات الأمريكية والعالمية إزاء الأزمة، وتكييفها في إطار الخطايا الاستراتيجية التي ارتكبتها الحكومة فقط، بعيدا عن الأطر التاريخية والاقتصادية وأيضا أطر الصراع السياسي الداخلي على السلطة.[٤٢]

وقد تم توظيف التفاعلات الداخلية السودانية بفاعلية ضمن المخطط الإسرائيلي، حيث كان اليهود الأمريكيون هم القوى الدافعة الرئيسية وراء تحالفSave Darfur الذي دشن بجامعة سيتي بنيويورك ووجد دعما أساسيا من متحف الهولوكست الإسرائيلي الذي خصص جزءا منه لمأساة دارفور، وينشط حاليا في جمع الثقافة الشفاهية للجنوبيين السودانيين.[٤٣] وقد نجح تحالف Save Darfur في أن يحشد دعما عالميا في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من العواصم العالمية لعدد من الأسباب، منها الموقف الأخلاقي المرتبط بدعم بشر تعرضوا لكارثة إنسانية، وأيضا تدشين مبدأ التدخل لأسباب إنسانية الذي تبنته الأمم المتحدة اعتبارا من مطلع الألفية الجديدة.

وقد تبلور الموقف الدولي من أزمة دارفور في تصعيد العقوبات ضد النظام السوداني اعتباراً من عام ٢٠٠٤ عبر آلية قرارات مجلس الأمن تحت ولاية البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والذي يتيح التدخل العسكري. واعتباراً من عام ٢٠٠٧، وبموجب القرار ١٧٦٩ الصادر عن مجلس الأمن الدولي تم دخول ٢٦ ألفا من عناصر الأمم المتحدة إلى إقليم دارفور لحفظ السلام فيه، على الرغم من عدم وجود اتفاق سلام في هذا التوقيت لحفظه حتى عام ٢٠١١، حيث وقعت اتفاقية سلام بالدوحة لم يكتب لها النجاح.

وفيما يخص الصومال فإن محاولات الاختراق الإسرائيلي له تعود إلى ما بعد فترة انهيار الدولة في عام ١٩٩١ مستغلة ظروف الحروب الأهلية، إذ تحركت تحت غطاء إنساني، فأقامت مراكز عدة في العاصمة مقديشو لأول مرة، وفي بعض الأقاليم الأخرى لتقديم المساعدات إلى الصوماليين والتي يتولاها صندوق إغاثة الصومال، وهو صندوق تدعمه وزارة الخارجية الأمريكية، ومنظمة «بني بريث»، ومنظمة «جوينت» اليهودية، وعدة منظمات وجمعيات أخرى في الولايات المتحدة. وقد تم تأهيل هذه المراكز بخبراء إسرائيليين وصلوا إلى الصومال في أواخر عام ١٩٩٢، وبلغ عددهم ٢٥٠ شخصًا آنذاك .[٤٤]

خاتمة

شهدت موازين القوى خلال العقود الثلاثة الماضية حركة تحولات مؤثرة ومستمرة بين قوى دولية وأخرى إقليمية في البيئة الجيو استراتيجية للقارة الإفريقية، كما شهدت هذه المنطقة عمليات صعود للأوزان النسبية لبعض القوى الدولية أو الإقليمية وانخفاضا لأخرى. على أن الثابت في هذه التحولات هو التجاهل العربي الكامل لمصادر التهديد المؤثرة استراتيجياً على النظام الإقليمي العربي، وأمنه القومي الشامل، وعناصر الأمن لدول مهمة فيه مثل مصر والسعودية واليمن والسودان، فلم تسع الدول العربية ضمن منظومة تنسيق إقليمي عربي منفصلة أو مرتبطة بالجامعة العربية لحماية أمن البحر الأحمر الممر العربي إلى إفريقيا، وقد مارست الجامعة العربية في هذا السياق تراخيا ربما كان مرتبطا بتوجهات بعض الدول فيها التي ارتبطت بتحالفات غير معلنة بالاستراتيجيات الغربية وربما الإسرائيلية إلى حدّ تعظيم مصادر القوة لدولة إسرائيل على حساب المصالح العربية.

ولعلنا نشهد في اللحظة الراهنة نوعا جديدا من التحولات مرتبطا بارتفاع الوزن النسبي لإيران في إفريقيا بما يشكله ذلك من تهديد للمصالح الإسرائيلية تدركه إسرائيل، وتسعى ربما لاختراقه عبر الدفع نحو حرب أميركية ضد إيران بكل السبل والوسائل، وخلق تناقضات عربية إيرانية.

يبدو في هذا السياق أن حسم الموقف العربي إزاء إيران يبدو مطلوبا عبر آليات للحوار، ربما تقدم إيران فيها بعض التنازلات بشأن مشروعها للتمدد المذهبي في المنطقة العربية، ذلك أن نوعا من التنسيق مع إيران في هذه المرحلة يبدو مطلوبا، في سياق خلق نقطة توازن بين المصالح العربية في إفريقيا والتوجهات الإيرانية المتصادمة في منطقة القرن الإفريقي.

كما ينبغي وضع استراتيجيات عربية بشأن الموقف من مسألة إدارة التنوع العرقي والديني والثقافي، فمن المطلوب إنتاج خطاب عربي معترف بالآخر ومتسامح معه ومعترف له بكافة الحقوق الإنسانية والثقافية والسياسية. حيث لعب الجهل العربي تحت مظلة تصاعد تيار القومية العربية والإهمال ربما دورا في عدم بلورة موقف من الأقليات غير العربية على الأراضي العربية، وقد تم توظيف هذه المسألة ضد العرب من جانب إسرائيل على امتداد أكثر من نصف قرن، وربما يكون من المطلوب في هذا السياق إنشاء آلية تحت مظلة الجامعة العربية لمتابعة مسارات الاعتراف بالتنوع وطبيعة إدارته من جانب الحكومات العربية، وكذلك فرض نوع من العقوبات على أي حكومة عربية تتجاهل هذه المسألة الحيوية.

ومن المطلوب أيضا أن تنتبه الاستثمارات العربية في القارة الإفريقية إلى ضرورة أن تعمل في بيئة محلية صديقة فتوفر فرص عمل للسكان المحليين، وتخصص جزءا من أرباحها لتنمية المجتمع المحلي تعليميا وثقافيا لتكون أداة لدور اجتماعي عربي، لا بد وأن ينعكس بالإيجاب على الصورة العربية في الجوار الإفريقي، ويكون مقدمة ربما لخلق مساحات من التفاعل المشترك.

وفي تقديرنا أن الإقدام من جانب دوائر صناعة القرار العربي على المستوى القطري أو الإقليمي في نطاق جامعة الدول العربية على مثل هذا النوع من السياسات الجديدة إزاء إفريقيا، هو المقدمة لصياغة موقف عربي جديد يستطيع أن يحول مصادر التهديد في القارة السمراء إلى مصادر دعم ومساندة للنظام العربي بمفرداته القطرية.

الهوامش

١ هبة محمد البشبيشي، إفريقيا في الفكر السياسي الصهيوني، (القاهرة: مركز البحوث العربية والإفريقية، ٢٠١١)، ص ص ٢٢-٢٩.

٢ عز الدين مفلح ، «راهنية العلاقات الإسرائيلية الإفريقية ومستقبلها في عالم متغير» ،مجلة البرلمان العربي ، السنة الرابعة والعشرون - العدد الثامن والثمانون: تشرين الثاني ٢٠٠٣.

٣ - خبرة شخصية .

٤ - عبد الوهاب المسيرى ، اليهود واليهودية ، الموسوعة الصهيونية ، الجزء السابع ، (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩) ص ص ١٥٨-١٥٩.

٥ سمر إبراهيم محمد ، السياسة الإسرائيلية تجاه إفريقيا ، حالة القرن الإفريقي، (الدوحة: الجزيرة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩)، ص ص ، ٥٢،٥٣.

٦ -موشي فيرجي ، إسرائيل وحركة تحرير جنوب السودان ، نقطة البداية ومرحلة الانطلاق ، مركز دايان لأبحاث الشرق الأوسط وأفريقيا، جامعة تل أبيب، (القاهرة: الدار العربية للدراسات والنشر ن، بدون تاريخ).

٧ سمر إبراهيم محمد، مرجع سابق، ص ص ، ٥٢،٥٣.

٨موشي فيرجي ، مرجع سابق ،ص ١٥.

٩ -المرجع السابق، ص ١١.

١٠المرجع سابق، ص٣.

11 The Evaluation of Israel's Africa policy . The American- Israeli Cooperation Enterprise. http://www.jewithviruallipraryorg

١٢ حامد ربيع ، مبدأ شد الأطراف وتطور السياسة الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط ، ص ٣٧-٤٠ .

13.Ben Gurion .Letter to the President of U.S . Eisenhower Papers. International Series.Box35.Mid East

١٤ فاطمة عبد العزيز، المياه العربية في الأمن الإسرائيلي، (الخرطوم: مركز دراسات الشرق الوسط وإفريقيا،٢٠٠٥)، ص ٤٨.

١٥ صالح زهر الدين، مشروع إسرائيل الكبرى، بين الديمغرافيا والنفط والمياه، ط١، (بيروت: المركز العربي للأبحاث والتوثيق، ١٩٦٦).

١٦ مارى نوفل في د. أحمد يوسف أحمد، المشكلات المائية في الوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية ص ١١١.

١٧ - د . محمد سالمان طايع ، الصراع الدولي على المياه في بيئة حوض النيل،(القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية ،٢٠٠٧)، ص..ص ٣٢٠ - ٣٢٧ .

١٨ المرجع السابق، ص ٣٢٨.

١٩ المرجع السابق.

٢٠ مجلة تشرين الأول ، وحزيران ١٩٩١، ص ٢١ .

٢١ التوراة : سفر التكوين ١٥-١٨.

٢٢ -خالد وليد محمود، تقرير التغلغل الإسرائيلي في القارة السمراء، إثيوبيا دراسة حالة، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، كانون الأول ٢٠١٢).

٢٣ محمد سالمان طايع ، مرجع سابق ، ص ٣٤٠.

٢٤ أماني الطويل ، العلاقات المصرية السودانية ، إشكاليات الإدراك وضرورات المصالح، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢)، ص ٢١٩.

٢٥ إليشع كالى، المياه والسلام: وجهة نظر إسرائيلية ، ترجمة رندة حيدر، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩١)، ص ١.

٢٦ مدينة شرق مصر تقع على قناة السويس بين مدينتي بورسعيد والسويس.

٢٧ اليشع كالى مصدر سابق، ص ٨٥.

٢٨ مفيد شهاب و د. عبد العظيم عطا ، نهر النيل بين الماضي والحاضر والمستقبل، (القاهرة: دار المستقبل العربي) ، ص٧.

٢٩١٦- تقع القناة في جنوب السودان وبدأ الحفر بها عام ١٩٨٣، وتوفر لمصر والسودان ١٤ مليار متر مكعب من المياه. توقف العمل بها بسبب الحرب الأهلية ولم تتخذ القيادة الجنوبية (سلفا كير) موقفا إيجابيا بشأنها حتى الآن.

٣٠ موشي فيرجي ، مرجع سابق ، ص ٧.

٣١ يعقوب عميدور ، إسرائيل ومواجهة الوجود العسكري الإيراني في البحر الأحمر ، معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي ، (عمان: مركز الناطور للدراسات والأبحاث، ٢٠١١).

٣٢ أماني الطويل ، الأهمية الجيو إستراتيجية للقارة الإفريقية، ورقة عمل مقدمة إلى المركز الدولي للدراسات المستقبلية ، في مؤتمر العلاقات المصرية الإفريقية ، ٣٠ تشرين الأول ، ٢٠١١.

٣٣ أماني الطويل، «أمن البحر الأحمر الواقع والتحديات» ، مجلة السياسة الدولية ، نيسان ٢٠٠٩، ص ٨٤.

٣٤ سمر محمد إبراهيم ، السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه القرن الإفريقي ١٩٩٠-٢٠٠١ ، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ٢٠٠٦،ص١٧٦.

٣٥ -بول فاليلي ، الإندبنت نقلا عن الاتحاد الإمارتية .

http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=print&sid=78808

٣٦ - الموقع الرسمي للجامعة العربية ، موسوعة التكامل العربي الإفريقي

http://www.enaraf.com/pgs/details.aspx?id=290

٣٧ - أماني الطويل ، «الأهمية الاستراتيجية للقارة الإفريقية» ، ورقة مقدمة إلى ندوة مصر وإفريقيا ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية، القاهرة ٣٠ /٢٠١١/١٠.

٣٨ غازي دحمان، «التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا ومخاطره على الأمن العربي» ، الجزيرة نت :

http://www.aljazeera.net/opinions/pages/8198aeef-fb3f-45c9-b7e9-42b153b86a9b

٣٩ أماني الطويل، الإستراتيجيات الإسرائيلية في القرن الأفريقي، ورقة مقدمة إلى مؤتمر العرب والقرن الإفريقي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة أيلول ٢٠١١.

٤٠ المرجع السابق.

٤١ حمدى عبد الرحمن ، «إفريقيا وإسرائيل في عالم متغير» ، شبكة الجزيرة ، تحليلات المعرفة ، ٤ تشرين الأول ٢٠٠٤.

٤٢ أماني الطويل، انفصال السودان بين المخاطر والفرص، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢).

٤٣ خبرة شخصية .

٤٤ - سالم سعيد سالم ، جريدة أخبار اليوم اليمنية . http://akhbaralyom.net/news_details.php?sid=31361 - http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1AD4E2D3-ED74-420D-A3A6-F44D9EDF0CB7.htm

الفصل التاسع عشر

علاقات إسرائيل مع العالم العربي

مأمون سويدان

مقدمة

رفضت الدول العربية فكرة وجود دولة يهودية على أرض فلسطين وذلك قبل إنشائها، تجلى ذلك من خلال رفضها لقرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم رقم ١٨١ عام ١٩٤٧. بعد الإعلان عن قيام دولة إسرائيل في ١٥ أيار ١٩٤٨ دخلت الجيوش العربية في حالة حرب مع إسرائيل كانت نتيجتها احتلال ما نسبته ٧٢٪ من أرض فلسطين (حينذاك خضعت الضفة الغربية للسيطرة الأردنية فيما خضع قطاع غزة للسيطرة المصرية).

وقعت معظم الدول العربية على اتفاقيات هدنة مع إسرائيل في العام ١٩٤٩، إلا أن حالة الصراع استمرت بوتيرة أشد فيما اصطلح على تسميته بالصراع العربي - الإسرائيلي.

تلا ذلك اندلاع عدة حروب بين إسرائيل وبعض الدول العربية كانت على النحو التالي: العدوان الثلاثي الذي شاركت فيه إسرائيل وبريطانيا وفرنسا ضد مصر وقطاع غزة عام ١٩٥٦، العدوان الإسرائيلي ضد دول الطوق العربي عام ١٩٦٧ والذي نتج عنه احتلال كامل الأراضي الفلسطينية وأجزاء واسعة من أرضي مصر وسورية والأردن ولبنان، حرب الاستنزاف المصرية – الإسرائيلية بين عامي ١٩٦٧ – ١٩٧٠، حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣ والتي تمكن خلالها الجيش المصري من إلحاق الهزيمة بالجيش الإسرائيلي، العدوان الإسرائيلي على لبنان عام ١٩٧٨ ضد قوات منظمة التحرير، العدوان الإسرائيلي على لبنان عام ١٩٨٢ حين هاجم الجيش الإسرائيلي قوات منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان وتمكن من احتلال لبنان، الانتفاضة الفلسطينية الأولى في العام ١٩٨٧، حرب لبنان عام ١٩٩٦، الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام ٢٠٠٠، العدوان الإسرائيلي على لبنان تموز ٢٠٠٦، العدوان الإسرائيلي على غزة نهاية عام ٢٠٠٨، العدوان الإسرائيلي على غزة نهاية عام ٢٠١٢.

تميزت العلاقات العربية – الإسرائيلية بالصراع الذي ترتبت عليه قطيعة كاملة في «العلن» في شتى المجالات على امتداد عقود طويلة حيث لا زالت معظم الدول العربية لا ترتبط بعلاقات سلام مع إسرائيل باستثناء مصر والأردن، ويشار إلى أن الدول العربية التي أقامت مكاتب تمثيل لها مع إسرائيل قد أغلقتها بما فيها موريتانيا التي سبق وأن أقامت علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل لكنها قطعتها بشكل نهائي.

عند الحديث عن علاقات العالم العربي مع إسرائيل يلاحظ بأنها تأثرت بمنعطفين تاريخيين، الأول في العام ١٩٧٨ حين جرى التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد، والثاني في العام ١٩٩٣ حين تم التوقيع على اتفاقية أوسلو، حيث فتحت كلتا الاتفاقيتين الطريق أمام تطبيع العلاقات بين العديد من الدول العربية وإسرائيل، مع أهمية الإشارة إلى أن الأمر يتعلق بنوع معقد وحساس من العلاقات يصعب رصد وتوثيق حيثياتها وتفاعلاتها التي يغلب عليها طابع السرية، وتكون مصادرها من الجانب الإسرائيلي في أغلب الأحيان، مع أهمية التأكيد على ندرتها.

يحاول هذه الفصل إلقاء الضوء على مسارات تطور العلاقات الإسرائيلية مع دول العالم العربي في جوانبها المختلفة وذلك على المستويين المتعدد والثنائي رغم صعوبة الحصول على معلومات دقيقة بحكم وجود تباين كبير بين الموقفين الرسمي والشعبي العربي تجاه إسرائيل، الأمر الذي يجعل هذه العلاقات تدور في أطار من الغموض وتدار بسرية تخوفا من ردود فعل شعبية عربية غاضبة.

محددات العلاقة بين إسرائيل والدول العربية

ارتبطت مسيرة وطبيعة علاقات إسرائيل مع الدول العربية بمجموعة من المحددات الأساسية والتي بموجبها مرت هذه العلاقات بحالة من المد والجزر على مدار تاريخ الصراع العربي – الإسرائيلي، ولعبت إسرائيل في بعض الأحيان على وتر التناقضات والخلافات البينية العربية لاستمالة طرف ضد الآخر كما حدث مع موريتانيا بعد عزلها عربيا نتيجة موقفها الداعم لصدام حسين إبان حرب الخليج الثانية، لعل أهم هذه المحددات:

١- مستوى التطور الحاصل على صعيد عملية السلام

ربطت معظم الدول العربية تطبيع علاقاتها مع إسرائيل بالتطور الحاصل على صعيد مفاوضات السلام على كافة المسارات وخاصة المسار الفلسطيني - الإسرائيلي، وقد تجلى هذا الموقف بوضوح في مبادرة الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز التي طرحها في العام ٢٠٠٢ وتم تبنيها لاحقا في اجتماع القمة العربية المنعقد في بيروت عام ٢٠٠٢، تضمنت تلك المبادرة بنودا واضحة بهذا الخصوص، بحيث أشارت إلى أنه في حال موافقة إسرائيل على المبادرة التي تشترط انسحابا إسرائيليا كاملا من الأراضي العربية المحتلة حتى حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وحل عادل لقضية اللاجئين فإن الدول العربية ستعتبر النزاع العربي الإسرائيلي منتهيا، وستدخل في اتفاقية سلام بينها وبين إسرائيل مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة، وستقوم بإنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار هذا السلام الشامل.

في منتصف تسعينيات القرن الماضي، كان توقيع منظمة التحرير الفلسطينية على اتفاقية إعلان المبادئ مع حكومة

إسرائيل عام ١٩٩٣ وما تلاها من اتفاقيات، ذريعة استغلتها بعض الدول العربية للإقدام على إقامة علاقات دبلوماسية أو فتح مكاتب تجارية متبادلة مع تل أبيب.

٢- الضغوط الأميركية على الدول العربية

تمارس الولايات المتحدة الأميركية ضغوطا كبيرة على الدول العربية لدفعها باتجاه تطبيع علاقاتها مع إسرائيل، وقد تزايدت هذه الضغوط بعد حرب الخليج الأولى عام ١٩٩١ التي قادتها الولايات المتحدة ضد العراق بهدف تحرير الكويت، الضغوط الأميركية آنذاك تزامنت مع إعلان الولايات المتحدة وروسيا عن الدعوة لعقد مؤتمر مدريد للسلام في نهاية عام ١٩٩١ حيث وجهت الدعوة لمعظم الدول العربية لحضور وقائع المؤتمر.

في السياق نفسه، طرحت الإدارة الأميركية مشروع الشرق الأوسط الكبير [١] بشكل رسمي في العام ٢٠٠٤ وطرحته خلال اجتماع الدول الصناعية الثماني، ويهدف المشروع بشكل ضمني إلى دمج إسرائيل في المنطقة العربية وفق رؤية تستند على توسيع التعاون بين دول الشرق الأوسط بالاستناد إلى تغييرات تطال المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

سبق وأن طالب الرئيس الأميركي «أوباما» العرب بأن يتكيفوا مع عالم تغير، ونوه إلى ما كانت تفعله حكومات المنطقة من اتخاذ الصراع ضد إسرائيل مبررا لإهمال شعوبها وانتشار الفساد وسوء الإدارة، مؤكدا أن تلك الأيام قد ولت وأن الوقت قد حان لأن يتخذ العالم العربي خطوات نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل. قائلا[٢]: «إن هؤلاء الذين يتبنون أيديولوجيات ترفض حق إسرائيل في الوجود يرفضون كذلك الاعتراف بوجود الأرض تحتهم أو السماء من فوقهم لأن إسرائيل لن تذهب لأي مكان....طالما كانت هناك ولايات متحدة أميركية فإنكم لن تكونوا وحدكم».

يرى الكثير من الباحثين والمختصين في شؤون الصراع العربي – الإسرائيلي أن الولايات المتحدة الأميركية تسعى من وراء عملية السلام إلى حسم الصدام التاريخي بين العرب وإسرائيل لصالح نظام شرق أوسطي جديد ترسم من خلاله خريطة سياسية واقتصادية جديدة للمنطقة أخطر من خريطة «سايكس بيكو».[٣]

٣- ردود الفعل الشعبية في العالم العربي

لا تزال إسرائيل تشكل عدوا استراتيجيا رئيسيا في الذهنية الشعبية العربية على اتساع نطاق العالم العربي من المحيط إلى الخليج. لقد كان الرأي العام العربي ولا يزال مؤثرا أساسيا في صياغة شكل العلاقة بين إسرائيل والعالم العربي، سيبين الفصل أن الكثير من العلاقات أديرت بشكل سري تخوفا من ردود الفعل الشعبية الغاضبة والرافضة لأي شكل من أشكال تطبيع العلاقات مع إسرائيل. كذلك سيكشف عن دور الرأي العام العربي الساخط على إسرائيل في إغلاق الكثير من مكاتب التمثيل الدبلوماسي والتعاون التجاري.

٤- متطلبات العولمة وشروط الانضمام إلى المعاهدات الدولية.

ارتبط مفهوم العولمة باندماج الاقتصاديات المحلية والوطنية والإقليمية في شبكة عالمية واحدة، وهو ما يتمثل بتزايد حركة رأس المال والسلع والخدمات والأفراد والمعلومات والتأثيرات الإعلامية والثقافية عبر الحدود، ارتكز مفعول العولمة على الشركات العابرة للحدود التي تستثمر وتعمل وتتاجر وتوظِف عبر دول مختلفة. وهكذا بات تقويض سيادة

الـدول ومشروعيتهـا وصلاحياتهـا جوهـر الأجنـدة المعلنـة للـشركات متعديـة الحـدود، وباتـت المؤسسـات الاقتصاديـة الدوليـة هـي المعنيـة بتنفيـذ تلـك الأجنـدة وفـق مفهـوم الخصخصـة الاقتصاديـة.

أسهم ذلك في إضعاف مكانة الدولة المركزية لصالح ما هو غير حكومي، وبذلك تأثرت الدول العربية بهذا المفهوم ووجدت نفسها منخرطة في تفاصيله ومخرجاته، وأصبح التطبيع مع إسرائيل جزءا من لعبة التمويل الأجنبي والقروض الممنوحة مما سمح لإسرائيل باستغلال هذه الثغرة للاندماج في الأسواق العالمية والعربية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

كذلك فرضت اتفاقية «الجات» الناظمة لعمل منظمة التجارة العالمية على الدول تحرير أسواقها وفتحها أمام المنتجات العالمية. كان لاستجابة الدول العربية لشروط الانضمام إلى منظمة التجارة العالمة أثر مباشر ساعد إسرائيل على تطبيع علاقاتها خاصة في المجال الاقتصادي مع الكثير من الدول العربية.

علاقات إسرائيل مع العالم العربي على المستوى المتعدد

يمكن تتبع العلاقات على المستوى المتعدد التي تربط إسرائيل بالمنطقة العربية، عبر تتبع علاقاتها مع ثلاث مؤسسات متعددة، أولها وأهمها الجامعة العربية، ومن ثم مجلس التعاون الخليجي وبعد ذلك اتحاد المغرب العربي.

جامعة الدول العربية

المواقف السياسية لجامعة الدول العربية تجاه إسرائيل المعبر عنها في مؤتمرات القمة

لعل الإشارة إلى مؤتمرات القمم العربية وما تمخض عنها من مواقف وقرارات يختزل طبيعة الموقف الجماعي العربي من إسرائيل، في هذا السياق سيتم تناول أهم ما قررته مؤتمرات القمم العربية تجاه إسرائيل لتبيان التغير خلال عقود مضت من تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي. مع أهمية ملاحظة أنه في تاريخ القمم العربية الموثق في سجلات الجامعة العربية كان هناك دور بارز للقضية الفلسطينية، فقبل قمة الإسكندرية التي تعد الأولى عملياً كانت هناك قمتان فقط، هما قمة أنشاص في أيار ١٩٤٦ والتي خصصت لمناصرة القضية الفلسطينية، وقمة بيروت في تشرين الثاني عام ١٩٥٦ والتي خصصت لدعم مصر ضد العدوان الثلاثي.[٤]

قمة الدار البيضاء: مؤتمر القمة العربي الثالث: الدار البيضاء، المغرب (١٣-١٧ أيلول١٩٦٥) أكدت على ضرورة الالتزام بميثاق التضامن العربي، ودعم قضية فلسطين ضد إسرائيل عربياً ودولياً، والتخلي عن سياسة القوة وحل المشاكل الدولية بالطرق السلمية، وتصفية القواعد الأجنبية وتأييد نزع السلاح.

قمة الخرطوم: (٢٩ آب – ٢ أيلول ١٩٦٧). أكدت على ضرورة إزالة آثار العدوان الإسرائيلي، واللاءات الثلاث وهي: لا صلح، ولا تفاوض مع إسرائيل، ولا اعتراف بها، والاستمرار في تصدير النفط إلى الخارج.

قمة الرباط: (٢١-٢٣ كانون الأول ١٩٦٩) دعت إلى إنهاء العمليات العسكرية في الأردن بين المقاتلين الفلسطينيين والقوات المسلحة الأردنية، ودعم الثورة الفلسطينية.

مؤتمر الرباط: (٢٦-٢٩ تشرين الأول١٩٧٤) شاركت فيه جميع الدول العربية، ودعا إلى اعتماد منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني حيث تم اعتمادها بالإجماع.

مؤتمر بغداد: (٢- ٥ تشرين الثاني ١٩٧٨). وقد عقد إثر اتفاقيات كامب ديفيد للسلام مع إسرائيل. ودعا للتمسك بالحقوق العربية، وقرر تجميد عضوية مصر في الجامعة العربية بسبب توقيعها على اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل.

مؤتمر تونس: (٢٠-٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٩) أكد أن الصراع مع إسرائيل طويل الأمد، وهو عسكري وسياسي واقتصادي وحضاري.

مؤتمر فاس في المغرب: (٢٥ تشرين الثاني١٩٨١) شاركت فيه جميع الدول العربية باستثناء مصر، وانتهت أعمال المؤتمر بعد ٥ ساعات، عندما رفضت سورية مسبقاً خطط حل لأزمة الشرق الأوسط، وتقرر إرجاء أعمال المؤتمر إلى وقت لاحق في فاس أيضا.

مؤتمر فاس: (٦-٩ أيلول١٩٨٢) شاركت فيه تسع عشرة دولة وتغيبت ليبيا، واعترفت فيه الدول العربية ضمنياً بوجود إسرائيل. وصدر عنه بيان ختامي تضمن إقرار مشروع السلام العربي مع إسرائيل، والذي عرف باسم مبادرة الأمير فهد بن عبد العزيز، وتضمن انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ وإزالة المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي التي احتلت بعد عام ١٩٦٧ وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وتعويض من لا يرغب بالعودة.

مؤتمر عمان: (٨-١٢ تشرين الثاني ١٩٨٧) شاركت فيه عشرون دولة عربية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وكان محور الاهتمام هو نصرة الحق الفلسطيني والعربي، وصدر عنه بيان ختامي ومجموعة من القرارات أهمها: التمسك باسترجاع كافة الأراضي العربية المحتلة والقدس كأساس للسلام مع إسرائيل.

مؤتمر الجزائر: (٧-٩ حزيران ١٩٨٨) صدر عن المؤتمر بيان ختامي دعم الانتفاضة الشعبية الفلسطينية، وطالب بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تحت إشراف الأمم المتحدة.

مؤتمر الدار البيضاء: (٢٣-٢٦ أيار ١٩٨٩) عقد بحضور مصر التي استعادت عضويتها في الجامعة العربية، وتغيب لبنان، وقرر المؤتمر تقديم المساعدة المعنوية والمادية للانتفاضة الفلسطينية، وتأييد عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط.

مؤتمر بغداد: (٢٨-٣٠ أيار ١٩٩٠) غابت عنه لبنان وسورية، وبحث المؤتمر التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي العربي واتخاذ التدابير اللازمة حيالها، وإدانة قرار الكونغرس الأميركي اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، ومعارضة المحاولات الأميركية إلغاء قرار اعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية.

مؤتمر القاهرة: (٢١-٢٣ تشرين الأول٢٠٠٠) عقد إثر المواجهات التي تفجرت في فلسطين بعد دخول شارون الحرم القدسي، وسمي بمؤتمر قمة الأقصى، حضرته الدول العربية جميعها باستثناء ليبيا، وقد تضمن البيان الختامي الذي أصدره المؤتمر عدة قرارات أهمها: إنشاء صندوق باسم انتفاضة القدس برأس مال ٢٠٠ مليون دولار أميركي لدعم

أسر الشهداء وتأهيل الجرحى والمصابين، إنشاء صندوق باسم صندوق الأقصى برأس مال ٨٠٠ مليون دولار لدعم الاقتصاد الفلسطيني.

قمة عمان: (٢٧-٣٠ آذار ٢٠٠١) من أهم قراراتها إدانة العدوان الإسرائيلي المتواصل على الشعب الفلسطيني، كما عبر عن الاستياء البالغ لاستخدام الولايات المتحدة حق النقض الفيتو في مجلس الأمن ضد مشروع قرار حماية الشعب الفلسطيني وإنشاء قوة الأمم المتحدة للمراقبة في تلك الأراضي، والتأكيد على التضامن التام مع سورية ولبنان ورفض التهديدات الإسرائيلية.

قمة بيروت: (٢٧-٢٨ آذار ٢٠٠٢) وقد كانت إحدى القمم المهمة في تاريخ الجامعة العربية حيث تبنت المبادرة العربية السعودية بشأن حل الصراع في المنطقة شريطة الانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧. وتم تعديل المبادرة عام ٢٠١٣ لتشمل فكرة تبادل الأراضي.

قمة الجزائر: (٢٢-٢٣ آذار ٢٠٠٥) دعت إلى ضرورة التمسك بالتضامن العربي، والتأكيد مجددا على التمسك بالسلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط كخيار إستراتيجي لحل الصراع العربي الإسرائيلي مؤكدة على المبادرة العربية للسلام التي أقرتها قمة بيروت.

قمة الرياض: (٢٨-٢٩ آذار٢٠٠٧) أقرت ضرورة إعادة تفعيل مبادرة السلام العربية، ودعا البيان الختامي للقمة إسرائيل إلى قبول مبادرة السلام التي أقرت في قمة بيروت ٢٠٠٢ وإلى استئناف المفاوضات المباشرة والجدية، ورفض البيان الختامي الحلول الجزئية والإجراءات الإسرائيلية أحادية الجانب.

قمة دمشق: (٢٩-٣٠ آذار ٢٠٠٨) صدر عنها عدد من القرارات التي تتعلق بقضايا العمل العربي المشترك السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد دعت الى ضرورة التأكيد على الالتزام العربي بالسلام العادل والشامل كخيار استراتيجي، وأن عملية السلام عملية شاملة لا يمكن تجزئتها، والتأكيد على أن السلام العادل والشامل في المنطقة يتحقق من خلال الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما في ذلك الجولان وجنوب لبنان.

المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل

بدأت المقاطعة العربية لليهود المستوطنين في فلسطين قبل الإعلان عن دولة إسرائيل لكنها أخذت وضعا قانونيا وسياسيا بعد قيام إسرائيل في عام ١٩٤٨، ففي أيار١٩٥١ أقر مجلس جامعة الدول العربية توصية اللجنة السياسية بالمقاطعة، حيث اتفق المجتمعون على إنشاء جهاز يتولى الخطط والتدابير اللازمة برئاسة مفوض يعينه الأمين العام للجامعة[٥] ويعاونه مندوب عن كل دولة، وتقرر تأسيس مكتب مركزي مقره دمشق، تنحصر مهمته في تأمين الاتصالات بالمكاتب المختصة في شئون المقاطعة وتنسيق تدابيرها ونشاطاتها، وفي وقت لاحق أضاف مجلس الجامعة بعض المواد المشددة كان أهمها مشروع القانون الموحد للمقاطعة، حيث جاء في المادة الأولى أنه يحظر على كل شخص طبيعي أو اعتباري أن يعقد بالذات أو بالواسطة اتفاقا مع هيئات أو أشخاص مقيمين في إسرائيل أو

منتمين إليها بجنسيتهم، أو يعملون لحسابها أو لمصلحتها أينما أقاموا.

وتعتبر الشركات أو المنشآت الوطنية أو الأجنبية التي لها مصالح أو فروع أو توكيلات عامة في إسرائيل في حكم الهيئات أو الأشخاص المحظور التعامل معهم طبقا للفقرة السابقة حسبما يقرره مجلس الوزراء أو السلطة المخولة منه بذلك وفقا لتوصيات مؤتمر ضباط الاتصال.

وكي تتوافر الضمانات الضرورية لتنفيذ الملاحقة والمقاطعة صيغت المادة الثالثة المعنية بتقديم شهادة منشأ السلع من جانب المستورد، وذلك للتأكد من خلو الصناعات من كل مادة منتجة في إسرائيل. وأصدر مجلس الجامعة العربية في العام ١٩٦١ قرارا تضمن سلسلة توصيات، تحدد اختصاصات أجهزة المقاطعة تفاديا للازدواج والتعارض، وشملت تلك التوصيات توسيع مجال المقاطعة إلى نموذجين: السلبي الذي يتضمن قرار منع التعامل أو التهريب المباشر بين الدول العربية وإسرائيل عن طريق فريق ثالث، والإيجابي الذي يتعلق بمنع تدفق الأموال والخبرة الفنية إلى إسرائيل، وكذلك القواعد الخاصة بالقوائم السوداء، والتي امتد استخدامها ليطالب المؤسسات العالمية والمصرفية التي تمد الهيئات والمؤسسات العامة والخاصة الإسرائيلية بقروض أو إعانات للمشروعات العسكرية أو الاقتصادية أو تقوم بدور فعال في توزيع سندات القروض الإسرائيلية وترويجها أو عند إنشائها مؤسسات أو شركات في إسرائيل.

كذلك امتد نظام القائمة السوداء ليشمل السفن والطائرات، وفي حالات خاصة امتد إلى شركاتها، وذلك لدى مروها بالموانئ والمطارات الإسرائيلية بعد مرورها بالموانئ أو المطارات العربية في رحلة واحدة (ذهابا وإيابا) أو لدى قيامها بنقل مواد تخدم المجهود الحربي لإسرائيل، أو قيام الشركات الإسرائيلية باستئجارها.

وعليه، أخذت المقاطعة العربية لإسرائيل ثلاثة مستويات: الأول مقاطعة البضائع والخدمات المصدرة من إسرائيل وسميت بالمقاطعة من الدرجة الأولى، الثاني، مقاطعة الشركات غير العربية التي تتعامل مع إسرائيل وهي مقاطعة من الدرجة الثانية، الثالث، مقاطعة الشركات التي تشحن بضائعها من خلال المنافذ الإسرائيلية وهي مقاطعة من الدرجة الثالثة.

منذ سنوات طويلة لم يتم تفعيل مكتب المقاطعة العربية في دمشق، ويمكن القول بأنه أصبح في حكم الماضي بالنظر إلى عدم فاعليته وعجزه على الانعقاد على مدار العقدين الماضيين.

المواقف السياسية لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه إسرائيل

اعتبرت إسرائيل أن دول مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، قطر، الكويت) الممول لدول المواجهة، وسعت نحو تقويض القدرات العسكرية لدول الخليج العربية. ومارست إسرائيل في هذا السياق ضغوطاً لفرض قيود على تسليح دول الخليج، ولا سيما المملكة العربية السعودية، التي تحظى بتسليح متطور من واشنطن. ومن أجل ذلك، تستخدم إسرائيل اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأميركية

للحد من مبيعات الأسلحة لدول الخليج العربية.

تعاملت العقلية العسكرية والأمنية الإسرائيلية على اعتبار دول مجلس التعاون هي من دول المواجهة في العمق الإستراتيجي العربي، باعتبارها الحلقة الثانية من دول الطوق العربي، على أساس أن الحلقة الأولى من دول الطوق، ممثلة بمصر وسورية ولبنان والأردن. وتبرر ذلك بأن بعض دول الخليج مثل المملكة العربية السعودية تمتلك طائرات وصواريخ أرض - أرض بعيدة المدى تستطيع أن تؤثر وتهدد أمن إسرائيل، كذلك تعتبر إسرائيل أن وجود أسلحة متقدمة لدى هذه الدول يجعلها قادرة أن تشترك مع دول الطوق في المواجهة ضدها.

سياسيا، تتبنى دول مجلس التعاون الخليجي الموقف الرسمي العربي تجاه إسرائيل المعبر عنه في قرارات القمم العربية وتتبنى خيار السلام على أساس مبادرة بيروت عام ٢٠٠٢، والمفارقة أن مبادرتي السلام العربيتين التي سبق وأن تم تبنيهما في مؤتمرات القمة العربية جاءت من قبل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي وهي المملكة العربية السعودية (مبادرة الملك فهد عام ١٩٨١ [٦] والتي تم تبنيها في مؤتمر القمة العربي في فاس عام ١٩٨٢، ومبادرة الملك عبد الله التي تم تبنيها في مؤتمر القمة العربية المنعقد في بيروت عام ٢٠٠٢).[٧]

من الناحية الاقتصادية، وبفعل الضغوط الأميركية الهائلة التي مورست تجاه دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة بعد حرب الخليج الأولى عام ١٩٩١ وبعد توقيع اتفاقيتي أوسلو ووادي عربة أعلنت دول المجلس رسميا،[٨] في الأول من تشرين الأول عام ١٩٩٤ إنهاء المقاطعة الاقتصادية من الدرجتين الثانية والثالثة لإسرائيل من دون الإشارة إلى التجارة المباشرة مع إسرائيل. واعتبرت أنه إجراء يعكس التقدم في مفاوضات السلام في الشرق الأوسط، مؤكدة أنها ستؤيد أي مبادرة يتم طرحها في الجامعة العربية في هذا الشأن.

أشارت صحيفة فايننشال تايمز[٩] في تقرير نشرته أن إسرائيل افتتحت سفارة افتراضية للتواصل مع مواطني دول الخليج، بعد ظهور العلاقات التجارية السرية التي تقيمها مع الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي على مدى العقد الماضي، على الرغم من عدم وجود علاقات دبلوماسية معها.

وأشارت الصحيفة إلى أن وزارة الخارجية الإسرائيلية افتتحت حسابا على موقع «تويتر» وصف نفسه بأنه القناة الرسمية للسفارة الإسرائيلية الافتراضية إلى دول مجلس التعاون الخليجي، وشجع المتابعين على إرسال تعليقات إلى الحساب، وأضافت أن الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، السعودية والكويت والإمارات وسلطنة عُمان وقطر والبحرين، حظرت التجارة مع إسرائيل وتمنع مواطنيها من زيارتها، لكن صادرات الدولة العبرية إلى الدول الخليجية الست تصل قيمتها الآن إلى نحو ٥٠٠ مليون دولار سنوياً، وتتم عبر طرف ثالث، ما يجعل من الصعب تعقبها وفقاً لما قاله إسحق غال أستاذ الاقتصاد السياسي بجامعة تل أبيب، الذي أكد أيضاً بأن آفاق التجارة بين إسرائيل والدول الخليجية الست «ستكون هائلة إذا ما أقامت علاقات طبيعية معها، وبشكل يمكن أن يحوّل هذه الدول إلى واحدة من أكبر أسواق التصدير لإسرائيل.»

المواقف السياسية لدول اتحاد المغرب العربي تجاه إسرائيل

يعتبر الاتحاد المغربي تكتلا إقليميا غير فاعل بالنظر إلى عمق الخلافات البينية التي تعصف بأعضائه (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا). يدعو الموقف التقليدي لاتحاد دول المغرب العربي إلى التمسك بدعم حقوق الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل استرجاع حقوقه الوطنية المشروعة، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس ورفض الممارسات الإسرائيلية من تهويد للقدس وبناء للمستوطنات على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

العلاقات الإسرائيلية - العربية على المستوى الثنائي

العلاقات الإسرائيلية - المصرية

وقعت إسرائيل ومصر معاهدة السلام «كامب ديفيد» عام ١٩٧٩ والتي وضعت حدا لثلاثين عاما من العمليات الحربية بين الدولتين شهدت خمس حروب الأعوام (١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧، حرب الاستنزاف ما بين عامي ١٩٦٧- ١٩٧٠، ١٩٧٣). سبق توقيع المعاهدة زيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس عام ١٩٧٧ تلبية لدعوة رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن، بالإضافة إلى اتفاقيات كامب ديفيد «اتفاقية الإطار» عام ١٩٧٨ والتي كانت تشكل الأساس للسلام بين مصر وإسرائيل وبين إسرائيل والدول المجاورة الأخرى.

وتناولت هذه الاتفاقيات ضرورة حل القضية الفلسطينية بعد فترة انتقالية تدوم خمس سنوات يمنح خلالها الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة حكما ذاتيا. وفاز الرئيس السادات ورئيس الوزراء بيغن معا بجائزة نوبل تقديرا لما حققاه على صعيد السلام.

سبقت زيارة السادات للقدس مجموعة من الاتصالات السرية، حيث تم إعداد لقاء سري بين مصر وإسرائيل في المغرب تحت رعاية الملك المغربي حسن الثاني، التقى فيه موشيه ديان وزير الخارجية الإسرائيلي، وحسن التهامي نائب رئيس الوزراء المصري.

أعلن السادات في افتتاح دورة مجلس الشعب عام ١٩٧٧، استعداده للذهاب للقدس بل والكنيست الإسرائيلي، وقال: «ستُدهش إسرائيل عندما تسمعني أقول الآن أمامكم إنني مستعد أن أذهب إلى بيتهم، إلى الكنيست ذاته ومناقشتهم». وانهالت عاصفة من التصفيق من أعضاء المجلس، ولم يكن هذا الهتاف والتصفيق يعني أنهم يعتقدون أنه يريد الذهاب فعلا إلى القدس.

ألقى السادات خطابا أمام الكنيست الإسرائيلي في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٧٧، وشدد في هذا الخطاب على أن فكرة السلام بينه وبين إسرائيل ليست جديدة، وأنه يستهدف السلام الشامل. دعا السادات بيغن لزيارة مصر، وعقد مؤتمر قمة في الإسماعيلية، وبدأ بيغن يتكلم عن حق إسرائيل في الاحتفاظ بالأراضي المحتلة، وعدوان مصر على إسرائيل.

تم الاتفاق على صيغة الخطابات المتبادلة والمتطابقة بشأن موضوع الحكم الذاتي للأراضي الفلسطينية المحتلة، التي اتخذت وثيقة ملحقة بمعاهدة السلام، وتم التوقيع عليها ضمن وثائق المعاهدة في ٢٦ آذار ١٩٧٩، وقد تضمنت الخطابات

المتبادلة، الخطوات العملية التي ستتخذ من أجل تحقيق تسوية شاملة تتفق مع ما جاء في إطار السلام والبدء في تنفيذ النصوص الخاصة بالضفة الغربية وقطاع غزة.

وقعت مصر وإسرائيل على معاهدة السلام في ٢٦ آذار ١٩٧٩، التي تألفت من ديباجة وتسع مواد أساسية، وألحقت بها بعض الملاحق والوثائق الخاصة ببروتوكول انسحاب إسرائيل من سيناء وترتيبات الأمن، وتطبيع العلاقات، وكذلك تفسيرات لبعض المواد، كما ألحقت بها الخرائط التوضيحية اللازمة. والمعاهدة ما هي إلا خطوة على طريق السلام الشامل في المنطقة وفتحت فرص السلام بين إسرائيل وأي من جيرانها العرب.

وأصرت مصر على رفض تقديم طلبات لترسيم حدودها الشرقية مع إسرائيل، لأن هذا يضيع حق الدولة الفلسطينية في ترسيم حدودها بنفسها بحسب ما يصرح به مسؤولون مصريون.

عارضت الدول العربية عدا السودان وسلطنة عُمان اتفاقية السلام المصرية مع إسرائيل، وفي حينه تباينت ردود الفعل بين الانتقادات الحادة من جانب مجموعة الرفض التي تزعمتها العراق، وبين الإعلان عن مواقف محددة بشكل متحفظ بزعامة المملكة العربية السعودية، وإلى جانب الكتلة المعارضة، عبرت بعض الدول عن مواقف محايدة، من بينها المغرب وموريتانيا، ويمكن تقسيم موقف الدول العربية طبقاً لما ظهر من مؤتمر بغداد في الثالث من تشرين الثاني ١٩٧٨ كالآتي:

- المحور العراقي: ويضم العراق، سورية، اليمن الجنوبية، الجزائر، ليبيا، منظمة التحرير الفلسطينية، وتعاطفت أو تعاونت معها المملكة الأردنية الهاشمية. هاجمت هذه الدول معاهدة السلام ورأت أنها لم تسفر عن أي نقاط لصالح القضية الفلسطينية، وأنها تمس صميم عروبة القدس.
- المحور السعودي: ويضم السعودية، دول الخليج، عدا عُمان: واتسم موقف هذه الدول بالاعتدال النسبي والدبلوماسية الهادئة.
- لبنان: اعترضت على كامب ديفيد ومعاهدة السلام؛ لأنها ترى أن الاتفاقيتين قد أغفلتا الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وأن معاهدة السلام قد ذكرت الشعب، وأغفلت الأرض.
- تونس: كان اعتراضها على أساس أن المعاهدة لم تنص على قيام دولة فلسطينية، وعدم احترام الإجماع العربي، كما أن المعاهدة لم تستجب لمطالب الشعوب الإسلامية فيما يتعلق بالقدس.

يقول الدبلوماسي المصري السابق طه الغرنواني، مسؤول ملف فلسطين في وزارة الخارجية المصرية «إن الهدف الإسرائيلي من عملية السلام هو إيجاد الفرقة بين الدول العربية والفلسطينيين وتحقيق التعاون السياسي والاقتصادي والصناعي والتجاري بينها وبين الدول العربية وإبعاد الشعب العربي عن التحرك العربي المسؤول تجاه فلسطين».[١٠]

العلاقات الاقتصادية المصرية - الإسرائيلية

بناء على ما جاء في اتفاقية كامب ديفيد، وتحديدا فيما يتعلق بالشق الاقتصادي، عقد الجانبان العديد من اللجان المشتركة في المجالات المختلفة منها اللجنة الاقتصادية لتعزيز التعاون الاقتصادي لتدعيم السلام ودعم الاستقرار في

الشرق الأوسط، وعملت اللجنة على تدعيم العلاقات الاقتصادية من خلال عدة اتفاقات أبرزها:

اتفاقية الكويز (المناطق الصناعية المؤهلة)، بموجب الاتفاقية، الموقعة سنة ٢٠٠٤ يسمح للشركات المصرية التي تستخدم مدخلات إسرائيلية بتصدير منتجاتها إلى الولايات المتحدة مع إعفاء الجمارك. وعلى أثرها بلغ حجم التبادل التجاري بين إسرائيل ومصر سنة ٢٠٠٨ حوالي ٢٧١ مليون دولار مقارنة بـ ٥٩ مليون دولار فقط في السنة التي سبقت توقيع الاتفاقية عام ٢٠٠٤.

اتفاقية الغاز: تم في إطار هذه الاتفاقية التوقيع على صفقة ضخمة سنة ٢٠٠٥ بين شركة غاز شرق المتوسط المصرية EMG وشركة الكهرباء الإسرائيلية. وتنظم هذه الاتفاقية شراء الغاز المصري من قبل شركة الكهرباء الإسرائيلية بقيمة ٢,٥ مليار دولار لمدة ٢٥ سنة.[١١]

وفي هذا الإطار أشارت تقارير صحافية نقلا عن المعهد الإسرائيلي للتصدير والتعاون الدولي بأن الواردات من مصر إلى إسرائيل بلغت في عام ٢٠٠٨ حوالي ١٣٢ مليون دولار، بزيادة ٤٠٪ عن العام السابق. وخلال الفترة ما بين كانون الثاني حتى شباط ٢٠٠٩ بلغت زيادة الواردات من مصر بنسبة ٥٨ ٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وتصل إلى نحو ٢٣ مليون دولار.[١٢]

بالإضافة لذلك، هنالك مصانع عديدة بملكية إسرائيلية في مصر توفر العمل للمصرين، مثل مصنع «بجير» وهو مصنع مختص بصناعة الأزياء والغزل والنسيج، موجود في بورسعيد، ويعمل فيه ما يقارب الـ١٠٠٠ عامل مصري. ومن الشركات الإسرائيلية التي تستثمر في مصر «دلتا الجليل» و«بولغات»، والتي تملك مصانع هناك، وشركتا «نتافيم» و«كيماويات حيفا»، واللتان تعد مصر أكبر أسواقهما. وبحسب بيانات رسمية لمكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي فإن حركة التجارة المتبادلة بين مصر وإسرائيل قفزت خلال الفترة ما بين ٢٠٠٧ حتى ٢٠٠٩، ففي عام ٢٠٠٧ بلغت الواردات من مصر ٩٤,٤٦٠ مليون دولار، في ٢٠٠٨ بلغت ١٣٢,٣٤٨ وقفزت في ٢٠٠٩ إلى ٢٧٠,٨٢٧ مليون الدولار. وقالت صحيفة واشنطن بوست الأميركية إن هذه الأرقام تدل على جهوزية السوق الإسرائيلية وإرادتها لشراء السلع المصرية وتوفير فرص العمل للشعب المصري.

سجل معدل التجارة بين مصر وإسرائيل خلال عام ٢٠١١ انخفاضًا بنسبة ٢٣٪ عن عام ٢٠١٠، وبلغ حجم التجارة بين الدولتين ٣٨٨ مليون دولار. وقال معهد التصدير الإسرائيلي، إن الانخفاض جاء بسبب انخفاض الواردات المصرية إلى إسرائيل، والذي ساهم الانقطاع المتكرر لضخ الغاز المصري لتل أبيب في جزء كبير منه.

بحسب تقرير معهد التصدير الإسرائيلي، زادت الصادرات الإسرائيلية إلى مصر بنسبة ٤٢٪ بالمقارنة مع عام ٢٠١٠ حيث وصلت إلى ٢١٠ ملايين دولار، بسبب زيادة الصادرات الإسرائيلية من الكيماويات، فيما انخفضت الواردات الإسرائيلية من مصر بنسبة ٥٠٪ لتصل إلى ١٨٠ مليون دولار. وأشار التقرير إلى انخفاض نسبة التجارة خلال شهري كانون الثاني وشباط ٢٠١٢ بنسبة ٢١٪ عن الفترة المقابلة من العام الذي سبقه، وأرجع معهد التصدير سبب الانخفاض إلى الهبوط الحاد في معدل استيراد الغاز الطبيعي من مصر، بسبب توقف ضخه جراء التفجيرات المتكررة للأنبوب.

أشار تقرير إسرائيلي نشرته صحيفة هآرتس الإسرائيلية في ملحقها الاقتصادي إلى أن حجم التجارة بين إسرائيل ومصر بلغ في عام ٢٠١٠ في فترة حكم «محمد حسني مبارك» ٥٠٣ مليون دولار، بزيادة قدرها ٢٤ ٪ مقارنة بالعام الذي سبقه.[١٣]

وأضاف التقرير أن العديد من رجال الأعمال سواء فى إسرائيل أو في الدول العربية استثمروا رؤوس أموال كبيرة لبناء علاقات متبادلة.

ونقل التقرير عن رجل أعمال إسرائيلي قوله، إن الوضع الجديد فى مصر بعد إلقاء القبض على جمال مبارك أثر تأثيرا مباشرا على رجال الأعمال الإسرائيليين الذين لديهم علاقات اقتصادية مع نظرائهم المصريين. مضيفا: كان الاقتصاد المصري بيد جمال، كما أنه شارك فى صفقات بين الإسرائيليين ورجال الأعمال المصريين. واليوم ذهب جمال إلى السجن ورجال الأعمال هنا في إسرائيل يشعرون بأنهم دون أب، وهناك شكوك كبيرة حول المستقبل الاقتصادي مع مصر.

وأضاف رجل الأعمال الإسرائيلي أن العديد من رجال الأعمال المصريين خائفون من العمل مع إسرائيل خوفا من غضب الإسلاميين ومضايقتهم، قائلا: «إن رجال الأعمال المصريين العاملين مع إسرائيل تغلبوا على هذه المشكلة بإرسال البضائع من إسرائيل إلى مصر عبر قبرص.

في كانون الأول ٢٠١١ طالب بنيامين بن أليعازر بإعادة ٣٠٠ مليون دولار، كان الجانب الإسرائيلي قد أنفقها لتغيير المناهج التعليمية في مصر، بهدف الحد من العداء لإسرائيل. وبدأ جهاز رقابي كبير في مصر بالتحقيق بما يعرف بفضيحة تغيير المناهج، حيث تشير المعلومات الى تورط سوزان مبارك زوجة الرئيس الأسبق حسني مبارك فيها.

ويضم ملف التحقيق تسجيلات صوتية لجلسات جمعت بين سوزان مبارك وخبراء إسرائيليين ومتخصصين في تغيير المناهج المتعلقة بمادتي التربية الدينية والتاريخ، وكذلك خبراء في اللغة العربية وعلم النفس الاجتماعي، وبحضور السفير الإسرائيلي لدى مصر.[١٤]

وتؤكد مجلة روز اليوسف المصرية أن مبارك تعهدت للإسرائيليين في الاجتماع الذي تم في قصر رئاسة الجمهورية في عام ١٩٩٨ بالضغط على وزيري التربية والتعليم، والأوقاف، وكذلك مفتي الديار المصرية، للعمل على تنفيذ خطة تغيير المناهج، بما يتوافق مع الرغبة الإسرائيلية. كما تؤكد الصحيفة أن مبارك استلمت ٣٠٠ مليون دولار بعد مرور شهرين من المحادثات مع الخبراء الإسرائيليين، وتعهدت بأن تأخذ على عاتقها مسؤولية إعادة طبع الكتب الدراسية، بحيث تخلو من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تهاجم اليهود. وكان الخبراء الإسرائيليون قد أطلعوا سوزان مبارك على الأسباب التي حالت بنظرهم دون تقبل المصريين لفكرة التطبيع مع بلادهم، وأهمها المناهج لمادتي التاريخ والدين المعتمدة في المراحل الدراسية الثلاث. وبحسب المجلة فإن الرئيس حسني مبارك نفسه انخرط في العمل لتنفيذ الاتفاق، وأوصى بتقليل الدروس التي تتحدث عن الصراع العربي الإسرائيلي، والتركيز على دروس تتحدث عن فوائد عملية السلام. كما أعلنت سوزان مبارك موافقتها على أن تشمل المناهج الدراسية آيات من التوراة، وعلى إلقاء الضوء على حقبة تواجد اليهود في مصر.

في ١٨ تموز ٢٠١٢ نفت الخارجية المصرية ما نشرته بعض وسائل الإعلام حول تنقيب إسرائيل عن حقلين للغاز

داخل الحدود المصرية، مؤكدا في الوقت ذاته عدم صحة الخرائط التي نشرت في هذا الشأن. جاء هذا التصريح بعدما تردد عن اكتشافات إسرائيلية وقبرصية لحقلي غاز يقعان في المياه الاقليمية المصرية باحتياطات قيمتها ٢٠٠ مليار دولار.[١٥]

ما بعد الثورة المصرية ٢٠١١

في ٩ أيلول ٢٠١١ تظاهر آلاف المصريين أمام مبنى السفارة الإسرائيلية في القاهرة احتجاجا على مقتل جنود مصريين على الحدود المصرية الإسرائيلية في آب ٢٠١١. وسبقت تلك المظاهرات مطالبات من الثوار المصريين بتحرك الحكومة وتحريها عن الحادث. تجمع آلاف المتظاهرين أمام المبنى وفي الشوارع المجاورة للتعبير عن احتجاجهم، ثم قاموا بهدم السور الأسمنتي، وصعدت مجموعة منهم إلى الطوابق التي تشغلها السفارة وانزلوا العلم الإسرائيلي ثم دخلوا إلى السفارة، وقاموا بإلقاء ما وجدوه فيها من مستندات من النوافذ.

في ١٦ أيلول ٢٠١١ استدعت الخارجية الإسرائيلية السفير المصري لدى إسرائيل «ياسر رضا» لإبلاغه بأن اتفاقية كامب ديفيد ليست مطروحة من جديد للتفاوض تحت أي ظرف. وجاء ذلك بعد تصريحات رئيس الوزراء المصري عصام شرف بأن المعاهدة مفتوحة دائما للنقاش أو التغيير وأنها ليست مقدسة. وعبر المسؤولون في الخارجية الإسرائيلية عن غضبهم إزاء ما أسموه الدعوات المستمرة من المسؤولين المصريين إلى تغيير معاهدة السلام الموقعة بين البلدين عام ١٩٧٩.

أعلنت شركة أميال إسرائيل الأميركية الشريك في اتفاق الغاز المصري الإسرائيلي، في ٢٢ نيسان ٢٠١٢ ، أن مصر ألغت الاتفاق طويل الأجل الذي كانت تزود بموجبه إسرائيل بالغاز بعد أن تعرض خط الأنابيب العابر للحدود لأعمال تخريب على مدى شهور منذ ثورة ٢٥ كانون الثاني ٢٠١١. وأعلنت «أمپال» أن مصر أخطرتها بإلغاء الاتفاق. وفي بيان لها علقت الشركة بأن هذا الإلغاء غير قانوني، وطالبت بالتراجع عن القرار مضيفة أنها ومساهمين أجانب آخرين يدرسون خياراتهم وطعونهم القانونية ويخاطبون مختلف الحكومات ذات الصلة.[١٦]

وأعلنت الشركة المصرية القابضة للغاز «إيجاز»، أن فسخ العقد يرجع لأسباب قانونية متعلقة بإخلال شركة غاز شرق المتوسط بشروط العقد، ويتضمن هذا الإخلال عدم تسديد المستحقات للشركة القابضة خلال المهلة الممنوحة بالعقد نظير تسليم الغاز، وذلك طبقاً لاتفاقية توريد الغاز واتفاقية مراجعة الأسعار المؤرخة في أيار ٢٠٠٩.[١٧]

وأوضح رئيس إيجاز أن اتفاقية تصدير الغاز لإسرائيل سارية والذي تم إلغاؤه هو عقد الشركة، رافضاً الإفصاح عن إمكانية إبرام عقود مماثلة مع شركات أخرى خلال الفترة المقبلة.

تلتزم إسرائيل الصمت تجاه الأحداث الأخيرة التي شهدتها مصر بعد الثلاثين من حزيران ٢٠١٣ والتي نتج عنها عزل الرئيس الإخواني محمد مرسي، بعد أن كانت قد أشادت مرارا وتكرارا بجهود مرسي في الحفاظ على الأمن والاستقرار بين البلدين ورعاية هدنة طويلة مع حركة حماس والفصائل الفلسطينية الأخرى في قطاع غزة.

العلاقات الإسرائيلية – الأردنية

العلاقات السياسية بين إسرائيل والأردن

قرر الأردن في العام ١٩٩١ تغيير اسراتيجيته، والتوقف عن دعم العراق والالتجاء نحو المعسكر الدولي الذي قادته الولايات المتحدة الأميركية ومشاركته في كل مشاريعه المعلنة بما فيها مشروع الشرق الأوسط الكبير، وقد أعلن الملك حسين عاهل الأردن آنذاك أن بلاده لن تبقى معزولة عن حل مشكلات المنطقة، أو الجهود المبذولة لحلها.[١٨]

وقعت إسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية اتفاقية سلام في ٢٦ تشرين الأول عام ١٩٩٤ أنهت حالة الصراع بين البلدين وأخرجت الأردن من نطاق دول الطوق والمواجهة كأكبر خط مواجهة حدودية مع إسرائيل. جدير بالذكر أنه سبق ذلك توقيع اتفاقيات الهدنة بين إسرائيل وبعض الدول العربية ومنها الأردن عام ١٩٤٩، ووقوع الضفة الغربية تحت السيادة الأردنية بما فيها القدس، وقرار الأردن في ٣١ تموز ١٩٨٨ فك الارتباط الإداري والقانوني معها.

تقيم الأردن علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل على مستوى سفارات في كلا البلدين.

تتعرض العلاقات السياسية بين الأردن وإسرائيل لأزمات متكررة بحكم تطور الأحداث في الأراضي الفلسطينية وغضب الرأي العام الأردني لوجود أي شكل من أشكال العلاقات مع إسرائيل، وقد سبق وأن تم سحب السفير الأردني عدة مرات تحت وقع ضغوط الشارع الأردني.

كان من نتائج توقيع المعاهدة قرار الأردن إنهاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل واستبدالها بعلاقات تعاون ومناطق تجارة حرة. وقد أعقب توقيع المعاهدة إبرام عشرات الاتفاقيات والبروتوكولات الثنائية بين الطرفين.

العلاقات الاقتصادية والتجارية

بدأ التبادل التجاري بين إسرائيل والأردن في أواسط تسعينيات القرن الماضي في أعقاب توقيع اتفاقية السلام بين البلدين سنة ١٩٩٤، وبلغ حجم تبادل البضائع خلال النصف الثاني من التسعينيات نحو ٤٠ مليون دولار سنوياً، ما لبث أن ارتفع عشرة أضعاف فبلغ ٤٠٠ مليون دولار سنة ٢٠٠٨ نتيجة ارتفاع التصدير الإسرائيلي إلى الأردن من ٢٥ مليون دولار سنوياً في النصف الثاني من التسعينيات إلى نحو ٣٠٠ مليون دولار سنوياً في سنة ٢٠٠٨. في المقابل ارتفع التصدير الأردني إلى إسرائيل بصورة بطيئة جداً، فمن ١٥ مليون دولار سنوياً في النصف الثاني من التسعينيات، إلى نحو ٤٠ إلى ٥٠ مليون دولار سنويا في مطلع سنة ٢٠٠٠، وشهدت الأعوام التالية نمواً بطيئاً، وبقي حجم الصادرات الأردنية في سنة ٢٠٠٧ على ما هو عليه في الأعوام السبعة التي سبقتها.[١٩]

طرأ تغير في سنة ٢٠٠٩ أدى إلى انخفاض حجم التبادل بين البلدين إلى ٣٠٠ مليون دولار، وظل على ما هو عليه في سنة ٢٠١٠ نتيجة انخفاض سنوي في الصادرات الإسرائيلية إلى الأردن يقدر بنحو ٢٠٪ . وتشير الأرقام في الربع الأول من سنة ٢٠١١ إلى انخفاض آخر بنحو ٢٠٪ في التصدير الإسرائيلي إلى الأردن في فترة ما بعد الربع الأول من سنة ٢٠١٠. في المقابل ارتفع الاستيراد الإسرائيلي من الأردن في الفترة نفسها، فتضاعف في سنة ٢٠٠٨

ليبلغ ١٠٠ مليون دولار، وبعد انخفاض طفيف في سنة ٢٠٠٩ عاد إلى الصعود ليبلغ في سنة ٢٠١٠ المستوى الذي كان عليه عام ٢٠٠٨. وفي النصف الأول من سنة ٢٠١٠ بلغ ضعف ما كان عليه قبل عام واستمر ذلك طوال تلك السنة، ولأول مرة تخطت الصادرات الأردنية إلى إسرائيل استيراد الأردن منها.

هناك عدد من التغييرات يمكن أن تفسر نمو الصادرات الأردنية إلى إسرائيل، ففي سنة ٢٠٠٥ تم توقيع اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة «الكويز» وهي الإطار الأساسي الذي تجري ضمنه هذه التجارة، ووفقا لهذه الاتفاقية الثلاثية بين الولايات المتحدة والأردن وإسرائيل يعفى المصدرون الأردنيون من الرسوم الجمركية ومن الكوتا في مقابل تعهدهم باستخدام نسبة معينة من المدخلات الإسرائيلية في منتجاتهم، الأمر الذي أدى إلى نمو سريع في تصدير الألبسة من الأردن إلى الولايات المتحدة والذي بلغ مليار دولار سنة ٢٠٠٤، وارتفع إلى ١,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٦.

بدءاً من سنة ٢٠٠٩ ، بدأ ي تصدير المدخلات الإسرائيلية إلى صناعة الألبسة الأردنية في الانخفاض، وأصبح يساوي نحو ١٠٪ من مجموع المبيعات للأردن، في حين ارتفعت في الوقت نفسه حصة الصادرات الأخرى بما في ذلك المواد الخام من أجل صناعة المجوهرات والفضة وورق التغليف ومواد السماد والدهان والمواد الكيماوية البلاستيكية والآلات والعربات، لكن على الرغم من ذلك فإن حجم التصدير الإسرائيلي إلى الأردن انخفض.

كذلك انخفض التصدير الأردني للألبسة إلى إسرائيل، بينما ارتفع تصدير البضائع الأخرى مثل الخضار والزيتون ومواد البناء والكيماويات والمصنوعات البلاستيكية والحديد والألمنيوم وحتى المعدات الميكانيكية والكهربائية.

ويدل توسع التجارة إلى عدد أكبر من القطاعات على إمكان تطور التجارة المستقبلي الذي لم يتحقق لأسباب سياسية وأمنية ونتيجة العقبات التي يفرضها الطرفان والتي تحولت إلى مشكلات على صعيد الأعمال والتجارة، وأدت إلى تقليص التبادل بين البلدين. ومن الأدلة على ذلك يمكن الإشارة إلى استحالة تصدير منتجات مصنعة بصورة نهائية من إسرائيل إلى المستهلك الأردني بسبب الموقف الشعبي المعادي لإسرائيل، وخوف الشركات الأردنية من الرأي العام الذي يعارض العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل. لهذا السبب يركز المستوردون من الأردن على البضائع والمنتجات نصف المصنعة المستخدمة في الإنتاج الصناعي، وبهذه الطريقة يستطيعون الالتفاف على القيود المفروضة في هذا الإطار.

تعتبر حصة الأردن من مجمل التصدير الإسرائيلي صغيرة للغاية ٠,٥٪ وهذا ليس نتيجة صغر السوق الأردنية، وإنما بسبب القدرة المحدودة لهذه السوق على استيعاب البضائع الإسرائيلية. من جهة أخرى، فإن حصة إسرائيل من الصادرات الأردنية صغيرة لا تتعدى ١,٥٪، ولا يتجاوز الاستيراد الإسرائيلي من الأردن ما مقداره ٠,٢٥٪ من الاستيراد الإسرائيلي.

يعتبر الأردن الطريق الأفضل بالنسبة إلى الصادرات الإسرائيلية إلى الخليج والعرق، إذ تقدر طاقة التصدير الإسرائيلية الكامنة إلى هذه الدول بنحو خمسة مليارات دولار، وعلى الرغم من عدم قدرة إسرائيل على التبادل التجاري علنا مع هذه الدول، فإن حجم صادراتها إليها يقدر بـ ٥٠٠ مليون دولار سنويا.

الجدول التالي يوضح صادرات وواردات إسرائيل إلى الأردن عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ و ٢٠٠٠.[٣٠]

صادرات إسرائيل إلى الأردن	واردات إسرائيل من الأردن
عام ٢٠١١: ٢١٠ مليون دولار	عام ٢٠١١: ١٧٢,٩ مليون دولار
عام ٢٠١٠: ١٨٥,٦ مليون دولار	عام ٢٠١٠: ٣٤,١ مليون دولار
عام ٢٠٠٠: ٣٨,٩ مليون دولار	عام ٢٠٠٠: ٣٦,٦ مليون دولار

العلاقات الإسرائيلية - الموريتانية

نشأت العلاقات الإسرائيلية - الموريتانية خلال فتره حكم الرئيس الموريتاني معاوية ولد أحمد الطايع وذلك في التسعينيات من القرن الماضي، حيث جرى أول اتصال رسمي بين وزير الخارجية الموريتاني محمد سالم ولد لكحل ووزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيريس في ١٨ حزيران ١٩٩٥ في مدريد برعاية وزير الخارجية الإسباني خافيير سولانا، كما جرى لقاء آخر بين الوزير الموريتاني ونائب وزير الخارجية يوسي بيلين في عمان كان من نتائجه[٣١] التوصل لاتفاق رسمي لفتح مكاتب لرعاية المصالح في تل أبيب ونواكشوط في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٩٥.

شكلت موريتانيا في العقل الإسرائيلي نقطة انطلاق نحو القارة الأفريقية بحكم ما تمتلكه من أراضٍ، وسيطرة نظام حكم ضعيف على الدولة. في ٢٨ تشرين الأول ١٩٩٩ أعلن في نيويورك عن إقامة علاقات دبلوماسية على مستوى السفارات بين البلدين، جدير بالذكر أن عملية فتح السفارتين كانت قد سبقتها زيارات لمسؤولين من كلا البلدين، ففي نهاية تشرين الأول ١٩٩٨ قام وزير الخارجية الموريتاني بزيارة لتل أبيب ليبارك فوز نتنياهو برئاسة الحكومة الإسرائيلية.

في العام ٢٠٠٥ قام وزير الخارجية الإسرائيلي سيلفان شالوم بزياره موريتانيا، سبق ذلك لقاء بين الرئيس الموريتاني مع وزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيريس يوم ٥ أيلول ٢٠٠٢ على هامش قمة الأرض في جوهانسبرغ.

وضمن جهود تعزيز العلاقات زار موريتانيا وفد من الكنيست الإسرائيلي في شهر نيسان ٢٠٠٠ وتم استقبال الوفد من قبل الرئيس الموريتاني ولد الطايع، وكان من نتائجه تأسيس جمعية برلمانية موريتانية – إسرائيلية لدعم السلام.

وقد عقد اجتماع بين وزير الخارجية الموريتاني أحمد ولد سيدي مع نظيره الإسرائيلي سلفان شالوم على هامش أعمال الدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، أكد حينها الوزير الموريتاني أن العلاقات مع إسرائيل باقية.

شهد المجال الأمني والاستخباراتي تعاونا بين الطرفين، إذ تؤكد مصادر حصول موريتانيا على الخبرة الأمنية والاستخبارية الإسرائيلية، حيث وصل عدد الخبراء الاسرائيليين في موريتانيا في بعض الفترات إلى مائة خبير، كما شهد التعاون الأمني تطورا ملحوظا عندما وافقت موريتانيا على الطلب الإسرائيلي المتضمن دفن النفايات النووية الإسرائيلية في الصحراء الموريتانية مقابل حصولها على بعض المساعدات المالية. وحطت الطائرات الإسرائيلية المحملة بالنفايات النووية في مطار تجكجة،[٣٢] على الرغم من نفي القيادة الموريتانية موافقتها على تخزين نفايات نووية إسرائيلية في موريتانيا. كما وافقت موريتانيا على إجراء تجارب للصواريخ الإسرائيلية طويلة المدى عبر إطلاقها من إسرائيل لتصيب أهدافا في الصحراء الموريتانية. وقد أحيل موضوع النفايات النووية

إلى المحكمة العليا في لندن.

في المجال الاقتصادي قام رجال أعمال إسرائيليون بشراء عقارات في أماكن مختلفة ومتعددة من المدن الموريتانية، والإسهام في بناء أكبر فنادق البلاد «فندق صباح» فضلا عن مصانع الألبان، وتم إدخال السلع الإسرائيلية إلى السوق وتقديمها إلى المستهلك الموريتاني عبر شركات فرنسية. بجانب قيام إسرائيل بفتح العديد من الدورات التدريبية لقطاع المصارف الموريتاني في إسرائيل وتقديمها المنح الدراسية.

كما أخذ التعاون الإقتصادي طابعا احتكاريا لاستخراج وتصنيع خام الليثيوم الذي تمتلك موريتانيا الاحتياطي الأول منه في العالم (وهو خامة كيميائية تدخل في العديد من الصناعات الزراعية والصناعات المتخصصة في مجال الاتصالات، وقد حققت العديد من الشركات الإسرائيلية والعالمية مكاسب اقتصادية متميزة من جراء التعامل الاقتصادي في هذا الميدان).

وقد دفع ذلك إسرائيل الى توقيع اتفاقية مع موريتانيا عام ٢٠٠٠ تقضي باحتكارها عملية البحث والتنقيب عن معدن الليثيوم في أراضيها، وبموجب هذه الاتفاقية أقامت إسرائيل ١٤ مركزا لاستخراج الليثيوم في مناطق مختلفة من موريتانيا وتصنيعه في المكان نفسه الذي يستخرج منه بعد أن أثبتت التجارب العلمية فوائده من حيث الجودة والتكاليف، وتولت رعاية ذلك أكبر شركتين للاتصالات في إسرائيل، وهما شركتا «بيليفون» و«اورانج» بجانب العديد من الشركات الزراعية الإسرائيلية الأخرى.

عقد مؤتمر علمي عام ١٩٩٧ تحت شعار «الإنسان.الماء.الكربون» في كلية العلوم بجامعة نواكشوط، شاركت فيه ثلاث شخصيات علمية إسرائيلية وتعهدت من جانبها بتقديم دورات عديدة للجامعة وبعض الوزارات في مجالات منها اللغة الانكليزية التخصصية، إدارة التعاونيات الزراعية، تسيير المشاريع والتنمية الجماعية، تكثيف الإنتاج الحيواني في المناطق الحارة، واستخدام الأساليب الحديثة في الري، وذلك في معاهد وجامعات إسرائيل منها: معهد الهستدروت الدولي في تل أبيب، مركز غولدا مئير للتكوين الدولي في حيفا، مركز التعاون الدولي للتنمية الزراعية «سيدناكو» في كيبوتس «شيفاييم» ومعهد بيريس للسلام. ولكن هذه المنح والدورات لم تجد من يتقدم لها من الطلبة والموظفين الموريتانيين.

بعد تسلم ولد الشيخ عبد الله رئاسة الدولة في موريتانيا في آذار٢٠٠٧صرح قائلاً: إن موضوع العلاقات مع إسرائيل سيطرح على الشعب في استفتاء شعبي هو الأول من نوعه ليحدد طبيعة العلاقة وليس تجميد أو قطع العلاقة، إذ إن التركة السابقة التي خلفها نظام الطايع لا يمكن التخلص منها بسهولة مثلما يتصور البعض بعدما تغلغل الإسرائيليون في كل مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية الاجتماعية وغيرها.

وأضاف إن الملف سيتم تقديمه للبرلمان والطبقة السياسية وجمعيات المجتمع المدني. لكنه لم يقدم على اتخاذ هذه الخطوة طيلة فترة حكمه، واستمرت هذه العلاقات حتى بعد الانقلاب العسكري الذي أطاح به في ٦ آب ٢٠٠٨. واستمر الحال على ما هو عليه، حتى وقعت الحرب على غزة التي استمرت حتى مطلع عام ٢٠٠٩ لتفجر الوضع داخل موريتانيا، وتصدر موضوع قطع العلاقات جل الاهتمام السياسي، ما دفع الحكومة يوم ٥ كانون الثاني٢٠٠٩ إلى استدعاء سفيرها في إسرائيل.

شهدت موريتانيا تطورات سياسية مفاجئة بعد قرار تجميد علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل تمثلت بالإيعاز بمغادرة موظفي السفارة الإسرائيلية العاصمة نواكشوط بعد أكثر من شهر من الإعلان وإغلاق السفارة وإنزال العلم الإسرائيلي من فوق بنايتها

وإنهاء عمل كاميرات المراقبة والتحصينات الأمنية حول السفارة. تعزز ذلك بحصول تطور سياسي جديد آخر في موريتانيا تمثل بفوز محمد ولد عبد العزيز بالانتخابات الرئاسية التي أجريت في تموز ٢٠٠٩. وفي ٢٢ آذار ٢٠١٠ أعلنت السيدة الناها بنت حمدي ولد مكناس وزيرة خارجية موريتانيا في تجمع جماهيري حاشد نظمته أحزاب الأغلبية في العاصمة نواكشوط عن قطع علاقات بلادها الدبلوماسية مع إسرائيل.

العلاقات الإسرائيلية - البحرينية

أول وفد رسمي إسرائيلي زار البحرين كان في أواخر شهر أيلول عام ١٩٩٤، وفي الشهر التالي زار وزير البيئة الإسرائيلي يوسي ساريد المنامة في إطار المشاركة في المفاوضات الإقليمية المتعددة الأطراف حول البيئة، والتقى وزير الخارجية البحريني آنذاك.

في ٢٣ أيلول عام ٢٠٠٥ أعلن نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية البحريني الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة أن البحرين اتخذت قرارا برفع الحظر عن البضائع الإسرائيلية، لكنه نفى نية المنامة إقامة علاقات مع إسرائيل.[٢٣] وأشار إلى أن المنامة قررت رفع الحظر عن البضائع الإسرائيلية لأن ذلك أحد شروط اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة.

دعا ولي عهد البحرين الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، في ١٧ تموز ٢٠٠٩، القادة العرب إلى مخاطبة الإسرائيليين من خلال وسائل الإعلام الإسرائيلية لتسهيل جهود السلام في منطقة الشرق الأوسط. وقال في مقال في صحيفة واشنطن بوست الأميركية «نحن العرب لم نفعل ما فيه الكفاية للتواصل مباشرة مع الشعب الإسرائيلي».[٢٤] وأضاف «علينا أن نتقدم الآن نحو سلام حقيقي من خلال التشاور مع شعبنا وتوعيته، وكذلك من خلال مد اليد إلى الشعب الاسرائيلي لتسليط الضوء على فوائد السلام الحقيقي».

رغم أن البحرين لا تعترف بإسرائيل إلا أن وزير خارجيتها الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة قد دعا في تشرين الأول ٢٠٠٩ إلى تأسيس تجمع شرق أوسطي يضم إضافة إلى الدول العربية كلا من إسرائيل وإيران وتركيا. وقال الوزير البحريني في تصريحات أدلى بها إلى صحيفة «الحياة» الصادرة في لندن إن هذا هو السبيل الوحيد لحل المشاكل القائمة بين دول المنطقة. وكان الشيخ خالد قد طرح فكرة تأسيس هذا التجمع في كلمة ألقاها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، لكنه لم يحدد في حينه الدول التي يمكن ضمها إليه. لكن في تشرين الأول العام ٢٠٠٩ صوت البرلمان البحريني على قانون يحظر بناء أي شكل من العلاقات مع إسرائيل على المستويين العام والخاص، ونص القانون على فرض عقوبات وغرامات مالية على المخالفين للقانون.[٢٥]

العلاقات الاسرائيلية - القطرية

حرص أمير قطر حمد بن خليفة آل ثاني بعد الإطاحة بوالده وتولي الحكم على تمتين العلاقة مع إسرائيل، إذ حرصت قطر على إبراز مشاركتها في جنازة اسحق رابين عام ١٩٩٥، كما استقبلت الدوحة، في العام نفسه وفداً إسرائيلياً من أجل

التوقيع على اتفاق يقضي بتسيير خط جوي بين الدوحة وتل أبيب. وخطت قطر خطوة كبيرة في علاقاتها مع إسرائيل عندما أعلن في أول آذار ١٩٩٦، أن قطر سوف تسمح لإسرائيل بافتتاح قسم لرعاية مصالحها في الدوحة كخطوة أولى نحو تطبيع العلاقات بين الجانبين، خلال الاجتماع الذي عقده أمير قطر مع وفد مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية- الأميركية.

أثناء المؤتمر، قام نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري بتوجيه الدعوة الى شمعون بيريس رئيس وزراء إسرائيل لزيارة قطر في أي وقت يراه مناسباً ومثلت الزيارة التي قام بها بيريس إلى قطر في الثاني من نيسان ١٩٩٦، وهي أول زيارة يقوم بهام مسؤول إسرائيلي على هذا المستوى إلى قطر، نقطة تحول في مسيرة تطبيع العلاقات بين الجانبين، فإلى جانب الاستقبال الرسمي الذي لقيه بيريس، أجريت محادثات بين الطرفين، وقال المسؤولون القطريون: إن المحادثات التي أجراها بيريس ركزت على افتتاح قسم تجاري إسرائيلي في الدوحة على أساس متبادل، كما ركزت على تعزيز التعاون في مجال الطاقة والمجالات الاقتصادية الأخرى، وأسفرت المحادثات عن توقيع اتفاقية للتعاون الاقتصادي الشامل[٢٦] تفتح المجال أمام التبادل والتعاون في المجال الاقتصادي من خلال تبادل البعثات التجارية التي يمكن أن تقوم كذلك بمهام دبلوماسية.

وأوضح بيريس أن المكتب التجاري الإسرائيلي في الدوحة سوف يرعى مصالح إسرائيل في مجالات الزراعة والصناعة والسياحة والرعاية الصحية. كما تضمنت الاتفاقية منع الازدواج الضريبي على الاستثمارات الرأسمالية الخاصة، وعلى جهد مشترك في مجال مكافحة التصحر. وأشارت المصادر الإسرائيلية في حينه إلى أن الجانبين، القطري والإسرائيلي، قد اتفقا على تبادل وفود رجال الأعمال، والإسراع في بلورة اتفاق لحماية الاستثمارات لوضع الأساس السليم لنشاط اقتصادي مشترك من جانب القطاعات الخاصة في الجانبين كما تم الاتفاق على قيام سياح إسرائيليين بزيارة قطر، وعبرت قطر عن رغبتها في الاستفادة من الخبرة الإسرائيلية في مجال تحلية مياه البحر واستخدام المياه المالحة في الأغراض الزراعية.

بعد يومين من افتتاح المكتب التجاري الإسرائيلي في الدوحة، أشار سامي رافئيل،[٢٧] مدير المكتب التجاري الإسرائيلي في الدوحة، إلى أن شركتي «ايزنبرج» و«دانكتر» الإسرائيليتين العاملتين في مجال الطاقة، قد عبرتا عن اهتمامهما بالاستثمار في مشروعات مشتركة مع شركات الطاقة القطرية، وإنهما نقلتا رغبتهما إلى المسؤولين ورجال الأعمال في قطر.

وأوضح رفائيل أن هذه مجرد أمثلة قليلة وهناك قائمة طويلة من الشركات الإسرائيلية الراغبة في إقامة مشروعات مشتركة في قطر، مؤكداً أن القائمة تضم ٢٧ شركة متوسطة وكبيرة.

نشر مركز «موشي دايان» للدراسات والبحوث تقريراً سنة ٢٠٠٨ بعنوان «علاقات قطر بإسرائيل أنموذج السياسة الخارجية المستقلة»[٢٨] تحدث فيه الكاتب عن دور قطري إقليمي بارز، ووصف معد التقرير «يوسي رابي» قطر بالنجم الصاعد في دبلوماسية الشرق الأوسط، وذلك بعد أن بدأت الإمارة موجة من النشاط الدبلوماسي امتدت من لبنان ولم تتوقف عند فلسطين والسودان. ويطرح التقرير جملة من العوامل التي تفسر سعي قطر إلى دعم علاقاتها بإسرائيل، ومنها العمل على تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة، ما يمكن أن يؤدي إلى مزيد من الحضور القطري، سياسياً وأمنياً.

العلاقات الإسرائيلية - التونسية

بدأت العلاقات الرسمية بين تونس وإسرائيل في العام ١٩٩٦ حين فتحت إسرائيل في شهر نيسان ١٩٩٦ مكتب مصالح في تونس، وفي شهر أيار من السنة نفسها فتحت الحكومة التونسية مكتبا مماثلا في إسرائيل. ولكن بعد الانتفاضة الفلسطينية عام ٢٠٠٠ أغلقت تونس مكتبها في تل أبيب. على أن العديد من الباحثين أشاروا إلى أن العلاقات غير الرسمية بين البلدين تواصلت بعد ذلك في مجالات عديدة.[٢٩]

يقدر عدد السياح الإسرائيليين الذين يدخلون تونس سنويا بحسب الأرقام الإسرائيلية بـ ١٠ آلاف سائح، في حين تشير مصادر أخرى إلى أن عددهم لا يتجاوز ٤ آلاف، مع أهمية الإشارة إلى تحذيرات الحكومة الإسرائيلية من زيارة تونس بعد الثورة لأسباب أمنية.

من الصعب الحصول على أرقام تفصيلية حول حجم العلاقات الاقتصادية بين تونس وإسرائيل أو وثائق رسمية.

كشفت اليومية المالية الإسرائيلية «غلوبز» في ١٩ تشرين الأول ٢٠٠٨، ضمن مقال بعنوان «تونس: الفرصة القريبة جدا» للكاتب الإسرائيلي «ميشال مارغاليت»، تشير إلى أن المستثمرين ورجال الأعمال الإسرائيليين مهتمون جدا بتونس، وأنهم كانوا يسعون على ضوء التطور والنمو الاقتصادي في البلاد إلى تقوية علاقات التجارة ودعم الاستثمار في البلاد، وإلى تشييد بنايات وفنادق.

وقد كشف المقال أن الأمر لم يتوقف عند حدود الأمل والبحث عن مواقع استثمارية جديدة، بل وصل أن الحكومة التونسية في ذلك الوقت قد عرضت على الإسرائيليين عقدا بقيمة ٢٠٠ مليون دولار لإنشاء مصنع إسمنت، وقد زار وفد من شركة إسرائيلية تونس في ٢٠٠٨ وعاين المقطع الذي من المزمع أن يقام عليه المشروع في الجنوب التونسي.[٣٠]

ويرى رجال الأعمال الإسرائيليون أن تونس تشكل فرصة استثمارية مهمة، خاصة أنهم معفيون من الضرائب لمدة ١٠ سنوات، وقد منحت لهم امتيازات على غرار أن يكونوا مالكي شركاتهم ١٠٠ بالمائة دون الحاجة إلى شريك محلي، وهي امتيازات لا تتوفر في بلدان كثيرة، وإمكانية اقتناء أصول دون تدخل من الدولة.

كما أشار المقال إلى أن تسيبي ليفني كانت مهتمة جدا بدعم العلاقات بين تونس وإسرائيل، وقد كان لها لقاء مع وزير الخارجية السابق عبد الوهاب عبد الله في نيويورك بمقر الأمم المتحدة سنة ٢٠٠٧، والذي وعدها حينها بتمكين الإسرائيليين من الاستثمار في حقل تونسي غني بغاز الشيست، وهو غاز طبيعي يستخرج من طبقات الصخور.

نقل التلفزيون الإسرائيلي في ١٦ كانون الثاني ٢٠١١ عن إذاعة الجيش أن «سيلفان شالوم» نائب رئيس الحكومة الإسرائيلية أعرب عن خشيته من أن يؤدي سقوط النظام التونسي إلى اقتراب تونس من العناصر الإسلامية المتطرفة في العالم العربي.[٣١] راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة الإسلامية قال إن تونس لا يمكنها تطبيع علاقاتها مع إسرائيل، واتهم الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي بأنه «خان القضية الفلسطينية»، وفق قوله.[٣٢]

كغيره من مواقف الدول العربية، ارتكز الموقف الرسمي لعمان في البداية إلى عدم القبول باعتراف متبادل مع إسرائيل، وعدم رفع المقاطعة المباشرة معها إلا بعد التوصل إلى تسوية سلمية مع بقية أطراف الصراع، إلا أن سلطنة عمان شجعت علنا تأييد الحل السلمي للصراع، وأقامت علاقات قوية مع إسرائيل بدأت منذ السبعينيات، ولكنها لم تظهر إلى سطح الأحداث إلا في عام ١٩٩٤ عندما قام إسحق رابين رئيس الوزراء الأسبق بزيارة للسلطنة في كانون الأول ١٩٩٤.

في شباط عام ١٩٩٥ اتفق كل من يوسف بن علوي وزير الخارجية العماني وشمعون بيريس وزير الخارجية الإسرائيلي على استمرار الاجتماعات بينهما لتقوية العلاقات، وفي آذار من العام نفسه اتفق الجانبان على فتح المجال الجوي العماني أمام الطائرات المدنية القادمة من إسرائيل.

وفي كانون الأول عام ١٩٩٥ وبعد محادثات بين مسؤولين عمانيين وإسرائيليين أعلن أن عُمان سوف تساهم في تمويل وإنشاء مركز لأبحاث تحلية المياه في «الشرق الأوسط» يكون مقره مسقط، وبالفعل تم إنشاء هذا المركز في العام التالي مباشرة تحت اسم «مركز الشرق الأوسط لأبحاث تحلية المياه». وشارك في التأسيس كل من سلطنة عمان وإسرائيل والولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان.

وفي الأول من تشرين الأول عام ١٩٩٦ وبعد اجتماع بين يوسف بن علوي وشمعون بيريس في مقر الأمم المتحدة، أعلن البلدان عن توصلهما إلى اتفاق يقضي بإنشاء مكاتب تمثيل تجاري، وبالفعل تم افتتاح المكاتب في العام نفسه.

تنامت العلاقات التجارية بين إسرائيل وعمان وبلغ حجم الواردات الإسرائيلية من سلطنة عمان حتى نهاية آذار ١٩٩٩ نحو ١١,٧ مليون دولار مقابل صادرات مبلغ ٣٣,٩ مليون دولار، وسجلت الصادرات الإسرائيلية إلى السوق العمانية عام ١٩٩٨زيادة بنحو ١٦,٤٪ مقارنة بعام ١٩٩٧، وبلغت قيمة الصادرات العمانية إلى إسرائيل خلال الربع الأول من العام ١٩٩٩ نحو ٧٨ ألف ريال عماني وهو ما يزيد عن إجمالي صادراتها لإسرائيل خلال عام ١٩٩٨ بأكمله.

أصبحت المصلحة هي المحرك الأساسي للعلاقات العمانية مع إسرائيل، وأصبح مفهومها للسلام وللشرق الأوسط ينبع من مفهوم المصلحة وفقاً لتصريحات يوسف بن علوي الذي اعتبر أن «السلام مع إسرائيل حتمي مثلما هو ضروري، وأن دولة إسرائيل يجب قبولها كدولة باقية ودائمة في المنطقة، وأن قرارات المقاطعة الاقتصادية ليست إلا قضية سياسية، أما من حيث كونها قضية اقتصادية فإنها غير مؤثرة سلبيا على الاقتصاد الإسرائيلي، بل بالعكس تأثيرها السلبي سيكون على الدول والاقتصاديات العربية».[٣٣]

وفي رده على مقولة عدم الاستعجال وعدم اتخاذ إجراءات لتطبيع العلاقات الاقتصادية العربية- الإسرائيلية حتى يتم إحراز تقدم في المفاوضات الثنائية، أكد أن هناك منظوراً آخر يرى أنه يجب تشجيع الجانب الإسرائيلي بأن له مصلحة في السلام، وهذه المصلحة من خلال أن تكون له صلات بالعالم العربي، وأنه لا يمكن التعلل بتعثر المفاوضات حيث أن تحقيق السلام لا بد وأنه سيأخذ وقتا.

اضطرت سلطنة عمان إلى إغلاق مكتبها التجاري في تل أبيب تحت وقع الأصوات الشعبية المنددة بإسرائيل في العام

٢٠٠٠ وبعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية.

العلاقات الإسرائيلية - المغربية

حرص المغرب على تحسين صورته أمام الغرب من خلال التعاطي مع إسرائيل، حيث سمح في مطلع الستينيات من القرن الماضي بالتدفق المنظم لليهود المغاربة إلى خارج البلاد، ومن ثم إلى إسرائيل، فيما لعبت إسرائيل دورا مهما داعما لنظام الملك الحسن الثاني. ومع بداية منتصف السبعينيات من القرن الماضي، كان للمغرب دور في تسهيل عملية السلام العربية الإسرائيلية، وذلك بالتعاون مع كبار أعضاء الجالية اليهودية المغربية سواء داخل البلاد أو في إسرائيل ويهود الشتات المغاربة الذين يحملون الجنسية الفرنسية. والملاحظ في هذا الصدد هو استضافة اللقاء السري بين دايان والتهامي، والذي مهد الطريق لزيارة السادات إلى القدس ورعاية قرارات القمة العربية في قمة فاس ١٩٨٢، واستضافة الملك الحسن الثاني لرئيس الوزراء الإسرائيلي شمعون بيريس في عام ١٩٨٦.

وفي عام ١٩٩٣، التقى الملك الحسن أيضا رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين والوفد المرافق له في طريق عودتهم من التوقيع على اتفاقيات أوسلو التي جرت في حديقة البيت الأبيض.[٣٤]

أقام المغرب علاقات مع إسرائيل على مستوى مكاتب الاتصال الثنائية في شهر أيلول ١٩٩٤. أغلقت المغرب هذه المكاتب في عام ٢٠٠٠ في أعقاب اندلاع الانتفاضة الفلسطينية.

تشير معظم الدراسات والتقارير إلى وجود علاقات سرية وثيقة بين المغرب وإسرائيل يصعب الكشف عنها وتوثيقها بالنظر إلى معارضة الرأي العام المغربي لمثل هذه العلاقات.

العلاقات الإسرائيلية - السورية

بدأت أولى جولات التفاوض بين الطرفين السوري والإسرائيلي خلال مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط في ٣٠ تشرين الأول عام ١٩٩١ برعاية أميركية وروسية عقب انتهاء حرب الخليج الثانية. لم تحقق الجولات الخمس الأولى من المفاوضات خلال عهد رئيس الوزراء الإسرائيلي اليميني اسحق شامير أي نتائج.

استأنفت المفاوضات بين الجانبين في ٢٣ حزيران عام ١٩٩٢، عقب فوز حزب العمل الإسرائيلي وتولي اسحق رابين رئاسة الوزراء في العام ١٩٩٢، وتم الاتفاق على اعتماد قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ أساسا للمفاوضات.

دخلت المفاوضات التي بلغ مجموعها أكثر من ١٢ جولة الترتيبات العملية للسلام بين الطرفين وطرحت اسرائيل معادلة «عمق الانسحاب من الجولان يتوقف على عمق السلام وطبيعته».

قام وزير الخارجية الأميركية عام ١٩٩٣ بجولات مكوكية بين سورية وإسرائيل لتجاوز الطريق المسدود الذي دخلته المفاوضات، وفي ٣ آب اجتمع برابين، وانتقل في اليوم التالي إلى دمشق واجتمع بالرئيس السوري الراحل حافظ الأسد، ونقل إليه مضمون مباحثاته مع رابين وهو ما تقول سورية إنه تعهد بالانسحاب إلى خط الرابع من حزيران وأطلقت

عليه اسم «وديعة رابين».

في كانون الثاني عام ١٩٩٤ عقدت قمة أميركية سورية في جنيف تعهدت فيها سورية بإقامة علاقات سلام عادية مع إسرائيل مقابل الانسحاب من الجولان.

وجرت في تموز عام ١٩٩٤ محاولة جديدة لدفع المفاوضات بين الطرفين بواسطة أميركية وانطلقت المفاوضات في واشنطن، حيث التقى السفير السوري في الولايات المتحدة حينذاك، وزير الخارجية السوري، برئيس الأركان الإسرائيلي وزعيم حزب العمل ووزير الدفاع آنذاك ايهود باراك، ومستشار رابين الأمني داني ياتوم في ٢ و٣ تشرين الثاني. وتناولت المفاوضات الترتيبات الأمنية في الجولان بعد الانسحاب الاسرائيلي، وانضم رئيس أركان الجيش السوري حكمت الشهابي إلى المفاوضات. وعقد لقاء بين الشهابي ورابينوفيتش في ١٩ كانون الأول، وبين الشهابي وباراك في ٢١ كانون الأول وانتهت إلى الفشل، ورفضت سورية العودة إلى المفاوضات.

تدخل الرئيس الأميركي بيل كلينتون ووافقت سورية على استئناف المفاوضات وانتهت في أيار ١٩٩٥ إلى التوصل إلى اتفاق على أهداف ومبادىء وترتيبات الأمن والتي سميت ورقة التفاهمات.

اغتيل رابين في ٢٤ تشرين الأول عام ١٩٩٥ وتولى شمعون بيريس رئاسة الحكومة خلفا له، واستؤنفت المفاوضات مجددا في «واي بلانتيشن»، وجرت جولتان في ٢٤ كانون الثاني و٢٨ شباط ١٩٩٦ تناولت تفاصيل الانسحاب وجوهر العلاقات الدبلوماسية والسلمية بين البلدين.

توقفت المفاوضات بعد تأزم الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة ووقوع عدد من التفجيرات داخل إسرائيل. بعد ذلك جرت انتخابات إسرائيلية فاز فيها حزب الليكود اليميني بزعامة بنيامين نتنياهو. توقفت المفاوضات بين الدولتين خلال سنوات حكم الليكود ورئاسة نتنياهو للحكومة الإسرائيلية رغم العديد من المساعي الأوروبية لإحيائها.

عاد حزب العمل إلى الحكم في ١٧ أيار من ١٩٩٩ وتولى رئيس الأركان السابق ايهود باراك رئاسة الحكومة في إسرائيل. نجحت وزيرة الخارجية الأميركية السابقة مادلين اولبرايت في إحياء المفاوضات مجددا وانطلقت جولة جديدة في «شيبردز تاون» في ولاية فيرجينيا الغربية بين ٣ و٧ كانون الأول من عام ٢٠٠٠ ترأسها عن الجانب السوري وزير الخارجية السوري حينها فاروق الشرع ورئيس الوزراء الإسرائيلي ايهود باراك عن إسرائيل. وتم الاتفاق بين الجانبين على تشكيل أربع لجان لدراسة مختلف جوانب الانسحاب وترتيباته لكن المفاوضات فشلت في النهاية مرة أخرى في الوصول إلى اتفاق نهائي.

طرحت الولايات المتحدة مسودة اتفاق على الطرفين قبل مغادرتهما الولايات المتحدة لإنقاذ الموقف ولتفادي الفشل، وطلب باراك مزيدا من الوقت لدراسة العرض الأميركي قبل خوض جولة مفاوضات ثانية لم تعقد.[٣٥]

وفي آخر محاولة من قبل بيل كلينتون لجمع الطرفين وعقد معاهدة سلام بينهما بعدما تم تحديد نقاط الخلاف والاتفاق، اجتمع بالرئيس الأسد في ٢٦ آذار بجنيف، وهو يحمل عرضا من ايهود باراك يتضمن الانسحاب من ٩٩ بالمائة من هضبة الجولان وتعويض سورية عن الأراضي التي تبقى تحت السيطرة الإسرائيلية. وتضمن العرض الإسرائيلي إبقاء شريط بعرض ٥٠٠ متر بمحاذاة نهر الأردن، وشريط آخر بعرض ثمانين ياردة على الضفة الشرقية لبحيرة طبريا، فكان رد الأسد

أن باراك لا يرغب بالسلام ورفض حتى النظر في الخرائط التي حملها معه كلينتون، وفشل اللقاء.

ومنذ ذلك الوقت لم تجر أي مفاوضات بين البلدين بصفة رسمية. في شهر أيار عام ٢٠٠٨ رعت الحكومة التركية مفاوضات سلام غير مباشرة بين سورية وإسرائيل. فشلت هذه المفاوضات في التوصل إلى حلول نهائية، رغم عقد عدة جولات تفاوضية، وتوقفت مع استقالة رئيس الوزراء الإسرائيلي ايهود أولمرت في العام ٢٠٠٩.

تشهد العلاقات السورية الإسرائيلية توترا شديدا خاصة بعد انطلاق الثورة السورية عام ٢٠١١، فحكومة إسرائيل لا تخفي مواقفها الداعمة لإسقاط نظام حكم الأسد في سورية، وبين الحين والآخر توجه ضربات عسكرية لمواقع في عمق الأراضي السورية.

العلاقات الإسرائيلية - اللبنانية

عقب اجتياح لبنان وحصار بيروت عام ١٩٨٢، أرادت إسرائيل الاستثمار على هذا التقدم، وفي ٢٨ كانون الأول ١٩٨٢ بدأت المفاوضات بين إسرائيل ولبنان بضغوط أميركية استمرت حتى ١٧ أيار ١٩٨٣ للتوصل إلى اتفاق عرف بمعاهدة ١٧ أيار تمت المصادقة عليه في مجلس النواب في ١٤ حزيران ١٩٨٣.

تضمنت بنود المعاهدة:[٣٦]

- إلغاء حالة الحرب بين لبنان وإسرائيل.
- الانسحاب الإسرائيلي الكامل من لبنان في فترة أسابيع٨-١٢ أسبوعا.
- إنشاء منطقة أمنية داخل الأراضي اللبنانية تتعهد الحكومة اللبنانية بأن تنفذ ضمنها الترتيبات الأمنية المتفق عليها في ملحق خاص بالاتفاق.
- تشكيل لجنة أميركية - إسرائيلية - لبنانية تقوم بالإشراف على تنفيذ بنود الاتفاقية، وتنبثق من تلك اللجنة لجنة الترتيبات الأمنية ولجان فرعية لتنظيم العلاقات بين البلدين.
- تشكيل مكاتب اتصال بين البلدين والتفاوض لعقد اتفاقيات تجارية.
- امتناع أي من إسرائيل ولبنان عن أي شكل من أشكال الدعاية المعادية للبلد الأخرى.
- إلغاء جميع المعاهدات والبنود والأنظمة التي تمنع تنفيذ أي بند من بنود الاتفاقية.

أحداث خطيرة وكبيرة حصلت بعد الاتفاق، كتفجير مقر قيادة «المارينز» الأميركية ومقر المظليين الفرنسيين في ٢٣ تشرين الأول، وانتفاضة ٦ شباط وانطلاق اعتصامات شعبية مضادة ورافضة نتج عنها اضطرار الحكومة اللبنانية إلى إلغاء ذلك الاتفاق في ٥ آذار ١٩٨٤.

بعد توقف العدوان الإسرائيلي على لبنان إثر عمليات «عناقيد الغضب» وارتكاب مجزرة قانا في المنطقة الخاضعة لسيطرة القوات الدولية، تم التوصل بين الجانبين اللبناني والإسرائيلي إلى تفاهمات سميت بـ «تفاهم نيسان». حظيت بدعم إقليمي ودولي، ونصت على أن الولايات المتحدة تفهم أنه بعد مناقشات أجرتها مع حكومتي إسرائيل ولبنان فإنهما

سوف يكفلان التالي[٣٧]:

- توقف حزب الله والمنظمات المسلحة عن استهداف إسرائيل بالصواريخ، مقابل توقف إسرائيل والمتعاونين معها عن استهداف المدنيين اللبنانيين.

- بدون خرق هذا التفاهم لا يوجد مانع لأي طرف من ممارسة حق الدفاع عن النفس.

- تشكيل مجموعة مراقبة دولية من الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا وسورية ولبنان وإسرائيل.

- التفاهم لحل الأزمة بين البلدين ليس بديلا عن حل دائم.

أنهى قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠١ الحرب التي انفجرت بين إسرائيل وقوات حزب الله اللبناني في شهر تموز ٢٠٠٦، منذ ذلك الحين يخيم الهدوء الحذر على كلا الجبهتين اللبنانية والإسرائيلية رغم التهديدات الإسرائيلية المتكررة للبنان، وخاصة بعد اتساع نطاق الأزمة السورية وتدخل عناصر حزب الله بشكل مباشر في العمليات العسكرية الدائرة في سورية بين جيش النظام والمعارضة.

العلاقات الإسرائيلية - العراقية

لا تعترف جمهورية العراق بوجود دولة إسرائيل منذ تأسيسها على أرض فلسطين عام ١٩٤٨. شارك العراق في حربين ضد إسرائيل، (عام ١٩٤٨ و١٩٧٣). يعتبر العراق الدولة العربية الوحيدة التي رفضت التوقيع على اتفاق هدنة مع إسرائيل عام ١٩٤٩. في عام ١٩٨١ قامت إسرائيل بقصف المفاعل الذري العراقي جنوب بغداد بواسطة طائرات مقاتلة وتم تدميره. جرى ذلك خلال انشغال العراق بحربه مع إيران. قام العراق في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ بقصف عدة مواقع إسرائيلية بالصواريخ، واستمرت حالة العداء لإسرائيل من قبل جميع الحكومات العراقية المتعاقبة حتى ٢٠٠٣. وفي المقابل، تعتبر إسرائيل العراق من الدول المعادية.

بعد الغزو الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣ وسقوط بغداد تحت السيطرة العسكرية الأميركية، صرح أكثر من مسؤول عراقي بأن العراق ليس لديه مشكلة مع الدولة العبرية، بالإضافة إلى عقد لقاءات ثنائية بين مسؤولين عراقيين رفيعين مع نظرائهم الإسرائيليين في عدة تجمعات دولية رغم عدم وجود سفارة إسرائيلية في بغداد.

على هامش أعمال المنتدى الاقتصادي العالمي الذي عقد في العاصمة الأردنية في ٢٢ أيار ٢٠٠٥ تصافح وزير الخارجية العراقي هوشيه زيباري مع وزير البنى التحتية الإسرائيلي بنيامين بن اليعازر، وأكد الوزير العراقي أن المصافحة لا تمثل موقفا سياسيا، ولا تعكس نية عراقية عقد لقاءات رسمية مع الطرف الإسرائيلي[٣٨].

تتكتم إسرائيل حتى اللحظة على العلاقات التجارية التي تقيمها مع العراق الذي يستعمل ميناء حيفا للاستيراد والتصدير، رغم ما كشفته وثائق ويكيليكس عن تأكيد رسمي بهذا الخصوص صدر عن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو خلال اجتماعه ببنجامين كاردين، ممثل الرئيس الأميركي عام ٢٠٠٩. وتكتفي إسرائيل بالاعتراف بما أجازه وزير المواصلات يسرائيل كاتس من تصدير السيارات والشاحنات القديمة إلى العراق.

وبحسب ما كشفته الوثائق فإن نتنياهو خلال توليه منصب وزير المالية بإسرائيل- أجاز لكبار رجال الأعمال والمصدرين الإسرائيليين التعامل والاستثمار التجاري مع بغداد مباشرة، حيث شطب لهم فقط من القانون الإسرائيلي صفة العدو عن دولة العراق، ما مكنهم من تنشيط التبادل التجاري بمختلف الميادين والمجالات دون تعرضهم لأي مساءلة قضائية.

واعتمادا على ما تناقلته وسائل الإعلام الإسرائيلية، فان لتل أبيب علاقات تجارية حرة ومباشرة مع العراق تمر بشاحنات برا من الأردن ومن ثم إلى ميناء حيفا لكنها غير معلنة وما زالت طي الكتمان دون الكشف عن تفاصيلها وحجمها.

تلعب العديد من الشركات الإسرائيلية دورا في الاستثمارات الاقتصادية الهادفة لإعادة إعمار العراق بتفويض من الاتحاد الأوروبي والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، كما وتنشط هذه الشركات بشمالي العراق وإقليم كردستان بمجالات مختلفة منها الزراعة والبنى التحتية والشؤون الأمنية والعسكرية والكهرباء وتكنولوجيا الاتصالات.

قال رئيس بلدية حيفا يونى ياهف إن العراق يستعمل ميناء حيفا لتجارته بهدف تصدير بضائعه واستيراد احتياجاته من أوروبا، ولفت ياهف إلى أن النشاط التجاري العراقي عبر ميناء حيفا يتم بالسر وبعيدا عن أضواء الصحافة والإعلام وذلك منذ فترة زمنية طويلة.[٣٩]

وربط ياهف بين ما توليه الحكومة الإسرائيلية من اهتمام لتدعيم مكانة ميناء حيفا ليكون حلقة وصل بين الشرق وأوروبا وبين ما شرعت بتنفيذه من مخططات للبنى التحتية وسكك الحديد التي سترتبط بين حيفا والأردن، وتقدر التكاليف الأولية للمشاريع قرابة ٣٠٠ مليون دولار، ومن المتوقع إنجازها بنهاية عام ٢٠١٥ وحلول عام ٢٠١٦.

ستمد شبكة المواصلات وسكك الحديد من ميناء حيفا مرورا بمنطقة مرج ابن عامر شمال فلسطين ومدينة بيسان باتجاه الأغوار ومعبر الكرامة لتصل حتى مدينة إربد بالأردن، فيما تخطط المؤسسة الإسرائيلية لإقامة سكة حديد بالجنوب والنقب لربط ميناء أسدود بمدينة إيلات، وطرحت تل أبيب على عمان إمكانية إيصال سكة الحديد إلى مدينة العقبة.

وكشفت صحيفة الدلي تلغراف، في أحد تقاريرها[٤٠] في شهر نيسان عام ٢٠١٢عن أكبر صفقة لشراء السلاح لإقليم كردستان عن طريق الحدود السورية العراقية، مبينا أن الإقليم سيحتل المرتبة الأولى في استيراد الأسلحة الإسرائيلية.

وجاء في التقرير أن نجل زعيم إقليم كردستان مسرور برزاني قام بإبرام اتفاق مع هيئة الصناعات العسكرية الإسرائيلية لشراء السلاح ودخوله عبر الحدود العراقية السورية، مؤكدا أن الإقليم سيتصدر زبائن إسرائيل في القارة الآسيوية للعام الجاري بصفقات متتالية بلغت قيمتها ٤،٦ مليار دولار لشراء ناقلات من طراز ميركافاه وأجهزة إنذار مبكر لمنصات الصواريخ وأجهزة كشف المتفجرات ستسلم على شكل دفعات متفاوتة و ١٧،٦ مليار دولار تشمل صواريخ كتف وصواريخ أرض- أرض، بالإضافة إلى صواريخ يصل مداها إلى ٢٨٠ كيلومتراً، إلى جانب بعض الأسلحة الخفيفة.

يرى الخبير التركي في العلاقات الدولية حسن كوني أن حلف شمال الأطلسي يرغب في إقامة دولة كردية على ألا تكون تلك الدولة مبنية على أسس إسلامية، وتتضمن حساباتها حماية إسرائيل أكثر من اهتمامها بالنفط[٤١].

خاتمة

لاحظ الباحث عدم وجود مادة كافية من المعلومات تمكنه من التطرق إلى ملف العلاقات بين إسرائيل وبعض الدول العربية مثل: (السعودية والكويت والسودان واليمن والصومال وجزر القمر والإمارات العربية والجزائر)، مع أهمية الإشارة إلى عدم وجود أي شكل من أشكال العلاقات الرسمية بين إسرائيل وهذه الدول.

فيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية وكما سبقت الإشارة إليه في هذه الدراسة، فقد كان لولي عهدها آنذاك الأمير فهد عام ١٩٨١، ولملكها عبد الله عام ٢٠٠٢ سبق الريادة في تقديم مشاريع مبادرات سلام مع إسرائيل تم تبنيهما في قمم عربية لاحقة.

فيما يتعلق بالسودان فقد نفذت إسرائيل عدة هجمات على أراضيها خلال العقد الأخير، ويشار إلى أن فترة تولي الرئيس السوداني الأسبق جعفر النميري شهدت الكشف عن ترحيل عشرات الآلاف من يهود الفلاشا في أثيوبيا عبر الأراضي السودانية إلى إسرائيل بتواطؤ من الرئيس السوداني كما كشفت عن ذلك شخصيات إسرائيلية نافذة.

في الختام، يمكن القول إن مسيرة العلاقات العربية الإسرائيلية ارتهنت طيلة العقود الماضية لأربعة محددات كما أشارت الدراسة: أولها التطور الحاصل في مسارات السلام وخاصة المسار الإسرائيلي - الفلسطيني، ومستويات العنف الإسرائيلي والاعتداءات بحق الشعب الفلسطيني. ثانيها، الضغوط الأميركية التي تمارس على بعض الدول العربية لدفعها نحو تطوير علاقاتها مع إسرائيل وخاصة بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ التي كان من نتائجها ارتباط الأمن الخليجي بالوجود الأميركي في المنطقة. ثالثها، مستويات ردود الفعل الشعبية في الدول العربية تجاه تطور علاقتها مع إسرائيل والتي كانت وما زالت ترفض وجود أي نوع من العلاقات مع إسرائيل كدولة محتلة ومعتدية ومعادية. رابعها، متطلبات العولمة وشروط الانضمام إلى المعاهدات الدولية، وخاصة اتفاقية الجات لمنظمة التجارة العالمية التي تلزم الدول بمعايير محددة للانضمام إليها. كذلك لا يمكن إغفال دور الإغراءات المالية والاقتصادية التي تقدمها الولايات المتحدة الأميركية لبعض الدول العربية في تطوير علاقات مع إسرائيل كما حدث في اتفاقيتي «الكويز» الموقعتين مع مصر والأردن.

في الوقت الراهن، فإن ما يتعرض له الإقليم العربي من اهتزازات سياسية وتقلبات يضفي الكثير من الضبابية وعدم الوضوح على طبيعة المشهد الإقليمي برمته، بحيث يصعب تصور سيناريو محدد لمستقبل الإقليم، الأمر الذي سينعكس حتما على مستقبل العلاقات الإسرائيلية – العربية.

الهوامش

١ يمكن الإطلاع على نص مشروع الشرق الأوسط الكبير من خلال الرابط /http://arabic.cnn.com/2004/arab.2004/3/1/grandmiddleeast.document

٢ طارق الشيخ، «الجامعة العربية وضغوط أميركية لتطبيع قسري مع إسرائيل»، صحيفة الأهرام، ١ نيسان ٢٠١٣.

٣ مجموعة باحثين، العرب ومواجهة إسرائيل واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠٠، بيروت، ج١، ط١.

٤ لمزيد من المعلومات يمكن الإطلاع على موقع جامعة الدول العربية، /http://www.arableagueonline.org

٥ عبد المنعم حسن، « قرار مجلس التعاون الخليجي ومصير المقاطعة العربية»، السياسة الدولية، تشرين الأول ١٩٩٥.

٦ يمكن الإطلاع على نص المبادرة من خلال الرابط http://www.alburayj.com/p%20p%20fahad.htm

٧ يمكن الإطلاع على نص مبادرة الملك عبد الله http://www.alriyadh.com/2005/08/08/article86247.html

٨ عبد المنعم حسن، مصدر سابق

9 Financial Times, 23 July 2013

١٠ طه الغرنواني، الصراع العربي الإسرائيلي في ضمير دبلوماسي مصري، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٩٤، ص ٢٨١

١١ حول تفاصيل الاتفاقية انظر موقع صوت إسرائيل باللغة العربية على الرابط التالي

http://www.iba.org.il/arabil/arabic.aspx?entity=516010&type=19&topic=0

١٢ محمد فوزي، «العلاقات الاقتصادية المصرية الإسرائيلية منذ كامب ديفيد حتى وقف الغاز» ، ٢٤ نيسان ٢٠١٢.http://www.akhbarak.net

١٣ صحيفة اليوم السابع المصرية، ٢٠ أيار ٢٠١١.

١٤ روسيا اليوم، ١٥ كانون الأول ٢٠١١ .

١٥ جريدة اليوم السابع المصرية، ١٨ تموز ٢٠١٢.

١٦ الرابط التالي http://www.alarabiya.net/articles/2012/04/22/209569.html

١٧ جريدة المصري اليوم، ٢٢ نيسان ٢٠١٢.

١٨ إبراهيم خليل العلاف، «العلاقات الأردنية الإسرائيلية نشأتها وتطورها»، الحوار المتمدن، العدد ٢٢٠٦، ٢٩ شباط ٢٠٠٨.

١٩يولا البطل، المعجزة الاقتصادية الإسرائيلية بين الأسطورة والواقع، ملحق اقتصادي صادر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٠ حزيران٢٠١١ .

٢٠ مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠١١.

٢١ مصطفي الخلفي،»حمى التطبيع تجتاح المنطقة المغاربية»، موقع إسلام اون لاين ٧ تشرين الثاني١٩٩٩.

٢٢ محمود صالح الكروري، «العلاقات الموريتانية الإسرائيلية من التطبيع إلى التجميد إلى القطع»، ٢٧ كانون الأول

2010 www.el-3amal.com

٢٣ صحيفة الرياض السعودية، العدد ١٣٦٠٦، ٢٤ أيلول ٢٠٠٥.

٢٤ انظر موقع «البي بي سي» www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2009/07/090717_aq_bahrain_tc2.shtml

٢٥ انظر الرابط التالي http://en.wikipedia.org/wiki/Bahrain%E2%80%93Israel_relations

٢٦ محمد الحوراني، «أنظمة الخليج وإسرائيل»، صحيفة تشرين، ٢٨ نيسان ٢٠١٣.

٢٧ نشر سامي رفائيل حديثاً كتاباً باللغة العبرية بعنوان العلاقات السرية بين قطر وإسرائيل.

28 Uzi Rabi, «Qatar›s Relations with Israel: An examplar of an Independent Foreign Policy», The Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies, Tel Aviv University, 2008

http://dayan.org/qatars-relations-israel-examplar-independent-foreign-policy

٢٩ تقرير، مجلة الصباح التونسية، تموز ٢٠١٣، http://www.assabah.com.tn/article-82080.html

٣٠ محمود محارب، «ما الذي تخشاه إسرائيل من الثورة التونسية»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٦ شباط ٢٠١١.

٣١ الجزيرة نت، ثورة تونس بعيون إسرائيلية، ٢٣ كانون الثاني ٢٠١١.

32 http://www.alarabiya.net/articles/2012/04/02/204780.html

٣٣ أحمد السيد تركي، «العلاقات العمانية الإسرائيلية»، ١ تشرين الثاني ٢٠٠٠، www.onislam.com

٣٤ بروس مادي وايزمان، «العلاقات المغاربية الإسرائيلية الحقائق والاحتمالات»، مركز القدس للدراسات السياسية، ١٧ أيلول ٢٠٠٩.

٣٥ للإطلاع على بنود المقترح الأميركي http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/Peace/israel_syria.html

٣٦ للإطلاع على بنود معاهدة ١٧ ايار أنظر إلى موقع www.moqatil.com

٣٧ للإطلاع على النص الكامل لتفاهم نيسان يمكن زيارة الموقع http://www.clhrf.com/unresagreements/april%20undestandin96.htm

٣٨ صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، العدد ٩٦٧٣، ٢٣ أيار ٢٠٠٥.

٣٩ الجزيرة نت، تقرير بعنوان نشاط تجاري سري بين إسرائيل والعراق، ٢٦ حزيران ٢٠١٢.

٤٠ مشار إليه في الرابط التالي http://www.chakooch.com/news.php?action=view&id=815

٤١ انظر الرابط التالي http://www.alwatanalarabi.com، ٢٣ آب ٢٠١٣.


@Ahmedyassin90

الباب الخامس

علاقات إسرائيل مع أستراليا ونيوزلندا والباسيفيك


@Ahmedyassin90

الفصل العشرون

أستراليا

السفير على القزق

كان لتبعية أستراليا للتاج البريطاني من جانب، والنفوذ اليهودي في إنكلترا ومستعمراتها الدور المؤثر في سياسة أستراليا ومواقفها تجاه العالم العربي وتطورات القضية الفلسطينية. فقد لعبت أستراليا دورا تاريخيا ورئيسيا في إنشاء إسرائيل والحروب التي مهدت لقيامها على الأرض الفلسطينية، وشاركت في الحرب العالمية الأولى للقضاء على الحكم العثماني ووضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني لتنفيذ مخططاته الاستعمارية في تقسيم العالم العربي حسب مؤامرة سايكس بيكو، وإنشاء إسرائيل حسب وعد بلفور.

كما أدى اليهود دوراً مؤثراً داخل أستراليا، حيث وجدت الحركة الصهيونية من يدعمها من الأستراليين اليهود منذ تأسيسها في بازل في سويسرا عام ١٨٩٧. فقد ساهم دعم رجال أعمال وشخصيات يهودية بارزة للأفكار الصهيونية، من أمثال الجنرال اليهودي الذي سطع نجمه في الحرب العالمية الأولى السير جون موناش، في منح الحركة الصهيونية مصداقية وسمعة بين أوساط الجالية اليهودية بشكل خاص والمجتمع الأسترالي بشكل عام.

ورغم وجود معارضين للحركة الصهيونية من كبار الشخصيات اليهودية في ذلك الوقت من أمثال الحاكم العام في الثلاثينيات آيزيكس آيزيكس الذي عارض إنشاء دولة يهودية في فلسطين، لإيمانه بأن اليهود ليسوا شعبا وقوما كما تدعي الحركة الصهيونية وبأن الجامع الوحيد بينهم هو عقيدتهم الدينية فقط، إلاّ أنهم لم يستطيعوا إحداث أي تأثير على السياسة الأسترالية.

ولم تكتف أستراليا بدعم قيام إسرائيل في فلسطين، بل انتهجت سياسة منحازة بشكل كبير إلى جانب إسرائيل رغم جميع حروبها العدوانية واحتلالها وخرقها لجميع الأعراف والقوانين الدولية. فقد اعترف رئيس الوزراء الأسترالي غوف ويتلام (١٩٧٢-١٩٧٥) بهذا الانحياز في كتابه بعنوان «حكومة ويتلام» قائلاً «زَعَمَتْ الحكومات الأسترالية دائماً بأن

مواقفها تجاه إسرائيل والشعوب العربية متوازنة في المحافل الدولية هذا في الوقت الذي كانت فيه فعلياً إلى جانب إسرائيل في الصراع عام ١٩٤٨، و١٩٥٦ و١٩٦٧.»[١]

اولاً، المحددات ودور أستراليا في إنشاء إسرائيل في فلسطين

أدت أستراليا دوراً رئيسياً في خلق الكيان الاستعماري الإسرائيلي في فلسطين، من خلال الدور الذي لعبته الحكومة بقيادة رئيس الوزراء بن شيفلي (حزب العمال ١٩٤٥-١٩٤٩)، ووزير خارجيتها الدكتور هيربيرت إيفات الذي كانت تربطه علاقات صداقة مع بعض أصدقاء الدراسة ورجال الأعمال اليهود، والذي ترأس «لجنة هيئة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين» (يونيسكوب-UNSCOP) التي شكلت في ١٩٤٧/٥/١٥ من ممثلين لإحدى عشرة دولة، وذلك من أجل «إيجاد حل للعنف في فلسطين».

وضعت لجنة اليونيسكوب تقريرين: واحد سمي بتقرير الأغلبية، من سبعة أعضاء، يدعو إلى تقسيم فلسطين، وهو الذي بني عليه قرار تقسيم فلسطين الجائر لهيئة الأمم المتحدة رقم ١٨١، وآخر باسم تقرير الأقلية، طالب بإنشاء دولة فيدرالية واحدة، عاصمتها القدس يتعايش فيها العرب واليهود، وهذا كان أقرب لمطالب العرب الفلسطينيين.

اتخذت أستراليا مبدئياً موقف الحياد تجاه التقريرين، ولكنها بعد اجتماع وزير خارجيتها إيفات مع وفد يمثل الجالية اليهودية في مدينة كانبرا، أَيدت تقرير التقسيم، ونشط وزير الخارجية ومندوبو أستراليا في هيئة الأمم المتحدة لضمان تصويت الجمعية العمومية إلى جانب قرار تقسيم فلسطين.[٢] وقد وصفت جريدة نيويورك بوست في ١٩٤٩/٥/١٢ إيفات الذي كان يترأس الجمعية العمومية لهيئة الأمم بأنه كان «أكثر مسؤولية من أي شخص آخر في هيئة الأمم في نجاح إسرائيل».[٣]

كانت أستراليا أول بلد يصوت بـ «نعم» على قرار تقسيم فلسطين رقم ١٨١، ولعبت دورا فَعّالا لقبول عضوية إسرائيل في هيئة الأمم المتحدة التي تَرَأَسَ جمعيتها العمومية أيضاً وزير الخارجية إيفات. وكانت الحكومة الأسترالية أول دولة في العالم تعترف بإسرائيل بشكل «كامل وشرعي» (de-jure) وذلك بعد ساعات قليلة من قيامها، في الوقت الذي لم تعترف به حتى الولايات المتحدة الأميركية بإسرائيل سوى «اعتراف بالواقع» (de-facto) فيما امتنعت إنكلترا عن التصويت.

قال إيفات في بيانه إلى الجمعية العمومية لهيئة الأمم حول قبول عضوية إسرائيل «إن الأرضية القانونية لإسرائيل حصينة، فهي تعتمد على قرار الجمعية العمومية عام ١٩٤٧ [قرار تقسيم فلسطين ١٨١] الذي يهدف إلى قيام الدولة الجديدة والاعتراف بها كعضو في هيئة الأمم. كما أن حدود أرض إسرائيل قد رسخت من خلال قرار عام ١٩٤٧، وهذه الحدود يجب أن تبقى إلى أن يَجري تعديل عليها إما من خلال هيئة الأمم أو من خلال اتفاق بين إسرائيل والدول الأخرى والشعوب ذات الصلة مباشرة.»[٤] ولكن رغم خرق إسرائيل لقرار التقسيم واحتلال ما يقارب ٥٠٪ من الأراضي التي حددها القرار لتكون جزءا من أراضي الدولة الفلسطينية، فإن أستراليا لم تطالب إسرائيل منذ ذلك الوقت ولغاية الآن بالانسحاب إلى «حدود أرض إسرائيل» التي «رسخها قرار التقسيم» كما أكد إيفات.

وقال إيفات في مؤتمره الصحافي بعد عودته من رئاسة اجتماع الجمعية العمومية بأن «أهم لحظة خلال تَرَأُسي للجمعية

العمومية كانت عندما تم إقرار عضوية الدولة الجديدة، إسرائيل، في المنظمة الدولية.» وعندما سؤل عن الدور المهم الذي قام به تجاه قيام دولة إسرائيل، قال بأنه يعتبر أن ما قام به ليس سوى «القيام بواجبي».[٥]

وقد عَبَّرَ أول وزير خارجية لإسرائيل موشي شاريت عن الدور المهم الذي لعبته أستراليا في خلق الكيان الإسرائيلي في فلسطين، في رسالة أرسلها إلى نظيره الأسترالي إيفات عام ١٩٤٩، قال له فيها «إننا مدينون بعمق للوفد الأسترالي لتأييده المثابر الراسخ لقضايانا، وإننا ممتنون بشدة للدور الحاسم الذي قمتم به.»[٦] وأرسلت الوكالة اليهودية رسالة له في كانون الثاني من العام نفسه تشكره فيها على جهوده في الأمم المتحدة و«المهارة التي عالج فيها الموضوع في هيئة الأمم المتحدة في الدفاع عن حقوق اليهود.»[٧]

استمرت أستراليا في دعم إسرائيل بشكل قوي ومنحاز رغم جميع ما قامت به إسرائيل من تطهير عرقي لأكثر من ٧٠٪ من الشعب الفلسطيني، وجرائم الحرب والعقوبات الجماعية التي ارتكبتها العصابات الصهيونية، من عشرات المذابح والقتل والتدمير والحروب وليومنا هذا. رغم تحالف العرب مع استراليا والحلفاء في حروبهم الأولى والثانية، ورغم عدم صدور أي موقف عربي ضد استراليا وليومنا هذا.

لا يتمثل دعم أستراليا لإسرائيل فقط في المحافل الدولية، وإنما أيضاً في العلاقات الثنائية. فقد كانت إسرائيل أول دولة تقيم أستراليا معها علاقات دبلوماسية في الشرق الأوسط وقبل إقامتها علاقات دبلوماسية مع أية دولة عربية أو إسلامية، وأول سفارة افتتحتها في المنطقة كانت مع إسرائيل في كانون الأول عام ١٩٤٩. وأول دولة وقعت معها اتفاقية تجارية منحتها بموجبها حق الدولة المفضلة في المنطقة كانت مع إسرائيل في ١٩٥١/٩/٦، تبعها منذ ذلك التاريخ العديد من الاتفاقيات الأخرى التي شملت التعاون والتنسيق الأمني والعسكري وتبادل الخبرات العلمية والتكنولوجية والتعليمية والزراعية والنشاط الثقافي والفني وإنتاج الأفلام المشتركة وغير ذلك كثير.[٨]

ثانياً، العلاقات السياسية

أيدت أستراليا العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، رغم وقوف معظم دول العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة الأميركية، ضد تلك الحرب العدوانية. وطالبت الولايات المتحدة بفرض حظر اقتصادي ضد مصر.[٩] وتبنت مطالب إسرائيل لاستعمال خليج العقبة وقناة السويس للملاحة الإسرائيلية. وكشفت وثائق سرية رُفِعَ الحظر عنها بأن رئيس الوزراء روبيرت مينزيس (حزب الأحرار ١٩٤٩- ١٩٦٦)، لم يكتف بحثّ بريطانيا على شن الحرب ضد مصر، بل عرض عليها أيضاً إرسال قوات أسترالية للاشتراك معها في ذلك العدوان.[١٠] وكانت أستراليا الدولة الوحيدة مع نيوزيلندا ودول العدوان الثلاثي، إسرائيل وإنكلترا وفرنسا، التي صوتت ضد قرار تبنته الولايات المتحدة الأميركية في هيئة الأمم يطالب بوقف إطلاق النار وانسحاب القوات المعتدية. وقد سببت هذه المواقف ضد مصر ضرراً كبيراً بسمعة أستراليا وعزلة دولية لها.[١١] وأثارت إستياء الدول العربية التي قاطعت ألعاب الأولمبيك التي جرت في أستراليا في أواخر عام ١٩٥٦، ودفعت مصر لطرد السفير الأسترالي وقطع علاقاتها الدبلوماسية معها لغاية أواخر عام ١٩٦٠. كما أيدت

أستراليا الموقف الأميركي البريطاني لإرسال قوات إلى لبنان والأردن عام ١٩٥٨.[١٢]

وعرض رئيس وزراء أستراليا هارولد هولت (حزب الأحرار ١٩٦٦-١٩٦٧) خلال اجتماعه مع الرئيس الأميركي ليندون جونسون في ١٩٦٧/٦/١ إرسال أسرع طرادين أستراليين للانضمام إلى قوات دولية مقترحة لفتح خليج العقبة بالقوة.[١٣]

كما دعا وزير الخارجية بول هاسلوك قبل شن إسرائيل حرب ١٩٦٧ العدوانية إلى إيجاد حل دبلوماسي، ولكنه أشار أيضاً إلى أن لدى إسرائيل الحق أن تحمي نفسها من «العدوان» ومن «تصرفات مشابهة للحرب». وعبرت أستراليا لاحقاً للعدوان الإسرائيلي عن تضامنها مع إسرائيل وتأييدها العدوان ورفض إدانة احتلال الأراضي العربية. وطلب وزير الخارجية من ممثل أستراليا في هيئة الأمم أن يدلي بتصريح يدعم فيه إسرائيل وأن يتضمن موافقة أستراليا «لاحتمال إجراء إسرائيل تعديلا على الحدود»، ما دفع مصر لوصف ذلك بـ «موقف عدائي». ودافع الوزير هاسلوك عن إسرائيل في خطاب ألقاه في البرلمان في شهر آب ورفض وصمها دولياً بالدولة المعتدية باعتبار أنها أطلقت الرصاصة الأولى. وقد وصف وزير خارجية إسرائيل أبا إيبان المسؤولين الأستراليين في تلك الفترة في مذكراته قائلاً بأن «تأييد إسرائيل متفشٍ فيهم.»[١٤]

تمحورت السياسة الأسترالية لاحقاً لعدوان ١٩٦٧، على الاعتراف بإسرائيل «ضمن حدود آمنة»، ومطالبة الدول العربية الاعتراف بها، بدون الإشارة إلى قرار تقسيم فلسطين لهيئة الأمم المتحدة رقم ١٨١، الذي شاركت ونشطت لإصداره، والذي يحدد الحدود الشرعية المعترف بها دولياً كحدود للدولتين اليهودية والفلسطينية، ولم تطالبها بالانسحاب إلى تلك الحدود، ولا حتى لحدود عام ١٩٦٧. وعلى الجانب الآخر لم تطالب إسرائيل بالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، بل تعاملت مع القضية الفلسطينية ليس كونها قضية سياسية وإنما كقضية إنسانية تتعلق فقط بتحسين أوضاع اللاجئين الفلسطينيين، وبدون الإشارة إلى حقهم في العودة إلى مدنهم وتقرير المصير في وطنهم، فهي من هذا المنطلق تؤيد قرارات هيئة الأمم المتعلقة بمعيشة اللاجئين الفلسطينيين وتعارض أو تمتنع عن التصويت على القرارات التي تتعامل مع حقوقهم السياسية والشرعية في العودة إلى وطنهم.[١٥]

أرغمت انطلاقة الثورة الفلسطينية وحالة انبعاث الشعور القومي العربي وتسليط الأضواء على مواقف الدول الغربية المعادية للحقوق العربية التي اجتاحت العالم العربي في الستينيات والمقاطعة العربية في السبعينيات، أستراليا على أخذ الحيطة أكثر في سياستها الشرق أوسطية للحفاظ على مصالحها التجارية مع الدول العربية ومحاولة الظهور وكأن سياستها الشرق أوسطية سياسة متوازنة.

لاحقاً لفوز حزب العمال بزعامة غوف ويتلام-(١٩٧٢-١٩٧٥) والاعتراف العالمي بمنظمة التحرير الفلسطينية، وخطاب الرئيس ياسر عرفات في هيئة الأمم عام ١٩٧٤، أقام ويتلام علاقات دبلوماسية مع عدد من الدول العربية ضمن سياسة الانفتاح التي تبنتها حكومته، وقرر أن يضع «سياسة شرق أوسطية متوازنة-Eeven-handed Middle East policy» موضع التطبيق.

عندما اندلعت حرب تشرين الأول ١٩٧٣ حيث كان يترأس مجلس الأمن في ذلك الحين سفير أستراليا الدائم في هيئة الأمم المتحدة لورانس مكنتاير، تبنت أستراليا موقفا محايدا ولعبت دوراً رئيسياً لضمان نجاح قرار دولي طالب بوقف إطلاق النار. وصمد ويتلام في موقفه المحايد تجاه حرب ١٩٧٣ رغم «الضغوط السياسية وحتى التهديدات»[١٦] التي مورست عليه. وبذلك نجحت سياسة أستراليا المتوازنة إلى حد ما، ولاقت استحسان الدول العربية، ولم تتعرض لحظر البترول الذي فرض على الدول الغربية لاحقاً لحرب ١٩٧٣.

ولكن الحكومة الأسترالية تبنت موقفاً متصلباً تجاه منظمة التحرير الفلسطينية ومنعت أي اتصال معها. هذا في الوقت الذي كانت فيه جميع الدول، بما في ذلك بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية، تجري الاتصالات مع م ت ف. فعندما تقدمت «م.ت.ف» في أواخر عام ١٩٧٤ بطلب الحصول على فيز لوفد منها لزيارة أستراليا تلبية لدعوة من نقابات عمالية، رفضت الحكومة منح تأشيرات للوفد، ما دفع السكرتير العام لجامعة الدول العربية لإدانة ذلك، ولوحت تقارير صحافية بأن ليبيا والعراق وربما دولا عربية أخرى سوف تقوم بإلغاء بعض العقود التجارية مع أستراليا. وأدانت العديد من الصحف العربية الصادرة في بيروت وعواصم عربية أخرى هذا الموقف الأسترالي. حاولت الحكومة جاهدة إزاء ذلك أن تشرح للمسؤولين العرب بأن هذا القرار لم يكن معاديا للفلسطينيين، وإنما أخذ من دوافع حسابات سياسية داخلية. إلاّ أن ردة الفعل العربية القوية أعطت رسالة واضحة للساسة والمسؤولين الأستراليين بمكانة «م.ت.ف»في العالم العربي، مما كان له تأثيره في دفع أستراليا للتوجه الجاد لفتح باب الاتصال مع المنظمة. فاجتمع السفير الأسترالي بيير هوتون في أوائل عام ١٩٧٥ مع ممثل «م.ت.ف»في لبنان شفيق الحوت بشكل سري في مكتب المنظمة.[١٧]

ولكن توجه حكومة ويتلام التدريجي لتطبيق سياسة أسترالية مستقلة ومتوازنة توقف نتيجة عودة حزب الأحرار للحكم بقيادة مالكولم فريزار (١٩٧٥-١٩٨٣)، الذي أعاد سياسة أستراليا إلى تبني موقف أكثر ميلاً لإسرائيل. فقد وصف البروفسور ميديانسكي من جامعة نيو ساوث ويلز نفوذ اللوبي الإسرائيلي في مقال في صحيفة الأستراليان فاينانشال ريفيو في ١٩٨٢/٦/١٥ قائلاً «يبدو أن لدى المجلس التنفيذي اليهودي الأسترالي نفوذا على حكومة فريزار أكثر من وزارة الخارجية في ما يتعلق بسياسة أستراليا الشرق أوسطية».[١٨] لم يعتر العلاقات الأسترالية الإسرائيلية أي طارئ، سوى عن إصدار بيانات خجولة تفتقد لأي موقف جاد، وامتنع فريزار عن إدانة جرائم إسرائيل وتوجيه أي انتقاد لإسرائيل، كما امتنعت أستراليا عن التصويت في منظمة الذرة الدولية على قرار يدين إسرائيل ويلغي عضويتها فيها.[١٩]

لاحقاً لاتفاق كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل في ١٩٧٩/٣/٢٦، قرر رئيس الوزراء فريزار في ١٩٨١/١٠/٢٢ الاستجابة لطلب من الولايات المتحدة لكي تشارك أستراليا في قوات مراقبة في صحراء سيناء، وذلك بإرسال ٣٠٠ من القوات الأسترالية مدعومة بقوة جوية، رغم معارضة الرأي العام الأسترالي وأحزاب المعارضة لاشتراك أستراليا في قوات تحت إشراف أميركي وخارج أطر هيئة الأمم المتحدة.

ما أن مضت أسابيع على تمركز القوات الأسترالية في مواقعها في سيناء ضمن قوات المراقبة، وما أن ضمن رئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيغن الحدود مع مصر، حتى سحب جيشه من الحدود المصرية واجتاح لبنان في ١٩٨٢/٦/٦،

وألحقها بمذبحة صبرا وشاتيلا في ١٩٨٢/٩/١٦. رغم هول ذلك العدوان، وما يقارب من العشرين ألفا من الضحايا الفلسطينيين واللبنانيين الأبرياء، فقد حاول فريزار أولاً إعطاء التبريرات للعدوان الإسرائيلي قائلاً «إننا بحاجة لكي نفهم بأن إسرائيل عانت من الاستفزاز»[٣٠] ذلك التصريح الذي أخجل حتى وزراء في حكومته، ودفع وزير الخارجية لاحقاً توني ستريت لإدانة العدوان قائلاً بأنه «خرق للحدود بشكل كبير.»[٣١]

ولكن استمرار إسرائيل في عدوانها ضد لبنان ووحشية القتل والتدمير بدون أي مراعاة للشرائع الدولية وحرمة المدنيين دفع فريزار لإصدار تصريح في ١٩٨٢/٨/٩، قال فيه «إن كانت الحكومة الأسترالية التي دعمت إسرائيل بإخلاص شديد، تؤمن بأن هناك حاجة لتغيير في العقلية الإسرائيلية وأسلوبها، فإن ذلك يعتبر بشكل أكيد تحذيرا كافيا بأنه لا يمكن الاستمرار في تجاهل الرأي العام الدولي...إن تأييدنا السابق لإسرائيل لا يعطينا فقط الحق، ولكن المسؤولية أيضاً لكي نعبر عن رأينا بأمانة وصراحة.»[٣٢] وأدان وزير الخارجية ستريت في ٩/٢٠ مذبحة صبرا وشاتيلا قائلاً «بدخول بيروت مرة أخرى أخذ جيش الدفاع الإسرائيلي على عاتقه حماية المدنيين. إنه لمن دواعي القلق الكبير أن مذبحة المدنيين الفلسطينيين قد نفذت في الوقت الذي كانت تتواجد فيه القوات الإسرائيلية في المنطقة نفسها.»[٣٣]

وقد لخص أحد كتاب صحيفة الإيج-The Age كلود فوريل موقف الحكومة قائلاً «إن موقف الحكومة الأسترالية من الصراع العربي-الإسرائيلي مشوه جراء عواطف وضغط سياسي من طرف واحد. إنها تميل بالعطف والتسامح تجاه نظام بيغن في إسرائيل الذي يمارس العدوان والتوسع والتعنت، في الوقت الذي تكتفي فيه بتقديم خدمة خادعة لحقوق الفلسطينيين، وتستنكر بلطف الفظائع التي تلحقها بالمدنيين اللبنانيين.»[٣٤] وأدان حزب العمال المعارض الاجتياح الإسرائيلي وطالب بسحب القوات الأسترالية من سيناء. فقد صرح نائب رئيس الحزب ليونيل بووين قائلاً «لن يجري حل أي شيء حتى يعطى الفلسطينيون وطنا مستقلا كاملا»، وقال إن تحذيره السابق بأن «وجود قوات أسترالية في سيناء سوف يحرر يد بيغن لضرب لبنان، قد أثبتت صحتها للأسف.»[٣٥] كما طالب وزير الدفاع في المعارضة بيل موريسون بسحب القوات الأسترالية من سيناء قائلاً بأن في منح إسرائيل الأمن على حدودها الجنوبية، فإن القوات الأسترالية «لابد أن ينظر إليها بأنها شريك لإسرائيل في عدوانها في الشمال.»[٣٦] ولكن هذا الموقف من قبل حزب العمال لم يجر العمل به عندما وصل للحكم كما سوف نرى.

لاحقاً لعودة حزب العمال للحكم بقيادة بوب هوك-(١٩٨٣-١٩٩١) وحكومة بول كيتنغ العمالية التي تبعته (١٩٩١-١٩٩٦)، عززت حكومة هوك ممارسة سياستين مختلفتين حول الصراع العربي الإسرائيلي. سياسة نظرية على الورق تحاول الظهور من خلالها بأنها تتبنى سياسة معتدلة وذلك لإرضاء العرب ومؤيدي القضية الفلسطينية داخل حزب العمال، وأخرى عملية منحازة وداعمة لإسرائيل ترضي اللوبي الإسرائيلي وجناح مؤيديه في الحزب والذي ينتمي هوك له.

نتيجة التطورات في الشرق الأوسط والضغط من قبل تيار معتدل يتمثل في جناح اليسار وعناصر من الوسط وبعض الرموز المعتدلة في جناح اليمين داخل الحزب وبتأثير من قبل وزير الخارجية بيل هيدين-، الذي أجرى عندما كان رئيس المعارضة في حزب العمال، أول اجتماع عالي المستوى بين أستراليا و«م. ت. ف» عندما اجتمع مع الرئيس عرفات في بيروت

عام ١٩٨٠، اضطرت الحكومة إلى إجراء إعادة تقييم لسياسة أستراليا تجاه الشرق الأوسط، أعلن عنه في ١٩٨٣/٩/٣٠، أعادت فيه تأكيدها على؛ «التزام أستراليا المبدئي بأمن إسرائيل وحقها في الوجود ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وبالأهمية المركزية للقضية الفلسطينية لإيجاد أي تسوية» واعترفت بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة «إن أراد ذلك» واعتبرت أن منظمة التحرير الفلسطينية طرف من أطراف الصراع، وفتحت باب الاتصال معها من خلال سفاراتها ولكنها أكدت على رفضها الاعتراف بالمنظمة ما لم تعترف بحق إسرائيل في الوجود، وتعترف بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨، وتنبذ الإرهاب. وطالبت إسرائيل بتجميد برنامج بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ واعتبرتها «غير قانونية وعقبة أمام السلام»، كما وتبنت الموقف الأوروبي تجاه الشرق الأوسط في المحافل الدولية كونها تنتمي معه للدول ذات التفكير المشترك. وقالت بأن الحكومة سوف تنظر بعين الرضى، لأي طلب لإنشاء مكتب لجامعة الدول العربية في أستراليا، ولكنها سوف «تصر بأنه لن يعين أو يوظف فيه أي عضو من منظمة التحرير الفلسطينية». وقال البيان بأن «الحكومة تؤمن بأن جميع القوات الغريبة، بما في ذلك التابعة لـ «م. ت. ف»، يجب عليها الرحيل من لبنان». [٢٧] ولكن البيان لم يطالب القوات الإسرائيلية بالرحيل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، ولا وضع الشروط عليها وطالبها للاعتراف بـ «م. ت. ف» وبحقوق الشعب الفلسطيني، وحقه في الحياة، وليس حق فلسطين في الوجود![٢٨]

اعترفت أستراليا بـ «م.ت.ف»في آذار ١٩٨٩، لاحقاً لمشروع السلام الفلسطيني الذي طرحته المنظمة في تشرين الثاني ١٩٨٨. كما رحبت باتفاقية أوسلو لإعلان المبادئ عام ١٩٩٣، وانضمت إلى لجنتين من لجان العمل الخمس المنبثقة عن اتفاقية أوسلو في مباحثات السلام المتعددة الأطراف، وهما لجنة البيئة والمياه ولجنة الأمن الإقليمي وضبط التسلح. ورفعت درجة اعترافها بمكتب «م.ت. ف» في أستراليا إلى «مفوضية فلسطينية عامة». ولكنها على غير معظم دول العالم، رفضت منح ممثلية فلسطين وسفيرها أي امتيازات أو صفة دبلوماسية.

وطورت أستراليا من ناحية المواقف العملية، علاقاتها مع إسرائيل إلى درجة تحالف سياسي ودبلوماسي غير مكتوب، وقدمت خدمات كبيرة لها، وتبنت العديد من القضايا الإسرائيلية مثل؛ حملات السماح لليهود في الاتحاد السوفييتي والدول العربية بالهجرة إلى إسرائيل، وبدأت حملة دولية تطالب بإلغاء قرار هيئة الأمم المتحدة رقم ٣٣٧٩ الذي يَعتَبِر الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية، ونشطت بالنيابة عن إسرائيل في المحافل الدولية وخصوصاً في منطقة آسيا وجنوب الباسيفيك، ومارست على دولها الضغوط لكي تعترف بإسرائيل. وَوَضَعَت جميع سفاراتها وكامل إمكانياتها في المنطقة تحت تصرف قادة اللوبي الإسرائيلي في استراليا، ونظموا اجتماعات على أعلى المستويات لرئيس المجلس التنفيذي لليهود الأستراليين إيزي ليبلار- في العديد من تلك الدول لممارسة الضغط عليها للاعتراف بإسرائيل. تلك الحملة التي تكللت باعتراف الهند والصين ودول أخرى بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية معها.

كما فتح رئيس الوزراء هوك أبواب مكتبه على مصراعيه للصهاينة اليهود، وعزز من مكانة اللوبي الإسرائيلي ونفوذه في استراليا، ما ساعد هذا اللوبي في بدء مرحلة جديدة أصبحت تتبارى فيها المعارضة مع الحكومة في إظهار تأييدها لإسرائيل لكسب ود الجالية اليهودية وقيادتها وخصوصاً في ظل غياب الطرف العربي ولوبي يعادل كفة اللوبي الإسرائيلي

ويحافظ على مصالح العرب. ومن الجدير بالذكر أن الصحف الأسترالية كانت نقلت عن بوب هوك عندما كان رئيس اتحاد مجالس العمال الأسترالي قوله في ١٩٧٤/٢/١٦ بأنه لو كان رئيس وزراء إسرائيل خلال حرب عام ١٩٧٣ «لألقى القنبلة الذرية على العرب». ولم تتغير هذه المواقف رغم تغير الحكومات كما سنرى.

١- انحياز بدون حدود

كانت الحكومات الأسترالية تحاول أن تغطي على تحيزها الصارم إلى إسرائيل ولو ببعض الشكليات والكلام المعسول، ولكن عندما فاز حزب الأحرار بقيادة جون هاوارد بالحكم (١٩٩٦-٢٠٠٧) ضرب بعرض الحائط إظهار أي اعتدال مهما كان شكليا في سياسة أستراليا تجاه الصراع العربي الإسرائيلي. فمن ناحية، استمرت حكومة الأحرار في تبني سياسة بوب هوك المزدوجة تجاه الشرق الأوسط، واحدة على الورق وأخرى تطبقها على الواقع، وبدون أي اعتبار للدول العربية، صعدت في مواقف الانحياز إلى جانب إسرائيل أكثر من أي وقت مضى وخصوصاً في هيئة الأمم المتحدة وفي المحافل الدولية.

كشف هاوارد في خطاب ألقاه أمام الفيدرالية الصهيونية الأسترالية بعد أسابيع من فوزه بالانتخابات بأن أول رسالة أرسلها لأي زعيم في العالم بعد تسلمه الحكم كانت إلى رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو، قائلاً إن «الترابط بين دولتينا وشعبينا يرجع إلى وقت طويل، إلى اشتراك الجنود الأستراليين في تحرير القدس في الحرب العالمية الأولى، وإلى اعتراف أستراليا المبكر بتأسيس إسرائيل في ١٩٤٨.» وقال مخاطبا الصهاينة «لقد وعدتكم قبل ثماني سنوات بأن حكومة بقيادتي سوف تكون صديقة حقيقية ومتفهمة لإسرائيل. إن التزامي بهذا الوعد لم يهتز أبداً ويسعدني أن أردده لكم هذا المساء.»[٢٩]

وبدأ بعض التراجع في الموقف الأسترالي ليتطابق مع الموقف الإسرائيلي. فمثلاً، كانت سياسة أستراليا قبل اتفاقية أوسلو ومنذ ١٩٨٣ تعترف بحق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة «إن أراد ذلك»، ولكنها تراجعت بعد اتفاقية أوسلو، بدل أن تتقدم، حيث أصبحت بعد وصول حزب الأحرار للحكم تقول بأن «الشكل النهائي للكيان الفلسطيني، بما في ذلك، احتمال الدولة المستقلة، يعتمد على المباحثات النهائية بين الأطراف المعنية مباشرة»، وكأن من صاغ هذا الموقف لم يكن سوى إسرائيل نفسها ليتلاءم مع سياسة إملاءآتها وهيمنتها التي عملت على خطاها منذ توقيعها بسوء نية على اتفاق إعلان المبادئ.

أعلن وزير الخارجية أليكساندر داونر عن سياسة الحكومة الشرق أوسطية في خطاب أمام الفيدرالية الصهيونية الأسترالية والصندوق الإسرائيلي الموحد، قائلاً «إن أستراليا ملتزمة بشكل أساسي بحق إسرائيل في الوجود ضمن حدود آمنة ومعترف بها. كما أن الحكومة تؤيد – كما الحكومة الأسترالية السابقة – حق الفلسطينيين في تقرير المصير. و «تقر (Acknowledge) الحكومة بأن موضوع حق تقرير المصير للفلسطينيين، والشكل النهائي للكيان الفلسطيني، بما في ذلك احتمال الدولة المستقلة، يعتمد على المباحثات النهائية بين الأطراف المعنية مباشرة.»[٣٠] وبذلك وضع حق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير وقيام دولته المستقلة في يد حكومة الاحتلال والقمع الإسرائيلية، وجعله مجرد احتمال قابل للتفاوض! وقال «إننا جاهزون لمساعدة إسرائيل -على الصعيدين السياسي والاقتصادي- لتنجز تفاعلا كبيرا في منطقة آسيا والباسيفيك،

ولكي تحصل على الفوائد الكاملة من عملية التطور السريع الذي يعتري هذا الجزء من العالم.»[٣١]

وأصدرت الحكومة الأسترالية قوانين عام ٢٠٠٣ اعتبرت فيها حماس وحركة الجهاد الإسلامي وكتائب شهداء الأقصى وحزب الله منظمات إرهابية ممنوع التعامل معها. ولكنها لم تضع في المقابل الحركات الإرهابية والاستعمارية اليهودية على هذه القائمة وتمنع التعامل معها. ولم تطالب إسرائيل بالتخلي عن العنف والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، ولم تحترم حق الشعب الفلسطيني في اختيار ممثليه وحكومته.

كما وجه سفير أستراليا السابق إلى إسرائيل روس بيرنز- انتقادا حادا للحكومة بهذا الخصوص قائلاً «من المؤسف أن أستراليا تضع نفسها كلياً خارج أي دور إيجابي. إنه [الموقف الأسترالي] أقل انتقاداً للتكتيك الإسرائيلي حتى من الولايات المتحدة الأميركية.»[٣٢] وعبر السفير الإسرائيلي لدى أستراليا غابي ليفي عن الموقف الأسترالي المتشدد بانحيازه إلى جانب إسرائيل قائلاَ «لقد وصلت العلاقات بين أستراليا وإسرائيل إلى قمة جديدة من التأييد من قبل الحكومة الأسترالية والمعارضة، إن التصريحات التي تصدر عن هاوارد ووزير الخارجية داونر هي أكثر تأييداً [لإسرائيل] من تلك التي تصدر عن الولايات المتحدة الأميركية.»[٣٣] وأقر مجلس السفراء العرب هذا التحيز الذي يتجاوز الموقف الأميركي، في العديد من المناسبات.

إن ما ميز حكومة هاوارد عن غيرها من الحكومات السابقة هو سيطرة موقف متطرف على مواقفها وسياستها التي كثيراً ما كشفت عن طابع معادٍ، وتحريضي في جوهره، ضد الحقوق العربية وبدون مراعاة أي اعتبار للدول العربية أو الخشية من إلحاق الضرر بأستراليا ومصالحها التجارية مع العالم العربي. كتبت صحيفة الأستراليان التي يملكها حليف الصهيونية روبرت موردوخ قائلة «لقد مرت بعض الأوقات التي كانت فيها تجارة أستراليا مع المنطقة سوف تتأثر بسبب السياسة، ولكن على الرغم من أن أستراليا رسمياً لم تعد توصف سياستها الشرق أوسطية بأنها متوازنة، فقد نجحت كانبرا بشكل كبير في شق طريق عبر تعقيدات السياسة في الشرق الأوسط بحيث أن تجارتها على الرغم من ذلك لا تتأثر.»[٣٤]

كما وصف سفير إسرائيل المتجول في منطقة دول الباسيفيك ميشيل رونان هاوارد وداونر قائلاً «يتكلم داونر وهاوارد بشكل مباشر تماماً، بدون أي جهد لكي يكونوا متوازنين.»[٣٥] وقال هاوارد في البرلمان الفيدرالي في ٢٠٠٥/٣/٧ «إنني أتكلم باعتباري كنت دائماً قريبا من دولة إسرائيل ومؤيدا لها بدون أي اعتذار.»[٣٦]

ولم تكتف الحكومة الأسترالية بالأقوال فقط، بل أثبتتها وعلى درب من سبقتها من الحكومات بالأفعال أيضاً. ففي مقال بعنوان «أستراليا حليف لإسرائيل» كتبه جيرالد ستينبيرغ من جامعة بار إيلان الإسرائيلية حول سياسة أستراليا تجاه إسرائيل قال «هذه السياسة تذهب بعيداً عن الأقوال والتصويت في هيئة الأمم، إنها تتضمن دورا مباشرا في الحرب ضد الإرهاب.»[٣٧] وقال عضو البرلمان مالكولم تورنبول إن «إحدى العلامات المميزة لحكومة هاوارد خلال السنوات الإحدى عشرة ونصف الماضية...هو تأييدها الثابت كالصخر لإسرائيل...وهو ما قامت بإثباته من خلال الأفعال وليس الأقوال.»[٣٨]

عبرت إسرائيل عن شكرها وامتنانها لاشتراك أستراليا في الحرب ضد العراق وفي حماية إسرائيل، فقد اتصل وزير خارجية إسرائيل سيلفان شالوم بنظيره الأسترالي أليكساندر داونر لشكر أستراليا «لاشتراك قواتها في الحرب ضد العراق،

هذا العمل الذي تُجِلُّهُ إسرائيل.»[٣٩] وقال رئيس وزراء إسرائيل السابق ووزير الدفاع إيهود باراك في مقابلة مع القناة العاشرة بأنه يعتقد بأنه سوف تجري حماية إسرائيل من الصواريخ العراقية من خلال «العملية الفعالة جداً التي تنفذها القوات الخاصة الأسترالية» في الصحراء الغربية.[٤٠] وأشاد وزير الخارجية الإسرائيلي سيلفان شالوم مجدداً بأستراليا خلال اجتماعه مع أليكساندر داونر في إسرائيل، فقد نقلت جريدة الكانبيرا تايمز عن الاجتماع قائلة «أشاد شالوم بعلاقات أستراليا القوية، التي قال بانها عبرت عن حبها لإسرائيل من خلال إرسال القوات إلى الخليج للاشتراك في حرب العام الماضي في العراق.»[٤١]

كما عبر أحد الصحافيين والقادة الناشطين الصهاينة في أستراليا وهو سام ليبسكي عن الدور المهم الذي لعبته القوات الأسترالية في تلك الحرب لحماية إسرائيل في مقال كتبه في جريدة «أخبار اليهود» بتاريخ ٢٠٠٣/٥/١٦ بعنوان «الدور الرئيسي لأستراليا في الحروب التي تؤثر على إسرائيل» قائلاً «بالرغم من أن رئيس الوزراء جون هاوارد هو من أكثر مؤيدي إسرائيل، والذي وبشكل مستمر يفعل ما يقول في تبني سياسة تدعم إسرائيل في هيئة الأمم المتحدة وغيرها، إلاّ أن ما قامت به أستراليا في العراق يذهب بعيداً في أهميته من تصويتها في هيئة الأمم، وذلك في السماح للنخبة من قوات الكوماندوس SAS لتكون أول القوات التي تدخل الأراضي العراقية، وتلعب الدور الرئيس والخطير في تدمير قواعد صواريخ صدام حسين الموجهة ضد إسرائيل». وأستطرد قائلاً «لقد حَصَلَت حكومة هاوارد بذلك على مكان مميز في التاريخ العسكري الصهيوني...إن القصة الكاملة لبطولة قوات «ساس» في مساهمتها في حماية أمن إسرائيل لم يجر الكشف عنها بعد.»[٤٢]

وتجدر الإشارة إلى أن القوات الأسترالية شاركت أيضاً ضمن قوات المراقبة الدولية للفصل بين العرب وإسرائيل في هضبة الجولان وفي صحراء سيناء بناءً على اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل. ولكن بناءً على تقييم السياسة والمواقف الأسترالية الشرق أوسطية فإن بالإمكان القول بأنه حتى مشاركتها ضمن القوات الدولية تأتي من منطلق حرصها على حماية إسرائيل ومصالحها أكثر من حرصها على السلام العادل وفرض القرارات الدولية واسترجاع الأراضي والحقوق العربية. وهذا ليس تجنيا وإنما ما يقره المسؤولون الإسرائيليون الذين وصفوا مشاركة القوات الأسترالية في قوات السلام في المنطقة بأنه تعبير عن «الصداقة» مع إسرائيل ودعمها.[٤٣]

٢- تتغير الحكومة ويبقى الانحياز

لم يحدث سقوط حكومة الأحرار بقيادة جون هاوارد في الانتخابات العامة ونجاح حزب العمال بقيادة كيفن رود (٢٠٠٧-٢٠١٠)، ومن ثم حكومة جوليا غيلارد التي أزاحته عن رئاسة الحزب واستلمت الحكم منه في منتصف ٢٠١٠، أي تغيير على انحياز مواقف أستراليا وسياستها الشرق أوسطية، ولم يوجد بوادر أمل لذلك في ضوء تصريح رود خلال حملته الانتخابية بأن تأييده لإسرائيل والجالية اليهودية هو «جزء من خلايا جسمه الوراثية DNA»[٤٤] وكان أحد قادة الحركة الصهيونية في أستراليا إيزي ليبلار الذي هاجر إلى إسرائيل وصف كيفن رود في مقال يمدح فيه دعمه لإسرائيل

بأنه «مسيحي صهيوني.»[٤٥] سار رود على خطى رئيس الوزراء السابق جون هاوارد، لا بل زاود عليه أيضاً وعلى جميع رؤساء الوزراء من قبله في استرضاء إسرائيل واللوبي الإسرائيلي المتطرف في أستراليا. فقد بدأت حكومة رود في تطوير العلاقات إلى مرتبة أعلى، وذلك من خلال تأسيس علاقات إستراتيجية بين أستراليا وإسرائيل على جميع المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية والعلمية والتعليمية والثقافية والطاقة، من خلال اجتماعات ما يسمى «المنتدى القيادي الأسترالي- الإسرائيلي».

٣- نماذج على التحيز المطلق

ليست هذه المواقف المتحيزة ضد الحقوق العربية استثناء، بل هي سياسة ومنهج ثابت ومستمر تمارسه الحكومات الأسترالية المتعاقبة، فهناك عشرات المواقف والقرارات التي تتبناها أستراليا، والتي ليس لها بها أي علاقة أو مصلحة سوى استرضاء إسرائيل وتشجيعها وتقويتها ودعمها على حساب العرب. من المفيد هنا الإشارة إلى بعض الأمثلة الأخرى في هذا الخصوص:

- أصدر البرلمان الفيدرالي ومجلس الشيوخ في ١٩٨٦/١٠/٢٣، بطلب من المنظمة الصهيونية في أستراليا تقدمت به لرئيس الوزراء بوب هوك، قرارا أدان فيه قرار هيئة الأمم المتحدة رقم ٣٣٧٩ الذي يَعتَبِر الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية، وطالب هيئة الأمم بإلغائه، وبذلك كانت أستراليا أول دولة في العَالَم تُصدر مثل هذا القرار، آخذةً على عاتقها البدء بدعم الحملة الصهيونية العالمية لإلغاء القرار الدولي الذي يدين العنصرية الصهيونية ضد العرب. ولم تكتف الحكومة بذلك، فبذلت جهودا كبيرة ووضعت سفاراتها في خدمة هذه الحملة الصهيونية وإنجاحها. وقد اعترف وزير الخارجية الأسترالي السيناتور غاريث إيفانز، في خطاب ألقاه في الفيدرالية الصهيونية الأسترالية في حزيران ١٩٩٠، بأن الحكومة الأسترالية «جابت اثنتين وعشرين دولة في آسيا وجنوب الباسيفيك لإقناع حكوماتها لدعم إلغاء قرار هيئة الأمم رقم ٣٣٧٩.»[٤٦]
- وافقت الحكومة الأسترالية في أواخر عام ١٩٩١ على طلب إسرائيلي «لكي تعمل بالنيابة عنها في المنطقة [آسيا والباسيفيك] لمساعدتها في توسيع شبكة علاقاتها الدبلوماسية.»[٤٧] وقد عمل المسؤولين الأستراليون «بدون ضجيج...لما يقارب الـ١٨ شهرا»[٤٨] بالنيابة عن إسرائيل في المنطقة متصلين بشكل مباشر مع الهند والصين وكوريا الجنوبية وإندونيسيا وبروناي وماليزيا بالإضافة إلى دول أخرى. ووضعت الحكومة جميع سفاراتها وكامل إمكانياتها في دول منطقة آسيا والباسيفيك، تحت تصرف قادة اللوبي الإسرائيلي، ونقل عن أحد قادة الجالية اليهودية الذين شاركوا في تلك الحملة قوله إن وزير الخارجية السيناتور غاريث إيفانز «شارك شخصياُ للمساعدة في ضمان تأمين اجتماعات لهم مع سياسيين بارزين»، وبأن الوزير كان «فعّالا في ملاحقة تلك الاجتماعات لضمان نتائج إيجابية لصالح إسرائيل».[٤٩]

وفي مقابلة أجرتها جريدة هآرتس الإسرائيلية مع السيناتور إيفانز في ١٩٩٣/٤/٣٠، اعترف الوزير بالنشاط

المكثف الذي قامت به الحكومة الأسترالية منذ عام ١٩٩١، ومن وراء الستار، في ممارسة الضغط على دول آسيوية قائلاً «لقد أعطينا عام ١٩٩١ و ١٩٩٢ الكثير من الوقت لدعم المساعي لفتح مباحثات بين إسرائيل والهند وسنغافورة وتايلاند واليابان والصين وكوريا، وقد حققنا إنجازا كبيرا بالنسبة للعلاقات الدبلوماسية وغيرها.» وقال إن مسؤولين في وزارة الخارجية الإسرائيلية اعترفوا لمسؤولين أستراليين بأنه «لولا مساعدتكم، لما قامت علاقات لنا مع الهند وخصوصاً مع الصين.» ونقلت عنه الصحيفة قوله بأنه «بناءً على طلب من إسرائيل فإن أستراليا تقوم منذ أشهر ببحث إمكانية إقامة أربع أو خمس دول إسلامية في آسيا علاقات مع إسرائيل.»[50] لم يتوقف هذا النشاط الأسترالي الرسمي بالنيابة عن إسرائيل لا بل تطور ليمارس كضغط مباشر على دول المنطقة لكي تعارض أيضاً القرارات التي تنتقد انتهاكات إسرائيل وجرائمها وعدوانها في هيئة الأمم المتحدة والمحافل الدولية، والمؤيدة لفلسطين.

- كانت أستراليا أول دولة في العالم تثير موضوع السماح ليهود الاتحاد السوفييتي بالهجرة عام ١٩٦٢ في هيئة الأمم المتحدة.[51] ولعبت دورا رئيسيا في الحملة التي قادتها إسرائيل والحركة العالمية الصهيونية «لتحرير يهود الاتحاد السوفييتي» من أجل السماح لهم بالهجرة إلى إسرائيل، بناءً على «قانون حق عودة اليهود» العنصري. ومارست ضغوطا مباشرة على الاتحاد السوفييتي ودول عربية، مثل سورية واليمن للسماح لمواطنيهم اليهود بالهجرة. ووجهت تعليمات لسفاراتها لوضع موضوع هجرة اليهود في تلك الدول على أعلى أجندة أعمالها. وذكرت نشرة أستراليا/إسرائيل ريفيو التي يصدرها اللوبي الإسرائيلي بأن الحكومة الأسترالية تلعب دورا قياديا لكي يحصل اليهود السوفييت على «الحق الكامل» بالهجرة.[52] وتبنى رئيس الوزراء بوب هوك شخصياً موضوع اليهود السوفييت منذ اجتماعه الأول مع رئيسة وزراء إسرائيل غولدا مائير عام ١٩٧١ عندما كان رئيس اتحاد مجلس النقابات الأسترالي، وقاد منذ ذلك الاجتماع تفاوضا مستمرا مع قادة الاتحاد السوفييتي بالنيابة عن إسرائيل لفترة ١٦ سنة، بما في ذلك الفترة التي أصبح فيها رئيس وزراء. ولكن عندما سمح الاتحاد السوفييتي لمواطنيه اليهود بحرية السفر، رفضت أستراليا استقبال الآلاف ممن اصطفوا منهم أمام سفاراتها في موسكو وفيينا وروما طالبين ومفضلين الهجرة إلى أستراليا بدلاً من الذهاب إلى إسرائيل، ولم تأخذ استراليا منهم سوى نسبة ضئيلة.

لم تمارس أستراليا في المقابل حتى الآن أي ضغط على إسرائيل لتطبيق قرار هيئة الأمم المتحدة رقم ١٩٤، للسماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى وطنهم وأملاكهم، هذا رغم أنها تعترف بأن مأساة اللاجئين الفلسطينيين تمثل «قلب الصراع في الشرق الأوسط»[53] كما قال وزير خارجيتها بيرسي سبيندر في خطابه في هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٥٦. ناهيك عن مسؤوليتها التاريخية والأخلاقية تجاههم، والدور الذي لعبته في خلق القضية الفلسطينية ومأساة اللاجئين الفلسطينيين.

- تقدم الحكومات الأسترالية المتعاقبة دعما ماديا ضخما بشكل غير مباشر إلى إسرائيل، وذلك من خلال منح صناديق التبرعات اليهودية إعفاءات من الضرائب تقدر بأكثر من مئة مليون دولار سنوياً، بما فيها الصناديق العنصرية،

مثل الصندوق القومي اليهودي (JNF)، والصناديق التي تشجع هجرة اليهود لتوطينهم مكان الفلسطينيين من أمثال اليهود السوفييت والأثيوبيين، والتبرعات التي تعمل على تهويد المناطق الفلسطينية مثل منطقة النقب ومناطق أخرى، وغض النظر عن المبالغ الكبيرة التي تقدر بعشرات الملايين من الدولارات التي يقدمها سنوياً رجال الأعمال الأستراليون اليهود، مثل رجل الأعمال فرانك لووي وجوزيف غوتنيك-لإسرائيل والمُستَعمِرين والإرهابيين اليهود في مدينة الخليل من أمثال الحاخام موشي ليفينغر وزفولون هامار، وإيرا رابابورت-وغيرهم.

وكان رجل الأعمال غوتنيك أعلن في شباط ١٩٩٧ بأنه سوف ينفق عشرات الملايين من الدولارات المعفية من الضرائب لتوسيع المستعمرات اليهودية في الضفة الغربية، وبأنه وَعَدَ المستوطنين في مدينة الخليل بتقديم ٣٠٠ مليون دولار لتوسيع مستوطناتهم.[٥٤] وقال رئيس الوزراء جون هاوارد في مقابلة مع البرنامج التلفزيوني «صندي» في القناة التاسعة تعقيباً على مطالبة كاتب هذا البحث بأن تتحمل الحكومة الأسترالية مسؤوليتها تجاه ما يجري تقديمه من تبرعات إلى المستوطنين غير الشرعيين كونه يعتبر خرقا للقوانين والقرارات الدولية، وللسياسة الأسترالية المعلنة التي تعتبر المستوطنات «غير قانونية وعقبة أمام السلام»، قائلاً أن «غوتنيك هو مواطن أسترالي وبأن القرار يرجع إليه وفي رغبته في الطريقة التي يريد أن يصرف فيها ماله.»[٥٥] كما كرر وزير الخارجية داونر الادعاء نفسه في إجابته على سؤال حول هذا الموضوع في البرلمان الفيدرالي.[٥٦]

وأعلن الرئيس الفيدرالي للصندوق الإسرائيلي الموحد في أستراليا، وهو أيضاً معفى من الضرائب، بأن الصندوق جمع عام ٢٠٠٦ مبلغ ٤٢,٥ مليون دولار من أستراليا أرسلها إلى إسرائيل.[٥٧] وكان رجل الأعمال فرانك لووي صرح عام ٢٠٠٨ بأنه تبرع لإسرائيل بمبلغ ٦٨ مليون دولار أميركي.[٥٨] وكانت جريدة هآرتس الإسرائيلية كشفت عام ١٩٩٨ بأن لووي «يقدم ستة ملايين دولار لإسرائيل سنويا.»[٥٩]

- لعبت وزارة الخارجية ووزارات ومؤسسات أخرى دورا سلبيا ومنحازا عبر السنين تجاه الشعب الفلسطيني وحقوقه استرضاء لإسرائيل، فمثلاً؛

- طلب قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية من غرفة التجارة والصناعة الأسترالية-العربية عدم وضع فلسطين ضمن الدليل التجاري الذي قررت إصداره. وعندما أوضح مسؤولو الغرفة بأن عدم وضع فلسطين في الدليل إسوة ببقية الدول العربية سوف يسيئ بعلاقة غرفة التجارة مع مجلس السفراء العرب، طلبوا منهم استبدال ملخص تاريخ فلسطين، الذي كان قدمه مكتب «م .ت. ف» أسوة ببقية السفارات العربية ، بصيغة أخرى قدمتها وزارة الخارجية جاء فيها «بعد الحرب العالمية الأولى، وُضِعَتْ غزة والضفة الغربية تحت الانتداب البريطاني لفلسطين الذي انتهى في عام ١٩٤٨. بعد انتهاء الانتداب، أصبحت الضفة الغربية تحت الإدارة الأردنية ومن ثم الإدارة الإسرائيلية وغزة ذهبت للإدارة المصرية حتى وضعت أيضاً تحت الإدارة الإسرائيلية في ١٩٦٧». وبناءً على الاحتجاج الشديد الذي أثاره كاتب هذا البحث، ممثل منظمة التحرير الفلسطينية، مع رئيس غرفة التجارة لهذا التزييف الفاضح للحقائق ولتاريخ فلسطين، اضطرت غرفة التجارة إلى طباعة تصحيح طبع بشكل ملصق

منفصل، ولكن من يعلم إن كانوا فعلاً قد ألصقوا هذا التصحيح في الدليل أم لا؟.

- كانت فلسطين توضع مكان بلد الولادة على جوازات سفر المواطنين الأستراليين المولودين في فلسطين قبل قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ ومن هم من الضفة الغربية وغزة، ولكن استجابة لاحتجاج إسرائيل، ألغت دائرة الجوازات وبتعليمات من وزارة الخارجية وضع فلسطين واستبدلتها بإسرائيل أو الأردن أو اسم مدينة الولادة مكان بلد الولادة، استرضاء لإسرائيل.
- استمرت أجهزة المخابرات الأسترالية منذ السبعينيات في مضايقة مؤسسات وجمعيات الجالية العربية والفلسطينية والتجسس عليها وزيارة الأعضاء النشيطين فيها بشكل مستمر في بيوتهم، مخالفة بذلك القانون الأسترالي الذي يمنع رجال الأمن من زيارة أي مواطن في بيته أو استجوابه بدون تصريح قانوني خاص، وقامت بتهديد عدد من النشيطين في الجالية الفلسطينية، ومحاولة تجنيد أعضاء في الجالية للتجسس على التجمعات والأشخاص. هذا رغم أن تاريخ الجالية الفلسطينية والعربية والإسلامية في أستراليا هو أكبر دليل على سلميتها واحترامها للقانون.

- اشترطت وزارة الخارجية على سفير المملكة العربية السعودية عبد الرحمن العوهلي عندما جاء استحقاقه ليترأس عمادة السلك الدبلوماسي في كانبرا في تموز عام ١٩٩٣، أن يتعامل مع السفير الإسرائيلي بقدر المساواة مع بقية السفراء، في محاولة تفتقد لأي كرامة وطنية، واحترام لعلاقاتها الثنائية مع المملكة، خدمة لإسرائيل، وممارسة الضغط على الدول العربية للتطبيع مع إسرائيل، ما نتج عنه رفض الحكومة السعودية والسفير لهذا الطلب المخل بكل الآداب والتعارف الدبلوماسي والعلاقات الأسترالية السعودية، وتخليه عن عمادة السلك. وطلبت الشيء ذاته من السفير اللبناني الذي كان يليه في الأقدمية، فرفض أيضاً هذا الطلب وتخلى عن عمادة السلك. فذهبت العمادة بعد ذلك للسفير البابوي، فرفض بدوره أن يأخذ العمادة احتجاجاً على تصرف الحكومة الأسترالية وخروجها عن البروتوكول الدولي قائلاً بأن العمادة هي من حق السفير السعودي، فذهبت العمادة بعد ذلك للسفير الإيرلندي الذي قبلها. كانت أستراليا بذلك الدولة الوحيدة أيضاً التي تجرأت على وضع مثل هذا الشرط على الدول العربية.
- لم تتطرق وزارة الخارجية الأسترالية لأي ذكر حول خرق إسرائيل لحقوق الشعب الفلسطيني الدينية، مسلميه ومسيحييه، في التقرير الذي قدمته في حزيران ١٩٩٩ إلى اللجنة البرلمانية التي كانت تحقق حول خرق الحريات الدينية حول العالم، ولكن شمل تقرير الوزارة «خرق» ست دول إسلامية، من ضمنها دولتان عربيتان، للحقوق الدينية للأقليات.
- عارضت الحكومة الأسترالية عضوية فلسطين في منظمة اليونيسكو عام ٢٠١٢، ورفضت تحميل إسرائيل أي مسؤولية تجاه خرقها لاتفاقية جنيف الرابعة. ففي رسالة جوابية إلى الحكومة السويسرية في أيلول ١٩٩٧، رفضت دعوة الحكومة السويسرية لعقد اجتماع للدول الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة بناء على قرار الجمعية العمومية في هيئة الأمم بتاريخ ١٩٩٧/٧/١٥ الذي طالب بالتحقيق حول خرق إسرائيل للاتفاقية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس. وصوتت مرةً أخرى ضد عقد اجتماع للدول الموقعة على اتفاقية جنيف في شهر تموز

١٩٩٩، لبحث خرق إسرائيل للاتفاقية. واستمرت في انحرافها عن المجتمع الدولي، حيث كانت أستراليا الدولة الوحيدة التي صوتت إلى جانب إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية ضد عقد اجتماع للدول المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة في ٢٠٠١/١٢/٥ وقاطعت الاجتماع. وقد أثارت هذه المواقف الأسترالية جامعة الدول العربية حيث أرسل أمين عام الجامعة عمرو موسى رسالة إلى داونر أعرب له فيها عن قلق الجامعة لرفض أستراليا الاشتراك في الاجتماع. وبأنها ترسل بذلك رسالة سلبية إلى الرأي العام العربي. وطلب منه توضيحا لهذا الموقف الأسترالي. ولكن رغم ذلك، استمرت أستراليا السير في مواقفها المعادية والمتطرفة إلى جانب إسرائيل، فكانت مرةً أخرى الدولة الوحيدة إلى جانب الولايات المتحدة الأميركية التي صوتت ضد قرار في مفوضية حقوق الإنسان التابعة لهيئة الأمم المتحدة بتاريخ ٢٠٠٥/٤/١٤، ينتقد خرق إسرائيل لحقوق الإنسان الفلسطيني وبناء المستعمرات وإجرام المستعمرين اليهود.

- دعمت استراليا إسرائيل في الاجتماع التمهيدي لمؤتمر دربن ضد العنصرية الذي عقد في مدينة جنيف، وخلال المؤتمر الذي عقد في جنوب أفريقيا عام ٢٠٠١. وضمت وزارة الخارجية إلى الوفد الأسترالي الرسمي لحضور الاجتماعات التمهيدية للمؤتمر، وإلى الوفد الذي شارك في المؤتمر أحد القادة الصهاينة من الأستراليين اليهود المتفرغين في مؤسسات اللوبي الإسرائيلي وهو جيرمي جونز، ولكنها لم تضم إلى الوفد أي شخص آخر لا من الجالية العربية أو الإسلامية، التي تفوق عدد اليهود ثلاثة أضعاف، ولا من أية جالية أخرى. وتبنت خلال المؤتمر الأول والثاني والثالث موقف إسرائيل بشكل كامل وانسحبت من المؤتمرات الثلاثة التي لحقته لغاية عام ٢٠١٠ احتجاجاً على القرارات التي تدين الاحتلال الإسرائيلي وجرائمه.
- صوتت استراليا في ٢٠٠٩/١٢/٣ في الجمعية العمومية ضد قرارات تدعم حقوق الشعب الفلسطيني الشرعية بما في ذلك قرار يدعو إلى «تسوية القضية الفلسطينية بالوسائل السلمية» حيث أيدته ١٦٤ دولة، وكانت أستراليا ضمن سبع دول عارضت القرار هي إسرائيل، الولايات المتحدة الأميركية، أستراليا، جزر المارشال، ناورو، بالاو، و مايكرونيزيا.
- لم يسبق لأستراليا أن أعربت في أي وقت عن تأييدها لحق الشعب العربي الفلسطيني المشروع بالنضال ضد احتلال وطنه، ولم تقر بالتطهير العرقي الذي يعاني منه، والعنصرية وجرائم الحرب التي تمارس ضده، ولم يسبق أن طالبت إسرائيل بوقف انتهاك القوانين والشرائع الدولية وخرقها الشنيع لحقوق الإنسان، ولم تنبس في تاريخها بكلمة واحدة إيجابية بحق النضال السلمي الذي شنه الشعب الفلسطيني عبر السنين، والذي تواجهه سلطات الاحتلال الإسرائيلي بالقتل والعنف والعقوبات الجماعية. بل على العكس من ذلك فإنها تعرب عن تأييدها للعنف والإرهاب الإسرائيلي بوصفه «دفاعا عن النفس». فعندما كان الجيش الإسرائيلي يرتكب مذبحة مخيم جنين في الضفة الغربية في نيسان ٢٠٠٢، قال رئيس الوزراء هاوارد «إنه يستطيع أن يتفهم ذلك»[٦٠] ورفض داونر أن يؤيد نداء رئيسة مفوضية هيئة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ماري روبينسون للتحقيق حول المذبحة،

لا بل هاجم الإعلام لأنه قام بتغطية العدوان والإجرام الإسرائيلي متهما إياه بمعاداة إسرائيل. وعندما وجهت عضوتا البرلمان الفيدرالي في حزب العمال جوليا إروين- وتانيا بليبيرسيك-في ٢٠٠٢/١١/١١، انتقاداً لإسرائيل حول مذبحة مخيم جنين وقصف وتدمير مجمع مكاتب الرئاسة ومحاصرة الرئيس عرفات وتهديد حياته، وطالبتا باحترام القانون الدولي وتطبيق قراري هيئة الأمم ٢٤٢ و ٣٣٨، أعطى داونر الضوء الأخضر لأعضاء في حزبه (الأحرار) للاشتراك مع اللوبي الإسرائيلي في شن هجوم شرس على عضوتي البرلمان وعلى رئيس حزب العمال للسماح لهما بانتقاد إسرائيل.[٦١]

- لا تغض الحكومة الأسترالية النظر عن جرائم إسرائيل وخرقها للقوانين والأعراف الدولية فحسب، ولكنها تجهد أيضاً في محاولاتها لإيجاد التبريرات للعدوان والإجرام الإسرائيلي والدفاع عنه، وتشترك مع اللوبي الإسرائيلي في الحملات التي يشنها على الإعلام، إن كان في اتهامه زوراً بأنه معاد لإسرائيل، أو في حملات التحريض ضد العرب والمسلمين. هذا رغم التحيز الإعلامي الكبير بشكل عام إلى جانب إسرائيل.

فقد أظهرت دراسة أجريت في أوائل الثمانينيات شملت مختلف أجهزة الإعلام الأسترالي بأن أكثر من ٧٠٪ من تغطية وسائل الإعلام للمواضيع العربية والإسلامية، وخصوصاً في ما يتعلق منها بالقضية الفلسطينية، هي عدائية ومتحيزة إلى جانب إسرائيل حتى عندما تكون إسرائيل هي المعتدية.[٦٢] بالإضافة إلى أن معظم الجرائم والانتهاكات الإسرائيلية اليومية لا يجري ذكرها أو التطرق إليها على الإطلاق. ناهيك عن عرض محطات التلفزيون بدون استثناء، التجارية منها والممولة حكومياً، مسلسلات وبرامج توثيقية وأفلام هوليوود عنصرية ومعادية للعرب والمسلمين من إنتاج مؤسسات صهيونية، مثل «إسرائيل: شعب وُلِد» الذي أشرف عليه وزير خارجية إسرائيل السابق آبا إيبان و«إسرائيل-البحث عن السلام ١٩٤٨-١٩٦٧» و «ثلاث رصاصات وطفل ميت، من قتل محمد الدرة؟» وأفلام مثل «هجوم على عنتابي» و«أكيلي لورو» و «موت أميرة» و «نوستراداموس» و «أوكسودوس» و «الأحد الأسود» و «سيف غيدون» وغير ذلك كثير.

وعلينا أن لا ننسى عرض مئات الأفلام والمسلسلات التي لا تنتهي عن جرائم النازية ضد اليهود والهولوكوست الحقيقي منها والخيالي التجاري المصنوعة لإبقاء عقدة الذنب ملتهبة ونيل التعاطف مع اليهود ومع إسرائيل. مثال على ذلك، فقد شن داونر هجوما أيضاً ضد الإعلام خلال الانتفاضة الثانية قائلا «الإعلام منحاز وغير متوازن بشكل مطلق حول قضايا الشرق الأوسط.»[٦٣] وهاجم الإعلام بشراسة لتغطية قصف الطائرات الإسرائيلية سيارة إسعاف خلال اجتياح لبنان عام ٢٠٠٦، التي نتج عنها قتل طاقم الإسعاف والجرحى بداخلها، مدعياً بأن الحادث كان مزيفاً وبأن الهلال الأحمر اللبناني لفق الحادث، ما اضطر منظمة الصليب الأحمر لفتح تحقيق حوله، والرد عليه بأن الحادث كان صحيحا، وبأنها لم تكن المرة الأولى التي تستهدف فيها القوات الإسرائيلية سيارات الإسعاف.

لا يعبر تطرف مواقف الحكومات الأسترالية إلى جانب إسرائيل عن مشاعر الشعب الأسترالي، فالكثيرون يشعرون

بالخجل من تطرف مواقف الحكومات المتعاقبة في انحيازها الأعمى إلى جانب إسرائيل. فقد أصدرت عضوة مجلس الشيوخ من حزب الخضر السيناتور كيري نيتل بياناً صحافياً حول معارضة أستراليا لقرارات هيئة الأمم ضد جدار الفصل العنصري قالت فيه «ببساطة إنه لمن المعيب أن تصوت أستراليا ضد هذا القرار، جميع الدول في الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك بريطانيا، صوتت إلى جانب القرار دعماً للقانون الدولي. لماذا تعارض الحكومة الأسترالية قرارا يدعو إلى إزالة جدار بني بشكل يَنْتَهِكُ فيه القانون الدولي؟ بإمكان الحكومة الأسترالية وعليها أن تلعب دورا إيجابيا في دعم حل سلمي وعادل للصراع في إسرائيل وفلسطين، ولكنها اختارت بدلاً من ذلك دعم تكتيك هذه الحكومة الإسرائيلية التي يدينها العالم بأسره.»[٦٤] وقالت السيناتور ناتاشا ستوت ديسبويا من الحزب الديمقراطي في مقابلة مع راديو الـ ABC «أعتقد بأن هناك العديد من الدول التي تنظر إلى الموقف الأسترالي بقلق إن لم يكن بازدراء.»[٦٥] وكتب السفير الأسترالي السابق روس بيرنز في صحيفة الأستراليان قائلاً «إن سياسة الحكومة الأسترالية في تخليها بشكل حقيقي عن قرارات هيئة الأمم سوف لن تخدم المصالح الوطنية».[٦٦]

ثالثاً، العلاقات العسكرية

تقوم استراليا بتزويد إسرائيل بمعلومات التجسس عن الدول العربية والإسلامية وقواعدها العسكرية وتحركات جيوشها، والتنصت على اتصالاتها السلكية واللاسلكية، وإمدادها بالإنذار المبكر لأي هجوم فضائي وصاروخي، من خلال قواعد التجسس الفضائية الأميركية الموجودة في ولاية جنوب أستراليا في نورونغار-Nurrungar، وفي الباين غاب-Pine Gap في منطقة ألاس سبرينغ-Alice Springs، التي تعتبر من أكبر محطات التجسس الأرضي وأكثرها تطوراً، والتي تدار بشكل مشترك أسترالي- أميركي. وقبل حرب الخليج، جرى ربط مركز المعلومات في الجيش الإسرائيلي بمراكز التجسس في منطقة الباين غاب لتزويد إسرائيل بالمعلومات حول التحركات العراقية، وهو تكرار لما كان عليه الوضع خلال حرب تشرين عام ١٩٧٣ عندما استعملت الولايات المتحدة الباين غاب لإعطاء المعلومات للجيش الإسرائيلي عن الاتصالات وتحركات الجيوش العربية.

بناءً على الاتفاق الأمني الذي وقع بين الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل في أيار ١٩٩٦ حول إعادة بناء شبكات الاتصال بينهما، فإن إسرائيل تحصل على معلومات التجسس والتنصت التي تلتقطها أقمار التجسس على الدول العربية والإسلامية، بشكل فوري ومباشر وخلال ثوان، وبشكل دائم وعلى مدار الساعة، حيث تُرسل المعلومات مباشرة إلى إسرائيل بعد تحليلها من محطة التجسس (في نورونغار) عبر محطة فضائية أميركية خاصة.[٦٧]

وكان وزير الدفاع الأسترالي كيم بيزلي أجاب في مقابلة إذاعية على سؤال إن كانت الولايات المتحدة قد أطلعت أستراليا على الاتفاقات التي تجريها مع إسرائيل حول تزويدها بالمعلومات عن الدول العربية التي تحصل عليها من محطات التجسس الأرضية في أستراليا قائلاً «في ما يتعلق بالولايات المتحدة لا يوجد هناك أي مجال للتساؤل فيما يتعلق [بمحطات التجسس في] نورونغار، أن يجرى شيء بدون موافقة أستراليا وتحت أي ظرف. لذلك فإن أي مباحثات،

إذا كان هناك فعلاً مباحثات تجري تتعلق بأي شيء بنورونغار، لا يمكن أن يحدث أي شيء بتاتاً إلاّ بموافقتنا.»[٦٨] وقال البرنامج الإذاعي بأن وزارة الدفاع أكدت بأنه بالإمكان تزويد إسرائيل بالمعلومات من نورونغار في ولاية جنوب أستراليا كجزء من اتفاق بين الولايات المتحدة مع إسرائيل.

كما كشفت الوثائق التي سربت إلى الويكيليكس بأن أستراليا والولايات المتحدة أسستا علاقات شراكة لتقاسم معلومات التجسس التي هي في منتهى السرية من محطة التجسس الفضائية الأسترالية المتطورة في التصوير الدقيق وجمع المعلومات التي يجري بناؤها في الولايات المتحدة. وبأن الولايات المتحدة بموجب هذا الاتفاق سوف يكون لها حق الاطلاع على المعلومات التي سوف تجمعها محطة التجسس هذه عن الدول التي سوف تشمل محور دورانها الفضائي مثل إيران وباكستان وأجزاء أخرى من الشرق الأوسط، وسوف يكون بإمكان الولايات المتحدة أن تشارك حلفاءها بهذه المعلومات.[٦٩]

وقعت أستراليا عبر السنين على عدد من العقود العسكرية مع إسرائيل، منها شراء محركات طائرات عسكرية، وإعادة تجهيز إسرائيل لثلاث طائرات بوينغ أسترالية للمراقبة والرصد في المياه الإقليمية الأسترالية، وتحويل ست طائرات بوينغ لصهاريج تزويد الوقود في الجو للطائرات الحربية.[٧٠] وبيع وشراء أسلحة ومعدات عسكرية مختلفة. كان أحدث هذه العقود تعاقد أستراليا مع إسرائيل في ٢٠١٠/٣/١٥ لشراء أجهزة وبرامج BMS لقيادة وتوجيه وحدات الجيش الأرضية command-and-control systems بقيمة ٣٠٠ مليون دولار.[٧١] ويشارك خبراء عسكريون إسرائيليون في تدريب قوات أسترالية، وفي مراقبة المناورات العسكرية الأسترالية.

كما توجد اتفاقات أمنية ولتبادل المعلومات الاستخباراتية بين أستراليا وإسرائيل. فقد كشفت صحيفة هآرتس الإسرائيلية في ٢٠٠١/٨/١٥ النقاب عن إحدى هذه الاتفاقات الأمنية السرية مع أستراليا. ولكن رغم ذلك، أو ربما بسببه، فإن هناك نشاطا دائما للمخابرات الإسرائيلية (الموساد) في أستراليا. فقد كشفت الصحف الإسرائيلية النقاب عن طرد دبلوماسي إسرائيلي من العاصمة الأسترالية كانبرا اسمه أمير لاتي بسبب نشاطاته المشبوهة والاعتقاد بأنه عميل للموساد. والملاحظ أن الحكومة الأسترالية أطبقت الصمت الكامل على هذا الموضوع لعدم إحراج الحكومة الإسرائيلية! وذكر الإعلام الأسترالي بأن «الحكومة الفيدرالية رفضت إعطاء أي تفاصيل أو حتى نقاش الموضوع والرد على السؤال عن ما إذا كان طرده هو بسبب عمليات التجسس التي قام بها.»[٧٢] وكشف الإعلام الأسترالي النقاب لاحقاً عن محاولة هذا «الدبلوماسي» الإسرائيلي إقامة علاقة مع امرأة تعمل في وزارة الدفاع الأسترالية[٧٣]، ومع ابنة وزير بارز في الحكومة وهو وزير الهجرة فيليب رودوك، وتطرقت وسائل الإعلام في مناسبة أخرى إلى استمرار نشاط الموساد وتزوير جوازات السفر الأسترالية.[٧٤]

وكان أن أشارت الصحف الأسترالية عبر السنين إلى تجسس ونشاط الموساد الإسرائيلي في أستراليا ودول المنطقة. وتم الكشف عن عدد من شبكات التجسس التي تعمل لمصلحة إسرائيل في العديد من الدول بما فيها الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وأستراليا ونيوزيلندا وغيرها. وتم فضح نشاط إحدى هذه الخلايا عندما اعتقلت أجهزة الأمن في

نيوزيلنـدا في منتصـف عـام ٢٠٠٤ اثنـين مـن الموسـاد خـلال محاولتهـم الحصـول عـلى جـوازات سـفر نيوزيلنديـة بأسـماء مزيفـة، وفـرار اثنـين آخريـن، فقـد كشـفت هـذه العمليـة النقـاب عـن نشـاط خليـة الموسـاد تلـك في مدينـة سـدني التـي كانـت تتخذهـا مركـزاً لنشـاطاتها التجسسـية لأكـثر مـن عـشر سـنوات. (للمزيـد مـن المعلومـات حـول تزويـر جـوازات السـفر النيوزيلنديـة أنظـر فصـل نيوزيلنـدا وجنـوب الباسـيفيك).

وكان كاتب هذا البحث حذر الحكومة الأسترالية حول نشاط الموساد الإسرائيلي في أستراليا، وقال إن هناك معلومات تشير إلى أن الموساد قام بتزوير العشرات من جوازات السفر الأسترالية لاستعمالها في عمليات إرهابية ، وقال إن ذلك «سوف يلحق الضرر والشبهة بجميع حملة جوازات السفر الأسترالية والنيوزيلندية حول العالم.»[٧٥]. ولكن الحكومة الأسترالية استمرت في غض النظر ولم تتخذ أي إجراء بهذا الخصوص. وقد أثبتت عملية اغتيال المسؤول في حركة حماس محمود المبحوح في دبي في ٢٠١٠/١/١٩ واستعمال عملاء الموساد لجوازات سفر غربية بما فيها أربعة جوازات سفر أسترالية للدخول إلى الإمارات لتنفيذ تلك العملية الإرهابية صحة هذه التحذيرات والمعلومات التي كشفها عن حقيقة تزوير الموساد لجوازات السفر الأسترالية لاستعمالها في عمليات إرهابية. تجدر الإشارة هنا أن تاريخ صدور جوازات السفر الأسترالية المزورة هذه كان قبل أشهر فقط من التاريخ الذي أثار فيه الإعلام الأسترالي هذا الموضوع.[٧٦]

رغم خطورة استعمال المخابرات الإسرائيلية لجوازات سفر أسترالية مزورة للدخول إلى دولة صديقة لأستراليا، وهي هنا دولة الإمارات العربية المتحدة، وارتكاب جريمة داخل أراضيها، فإن رد فعل الحكومة الأسترالية لم يكن سوى ذر الرماد في العيون وقليل من الجعجعة الفارغة من أي مضمون للظهور للرأي العام الأسترالي وكأنها تحمي أمنها وسيادتها، ولدولة الإمارات وكأنها اتخذت إجراءات عقابية ضد إسرائيل. ولم تمض أيام على هذه الجعجعة التي حاولت الحكومة الأسترالية جهدها إعطاءها الحد الأدنى من الأضواء، حتى خمد كل شيء. وقد كشف وزير الخارجية ستيفين سميث لاحقاً الحقائق حول خنوع الحكومة الأسترالية لإسرائيل وتضليلها لدولة الإمارات والرأي العام الأسترالي والدولي والعربي في عدم اتخاذ أي عقاب أو حتى وقف التعاون التجسسي مع إسرائيل. فقد قال سميث في مقابلة مع جريدة أخبار اليهود «لقد كان وقتاً صعباً، لقد فكرنا بعمق وحذر حول كل المواضيع، وتوصلنا إلى القرار بأنه لم يكن باستطاعتنا أن نغمض أعيننا عن ما حدث...إنني على ثقة بخصوص العلاقة بين وكالة لوكالة [بالإشارة إلى وكالتي الاستخبارات بين البلدين]، حكومة لحكومة وشعب لشعب، فإن العمل عاد كالمعتاد»، وأضاف بأنه خلال تلك «الأزمة السياسية» لم يتوقف التنسيق بين الدولتين في أي وقت قائلاً «موضوع واحد لم نرد أن نراه يتأثر هو التعاون المستمر وتبادل المعلومات حول إيران.»[٧٧] إذاً لم يكن رد الفعل الأسترالي سوى مجرد تمثيلية بِعِلم إسرائيل المسبق، كونهم لم «يستطيعوا أن يغمضوا أعينهم عنها»، لذلك فكروا «بعمق وحذر» بشيء يظهرون به وكأنهم قد غضبوا وعاقبوا إسرائيل.

وهـذه طبعـاً العمليـة التـي كُشِـفَت، ولكنهـا ليسـت الأولى التـي يقـوم بهـا الموسـاد الإسرائيـلي بتزويـر جـوازات السـفر الأسـترالية والنيوزيلنديـة وغيرهـا واسـتعمالها في اخـتراق دول العـالم والتجسـس والإرهـاب داخـل أراضيهـا. فقـد نقلـت صحيفـة السـدني مورننـغ هيرالـد عـن عنـصر الموسـاد المنشـق فيكتـار أوسـتروفسـكي- قولـه إن الموسـاد يقـوم بشـكل متواصـل بتزويـر جـوازات

السفر الأسترالية لاستعمال الجواسيس الإسرائيليين، وبأنهم قاموا باستعمال جوازات السفر الأسترالية في عمليات سابقة، وقال إنهم بحاجة لهذه الجوازات لأنهم لا يستطيعون دخول دول عربية بجوازات سفر إسرائيلية.[٧٨]

كما تغض الحكومات الأسترالية المتعاقبة أعينها عن خدمة المئات من الأستراليين اليهود في الجيش والمخابرات الإسرائيلية، ونشاط منظمات يهودية مثل منظمة الشبيبة الصهيونية بيتار-Betar وغيرها من المنظمات الصهيونية المتخصصة بتنظيم برامج رحلات للشبيبة اليهودية إلى إسرائيل تحت أسماء مختلفة مثل برنامج غندا-Ganda program وبرنامج سيرال-Seral program حيث يجري خلال هذه البرامج تدريب الشبيبة اليهودية عسكرياً،[٧٩] ومن المعروف أن المخابرات الإسرائيلية تقوم خلال هذه المخيمات بتنظيم البعض من الشبيبة اليهودية المشاركة فيها للعمل في مؤسسات مخابراتها المختلفة وإعادتهم إلى أوطانهم الأصلية للتجسس لحساب إسرائيل أو إرسالهم للتجسس إلى دول أخرى، بما في ذلك الدول العربية.

وتجدر الإشارة هنا إلى فضيحة ما يسمى السجين X في إسرائيل، وهو المواطن الأسترالي بن زيغر Ben Zygier الذي هاجر إلى إسرائيل وجرى تنظيمه في جهاز المخابرات الإسرائيلي الموساد، وقام بالحصول على ثلاثة جوازات سفر أسترالية تحت أسماء مستعارة مختلفة، استعملها لدخول دول عربية وإسلامية والنشاط فيها، والذي ارتكب خلال نشاطه أخطاء كشف فيها لعناصر تابعة لحزب الله في لبنان عن عملاء متخفين يعملون لحساب إسرائيل في لبنان، قامت بموجبها إسرائيل باعتقاله ووضعه في سجن أمني منفصل، ومن ثم أدعت بأنه شنق نفسه.[٨٠]

رابعاً، العلاقات الاقتصادية والعلمية والثقافية

كانت أول اتفاقية تجارية وقعتها أستراليا مع أي دولة من دول الشرق الأسط هي مع إسرائيل في ١٩٥١/٩/٦، منحتها بموجبها حق الدولة المفضلة، تبعتها اتفاقات عديدة تغطي العديد من القطاعات المختلفة بما فيها التجارية والعلمية والثقافية.

وبغية دعم الاقتصاد الإسرائيلي، فقد أنشأ الصهاينة في أستراليا غرفة التجارة الأسترالية-الإسرائيلية-The Australia Israel chamber of Commerce في منتصف الخمسينات وجرى تسجيلها بشكل رسمي عام ١٩٧٠، ويقدر عدد الشركات الأعضاء فيها حوالي ألف شركة، وهي تعمل كشركة تجارية. ولها فروع في عدد من المدن الأسترالية الرئيسية بالإضافة إلى مكتب في تل أبيب، وتعتبر من أنشط غرف التجارة في أستراليا رغم انخفاض حجم التجارة بين أستراليا وإسرائيل إذا ما قيست بدول أخرى، وتقوم الغرفة بترويج التجارة مع إسرائيل وتسويق منتجاتها، وتنظيم الوفود السنوية الكبيرة من رجال المال والأعمال والشركات بقيادة وزير فيدرالي أو رئيس إحدى الولايات، بغية الاستثمار في إسرائيل ونقل التكنولوجيا إليها، وفتح الأسواق الأسترالية أمامها.

وقد استطاعت في فترة قصيرة ليس فقط مضاعفة حجم التبادل التجاري بين أستراليا وإسرائيل ليصل عام ٢٠١١-٢٠١٢ إلى ٩٠٩ مليون دولار أسترالي، (الاستيراد من إسرائيل ٦٧٤ مليون والتصدير لها ٢٣٥ مليون)، بل جعل

الميزان التجاري أن يكون أيضاً إلى جانب إسرائيل بثلاثة أضعاف. حيث تأتي أكبر المواد التي تقوم إسرائيل باستيرادها من أستراليا بالترتيب التالي: الفحم الحجري، والمواشي الحية (ومعظمها يذهب إلى السوق الفلسطينية)، والألومينيوم واللؤلؤ والأحجار الكريمة، وتصدر إلى أستراليا: اللؤلؤ والأحجار الكريمة، المعادن المصنعة، المصنوعات والصفائح البلاستيكية ومعدات الاتصالات وقطع الغيار.[٨١] وهنا يجب التنويه إلى أن معظم إن لم يكن جميع ما تستورده فلسطين من أستراليا وهو يقدر بأكثر من ستين مليون دولار سنوياً يتم تسجيله ضمن التصدير الأسترالي إلى إسرائيل.

رغم أن العلاقات التجارية الأسترالية مع الدول العربية هي أضعاف علاقاتها مع إسرائيل، وميزان المدفوعات يميل بشكل كبير لصالح أستراليا، عكس ما هو عليه الوضع مع إسرائيل، ورغم المنافع التجارية والاقتصادية الكبيرة التي تجنيها أستراليا من الدول العربية، إلا أن الحكومات الأسترالية المتعاقبة تقوم وبشكل متواصل وعلني بتشجيع الاستثمار الأسترالي في إسرائيل ونقل التكنولوجيا إليها. فقد وقع مثلاً وزير العلوم باري جونز (من حكومة العمال) اتفاقية تعاون ثنائية في حقل العلوم والتنمية التكنولوجية مع نظيره الإسرائيلي جدعون بات عام ١٩٨٥ شملت: الأبحاث حول إصلاح الأراضي الجافة، وإدارة المياه، وعلوم الكمبيوتر، وعلوم الطفيليات، والعلوم الطبية إلى جانب قطاعات أخرى. وفي ١٩٨٨/٢/٢٢ وقعت أستراليا وإسرائيل على اتفاقية حول العلاقات التجارية والتعاون الاقتصادية والتقني.

كما ترأس وزير الاتصالات السيناتور ريتشارد أوستين (من حكومة الأحرار) ثلاثة وفود كبيرة إلى إسرائيل، خلال ثلاثة أعوام متتالية في ١٩٩٩، ٢٠٠٠ و٢٠٠١، وترأست وزيرة الاتصالات السيناتور هيلين كونان(من حكومة الحرار) في أوائل شهر تشرين الثاني ٢٠٠٦، وفدا كبيرا أيضاً من رجال الأعمال لأسبوع كامل. وقاد عبر السنين عدد من الوزراء ورؤساء الولايات وفودا تجارية مماثلة، بهدف الاستثمار وتأسيس المشاريع المشتركة ونقل التكنولوجيا إلى إسرائيل. ولكن في المقابل لا يوجد لأستراليا أي اتفاقيات مماثلة من حيث الاستثمار والمشاريع المشتركة ونقل التكنولوجيا مع أي دولة عربية. ولا تأتي الزيارات التي يقوم بها الوزراء الأستراليون إلى الدول العربية إلاّ إما من باب المجاملة ورفع العتب وأخذ الصور التذكارية والدعائية مع المسؤولين، أو في ترؤس الوفود التجارية بغية تسويق البضائع الأسترالية والحصول على عقود دسمة للشركات الأسترالية في الدول العربية.

كما بدأت حكومة كيفين رود العمالية في تطوير العلاقات الأسترالية الإسرائيلية إلى مرتبة أعلى وذلك من خلال تأسيس علاقات إستراتيجية على جميع المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية والعلمية والتعليمية والثقافية والطاقة، وذلك من خلال ما يسمى «المنتدى القيادي الأسترالي-الإسرائيلي». فقد جرى الاجتماع الأول لبناء العلاقة الإستراتيجية خلال الزيارة التي قامت بها نائبة رئيس الوزراء جوليا غيلارد برئاسة وفد عالي المستوى مؤلف من ٤٠ شخصية شمل أعضاء في البرلمان الفيدرالي من الحزب الحاكم والمعارضة، وكبار رجال الأعمال وعلماء وأكاديميين وفنانين وصحافيين في ٢٠٠٩/٦/٢١، شارك فيه عدد مماثل من القيادات السياسية والتجارية والإعلامية والأكاديمية الإسرائيلية. كما قامت خلال زيارتها إلى جانب تدشين «المنتدى القيادي الأسترالي-الإسرائيلي»، بافتتاح أسبوع التبادل الثقافي بعنوان «يوم سعيد، شالوم، سلام لإسرائيل-Gday Shalom Salaam Israel» الذي تخلله العديد من النشاطات الثقافية والمعارض وعرض

الأفلام في ثلاث مدن إسرائيلية، وهو ما لم تجره الحكومة الأسترالية مع أي دولة أخرى في العالم.

واستضافت أستراليا اجتماع «المنتدى القيادي الأسترالي-الإسرائيلي» الثاني في مدينة سدني في ٢٠٠٩/١٢/٣، حضره رئيس الوزراء الأسترالي كيفين رود ، ورئيس المعارضة في حزب الأحرار في ذلك الوقت، ورئيس الوزراء الحالي، توني أبوت، ووزير الخارجية ستيفين سميث ووزراء آخرين وعدد كبير من أعضاء البرلمان وقيادات سياسية وإعلامية ورجال أعمال، إلى جانب وفد إسرائيلي عالي المستوى مؤلف من ٣٥ شخصا برئاسة نائب رئيس الوزراء سلفان شالوم، ضم بين أعضائه رئيس الشاباك السابق آفي ديختر- ، والعميد احتياط في الجيش الإسرائيلي غال هيرش، الذي كان قائد الفرقة ٩١ خلال الحرب العدوانية على لبنان عام ٢٠٠٦، وذلك لمتابعة مباحثات بناء العلاقات الإستراتيجية بين البلدين التي جرت في المنتدى الأول في إسرائيل في حزيران٢٠٠٩.

خاتمة

لا يوجد أي مبرر لكي تتخذ أستراليا هذه المواقف المتطرفة والمنحازة إلى جانب إسرائيل وما تمثله من عدوان وعنصرية وخرق للشرائع والقوانين والقرارات الدولية، هذه المواقف التي تجعل من أستراليا متواطئة في الجرائم التي ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين والعرب بشكل عام.

فإن نظر للموضوع من ناحية الأصوات والانتخابات فهو إلى جانب الجالية العربية والإسلامية وليس اليهودية، حيث إن تعداد الجالية اليهودية في أستراليا، حسب آخر إحصائية عامة أجريت عام ٢٠١١ هو بحدود ٩٧ ألفا، أي أقل من ٠,٥٪ من عدد السكان. بينما عدد الجالية العربية و/أو الإسلامية هي بحدود ٤٧٦ ألفا، أي ما يعادل ٢,٥٪ من عدد السكان. وإن نظر له من ناحية مصالح أستراليا التجارية فإن مصالحها أيضاً مع الدول العربية والإسلامية وليس مع إسرائيل، فالسوق العربية هي واحدة من أكبر الأسواق لأستراليا، حيث أن مجمل تعامل أستراليا مع إسرائيل هي بحدود ٩٠٠ مليون دولار أسترالي سنوياً، وميزان المدفوعات يميل ثلاثة أضعاف لمصلحة إسرائيل، مقابل حجم التبادل التجاري مع الدول العربية الذي يزيد عن ١٤ مليار دولار أسترالي، وميل ميزان المدفوعات بشكل كبير لمصلحة أستراليا.

وإن نظر له من جانب الحق والعدل والقانون والقرارات الدولية والمُحتَل، فإنه أيضاً إلى جانب العرب وليس إلى جانب إسرائيل. أضف إلى ذلك فإن هذا الانحياز لا يخفى على الشعب الأسترالي ولا يحظى بتأييد نسبة عالية منه، وقد أثبت ذلك العديد من استطلاعات الرأي. فقد أظهر استطلاع أجرته مؤسسة مكنير غالوب (McNair Gallup Poll) في ٢٠٠٦/٨/٢٩، بأن ٤٢٪ يعتقدون بأن سياسة أستراليا الشرق أوسطية مؤيدة لإسرائيل مقابل ٤٪ ممن يعتقدون بأنها موالية للعرب و ٣٩٪ بأنها متوازنة. وأظهر استطلاع آخر قامت به منظمة أبحاث UMR نقلته جريدة السدني مورننغ هيرالد في ٢٠٠٦/٣/٢٤، بأن الرأي العام الأسترالي منقسم مناصفة تقريباً بين متعاطف مع إسرائيل (٢٤٪) ومتعاطف مع الفلسطينيين (٢٣٪) وبأن ٣٣٪ لا يشعرون بالتعاطف مع أي طرف و ٢٠٪ غير متأكدين. كما أشار إحصاء رأي أجرته محطة ال بي بي سي BBC الدولية في ٢١ دولة في ٢٠٠٩/٢/٥، بأن ٦٧٪ من الأستراليين يعتقدون بأن لإسرائيل تأثير

سلبي في العالم.[٨٣] وفي ٢٠١١/٨/٨ أجرت صحيفة الإيج الرئيسية في ولاية فكتوريا إستفتاء في صفحتها الإلكترونية حول سؤال؛ هل تصوت أستراليا ب «نعم» في هيئة الأمم حول الاعتراف بالدولة الفلسطينية؟ أجاب ٦٩٪ بنعم و ٣١٪ بلا من أصل ٥٦٢٩ مصوتا.[٨٣] ولكن رغم ذلك امتنعت أستراليا عن تأييد قرار عضوية فلسطين في هيئة الأمم الذي أيدته ١٣٨ دولة.

وتأتي هذه المواقف الأسترالية المنحازة في الوقت الذي يقدم فيه الفلسطينيون والعرب التنازلات ومشاريع السلام، ويُبدون فيه الليونة والانفتاح تجاه إسرائيل، لتشجيعها للاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وتطبيق الاتفاقات والقرارات الدولية، والانسحاب السلمي من الأراضي العربية المحتلة، وفي الوقت الذي تُبدي فيه إسرائيل الصلابة والتعنت، وتنتهك الاتفاقات التي وقعتها مع منظمة التحرير الفلسطينية، والقوانين والشرائع الدولية، وقرارات هيئة الأمم المتحدة، وتمارس العدوان المستمر ضد المواطنين العزل وبناء المستعمرات والجدار العنصري وهدم البيوت. وفي الوقت الذي تبدي فيه الحكومات العربية مواقف الود والصداقة تجاه أستراليا، وحرصها على تمتين العلاقات التجارية والاستثمارية معها، التي تتضاعف عبر السنين. أضف إلى ذلك أنه عبر تاريخ علاقات الدول العربية الأسترالية، لم تصدر عن أي دولة عربية مواقف معادية أو مضرة بمصالح أستراليا.

فمن المفروض والمتوقع أن يدفع كل ذلك الحكومة والمعارضة الأسترالية لكي تتقدم في مواقفها وسياستها وأن تشجع المواقف العربية وتقدرها، وتعمل على تحقيق الاستقرار والسلام العادل القائم على القوانين والقرارات الدولية لا أن تتراجع أكثر إلى الوراء وتشجع التصلب والانتهاكات الإسرائيلية كلما تقدم العرب في مواقفهم. كما أن هذه المواقف الأسترالية تتعارض مع القيم التي تتفاخر بها من حضارة وديمقراطية واحترام لحقوق الإنسان والقانون الدولي، لا بل وتتعارض أيضاً مع مصالحها الإستراتيجية، التي تقر فيها بأن «السلام والاستقرار في الشرق الأوسط هو في مصلحة أستراليا الإستراتيجية»،[٨٤] والذي بناءً عليه بررت اشتراكها في الحرب ضد العراق، لأنه أخل كما تدعي باستقرار الشرق الأوسط. ألا تقوم إسرائيل باحتلالها لفلسطين وأراض عربية، وعدوانها المستمر، بزعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط؟

الهوامش

1 Gough Whitlam, The Whitlam Government 1972-1975, (Melbourne : Viking ,1985).

2 - Max Freilich, «Zion in our time: memoir of an Australian Zionist», (Sydney : Morgan Publications, [1967), P.188-189.

- See also: Department of Foreign Affairs and Trade, historical publications, documents on Australian policy. http://www.info.dfat.gov.au/historical

3 Shoshana Lenthen, «Landa honours Dr Evatt's role in birth of Israel», The Australian Jewish News, 19.8.1994. See also Max Freilich, «, 1967.

4 Max Freilic, 1967.

٥ المصدر نفسه.

6 A.D. Rothman, «Dr. Evatt and Israel», Nation (Sydney), 6.5.1967 p.16.

7 Max Freilich, 1967.

٨ علي القزق، أستراليا والعرب، (الدوحة: المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسيات، ٢٠١٢)

9 John Stevens and Robert Garran, «Menzies' Suez War plan», The Age, 1.1.1987, P. 1.

١٠ المصدر نفسه.

11 «Pierre Hutton's The Legacy of Suez», Chapter 3, 1996, Macquarie University, Centre for Middle East and North African Studies. http://www.mq.edu.au/mec/hutton/intro.html

12 «Current notes on international affairs (CNIA)», Dept. of Foreign Affairs, 29.8.1958: 497.

13 Lyndon Johnson, The Vantage Point: Perspectives of the Presidency, 1963-1969, (Holt: Rinehart & Winston, 1971), P. 295.

14 Tzvi Fleischer & Colin Rubenstein, «A Distant Affinity: The History of Australian-Israeli Relations», Jewish Political Studies Review, November 2007 (Fall 2007), 19:3-4.

١٥ للمزيد أنظر: علي القزق، ٢٠١٢.

١٦ .المصدر نفسه

١٧. للمزيد انظر : علي القزق، ٢٠١٢.

18 «Peter Nagar, «Australia's inadequate ME policy», Free Palestine, no. 18, May/June 1982, P.5.

١٩ .المصدر نفسه.

20 David Patterson, «A political disaster», Free Palestine, No. 18, May/June 1982, P.13.

٢١ المصدر نفسه.

22 A News Release from the Prime Minister on 9 August 1982.

23 Frank Carpenter, «Worldwide outrage», Free Palestine, No. 20, September/October 1982, P. 6.

24 David Patterson, «A political disaster», Free Palestine, No. 18, May/June 1982, P. 13.

٢٥ .المصدر نفسه.

٢٦ المصدر نفسه.

27 Statement by Acting Foreign Minister Lionel Bowen, «Middle East: Policy Review», 30.9.1983.

٢٨ .علي القزق، ٢٠١٢.

29 Speech by the Prime Minister John Howard, «Inaugural Yitzhak Rabin memorial oration; 37th Biennial conference of the Zionst Federation of Ausrtalia», 1.6.1996 .

30 Speech by Alexander Downer to the Zionist Federation of Australia/United Israel Appeal, Melbourne, 2.6.1996.

٣١ المصدر نفسه.

32 ABC Radio, Perspective 20.7.2006.

33 Michael Cavanagh, «Israeli Ambassador breaks protocol to farewell Prime Minister Howard», AJN, 26.12.2003.

34 Greg Sheridan, «The Middle East», The Australian, 12.5.1997.

35 Dan Goldberg, «PM is a tzaddik, says senior Israeli official», AJN, 26.5.2006, P. 3.

36 «Question Without Notice; Middle East: Lebanon», House of Representatives Hansard, 7.3.2005, P.24.

37 Dr. Gerald M. Steinberg, «Australia: Israel's ally», AJN, 30.1.2004, P. 16.

38 Lexi Landsman, «All in a day's work», AJN, 2.11.2007, P. 7.

39 Bernard Freedman, «SAS a target for destroying anti-Israel missiles: claim», Australian Jewish News, 4.4.2003, P.4.

٤٠ المصدر نفسه.

41 «Follow road map, Downer urges foes», The Canberra Times, 28.1.2004.

42 Sam Lipski, «Australia's key role in wars affecting Israel», AJN, 16.5.2003.

43 Alex Gottshall, «Israel-Australia ties beyond politics», The Australian Jewish News, 18.3.1983, P. 3.

44 «Danby wins and eyes off front bench», AJN, 25.11.2007.

45 Peter Hartcher, «Israel feels tarnished as critics apply apartheid tag», SMH 17.11.2009.

46 Mark Leibler, the Zionist Federation of Australia president, «The Australian Resolution», AJN, 20.12.1991, P.15.

47 'Just how far should we push the Israeli line?', The Australian, 22.7.1993. See also, «Australia help for recision of UN racism resolution», The Australian Jewish News, 13.4.1990.

48 Ibid.

49 - Gareth Evans, «answers to questions – World Jewish Congress», Senate Hansard, 25.2.1992

- Gareth Evans, «Questions without notice – United Nations: Zionism and Racism», Senate Hansard, 12.12.1991, P. 4739.

- «Australia help for recision of UN racism resolution», The Australian Jewish News, 13.4.1990.

- Bernard Freedman, «Leibler: Evans helps Israel in Asia», AJN, 14.5.1993.

50 Akiva Eldar, «Evans of Australia, Vance of Cambdia», Ha'aretz, 30.4.1993.

51 Isi Leibler, «John Howard: Champion for Israel», Jerusalem Post, 6,6.2007.

52 «Sydney support for Moscow flights», Australia/Israel Review, 29.5-11.6.1990, P.8.

53 Kevin White, «Australian Government Policy towards the Middle East», Excerpts from dissertation by Kevin White University of Western Australia, 1989, pg.9. See also, The Sydney Morning Heralds, 22.11.1956.

54 - Khalid Amayreh, «Tension in Hebron», Middle East International, 7.2.1997, P.11.

- Haim Handwerker, «Millioaire Rabbi Gutnik's empire totters», Ha'aretz, 15.5.2001.

55 Scott McKenzie, «Gold baron's housing for Jews angers Palestine», The Advertiser, 11.2.1997, P.6.

٥٦ - المصدر نفسه.

- «Question without notice: Middle East Peace Process», House Hansard, 4.3.1997, P. 1832.

57 «UIA's record $42.5m haul», AJN, 1.12.2006.

58 Michael West, «Taking a charitable view», The Age, 22.7.2008.

59 Akiva Eldar, «The rebbe's millionaire messenger», Ha'aretz, 20.9.1998.

60 «Israel's military campaign 'understandable overreaction': Howard», The ABC Online, 7.4.2002.

61 «Private Members Business- Middle East: Israeli-Palestinian Conflict», House of Representative Hansard, 11.11.2002, P. 8625.

http://parlinfo.aph.gov.au/parlInfo/search/display/display.w3p;orderBy=customrank;page=0;query=Julia%20Irwin%20Decade%3A%222000s%22%20Year%3A%222002%22palestine%20Month%3A%2211%22;rec=1;resCount=Default

62. «دراسة جديدة: الإعلام الأسترالي متحيز ضد العرب»، جريدة الشرق الأوسط، ١٨٩١/١١/٦، ص ٢.

63 Alana Rosenbaum, «Downer slams media coverage as 'unbalanced and biased'», AJN, 25.10.2002.

64 Excerpts of Senator Nettle's press release of 21.7.2004 on Australia's vote against a motion at the UNGA calling on Israel to dismantle itsillegal apartheid wall. See also Rick Kelly, «Australia votes with the US against UN condemnation of Israel's wall», World Socailist Web Site (wsws.org), 31.7. 2004.

65 Excerpts of ABC Radio report on Australia's vote against a motion at the UNGA calling on Israel to dismantle its illegal apartheid wall, ABC Radio, 22.7.2004.

66 Ross Burns, «Israel ill-served by our cheerleading», The Australian, 7.5.2007, P. 8.

67 Lidsay Murduch, «Nurrungar to alert Israel on missiles», The Age, 28.5.1996, P.2.

68 Australia's evenhandedness policy towards the Middle East may be compromised by an agreement between US and Israel to provide early warning intelligence information from Nurrungar, as part of the sale of US Patriot ABMs to Israel», ABC Radio, PM programme, 26.3.1990.

69 Phillip Dorlling, «Australia and the US agree on a spy satellite deal», The Sydney Morning Herald, P.1.

70 - Bernard Freeman, «Israel's $50m hi-tech deal for RAAF 707s», Australian Jewish News, 12.8.1988.

- Jonathan West, «Outcry on 'secret deal' with Israel», The Herald, 13.5.1988, P.2.

71 Yaakov Katz, «Elbit lands $300 m. contract to supply Australian military», The Jerusalem Post, 15.3.2010.

72 ABC radio, PM program,18.2.2005.

73 «Report: Canberra ousts envoy over relation with gov't worker», Haartez, 11.2.2005. See also,

- Cynthia Banham and Jonathan Pearlman, «Diplomat said to unnerve women», SMH, 10.2.2005, P. 3

- Ed O'Loughlin, Jonathan Pealman and Cynthia Banham, «Expulsion of Israeli envoy cover up», SMH, 25.2.2005.

74 Charles Miranda, «Spying in Australia», Daily Telegraph, 19.2.2005.

75 Ellen Connolly and Michael Pelly, «Spy Claims Could Risk Passports», Sydney Morning Herald, 17.7. 2004.

76 Mark Dodd and Paul Maley, «Warning on passport forgery ignored, says former diplomat», The Australian, 26.2.2010.

77 Naomi Levin, «Smith chats positive course for Australia-Israel relations», Australian Jewish News, 12.8.2010.

78 «Israeli spy agency Mossad regularly faked Australian passports: ex-agent», The Sydney Morning Heralds, 26.2.2010.

79 - Tin Diaz, «Girl plans army stint in Israel», Sydney Morning Heralds, 28.1.1991.

- Danya Levy, «50 Australians heed Israel's crisis call», Australian Jewish News, 26.4.2002.

- Danya Levy, «call for 1000 volunteers», Australian Jewish News, 19.4.2002.

- «volunteer fighters to reunite in Israel», The Australian Jewish News, 7.4.1998.

80 »How life of spy Ben Zygier unravelled», Sydney Morning Heralds, 25.3.2013

http://www.smh.com.au/national/how-life-of-spy-ben-zygier-unravelled-20130325-2goj0.html

أنظر أيضاً:

Jason Koutsoukis, «Double agent disaster led to spy›s downfall», Sydney Morning Heralds, 25.3.2013.

http://www.smh.com.au/world/double-agent-disaster-led-to-spys-downfall-20130324-2go1h.html

81 Australian Department of Foreign Affairs and Trade, Advocacy and Statics Section,

Israel Country Fact Sheet [PDF 30 KB]

82 « Views of China and Russia Decline in Global Poll», BBC World Service Poll, 6.2.2009

83 Thege.com.au, «Poll: Two-state solution», 8.8.2011.

84 John Howard, Prime Minister's office, Iraq update, May 2003. See also «Australia Development Co-operation in the Midddle East. Strategy for 2004-2006», 3. Objectives of Australian assistance to Palestinians 2004-2006, AusAid, P. 3.

الفصل الحادي والعشرون

نيوزلندا ودول المحيط الهادي الجنوبي (جنوب الباسيفيك)

السفير علي القزق

يناقش هذا الفصل علاقات إسرائيل المختلفة مع منطقة المحيط الهادي الجنوبي أو ما تعرف بدول جنوب الباسيفيك وعلاقاتها مع نيوزلندا. حيث يبدأ الجزء الأول بمناقشة تلك العلاقات مع نيوزلندا، فيما يناقش الجزء الثاني العلاقات مع دول جنوب الباسيفيك.

أولاً: العلاقات مع نيوزلندا

يرجع تواجد اليهود في نيوزلندا إلى تواجد المستوطنين الإنكليز فيها، فقد وصل اليهود مع أوائل المستوطنين الإنكليز إلى شواطئ نيوزلندا عام ١٨٤٠. وجرى تأُسيس أول معبد يهودي في مدينة أوكلاند عام ١٨٧٠. ولم تمض فترة طويلة على تواجد اليهود في نيوزلندا حتى دخلوا معترك الحياة السياسية وأصبح بعضهم مسؤولا في الوزارات ورؤساء بلديات وأعضاء برلمان. بحيث أن أول رئيس بلدية في مدينة أوكلاند فيليب آرون فيليبس ١٨٦٩- ١٨٧٤ كان يهودياً. وجرى انتخاب أول يهودي كرئيس وزراء عام ١٨٧٣ وهو جوليوس فوغيل. كما أن رئيس الوزراء الحالي (٢٠١٢) جون كي هو من أم يهودية، ولكنه لم ينشأ كيهودي ويعتبر نفسه حالياً تابعا للكنيسة الإنجليكية. يقارب عدد النيوزيلنديين اليهود حالياً ٧٥٠٠ معظمهم في مدن ويلنغتون، أوكلاند، وكرايستشيرش، وهم يمثلون أقل من ربع من الواحد في المئة من عدد السكان.

بدأ تواجد الحركة الصهيونية المنظم في نيوزلندا عام ١٩٠٣ في مدينة أوكلاند، وفي عام ١٩٠٥ زار أول مسؤول صهيوني نيوزلندا وهو رئيس الفيدرالية الصهيونية لجنوب إفريقيا صاموئيل غولدريتش، حيث كان لزيارته واجتماعاته مع يهود نيوزلندا أثر كبير في توسع الحركة الصهيونية وتأسيس «جامعة ويلنغتون الصهيونية» و «جمعية أوكلاند الصهيونية» وعدد من الفروع الأخرى في مدن مختلفة.

لدى المنظمة الصهيونية في نيوزلندا مجلتها الخاصة باسم «المجلة الصهيونية».

مثل معظم اليهود حول العالم، لم يؤيد اليهود النيوزيلنديون الحركة الصهيونية في بادئ تأسيسها عام ١٨٩٧، وبقي النشاط الصهيوني ضعيفا حتى ما بعد الحرب العالمية الأولى والاحتلال البريطاني لفلسطين وتوليه مهمة تهيئة الصهاينة وتجهيزهم للسيطرة على فلسطين حسب وعد بلفور. فبعد احتلال الإنكليز لفلسطين بدأت الحركة الصهيونية في نيوزلندا في تكثيف نشاطها لاستقطاب اليهود إلى صفوفها وجمع التبرعات من خلال الصندوق الوطني اليهودي.

١- ضوابط العلاقة ومحدداتها

يشابه تاريخ علاقة نيوزلندا مع العالم العربي، والدور الذي لعبته في إنشاء إسرائيل، إلى حدّ كبير، تاريخ علاقة أستراليا من حيث هيمنة السياسة البريطانية على الدولتين وتبعيتهما لها، هذا لغاية السبعينيات من القرن الماضي . تبنى الوفد النيوزيلندي تأييد القضايا اليهودية، وأيد بشدة وعد بلفور في مؤتمر السلام الذي عقدته دول التحالف المنتصرة في الحرب العالمية الأولى في باريس عام ١٩١٩ لوضع شروط السلام على الدول المنهزمة في الحرب.

أيدت نيوزلندا قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ لخلق دولة يهودية فيها. وبعد جدل كبير دار بينها وبين بريطانيا التي كانت مترددة في الاعتراف بإسرائيل، أعلنت نيوزلندا عن اعترافها الوقعي - de facto بإسرائيل في ١٩٤٩/١/٢٩، معربة عن توقعها أن تقوم إسرائيل بتنفيذ قرار التقسيم. وصوتت إلى جانب عضوية إسرائيل في هيئة الأمم المتحدة في ١٩٤٩/٥/١١، وأقامت علاقات دبلوماسية معها. كما أيدت إنشاء وكالة الأونروا وقدمت الدعم المادي للاجئن الفلسطينيين من خلالها، حيث كانت من أكبر الدول المتبرعة بالنسبة لدخل الفرد الدولي لسنوات عديدة. وطالبت نيوزلندا أن تقوم هيئة الأمم باتخاذ إجراءات لفرض قرار التقسيم وحاولت إقناع الولايات المتحدة بذلك، ولكن باءت جميع مساعيها بالفشل.

كانت سياسة نيوزلندا ولغاية عدوان حزيران ١٩٦٧ تتمحور حول مطالبة إسرائيل بالانسحاب إلى الحدود التي حددها قرار تقسيم فلسطين رقم ١٨١ وتنفيذ قرار ١٩٤ المتعلق بحق اللاجئن الفلسطينيين بالعودة والتعويض، ولكن بعد العدوان الإسرائيلي، انصاعت نيوزلندا إلى هيمنة إنكلترا والولايات المتحدة الأمريكية وأيدت قرار مجلس الأمن ٢٤٢ الذي يطالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها وحل قضية اللاجئن الفلسطينيين، وأعادت صياغة سياستها الشرق أوسطية التي تمحورت حول هذا القرار ومطالبة «م. ت. ف» والدول العربية بالاعتراف به. وبذلك سقط قرار تقسيم فلسطين رقم ١٨١ الذي أيدت تنفيذه وطالبت بالتقيد به. وبعد حرب ١٩٧٣ أصبح قرار مجلس الأمن ٣٣٨ مترابطا مع قرار ٢٤٢ في سياسة نيوزلندا الشرق أوسطية.

وأعلنت نيوزلندا في ١٩٨٠/٧/٢٣ عن سياستها الشرق أوسطية في كلمة ألقاها سفيرها في هيئة الأمم المتحدة تيم فرانسيس أكد فيها على التزام نيوزلندا بدعم حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وضرورة إشراك منظمة التحرير الفلسطينية، مع الأطراف الأخرى، في عملية السلام، وأكدت على أن حق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية يعتبر

الموضوع الرئيس لحل الصراع، وأقرت بأن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين هي مشكلة سياسية، وأن بناء المستوطنات يعتبر مخالفا لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ وطالبت بانسحاب الجيش الإسرائيلي من الأراضي التي أحتلت خلال حرب عام ١٩٦٧.

رحبت الحكومة النيوزيلندية بالقرارات الصادرة عن اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر عام ١٩٨٨،

وعندما رفضت الولايات المتحدة منح الرئيس ياسر عرفات تأشيرة دخول لإلقاء كلمته في الجمعية العمومية لهيئة الأمم أصدر وزير الخارجية بيانا أعرب فيه عن أسفه لاتخاذ الولايات المتحدة هذا القرار لاحقاً «لمبادرة مهمة للتسوية من قبل المجلس الوطني الفلسطيني.» وقال «إننا نؤمن أن الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة، وأطراف الحوار حول القضية الفلسطينية، والوضع في الشرق الأوسط، سوف يستفيدون من مساهمة السيد عرفات.» وطالب الولايات المتحدة إعادة النظر في قرارها.

تصف الصفحة الإليكترونية لوزارة الخارجية العلاقات الثنائية بين نيوزلندا وإسرائيل بأنها علاقات «صداقة تمتد لفترة طويلة» وبأن نيوزلندا تركز حالياً على طرق لتحسين التبادل مع إسرائيل في المجالات التجارية والاقتصادية والثقافية. وجاء في الصفحة بأن مسيرة السلام في الشرق الأوسط تحتل مركزا رئيسيا في تفاعل نيوزلندا مع إسرائيل. وعقدت جولة المباحثات الثانية بين المسؤولين النيوزيلنديين والإسرائيليين في ويلنغتون في شهر حزيران ٢٠٠٨، التي وصفت بأنها كانت «صريحة وإيجابية، وركزت على التطورات في منطقة إسرائيل المضطربة، وبحث طرق لتقوية العلاقات الثنائية.»

٢- العلاقات السياسية

أنشأت إسرائيل سفارة في نيوزلندا منذ أوائل الخمسينيات ولكنها قامت بإغلاقها في كانون الأول ٢٠٠٢ ونقلت تمثيلها إلى سفيرها في أستراليا، وعينت قنصلا فخريا عام ٢٠٠٣. وفي عام ٢٠٠٥ عاودت فتح السفارة مرة أخرى. أما نيوزلندا فإنها لم تنشئ سفارة لها في إسرائيل لغاية الآن، فقد جرى اعتماد سفير نيوزلندا لدى هولندا ليمثلها في إسرائيل الذي قام بتقديم أوراق اعتماده كأول سفير لنيوزلندا لدى إسرائيل في ١٩٨٧/٢/١٧، وفي عام ١٩٩٦ نقلت مهمة تمثيلها من سفارتها في هولندا إلى تركيا. وفي شهر حزيران ١٩٩٨ جرى تعيين قنصل فخري لنيوزلندا في إسرائيل. أول سفارة فتحتها نيوزلندا في العالم العربي والشرق الأوسط كانت في العراق عام ١٩٧٥، ولكنها قامت بإغلاقها عام ١٩٩١. كما يوجد لدى نيوزلندا سفارات في كل من مصر والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة.

قامت إسرائيل بعد إنشائها مباشرة بإيفاد وفد زراعي إلى نيوزلندا مؤلف من مسؤول كلية الزراعة في الجامعة العبرية الدكتور هيرش، وآخر من فيدرالية المزارعين إلياهو ليبوفيلسكي لإجراء الأبحاث الزراعية والحيوانية والحصول على أحدث التقنيات النيوزيلندية حول تربية الأبقار وتخصيبها وإنتاجها وشراء نخبة من الفصائل النيوزيلندية المميزة منها، حيث أقام الوفد لهذا الغرض عدة أشهر في نيوزلندا. وقام أول وفد برلماني إسرائيلي بزيارة لنيوزلندا في ١٩٧٧/٥/١٢ قادماً من أستراليا، برئاسة رئيس الكنيست إسحق شامير، شمل الوفد ثلاثة برلمانيين من حزب الليكود واثنين من حزب

العمال وواحد من الجبهة الوطنية الدينية وكاتب الكنيست، حيث اجتمع الوفد خلال وجوده مع رئيس الوزراء روبيرت ملدون ورئيس المعارضة بيل رولينغ.

وزار الرئيس الإسرائيلي حاييم هيرتسوغ نيوزلندا في أواخر ١٩٨٦ ضمن جولة قام بها إلى آسيا وجنوب الباسيفيك، زار خلالها سنغافورة وأستراليا وعدد من دول الباسيفيك، هي فيجي وتونغا وبابوا نيو غيني، حيث كانت حصيلة الزيارة فشلا ذريعا وخيبة أمل كبيرة لإسرائيل.

أجرى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية دونالد مكينون في آذار ١٩٩٢، أول زيارة لوزير خارجية نيوزيلندي لإسرائيل منذ قيامها عام ١٩٤٨، ضمن زيارته إلى عدد من الدول العربية وعدد من دول أوروبا، حيث زار كلا من المملكة العربية السعودية ومصر. علماً أنه يجري تبادل الزيارات الرسمية وغير الرسمية بين الدولتين بشكل شبه مستمر وعلى شتى المستويات والأصعدة والميادين الحكومية والبرلمانية والدينية وغيرها. ففي ٢٠١٠/١٠/٩ مثلاً قام وفد من أعضاء البرلمان النيوزيلندي برئاسة رئيس البرلمان بزيارة إسرائيل، وجرت زيارة مماثلة لأعضاء من الكنيست الإسرائيلي برئاسة رئيس الكنيست إلى نيوزلندا في ٢٠١١/٤/٣. وقد أسست لجنة الصداقة البرلمانية الإسرائيلية النيوزيلندية عام ٢٠٠٧، وكان أن أسست لجنة صداقة برلمانية نيوزيلندية مع إسرائيل قبل ذلك بسنوات عديدة.

كما يقوم اللوبي الإسرائيلي في أستراليا، المسؤول الرئيس عن بث الدعايات الإسرائيلية العنصرية والمعادية للعرب والمسلمين والحقوق الفلسطينية في دول المنطقة، بإرسال المتحدثين الإسرائيليين وغيرهم من ناشطين أكاديميين صهاينة لنيوزلندا بشكل مستمر، كان من ضمن أولئك المتحدثين مثلاً:

- الجنرال موشي يعلون وهو رئيس الأركان السابق في إسرائيل، زار أستراليا ونيوزلندا لترويج فكرة أن قيام الدولتين في فلسطين التاريخية «لم يعد ممكناً» وبأن الحل يجب أن يكون إقليمياً، أي العودة إلى الشعار الصهيوني بأن الأردن هو فلسطين. وأفكار أخرى يدعي فيها أن المسلمين يشنون الحرب العالمية الثالثة على الغرب، وبأن الغرب يغط في نوم عميق وعليهم أن يستيقظوا ويواجهوا هذه الحرب، وبأن «مواجهة إيران عسكرياً هي مفتاح الاستقرار في الشرق الأوسط».
- الكولونيل رعنان غيسين الذي نقلت عنه جريدة «أخبار اليهود» في ٢٠٠٠/١٢/١ قوله في خطاب في سدني «قالوا لي في نيوزلندا في الأسبوع الماضي بأنني أتكلم بشكل قاسٍ، قلت لهم بأنني في المكان الذي جئت منه، لا يحيط بنا خمسون مليون من الغنم، وإنما خمسون مليونا من الذئاب».

وقد زار ما يقارب العشرة آلاف إسرائيلي نيوزلندا عام ٢٠٠٨، وجرى إلغاء الحصول على تأشيرة الزيارة بين نيوزلندا وإسرائيل لتشجيع التجارة والسياحة. وتجري حالياً مباحثات لتنشيط السياحة بين الدولتين، ولتمكين الشبيبة الإسرائيلية والنيوزيلندية من العمل والدراسة كل في بلد الآخر.

إلا أن العلاقة بين البلدين مرت ببعض الأزمات، بسبب انتقاد نيوزلندا لسياسات إسرائيل ضد الفلسطينيين.

• أزمات تعتري العلاقات

كان أول تصادم بين الحكومة النيوزيلندية وإسرائيل عام ١٩٨٢ عندما قام ممثل منظمة التحرير الفلسطينية (م ت ف) لدى أستراليا بزيارة لنيوزلندا بدعوة من الاتحاد العام لطلبة نيوزلندا واجتماعه مع وزير الخارجية في ذلك الوقت وارن كوبر، حيث كان الاجتماع الأول الرسمي الذي جرى بين الحكومة النيوزيلندية و «م. ت. ف» والذي نتج عنه اعتراف نيوزلندا الواقعي de facto بمنظمة التحرير وموافقتها على فتح مكتب للمنظمة على أراضيها.

وفي أواخر شهر أيار ١٩٨٨ كشفت الصحافة النيوزيلندية عن إهانة وجهتها الحكومة النيوزيلندية إلى إسرائيل وذلك في تأخير تقديم السفير النيوزيلندي لأوراق اعتماده لإسرائيل منذ شهر كانون الأول ١٩٨٧، لاحقاً لبيان وزير الخارجية راسيل مارشال الذي عبر فيه عن «قلق الحكومة من تصرف الحكومة الإسرائيلية تجاه الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧» وبأن الوزير قرر «تأجيل تقديم السفير أوراق اعتماده لتأكيد هذا القلق، وبأنه قد جرى إعلام الحكومة الإسرائيلية بهذه الخطوة.» وهذه لم تكن المرة الأولى التي تقدم فيها نيوزلندا على الإعراب عن سخطها بهذه الطريقة، فقد قامت سابقاً بتأخير تقديم أوراق اعتماد سفيرها إلى إسرائيل احتجاجا على تدمير الطيران الإسرائيلي لمكتب ياسر عرفات في تونس في أوائل شهر تشرين الأول ١٩٨٥.

وفي ٢٠٠٢/٥/٢٥ قاطع وزير الخارجية والمسؤولون وأعضاء البرلمان التابع لحزب العمال الحاكم حفل العيد الوطني الإسرائيلي. ففي جواب عن سؤال من المعارضة في البرلمان عما إذا كان عدم وجود أي وزير في حفل العيد الوطني الإسرائيلي هو أمر متعمد أم مجرد عدم انتباه، قال وزير الخارجية فيل غوف بأن ذلك كان عملا متعمدا. وفي إجابة على سؤال آخر قال بأنه كتب لسفير إسرائيل معرباً عن إدانته الشديدة للعمليات الانتحارية والإرهاب، وعن العذاب وزهق الأرواح المفروضة على المواطنين الفلسطينيين. وبأنه طالب إسرائيل بسحب قوات جيشها الفوري من الضفة الغربية، وبأن خسارة الأرواح ومنع الطعام والمياه والمواد الطبية عن المواطنين شيء لا يطاق، وبأنه عبر عن قلقه حول مهاجمة وتوقيف مؤسسات الهلال الأحمر والصليب الأحمر الموثقة خلال عمليات الإنقاذ ومعالجة المرضى، وأن مهاجمة الصحافيين أمر مرفوض بشكل كامل.

ورفض وزير الخارجية النيوزيلندي فيل غو بشكل صارم طلبا إسرائيليا بعدم الاجتماع مع الرئيس عرفات خلال زيارته إلى كل من إسرائيل وفلسطين في ٢٠٠٣/٥/٢٨، خلال حصار إسرائيل للرئيس عرفات في مكتبه في رام الله، وتهديده أنه إن قام بذلك فإن شارون سوف يرفض الاجتماع معه، قائلاً «بإمكان شارون أن يتخذ القرار الذي يريده لنفسه...ولكننا نحن من يتخذ القرار حول من نريد أن نجتمع معهم.» واجتمع غوف مع الرئيس عرفات ولم يأبه بإلغاء إسرائيل لقاءه مع شارون. وهو الموقف الذي تبناه جميع الرؤساء والوزراء والمسؤولين الدوليين ممن زاروا المنطقة ولديهم كرامة ويحترمون سيادة أوطانهم.

٢- العلاقات التجارية والعسكرية

يميل حجم التبادل التجاري بين إسرائيل ونيوزلندا بشكل كبير ومستمر لصالح إسرائيل، فقد وصل عام ٢٠١٢ إلى ما يقارب ٢٠٠ مليون دولار نيوزيلندي (ما يقارب ١٦٣ مليون دولار أميركي)، صدّرت إسرائيل منه إلى نيوزلندا ما قيمته ١٨٦ مليون مقابل ١٤ مليون دولار استوردته منها. وجرى في عام ١٩٩٤ إنشاء جمعية التجارة النيوزيلندية الإسرائيلية. بالمقارنة، فإن حجم التبادل التجاري بين نيوزلندا وإسرائيل يعتبر صغيرا إذا ما قورن مع حجم التبادل التجاري بين الدول العربية ونيوزلندا الذي يزيد عن أربعة مليارات دولار سنوياً، والذي يميل فيه ميزان المدفوعات بشكل كبير لصالح نيوزلندا.

وكانت حركة السلام في نيوزلندا وزعت تحذيراً في ٢٠٠٥/٢/١٨ بعنوان «تصدير التكنولوجيا العسكرية النيوزيلندية إلى إسرائيل»، كشفت فيه الغطاء عن مباحثات تجريها شركة أوسكمار Oscmar International Ltd ومركزها في مدينة أوكلاند لتصدير برنامج ليزر متطور ومتكامل لاستعماله من قبل الآليات القتالية المتقدمة في الجيش الإسرائيلي.

وكان وزير الخارجية النيوزيلندية دونالد مكينون نفى في بيان صحافي أصدره في ١٩٩٢/١٠/٢٢، ما تناقلته الصحف الإسرائيلية عقب زيارة واران كوبر الذي كان يشغل في تلك الفترة منصب وزير الدفاع واجتماعه مع رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين في ١٩٩٢/١٠/٢٠، بأن الحكومة النيوزيلندية تخطط لشراء أسلحة إسرائيلية، قائلاً «لا توجد اتفاقات أمن أو دفاع بين إسرائيل ونيوزلندا، ولا توجد خطط للقيام بذلك. العلاقة الوحيدة لنا هي من خلال اشتراك نيوزلندا بقوات المراقبين متعددة الجنسيات في سيناء.» وقال «لا توجد هناك اتفاقات جديدة بين نيوزلندا وإسرائيل في حقل التعاون العسكري، ولا توجد خطط لحكومتنا لشراء التكنولوجيا الإسرائيلية للبارجات الحربية.» وكشف وزير الخارجية في بيانه عن وجود ممثلين لبيع الأسلحة الإسرائيلية في المنطقة قائلاً بأنه خلال اجتماع وزير الدفاع كوبر مع رئيس الوزراء رابين قال كوبر بأنه على علم بوجود بائعين للأسلحة الإسرائيلية يعملون في هذه المنطقة من العالم. ولكن من الأهمية الإشارة هنا إلى أن ما تناقلته الصحافة الإسرائيلية عن هذا الموضوع كان بناءً على خبر قام بتوزيعه مكتب الإعلام للحكومة الإسرائيلية في١٩٩٢/١٠/٢١ بعنوان «رابين يجتمع مع وزير الدفاع النيوزيلندي» ورد فيه أن «المدير العام لوزارة الدفاع الإسرائيلية دافيد عبري عرض على وزير الدفاع النيوزيلندي تعاونا بين مؤسسات وزارات الدفاع الإسرائيلية والنيوزيلندية، وقد أجاب الضيف بالموافقة على ذلك».

ومن الجدير بالذكر أن إسرائيل تقوم من خلال منظمات صهيونية ويهودية مثل منظمة الشبيبة الصهيونية بيتار-Betar وغيرها بتنظيم برامج ومخيمات للشبيبة اليهود من كافة الدول الغربية تحت أسماء مختلفة مثل برنامج غندا-Ganda program وبرنامج سيرال-Seral program حيث تتضمن هذه البرامج التدريب العسكري في إسرائيل. بالإضافة إلى أن الكثيرين من اليهود من نيوزلندا يقومون بالخدمة العسكرية في إسرائيل وشاركوا في حروبها ضد العرب، وبأن العديدين من اليهود النيوزيلنديين والأستراليين والأميركان والبريطانيين والفرنسيين وغيرهم يجري تنظيمهم للعمل كجواسيس ومخبرين حول العالم لوكالات التجسس والمخابرات الإسرائيلية، بما في ذلك داخل الدول العربية والإسلامية

كما كشفت عمليات تزوير جوازات السفر.

وبهذا الخصوص، نقل الإعلام عن أحد كبار الأكاديميين المتخصصين في العلاقات الدولية والاستراتيجية في أستراليا وهو الدكتور مايكل ماكينلي والأكاديمي النيوزيلندي الدكتور جيم رولف قولهما بأن «الموساد الإسرائيلي يعتمد بشكل كبير على أعضاء الجاليات اليهودية في التجسس». وجرى الكشف عبر السنين عن أفراد من الجاليات اليهودية حول العالم التي كانت تتجسس على أوطانها لحساب إسرائيل، رغم خطورة ذلك وانعكاسه على إدخال عامل التشكيك بجميع مواطني هذه الدول من زائرين وعاملين في الدول العربية والإسلامية وغيرها، والضرر الذي يلحقه ذلك بمصالح تلك الدول وسمعتها وأمنها الوطني فإن الحكومات الغربية تتستر على الأخطار التي تلحق بها وبمواطنيها خدمة لمصالح إسرائيل. يمكن للمرء أن يتصور الضجة التي سوف تحدث إعلامياً وحكومياً في هذه الدول لو أن دولة عربية أو إسلامية قامت بتنظيم تدريب عسكري لشبيبة أسترالية من أصول عربية أو إسلامية، أو لو أنه كشف النقاب عن نشاط لخلية تجسس تابعة لمخابرات عربية أو إسلامية في أستراليا، نيوزلندا، كندا، بريطانيا أو الولايات المتحدة الأميركية، تقوم بتزوير جوازات سفر هذه الدول لاستعمالها في عمليات تجسس واغتيال في دول أخرى، صديقة لها.

إلا أن أهم القضايا الأمنية التي أثيرت في العلاقات بين البلدين كانت قضية جوازات السفر المزورة التي يستخدمها الموساد وهو ما سنأتي عليه بالتفصل.

- تزوير جوازات السفر النيوزيلندية

ألقت سلطات الأمن النيوزيلندية القبض على عميلين للموساد الإسرائيلي متلبسين في عملية تزوير لجوازات السفر النيوزيلندية، فيما فرّ اثنان آخران. فقد كشفت رئيسة الوزراء النيوزيلندية هيلين كلارك في بيان صحافي أصدرته في ٢٠٠٤/٧/١٥ عن عملية التزوير، وأدانت فيه الحكومة الإسرائيلية بشدة، ورفضت بشكل قاطع هذا العمل الذي وصفته بأنه خرق متعمد لسيادة نيوزلندا والقانون الدولي.

وقالت كلارك بأن هناك «أسبابا قوية للإيمان بأن الاثنين يعملون بالنيابة عن قوى المخابرات الإسرائيلية» وقالت بأن «هذه القضية هي أكبر بكثير من كونها تصرفا إجراميا من قبل فردين»، وأضافت «تنظر الحكومة النيوزيلندية إلى هذه العملية التي قامت بها المخابرات الإسرائيلية ليس فقط كونها ليست مقبولة ولكنها أيضاً خرق لسيادة نيوزلندا والقانون الدولي»، وقالت «يحاول العملاء الإسرائيليون الحط من مصداقية سلطة جواز السفر النيوزيلندي، هذا الخرق الذي كان بإمكانه أن يشكل صعوبات بالغة للنيوزيلنديين الذين يقدمون جوازات سفرهم في مختلف بلاد العالم في المستقبل»، «إننا ندين بدون تحفظ هذه الأعمال من قبل أجهزة الحكومة الإسرائيلية» وأضافت أن «هذه المرة ليست الأولى التي لجأت فيها إسرائيل للحصول على جوازات سفر عن طريق التزوير. فإن عملاء إسرائيليين كانوا فشلوا في عملية اغتيال في الأردن عام ١٩٩٧، وأكتشف بأنهم كانوا يحملون جوازات سفر كندية.»

وقالت كلارك بأنها طالبت منذ ثلاثة أشهر الحكومة الإسرائيلية بتقديم توضيح واعتذار رسمي، ولكن إسرائيل لم

تقم بذلك. لذلك أعلنت رئيسة الوزراء عن اتخاذ الحكومة النيوزيلندية عددا من الإجراءات بما فيها:

- وقف جميع الزيارات الرسمية من وإلى إسرائيل.
- بأن أي طلب إسرائيلي لزيارة رئيس إسرائيل موشي قصاب لنيوزلندا في شهر آب القادم، سوف يرفض (وبذلك كشفت كلارك النقاب عن هذه الزيارة إلى أستراليا ونيوزلندا التي كانت طي الكتمان لغاية الآن.)
- بأن جميع المسؤولين الإسرائيليين الذين سوف يقومون بزيارات رسمية لنيوزلندا في المستقبل سوف يضطرون لتقديم طلب مسبق للحصول على تأشيرة لدخول البلاد.
- إلغاء الاجتماع التشاوري المزمع عقده في أواخر العام بين وزارتي الخارجية.
- تأخير الموافقة على تعيين السفير الإسرائيلي الجديد لدى نيوزلندا، وإلغاء زيارات السفير النيوزيلندي المعتمد لدى إسرائيل.
- بأن المسؤولين في وزارة الخارجية والتجارة، والوزراء، سوف يكونون مضبوطي النفس بشكل قاطع في الاتصال مع القنصل الإسرائيلي.

كشفت تحقيقات البوليس النيوزيلندي عن أربعة أعضاء في خلية الموساد وهم؛ إيلي كارا وهو إسرائيلي انتقل منذ أربع سنوات إلى أستراليا ويدعي أنه يدير من مسكنه مكتبا سياحيا تابعا لشركة في إسرائيل. وكان أن سافر خلال ثلاث سنوات ٢٤ مرة إلى نيوزلندا، وهو ممن تم القبض عليهم. و يوريل زوشي كيلمان وهو إسرائيلي وتم القبض عليه أيضاً، و أنثوني دافيد ريزنيك وهو نيوزيلندي كان عاش في إسرائيل لفترة ١٣ عاما وخدم في الجيش الإسرائيلي، وهو عضو سابق في «مجلس يهود أوكلاند» استطاع الهرب من البلاد ولم يقبض عليه. أما الشخص الرابع في الخلية فهو زئيف باركان وهو دبلوماسي إسرائيلي كان خدم في السفارة الإسرائيلية في فيينا/ النمسا من ١٩٩٦ ولغاية ٢٠٠١. وقالت صحيفة نيوزيلاند هيرالد إنه يحمل جوازات سفر أميركية وكندية، وأستطاع مغادرة نيوزلندا متوجهاً إلى أستراليا في اليوم التالي لاعتقال العضوين الآخرين من الخلية.

كانت العملية التي كشفها البوليس خلال محاولة قيام أحد أعضاء خلية الموساد تقمص شخصية يهودي نيوزيلندي مقعد يعاني من شلل دماغي للحصول على جواز سفر باسمه للعميل زئيف باركان مقدمين صور باركان، مع طلب جواز السفر.

وقد حكم على عميلي الموساد يوريل زوشي كيلمان وإيلي كارا بالسجن ستة أشهر ودفع غرامة مالية قدرها خمسون ألف دولار نيوزيلندي لكل منهما، بعد أن اعترفوا بالتهم الموجهة ضدهم وهي «محاولة الحصول على جوازات سفر نيوزيلندية عن طريق الاحتيال، والاشتراك ضمن جماعة إجرامية منظمة للحصول على جوازات سفر مزورة.»

وقال وزير الخارجية النيوزيلندي فيل غوف لصحيفة هآرتس الإسرائيلية بأنه يعتقد بأن هدف الموساد من تزوير جوازات السفر النيوزيلندية القيام بعملية اغتيال في دولة ثالثة، الذي كان بإمكانه أن يتسبب بضرر لنيوزلندا لا يمكن إصلاحه.

ونقل تقرير طبع في صحيفة أخبار اليهود الأستراليين عن خبراء بالمخابرات الإسرائيلية قولهم إنهم يعتقدون أن عملية

تزويـر جـوازات السـفر مرتبطـة بمحـاولات الموسـاد الإسرائيـلي التسـلل إلى إيـران للتجسـس عـلى برامجهـا النوويـة، وأولوياتهـم الأخـرى «لصيـد الإرهابيـين» حـول العـالم. وبـأن هـدف الموسـاد مـن الحصـول عـلى جـوازات سـفر نيوزيلنديـة هـو الاسـتفادة مـن مـا توفـره جـوازات السـفر هـذه مـن سـهولة في الدخـول شـبه الحـرّ لحامليـه للـدول العربيـة وإيـران.

ونقلت الصحف أن الحكومة النيوزيلندية طلبت من سنغافورة تسليمها عنصرا بارزا في الموساد يعمل في سنغافورة للتحقيق معه، وبأنها تعتقد بوجود «عملاء نائمين» في نيوزلندا. وقالت صحيفة هآرتس الإسرائيلية إن هذه العملية المخجلة للموساد ...والمغامرة السيئة هي جزء من سلسلة من عمليات فاشلة في السنوات الأخيرة في عدد من الدول في سويسرا وألمانيا وإنكلترا وقبرص والآن في نيوزلندا.

حدد وزير الخارجية فيل غوف مطالب نيوزلندا لإعادة العلاقات بتقديم إسرائيل «اعتذارا رسميا حول عملية جوازات السفر، واعترافها بمسؤوليتها عن تلك العملية، وتقديم توضيح وتعهد بأنها لن تقوم بمثل ذلك في المستقبل».

وفي ٢٠٠٥/٦/٢٦ أرسل وزير الخارجية الإسرائيلي سيلفان شالوم رسالة إلى نظيره النيوزيلندي قدم فيها اعتذار إسرائيل العلني والرسمي ومسؤوليتها عن عملية تزوير جوازات السفر النيوزيلندية، وقال بأن «إسرائيل تلتزم بأخذ خطوات لمنع حدوث مثل ذلك في المستقبل.» وبناءً على ذلك، أعلن وزير الخارجية النيوزيلندي قبول الاعتذار الإسرائيلي وبأن الموضوع «أصبح وراءنا» وبأن الدولتين «سوف تستأنفان علاقات الصداقة الدبلوماسية.»

ثانياً، دول جنوب الباسيفيك

توجد في منطقة جنوب الباسيفيك ١٥ دولة، إذا ما استثنينا أستراليا ونيوزلندا، هي: بابوا نيو غيني، فيجي، جزر السولومون، فانواتو، ساموا، تونغا، توفالو، مارشال آيلندز، ميكرونيزيا، كيريباتي، ناورو، بالاو، كوك آيلندز، نييو ونيو كاليدونيا. جميع هذه الدول هي دول مستقلة وأعضاء في هيئة الأمم عدى ثلاث دول هي الكوك آيلندز و نييو وهما تابعتان لنيوزلندا ونيو كاليدونيا وهي خاضعة للحكم الفرنسي.

تتشكل دول جنوب الباسيفيك من آلاف الجزر بأحجام مختلفة، تمتد على مساحة ١٦٦ مليون كيلو متر، بما في ذلك مجالها البحري. يبلغ مجموع عدد سكانها ٩,٥ مليون نسمة تقريباً. أكبر دولة فيها هي بابوا نيو غيني التي تبلغ مساحتها ٤٨٣,٠٠٠ كم^{٢} وعدد سكانها ٧,٠١٣ مليون نسمة وأصغرها هي ناورو بمساحة ٢١ كم^{٢} وعدد سكانها ١٠,٢٠٠ نسمة.

خضعت جميع دول جنوب الباسيفيك عبر تاريخها للاستعمار الإنكليزي والفرنسي والألماني والأسترالي والنيوزيلندي والأميركي، وحصلت على استقلالها أو حكمها الذاتي تدريجياً عبر السنين، حيث أن أول الدول التي نالت استقلالها كانت دولة فيجي عام ١٩٧٠ وهو العام الذي انضمت فيه إلى هيئة الأمم وأحدثها استقلالا وانضماما لهيئة الأمم هي دولة توفالو عام ٢٠٠٠. كما أن بعض هذه الدول تخضع لحماية الولايات المتحدة الأميركية مثل المارشال آيلندز. تعتمد دول جنوب الباسيفيك بشكل كبير على المساعدات التي تحصل عليها من أستراليا ونيوزلندا، وقد وصلت المساعدات الأسترالية لها للعام ١١- ٢٠١٠ إلى ١،١١٦،٣$ مليون دولار.

فهم إسرائيل للباسيفيك ومحددات العلاقة

أدرك رؤساء المنظمة الصهيونية في أستراليا أهمية آسيا ودول الباسيفيك على المسرح الدولي، فقاموا عام ١٩٨٠ بإنشاء «جمعية آسيا – باسيفيك اليهودية Asia-Pacific Jewish Association (APJA)» التي عقدت مؤتمرها التأسيسي الأول في هونغ كونغ عام ١٩٨٠، وذلك من أجل جمع ٢٠ جالية يهودية في الدول الآسيوية ومنطقة الباسيفيك، لدعمها وإبرازها وتجييرها لخدمة مصالح إسرائيل في هذه الدول.

العلاقات الإسرائيلية مع دول جنوب الباسيفيك حديثة العهد، فلاحقاً لزيارة الرئيس الإسرائيلي هيرتسوغ لعدد من دول المنطقة في أواخر عام ١٩٨٦، طالب الحكومة الإسرائيلية باستثمار المزيد من الجهود في دول الباسيفيك وآسيا مشيراً إلى «أن لدى تلك المنطقة إمكانات مستقبلية.»[١] وبناء عليه، أنشأت وزارة الخارجية الإسرائيلية في أواخر عام ١٩٨٦ مكتبا خاصا لدول «أوسيانا» حيث كان لها علاقات دبلوماسية في ذلك العام مع فيجي وساموا الغربية وتونغا وتوفالو وكيريباتي وبابوا نيو غيني. ولكنها أقامت منذ ذلك الوقت علاقات دبلوماسية مع جميع دول جنوب الباسيفيك، حيث كانت سفارات إسرائيل في أستراليا ونيوزلندا تتقاسم فيما بينها تمثيل إسرائيل لدى هذه الدول. لاحقاً لإغلاق سفارتها في نيوزلندا أصبحت السفارة الإسرائيلية في أستراليا هي المكلفة بتمثيلها لدى هذه الدول. وقد أنشأت وزارة الخارجية الإسرائيلية مكتباً خاصاً لشؤون الباسيفيك، وعينت سفيرا متجولا لدول جنوب الباسيفيك، مقيما في الوزارة.

وكان أن افتتحت إسرائيل أول سفارة لها في دول جنوب الباسيفيك في فيجي في آذار ١٩٨٨،[٢] لاحقاً للانقلاب العسكري الذي دعمته وشاركت فيه هناك، حيث أوكلت للسفارة مهمة تغطية تسع دول في الباسيفيك هي بالإضافة إلى فيجي، بابوا نيو غيني، ساموا، تونغا، جزر السولومون، جزر مارشال، ميكرونيزيا، كيريباتي وتوفالو. ولكنها عادت وأغلقت السفارة إلى جانب سفارتها في نيوزلندا والقنصلية في سدني عام ٢٠٠٦، ضمن تخفيض نفقات وزارة الخارجية.

أولت إسرائيل، ضمن مخطط العلاقات العامة وبناء العلاقات للتأثير على الدول وميلها إلى جانبها، اهتماماً لدول جنوب الباسيفيك ووضعت برامج وجهت فيها عبر السنين الدعوات للمسؤولين وأعضاء برلمان وقيادات شبابية ودينية وعمالية وغيرها لزيارتها، تقوم خلالها بعملية مسح أدمغة بشكل ذكي ومبطن للتأثير عليهم واستمالتهم. كما قدمت لعدد من دول جنوب الباسيفيك مساعدات تقنية طويلة الأمد، وهي المساعدات التي تفضلها على المساعدات العينية المباشرة، لبناء مشاريع مثل محطات تحلية المياه. ففي هذا الخصوص، نقلت صحيفة «أخبار اليهود في أستراليا» قول السفير الإسرائيلي «كمبدأ، إسرائيل لا تقدم مساعدات نقدية مباشرة، مفضلة مساعدة الدول في تأسيس بنى تحتية و تقديم الخبراء. ويقوم اتحاد نقابات عمال إسرائيل (الهستدروت) بدور في هذا المخطط من خلال إعداده لدورات تدريبية للمنظمات العمالية وتقديم منح تدريب لمسؤولي النقابات العمالية في دول الباسيفيك. على سبيل المثال فقد أرسلت إسرائيل عبر السنين خبراء للعمل في مزرعة دواجن في فيجي، وخبراء زراعيين إلى بابوا نيو غيني، وساعدت شركة اتصالات إسرائيلية بابوا نيو غيني في تحسين ربط شبكة اتصالاتها الدولية. وذهب فريق إسرائيلي ياباني مشترك إلى بابوا نيو غيني لمساعدتها في تطوير برامجها الزراعية، مثلاً في مجال تربية خلايا النحل وإنتاج العسل، وأرسلت خبراء لمجلس السلع في تونغا، وخبراء زراعيين

إلى جزر المارشال وخبراء أسماك إلى كيريباتي ...» [٣]

استطاعت إسرائيل من خلال استثمار تقديم المساعدات وتوجيه الدعوات لمسؤولين ورؤساء نقابات ورجال دين وغيرهم، التأثير على عدد من دول الباسيفيك لكسب أصواتها في هيئة الأمم المتحدة. قال السفير الإسرائيلي في فيجي زوهار راز «عادة ما يكون السؤال الأول الذي يطرح عليّ، لماذا نحن هناك [في الباسيفيك]؟ فيكون جوابي بأنه كان علينا أن نكون هناك قبل وقت طويل، إنها فرصة لإسرائيل لكي تلعب دورا نشيطا في تطوير هذه الدول الوليدة. بإمكان جنوب الباسيفيك وإسرائيل أن يستفيدوا كثيراً من بعضهم البعض... إن مساعدة هذه الدول الصغيرة يساعد أيضاً إسرائيل في المحافل الدولية...دولة مثل جزر السولومون التي عدد سكانها ٢٥٠،٠٠٠ لها نفس صوت الصين التي يتجاوز سكانها المليار.» [٤]

كما أشار السفير اللاحق لإسرائيل في فيجي إيلان هارتوف في مقابلة مع صحيفة أخبار اليهود في منتصف ١٩٩٣ إلى أن «جزر الباسيفيك لديها أفضل السجلات في تأييد إسرائيل في هيئة الأمم بعد الولايات المتحدة». [٥] بعض الدول في جنوب الباسيفيك، وخصوصاً الصغيرة منها التي تخضع للحماية الأميركية، مقربة جداً إلى إسرائيل، مثل؛ ميكرونيزيا وجزر المارشال و بالاو و ناورو. تشير سجلات التصويت في هيئة الأمم إلى أن هذه الدول هي من أكثر الدول التي تصوت إلى جانب إسرائيل.

وكان الباحث (علي القزق) بصفته ممثلاً لمنظمة التحرير الفلسطينية قام بجولة في جنوب الباسيفيك في أيار ١٩٨٥، شملت كلا من جمهورية فانواتو وجزر السولومون وساموا الغربية وفيجي، حيث كانت أول زيارة يقوم بها مسؤول فلسطيني لدول جنوب الباسيفيك، اجتمع خلالها مع رؤساء وزراء جميع الدول التي زارها عدا فيجي، ونتج عن الزيارة اعتراف جمهورية فانواتو بدولة فلسطين وإقامة علاقات دبلوماسية كاملة معها. تبعها اعتراف دولة بابوا نيو غيني عام ١٩٩٤، ودولة تيمور الشرقية عام ٢٠٠٤. ورفضت فانواتو الاعتراف بإسرائيل رغم ضغوطات هائلة مورست عليها، وصمدت حتى التوقيع على اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣ حيث اعترفت بإسرائيل وأقامت علاقات دبلوماسية معها. ولكن وللأسف بسبب الإهمال الذي اعترى لاحقاً العمل الدبلوماسي الفلسطيني في دول الباسيفيك من جانب، وتكثيف إسرائيل لنشاطها في دول هناك من جانب آخر، جرى انقلاب في مواقف بعض هذه الدول حول القضية الفلسطينية، مثل دولة فانواتو.

اللوبي الصهيوني

يدعم اللوبي الإسرائيلي في استراليا والولايات المتحدة نشاط المسيحيين الصهاينة مثل «كنيسة المسيحيين الصهيونيين» وتفرعاتها؛ السفارة المسيحية العالمية-القدس، والحملة العامة المسيحية الإسرائيلية ومجموعة الكنسيين الذين يعملون باسم «الخروج من الظلام»، وغيرهم، في نيوزلندا وأستراليا ودول جنوب الباسيفيك. حيث يقوم أعضاء هذه الكنائس، وهي كنائس صغيرة ولكنها نشطة وفعالة، باستغلال انعزال هذه الدول عن بقية دول العالم، وبساطتهم وجهلهم عن العالم

العربي وحقيقة قيام إسرائيل في فلسطين وتشريد الشعب الفلسطيني من وطنه، بتزوير التاريخ وإساءة استعمال الإنجيل وصهينته وتفسيره بما يلائم إسرائيل وأطماعها الاستعمارية، وغسل عقول البسطاء من المسيحيين، والادعاء بأن إسرائيل اليوم هي نفس إسرائيل التي تذكرها الكتب المقدسة وامتداد لها. وبأن إسرائيل تتعرض إلى مؤامرة وعدوان عربي/إسلامي، وترويج الأكاذيب بأن الفلسطينيين هم أغراب دخلاء غزاة يحاولون مع العرب والمسلمين احتلال إسرائيل وطرد اليهود من وطنهم، وبأن الفلسطينيين هم الشياطين واليهود هم شعب الله المختار، وبأن عودة اليهود «إلى وطنهم» هو وعد وإرادة إلهية ومن يخالف ذلك يخالف الله ومشيئته. فقد قال سفير إسرائيل الأول لفيجي ودول الباسيفيك زوهار راز ، «إن الإيمان المسيحي القوي لدى الكثيرين في جزر الباسيفيك هو في مصلحة إسرائيل، حيث يُنظر إلى إسرائيل بأنها الدولة المقدسة، لذلك فإن الكثيرين من المواطنين هم من المؤيدين.»[٦]

وقد وصف عالم إسرائيلي أرسلته إسرائيل إلى بابوا نيو غيني وصوله قائلاً «لقد جرى استقبالنا بشكل حميم جداً من قبل القرويين الذين كونهم مسيحيين يفكرون قبل أي شيء أن إسرائيل هي دولة مقدسة، لذلك الكثيرون من الناس عاملونا وكأننا تقريباً ملائكة.»[٧]

وفي بيان صادر عن كنيسة «السفارة المسيحية الدولية-القدس» بمناسبة تأسيس فرع لها في فيجي في أوائل عام ١٩٩٣ قالت بأن أهداف المكتب هو:

« إظهار التعاطف مع الشعب اليهودي وإعادة ولادة دولة إسرائيل، من خلال أن نكون [«السفارة المسيحية الدولية-القدس»] مصدرا للراحة؛ ونكون مركزا يتلقى منه المسيحيون فهم إسرائيل من خلال الكتاب المقدس والتعلم كيف أن تكون مرتبطا بشكل حقيقي مع الشعب [والمقصود بذلك أن تنشط في أوساط الشعب لدعم إسرائيل]؛ لأن يقدم المكتب للمسيحيين الفهم الحقيقي عن ما يحصل في الأرض اليوم لكي يمكن تفسير ما يحصل في العالم من خلال كلمة الله [في ما يخص دعم إسرائيل]؛ لتذكير وتشجيع المسيحيين للصلاة للقدس وأرض إسرائيل؛ لتحفيز القادة المسيحيين، لكي يصبح أعضاء المكتب مؤثرين فاعلين في دولهم بالنيابة عن الشعب اليهودي؛ لتشجيع اليهود للعودة إلى وطنهم؛ لكي يكون المكتب قناة لتحقيق وعد الله لأن تعيش إسرائيل في يوم من الأيام مع جيرانها العرب في سلام تحت مباركة الله في منتصف الأرض؛ لبدء أو مساعدة مشاريع في إسرائيل، بما في ذلك مشاريع اقتصادية، لمنفعة من يعيش هناك؛ المشاركة في نشاطات لتمهيد الطريق للرب لاستباق فترة حكمه من القدس.»[٨]

وقد قال مدير الكنيسة الدكتور جوهان لوخوف بأن هدف السفارة المسيحية هو «تعليم المسيحيين عن الجذور اليهودية لمعتقدنا ولتشجيعهم لتسديد بعض من الدين الهائل الذي ندين به للشعب اليهودي.»[٩] ومن الجدير بالذكر أن رئيس وزراء فيجي الكولونيل سيتيفيني رابوكا، الذي قام بالانقلاب العسكري الأول فيها بمساعدة الموساد الإسرائيلي، والسفير الإسرائيلي حضرا حفل افتتاح مكتب هذه الكنيسة في ١٩٩٣/٣/١٧. وأعلن السفير الإسرائيلي في فيجي بأن راديو فيجي قد بدأ ببث دروس لتعليم اللغة العبرية.[١٠]

هذا ويظهر مدى نجاح تغلغل الكنائس الصهيونية وتحوير الكتاب المقدس وصهينته في الأسباب التي أعطاها وزير

التعليم في جمهورية فانواتو مارسيلينو بيبيتي لتصويته ضد عضوية فلسطين في اليونيسكو قائلاً، هناك ثلاثة أسباب جيدة للتصويت إلى جانب إسرائيل في اليونيسكو؛ «أولاً فإن الولايات المتحدة الأمريكية تقدم لليونيسكو ٢٥٪ تقريباً من الدعم المالي، وفي الوقت نفسه فقد أعلن الكونغرس أنه لن يدعم مالياً أي دولة أو منظمة تقف ضد إسرائيل، وقبل مؤتمر اليونيسكو اجتمعت مع مسؤولين أمريكيين وقدمت لهم طلبا لدعم صندوق تحدي الألفية الثانية، ولا أريد أن أعرض ذلك للخطر في التصويت ضد إسرائيل. والسبب الثالث هو كون فانواتو دولة مسيحية فإنها لا تستطيع التصويت ضد إسرائيل.» واستطرد قائلاً «السبب الثالث واضح بشكل كامل وهو أن أصل المعتقد الديني لفانواتو جاء من إسرائيل، ولهذا السبب يجب أن تقف إلى جانب إسرائيل. كشعب مسيحي يجب أن نفي بوعد الله، وأحد الوعود الرئيسية من الله يوجد في سفر التكوين ٣:١٢ وهذا هو أيضاً السبب الذي أريد به البركة لفانواتو، وأعتقد بأن البلد سوف تُبارك اليوم.» وقال وزير التعليم «إنني أؤمن أن الله سمح لقادة جمهورية فانواتو VRP لكي يتحدوا مجدداً لأنني اتخذت هذا الموقف في التصويت مع إسرائيل.» [١١]

٢- العلاقات السياسية

جمهورية فيجي

اقيمت العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل وفيجي في آب ١٩٧٠، وجرى اعتماد سفير إسرائيل في أستراليا ليكون سفيرا غير مقيم لدى فيجي في حزيران ١٩٧١. وفي عام ١٩٨٠ اعتمدت فيجي سفيرها في إنكلترا لدى إسرائيل. ويوجد ما يقارب الثلاثين من اليهود المقيمين في فيجي من جنسيات مختلفة، يقيم معظمهم في مدينة سوفا العاصمة.

حاولت إسرائيل عدداً من المرات أن تفتح سفارة لها في فيجي إلاً أن جميع محاولاتها قوبلت بالرفض، ولكنها لاحقاً للانقلاب العسكري الأول في فيجي وعلاقاتها المتينة مع رئيس الانقلاب الجنرال ستيفيني رابوكا ، والدور الذي لعبته في الانقلاب، استطاعت فتح سفارة في آذار ١٩٨٨، وهكذا أسست أول سفارة لها في دول جنوب الباسفيك بسبب صعود أهمية دول الباسيفيك «السياسية والاقتصادية» كما قالت.[١٢]

قام الحاكم العام لفيجي بينايا غانيليو بزيارة لإسرائيل في عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٥ ورئيس الوزراء كاميسيس مارا عام ١٩٨٤. كما زار الرئيس الإسرائيلي حاييم هيرتسوغ فيجي في النصف الأخير من شهر تشرين الثاني ١٩٨٦.

شاركت القوات الفيجية في قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيلUNIFIL) بكتيبة مشاة من عام ١٩٧٨ولغاية ٢٠٠٢ وفي قوات حفظ السلام في سيناء (MFO) منذ عام ١٩٨١بكتيبة مشاة أيضاً، قتل منهم في قوات اليونيفيل ٣٥ عنصرا، وهو العدد الأكبر من خسائر قوات اليونيفيل. وكانت إسرائيل ارتكبت مذبحة قانا في مركز قيادة القوات الدولية الذي تديره القوات الفيجية في قانا في ١٩٩٦/٤/١٨ عندما قامت بقصف المركز الذي التجأ إليه المدنيون اللبنانيون هرباً من القصف العشوائي الإسرائيلي خلال عدوانها على جنوب لبنان الذي أطلقت عليه عملية «عناقيد الغضب». أسفرت تلك المذبحة عن مقتل ١٠٧ من المدنيين اللبنانيين بما في ذلك عشرات الأطفال والمسنين وجرح ١١٦ آخرين،

إضافة إلى جرح أربعة من الجنود الفيجيين في القوات الدولية.

وكان كاتب هذا البحث، علي القزق أن قام بزيارة ناجحة بصفته ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في أستراليا ونيوزلندا في ذلك الوقت إلى عدد من دول جنوب الباسيفيك كان من ضمنها دولة فيجي التي وصلها في ١٩٨٥/٥/٢، أجرى خلالها مباحثات مع المسؤولين بغية إقامة علاقات دبلوماسية، إلاّ أن إسرائيل نجحت في ممارسة الضغوط على الحكومة لتعطيل ذلك، حيث كشفت جريدة أخبار فيجي- The Fiji Times النقاب عن وصول ثلاثة مسؤولين إسرائيليين في مساء اليوم نفسه الذي وصل فيه سفير فلسطين، وقالت إنه لم يجر كشف النقاب عن أسماء الإسرائيليين ولا عن طبيعة زيارتهم، وذكرت الجريدة بأن الوفد الإسرائيلي اجتمع حال وصوله مع مسؤولين في الحكومة، بالإضافة إلى اجتماع آخر قالت إنهم سوف يجرونه في اليوم التالي.[١٣]

بابوا نيو غيني

أقامت إسرائيل علاقات دبلوماسية مع بابوا نيو غيني في ١٩٧٨/٥/١، وقد اعتمد سفير بابوا نيو غيني في بلجيكا لدى إسرائيل وسفير إسرائيل في أستراليا لدى بابوا نيو غيني. عدد اليهود في بابوا نيو غيني قليل جداً يتراوح بين ١٠ [١٤] و ٤٠ [١٥] شخصا وهم من الأجانب العاملين والمتعاقدين فيها بما في ذلك بعض الإسرائيليين.

قام الرئيس الإسرائيلي هيرتسوغ بزيارة لبابوا نيو غيني في أواخر عام ١٩٨٦. والجدير بالذكر أن كلية الحقوق في جامعة نيو غيني رفضت طلب السفير الإسرائيلي منح هيرتسوغ شهادة دكتوراه فخرية في الحقوق خلال زيارته بسبب «عدم وجود أي صلة لهيرتسوغ مع الجامعة وكونه لم يقدم أي خدمة مميزة لعالم المعرفة وكون الطلب جاء من جهة غير ملائمة»، ودعم المجلس الأكاديمي رفض طلب السفير، ما أعتبر صفعة مهينة لهيرتسوغ وسفيره.[١٦]

يوجد لإسرائيل نشاط جيد في بابوا نيو غيني، فهي تقوم بتوجيه الدعوات لزيارتها للوزراء وأعضاء البرلمان وموظفي الدولة ورجال الدين والنقابيين، حيث يخضعون لبرامج غسيل الدماغ للتأثير عليهم. وتقوم بتقديم بعض المساعدات من خلال إرسال المستشارين والمدربين وخصوصاً في المجال الزراعي والعسكري.

قام عدد كبير من المسؤولين في بابوا نيو غيني بزيارات متكررة إلى إسرائيل. فقد زارها وزير الدفاع جيريجا بيبينا عام ١٩٨١ بصحبة قائد الجيش تيد ديرو (المعروف بأنه رجل إسرائيل في بابوا نيو غيني والذي أقام علاقات دبلوماسية معها وجرى تسريحه لاحقاً بعد فضح أمر تورطه في قضية فساد وتلقيه عمولات)، حيث أعرب الوزير وقائد الجيش عن الرغبة في شراء البنادق والمعدات العسكرية الإسرائيلية، وقاما بإرسال ضباط من الجيش لتلقي التدريب في إسرائيل. [١٧]

وفي عام ١٩٨٤ قام وزير التخطيط الوطني باري هولووي بزيارة إسرائيل بصفته وزير التعليم. [١٨] وزارها وزير الدفاع بويامو سالي في أوائل شهر شباط ١٩٨٥ لاستلام ثلاث طائرات أرافا التي قامت نيو غيني بشرائها من إسرائيل، حيث اجتمع خلالها مع الرئيس الإسرائيلي ورئيس الوزراء ونائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع، وأعرب عن أمله بأن شراء طائرات الأرافا سوف تقرب بين قوات بابوا نيو غيني والقوات الإسرائيلية، كما عبر عن رغبته في أن يقوم

رجال الأعمال الإسرائيليون بالاستثمار في بابوا نيو غيني، وقال إن الإسرائيليين أبدوا اهتمامهم في مجالات زراعة الشاي والبن والهال والخشب.[١٩] وزار رئيس المعارضة مايكل سوماري إسرائيل برفقة عائلته في أواخر كانون الأول ١٩٨٥ واجتمع مع الرئيس هيرتسوغ ورئيس الوزراء شمعون بيريس.[٢٠] وفي حزيران ١٩٩٣ قام رئيس الوزراء ووزير المالية جوليوس شان بزيارة لإسرائيل برفقة عدد من السياسيين والمستشارين البارزين استمرت عشرة أيام، اجتمع خلالها مع رئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الخارجية وعدد من كبار المسؤولين. كما وقع مذكرة تفاهم لمساعدات إسرائيلية في حقل التكنولوجيا، تتبعها زيارة عدد من الفرق الإسرائيلية المتخصصة لبابوا نيو غيني.[٢١]

فانواتو

قام ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في استراليا علي القزق بزيارة ناجحة لجمهورية فانواتو في ٥-١٩٨٥/٥/٩ اجتمع خلالها مع رئيس الوزراء الأب وولتر ليني في ١٩٨٥/٥/٧، حيث بحث معه القضية الفلسطينية ومكانتها الدولية وما تقوم به إسرائيل من احتلال وقتل وخرق للقوانين والقرارات الدولية، أسفرت الزيارة عن اعتراف فانواتو بدولة فلسطين وإقامة علاقات دبلوماسية كاملة معها، وبذلك أصبحت فانواتو أول دولة في منطقة أسترال- آسيا تعترف بفلسطين وتقيم معها علاقات دبلوماسية. ومن الجدير بالذكر أن رئيس الوزراء الأب ليني أخبر القزق خلال الاجتماع بأنه لم يسبق أن قام أي مسؤول عربي بزيارة فانواتو، وبأنه هو أول مسؤول عربي يقوم بذلك. وكان القزق سمع تلك الملاحظة أيضاً خلال زيارته لدول أخرى في جنوب الباسيفيك. واجتمع ممثل م. ت. ف خلال الزيارة مع وزير الخارجية سيلا موليسا ومع رئيس الحزب الحاكم باراك سوبي، بالإضافة إلى رئيس البرلمان ورئيس المعارضة ورؤساء الكنائس وعدد من المسؤولين.

قدم القزق في ١٩٨٩/١٠/١٧ أوراق اعتماده لرئيس الجمهورية فريدريك تيماكاتا كسفير فوق العادة مفوض، غير مقيم، لدولة فلسطين لدى جمهورية فانواتو. وبذلك أصبح أول سفير لدولة فلسطين في منطقة دول أوسترال-آسيا.

وفي زيارة لاحقة للقزق لفانواتو أخبره رئيس الجمهورية الأب جون باني خلال اجتماعه معه بأن رئيس الحركة الصهيونية في أستراليا إيزي ليبلار الذي كان يملك أيضاً إحدى أكبر شركات السياحة والسفر في أستراليا، أرسل رسالة لحكومته يطالبها بسحب اعترافها بدولة فلسطين ويهدد بشن حملة لمقاطعة السياحة عن فانواتو إن لم يقوموا بذلك، حيث أن السياحة تشكل عصب اقتصاد فانواتو. وعبر الرئيس عن استيائه الشديد من تلك الرسالة وما أظهرته من «تعجرف وقلة أدب مرسلها»، وقال كنت أنوي أن أجيبه عليها بما يليق به، وأُرسل لك نسخة عنها، ولكنني قررت في آخر لحظة أن لا أعطيه هذا الاهتمام ولا أرد عليه، وقال: يسرني أن أعلمك بأن السياحة لفانواتو لم تتأثر بل ازدادت عما كانت عليه. كما أخبره بأن سفراء إسرائيل في المنطقة يطلبون بشكل مستمر زيارة فانواتو وإقامة علاقات دبلوماسية معها، وبأن موقف الحكومة الذي نقل لهم هو أن فانواتو لن تستقبل أي سفير أو مسؤول إسرائيلي ولن تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل حتى تعترف إسرائيل بحقوق الشعب الفلسطيني، وتنسحب من الأراضي المحتلة، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وفعلاً استمرت فانواتو على هذا الموقف المبدئي ولم تقم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل حتى أواخر عام ١٩٩٣ (في شهر

كانون الأول)، بعد التوقيع على اتفاقية إعلان المبادئ مع إسرائيل، المعروفة باتفاقية اوسلو. ورغم ذلك، عندما عُرض اقتراح إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل على مجلس الوزراء عارضه أربعة وزراء في حزب الائتلاف الحاكم بقيادة الأب وولتر ليني، بالإضافة إلى رئيس الجمهورية، رغم أن اعتراض رئيس الجمهورية لم يكن ليعرقل القرار بسبب كون منصب الرئيس هو منصب مراسم فقط.

قام رئيس جمهورية فانواتو أولو جونسون أبيل بزيارة رسمية إلى إسرائيل في شهر تشرين الثاني ٢٠١١ تلبية لدعوة كان قدمها له سفير إسرائيل لدى فانواتو المقيم في وزارة الخارجية الإسرائيلية. وهي الزيارة الأولى لمسؤول من فانواتو لإسرائيل. [٢٢]

جزر السولومون

أقامت جزر السولومون علاقات دبلوماسية مع إسرائيل عام ١٩٩٠. وكان أن قام الحاكم العام في جزر السولومون جورج ليبينغ بزيارة إلى إسرائيل عام [٢٣]١٩٩٣, وعينت إسرائيل قنصلا فخريا لها في العاصمة هونيارا. ولا توجد هناك علاقات أخرى تذكر بين إسرائيل وجزر السولومون. وجاء في التقرير السنوي لوزارة خارجية جزر السولومون لعام ١٩٨٤ حول القضية الفلسطينية أن الحكومة «تدعم بشدة قرارات هيئة الأمم المتحدة وخطط السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين التي نؤمن أنها توفر الأساس لمباحثات وحل دائم. لم يزل موقف جزر السولومون: أنه بينما نؤيد الحقوق الموروثة للشعب الفلسطيني بوطن، نعترف بوجود دولة إسرائيل.»[٢٤] وقام ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في أستراليا بزيارة إلى جزر السولومون في ٩-١٩٨٥/٥/١٣، من ضمن جولة زار خلالها عدد من دول جنوب الباسيفيك والتي تعتبر أول زيارة لمسؤول فلسطيني إلى جزر السولومون. اجتمع خلالها مع رئيس الوزراء ووزير الخارجية ورئيس المعارضة ورئيس البرلمان ورئيس النقابات العمالية وعدد من رؤساء الكنائس.

ساموا

أقامت ساموا علاقات دبلوماسية مع إسرائيل في حزيران ١٩٧٧. حضر سفير إسرائيل في نيوزلندا والسفير غير المقيم لدى ساموا شيوي تسور خلال زيارته إلى ساموا في منتصف عام ٢٠١٢ احتفالات ساموا بمناسبة مرور خمسين عاما على استقلالها، وقدم مساعدات طبية ورياضية بقيمة ١٠٠ ألف دولار. كما قدم دعوة رسمية من نتنياهو إلى رئيس وزراء ساموا لزيارة إسرائيل. [٢٥] وكان مقرراً أن يقوم رئيس الوزراء بالزيارة في أواخر العام، إلاّ أنها ألغيت بسبب العدوان الإسرائيلي على غزة. [٢٦] أجريت اتصالات رسمية بين منظمة التحرير الفلسطينية وساموا الغربية خلال زيارة ممثل المنظمة في ١٩٨٥/٤/٢٨حيث أجرى اجتماعات مع رئيس الوزراء ووزير الخارجية ورئيس البرلمان ورؤساء الكنائس والنقابات العمالية وعدد من المسؤولين ووسائل الإعلام.

تونغا

أقيمت العلاقات بين إسرائيل وتونغا في حزيران ١٩٧٧. وقام رئيس إسرائيل هيرتسوغ بزيارة غير مدرجة لتونغا خلال زيارته إلى أستراليا ونيوزلندا وبعض دول الباسيفيك عام ١٩٨٦. و زار إسرائيل في كانون الثاني ١٩٨٧ ولي العهد ووزير الخارجية في تونغا لبحث شراء طائرات أرافا الإسرائيلية.[٣٧] وزار ملك تونغا توفاهو توبو الرابع إسرائيل مع زوجته في زيارة «للحج» في منتصف كانون الأول ١٩٩١، حيث نزل ضيفاً على الرئيس الإسرائيلي هيرتسوغ.[٣٨]

وكان رئيس الكنيست الإسرائيلي رؤوفين ريفلين قام برئاسة وفد إسرائيلي ضم أعضاء برلمانيين وممثلا من وزارة الخارجية وسفير إسرائيل في نيوزلندا، بزيارة إلى نيوزلندا وعدد من دول جنوب الباسيفيك شملت تونغا في ٢٠١١/٤/٧، حيث إجتمع مع ملك تونغا ورئيس الوزراء بالوكالة ورئيس البرلمان ووزير الصحة وتبادل معهم الهدايا.

وقد ذكر بيان صادر عن وزارة الإعلام أن رئيس الكنيست قدم أيضاً «تبرعا كبيرا من المواد الطبية لمعالجة مرض السكري لوزارة الصحة بما في ذلك شرائط اختبارية، أمتار غلوكوس، أقلام إنسولين، إبَر وحُقَن»، وقال وزير الصحة التونغي أوليتي أوتى بأنه لشرف لتونغا أن تستضيف ممثلي «الشعب التاريخي لأرض الكتاب المقدس. إننا نتطلع إلى علاقات طويلة ودائمة بين الشعبين في إسرائيل وتونغا».[٣٩]

جزر المارشال

لاحقاً لإعلان استقلال جزر المارشال عن الولايات المتحدة الأميركية، كانت إسرائيل أول دولة يقوم وفد من جزر المارشال بزيارتها في أول زيارة له خارج الجزر في منتصف تموز ١٩٨١. ضم الوفد وزير الخارجية تشارلز دومنيك واثنين من الوزارة. وقد أعلن الوزير أن الهدف الرئيس من زيارة إسرائيل هو الحصول على المساعدة التقنية للطاقة الشمسية البديلة، والزراعة والملاحة ولربما شراء محطة تحلية مياه. أما بالنسبة لإسرائيل فتأتي أهمية جزر المارشال كونها صوتا إلى جانبها في هيئة الأمم المتحدة.[٣٠]

كما زار وزير خارجية المارشال إسرائيل عام ١٩٨٦ وأعرب عن رغبة بلاده في إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. وقد أجرى اثنان من المسؤولين من جزر المارشال مباحثات مع الرئيس الإسرائيلي هيرتسوغ خلال زيارته إلى فيجي في أواخر ١٩٨٦. حيث أعربوا أيضاً عن رغبة جزر المارشال في إقامة علاقات مع إسرائيل، وفي مساهمتها في عملية التطوير التي تعتزم القيام بها من ال١٥٠ مليون دولار التي تحصل عليها من الولايات المتحدة كتعويض سنوي عن التجارب النووية التي كانت تجريها في جزرها قبل استقلالها الذي حصلت عليه حديثاً.[٣١]

وأقيمت العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل وجزر المارشال في أواخر ١٩٨٧ خلال زيارة مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية والجنرال السابق أفراهام تامير لجزر المارشال.[٣٢] تبعها شراء محطة تحلية المياه عام ١٩٨٧، وجرى عام ١٩٩٢ التوقيع على اتفاقية لشراء محطة أخرى. وقام رئيس المارشال كيساي هيسا نوت بزيارة إلى إسرائيل عام ٢٠٠٥، مع وفد ضم وزير الخارجية وعضو برلمان.

تيمور الشرقية

أقامت تيمور الشرقية علاقات دبلوماسية مع إسرائيل في ٢٠٠٢/٨/٢٩، وقام رئيس تيمور الشرقية جوزيه راموس هورتا بزيارة إلى إسرائيل وفلسطين لفترة خمسة أيام في شباط ٢٠١١. وكان ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في أستراليا علي القزق، قد بحث موضوع اعتراف تيمور الشرقية بدولة فلسطين خلال اجتماعه مع جوزيه هورتا في ٢٠٠٣/١٢/١١. والذي نتج عنه موافقة حكومة تيمور الشرقية على الاعتراف وإقامة علاقات دبلوماسية مع دولة فلسطين، ودعوة القزق لزيارة العاصمة ديلي للتوقيع على بروتوكول الاعتراف وإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين، الذي جرى في ٢٠٠٤/٣/١، وفي صباح اليوم التالي قدم القزق أوراق اعتماده إلى رئيس الجمهورية زانانا غُسماو.

قال الرئيس غُسماو إن نضال الشعب الفلسطيني لحريته قد أعطى مثالا لشعب تيمور الشرقية وجميع الشعوب للنضال لتحقيق حريتها واستقلالها، وبأنه شخصياً كان خلال وجوده في السجن، يستمد العزم من الرئيس عرفات كونه مثالا يقتدى به لنضال الشعوب. وحمله هدية للرئيس عرفات عبارة عن لوحة كان رسمها الرئيس غُسماو خلال وجوده في السجن قبل الاستقلال.

ميكرونيزيا

اقيمت العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل وميكرونيزيا عام ١٩٨٧ لاحقاً لزيارة مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية أفراهام تامير في العام نفسه. وتعتبر ميكرونيزيا من أكثر الدول تصويتاً إلى جانب إسرائيل في هيئة الأمم المتحدة، نظراً لكونها تحت سيطرة الولايات المتحدة الأميركية بشكل مطلق. وتقدم لها إسرائيل مساعدات تقنية في المجال الزراعي والتدريب التقني والرعاية الطبية.

وقعت ميكرونيزيا وإسرائيل على «بروتوكول التعاون» عام ٢٠٠٠ خلال زيارة رئيس ميكرونيزيا لإسرائيل، وذلك للتعبير عن العلاقة «الحميمة بين الدولتين»، و «تقدير إسرائيل للتأييد غير المشروط الذي تتلقاه من ميكرونيزيا في هيئة الأمم»، وفي عام ٢٠١٠ قام رئيس ميكرونيزيا إيمانويل موري بزيارة لإسرائيل، وصف خلالها الرئيس بيريس ميكرونيزيا بأنها «واحدة من أعظم أصدقاء إسرائيل». هذا ولا توجد علاقات عربية مع ميكرونيزيا.

كيريباتي

أعلنت إسرائيل عن إقامة علاقات دبلوماسية مع كيريباتي في أواخر شهر أيار ١٩٨٤. [٣٣]

بالاو

كانت إسرائيل أول دولة تعترف ببالاو وتقيم علاقات دبلوماسية معها لاحقاً لاستقلالها عام ١٩٩٤. ودعمت عضويتها في هيئة الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠٠٦ قام رئيس بالاو بزيارة إلى إسرائيل. بالاو منحازة في تصويتها في هيئة

الأمم إلى جانب إسرائيل. ولا توجد أي علاقات دبلوماسية لدول عربية معها.

توفالو

أقامت إسرائيل علاقات مع توفالو عام ١٩٨٤، وهي منحازة في تصويتها في هيئة الأمم إلى جانب إسرائيل. لا توجد علاقات لدول عربية مع توفالو.

ناورو

أقامت إسرائيل علاقات دبلوماسية مع ناورو عام ١٩٩٤، وهي منحازة إلى جانب إسرائيل في هيئة الأمم. وليس لأي دولة عربية علاقات مع ناورو.

نيو كاليدونيا

لا توجد لنيو كاليدونيا علاقات مع إسرائيل أو أي دولة عربية، ولكن كان يوجد وفق بيانات ١٩٨٦ قرابة ٦٣٥٧ مسلما في نيو كاليدونيا يعادلون ٢,٦٪ من عدد السكان، وهم من المغرب العربي، بعضهم ممن قام الاستعمار الفرنسي بنفيهم إلى نيو كاليدونيا، [٣٤] أو ممن قاموا بالهجرة إلى نيوكاليدونيا بعد استقلال الجزائر ممن غادروا مع الاستعمار من المتعاونين مع الاستعمار الفرنسي ممن أطلق عليهم صفة «الأقدام السوداء». أو ممن أحضرهم الفرنسيون من المغرب العربي بغرض العمل، ومن إندونيسيا والصومال.[٣٥] وهناك ما يقارب من ١٠٠ يهودي تعود أصول معظمهم إلى العرب اليهود من أفريقيا الشمالية.[٣٦]

٣- العلاقات العسكرية

- إسرائيل والانقلابات العسكرية في فيجي

لعبت إسرائيل دورا رئيسا في الانقلابات العسكرية التي جرت في فيجي للإطاحة بنظام شرعي منتخب بشكل ديمقراطي، وخرق دستور البلاد، وفي ما يلي حقائق انخراط إسرائيل في الانقلابات التي يجري توثيقها لأول مرة.

تأسس في ١٩٨٥/٧/٦ «حزب عمال فيجي» الذي تبنى في سياسته دعم خلو منطقة الباسيفيك من الأسلحة النووية، ودعم حركات التحرر في المنطقة. وفي ١٩٨٧/٤/١٢، فاز ائتلاف مكون من حزب عمال فيجي والحزب الوطني الفيدرالي في انتخابات حرة ديمقراطية، وعين رئيس حزب العمال الدكتور تيموسي بافادرا رئيسا للوزراء، وبذلك أصبح أول رئيس وزراء من أصول هندية لفيجي.

أعلن رئيس وزراء فيجي الجديد الدكتور بافادرا في مؤتمره الصحافي الأول أن فيجي ملتزمة لأن يكون الباسيفيك خالياً

من السلاح النووي، وبأنها سوف تمنع السفن النووية العسكرية من زيارة موانئها، منضماً بذلك إلى نيوزلندا وفانواتو وجزر السولومون، ورفض الادعاءات التي كانت تطلق بأن ليبيا والسوفييت يهددون جنوب الباسيفيك قائلاً «هناك القليل من الإثباتات لمثل هذه الادعاءات.» معرباً عن تحول في سياسة فيجي من سياسة مؤيدة بشكل قوي للغرب إلى سياسة دول عدم الانحياز. ولكن لم يمض شهر على الانتخابات في فيجي حتى بدأت سلسلة من أربعة انقلابات عسكرية، لعبت إسرائيل دورا رئيسيا في تنفيذ الانقلابات الثلاثة الأولى منها بشكل خفي.

جرى الانقلاب الأول في صباح ١٩٨٧/٥/١٤ بقيادة ضابط برتبة مقدم من الأصول الفيجية هو ستيفيني رابوكا حيث أطاح بحكومة العمال المنتخبة ديمقراطيا. وفي ١٩٨٧/٩/٢٥ ألحقه رابوكا بانقلاب عسكري ثان، كان أكثر دقة وتخطيطا مسبقا من انقلابه الأول، سرح فيه الحاكم العام راتو بينايا وفرض قانون الطوارئ وقطع علاقات فيجي مع مجموعة دول الكومونويلث. وفي ٢٠٠٠/٥/١٩ جرى انقلاب ثالث ضد حكومة برئاسة ماهاندرا شودري من حزب العمال قاده ضابط سابق هو جورج سبايت مع مجموعة من القوات الخاصة وهو أيضاً من الموالين الحميمين لإسرائيل حتى أنه وضع نجمة داوود الزرقاء على ملصقات حملته الانتخابية. وحصل الانقلاب الرابع في ١٢/٤/ ٢٠٠٦ ضد رئيس الوزراء لاسينيا كاراسي.

شارك قائد الانقلاب العسكري ستيفيني رابوكا ضمن قوات هيئة الأمم المتحدة في جنوب لبنان، كقائد للوحدة العسكرية الفيجية، من عام ١٩٧٨ ولغاية ١٩٨١. وكانت القيادة الفلسطينية في لبنان على علم في ذلك الوقت أن الموساد الإسرائيلي قد نجح في تنظيمه للتعاون معها، وبأنها أقامت معه علاقات وطيدة خلال قضائه العطل الأسبوعية وأوقات فراغه التي كان يمضيها دائماً في إسرائيل وليس في بيروت. ومنح رابوكا وسام الإمبراطورية البريطانية عام ١٩٨١ وذلك، كما ذكرت صحيفة «الإيج» الأسترالية بتاريخ ١٩٨٧/٥/١٥، تقديراً «لخياله وابتكاره» خلال خدمته في لبنان في «مواجهته ومقاومته لعمليات منظمة التحرير الفلسطينية».

كانت القوات الفيجية في قوات سيناء وجنوب لبنان تذهب بشكل مستمر لإسرائيل لقضاء العطل الأسبوعية وتلقي تدريبات عسكرية فيها. فقد قال سفير إسرائيل في فيجي أن «خدمة جيش فيجي في قوات قوة المراقبين المتعددة الجنسيات في سيناء وفي جنوب لبنان جعلت الكثيرين من الفيجيين أعظم سفراء لإسرائيل.»

ومن الجدير بالملاحظة أن الانقلاب الأول حصل بعد ما يقارب الستة أشهر من زيارة رئيس الموساد السابق، الرئيس الإسرائيلي حاييم هيرتسوغ إلى فيجي في النصف الأخير من شهر تشرين الثاني ١٩٨٦، حيث أجرى خلال زيارته اجتماعا منفردا ومطولا مع الكولونيل رابوكا. وقد جرت مباحثات بين قيادة جيش فيجي وإسرائيل لتلقي جيش فيجي دورات عسكرية متطورة. وقام وفد حكومي رفيع المستوى بزيارة إلى فيجي قبل أسبوع من الانقلاب العسكري.

نقلت وسائل الإعلام خلال الانقلاب أخبارا عن وجود عناصر عسكرية مغطاة وجوههم بالبالاكلافا ضمن من قاموا بالانقلاب، وبأنهم كانوا يعطون الأوامر والتعليمات للجنود الفيجيين الذين سيطروا على البرلمان والمؤسسات الحكومية، وبأن أولئك الجنود كانوا يتكلمون فيما بينهم لغة ليست إنكليزية أو فرنسية، ولم يجر التعرف عليها. وكان أن

كشف النقاب عن وصول شحنة أسلحة من رشاشات العوزي Uzi الإسرائيلية الصنع إلى فيجي قبل ثلاثة أيام من الانقلاب وذلك في١٩٨٧/٥/١١ في حاويتين كبيرتين على ظهر زورق حربي كانت أهدته أستراليا إلى فيجي، وأرسلته إلى سنغافورة لتجديده، ومن هناك وضعت شحنة الأسلحة الإسرائيلية عليه قبل إبحاره إلى فيجي. وفي الوقت الذي نفى المسؤولون والعسكريون الأستراليون في العلن عن علمهم عن استعمال الزورق غير الشرعي لشحن تلك الأسلحة، إلاّ أنهم اعترفوا سراً أن تلك الأسلحة ربما كانت متوجهة لمتآمري الانقلاب.

وقد أُعلن عن وصول مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية والجنرال السابق أفراهام تامير إلى فيجي في أواخر أيلول ١٩٨٧، بعد الانقلاب الأول ومباشرة قبل الانقلاب الثاني، حيث أجرى مباحثات مع الحكومة الانقلابية وأعرب عن دعم إسرائيل للحكومة الانقلابية ورغبتها في فتح سفارة لها في فيجي. قال نائب السكرتير العام في وزارة الخارجية في فيجي الدكتور جون سينيلاغاكالي أن هذه الزيارة تأتي لمتابعة زيارة الرئيس الإسرائيلي هيرتسوغ، وقال «إن وجودا شخصيا لسفير إسرائيلي في هذا الجزء من العالم سوف يجلب فوائد هائلة لفيجي وخصوصاً في هذا الوقت الذي هي [فيجي] بحاجة فيه إلى الأصدقاء. إن لفيجي علاقات صداقة طويلة مع إسرائيل، هذه العلاقات التي قويت من خلال الاتصالات على أرض المعركة في جنوب لبنان بين جنود فيجي والجنود الإسرائيليين.» وفي اليوم التالي لمغادرة أفراهام تامير نفذ الجنرال رابوكا انقلابه العسكري الثاني.

كانت إسرائيل أول دولة تعترف بالانقلاب، وتقيم علاقات دبلوماسية مع الحكومة الانقلابية وتفتح سفارة فيها، لاحقاً لموافقة رابوكا على طلب الحكومة الإسرائيلية لفتح سفارة في فيجي. وقدم أول سفير إسرائيلي «زوهار راز» أوراق اعتماده للكولونيل رابوكا في ١٩٨٨/٣/١١. وبعد ساعة قدم أيضاً السفير الأميركي، الذي صادف أنه يهودي أيضاً، أوراق اعتماده للجنرال. ومن الجدير بالذكر أن فيجي كانت رفضت قبل الانقلاب طلبا إسرائيليا بفتح سفارة لها في فيجي.

وكشفت جريدة أوكلاند صن النيوزيلندية النقاب عن تقديم الجيش الإسرائيلي المساعدات للجنرال رابوكا منذ انقلابه الثاني في مقال بعنوان «الجنود الإسرائيليون يساعدون رابوكا» قائلة بأن ضباط من الجيش الإسرائيلي يساعدون قائد الانقلاب العسكري سيتيفيني رابوكا بأعمال المراقبة والتجسس، وبأنهم يعملون بقرب مع الكولونيل رابوكا منذ انقلابه الثاني في ١٩٨٧/٩/٢٥.

لاحقاً لوقف أستراليا ونيوزلندا تعاونهم العسكري مع فيجي، باعت إسرائيل أربعة قوارب خفر حراسة بحرية لفيجي وأعلن عن إرسال عشرة ضباط للتدريب في إسرائيل. ونقل وزير الإعلام في حكومة الانقلاب تأييد رئيس حركة كاخ الإرهابية العنصرية وعضو الكنيست الحاخام مائير كاهانا لقائد الانقلاب العسكري في برقية تهنئة أرسلها له قائلاً «أعرب عن تأييدي الراسخ لك على خطوتك الشجاعة لضمان وطنك لشعبك. إننا نعمل أيضاً لضمان أن الشعب اليهودي سوف لن يخسر وطنه أبداً للغرباء.»

وفي أوائل شهر حزيران ١٩٨٨ اكتشفت شحنات من الأسلحة في موانئ أستراليا وفيجي أشيع أنها كانت موجهة للمعارضة، وهي من الأسلحة التي استولت عليها إسرائيل خلال حروبها عام ١٩٦٧ و١٩٧٣ و١٩٨٢، وقد أكدت

الصحف أن مصدرها بشكل حتمي هو إسرائيل.

وقال ضابط في جيش فيجي جوتام ميسيفونو للمحكمة العليا في فيجي التي كانت تنظر في قضية خيانة موجهة ضد أحد السياسيين والصحافيين المتهمين بالتآمر لإعادة حكومة شودري التي جرى ضدها الانقلاب الثاني، بأن الجنود المتمردين استعملوا في الانقلاب عام ٢٠٠٠ سلاحا جرى تزويدهم به من قبل السفير الإسرائيلي. وبأن هذا السلاح الذي شمل رشاشات عوزي الإسرائيلية، قد أعطى المتآمرين دفة الثقل على الجيش النظامي والبوليس.

وأفاد أحد الأكاديميين في فيجي بأنه جرى اعتقاله بعد الانقلاب وبأنه خلال استجوابه من قبل ضابط برتبة كولونيل باسم بييو وونغ سئل عن علاقته بـ «م ت ف»، وبأن هذا الكولونيل قال له بأن الموساد الإسرائيلي كان يراقب الزيارة التي قام بها ممثل منظمة التحرير الفلسطينية إلى فيجي عام ١٩٨٥. وقال إنه سأل الكولونيل وونغ عن مصدر معلوماته فأجاب أن «الموساد الإسرائيلي يقوم بمد جيش فيجي بالمعلومات».

وذكر أن الكولونيل قال له بأنه عندما كان ضمن وحدة فيجي في جنوب لبنان، أعطاه أحد ضباط الموساد خلال زيارة قام بها لإسرائيل نسخة عن كلمة كان ألقاها هذا الأكاديمي في مؤتمر نظمته هيئة الأمم المتحدة، وكانت الكلمة بعنوان «الأمن والسلام في منطقة محيط أوقيانوسيا»، وبأن ضابط الموساد قال للكولونيل «لماذا تسمحون لمثل هذا الشخص [الأكاديمي] أن يعيش في فيجي؟ نحن في إسرائيل نقوم ببساطة بالتخلص من أمثاله.»

- مبيعات سلاح لبابوا نيو غيني

اشترى جيش بابوا نيو غيني عام ١٩٨٥ ثلاث طائرات أرافا Arava (IAI 201) للمراقبة والنقل من إسرائيل، بمبلغ مضخم أكبر من القيمة الحقيقية، من خلال شركة أسترالية باسم إنتركورب Intercorp أسست خصيصاً لهذا الغرض من قبل رئيس مجلس ممثلي اليهود في استراليا أرنولد بلوك Arnold Bloch ورئيس الفيدرالية الصهيونية الأسترالية مارك ليبلار Mark Liebler. وقد أثار شراء تلك الطائرات احتجاجات من قبل ضباط عسكريين في نيو غيني وأدت إلى استقالة الكولونيل توني هواي Toni Huai بسبب معارضته لشراء الطائرات، كما أثيرت ضجة كبيرة أجبرت الحكومة على تشكيل لجنة تحقيق ملكية للتحقيق في سعر شراء الطائرات ومدى صلاحيتها لطبيعة بابوا نيو غيني ومطاراتها. علماً بأن هذه الصفقة هي أول صفقة عسكرية تشتريها بابوا نيو غيني من أي دولة أخرى عدا أستراليا.

وصلت الطائرات إلى مطار لي Lae في أواخر شهر آذار ١٩٨٥ يقودها طياران إسرائيليان، حيث أعلن أن أحدهم سوف يبقى في نيو غيني لتدريب طيارين نيو غينيين. بالإضافة إلى إرسال ١٧ ضابطا عسكريا للتدريب في إسرائيل.

وأشارت صحيفة البوست كوريار الصادرة في بابوا نيو غيني أن إسرائيل عرضت على نيو غيني مساعدات عسكرية من ضمنها برنامج تبادل العناصر العسكرية مع الجيش الإسرائيلي، وبأن السفير الإسرائيلي زوهار راز سوف يبحث ذلك مع وزير الدفاع إلى جانب شراء أسلحة من إسرائيل.

وأعلنت الحكومة الانفصالية المؤقتة في مقاطعة بوغينفيل أن لديها تأكيدات من شهود عيان أن إسرائيل تقوم بتقديم الدعم العسكري لقوات بابوا نيوغيني وأن شركة إسرائيلية قامت بتفريغ شحنات من القنابل ومعدات مراقبة في ميناء

لولوهو في بوغينفيل في ١٩٩٦/١٠/٢٩.

وقال رئيس حكومة بوغينفيل المؤقتة فرانسيس أونا أن «الجيش الإسرائيلي يحاول بشكل واضح مساعدة جيش بابوا نيو غيني للفوز بهذه الحرب في بوغينفيل التي خسروها عددا من المرات، وبأن بابوا نيو غيني وقعت على اتفاقية عسكرية تقنية مع الحكومة الإسرائيلية، وبأنها اشترت معدات عسكرية مثل الطائرات العسكرية.» علماً أن حركة انفصال بوغينفيل بدأت انتفاضتها بغية الانفصال في تشرين الثاني ١٩٨٨.

التعاون مع بقية الدول

عبرت تونغا عام ١٩٨٦ عن رغبتها في تطوير السياحة والحصول على طائرات أرافا الإسرائيلية، وتقدمت بطلب رسمي من إسرائيل لمساعدتها في تطوير مطارها وتوسيعه، ومساعدة خبراء الزراعة الإسرائيليين .تتركز المساعدات الإسرائيلية لتونغا حول المساعدات الطبية. فقد زار طبيبا عيون تونغا لفترة عشرة أيام قاما خلالها بمعالجة المئات وقدما معدات بقيمة عشرة آلاف دولار.

كما قدمت إسرائيل بعض المساعدات العينية والتقنية إلى جزر المارشال، مثل المساعدات في مشروع تربية وإنتاج الدجاج عام ٢٠٠٢، وإعطاء النصائح والتدريب على زراعة الحمضيات عام ٢٠٠٣، وإرسال وفد من أطباء العيون عام ٢٠١٠. وقدمت لكيريباتي مساعدات تقنية وحصل عدد من الكيراباتيين على التدريبات التقنية في إسرائيل. وقدمت لبالاو بعض المساعدات المالية. كما أرسلت وزارة الخارجية الإسرائيلية خبراء في الزراعة والأسماك للمساعدة في تدريب المحليين.

وفي ٢٠١٢/٢/٩ قام وفد من ضباط القوات البحرية الإسرائيلية بقيادة الكولونيل أوديد أبوتبولاند مع سفير إسرئيل لدى تيمور الشرقية بزيارة اجتمعوا خلالها مع رئيس تيمور الشرقية هورتا ووزير الدفاع ومسؤولين في وزارة الدفاع. هدف الزيارة هو «تبادل المعلومات والتباحث حول خطط للتعاون العسكري بين الدولتين، وإيجاد الإمكانيات التي تمكن إسرائيل من دعم قوات البحرية لتيمور الشرقية. وقال الرئيس هورتا إن هذه الزيارة هي مواصلة لزيارته لإسرائيل التي رافقه فيها عناصر من القوات البحرية لبحث الإمكانيات التي تستطيع إسرائيل تقديمها لتيمور الشرقية في هذا المجال. وقال إن إسرائيل في انتظار «أن تستلم عرضا رسميا من الحكومة توضح فيه الأولويات، حيث أن إسرائيل مستعدة للمساعدة.»

العلاقات التجارية والمساعدات

بدأت إسرائيل عام ١٩٧٨ بتقديم مساعدات إلى فيجي بناءً على برامج التدريب الدولية في مجال التطوير الزراعي، واتفاقيات ثنائية وقعتها معها.

قام أول وفد تجاري من فيجي بزيارة لإسرائيل في أواخر أيلول ١٩٨٩ برئاسة سكرتير عام وزارة التجارة والاستثمار نافي سوفورو، وفي أوائل شهر أيار١٩٩٠ قام أول وفد تجاري إسرائيلي بزيارة إلى فيجي وبابوا نيو غيني ضمن زيارة إلى

أستراليا وذلك بهدف تسويق المواد الصناعية والزراعية وإنشاء المشاريع المشتركة لبناء الفنادق والمنتجعات السياحية والصناعات النسيجية ومشاريع التطوير الزراعي.

أما بخصوص العلاقة مع بابوا نيو غيني ففي ١٩٨٨/١٢/١٤ أعلن رئيس الوزراء رابي ناماليو أن بابوا نيو غيني وافقت على التوقيع على اتفاقية تعاون تقني مع إسرائيل، وقال إن هذه الاتفاقية مماثلة لاتفاقيات وقعتها نيوغيني مع دول أخرى، وبأنها سوف تفتح الطريق للتعاون في المجالات التقنية بالإضافة إلى كونها محفزا لاتفاقات أخرى في المجالات التجارية والاستثمارية. وفي حزيران ١٩٩٣ وقعت الدولتان مذكرة التفاهم حول التعاون الزراعي. وقام وزير الخارجية مايكل سوماري بزيارة إلى إسرائيل لتوقيع اتفاقية التعاون التقني.

وقال القنصل الاقتصادي الإسرائيلي في استراليا عام ١٩٩٤في ندوة عقدها مع السفير الإسرائيلي المعتمد لدى بابوا نيو غيني أن عددا من المشاريع المشتركة جرى تأسيسها بين إسرائيل ونيو غيني منها: شركة دواجن بعدة ملايين من الدولارات، يديرها مجموعة من الإسرائيليين، ويعمل بها حوالى ٤٠٠ عامل، تنتج لحوم الدجاج، والبيض وبيض تفقيص، ومزرعة تماسيح، ومسلخ، ومركز لإنتاج الأعلاف، بالإضافة إلى شركة لإنتاج العسل تقوم بتصدير ٥٠٠ طن من العسل إلى ألمانيا سنوياً، ومشروع لإنتاج الحمضيات، وآخر لإنتاج الكاكاو. وقال بأن ١٥ شخصا من بابوا نيو غيني يدرسون الزراعة في إسرائيل، وأوضح أن البحر في نيو غيني غني بالأسماك وبأنه لا توجد في البلد القوارب والمعدات لاستغلاله، وبأن إسرائيل سوف تبدأ قريباً بمشاريع مشتركة في هذا المجال، بالإضافة إلى حقل إنتاج الألبان، ومحطات تحلية مياه البحر.

وكانت إسرائيل اشتركت مع منظمة يابانية غير حكومية تقوم بتقديم المساعدات الدولية بالنيابة عن الحكومة اليابانية هي «منظمة التقدم الصناعي الروحي والثقافي»، وذلك من خلال إرسال خبراء إسرائيليين إلى نيو غيني لإنتاج العسل، حيث فتحت المنظمة اليابانية فرعا لها في إسرائيل في احتفال حضره وفد ياباني كبير مؤلف من عشرين شخصية من مختلف القطاعات برئاسة رئيسة المنظمة وابنة مؤسسها الدكتورة يوشيكو ناكانو. وقال رئيس قسم التدريب في وزارة الزراعة الإسرائيلية شايك ستيرن أن المنظمة اليابانية هذه فتحت أبوابا كثيرة للإسرائيليين في بابوا نيو غيني.

لا توجد علاقات تجارية تذكر بين إسرائيل وفانواتو، ولكن وقعت أول اتفاقية تعاون ثنائية بينهما في أوائل شهر أيار ٢٠١٢، منذ أن أقيمت علاقات دبلوماسية بين الدولتين عام ١٩٩٣، وذلك خلال زيارة قام بها رئيس الوزراء ميلتيك ساتو كيلمان ليفتونفانو إلى إسرائيل، شملت مواضيع تنموية بما في ذلك الصحة والتعاون الزراعي، الملاحة والأسماك، التعليم، والعلوم والتكنولوجيا والتجارة والسياحة والاستثمار وتغير المناخ والطاقة المتجددة والأمن والتعاون العسكري.

وكانت إسرائيل أرسلت في أواخر عام ٢٠١٠ وعلى فترة عشرة أشهر ثلاثة وفود إلى السولومون لدراسة تقديم التقنيات والمساعدات في حقل التخطيط الزراعي والتنمية الاقتصادية.

تكون الدورات التي تجريها إسرائيل لهذه الدول إما دورات تدريب قصيرة لفترة شهر في الدول المعنية، أو دورات لفترة أطول لثلاثة أشهر تكون في إسرائيل. وقد شملت هذه الدورات معظم دول جنوب الباسيفيك. كما عمل عدد من الإسرائيليين كمستشارين لفترة سنة أو أكثر في عدد من المؤسسات والدوائر الحكومية في دول الباسيفيك مثل وزارات

الزراعـة والـثروة المائيـة، والبنـوك المركزيـة ووزارات التعليـم وغيرهـا، بالإضافـة إلى زيـارات قـام بهـا ضبـاط ومسـؤولون عسـكريون مـن إسرائيـل، ومـن بعـض دول المنطقـة إلى إسرائيـل.

ولإعطاء فكرة عن حجم ذلك، قال سفير إسرائيل في فيجي إيلان هارتوف بأن إسرائيل أرسلت خلال عام ونصف عام (من شهر كانون الثاني ١٩٩١ ولغاية آذار ١٩٩٣) ٤٦ شخصا من دول الباسيفيك للتدرب في إسرائيل.

وقال إن إسرائيل قد «أرسلت حوالى ٦٠ خبيرا زراعيا للدول التسع، وبأن بابوا نيو غيني وقعت مذكرة تفاهم حول التعاون الاقتصادي، وبأن فيجي سوف توقع على اتفاقية مماثلة قريباً.»

الهوامش

1 «New post balance in the Pacific», The Australian Jewish News, 9.10.1987.

2 Walt Secord, «Zohar Raz, Israel's man in Suva», The Australian Jewish News, Sydney edition, 29.3.1991, P. 12.

3 Vic Alhadeff, «Israel's envoy in Pacific steps down», The Australian Jewish News, 23.7.1993, P.12.

4 Walt Secord, 1991.

5 Vic Alhadeff, 1993.

6 Walt Secord, 1991.

٧ المصدر السابق .

8 «ICEJ Fiji branch set up», The Daily Post (Fiji), 3.3.1993.

9 Lowane Burese, «Sharing a biblical tradition», Sunday Post (Fiji), 7.3.1993, P. 2.

10 Walt Secord, «PNG leaders to Israel», The Australian Jewish News, 11.6.1993.

11 Godwin Ligo, «I had good reasons to vote for Israel at UNESCO: Pipite», Vanuatu Daily Post, 19.12.2011. http://www.dailypost.vu/content/i-had-good-reasons-vote-israel-unesco-pipite

12 Walt Secord, 1991.

13 «PLO envoy on Fiji visit», The Fiji Times, 3.5.1985.

14 Walt Secord, 1993.

15 Alex Gottshall, «Local friends in P.N.G.-Israel link», The Australian Jewish News, 24.9.1982.

16 Herzog rebuffed», Free Palestine, No. 43, January-February 1987, P. 6 .

17 «Israeli equipment under Defence consideration», The Canberra Times, 1.2.1983, P. 4.

18 Alex Gottshall, 1982.

19 «Fun and game in Papua New Guinea», Free Palestine, No. 40, May-June 1986, P. 4 .

& Time of PNG, 17.2.1985.

20 Margaret Daure, «Somare and Israeli PM to meet», Niugine Nius, 24.12.1985.

21 «PNG leader in Israel», The Australian Jewish News, 2.7.1993.

22 Godwin Ligo, «Vanuatu and Israel sign agreement», Vanuatu Daily Post,11.5.2012 .

http://www.dailypost.vu/content/i-had-good-reasons-vote-israel-unesco-pipite

23 Walt Secord, 1993

24 Ministry of Foreign Affairs, «Annual report of the Ministry of Foreign Affairs for 1984», December 1984, Honiara, P. 10-11

25 «Samoa PM accepts Israel prime minister's invitation for a state visit», Radio New Zealand International, 16.5.2012

http://www.rnzi.com/pages/news.php?op=read&id=68236

26 «Samoa to launch first Pearl of Pacific exhibition in Germany», Radio New Zealand International, 29.9.2012,

http://www.radionz.co.nz/international/pacific-news/208824/samoa-to-launch-first-pearl-of-pacific-exhibition-in-germany

27 «Tonga visitor», The Australian Jewish News, 2.1.1987.

28 Walt Secord, «South Pacific nations agree to help rescind UN 3379», The Australian Jewish News, 13.12.1991

29 «Tonga-Israeli ties bolstered by visit from Speaker of Knesset», Ministry of Information and Communications, 12.4.2011

http://www.mic.gov.to/component/content/section/57?layout=blog&lang=es&start=45

30 Lachlan Shaw, «Marshall Islands seek Israeli aid», The Age, 18.7.1981.

31 «Herzog travels in the South Pacific», Israeli Foreign Affairs, December 1986, P. 4.

32 «Israeli envoy for Pacific?», The Australian Jewish Time, 7.10.1987.

33 «Pacific ties», The Australian Jewish News, 1.6.1984.

34 M. Alī Kettani , Muslim minorities in the world today, (London ; New York : Mansell, 1986).

35 Ron Crocombe, Asia in the Pacific Islands: Replacing the West, (Institute of Pacific Studies Publications, 2007).

36 «Community on Noumea», The Australian Jewish News, 6.2.1987.

الباب السادس

علاقات إسرائيل مع المنظمات الدولية، وتجارتها الدولية


@Ahmedyassin90

الفصل الثاني والعشرون

إسرائيل والأمم المتحدة

السفير. نبيل الرملاوي

عند البحث في طبيعة العلاقة بين إسرائيل والأمم المتحدة لا يستقيم ذلك بعيدا عن المسألة الفلسطينية وعلاقتها مع الأمم المتحدة في الوقت نفسه، كما لا تتضح الصورة الحقيقية للعلاقة بين إسرائيل والأمم المتحدة لو كان البحث بعيدا أيضا عن واقع الصراع الفلسطيني مع إسرائيل. لذلك جاء الحديث في هذا الفصل عن الأطراف الثلاثة (إسرائيل والأمم المتحدة وفلسطين)، متداخلا كتداخلها على أرض الواقع.

العلاقة بين إسرائيل والأمم المتحدة

ارتبطت العلاقة بين إسرائيل والأمم المتحدة بعاملين إثنين، الأول هو طبيعة النشأة لدولة إسرائيل التي ظهرت بوضوح على لسان قادة الحركة الصهيونية العالمية منذ أواخر القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين، حيث كان قادة الحركة الصهيونية يبشرون بطبيعة الدولة الصهيونية على أرض فلسطين بإنشاء مجتمع جديد فيها بإرادة خارجية على حساب الشعب الفلسطيني صاحب الأرض والوطن والمقيم عليها منذ آلاف السنين بدون انقطاع. والعامل الثاني هو الممارسات الإسرائيلية خصوصا بعد قيام الدولة والتي جاءت منسجمة مع طبيعة النشأة من حيث التنكر لقواعد القانون الدولي وأحكام الميثاق وشرعة حقوق الإنسان، واللجوء إلى كل الأساليب بما فيها اللاأخلاقية لتثبيت فكرة الدولة الصهيونية وتجسيدها على الأرض حتى لو كان ذلك عن طريق القتل وارتكاب كل أنواع الجرائم ليس ضد الشعب الفلسطيني فقط، بل ضد مبعوثي الأمم المتحدة ووسطائها الدوليين كما حدث مع الكونت فولك برنادوت السويدي الجنسية والوسيط الدولي ومبعوث الأمم المتحدة إلى فلسطين، الذي اغتالته العصابات الصهيونية في القدس بتاريخ ١٧ أيلول ١٩٤٨، فكان اغتياله هو أول علامة فارقة تشير بوضوح إلى شكل العلاقات القادمة بين إسرائيل

والأمم المتحدة وطبيعتها. ثم بعد ذلك إطلاق النار على سيارة ماري روبنسون وهي بداخلها عندما كانت تقوم بمهمة رسمية بصفتها المفوضة السامية في الأمم المتحدة لحقوق الإنسان سنة ٢٠٠٠.

وللمفارقة، وفي اليوم الذي بدأت أكتب فيه هذا الفصل الخاص بعلاقة إسرائيل مع الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة، تشاء الصدف أن ترد الأخبار عن رفض إسرائيل لقرار مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذي قضى بتشكيل لجنة تقصي حقائق فيما يتعلق بتداعيات الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية على حقوق الشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره، حيث أعلن وزير خارجية إسرائيل رفض حكومته لهذا القرار كما أعلن رفض حكومة إسرائيل استقبال اللجنة المذكورة أو التعاون معها. وقال نتنياهو رئيس الحكومة الإسرائيلية في بيان صادر عن مكتبه مساء الخميس ٢٠١٢/٣/٢٢ إن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة « منافق» وعليه أن يخجل من نفسه وأنه لا علاقة له بحقوق الإنسان. وفي اليوم التالي أعلن وزير الخارجية الإسرائيلي (ليبرمان) أن حكومته سوف تقاطع مجلس حقوق الإنسان. وبطبيعة الحال هذا كلام لا معنى له لأن إسرائيل من الأساس كانت ومازالت ترفض الالتزام بقرارات مجلس حقوق الإنسان، وترفض التعامل مع المقررين الخاصين التابعين له، مثل ريتشارد فالك، وقبله جون دوغارد، وقبله جورجيو جاكوميللي، وجميع المقررين الخاصين المعينين من لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان قبل هؤلاء.

كما أن إسرائيل كانت وما زالت ترفض استقبال أو التعامل مع اللجان التي يكلفها مجلس حقوق الإنسان بتقصي الحقائق فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، مثل اللجنة التي ترأسها القاضي ريتشارد غولدستون والتي كلفت بالتحقيق بانتهاكات حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي خلال الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة. والجدير بالذكر أن إسرائيل ليست عضوا في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ولم تكن يوما عضوا في لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان قبل تشكيل المجلس الحالي. إذن عندما تعلن إسرائيل إنها ستقاطع مجلس حقوق الإنسان، يتساءل المرء كيف تقاطعه وهي ليست عضوا فيه؟ كما أنها أساسا لا تتعامل معه ولا تتعامل مع قراراته كما كانت تفعل ذلك مع لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان منذ عام ١٩٦٨.

هذه المواقف هي بالضبط نموذج واضح لعلاقة إسرائيل مع المنظمة الدولية منذ نشوئها عام ١٩٤٨ وحتى الآن، والموقف الحالي لإسرائيل بخصوص قرار مجلس حقوق الإنسان هو آخر المواقف الإسرائيلية في هذا الشأن حتى الآن، بينما كان أول المواقف السلبية التي تمردت إسرائيل بشأنها على الأمم المتحدة هو القرار المشروط لقبولها عضوا في الأمم المتحدة في ٤ آذار عام ١٩٤٩ لأنه كان مشروطا بتنفيذ تعهد إسرائيل الذي جاء على لسان مندوبها في اللجنة السياسية الخاصة التابعة للجمعية العامة بالتزام إسرائيل بتنفيذ قراري الجمعية العامة رقم ١٨١ وهو القرار الخاص بتقسيم فلسطين، والقرار رقم ١٩٤ المتعلق بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي هجروا منها بسبب الحرب عام ١٩٤٨ بعد قبول إسرائيل عضوا في الأمم المتحدة، غير أن هذا التعهد قد تم التنكر له، وكان هذا أول التزام إسرائيلي أمام الأمم المتحدة تتنكر له إسرائيل ولم تفِ بتنفيذه حتى يومنا هذا. علما أن عدم الالتزام بتنفيذه ينزع عن إسرائيل عضويتها في الأمم المتحدة لكونه الشرط الوحيد لقبولها عضوا في الأمم المتحدة، هكذا كانت البداية

مع الأمم المتحدة عام ١٩٤٩. وتجدر الإشارة هنا إلى أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي قبلت عضويتها في الأمم المتحدة بشروط.

هل كانت صدفة عندما أبدأ بالكتابة عن علاقة إسرائيل بالأمم المتحدة لتأتي الإجابة من وكالات الإنباء مباشرة بان إسرائيل تكرر تمردها على الأمم المتحدة وتعلن رفضها لقرار مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وإعلانها عدم استقبال لجنة تقصي الحقائق الذي شكلها للتحقيق في تداعيات الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي على حقوق الشعب الفلسطيني، ومن ثم عدم تعاون إسرائيل معها؟ ولكن كيف تكون هذه صدفة والصدف في هذا الشأن تتكرر دائما، أم أن الأمر بالنسبة لإسرائيل هو سياسة ومنهج، وقد يكون استراتيجية ثابتة بحيث يصطدم بها المرء عندما يفكر أو يكتب عن إسرائيل والمجتمع الدولي، أو عن إسرائيل والقانون الدولي ، أو عن إسرائيل والقانون الإنساني الدولي أو قانون حقوق الإنسان.

لم يعد المرء يحتاج الكثير من الجهد ليدرك بأن المواقف الإسرائيلية السلبية من المجتمع الدولي ممثلا بالأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة بدأت منذ دخول إسرائيل إلى الأمم المتحدة عام ١٩٤٩ وهي مستمرة في سلبيتها حتى يومنا هذا دون أي سبب أو خلاف يمكن أن تعزى إليه هذه المواقف السلبية، ولكن ذلك يمكن أن يفهم في ضوء الفكر السياسي الصهيوني الذي مهد لقيام دولة إسرائيل، وبالتالي الفهم الواقعي لطبيعة نشأة دولة إسرائيل المختلفة عن ما نشأت على أساسه دول العالم قاطبة. وذلك لسبب بسيط، وهو أن إسرائيل تجد نفسها مضطرة لكي تحدد موقفها من المجتمع الدولي ككيان منسجم مع طبيعة نشأته، وممارساته ذات الطبيعة نفسها للنشأة التي ارتبطت بقرار للدول الاستعمارية التي أخذتها نشوة النصر في الحرب العالمية الأولى فتصرفت وفق أساليب وأخلاق الدول الطامعة التي سادت أخلاق ومعايير القرن السابع عشر والثامن عشر والمتمثلة في الكسب الإقليمي عن طريق الحرب أو القوة، فإسرائيل لا تستطيع أن تكون غير ذلك حتى وان تعارض هذا مع مبادئ وأحكام ميثاق الأمم المتحدة أو أحكام القانون الدولي العام وأخلاق ومعايير القرن الحادي والعشرين ما دامت هي في حلّ من المحاسبة والعقاب وبحماية الولايات المتحدة الأميركية.

نوعية العلاقة بين إسرائيل والأمم المتحدة

إن نوعية العلاقة بين إسرائيل والأمم المتحدة هي نوعية شاذة، وتختلف عن علاقة أي دولة أخرى مع الأمم المتحدة، وهو شذوذ ناشئ عن طبيعة النشأة لدولة إسرائيل المتعارضة مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومقاصدها، بل إنها طبيعة متعارضة مع نشوء الدول نشوءا طبيعيا وفق المفاهيم والمعايير الدولية المعروفة.

فإسرائيل كدولة لم تر النور من خلال عملية تطور تاريخي، وبصورة طبيعية ووطنية توجت بممارسة حق تقرير المصير (لشعبها) كباقي دول العالم، بل قامت إسرائيل على أساس إرادة العوامل الخارجية لدى القوى الكبرى في أرض فلسطين التي لم تكن ملكا لهم أصلا. ولكي ندرك الفرق بين نشوء الدولة الطبيعي ونشوء إسرائيل، نتعرف على معايير نشوء الدول وفقا للقانون الدولي.

٢- نشوء الدول

تنشأ الدول بإحدى الطرق التالية:

١- الدولة البسيطة، وهي الدولة التي تنشأ من عناصر قديمة نتيجة تفكك أو انحلال بعض الدول القائمة.

٢- تنشأ الدولة بالتفكك، كما حدث في نشوء الدول المستقلة بعد تفكك الاتحاد السوفييتي أو بعد تفكك يوغوسلافيا.

٣- تنشأ الدولة المركبة باتحاد دولتين أو أكثر.

٤- وفق معاهدة مونتيفيديو لعام ١٩٣٣ المتعلقة بحقوق الدول وواجباتها، تنشأ الدولة عند توفر عناصر تكوينها الأربعة التالية:

أولا: الإقليم بحدوده المعرفة دوليا.

ثانيا: الشعب الذي يعيش على أرض لزمن طويل بدون انقطاع.

ثالثا: السلطة أو الحكومة التي تتولى ممارسة السيادة في الداخل والخارج نيابة عن الدولة.

رابعا:القدرة على إقامة علاقات طبيعية مع الدول الأخرى.

خامسا: السيادة، وعنصر السيادة ليس عليه إجماع بين فقهاء القانون الدولي.

الأصل في نشوء الدولة هو ممارسة الشعب لحقه في تقرير مصيره

وفي حالات نشوء الدول، يكون الأصل في ذلك هو ممارسة الشعب (شعب الدولة الناشئة) لحقه في تقرير مصيره وفقا لأحكام المادة الأولى، والمادة ٥٥ من ميثاق الأمم المتحدة، والمادة الأولى المشتركة من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وهي المادة التي تنص على التالي: (لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها، وهي بمقتضى هذا الحق حرة في تقرير مركزها السياسي وحرة في السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.[١]

فهل كانت نشأة دولة إسرائيل متطابقة مع عوامل النشأة الطبيعية للدول؟ عندما نتحدث عن نشأة دولة إسرائيل، أو نتكلم عن الفكر الصهيوني الخاص بالنشأة، فإننا نفعل ذلك ليقيننا بأن طبيعة نشأة الدولة، والفكر الصهيوني الخاص بالنشأة يشكلان الطبيعة الأخلاقية والتأسيسية للدولة. وبالتالي فإن هذين العنصرين هما اللذان سيؤسسان لعلاقات الدولة الصهيونية مع غيرها من أشخاص القانون الدولي وخاصة المنظمات الدولية، وفي مقدمتها الأمم المتحدة.

٢- نشأة إسرائيل كدولة

عندما أعلن ديفيد بن غوريون قيام دولة إسرائيل على أرض فلسطين في ١٤ أيار من عام ١٩٤٨، لم يكن يملك اليهود من أرض فلسطين أكثر من ٦٪ ولم يكن تعداد اليهود في فلسطين أكثر من ٣٢٪ من مجموع السكان العرب الفلسطينيين.[٢] وكانوا يحملون جوازات سفر فلسطينية، وكانوا يعيشون على أرض اسمها فلسطين، بل عندما وضعت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطة تقسيم لهذه الأرض في تشرين الثاني عام ١٩٤٧ سميت خطة تقسيم فلسطين فلم يكن هناك شعب

يهـودي عـاش عـلى هـذه الأرض مئـات السـنين بـدون انقطـاع، والعـدد الـذي كان متواجـدا منهـم هـو ٣٢٪ مـن مجمـوع سـكان فلسـطين عـام ١٩٤٨، وهـذه النسـبة كانـت قـد بلغـت هـذا القـدر بسـبب الهجـرة اليهوديـة مـن مختلـف أنحـاء العـالم إلى فلسـطين خـلال الخمـس وعشريـن سـنة مـن زمـن الانتـداب البريطـاني عـلى فلسـطين الـذي فـرض عـلى الشـعب الفلسـطيني بقـرار مـن عصبـة الأمـم لتنفيـذ وعـد بلفـور بمنـح اليهـود وطنـا قوميـا في فلسـطين، أي أن السـكان الدائمـين بوصفهـم عنـصرا أساسـيا لتأسـيس إسرائيـل لم يكونـوا موجوديـن منـذ البدايـة، بينـما كان الشـعب الفلسـطيني الـذي أقـام عـلى أرض فلسـطين قرونـا مـن التاريـخ ومـا زال حتـى الآن بـلا انقطـاع مغيبـا ولم يسـتشر في موضـوع الوطـن القومـي اليهـودي في بـلاده عـلى غـير مـا نصـت عليـه الأعـراف الدوليـة والمبـادئ الأخلاقية.

وإذا أخضعنا نشوء دولة إسرائيل إلى المعايير المعمول بها لنشوء الدول وفقا للقانون الدولي من حيث عناصر تكوين الدولة كما ورد ذكرها وبشكل محدد في معاهدة مونتيفيديو لعام ١٩٣٣، نجد أن دولة إسرائيل عند الإعلان عن قيامها كانت تفتقر إلى عنصرين أساسيين من عناصر تكوين الدولة الثلاثة، وهما الشعب واستمرارية وجوده على أرض الإقليم زمنا طويلا بلا انقطاع، والإقليم ذو الحدود المعرفة دوليا.

السكان

سكان إسرائيل من اليهود الذين أحضروا من مختلف بلدان العالم إلى فلسطين، لا تاريخ مشتركا لهم نظرا لأصولهم المختلفة، ولا قومية تجمعهم، ولم يقيموا على أرض فلسطين زمنا طويلا قبل النشأة، وبالتالي فإن خصوصية السكان الدائمين كعنصر من عناصر تكوين الدول، والتي تنطبق على جميع الدول وفقا لقواعد القانون الدولي، لا تنطبق على إسرائيل.

الحدود

الحدود هي العنصر الثاني من العناصر المفروض توفرها لقيام الدولة وفقا لمعاهدة مونتيفيديو لعام ١٩٣٣ المتعلقة بحقوق الدول وواجباتها. والحدود هي التي تعين المجال الجغرافي لهيمنة سيادة الدولة، وإسرائيل هي الدولة الوحيدة التي لم تعرف حدودها مع دول الجوار حتى يومنا هذا، بل تصر على إغفال حدودها لكي تبقى مفتوحة.   إذن حدود إسرائيل غير معرفة منذ نشوئها، وهي ما انفكت تتغير توسعا عن طريق الأعمال الحربية والممارسات العدوانية على حساب الدولة الفلسطينية المحددة بقرار الجمعية العامة رقم ١٨١، وعلى حساب أقاليم دول الجوار كما حدث مع الجولان السوري المحتل، وجنوب لبنان في مزارع شبعا وغيرها.

فإذا اعتبرنا أن حدود دولة إسرائيل الرسمية هي الحدود التي رسمتها خطة التقسيم الواردة في قرار الجمعية العامة رقم ١٨١، تكون إسرائيل قد تجاوزتها واستولت عن طريق الحرب على كل فلسطين، وهذا أمر يدخل في تعريف العدوان تحت عنوان اكتساب الأرض بالقوة وعن طريق الحرب، وهو معرف كجريمة وعدوان من شأنه تهديد السلم والأمن الدوليين بالخطر. أما إذا كان الأمر غير ذلك، فتكون إسرائيل منذ أكثر من ستين سنة غير معرفة الحدود، وهذا ما وفر لها فرص التوسع عن طريق الحرب، وشجعها عليه. وما زالت هذه الأوضاع قائمة حتى الآن مما ينبئ بعمليات عسكرية جديدة بهدف توسع إسرائيلي إقليمي قادم ما دام هذا هو المترتب عن عدم تعريف إسرائيل

لحدودها، وتنكرها لحدودها القانونية والرسمية التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم ١٨١ القاضي بخطة التقسيم عام ١٩٤٧.

إذا أخضعنا نشوء هذه الدولة إلى المعايير الطبيعية والدولية، نجد أنها تفتقر إلى الشروط الأساسية لقيام الدول، ثم نجد من خلال عدم تحديد وتعريف حدودها، ولجوئها للتوسع عن طريق العدوان والحرب على حساب الجوار كما حصل خلال حرب ١٩٥٦، وحرب ١٩٦٧ ما ينزع عنها صفة الدولة المحبة للسلام، كما تتعارض ممارساتها هذه مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها وأحكام ميثاقها، ومبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وهو ما لا يتطابق مع الشروط المطلوبة حتى لقبولها عضوا في الأمم المتحدة من الأساس، بل من شأنه أن يضع مجلس الأمن والجمعية العامة أمام مسؤولياتهما في تطبيق أحكام المادة (٦) من الميثاق عليها باعتبارها أمعنت في انتهاك مبادئ الميثاق على مدى سنوات طويلة، بما يجعل انطباق أحكام المادة (٦) من الميثاق عليها أمرا يفرضه الالتزام بأحكام الميثاق من ناحية، وسلامة العضوية في الأمم المتحدة من ناحية أخرى.[٣]

جذور الفكر الصهيوني في إنشاء دولة إسرائيل

أما إذا عدنا إلى البدايات مع ثيودور هرتسل المؤسس الفعلي للحركة الصهيونية في أواخر القرن التاسع عشر وخلال انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول سنة ١٨٩٧ في مدينة بازل السويسرية، حيث قال في معرض حديثه عن الدولة اليهودية في فلسطين: سنذهب إلى تلك الأرض الخالية لنعمرها، وإذا وجدنا فيها سكانا فهم قليلون سنسخرهم لتنظيف أرضنا من الأفاعي والزواحف والحشرات، ثم نقذف بهم خارج الحدود.

وبرزت في أوائل القرن الماضي بوضوح جذور الفكر الصهيوني لإنشاء دولة إسرائيل، فإن ما ورد في رسائل بلفور المختلفة يوضح طبيعة هذه الدولة الاصطناعية والتي لا تستطيع الخضوع إلى معايير المجتمع الدولي ومبادئه السامية القائمة على العدل والمساواة في الحقوق بين الشعوب، ولا سيما حق جميع الشعوب في تقرير مصيرها بحرية لأنها نشأت من حيث الفكر والممارسة على ما يتعارض مع هذه المبادئ تماما.

ففي رسالة من بلفور إلى القاضي برانديز- زعيم الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة الأميركية سنة١٩١٩ قال فيها: « إن الحالة تزداد تعقدا باتفاق تم التوصل إليه في أوائل تشرين الثاني ١٩١٨من قبل البريطانيين والفرنسيين، وأحيط به الرئيس علما، ويبلغ أهالي المشرق بأنه سيجري استقصاء رغباتهم لدى التصرف في مستقبلهم، وينبغي استثناء فلسطين من اختصاص ذلك الاتفاق لأن الدول الكبرى قد التزمت بالبرنامج الصهيوني الذي استثنى حتما تقرير المصير العددي. إن فلسطين تمثل حالة فريدة، فنحن لا نبحث رغبات مجتمع موجود. بل نسعى عن وعي إلى إعادة إنشاء مجتمع جديد والعمل بالتأكيد على تكريس أغلبية عددية في المستقبل».

وفي رسالة أخرى منه إلى اللورد كيرزون يوم ١١آب ١٩١٩ قال فيها» أن التناقض بين نصوص العهد وسياسة الحلفاء، صارخ بدرجة أكبر حتى في حالة أمة فلسطين المستقلة عنه في حالة أمة سوريا المستقلة. فنحن لا ننوي في حالة فلسطين

حتى أن نقوم بشكليات استقصاء رغبات سكان البلد الحاليين، وإن كانت اللجنة الأميركية تقوم بشكليات الاستفسار عن هذه الرغبات. « إن الدول الكبرى الأربع ملتزمة بالصهيونية، والصهيونية سواء أكانت صائبة أم خاطئة. حسنة أم سيئة، فهي تضرب بجذورها في عادات قديمة قدم الدهر، في الحاجات الحالية، وفي الآمال المقبلة، وهي أكبر أهمية بكثير من رغبات وتحاملات السبعمائة ألف عربي الذين يقطنون الآن تلك الأراضي القديمة» (الفلسطينيون).[٤]

هكذا نشأت إسرائيل وهكذا أنشئت على نقيض من مبادئ القانون الدولي، وعلى نقيض من حقوق الشعوب وحقها في تقرير مصيرها، بل أنشئت على أساس إنشاء مجتمع جديد، « نظرية البديل» (استبدال مجتمع بمجتمع آخر) كما جاء أعلاه في رسالة بلفور إلى اللورد كيرزون في إصرار على التنكر السافر لحق الشعب الفلسطيني صاحب الأرض المقيم عليها منذ آلاف السنين في إبداء رأيه، وفي تنكر سافر لأحكام ميثاق الأطلسي في هذا الشأن والذي وقعه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية فرانكلين روزفلت، ورئيس وزراء بريطانيا ونستون تشرشل عام ١٩٤١ على ظهر سفينة على مقربة من ساحل المقاطعة الكندية نيوفاوند لاند، والذي تضمن ضمن ما تضمن ما يلي:

أولا: إن حكومتي البلدين لا تسعيان إلى تحقيق توسع إقليمي أو غيره.

ثانيا: ليست لديهما الرغبة في رؤية أي تغييرات لا تنسجم مع رغبات الشعوب التي يهمها الأمر.[٥]

ثالثا: انهما يحترمان كل الشعوب في اختيار نوع الحكومة التي تعيش تحت حكمها ويودان رؤية حقوق الملكية والحكم الذاتي عند أولئك الذين حرموا منها.

وفي البند السادس من ميثاق الأطلسي جاء النص يقول: « بعد التحطيم النهائي للنازية، يأمل الجانبان تأسيس سلام يحقق لجميع الدول وسائل التنقل في أمن وسلام داخل حدودها، وتأمين حياة كل الشعوب على أراضيها بعيدا عن الخوف والحاجة. »

إن صناعة الدول كما صنعت إسرائيل على أرض فلسطين وفقا لقانون القوة، وتشكيل الشعوب عنوة كما شكل شعب إسرائيل من مختلف شعوب وأجناس يهود العالم، إنما هي أساليب لا تتعارض فقط مع معايير ومكونات نشوء الدول وفقا للقانون الدولي، ولكنها تتعارض كليا أيضا مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها وأحكام ميثاقها.

مقاصد الأمم المتحدة[٦]

جاء في قرار الجمعية العامة رقم ٣٣٧٩ المؤرخ في ١٠ تشرين الثاني١٩٧٥ حول مقاصد الأمم المتحدة التالي:

١- حفظ السلم والأمن الدولي، وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتتذرع بالوسائل السلمية، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدوليين، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها.

٢- إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب، وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام.

٣- تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، وعلى

تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا، والتشجيع على ذلك إطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء.

٤-جعل هذه الهيئة مرجعا لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة.

وإذا نظرنا إلى مبادئ الهيئة، واخترنا فقط مبدأين هما المبدأ الأول وهو:

١- تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها.

والمبدأ الرابع وهو:

٤- يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد «الأمم المتحدة»..

إذا أخذنا المبدأين المذكورين أعلاه فقط، إلى جانب مقاصد الهيئة المذكورة أعلاه في ضوء الفكر الصهيوني ونظرية إنشاء مجتمع جديد مكان مجتمع موجود آخر، كما جاء في رسالة بلفور سابقا، أي العمل بنظرية البديل الصهيونية (إسرائيل بديل لفلسطين، واليهود بديلا للشعب الفلسطيني) دون الأخذ بعين الاعتبار للقيم الإنسانية أو الأخلاقية أو السياسية أو أبسط الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره، أو حتى حقه في إبداء الرأي فيما يخطط لمستقبل وطنه ومستقبله هو كشعب مثل شعوب الأرض الأخرى، سنجد بأنه من المستحيل على إسرائيل أن تخضع لأحكام مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها وأحكام ميثاقها بالنظر لطبيعة نشأتها المتعارضة مع تلك المقاصد والمبادئ، ولأنها لو فعلت ذلك لأصبحت تعمل ضد نفسها، وتتصرف عكس فكرة وجودها من الأساس، الأمر الذي ينسف مبرر وجودها وينهي خرافة أساطيرها التاريخية.

لذلك درجت إسرائيل منذ دخولها إلى الأمم المتحدة عام ١٩٤٩ على أن تحرص أشد الحرص لكي تكون في منأى عن الأمم المتحدة رغم أنها في داخلها، بمعنى أن تجني إسرائيل الفائدة من وجودها فيها من ناحية، ولا سيما الظهور بالتمتع بالشرعية من خلال وجودها في المنظمة الدولية، وهذا أمر شديد الحساسية عند إسرائيل لإدراكها بكيفية نشوئها الشاذة كدولة، وما يعني وجودها عضوا في الأمم المتحدة كباقي دول العالم، ومن جهة أخرى وفي الوقت نفسه، رفض الانصياع لأحكام المنظمة الدولية، ورفض قراراتها، ورفض التعاون معها، لأن التعاون معها يعني قبول إسرائيل لقراراتها، وقبول قراراتها يعني قبول مقاصدها ومبادئها، وقبول مقاصدها ومبادئها يعني رفض صحة وجود إسرائيل لكون وجودها قد تحقق بما يتعارض مع مبادئ القانون الدولي، وأحكام الميثاق ومبادئه، والشروط المطلوبة لنشوء الدول وفقا للقانون الدولي. هذه هي المعادلة المعقدة لحقيقة وجود إسرائيل في الأمم المتحدة وتعاملها معها.

الاستراتيجية الإسرائيلية الخاصة بعلاقاتها مع الأمم المتحدة

بناء على ما سبق وضعت إسرائيل استراتيجية معينة لعلاقتها مع الأمم المتحدة بتأييد ودعم وتغطية أميركية مستندة إلى محورين إثنين.

المحور الأول

١- منع المنظمة الدولية من اتخاذ أي إجراء عملي من شأنه تعزيز الكيان السياسي والقانوني للشعب الفلسطيني، أي ما يتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية غير القابلة للتصرف وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره بحرية، مستعينة على ذلك بالولايات المتحدة الأميركية مالكة حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن.

وعلى هذا الأساس رفض مجلس الأمن البحث في جميع التوصيات الصادرة عن الجمعية العامة منذ الستينيات المتعلقة بالقضية الفلسطينية ولا سيما تلك المتعلقة بحقوق الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره، وكانت الجمعية العامة تطلب من مجلس الأمن أن ينظر فيها، وتوصيه باتخاذ الإجراءات العملية لوضع هذه القرارات موضع التنفيذ. إلا أن مجلس الأمن كان يصطدم بالرفض الأميركي لبحث هذه المسألة واستعمال حق النقض الفيتو، أو التهديد باستعماله لإبطال أي مشروع قرار بهذا الشأن تنفيذا للرغبة الإسرائيلية، وقد استمر هذا الحال مدة طويلة، بل حتى يومنا هذا. وما زالت الجمعية العامة تصدر قراراتها (التوصيات) في هذه المسألة في كل دوراتها العادية، وتكرر توصياتها إلى مجلس الأمن بشأنها.

ونظرا للنظام الديمقراطي المعمول به في الجمعية العامة، - لكل دولة صوت – كانت القرارات تؤخذ بالأغلبية المطلقة، وكثيرا ما كانت الولايات المتحدة وإسرائيل عند التصويت على هذه القرارات تشعران بالعزلة الدولية لمعارضتهما الدائمة لها، ونظرا للأغلبية الساحقة من دول العالم التي تؤيد وتدعم حقوق الشعب الفلسطيني وخصوصا حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة على أرض وطنه كخطوة ارتبطت بالسلام العادل والشامل في المنطقة.

٢- معارضة جميع القرارات الصادرة عن الجمعية العامة وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى المتعلقة بحقوق الشعب الفلسطيني وخصوصا ما يتعلق منها بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وجلب العدد الممكن من الدول إلى الموقع الإسرائيلي الأميركي المعارض في هذا الشأن.

أصبح معروفا أن قائمة المعارضين لأي قرار يتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني تترأسها الولايات المتحدة الأميركية تليها إسرائيل وينضم لهما عدد قليل من الدول بعد كندا واستراليا وألمانيا وهولندا مثل ماكرونيزيا، وجزر سليمان، وتونجا، على سبيل المثال.

٣- رفض جميع القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة والتي تدين الممارسات الإسرائيلية أو تشير لها بالسلبية، وعدم التعامل مع الأمم المتحدة إلا بما يكون لمصلحة اسرائيل.

وأمثلة ذلك موقف إسرائيل من اللجنة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة. ففي ضوء الانتهاكات المستمرة لميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية جنيف الرابعة، اتخذت الجمعية العامة قرارا في التاسع عشر من كانون الأول عام ١٩٦٨ تشكيل لجنة خاصة للتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة قرار رقم٢٤٤٣ (د. ٢٣)، فأعاد هذا القرار إلى الأذهان القرار الأول المتعلق باحترام حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة الذي اتخذه المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المنعقد في طهران بتاريخ ٧ أيار ١٩٦٨ والذي نص على:

أ- إن المؤتمر يعرب عن بالغ قلقه لانتهاك حقوق الإنسان في المناطق العربية التي تحتلها إسرائيل.

ب- يلفت نظر حكومة إسرائيل إلى العواقب الوخيمة المترتبة على إغفال الحريات الأساسية وحقوق الإنسان في المناطق المحتلة.

ج- يطلب من حكومة إسرائيل الكف عن أعمال تدمير مساكن المدنيين العرب المقيمين في الأماكن التي تحتلها إسرائيل وباحترام وتطبيق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢ آب ١٩٤٩.

د- يؤكد الحق غير القابل للتصرف لجميع السكان الذين تركوا منازلهم نتيجة لبدء الأعمال العدائية في العودة إليها واستئناف حياتهم الطبيعية واسترداد أموالهم وأملاكهم، والانضمام إلى أسرهم وفقا لأحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

رفضت إسرائيل في هذا السياق التعاون أو استقبال لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة بما فيها فلسطين، والتابعة للجمعية العامة منذ عام ١٩٦٨ وحتى الآن، وهي اللجنة المذكورة أعلاه، كما رفضت وترفض تقاريرها التي تقدم إلى الجمعية العامة وتعتمدها الجمعية العامة في كل دورة من دورات أعمالها العادية.

كما رفضت استقبال أو التعاون مع جميع المقررين الخاصين المعينين من لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للتحقيق في انتهاكات مبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة اعتبارا من سنة ١٩٩٣، وحتى الآن، كما رفضت وترفض تقارير المقررين الخاصين التي كانت ترفع إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبالتالي ترفع الآن إلى مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لتبحث في كل دورة من دورات أعماله العادية.

لم يكن رفض إسرائيل التعاون مع الأمم المتحدة من خلال المواقف السلبية التي ذكرناها تجاه أجهزة الأمم المتحدة ومبعوثيها فقط، ولكن كانت مواقفها سلبية شاملة وامتدت إلى رفض القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان، وقد شملت أيضا قرارات منظمة الصحة العالمية التي اعتمدتها المنظمة في مجال تأثير الاحتلال الإسرائيلي على الأوضاع الصحية للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال. وكذلك في منظمة اليونسكو للتربية والثقافة والعلوم، ومنظمة العمل الدولية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وفيما يلي نماذج من القرارات الصادرة عن مجلس الأمن وتم رفضها من إسرائيل:

القرار رقم ٥٧(١٨ أيلول ١٩٤٨) أعرب فيه مجلس الأمن عن الصدمة العنيفة لاغتيال وسيط الأمم المتحدة في فلسطين الكونت فولك برنادوت نتيجة عمل جبان اقترفته جماعة مجرمة من الإرهابيين في القدس.

القرار رقم ٥٩ (١٩ تشرين الأول ١٩٤٨) أعرب فيه مجلس الأمن عن قلقه لعدم تقديم إسرائيل تقريرا عن اغتيال الكونت فولك برنادوت، وإقرار واجب الحكومات في التعاون مع موظفي هيئة الرقابة.

القرار رقم ١٠١ (٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٣) وفيه يدين مجلس الأمن هجوم إسرائيل على قبية.

القرار ٢٣٧ (١٤ حزيران١٩٦٧) وفيه يدعو مجلس الأمن إسرائيل إلى احترام حقوق الإنسان في المناطق التي تأثرت

بصراع الشرق الأوسط ١٩٦٧.

القرار رقم ٢٤٨ (٢٤ آذار ١٩٦٨) والذي يدين فيه المجلس الهجوم العسكري الإسرائيلي واسع النطاق والمتعمد ضد الأردن والذي نتجت عنه معركة الكرامة.

القرار رقم٢٧١ (١٥ أيلول ١٩٦٩) يدين إسرائيل لحرق المسجد الأقصى، ويدعو فيه إلى إلغاء جميع الإجراءات التي من شأنها تغيير وضع القدس.

وقرارات أخرى منها:

القرار٥٤(١٥ تموز١٩٤٨).

القرار ٩٣ (٢٩ أيار١٩٥١).

القرار ١٠١(٢٤ تشرين الثاني١٩٥٣).

القرار ١٠٦(٢٩ آذار١٩٥٥).

القرار ١١١(١٠ كانون الثاني١٩٥٦).

القرار ٢٣٣(٦ حزيران ١٩٦٧).

القرار ٢٧٠ (٢٦ آب ١٩٦٩).

القرار٢٣٤ (٧ حزيران١٩٦٧).

أما فيما يتعلق بقرارات الجمعية العامة وقرارات لجنة حقوق الإنسان وبعدها قرارات مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، منذ عام ١٩٦٧ ، والمتعلقة بالممارسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، فقد رفضتها إسرائيل جميعها بلا استثناء على مدى سنوات الاحتلال الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧، كما أعلنت إسرائيل أكثر من مرة رفضها الالتزام بتطبيق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة المعنية بحماية المدنيين في زمن الحرب على الفلسطينيين، رغم تأكيد مجلس الأمن، والجمعية العامة، ولجنة حقوق الإنسان، ومجلس حقوق الإنسان، وجميع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وأخيرا محكمة العدل الدولية على انطباق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والخاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب على الأرض الفلسطينية المحتلة وعلى الفلسطينيين تحت الاحتلال الإسرائيلي.

إسرائيل ومؤتمري الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية

جنيف الرابعة المعنية بحماية المدنيين في زمن الحرب

بعد انعقاد مؤتمر الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة للمرة الأولى في ١٥ تموز/يوليو ١٩٩٩في جنيف بتوصية من الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها د ا ط ١٠/٦ بتاريخ٩ شباط/فبراير ١٩٩٩ بشأن تدابير لإنفاذ الاتفاقية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، ولكفالة احترامها وفقا للمادة (١) المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩، وبعد إعادة انعقاد المؤتمر المذكور للمرة الثانية في كانون الأول ٢٠٠١ في جنيف وما صدر عن المؤتمرين

من إعلانات وبيانات بشأن انطباق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، ومطالبة إسرائيل بالالتزام بتطبيق الاتفاقية بحكم القانون في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، والعمل على مبادرة الدول الأطراف في الاتفاقية فرادى وجماعات على السواء، وفقا للمادة (١) المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع والتي تتعهد فيها الأطراف السامية المتعاقدة بأن تحترم هذه الاتفاقية، وتكفل احترامها في جميع الأحوال.[٧]

وبعد صدور العديد من القرارات بهذا الشأن من الجمعية العامة، وأجهزة الأمم المتحدة المختلفة، واعتماد الرأي الاستشاري (الفتوى) لمحكمة العدل الدولية بخصوص عدم شرعية الجدار الإسرائيلي المقام في الأرض الفلسطينية الصادر بتاريخ ٩ تموز ٢٠٠٤ والذي يطلب بذل جميع الجهود لضمان احترام إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال لأحكام الاتفاقية المذكورة في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وكذلك مطالبة الجمعية العامة المتكررة بأن تقبل إسرائيل انطباق الاتفاقية بحكم القانون في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وتأكيدها المتكرر على ضرورة التنفيذ السريع للتوصيات ذات الصلة الواردة في القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة بما في ذلك القرار الصادر عن د [ط١٠/١٥ فيما يتعلق بكفالة احترام إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال لأحكام الاتفاقية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وفي الأراضي العربية المحتلة الأخرى التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧.

بعد هذين المؤتمرين والتوصيات الصادرة عنهما بمطالبة إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال بالوفاء بالتزاماتها الدولية وتطبيق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب على الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة لكونهم محميين بأحكام الاتفاقية المذكورة وإسرائيل طرف في هذه الاتفاقية. رفضت إسرائيل وما زالت ترفض تطبيق أحكام الاتفاقية على الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

٤- الظهور الدائم أمام العالم وكأن إسرائيل البلد الصغير، واليهود فيه هم الضحية لنزعات اللاسامية في العالم، مكررين أمام العالم معاناة اليهود في أوروبا مرددين الهولوكوست بمناسبة وغير مناسبة ومظهرين بأن أجهزة الأمم المتحدة مثل الجمعية العامة أو لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تعمل ضد إسرائيل وكأنها متأثرة بعناصر معادية لإسرائيل فيها، وذلك لحرف أنظار المجتمع الدولي والعالم عن حقيقة إسرائيل وطبيعتها العدوانية، وعن الجرائم التي ترتكبها بحق الشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها جريمة حرمانه من حقه في تقرير مصيره.

المحور الثاني

١- إطلاق يد إسرائيل لكي تفعل ما تشاء فيما يتعلق من جانبها بالمحور الأول على الأرض، مع توفير الحماية اللازمة لها من الولايات المتحدة الأميركية، حتى لو ارتكبت في سبيل ذلك كل أنواع الجرائم المعددة في القانون الدولي بحق الشعب الفلسطيني.

ففي هذا الشأن ارتكبت إسرائيل جرائم الحروب، كل أنواع الحروب ضد الشعب الفلسطيني بما في ذلك جرائم الإبادة الجماعية, كما حدث في صبرا وشاتيلا سنة ١٩٨٢، وكما حدث في الحرب على قطاع غزة سنة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩، وما يجري

مـن تطهـير عرقـي في مدينـة القـدس لتهويدهـا بعـد ضمهـا إلى إسرائيـل في انتهـاك خطـير لمبـادئ القانـون الـدولي، والقانـون الـدولي الإنسـاني، ومـا تمارسـه قـوات الاحتـلال في الضفـة الغربيـة المحتلـة مـن قتـل واعتقـال ومداهـمات عسـكرية واعتقـالات إداريـة وغيرهـا مـن الممارسـات التـي تشـكل انتهـاكات جسـيمة للقانـون الـدولي الإنسـاني وحقـوق الإنسـان. كل مـا سـبق دفـع كلا مـن الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة ولجنـة حقـوق الإنسـان وبعدهـا مجلـس الأمـم المتحـدة لحقـوق الإنسـان لاتخـاذ القـرارات تلـو القـرارات التـي تديـن هـذه الممارسـات والجرائـم، وتطلـب مـن إسرائيـل الكـف عنهـا فـورا والالتـزام بمبـادئ القانـون الـدولي والقانـون الإنسـاني الـدولي وخصوصـا أحـكام اتفاقيـة جنيـف الرابعـة المعنيـة بحمايـة المدنيـين في زمـن الحـرب والتي تنطبـق أحكامها عـلى الفلسـطينيين كمحميين بتلـك الأحـكام تحـت الاحتـلال، والطلـب إلى إسرائيـل الوفـاء بالتزاماتهـا الدوليـة. إلا أن إسرائيـل كانـت ومـا زالـت تهـزأ بقـرارات الأمـم المتحـدة وأجهزتهـا المختلفـة وتعلـن رفضهـا لهـا وعـدم الالتـزام أو الاعـتراف بهـا. وهنـا يجـب أن نوضـح أن جميـع القـرارات الصـادرة عـن مجلـس الأمـن كانـت تتعلـق فقـط بالممارسـات الإسرائيليـة، ولم يتصـد المجلـس يومـا لبحـث المسـألة الفلسـطينية مـن الناحيـة السياسـية. أو مـا يتعلـق بالحقـوق الوطنيـة للشـعب الفلسـطيني.

٢- أن تفعل إسرائيل ما تشاء على الأرض الفلسطينية، وأن تنشئ ما تشاء، وأن تتصرف بما تشاء مما يجعل من طبيعة الأرض الفلسطينية التي تحتلها غير قابلة لإقامة كيان سياسي مستقل قابل للحياة للشعب الفلسطيني حتى لو ارتكبت إسرائيل في سبيل ذلك كل جرائم القتل والتدمير، والمخالفات والانتهاكات الجسيمة لمبادئ القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

وأصدرت إسرائيل في هذا الشأن قوانين مصادرة الأراضي، وهي تخوض سباقا مع الزمن للاستيلاء على الأرض، وإقامة الجدار والبناء المحموم للمستعمرات الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، لتقطيع أوصال الضفة الغربية، وتوسيع محيط مدينة القدس ووصلها مع مستوطنة معالي أدوميم لجعلها حاجزا إسرائيليا بين شمال الضفة وجنوبها، والاستمرار في تغيير معالم القدس الجغرافية والديمغرافية بهدف تهويدها، في انتهاك خطير لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة ومبادئ القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان، وفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة سنة ٢٠٠٤ بخصوص الجدار، وما تحدثه هذه الانتهاكات الجسيمة من آثار عميقة على إمكانية ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير مصيره كما ورد في نص الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية المذكور أعلاه .[٨]

وكما يلاحظ فإن المحورين الأول والثاني يعملان من خلال الخداع وكل أساليب الكذب والتضليل والضغط السياسي على الدول لتحقيق هدف أساسي من أهداف إسرائيل وهو منع قيام الكيان السياسي والقانوني للشعب الفلسطيني من خلال منعه من ممارسة حقه في تقرير مصيره، وفي حالة تحقق ذلك لسبب أو لآخر، وتمكن الشعب الفلسطيني عن طريق مؤسساته الوطنية وتضحيات أبنائه من تثبيت كيانه السياسي على خارطة المجتمع الدولي، فعلى إسرائيل وأميركا ومن معهما من الدول أن تمنع المجتمع الدولي من التعامل معه ككيان له الشخصية القانونية. ومن هنا نفهم المعارضة الشديدة عند كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في الأمم المتحدة والتي بدأت منذ أن عادت مسألة فلسطين إلى وضعها الطبيعي على جدول أعمال الجمعية العامة في الستينيات من القرن الماضي إثر

البدء بالعمل الفدائي الفلسطيني المسلح ضد إسرائيل من أجل تحرير فلسطين. حيث كانت وما زالت الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل تتخذان المواقف السلبية العدائية تجاه أي مشروع قرار على أي مستوى من مستويات الأمم المتحدة يتعلق بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني والعمل الهستيري المحموم لإبطاله مع مختلف وفود الدول الأعضاء.[٩]

كل ذلك لأن حق تقرير المصير للشعب يعني إقامة دولته وفقا للعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان. لما كانت ممارسة حق تقرير المصير تؤدي إلى اختيار الشعب لنظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بحرية وفقا للمادة الأولى المشتركة في العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، ما يعني إقامة دولته، فإننا نفهم أسباب المعارضة الشديدة لكل من إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ومحاولات إبطال كل مشاريع القرارات بهذا الشأن في الجمعية العامة وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة، ناهيك عن استعمال أميركا لحق النقض أو التهديد باستعماله إذا ما وصل أي مشروع قرار بهذا الشأن إلى مجلس الأمن، حيث أجهضت الولايات المتحدة الأميركية العديد من القرارات (التوصيات) الصادرة عن الجمعية العامة إلى مجلس الأمن لاتخاذ ما يلزم من الإجراءات العملية لإعمال حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. وقد بلغ رفض كل من الولايات المتحدة وإسرائيل ومقاومتهما للتوجه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة بهدف الحصول على العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة حالة هستيرية ومرضية، حيث هددت الولايات المتحدة باستعمال الفيتو ضد أي مشروع قرار بهذا الشأن، وأعلنت إسرائيل أن التوجه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة هو بمثابة حرب على إسرائيل، كما أعلن نتنياهو رئيس حكومة إسرائيل أن حصول الفلسطينيين على عضوية دولتهم في الأمم المتحدة يعني (نزع الشرعية عن دولة إسرائيل)!!!

بلا شك، كانت هذه التصريحات لنتنياهو مثيرة ومستغربة، ما حمل الفلسطينيين على التساؤل: كيف يكون توجهنا إلى الأمم المتحدة يشكل نزعا للشرعية عن دولة إسرائيل؟؟ غير أن الإجابة على هذا السؤال كانت من المصادر الصهيونية القديمة التي خططت لإقامة دولة إسرائيل على أرض فلسطين بهدف إنشاء مجتمع جديد عليها مغفلين المجتمع الفلسطيني وحقوقه إغفالا تاما وفقا لما جاء في رسائل بلفور المشار إليها أعلاه. إذن ليس لدى الفلسطينيين إجابة على السؤال سالف الذكر أو تفسير له غير تفسير واحد، وهو أن تعامل المجتمع الدولي ممثلا بالأمم المتحدة مع دولة فلسطين كشخص من أشخاص القانون الدولي، يمتد بجذوره الى أساس إنشاء دولة إسرائيل، بل فكرة إنشائها على أساس ما جاء في رسالة بلفور إلى كل من القاضي برانديز واللورد كيرزون بتاريخ ١١ آب ١٩١٩ من القرن الماضي والتي جاء فيها، أنهم يرغبون في إنشاء مجتمع جديد في فلسطين لأنهم يؤمنون(بأن الصهيونية سواء أكانت على حق أم على باطل ، حسنة أم سيئة، محقة أم مخطئة، فإنها تضرب بجذورها في التاريخ القديم وفي طموحات اليوم وآمال المستقبل، وهي أهم بكثير من سبعمائة ألف عربي يعيشون في تلك الديار القديمة)، أي هي أهم بكثير من الشعب الفلسطيني صاحب الأرض. ومن هذه المواقف الواضحة لأقطاب الحركة الصهيونية العالمية بعد هرتسل تتأكد النظرية التي أنشئت على أساسها دولة إسرائيل وهي نظرية البديل، أي إسرائيل بديل لفلسطين، والمهاجرون اليهود من مختلف أنحاء العالم بديل للشعب الفلسطيني. ولكي تستقيم نظرية البديل يتطلب إلغاء الشعب الفلسطيني كليا من الوجود والذاكرة، وهذا ما يفسر استعمال إسرائيل

لكل وسائل القمع والقتل والتهجير والتيئيس والفساد والإفساد للمجتمع الفلسطيني أملا في تحقيق تلك الغاية. ولكن هذا يعني بالمقابل أيضا في حالة أن يتعامل المجتمع الدولي ممثلا بالأمم المتحدة مع دولة فلسطين كشخص من أشخاص القانون الدولي يعني أن المستبدل في نظرية البديل الصهيونية إنما هو موجود وبقوة، وقد تعامل معه المجتمع الدولي على أساس قانوني وسياسي، بالتالي فإن البديل في هذه الحالة لا مبرر له ما دام المستبدل موجودا، وفي أسوأ الحالات فإن البديل والمستبدل يقفان على مسافة واحدة من مبادئ القانون الدولي وأحكام الميثاق.

من هنا كان تخوف نتنياهو الشديد عندما أعلن أن ذهاب الفلسطينيين إلى الأمم المتحدة بهدف التعامل مع دولتهم إنما يعني نزع الشرعية عن دولة إسرائيل، وكأنه يقول إن أي نوع من الشرعية يكتسبها الكيان الفلسطيني من المجتمع الدولي على المستوى السياسي والقانوني، إنما هي نزع وتدمير للشرعية الإسرائيلية، من هذا المفهوم بالذات يتبين لنا بكل وضوح الرفض الإسرائيلي والأميركي القاطع لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني على مدى عشرات السنين في المحافل الدولية وخصوصا في الأمم المتحدة، وبالتالي الرفض الإسرائيلي الهستيري لقيام دولة فلسطينية في حدود عام ٦٧ أو حتى في أي حدود أخرى، بإثارة ووضع كل أنواع المعيقات والعقبات في طريقها، بما في ذلك المفاوضات، ثم الإسراع المحموم في المشاريع الاستيطانية في الضفة الغربية، والتهويد الجنوني لمدينة القدس والتطلع إلى الوجود الإسرائيلي على نهر الأردن، ما يعني إبقاء وترسيخ الاحتلال الإسرائيلي لكل أرض فلسطين.

خطوات بارزة اتخذتها الجمعية العامة

بعد أن أحكمت إسرائيل سيطرتها على كل أرض فلسطين وكذلك الجولان السوري عن طريق الحرب عام ١٩٦٧، منحت نفسها الحق في أن تعمل ما تشاء في البلاد التي احتلتها، فأعلنت على سبيل المثال ضم القدس لإسرائيل وكذلك فعلت بالنسبة للجولان السوري في انتهاك سافر وجسيم للقانون الدولي ومبادئه، ثم بدأت في تغيير معالم مدينة القدس الجغرافية والديمغرافية والمؤسسية، ثم باشرت بالاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، وسنت القوانين لتسهيل الاستيلاء عليها بما في ذلك قانون الغائبين، وباشرت بإنشاء المستوطنات الإسرائيلية على تلك الأراضي في انتهاك سافر وخطير لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة التي تحرم نقل مواطني الدولة القائمة بالاحتلال إلى الأراضي التي تحتلها. واستخدمت إسرائيل قوانين الطوارئ لتبرير مصادرة الأراضي وطرد الفلسطينيين منها، وهذا ما حمل الجمعية العامة ومجلس الأمن على إصدار القرارات المتتالية التي تطلب من إسرائيل الكف عن هذه الممارسات التي تتعارض مع مبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وبشكل خاص أحكام اتفاقية جنيف الرابعة المعنية بحماية المدنيين في زمن الحرب، واعتبار كل ما يترتب على هذه الأعمال غير شرعي وباطل. ومن هذه الخطوات التالي:

١- اللجنة الخاصة المعنية بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وخصوصا حقه في تقرير مصيره.

كانت هوة الإرادة تبدو واضحة بين سلوك ومواقف الجمعية العامة ومجلس الأمن فيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية. وهذا أمر يتعلق بطبيعة النظامين المعمول بهما في كل من مجلس الأمن من ناحية، والجمعية العامة من ناحية أخرى. فمجلس

الأمن يخضع لنظام لا علاقة له بالديمقراطية الدولية، وبذلك تستطيع أي دولة من الدول الخمس الأعضاء الدائمين في المجلس إبطال أي مشروع قرار معروض على المجلس باستعمال حق النقض الفيتو، وهو نظام تعسفي لا علاقة له بالديمقراطية، بل من شأنه أن يقضي على الحق والعدل والحرية والقانون في حالة تغليب مصالح إحدى الدول الخمس المذكورة على العدالة الدولية وفق مبادئ القانون الدولي وأحكام الميثاق ومقاصد الأمم المتحدة. بينما تعمل الجمعية العامة ضمن نظام الديمقراطية القائمة على تمتع كل عضو من أعضائها بصوت، أي تكون جميع الدول فيها متساوية في الحقوق والواجبات، ولا فيتو لأحد فيها، وغالبا ما تظهر فيها الديمقراطية الدولية بأوضح صورها، ومن هنا بالضبط تتجسد إرادة المجتمع الدولي الحقيقية على غير ما يجري في مجلس الأمن.

فبينما اعتمدت الجمعية العامة عشرات القرارات المتعلقة بتأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وبالتالي إقامة دولته الفلسطينية المستقلة، على أرض وطنه، وأبلغت مجلس الأمن بجميع هذه القرارات مطالبة المجلس بالعمل على تفعيل هذا الحق كخطوة حاسمة نحو السلام العادل واتخاذ الإجراءات الضرورية لذلك، كان المجلس يرفض الاستجابة لمطالبات الجمعية العامة في هذه المسألة، إما عن طريق استعمال الولايات المتحدة الأميركية لحق النقض الفيتو لإبطال القرار بهذا الشأن أو التهديد باستعمال هذا الحق لتجميد المسألة تمهيدا لإهمالها، أو عن طريق آخر يبعد المسألة عن مجراها الطبيعي في المجلس.

بعد سنوات عديدة على هذا الحوار العقيم، إذا صح التعبير، بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، أقدمت الجمعية العامة على تشكيل لجنة خاصة من بين أعضائها سميت «اللجنة الخاصة المعنية بحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة وغير القابلة للتصرف»، وأسندت لها مهام نشر الوعي بحقوق الشعب الفلسطيني في العالم كله من خلال ندوات تعقدها في دول مختلفة كل سنة لتحقيق هذه الغاية. وتقوم هذه اللجنة بعقد ندوتين في بلدين مختلفين من بلدان العالم كل سنة تنفيذا لولايتها.

٢- الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري

كخطوة بارزة أخرى للجمعية العامة في مسألة فلسطين، وأثر ضلوع النظام الصهيوني في إسرائيل مع نظام الفصل العنصري (الأبارتايد) في جنوب أفريقيا خلال حكمه بالعمل المشترك في مختلف نشاطات الدولة وخصوصا التعاون النووي بين النظامين العنصريين، إضافة إلى القوانين والممارسات العنصرية الإسرائيلية، اعتمدت الجمعية العامة قرارا حمل رقم (٣٣٧٩) يقضي بأن الصهيونية هي شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري وذلك في دورتها العادية لسنة ١٩٧٥. ومن الأهمية بمكان أن نذكر هنا بعناصر الديباجة التي وردت في القرار المذكور كمرجعيات واستنادات لمضمونه الوارد في المنطوق.

جاء في الديباجة « بالاستناد إلى قرارات سابقة للجمعية العامة لسنة ١٩٦٣، داعية إلى القضاء على كل أشكال العنصرية والتمييز العنصري، وقرارها لسنة ١٩٧٣ والذي أدانت فيه من جملة ما أدانت التحالف الآثم بين العنصرية والصهيونية، وبالإشارة إلى إعلان المكسيك والذي أعلن المبدأ القائل بأن (التعاون والسلم الدوليين يتطلبان تحقيق التحرر والاستقلال القوميين، وإزالة الاستعمار والاستعمار الجديد، والاحتلال الأجنبي، والصهيونية، والفصل العنصري بجميع أشكاله،

وكذلك الاعتراف بكرامة الشعوب وحقها في تقرير مصيرها). ومعتمدة على ما صدر عن دورة رؤساء دول وحكومات الوحدة الإفريقية في شهر آب ١٩٧٥ والذي رأى أن: (النظام العنصري الحاكم في فلسطين المحتلة والنظامين العنصريين الحاكمين في زيمبابوي وجنوب إفريقيا ترجع إلى أصل استعماري مشترك، وتشكل كيانا كليا، ولها هيكل عنصري واحد وترتبط ارتباطا عضويا في سياستها الرامية الى إهدار كرامة الإنسان وحرمته). وكذلك الإعلان السياسي واستراتيجية تدعيم السلم والأمن الدوليين وتدعيم التضامن والمساعدة المتبادلة فيما بين دول حركة عدم الانحياز اللذين تم اعتمادهما في مؤتمر وزراء خارجية دول حركة عدم الانحياز في شهر آب ١٩٧٥، واللذين أدانا الصهيونية بوصفها تهديدا للسلم والأمن الدوليين وطلبا مقاومة هذه الإيديولوجية العنصرية الإمبريالية.»

وحين نثير مجددا أهمية الديباجة في صياغة أي مشروع قرار، نستطيع القول أن المنطوق لا يعني شيئا بدون الاستنادات والمرجعيات القانونية والسياسية التي يعتمد المنطوق عليها في حكمه والتي تتضمنها الديباجة، اللهم إلا إذا كان الهدف من اعتماد مثل هذا القرار هو دافع سياسي محض ويفتقر إلى المرجعيات القانونية التي تدعمه وبالتالي يفقد الاعتداد به. كما أننا في هذه الحالة سنعرض للمقارنة بين هذا القرار والقرار الذي عملت على اعتماده الولايات المتحدة الأميركية من الجمعية العامة لإلغاء القرار رقم ٣٣٧٩ سنة ١٩٩١ والذي صيغ من مادة واحدة فقط كمنطوق في قرار لا ديباجة له، ولا استناد لأي مرجعية، لا قانونية ولا سياسية ولا سابقة، وإنما جاء هجينا مكونا من مادة واحدة تقول « إن الجمعية العامة تقرر إلغاء الحكم الوارد في قرارها ٣٣٧٩ (د-٣٠) المؤرخ في ١٠ تشرين الثاني ١٩٧٥». وقد حمل هذا القرار رقم ٨٦/٤٦ بتاريخ ١٦ كانون الأول١٩٩١.

ففي نظرة مقارنة سريعة بين مبررات ودواع واستنادات وردت كمرجعية لاعتماد القرار٣٣٧٩ كما جاء في ديباجته أعلاه، وخلو القرار ٨٦/٤٦ الذي ألغى القرار رقم ٣٣٧٩ من مثل هذه المرجعيات والتي تكسب القرار المصداقية وتضفي عليه صفة الشرعية القانونية يتبين لنا السلامة القانونية للقرار رقم ٣٣٧٩، وبطلان القرار رقم ٨٦/٤٦، كما يتبين لنا الوضوح للدافع السياسي الذي كان وراء قرار الإلغاء دون أن يكون لقرار الإلغاء أي استناد يبرر عملية الإلغاء على الإطلاق.

والجدير هنا أيضا التعرف على أساليب الابتزاز الأميركية التي استعملتها مع الدول الأعضاء في الجمعية العامة لإقناعها بالتصويت لصالح قرار الإلغاء. فالولايات المتحدة التي انفردت في مجال القطبية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، والتي اعتبرت أن حربها الأولى على العراق قد منحتها نصرا يسمح لها بوضع العالم أمام قناعة بأنها قادرة على فرض حل لمشكلة الشرق الأوسط، أو بشكل أوضح التوصل إلى حلّ للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، فدعت إلى مؤتمر سلام ينعقد في مدريد، ودعت إليه الأطراف المعنية. ثم بدأت تروج لدى الدول أن إسرائيل وهي الطرف الرئيس في مؤتمر السلام لن تحضر المؤتمر وفقا لتصريح اسحق شامير رئيس حكومتها إلا إذا ألغت الجمعية العامة قرارها رقم ٣٣٧٩ الذي اعتبر الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية والتمييز العنصري. ومن أجل إنجاح مؤتمر السلام ينبغي إزالة هذه العقبة والعمل على إلغاء القرار المذكور. وبدأت تحشد الأصوات من بين أعضاء الجمعية العامة لإلغاء هذا القرار من أجل إنجاح مؤتمر

السلام المزمع عقده في مدريد على حدّ زعمها. وهكذا وبهذه الأساليب المخادعة، ولأسباب سياسية، وبدون أي مرجعية قانونية أو سياسية نجحت الولايات المتحدة الأميركية بإلغاء القرار رقم ٣٣٧٩ والذي اعتبر الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية والتمييز العنصري.[١٠]

٣- محطات بارزة للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

بدأت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بدراسة أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة بناء على طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة وإعطائها الأولوية منذ عام ١٩٦٨. ونظرا لجسامة الانتهاكات التي كانت ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في هذا الشأن أعطت اللجنة للأوضاع في الأرض المحتلة الأولوية على جدول أعمال دوراتها العادية، وكانت اللجنة في بادئ الأمر تستند في بحثها لتلك الأوضاع إلى التقارير التي تقدمها اللجنة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة التابعة للجمعية العامة، وبيانات الدول المعنية التي تدلي بها أمام اللجنة، وتقارير المنظمات الدولية غير الحكومية المهتمة بشؤون حقوق الإنسان كمنظمة العفو الدولية، واللجنة الدولية للحقوقيين، والتقارير الصحافية، والمصادر الإسرائيلية نفسها.

وتحت عنوان «إدانة إنكار حق تقرير المصير خصوصا لشعوب جنوب إفريقيا وفلسطين»، اعتمدت الجمعية العامة القرار رقم٢٦٤٩ (د ٢٥) بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧٠، وهو القرار الذي طلب إلى لجنة حقوق الإنسان أن تبحث في دورتها السابعة والعشرين، في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بحق الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والأجنبية في تقرير المصير. وهكذا درجت لجنة حقوق الإنسان على تضمين جدول أعمالها بندين أعطتهما الأولوية العالية في جميع دوراتها العادية منذ عام ١٩٧٠، يتعلق الأول بانتهاك حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، والثاني حول حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وفقا لقرار الجمعية العامة المذكور سابقا.

أصدرت اللجنة خلال السنوات الأربع الأولى من تعاملها مع أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة القرارات التي تدين الانتهاكات الإسرائيلية بحقوق الإنسان وتطلب من إسرائيل بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال التوقف عن هذه الانتهاكات فورا، مؤكدة أن الاحتلال ذاته هو انتهاك جسيم لحقوق الإنسان ما جعلها تطلب من إسرائيل بشكل دائم وضع حد لاحتلالها للأراضي الفلسطينية التي احتلتها عن طريق الحرب سنة ١٩٦٧ والانسحاب منها.

وأمام استمرار رفض إسرائيل الامتثال إلى قرارات اللجنة، قررت اللجنة إرسال مبعوث خاص لها إلى الأرض المحتلة سنة ١٩٧٢ ليرفع لها تقريره عن مشاهداته. رفع المبعوث الخاص تقريره إلى اللجنة، أكد فيه صحة المعلومات التي تتحدث عن انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، وركز على مصادرة الأراضي والنشاطات الاستيطانية الإسرائيلية فيها. ولأول مرة يتحدث مبعوث رسمي للأمم المتحدة عن ارتكاب حكومة إسرائيل لجرائم حرب في الأرض الفلسطينية المحتلة من خلال مصادرة الأراضي وإقامة المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية عليها مستندا في ذلك إلى أحكام المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة. وفي ضوء ذلك اعتبرت لجنة حقوق الإنسان المخالفات الخطيرة التي ارتكبتها حكومة إسرائيل لاتفاقية جنيف الرابعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة تشكل جرائم حرب وإهانة للبشرية (القرار رقم ٥ -٢٨

بتاريخ ٢٢ آذار ١٩٧٢)، وكان هذا هو أول قرار يعتمده جهاز في الأمم المتحدة يؤكد ارتكاب إسرائيل لجرائم الحرب في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

كما توقفت لجنة حقوق الإنسان عند مذبحة صبرا وشاتيلا، وأصدرت قرارها بشأنها، وكان أول قرار أيضا يصدر عن جهاز من أجهزة الأمم المتحدة يدين إسرائيل باعتبارها ترتكب جرائم الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني وفقا لنص القرار رقم ٤/١٩٨٥ بتاريخ ٢٦ شباط ١٩٨٥: وهنا نص المادة٣ من المنطوق: «تدين بشدة مجددا مسؤولية إسرائيل عن المذبحة واسعة النطاق في مخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين التي شكلت عملا من أعمال ابادة الجنس، وتعرب عن شديد قلقها لأنه إلى أن ينفذ حل عادل ومنصف لمشكلة فلسطين فسيتعرض الشعب الفلسطيني لأخطار جسيمة من قبيل المذبحة المروعة التي ارتكبت في مخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين».

وأكدت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مجددا في قرارها رقم ١/١٩٨٨ بتاريخ١٥ شباط ١٩٨٨ ارتكاب إسرائيل لجرائم الحرب وإهانة البشرية نظرا لانتهاكها أحكام اتفاقية جنيف الرابعة، والبروتوكول الأول الملحق بها. في عام ١٩٨٩ وخلال الانتفاضة الأولى أكدت لجنة حقوق الإنسان من جديد ارتكاب إسرائيل لجرائم الحرب بمقتضى القانون الدولي، وكانت تشير في قرارها رقم ٢/١٩٨٩ بتاريخ ١٧ شباط ١٩٨٩ إلى انتهاكات جسيمة لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة وارتكاب جرائم التعذيب الجسدي والنفسي، وتكسير العظام، والعقوبات الجماعية، والاعتقال التعسفي، وترحيل المواطنين الفلسطينيين، ومصادرة أملاكهم، وتدمير المنازل، كسياسة ومنهجية للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

في ضوء استمرار تدهور أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وعدم امتثال إسرائيل لقرارات لجنة حقوق الإنسان، ولنداءات المجتمع الدولي وقرارات الجمعية العامة، اتخذت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان قرارا في دورتها العادية لعام ١٩٩٣ رقم ٢/١٩٩٣ عينت بموجبه مقررا خاصا حددت ولايته بما يلي:

أ- التحقيق في الانتهاكات الإسرائيلية لمبادئ وأحكام القانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي، واتفاقية جنيف المعنية بحماية المدنيين في زمن الحرب المعقودة في ١٢ آب ١٩٤٩ في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

ب- يقدم المقرر الخاص تقاريره بخصوص ولايته إلى لجنة حقوق الإنسان والجمعية العامة لدراستها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

هذا وقد تعاقب على هذه المهمة مقررون عديدون كان آخر ثلاثة منهم: جورجيو جاكوميللي من إيطاليا، وجون دوغارد من جنوب إفريقيا أصلا، وريتشارد فولك، من الولايات المتحدة الأميركية، وهو المستمر في مهمته حتى يومنا هذا.

وكعادتها رفضت حكومة إسرائيل وما زالت ترفض السماح لأي من المقررين الخاصين المعينين من لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أو من مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالدخول إلى الأرض الفلسطينية المحتلة أو التعاون معهم لإنجاز مهامهم، كما رفضت من قبل السماح للجنة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان التابعة للجمعية العامة.

إثر اندلاع انتفاضة الأقصى وما رافقها من أعمال قتل جماعي للفلسطينيين قامت بها قوات الاحتلال الإسرائيلي في مدينة القدس وباقي الأرض المحتلة، عقدت لجنة حقوق الإنسان دورة استثنائية خاصة رقم ٥ في الفترة من ١٧-١٩ تشرين الأول ٢٠٠٠، لدراسة الأوضاع الناشئة عن ممارسة أعمال القتل ضد الفلسطينيين في الأرض المحتلة، واتخذت قرارا بإدانة إسرائيل لارتكابها جرائم ضد الإنسانية بحق الشعب الفلسطيني، (وهي أخطر الجرائم المعددة في القانون الدولي).

وكانت اللجنة في جميع دوراتها العادية تنهي قراراتها ببند ثابت كالاتي:- « تطلب إلى الأمين العام أن يلفت إلى هذا القرار انتباه حكومة إسرائيل، وسائر الحكومات والهيئات المختصة في الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة، والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية، والمنظمات الإنسانية الدولية، وأن ينشره على أوسع نطاق ممكن، وأن يقدم تقريرا إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها القادمة عن مدى تنفيذ حكومة إسرائيل لهذا القرار. وفي بداية معظم دورات اللجنة العادية إن لم يكن في جميعها، كان الأمين العام للأمم المتحدة يعلم اللجنة بأنه قد أبلغ حكومة إسرائيل بقرار اللجنة، إلا أنه لم يستلم ردا من حكومة إسرائيل عليه. وكان هذا النص يتكرر في بداية كل دورة عادية للجنة حقوق الإنسان.

أنشأ رئيس مجلس حقوق الإنسان بتاريخ ٣ نيسان ٢٠٠٩ بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة مسندا إليها ولاية قوامها «التحقيق في جميع انتهاكات قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي التي تكون قد ارتكبت في أي وقت في سياق العمليات العسكرية التي جرى القيام بها في غزة أثناء الفترة من ٢٧ كانون الأول ٢٠٠٨ إلى ١٨ كانون الثاني ٢٠٠٩ سواء ارتكبت قبل هذه العمليات أو أثناءها أو بعدها.»

تقول اللجنة في تقريرها عن مهمتها: « وسعت البعثة مرارا إلى الحصول على تعاون حكومة إسرائيل. وبعد فشل محاولات عديدة، التمست البعثة مساعدة حكومة مصر، وحصلت عليها لتمكينها من دخول قطاع غزة عن طريق معبر رفح».

فيما «حظيت البعثة بالدعم والتعاون من السلطة الفلسطينية، ومن البعثة المراقبة لفلسطين لدى الأمم المتحدة. وبالنظر إلى عدم تعاون الحكومة الإسرائيلية، لم تتمكن البعثة من الالتقاء بأعضاء السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، بيد أن البعثة اجتمعت بمسؤولين من السلطة الفلسطينية من بينهم وزير بمجلس الوزراء في عمان، وعقدت البعثة اجتماعات أثناء زيارتها إلى قطاع غزة مع مسؤولين كبار من سلطات غزة قدموا تعاونهم ودعمهم الكاملين للبعثة». هذه نماذج من المعاملة التي سلكتها حكومات إسرائيل المتعاقبة على الحكم في إسرائيل منذ إنشائها عام ١٩٤٨ مع الأمم المتحدة، وأجهزتها، ومبعوثيها، وبعثاتها المختلفة.

المجموعات الإقليمية للدول في الأمم المتحدة

ترفض انضمام إسرائيل إليها على مدار خمسين سنة

واضح أن ظروف ودوافع تأسيس إسرائيل وطبيعتها الشاذة، وسلوكها الداخلي والدولي القائم على العدوان والتوسع منذ وجودها، هو الذي حمل دول العالم على التعبير عن احتجاجها وعدم قبولها للنموذج الإسرائيلي، وهذا ما كان واضحا عندما عبر عنه رفض المجموعات الإقليمية في الأمم المتحدة قبول إسرائيل الانضمام إلى أي منها ما جعلها الدولة الوحيدة

المعزولـة مـن بـين جميـع دول العـالم في الأمـم المتحـدة، فبقيـت وحيـدة معزولـة خمسـين سـنة حتـى سـنة ٢٠٠٠ عندمـا ضمتهـا المجموعـة الأوروبيـة إليهـا حـلا لمشـكلتها. هـذا وكانـت إسرائيـل قبـل ذلـك ومـن أجـل دخولهـا إلى المجموعـة الجغرافيـة الآسـيوية قـد بذلـت مـن الجهـود الكثـير وعـلى مـدار سـنوات، ومـن العمـل المتواصـل الـدؤوب ولسـنوات طويلـة لإقنـاع دول آسـيا بقبولهـا عضـوا في المجموعـة الإقليميـة الآسـيوية باعتبارهـا مـن حيـث الموقـع الجغـرافي تشـكل جـزءا مـن القـارة الآسـيوية، إلا أن المجموعـة الآسـيوية تمسـكت بموقفهـا الرافـض لمحـاولات إسرائيـل الدخـول إليهـا.

فإسرائيل التي أوجدت بعملية ولادة غير طبيعية، والتي تنكرت لشرط قبولها في الأمم المتحدة، لم تقبل ممارساتها على صعيد المجتمع الدولي من خلال تواصل رفض هذه الممارسات التي تتعارض مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة كما تتعارض مع أهدافها ومقاصدها، ولا تتفق في الوقت نفسه مع مبادئ القانون الدولي، وإدانة هذه الممارسات على مدى عشرات السنين من قبل المحافل الدولية التي تحتكم إلى النظام الديمقراطي في قراراتها كالجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والمحافل الدولية الأخرى، كمنظمة الصحة العالمية، وأخيرا وليس آخرا محكمة العدل الدولية، ثم المحافل الإقليمية، كجامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية أو الاتحاد الإفريقي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وبالتالي من منظمة التعاون الإسلامي، وحركة دول عدم الانحياز، فإنها لم تقبل أيضا كدولة من دول المنطقة العربية.

المجموعة الغربية في الأمم المتحدة ترشح إسرائيل

للمرة الثالثة نيابة عنها لمنصب نائب رئيس الجمعية العامة

حدث أن حظيت إسرائيل بمكانة نائب رئيس الجمعية العامة أكثر من مرة، وعلى وجه التحديد مرتين قبل الدورة العادية الأخيرة، وذلك عندما تولى أبا ايبان هذه المكانة عام ١٩٥٢، ووان جيليرمان عام ٢٠٠٥، وكان يصحب ذلك محاولات إعلامية إسرائيلية مكثفة لإقناع الإسرائيليين أولا والعالم ثانيا بان إسرائيل لا تعاني من العزلة الدولية ما دامت تتبوأ هذه المكانة بالانتخاب في الجمعية العامة، ولكن هذا منطق قائم على مجانبة الحقيقة والخداع، لأن نائب رئيس الجمعية العامة لا ينتخب من قبل الجمعية العامة كشخص يرشح نفسه نيابة عن دولته مع مرشحين آخرين، ثم يجري انتخابه لهذه المكانة من بين أولئك المرشحين. فلو كان الأمر كذلك لكان ما تدعيه إسرائيل صحيحا، ولكن الأمر ليس كذلك على الإطلاق، فاختيار نائب رئيس الجمعية العامة يخضع لإجراءات تم التوافق عليها بين الدول الأعضاء، وأصبحت جزءا من النظام الداخلي للجمعية العامة كما هو الحال بالنسبة لرئيس الجمعية العامة، وهي عملية تتم بشكل دوري للمجموعات الجغرافية في الأمم المتحدة. فالرئيس ونائب الرئيس للجمعية هي مناصب للمجموعات الجغرافية وليس للدول فرادى، فالمجموعة التي عليها أن تتولى الرئاسة أو نيابة الرئاسة ترشح إحدى دولها الأعضاء لتلك المناصب ويعرض ترشيح المجموعة على الجمعية العامة، وفي هذه الحالة تمر المسألة بدون تصويت أو اعتراض في الجمعية العامة لأن الدول التي يمكن أن تعترض على مثل هذه الترشيحات ستعرض نفسها ومجموعتها الجغرافية كذلك للاعتراض في المستقبل عندما تتعلق المسألة بولاية هذه المجموعة في الرئاسة أو في نيابة الرئاسة، وهذه حالة قد تؤدي إلى شلل أعمال

الجمعية إذا دخلت الجمعية في دائرة الاعتراض على الرئيس أو نائب الرئيس والاعتراض المضاد، وهذا ما تحاول الجمعية العامة أن تتجنبه باعتماد تمرير مرشح المجموعة (أي مجموعة صاحبة الولاية)، بدون تصويت أو اعتراض. ولذلك عندما رشحت المجموعة الغربية إسرائيل لتتولى مكانة نائب رئيس الجمعية العامة نيابة عنها مؤخرا أو في الحالات السابقة كانت هي كمجموعة صاحبة الولاية وليست إسرائيل، وتمرير ترشيحها لإسرائيل في الجمعية العامة كان يخضع لاعتبارات سبق ذكرها لا تتعلق بنظرة الدول أو المجتمع الدولي لإسرائيل أو لمكانة إسرائيل السياسية أو الأخلاقية أو التاريخية أو لسجلها (النظيف) على سبيل المثال، ولو كان الأمر غير ذلك لما حظيت إسرائيل بهذه المكانة والتي هي مكانة للمجموعة الغربية التي تضم الولايات المتحدة الأميركية ودول أوروبا الغربية وكندا واستراليا ونيوزيلندا وليس لإسرائيل كدولة.

إسرائيل ومقاصد الأمم المتحدة: مرة أخرى

إذا كانت ممارسات إسرائيل تجاه الأمم المتحدة قد بلغت أخطر ما يمكن وصفه من الصلف والتنكر للوفاء بالتزاماتها الدولية، فان تعاملها مع مقاصد الأمم المتحدة قد بلغ أعلى درجات الاستهتار والتنكر والازدراء والخطورة.

فميثاق الأمم المتحدة هو المعاهدة الدولية التي قبلتها دول العالم وارتضت بأحكامها ووقعت عليها وصرحت بالالتزام بها من أجل أن يعم الأمن والسلم في العالم، صحيح أن الأمم المتحدة هي تجمع دول العالم، ولكن تجمع الدول بدون الميثاق الذي يحدد الأحكام والقواعد والأهداف والمقاصد والوسائل، لا يعني شيئا. وتتبوأ مقاصد الأمم المتحدة الدرجة العالية من مضامين أجهزة الأمم المتحدة وميثاقها.

تضم مقاصد الأمم المتحدة التي تم ذكرها سابقاً أربعة مقاصد من ضمنها (المقصد الثاني) وهو المتعلق بإنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتساوي في الحقوق بين الشعوب، وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام. و(المقصد الرابع) وهو المتعلق بجعل هذه الهيئة مرجعا لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة.

لو أخذنا المقصد الثاني على سبيل المثال وأخضعنا سياسة اسرائيل وسلوكها لأحكامه سنجد أن الموقف والسلوك الإسرائيلي فيما يتعلق بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني كان وما زال موقفا رافضا لهذا الحق، وقد مارست إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية هذا الرفض في مختلف المحافل الدولية وأجهزة الأمم المتحدة على مدى عشرات السنين، أما المحافل والأجهزة التي لا تتمتع إسرائيل بالعضوية فيها، فكانت الولايات المتحدة الأميركية هي التي تتبنى الموقف الإسرائيلي تجاه هذا الحق بالرفض القاطع كما كان يحدث وما زال في مجلس الأمن. وبالتالي فان إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية تبتعدان في هذا السلوك عن أحد مقاصد الأمم المتحدة المتعلقة بالتساوي بين الشعوب وحقها في تقرير مصيرها، إن لم نقل أنهما تنتهكان أحد أهم مقاصد الأمم المتحدة عن طريق حرمان الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير مصيره، ومن ثم يقع ارتكابهما انتهاك أحد أهم هدف من أهداف الأمم المتحدة والمرتبط باستتباب السلم والآمن الدوليين، ألا وهو تمتع كل شعوب العالم بحقها في تقرير مصيرها بحرية وبدون تدخل خارجي.

فحق تقرير المصير يعتبر من المبادئ الأساسية في القانون الدولي، وقد عززته الأمم المتحدة في الفقرة الثانية من المادة الأولى، والمادة الخامسة والخمسين من ميثاقها، كما أكدت قرارات الجمعية العامة المعتمدة في دوراتها العادية لعام ١٩٦٩ و١٩٧٠ بأن حرمان أي شعب من الشعوب من حقه في تقرير مصيره إنما هو جريمة تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر.

أما لو أخذنا المقصد الرابع المتعلق بجعل الأمم المتحدة مرجعا لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها وأخضعنا مواقف إسرائيل المتعلقة بالعلاقة مع الأمم المتحدة إلى أحكام هذا المقصد، وبدأنا بتنكر إسرائيل لشروط عضويتها في الأمم المتحدة عام ١٩٤٨، مرورا برفض جميع القرارات المتعلقة بالمسألة الفلسطينية، وعدم التعاون مع لجان وأجهزة ومبعوثي الأمم المتحدة كما سبق ذكره، بل ارتكاب جريمة اغتيال رمز من رموز الأمم المتحدة كما حدث مع الكونت فالك برنادوت سنة ١٩٤٨، وارتكاب الأعمال المخالفة لأحكام ميثاقها كالعدوان والتوسع الإقليمي على حساب دول الجوار كما حدث في الاستيلاء على كل فلسطين عام ١٩٦٧، واحتلال الجولان السوري، وأراض لبنانية كمزارع شبعا وغيرها، وارتكاب مختلف الجرائم المعددة في القانون الدولي ضد الشعب الفلسطيني، والإصرار على ارتكابها كاستمرار احتلالها للأرض الفلسطينية، وإقامة المستعمرات الاستيطانية اليهودية عليها، وضم القدس، وارتكاب جريمة التطهير العرقي فيها بهدف تهويدها في انتهاك جسيم لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة، ومبادئ القانون الدولي، ما يجعل من إدراك غايات الأمم المتحدة كما جاء في ميثاقها، بعيدة المنال.

وبذلك تكون إسرائيل قد وضعت نفسها في الموقع النقيض مع الأمم المتحدة ومقاصدها، وبالتالي تكون قد وضعت نفسها في الموقع المناهض للأمم المتحدة ومقاصدها في استتباب السلم والأمن الدوليين لتعارض أعمالها مع أحكام المقصدين المذكورين أعلاه، بل لانتهاك أعمالها لأحكام المقصدين المذكورين، كما تتعارض وتنتهك في الوقت نفسه أحكام المادة الأولى والمادة الخامسة والخمسين من الميثاق،[١١] وأحكام المادة الأولى المشتركة في العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، واللتين أكدتا حق الشعوب في تقرير مصيرها بحرية وبدون تدخل خارجي.

الهوامش

١ قرار الجمعية العامة رقم ٢٢٠٠ (آلف) المؤرخ في ١٦ كانون الأول ١٩٦٦.

٢ الموسوعة الفلسطينية، بيروت ١٩٨٤.

٣ راجع المادة ٦ من ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بفصل الدول من الأمم المتحدة في حالة إمعانها بانتهاك أحكام الميثاق ومبادئ القانون الدولي.

٤ نبيل الرملاوي، «مسألة فلسطين في النسق الدولي»، بحث قدم لنيل شهادة التخصص في الدبلوماسية المتعددة من المعهد الجامعي العالي للدراسات الدولية - بجنيف ٩٥/٩٤.

٥ راجع ميثاق الأطلسي على موقع الأمم المتحدة

http://www.un.org/en/aboutun/history/atlantic_charter.shtml

٦ قرار الجمعية العامة رقم ٣٣٧٩ المؤرخ في ١٠ تشرين الثاني١٩٧٥.

٧ راجع اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المعنية بحماية المدنيين في زمن الحرب - منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر – جنيف.

٨ الرأي الاستشاري (الفتوى) الصادر عن محكمة العدل الدولية بخصوص إنشاء الجدار الإسرائيلي داخل الأرض الفلسطينية المحتلة - تموز لسنة ٢٠٠٤.

٩ راجع قوائم التصويت لجميع قرارات الجمعية العامة المتعلقة بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني منذ عام ١٩٦٩، وكذلك قوائم التصويت بخصوص نفس الموضوع الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان منذ عام ١٩٦٨ وبعد ذلك عن مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

١٠ راجع قرارات الجمعية العامة المذكورة.

١١ للمزيد راجع قرارات الجمعية العامة الصادرة عن دورتها العادية لعام ١٩٧٠ .

الفصل الثالث والعشرون

الاتحاد الأوروبي: اكثر من شراكة

الدكتور عاطف أبوسيف

تتنوع علاقات الاتحاد الأوروبي مع إسرائيل وتأخذ مسارات مختلفة تساهم في تعميق التعاون المشترك بينهما بما يعود بالنفع على إسرائيل التي عملت منذ تشكيل مؤسسات الوحدة الأوروبية في نهايات الخمسينيات للبحث عن سبل الاستفادة القصوى من علاقتها معها.

الاتحاد الأوروبي أكبر تكتل اقتصادي في العالم وهو يضم ٢٨ دولة من أغنى الدول اقتصادياً وتشكّل بمجموعها جيشاً به قوتان نوويتان. أما سياسياً ففي الاتحاد عضوان دائما العضوية في مجلس الأمن. والأهم من ذلك أن الاتحاد نجح خلال العقود الماضية في فرض نفسه كقوة إقليمية ذات نفوذ دولي بسبب سياسات التكامل المتدرجة التي تبناها ونجح في تطبيقها من المجال التجاري والاقتصادي إلى مستوى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة إلى تنظيم بيع وتجارة السلاح إلى البحوث العلمية ذات الصبغة المدنية والعسكرية. يناقش هذا الفصل علاقات إسرائيل المتعددة مع الاتحاد الأوروبي السياسية والعسكرية والاقتصادية والعلمية، بعد تحليل المحددات التي تنظم تلك العلاقات وتؤثر عليها بغية الوقوف على كنه هذه العلاقات، وفهم جانب آخر من تفاعلات إسرائيل الدولية.

أولاً: محددات العلاقة

لم تكن علاقة إسرائيل بالاتحاد الأوروبي عابرة في مسار تطور السياسة الخارجية الإسرائيلية بعد تأسيس دولة إسرائيل، بل إنها جاءت ضمن النسق العام الذي بنيت عليه فلسفة هذه السياسة بإيجاد حيز تفاعل لإسرائيل خارج حدود المنطقة التي تعيش فيها يؤمّن ارتكازها على القوى الكبرى وتحالفها معها. فالمشروع التكاملي الأوروبي كان تجسيداً للفعل السياسي الذي ساد غرب أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وكان الاتحاد بجانب حلف الناتو أهم مؤسستين ظهرتا في القسم الغربي

مـن القـارة، حيـث اختـارت إسرائيـل أن تصطـف منـذ منتصـف الخمسـينيات مـن القـرن المـاضي، وعليـه فـإن هـذه العلاقـة كان محكومـة بعـدة دوافـع، لكـن الأهـم أن مسـار تطورهـا ظـل رهـين جملـة مـن المحـددات التـي أعطتـه شـكله وأثـرت عـلى مراحلـه المختلفـة. وهـي محـددات يتداخـل فيهـا الاقتصـاد والجغرافيـا والتاريـخ والعلاقـات الدوليـة كـما المصالـح فـوق كل شيء.[١]

الموقع الجغرافي والمكانة الاقتصادية

أوروبا هي جار إسرائيل الوحيد أو هي الجار الأقرب لأوروبا، وحتى في ظل فكفكة العزلة عنها بعد انطلاق عملية السلام وفتح سفارات في القاهرة وعمان أو بعض مكاتب المصالح التجارية في الدوحة، فإن أوروبا تظل على المستوى المعنوي هي الجار الحقيقي لإسرائيل. ليس لأن إسرائيل تشترك بسباق الأغنية الأوروبية أو تلعب ضمن تصفيات المجموعة الأوروبية في الفيفا أو أنها عضو في الكتلة الأوروبية في الأمم المتحدة، بل لأن حقيقة الأمر أن إسرائيل لا تشعر، رغم كل أطروحات «بيريس» عن الشرق الأوسط الجديد، بأنها فعلاً تنتمي إلى محيطها العربي، فالسلام مع العرب لن يكون دافئاً، وعلاقات التطبيع مع الجيران العرب في حال تمت ستظل ضمن المستوى الرسمي.

إن هذا القرب الجغرافي تعزز مع البعد الاقتصادي في العلاقة بين الطرفين. إذ إن الاقتصاد الإسرائيلي الذي يعتمد على التجارة الخارجية يبحث عن السوق الغنية التي يقدر الوصول لها بسهولة. والشواطئ الأوروبية هي الأقرب للموانئ الإسرائيلية في ظل عدم وصول المنتجات الإسرائيلية إلى الأسواق العربية. وحتى مع تنوع علاقات إسرائيل التجارية مع جنوب شرق آسيا والصين والهند وغيرها فإن هذه العلاقات لم تصل لمستوى العلاقات مع الاتحاد.[٢] وإن نظرة على التبادل التجاري بين إسرائيل ودول الاتحاد يمكن لها أن تعكس فعالية النشاط التجاري بينهما. وباستثناء الولايات المتحدة فإن البضائع الإسرائيلية لا تحظي بمعاملة تفضيلية مثل تلك التي تحظى بها في الأسواق الأوروبية تجعل مقدرتها على التنافس عالية حتى مقارنة مع البضائع الأوروبية. وعليه لم ترغب إسرائيل أن تجد نفسها في معزل عن التطورات الجمركية التي تتبناها مؤسسات الوحدة الأوروبية منذ الستينيات وسعت إلى تنسيق العمل معها لضمان الحفاظ على معاملة خاصة في العلاقة التجارية.[٣] وهنا قامت الجغرافيا بدور نقيض للمكانة الاقتصادية، فإسرائيل الدول الواقعة في المنطقة العربية تحظى بمعاملة اقتصادية مثل تلك التي تحظى بها الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد بوصفها صاحبة اقتصاد متقدم ومتطور.

العلاقة التاريخية

علاقة اليهود بأوروبا، وعلاقة الأخيرة بالمشروع الصهيوني، أكثر قدماً من المذابح التي قام بها هتلر بحق اليهود وأقليات اخرى خلال الحرب العالمية الثانية. بل تجد صداها أيضاً في القرب الثقافي والديني وفي الجذور اليهودية للمسيحية المتطرفة، وبالبروتستنتية التي ربطت بين الإيمان بالمسيحية والإيمان بعودة اليهود إلى الأرض المقدسة. يمكن سرد جملة كبيرة من هذه الروابط بإيجاز في الدور الكبير الذي قام به المثقفون والعلماء اليهود في الثقافة والعلوم الأوروبية الحديثة، كما في نشوء وتطور الصهيونية في أوروبا، وفي قدوم النخبة الأولى للمستوطنين اليهود من أوروبا أيضاً، وفي دور أوروبا في تأسيس إسرائيل من وعد بلفور إلى صفقات السلاح الفرنسية. والإضافة الأهم لكل ذلك هو تبعات المحرقة التي تمت في الحرب العالمية الثانية، وما يعرف بـ«عقدة الذنب» التي وسمت الفعل السياسي الأوروبي الغربي تجاه إسرائيل،

واستمرت في جزء كبير منها حتى اليوم للدرجة التي باتت الأوساط الإسرائيلية تربط بين المعاداة لإسرائيل والمعاداة للسامية لترهيب منتقدي إسرائيل.

مواقف الدول الأعضاء

تؤثر مواقف الدول الأعضاء على طبيعة علاقة إسرائيل بمؤسسات الاتحاد الأوروبي. ورغم أن قرارات هذه المؤسسات السياسية والاقتصادية والتشريعية ملزمة في جزء كبير منها للدول الأعضاء، إلا أن هذه القرارات تصدر بموافقة هذه الدول. في سياق علاقة إسرائيل بالاتحاد، فإن لدى تل أبيب مجموعة من الدول الصديقة التي تعتمد عليها في دفع مصالحها للأمام وفي تخفيف حدة أي نقد لها. إن مواقف الدول الأعضاء تظل محددا أساسيا في فهم طبيعة وتطور علاقة تل أبيب بالاتحاد. والمفارقة أن لدى إسرائيل أصدقاء دائمين حول طاولة المؤسسات الأوروبية، وأصدقاء متغيرين يبدلون مواقفهم وفق الحكومات التي تفوز في الانتخابات وربما وفق مواقف حكومات إسرائيل، إلا أن دولاً مثل ألمانيا وهولندا والتشيك والدنمارك من الأصدقاء الدائمين. ولكن المؤكد أن إسرائيل لديها مؤسسات ومجموعات مصالح وسياسات تعمل على التأثير على المواقف التي تتبناها مؤسسات الاتحاد ودوله.

الصدارة الأميركية ومحدودية الدور الأوروبي

تتمتع إسرائيل بعلاقات مميزة مع الولايات المتحدة والأخيرة هي صاحبة اليد الطولى في العلاقات الدولية وفي الدفاع عن مصالح إسرائيل في المؤسسات الدولية. عملت إسرائيل على الحفاظ على علاقات قوية مع كل من واشنطن وبروكسل إلا أن الأولوية في أي موقف تتخذه تل أبيب سيكون بالانحياز لواشنطن. المؤكد أن ثمة افتراقا خفيفا، ولكن واضح في المواقف بين البيت الأبيض والقيادة الأوروبية بشأن مجموعة من القضايا الدولية وعلى رأسها طريقة حل الصراع العربي الإسرائيلي.

باتت واشنطن تهيمن على المؤسسات الدولية بعد تحول النظام الدولي من ثنائي القطب إلى نظام برأس واحد، وبالتالي فإن الطرق على باب واشنطن وحده يجدي دون سواه. خلال هذه التحولات أعطيت أوروبا دوراً ثانوياً، فهي تغطي تكاليف الحفلات التي تديرها واشنطن أو تجلي الصحون بعد الحفلة التي تقيمها. هكذا كان دور الاتحاد الأوروبي في عملية السلام في الشرق الأوسط.

عبرت أطروحة روبرت كيجان بصورة عميقة عن هذا الواقع حين تحدث عن فردوس كانط الأوروبي مقابل إسبارطية واشنطن.[4] لكن أوروبا بدأت تنهض باحثة لها عن دور في العالم الجديد من خلال تشكيل مؤسسات تعنى بالسياسة الخارجية والأمن. ما يهم في هذا السياق أن علاقات إسرائيل ببروكسل مرهونة بالصراع الناعم بين الاتحاد وواشنطن، وبإدراك تل أبيب أن القوة عند واشنطن، والخوف من الخلاف معها أكثر خطراً من الاختلاف مع بروكسل.

ارتباط تطور العلاقة بالصراع

يحكم الصراع العربي الإسرائيلي تطور علاقة إسرائيل بالاتحاد ويصعب تصور مستقبل هذه العلاقة دون النظر في

مستقبل الصراع. صحيح أن إسرائيل نجحت في فصل تطور مسار علاقتها بالاتحاد في بعض الجوانب مثل الاقتصاد والعلوم وتجارة السلاح عن مسار العلاقة السياسية، إلا أن سياسات إسرائيل وانتهاكاتها لحقوق الإنسان ورفضها لبعض القرارات الأممية، يترك كلّه أثراً على مستقبل علاقتها مع بروكسل. نلاحظ مثلاً القرار الذي اتخذه الاتحاد بشأن صادرات المستوطنات في حزيران ٢٠١٣. وعليه يصعب فصل هذه العلاقة عن مسار الصراع. وهو المنطق نفسه الذي سيلازم نشوء علاقة الاتحاد بالفلسطينيين، إذ يصعب الحديث عن سياسة خارجية أوروبية تجاه إسرائيل وحدها أو اتجاه الفلسطينيين وحدهم.[٥]

ثانياً: تطور العلاقة والاتفاقيات الناظمة لها

اتسم موقف إسرائيل من الاتحاد الأوروبي بإيجابية عالية في البداية، حيث رغبت في أن تكون جزءاً من المشروع التكاملي الأوروبي. وكانت تلك محاولة للخروج من طوق العزلة الإقليمية. أبلغ بن غوريون رئيس المفوضية الأوروبية والتر هالستين Walter Hallstein ومفوض العلاقات الخارجية في المفوضية جين راي Jean Rey في ٢٠ حزيران ١٩٦٠ عن رغبة إسرائيل في أن تصبح عضواً مشاركاً في الجماعة الأوروبية. وكانت إسرائيل قد تقدمت في تشرين الأول ١٩٥٨، أي بعد عشرة أشهر من توقيع اتفاقية روما المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأوروبية، تطلب التوصل لاتفاق شامل مع الجماعة يشمل اتحادا جمركيا، ومن ثم دمج كامل ومشاركة كاملة لإسرائيل في السياسات الزراعية المشتركة للجماعة وخلق تناغم في العلاقات الاقتصادية والسياسات الاجتماعية. وكانت إسرائيل ثالث دولة بعد اليونان والولايات المتحدة ترسل بعثة دبلوماسية للجماعة عام ١٩٥٩.

وفتحت المفوضية الأوروبية مفاوضات مع إسرائيل حول العلاقة بين الطرفين. وبعد ثلاث جولات من المفاوضات امتدت خلال تشرين الثاني ١٩٦٢ وحزيران ١٩٦٣ و بين آذار ونيسان ١٩٦٤تمكن الطرفان من التوصل إلى اتفاق تجاري غير تفضيلي وقعت عليه غولدا مائير. وهو لم يكن مرضياً لإسرائيل. عبّر سفير إسرائيل لدى الجماعة عن عدم الرضا هذا قائلاً «حتى لو أن كل الاعتبارات التي تم ذكرها توضح بشكل منطقي الحاجة لاتفاقية شاملة بين الجماعة الأوروبية وإسرائيل فإن حكومتي واستجابة للنصيحة الودية والاقتراحات التي قدمت لها في عدة عواصم قبلت طلب المفوضية بأن تتبع منهجاً براغماتياً» في التعامل مع الاتفاقية وتقبل بها. لم تكن هذه الاتفاقية مهمة اقتصادياً بل تكمن أهميتها في أنها أول اتفاقية تؤسس للعلاقة بين الطرفين.[٦]

سعت إسرائيل إلى الضغط على الأوروبيين للحصول على اتفاقية تجارة تفضيلية وفق المادة «١١٣» من اتفاقية روما، حيث منحت الاتفاقية الجديدة الموقعة عام ١٩٧٠ شروطاً أفضل لإسرائيل في مجال الصادرات الزراعية حيث كانت إسرائيل تبحث عن تعزيز صادراتها منها لكسب عملة صعبة مهمة بالنسبة لاقتصادها، كما تم منح المنتجات الصناعية الجديدة في إسرائيل معاملة تفضيلية كانت إسرائيل بأمس الحاجة لها لتشجيع قطاع الصناعة في طور تحولها من اقتصاد الكيبوتس إلى اقتصاد المصنع.

وقعت إسرائيل مع المفوضية بعد ذلك اتفاقية التجارة والتعاون للعام ١٩٧٥، التي سعت لإقامة منطقة تجارة حرة بين البلدين بحيث تتم إزالة التعريفة الجمركية على البضائع المصدرة والمستوردة بينهما، وإلى تعزيز التطور المتناغم للعلاقات الاقتصادية بين الجماعة وإسرائيل عبر التوسيع المتبادل للتجارة بغية تسريع تطور النشاطات الاقتصادية ومستوى المعيشة وشروط العمل وزيادة الاستقرار المالي والإنتاجي في إسرائيل وفي أوروبا. وتوفير الشروط الجيدة للمنافسة التجارية وتمهيد الطريق عبر إزالة الحواجز المفروضة على التجارة لتوسيع نطاق التجارة الدولية.

واستحدثت الاتفاقية «مجلس التعاون الأوروبي الإسرائيلي» للإشراف على تنفيذها. وانبثق عن هذا التعاون المشترك بين الطرفين وثيقة للتعاون العلمي والفني رأت وجوب تطوير التعاون في ثلاثة مجالات شملت الطاقة الشمسية و البحوث حول المواد المشعة وتلوث البيئة.

لقد ضاعف تطبيق الاتفاقية من حجم التبادل التجاري بين تل أبيب وبروكسل، ففي الفترة التي تلت توقيع الاتفاقية حتى عام ١٩٩١ تضاعف التبادل التجاري بخمسة أضعاف، حيث وحتى نهاية السبعينيات وصلت نسبة صادرات إسرائيل ووارداتها من وإلى الأسواق الأوروبية قرابة ٤٠ بالمائة من مجمل صادراتها ووارداتها. لم تعد الاتفاقية تلبي مع مرور الوقت حاجات إسرائيل بالكامل، فمع تحديث ومدرنة الاقتصاد الإسرائيلي وتحوله أكثر إلى قطاعات الصناعة تراجعت الصادرات الزراعية للأسواق الأوروبية (خاصة البرتقال)، وصار جزء كبير من مجمل الصادرات الإسرائيلية غير مشمول ببنود الاتفاق.

استغرق الأمر عشرين سنة حتى توقع إسرائيل اتفاقية جديدة مع الاتحاد الأوروبي وخمس سنوات أخرى حتى تتم المصادقة على هذه الاتفاقية، تم خلالها عام ١٩٧٧ توقيع بروتوكول التعاون المالي، وبروتوكول آخر حول التعاون الاقتصادي والفني.

وتحدد اتفاقية الشراكة الأوروبية الإسرائيلية للعام ١٩٩٥ غايتها بتطوير الحوار السياسي من خلال تجارة البضائع والخدمات والتحرير المتبادل لحقوق التأسيس والمشتريات العامة وحرية حركة رأس المال وتعميق التعاون في العلوم والتكنولوجيا وتكثيف التطوير المتناغم للعلاقات الاقتصادية بين الطرفين، وتحسين شروط الحياة والعمل وزيادة الإنتاج والاستقرار المالي وتشجيع التعاون الإقليمي بغية تحقيق تعايش سلمي واستقرار سياسي واقتصادي لتعزيز التعاون في مناطق مختلفة ذات نفع متبادل. وتوزعت اهتمامات الاتفاقية على سبع قضايا مركزية بجانب مجال الترتيبات المؤسساتية لتنظيم تطبيق الاتفاقية والإشراف على تنفيذها ومراقبتها والفقرات الختامية.

ثم بعد ذلك وقعت إسرائيل مع الاتحاد الأوروبي ما عرف بخطة العمل خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٠، التي اعتمدت على أهمية سياسة الجوار الأوروبي بوصفها الإطار الأشمل لها. كما أكدت في ديباجتها على أن الطرفين سيعملان كل جهد ممكن من أجل تكثيف علاقاتهما السياسية والأمنية والاقتصادية والعلمية والثقافية. كما أعادت الخطة التذكير بإعلان الاتحاد في «إيسن» ١٩٩٤ حول المعاملة الخاصة لإسرائيل بوصف الخطة تحقيقاً لهذا التطلع الذي طلبه القادة الأوروبيون قبل عشر سنوات من توقيعها.

وأكدت الخطة على الروابط التاريخية والثقافية بين الطرفين والتراث المشترك، وحددت ضرورة الانتقال من مجرد التعاون إلى درجة مهمة من التكامل، بما في ذلك السوق الداخلية وإمكانية مشاركة إسرائيل تدريجياً في برامج وسياسات الاتحاد المختلفة. بجانب بحث فرصة التقارب في مجال التشريعات الاقتصادية وفتح الاقتصاد الخاص لدى كل طرف أمام الآخر واستمرار إزالة الحواجز التجارية، ما سيسرع النمو والاستثمار.

وحيث تقتضي الحاجة، طلبت الخطة تكييف التشريعات الإسرائيلية مع النظم والمعايير الأوروبية في مجالات معينة يتم تحديدها وسيتم تقديم المشورة والدعم لإسرائيل في ذلك عبر آلية TAIEX.[٧] إلى جانب تعميق العلاقات التجارية والاقتصادية وتوسيعهما لتشملا قطاع الخدمات، خاصة الخدمات المالية وتوفير الظروف لزيادة الاستثمار والصادرات.

ثالثاً: العلاقات السياسية

لم تتطور مواقف الاتحاد من الصراع صدفة، بل كانت نتيجة مجموعة من الأحداث والتطورات في المنطقة، كان أهمها انطلاق الثورة الفلسطينية المسلحة وحرب أكتوبر عام ١٩٧٣ وأمن النفط الأوروبي وإطلاق الحوار العربي الأوروبي بعد ذلك، والدبلوماسية الفلسطينية والعربية النشطة أو ما أسماه الراحل خالد الحسن بدبلوماسية المواجهة،[٨] بجانب سياسات الحكومات الإسرائيلية القاسية بحق السكان الفلسطينيين.

لقد نظرت أوروبا إلى الصراع في بدايته من عيون إسرائيلية بحتة خاصة ما يتعلق منه بالجانب الفلسطيني وحقوق الشعب الفلسطيني السياسية. لم يكن هناك في قاموس السياسة الأوروبية بعد قيام إسرائيل إشارة إلى الحقوق السياسية الفلسطينية، بل إن بوصلة المواقف الأوروبية كانت ترتبط أكثر بالمواقف الكلاسيكية الإسرائيلية. عبر خمسين عاماً من التطور والتغيرات التراكمية، انتقلت مواقف الاتحاد التي رأت الصراع بمنظور إسرائيلي من اعتبار المشكلة الفلسطينية مجرد مشكلة لاجئين إلى اعتبارها مشكلة شعب له حقوق سياسية تتمثل في حقه في تقرير المصير وله ممثلون شرعيون يجب التحدث إليهم. ومرت مواقف الاتحاد بمجموعة من المحطات الأساسية التي شكل كلّ منها قفزاً وتجاوزاً لمواقفه السابقة. لم يكن التحول في مواقف الاتحاد سريعاً ولا سهلاً، فقد حدث ببطء وعلى فترات مختلفة وارتبط بتطورات الصراع، وكان ردة فعل لها في أغلب الأحيان، لكنه اتسم على المستوى السياسي بالثبات رغم ذلك.[٩]

ومن أشهر مواقف الاتحاد الأوروبي التي ساهمت في نقل موقفه السياسي للأمام كان تقرير وزير خارجية فرنسا موريس شومان عام ١٩٧١ المعروف باسم «تقرير شومان» الذي أقر عدم جواز امتلاك الأرض بالقوة وأن التسوية في المنطقة يجب أن تكون على أساس القرار «٢٤٢» وذكر التقرير القرار «١٩٤» كأساس لحل قضية اللاجئين.[١٠] وأثمر الحظر العربي على تصدير النفط في تشرين الثاني ١٩٧٣ عن ما عرف بـ«إعلان بروكسل» الذي ذكر لأول مرة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. لقد أدركت أوروبا أنه من المتعذر الحفاظ على علاقات صحية وثابتة مع الحكومات العربية دون أخذ مواقف هذه الحكومات السياسية بعين الاعتبار.[١١]

وترجم إعلان لندن في حزيران ١٩٧٧ عبارة المطالب الشرعية للشعب الفلسطيني بالحصول على وطن. وجاء في

الفقرة الثالثة من القرار أن الجماعة مقتنعة بأن «حلّ النزاع في الشرق الأوسط لن يكون ممكناً إلا إذا تجسد على أرض الواقع الحق المشروع للشعب الفلسطيني في إعطاء هويته الوطنية تعبيراً فعلياً، وهو تجسيد لا بد من أن يأخذ بالاعتبار ضرورة (وجود) وطن للشعب الفلسطيني».[١٢] لكن أهم تطور سياسي في مواقف الأوروبيين جاء في إعلان البندقية عام ١٩٨٠ الذي نص على مجموعة من القضايا التي تشكل جوهر المواقف الأوروبية حتى الآن:

- عدم جواز احتلال أرض الغير بالقوة.
- ضرورة إجراء مفاوضات كأساس للحل واعتبار مرجعية ذلك القرار ٢٤٢.
- حل القضية الفلسطينية، التي هي ليست مجرد قضية لاجئين، حلاً عادلاً واحترام حقوق الشعب الفلسطيني وممارسته لحقه في تقرير مصيره كاملاً.
- إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في التسوية المستقبلية واعتبارها طرفاً في المفاوضات.
- أهمية القدس في الصراع.

كانت النتيجة الأولى للبيان أن منظمة التحرير صارت طرفاً بالنسبة لأوروبا وصار يمكن الحديث معها والتباحث معها في كل ما يتعلق بالفلسطينيين. وكانت النتيجة الأخرى بالنسبة للأوروبيين عمل إسرائيل على أن يدفع الاتحاد الأوروبي ثمن مواقفه، حيث أصرت على استبعاده من تفاصيل عملية السلام التي انطلقت في أحضانه في مدريد. وكانت مفارقة العلاقات الدولية أن الفلسطينيين وجدوا في بروكسل ظهيراً لهم أمام الدعم غير المحدود الذي توفره واشنطن لتل أبيب.

لقد رأى الاتحاد الأوروبي في عملية السلام في الشرق الأوسط اختراقاً كبيراً لأزمة عصية يمكن استثمارها في تحقيق مجموعة من المصالح التي ستعود بالأثر النافع على الاتحاد، أهمها إنجاح مشاريعه الإقليمية مثل الشراكة الأورومتوسطية وتعزيز تعاونه مع دول المنطقة بشكل جماعي. كما أن وجوده ولو على شكل تقديم مساعدات مالية سيوجد له موطئ قدم ويعطي دفعة لسياسته الخارجية التي بدأ يطورها مع توقيع اتفاقية ماستريخت. فمع اتفاقية ماستريخت عام ١٩٩٢ توافقت الدول الأعضاء على التعاون في قضايا السياسة الخارجية والأمنية. فالعملاق الاقتصادي الأوروبي لم يعد يقبل أن يظل قزماً سياسياً كما يقترح مايكل سميث Michael Smith.[١٣] تمثل هذا التدخل في أربعة مستويات ومراحل مهمة: (١) التدخل في القضايا المتعددة، (٢) وتفعيل الدور السياسي للاتحاد خلال الفترات اللاحقة من عملية السلام خاصة بعد عام ١٩٩٦، (٣) والتمويل المالي للسلطة، (٤) والنشاط السياسي الأوروبي بعد اندلاع انتفاضة الأقصى والمشاركة في الرباعية الدولية. أوفد الاتحاد في تشرين الأول من عام ١٩٩٦ الدبلوماسي المخضرم وسفير أسبانيا في إسرائيل ميخيل أنجل موراتينوس Miguel Angel Moratinos ممثلاً خاصاً له في الشرق الأوسط. واستطاع موراتينوس أن يتدخل في أكثر من أزمة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي مثل توقيع اتفاق الخليل في كانون الثاني ١٩٩٧، إضافة للجمع بين عرفات ووزير الخارجية الإسرائيلي إسحق ليفي في مالطا في نيسان ١٩٩٧، ومن ثم في بروكسل في تموز ١٩٩٧.

وقام الاتحاد بالقفزة الثانية الأهم في مواقفه السياسية في إعلان برلين عام ١٩٩٩ الذي جاء لتلبية بعض المطالب

الفلسطينية بعد انتهاء الفترة الانتقالية، حيث جاء في الإعلان أن الاتحاد يؤكد مجدداً الحق الدائم ومن دون قيد للفلسطينيين في تقرير مصيرهم بما في ذلك خيار الدولة، وأكد البيان استعداد الاتحاد للاعتراف بالدولة الفلسطينية حين يحين الوقت. وكانت تلك المرة الأولى التي يشير فيها الاتحاد إلى فكرة الدولة بالكلمة. رفضت الحكومة الإسرائيلية رفضت البيان، وقالت: إنه حاول أن يملي على إسرائيل نتائج المفاوضات مع الفلسطينيين. بل ذهبت إسرائيل لتذكير أوروبا بدورها في المجازر ضد اليهود، وقالت إن هذا البيان يعرض اليهود للخطر مثل ذلك. «وكان الأشد مدعاة للأسف أن أوروبا، حيث هلك ثلث الأمة اليهودية، رأت من المناسب فرض حلّ يعرض الدولة اليهودية للخطر» كما قال البيان.[١٤]

ويمكن تقسيم الفترة التي تلت اندلاع انتفاضة الأقصى إلى ثلاث مراحل. تمثلت الأولى بردة فعل الاتحاد المناهضة للسياسة الإسرائيلية المتبعة في المناطق الفلسطينية خاصة انتهاكات حقوق الإنسان واجتياح المدن الفلسطينية وتدمير منشآت السلطة الفلسطينية التي تمت بمساعدات سخية من الاتحاد ودوله. والمرحلة الثانية تمتد في الفترة ما بين ٢٠٠٥-٢٠٠٩ وشهدت اقتراباً سياسياً وتراجعاً في التوتر. فيما شهدت الفترة الثالثة والممتدة من ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٣ تراجعاً كبيراً في العلاقة شملت انتقادات أوروبية حادة لسياسات إسرائيل وتوجها أوروبيا متساهلا مع الطموحات الفلسطينية في الأمم المتحدة تجسد في تصويت بعض دول الاتحاد لصالح الطلب، وقبله عضوية فلسطين في اليونسكو. وفي أسوأ الأحوال فإنه باستثناء براغ فإن جل العواصم الأوروبية اتخذت موقفاً مسانداً للفلسطينيين سواء بالتصويت مع أو بالامتناع عن التصويت.

وتقدم الاتحاد الأوروبي أكثر باتجاه تفهم الحقوق الفلسطينية حيث بعث ستة وعشرون مسؤولاً أوروبياً سابقاً برسالة إلى الاتحاد الأوروبي في ٢ كانون الأول ٢٠١٠ يطالبون بمعاقبة إسرائيل إذا واصلت سياساتها المعيقة للسلام. وتضم قائمة الموقعين على الرسالة خافير سولانا ورومانو برودي الرئيس الأسبق للمفوضية وللوزارة الإيطالية ورئيسة أيرلندا السابقة ماري روبنسون، والرئيس الألماني السابق، ريكارد فون فايتسكر، ورئيس الوزراء الإسباني السابق فليبا جونزاليز. وذهب هؤلاء إلى المطالبة بتجميد تطوير العلاقة مع إسرائيل.

وفي كانون الثاني ٢٠١١، ذهب القناصل الأوروبيون العاملون، ورؤساء البعثات الدبلوماسية الأوروبية في القدس ورام الله إلى مطالبة الاتحاد «التشجيع على إنشاء مركز تنسيق لمنظمة التحرير الفلسطينية/ ممثل في القدس الشرقية» مع «استضافة بعثات الاتحاد الأوروبي التي لها مكاتب أو مساكن في القدس الشرقية، بانتظام، مسؤولين فلسطينيين مع زوار كبار من الاتحاد الأوروبي»، و«تجنب الحاجة للأمن الإسرائيلي و / أو البروتوكول الإسرائيلي المرافق لكبار المسؤولين من الدول الأعضاء عند زيارة البلدة القديمة والقدس الشرقية».[١٥] وتضمن التقرير توصيات نحو تعزيز تحويل القدس الشرقية إلى عاصمة فلسطين كأمر واقع بغض النظر عن وجهة نظر إسرائيل.

قام الاتحاد في حزيران ٢٠١٣ بخطوته الأكثر تقدماً، حين أوعز للمفوضية بضرورة أن تشتمل أي اتفاقية أو عقد مع إسرائيل بدءا من كانون الثاني٢٠١٤ على فقرة تقول: إن المستوطنات ليست جزءاً من إسرائيل، وبالتالي لا يشملها

هـذا الاتفـاق. وكانـت الاتحـاد قـد أخـذ خطـوات سـابقة تمهيـداً لهـذا القـرار، حيث في شـهر أيـار ٢٠١٢ اتفـق وزراء خارجيـة الاتحاد عـلى تطبيـق قوانـين وتشريعـات الاتحـاد عـلى منتجـات المسـتوطنات. وبعـد ذلـك في كانـون الأول مـن العـام نفسـه أعلـن المجلـس الأوروبي التزامـه بـضرورة التأكـد مـن أن كل الاتفاقيـات مـع إسرائيـل لا تشـمل الأراضي المحتلـة عـام ١٩٦٧ تماشـياً مع القانـون الدولي، وينسـحب القـرار الجديـد عـلى كل مـا يتعلـق بالعلاقـة مـع إسرائيـل مـن تمويـل لمشـاريع وتبـادل بضائـع أو منـح وتعـاون علمي.

يعدد شمعون ستين Shimon Stein مجموعة من الاختلافات بين الطرفين سياسياً:[١٦]

١. تتباين رؤية أوروبا وبروكسل تجاه الربيع العربي فإسرائيل ترى أن عدم الاستقرار في المنطقة يتطلب تأجيل القرارات الإستراتيجية لحين جلاء الرؤية، فيما يرى الاتحاد فيها فرصا يجب استثمارها لدفع السلام.

٢. لا يتفق الطرفان حول حقيقة كون أيلول موعداً لانتهاء المفاوضات والوصول لتسوية دائمة، فإسرائيل لا ترفض التاريخ فحسب بل إنها ترى أن الظرف غير ناضج لتسوية دائمة. الاتحاد، في المقابل، اعتبر أن أيلول تاريخ منطقي لتحقيق الدولة الفلسطينية.[١٧]

٣. أما بخصوص الحدود، فإن إسرائيل لا ترى- كما عبر عن ذلك نتنياهو صراحة أمام الكونغرس- أن حدود ١٩٦٧ منطقية، ولا تأخذ التعديلات الديمغرافية والأمنية، فيما يرى الاتحاد أن هذه الحدود تصلح مع تبادلات متفق عليها.

٤. يختلف الطرفان في فهمهما للترتيبات الأمنية المستقبلية حيث تصر إسرائيل على حضور فيزيائي لها في وادي الأردن، فيما يقول الاتحاد إن أي ترتيبات أمنية يجب أن تحترم السيادة الفلسطينية.

٥. ولا يختلف الأمر كثيراً بخصوص قضية اللاجئين، حيث تصرّ إسرائيل أن يكون أيّ حلّ لها يجب خارج حدود إسرائيل، فيما يقول الاتحاد إن الحل يجب أن يكون عادلاً ومنصفاً.

٦. ثمة اختلاف في مقاربة الاتحاد ليهودية الدولة كشرط أولي للتسوية النهائية.

٧. وليس الاختلاف أقل في النظرة للقدس.

٨. أوروبا لا تمانع المصالحة الفلسطينية بين فتح وحماس، وتقبل موقف «أبو مازن» بأنه مخول للتفاوض.

رابعاً: مبادرات الاتحاد الإقليمية: موقع إسرائيل

كانت إسرائيل دائماً، إلى جانب ذلك، جزءاً من سياسات الاتحاد الإقليمية تجاه حوض شرق المتوسط وجنوبه. وربما يصح القول إن سياسات الاتحاد نحو دول المتوسط كانت أولى لبنات تكوين سياساته الخارجية. بدأت سياسات الاتحاد تجاه المتوسط بإطلاق «السياسة المتوسطية الدولية» في الفترة ١٩٧٢-١٩٨٩ ومن ثم «السياسة المتوسطية» في الفترة ١٩٨٩-١٩٩٥، وبعد ذلك عملية برشلونة وسياسة الجوار الأوروبية ١٩٩٥-٢٠٠٨، وبعد ذلك «الاتحاد من أجل المتوسط». عملت إسرائيل وفق نظرتها الدائمة إلى الاستفادة من أي مبادرة إقليمية مع تطوير

استفادتها منها.

نظرت إسرائيل إلى السياسة المتوسطية الدولية بريبة شديدة في البداية، حيث أنها أدركت بأن فرنسا ستميل لتفضيل مستعمراتها السابقة وتمنحها امتيازات في اتفاقياتها. كما أن إسرائيل رأت أن هذه الجهود لتوحيد مبادرات الجماعة في المنطقة ستكون على حساب التقارب الذي تسعى إسرائيل إلى تحقيقه معها. فإسرائيل منذ البداية قدمت نفسها بوصفها مختلفة وليست جزءاً من السياق العام للمتوسط الجنوبي بل للجزء الشمالي منه. وعليه فإن السياسة الأوروبية الجديدة، بوجهة نظر إسرائيل، ستكون على حساب تحسين علاقتها معها.

ثم وجدت إسرائيل أن الدخول في الشراكة الاورمتوسطية (التي عرفت باسم عملية برشلونة) التي انطلقت عام ١٩٩٥ فرصة لاستثمار أجواء السلام وتعزيز علاقتها مع بعض الجيران العرب الذي ستجمعها بهم طاولة الشراكة. رغم ذلك لم تبنِ تل أبيب قصوراً فوق تلال من رمال. حيث ركزت الشراكة على المسار المتعدد لتطوير سياسات موحدة بين الاتحاد الأوروبي كمجموعة دول وبين دول حوض المتوسط جنوباً وشرقاً كمجموعة دول أيضاً، وهي الخاصية التي ستجعل من برشلونة قليلة الجاذبية لتل أبيب، وسرعان ما زالت الفتنة والإعجاب الإسرائيلي بعملية برشلونة مع عدم تحقيقها لأي اختراق في علاقتها مع الجيران العرب.

فضلت إسرائيل دائماً أن يتم التعامل معها بوصفها دولة شمالية وليست جنوبية. رغم ذلك، قبلت إسرائيل المشاركة بفعالية في برشلونة، لماذا؟ وفق ألفرد توفياس Alfred Tovias فإن ثمة خمسة أسباب أساسية جعلت إسرائيل مهتمة بعملية برشلونة رغم قصورها الكبير، وتمثلت في:[١٨]

أولاً، حالة العزلة التي تعيشها حيث ستوفر لها العملية فرصة للاندماج ولو الجزئي في المنطقة.

ثانياً، لم تغمض إسرائيل عينها عن البعد الأمني للعملية، حيث أن اللقاءات والمشاورات تطور بناء ثقة تدريجيا يخفف من حدة الاحتقان في المنطقة.

ثالثاً، رغم عدم استفادة إسرائيل المباشرة من مشاريع الشراكة، إلا أن اللقاءات غير الرسمية مع رجال الأعمال في الشراكة يفتح أمام إسرائيل فرص بناء جسور تعاون ومصالح مشتركة.

رابعاً، تعتبر الشراكة الوصفة السحرية أمام تطور الهوية الإسرائيلية، فهي تجمع بين هوية إسرائيل الأوروبية وهويتها الشرقية، على عكس مثلاً مشروع «الشرق الأوسط الجديد» الذي أطلقه شمعون بيريس الذي تصبح فيه إسرائيل مجرد دولة شرق أوسطية تضيع في بحر الشرق.[١٩]

خامساً، أعطت الشراكة إسرائيل صوتاً إقليمياً، ودفعت رؤيتها حول الحلول الإقليمية كمخرج مناسب لتعزيز فرص السلام.

رغم ذلك، لم تكن إسرائيل قانعة بنتائج عملية برشلونة. ووفق الباحثين الإسرائيليين فإن عملية الشراكة في برشلونة لم تساهم في تعميق العلاقات الأوروبية الإسرائيلية مثلما فعلت في العلاقة الأوروبية المغربية أو التونسية أو تلك مع منظمة التحرير.[٢٠]

ارتكزت سياسة الجوار على توقيع اتفاقيات «خطة العمل» مع كل دولة على حدة آخذة بعين الاعتبار خصوصية كل دولة وواقعها السياسي والاقتصادي. وشملت خطط العمل إرشادات حول الإصلاح والحوار السياسي والتنمية والإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والإصلاحات في مجال التجارة والسوق. بجانب التعاون في قضايا الأمن والحرية والعدل والطاقة والمواصلات ومجتمع المعرفة والبيئة والبحث العلمي وبرامج المجتمع المدني والثقافة والتعليم.[٢١] وتعتمد السياسة على ثلاث مقاربات، هي: الاختلاف و التدرجية ووجود معايير التقييم مقابل ارتكاز برشلونة على الإقليمية.[٢٢]

رأت إسرائيل في سياسة الجوار الأوروبية خاصتين: الأولى أنها تتجاوز عيوب برشلونة التي ربطت كل تعاون بين الطرفين بتحقيق نظير له عند الشركاء العرب وهو ما كان متعذراً نظراً لتفاوت عجلة النمو والرخاء بين إسرائيل وجيرانها العرب، الشركاء مع أوروبا. والثاني أن وجود شركاء خارج المنطقة العربية سيعني فتح آفاق تعاون جديدة مع تلك الدول وخلق مسارات متعددة تعمل على تمتين علاقات إسرائيل معها. بهذا فإن سياسة الجوار تقف عند حدود الطموح الإسرائيلي وهي بتوجهاتها نحو «أوربة» الشركاء تعطي إسرائيل الفرصة للاقتراب أكثر من القوانين الأوروبية وبالتالي تسهيل المبادلات التجارية بين الطرفين.

كان الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي هو من أطلق مشروع «اتحاد من أجل المتوسط». وتتمثل رؤية الاتحاد تجاه المتوسط في أن الشركاء المستقرين وحدهم يضمنون الرخاء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي[٢٣] وأن تدخل الاتحاد ومبادراته في المنطقة ترتكز على البحث عن منطقة مستقرة ومسالمة. يضم الاتحاد ٤٣ دولة أوروبية ومتوسطية ومن ثلاث قارات تشكل قلب العالم القديم ومن ثقافات وحضارات وديانات مختلفة. وهو يركز على الدمج بين العلاقات الثنائية وبين المسارات المتعددة، وقام بتقديم رزمة من المشاريع المتعددة التي حاول الابتعاد بها عن الأزمات السياسية. مثلاً تم تفعيل فكرة المتوسط كرابط أساسي في العلاقات بين الدول بحيث يتم العمل على خلق أفكار تهتم بتطوير الإحساس المشترك بالمسؤولية تجاه الحوض المائي المهم للجميع.

نظرت إسرائيل لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط بإيجابية، حيث أنه حقق تطلعها بفصل المسار السياسي عن بقية المسارات وركز على الفروقات في السرعات بين علاقات الاتحاد مع الدول المختلفة. وكعادة إسرائيل فإنها ترى في المداخل غير السياسية أفضل طريقة للاندماج وبناء علاقات مع جيرانها.

وبالنظر إلى تفاعل إسرائيل مع مبادرات الاتحاد الإقليمية، فإن إسرائيل نجحت في أن تكون فاعلاً مركزياً في مبادرات الاتحاد تجاه الشرق الأوسط، وهي استطاعت أن تدمج ما بين المسارات المختلفة لعلاقاتها مع الاتحاد بحيث تكامل المسار التعددي مع المسار الثنائي ما حقق المزيد من المكاسب لإسرائيل. فعبر المسار المتعدد استطاعت إسرائيل أن تحصل على اتفاقية «خطة العمل» بما حوته مع مقاربة النظم التشريعية الإسرائيلية من تلك المعمول بها في دول الاتحاد تحقيقاً لتعميق العلاقة الثنائية في المجال الاقتصادي وزيادة الصادرات وتذليل العقبات أمامها. كما أنها فضلت المسار الفردي لأنه يميز علاقتها عن علاقة الاتحاد مع بقية الدول المتوسطية.

خامساً: التعاون العسكري والاستخباراتي والشرطي

طورت إسرائيل علاقات عسكرية وأمنية واستخباراتية وشرطية مع الاتحاد الأوروبي يمكن النظر إليها وفق مستويين. يتعلق الأول بعلاقات تل أبيب مع الدول الأعضاء وهو ما تفعله الفصول المختلفة التي تقدم علاقات إسرائيل معها في غير هذا الموضع. ويتعلق الثاني بعلاقات إسرائيل العسكرية مع مؤسسات الاتحاد. ولا بد من التنويه أن العلاقة مع المؤسسات الوحدوية تؤسس للعلاقات الفردية مع الدول الأعضاء ويمكن لها أن تكون ناظمة لها. يناقش هذا الجزء علاقات إسرائيل مع الاتحاد ضمن أربعة مجالات: تجارة السلاح، الوجود العسكري، التعاون الاستخباراتي و التعاون الشرطي.

١- التعاون في مجال تجارة السلاح

بإيجاز، بلغت قيمة تصاريح تصدير السلاح إلى إسرائيل التي أصدرتها الدول الأعضاء عام ٢٠٠٧ قرابة ٢٠٠ مليون يورو. ووفق الإحصائيات الأوروبية فقد منح الاتحاد خلال العام ذاته ١٠١٨ رخصة مصدرها ١٨ دولة.[٢٤] وبلغت قيمة مجمل تراخيص تصدير السلاح التي منحتها الدول الأعضاء للشركات لبيع سلاح لإسرائيل خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨ قرابة مليار يورو.

تشارك إسرائيل في برنامج البحث الأمني الأوروبي (The European Security Research Programme (ESRP وهي الدولة غير الأوروبية الوحيدة التي تشارك في برنامج الاتحاد هذا. وهو برنامج أمني مشترك بين الدول الأعضاء في الاتحاد ويحق للأعضاء بالتوافق دعوة دول غير أعضاء للمشاركة فيه. وتتركز أهداف البرنامج في:

١. بناء قدرات تحمي المواطنين من مخاطر الإرهاب والجريمة المنظمة والكوارث الطبيعية والحوادث الصناعية.
٢. ضمان استخدام التكنولوجيا وتطويرها لمنفعة الأمن المدني الأوروبي.
٣. تحسين كفاءة الصناعات الأمنية الأوروبية وتنافسيتها والمقدرة على تطوير منتجات تخدم المهام المطلوبة وتخفف من الفجوة الأمنية.

وإسرائيل هي أكثر عضو في البرنامج من خارج دول الاتحاد فاعلية في البرنامج، وتستفيد منه كثيراً خاصة أنه يمنحها فرصة المساهمة في التحكم بمخرجات برامج الأبحاث الدفاعية الخاصة بقوة عسكرية مثل القوة الأوروبية، وبما يوفره هذا من علاقات وعقود عسكرية واسعة وتعزيز وثقة للمؤسسة العسكرية ولسمعتها في سوق تجارة السلاح.

بلغت موازنة البرنامج للسنوات ٢٠٠٧-٢٠١٣ (١,٤) مليار يور، وهو يركز على النتائج مزدوجة الاستخدام التي تنتج عنه في المجالين المدني والعسكري. اشتركت إسرائيل حتى أيلول ٢٠١٠ في ١٧ مشروعاً من إجمالي ٨٧ مشروعاً للبحث الأمني يمولها البرنامج. تقع ستة من هذه المشاريع تحت قيادة إسرائيلية. شملت هذه عقداً بقيمة ٩ مليون يورو لتطوير «بيانات مستقاة من الميدان» تستخدم في إدارة الأزمات وفي مراكز القيادة، ومشروع بقيمة ٨,٩٩ مليون يورو لتطوير نظم أمنية للمطارات. ويعد برنامج تطوير طائرة بدون طيار لغايات مدنية وعسكرية واحدا من أهم نشاطات البرنامج وباشتراك إسرائيل التي تعد دولة رائدة عالمياً في هذا المجال فإنها تحافظ على صدارتها في هذا الجانب. وتشارك

إسرائيل في عشرة من أصل ٤٥ مشروعاً صنفها الاتحاد كأبحاث أمنية سيقوم على تمويلها. وتحظي إسرائيل بأكبر نسبة مشاركة من بين الدول غير الأعضاء في الاتحاد ضمن البرنامج. كما أن إسرائيل تأتي في المرتبة السادسة من حيث الدول التي تولت إدارة أكبر عدد من المشاريع المشتركة ضمن البرنامج من بين كل الدول المشاركة فيه سواء أكانت عضواً في الاتحاد أم لم تكن، آتية بذلك بعد فرنسا وبريطانيا والسويد وإيطاليا وألمانيا.

ويكشف ديفيد كورنن استفادة الشركات الإسرائيلية من المشاريع الممولة من الاتحاد، مثل استفادة شركة موتورولا من مشاريع مثل مشروع «استكشاف التهديدات الأمنية المتنامية الناجمة عن استخدام التكنولوجيا الناشئة» و»تطبيقات إبداعية وغير مألوفة للاستجابات الأولية». وهي مشاريع كما يمكن الاستدلال من عناوينها مسخرة لاستخدامات الاستخبارات العسكرية وتجميع المعلومات وتحليلها. وتشترك إسرائيل في برنامج «فرونتكس Frontex» المتعلق بالأبحاث الخاصة بأمن المناطق الحدودية. ويقدم الاتحاد مشاريع للشركات الإسرائيلية التي تصنع المعدات للجيش الإسرائيلي.[٢٥] وحدها الصناعات الجوية الإسرائيلية شاركت في خمسين مشروعاً مولها الاتحاد منها مشروع «كابيكون CAPECON» الخاص بتطوير الاستخدامات المدنية والاقتصادية لنظم الطائرات بدون طيار الفعال والتي وصفها القاضي البريطاني ثوماس بينجهام عام ٢٠٠٩ بأنها «خارج حدود التسامح الإنساني» كما يقتبس كورنن.[٢٦]

وتشارك شركة موتورولا في إسرائيل في برنامج التحكم والمراقبة الذي يموله الاتحاد الأوروبي لتوفير خدمات الإنذار. وستقوم موتورولا بتزويد الشركة المصنعة لنظام الإنذار بصمامات كهربية وهي ذات الصمامات التي وفرتها موتورولا للصناعات الحربية الإسرائيلية واستخدمت في القنابل التي أسقطتها الطائرات الإسرائيلية على بلدة قانا اللبنانية. كما أن شركة موتورولا هي من قامت بنصب السياج الإلكتروني وأجهزة الرادار المحيطة بـ٤٧ مستوطنة في الضفة الغربية بقيمة ١٥٨ مليون دولار. واعترف وزير الخارجية والكومنولوث البريطاني ديفيد ميلاند بأن المعدات الحربية الإسرائيلية التي استخدمت في العدوان على غزة عام ٢٠٠٨ ربما احتوت قطعا بريطانية.[٢٧]

وتساهم شركة «إليت للنظم» الإسرائيلية في تطوير طائرات بدون طيار للاستخدام المدني ضمن مشروع أوروبي مشترك. كما تشترك الصناعات الجوية الأوروبية في برنامج سماء نظيفة الخاصة بوجود محركات طائرات صديقة للبيئة وتساهم الصناعات الإسرائيلية في العطاءات والتطويرات في البرنامج. كما تشارك الصناعات الجوية الإسرائيلية في برنامج يدعي «ماكسيموس» يهدف لتطوير طائرات أخف وأجود تموله المفوضية بقيمة ٧٠ مليون يورو.[٢٨] كما أن هناك شركات بريطانية تزود الشركة الأميركية المصنعة لطائرة الأف ١٦ المصدرة لصالح إسرائيل بقطع وتجهيزات.[٢٩]

يهدف أحد المشاريع التي تعمل عليه شركة الصناعات الإسرائيلية العسكرية (IAI) إلى تطوير نظام روبوت آلي يتم التحكم به عن بعد لمراقبة الحدود سيستخدمه الاتحاد في حماية حدوده. ويساهم الاتحاد بمنحة تصل إلى ١٢,٥ مليون يورو في المشروع. وفي كانون الثاني ٢٠١٣ أطلقت الشركة ذاتها مشروعاً بتمويل من الاتحاد الأوروبي لتطوير طائرة بدون طيار تستطيع إيقاف السيارات والسفن، ويساهم فيه الاتحاد بمبلغ يصل إلى ١٢,٦ مليون يورو.[٣٠]

بجانب ذلك فإن إسرائيل تستفيد بشكل كبير من التعاون العلمي مع الاتحاد الذي سيكون له تأثير جانبي ولكن

مباشر على الاختراعات العسكرية والدفاعية. وكما يشير نونسيو كورونا Nunzio Corona فإن أكبر نجاحات إسرائيل العلمية خلال برامج تعاونها مع الاتحاد الأوروبي ضمن برنامج الإطار مرتبطة بشكل أساسي بالمنتجات العسكرية التي تستخدمها قوات الجيش ضد الفلسطينيين بشكل غير مباشر. حيث أن الشركات الإسرائيلية التي صنعت القنابل المحرمة التي سقطت على المدنيين في غزة هي أكثر الشركات المستفيدة من هذه المشاريع والأبحاث العلمية المشتركة مع الاتحاد الأوروبي. ضمن أشياء كثيرة فإن هذا يعني أن دافع الضرائب الأوروبي يمول تطوير الصناعات الحربية الإسرائيلية كما يمول قمع وإرهاب شعب محتل أعزل وفق كورنن.[٣١]

٢- الوجود العسكري الأوروبي في مناطق الاشتباك

يكمن الجانب المهم الآخر في العلاقات العسكرية والأمنية بين إسرائيل والاتحاد في العلاقات الميدانية بين الطرفين والتي ترجمت نفسها من خلال التواجد العسكري الأوروبي المكثف في كل مهمات حفظ السلام في الصراع العربي الإسرائيلي كما في البعثات الخاصة التي اتفق الفلسطينيون والإسرائيليون خلال عملية السلام على إنشائها لمراقبة بعض النقاط الساخنة. لقد شكل الجنود الأوروبيون خلال السنوات الثلاثين الماضية جزءاً أساسياً من كل البعثات الدولية من جنوب هضبة الجولان إلى شبه جزيرة سيناء إلى جنوب لبنان. وأهمها:

١- قوات الأمم المتحدة المكلفة بمراقبة فك الاشتباك في هضبة الجولان (يوندوف) تأسست هذه القوات بعد حرب ١٩٧٣، وتشارك دول مختلفة فيها بين فترة وأخرى.

٢- القوات متعددة الجنسيات في سيناء التي تشارك فيها أربع دول أعضاء في الاتحاد هي فرنسا وإيطاليا والنمسا والتشيك.

٣- قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل)، التي بدأت مهمتها عام ١٩٧٤ تشارك فيها الآن ١٨ دولة عضوة في الاتحاد.

٤- التواجد الدولي المؤقت في الخليل التي بدأت عام ١٩٩٤، وتشارك فيها من الاتحاد كل من إيطاليا والدنمارك والسويد بجانب النرويج.

٥- مكتب الشرطة الأوروبية للتنسيق مع الشرطة الفلسطينية الذي تأسس عام ٢٠٠٥.

٦- قوة المراقبة الأوروبية في رفح والتي عملت من عام ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٧.

٣- التعاون الاستخباراتي

يمكن تقسيم التعاون الاستخباراتي إلى مرحلتين أساسيتين. الأولى خلال الحرب الباردة حيث وفرت أجهزة الأمن الإسرائيلية معلومات كبيرة للأوروبيين حول النشاطات السوفييتية خاصة في أوروبا الشرقية حيث نشط «الموساد»، كما وفرت لها معلومات عن أنواع الأسلحة الروسية من خلال مراقبة الجيوش العربية والتجسس عليها. وبالطبع فإن إسرائيل استفادت من المعلومات الاستخباراتية التي وفرتها لها نظيراتها في لندن وباريس وروما وبون في معرفة الكثير عن قدرات خصومها العرب في حقبة الستينيات والسبعينيات والثمانينيات. أما المرحلة الثانية فهي التي نشأت بعد الحرب

الباردة حيث مع انتهاء التوتر مع المعسكر الشرقي خفت التعاون قليلاً قبل أن يعاود النشاط مع ظهور الإرهاب العالمي وتأثر العواصم الأوروبية به ما جعل الحاجة للأجهزة الاستخباراتية الإسرائيلية حتمية في هذا السياق.

يقول منسق محاربة الإرهاب في الاتحاد جييس دي فيريز Gijs de Vries بأن الاتحاد وشركاءه يتشاركون في تجربة موحدة مع الإرهاب «وبغض النظر عن مكان العنف في لندن أو الدار البيضاء أو تل أبيب فإن العواقب الإنسانية متشابهة .. هذه التجربة المشتركة تعطينا الإصرار لمحاربة الإرهاب ولتجنيد مصادرنا (المشتركة) في هذه الحرب».[٣٢] كان لإسرائيل حصة مهمة في مجال تعاون الاتحاد الخارجي في قضايا «محاربة الإرهاب» لسببين مركزيين:

١. موقع إسرائيل الجغرافي المهم بالنسبة لأوروبا خاصة وجودها على ساحل المتوسط الشرقي وبالتالي محوريتها في العبور إلى أوروبا.
٢. خبرة إسرائيل الكبيرة في مجال جمع المعلومات وتنفيذ العمليات البعيدة عن الديار.

وكما يقترح شلومو شبيرو Shlomo Shpiro فإنه يجب التمييز بين شكلين من التعاون: «التعاون الخشن» و «التعاون الناعم». ويشمل التعاون الناعم أشكال التعاون المسالمة التي لا تستدعي التزاماً سياسياً ولا تثير الخلافات والاحتجاجات لدى الرأي العام وهي تشمل نشاطات التدريب والمساعدات الفنية والتعاون في مجال المختبرات وتبادل الزيارات والتصريحات المشتركة. فيما يشمل التعاون الخشن النشاطات التي تلفت انتباه الرأي العام وهي تتطلب التزاماً سياسياً مثل ملاحقة القنوات المالية التي تغذي المجموعات الإرهابية والتحقيق المشترك في القضايا الجنائية الكبرى وتسليم المجرمين وما يثيره هذا من جدل كبير في الشارع والدوائر السياسية والأمنية.[٣٣]

تحاول إسرائيل أن تستثمر طموح الاتحاد بتطوير سياسات أمنية موحدة لكي تستفيد من تبادل الخبرات معه في مجال محاربة الإرهاب وبناء قناعات مشتركة من خلال تبادل المعلومات نحو فهم طبيعة التهديد بما يؤمن اصطفاف السياسات الأوروبية مع الوعي والمفهوم الإسرائيليين وتطوير سياسات أوروبية خالصة وفق ذلك. ويقوم مسؤولون من وحدة محاربة الإرهاب في الاتحاد ومسؤولون أمنيون إسرائيليون بتبادل الزيارات والتشاور الدائم.

وكما يمكن الملاحظة فإن التعاون الأمني بين الطرفين يتعدى المبادلات العسكرية والاشتراك في برامج متعددة إلى جوانب أمنية أخرى مثل أمن الطاقة حيث تتجه أوروبا لمشاركة إسرائيل أكثر في مشاريع تطوير الطاقة المتجددة بغية الاستفادة مع خبرتها في الطاقة الشمسية وضمان تفعيل أكبر للمشاريع الأوروبية. كما أنه على صعيد التعاون البحري ثمة توجه لتفعيل إسرائيل أكثر في برامج الاتحاد فقد اختار برنامج الشراكة المتعلق بالخطوط البحرية الخط التجاري بين حيفا وترستي في إيطاليا كواحد من النماذج الأربعة التي يعمل البرنامج على تقديم مساعدة فنية إضافية لها لتطويرها.

٤- التعاون الشرطي

أما في مجال التعاون الشرطي فقد نمت في السنوات الأخيرة مجالات التعاون الشُرطية بين الاتحاد وإسرائيل على الصعيد المتعدد خاصة مع بروز قضايا إقليمية تمس الأمن الأوروبي بشكل مباشر أو بروز قضايا يحتاج القضاء فيها إلى التعاون مع شركاء خارجيين. وأبرز هذه القضايا هي قضايا التهريب سواء الأموال أو المخدرات أو تجارة الأجساد وقضايا الهجرة غير

الشرعية والجريمة المنظمة. لم تشكل هذه تهديدات لأوروبا فحسب بل إن بعضها شكل تحدياً كبيراً للمناعة الإسرائيلية.

بداية لا بد من التذكير أن إسرائيل تمتعت سابقاً بدور المراقب في قوة الشرطة الأوروبية. وفي الرابع والعشرين من شباط ٢٠٠٥ وافق الاتحاد على تخويل قوة الشرطة الأوروبية بفتح مفاوضات مع إسرائيل تهدف إلى توقيع اتفاقية تعاون بين الطرفين.

توجد مكاتب ارتباط للشرطة الإسرائيلية في كثير من عواصم دول الاتحاد الأوروبي مثل باريس وبرلين وأمستردام كما تقيم الشرطة الإسرائيلية علاقات مميزة مع جل الدول الأوروبية ينتج عن هذه العلاقة تحقيقات مشتركة في بعض الجرائم التي تخص الطرفين. وتقوم مكاتب الارتباط الشرطية بالمشاركة بفعالية في بعض الجرائم التي تخص إسرائيل، ومنها بالطبع ما له علاقة بالفلسطينيين والنشاطات الفلسطينية.

سادساً: العلاقات الاقتصادية

العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد وإسرائيل هي الأقدم بين الطرفين، وشهدت بداية العلاقة بينهما توقيع اتفاقيات اقتصادية خالصة ساهمت في نمو الاقتصاد الإسرائيلي وتعزيز عملية عصرنته لتصبح هذه العلاقة متكافئة بين اقتصاد قوي وثري واقتصاد عصري ومتنوع. ولا يمكن فهم ديناميكية العلاقة بين الاتحاد وإسرائيل دون تفكيك هذه العلاقة الاقتصادية التي تكاد تكون جوهر العلاقة الفعلية بين الطرفين وغاية إسرائيل الأساسية نظراً لواقعها الجغرافي الذي يحتم عليها وجود شراكة تجارية مع الموانئ الأوروبية الأقرب لها. تتأسس علاقة إسرائيل الاقتصادية مع الاتحاد على الاتفاقيات العديدة التي تراكمت خلال العقود الستة الماضية وشكلت المرجعية القانونية للمبادلات التجارية بين الطرفين.

يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر مستورد للبضائع الإسرائيلية وثاني مورد للبضائع لها بعد الولايات المتحدة. ويتراوح العجز في الميزان التجاري حول ٤ مليارات دولار وهو يشكل ٤٥٪ من مجمل العجز في الميزان التجاري الإسرائيلي. واستحوذت أوروبا على النسبة الأكبر من الصادرات والواردات الإسرائيلية منذ تأسيس إسرائيل. ففي عام ١٩٥٢ بلغت نسبة الصادرات الأوروبية من مجموع ما تستورده إسرائيل ٦٤,٨٪ وفي عام ١٩٥٨ بلغت ٦٩,٥٪ وفي عام ١٩٦٣ بلغت ٦٥٪. وبلغت نسبة الصادرات إلى أوروبا ٣٥٪ و ٥٠,٣٪ و ٥٥,٧٪ في السنوات السابقة وفق التتابع.[٣٤] وفيما هبطت حصة الواردات من الولايات المتحدة من الثلث تقريباً عام ١٩٥٠ إلى قرابة ١٢٪ عام ٢٠٠٨ حافظت نسبة الواردات من الأسواق الأوروبية على حصتها العالية التي تذبذبت حول ٣٠٪ إلى ٤٠٪. انعكس ذلك في المقابل في قطاع الصادرات، حيث ارتفعت حصة الولايات المتحدة من الصادرات الإسرائيلية إلى قرابة الثلث فيما هبطت الصادرات التي تتجه للأسواق الأوروبية إلى أقل من ٣٠٪.

وبلغت الصادرات الإسرائيلية للاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٤ قرابة ٤,٩ مليار فيما بلغت واردات إسرائيل من الاتحاد ١٢,٧ ملياراً. العجز في ميزان التبادل التجاري مع الاتحاد أكبر من عجز ميزان إسرائيل التجاري مع باقي دول العالم.

حاولت إسرائيل تعديل هذا العجز من خلال الاتفاقيات التي وقعتها مع الاتحاد. بحلول العام ١٩٩٨ كانت ٩٨٪

من واردات إسرائيل و ٩٤ ٪ من صادراتها غير الزراعية مشمولة باتفاقية الشراكة.[٣٥] إلا أنه ومع دخول الاتفاق حيز التنفيذ بعد عام ٢٠٠٠ شهدت المبادلات التجارية انتعاشاً كبيراً فقد ارتفعت ابتداءً من عام ٢٠٠١ الصادرات الإسرائيلية إلى أسواق الاتحاد بشكل ثابت حتى عام ٢٠٠٨ من ٢٤٪ إلى ٢٩٪ وباستثناء الارتفاع الحاصل عام ٢٠٠٤ فقد شهدت الصادرات الأوروبية لإسرائيل انخفاضاً تدريجياً ملحوظاً منذ العام ٢٠٠٠ حتى العام ٢٠٠٨ حيث انخفضت من ٤٣٪ إلى ٣٤,٥٪ بنسبة ٨,٥٪. وهي الفترة ذاتها التي تم فيها تطوير اتفاقية الشراكة وبعد ذلك توقيع اتفاقية «خطة العمل» بين الطرفين وما احتوته من امتيازات للصادرات الإسرائيلية، الأمر الذي عكس ذاته في ارتفاع نسبة الصادرات الإسرائيلية إلى أسواق دول الاتحاد بنسبة ٥٪ خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٨.

في مقابل ذلك فإن إسرائيل اتجهت أكثر لتنويع وارداتها باتجاه المصانع والشركات الصينية والتركية والهندية وغيرها على حساب نظيراتها الأوروبية في محاولة لتعديل الاختلال والعجز في ميزان تجارتها مع الاتحاد الأوروبي، حيث واصلت الصادرات الإسرائيلية للاتحاد التراجع أمام صعود الشركاء الجدد في جنوب شرق آسيا في الهند وغيرها وأمام تعزيز التجارة مع تركيا.

وتراجعت نسبة الصادرات الإسرائيلية لأوروبا من ٣٠,٧٪ عام ١٩٩٨ إلى ٢٤,٢٪ عام ٢٠٠٢ فيما تراجعت نسبة الواردات الإسرائيلية من دول الاتحاد من ٤٨,٥٪ عام ١٩٩٨ إلى ٤٠,٨٪ عام ٢٠٠٢.[٣٦] ثم عادت العلاقات التجارية بين الطرفين إلى النمو والزيادة بشكل ملحوظ، فمثلا فيما ارتفعت قيمة الصادرات الإسرائيلية للولايات الأميركية بنسبة ٥,٢ بالمائة عام ٢٠٠٧ فإن الصادرات الإسرائيلية لأسواق الاتحاد الأوروبي ارتفعت بنسبة ٢٢,٨ في العام نفسه. وعام ٢٠٠٨ ذهبت ٣٣ بالمائة من صادرات إسرائيل للعالم إلى الاتحاد الأوروبي.[٣٧]

وبلغت مجمل الصادرات الأوروبية لإسرائيل عام ٢٠٠٨ قرابة ١٤ مليار يورو فيما بلغت مجمل الصادرات الإسرائيلية إلى أوروبا في العام ذاته ١١,٢ مليار يورو.[٣٨] ووفق إحصاءات الاتحاد الأوروبي الرسمية فإن إسرائيل تبوأت في العام ٢٠١٠ المرتبة ٢٦ في قائمة الدول التي يستورد منها الاتحاد بنسبة ٠,٧٪ من مجمل وارداته، والمرتبة ٢٣ في قائمة الدول التي يصدر لها بنسبة ١,١٪ من مجمل صادراته.

وتسبق كل من الجزائر وليبيا والسعودية إسرائيل في قائمة الموردين لأوروبا فيما تسبقها كل من الإمارات العربية المتحدة والسعودية والجزائر ومصر في قائمة المستوردين منها. ولن يغيب عن بال المتابع أن مصدر الأسبقية العربية هو تصدير الغاز والنفط حين يتم الحديث عن الموردين للاتحاد. كما يلاحظ وجود الإمارات في الترتيب الحادي عشر لقائمة المستوردين من الاتحاد حيث تبلغ نسبة ما يصدره لها الاتحاد ٢,١٪ من مجمل صادراته، إلا أنها مثلا تحتل المرتبة التاسعة والثلاثين في قائمة الموردين للاتحاد.

وتتنوع الصادرات والواردات الإسرائيلية من الاتحاد الأوروبي عاكسة حجم العلاقات التجارية وحيويتها بين الطرفين. شملت أهم صادرات إسرائيل للاتحاد في العام ٢٠٠٨ منتجات كيماوية ومتعلقاتها (٢٤٪)، بضائع مصنعة (٢٣٪) ومعدات نقل وماكنات (٢١٪). فيما توزعت أهم الواردات الإسرائيلية من الاتحاد الأوروبي في العام ذاته على المجموعات نفسها،

ولكن بنسب متفاوتة: منتجات كيماوية ومتعلقاتها (١٦٪)، بضائع مصنعة (٢٦٪) و معدات نقل وماكنات (٣٧٪).[٣٩]

وتبوأت معدات النقل والماكينات في رأس قائمة التصدير والاستيراد في سنة ٢٠١٠ بنسبة ٢٢,٢٪ و ٣٧,٧٪ تباعاً تليها البضائع المصنعة التي تأخذ نسبة ١٩,١٪ من مجمل الصادرات الإسرائيلية للاتحاد الأوروبي و٢٢,٧٪ من مجمل وارداتها منه. وتأتي في قائمة التبادل التجاري أيضاً الكيماويات والمنتجات المتعلقة بها و الأغذية والحيوانات والمشروبات والتبغ والسلع الأساسية.

أما في مجال القطاع الخاص فقد توسعت علاقات القطاع الخاص الإسرائيلي مع مثيله الأوروبي وتم تربيط وتشبيك العلاقات التجارية بين الطرفين تدعيماً لتوصيات الاتفاقيات الثنائية بينهما. حيث تم في الأول من تشرين الثاني ٢٠٠٧ إطلاق «حوار الأعمال الأوروبي الإسرائيلي». وفي تشرين الأول ١٩٩٧ تم قبول اتحاد غرف التجارة الإسرائيلية كعضو كامل العضوية في اتحاد غرف التجارة الأوروبية. وكان الاتحاد الإسرائيلي يتمتع حتى قبوله عضواً كاملاً بصفة العضو المراقب. وكانت الشركات الإسرائيلية وقطاع الأعمال والغرف التجارية الإسرائيلية قد أطلقت عام ٢٠٠٦[٤٠] غرفة تجارية صناعية أوروبية إسرائيلية خاصة لتكون أساس اللوبي الاقتصادي الإسرائيلي لدى بروكسل.

الجانب الآخر من العلاقة الاقتصادية بين الجانبين هو تدخلات بنك الاستثمار الأوروبي في دعم الاقتصاد الإسرائيلي. بدأ بنك الاستثمار الأوروبي منذ العام ١٩٨١ بتقديم تمويل وقروض لإسرائيل وبلغت قيمة ما منح البنك خلال الفترة من ١٩٩٧ وحتى العام ٢٠٠٩ ما يقارب ٦٦٧ مليون يورو على شكل قروض تركزت على قطاعين أساسيين هما دعم القطاع الخاص وتطويره ودعم مشاريع حماية البيئة.[٤١]

أوقف البنك نشاطاته في إسرائيل في العام ١٩٩٥ كردة فعل على سياسات إسرائيل الاقتصادية والسياسية. وعاد البنك للعمل في إسرائيل عام ٢٠٠٦ حين وقع في كانون الأول اتفاقا مع الحكومة الإسرائيلية ليعود بعد ١١ عاماً من القطيعة. وكانت أولى ثمار هذا الاتفاق توقيع نائب رئيس البنك للتعاون المالي والاقتصادي للشراكة الأورومتوسطية في البنك فيليب دي فونتناي Philippe de Fontaine في ٢٧ و ٢٨ كانون الأول عقدين للقروض بقيمة ٢٧٥ مليون يورو. وتعهد البنك بتمويل البلديات في إسرائيل خاصة الواقعة في مناطق حضرية مهمشة أو ريفية في الشمال والجنوب بمائتي مليون يورو لبناء محطات معالجة مياه عادمة. وسيمول القرض ٤٠٠ مشروع تستثمر في مناطق ذات دخل منخفض وسيوفر ٢٠٠ مليون متر مكعب من المياه سنوياً.[٤٢] كما قدم البنك عام ٢٠٠٧ قرضاً بقيمة ١٢٠ مليون يورو لتمويل محطة تحلية مياه في الخضيرة، وقام البنك بتوسيع القرض بمنح ٢٥ مليون يورو أخرى عام ٢٠٠٩ لتوسيع محطة التحلية.

في الختام، لا بد من الإشارة إلى دور ما يعرف بأزمة «بضائع المستوطنات» على مستقبل العلاقة الاقتصادية بين الطرفين. شكلت قضية صادرات المستوطنات إلى أوروبا واحدة من أهم القضايا التي شغلت النقاشات الأوروبية مع إسرائيل حيث تمتعت هذه الصادرات ضمن المزايا التفضيلية التي تتمتع بها المنتجات الإسرائيلية، وهو ما يعتبر دعماً من الاتحاد لعملية الاستيطان مخالفاً بذلك موقفه السياسي.

نجحت إسرائيل دائماً في الالتفاف على قوانين المنشأ الأوروبية، إذ يورد تقرير لـ «بي بي سي» أن منتجات شركة «آهافا»

الإسرائيلية المقامة في مستوطنة «متزوب شالم» شمال البحر الميت ضمن مناطق الضفة الغربية تصل أوروبا بسهولة، بل إن لها معارض بيع خاصة بها في بريطانيا وغيرها من البلدان الأوروبية. والشركة التي تقيم مصنعها في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ ومقر إدارتها قرب تل أبيب تتمتع بمعاملات تفضيلية كاملة وفق الاتفاقية تحت زعم أنها مقامة في تل أبيب، رغم أن قوانين المنشأ تشير إلى مكان صناعة المنتج أو حيث ينتج أغلب مكوناته، وفي هذه الحالة فإن منتجات «آهافا» تتم في المناطق الفلسطينية المحتلة.[٤٣] وينسحب التحليل نفسه على نبيذ «ياردن» المنتج في هضبة الجولان ويصدر لأوروبا بوصفه «إنتاج إسرائيل». كما أشار باحثون فلسطينيون إلى أن إسرائيل تقوم بكتابة «صنع في فلسطين» أو «صنع في الضفة الغربية» على منتجات المستوطنات لتتمكن من تسويقها في الأسواق خارج إسرائيل خاصة في أوروبا.[٤٤] وكما سبق ذكره فإن القرار الحاسم إلى اتخذه الاتحاد في حزيران ٢٠١٣ بعدم شمل المستوطنات بأي اتفاق مستقبلي مع إسرائيل والنص على ذلك كتابة في أي اتفاق أو عقد من شأنه ان يضع حداً لهذه القضية، رغم المعارضة الإسرائيلية الشديدة له. بل إن بعض أقطاب الحكومة الإسرائيلية دعوا إلى وقف كل أشكال التعاون القائمة مع الاتحاد وعدم التسليم بالأمر، لما يحمله من موقف سياسي بحت.

سابعاً: التعاون في مجال العلوم والتطوير

لا يحدث التعاون العلمي إلا بين الدول المتقدمة علمياً ولا يمكن أن يتم بين دول لا توجد بها مختبرات علمية ومراكز أبحاث، لذا فإن طبيعة هذا التعاون تكون متبادلة. ولا بد هنا من التمييز بين التعاون التربوي والجامعي بمدلولاته البسيطة مثل تبادل الزيارات الطلابية والاستكشافية، وبين التعاون العلمي القائم على الأبحاث المشتركة والمشاريع التطويرية العلمية في مجالات العلوم التطبيقية والعلوم الحياتية المختلفة. لم تتوقف العلاقات العلمية بين أوروبا وبين إسرائيل يوماً حتى قبل قيام الجماعة الأوروبية وربما أمكن القول حتى قبل قيام دولة إسرائيل حيث ارتبطت الجامعة العبرية بعلاقات مميزة منذ تأسيسها مع الجامعات الأوروبية.

ومع انطلاق المشاريع الأوروبية العلمية المشتركة بعد قيام الجماعة الأوروبية، وضعت إسرائيل نصب عينها هدف المشاركة في هذه المشاريع للاستفادة من التقدم العلمي الأوروبي وتطبيقاته. وكانت مراكز الأبحاث الإسرائيلية ومنذ منتصف الستينيات تحرص على أن تنضم لكل الاتحادات والتجمعات العلمية ومراكز الأبحاث في أوروبا والحصول على عضويتها. من هذه المراكز مثلاً الجمعية الأوروبية للبيولوجيا الجزئية European Organization for Molecular Biology (EMBO) التي ساهمت إسرائيل في تأسيسها عام ١٩٦٤.[٤٥] والعلاقة المميزة التي ربطت مراكز الأبحاث الإسرائيلية بالمجلس الأوروبي للأبحاث النووية المعروف اختصاراً بـ (CERN).[٤٦] وتكثف إسرائيل جهودها للحصول على العضوية الكاملة في المركز الذي يعد أكبر معمل للفيزياء الجزئية في العالم، وكان وفد قد زار إسرائيل في أيار عام ٢٠١٠ لفحص مدى ملاءمتها لشروط العضوية الكاملة التي قد تحصل عليها في المستقبل القريب. وكما أخبر إلعازر رابينو فيكش Elierzer Rabinovici رئيس اللجنة الإسرائيلية للطاقة العليا صحيفة هآرتس فإن انضمام إسرائيل لهذا التجمع العلمي سيمنح إسرائيل «جوهرة التاج العلمي الأوروبي».[٤٧]

وتنخرط إسرائيل في كبريات مشاريع البحث والتطوير الأوروبية، وتساهم بشكل فاعل في منطقة البحث الأوروبي وتندمج بشكل كامل في كل خطط الاتحاد العلمية، وهذا ما يجعل الاتحاد أكبر ممول غير إسرائيلي للعلوم والبحث في إسرائيل، أي بعد مؤسسة العلوم الإسرائيلية.[٤٨] وتشارك إسرائيل في ثلاثين برنامج تعاون دولي مع الدول الأوروبية ومع منظمات إقليمية ومنظمات تعنى بالبحث والتطوير. وينتج عن هذا التعاون أكثر من ٢٠٠ تطبيق في مجال البحث والتطوير سنوياً بقيمة تصل إلى ٢٥٠ مليون يورو سنوياً.[٤٩] وتلقت الشركات الإسرائيلية عام ٢٠١٣ قرابة نصف مليار على شكل دعم للمشاريع ضمن مشاريع الاتحاد البحثية. وتنخرط المؤسسات والشركات الإسرائيلية في أكثر من ٨٠٠ مشروع تعاون علمي مع جامعات ومؤسسات أوروبية.[٥٠]

وأهم البرامج التابعة للاتحاد والتي تشارك فيها إسرائيل، هي:

١- برنامج الإطار للبحث والتطوير التكنولوجي التابع للاتحاد الأوروبي

EU Framework Programme for Research and Technological Development

يعتبر برنامج الإطار للبحث والتطوير التكنولوجي السابع أضخم مشروع علمي يطلقه الاتحاد الأوروبي في تاريخه. والبرنامج في دورته الحالية (٢٠٠٧-٢٠١٣) هو تتويج للبرنامج الأول الذي أطلقته الجماعة الأوروبية عام ١٩٨٤ لدفع البحث والتطور العلمي في مجال التكنولوجيا في أوروبا إلى الأمام، وردم الهوة البحثية بين القارة والولايات المتحدة.

سعت إسرائيل لسنوات لدخول البرنامج مبكراً ونجحت في نهاية المطاف في الاشتراك فيه، حيث وقعت اتفاقية البرنامج التي دخلت حيز التنفيذ في ١٩٩٦/٨/٦ وانتهت في ١٩٩٨/١٢/٣١ لتصبح أول دولة غير أوروبية تشارك في نشاطات الاتحاد العلمية. والتزمت إسرائيل خلال الدورات المختلفة بدفع التزاماتها حيث بلغت قيمة مساهمة إسرائيل في موازنة الدورة الخامسة قرابة ١٥٠ مليون يورو وارتفعت هذه المساهمة إلى ٤٤٠ مليوناً خلال دورة عام ٢٠١٣.[٥١]

شكلت مشاركة إسرائيل في الدورة السابعة من البرنامج أهم نقلة نوعية في تطور مسار العلاقات العلمية بين الطرفين، إذ إنها رفعت من مساهمة إسرائيل وفتحت أمام علمائها وجامعاتها الباب واسعاً للمشاركة بفعالية أكثر من ذي قبل في البحث العلمي الأوروبي. وتمنح الاتفاقية إسرائيل الحق في الاستفادة من مشاريع ومنح تصل قيمتها إلى ٧٠٠ مليون يورو خلال سنوات البرنامج التي تنتهي عام ٢٠١٣. وتتوقع إسرائيل أن تصل قيمة استثماراتها في البرنامج حتى عام ٢٠١٣ إلى ٥٠٠ مليون يورو.[٥٢]

٢- برنامج EUREKA

هو البرنامج الأوروبي المخصص لتطوير التعاون في الصناعات التكنولوجية عبر تمويل للنشاطات الحكومية والخاصة. واسم البرنامج مأخوذ عن الجملة اليونانية «أيروكا» وهي التي أطلقها أرخميدس في اكتشافه للحيز والتي تقول «وجدتها» بنطقها اليوناني المعاصر. قبلت إسرائيل عضواً في «اليوريكا» في العام ٢٠٠٠. والتزمت إسرائيل وفق الاتفاقية بدفع مساهمة مالية تبلغ ١٠٠ مليون شيكل يقع نصفها على الشركات الإسرائيلية المتخصصة في صناعات ملاحة الفضاء.

وترأست إسرائيل البرنامج في الفترة بين بداية تموز ٢٠١٠ ونهاية حزيران ٢٠١١ وهي الفترة التي احتفل فيها البرنامج باليوبيل الفضي له بمرور ٢٥ عاماً على إطلاقه. ووفق وثيقة برلمانية إسرائيلية فقد شاركت الشركات الإسرائيلية في أكثر من ١٠٪ من مشاريع البرنامج في السنوات الأخيرة.[٥٣]

٣- جاليلو

برنامج جاليلو هو البرنامج الأوروبي لخدمات الفضاء ويرتكز على مجموعة من شبكات الستاليات والأقمار الصناعية المرتبطة بنظم تحكم أرضية. وسيكون جاليلو، وفق الطموحات الأوروبية، أكبر مشروع من نوعه في العالم. جاليلو مشروع للتوجيه بواسطة الأقمار الاصطناعية للأغراض المدنية. وهي شبكة خاصة بتحديد المكان والتوجيه والتوقيت المناسب يغطي مجالات عدة كالمواصلات (تحسين إدارة المواصلات. شبكة توجيه للسيارات. تعقب الحاويات. تعقب البضائع الخطيرة، معلومات للمراقبة الجوية ومعلومات للزراعة المتطورة وللصيد ومراقبة جودة البيئة).

دخلت إسرائيل البرنامج عام ٢٠٠٤ وهي بذلك بجانب الصين أول دولتين وقعتا اتفاقيات تعاون مع البرنامج. لاحقاً وقع البرنامج اتفاقيات تعاون مع أوكرانيا وكوريا الجنوبية والمغرب. ومنحت الاتفاقية إسرائيل عضوية اللجنة المشتركة التي تدير نشاطات البرنامج حيث يمثل إسرائيل مركز التجارة الإسرائيلي للبحث والتطوير المعروف باسم MATIMOP.[٥٤] ووفق اتفاقية التعاون فقد تعهدت إسرائيل بالمشاركة بـ١٠٠ مليون شيكل لمدة خمس سنوات. وسمحت اتفاقية التعاون للشركات الإسرائيلية بالمشاركة في مناقصات العطاء التي تعلن من أجل بناء منشآت ومعدات البرنامج.

٤- برنامج التنافس والاختراع Competitiveness and Innovation Framework Program (CIP)

وقعت إسرائيل اتفاقية دخول البرنامج عام ٢٠٠٧ ودخلته عام ٢٠٠٨. يفتح البرنامج أمام الشركات الإسرائيلية فرص الاستفادة من برامج التمويل المتوفر لتطوير اختراعاتها ومبادراتها التطويرية المختلفة وهو ما يدفع بالعوائد الاقتصادية لهذه الشركات نحو المزيد من الربح، وعلى الجانب الأوسع للصورة يزيد من فوائد الاقتصاد الإسرائيلي وفرص تكامله مع اقتصاديات الدول الأوروبية.

٥- التعاون مع وكالة الفضاء الأوروبية European Space Agency

بدأت المحادثات الفعلية للبحث في سبل تعاون إسرائيل مع الوكالة في العام ٢٠٠٧ إلا أنها استغرقت قرابة أربعة أعوام لتثمر، حيث وقعت إسرائيل في ٣٠ كانون الثاني عام ٢٠١١ اتفاقية مع الوكالة للتعاون في مجالات الفضاء للغايات السلمية. وبذلك تكون إسرائيل وكندا الدولتين غير الأوروبيتين الوحيدتين اللتين ترتبطان باتفاقيات مميزة مع الوكالة الأوروبية.

٦- إسرائيل والتعاون الأوروبي المشترك في العلوم والتكنولوجيا

European Cooperation in Science and Technology (COST)

ترتبط إسرائيل باتفاقية تعاون مع البرنامج وهي الدول الوحيدة من خارج أوروبا ذات العلاقة بالبرنامج. وفي حقيقة الأمر فإن إسرائيل تعتبر في وثائق البرنامج العضو ٣٦ في البرنامج.[٥٥] ووفق التقرير السنوي للبرنامج فإن إسرائيل شاركت في ٤١ «تدخلا action» في الفترات بين ٢٠٠٤-٢٠٠٩.[٥٦]

خاتمة

تطورت علاقة إسرائيل بالاتحاد الأوروبي خلال أكثر من نصف قرن، وشهدت انتقالاً واضحاً في كل فترة لجهة المزيد من الامتيازات لصالحها خاصة في المجالات الاقتصادية والعلمية والاجتماعية. وإسرائيل التي عبرت عن رغبتها في أول عام من عمر الجماعة في أن تكون جزءاً منها، أدركت في نهاية الأمر أن أفضل ما قد تحصل عليه أن تتمتع بجميع مزايا الدول الأعضاء دون أن تكون عضواً. تطلب هذا زيادة التكامل في المجالات الاقتصادية والتشريعية والتبادلية المختلفة، ولم يلزم إسرائيل بالمواقف السياسية المشتركة مثلاً.

لم تواكب النقد الموجه لإسرائيل في أي لحظة خطوات تصعيدية على أرض الواقع لمنع إسرائيل من مواصلة انتهاكاتها. وباستثناء وقف تنفيذ بعض البروتوكولات على إثر إغلاق إسرائيل للجامعات الفلسطينية في الانتفاضة الأولى فإن إسرائيل لم تلق رادعاً لسياستها، بل إن العلاقة كانت تشهد دفعات قوية في أشد لحظات تأزمها. ويمكن لرصد هذه العلاقة أن يكون صادماً كما دلل الفصل. فمن تسريع لوتيرة التعاون الاقتصادي عبر منح المنتجات الإسرائيلية معاملة تفضيلية إلى التسارع الكبير في نمو العلاقات العلمية بين الطرفين وإدماج إسرائيل في برامج الاتحاد العلمية واستفادتها من كل الامتيازات التي يتمتع بها العلماء الأوروبيون، إلى التعاون في مجال بيع السلاح وتطويره.

ومع ظهور الهواجس الأمنية المتزايدة وإدخال مواد تبحث في سبل التعاون في محاربة القضايا المتعلقة بالإرهاب وأسلحة الدمار الشامل وتبييض الأموال وقضايا أمن الطاقة، فإن إسرائيل نجحت في إدخال وعيها الأمني وهواجسها إلى منظومة الأمن الأوروبية.

بدأت علاقة إسرائيل العسكرية بدول الاتحاد على المستوى الثنائي وانتهت تدريجياً وعبر انزياحات ثابتة إلى المستوى المتعدد الذي أفسح المجال أمام تل أبيب أن تشترك في برامج الاتحاد المخصصة للدول الأعضاء. كما أن إسرائيل تستفيد بشكل غير مباشر من برامج تعاونها الأخرى في تعزيز منافعها الأمنية والعسكرية، مثل استخدامها لبرامج التعاون العلمي لغاية تطوير معدات تستخدم في الصناعات الحربية.

ورغم نجاح الاتحاد الأوروبي في تبني مواقف سياسية ناقدة لإسرائيل والابتعاد عن رؤية الأشياء من منظور إسرائيل،

إلا أن إسرائيل حافظت على عملية الفصل المنهجة بين الملف السياسي ومواقف الاتحاد السياسية وانتقاداته وبين سعيها إلى تطوير اتفاقياتها مع الاتحاد لتحسين وضعها ضمن علاقتها معه خاصة في المجالات الاقتصادية والعلمية والاجتماعية والثقافية.

إن سياسية «فصل المسارات» هو أكثر ما مميز علاقة إسرائيل بالاتحاد بحيث لا يتأثر التعاون الاقتصادي والعسكري والأمني والعلمي بحقيقة مواقف الاتحاد السياسية. بل إن إحدى المفارقات أن أثمان هذه المواقف كانت دائماً تعزز التعاون في تلك المجالات. وما لم يقم الاتحاد باشتراط تقدم تعاونه مع إسرائيل في تلك المجالات بالموقف السياسي فإن إسرائيل ستواصل استثمار حالة «الفصل» تلك التي تتم بالطبع برضا أوروبي كامل.

الهوامش

١ أقوم في كتابي الموسوم إسرائيل والاتحاد الأوروبي: الشراكة الناعمة بتحليل مجموعة أكبر من المحددات التي تؤثر على علاقات تل أبيب بالاتحاد. وهي إلى جانب ما سيتم ذكره: (١) تضعضع الثقة، (٢) بين ملف إسرائيل الحقوقي وعدم القسوة على إسرائيل، (٣) الأصدقاء دائماً، (٤) المسارات المتباعدة.

عاطف أبو سيف، إسرائيل والاتحاد الأوروبي: الشراكة الناعمة، (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية -مدار- ٢٠١١).

٢ لم تطور إسرائيل علاقتها التجارية مع آسيا حتى مطلع الألفية الجديدة حيث ارتفعت حصة الأسواق الآسيوية من الصادرات والواردات الإسرائيلية عام ٢٠٠٨ إلى الخمس من مجمل صادرات إسرائيل ووارداتها.

Nadav Halevi, «Trade, Aid and Economic Dependence: Evolution of Israel's foreign economic relations», prepared for presentation at the AIS Conference, «Israel and the World», (Toronto, May 10-12, 2010). 7

٣ محمد صفوت صادق، العلاقات الاقتصادية بين السوق الأوروبية المشتركة وكل من مصر وإسرائيل في إطار السياسة المتوسطية للسوق (رسالة ما جستير، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٢.)

4 Robert Kegan, Of Paradise and Power. America and Europe in New World Order, (New York: Knopf, 2003)

٥ عاطف أبو سيف، « القضية الفلسطينية في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي»، رؤية ، السنة٢، العدد٢٠، تموز٢٠٠٢، ٢٣-٢٨.

٦ عاطف أبو سيف،٢٠١١.

٧ «تايكس» هو برنامج مساعدات فنية وتبادل معلومات تابع للمفوضية تديره مفوضية التوسع، وهو يساعد الدولة الشريكة وتلك المرشحة للعضوية في تكييف تشريعاتها مع تلك المعمول بها في الاتحاد.

٨ خالد الحسن، فلسطين وأوروبا: دبلوماسية المواجهة، (بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨١).

٩ عاطف أبو سيف،٢٠١١ مرجع سابق.

10 Atef Abu Saif, The EU and the Palestinian Problem: Political Aspects, (MA. Diss. University of Bradford, UK, 1990)

11 Kemal Kirişci, The PLO and world politics: A study of the mobilization of support for the Palestinian cause (New York: St. Martin's Press, 1986), 101.

١٢ بشارة خضر، أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، ، ت. منصور القاضي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٣)، ٤٤٢.

13 Michael Smith, Understanding Europe's New Common and Foreign Policy: A Primer for Outsiders, Institute on Global Conflict and Cooperation policy papers, no. 52 (California: University of California, 2000).

١٤ خضر، مرجع سابق، ٥٤٤ .

١٥ «اقترحوا سلسلة من التوصيات في مجالات متعددة: القناصل الأوروبيون يوصون دولهم بالتعامل مع القدس الشرقية كعاصمة فلسطينية مستقلة»، جريدة الأيام، ١١ كانون الثاني ٢٠١١.

16 Shimon Stein, «Looking Ahead to September: Israel, the EU, and the «Moral Majority»» , INSS Insight No. 263, June 6, 2011

١٧ الحديث عن أيلول ٢٠١١ وهو موعد التصويت على عضوية فلسطين للمرة الاولى.

١٨ Shimon Stein ، مصدر سابق.

١٩ شمعون بيريس، الشرق الأوسط الجديد، ت. محمد حلمي عبد الحافظ، (عمان: الأهلية، ١٩٩٨).

20 Alfred Tovias, «Israel and the Barcelona Process», EuroMeSCo Working Papers, No 3, 1998

٢١. السابق، ١٠.

22 Sevilay Kahraman, «The European Neighbourhood Policy: The European Union»s Enlargment Towards Wider Europe», Perceptions, Winter 2005, 1-28, 18.

23 Maria Gianniou, «Israel and the Union for the Mediterranean: bilateralism vs multilateralism?» September 2010. http://www.ekemprogram.org/euromedo/index.php?option=com_content&view=article&id=239:israel-and-the-union-for-the-mediterranean-bilateralism-vs-

multilateralism&catid=37:2010-05-05-10-07-53&Itemid=59.

24 European Union, «Tenth Annual Report According to Operative Provision of European Union Code of Conduct on Arms Exports, Notices From European Institutions and Bodies Council», Official Journal of the European Union, (2008/C 300/01).

25 David Cronin, Europe's Alliance With Israel: Aiding the Occupation (London: Pluto Press, 2011), 93

٢٦ المصدر السابق، ٩٦.

27 Quaker Council for European Affairs, «Security Co-operation between the EU and Israel».

28 Cornin, 2011

29 The arms trade between EU member states and Israel, briefing paper, December 2010. http://www.quaker.org/qcea/.

30 Danish tax money goes to the Israeli military industry? 25/4/2013

www.freedominfonetwork.org/profiles/blogs/danish-tax-money-goes-to-the-israeli-military-industry

٣١ ورد ذكره في: بسام صالح، أين يقف الاتحاد الأوروبي من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي؟جريدة الصباح، ٢٠١١/١/١٤ .

32 European Union , «The EU, Israel and the Fight against Global Terrorism», eufocus, vol.2, 2005, 3

3 Shlomo Shpiro, «EU-Israel Security, Justice and Home Affairs Cooperation: One Year into the Action Plan» in The Israeli European Policy Network :The Monitor of the EU-Israel Action Plan ed. by Roby Nathanson & Stephan Stetter, 138-199. (Tel Aviv: Friedrich-Ebert-Stiftung & Israeli European policy network , 2006), 139.

٣٤ انجلينا الحلو، إسرائيل والسوق الأوروبية المشتركة، (بيروت: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٨) الجداول في الصفحات ٧٩-٨٠.

35 Escribano,» Promoting EU-Israel Trade Integration: The Bilateral and Regional Dimensions», 81

٣٦ . يعزو جزء كبير من هذا التراجع إلى ارتفاع أسعار الوقود في الأسواق العالمية وما ترتب عليه من ارتفاع قيمة المستوردات من أسواق الوقود.

٣٧ منقول عن موقع «المشروع الإسرائيلي»

http://www.theisraelproject.org/site/apps/nlnet/content2.aspx?c=hsJPK0PIJpH&b=883997&ct=9026501

٣٨ انظر الصفحة الإلكترونية لبعثة الاتحاد الأوروبي في إسرائيل.

http://ec.europa.eu/delegations/israel/eu_israel/trade_relation/bilateral_trade/index_en.htm

٣٩ انظر الصفحة الإلكترونية لبعثة الاتحاد الأوروبي في إسرائيل.

http://ec.europa.eu/delegations/israel/eu_israel/trade_relation/bilateral_trade/index_en.htm

٤٠ ومارست عملها فعلياً في أيار ٢٠٠٧.

41 European Investment Bank, FEMIP:financing operations in Israel, (Luxembourg: EIB, 2010), 2

٤٢ عن موقع البنك على الرابط التالي:

http://www.eib.org/projects/press/2006/2006-161-eib-vice-president-de-fontaine-vive-in-israel-european-investment-bank-eib-resumes-its-lending-operations-in-israel-after-11-years-.htm

43 «Concern over Israel settlement exports», http://news.bbc.co.uk/2/hi/7708244.stm. (accessed 7.2.2011 at 10:12).

٤٤ عبد السلام شرايدة، «المجمع الاستيطاني الصناعي- بركان كيف وأين ولماذا؟ والأثر» سياسات، العدد ١٣، ٢٠١٠، ٩-٣٠.

٤٥ انظر موقع الجمعية على الرابط التالي http://www.embo.org/

٤٦ في زيارته لسويسرا التي تمت في آذار ٢٠١١ حرص الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس على زيارة مقر المجلس. انظر حول الزيارة موقع صحافة يهود أوروبا على الرابط التالي:

http://www.ejpress.org/article/news/eu-israel_affairs/49958

47 Asaf Shtull-Trauring, «Israel optimistic over chances of joining nuclear research body CERN», 20/5/2010.

http://www.haaretz.com/print-edition/news/israel-optimistic-over-chances-of-joining-nuclear-research-body-cern-1.291122.

48 Cronin, 2011, 86.

49 Goldschmidt, «Information regarding Scientific Research and Research and Development in Israel,»16.

50 Bruno Jantti, «The EU: Israel›s Faithful Brother in Arms», May 13, 2013, http://english.al-akhbar.com/node/15791.

51 Sharon Pardo, «Between attraction and resistance. Israeli views of the European Union», in External perception of the European Union as Global Actor edited by Sonia Lucarelli & Lorenzo Fioramanti, 70-86 (London: Routledge, London, 2010), 10.

52 Ireland Palestine Solidarity Campaign, «Fact sheet: How Israeli arms companies benefit from EU science funds›, 2009, www.ipsc.ie.

53 Goldschmidt, «Information regarding Scientific Research and Research and Development in Israel,». p17

٥٤ المصدر السابق، ٧٠.

٥٥ انظر مثلاً قائمة الدول الأعضاء في نهاية التقرير السنوي الصادر عن البرنامج، وتحديداً الصفحة ٨٨:

European Cooperation in Research and science, Annual Report 2009, (Brussels COST Office, 2010)

٥٦ السابق.



الفصل الرابع والعشرون

إسرائيل وحلف الناتو: شراكة تفوق العضوية

د.عدنان أبو عامر

أسس حلف شمال الأطلسي، المعروف اختصاراً باسم حلف الناتو عام ١٩٤٩، بناءً على معاهدة تم التوقيع عليها في العاصمة الأميركية واشنطن بتاريخ ٤ نيسان من العام نفسه. واتخذ الحلف من بروكسل، العاصمة البلجيكية، مقراً لقيادته، وكان دوره الرسمي في فترة التأسيس تولي مهمة الدفاع عن أوروبا الغربية ضد الاتحاد السوفييتي، والدول التي شكلت عام ١٩٥٥ حلف وارسو، المنافس له، في سياق الحرب الباردة.[١]

واقتصر دور حلف الناتو غالباً، على مواجهة محاولات الاتحاد السوفييتي التوسع بمنظومته العسكرية والاقتصادية فيما كانت تعرف بـ«القارة العجوز»، فيما لم تنجح الولايات المتحدة في جرّ حلفائها لتوسيع نطاق تأثيرهم، وتدخلهم، بسبب حذر الأوروبيين، وعدم رغبتهم في تكرار مآسي الحروب، ومحدودية قدرتهم على الامتداد أبعد كثيراً من حدود القارة الأوروبية في وجه القدرات الضخمة للمعسكر الاشتراكي، الذي كان يبحث عن منفذ للمياه الدافئة. وخلال عدة فترات من فصول الحرب الباردة، سعت واشنطن لمد أذرع الحلف إلى منطقة الشرق الأوسط، إما بصورة مباشرة من خلال مشاركتها، أو عبر أطراف أخرى عندما واجهت مشاكل في تنفيذ مخططها، بحيث وصل عدد أعضائه ٢٦ دولة، و١٤ حليفا رئيسيا.

واعتبرت منطقة الشرق الأوسط منذ فترة مبكرة ضمن اهتمامات وتوجهات حلف الناتو، وتحديداً في فترة ما بعد الحرب الباردة، لا سيما بعد مساندته للاحتلال الأميركي للعراق وأفغانستان بشكل مباشر أو غير مباشر، وتم ذلك من خلال القنوات التالية:

١. توسيع حوار الحلف مع دول جنوب المتوسط.

٢. تطوير علاقات الحلف العسكرية بدول مجلس التعاون الخليجي.

٣. فرض وجود الحلف في منطقة بحر العرب وخليج عدن لتعزيز الأمن الملاحي.

٤. دوره الرقابي في منع تسليح قوى المقاومة في فلسطين ولبنان.

وقد تبنى حلف الناتو السياسة الأميركية بخصوص ضرورة تأمين الهيمنة على مقدرات المنطقة الشرق أوسطية من النفط والمواد الخام الأساسية الأخرى، بما فيها الطاقة الشمسية التي يمكن توليدها على مساحات من الأرض تفوق مساحة الولايات المتحدة، ليصبح الذراع الأساسية لتحقيق المصالح الإستراتيجية للغرب، بعكس مصلحة دول المنطقة، في زمن العولمة السياسية والاقتصادية.

أولاً: جذور العلاقة بين الناتو وإسرائيل

اعتمدت إسرائيل في علاقاتها مع دول الغرب لتثبيت دعائمها في المنطقة على حلف الناتو، وكادت عام ١٩٥٠ أن تصبح عضوا فيه، لكن ذلك لم يحدث بسبب مخاوف الولايات المتحدة من لجوء البلدان العربية إلى الكتلة السوفييتية للتسلح بقوة، بما في ذلك السلاح النووي لإحباط سياسة إسرائيل. كما يعود اهتمام إسرائيل بحلف الناتو إلى خمسينيات القرن الماضي، عقب حرب السويس ضد مصر، المعروفة بالعدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، بمبادرة منها، وبمساندة من بريطانيا وفرنسا، ومحاولاتها آنذاك ضمان توفير دعم غربي دائم لحماية أمنها ووجودها وفقاً للرؤية الإسرائيلية. وفي الوقت نفسه فكرت إسرائيل بضرورة امتلاك السلاح النووي بدعم سري من فرنسا، خاصة أن الولايات المتحدة لم تكن آنذاك متحمسة لإقامة تحالف تعاقدي صريح معها، وإن كانت مستعدة للتصدي لأي هجوم يمكن أن تتعرض له.[٢]

علاوة على ذلك، لم تكن واشنطن مرتاحة في عهد الرئيس جون كيندي للتعاون النووي الإسرائيلي – الفرنسي، وتداعياته الإقليمية، لكن ذلك لم يكف لإسكات هواجس رئيس الوزراء ووزير الدفاع الأول في إسرائيل دافيد بن غوريون، وشعوره بأن إسرائيل يمكن أن تزول وسط منطقة لا تعترف بوجودها، فقرر عام ١٩٥٧ شن حملة دبلوماسية تدعو لانضمام إسرائيل إلى حلف الناتو.

ولما كان من المتعذر ضم إسرائيل إلى الحلف لتكون كاملة العضوية، لأن الأمر سيشعل مواجهة بين الدول العربية والحلف، فقد طالب بن غوريون، بما أسماها «الشراكة الإستراتيجية» معه، بشكل يسمح لتل أبيب بإقامة تنسيق متبادل فيما يخص السياسات الأمنية والدفاعية، لكن مجلس الحلف رفض الطلب الإسرائيلي المقدم بضغط من الولايات المتحدة.[٣] وبعد حرب حزيران ١٩٦٧، تطورت العلاقات بين واشنطن وتل أبيب تحت عباءة حلف الناتو، وتبعتها في ذلك بلدان الحلف بصورة سرية.

وخلال حرب أكتوبر ١٩٧٣، أرسلت الولايات المتحدة طائراتها العسكرية، وسحبت من مخازن حلف الناتو في أوروبا مئات الدبابات، وآلاف الأطنان من الذخائر والأسلحة لدعم الجيش الإسرائيلي. وفي عام ١٩٨٢، وقعت الولايات المتحدة على مذكرة اتفاق استراتيجي مع إسرائيل، بإقامة عدد من المستودعات والمخازن للأسلحة والذخيرة المتطورة، وقيل حينها أن ذلك المخزون يمكن أن يستخدم لدعم حلف الناتو في عملياته خارج الساحة الأوروبية.[٤] وفي

عام ١٩٩٤ تجدد التفكير بالموضوع مرة أخرى، وسط أصداء مؤتمر مدريد للسلام المنعقد عام ١٩٩١، حيث قدمت دعوة إلى سبع دول، منها إسرائيل و٦ دول عربية لإقامة حوار مع الحلف، تطور مع مرور الزمن إلى شراكة تجسدت في بعض الأنشطة العملية.

ثانياً: عوامل التعاون

تعتبر إسرائيل من بين الدول المتوسطية التي عمل حلف الناتو على تعزيز التعاون معها، في ضوء جملة من الأسباب والعوامل الأساسية، من أهمها:

١. الرؤية الإستراتيجية الجديدة التي يتبناها الحلف، تمشياً مع التطورات العالمية في أعقاب نهاية الحرب الباردة، وسقوط الاتحاد السوفييتي.

٢. الاستجابة لأنماط جديدة من التهديدات المختلفة بصورة جذرية عن التهديدات التقليدية التي واجهها الحلف من قبل.

٣. تنويع الوظائف التي يقوم بها الحلف، وعدم اقتصارها على الجانب العسكري فقط.

٤. تعزيز وجوده في مناطق جغرافية خارج نطاق عمله التقليدي أيام الحرب الباردة.[٥]

وظهر هذا التعاون المتزايد بين إسرائيل والناتو بصورة واضحة في شهر شباط عام ٢٠٠٥، عندما قام ياب ديهوب شيفر، أمين عام الحلف السابق، بزيارة رسمية إلى تل أبيب، للمرة الأولى، شهدت انطلاقة التعاون العملي العسكري والإستراتيجي بينهما. وكانت الزيارة نتيجة منطقية للقرار الذي اتخذته قمة الحلف المنعقدة في إسطنبول بتركيا بين ٢٨-٢٩ حزيران عام ٢٠٠٤، بتعميق التعاون مع دول متوسطية معينة. مع العلم أن تعميق التعاون الأمني بين إسرائيل والناتو، ينطوي على عدد من الميزات في أربعة مجالات رئيسة هي: السياسي، الإستراتيجي- الأمني، العسكري- التكنولوجي، والاقتصادي، ويمكن تفصيلها على النحو التالي:

المجال السياسي: تعتقد إسرائيل أن تعميق التعاون الأمني مع دول حلف الناتو سيؤدي بشكل تلقائي إلى تعزيز مكانتها السياسية في المنطقة والعالم، وسيتضح للفلسطينيين والدول العربية الأخرى، أن المجتمع الدولي بلور علاقات ضرورية معها، وبالتالي باتت تحظى باتفاق واسع مع عدد كبير من الدول. يأتي ذلك رغم أن معظم دول الحلف لا تتفق مع إسرائيل في سياساتها تجاه الفلسطينيين، إلا أن ذلك لم يمنعها من الموافقة على التعاون معها في المجالات الأمنية، الاقتصادية، والسياسية، ما يعني «سحب الشرعية» من الممارسات والنشاطات التي يشنها العرب والفلسطينيون ضدها، لا سيما فيما يتعلق بالعمل على عزلها سياسياً، وفرض مقاطعة اقتصادية عليها.

من ناحية أخرى، فإن تعميق تعاون حلف الناتو مع إسرائيل، سيعزز من قيمة «مساومتها» مع الولايات المتحدة، ودول الاتحاد الأوروبي، وهي في غالبيتها أعضاء في الحلف، خاصة وهي تعيش كدولة معزولة للغاية على الصعيد الدولي، وحليفتها الوحيدة في العالم هي الولايات المتحدة. وفي حال تعزيز إسرائيل للتعاون مع حلف الناتو، فإنها ستبدو كدولة

لا تعتمد في حماية أمنها على علاقاتها مع واشنطن فقط.

المجال الإستراتيجي- الأمني: ترى إسرائيل أن تعزيز التعاون مع الناتو سيعاظم من قوة ردعها في مواجهة أعداء محتملين يتربصون بها، ويدفعهم للأخذ بعين الاعتبار أنها لن تكون وحيدة في حال حدوث مواجهة عسكرية معهم، حتى لو لم يكن البروتوكول الموقع بينها وبين الحلف، يلزمه بالتدخل العسكري لمساندتها، لكنه سيمنحها إمكانية أن تحصل على مساعدات عسكرية مباشرة منه. من ناحية أخرى، ستتحسب كل الأطراف المعادية لإسرائيل من تبعات تعميق تعاونها الأمني مع الحلف، وكل ذلك سيؤدي بطبيعة الحال إلى زيادة احتمالات توسيع العمل الأمني ضدهم، إذا اقتضت الضرورة ذلك.[٦]

المجال العسكري التكنولوجي: لاشك أن التعاون مع حلف الناتو، من شأنه أن يتيح لإسرائيل الإطلاع على منظومات تكنولوجية متقدمة، ووسائل قتالية أخرى، بشكل يمكنها من مواجهة التهديدات المستقبلية التي قد تتعرض لها، سواء على مستوى الحروب العسكرية، أو التحديات الأمنية الآنية. كما أن التدريبات المشتركة مع دول الحلف ستحسن من خبرة الجيش الإسرائيلي، وقدرته على تفعيل قوته بشكل واسع، لاسيما في مجال مكافحة العمليات المعادية، لأنه سيتمكن من الإطلاع على مصادر معلوماتية ووسائل عمل، لا تزال غير متاحة أمامه.

المجال الاقتصادي: تطمح إسرائيل من وراء التعاون مع الحلف إلى تحقيق مكانة خاصة فيما يتعلق بصفقات السلاح، واستيراد وتصدير المعدات الأمنية والقتالية مع دوله، بما يعزز من المكانة الخاصة التي تحظى بها في هذا المجال مع الولايات المتحدة، كونها توصف بـ«أهم حليفة لها خارج نطاق الناتو».

وبالتالي، يمكن القول إن تعزيز التعاون الإسرائيلي مع حلف الناتو، يخدم مصالحها الإستراتيجية والسياسية والأمنية، وينطوي على الكثير من المزايا والإيجابيات، ومن الصعب العثور فيه على جوانب سلبية أو نواقص معينة.

ثالثاً: ثمار التحالف

١- تنمية القدرات العسكرية:

اعتبر الخبير العسكري الإسرائيلي عوفر شيلح أن انضمام إسرائيل لما أسماها «قوة الجهد الفعال» بتاريخ ١٣ تشرين الأول ٢٠٠٩، التابعة لحلف الناتو يعتبر تطوراً «مدوياً» في غاية الأهمية، خاصة في وقت تجد فيه تل أبيب مشكلة مستعصية في منح عملياتها العسكرية شرعية دولية، ومسوغات قانونية، وتسويقاً دبلوماسياً، وبالتالي فإن الحلف يعتبر التعاون مع الدول الأجنبية نوعاً من التقدير، أو شهادة حسن سلوك لها.

وهناك أهمية بارزة لمثل هذا التعاون، لأن انضمام إسرائيل إلى قوات الحلف البحرية يمنحها فرصة للتواجد في أماكن بعيدة، دون لفت نظر أو اشتباه، وهو ما جعلها تعتبر الموافقة الأطلسية على إشراكها في قوة «الجهد الفعال» قفزة في علاقاتها الإستراتيجية مع الغرب، وبداية القبول العلني لها في «المعركة العالمية» لمكافحة ما يوصف بـ«الإرهاب الدولي».

يأتي ذلك بعد أن اقتصرت مشاركة إسرائيل في العمليات الحربية للناتو على الجانب السري، لأن دوله حاولت تفادي

الظهور شريكة معها في العداء والمواجهة مع الفلسطينيين بشكل خاص، ومع الدول العربية بشكل عام. وجاءت مشاركة إسرائيل في هذه العمليات عبر واحدة من سفنها الحربية المتطورة، حيث تم إرسال ضابط كبير من سلاح البحرية الإسرائيلي إلى قاعدة «الناتو» في مدينة نابولي الإيطالية، لترتيب مشاركتها بشكل نهائي، قبل وضع أسس لطواقم ارتباط إسرائيلية مستقرة في القيادة، أواخر العام ٢٠٠٩.

وتضم قيادة القوة ضباط استخبارات بحرية من عدة دول، ليست بالضرورة أعضاء في الحلف، يتولون تحليل حركة السفن في المياه الإقليمية لدول البحر المتوسط، والتعرف على هويتها، وهو ما يحمل انفتاحاً علنياً وغير مسبوق على إسرائيل، وله أبعاد مهمة تخص منطقة الشرق الأوسط ودول الواجهة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط.

وكانت إسرائيل تقدمت بطلب المشاركة في هذه القوة بعد أسابيع قليلة جدا من الشروع العملي في تشكيلها سنة ٢٠٠١، لكن قيادة الحلف رفضت باستمرار، رغم أنها تقدر عالياً قدرات سلاح البحرية الإسرائيلي، بيد أنها خشيت من أن مشاركته في هذه القوات قد تتسبب بزيادة أخطار الاعتداءات المسلحة.

أكثر من ذلك، فقد تشدد رفض قيادة الحلف للطلب الإسرائيلي بعد حربي لبنان سنة ٢٠٠٦، وغزة ٢٠٠٨، رغم أن إسرائيل واصلت محاولاتها، حتى قبلت مشاركتها أخيراً، وتم إبلاغ قرار الموافقة لقائد سلاح البحرية الإسرائيلي أليعازر تشيني مروم، لدى مشاركته بمؤتمر دولي لقادة أسلحة البحرية، خلال الأسبوع الأول من شهر تشرين الأول ٢٠٠٩ في الولايات المتحدة. وقامت وسائل الإعلام الإسرائيلية بالتعليق على الحدث باعتباره «اختراقاً ونصراً»، لأنها ستكون أول مشاركة إسرائيلية علنية في مهمات عسكرية ينفذها حلف الناتو منذ تأسيسه.[٧]

كما يدرس الحلف عرضاً إسرائيلياً للمساهمة في الجهود البحرية الدولية في البحر الأبيض المتوسط، رغم المعارضة التركية له، وقالت الناطقة باسمه كارمين روميرو إن الحلف يراجع العرض تبعاً لإجراءاته، ومتطلبات عملياته، وكانت السفن الحربية والمقاتلات الجوية الإسرائيلية، قد شاركت سابقاً في مناورات نفذها حلف الناتو، لكن العرض الإسرائيلي للاشتراك في العمليات البحرية هو الأول في نوعه.

كما قامت وحدات الطيران في الجيش الإسرائيلي لأول مرة بإجراء تمرينات في إيطاليا بالتعاون مع وحدات الطيران التابعة للناتو، للتدرب على أماكن مجهولة لم يتعود سلاح الجو الإسرائيلي على مهاجمتها، تحت شعار «الهجوم على المجهول»، وذلك في تشرين الثاني ٢٠١١.[٨]

وأرسلت إسرائيل سفينة حربية للانضمام إلى القوة البحرية التابعة لحلف الناتو المخصصة لمكافحة الإرهاب، ومنع تهريب أسلحة الدمار الشامل، وتحسين الأمن الملاحي في المنطقة، وشكلت مشاركتها خطوة مهمة في علاقتها بالحلف، بعد مناقشتها مع الأدميرال جيامباولو دي باولا رئيس لجنته العسكرية.[٩]

ومن الثمار المباشرة للتعاون العسكري بين إسرائيل والناتو زيادة الصفقات التسلحية بينهما، لاسيما مع فرنسا، حيث طلبت وزيرة الدفاع الفرنسية السابقة ميشال أليو ماري من الشركة الأوروبية للدفاع الجوي والفضائي طائرات بدون طيار يقدر ثمنها بـ٣٠٠ مليون يورو ستشارك فيه المصانع بـ١٥٠ مليون يورو، من خلال العمل مع شركة صناعات

الطائرات العسكرية الإسرائيلية.

كما تشترى بعض دول الاتحاد الأوروبي من إسرائيل أحد نظم القتال المستقبلية الأكثر تقدماً، ووصل التعاون في هذا السياق في آذار ٢٠٠٦ إلى إنشاء «فريق مشترك مدمج»، حيث يقوم الإسرائيليون حالياً في إطار تعاوني كبير مع الأوروبيين بتصنيع طائرة بدون طيار جديدة مختلفة تماماً عن الأصلية. وللمرة الأولى في تاريخها، شاركت قوات من حلف شمال الأطلسي في مناورة للجبهة الداخلية الإسرائيلية، المعروفة باسم «نقطة تحول ٦»، كونها امتداد للمشاركة الإسرائيلية في المناورات العسكرية للحلف في السنوات الأخيرة. جاء ذلك خلال اتفاق بين وزير الجبهة الداخلية الإسرائيلي ماتان فيلنائي، ونائب الأمين العام للحلف كلاوديو بوزينايرو، حيث وصلت وحدات إسناد وإنقاذ من الحلف للتموضع في مناطق الدمار الكبير المفترض في المناورة، التي كرست هذه المرة للاستعداد لمواجهة هزة أرضية كبيرة مركزها إسرائيل.[١٠]

وشارك ضباط كبار في مجال الطب من جيوش دول الحلف في التمرين الطبي الواسع مؤخراً في مستشفى سوروكا بمدينة بئر السبع، حيث استعرضت إسرائيل حلولها المتبلورة للتعامل مع حوادث وكوارث تؤدي لسقوط عدد كبير من الإصابات، وهي المرة الأولى التي تستضيف فيها المؤتمر السنوي لمنظمة الطب العسكري التابعة للناتو، في حزيران ٢٠١٢، رغم أنها ليست عضواً فيه. ويمكن الإشارة هنا إلى مشاركة إسرائيل في مناورات بحرية أجراها حلف الناتو في البحر الأسود، حيث شارك الجيش الإسرائيلي بـ«فرقاطة» من سلاح البحرية للمرة الأولى في تدريب بحري باسم «تعاونية ماكو»، نظمه الحلف قبالة سواحل رومانيا بتاريخ ١٧ حزيران ٢٠٠٦، واستهدفت هذه التدريبات اختبار القدرة على القيام بعمليات إنقاذ بحرية.

كما توصل حلف الناتو وإسرائيل إلى اتفاق حول أشكال إسهامها في العملية البحرية الرامية لمكافحة الإرهاب التي نفذها الحلف في البحر المتوسط، وعزمها وضع وحدة البحث والإنقاذ الخاصة بإسرائيل تحت تصرف الحلف في حالات الطوارئ المدنية.

وقد امتد التعاون بين إسرائيل وحلف الناتو في مجال تحقيق التوافق بين أسلحتهما، حتى يمكن للطرفين العمل معاً في عمليات عسكرية مشتركة في المستقبل، بما في ذلك إجراء تدريبات مشتركة نظرية وعملية على الدفاع ضد تهديد الصواريخ بعيدة المدى المنتشرة في المنطقة، حيث تشرف على هذا التنسيق لجنة ثنائية مهمتها وضع أجندة مشتركة للتعاون في إطار حوار الناتو المتوسطي، وهو ما أدى بحلف الناتو للموافقة على طلب تقدمت به تل أبيب للسماح بانضمامها للعملية العسكرية «activeendeavor» في البحر المتوسط، حيث تم في إطارها قيام سفن حربية تابعة للحلف بعمليات مسح في البحر المتوسط، لمنع تنقل عناصر مسلحة معادية، ومنع تهريب الأسلحة، والحفاظ على سلامة السفن في المنطقة، وقد تم ذلك في تموز ٢٠٠٩.

ويأتي الطلب الإسرائيلي بعد توصية قدمها المجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية والسياسية بالانضمام لعمليات الحلف في البحر المتوسط، حيث تشترك فيها دول ليست أعضاء فيه كروسيا وأوكرانيا، وسيضمن الاتفاق اقتراب السفن الإسرائيلية من شواطئ بعض الدول العربية كسورية ولبنان ودول شمال أفريقيا. مع العلم أن انضمام سفن الصواريخ

الإسرائيلية للعملية يحتاج إلى تدريبات بسيطة تتعلق بإجراءات التحكم والمراقبة، وتنسيق لغة مشتركة مع شبكات الاتصال الأخرى، كما يرى الجيش الإسرائيلي في العملية فرصة تدريبية جيدة لرفع كفاءته لمواجهة أي أخطار خارجية، وإمكانية تطوير علاقته بالحلف.[١١]

وقد وصل التعاون بين إسرائيل والناتو ذروته بإقامة ورشة عمل مشتركة بمدينة حيفا في شهر أيار عام ٢٠٠٤ للبحث في سبل التعامل مع حوادث ينجم عنها أعداد ضخمة من المصابين في عمليات مسلحة معادية، بمشاركة خبراء من دوله الأعضاء، وهي: إيطاليا، بلجيكا، تركيا، البرتغال، الولايات المتحدة، بريطانيا، التشيك، فرنسا وألمانيا.[١٢]

وفي ٢٧ آذار عام ٢٠٠٥ جرت أول تدريبات مشتركة بين سلاح البحرية الإسرائيلية ووحدات من حلف الناتو تنتمي إلى ألمانيا واليونان وأسبانيا وتركيا في البحر الأحمر، علماً بأن مجال العمل الرئيسي للسلاح هو البحر المتوسط، وفقاً لتأكيد يوسي شاهاف قائد القوات البحرية الإسرائيلية، الذي اعتبر أن مستوى التدريبات ومكانها يشكلان نقطة فارقة في علاقة إسرائيل بالحلف.

٢- توثيق الدعم الدبلوماسي

يضم حلف الناتو ٤٠ دولة شريكة في عملياته الحربية والعسكرية، أهمها الدول الأوروبية والولايات المتحدة، إلى جانب استراليا والهند واليابان وباكستان وروسيا، ودول حوض البحر الأبيض المتوسط، والخليج العربي، ويمكن تصور العوائد الدبلوماسية والسياسية التي تحصدها إسرائيل نتيجة مشاركتها وانخراطها في فعاليات الحلف المختلفة والمتعددة.

وقد حفلت تل أبيب وبروكسل بزيارات دبلوماسية رفيعة المستوى بين الجانبين، بحثت جميعها تطوير العلاقات، وجاءت على النحو التالي:

أ- توجه وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة تسيبي ليفني إلى بروكسل للمشاركة في اجتماع وزراء خارجية الحلف، في أوائل آذار ٢٠٠٩، وسط تعزيز العلاقات بينهما.

ب- زيارة رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق غابي أشكنازي إلى مقر حلف الناتو، وتحققت خلالها «نقلة نوعية» في مستوى التعاون بين الحلف وإسرائيل بعد مفاوضات ثنائية في إطار الحوار السياسي-الاستراتيجي بين الطرفين على مدى يومي ٢٣-٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٩ بحضور نائب السكرتير العام للحلف، ورئيس لجنته العسكرية.[١٣]

ت- شارك رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، بيني غانتس في مؤتمر دفاعي نظمته دول الناتو في بروكسل في أواسط كانون الثاني ٢٠١٢، لمناقشة التحديات الأمنية الإقليمية التي تواجه إسرائيل وجيشها، وأهمية التعاون بينها وبين الدول الأعضاء وجيوشها في مكافحة ما تصفه بـ«الإرهاب» العالمي.

ث- حظيت إسرائيل بعضوية في مجموعة «الحوار المتوسطي»، وهو برنامج يجمع حلف الناتو بسبع دول «صديقة» على حوض البحر الأبيض المتوسط، والحلف على استعداد لبحث التعاون العملي مع جميع الشركاء في المنطقة، بما فيهم إسرائيل.

ج- أبرمت إسرائيل وحلف الناتو اتفاقاً للتعاون الثنائي بينهما بتاريخ ١٦ تشرين الأول ٢٠٠٦.

ح- شاركت إسرائيل في أول ملتقى للمنتدى المتوسطي الذي نظمه حلف الناتو على مستوى وزراء الخارجية عام ٢٠٠٤.

كل ذلك، وغيره، جعل إسرائيل تنظر إلى العلاقة مع الحلف، حتى لو لم تصل مرحلة العضوية الكاملة، ليس باعتباره غاية بحد ذاته، لأنه لا يمثل تحالفاً عسكرياً فحسب، بل أضحى مؤسسة سياسية دولية، ومن ثم يتعين عليها دراسة تعزيز علاقاتها معه كخطوة نحو بناء علاقة دولية جديدة مع مجتمع أورو-أطلسي يحمل شكلاً جديداً. وهذا ما سيدعم قدرة إسرائيل على التأثير على أجندة الحلف، بما فيها المستويان العسكري والتكنولوجي، ولهذا فإن التعاون مع دوله سيتيح لها الفرصة للتعرف على التكنولوجيات المتطورة، والأساليب العملياتية العسكرية.

وقد عبر اليساندرو مينوتو ريزو مساعد الأمين العام لحلف الناتو عن قوة العلاقات مع إسرائيل بقوله: «نلاحظ عن كثب الحوار المتوسطي، لاسيما التعاون بين الناتو وإسرائيل، وليس بوسعنا إلا إبداء انبهارنا جراء الخطوات العديدة التي تم إنجازها بالسير للأمام على نهج ذلك التعاون، وسرعة تحقيق هذه المسيرة». واستطرد قائلاً: «توصلنا مؤخراً إلى وضع برنامج تعاوني، وهو الأول من نوعه في الحوار المتوسطي الذي يغطي مناطق عديدة ذات اهتمام مشترك، مثل مكافحة «الإرهاب»، ومناورات عسكرية مشتركة، واتفاق من هذا النوع من شأنه أن يعطي دفعة جديدة لعلاقاتنا الثنائية».[١٤]

ورغم وجود أطر عديدة للتعاون بين إسرائيل والحلف، إلا أن الكثير من التقديرات الإسرائيلية ترى بعدم كفايتها في ظل الأخطار المشتركة التي تهدد الطرفين معاً. ولذلك ما أن يعلن عن عقد لقاءات بين مسؤولين من كلا الجانبين، كما حدث في تشرين الأول ٢٠٠٨ بعد لقاء رئيسة الدبلوماسية الإسرائيلية السابقة تسيبي ليفني مع نائب السكرتير العام للحلف أليساندرو مينوتو ريزو، حتى تظهر على الفور تساؤلات تكررت كثيراً على الأقل منذ مطلع تسعينات القرن الماضي حول: هل يمكن أن تكون أطر التعاون القائمة بين إسرائيل والناتو حالياً مقدمة لاندماجها بالكامل فيه، والحصول على عضويته؟[١٥]

وقد سبق هذا اللقاء، زيارة قام بها يان ديهوب شيفر سكرتير عام الحلف إلى إسرائيل بتاريخ ٢٠٠٥/٢/٢٤، وهي الأولى من نوعها، ما اعتبر مؤشراً قوياً على أنها قد تكون في طريقها للحصول على عضوية الحلف. غير أن تصريحات لاحقة للزائر بينت أن إسرائيل ما زالت بعيدة عن هذه الخطوة، وأن مسألة انضمامها أو عدمه للحلف ستظل رهينة الجدل القائم على عدة مستويات، أهمها الرؤية المتغيرة لإسرائيل في موضوع أمنها، طارحاً السؤال الكبير: هل أن إسرائيل بحاجة فعلية لحلف الناتو؟

وقبل ذلك، جاءت مشاركة إسرائيل من خلال المنتدى المتوسطي، على اعتبار أنه تطور إيجابي، لكنه لا يعكس رغبة الجانبين في الوصول به إلى نقطة الاندماج، بدخولها للحلف رسمياً، وفقاً لما أشار إليه وزير خارجيتها السابق سيلفان شالوم، الذي أكد وجود أهداف مشتركة بين الجانبين. وأضاف: تسعى إسرائيل من جانبها لنقل العلاقة مع الناتو من مستوى الحوار إلى الشراكة، لمزيد من التعاون الأمني والسياسي والعسكري، لكنها لا تسعى للحصول على عضويته، لأن الحلف يلزم أعضاءه بسياسة دفاعية مشتركة، وإسرائيل ليس بوسعها التدخل في صراعات خارج أراضيها![١٦]

وكل ذلك يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك ارتفاع حجم التعاون العسكري رفيع المستوى بين إسرائيل والحلف، بدليل وجود مشاركات فاعلة لها في عملياته التي يقوم بها في منطقة شرق المتوسط، رغم أنها ليست عضواً فيه، إلا أنها تمثل عموده الفقري في المنطقة، وتمت تهيئتها بالفعل لتتحمل دوراً عسكرياً كبيراً فيه.

٣- تمتين التنسيق الاستخباري

دأب صانعو القرار في تل أبيب على الترويج لمقولة العداء بين التنظيمات المسلحة الموصوفة غربياً بـ«المتطرفة» من جهة، وبين دول عديدة في العالم من جهة أخرى، بما فيها دول عربية وإسلامية، بحيث بات ضم إسرائيل للتحالف ضد تلك التنظيمات أسهل حسب منطق المتحكمين بتحديد سياسات التحالف في بروكسل، مما أتاح تغيير موقف الناتو الرسمي، حسب التقديرات الإسرائيلية.

وقد شاركت إسرائيل في عملية طويلة الأمد مع حلف الناتو، أطلق عليها «المسعى النشط»، في أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، ونجحت في الجمع بين عدد من الدول للقيام بدوريات في البحر المتوسط، وتبادل المعلومات المتعلقة بالإرهاب، والسفن المشبوهة.[١٧] وتلاه، توقيع إسرائيل لجملة من الاتفاقات الأمنية مع الحلف، جاءت على النحو التالي:

أ- أصبحت إسرائيل عضواً مشاركاً في الحوار المتوسطي عام ٢٠٠٤.

ب- عام ٢٠٠٦ شاركت إسرائيل في تدريبات عسكرية أقامها الحلف بمشاركة تركيا والولايات المتحدة.

ت- شاركت إسرائيل في أيار ٢٠٠٦ في مناورات الحلف بمنطقة البحر الأبيض المتوسط وأوكرانيا، وقد سبقت حرب لبنان بشهرين.

ث- أبرمت إسرائيل اتفاقاً للتعاون الأمني مع حلف الناتو في تشرين الأول عام ٢٠٠٦، يشمل ٢٧ مجالا، كمكافحة الإرهاب، تبادل المعلومات، الحوار السياسي، المناورات العسكرية، إدارة نزع السلاح، وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ج- تكررت مشاركة إسرائيل في مناورات مشابهة عام ٢٠٠٧.

ح- اعتبر تعيين ضابط اتصال إسرائيلي بمقر قيادة الحلف في مدينة نابولي إشارة أخرى واضحة عن حيوية التعاون القائم بين الجانبين، ما قد يفتح آفاقاً جديدة في التعاون الأمني بينهما.

خ- بموجب العلاقات الوثيقة بينهما، فهما يشتركان ببرنامج تعاون يسمح للجيش الإسرائيلي بالدخول على شبكة المعلوماتية الخاصة بالحلف، واستخدام معلوماته الاستخباراتية السرية.

رابعاً: نقاط الخلاف

استطاع الإرث التاريخي بين إسرائيل وحلف الناتو، أن يوجد مستوى من التنسيق والتواصل على مدار الساعة، ما جعل علاقاتهما بعيدة عن مراحل التوتر والقطيعة، لكن يمكن القول إن هناك بعض نقاط الخلاف تمثلت بالملفات والمراحل التالية:

١. في أعقاب حرب حزيران ١٩٦٧، بدأت العديد من الدول الأوروبية المصابة بـ«عقدة ذنب» تجاه اليهود وإسرائيل بسبب كارثة «الهولوكوست»، ترى أن الوقت حان للتخلص من هذه العقدة، بعد أن تمكنت الأخيرة من الانتصار على جيرانها، وتأمين حدودها بشكل غير مسبوق، وبما لا يجعل مواطنيها في مرمى أي تهديدات حقيقية.

ومن ثم بدأ التباعد بين إسرائيل والحلف مفهوماً، في إطار أن إسرائيل ليست بحاجة للحماية، كما أن دول أوروبا المنضوية في الناتو بدأت تتنبه إلى خطورة عدم توازن مواقفها في الصراع العربي- الإسرائيلي على مصالحها في المنطقة.

٢. عمدت دول حلف الناتو في حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣ إلى حرمان الطائرات الأميركية من استخدام قواعدها العسكرية القائمة في أراضيها، سواء للتزود بالوقود، أو لنقل الأسلحة إلى إسرائيل، التي تعرضت لخطر انهيار عسكري حقيقي، ولم تشذ عن هذه السياسة سوى البرتغال وهولندا.

٣. في عام ١٩٨٢، وعقب انسحاب إسرائيل من سيناء بمقتضى معاهدة السلام مع مصر، وقعت مذكرة تفاهم استراتيجي مع الولايات المتحدة الأميركية، ما جعل دول حلف الناتو تسعى أكثر نحو تجنيب نفسها أي مشكلة مع العرب، خاصة بعد صدمة النفط عام ١٩٧٣.

٤. لم تتمكن إسرائيل حتى عام ١٩٩١ من الحصول على فرصة إجراء تدريبات عسكرية مشتركة مع تركيا والولايات المتحدة دون سائر أعضاء حلف الناتو، وبالتالي، فقد وفر التباعد بينهما لتل أبيب فرصة التهرب من التزامات ستهدد استقلالية قرارها، كتطوير سلاحها النووي، وشن حروب عدوانية ضد جيرانها العرب، كما حدث عامي ١٩٥٦ و١٩٦٧.

٥. إضافة لذلك، فإن عدم انضمام إسرائيل لحلف الناتو لم يقابله شعور بالخسارة في ظل تدعيم علاقاتها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة، عوضاً عن عدم التمتع بالحماية من قبله، ومن ثم اتسمت سياستها بين عامي ١٩٦٧-١٩٩٤ بنوع من التجاهل للخطوات الودية الرمزية التي بادر الحلف بها.

٦. استمرار الرفض الإسرائيلي لإرسال الطلاب الإسرائيليين للدراسة في كلية الدفاع الخاصة بحلف الناتو في روما، رغم تقديم منح سنوية لها في هذا الإطار.[١٨]

٧. قرار الحلف بوقف مشاركة سلاح الجو الإسرائيلي في مناورات «نسر الأناضول»، بسبب توتر العلاقات مع تركيا، ورفضها لمشاركة إسرائيل فيها، عقب الغارة التي نفذتها البحرية الإسرائيلية على قافلة الحرية التركية المتجهة إلى قطاع غزة عام ٢٠١٠، وأسفرت عن مقتل ٩ أتراك، ما دفع بأنقرة لنسف المخطط الإسرائيلي بالمساهمة بسفينة صواريخ لسلاح البحرية في إحدى مهام حلف الناتو في البحر المتوسط، فيما كان سيعد أول مرة تشارك فيها إسرائيل بشكل فعال في عمليات الحلف العسكري الغربي.

٨. إعلان مساعد وزيرة الخارجية الأميركية للشؤون الأوروبية والأورو- آسيوية، فيليب جوردان، أن إسرائيل لن تشارك في قمة الناتو المنعقدة بولاية شيكاغو في أيار ٢٠١٢، لأسباب لوجستية وزمنية، رغم أنها شريك مهم له،

فيما قال الأمين العام للحلف أندرس فوغ راسموسن، إن عدم دعوة إسرائيل للمشاركة في قمة الحلف جاء بسبب عدم انخراطها في المهام العسكرية الرئيسية للحلف، ومنها مهمة «إيساف» في أفغانستان، أو كيفور في كوسوفو.[١٩]

٩. معارضة إسرائيل لخطة لنشر قوات تابعة للحلف في الضفة الغربية، خلال الفترة الانتقالية بين الانسحاب الإسرائيلي ووصول القوات الفلسطينية، عقب اقتراح جيمس جونز مستشار الأمن القومي الأميركي، والقائد السابق لحلف الناتو، لكبح الأنشطة المسلحة المعادية. وقد جاء الرفض الإسرائيلي للخطة باعتبارها «سيئة جداً»، لأن الحلف لن يعرض حياة جنوده للخطر للدفاع عن الإسرائيليين من الهجمات الفلسطينية المسلحة.

ومع ذلك، فقد تكرر عرض مشابه للحلف بإرسال قوات حفظ سلام تابعة له إلى قطاع غزة أواخر عام ٢٠٠٥، بعد أن تنفذ إسرائيل خطتها لفك الارتباط، إذا توصل الجانبان الإسرائيلي والفلسطيني إلى اتفاق حول الانسحاب، وطلبا مساعدته.[٢٠]

وخشي الإسرائيليون من المواقف السياسية للدول الأوروبية ذات العضوية في الحلف من الصراع العربي الإسرائيلي، وما يمكن أن ينجم عنها في حالة إيكال أي مهمة للحلف في إطار محاولات حله، ولذلك، بادر قادة الحلف من جانبهم إلى طمأنة الإسرائيليين من هذه المخاوف، وأكدوا في غير مرة عدم وجود رغبة أو نية للحلف للتدخل في عملية السلام، لكنه يمكن أن يسهم بقواته في حفظ السلام إذا ما توصل الفلسطينيون والإسرائيليون إليه، على أن يأتي إسهامه في هذا الجانب بموافقة الطرفين، وبطلب منهما، وتفويض من الأمم المتحدة.

ولذلك استقبلت إسرائيل بتحفظ قيام حلف الناتو بشن هجمات جوية ضد صربيا عام ١٩٩٩ في إطار سياسته للتدخل في الصراعات التي تهدد أمن أعضائه ومصالحهم، وأوجد لديها تخوفا من استخدام هذه السابقة في عمليات حماية سكان مدنيين، لدعوته للقيام بالدور نفسه في صراعها مع الفلسطينيين. ولكن فجأة، وبدون أي مقدمات، تم الإعلان عن مشاركة إسرائيل مع حلف الناتو فيما يسمى «عمليات التفتيش البحرية»، عقب انتهاء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، بدعوى محاولة وقف تهريب الأسلحة إلى القوى الفلسطينية في القطاع، وطرحت الأسئلة الأبرز حينها:

أ- ما هي مصلحة حلف الناتو في استجلاب قوة معروفة بدورها التاريخي في مجال القرصنة، وشن الحروب، والاعتداء على الآخرين؟

ب- وهل يستعد الحلف للانتقال إلى معارك جديدة، وتضييق جديد على المنطقة، وبالذات سورية ولبنان وفلسطين؟

ت- وهل أن إسرائيل تجر الحلف إلى هذه الخطوة غير المسبوقة، أم أنه في حالة توافق مع خطواتها، أم أن هناك جملة مشتركة من المكاسب لدى كل طرف من هذا الاتفاق؟[٢١]

خامساً: انضمام إسرائيل للحلف..مع أو ضد؟

تقدم العلاقات الأوروبية لإسرائيل خدمات جليلة، على الصعيدين الأمني والعسكري، كما مرّ معنا آنفاً، وتولي النخبة السياسية والعسكرية في إسرائيل أهمية كبرى للتعاون مع حلف الناتو، انطلاقاً من عدة أمور محفزة لمثل هذا التعاون، لكن

ذلك لم يوصل إلى إجماع إسرائيلي على قضية الانضمام رسمياً وفعلياً للحلف.

وعلى المستوى الأكاديمي والسياسي في إسرائيل، أثير في الأعوام الأخيرة موضوع انضمامها بشكل كامل إلى حلف الناتو، ليكون حلاً لمعضلتها الدفاعية القائمة على فرضية أنها محاطة بدول معادية لها، لا تعترف بوجودها.

ومع ذلك بقي تأكيد الحلف مراراً وتكراراً استعداده لتعزيز التعاون العملي مع إسرائيل، لكن بعض أعضائه اعترضوا في مناسبات سابقة على إقامة تعاون أوثق معها، خشية أن يضر بعلاقات الحلف مع الدول الإسلامية الأخرى، التي قد تمثل أولوية لديه اليوم أو غداً.

ويمكن القول إن هناك مدرستين إسرائيليتين للتعاطي مع مسألة الانضمام للحلف:

١- ترى المدرسة الأولى أن الانضمام يوفر لإسرائيل جملة من الأهداف والفوائد متعددة الأشكال، أهمها:

أ- ضمانة أمنية واقتصادية هائلة، لا يمكن تقديرها على المدى القريب، مع الموافقة على دفع ما يسمى «الاستحقاقات» المطلوبة لهذا الانضمام، كتعريف الحدود، والتوصل لاتفاقات سلام مع الفلسطينيين والدول العربية، وإنهاء التمييز ضد الأقلية العربية، حسبما تتطلب الأدبيات الرسمية المحددة لشروط العضوية.

ب- استعداد إسرائيل لتبادل الأدوار مع الدول الغربية في السيطرة على موارد الدول العربية.

ت- خلق حالة تفوق جيو-سياسية وجيو-عسكرية لصالح إسرائيل في حال امتلاك إيران للسلاح النووي، أو اندلاع حرب أمريكية إيرانية متوقعة مدعومة في الخفاء من قبل إسرائيل وبريطانيا وعدد من دول الغرب, ولتبقى إسرائيل دولة قوية في الدفاع والمواجهة في حالة اندلاع أي حرب قادمة مع لبنان وسورية وإيران، ومسيطرة في إملاء شروطها السياسية على العرب.[٣٢]

ث- شكلت حرب لبنان الثانية عام ٢٠٠٦ بين إسرائيل وحزب الله، محفزاً قوياً لدى بعض دوائر صنع القرار الإسرائيلي للانضمام للحلف، كون الحرب المذكورة أسفرت عن تداعيات سلبية عديدة على الداخل الإسرائيلي.

ح- سيحقق الانضمام رسمياً للحلف، وتحقيق عضوية كاملة، ارتباطاً شاملاً لإسرائيل بالولايات المتحدة والقارة الأوروبية.

في السياق ذاته، يستعرض رواد «مدرسة التأييد» لانضمام إسرائيل للحلف، وحصولها على عضويته جملة الفوائد والإيجابيات التي ستعود عليها، لاسيما على الصعيد الدفاعي العسكري، وهو أكثر ما يرجح كفة هذه المدرسة، وتتمثل فيما يلي:

أ- طبيعة النظام القتالي الذي تمتلكه إسرائيل، ما يوفر لها قدراً كبيراً من القوة، بما يكفل لها القدرة على إيجاد عنصر ردعي في مواجهة التهديدات المحتملة جراء أي مواجهة عسكرية مع أحد جيرانها الإقليميين.

ب- تمتع إسرائيل بعلاقات ثنائية مع الولايات المتحدة، بما يجعلها تتمتع بمكانة الحليف غير الرسمي، فمنذ قيامها وحتى الآن، أعلنت الإدارات الأميركية المتتالية التزامها بدعمها، والمحافظة على سيادتها، وتكامل أراضيها.

ت- تمتلك إسرائيل ترسانة نووية تعزز مكانتها الإقليمية والدولية، وبالتالي فإن تعاونها مع دول الحلف سيدعم

قدراتها الردعية.

ث- على صعيد الصناعات العسكرية، حيث تعتبر إسرائيل دولة رائدة في هذا المجال على مستوى العالم، فإن التعاون مع دول الناتو سيمنحها مكانة خاصة فيما يتعلق بصفقات الأسلحة، مما سيتيح لها استخدام الموارد المتاحة عبر الحلف، سواء أكانت لوجيستية أم استخباراتية لتعزيز وضعها الإقليمي.

ج- مع تأكيد هذه المدرسة على ضرورة تعزيز التحالف الاستراتيجي الثنائي مع الولايات المتحدة، بغض النظر عن علاقتها بالناتو، فهي ترى بأن عضوية الحلف لا تعني بالضرورة فقدان حرية العمل الاستراتيجي المستقل لإسرائيل، بل ستشكل الأساس المؤسساتي السياسي لتحالفها مع المجتمع الأورو-أطلسي، بما يعنيه ذلك من تحسن استراتيجي ودبلوماسي هائل في العلاقات مع الاتحاد الأوروبي.[٢٣]

وقد توجت وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة تسيبي ليفني المواقف المؤيدة لانضمام إسرائيل إلى حلف الناتو بدعوتها لما أسمتها «فلسفة» الشراكة الجديدة بينهما، طالما أن التوتر في الشرق الأوسط ليس نتيجة خلاف محلي متعلق بالأراضي، أو حدود، لكنه نتيجة إيديولوجيات متطرفة، ودول قائمة عليها، فإن ذلك سبب وجيه لإقامة دفاع مشترك بين إسرائيل والناتو، الذي يضم دولاً تتشارك مع قيمنا ومبادئنا!

٢- المدرسة الثانية، التي تعارض انضمام إسرائيل للحلف، ليس فقط لأنها تتحفظ على ذلك، ولكن لأنها لا ترى أن عضويتها فيه ستكون ميزة لها، بل ربما كانت عبئاً على استقلالية قرارها، وبالتالي فإنها لا ترى نفسها مطالبة بالانضمام إليه انطلاقاً من الأسباب التالية:

أ- تقييد حركتها العسكرية، ومنعها من المبادرة إلى شن حروب استباقية وهجومية ضد الفلسطينيين والعرب، بدواعي الدفاع عن نفسها، حيث تزعم هذه المدرسة أن الانضمام للحلف سيضع قيوداً على استخدامها للقوة في حالة نشوب نزاع إقليمي، لأنها في هذه الحالة لا تملك شرعية استخدام قدراتها العسكرية، بل إن أعضاء الحلف قد يطالبونها بخفض مستوى عملياتها الحربية، بتجنب اتخاذ الإجراءات التي تعتبر انتهاكاً لقواعد الحرب المتعارف عليها دوليا.

أكثر من ذلك، فإن الانضمام للحلف يحتم على إسرائيل التشاور مع أعضائه قبل اتخاذ أي عمل عسكري ضد أي دولة عربية، وإذا حصل وتصرفت بعيداً عن مواقفه، فإنها ستكون متجاهلة لآراء وتوجهات الدول الأعضاء الأخرى، بما قد يثير غضبها، وما قد يجلبه ذلك من توترات سياسية ستكون في غنى عنها.

ب- الانضمام للحلف يلزم إسرائيل بتقديم تنازلات إقليمية على بعض الأراضي الفلسطينية والعربية، وهو ما لا يوجد إجماع إسرائيلي بخصوصه.

أضف إلى ذلك، أن إسرائيل تعتقد من الناحية السياسية، أن مواقفها في مسألة الصراع مع الفلسطينيين تتعارض مع مواقف بعض الدول الأوروبية الأعضاء في الحلف، ولذلك تراها مهتمة للغاية بأن تستمر الولايات المتحدة فقط بقيادة المسيرة السياسية في الشرق الأوسط.

وذلك يعني أن انضمام إسرائيل للناتو قد يمنح دوله الأوروبية «شرعية كبيرة» للتدخل في صراعها مع الفلسطينيين والعرب، ومن ثم تكون النتيجة النهائية «تجميد» دور الولايات المتحدة، وثقلها في إدارته، وهو ما يتعارض مع المصالح الإسرائيلية، لأن أوروبا قد تكون أقل انحيازاً لأطروحاتها السياسية.

ت- حصول إسرائيل على عضوية الحلف، يعني اضطرارها لتقديم مساعدات عسكرية لأي من الدول الأعضاء التي تتعرض لأي هجوم، خاصة وأن البند الخامس من ميثاق الحلف ينص صراحة على «أن أي هجوم على أي من دول الحلف، سيعد هجوماً على جميع دوله»، وإسرائيل التي تتحسس من سقوط أي جندي قتيل في معاركها «هي»، لا ترى نفسها ملزمة بالتضحية بهم في معارك لا ناقة ولا جمل لها فيها.

وبالتالي، على إسرائيل الأخذ بعين الاعتبار أن هذا الالتزام من الممكن أن يدفعها مستقبلاً لإرسال قوات من جيشها خارج حدودها، غير المرسمة حتى كتابة هذه السطور، مما سيجابه بـ«حساسية» شديدة داخلها، وسيقابل بالكثير من المعارضة من جانب الجمهور، حيث ستتعرض حياة الجنود للخطر في حروب لا تتصل بالدفاع عن الدولة.

ث- يستند المعارضون الإسرائيليون للانضمام إلى حلف الناتو، إلى الإرث التاريخي في العلاقات المحدودة مع أوروبا على الصعيد السياسي، بل يطغى عليها كثير من الحساسية، واتسمت لفترة طويلة بالمزيج من اللامبالاة والحذر.

وبناءً على ذلك، فإن هناك شكوكاً إسرائيلية بشأن التزام أعضاء الناتو بتقديم المساعدة لها إذا تعرضت مصالحها الحيوية والأمنية للخطر، عند أي مواجهة مستقبلية مع أحد جيرانها على سبيل المثال، لأن معاهدة الحلف كغيرها من المواثيق المنشئة للمنظمات الدولية تتيح العديد من الحجج القانونية والرسمية التي تمكن أعضاءها من «المراوغة» في الالتزامات.

وتتذرع المواقف الإسرائيلية المعارضة للانضمام باحتواء المادة الخامسة من ميثاق الحلف على بنود متعددة تحمل تفسيرات ومعاني كثيرة وغير محددة، بشأن تأمين تقديم المساعدة في حالة حدوث هجوم على أي من الدول الأعضاء.

ج- هناك عوامل عديدة تحكم تقديم تلك المساعدات، منها على سبيل المثال لا الحصر، مدى تورط الدول الأعضاء في صراع أو نزاع آخر في الوقت نفسه، وبالتالي يتعين عليها توزيع مواردها، مما يتطلب قرارا قد يحتاج إلى وقت، حيث أن الحلف ليس تيارا واحدا، وهو أمر لن يكون مفيداً لإسرائيل، لأن عنصر الوقت من العناصر المهمة والأساسية لها إبان الأزمات.

ح- ترى هذه المدرسة أن إسرائيل يتعين عليها تحديث علاقاتها الإستراتيجية الخاصة مع واشنطن فقط، خوفاً من أن تتسم جهود توسيع نطاق هذه العلاقة لتضم المجتمع الأطلسي بأكمله، بعدم الواقعية وانعدام الفائدة.

خ- رغم تميز فترة ما بعد الحرب الباردة بتزايد أهمية المنظمات الإقليمية والدولية كآلية مهمة للتعاون بشأن قضايا الدفاع والأمن والمال والتجارة والصحة وحماية البيئة، فإن لإسرائيل رؤية مختلفة، لأنها تدير علاقاتها الخارجية

على أساس ثنائي، كونها تضمن لها مساحة أوسع من القدرة على المناورة، وحرية أكبر في العمل، وهو ما قد لا يتوفر عشية انضمامها للحلف.

د- رغم تمتع إسرائيل بعلاقات أمنية مع العديد من أبرز أعضاء حلف الناتو، وليس مع الولايات المتحدة فقط، لكنها تغيب عن أطر عمل الحلف الإستراتيجية، الذي تنامى نفوذه بشأن الشؤون الأمنية والدفاعية داخل الاتحاد الأوروبي.[٢٤]

ذ- إذا كان انضمام إسرائيل لحلف الناتو يتطلب التزاماً منه تجاهها يتمثل بإضفاء الطابع الرسمي على وضعها بالنسبة له، فإن إسرائيل ذاتها ستتحمل عبئاً مضاعفاً في السعي لتنمية وإضفاء الصبغة الرسمية على علاقتها بالحلف من خلال إبداء الاستعداد، وإعلان تعهدات محددة للمشاركة في موارده العسكرية والبشرية والفنية والمادية، وهو ما قد لا تطيقه مقدراتها وإمكانياتها المتواضعة.

إلى جانب تلك المحاذير والتخوفات الإسرائيلية، هناك قضيتان أساسيتان ترى تل أبيب ضرورة أن تصل إلى تفاهم بشأنهما مع حلف الناتو قبيل التقدم رسمياً بإجراءات منح العضوية، والحصول عليها، وهما:

أ- الأولى: موافقة الدول الأعضاء في الحلف على التفاهم الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة بشأن البرنامج النووي الإسرائيلي، وتدرك إسرائيل جيداً أنها فور عضويتها في حلف الناتو، فإن ذلك من شأنه أن يزيد من وطأة الضغوط عليها للتخلي عن هذا البرنامج، لأن تمتعها بعضوية منظمة دفاع دولية قد يحول بينها وبين الاستمرار بتطويره، وقد أعلنت أن امتلاكها له جاء لتخلي الدول الغربية عنها، وعدم توفير الحماية لها.

ب- الثانية: عدم فرض أعضاء الناتو أي قيود على حرية إسرائيل في التصرف من الناحية العسكرية حال تعرضها لأي تهديد.

المواقف الأوروبية

من يراقب التقارب الحاصل بين إسرائيل وحلف الناتو، يلحظ بصورة لا تخطئها العين أن هناك أهدافاً مشتركة، تجعل من فرضية انضمامها إليه أمراً بديهياً بالضرورة، ومن أهم تلك الأهداف:

١- تطورات إقليمية عديدة تتمثل بفكرة الشرق الأوسط الكبير.

٢- رؤية الجانبين بأن ثمة تهديدات مشتركة يتعين التعاون لمواجهتها ابتداءً بالقوى الإسلامية الصاعدة.

٣- ظاهرة التنظيمات القاعدية الجهادية العالمية، والتخوف من تحول شاطئ البحر المتوسط إلى معادٍ للقارة الأوروبية.

٤- وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي دول معادية للجانبين، وتحديداً إيران.

إضافة لذلك، اتخذ الجانبان خطوات عملية على صعيد التعاون، وأنجزا برامج تعاون فردية اقترحها الحلف على إسرائيل، وهي المرة الأولى التي تنفذ فيها مثل هذه البرامج خارج نطاق المجتمع الأورو-أطلسي، وأرست قواعد شراكة فعلية بين الطرفين.

ولا يمكن القول إن الفائدة من تلك الشراكة تقتصر على إسرائيل فحسب، بل إن قناعة تسود لدى الغالبية العظمى من أعضاء الحلف، مفادها أن الوقت حان لتعزيز توجهه الجديد القاضي بتوسيع مهامه خارج حدوده، ليصبح قادراً على مواجهة التحديات الأمنية والتهديدات الإستراتيجية.

في المقابل، فإن هناك دوائر نافذة في حلف الناتو، كانت لها ذات التوجهات المتباينة، كما لدى إسرائيل، من مسألة ضمها إليه، وجاءت على النحو التالي:

١. دعا رئيس الوزراء الإسباني السابق خوسيه ماريا أثنار، المعروف بتوجهاته الصهيونية، في آذار ٢٠٠٦ إلى تشكيل مظلة أطلسية لردع أي هجوم قد يستهدف إسرائيل من أعدائها المحيطين بها.
٢. عبر السفير مينوتو ريزو، مساعد الأمين العام لحلف الناتو عن ذات الموقف من التأييد لضم إسرائيل للحلف.
٣. أعلن خافيير سولانا المنسق الأعلى السابق للاتحاد الأوروبي، والأمين العام لحلف الناتو سابقاً، ذات مرة: إن إسرائيل عضو في الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو دون الإعلان عن ذلك.
٤. تأييد أمين عام حلف الناتو الحالي راسموسين للإعلان أن إسرائيل شريك للحلف، وبينهما تعاون في مختلف المجالات.
٥. وفي الوقت ذاته الذي توجد فيه توجهات مؤيدة لانضمام إسرائيل للحلف، إلا أن بعض مسؤولي الحلف أكدوا عدم إمكانية تحقق ذلك على الأقل في الفترة الحالية.
٦. فيما يرى المؤيدون الأوروبيون لضم إسرائيل للحلف، أن تطورات البرنامج النووي الإيراني، واستمرار طهران في التمسك به، يعني ضرورة دفاع المجتمع الأطلسي عن إسرائيل لمواجهة ما يعتبرونه تهديداً، وهذا لن يتحقق إلا من خلال ضمها لعضويته.
٧. ورغم أن بعض أطراف الاتحاد الأوروبي تتمتع بعلاقات وطيدة مع إسرائيل، خاصة في مجال مبيعات الأسلحة، لكنها أرسلت إشارات واضحة إليها مفادها أن فتح المجال أمام انضمامها لعضوية الناتو لا بد أن يسبقه إقرار اتفاق سلام مع الفلسطينيين، ثم يتم عرض عضوية الناتو على إسرائيل كضمان أمني.

إلا أن التطورات الراهنة في عملية السلام، وحالة الجمود الحاصلة فيها بفعل التعنت الإسرائيلي، تشير إلى عدم إمكانية تحقق هذا الشرط، لأن من شروط عضوية الحلف أن تحدد أي دولة عضو فيه حدودها بشكل سلمي مع جيرانها، وهو ما لا يتوافر في الحالة الإسرائيلية، كما لا يجب أن تكون الدولة العضو في حالة حرب، أو أن تتعامل بشكل عنصري مع أقليات داخل حدودها.

ويمكن الإشارة، في هذا الإطار، لتصريح جون كولستون، نائب أمين عام الحلف لشؤون السياسة الدفاعية والتخطيط، القائل: «يجب أن يحل الصراع العربي الإسرائيلي، وأن يكون للحلف دور في حله، وبعدها تكون مهمة إدخال أي من دول المنطقة إليه أمراً سهلاً»، قاصداً بذلك إسرائيل أو أي من الدول العربية على حد سواء.[٢٥]

٨. تطالب محافل واسعة التأثير في حلف الناتو، ممن تتحفظ على التسرع في ضم إسرائيل إليه، بضرورة أن يسبق

ذلك بدء الحلف بما تسميه «عملية تحول فكري» تتوازى مع عملية «التحول السياسي»، من خلال إعادة تعريف الملامح الجغرافية للحلف.

وبالتالي فمن شأن إقرار مبدأ استراتيجي، وأجندة عملية جديدة تحقيق كفاءة أكبر في حشد القدرات والموارد، وتعديلها، لتتوافق مع أهداف واحتياجات معينة على أساس عالمي، بدلاً من الأساس الضيق المرتبط بقارة بعينها.

وعندما تحدث عملية إعادة الترتيب العسكري، فإن عضوية إسرائيل والشراكة معها ضمن الحلف ستتخذ شكلاً ومعنى جديدين، انطلاقاً من أنه ينبغي تصميم الشراكات الخاصة بالناتو على أساس كل حالة على حدة، بشكل يتميز بالمرونة، وفق ما يخدم أهدافه، ومصالح شركائه.

٩. ترى أوساط ضالعة في صنع القرار في بروكسل، أن علاقة إسرائيل بالناتو لا تقتصر على طرفي المعادلة، بل ستمثل تحدياً كبيراً أمام بعض الدول العربية التي بدأت بالفعل إجراء حوارات مع الحلف بشأن الشراكة الإستراتيجية، ومنها أربع دول خليجية: الكويت، الإمارات، قطر، والبحرين.

كما وقعت الكويت اتفاقية العبور مع الحلف، وتشمل تسهيل العبور الآمن للمعدات والأفراد، بما يثير التساؤلات حول طبيعة العلاقات بين إسرائيل والدول العربية داخل تلك المنظومة الدفاعية، وما قد يفجره من قضايا، يأتي في مقدمتها ما يقال بشأن محاولة إسرائيل التطبيع العسكري، بعد إخفاق التطبيع السياسي والاقتصادي مع الدول العربية.

وفيما تتساوى المواقف الأوروبية، المؤيدة والمعارضة، لضم إسرائيل إلى حلف الناتو، فقد أكد المتحدث باسم الحلف جيمس أباثوراى بذل مجهود كبير ليكون ما يتم عرضه على الجانبين متوازناً، وهو ما يشير إلى أن إسرائيل ليست بحاجة الحلف لحماية نفسها من التهديدات التقليدية التي تواجهها منذ مولدها عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٦٧، لأن هذه التهديدات انتهت عملياً، ولا سبيل لعودتها مجدداً.[٣٦]

بل إن حاجة الناتو لإسرائيل للتعاون معه في مواجهة الأخطار الجديدة التي تهدد أعضاءه أكبر من حاجة الأخيرة إليه، فيما توفر علاقة الشراكة الثنائية وضعاً أفضل لإسرائيل من وضع الانضمام للحلف رسمياً، وهو الوضع الذي قد يستمر طويلاً، أو في الأمد المنظور على الأقل.

سادساً: أثر التغيرات الإقليمية على علاقات الجانبين

من الملاحظ أن الزخم المتنامي في العلاقات بين حلف الناتو وإسرائيل يجري وسط ظروف وأوضاع إقليمية متغيرة، تؤثر فيها عدة عوامل منها:

١. استمرار الحشد الغربي ضد الملف النووي الإيراني.

٢. عرقلة جهود السلام في الشرق الأوسط.

٣. تزايد العمليات المسلحة المعادية للمصالح الغربية.

وبالتالي، فإن الحلف يؤكد من خلال أي حراك إقليمي في المنطقة، سياسياً كان أم عسكرياً، على أن إسرائيل هي الثابت

الأساسي لديه، وبالتالي فهو يعيد تشكيله، المنطقة، في أذهان سياسييها ضمن هذه المعادلة، بحيث لا يكون أمامهم سوى القبول بهذا الواقع، وأن الانتقادات الدولية لن تكون ذات جدوى. وبهذه الفرضية السائدة، قولاً وفعلاً، فإن إسرائيل تحصل على شهادة «حسن سلوك»، وتمارس دورها الأمني العسكري في المنطقة العربية باعتراف الحلف بهذا الدور، بحيث تكون «الشرطي» الذي يحمل بطاقة التعريف الدولية، من خلال حلف الناتو.

يتزامن ذلك مع استعداد الحلف للرحيل عن أفغانستان، أو يستبق هذه الخطوة، ما يعني أنه سيفقد هيبته الدولية، لذلك فهو معني بالحفاظ عليها، من خلال اختراع ساحة مواجهة غير واضحة المعالم، ما ينبئ باحتمال أن يلجأ إلى عملية إحياء لدوره، وأهميته العسكرية، وتضخيمها أمام الرأي العام.

وفيما يعتبر حلف الناتو «الذراع الدفاعية الجمعية» للدول الغربية، فإن رفع درجة علاقته بإسرائيل يمكن له أن يتوج بإقامة علاقة دفاعية إستراتيجية أوثق، ولذلك فإن صياغة علاقة متطورة بينهما تحتاج إلى دبلوماسية متأنية، وتخطيطاً دقيقاً، لكن الأمر الواضح للجميع هو استعداد الغرب لرفع درجة التزامه لحماية وجود إسرائيل إلى الحد الذي يتماشى مع التهديدات المتصاعدة الموجهة إليها.[٢٧]

مع العلم أن الحلف أبدى تحفظاً في الإيغال بالتعاون مع إسرائيل، وتسريعه، مفضلاً الانتظار إلى حين إحراز المزيد من التقدم في العملية السلمية مع الفلسطينيين، وراغباً في المضي قدماً في مسارات تعاون موازية مع دول حوض البحر المتوسط العربية، كما سبق لعدد من الدول الأوروبية البارزة أن دعت الحلف لاحتضان إسرائيل، لكن الدعوة لن تصبح جدية إلا إذا وضعت الولايات المتحدة، الحليف الأكبر لها، ثقلها وراءها.

فيما تأخذ علاقات الجانبين صورة أكثر متانة وصلابة كلما ارتفع تصعيد إيران لتصريحاتها المعادية لإسرائيل على خلفية احتمالات توجيه ضربة لمنشآتها النووية، حيث اعتبر حلف الناتو على لسان وزير الدفاع الإيطالي السابق «أنتوني مارتينو» أنها تواجه تهديداً جدياً وخطيراً، داعياً في لقاء جرى بين وزراء دفاع الحلف في روما بتاريخ ٢٠٠٥/٢/٩، لمنحها عضوية الحلف، لتكون مظلة حماية لها من التهديدات الإيرانية.

ورغم تأكيد قيادات الحلف أن مسألة الانضمام لن تتم إلا بعد أن تطلب ذلك رسمياً، فإن الأمر أيضا سيستغرق سنوات قبل إنجازها بشكل كامل، وهنا تطرح الأسئلة الأهم في هذا السياق، من قبيل:

١. لماذا لم تطلب إسرائيل الانضمام للناتو فعلياً؟
٢. هل لأن التهديدات المعادية ضدها، ليست جدية بما فيه الكفاية من وجهة نظر قادتها؟
٣. أم أنها قادرة على مواجهة التهديدات بمفردها؟
٤. أم لأن تاريخ علاقتها بالحلف لم يكن مشجعاً لها لطلب الانضمام إليه؟
٥. أم لأن ميزان الفوائد والخسائر من عملية الانضمام قد يميل لصالح الثانية؟

واقع الأمر أن الأسباب السابقة ربما لعبت دورا واضحا في إحجام إسرائيل عن طلب عضوية الحلف، ويمكن تحليلها على النحو التالي:

أ- لعبت الخبرة التاريخية للحركة الصهيونية قبل إنشاء إسرائيل، وفي سنواتها الأولى بعد نشأة الدولة، دوراً بالغ الأهمية في ميل قادتها للابتعاد عن المراهنة على جهات دولية، أو تجمعات إقليمية في تحقيق أمنها.

وعوضاً عن ذلك بقي الخط الذي سارت فيه إسرائيل مبكراً، بالارتكان إلى أحد القوى العظمى لتكون عوناً لها في تحقيق أهدافها السياسية والأمنية، هو الخط الحاكم لتفكير قادتها، خاصة مع نهاية حقبة الستينيات من القرن الماضي.[٣٨]

ب- لم تتمكن عصبة الأمم من إنقاذ اليهود من المصير المأساوي الذي لاقوه في ألمانيا مع صعود الحكم النازي عام ١٩٣٣، كما رفضت الأمم المتحدة عقب إيقاف الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى ١٩٤٨-١٩٤٩ القبول بحجة إسرائيل أن الحروب الدفاعية تبيح لها الاحتفاظ بالأراضي التي استولت عليها، وطلبت الانسحاب منها، والعودة لقرار التقسيم الصادر عام ١٩٤٧، وإعطاء اللاجئين حق العودة أو التعويض.

وبالتالي، فقد اعتبرت إسرائيل أن الفوائد التي تجنيها من علاقات جيدة مع المنظمات الدولية تقل كثيراً عن الخسائر التي قد تترتب على الالتزام بمواثيقها ومبادئها وأهدافها. ومن ثم جرى تعميم المنظور ذاته على المنظمات الإقليمية كحلف الناتو، وساورت الإسرائيليين شكوك كبيرة في إمكانية أن يوفر لهم الحلف، إذا ما قبلت عضويتهم به، الأمن بدون مقابل، خاصة وأن حلفاءها داخله كبريطانيا وفرنسا لم يتمكنا عام ١٩٥٦ من الوقوف بمواجهة الولايات المتحدة، حين ضغطت على إسرائيل للانسحاب من سيناء التي احتلتها أثناء العدوان الثلاثي على مصر.

ت- انتهجت الولايات المتحدة خلال الخمسينيات وحتى منتصف ستينيات القرن العشرين، سياسة ترمي إلى إبعاد العرب عن المعسكر السوفييتي، وامتنعت عن الاستجابة للمحاولات التي قام بها ديفيد بن غوريون رئيس الوزراء الإسرائيلي الأول في بعض الفترات المشار إليها لضم بلاده للحلف، لتتمتع بمظلة حماية قوية من التهديدات العربية المحيطة بها. مع العلم أنها لم تكن في الواقع سوى تهديدات كلامية لا ترتكز على توازنات قوى حقيقية لصالح العرب، يمكن أن تجعل منها تهديدات جدية على إسرائيل.

ث- بدلاً من الانضمام لحلف الناتو الذي بدا في بعض الفترات مطلباً إسرائيلياً، دعمت تل أبيب علاقاتها بدول داخل الحلف كفرنسا وألمانيا، قبل أن تنقل رهانها بالكامل على الولايات المتحدة عقب صعود ليندون جونسون إلى الحكم عام ١٩٦٣، ودعمه لها بشكل غير مسبوق، ما قلص حجم الأصوات الداعية داخلها للاستمرار بمحاولة الالتحاق بعضوية الحلف. خاصة وأن الالتزام الأميركي بأمن إسرائيل، إلى جانب قوتها الذاتية، خاصة بعد حرب حزيران عام ١٩٦٧، بات أكبر ضمان لحماية وجودها في المنطقة العربية.[٣٩]

على الصعيد التاريخي، كانت نهاية الحرب الباردة من جهة، متزامنة مع انهيار الاتحاد السوفييتي، وتفككه، من جهة أخرى، إيذاناً برؤية جديدة من جانب إسرائيل وحلف الناتو، وبداية لعلاقة يمكن أن تتطور بينهما، بعد أن ظهرت على «السطح المشترك» أنواع جديدة من التهديدات لم تكن مدرجة ضمن تصورات الحلف للمخاطر التي تهدد أمن أعضائه سابقاً، ومنها:

أ- الهجرة غير المشروعة.

ب- الحروب الأهلية في بلدان شرق أوسطية، وللغرب مصالح حيوية بها.

ث- ظهور الجماعات المسلحة، وامتلاكها قواعد تهدد استقرار الدول الأوروبية والولايات المتحدة ذاتها.

على الجانب الآخر، حاولت إسرائيل أن تقدم نفسها بوصفها ذات الخبرة الهائلة في التعامل مع بعض هذه التهديدات، بمحاولة المطابقة بين الكفاح المشروع للشعب الفلسطيني من أجل نيل حقوقه، وبين التهديدات المسلحة التي تواجهها الدول الأوروبية عامة، وأميركا خاصة.

الخاتمة

تدرك إسرائيل جيداً أن الولايات المتحدة الأميركية، وحلفاءها من الغربيين، يحرصون دائماً على إبقاء سلطة لهم في منطقة الشرق الأوسط، وتشير مجريات الأحداث فيها، بما لا يدع مجالاً للشك، أن حلف الناتو وإسرائيل يعتبران فرسا رهان واشنطن الرابحان، وقبضتاه الفولاذيتان، تستخدمهما لتنفيذ سياساتها، وتحقيق طموحاتها، والوصول إلى مآربها في هذه المنطقة الساخنة الحساسة.

وهو ما يعني أن أي تطورات إقليمية على أي من هذين الصعيدين، الناتو وإسرائيل، تنبع من حاجة في نفس أميركا وحلفائها الكبار، ويصب في مصالحهم، على اعتبار أن الحلف بمثابة القبضة الحديدية لها، وبات الحلف في فترة ما بعد الحرب الباردة أداة دعمٍ للأهداف الأمنية والخارجية الأنغلو-أميركية، والفرنسية-الألمانية.

ورغم وجود بعض الخلافات داخل الحلف، إلا أن المصالح المتشابكة لأميركا والاتحاد الأوروبي، تجعل إسرائيل عضواً في حلف الناتو، وفق سياسة الأمر الواقع، ولذلك تمت تهيئة الأوضاع ليتخذ الطرفان، الناتو وإسرائيل، مسؤوليات كبيرة في الصراعات الإقليمية المرتقبة، إذا ما حدثت، ويؤكد ذلك وضع قوات الحلف، وسفنها الحربية في الشرق الأوسط وأفغانستان، وعلى حدود سورية وإيران.

الهوامش

١ لمزيد من المعلومات التفصيلية عن نشأة الحلف، ومهامه الأساسية، يمكن العودة إلى موقعه الرسمي، على الرابط التالي:

http://www.nato.int/cps/en/SID-0E972ECA-6935F89E/natolive/what_is_nato.htm

٢ د.محمد قدري سعيد، إسرائيل وحلف الناتو..إستراتيجية جديدة للمستقبل، الأهرام المصرية، ٢٠١٠/١/١٤.

٣ يوسي ميلمان، معلق الشؤون الإستخبارية، صحيفة هآرتس، ٢٠٠٩/٩/٢٧.

٤صالح النعامي، علاقات الناتو بإسرائيل تتعاظم، ٢٠١٠/١١/٢٢، وكالة الأخبار الإسلامية، على الرابط التالي:

http://www.islamicnews.net/Document/ShowDoc08.asp?DocID=118217&TypeID=8&TabIndex=2

٥ «زاكي شالوم»، المحاضر بجامعة «بن غوريون» في النقب، «إسرائيل والناتو.. الفوائد والمعوقات»، تشرين الثاني٢٠٠٨، ضمن التقرير الاستراتيجي السنوي، معهد أبحاث الأمن القومي، بجامعة تل أبيب، ص١٣٢.

٦ عاطف أبو سيف، «إسرائيل والناتو وإيران»، قضايا إسرائيلية، العدد ٤٣-٤٨، كانون الأول ٢٠١١.

٧ يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٩/١٠/١٣.

٨ آمال شحادة، الناتو يستعين بالتجربة الإسرائيلية في لبنان وغزة، الخليج الإماراتية، ٢٠١١/١٢/٦.

٩ كرم فواز الجباعي، دلالات انضمام إسرائيل لدوريات الناتو بالمتوسط، البعث السورية، ، ٢٠٠٩/١/٦.

١٠ يديعوت أحرونوت، ٢٠١٢/١/٤.

١١ التلفزيون الإسرائيلي، القناة الثانية، ٢٠٠٩/١٠/٢٣.

١٢) موقع الجيش الإسرائيلي، ٢٠١١/٢/٩.

١٣ د. صياح عزام، إسرائيل والناتو.. ومغزى تعاونهما في المتوسط، الثورة السورية، ٢٠١٠/٢/١.

١٤ سارة عبد الحميد، إسرائيل والناتو يحاربان الإرهاب! ٢٠٠٦/١١/١٨، على الرابط التالي: http://www.islammemo.cc/2006/11/18/19935.html

١٥ سعيد عكاشة، مختارات إسرائيلية، هل تنضم إسرائيل للناتو؟ مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، على الرابط التالي:

http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/CI1R47.HTM

١٦ أمير أورن، حلف الناتو يعرض الشراكة على إسرائيل، ٢٠٠٤/٦/٢٨. http://articles.abolkhaseb.net/maqalat_mukhtara/arabic/0604/sahyon2_280604.htm

١٧ مأمون الحسيني، إسرائيل وقمة لشبونة: إغفال التسمية وحضور المصالح، الحياة اللندنية، ٢٠١٠/١٢/١٥.

١٨ تعزيز التعاون بين إسرائيل وحلف الناتو، عرب ٤٨، ٢٠٠٦/١٠/١٧.

١٩ مأمون كيوان، إسرائيل في قمة الناتو: الغائب الحاضر، الخليج الإماراتية، ٢٠١٢/٥/٢٣.

٢٠ د.مصطفى اللداوي، إسرائيل وحلف الناتو، ٢٠٠٨/١١/١١، على الرابط التالي:

http://moustafa-leddawi.blogspot.com/2008/11/blog-post_11.html

٢١ أيمن خالد، إسرائيل والناتو شركاء القرصنة شركاء الحرب القادمة، القدس العربي، ٢٠٠٩/١١/٢٥.

٢٢ د. حسام العتوم، إسرائيل والناتو والفتح البارد، العرب اليوم الأردنية، ٢٠٠٧/٦/٢.

٢٣ شلومو بن عامي، وزير خارجية إسرائيل الأسبق، إسرائيل والناتو بين العضوية والشراكة، نشرة «بروجيكت سنديكيت»، ٢٠١٠/١/٦.

٢٤ عوزى آراد وعوديد إيران وتومى شتاينر، تحديث العلاقات بين حلف الناتو وإسرائيل، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر هرتسيليا، ٢١-٢٠٠٧/١/٢٤.

٢٥ أشرف كشك، إسرائيل والناتو.. من التعاون إلى الشراكة، السياسة الدولية، نيسان٢٠٠٧، ص٧٦.

٢٦ علاء البشبيشي، الناتو وإسرائيل.. ذراعا أميركا في الشرق الأوسط، الجمعية الدولية للمترجمين العرب، ٢٠٠٨/٣/٥، على الرابط التالي:

http://www.wata.cc/forums/showthread.php?24625%

٢٧ جون ميتنيك، ضم إسرائيل إلى عضوية حلف الناتو، المركز الدولي لدراسات أميركا والغرب، على الرابط التالي: http://www.icaws.org/details.php?id=6165&cat=2

٢٨ حلف الناتو وخطورة المتغيرات الإستراتيجية، المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ٢٠١١/٢/٢٢، على الرابط التالي: http://pcrss.org/v495.html

٢٩ محمد قدري سعيد، إسرائيل وحلف الناتو... إستراتيجية جديدة للمستقبل، الأهرام المصرية، ٢٠١٠/١/١٤.


@Ahmedyassin90

الفصل الخامس والعشرون

العلاقات التجارية الخارجية لإسرائيل

.. بين الاقتصادين الزراعي والمعرفي والعسكرة

حكمت عاشور

يتطرق هذا الفصل للتجارة الخارجية لإسرائيل والتطورات التي شهدها هذا المكون الأساسي من مكونات الاقتصاد الإسرائيلي، حيث يتناول المراحل التي مرت بها التجارة الخارجية والعوامل التي أثرت على حركة الصادرات والواردات السلعية والخدماتية، ويسرد الفصل حكاية التجارة مع العالم الخارجي بدءا من نشأة إسرائيل والعوامل التي أدت لسيطرة الإنتاج الزراعي على القطاعات الاقتصادية وآثار هذه السيطرة على الهيكل السلعي والجغرافي لكل من الصادرات والواراردت واتجاهات التجارة الخارجية وسياساتها.

وينتقل الفصل للحديث عن مرحلة التحول للاقتصاد الصناعي التقليدي والعوامل الداخلية والخارجية التي دفعت إسرائيل لتصنيع اقتصادها مستفيدة من الأموال والموارد المجانية التي تدفقت عليها من القوى الاستعمارية، وآثار هذا التحول على هيكلها التجاري مع الخارج، وكيف ساعدت الدول الغربية إسرائيل لتتجاوز أزماتها الاقتصادية وتعالج جزئيا الخلل في ميزانها التجاري، وذلك بفتح أسواقها أمام فائض الإنتاج والمعاملة التجارية التفضيلية.

ويوضح الفصل عوامل الضعف التي انهكت الاقتصاد الإسرائيلي وأدت إلى عجز مزمن في الميزان التجاري والذي لم تفلح إسرائيل في معالجته إلا في بداية القرن الواحد والعشرين، الأمر الذي ارتبط بتغيرات سياسية إقليمية ودولية أفادت منها إسرائيل، إضافة لتغيرات هيكلية على الاقتصاد نتجت عن التحول إلى الصناعات عالية التكنولوجيا مستفيدة من الثروات البشرية التي ورثتها مع تدفق المهاجرين اليهود من أوروبا الشرقية، وبروز الصناعات العسكرية كمكون أساسي في الصناعة الإسرائيلية وأسباب نهوضها، وارتفاع نصيب تجارة الخدمات التي تعتبر عاملا رئيسيا

في معالجة الخلل في الميزان التجاري، والمعتمدة على البحث العلمي والشركات عابرة القارات.

وقد ركز الفصل على الشركاء التجاريين الرئيسيين لإسرائيل مع الإشارة الموجزة للشركاء الصغار متى استلزم ذلك.

أولاً، العوامل التي أثرت على المبادلات التجارية

واجهت إسرائيل منذ نشأتها معوقات وقفت عقبة أمام تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وتمثلت أهم المشاكل في التالي:

- الاستيراد الاستهلاكي الضخم في الخمسينيات والناجم عن كون الاقتصاد استهلاكيا أكثر من كونه إنتاجيا بسبب موجات الهجرة الضخمة من اليهود حول العالم، ما ولد عجزا كبيرا في كل من الميزان التجاري وميزان المدفوعات وفاقم من مشكلة عدم توفر العملات الصعبة اللازمة لتغطية هذا العجز.
- الافتقار للموارد والثروات الطبيعية خاصة في قطاع الطاقة، إذ شكلت واردات الوقود نقطة الضعف الأكبر في الميزان التجاري لإسرائيل، حيث خاضت إسرائيل حروبا لمعالجة هذا العجز في قطاع الطاقة.
- ولدت حالة الحرب المستمرة مع المحيط العربي ضغطا اقتصاديا واستنزافاً للموارد، تلك الحروب التي كان يمكن أن تؤدي بالاقتصاد الإسرائيلي للهاوية لولا تدفق المعونات الاقتصادية من الخارج.
- صغر السوق المحلية وعجزها عن استيعاب الإنتاج المحلي للدولة الناشئة التي اتبعت برنامجا تصنيعيا حوّل الاقتصاد الإسرائيلي من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي اعتمادا على المعونات الألمانية في الخمسينيات.

تنقلت خصائص العلاقات التجارية لإسرائيل بين مراحل متعددة ارتبطت بطبيعة الاقتصاد الإسرائيلي وبنيته الأساسية، حيث حدد نوع السلع المنتجة والعلاقات السياسية الدولية الشركاء التجاريين لإسرائيل خلال المراحل المختلفة.

ويمكن تقسيم هذه المراحل إلى مرحلتين ابتداء من اعتماد إسرائيل على الإنتاج الزراعي وتحولها إلى الصناعات التقليدية أوائل الخمسينيات وحتى أواسط الثمانينيات، ومن ثم تحولها إلى الصناعات الأكثر تطورا والاقتصاد المعرفي في أواخر القرن العشرين.

ثانياً، التجارة الخارجية في إطار الاقتصادين الزراعي والصناعي التقليدي

١- الصادرات:

ميزت ظاهرة تصاعد القيمة المطلقة للصادرات بمعدلات كبيرة منذ عام ١٩٤٩ الاقتصاد الإسرائيلي، وهو ما يدلل على الدرجة الكبيرة لانفتاحه، وأهمية الأسواق الخارجية لديمومة النمو الاقتصادي وحل مشكلة فائض الإنتاج التي لازمته بسبب زيادة الإنتاج بمعدلات أكبر من قدرة السوق المحلية على الاستيعاب، إذ توسع الإنتاج، وعلى شكل قفزات، ارتبطت بالهجرة اليهودية إلى إسرائيل وارتفاع عدد العمال وزيادة القوة الإنتاجية الناجمة عن تدفق المعونات والموارد من الخارج. يوضح الجدول التالي القيمة المطلقة المتصاعدة للصادرات خلال الفترة ١٩٤٩-١٩٩٠ :

جدول رقم (١) الصادرات السلعية بالمليون دولار خلال الفترة ١٩٤٩- ١٩٩٠(عينة مختارة)[١]

السنة	١٩٤٩	١٩٥٥	١٩٦٥	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٩٠
الصادرات	٢٨,٥	٤٣,٥	٤٢٩,٦	١٨٤٨,٨	٥٣٥٧,٩	١٢٠٧٩,٨

وقد تحدد الهيكل السلعي والجغرافي للصادرات الإسرائيلية وفقا لمجموعة من الاعتبارات والعوامل الاقتصادية والسياسية والتي رسمت تصنيف الصادرات ووجهتها كالتالي:

الهيكل السلعي للصادرات

- هيمنت السلع الزراعية والمنتجات الصناعية الغذائية على الصادرات الإسرائيلية في السنوات الأولى بعد إنشاء دولة إسرائيل وشكلت ما يقارب٦٣,٥ ٪ من مجمل الصادرات، وهذا يعود إلى طبيعة الاقتصاد الزراعي الفلسطيني الذي سيطرت عليه إسرائيل، حيث استحوذت الحمضيات على النسبة الأكبر من الإنتاج الزراعي، إذ شكلت ٤٧,٢٪ من الصادرات الإسرائيلية عام ١٩٥٠، وبينما شكلت المحاصيل الزراعية الأخرى والمنتجات الحيوانية والصناعات الغذائية ٩,٣٪ من إجمالي الصادرات للعام نفسه.
- ركزت إسرائيل في السنوات الأولى على النهوض بالقطاع الزراعي المحلي بهدف توفير الغذاء للأعداد الكبيرة من المهاجرين، وتوفير العملة الصعبة لاستخدامها في استيراد مستلزمات الإنتاج الصناعي.
- استفادت إسرائيل من الصناعات القائمة من فترة الانتداب البريطاني، وذلك بتوفير مدخلات الإنتاج الزراعية اللازمة لمصانع الأغذية التي شيدت لخدمة المجهود الحربي البريطاني أثناء الحرب العالمية الثانية. شكل هذا النوع من الصادرات ٣١٪ من مجمل الصادرات الصناعية.
- شكلت صادرات الماس معظم الصادرات الصناعية الإسرائيلية عام ١٩٥٠ واستحوذت على ٢٤,٧٪ من مجمل الصادرات السلعية، هذا يرجع إلى قوة صناعة الإسرائيلية التي تمتد جذورها إلى عام ١٩٣٨، حيث نقل المهاجرون اليهود من بلجيكا هذه الصناعة إلى إسرائيل التي استفادت أيضا من سيطرة الدول الاستعمارية ورعاياها اليهود على الدول المنتجة للماس في إفريقيا.

وتصدرت صادرات الماس عام ١٩٣٩ قائمة صادرات القطاع اليهودي في فلسطين،[٢] ورغم تراجع القيمة المطلقة والنسبية لصادرات الماس إلا أنها حافظت على قيمة مرتفعة من مجمل الصادرات السلعية بسبب انحصار هذه التجارة العالمية في إسرائيل وبلجيكا. واحتفظت هذه الصادرات بنسبة ٢٦٪ من مجمل الصادرات السلعية عام ١٩٨٠، ثم تصاعدت إلى ٢٩,٥٪ عام ١٩٩٠ بسبب زيادة الطلب عليها في الأسواق الأميركية والآسيوية.[٣]

- حققت صادرات الحمضيات القيمة المضافة الأعلى من العملة الصعبة من بين الصادرات الإسرائيلية، إذ بلغت ٧٥٪ من قيمتها لأنها اعتمدت على مدخلات إنتاج محلية من العمل والأرض.[٤]

جدول رقم (٢) الصادرات السلعية الإسرائيلية للفترة ١٩٤٩-١٩٥٦ (مليون دولار)[٥]

السنة	الصادرات السلعية والزراعية		
	الإجمالي	الزراعية	الصناعية
١٩٤٩	٢٨,٥	١٨,١	١٠,٤
١٩٥٣	٥٧,٦	٢٢,١	٣٥,٥
١٩٥٤	٨٦,٢	٣٥,٧	٥٠,٥
١٩٥٦	١٠٧,١	٤٣,٦	٦٣,٥

تمكنت إسرائيل من التحول إلى الاقتصاد الصناعي بفضل برنامج التصنيع الذي بدأت به أوائل الخمسينيات معتمدة على التعويضات الألمانية التي تدفقت لإسرائيل منذ العام ١٩٥٣ بعد توقيع اتفاقية لوكسمبورغ في ١٠ أيلول ١٩٥٢.[٦] ووفقا لمصادر ألمانية فقد بلغ مجموع التعويضات التي دفعت لإسرائيل حتى عام ١٩٦٥ ستة مليارات و٨٨٧ مليون دولار. وبلغت التعويضات التي دفعت للأفراد خلال الفترة نفسها ١٠٦٩,٤ مليون دولار. وقد ترتبت على هذه التعويضات آثار ايجابية على الاقتصاد الإسرائيلي تمثلت في التالي:

- ساهمت تعويضات الأفراد في توفير طاقة استهلاكية جديدة رفعت مستوى الطلب المحلي على السلع الصناعية ما أوجد حافزا لنمو الصناعة.
- انقذت التعويضات الاقتصاد الإسرائيلي من التدهور، إذ انخفضت معدلات التضخم الاقتصادي من ٦٦٪ عام ١٩٥٢ إلى ٤٪ خلال فترة تدفق التعويضات حتى عام ١٩٦٥ بعد أن حقق الاقتصاد معدل نمو سلبيا عام ١٩٥٣، ودفعت التعويضات معدلات النمو الاقتصادي للقفز إلى متوسط نمو قياسي بلغ ١٠,٨٪ سنويا خلال الفترة ١٩٥٤-١٩٦٥، إذ استطاعت إسرائيل تحقيق التراكم الرأسمالي الذي مهد للطفرة الصناعية، لأن إسرائيل استلمت ٨٠٪ من قيمة التعويضات في شكل سلع رأسمالية استخدمت في تجهيز ألفي مشروع صناعي. وعليه ارتفع عدد المنشآت الصناعية من ٧٥٠٢ منشأة عام ١٩٥٥ إلى ١٥٤٥٨ منشأة عام ١٩٦٥، وبلغ نصيب الآلات ٣٣٪ من مجمل التكوين الرأسمالي عام ١٩٦٥، كما ساهمت هذه المعونات في توفير فرص العمل لـ ١٥٨٧١٢ عاملا يهوديا مهاجرا تدفقوا لإسرائيل خلال فترة تدفق المعونات.

بدأت الصادرات الصناعية تحتل الجزء الأكبر من الصادرات الإسرائيلية؛ قابلها تراجع ملحوظ في الصادرات الزراعية التي بدأت تواجه محددات أمام توسعها، تمثلت في صغر مساحة الأراضي المخصصة للزراعة وندرة المياه وتفضيل القرى الزراعية العمل في الصناعة، وازدياد الطلب المحلي الاستهلاكي والصناعي على المحاصيل الزراعية الحقلية ومنتجات الثروة الحيوانية.

وقد استطاعت إسرائيل رفع صادراتها من الثروات الطبيعية المتوفرة فيها، حيث ارتفعت صادراتها من الثروات الاستخراجية من البوتاس والبرومين والنحاس والفوسفات المستخرج من البحر الميت، وتصاعدت حصة المنتجات الصناعية الكيماوية من المبيدات الحشرية ومستحضرات التجميل والإسمنت، وكذلك الأحذية والمطبوعات والأخشاب. وطورت إسرائيل صناعة المطاط لاستبدال الواردات بالإنتاج المحلي، كما ارتفعت حصة الصادرات الصناعية الأخرى من المنتجات المعدنية والآلات والأدوات الكهربائية بشكل واسع نتيجة لتطور الصناعة الإسرائيلية وزيادة قدرتها على توفير السلع المطلوبة من شركائها التجاريين:

جدول رقم (٣) الأوزان النسبية للصادرات السلعية حسب المجموعات السلعية (نسب مئوية)[٧]

السنة	الحمضيات	منتجات زراعية أخرى	صناعات غذائية	منتجات غذائية من الحمضيات	الماس	المنسوجات	المنتجات الكيماوية	منتجات المطاط	منتجات المناجم والمحاجر	صناعات أخرى
١٩٥٠	٤٧,٢	٠,٦	٤,٨	٣,٩	٢٤,٧	١١	١,٤	-	٠,٣	٦,٢
١٩٥٥	٣٥,٥	٢,٩	١,٥	٢,٤	٢٢,٢	٩,٤	٢,٦	١,٦	١,٦	١٧,٩
١٩٦١	١٦,٩	٩,٢	٣,٣	٣,٣	٢٧,٣	١٠,٢	٥,٢	٣,٥	٢,٦	١٨,٢
١٩٦٥	١٧,٥	٣,٩	٣,٥	٤,٦	٣٢,٥	١٠	٧	١,٨	٥,٦	١٧,١
١٩٧٠	١١,٤	٦,١	٤,٤	٤,٧	٢٧,٦	١٢,١	٦,٣	١,٩	٥,٦	١٧,٦

ومع تحقيق مزيد من التطور الصناعي، تراجعت الصادرات من القطاع الزراعي، وأصبحت الصناعات الأكثر تعقيدا تستحوذ على نسبة كبيرة من الصادرات بالقيمة المطلقة والتي صنفت بأنها عالية التقنية خلال فترة السبعينيات والثمانينيات حسب بعض المصادر التي صنفت الصناعات الكيماوية والآلات الكهربائية ووسائط النقل والآليات ضمن الصناعات عالية التكنولوجيا.

وقد استحوذ هذا النوع من الصادرات على نسبة ١٧,٦٪ عام ١٩٧٠ ارتفعت إلى ٤٣٪ من مجمل الصادرات الصناعية عام١٩٨٠ ، بينما هبطت حصة الصناعات منخفضة التكنولوجيا التي شملت الأغذية والمشروبات والنسيج والورق والملابس والخشب والأثاث والماس من ٥٦٪ عام ١٩٧٠ إلى ٣٣٪ عام ١٩٨٠ من مجمل الصادرات الصناعية. أما في عقد التسعينيات فقد اختلفت التصنيفات بحيث أصبحت الصناعة عالية التكنولوجيا في العقدين السابقين متوسطة التكنولوجيا وتراجعت حصتها النسبية من الصادرات الصناعية، حيث استحوذت على ١٨٪ عام ١٩٩٠ فقط، وأصبحت الصناعات عالية التكنولوجيا تشمل الالكترونيات والطائرات ووسائط التحكم والإشراف والمنتجات الطبية من أدوية وأجهزة جراحية، وقد استحوذ هذا النوع من الصادرات على ٣٠٪ من مجمل الصادرات الصناعية عام ١٩٩٠.

جدول (٤) الصادرات السلعية بالمليون دولار حسب القطاع الإنتاجي للفترة١٩٥٠-١٩٩٠ (عينة مختارة)[٨]

السنة	الصادرات السلعية حسب القطاع الإنتاجي		إجمالي الصادرات
	الزراعية	الصناعية	
١٩٥٩	٨٥,١	١٢٠,٧	١٧٨,٨
١٩٦٥	٨٦,٥	٣٤٣,١	٤٢٩,٦
١٩٧٠	١٨٧	٥٣٠	٧١٧
١٩٧٢	١٦٥,٥	٧٠٦,٥	١٠٨٢
١٩٨٠	٥٦١	٤٧٩٦,٩	٥٢٥٧,٩
١٩٩٠	٦٥٧,٢	١٠٩٣٢,٩	١١٥٩٠,١

الصادرات أعلاه لا تشمل الصادرات الأخرى التي لا تصنفها الإحصاءات الإسرائيلية

أما فيما يخص التوزيع الجغرافي للصادرات خلال تلك المرحلة فقد تميزت بالآتي:

- استمرت حركة الصادرات عام ١٩٤٩ في معظمها وفقا للعلاقة السابقة بين الانتداب البريطاني وفلسطين، حيث استوعبت بريطانيا ٥٣,٧٪ من صادرات إسرائيل السلعية وخاصة منتجات الحمضيات التي لم تفرض عليها بريطانيا رسوما جمركية. وقد استوعبت أسواق الحلفاء التقليديين للحركة الصهيونية الجزء الأكبر من بقية الصادرات السلعية، إذ استحوذت أسواق أوروبا الغربية ٢١,٥٪، ثم الولايات المتحدة وكندا نسبة١٧٪، في حين كان الجزء الأصغر من نصيب إفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية بواقع ٧,٨٪ من مجمل الصادرات السلعية.
- استمرت بريطانيا على رأس قائمة المستوردين من إسرائيل حتى عام ١٩٥٢، ثم تراجعت أمام ارتفاع نصيب أوروبا الغربية التي أصبحت المستورد الأول، إذ استحوذت على ما يقارب ٥٠٪ من الصادرات الإسرائيلية لعام[٩] ١٩٥٥ ويعود ذلك لمجموعة من العوامل، أهمها:

*ارتفاع عدد المستهلكين في هذه الأسواق مقارنة بالسوق البريطانية، وكذلك ارتفاع القدرة الشرائية للأفراد بسبب ارتفاع معدلات الدخل في هذه الدول ما جعل أسواقها أكثر ملاءمة للصادرات الإسرائيلية مرتفعة الثمن، على خلاف أسواق أوروبا الشرقية التي هبطت حصتها من الصادرات بسبب تدني مستويات الدخول فيها بعد سيطرة الأحزاب الاشتراكية على الحكم في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

*اختلاف المواسم الزراعية بين أوروبا الغربية وإسرائيل أعطى الأخيرة القدرة على توفير منتجات زراعية لا تتوفر في بداية الموسم بسبب المناخ في أوروبا، ما جعل من إسرائيل تعمل كدفيئة زراعية لأوروبا تمدها بالخضار مبكرا قبل موسمها. كما استفادت إسرائيل من موجات الصقيع التي تميز مناخ هذه البلدان كما حدث في موجة الصقيع التي ضربت إسبانيا عام ١٩٥٦ فقد زادت إسرائيل صادراتها الزراعية بـ ٩,٥مليون دولار مقارنة بصادراتها للعام السابق لموجة الصقيع.

* استدعى تنوع المنتجات الإسرائيلية تنوع الأسواق، حيث أصبح بمقدور الصادرات الإسرائيلية تلبية احتياجات عدد أكبر من الأسواق سواء فيما يخص السلع الصناعية أو الزراعية.

- لعب العامل الجغرافي حتى عام ١٩٥٦ وانخفاض مستويات الدخول، بالإضافة إلى خضوع غالبية دول قارات آسيا وإفريقيا وأميركا الجنوبية للاستعمار دورا رئيسيا في انخفاض حصة هذه القارات من الصادرات الإسرائيلية. ولأن إسرائيل عجزت عن استخدام شبكات النقل البري عبر اختراق الدول العربية المحيطة لنقل صادراتها إلى آسيا وإفريقيا واستراليا، كما أدى إغلاق قناة السويس أمام الملاحة الإسرائيلية إلى إضعاف القدرة التنافسية للسلع الإسرائيلية في هذه الأسواق لارتفاع تكلفة نقل السلع وأثره على قيمتها السوقية الإجمالية. أما فيما يخص التصدير للأسواق في قارة أميركا الجنوبية، فقد بقيت ضئيلة جدا بسبب توفير كل من المغرب العربي وإسبانيا للحمضيات وبأسعار أكثر تنافسية من الأسعار الإسرائيلية في تلك القارة .

جدول رقم (٥) توزيع الصادرات الإسرائيلية على قارات العالم (نسب مئوية٪)[١٠]

السنة	أوروبا	أميركا الشمالية	آسيا	إفريقيا	أميركا الوسطى والجنوبية	استراليا ونيوزيلندا	دول غير مصنفة
١٩٥٠	٧٢,٦	٢٤,٨	١	-	-	٠,٢	-
١٩٦٠	٧٠	١٥	٦	٥	٢	٠,٦	١
١٩٧٠	٥٤,٢	٢١,٣	١٤	٥	١	٠,٧	٣
١٩٨٠	٥٢,٢	١٨,٣	١١	٣	٣	٠,٨	١١
١٩٩٠	٤١,٤	٣٠	١٦	١	٢,٥	١	٨

كما أنه من الملاحظ تبدل الأوزان النسبية لتوزيع الصادرات بين القارات المختلفة، وهذا يعود إلى مجموعة من الأسباب الداخلية الإسرائيلية والخارجية سواء على الصعيد الإقليمي والدولي، كالتالي:

(أ) أوروبا

يجب النظر إلى قارة أوروبا من عدة زوايا بسبب وجود معسكرين سياسيين، هما: الرأسمالي، والاشتراكي الذي انهار عام ١٩٨٩ لتصبغ الصفة الرأسمالية كل الاقتصاديات الأوروبية، وكذلك وجود أكثر من تكتل تجاري واقتصادي، ولكل من هذه التصنيفات ظروفه الخاصة التي حددت العلاقات التجارية مع إسرائيل:

*الاتحاد الأوروبي ويعتبر التكتل الاقتصادي الأكبر في أوروبا، وقد حافظ على علاقات تجارية واسعة مع إسرائيل منذ نشأتها واستمر بالاحتفاظ بنصيب الأسد من الصادرات الإسرائيلية إلى أوروبا أحيانا وعلى مستوى العالم أحيانا أخرى، وقد سعت إسرائيل إلى الانضمام للمجموعة الأوروبية منذ نشأتها أواخر الخمسينيات من القرن الماضي، إلا أن إيطاليا استمرت في الاعتراض على ذلك بسبب منافسة المنتجات الزراعية الإسرائيلية لمنتجاتها، ولم تفلح إسرائيل في

الانضمام، واستطاعت أن تبرم اتفاقات تعاون اقتصادي وتجاري بدأت منذ عام ١٩٦٨ هدفت منها إلى الحصول على معاملة تفضيلية مميزة للسلع الإسرائيلية لدخولها للأسواق الأوروبية وضمان رفع قدرتها على المنافسة في تلك الأسواق.

وتتوج التعاون الإسرائيلي الأوروبي التجاري بتوقيع اتفاقية التجارة الحرة عام ١٩٧٥ مع الاتحاد الأوروبي بعد أن أنجزت مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية لتعزيز المنافسة والحرية الاقتصادية وفقا لاشتراطات الاتحاد.

وقد ترتب على تلك الاتفاقية إزالة القيود الجمركية والإدارية عن السلع الإسرائيلية ومساواة السلع الإسرائيلية الزراعية بالسلع الزراعية في الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية، وترتب على هذه المزايا ارتفاع القيمة المطلقة للصادرات لدول الاتحاد من ٢٠,٣مليون دولار عام ١٩٥٠- شكلت نسبة ٥٨٪ من مجمل الصادرات الإسرائيلية - إلى ٤٤٢١,٣ عام ١٩٩٠- شكلت نسبة ٣٧٪ من مجمل الصادرات.

واستحوذت دول الاتحاد الأوروبي الصناعية الكبرى خاصة ألمانيا وبريطانيا وفرنسا على الحصة الكبرى من الصادرات الزراعية والصناعية، أما كل من بلجيكا ولوكسمبورغ فقد ساهمت علاقة الدولتين في تجارة الماس مع إسرائيل على إبقاء حصتهما مرتفعة.

جدول رقم (٦) أكبر المستوردين من الاتحاد الأوروبي للسلع الإسرائيلية – مليون دولار.[١١]

السنة	إيطاليا	بلجيكا ولوكسمبورغ	ألمانيا	إسبانيا	هولندا	بريطانيا	فرنسا
١٩٥٠	٠,٢	١	٠	٠	١,٣	١١,١	٠,٢
١٩٦٠	١٠,٦	١٣,٦	٢١,١	٠,٥	١٤,٧	٣٦,١	٤,٦
١٩٧٠	١٤,٨	٣٨,٤	٦٦,٨	١٠,١	٤٥,٤	٨١,٤	٣٩,٧
١٩٨٠	٢٨٤,٦	٢٣٨,٢	٥٤٨,٧	٣٦,٧	٢٤٧,٧	٤٦٥,٥	٢٩٩,٧
١٩٩٠	٥٠٢,٩	٦٩١,٨	٧١١,٩	١٧٠,٢	٥٤٦,٣	٨٤٨,١	٥٧٩,٩

*استحوذت هولندا على نصيب كبير من الصادرات الزراعية الإسرائيلية كونها سوقا مركزية للزهور، حيث تصدر الزهور الإسرائيلية إلى هولندا قبل توزيعها على بقية الأسواق الأوروبية، كما صدرت إسرائيل لهولندا الآلات والمعدات والماس والأغذية المصنعة والسلع المعمرة.

*استوعب عدد من الدول التي يتميز اقتصادها بسيطرة قطاع الزراعة عليه (مثل اليونان ايرلندا والدنمارك) نسبة ضئيلة من الصادرات الإسرائيلية، لأن أسواق هذه الدول لا تتلاءم مع المنتجات الصناعية التي يتميز بها الاقتصاد الإسرائيلي.

* دول منطقة التجارة الحرة الأوروبية (افتا) وتشمل هذه المجموعة ثلاث دول هي أيسلندا والنرويج وسويسرا، وصدرت إسرائيل لهذه المجموعة الماس والأغذية المصنعة والسلع المعمرة وغير المعمرة. وقد استحوذت على نسبة كبيرة من صادرات الماس بسبب زيادة الطلب عليه في السوق السويسرية الكبيرة.

* لم تبدأ صادرات إسرائيل لأسواق أوروبا الشرقية بالتصاعد إلا بعد التسعينيات، لأن هذه الاقتصاديات احتاجت فترة انتقالية للتحول إلى الاقتصاد الرأسمالي الذي يجعلها مؤهلة لاستيعاب الصادرات الإسرائيلية. ولم تتجاوز الصادرات الإسرائيلية لأسواق شرق أوروبا حتى عام ١٩٩٠ نسبة ٢٪ من مجمل الصادرات الإسرائيلية، ويعود سبب الانخفاض إلى اتخاذ هذه الدول بقيادة الاتحاد السوفييتي مواقف معارضة لإسرائيل ومؤيدة للعرب إبان سيطرة الأحزاب الاشتراكية على الحكم فيها. ودفع هذا الموقف العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل إلى التدهور، مقابل تعزيز العلاقة السوفييتية مع الدول العربية التي شكلت مستوردا أساسيا للأسلحة الروسية في تلك الفترة، وقد استثمرت إسرائيل قبرص كوسيط في تسويق سلعها في العالم العربي لتجاوز الآثار السلبية للمقاطعة العربية. وقد صدرت إسرائيل سلعا استهلاكية لقبرص تشمل الزجاج والأدوات المنزلية والمنسوجات والدواجن في الخمسينيات والستينيات.[١٢]

(ب) أميركا الشمالية

تكونت الصادرات الإسرائيلية إلى قارة أميركا الشمالية من الحمضيات والخمور والماس والمنتجات الغذائية والمنسوجات. وتراجعت حصة القارة في أعقاب حرب عام ١٩٥٦ على مصر بالتعاون بين إسرائيل وفرنسا وبريطانيا، إذ اتخذت حكومة الولايات المتحدة الأميركية موقفا معارضا لهذه الحرب وبدا هذا واضحا في هبوط حصة القارة من الصادرات إلى ١١,٦٪ عام ١٩٥٦ مقارنة بنسبة ٢٨,١٪ عام ١٩٥٢، ولم تعد حصة القارة إلى سابق عهدها وقفزت إلى ١٥٪ عام ١٩٦٠. وهذا يرجع إلى فتح أسواق جديدة أمام الصادرات الإسرائيلية.

ورغم التراجع النسبي إلا أن الصادرات للدول الثلاث المكونة للقارة استمرت بالتزايد بالقيم المطلقة خاصة إلى الولايات المتحدة الأميركية وكندا، في حين استمر نصيب المكسيك منخفضا بسبب تخلف اقتصادها وانخفاض مستويات الدخل فيها، واستمرت الأسواق الأميركية والكندية تستحوذ على نسبة عالية بفضل تجارة الماس التي تعتبر تلك الأسواق ملائمة لها، حيث ارتفعت صادرات الماس بالقيمة المطلقة من ٢٧,٧ مليون دولار عام ١٩٥٦ إلى ١٦٩ مليون دولار عام ١٩٦٧.

ومن الملاحظ ان الصادرات الإسرائيلية قفزت بمعدلات كبيرة عام ١٩٩٠ وهذا يرجع لاتفاقية التجارة الحرة التي وقعتها إسرائيل مع الولايات المتحدة عام ١٩٨٥ والتي منحت السلع الإسرائيلية تخفيضات في الرسوم الجمركية تصل إلى الصفر بحلول عام ١٩٩٥ ما مكّنها من زيادة مبيعاتها في السوق الأميركية.

(ج) قارة آسيا

شملت صادرات إسرائيل لقارة آسيا الفوسفات والبوتاس والمنتجات الكيماوية والمطاط والحنطة، وقد تسبب إغلاق خليج العقبة أمام السفن الإسرائيلية إلى تدهور حصة آسيا من الصادرات الإسرائيلية، على خلاف عام ١٩٦٠ حيث ارتفعت بشكل ملحوظ لتسجل ٦٪ من مجمل الصادرات الإسرائيلية، وهذا يعود إلى افتتاح ميناء ايلات عام ١٩٥٧ والذي أتاح لإسرائيل التصدير لآسيا دون المرور بقناة السويس. كما أدى انتشار الحمى الآسيوية في عدد من دول شرق آسيا إلى زيادة الصادرات الطبية.[١٣]

وترتب على زيادة الطلب على الماس في هونغ كونغ وعلى السلع الصناعية والماس في اليابان إلى أن تتضاعف الصادرات الإسرائيلة إلى آسيا في العقود الثلاثة التي تلت عقد الستينيات. وقد استحوذت كل من هونغ كونغ واليابان على ٦٥٪ من الصادرات الإسرائيلية لآسيا عام ١٩٧٠. واستوردت اليابان من إسرائيل بالإضافة للماس الأجهزة والمعدات الالكترونية والبواخر والآلات، وقد استفادت إسرائيل من هونغ كونغ المستعمرة البريطانية كسوق حرة لترويج منتجاتها في آسيا ومناطق أخرى من العالم والتي ترفض التعامل مع إسرائيل تجاريا، خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية التي يمكن طمس هوية منشئها، وتشمل هذه السلع الأدوات المنزلية ومصنوعات البلاستيك.

واستمرت حصة قارة آسيا منخفضة حتى عام ١٩٩٠ نتيجة للعوامل السياسية والدينية، حيث اتخذت كثير من الدول الإسلامية موقفا مؤيدا للدول العربية في صراعها مع إسرائيل، بجانب كون عدد من هذه الدول ضمن الدول المكونة للاتحاد السوفييتي السابق، وارتبطت مواقفها بمواقفه تجاه إسرائيل، في حين تراجعت صادرات إسرائيل إلى إيران في أعقاب انهيار نظام الشاه، إذ تراجعت الصادرات لإيران من ٩٧ مليون دولار عام ١٩٧٨ إلى الصفر عام .١٩٧٩ وتكونت الصادرات لإيران من الأجهزة الكهربائية والآلات الزراعية والمطاط والورق والأبقار.

أما الهند فقد احتفظت بعلاقات اقتصادية محدودة مع إسرائيل في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، وازداد التعاون العسكري بينهما في الثمانينيات، إذ لم تعد الهند تخفي ارتباطاتها العسكرية والاقتصادية مع اسرئيل بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، وتراجع دور دول عدم الانحياز على الساحة السياسية الدولية، وأصبحت إسرائيل مصدرا أساسيا لتوريد المعدات والأسلحة المتطورة للهند لدعم جهدها العسكري في مواجهة باكستان.

وقد استمرت العلاقات التجارية بين الصين وإسرائيل محدودة جدا، لأن الصين لم تشكل سوقا مرغوبة للإسرائيليين بسبب ارتفاع معدلات فقر السكان والخلافات السياسية بين المعسكر الغربي الداعم لإسرائيل والصين حول الأوضاع في فيتنام وشبه الجزيرة الكورية واليابان وهونغ كونغ.

(د) قارة إفريقيا

تراجعت الصادرات الإسرائيلية للقارة السوداء في أعقاب حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣ بعد أن قطعت عدة دول إفريقية علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، إلا أن إسرائيل سعت دائما إلى إقامة علاقات مع دول إفريقيا لتكون قاعدة متقدمة لها في مواجهة العرب، وخاصة أثيوبيا، كونها منبعا أساسيا من منابع نهر النيل وأهمية هذا النهر للأمن القومي المصري، حيث أقامت إسرائيل مشاريع مشتركة منذ الخمسينيات مع أثيوبيا في مجال الزراعة والصحة والتعليم والتعاون العسكري بما فيها التدريب والبعثات المشتركة.

ساهمت إسرائيل في حماية نظام الامبراطور هيلا سيلاسي، كما فتحت أثيوبيا سواحلها لسفن الصيد الإسرائيلية بعد إغلاق البحر المتوسط أمامها من قبل البحرية المصرية.[١٤]

جعلت هذه العلاقات المشتركة أثيوبيا المستورد الأول من إسرائيل في إفريقيا خاصة من الأسلحة والمعدات والآلات الزراعية حتى نهاية عقد السبعينيات حيث اصطفت إسرائيل إلى جانب أثيوبيا في حربها ضد ثوار اريتيريا، مقابل تهجير

يهود الفلاشا إلى إسرائيل. وتراجعت العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية الأثيوبية على أثر توقيع اتفاقية كامب ديفيد مع مصر عام ١٩٧٩ وفقدت أثيوبيا أهميتها الاستراتيجية بالنسبة لإسرائيل، وأصبحت في ذيل قائمة المستوردين في القارة السوداء، لأن صادرات إسرائيل لأثيوبيا كانت محكومة بالدوافع الاستراتيجية السياسية والعسكرية قبل أن يحكمها الدافع الاقتصادي.

وأما العلاقات مع كينيا فتعود إلى بدايات القرن العشرين، عندما هاجر إليها عدد من الأسر اليهودية بعد أن طرح اسمها كدولة مستقبلية لليهود قبل أن ترفضها الحركة الصهيونية وتفضل فلسطين عليها.

وتكتسب كينيا أهميتها في زيادة قدرة إسرائيل على إدارة الصراعات في جنوب السودان والصومال وتأثيرها على الواقع العربي، وقد شكلت صادرات الأسلحة معظم الصادرات الإسرائيلية إلى كينيا إضافة إلى المعدات الزراعية والالكترونية والكهربائية.

وكانت العلاقات مع دولة جنوب إفريقيا العنصرية ذات طابع خاص على العكس من العلاقات مع بقية دول القارة بسبب تشابه البنية المجتمعية والنظام السياسي للدولتين، وارتفاع دخل السكان البيض ونفوذ التجار اليهود هناك، ما جعل أسواقها ملائمة للسلع الإسرائيلية. وكذلك حققت تلك العلاقة مصلحة اقتصادية كبيرة لإسرائيل، حيث جلبت اسثمارات كبيرة من بريتوريا لإسرائيل ساعدتها في دعم وتنمية صناعاتها العسكرية عالية التقنية، كما لعبت إسرائيل دور الوسيط لشراء أسلحة وتهريبها لبريتوريا بعد فرض الحظر على تصدير السلاح للنظام العنصري هناك من قبل مجلس الأمن في السبعينيات من القرن الماضي.[١٥] واشتملت الصادرات الإسرائيلية إلى بريتوريا الطائرات والدبابات والصواريخ. ويعود انخفاض قيمة الصادرات إلى دولة جنوب إفريقيا في الإحصاءات الرسمية الإسرائيلية إلى أن إسرائيل أخفت تعاملاتها مع هذه الدول للمحافظة على صورتها أمام الرأي العام العالمي، والأرجح أن تكون ضمنت تلك الصادرات ضمن قائمة دول غير مصنفة في احصاءاتها الرسمية، حيث أفادت تقارير صحف دولية أن إسرائيل زودت دولة جنوب إفريقيا بأسلحة قيمتها تعادل ٦٠٠ مليون دولار خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٣.

جدول رقم (٧) قائمة أعلى مستوردين من إسرائيل في قارتي آسيا وإفريقيا للفترة ١٩٥٠-١٩٩٠ (مليون دولار)[١٦]

السنة	الهند	سنغافورة	اليابان	هونغ كونغ	باقي دول قارة آسيا	نيجيريا	كينيا	جنوب إفريقيا	أثيوبيا	ساحل العاج
١٩٥٠	٠	٠,١	٠	٠	٠,٣	٠	٠	٠	١	٠
١٩٦٠	٠,١	٠,٨	١,٩	٧,٥	٣	١,٩	٠,٧	١,٩	٤,٤	٠
١٩٧٠	٠	٤	٣٢,٣	٣٧,٢	٣٥,٣	٣,٦	٣,٦	١٠,٧	١١,٢	١,٢
١٩٨٠	٦,٣	٧٢,٦	٢٢٩,٩	٢٥١,١	٥١,٣	٤٤,٣	١٥,٢	٧٩,٢	١,٩	٧
١٩٩٠	٩٦,٤	١٠٦,٥	٨٧٤,٣	٥٣٦,١	٣٣٥,٩	٢٢,٨	١٤,٤	٩٦,٨	١,٣	٢,١

(هـ) قارتا أستراليا وأميركا الجنوبية

أما الصادرات إلى أميركا الجنوبية فمعظمها صادرات عسكرية إلى الأنظمة المعادية للاتحاد السوفييتي سابقا، شملت

أسلحة رشاشة إلى غواتيمالا أواخر السبعينيات من طراز «عوزي» وطائرات مقاتلة وهليوكبتر، وخاصة في أعقاب الحظر الأميركي عليها بسبب انتهاك حقوق الإنسان، أي أن إسرائيل لعبت دور سوق السلاح السوداء التي زودت الأنظمة الديكتاتورية في القارة السلاح لقمع شعوبها وخاصة من مخلفات الجيش الإسرائيلي الذي يحرص دائما على تحديث ترسانته العسكرية، علما أن الجيش ينفرد في إسرائيل بعدم الكشف عن نوع صادراته ووجهتها، وهو يحتفظ بعائداتها للخزينة العسكرية بحيث لا تعود لوزارة المالية.

كما زودت إسرائيل نظام الجنرال «سوموزا» في نيكاراغوا بالأسلحة إبان صراعه مع الثوار الساندينيين، ونقلت إسرائيل الأسلحة التي غنمتها في حربها ضد الثورة الفسطينية عام ١٩٨٢ فى لبنان إلى هذه الدول. وهدفت إسرائيل من هذه العلاقات مواجهة الأنظمة الثورية الداعمة لمنظمة التحرير الفلسطينية والعرب.[١٧]

وقد استمرت الصادرات إلى أستراليا محدودة بسبب ارتفاع كلفة النقل وصغر السوق الأسترالية، وتأتي المنتجات الزراعية والماس والمعدات الأمنية على رأس قائمة الصادرات لاستراليا.

هيكل الصادرات السلعية في عصر الاقتصاد المعرفي

بدأت الصادرات عالية التكنولوجيا تحتل الجزء الأكبر من الصادرات الإسرائيلية في أوائل عقد التسعينيات. وقد وضعت هذه الصناعات إسرائيل في المرتبة الثانية في قائمة المصدرين في الشرق الأوسط بعد السعودية، مع الفارق الكبير في نوع الصادرات، وتعود قوة هذه الصناعات إلى عدة عوامل تشمل ما يلي:

*الصناعات العسكرية والأمنية، حيث تعود جذور الصناعات عالية التكنولوجيا في إسرائيل إلى الطبيعة العسكرية لإسرائيل، فقد كان الهاجس الأمني هو الدافع وراء سعى إسرائيل إلى امتلاك الأسحة المتطورة تكنولوجياً لتحقيق التفوق التكنولوجي في ساحة الحرب. وكان القرار الفرنسي بفرض حظر على صادرات السلاح لإسرائيل في أعقاب حرب عام ١٩٦٧ هو الحافز الأكبر لتشكيل المجمع العسكري الصناعي أوائل السبعينيات من القرن الماضي والذي شكل النواة لاحقا للصناعات المدنية عالية التقنية في إسرائيل.

كما ساهم في ذلك تدفق المعونات الأميركية العسكرية والاقتصادية الضخمة التي وجهت لتمويل الصناعات العسكرية في أعقاب حرب عام ١٩٧٣. وبدأت الصناعات العسكرية في الثمانينيات تسعى إلى تحقيق استرداد تكاليف الإنتاج، وتحقيق أرباح عبر التصدير للأسواق الخارجية وتوجيه باقي الإنتاج لوزارة الحرب الإسرائيلية، إضافة إلى دورها في توفير فرص العمل والوظائف للإسرائيليين، إذ ارتفع عدد العاملين في هذه الصناعة من ١٥٠٠٠ عامل منتصف الستينيات إلى ٦٥٠٠٠ عامل عام ١٩٨٥، وبقيت هذه الصناعات مزدهرة خلال أزمة الثمانينيات التي قارب فيها الاقتصاد الإسرائيلي على الانهيار. وتسيطر الدولة على ثلاث شركات، هي الصناعات الجوية والصناعة العسكرية وسلطة تطوير الوسائل القتالية. وتستحوذ الشركات الثلاث على ٩٥٪ من الإنتاج العسكري الإسرائيلي، وتستحوذ مئات الشركات الصغيرة على النسبة المتبقية من الإنتاج العسكري.

وتنتج إسرائيل الأسلحة الخفيفة وأجهزة المراقبة والدبابات من نوع ميركافاه والصواريخ والطائرات قاذفة القنابل «كفير» والطائرات بدون طيار والأقمار الصناعية والدروع وأنظمة الدفاع الجوي والبحري، كما تعمل على تطوير وسائل قتالية قديمة بتزويدها بأجهزة الكترونية حديثة.

وتصاعدت الصادرات العسكرية من ٤٧٪ من الإنتاج عام ١٩٨٥ إلى ٧٠٪ عام ٢٠٠٥، وشكلت ٢٥٪ من مجمل الصادرات عام ٢٠٠٢، ويتضح حجم هذه الصناعة ودورها في الاقتصاد الإسرائيلي إذا أخذنا الأرقام بالقيم المطلقة كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (٨) الصادرات العسكرية الإسرائيلية بالمليون دولار للفترة ١٩٧٠-٢٠١٢(عينة مختارة)[١٨]

السنة	١٩٦٠	١٩٦٧	١٩٧٠	١٩٨٦	١٩٨٨	١٩٩٧	٢٠٠٣	٢٠١١	٢٠١٢
الصادرات العسكرية	١٢	٢٥	٥٥	١٤٠٠	٢٠٠٠	١٥٠٠	٣٥٠٠	٥٨٠٠	٧٥٠٠

الصادرات عام ١٩٦٠ متوسط سنوي من كتاب فضل النقيب،[١٩] ولعام ١٩٧٠ و١٩٩٧اعتمادا على البيانات الواردة في المرجع أدناه[٢٠] والصادرات للأعوام ٢٠١٢،٢٠١١،٢٠٠٣ عن صحيفة غلوبز الإسرائيلية، والأعوام ١٩٨٨،١٩٨٦،١٩٦٧ عن صحيفة الأهرام المصرية.

* التحول نحو اقتصاد السوق، حيث بدأت إسرائيل برنامجا للإصلاح الاقتصادي في منتصف الثمانينيات مدعوما بمنحة أميركية قدرها ١,٥ مليار دولار سنويا في أعقاب التدهور الذي أصاب اقتصادها بعد تراجع معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع نسبة التضخم وانهيار قيمة العملة الإسرائيلية.

وقد شملت خطة الاستقرار الاقتصادي تخفيضا للإنفاق العام والديون العامة والعجز في الموازنة وخصخصة جزء من القطاعات العامة وتشجيع القطاع الخاص وتوجيه طاقاتها العلمية والإنتاجية لكل من الإنتاج العسكري، والإنتاج المدني في الصناعات عالية التقنية.

* إنشاء منظمة التجارة العالمية التي انضمت إسرائيل إليها بمجرد تأسيسها عام ١٩٩٥ وما رافقها من بروز مفهوم العولمة الاقتصادية وإزالة الحوجز التجارية الدولية وتحرير تجارة السلع والخدمات، إذ أبرز مفهوم العولمة تمييزا بين دول الشمال الصناعية الغنية ودول الجنوب الفقيرة. وظهر هذا التمييز في الفجوة التكنولوجية الشاسعة بين هذين القطبين، وكان محور هذه الفجوة هو القدرة على خلق قيمة مضافة عالية في إنتاج السلع التي تعتمد على التطور التكنولوجي العالي ما يخلق قدرة عالية للمنافسة وتحقيق الأرباح واقتحام الأسواق العالمية.

لذا كان لزاما على إسرائيل لتندمج في الاقتصاديات العالمية الصناعية الكبرى أن تتجه نحو تصدير السلع عالية التقنية وخدمات البحث والتطوير، حيث لم يعد بمقدور السلع الصناعية التقليدية تحقيق العوائد الاقتصادية المرجوة، لأن المنافسة الكبيرة من الاقتصاديات الصاعدة التي تتميز برخص أسعار العمل فيها مثل الهند والصين ودول شرق أوروبا أفقد إسرائيل أسواقها خاصة في قطاع المنسوجات والمنتجات الجلدية والمطاط .

كما زادت إسرائيل من انفتاحها التجاري مع العالم بتوقيع اتفاقيات تجارة حرة مع الأردن وتركيا وموريشيوس وكندا

والمكسيك والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمجموعة الأوروبية للتجارة الحرة (افتا).[٢١]

* شهد عقد الثمانينيات انهيار الكتلة الشرقية وانتهاء الحرب الباردة عام ١٩٨٩ وما ترتب عليه من هجرة ما يقارب مليون يهودي من روسيا وأوروبا الشرقية، تلك الهجرة التي شكلت أكبر ثروة بشرية تتدفق إلى إسرائيل منذ نشأتها، ولم تدفع إسرائيل أي تكلفة لبناء الكادر المدني عالي التعليم والخبرة.

وتكفي الإشارة أنه خلال عقد التسعينيات بلغ عدد المهندسين الذين هاجروا إلى إسرائيل ٩٦٦١١ مهندساً في مختلف التخصصات و٢١٢٤٠ طبيباً[٢٢] وهم من ساهموا في نمو الصناعات عالية التكنولوجيا في مجالات متعددة على رأسها صناعة الأدوات الطبية والأدوية وخدمات البحث والتطوير في مجال الحاسوب والاتصالات، وقد استغلت إسرائيل تلك الطاقات إضافة للطاقات التي وفرتها الصناعات العسكرية والخبرات التي وفرها كذلك المهاجرون العاملون في هذا المجال من الولايات المتحدة الأمريكية.

جدول رقم (٩) الصناعات العسكرية والصناعات المدنية التي تساهم فيها[٢٣]

حقل البحث العسكري	موضوع البحث	مجالات الإنتاج المدني التي يساهم فيها البحث العسكري
علم الطيران	الهياكل والديناميات الهوائية	البحث والتطوير في مجال المحركات
إلكترونيات	الرادار	رادار للتحكم بحركة المرور الجوية
اتصالات	التشفير	الخلويات والشبكات
بصريات الكترونية	عمليات التصوير	عمليات تصوير للطابعات
التحكم	وسائط تحكم	ماسحات ضوئية طبية
الإلكترونيات الدقيقة	أجهزة الاستشعار ومعالجة الإشارات	معدات طبية
كومبيوتر	برمجيات	برمجيات إنترنت
هندسة زراعية	تطوير السرعة	حفار ميكانيكي

* تعتبر تجربة إسرائيل في الصناعات عالية التقنية استنساخا للتجربة اليابانية التي اعتمدت على التدخل الحكومي من خلال تكثيف الإنفاق لخلق ميزة نسبية لسلعها في قطاع الاتصالات والحاسوب، ودعم الاستثمارات عالية المخاطر التي ترتكز إلى الكثافة العلمية ورأس المال البشري دون اعتبار للربحية والعائد في بداية المشروع، حتى الوصول إلى مرحلة الإنتاج الواسع وتحقيق وفورات الحجم الذي يمكّن من المنافسة في الأسواق الدولية. لقد رصدت إسرائيل الموازنات الضخمة لأغراض البحث العلمي والتطوير، إذ تعتبر إسرائيل في المرتبة الأولى عالميا في الإنفاق على البحث العلمي، وقد خصصت ١,٥٪ من ناتجها المحلي عام ١٩٦٥، وارتفعت هذه النسبة إلى ٤,٩ ٪عام ٢٠٠٩ متجاوزة كل الدول الصناعية الكبرى في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

جدول رقم(١٠) الإنفاق على البحث والتطوير بالمليون شيكل للفترة ١٩٩٠-٢٠١١ بالأسعار الجارية[٢٤]

السنة	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
الإنفاق	٢٨٩٦	٢١٧٤٠	٢٣٠٨٧	٢٤٨٨٥	٢٣٣٢١	٢٥٥٠٠	٢٦٦٣٩	٢٨٦٢٧	٣٢٦٤٩	٣٥٢٧٣	٣٣٨٣٢	٣٥٧٧٠	٣٨١٦٢

وقد حاز٩ علماء إسرائيليين على جائزة نوبل، ووفقا لبعض التقديرات يوجد ٩٠ ألف باحث وعالم يعملون في قطاع البحث العلمي والتطوير، ولغاية تأسيس مكتب كبير العلماء في وزارة الصناعة والتجارة والاستخدام أواخر الستينيات كان الإنفاق الحكومي لأغراض البحث العلمي والتطوير يوجه للجامعات، ثم تغيرت آلية الإنفاق وتم تحويل الأموال للشركات الصناعية والمبتكرين لغرض خلق سلع جديدة وتطوير سلع قائمة وتحسين وضعها في السوق العالمية.[٢٥]

وأثبتت آلية الإنفاق هذه جدواها اقتصاديا من خلال تراجع دور الدولة في الإنفاق على البحث والتطوير أمام دور القطاع الخاص، ما يدلل على نجاح إسرائيل في خلق صناعة عالية التكنولوجيا قادرة على تمويل ذاتها من أرباحها ورأسمالها الخاص. وقد ارتفعت حصة القطاع الخاص من ٥٠,٧٪عام ١٩٩٠ إلى ٨٠,٢٪عام ٢٠١١.

جدول رقم (١١) الإنفاق على البحث العلمي حسب جهة الإنفاق للفترة ١٩٩٠-٢٠١١ (الف شيكل)[٢٦]

السنة	الإنفاق الإجمالي	الحكومة	مؤسسات التعليم العالي	مؤسسات غير ربحية	القطاع الخاص
١٩٩٠	٢٨٦٩	٤٧٧	٧٩٨	١٣٩	١٤٥٥
٢٠٠٠	٢١٧٤٠	١١٤٠	٣٣٠٢	٦١٣	١٦٦٨٥
٢٠٠٨	٣٥٢٧٣	١٥٥٨	٤٢٠٤	٩٩٢	٢٨٥١٩
٢٠١١	٣٨١٦٢	١٤٢٦	٤٨٠٨	١٣٠٥	٣٠٦٢٣

أخذ الدعم الحكومي للابتكار وتشجيع المبادرة شكلين أساسين، هما دعم الحاضنات التكنولوجية والشركات المبتدئة أو المستحدثة، إضافة للعلاقات البحثية مع مراكز الأبحاث العالمية وصناديق دعم البحث العلمي وتشجيع الاستثمار الأجنبي في صناديق الاستثمار عالي المخاطرة، كالتالي:

* الحاضنات التكنولوجية (INCUBATORS TECHNOLOGY)

تعود نشأتها إلى أوائل التسعينيات، وتقدم الدولة حصة الأسد من التمويل وتقارب ٨٥٪من التكلفة. وهي معامل أبحاث توفرها الدولة للعلماء والباحثين، لتطوير منتجات تجارية مبتكرة، يتعذر تمويلها من القطاع الخاص خوفاً من فشلها في ابتكار منتج ناجح للسوق. وحتى عام ٢٠٠٠ بلغ عدد هذه الحاضنات ٢٤ حاضنة يعمل فيها ٨٠٠ باحث على ٢٤٠ مشروع ابتكار وتطوير، ويمنح كل باحث مدة عامين لتطوير المنتج ليصبح صالحاً للتسويق، وتساعد الحاضنات الباحثين في الحصول على تمويل من السوق أيضاً وتوفير الاستشارات المالية والقانونية وأبحاث السوق.

وتخصص الدولة لكل مشروع ما يقارب من ٣٠٠٠٠٠ دولار أميركي، مقابل قيام الباحث بعد نجاحه بتحويل

٢٠٪من ملكية مشروعه للحاضنة، التي تستخدم تلك الموارد لتمويل باحثين آخرين، وتدفع المشروعات الناجحة رسوما للدولة حسب حجم مبيعاتها، أما المشاريع الفاشلة فيعتبر تمويل الحكومة هبة لها، ولا يترتب على الباحث أي التزام.

وحتى عام٢٠٠٠ غادر الحاضنات ٦٤٣ مشروعا نجح ٥٣٪ منها في الحصول على تمويل تجاري بلغ ٥٢٥ مليون دولار، في حين أن تكلفة الدولة لكل المشاريع التي غادرت الحاضنة حتى عام٢٠٠٠ بلغ نصف هذا المبلغ.[٣٧]

ومع زيادة قوة صناعة البحث العلمي في إسرائيل بدأ دور الدولة في دعم الحاضنات التكنولوجية يتراجع أمام القطاع الخاص الذي أصبح ينظر للحاضنات كمشروع إنتاجي مربح، ويزيد من الإنفاق ويتبنى المبادرات والابتكارات العلمية.

وحتى نهاية عام٢٠٠٨ حصلت الحاضنات العاملة في مجال الأدوات الطبية والتكنولوجيا الحيوية والبرمجيات والاتصالات على ٤١٪ و١٨٪ و١٢٪ و١٠٪ على التوالي من مجمل الإنفاق العام والخاص.

جدول رقم (١٢) الإنفاق الحكومي والخاص على الحاضنات التكنولوجية للفترة ١٩٩١-٢٠٠٨ (ألف دولار)[٣٨]

السنة	١٩٩١	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الحكومة	٥,١٠٠	٩٩,٥٦٠	٢٥٤,١٥٨	٢٨٦,٣٠٨	٣١٣,٤٤٠	٣٣٩,٤٦٠	٣٦٤,٦٧٣	٣٩٦,١٢٦	٤٢٨,٩١٥	٤٦١,٧٦٠	٥٠٩,٣٨٩
الخاص	٠	١٩,٠٤٥	٦٣٧,٦٣٥	٧٥٧,٠٨٠	٨٤٢,١٢٦	٩٢٢,٨٢٤	١,١١٥,٣٥٥	١,٢٩٤,٨٣٢	١,٧٢٣,٩١٦	٢,١٦٢,٩٤٠	٢,٥٠٩,٦٦٧

* الشركات المستحدثة (startups)

هي شركات خاصة صغيرة الحجم، يمتلكها غالباً شبان صغار أو مستثمرون صغار، وتعمل في التكنولوجيا المتطورة وبرامج الكمبيوتر. ساهمت هذه الشركات بنسبة ٨٨٪ من مجمل الزيادة في الصادرات الصناعية، وحوالي ٥٠٪ من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي خلال العقد الأخير من القرن العشرين،[٢٩] وتتميز بكثافة عالية لرأس المال البشري وهي أشبه بورش صغيرة،[٣٠] وتمول الدولة ٦٦٪من تكاليف البحث والتطوير لهذه الشركات عند تأسيسها، مقابل رسوم تدفعها الشركات للدولة تشمل قيمة الإعانات التي حصلت عليها إضافة إلى الفائدة، وفي حالة فشل المنتج لا يترتب على الشركة أي التزام.

وحصلت هذه الشركات على ١٥٪ من إنفاق الدولة على البحث والتطوير، والباقي للشركات الكبرى حتى عام ٢٠٠٠،[٣١] وارتفع عدد الشركات المستحدثة من ٨٨ شركة عام ١٩٩٤ إلى ألفي شركة حتى عام ٢٠٠٨، وبهذا العدد من الشركات احتلت إسرائيل المرتبة الثانية عالمياً بعد الولايات المتحدة في القدرة على إنشاء الشركات المستحدثة[٣٢]- على أن المرتبة تحتسب عالمياً بتقسيم عدد سكان الدولة على عدد الشركات المستحدثة.

*إقامة علاقات مع مراكز الابحاث العالمية التابعة للحكومات وتشجيع الشركات على إقامة مراكز للبحث والابتكار في إسرائيل. ويعد صندوق تمويل البحث العلمي بالاشتراك مع الولايات المتحدة الأمريكية أهم هذه الصناديق، وأسس عام١٩٧٧ بالاتفاق بين حكومتي الدولتين،[٣٣] ويمول الصندوق٢٠ مشروعاً سنويا. وحتى عام ٢٠٠٨ دفع الصندوق ٢٤٠ مليون دولار لعدد ٧٤٠ مشروعاً بلغت حصيلة مبيعاتها ٨ مليار دولار.[٣٤] وأظهرت

دراسة عام ٢٠١٣ أن عدد الشركات الدولية التي تمتلك مراكز أبحاث في إسرائيل ٢٠٠ شركة عالمية[٣٥] تعمل في مجال إنتاج الحواسيب والبرمجيات والاتصالات وخدمات البحث والتطوير منها شركة IBM التي أنشأت مركزا للبحث والتطوير عام ١٩٧٢ بلغ عدد الخبراء الإسرائيليين العاملين فيه عام ٢٠٠٧ ١٠٠٠ خبير.[٣٦]

* تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعات المتطورة، وذلك بتوقيع ٢٤ اتفاقية لتشجيع الاستثمار و٣٤ لمنع التهرب والازدواج الضريبي.

وقد ساهمت هذه السياسة في جعل إسرائيل مركزا عالميا للاستثمارات التي قفزت بمعدلات مهولة، حيث ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من ٤٩ مليون دولار عام١٩٧٠ إلى١١,٤٠٧ مليار دولار عام ٢٠١١، وقد احتلت الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي وجزر كايمان وكندا قائمة المستثمرين في إسرائيل بواقع ١٦مليار و١١مليار و٨ مليار و٤,٥ مليار على التوالي من رصيد الاستثمار المباشر في اسرئيل لعام ٢٠١١.[٣٧]

ترتب على كل ما سبق من سياسات تغيير جذري في هيكل الصادرات الإسرائيلية ليشكل انعكاسا للهيكل الإنتاجي الذي سيطر عليه القطاع الصناعي، حيث تراجعت الصادرات الزراعية إلى ٢,٢٪ من مجمل الصادرات الإسرائيلية مقارنة بـ ٦٣,٥٪ عام ١٩٤٩.

جدول رقم (١٣) الصادرات الإجمالية الصناعية والزراعية

السلعية الإسرائيلية-مليون دولار- للفترة١٩٨٠-٢٠١١ (عينة مختارة)[٣٨]

السنة	الإجمالي	زراعية	الوزن النسبي٪	صناعية	الوزن النسبي ٪
١٩٨٠	٥٧,٩٣٥	٥٦١	١٠.٥	٤٧٩٦,٩	٨٩,٥
١٩٩٠	١١٥٩٠,١	٦٥٧,٢	٥,٧	١٠٩٣٢,٩	٩٤,٣
١٩٩٩	٢٣٦٤٨,٦	٧٨٢,٣	٣,٣	٢٢٨٦٦,٣	٩٦,٧
٢٠٠٠	٢٩٦٤٦,٦	٧٠٢,١	٢,٣	٢٨٩٤٤,٥	٩٧,٦
٢٠٠١	٢٧٧٠٢,٦	٦٣٠,٤	٢,٢	٢٧٠٧٢,٣	٩٧,٨
٢٠٠٢	٢٧٣٩٧,١	٦٢٠,٤	٢,٣	٢٦٧٧٦,٧	٩٧,٧
٢٠٠٣	٢٩١٥٥,٥	٧١٤,٧	٢,٤	٢٨٤٤٠,٨	٩٧,٦
٢٠٠٤	٣٥٢١٦	٩٠٨,٣	٢,٦	٣٤٣٠٧,٧	٩٧,٤
٢٠٠٥	٣٨٦٥٨,٥	١٠٢٧,١	٢,٧	٣٧٦٢٧,٣	٩٧,٣
٢٠٠٦	٤٣٣٤٦,٤	١٠٣١,٢	٢,٤	٤٢٣١٥,٣	٩٧,٦
٢٠٠٧	٥٠١٧١	١,٣٢٦	٢,٦	٤٨,٨٤٥	٩٧,٤
٢٠٠٨	٥٧٣٨٢	١٢٢٥,٨	٢,١	٥٦١٥٦,٣	٩٧,٩
٢٠٠٩	٤٥٦٢٨,٧	١٢٢٩,٩	٢,٧	٤٤٣٩٨,٨	٩٧,٣
٢٠١٠	٥٤٩٦٦,٤	١٣٢٦,٨	٢,٤	٥٣٦٣٩,٦	٩٧,٦
٢٠١١	٦٣٨٢٢	١٣٨٠,٦	٢,٢	٦٢٤٤١,٤	٩٧,٨

*ملاحظة يشمل السلع الزراعية والصناعية التي تنتج في إسرائيل فقط، ولا يشمل صادرات الماس الخام.

وقد ترافق مع نمو القطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي نمو واضح للصناعات عالية التكنولوجيا التي تضاعفت قيمتها بدرجة تطورها واعتمادها على العنصر البشرى الكفؤ، إذ يلاحظ زيادة الصادرات بمعدلات أعلى كلما ارتفعت مكانتها في سلم التصنيف التكنولوجي للسلع كما يظهره الجدول التالي:

جدول رقم (١٤) مساهمة الصناعات حسب كثافة التكنولوجيا

في الصادرات السلعية باستثناء الماس للفترة ١٩٩٠-٢٠١١ -ملايين الدولارات.[٣٩]

	الصناعة عالية التكنولوجيا	متوسطة ومرتفعة التكنولوجيا	متوسطة ومنخفضة التكنولوجيا	منخفضة التكنولوجيا
١٩٩٠	٢٢٨٧	٢٣٩٠	١٥٣٧	١٤٩٢
١٩٩٥	٤٥٤٩	٣٣٨٨	٢٥٤٢	١٨٢٣
١٩٩٩	٧٥٠٦	٤١٥٤	٣٠٠١	١٧٧٣
٢٠٠٠	١١١٨٨	٤٨٣٣	٣١٧١	١٨١٢
٢٠٠١	١٠٠٦٤	٤٦٨٩	٣١٠١	١٧٠٨
٢٠٠٢	٨٧٩٨	٤٦٣٩	٣١٤٧	١٧٢٥
٢٠٠٣	٩٠٠٠	٥٠٨٧	٣٥٦١	١٨٠٣
٢٠٠٤	١٠٩٨٢	٦٢١٥	٤٥١١	٢٠٢٢
٢٠٠٥	١١٧٦٧	٦٩٦٢	٤٧٥١	٢٠٨٧
٢٠٠٦	١٤١٥٦	٧٧٧٠	٥٢٧٩	٢١٣٠
٢٠٠٧	١٥٧٨١	٩٨٧٥	٦٣٧٥	٢٢٤٥
٢٠٠٨	١٧١٥٠	١٣١٢٥	٨٠٨١	٢٢٧٨
٢٠٠٩	١٧٩٢٠	٩٧٢٧	٥٣٥٥	١٩٦٧
٢٠١٠	٢٠١٢٨	١١٧١٠	٦٧٣٩	٢١٠١
٢٠١١	٢١٥١٧	١٤١٨٣	٧٧٨٠	٢٢٧٢

كما تظهره البيانات أعلاه، أن المنتجات الصناعية عالية التكنولوجيا انقسمت إلى ٥ أصناف رئيسية تشمل منتجات للاستخدام المدني والعسكري، حيث ارتبطت زيادة هذا النوع من المنتجات بزيادة الصادرات العسكرية خلال العقدين السابقين، ومرّت صادرات هذه المنتجات بتطورات تميزت بما يلي:

*انخفض الوزن النسبي لصادرات الطائرات بدون طيار ((Unmanned Aerial Vehicleمن ٢٦٪ عام ١٩٩٠ إلى ٩٪ عام ٢٠١١.

* تضاعفت صادرات معدات المراقبة والتحكم والاتصال بالقيمة المطلقة خمس مرات، وهذا يدلل على أهمية هذا

النـوع. ويدخـل ضمـن هـذا النـوع الصـادرات العسـكرية المتطـورة، القمـر الصناعـي «أفـق» لأغـراض المراقبـة للاسـتعمال العسـكري، وأجهـزة العـرض والمراقبـة البصريـة للطياريـن العسـكريين، والتحكـم في توجيـه الصواريـخ، وأجهـزة الاستشـعار عـن بعـد، والـرادار ونظـم الحـرب الالكترونيـة والاتصـالات.[٤٠]

*أما على صعيد منتجات قطاع الاتصالات عالية التكنولوجيا في المجال المدني فإنها تشمل، معدات وشبكات وبرامج عالية التقنية لنقل الفيديو والرسائل عبر أجهزة الجوال والانترنت للاستخدام المدني والأمني، وأجهزة استقبال البث التلفزيوني ونقله عبر الأقمار الصناعية. وحتى عام ٢٠٠٧ أنشأت إسرائيل ١٢٠٠ شركة مستحدثة تعمل في قطاع الاتصالات، في حين أن مجموع هذا النوع من الشركات في الاتحاد الأوروبي ٧٠٠ شركة.[٤١]

*أما على صعيد المكونات الإلكترونية التي تشمل مكونات أجهزة الحاسوب والكاميرات الرقمية والرقائق الالكترونية-أشباه المواصلات – فقد ساهمت بشكل كبير في زيادة صادرات الصناعات عالية التكنولوجيا، حيث ازدادت صادرات المكونات الالكترونية من ٨٩٥ مليون دولار عام ١٩٩٩ إلى ٣٤٢٠ مليون دولار عام ٢٠١١، ويرجع الفضل في ذلك بشكل خاص إلى مصنع شركة إنتل-INTEL- الذي أنشئ عام ١٩٩٩.[٤٢]

*لقد ضاعفت إسرائيل صادراتها من المنتجات الطبية ما يقارب ٥٢ مرة عام ٢٠١١ مقارنة بعام ١٩٩٠، ويشمل هذا النوع من الصادرات أجهزة التصوير الرقمي، وأجهزة العلاج بالليزر، وأجهزة العلاج عن بعد، ومعدات الجراحة والتشخيص وإعادة التأهيل، والأدوية.

وقد احتلت إسرائيل المرتبة الرابعة عالمياً بعد اليابان وبريطانيا وألمانيا من حيث عدد براءات الاختراع لكل فرد من السكان في مجال التكنولوجيا الحيوية – Biotechnology،[٤٣] واحتلت كذلك الدولة الخامسة عالمياً في براءات الاختراع للأجهزة الطبية لكل فرد من السكان. وقد ساهمت في تحقيق الإنجازات السابقة الشركات المستحدثة-start ups- التي ازدادت بمعدل ٥٠ شركة سنوياً خلال الفترة من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٥ ما رفع عدد الشركات التي تعمل في هذه الصناعة من ٨٨ شركة عام ١٩٩٤ إلى ٧٥٠ شركة عام ٢٠٠٥.[٤٤]

جدول رقم (١٥) التصنيف السلعي للصادرات الصناعية عالية التكنولوجيا للفترة١٩٩٠-٢٠١١-ملايين الدولارات.[٤٥]

السنة	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٩	٢٠٠٥	٢٠٠٩	٢٠١١
المعدات المحاسبية والمكتبية	٢٨٢	٣٤٤	٦١٦	٩٠٣	٧٥١	٩٥٤
المكونات الالكترونية	٢٠٣	٧٥٥	٨٥٩	١٥١٢	٤٠٥١	٣٤٢٠
الطائرات دون طيار	٤٧٩	٦٢٩	٩٠٣	١١٤٤	١٧١٤	١٩٢٩
معدات الاتصالات الالكترونية	٤٤٦	١٢٨٤	٢٨٩٢	٢٨٦٥	٣١٤٣	٣١٣٣
معدات المراقبة والتحكم	٧٢٩	١١٨٦	١٧١٠	٣١٦٠	٣٥٨٨	٤٨٠٧
منتجات طبية ودوائية	١٤٠	٣٥١	٥٢٧	٢١٨٢	٤٦٧٣	٧٢٧٤

أما بخصوص التوزيع الجغرافي، فقد شملت المرحلة تغييرات جوهرية في التوزيع الجغرافي ظهرت في تبادل كل من الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا اعتلاء قائمة المستوردين من إسرائيل، وكذلك في زيادة استيعاب الأسواق الآسيوية لمزيد من الصادرات الإسرائيلية بمعدلات كبيرة، وهذا يرجع لمجموعة من الأسباب تمثلت في ما يلي:

* بدأت مكانة أوروبا تهبط في قائمة المستوردين من إسرائيل أوائل التسعينيات أمام تقدم قارة أميركا الشمالية بفضل اتفاقية التجارة الحرة بين إسرائيل والولايات المتحدة عام ١٩٨٥ والتفضيلات التجارية التي منحت لإسرائيل، إضافة للشركات الأميركية العاملة في الصناعات عالية التكنولوجيا التي فتحت فروعا لها في إسرائيل، وتقوم بتصنيع أجزاء وتقدم خدمات للشركات الأم في الولايات المتحدة والتي تسجل كصادرات من إسرائيل. ثم تراجع موقع الولايات المتحدة عام ٢٠٠٩ نتيجة للأزمة الاقتصادية التي ضربت الاقتصاد الأميركي عام ٢٠٠٨ بعد اندلاع أزمة الرهون العقارية والدين العام، ما خفض الطلب على السلع الإسرائيلية.

وتشمل الصادرات إلى الولايات المتحدة المكائن والمعدات والآلات الكهربائية والأحجار الكريمة والمعدات الطبية والبصرية، وهي واردات أميركية تتشابه مع صادراتها لإسرائيل بسبب تقارب طبيعة الاقتصادين في الهياكل الإنتاجية الصناعية.

* انهيار الكتلة الشرقية والاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة كما ذكر سابقا، ترتب عليه انضمام عشر دول من شرق أوروبا إلى الاتحاد الأوروبي، هي: هنغاريا ولاتفيا وسلوفينيا وسلوفاكيا وليتوانيا وبولندا ورومانيا وبلغاريا واستونيا وكرواتيا، والتي تعتبر سوقا للأسلحة الإسرائيلية، ما رفع من قيمة صادرات إسرائيل للاتحاد الأوروبي، إضافة لزيادة الصادرات لجمهورية روسيا الاتحادية من ٥٤مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى ٩٥٤,٣ مليون دولار عام ٢٠١١.

وتشترى روسيا من إسرائيل الطائرات بدون طيار من نوع هيرمس وأجهزة المراقبة العسكرية،[٤٦] أما الصادرات لبقية دول أوروبا الشرقية فقد زادت حصتها وشملت فى العقود الثلاثة الأخيرة السلع الاستثمارية من الآلات والمعدات، والتي شكلت الجزء الأكبر من الصادرات، إضافة للماس ومعدات النقل والسلع المعمرة وغير المعمرة والأطعمة المصنعة.

* تضاعفت الصادرات لقارة آسيا خلال العقد الماضي أكثر من ٨ مرات بفضل نمو اقتصاديات صناعية صاعدة لدول آسيوية وارتفاع دخول مواطنيها وما يمتلكونه من ثقل سكاني واستهلاكي على المستوى الدولي، مثل الصين والهند وكوريا وماليزيا وتايلاند، وما ترتب عليه من زيادة الطلب على السلع الإسرائيلية الصناعية الوسيطة والاستهلاكية في هذه الدول.

* رغبة الدول الآسيوية الكبرى خاصة الصين والهند، في الانفتاح على التكنولوجيا الغربية من البوابة الإسرائيلية وخاصة في المجال العسكري. وتعتبر هونغ كونغ أكبر سوق آسيوية للصادرات الإسرائيلية بفضل تجارة الماس، حيث تستخدمها إسرائيل كمنفذ للاتجار مع دول الخليج العربي.

كما تستحوذ الصادرات العسكرية للدول الآسيوية (الهند والصين وماليزيا واندونيسيا وكوريا الجنوبية) على الحصة الأكبر من مجمل الصادرات لهذه الدول وتشمل الماس والمعدات الطبية والادوية والأسلحة منها الطائرات بدون طيار والأقمار الصناعية والرادارات وأجهزة المراقبة والدبابات ومنظومات الدفاع البحري والجوي ومعدات الاتصال والقذائف الموجهة بالليزر.

ووفقا لتقرير لمجلة التايمز فإن الهند أصبحت عام ٢٠١٢ أكبر مستورد للأسلحة الإسرائيلية، وبلغت وارداتها العسكرية من إسرائيل ٩ مليار دولار خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠١٢.

وتعتبر إسرائيل مورد السلاح الثاني للصين بعد روسيا الاتحادية، كما تعتبر كلٌّ من الصين والهند أكبر المستوردين للأسمدة الإسرائيلية، كما تستورد هذه الدول السلع الاستثمارية ووسائط النقل والمنتجات الغذائية والسلع المعمرة وغير المعمرة.

وتحاول إسرائيل دفع علاقاتها التجارية للأمام، حيث تسعى إلى البدء في صياغة اتفاقية تجارة حرّة مع الصين بعد زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي ووزير اقتصاده لها.[٤٧]

أما بخصوص قارات إفريقيا وأميركا الجنوبية واستراليا، فقد استمرت حصتها منخفضة للأسباب التي ذكرت سابقا، إضافة لارتفاع قيمة الشيكل أمام الدولار في العقدين الماضيين، وما ترتب على ذلك من ارتفاع أسعار السلع الإسرائيلية في أسواق دول القارات الثلاث بما فيها استراليا الغنية.

وانحصر الجزء الأكبر من الصادرات لقارتي إفريقيا وأميركا الجنوبية بالأسلحة والأدوية والمعدات الطبية. وتتصدر نيجيريا قائمة المستوردين الأفارقة وتستورد الطائرات بدون طيار وأجهزة المراقبة لحماية حقول النفط من هجمات المتمردين العسكرية. أما الصادرات لمصر الشريك الثالث لإسرائيل في إفريقيا فقد شملت القطن والورق المقوى والمنتجات الكيماوية واللدائن والآلات.[٤٨]

وأما في أميركا اللاتينية فقد كانت بنما والبرازيل أكبر شركاء تجاريين في القارة بسبب العلاقات العسكرية، حيث وقعت صفقة بمليار دولار لتصدير السلاح الإسرائيلي للبرازيل خلال الفترة٢٠٠٥-٢٠١٠، في حين اشتملت الصادرات لأستراليا على معدات الاتصال والأجهزة الطبية والجراحية التي قدرت مبيعات الشركات الإسرائيلية منها بـ ٢٥٠ مليون دولار في السوق الأسترالية.

* تلجأ إسرائيل إلى التعتيم في التقارير الرسمية التي تصدرها، حيث لا تصنف صادرات الأسلحة بالتفصيل وتدرج ضمن بنود الصناعات عالية التكنولوجيا، إما لعدم رغبتها في إحراج نفسها دوليا مع حلفاء لها خاصة فيما يتعلق بصفقات السلاح مع الصين والهند وأثرها على الولايات المتحدة الأميركية التي عارضت باستمرار هذه الصفقات، أو لمخالفتها المعايير الأوروبية والدولية في صفقات السلاح والجهات التي تصدر لها، كما أن الصادرات للأراضي الفلسطينية المحتلة لا تفصل في هذه الاحصاءات، وتسجل تحت بند الصادرات لدول غير مصنفة.

جدول رقم (١٦) توزيع الصادرات السلعية بما فيها الماس حسب القارات للفترة١٩٩٠-٢٠١١-ملايين الدولارات.[٤٩]

السنة	١٩٩٠	١٩٩٩	٢٠٠١	٢٠٠٣	٢٠٠٥	٢٠٠٧	٢٠٠٩	٢٠١١
أوروبا	٤٩٧٢,١	٩٢٩٠,٦	٩٢٧٨,٢	١٠٤٤٢,٣	١٤٩٩٦,٣	١٩١٩٢,٦	١٥٣٧٣,١	٢٣٥٤٥,٣
آسيا	١٩٤٦,٨	٤١١٠,٥	٥٢٤٤,٩	٥٥٨٨,٣	٧٦٨٤,١	٩٧٧١,٣	٩٥٢٠,٥	١٦٤٥٨,٦
إفريقيا	١٦٦,٢	٤٦٩,٦	٤٥٧,٨	٤٠٠,٧	٧٦٩	١٢٠٢	١٠٨٥,٨	١٨٤١,٩
أميركا الشمالية	٣٤٨٤,١	٩٥٢٩,٧	١١٥٥٥,٩	١٢٦٤٣,٧	١٦١٩٦,٩	١٩٩١٠,٩	١٧٦٢٤,١	٢٠٦٠٤,٩
أميركا الجنوبية	٢٩٨,٣	٦٦٥	٩٢٨,٧	٨٧٤	١١١٥,٨	١٣٥٦,١	١٤٤٥,٤	٢٠٨٩,٤
أستراليا	١١٣,١	٣٣١,٧	٢٦٤,٤	٣٠٦,٥	٤٥٥,٣	٥٦٧,٣	٤٩٧,٢	٦٥٣,٧
دول غير مصنفة	٩٤٦	١٣٩٦,١	١٣٣١	١٥٢٧,٨	١٥٥٣	٢٠٩١,٨	٢٣٨٩,٤	٢٦٠٨,٤
الإجمالي	١١٩٢٦,٦	٢٥٧٩٣,٢	٢٩٠٦٠,٩	٣١٧٨٣,٣	٤٢٧٧٠,٤	٥٤٠٩٢	٤٧٩٣٥,٥	٦٧٨٠٢,٢

ثانياً، الواردات الإسرائيلية

أما الواردات فقد شهدت تغييرات جوهرية ترتبت على تقارب مستوى الاقتصاد الإسرائيلي مع الاقتصاديات الغربية المتطورة، وبروز الشركات متعددة الجنسيات التي امتدت فروعها لإسرائيل، ما جعل نوع الواردات الإسرائيلية مشابه لصادراتها بسبب تزايد التبادل التجاري بين فروع الشركات في إسرائيل والشركات الأم في الخارج، أي أن التجارة الخارجية أصبحت تتم في حدود الصناعة نفسها.

ومرت حركة الواردات السلعية بمراحل مختلفة ارتبطت وتحددت بمجموعة من العوامل والمميزات أثرت في توزيع الواردات من حيث الحجم والنوع وجهة الاستيراد كما يلي:

* سجل الميزان التجاري السلعي الإسرائيلي حالة من العجز الدائم سببه فقر إسرائيل للموارد ما استدعى ارتفاع وارداتها من المواد الأولية والسلع الاستثمارية للاستخدام الصناعي بشكل دائم، حيث شكلت واردات المواد الأولية والوقود والسلع الاستثمارية ٦٨,٣٪، ٨٥,٤٪، ٨٤,٧٪ للأعوام ١٩٤٩، ١٩٩٨، ٢٠١١ على التوالي.

* انخفضت حصة الواردات الاستهلاكية من السلع الاستهلاكية والدائمة من ٣٧,٧٪ عام ١٩٤٩ إلى ١٥,١٪ عام ٢٠١١، وهذا يعود إلى نجاح إسرائيل في توفير السلع الغذائية الزراعية وتطوير بدائل عن السلع الاستهلاكية المستوردة، وكذلك تراجع حركة الهجرة اليهودية منذ موجة الهجرة الأخيرة من الاتحاد

السوفييتي وأوروبا الشرقية إذ ارتبط حجم الواردات من هذا النوع بعلاقة طردية مع موجات الهجرة. كما يرتبط حجم هذا النوع من الواردات طرديا بزيادة معدلات النمو الاقتصادي السنوي ومتوسط دخل الفرد الإسرائيلي وبقيمة الشيكل الإسرائيلي الذي يترتب على ارتفاعه زيادة هذا النوع من الواردات كما تعكسه الأرقام في العقود الثلاثة الماضية.

* ارتبطت قيمة الواردات والصادرات بعلاقة طردية، كون الاقتصاد الإسرائيلي ذا سوق محلية صغيرة وعلى درجة عالية من الانفتاح على الأسواق الخارجية، وترتبط عجلة الإنتاج بالطلب الخارجي في الأسواق العالمية الذي يحدد الواردات اللازمة لتغطية الصادرات المطلوبة في الخارج. ويلاحظ أنه في فترات الأزمات التي تضرب الاقتصاديات الأوروبية والأميركية تتراجع الواردات بسبب تراجع الصادرات لهذه الأسواق.

* تأثرت قيمة الواردات دائما بالأسعار العالمية للنفط والغاز الذي يعتبر المصدر الأساسي الذي تعتمد عليه إسرائيل لتوليد الطاقة، فقد شكلت فاتورة الوقود العبء الأكبر على الاقتصاد الإسرائيلي إلى أن تم احتلال شبه جزيرة سيناء عام ١٩٦٧التي وفرت مواردها النفطية لإسرائيل ٦٥٪من احتياجاتها النفطية[٥٠] وقد بلغ قيمة ما حصلت عليه إسرائيل من هذه الآبار ٤٨٠ مليار دولار خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٧٧ تعادل ضعف المساعدات المالية التي تدفقت لإسرائيل منذ نشأتها.

وتوجهت إسرائيل إلى روسيا في العقدين الأخيرين من القرن الماضي لتغطية احتياجاتها النفطية، حيث قدمت روسيا لإسرائيل ٨٨٪ من احتياجتها النفطية وزادت صادرات الغاز لها بنسبة ٢٥٪ بحلول عام ٢٠٠٥.[٥١]

ويتوقع أن تحقق إسرائيل مزيدا من النمو الاقتصادي بفضل اكتشاف حقول الغاز شرق البحر المتوسط، وتقدر احتياطيات هذه الحقول عام ٢٠١١ بـ ٩٥٠ مليار متر مكعب تغطى حاجتها مدة ٣٠ عاماً، ويتوقع أن تدر أيضا عوائد تصدير أيضا بقيمة ٣٠٠ مليار دولار، وبهذا تصبح إسرائيل دولة مصدرة لموارد الطاقة، وتتجاوز العقبة الأكبر التي واجهها اقتصادها.

* ارتبط حجم الواردات بالحالة الأمنية التي تمر بها إسرائيل، ففي فترات الحروب ارتفعت الواردات الإجمالية بسبب زيادة الواردات العسكرية. الملاحظ أن الواردات العسكرية ارتفعت نسبتها السنوية من ٨،٦٪ من الناتج القومي الإجمالي للفترة ١٩٦٨-١٩٧٢ إلى ١٢،٤٪ للفترة ١٩٧٤-١٩٨٠، وشكلت الواردات العسكرية ٢٣٪من مجمل الواردات عام ١٩٧٣ إثر اندلاع حرب اكتوبر بين مصر وإسرائيل مقارنة بـ ١٤٪عام ١٩٧٢.

* تراجع الحجم النسبي للسلع الاستثمارية من الآلات والمعدات والمكائن، إضافة لتراجع الوزن النسبي لمدخلات الإنتاج المادية، وهذا يعود إلى سيطرة الصناعات عالية التكنولوجيا في العقود الأربعة السابقة على الاقتصاد الإسرائيلي، إذ تتميز هذه السلع بانخفاض السلع الاستثمارية المادية وارتفاع حصة العنصر البشري (العمل) الكفؤ اللازمة للإنتاج، إضافة لتوسع قطاع الخدمات.

جدول رقم (١٧) القيمة المطلقة للواردات السلعية وتوزيعها النسبي

بين الاستخدامات المختلفة للفترة١٩٤٩-٢٠١٠ (عينة مختارة)[٥٢]

السنة	١٩٤٩	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠
إجمالي الواردات-مليون دولار-	٢٥١,٩	٤٩٥,٦	١٩٣٢	٩٢٠٣	٢٠٢٢٨	٣٥٧٤٩,٥	٥٩١٩٩,٤
سلع استهلاكية ٪	٣١,٧	٨,٨	٩,٨	٦,٧	١٠,٣	١٢,٦	١٦,٥
سلع استثمارية ٪	٢٢,٢	٢٠,٩	٢٣,٧	١٢,١	١٤,٣	١٧,٢	١٢,٩
مدخلات إنتاج ٪	٤٦,١	٧٠,٣	٦٦,٥	٨١,٢	٧٥,٤	٧٠,١	٧٠,٦

*مدخلات الإنتاج تشمل الوقود والماس الخام.

أما التوزيع الجغرافي لجهات الاستيراد فقد شهد كذلك تغييرات على قائمة الموردين لإسرائيل، وتميز التوزيع الجغرافي بما يلي:

* استوردت إسرائيل منذ نشأتها معظم وارداتها من أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية التي اعتلت قائمة الموردين لإسرائيل حتى عام ١٩٥٣، ثم تراجع موقعها لصالح أوروبا الغربية بسبب ارتفاع قيمة الدولار أمام العملات الأوروبية وازدياد عدد الشركات الأوروبية العاملة في إسرائيل.

وقد تراجع الوزن النسبي للواردات من الولايات المتحدة من ٤٥,٣٪ عام ١٩٥٢ إلى ٢٣,٣٪ عام ١٩٦٨. واستوردت إسرائيل من أوروبا الغربية والولايات المتحدة السلع الاستهلاكية والمعمرة والمواد الأولية والمكائن والمعدات والآلات الكهربائية والأحجار الكريمة والمعدات الطبية والبصرية والمركبات الدوائية والصيدلانية، وشكلت السلع الصناعية ووسائط النقل والمنتجات الكيماوية معظم الواردات من أوروبا، إضافة للمنتجات الزراعية والمشروبات.[٥٣]

* استوردت إسرائيل ٩,٥٪ من وارداتها من أوروبا الشرقية عام ١٩٤٩، ولكن تراجعت هذه النسبة إلى ما يقارب ٢٪في الستينيات بسبب تدهور العلاقات السياسية والتجارية على خلفية الصراع العربي الإسرائيلي. واستوردت إسرائيل من أوروبا الشرقية الأغذية المحفوظة والأخشاب والمعادن والتبغ والمشروبات والمنتجات الطبية.

* تراجع موقع قارتي آسيا وإفريقيا في قائمة الموردين لإسرائيل من المركز الثالث للمركز الرابع في عقد الستينيات من القرن الماضي مقارنة بعام ١٩٤٩، ويرجع ذلك لأن النسبة الأعلى للواردات الإسرائيلية سلع استثمارية لا تنتجها هذه الدول أو سلع استهلاكية منخفضة الجودة لا تلائم المستهلك الإسرائيلي، إضافة إلى أن عددا كبيرا من هذه الدول لم يرتبط بعلاقات تجارية أو سياسية مع إسرائيل، أما معظم واردات الماس الخام فلم تسجلها الإحصاءات الرسمية الإسرائيلية كواردات من إفريقيا بل كواردات من بلجيكا ولوكسمبورغ. وشملت الواردات من إفريقيا الكاكاو والقهوة وبذور الزيت والجلود والدخان والماس الخام. وتعتبر نيجيريا ودولة جنوب إفريقيا ومصر أكبر المصدرين الإفريقيين لإسرائيل.

أما قارة آسيا فكانت معظم الواردات من اليابان حتى عقد الثمانينيات، وتكونت من السفن والأجهزة والمعدات

الالكترونيـة، ومـن إيـران النفـط الـذي جـاء بديـلا للنفـط الفنزويـلي بسـبب رخـص تكلفـة النقـل، خاصـة بعـد افتتـاح مينـاء ايـلات ومـد أنابيـب لنقـل النفـط الإيـراني مـن ايـلات إلى مصفـاة حيفـا لتكريـر النفـط.

وقد تراجعت الواردات من الولايات المتحدة وأوروبا منذ التسعينيات وبدأت إسرائيل نتيجة للعولمة الاقتصادية وانهيار الكتلة الشرقية وانفتاح الأسواق الآسيوية أمامها بعد انهاء المقاطعة الاقتصادية العربية تستفيد من انخفاض أسعار السلع الاستهلاكية والمعمرة الواردة من آسيا التي تستورد منها المنسوجات ومنتجات المطاط والبلاستيك والأجزاء الالكترونية والآلات والمنتجات الكيماوية والمنتجات المعدنية، وقد احتلت الصين والهند واليابان قائمة المصدرين لإسرائيل في العقد السابق.

* استحوذت قارتا أميركا الجنوبية وأستراليا على نصيب متدن من الواردات لإسرائيل خاصة بعد استبدال النفط الفنزويلي بالإيراني وبسبب المسافة البعيدة وإنتاج هذه القارة للمواد الأولية. وتعتبر كل من البرازيل وبنما أكبر شريكين في القارة لإسرائيل التي تستورد منهما الفواكه والخضار وصمغ الأخشاب ومنتجات الحديد والسكر الخام والمشتقات النفطية، بينما تستورد إسرائيل اللحوم المثلجة والمواشي الحية والقمح ومنتجات الحديد والأخشاب من أستراليا.

* تشمل الواردات من دول غير مصنفة واردات الأراضي الفلسطينية والدول العربية التي لا تفضل إظهار علاقاتها التجارية مع إسرائيل، وقد أشارت كثير من التقارير للعلاقات التجارية بين قطر وعمان والمغرب وتونس والعراق إلا أن الإحصاءات الرسمية لم تظهر أسماء تلك الدول ضمن قائمة الموردين لإسرائيل.

جدول رقم (١٨) توزيع الواردات السلعية حسب القارات للفترة ١٩٥٠-٢٠١١م-نسب مئوية٪.[٥٤]

السنة	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠١١
أوروبا	٣٦,٧	٥٥	٥٨	٤٦	٦٢	٥٣	٤٥	٤٤,٨
آسيا	٣	٢	٥	٢,٥	٦,٨	١٥	٢٢,٦	٢٢,٤
إفريقيا	٦,٢	٣,٥	٢	١,٧	١,٨	١,٢	٠,٠٩	٠,٠٥
أميركا الشمالية	٣٩,٤	٣٠,٦	٢٣,٢	٢٠,٥	١٨,٧	١٩,٧	١٢,٥	١٢,٧
أميركا الجنوبية	٦,٧	٠,٠٥	٢,٢	١,٥	١,١	٠,٠٩	١,١	١,٢
استراليا	٠,٠٩	-	٠,٠٣	٠,٠٥	٠,٠٢	٠,٠٤	٠,٠٢	٠,٠٢
دول غير مصنفة	٧,٢٨	٨,٨٥	٧,٤	٢٧,٧٥	٩,٥٨	١٠,٩٧	١٨,٦٩	١٨,٨٣
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ثالثاً، تجارة الخدمات

تشمل تجارة الخدمات الإسرائيلية السياحة وخدمات التأمين والنقل والشحن ورسوم الموانئ والخدمات الأمنية وخدمات البحث والتطوير والأتاوات مقابل براءات الاختراع. وتميزت تجارة الخدمات مع العالم الخارجي بالمعالم التالية:

* عالجت تجارة الخدمات العجز في الميزان التجاري الكلي لإسرائيل بسبب تحقيقها فوائض قابلت العجز الذي حققه ميزان تجارة السلع، وهذا يعود لكون صادرات الخدمات في الجزء الأكبر منها تعتمد على العنصر البشري الكفؤ الذي تمتلكه إسرائيل وتجيد استثماره.

* رغم المنافسة الكبيرة التي تواجهها من مصر والأردن بسبب انخفاض التكلفة بالنسبة للسياح، إلا أن إسرائيل تسوق نفسها عالميا كمنتجع سياحي شرق أوسطي، كما تستفيد من المراكز الدينية المسيحية في جذب السياحة الدينية من أوروبا والولايات المتحدة الأميركية، وإضافة إلى السياحة الدينية اليهودية حيث يشكل اليهود الجزء الأكبر من السائحين. وترتبط السياحة الإسرائيلية بالأوضاع الأمنية حيث تتراجع عوائد السياحة في حالة الحروب والتوترات الأمنية، مثل ما شهده قطاع السياحة من تراجع في أعقاب اندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام ٢٠٠٠، إذ تراجع عدد السياح من ٢٣٣٦٢١٨ إلى ٨٦١٩٠٠ عام ٢٠٠٢.

* تراجع الوزن النسبي لصادرات خدمات الشحن والنقل والتأمين باستمرار بسبب نمو الأنواع الأخرى من الصادرات، خاصة خدمات قطاع الأعمال والتي برزت في العقود الثلاثة السابقة. ويعود النمو الكبير في هذا النوع من الصادرات إلى خدمات البحث والتطوير والحاسوب والتي شكلت٥١٪ من مجمل صادرات خدمات قطاع الأعمال عام٢٠١٠، إضافة للخدمات الأمنية التي تعتمد على شركات أمنية بلغ عددها ٦٠٠ شركة عام ٢٠٠٧ وتوظف ٢٥٠٠٠ شخص مدربين ومن العاملين سابقا في الجيش والأجهزة الأمنية الإسرائيلية. وتقدم هذه الشركات خدماتها في حماية الحدود والشخصيات والمؤسسات المالية والمواقع العسكرية وتدريب قوى الشرطة والأمن وإزالة المتفجرات، وقد بلغت عوائد هذه الشركات ٣ مليار دولار عام ٢٠٠٥ شكلت ما يقارب ١٧٪ من مجمل صادرات الخدمات.[٥٥]

أما بخصوص التوزيع الجغرافي لصادرات خدمات قطاع الأعمال، فقد تصدرت الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي ودول غير مصنفة قائمة المستوردين بواقع ٦،٨٢٤ مليار دولار للولايات المتحدة، و٣،٤٠٦ مليار دولار للاتحاد الأوروبي و٧٩٩ مليون دولار لدول غير مصنفة من مجمل صادرات قطاع الأعمال البالغة ١٤،٤٨٦ مليار دولار عام ٢٠٠٩.

جدول رقم (١٩) صادرات الخدمات للفترة ١٩٥٢-٢٠١٠ بالمليون دولار(عينة مختارة)[٥٦]

السنة	خدمات النقل والشحن والتأمين	خدمات السياحة	خدمات حكومية	خدمات قطاع الأعمال	إجمالي صادرات الخدمات
١٩٥٢	٣٤,٢	٤	٢,٤	٠,٤	٤١,٩
١٩٧٢	٤٦٤	٢١٥	٢٧	١٧٠	١٠٠٤
١٩٩٠	١٤٨٤,٤	١٣٨١,٧	٤٧,٨	١٨٤٢,٥	٤٧٥٦,٤
٢٠٠٠	٢٤٨٨	٣٨١٩	٨٣	٧٩٤٦	١٤٣٤٢
٢٠٠٥	٣٧٠٢	٢٨٥٣	٤٢	١١١٧٦	١٧٧٧٣
٢٠١٠	٤٢٧٦	٤٧٤١	١٩	١٥٧٢٨	٢٤٧٥٤

أما على صعيد واردات الخدمات فقد تصدرتها واردات خدمات قطاع الأعمال التي ارتبطت بنمو صادرات هذا القطاع، وهو ما يميز الاقتصاديات الصناعية المتطورة، حيث تتم التجارة داخل قطاع الصناعة الواحد بين هذه الدول.

وكان الجزء الأكبر من هذه الواردات من نصيب واردات الخدمات بين المشاريع المشتركة وخدمات البحث والتطوير ورسوم براءات الاختراع، أما خدمات السياحة فقد سجلت زيادة يرجع سببها إلى ارتفاع معدل دخل الفرد في إسرائيل وارتفاع قيمة الشيكل الإسرائيلي، في حين سجلت واردات الخدمات الحكومية، التي تستحوذ واردات الخدمات الأمنية على الجزء الأكبر منها، تراجعا في العقود الأخيرة نتيجة تراجع التهديدات الأمنية بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد واتفاقية أوسلو. تصدرت كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي قائمة موردي الخدمات لإسرائيل.

جدول رقم (٢٠) واردات الخدمات للفترة ١٩٥٢-٢٠١٠ بالمليون دولار(عينة مختارة)[٥٧]

السنة	خدمات النقل والشحن والتأمين	خدمات السياحة	خدمات حكومية	خدمات قطاع الأعمال	إجمالي واردات الخدمات
١٩٥٢	٢٦,٥	١,٣	٢٤	٥,٤	٥٧,٢
١٩٧٢	٤٣٣	٢١٥	٥٤٧	٢١٣	١٤٠٨
٢٠٠٠	٥١٢٢	٢٨٩٥	٢١٨	٥٤٢١	١٣٦٥٦
٢٠١٠	٦٢٤٨	٣٤١٤	٢٦٩	٨١٨٣	٤١٨١١

خاتمة

يدلل التحليل السابق في هذا الفصل على أن إسرائيل سجلت نجاحا في تجاوز أزماتها الاقتصادية رغم صغر سوقها، واستطاعت أن تتكيف مع تطورات الاقتصاد العالمي مستفيدة من علاقاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية بشكل خاص، معتمدة على تلاقي المصالح وما يتمتع به اليهود من نفوذ في الولايات المتحدة الأميركية خاصة في العقود الأربعة الأولى من حياتها.

ثم استفادت إسرائيل من التغيرات السياسة في أوروبا الشرقية والشرق الأوسط لتخترق أسواق دول آسيوية وإفريقية كبرى كانت موصدة أمامها بسبب المقاطعة العربية، حتى أن هذه الأسواق شكلت الملاذ لإسرائيل في حالة تدهور الاقتصاديات الرأسمالية في أوروبا وأميركا بسبب الأزمات الاقتصادية والمالية المتتالية التي عصفت بها. ويلاحظ المتتبع لحركة الحكومات الإسرائيلية اهتماما كبيرا بهذه الأسواق، نظرا لما تمثله من ثقل اقتصادي مستقبلي بسبب ما تحققه إسرائيل من تفوق تكنولوجي عليها، وبالتالي قدرة أكبر على اختراق أسواقها وذلك بفضل التكنولوجيا الغربية التي تمنح مجانا لإسرائيل.

وتتزامن النجاحات الاقتصادية الإسرائيلية مع اكتشاف الغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط، والذي يجعل إسرائيل قوة اقتصادية لا يستهان بها إذا ما أحسنت استغلاله، وإذا تجاوزت ما يعرف اقتصاديا بالمرض الهولندي ولم تركن لما حبته إياها الطبيعة من ثروات جديدة، واستمرت في تحقيق نجاحات بالاعتماد على الابتكار والبحث والتطوير العلمي. وكل ذلك بالطبع يفتح لإسرائيل آفاقاً جديدة في علاقاتها الخارجية وتفاعلاتها الدولية.

الهوامش

١ التقارير السنوية لمكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي ١٩٥٢-٢٠١٢.

2 Honig,Benson, «Israel And The ICT: The Case of An Industrial Transformation «Studies»,(Haifa: University of Haifa,2000)

٣ يوسف شبل، تجارة إسرائيل الخارجية، (بيروت: مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٩).

4 Michael Michaely, Foreign Trade Regimes And Economic Development: Israel, (New York: NBER, New York,1975)

٥ التقارير السنوية لمكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي ١٩٥٢-٢٠١٢.

٦ موقع المركز الإعلامي الألماني، wd.www//:ptth-ed.dlrow

7 Michaely , 1975

٨ التقارير السنوية لمكتب الإحصاء الإسرائيلي ١٩٥٢-٢٠١٢.

٩ محمد صقر، التجارة الخارجية لإسرائيل حجمها-تركيبها-اتجاهاتها-سياساتها، (بيروت: الرسالة للطباعة، ١٩٧١)

١٠ التقارير السنوية لمكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي ١٩٥٢-٢٠١٢ .

١١ المصدر السابق.

١٢ محمد صقر،١٩٧١.

١٣ يحيى عرودكي، العلاقات الاقتصادية الخارجية لإسرائيل، (بيروت: مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير، ١٩٧١).

١٤ هاشم حسن الشهواني - «النشاط الإسرائيلي في القارة الافريقية»، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، المجلد٤،العدد٩،٢٠٠٨.

١٥ موقع الجزيرة الالكتروني،٢٥-٥-٢٠١٠ http://www.aljazeera.net

١٦ تقارير مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي١٩٥٢-٢٠١٢.

١٧ سيد عبد المجيد، «مبيعات الأسلحة الإسرائيلية إلى أميركا اللاتينية»، صحيفة الأهرام المصرية،١-٧-١٩٨٣.

١٨ صحيفة غلوبز الإسرائيلية،٢٣-٧-٢٠١٣.

١٩ فضل النقيب، اقتصاد إسرائيل على مشارف القرن العشرين، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١١)، ص١٢٦.

20 P6. Sharon sadeh. «israel's Beleaguered Defense Industry» , Middle East and International Affairs Journal.vol5.no1. march 2001

٢١ الموقع الالكتروني لوزارة المالية http://www.financeisrael.mof.gov.i

٢٢ حسين أبو النمل، الاقتصاد الإسرائيلي من الاستيطان الزراعي إلى اقتصاد المعرفة، ط٢ ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤).

٢٣ Sharon Sadeh ، مرجع سابق.

٢٤ تقارير مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي١٩٥٢-٢٠١٢.

25 World Trade Organization-WTO-. Trade Policy Review- Israel Revision WT/TPR/S/157/Rev.1

٢٦ تقارير مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي١٩٥٢-٢٠١٢.

٢٧ تقرير بنك إسرائيل لعام ٢٠٠١.

28 Rina Pridor, «Technological incubators programe».Office of the Chief Scientis, .2008. www.incubators.org.il.

29 Organization For Economic Co-operation and Development, OECD Investment Policy Reviews: Israel,2002

٣٠ تقرير بنك إسرائيل ٢٠٠٢.

٣١ تقرير بنك إسرائيل ١٩٩٩.

٣٢أرلي عيران، وولش ديفيد، دليل الاستثمار والتجارة والأعمال عابرة الحدود بين فلسطين و إسرائيل ،(القدس: مركز إسرائيل للأبحاث والمعلومات، ٢٠٠٨).

33 Jeremy Sharp . -«USA Aids to Israel», CongressionalRresearch Service, March2012.

34 Israels Business Enviroment.Economic Council, Government of Israel Economic Mission to Medwest.2008.

٣٥ صحيفة هآرتس الإسرائيلية ٧-٨-٢٠١٣.

36 Tamir Eshel,» Israel Inspired by Innovation Telecommunications Industry» ,The Israel Export & International Cooperation Institute Publication.

Tel Aviv, Israel, October 2010

٣٧ نشرات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي http://www.cbs.gov.il

٣٨ تقارير مكتب مركز الإحصاء المركزي الإسرائيلي١٩٥٢-٢٠١٢.

٣٩ المصدر السابق.

٤٠ Sharon Sadeh ، مصدر سابق.

41 Communication in Israel ,Foreign Trade Administration, Investment Promotion Center, Ministry of Industry Trade & Labor, State of Israel, June 2008

٤٢ تقرير بنك إسرائيل ٢٠٠٩.

٤٣ وهي استخدام تطبيقات تكنولوجية حديثة في معالجة الكائنات الحية بواسطة التعامل مع هذه الكائنات على المستوى الخلوي وتحت الخلوي، من أجل تحقيق أقصى استفادة منها، وذلك عن طريق تحسين خواصها وصفاتها الوراثية، وهي تركز على دراسة الجانب الجيني للكائن، وعلى طرق وتقنيات نقل الجينات من كائن إلى آخر لتعديل صفة ما أو تحسين عيب.

44 Israel's life Science Industry, Israeli Export & International Cooperation Institute, Ministry of Industry Trade & Labor ,Publications 2006

٤٥ تقارير مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي١٩٥٢-٢٠١٢.

٤٦ وليد حسن محمد « العلاقات الروسية الإسرائيلية بعد مؤتمر مدريد للسلام»، -مجلة دراسات دولية-جامعة بغداد-العراق- - المجلد١١-العدد٤٧-٢٠١١.

٤٧ صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية ٩-٧-٢٠١٣.

٤٨ مروة عبد المنعم، «صادرات إسرائيل لمصر»، الاهرام المصرية، ١-٤-٢٠١١

٤٩ تقارير مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي١٩٥٢-٢٠١٢.

50 Shemuel Meir, Strategic Implication Of The New Oil Reality, (Tel Aviv: Jaffee Center For Strategic Studies , 1986)

٥١ وليد حسن محمد، مرجع سابق.

٥٢ تقارير مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي١٩٥٢-٢٠١٢.

٥٣ محمد صقر، مرجع سابق.

٥٤ تقارير مركز الإحصاء المركزي الإسرائيلي١٩٥٢-٢٠١٢.

55 konitzki,lior, The Israel Export & International Cooperation Institute Publication, Israel Security & HLS Industry,1-2007

٥٦ تقارير مركز الإحصاء المركزي الإسرائيلي١٩٥٢-٢٠١٢.

٥٧ المصدر السابق.

الفصل السادس والعشرين

خاتمة

إسرائيل والعالم: التطور والمخاطر والمستقبل

د. عاطف أبو سيف

أولت إسرائيل اهتماماً كبيراً لعلاقاتها الدولية ولتحسين موقعها بين الشعوب ومكانتها بين الدول، منطلقة من حقيقة أن وجودها كان في الأساس نتيجة لقرار أممي جاء تتويجاً لدبلوماسية يهودية نشطة في بدايات القرن العشرين قامت بها شخصيات يهودية في عواصم الدول الكبرى مسنودة بدعم تلك الدول . إلا أن العنصر الأهم في ذلك أن إسرائيل التي سعت إلى تطوير قدراتها العسكرية والقتالية التفتت إلى ضرورة تعزيز علاقاتها مع دول العالم الخارجي لتجاوز حالة الحصار التي فرضها عليها إقليمها المعادي.

يمكن من خلال متابعة التحليل السابق للسياسة الخارجية الإسرائيلية خلال العقود الستة والنصف الماضية من عمر إسرائيل الذي قدمته فصول الكتاب، تلخيص أهم مزايا علاقات إسرائيل الدولية مع الدول والمناطق والمنظمات المختلفة في العالم في التالي:

عملت إسرائيل على السير في خطين متوازيين، عملت في الخط الأول على توسيع علاقاتها أفقياً عبر العمل على فتح علاقات جديدة مع دول جديدة بحيث يكون هدف هذا التوسع كسب المزيد من الأصدقاء وتقليص عدد الأعداء أو أولئك المؤازرين لخصومها العرب خاصة في إفريقيا وأميركا اللاتينية وآسيا، وهي بهذا تكسر جدران العزلة التي حاول العرب وحلفاءهم فرضها حولها. في الخط الثاني عملت على تعميق علاقاتها عمودياً مع الدول الغنية والقوية والمتطورة. ففي الوقت الذي كانت ترغب فيه زيادة عدد الأصدقاء فإن ثمة أصدقاء مرغوبين أكثر ويجب السعي لكسب ودّهم خاصة من يتمتعون بقوة وبتأثير عالميين مثل الصين وروسيا، أو إقليمي مثل الهند والبرازيل وتركيا ورومانيا وبولندا وأوكرانيا.

تميزت سياسة إسرائيل بالعمل على القفز خلف الجدران أو اتباع سياسة شدّ الأطراف من خلال تمتين علاقاتها مع الدول غير العربية في الإقليم مثلما هو الحال في علاقاتها التاريخية مع إيران قبل الثورة الإسلامية ومع تركيا حتى توتر العلاقة مع حكومة أردوغان والعلاقات التاريخية مع أثيوبيا ونيجيريا. وعادت إسرائيل في السنوات الأخيرة إلى السياسة نفسها من خلال تمتين علاقاتها مع دول حديثة الخلاف مع الدول العربية، مثل دولة جنوب السودان وإقليم كردستان حيث تكثر الاستثمارات الإسرائيلية، ودول حوض النيل ودول القوقاز. كما عملت على تفعيل أدوات مختلفة في مناطق مختلفة فهي دعمت قوى الاحتلال كما دعمت الدول المحتلة بعد التحرر. فمن جهة دعمت تجارب فرنسا النووية في إفريقيا كما اصطفت بقوة خلف جنوب إفريقيا العصرية فيما حاولت رشوة بعض الدول الإفريقية حديثة العهد بالاستقلال من خلال تقديم معونات من أجل إبعادها عن حلف عبد الناصر في الستينيات. كانت غاية كل ذلك دائماً إيجاد موطئ قدم في كل مكان.

ظلت الولايات المتحدة طوال العقود الماضية حتى اليوم حليف إسرائيل الأول. منذ التوجه الإسرائيلي نحو واشنطن عام ١٩٦٤ وحتى اليوم، واصلت واشنطن دعم إسرائيل مادياً وعسكرياً وعلى صعيد نقل العلوم والمعارف وعلى صعيد منح المزايا الاقتصادية. كما منحت إسرائيل فرصاً لم تمنحها لأي دولة في العالم. وبقيت واشنطن الدولة الأكثر التزاماً بمواقف اسرائيل السياسية في قضايا الصراع والأكثر تفهماً لها وحساسية لمصالحها، وسخّرت كل مصادر قوتها من أجل الدفاع عن تلك المصالح. وإن أي قراءة للسياسة الإسرائيلية لا تستقيم دون استحضار واشنطن ودورها. ويصدق القول إن مثل هذا الدور كان حيوياً في الحفاظ على إسرائيل. وفيما استطاعت كل دول العالم تفهم بعض النقد لإسرائيل، ظلت واشنطن عصية على مثل هذا الفهم متحملة مسؤولية التعنت الإسرائيلي في عدم تحقيق السلام واستلاب حقوق شعوب المنطقة. وفيما تمتعت إسرائيل بعلاقات دافئة تاريخياً مع كندا فإن صعود اليمين للحكم في السنوات الأخيرة أعطاها المزيد من الفرص لدفع علاقتها معها للأمام. أيضاً تدريجياً نجحت إسرائيل في تعزيز علاقاتها مع جارة كندا المكسيك. وشهدت العلاقات مع الأخيرة تقدماً في بعض الجوانب مثل التعاون العلمي وفي مجال البحث والتطوير في ظل نزوع المكسيك لتطوير حضورها في الساحة الدولية.

شهدت علاقات إسرائيل بأميركا اللاتينية مداً وجزراً مثلما هي مجمل علاقات إسرائيل بالعالم بشكل عام. فإسرائيل تمتعت دائماً بعلاقات طيبة مع الأنظمة القمعية حيث وفرت لها السلاح والتدريب، إلا أنها وبعد موجات التحول الديمقراطي التي تمت في نهاية السبعينيات والثمانينيات خسرت تلك العلاقة بسبب صعود النخب السياسية اليسارية التي عانت من قمع الطغاة الذين دعمتهم إسرائيل. مرة أخرى بعد التحول في بنية النظام الدولي وطغيان المصالح الاقتصادية والتجارية على توجهات دول أميركا اللاتينية الكبرى استعادت إسرائيل بعض الدفء في العلاقات مع بعض الدول دون أن تنجح في إحداث اختراق كبير فيها بسبب النفوذ الواسع الذي تمتع به الزعيم الفنزويلي الراحل «شافيز». وهي الملاحظة التي تثير تساؤلاً حول فرص إسرائيل في إحداث اختراق أكبر في القارة اللاتينية بعد رحيل شافيز.

فيما تشعر إسرائيل بالقلق من تراجع الدعم السياسي الأوروبي الغربي فإنها مرتاحة لعمق علاقتها مع أوروبا الشرقية.

إن أكثر ما يقلق إسرائيل هو تنامي حركات المقاطعة التي لم تعد محصورة في قضية المستوطنات ومنتجاتها، بل باتت تشمل كل ما له علاقة بها من شركات ومؤسسات وجمعيات وشخصيات عاملة في دعم الاستيطان، ومركز هذه النشاطات هو أوروبا الغربية. كما أن مواقف دول أوروبا الغربية السياسية أكثر نقداً لتل أبيب من كل دول المجتمع الغربي. تدلل كل الشواهد على عمق علاقات إسرائيل مع الجزء الشرقي من القارة العجوز حيث فتح انهيار جدار برلين فرصاً كبيرة أمامها من أجل استعادة العلاقات الذهبية التي تمتعت بها في أول سني عمرها في نهاية الأربعينيات. سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو العسكري أو العلمي فإن هذه العلاقات قوية ومتينة وتشهد نمواً متزايداً عاماً بعد عام. إن الأرقام والبيانات والمواقف تشهد على ذلك بوضوح. والمفارقة أن الأوروبيين الشرقيين باتوا هم أصدقاء إسرائيل حول طاولة الاتحاد الأوروبي فيما نقادها هم الغربيون.

أما العلاقات مع روسيا فتتراوح بين التراجع المحتمل وفرص التطور، حيث أن روسيا التي تحاول القفز إلى الحلبة الدولية من جديد بعد تراجع دام لسنوات بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، تجد نفسها أقرب إلى إيران وسورية والفلسطينيين حلفاءها التقليديين في ظل إصرار إسرائيل على المظلة الأمريكية. من جهة أخرى فإن العلاقات مع موسكو تحسنت على صعيد التعاون التجاري والمشاريع المشتركة خاصة في مجالات أبحاث الفضاء، كما أن ثمة مليون إسرائيلي من أصول روسية وهو ما يشكل احتياطيا مهما لفرص تطور العلاقات. رغم ذلك فإن روسيا العائدة ستحاول الاستفادة من العلاقات مع تل أبيب في أكثر من مجال دون خسارات إقليمية كبرى، وهو ما تدركه إسرائيل. من جانب آخر شكل تفكك الاتحاد السوفييتي ومحاولة بعض جمهوريات الاتحاد السابق الفكاك من الهيمنة الروسية فرصة لإسرائيل لتعزيز شبكة علاقاتها في مناطق حساسة إستراتيجياً بالنسبة لها مثل آسيا الوسطى والقوقاز. وفعلاً حققت إسرائيل الكثير من النجاحات في علاقاتها مع بعض دول القوقاز مثل أذربيجان وبعض دول آسيا الوسطى حيث تقترب بذلك أكثر من المناطق المحيطة بخصمها اللدود إيران من جهة الشمال ومن جهة الشرق. فيما أخذت علاقاتها مع دول البلطيق السوفييتية السابقة صبغتها الخاصة من علاقات تل أبيب بالاتحاد الأوروبي الذي انضوت معظم بلدانها إليه. وبشكل عام ما لم يحدث متغير مهم فإن مثل هذه العلاقات ستظل تشهد نمواً كبيراً يعزز توجهات السياسة الخارجية الإسرائيلية.

شهدت علاقة إسرائيل بتركيا تحولاً غير مسبوق في السنوات العشر الأخيرة. رغم ذلك فإن تعمقاً في وضع تركيا لا يكشف فقط عن تدهور علاقتها مع إسرائيل، بل عن بداية انحسار في قوة تأثيرها في المنطقة. بالنسبة لإسرائيل فإن تراجع العلاقات مع أنقرة لم يكن إلا جزءاً من تراجع أشمل في نفوذ أنقرة الإقليمي، حيث تحولت سياسة «تصفير الأزمات» التي تحدث عنها أوغلو في مطارحته الشهيرة حول العمق الإستراتيجي[1] إلى «اندلاع» أزمات مع كل الجيران: أزمة مع سورية بسبب رغبة أردوغان في الانخراط في الحرب على الأسد، أزمة مع إيران بسبب المشروع النووي، أزمة مستمرة مع اليونان وقبرص خاصة حول آبار الغاز والتنقيب في البحر المتوسط، أزمة مع مصر وصراع مع المؤسسة العسكرية المصرية. في نهاية المطاف فإن إسرائيل ليست وحيدة في خسارة أنقرة. النتيجة الأخرى لهذا أن أحد الحلول التي قد تلجأ لها تركيا هي إعادة تربيط علاقاتها مع تل أبيب تحت ضغط جنرالات الجيش الراغبين في إعادة اللحمة مع المؤسسة العسكرية

الإسرائيلية خاصة بعد أن توجهت الأخيرة لفتح علاقات مع عدو تركيا اللدود: اليونان.

نجحت إسرائيل في تمتين علاقتها مع الصين على دفعات ومراحل رغم عدم مقدرة هذا التقدم في العلاقات على إحداث تحول في مواقف الصين من الصراع. انطلقت إسرائيل في مقاربتها للصين من المنطق نفسه الذي حكم سياستها الدولية والمتمثل بعدم ترك الفجوات تتسع مع القوى الكبرى في العالم، ومحاولة ردمها ولو استغرق الأمر سنوات. استخدمت إسرائيل الحوافز العسكرية حيث التكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية في السلاح الغربي والشرقي أيضاً، كما استخدمت التعاون العلمي للغايات العسكرية والمدنية الربحية في تسخين العلاقات مع بكين. الأمر شبيه بما حدث مع الهند التي اعتبرت لعقود أهم حليف للعرب حيث نجحت جهود تل أبيب في تمتين العلاقات مع نيودلهي. مقولات كثيرة استخدمت من أجل تبرير هذا التقارب لكن المؤكد هو أن إسرائيل نجحت في تقديم هذا التقارب بوصفه منفعة متبادلة خاصة بالنسبة للهند التي رأت في تكنولوجيا السلاح الإسرائيلي مدخلاً آخر للتفوق في صراعها المحموم مع جارتها باكستان. تبحث إسرائيل عن سبل تمكين هذه العلاقات حتى من خلال ربط جسور التشبيك بين اللوبي الصهيوني في واشنطن ونظيره الهندي هناك. رغم ذلك حرصت نيودلهي على عدم توتير علاقتها مع الدول العربية.

تواصل إسرائيل مساعيها لإحداث اختراقات في آسيا. العلاقات الإسرائيلية مع بعض دول آسيا خاصة القوى الاقتصادية فيها مثل اليابان وتايلاند وهونغ كونغ وتايوان جيدة. بيد أنها تواصل العلاقات منخفضة الوتيرة مع بقية الدول حيث تُفَعل مع بعضها الحوافز العسكرية ومع البعض الآخر الاقتصادية على أمل إحداث تغيير في مواقف تلك الدول في لحظة ما. وفلسفة إسرائيل في ذلك هو تعزيز حضورها الآسيوي، حيث الجغرافيا التي تعيش فيها. وفيما يبدو وضع إسرائيل في العقد الأخير أفضل مما كان في الفترات السابق آسيوياً فإن مثل هذا التحسن مرشح لأن يشهد تقدّما في السنوات القادمة ما لم تحدث تطورات إقليمية ملفتة خاصة مع تقدم علاقات إسرائيل مع كل قوى آسيا الكبرى المتمثلة في الصين والهند واليابان.

كان الطموح النووي الإيراني طوال السنوات العشر الماضية واحدا من أهم مكامن قلق إسرائيل، وأثّر بشكل واضح على أهداف سياستها الخارجية وتفاعلات علاقاتها الدولية. ونجحت إسرائيل عبر مدّ وجزر في جعل العالم الغربي تحديداً وبمستويات مختلفة يشاركها القلق نفسه، لكنها فشلت في إقناعه بكيفية التصرف والرد على هذا الطموح. إن أكبر المخاطر التي قد تواجهها إسرائيل، بالنسبة لصانعي السياسة فيها وإستراتيجييها، هو أن تترك للتصرف وحيدة مع هذا الملف حين يرفع المجتمع الدولي يده ويبدأ بالتكيف مع طهران النووية تدريجياً مثلما حدث مع كوريا الشمالية.

أولت إسرائيل أهمية خاصة لإفريقيا منذ البداية، لجملة أسباب، يتعلق بعضها بالحرب الدبلوماسية المضادة التي شنتها ضد مصر في عهد الرئيس جمال عبد الناصر. بحلول عام ١٩٦٣ كان لدى إسرائيل ٢٢ سفارة في إفريقيا وبحلول عقد السبعينيات كانت تل أبيب تقيم علاقات مع ٣٣ دولة في القارة متجاوزة التأثير السياسي العربي حتى حلول حرب ١٩٧٣ وسياسة النفط العربية، ومتخطية تبعات الحرب الباردة وحالة الاستقطاب وتصاعد الوطنية الإفريقية. يقدم زاخ ليفي تحليلاً مكثفاً لتلك الفترة التي حققت فيها إسرائيل اختراقاً مهولا في الساحة الإفريقية منذ نهايات العقد الخامس

وحتى منتصف العقد السابع من القرن الماضي باستخدام السلاح والزراعة والمال والتجارة وغيرها.[2] أعادت إسرائيل بعد الحرب الباردة مرة أخرى تكثيف حضورها في القارة السمراء كما تكشف فصول الكتاب باستخدام الأدوات ذاتها: المساعدات والتدريب والدعم الفني، كما ساهمت في توفير سلاح لعمليات التطهير العرقي في رواندا عام ١٩٩٤.

شهدت علاقة إسرائيل بأستراليا ثباتاً واضحاً باستثناء فترات قصيرة لم تنجح في إحداث تحول في الموقف الأسترالي المنحاز بشكل كبير لصالح إسرائيل. في المقابل ورغم حدوث بعض التحول في موقف نيوزلندا ودول الباسيفيك، إلا أن إسرائيل ما زالت تتمتع بعلاقات جيدة في تلك المناطق النائية من العالم. وهي علاقات لا تلعب السياسة والمواقف ولا المصالح الاقتصادية أي دور فيها بقدر ما تؤثر عليها فعالية المواقف الإسرائيلية والمقاربات الإسرائيلية المختلفة تجاه المنطقة في ظل غياب أي فعالية عربية هناك. بالطبع استخدمت إسرائيل المعونات العسكرية في بعض الأحيان، وساهمت في إحداث انقلابات عسكرية لصالح بعض النخب الموالية لها، إلا أن التحولات الدولية والإقليمية جعلت التدخل الإسرائيلي هناك أكثر حذراً، وهو ما يفتح الباب لتراجع هذا الدور فيما لو توفرت سياسات ودبلوماسية مقابلة.

كما أن عدم الاستقرار في الإقليم الشرق أوسطي يحمل تحديات كبرى ويرفع من منسوب الخطر بالنسبة لوضع إسرائيل، حيث أن أي تبدل في الإقليم قد يجر معه تبدلات أوسع. وكما يقول «شلومو حسون» في تقدير لوضع إسرائيل الجيوإستراتيجي فإن التحدي الحقيقي الذي يواجه إسرائيل ليس الفلسطينيين بل التحولات الدولية والإقليمية والمحلية التي تجري حولها.[3] وهذا يشمل بالطبع علاقات إسرائيل مع الدول العربية التي تشهد تقدماً تجارياً بفعل نجاح إسرائيل في تصدير بضائعها عبر طرف ثالث لأسواق الخليج والمغرب العربي ناهيك عن مصر والأردن. بيد أن ثورات الربيع العربي تنذر، رغم انغماس سكان بلدان الربيع العربي بقضاياهم الداخلية، بزيادة الوعي القومي والعروبي، خاصة إذا ما رغبت النخب الجديدة في استخدام الصراع العربي الإسرائيلي في أجندتها الداخلية. وعليه فإن عدم الاستقرار هذا سيقود إلى عدم استقرار في علاقات إسرائيل العربية.

لم يختلف تصرف إسرائيل في الأمم المتحدة منذ قبولها عضواً فيها، فهي تعرف أهمية بقائها في المؤسسة الدولية، وتعرف أن الشيء الوحيد الذي يمنحها شرعية وجودها بجانب قوة جيشها وفرضها لنفسها بالقوة على المنطقة هو عضويتها في المنظمة الدولية، ولكنها في الوقت نفسه، واصلت رفض التعاون معها والانصياع لأحكام ميثاقها وواصلت رفض قراراتها. ولم يتغير هذا السلوك بالمطلق طوال ستة عقود حيث كان الإسناد الأميركي لتل أبيب في أروقة الأمم المتحدة يكفي لعدم أخذ أي انتقاد لإسرائيل على محمل الجدّ. إن سياسة أن تكون داخل المؤسسة وتنأى بنفسك عنها نجحت حتى الآن في تجنيب إسرائيل مخاطر الخروج من المؤسسة الدولية، كما حمتها من نتائج قراراتها التي تعتبرها إسرائيل في غير مصلحتها.

وتميزت سياسة إسرائيل في مقاربتها الخارجية بشكل عام بعدم التغيب عن المحافل الدولية سواء في المؤسسات الكبرى مثل الأمم المتحدة ومنظماتها وهيئاتها أو في المؤسسات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو وميركسور، فهي رغم مواقف الاتحاد السياسية مازالت تحافظ على علاقات تجارية وعلمية وعسكرية معه تعود عليها بالنفع الكثير. ورغم دعوات الكثيرين في إسرائيل إلى وقف كل الاتفاقيات مع الاتحاد بعد قراره الأخير بشأن بضائع المستوطنات، إلا

أن إسرائيـل رغـم غضبهـا الشـديد، لم تتخـذ أي موقـف عقـابي تجـاه الاتحـاد. تواصـل إسرائيـل عـلى المسـتوى نفسـه اقترابهـا مـن حلـف الناتـو محاولـة تجـاوز عقبـات الـصراع العـربي الإسرائيـلي وتقديـم نفسـها بوصفهـا الأجـدر بشراكتـه من بـين كل دول المتوسـط أو الشرق الأوسـط بسـبب تفوقهـا العسـكري ومـا تدعيـه مـن اشـتراكها مـع الحلـف في المخاطـر نفسـها. كـما تواصـل البحـث عـن شراكات جديدة مـع قـوى إقليميـة جديـدة مثـل «ميركسـور»، حيـث وقعـت معـه اتفاقيـات تجـارة حـرة تواصـل الحفـاظ عليهـا وتواصـل تطويرها.

تطور علاقات إسرائيل الدولية

يمكن من التحليل السابق الذي قدمته فصول الكتاب تقسيم مراحل تطور العلاقات الدولية لإسرائيل إلى ثلاث مراحل أساسية اختلفت فيها التهديدات التي حكمت صيرورة إستراتيجيات إسرائيل في تطوير سياساتها الخارجية ومقاربتها للدول وللتكتلات في العالم.

اولاً: مرحلة البدايات والحرب الباردة

شكلت هذه المرحلة السنوات الأولى من عمر الدولة التي وجدت أنها بحاجة كبيرة لأن تثبت نفسها في مجتمع الدول الذي كان له الفضل الكبير في إيجادها. إن أهم ما ميز تلك الفترة أن إسرائيل التي فرضت على المجتمع الدولي بواسطة قرار كان للدول القوية فيه دور أساسي، رهنت مصيرها من البداية بهذه الدول، وتحديداً المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة. وأهم ما ميز علاقات إسرائيل الدولية في تلك الفترة التالي:

١. تركزت غايات السياسة الإسرائيلية الخارجية على تعزيز شرعية الدولة الجديدة، حيث كان كل اعتراف من قبل أية دولة في العالم يعني تخفيفاً لجدار العزلة وتعميقاً لوجود إسرائيل في المجتمع الدولي. لذا فقد اكتسب نسج العلاقات والبحث عن أصدقاء واستغلال نفوذ الجاليات ومصادر القوة المختلفة الناعمة منها (المساعدات والتجارة) أو الخشنة (تصدير السلاح) دوراً مهماً في هذا السياق. لقد شكل البحث عن الشرعية أكبر تحدٍّ واجهته إسرائيل في العقود الأولى من عمرها.

٢. كان على إسرائيل بناء علاقات مع دول بعيدة وليست قريبة، فيما كانت حدودها تشتعل بالحروب مع كل جيرانها كما مع الشعب الذي بنيت على أرضه، وهو ما تطلب القفز خارج حدود الإقليم بحثاً عن علاقات دافئة مع الدول على اطراف الإقليم. وهو ما تجسد في نسج العلاقات مع إيران الشاه ومع تركيا. ووفق فهم إسرائيل لأهمية الأطراف في تشتيت ثقل المركز، فقد حاولت إسرائيل الأمر ذاته في إفريقيا، حيث عملت على تطوير سياساتها مع أثيوبيا من أجل محاصرة مصر بدول منابع نهر النيل.

٣. لقد ترافق تأسيس دولة إسرائيل مع مرحلة تفكيك الاستعمار ورحيل جيوش المستعمرين ونيل الكثير من دول العالم لاستقلالها. لقد شهد عقدا الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين ارتفاع عشرات الأعلام الجديدة أمام مبني الأمم المتحدة في نيويورك وهي أعلام في جلّها إفريقية وآسيوية وأميركية لاتينية.

إن الأغلبية التي نجح حلفاء إسرائيل في واشنطن وأوروبا في تأمينها لها في الأمم المتحدة والتي جعلت من قرار التقسيم أمراً ممكناً وكذلك قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة، لم تعد موجودة بالمطلق، وصارت إسرائيل تعاني من جملة من القرارات التي تدين تصرفاتها. وربما كان التجسيد الفعلي لمثل هذا التغير تم في العام ١٩٧٥ حيث تم اعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية وقبول منظمة التحرير ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني.

لقد كانت الدول الخارجة من نير الاستعمار تنظر إلى إسرائيل بوصفها دولة استعمارية كولونيالية حليفة للقوى الاستعمارية التي نهبت خيرات بلادها واحتلتها لسنين طويلة. وعليه كان ينظر للصراع ضد إسرائيل بوصفه استمرارا للنضال ضد الاستعمار الذي كانت تقوم به هذه البلدان، ما انعكس على نمط التصويت داخل المؤسسات الدولية.

٤. وعليه شكل انحياز إسرائيل للمعسكر الغربي خلال الحرب الباردة تحدياً آخر تمثل في قطع علاقاتها مع كل دول وسط أوروبا وشرقها باستثناء رومانيا، وامتد القطع ليشمل علاقات مختلفة في آسيا وإفريقيا أيضاً، خاصة مع النشاط الدبلوماسي العربي في منظمة عدم الانحياز. ورغم ما وفرته الحرب الباردة من فرص ساهمت في تثبيت جذور إسرائيل خاصة عبر توظيفها لأهمية دورها كخط الهجوم الأول في قلب الشرق الأوسط لو اندلعت حرب، فإن الحرب الباردة جلبت لإسرائيل بعض التحديات التي اقتضت تطوير سياسات اقتصادية وتبادلية مختلفة لتجاوز أحزمة المقاطعة المختلفة التي نتجت عن هذه الحرب.

ثانياً: مرحلة بعد الحرب الباردة

رغم حالة المدّ الكبير التي شهدتها علاقات إسرائيل الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، وانطلاق قطار عملية السلام مع العرب والفلسطينيين، إلا أن إسرائيل شعرت بجملة من التهديدات التي قد تمس علاقاتها الدولية. وعليه شكلت نهاية الحرب الباردة جملة من الفرص ومجموعة من التحديات التي تمثلت في التالي:

١. نمو قلق إسرائيل من احتمالية تراجع مكانة إسرائيل في أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، وبالتالي تدهور مستوى العلاقة مع واشنطن. تمت في ظل هذا القلق الإحالة للدور الوظيفي الذي قامت به إسرائيل كجبهة متقدمة في أي صدام محتمل مع المعسكر الشرقي، وهو ما جعلها تتمتع بالسلاح والمال والدعم السياسي. إنه النقاش ذاته الذي دار حول مستقبل حلف الناتو في ظل تغير السياقات الدولية التي انتجت الحاجة له، خاصة بعد تفكك حلف وارسو. وكما وجدت مقررات الحلف مهام جديدة للحلف فإن أولويات السياسة الخارجية الأمريكية لم تسقط إسرائيل من سلمها، بل إنها رفعت من المكانة التي تقوم بها إسرائيل في تحصين المصالح الأمريكية في المنطقة.

٢. بالقدر الذي دفع انطلاق عملية السلام العديد من الدول لتطبيع علاقاتها مع إسرائيل، كان يمكن له أن يدفع لتخفيف حماسة الدول الصديقة لدعم إسرائيل مادياً وعسكرياً. كان القلق الإسرائيلي يتمثل في الخوف من أن يتراجع اهتمام الدول الصديقة خاصة في أميركا الشمالية وأستراليا وغرب أوروبا بإسرائيل حين يشعرون أن إسرائيل لم تعد في خطر، وأنها باتت تقيم علاقات مع ألد أعدائها.

٣. تغلبت إسرائيل على مخاطر هذا القلق من خلال التأكيد لأصدقائها أن السلام الحقيقي مع العرب بحاجة لإسرائيل قوية من أجل حمايته، وأنه ما لم يتحقق السلام الشامل، فإن إسرائيل يجب أن تتصرف كأنها في حالة حرب وأن الدعم العسكري لها يجب أن لا يتوقف. مثلاً رغم سقوط الصواريخ العراقية على تل أبيب فإن إسرائيل ربما كانت الرابح الأكبر من تبعات الحرب، حيث أمّنت لها نتائج الحرب المزيد من بطاريات الباتريوت وينسحب الأمر ذاته على حرب الخليج الثانية وما جلبته لإسرائيل من بوارج الدولفين الألمانية.

٤. ازدياد الدور الذي باتت المؤسسات الدولية تلعبه في صناعة السياسة الدولية، حيث إن الشلل الذي شهدته المؤسسة الدولية بسبب حالة التوازن الذي انتجه هيمنة القطبين على مقاليدها خلال الحرب الباردة، تراجع مع وجود تنام لدور هذه المؤسسات في اتخاذ بعض القرارات من أجل فرض رغبة المجتمع الدولي، كما هو الحال في الحروب التي نتجت عن تفكك يوغسلافيا أو حرب الخليج أو بالإطاحة الناعمة بجنوب إفريقيا العنصرية.

٥. لم تكن إسرائيل ترغب أن ترى نفسها عرضة لمباغتة في هذا الشأن، لذا لا بد من توسيع مشاركة إسرائيل في التفاعل الدولي والمناقشات التي تجري في أروقة المؤسسات الدولية. وعليه عملت إسرائيل من أجل زيادة تفاعلها مع المؤسسات الدولية من جهة تأمين مشاركتها السياسية وتلك الخاصة بجهود فرض السلام في الخارج. لقد شارك الجنود الإسرائيليون في مهام حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في أكثر من مكان في العالم، مثلاً شاركت قوات إسرائيلية في مهمة حفظ السلام في أنغولا عام ١٩٩٤، كما شاركت في بعثة الأمم المتحدة للإشراف على الانتخابات في جنوب إفريقيا. كما سعت إسرائيل إلى تعميق علاقاتها مع التحالفات العسكرية الدولية، مثل حلف الناتو وقبلت المشاركة في برامجه الإقليمية بجانب بعض الدول العربية من أجل ضمان تعزيز الصورة التي تحاول نقلها عن جيشها بأنه جيش مسالم، وليس عدوانياً، حتى لا تتعرض لقرارات دولية قاسية.

ثالثاً، مرحلة الألفية الجديدة (ما بعد الحادي عشر من أيلول)

بعد دخول الألفية الجديدة ظهرت مجموعة أخرى من الفرص والتحديات التي واجهت السياسة الخارجية الإسرائيلية تمثلت أهمها في التالي:

١. وعي سياسي أكبر بين دول العالم خاصة الصديقة في أوروبا الغربية بشأن الصراع وارتفاع وتيرة النقد الموجه لإسرائيل ولمواقفها. لم تعد حتى أوروبا الغربية تقبل أعذار إسرائيل ورميها الحمل على الفلسطينيين. تبني الاتحاد الأوروبي مع العام ١٩٩٩ مقررات قمة برلين التي أشارت لأول مرة لاستعداد الاتحاد للاعتراف بالدولة الفلسطينية. ولن تمر أشهر قليلة حتى تجد إسرائيل نفسها أمام انتقادات مهولة من كل صوب وحدب خاصة مع اندلاع انتفاضة الأقصى، والمشاهد البشعة للجيش الإسرائيلي يقتل الفلسطينيين ويدمر ممتلكاتهم. لقد ترجم المجتمع الدولي قلقه هذا عبر الفتوى التي صدرت عن محكمة لاهاي وعبر مجموعة من القرارات الأممية التي رأت فيها إسرائيل نزعاً للشرعية عنها. رغم هذه التحديات، فقد نجحت إسرائيل في تعويض خسارتها في أوروبا الغربية بتعميق علاقاتها المستعادة مع أوروبا الشرقية. ففيما كان الاتحاد الأوروبي وكل أوروبا تصوت مع

الفلسطينيين أو تمتنع عن التصويت في الأمم المتحدة عام ٢٠١٢، كانت «التشيك» مرة بعد أخرى تثبت نوعية علاقاتها الجديدة مع تل أبيب.

اعتمدت إسرائيل على التوسع الأفقي مرة أخرى في ساحات جديدة من أجل ضمان تعويض أي تراجع في «حزام» الشرعية التي تمنحها إياه تلك العلاقات. المستوى الآخر من ردة الفعل كان اعتماد إسرائيل منهجية فصل المسارات في العلاقات بحيث لا تتأثر علاقاتها الاقتصادية والعسكرية والعلمية من تدهور علاقاتها السياسية. كان هذا المنهج أكثر ووضوحاً في حالة الاتحاد الأوروبي، إذ لا يهم الموقف السياسي طالما لا يقود إلى تدهور في جوانب العلاقة الأخرى. إنه المنطق نفسه الذي يحكم العلاقات مع الهند والصين والبرازيل والمكسيك الآن.

٢. تنامي أدوار الجهاد العالمي في الساحة الدولية، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول. صحيح أن إسرائيل نجحت في ربط عدوانها على الشعب الفلسطيني وضد تنظيماته بالحرب ضد تنظيمات الإرهاب الدولي، خاصة «القاعدة» مختلقة روابط وهمية بينهما، إلا أن التحدي الأكبر بالنسبة لإسرائيل كان نشاط هذه التنظيمات ضد أهداف إسرائيلية سواء في أميركا اللاتينية أو أوروبا الشرقية أو إفريقيا. يتعلق الأمر ذاته بالنشاط الاستخباراتي للدول المعادية مثل إيران في بعض دول أوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية.

بعبارة أخرى شكل تنامي دور الجهاد العالمي والاستخبارات المعادية مهمة وتحدياً للسياسة الخارجية الإسرائيلية من أجل تعزيز العلاقات مع بعض الدول وتقديم حوافز لها من أجل ضمان علاقات قوية في المجال الاستخباراتي، مثلما هو الحال مثلا مع أذربيجان.

٣. عملت إسرائيل أيضاً على رفع وتيرة خطابها المعادي للإرهاب ليس من خلال التوجه إلى الدول التي تتعرض لمخاطره، بل أيضاً من خلال محاولة التعاون مع الدول التي تعتبر تربة خصبة لترعرعه، وهي تلك الدول المجاورة للدول المعادية لإسرائيل، مثل دول وسط آسيا والقوقاز، أو تلك التي توجد علاقات قوية بينها وبين تلك الدول. لم يقتصر الأمر على محاربة التحديات مع الحلفاء، بل أيضاً تطلب فتح علاقات جديدة تقدم خلالها إسرائيل «جزرات» كثيرة على قاعدة التهديد المشترك.

٤. ارتبط ذلك بتنامي دور الإعلام العالمي في توجيه السياسات العالمية للدول من خلال التأثير المتواصل على الرأي العام. لقد باتت الصورة تتحدث أكثر من الخطاب الحكومي، ولم يعد هناك حدود لمدى انتشار الصورة مثلما حدث في صورة الطفل الفلسطيني محمد الدرة، ولحالات الإعدام القاسية التي كان ينفذها الجيش الإسرائيلي. الجانب الآخر من هذه النقطة هو تنامي الدور العربي في الإعلام العالمي مع ظهور فضائيات عربية ذات تأثير ووزن عالمي مثل «الجزيرة» و«العربية»، وما قامتا به من نقل للصورة بعيون عربية على الأقل فيما يتعلق بانتهاكات إسرائيل، ووجود قنوات باللغة الإنكليزية ليست ذات مرجعية غربية مثل الجزيرة بالإنكليزية و «تلفزيون برس TV Press » التابع لإيران الذي يبث من لندن، وغيرهما.

تحديداً في تلك الفترة، بدأت إسرائيل تطوير دبلوماسيتها العامة خاصة بعد حربها على لبنان عام ٢٠٠٦

لمحاربة ما تسميه بتدهور صورة إسرائيل في العالم، حيث باتت الكثير من شعوب العالم تنظر لإسرائيل بوصفها تهديدا للأمن والسلم الدوليين مثل الاستطلاع الذي تم عام ٢٠٠٣ حيث اعتبر أغلب مواطني دول الاتحاد الأوروبي إسرائيل أكثر دولة تهدد الأمن والسلم الدوليين.

٥. تزايد اهتمام قوى من خارج المجتمع الغربي بالمنطقة، حيث لم يعد الاهتمام بها محصوراً بالولايات المتحدة وبقوى أوروبا الغربية الكبرى بريطانيا وفرنسا وألمانيا. لقد بات الاهتمام الصيني والهندي أكثر تعبيراً عن نفسه سواء من خلال التدخل بكل تفاصيل المنطقة أو من خلال تكثيف تعاونهما مع دول المنطقة الأساسية. إلى جانب ذلك وبموازاته، ما حدث من محاولة روسيا استعادة دورها في العالم وخاصة في المنطقة. شكلت الاستفاقة الروسية تحدياً جديداً أيضاً للسياسة الإسرائيلية.

بمجملها، فإن هذه التطورات تطلبت توجهات إسرائيلية جديدة لتطوير سياسة صينية وهندية وروسية تتلاءم مع نزعات تلك الدول لتفعيل أدوارها في المنطقة، وعليه عملت إسرائيل على تعميق علاقاتها مع القوى الصاعدة في محاولة أولاً للاستفادة من تنامي قوتها في السياسة الدولية، ولعدم تركها عرضة للتأثيرات العربية فقط. ووجدت إسرائيل في قوة صناعاتها العسكرية مدخلاً مهماً يمكن له أن يعوض أهمية النفط العربي.

الاستفادة من المتغيرات الدولية

وظفت إسرائيل، منذ تأسيسها، التغير في البيئة الدولية لصالح تطوير علاقات جديدة مع دول كانت علاقتها معها في الماضي ضعيفة أو محدودة أو معدومة. ويمكن ملاحظة هذا التوظيف عبر مراحل مختلفة. ربما كانت أولى تلك المتغيرات سبقت وجود دولة إسرائيل، وتمثلت في نتائج الحربين العالميتين الأولى والثانية. فبعيد الحرب الأولى استصدرت الحركة الصهيونية وعد بلفور من بريطانيا المنتدبة على فلسطين، وبعيد الحرب الثانية استصدرت قرار التقسيم الذي منح اليهود وطناً قومياً في فلسطين. وما بين الحربين استغلت الحركة الصهيونية البيئة الدولية المضطربة وتزايد العداء لليهود من قبل ألمانيا النازية من أجل تهجير اليهود إلى فلسطين مستخدمة تعاطف بريطانيا الانتدابية في بناء مستعمرات ومدن على أرض الفلسطينيين من أجل تصوير الأزمة على أنها حرب أهلية بين شعبين لا بدّ من اقتسام الأرض بينهما، وهو ما حدث في قرار التقسيم ضمن خطة ورؤية مدروسة بعناية.

تمثلت ثاني هذه المراحل بتطور الحرب الباردة بعد الأزمة الكورية، حيث اختارت إسرائيل أن تصطف إلى جوار المعسكر الغربي. كان الساسة الإسرائيليون وتحديداً بن غوريون وشاريت في ذلك الوقت مقتنعين بأن على إسرائيل دائماً أن تقيم علاقات مع الدول الكبرى. ورغم أن الاتحاد السوفييتي كان قوة عظمى مثل الولايات المتحدة إلا أنه بمجموع القوة فإن المعسكر الغربي كان يضم قوى كبرى أكثر فهو يضم إلى جانب الولايات المتحدة بريطانيا وفرنسا – وهما عضوان في مجلس الأمن- وكندا وأستراليا وغرب أوروبا الغنية والمتقدمة مقابل دول وسط أوروبا وشرقها والعالم الثالث حليف موسكو.

أدركت إسرائيل أن اصطفافها مع المعسكر الغربي سيجلب خسارات دبلوماسية، والمغامرة بفرص تعاون محتملة

مـع دول المعسـكر الشرقـي، لكنهـا في نهايـة المطـاف فضلـت أن تصطـف إلى جـوار الـدول التـي اعتقـدت بأنهـا سـتمدها بالمال والسـلاح وتقيـم معهـا علاقـات اقتصاديـة تعوضهـا عـن تلك الخسـارات.

وتأسيساً على السابق، استفادت إسرائيل بشكل كبير من هذا الاصطفاف، ومن الفرص التي وفرتها الحرب الباردة في تأمين شحن متواصل للسلاح ولخبرات تطويره، حيث قدمت نفسها بوصفها الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط الحليفة بشكل كامل للمعسكر الغربي، وهي ذراعه عند نشوب أي توتر في المنطقة حول آبار النفط أو غيره. كان هذا السلاح مصحوباً بمساعدات مالية واتفاقيات اقتصادية وتجارية فتحت آفاقاً واسعة أمام إسرائيل. يمكن ضمن هذا السياق مثلاً فهم المعاملة التفضيلية التي منحتها المفوضية الأوروبية لإسرائيل حتى باتت تقريباً العضو غير العضو في الجماعة الاقتصادية الأوروبية.

التغير الثالث الذي وظفته إسرائيل هو انتهاء الحرب الباردة. شكل انهيار جدار برلين والتبدل في بنية النظام الدولي تحولاً كبيراً في سياسات إسرائيل الدولية، حيث ركزت إسرائيل الكثير من جهدها على تثوير علاقاتها مع دول وسط وشرق أوروبا وجمهوريات الاتحاد السوفييتي السابقة في أوروبا ووسط آسيا. وأعملت إسرائيل أدوات مختلفة في تفعيل هذه العلاقات وفق الأهمية الجيوإستراتيجية لكل دولة ضمن أولويات السياسة الخارجية لإسرائيل ومنطلقاتها. انصب جزء كبير من هذا الجهد على إعادة العلاقة مع وسط أوروبا وشرقها ضمن حاجات تلك الدول للتقرب من واشنطن أولاً ومن غرب أوروبا ثانياً.

ساهمت إسرائيل في الكثير من هذا القرب عبر تأثيرها على صنّاع القرار في واشنطن، وعليه فإن بعض دول هذه المنطقة وصلت لدرجة أن صارت حليفا إستراتيجيا لإسرائيل وتتبنى مواقفها السياسية بشكل كامل مثلما هو الحال في التشيك. كما غلب الهاجس الأمني والاقتصادي على مقاربة إسرائيل لدول الاتحاد السوفييتي السابقة خاصة في ظل التحولات الإقليمية ونزوع طهران وإصرارها على امتلاك السلاح النووي. ضمن هذا فإن العلاقات مع دول وسط آسيا والقوقاز يمكن لها أن تساهم في تطويق التهديد الإيراني خاصة مع تراجع العلاقات مع تركيا. كان الجانب الآخر المكمل، التمدد الثاني في إفريقيا، خاصة حول الحدود العربية في جنوب السودان ونيجيريا وأثيوبيا وجيبوتي.

أما التغير الرابع الذي وظفته إسرائيل بنجاح لخدمة علاقاتها الدولية، فكان انطلاق عملية السلام بينها وبين العرب بعد عقد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ في العاصمة الإسبانية. شهدت الفترة التي تلت انطلاق عملية السلام توسعا كبيرا في علاقات إسرائيل الدولية، حيث فتح لها هذا الحدث أبواب الكثير من العواصم. كان هذا مصحوباً بالتغيرات الأكبر في بنية النظام الدولي بعد سقوط جدار برلين، وبات واضحاً بأن عالم القطب الواحد تشكل بشكل بارز، وأن إسرائيل لها مكانة خاصة فيه. الأهم في هذا السياق أنه لم يعد من مبرر للكثير من الدول التي قاطعت إسرائيل أن تواصل هذه المقاطعة خاصة في إفريقيا وآسيا بجانب دول شرق أوروبا ووسطها التي كانت دوافعها لإعادة العلاقات مختلفة، إذا كان العرب والفلسطينيون يقومون بالتحدث مع إسرائيل، وبعضهم وقع اتفاق سلام معها، وبعضهم أقام مكاتب تمثيل ومكاتب تجارية في تل ابيب، فإن من الأحرى أن تقوم بذلك الدول التي تعاطفت معهم في السابق، فهم ليسوا

كاثوليكيين أكثر من البابا. والجزء الثاني من الخطاب السياسي الإسرائيلي في تلك الفترة أن المساهمة في نجاح عملية السلام يتطلب تطبيع العلاقات مع إسرائيل وأن عدم تطبيع هذه العلاقات يعني إما عدم رغبة الدولة المعنية بعملية السلام في الشرق الأوسط، أو عدم رغبتها في أن تسهم بنجاحها. وعليه اشترط أي تدخل في مجريات عملية السلام أو المشاركة في أي من لجانها، خاصة المتعددة، أن تقيم الدولة المعنية علاقات مع إسرائيل. وأقامت إسرائيل منذ العام ١٩٨٩ علاقات مع ٧٠ دولة لم تكن تقيم معها علاقات قبل ذلك التاريخ.

وكان التغير الخامس الذي استفادت منه إسرائيل تنامي ظاهرة الحرب على الإرهاب وانتشار نوع من «الإسلاموفوبيا» في العالم الغربي وفي بعض أجزاء آسيا خاصة بعد تفجيرات الحادي عشر من أيلول. إن صراع الحضارات الذي نظر له صمويل هنتنغتون وصار جزءاً من سياسة المحافظين الجدد وجد له مكاناً بارزاً في توجهات السياسة الخارجية الإسرائيلية بحيث قدمت إسرائيل نفسها بوصفها المحارب الأول في هذه الحرب، والدولة الأكثر تعرضاً لهذا التهديد، والدولة التي تمتلك أكبر قدر من الخبرة في مواجهته.

إن عبارات مثل «التهديد المشترك» و «العدو الواحد» و«المخاطر المشتركة» صارت شائعة في خطاب الدبلوماسيين الإسرائيليين في الكثير من عواصم العالم، وكان يقصد به أشياء كثيرة تقود كلها إلى هدف واحد وهو أن إسرائيل تمد يدها من أجل تعميق التعاون في المجالات الأمنية والعسكرية لمجابهة هذه المخاطر. وعليه، تم فتح القنوات السياسية للتحاور من أجل خلق هذا التعاون العسكري والاستخباراتي وتعزيزه.

بالنسبة لإسرائيل، فإن تهديدات الإرهاب الدولي تبدأ من بون إيرس ولندن وصوفيا، حتى في غرب إفريقيا فثمة وجودا مجموعات قريبة من «القاعدة» كما تقول إسرائيل مثل «بوكو حرام» النيجيرية وامتدادات المجموعات المختلفة في مالي والنيجر وصولاً حتى ليبيا والجزائر. من هنا شهدت علاقات إسرائيل الدولية طفرة أكبر في عدد جديد من الساحات، فقد تعمقت العلاقات أكثر بالمعسكر الغربي وبدول أوروبا بشكل عام، كما استخدم هذا المدخل في تطوير العلاقات مع الهند وأذربيجان وبعض دول إفريقيا.

التغير السادس كان ظهور بعض القوى الصاعدة في السياسة الدولية مثل الصين والهند والبرازيل والمكسيك، حيث تعمل إسرائيل على توطيد علاقتها مع هذه القوى الصاعدة من أجل ضمان عدم تصادمها سياسياً معها في المؤسسات الدولية. لم يكن التوجه الصيني الذي تبنته إسرائيل إلا ترجمة لإدراك تل أبيب لأهمية النظر للمستقبل في نسج العلاقات مع الدول، فالصين تنتقل تدريجياً إلى قوة عالمية منافسة للولايات المتحدة اقتصادياً وعسكرياً وهي ذات ثقل دولي كبير. ورغم أن ثمة حدودا لتطوير إسرائيل لعلاقاتها مع بكين بحيث لا تغضب واشنطن، فإن إسرائيل تدرك أن مصلحتها الإستراتيجية تقتضي تطوير هذه العلاقة. ينسحب الأمر ذاته على تطوير العلاقة مع القوى الصاعدة الإقليمية مثل الهند في آسيا والمكسيك والبرازيل في أميركا اللاتينية حيث تنظر إسرائيل إلى جعل علاقاتها مع هذه الدول ضمن حدود الصداقة القوية خاصة في ظل الحديث المستمر عن ضرورة تطوير العضويات الدائمة في مجلس الأمن لتضمن تمثيلاً أكثر عدلاً للقارات وللأعراق. لقد اتسم العالم لعقود طويلة بوقوعه تحت هيمنة القطبين الأكبرين وبعد ذلك انفردت الولايات

المتحدة بالهيمنة على السياسة الدولية بيد أن النظام الدولي في العقد الأخير يشهد صعود قوى جديدة مؤثرة في مناطقها الإقليمية أكثر من القطب الأوحد وهي بالتالي مرشحة للقيام بدور عالمي كبير. إن هذا الدور هو ما تسعي إسرائيل إلى أن لا يكون ضد مصالحها. من هنا فهي تعزز علاقاتها مع هذه القوى مستخدمة كل «جزراتها» العسكرية والاقتصادية والعلمية بجانب أدوات سياستها الخارجية من دبلوماسية عامة وقوة ناعمة.

التغير السابع كان في البيئة الإقليمية والمتمثل بالربيع العربي بما تضمنه من حقيقتين، تمثلت الأولى في صعود دور المواطنين والأفراد في الشرق الأوسط في تقرير سياسات بلادهم. بيد أن هذا اقتصر على السياسات الداخلية حتى الآن وهو ما آثار حفيظة إسرائيل من أن يتحول إلى سياسات خارجية. كان الخوف الإسرائيلي الأكبر على مستقبل العلاقات مع دول الجوار مصر والأردن وعلى حالة الهدوء على الجبهة السورية. أما الحقيقة الثانية فكانت صعود الإسلام السياسي للحكم في بلدان الربيع العربي والخوف من تبني هذا الإسلام السياسي لمقولات معادية لإسرائيل. لقد كانت التحولات التي طرأت على السياسة الخارجية التركية بعد صعود حزب العدالة والتنمية بزعامة أردوغان ماثلة للعيان. فالتحول الذي أحدثه أردوغان كان تدريجياً وبطيئاً والتخوف كان ان يقوم الإسلام السياسية العربي بإنتاج الصيغة نفسها. على كل يبدو فإن ثمار الربيع العربي النهائية لن تكون تتويجاً للإسلام السياسي كما تقترح التحولات الحديثة في المشهد الإقليمي العربي، لكن رغم ذلك فإن إسرائيل نجحت في استثمار هذه الأجواء في تمكين علاقاتها الدولية من جهتين. فهي من جهة استفادت من تنامي دور وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في الحياة السياسية العربية في محاولة التأثير في وجهات نظر الجمهور العربي الذي بات منشغلاً اكثر بقضاياه المحلية بعد تغييب الصراع العربي الإسرائيلي عن الأجندات الوطنية العربي لعقود. ومن جهة أخرى استخدمت فزاعة صعود الإسلام السياسي في استجلاب المزيد من الدعم والتعاون لتامين مستقبلها. تجسد هذا من خلال تصعيد الخطاب ضد ايران. ويظل قلق إسرائيل بعد الإطاحة بالإسلام السياسي هو إمكانية اضطرار النخبة العسكرية المصرية مثلاً إلى تصعيد الخطاب العدائي ضدها في ظل تصادمها مع واشنطن وقطع المعونة عنها ولكسب المزيد من الشرعية الشعبية. وهذه أسئلة مفتوحة للمستقبل.

أدوات السياسة الخارجية الإسرائيلية

عكفت إسرائيل عبر سنوات مختلفة وباستخدام توجهات سياسية متنوعة على تحفيز الدول لإقامة علاقات قوية معها، مستخدمة مغريات مختلفة ومقدمة أنواعا كثيرة من الجزر على طبق تطوير هذه العلاقات. ويمكن إجمال الجزء الأهم من أدوات التأثير في التالي:

١- النفوذ اليهودي والجاليات

وظفت إسرائيل الجاليات اليهودية في الدول المختلفة خاصة الكبرى ومجموعات الضغط أو اللوبي اليهودي الفاعل في دوائر تلك البلدان من أجل تأمين أكبر دعم لمصالحها. والحديث عن العلاقات مع الولايات المتحدة وأستراليا وكندا والكثير من دول أوروبا الغربية لا يستقيم دون استحضار النفوذ القوي لهذه الجاليات واللوبي في أروقة صنع القرار في

هذه البلدان.

قامت مجموعات الضغط اليهودية «اللوبي» بالكثير من العمل من أجل تأمين أكبر دعم للمصالح الإسرائيلية. بيد أن الملاحظ في العقدين الأخيرين أن هذه المجموعات لم يعد وجودها مقصوراً على واشنطن وكندا وأستراليا وبعض العواصم الأوروبية، بل إن مجموعات ضغط جديدة يهودية بدأت تظهر في عواصم أوروبا الشرقية وروسيا وبعض دول آسيا من خلال تأسيس جمعيات الصداقة الإسرائيلية مع تلك البلدان، ومن خلال تشكيل لجان برلمانية مشتركة مع الدول المختلفة. تقوم هذه المجموعات في أوروبا الشرقية بدور مهم من خلال مراقبة مستوى النقد الرسمي والشعبي لإسرائيل والعمل على محاربته و«شيطنته» وتصويره بأنه لا يقل خطورة عن ما قام به هتلر. أما في روسيا وبعض دول آسيا فإن هذه المجموعات تشير إلى المنافع الاقتصادية والعسكرية التي يمكن أن تجنيها البلدان العاملة فيها من وراء علاقتها بإسرائيل.

الوجه الآخر للصورة هو استفادة إسرائيل من المهاجرين لها من دول روسيا ودول الاتحاد السوفييتي السابق في إعادة ترميم علاقاتها مع تلك البلدان. تاريخياً، استغلت إسرائيل المهاجرين لها من دول أوروبا الغربية في تمكين علاقاتها مع دول المهاجرين الأم، وربما كانت أوضح صورة في ذلك هو استخدام المهاجرين الفرنسيين أو الناطقين بالفرنسية من دول شمال إفريقيا خلال فترة الخمسينيات والستينيات في توطيد العلاقة الإستراتيجية وقتها مع باريس، والتي كانت القنبلة النووية الإسرائيلية أهم ثمارها.

واستفادت إسرائيل خلال فترات مختلفة من مهاجريها من بلدان مختلفة، حيث في كل فترة كانت توظف طاقات مجموعة جديدة منهم مثلما تفعل الآن مع المهاجرين لها من روسيا وجمهوريات الاتحاد السوفييتي السابقة. إلى جانب ذلك فإن اسرائيل تسعى إلى تمكين علاقاتها مع مجموعات «اللوبي» المختلفة في عواصم صنع القرار الكبرى، خاصة واشنطن، مثل الحديث عن التعاون بين اللوبي الهندي الصاعد في دوائر واشنطن وبين اللوبي الصهيوني.

٢- تفعيل القوة الناعمة الإسرائيلية

برعت إسرائيل خلال العقود الستة ونصف الماضية في توظيف مستويات وعناصر مختلفة من قوتها الناعمة، تمثل الأول منها في البعد الديني، فيما تمثل الثاني في ذكريات المحرقة، وتمثل الثالث في نشر الثقافة الإسرائيلية المعاصرة.

تشكل الثقافة اليهودية بعمقها الديني وقوة وقع أثرها في بعض القضايا عند بعض الطوائف المسيحية مدخلاً مهماً في التأثير على صنّاع السياسة في بلدان كثيرة. على سبيل المثال فإن إحدى إستراتيجيات إسرائيل للتأثير المستقبلي على البرازيل تتمثل في استخدام الصعود الواضح للإنجيليين الجدد فيها، حيث أن هذه الطائفة تعتقد بضرورة وجود إسرائيل قوية من أجل الظهور الثاني للمسيح، وهي الطائفة ذاتها التي تغذي مشاعر اليهودية المسيحانية في الولايات المتحدة وكان جورج بوش أحد اتباعها. ينسحب الأمر ذاته على الجماعات الدينية في أستراليا ونيوزلندا وعلى بعض دول شمال أوروبا.

فيما يظل استخدام المحرقة وآلام اليهود هو العصا السحرية التي تستخدمها إسرائيل لردع أي معارض لسياستها في عملية مساواة بين النقد الموجه لإسرائيل وبين معاداة السامية، بحيث يصبح أي نقد لسياسات إسرائيل كأنه تعبير صارخ عن معاداة السامية. والحقيقة أن إسرائيل نجحت في فرض نوع من «التابو» في ذلك الأمر على أي انتقاد لها خاصة في تلك

الـدول التـي سـاهمت بشـكل مبـاشر في الحـرب العالميـة الثانيـة مـن دول أوروبـا. إلا أن اللافـت في اسـتخدام عنـصر القـوة الناعمـة هـذا أن إسرائيـل باتـت تُفعّلـه بقـوة في دول وسـط أوروبـا وشرقهـا التـي تقـول إسرائيـل إنهـا تشـهد تناميـا للعـداء للسـامية في الأوسـاط الشـعبية. يشـمل هـذا إقامـة متاحـف لتخليـد ضحايـا المحرقـة في الكثـير مـن هـذه البلـدان، بـل وإجـراء تعديـلات عـلى المنهـاج التعليمـي في المـدارس لتضمينـه مـواد تتعلـق بالمحرقـة.

إلى جانب ذلك، فإن جزءاً كبيراً من وسائل إسرائيل للتأثير على دول العالم هو تفعيل الدور الإيجابي للثقافة بأنواعها المختلفة من ترجمة للأدب الإسرائيلي ودعم ترجمته وبيعه إلى متاحف الفن المعاصر، إلى الرقص والبالية والمسرح والغناء. إن أسابيع وأشهر الثقافة الإسرائيلية في الكثير من العواصم باتت ظاهرة شائعة وتهدف إلى تقديم صورة مختلفة عن إسرائيل، فهي ليست بلدا في حالة اشتباك وحرب وحسب، وليس صحيحاً (كما تحاول هذه التدخلات القول) أنها تقتل وتقصف، بل إنها تنتج روايات وقصائد ومسرحيات وترقص وتغني. إنها بلاد مسالمة بهذا المعنى. في ظل هذا الاستخدام الثقافي يتم التذكير بالدور اليهودي في التاريخ العلمي والثقافي والنهضوي الأوروبي في محاولة لتقديم دور اليهود في العالم ضمن النسق العام للقوة الناعمة الإسرائيلية.

٣- التعاون الاستخباراتي

زاد خلال العقدين الأخيرين الهاجس العالمي بما يسمى «الحرب على الإرهاب» خاصة مع تنامي ظهور التنظيمات الانفصالية في الكثير من البلدان من الصين حتى إسبانيا وأميركا اللاتينية. بيد أن الوقع الأكبر لهذا الهاجس وجد صداه في ردة الفعل على أحداث الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١ والتفجيرات اللاحقة بعد ذلك بسنين في لندن ومدريد ومحاولات التفجير في إيطاليا وبعض حوادث الاغتيال والاستهداف في بعض دول أوروبا الشرقية. استخدمت إسرائيل هذا القلق في تقديم «خدماتها» للكثير من دول العالم، حيث رسخت الانطباع أن لديها خبرة هائلة في التعامل مع القضايا الأمنية، كما لديها بنك واسع من المعلومات عن التنظيمات الإسلامية العالمية وارتباطاتها، وعملت على تمكين علاقاتها الأخرى مع الكثير من عواصم العالم مستخدمة المدخل الأمني. إلى جانب ذلك فإن الهاجس الأمني والصراع الإسرائيلي من أجل تطوير بنك معلوماتها الأمنية ومحاربة خصومها مثل الفلسطينيين وإيران، جعلت تقربها من بعض الدول العالم ضرورة مثلما هو الحال في القوقاز، حيث الصراع الاستخباراتي مع إيران، أو في دول وسط آسيا ودول وسط أوروبا وغرب إفريقيا. لقد شكل هذا الهاجس الأمني مدخلاً واسعاً لإسرائيل لتقديم نفسها بوصفها المنقذ وحامل الوصفات السحرية، كما كان سبباً لدفع إسرائيل لتطوير علاقاتها مع بعض الدول.

٤- تجارة السلاح

انتهى المطاف بإسرائيل، التي بدأت علاقاتها الدولية مع الكثير من دول العالم بحثاً عن امدادات السلاح، لاستخدام سلاحها الذي تنتجه مصانعها وسيلة للضغط من أجل تمكين علاقتها مع الكثير من الدول. لقد كانت غاية علاقات إسرائيل مع دول أوروبا في بداية تأسيسها هي تأمين نقل السلاح إلى الدولة الجديدة، ثم تطور الأمر إلى نقل تكنولوجيا صناعته وتطويره، ثم انتهى بها المطاف إلى أن تصبح واحدة من أهم الدول المصدرة للسلاح في العالم.

أدركت إسرائيل أن السلاح المتطور والحديث «جزرة» لا يمكن مقاومتها بالنسبة لكثير من دول العالم التي تواجه أزمات داخلية أو تللك الدول المتقدمة عسكرياً والتي تسعي إلى تطوير قدراتها حتى لا تكتشف فجأة ان سلاحها بات قديماً. تتميز صناعة السلاح في إسرائيل بتركيزها على إنتاج الأسلحة الدقيقة والتي تستخدم قطعاً تكنولوجية دقيقة وحساسة، وهي تتوافق بذلك (الصناعة) مع الصناعات الإسرائيلية بشكل عام التي تعمل على إنتاج التكنولوجيا الدقيقة أو ما يعرف بتكنولوجيا النانو ضمن رؤية إسرائيل لتطوير اقتصاد معرفي وتكنولوجي مميز يقدمها للعالم بوصفها دولة حديثة متطورة.

بدأت إسرائيل منذ سبعينيات القرن العشرين تغزو سوق السلاح العالمية، حيث ارتفعت صادراتها من السلاح خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٨٠ من ٥٠ مليون دولار إلى قرابة مليار دولار، فيما وصلت عام ١٩٨٦ إلى ١,٢٥ مليار.[٤]

انتقلت عسكرة السياسة الداخلية الإسرائيلية إلى قلب توجهات إسرائيل الدولية، حيث باتت النخبة السياسية الإسرائيلية وتحديداً في عهد نتنياهو تولي اهتماماً أكبر للدور الذي تقوم به العلاقات العسكرية في علاقات إسرائيل الدولية.[٥] لقد تضاعفت صادرات السلاح الإسرائيلي في أقل من عقد من الزمن، حيث ارتفعت من ٣ مليار دولار عام ٢٠٠٣ إلى قرابة ٧,٥ مليار عام ٢٠١٢، كما ارتفع عدد المشاركات الإسرائيلية في معارض السلاح الأوروبية. بل إن التحول الأهم في صادرات السلاح الإسرائيلي أنه صار يستقطب الدول المتقدمة والغنية والديمقراطية بعد أن كان محصوراً في السبعينيات والثمانينيات على دول العالم الثالث والديكتاتوريات والنظم الشمولية مثل نظام الفصل العنصري السابق في جنوب إفريقيا ونظام سوموزا في نيكاراغوا و بينوشييه في تشيلي وماركوس في الفلبين ودوفالبير في هايتي وموبوتو في زائير. يتوزع مستوردو السلاح الإسرائيلي الآن بين غرب أوروبا وشرقها والصين والهند كما أميركا اللاتينية.

وتأسيساً، فإن السلاح الإسرائيلي بات بضاعة رائجة في العالم بسبب دقته. مثلاً تستخدم إسرائيل المهام التي تصفها بالناجحة لطياراتها بدون طيار (التي يسميها الفلسطينيون «الزنانة») في الاغتيالات، وفي تنفيذ مهام دقيقة، في الترويج لبيع هذه الطائرة لدول عديدة في العالم من أوروبا وأميركا اللاتينية وآسيا. حتى بات يصعب الحديث عن تجارة السلاح الإسرائيلي دون الإتيان على ذكر هذه الطائرات التي تستخدمها أكثر جيوش العالم تقدماً كحال الصين وبريطانيا والولايات المتحدة. كما يعد نموذج الدبابة الإسرائيلية (الميركافاة) أيضاً دالاً على مدى استخدام إسرائيل لتفوقها العسكري ضد الفلسطينيين في الترويج لبضاعتها العسكرية. كان بيع السلاح يستخدم في السابق لجلب العملة الصعبة التي يحتاجها الاقتصاد، لكن في العقد الأخير بات بيع السلاح يستخدم كأحد أدوات السياسة الخارجية الإسرائيلية في إعادة رسم علاقاتها مع دول كثيرة. لقد باتت «الجزرة» الإسرائيلية مغرية للكثير من هذه الدول، بل إن تقريراً بريطانياً حكومياً أشار إلى وصول السلاح الإسرائيلي إلى مصر والجزائر والإمارات والمغرب وباكستان خلال السنوات الأخيرة.[٦]

٥- الدبلوماسية العامة

لم تدخر إسرائيل وسيلة لتعزيز علاقاتها الدولية إلا وظفتها من أجل أن تضمن تطوير هذه العلاقات وتأمين فرص نجاحها بما يجلب لها المزيد من المكاسب. إن جزءاً كبيراً مما تكشفه فصول هذا الكتاب هو التوظيف المكثف للدبلوماسية العامة والإعلام في تحقيق غايات السياسة الخارجية الإسرائيلية. تهدف الدبلوماسية العامة إلى «إقناع النخبة والعامة بأن

القيم والسياسات والأفعال التي تقوم بها الدولة تستحق دعمهم ودعم حكوماتهم».[٧] وهي بذلك تأخذ أهميتها من تنامي دور الأفراد والجماعات غير السياسية في التأثير على مواقف الحكومات. قبل تأسيسها وبعده، ارتكز الكثير من الفعل السياسي المؤازر لليهود على الدبلوماسية العامة لدى شعوب ونخب الدول القوية للتأثير على مواقفها من فكرة الدولة اليهودية في أرض فلسطين.

واستمرت هذه الجهود وتطورت من خلال استخدام الإعلام وتجنيد الصحافيين والكتاب وحتى صناعة الأفلام في هوليود من أجل تبخيس صورة العربي والفلسطيني ورفع صورة اليهودي وتصوير إسرائيل بوصفها دولة صغيرة محاطة ببحر من الأعداء. وفي ذلك تم استخدام صورة الكيبوتس مثلاً بوصفه الصورة النقية عن الحياة الاشتراكية الخالصة. وكان وزير الخارجية آبا إيبان طالب الكنيست عام ١٩٧٣ بضرورة الانتباه إلى صورة إسرائيل في العالم، وعدم الاكتفاء بما يصدر في الصحافة، بل العمل على التأثير عليها.

وتستخدم كلمة «هاسبرا» العبرية لتشير إلى نشاطات الحكومة الإسرائيلية والنشطاء اليهود في الجاليات وهي تعني «الشرح»، وتستخدم أيضاً للإشارة للدبلوماسية العامة الإسرائيلية بشكلها الحالي. ويصف إدوارد سعيد حملات الهاسبرا هذه بأنها تشمل رحلات مجانية لصحافيين محترفين وحلقات بحث للطلبة اليهود في الجامعات ودعوات لأعضاء كونغرس ومنشورات على شكل كتيبات وجمع تبرعات لصالح الدعايات الانتخابية والتأثير على المصورين وكتاب الصحف حول ماذا يصورون وماذا يكتبون، هذا إلى جانب محاضرات لشخصيات إسرائيلية مرموقة وإعلانات مدفوعة في كبريات الصحف ضد العرب والفلسطينيين. بالطبع هناك حصة كبيرة للمحرقة وآلامها والناجين منها وسبل حماية إسرائيل من أجل عدم تكرارها في كل ذلك.[٨]

بيد أن إسرائيل بدأت تكثف من نشاطاتها في الدبلوماسية العامة بشكل ملحوظ مع اندلاع انتفاضة الأقصى وتدهور صورتها في العالم، وفي هذا السياق، أطلقت وزارة الخارجية الإسرائيلية عام ٢٠٠١ برنامج «زمالة» يهدف إلى جلب الطلبة من شمال أميركا إلى إسرائيل من أجل تعريفهم على مواقف إسرائيل من الصراع وتجنيدهم للعمل لصالح دعم هذه المواقف بعد عودتهم. ويقابل الطلبة خلال رحلاتهم الدراسية مسؤولين سياسيين من وزراء ومستشارين لرئيس الوزراء وأعضاء كنيست ورؤساء بلديات خاصة القدس. أطلق أعضاء البرنامج في عام ٢٠٠٧ حملة ضد موقع موسوعة «ويكيبيديا» بسبب وجود مدخلات في الموسوعة يقولون إنها ضد إسرائيل وعليه طلب البرنامج من أعضائه أن يتطوعوا ويخصصوا وقتاً ليصبحوا محررين في الموقع الذي يقوم الأفراد بإدخال محتوياته، ما أثر بشكل فعليا على محتويات الموسوعة المتعلقة بالصراع.[٩]

غير أن الحرب على لبنان عام ٢٠٠٦ هي ما دفعت إلى مأسسة جهود «الهاسبرا» الإسرائيلية، حيث أوصى تقرير مراقب الحكومة بضرورة توحيد الجهود الإسرائيلية في مجال الدبلوماسية العامة، وأوصى بإيجاد جهاز حكومي لذلك.[١٠] واستجابة لذلك، أطلقت إسرائيل عام ٢٠٠٩ وزارة خاصة بالدبلوماسية العامة وشؤون الشتات تولت مهمة تعزيز مكانة إسرائيل في العالم وتوظيف طاقاتها من أجل تحسين صورتها لدى الرأي العام العالمي عبر استخدام وسائط التواصل

الاجتماعي والعلاقات العامة والدعاية وغيرها.

وقد ظهر تأثير كثافة الفعل الدبلوماسي الإسرائيلي العام خلال العدوان على غزة عام ٢٠١٢، ويمكن لنا ملاحظة مثلاً ردة الفعل الدولية على هذا العدوان ومقارنتها بردة الفعل الدولية الغاضبة على عدوان عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩. يقول أحد العاملين في الوزارة بأن «لدى إسرائيل الملايين من المؤيدين حول العالم وآلاف الناس الجاهزين لتسخير وقتهم وطاقتهم للدفاع عن «قضيتهم».[١١] يذكر أنه تم تحويل الوزارة في التشكيل الوزاري الأخير في إسرائيل في أيار ٢٠١٣ إلى دائرة في مكتب رئيس الوزراء.

وبشكل عام، يقول أحد الدبلوماسيين الإسرائيليين العاملين في مجال الدبلوماسية العامة إن دبلوماسية إسرائيل العامة شهدت تطوراً كبيراً منذ عام ٢٠٠٧، حيث باتت تركز على التفاعل وبناء التحالفات وركزت أهدافها على دعم سياسات إسرائيل ومصالحها القومية. كما لم يعد هدفها الأساسي الواحد بالمائة من السكان، وهم النخبة السياسية، بل صار هدفها التسعة وتسعين بالمائة الذين ينتخبون هؤلاء الواحد بالمائة. وهي تستخدم وسائط متعددة من العلاقات العامة والشؤون العامة والدعاية والاعلانات والتسويق ودراسة خصائص المجتمعات التي تتدخل فيها.

كما تقوم المؤسسات العاملة في الدبلوماسية العامة بقياس نتائج تدخلاتها في المجتمعات من خلال إجراء استطلاعات رأي بشكل دوري، وعمل حلقات بحث مركزة ومجموعات بؤرية وتحليل دوري للصحافة والإعلام في تلك البلدان التي تتدخل فيها. ويختم الدبلوماسي الإسرائيلي بأن الدبلوماسية العامة تشبه «قطرات الماء» التي تحدث تغييراً كبيراً.[١٢]

يذكر أن إسرائيل اطلقت برنامجاً خاصة بالدبلوماسية العامة الموجهة للعرب عام ٢٠١٢ خاصة بعد نجاح وسائل التواصل الاجتماعي في التأثير على مخرجات السياسة العربية، كما قامت بهذا المضمار بإطلاق سفارة افتراضية لإسرائيل في دول الخليج العربي.

٦- الجزرة الاقتصادية والعلمية والمساعدات

المؤكد أن إسرائيل في العقود الثلاثة الأخيرة وظفت طاقاتها الاقتصادية والعلمية في تطوير علاقتها الدولية بشكل ملحوظ، فهي لم تعد دولة زراعية ذات صناعات بسيطة، بل إنها تحولت إلى دول صناعية تعتمد على التكنولوجيا الدقيقة في صناعاتها المصدرة للخارج، وعليه فإن بضائعها التجارية شكلت محفزاً للكثير من الدول من أجل تمكين العلاقات الاقتصادية معها. والاقتصاد مدخل مهم لتفعيل قنوات الدبلوماسية والعلاقات السياسية كما تشهد خبرات الشعوب. وكما كشفت فصول الكتاب فإن اسرائيل تمتعت في الكثير من الأحيان بعلاقات اقتصادية مع بعض الدول سابقة لنشوء علاقاتها السياسية معها.

غير أن التطور الأهم في ذلك هو الكيفية التي استفادت بها إسرائيل من تقدمها العلمي في دفع دول العالم الثالث وغير المتقدمة إلى تمكين علاقاتها معها.

احتل تطور تكنولوجيا الزراعة الإسرائيلية، خاصة في مجال تخليق منتجات زراعية جديدة وفي مجال الري عبر التنقيط، دوراً مهما في ذلك. قامت المساعدات الإسرائيلية في مجال تنمية الزراعة في إفريقيا بدور كبير في تمكين علاقة إسرائيل

مع الكثير من دول القارة، ولم يقتصر الأمر على المساعدات بل تعداه ليشمل تدريب طواقم حكومية من تلك البلدان في المعاهد ومراكز الأبحاث الاسرائيلية وإرسال خبراء إسرائيليين للمساعدة في بناء مزارع وتطوير منتجات. كما بدأت إسرائيل مساعداتها تلك في أميركا اللاتينية مبكراً منذ السبعينيات، حيث قدمت مثلا مساعدات لتنمية قطاع الزراعة في هاييتي في السبعينيات وتعليم القرويين زراعة الخضار، وتطوير شبكات الري. ينسحب الأمر ذاته على المساعدات الإسرائيلية في مجالات الزراعة والخدمات الصحية للكثير من دول آسيا الفقيرة حيث يتم استضافة متدربين من هذه الدول في المراكز البحثية والصحية الإسرائيلية كما يتم تدريب طواقم تلك البلدان على يد خبراء إسرائيليين في بلادهم.

بعد إنشاء مركز «موشاف» في وزارة الخارجية الذي يعنى بتقديم المساعدات الفنية الخارجية أنشأ المركز «نادي السلام» وهو تجمع يشترك فيه كل من اشترك في دورات المركز، حيث تقوم وزارة الخارجية الإسرائيلية بالتواصل معهم وتكريمهم ومتابعتهم، حيث أنهم موظفون حكوميون ومن المحتمل أن يتم تصعيدهم في المناصب الحكومية فيصحبون أكثر تأثيراً في سياسات بلادهم. كما تنوي إسرائيل فتح مدرسة ثانوية باسم «المدرسة الدولية للشرق الأوسط» في العام ٢٠١٤، وستستقطب طلاباً من دول عربية وإسلامية، وهي مدرسة خاصة لا تخفي الغايات السياسية والدعائية من إقامتها.

أما مع الدول المتقدمة، فإن إسرائيل تستخدم تقدمها التكنولوجي في تعزيز تعاونها في المجالات المختلفة خاصة الأمني والاقتصادي. يشمل هذا تعاون إسرائيل العلمي مع دول أوروبا والولايات المتحدة في مشاريع بحثية مشتركة ذات غايات مدنية وذات غايات عسكرية، وبهذا تتكامل كل أدوات السياسات الخارجية في تعزيز التأثير الذي ترغب إسرائيل في تحقيقه.

التهديدات التي تستشعرها إسرائيل

ظلت السياسة الخارجية الإسرائيلية طوال العقود الستة والنصف الماضية تعمل لمجابهة جملة من التهديدات التي تبرز بين الفترة والأخرى، وتعمل على الحد من تأثيرها على وجود الدولة. هذه التهديدات كانت تقتضي صياغة علاقات دولية ومقاربات سياسية تعمل على تقليص مخاطرها. ومن قراءة تطور علاقات إسرائيل الدولية يمكن تلمس أربعة أفكار أساسية ظلت تشكل جوهر جميع التهديدات التي صاغتها إسرائيل كتهديدات يجب تجاوز آثارها في تفاعلاتها الدولية. وهذه الأفكار الأربعة عادة ما تأخذ أشكالا وتعبيرات مختلفة، لكنها في الجوهر تظل تعبر عن الفكرة نفسها وربما تعكس دلالات «سيكوسياسية» أكثر عمقاً.

أول هذه التهديدات هو ما تسميه إسرائيل الآن محاولات نزع الشرعية عنها، وكانت في الماضي تسميه «الحصار» العربي. حيث تعتبر إسرائيل أنها في صراع مستمر مع خصومها وأن غايات خصومها الفلسطينيين والعرب هي نزع الشرعية عنها وبالتالي عزلها في العالم تمهيداً للقضاء عليها. في السابق، كانت المقاطعة العربية المفروضة على إسرائيل، وعدم الاعتراف بها من قبل المجموعة العربية وحلفائها، وعدم قبولها جزءاً من القارة الآسيوية في مجموعات الأمم المتحدة والنشاطات الدولية من كرة القدم حتى الغناء يترجم، بالنسبة لإسرائيل، وجها آخر من أوجه محاولات نزع الشرعية عنها.

فجهود نزع الشرعية، كما تقول المصادر الإسرائيلية، تعود إلى ما قبل وجود دولة إسرائيل، وهي شكل من أشكال الحرب على إسرائيل. ويعتبر «إيهودا بن مائير» و«أوون ألترمان» بأن حملات المقاطعة الاقتصادية واعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية كلها كانت تصب في هذا الاتجاه. صحيح أن هذه الجهود تراجعت مع تفكك المعسكر الشرقي، لكنها عاودت الظهور بقوة وبأشكال مختلفة وبفاعلين مختلفين مع اندلاع انتفاضة الأقصى. كان مؤتمر ديربن عام ٢٠٠١ بداية الشرارة في ذلك، حيث تصدرت منظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع الدولي حملات تدعو لمقاطعة إسرائيل اقتصادياً وعسكرياً وعلمياً بسبب سياساتها المنتهكة للقانون الدولي. ويعتبر «بن مائير» و«الترمان» أن حملات المقاطعة هذه جزء من الحرب لنزع الشرعية عن إسرائيل.[١٣] ووفق ذلك فإن مؤتمر ديربن عام ٢٠٠١ لا يقل خطورة عن قرار الجمعية العامة عام ١٩٧٥ بمساواة الصهيونية بالعنصرية.[١٤] وعليه فإن هدف نزع الشرعية عن إسرائيل في الوقت الحالي هو تصوير إسرائيل كدولة منبوذة تنتهك باستمرار حقوق الإنسان والقانون الدولي والأعراف المقبولة بين البشر، وتقوم بالتمييز العنصري، وهي مدانة بجرائم حرب واسعة النطاق وجرائم ضد الإنسانية. والهدف من كل ذلك هو عزل إسرائيل دولياً.[١٥]

وعليه، فقد تطورت السياسة الخارجية الإسرائيلية ومقاربات إسرائيل لبناء علاقاتها مع دول العالم ومنظماته الإقليمية والدولية على أساس تثبيت هذه الشرعية وتأكيدها وتطويرها. فكانت كل هذه العلاقات يتم النظر لها بوصفها أداة لفعل ذلك. مثل ما أشار له الكتاب في متن فصوله من تفسير لغايات إسرائيل من وراء سياساتها الآسيوية المتمثلة برغبة إسرائيل بأن تؤكد على «آسيويتها» كدولة تقع جغرافياً في نطاق القارة الكبيرة. إن هذه الهوية «الآسيوية» ليست إلا تأكيداً على شرعية وجود إسرائيل في الجغرافيا التي تأسست فيها، وفهم السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه الكثير من دول آسيا يجد عمقه في مثل هذه المقاربة.

في الماضي، كان يتم إنتاج الفكرة نفسها من خلال البحث عن إقامة علاقات مع العالم البعيد في أميركا اللاتينية ودول الباسيفيك، وكانت تل أبيب تستخدم السلاح والمعونات العسكرية كجزرات لتأمين مداخل جيدة للعلاقة. لقد شكلت قضية الشرعية وانتماء إسرائيل للمنطقة هاجس إسرائيل الأكبر، فهي لم تستطع يوماً أن تشعر بأنها فعلاً مرغوبة في العالم. قال جابوتنسكي، أحد آباء الصهيونية يوماً، بأنك قد تستطيع أن تخلص اليهودي من المنفي لكنك لا تستطيع أن تخلص المنفى من داخل اليهودي، وربما بعبارة أخرى فإن مثل هذا الشعور يجد صداه الأساسي في فكرة «اليهود» و «الأغيار» وهؤلاء الأغيار ليسوا فقط أقل درجة، بل أيضاً يتآمرون من اجل إبادة اليهود.

ويغالي بعض الباحثين الإسرائيليين في توصيف تعريفهم لمفهوم نزع الشرعية، ليقولوا إنه يهدف في نهاية المطاف إلى «سقوط إسرائيل وحتى تدميرها». وهي فكرة تقترن بالأساس بفهم إسرائيل لممارسة النقد لسياساتها بأنه إعلان حرب عليها. وعليه فإن حركات المقاطعة والمحاكم التي كفل إجراءاتها القانون والنقد الصريح في المنابر الدولية كلّها تصبح محاولات لتدمير إسرائيل لا تقل خطورة وفق هذا الفهم عن استخدام الأسلحة الفتاكة.

لقد تمثلت ترجمة هذا القلق حول الشرعية بالبحث عن المزيد من العلاقات وفتح قنوات للاتصال والتواصل مع كل

دولة مهما صغر حجمها وقلّ شأنها، فالمهم أن يكون هناك جزء من المجتمع الدولي يتقبل إسرائيل ولا ينزع الشرعية عنها.

لصيق بالسابق، فإن ثاني هذه التهديدات هو ما تواجهه إسرائيل اليوم من حملات المقاطعة، خاصة الاقتصادية والاكاديمية، وخاصة في دول أوروبا. صحيح أن حركات المقاطعة بدأت تنشط في العقد الأخير ترجمة لردة فعل المواطنين في بعض الدول على إعراض إسرائيل عن إنهاء احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة، ولانتهاكاتها لحقوق الإنسان، لكن من المؤكد أن أشكالاً مثل هذه المقاطعة كانت قائمة في السابق منذ تأسيس إسرائيل. فدول العالم الثالث وخاصة الدول الإسلامية وتلك التي تحررت من الاستعمار ساهمت في مقاطعة المنتجات الإسرائيلية وحتى الشركات التي تتعامل مع إسرائيل، بل إن بعض الدول الإسلامية ورغم التطبيع الذي يزحف في جسد العلاقات السياسية بين الدول العربية وإسرائيل ما زالت تتمسك بهذه المقاطعة. لكن الفرق أن المقاطعة في السابق كانت من قبل دول لا تقيم إسرائيل معها علاقات سياسية؛ فيما تنتشر المقاطعة بطبعتها المعاصرة بين أفراد وجمعيات مجتمع مدني تشكل قطاعاً واسعاً من دول تعتبر شريكة أساسية لإسرائيل.

ويعدد «بن مائير» و«ألترمان» إلى جانب حركات المقاطعة ما يسميانه «الحروب القانونية» التي يشنها خصوم إسرائيل عليها، مثل رفع قضايا ضدها في المحاكم الدولية مثلما هو الحال في استصدار فتوى حول الجدار من محكمة العدل الدولية عام ٢٠٠٤ ومحاولة محاكمة بعض القادة الإسرائيليين في المحاكم الإسرائيلية، أو تهديد السلطة الفلسطينية بالتوجه لمحكمة العدل الدولية لمقاضاة إسرائيل على جرائمها بحق الشعب الفلسطيني.[١٦] تكثر أمثلة المقاطعة الحديثة التي تجتاح العالم بشكل مقلق لإسرائيل، مثلاً قررت بلديات بلجيكية عام ٢٠٠٩ وقف التعاون مع أحد البنوك لوجود نشاطات له داخل إسرائيل. بل إن جهود المقاطعة وصلت أكثر حلفاء إسرائيل تطرفاً في أوروبا: ألمانيا، حيث قامت شركة القطارات الوطنية الألمانية، وهي شركة حكومية، بوقف تنفيذ جزء من مشروع خط السكة الحديد الواصل بين تل أبيب والقدس عام ٢٠١١ لخوفها من أن يمر الخط في مناطق فلسطينية، وبالتالي يكون مخالفاً للقانون الدولي. في إفريقيا قامت جامعة جوهانسبرغ بوقف تعاون أكاديمي مع جامعة بن غوريون على خلفية الاحتجاج على سياسات إسرائيل.

وأياً كان الحال، فإن فكرة «المقاطعة» كتهديد حيوي لمصالح إسرائيل لم تغب يوماً عن بال راسمي السياسة الخارجية الإسرائيلية من شاريت حتى ليبرمان. بالنسبة لإسرائيل فإن مخاطر هذه الحملات باتت تأتي أكلها في الضغط على المستويات الرسمية من أجل «معاقبة» إسرائيل على سياساتها تلك، حيث يتم النظر مثلاً إلى قرار الاتحاد الأوروبي بحرمان منتجات المستوطنات من التمتع بمزايا الإعفاء الجمركي عند دخولها للأسواق الأوروبية ضمن هذه النجاحات. أيضاً في ظل هذا النقاش يتم استحضار محاولات ملاحقة قادة الحكومة والجيش في المحاكم الأوروبية خصوصاً. وتأسيساً، فإن القلق الأساسي هو أن تتم ترجمة هذه الحملات إلى مطالب دولية بفرض العقوبات على إسرائيل. صحيح أنه في ظل موازين القوى في العالم فإن تحقيق هذا صعب خاصة في أروقة المؤسسات الدولية، لكن من شأن تصاعد هذه الحملات وتحقيقها لنجاحات تراكمية أن تقود إلى واقع تجد إسرائيل فيه صعوبات أكثر في تنفيذ علاقات اقتصادية وتجارية سليمة مع الكثير من دول العالم.

ثالث هذه التهديدات هو ما تقول عنه إسرائيل بـ«العداء للسامية»، حيث أن مثل هذا الاتهام كان سلاح إسرائيل الفتاك لإحراج أي نقد لسياساتها ضد الفلسطينيين، ولكسب المزيد من العلاقات التفضيلية والامتيازات في علاقاتها مع الدول الغربية تحديداً. في ظل ذلك تمت المساواة الافتراضية بين النقد الموجه لإسرائيل وبين العداء للسامية في عملية قرصنة مفاهيمية وإجرائية وظفتها إسرائيل لصالح دفع الدول التي تجري فيها انتقادات لإسرائيل للتراجع والعمل على دفع العلاقات مع إسرائيل للأمام. تعزز هذا التوجه مع انتهاء الحرب الباردة وانفتاح دول وسط أوروبا وشرقها على إسرائيل، والمفارقة أن حكومات الكثير من هذه الدول جعلت تعزيز العلاقة مع إسرائيل في سلم أولويات سياستها الخارجية، فيما كان هناك نقد شعبي متزايد لإسرائيل ولسياساتها.

بيد أن هذه المشاعر غير محصورة في أوروبا الشرقية، فحتى في دول أوروبا الغربية تنتشر مجموعات وأحزاب معادية للسامية، كما تقول بعض الكتابات الإسرائيلية . مثلاً في انتخابات ٢٠١٢ في اليونان فاز حزب «الفجر الذهبي» اليميني على خامس أكبر كتلة برلمانية في البرلمان اليوناني.[١٧] وعليه أدخلت إسرائيل العامل الثقافي والتعاون في مجال تعليم مقررات عن «المحرقة» في كتب المنهاج المدرسي لدى بعض هذه الدول. الجزء المكمل لهذه التدخلات هو تعزيز الشعور الأوروبي بالذنب وبهول الجرائم التي ارتكبت ضد اليهود على أرض القارة، لذا فإن إسرائيل وبأموال تلك الدول أقامت عشرات المتاحف التذكارية للمحرقة وآلامها ومراكز الأبحاث حول التاريخ اليهودي في كل دولة.

ووفق المصادر الإسرائيلية، فقد أخذ «العداء للسامية» وجهة جديدة بعد انتفاضة الأقصى حيث أنه يختلف عن العداء السابق للسامية بأنه يموضع نفسه ضمن السياق العام للصراع العربي الإسرائيلي والنقاش حول الشرق الأوسط بشكل عام، كما أن بعض اليهود في العالم يساهمون في توجيه انتقاد قاس لإسرائيل معززين هذه التوجهات.[١٨] لقد كشفت فصول الكتاب عن الكثير من الاستخدام الوظيفي لأي نقد موجه ضد إسرائيل حتى من قبل أعضاء برلمان أو مؤسسات مجتمعية في مطالبة الدولة المنتقدة بالمزيد من تمتين العلاقة أو التعرض لكيل الاتهام بمعاداة السامية.

أما رابع هذه التهديدات فهو النشاط السياسي الفلسطيني والعربي. المؤكد بأن الفلسطينيين نجحوا بفعل الثورة الفلسطينية المعاصرة في إبراز قضيتهم وتحويلها في نظر الكثيرين من قوى العالم خاصة في الغرب من قضية لاجئين مشردين بحاجة لمعونات إنسانية إلى شعب له حقوق سياسية يجب أن يعمل المجتمع الدولي على مساعدته في تحقيقها. في السابق وقبل وجود منظمة التحرير كانت إسرائيل تستشعر التهديد الخارجي الذي تشكله الدبلوماسية العربية، لكنه كان تهديداً ضعيفاً، أولاً بسبب أن أكثر من نصف الدول العربية في فترة الخمسينيات كانت تحت احتلالات من مختلف الأشكال، والثاني هو غياب العنصر الفلسطيني في الدفاع عن المطالب الفلسطينية في المؤسسات الدولية.

مع انطلاق العمل الفلسطيني المسلح وضع الشعب الفلسطيني نفسه على الطاولة بقوة، وبدأ الحراك والصراع الدبلوماسي مع إسرائيل في كل زاوية، من ثمار ذلك كان زيادة التضامن مع الشعب الفلسطيني في قلاع الدعم الإسرائيلي في أوروبا الغربية تحديداً حيث ومنذ نهاية السبعينيات بات مألوفاً أن تجد تظاهرة ضد إسرائيل ومع المطالب الفلسطينية بعد كل اعتداء إسرائيلي على الفلسطينيين.

جرت مياه كثيرة تحت الجسر حتى باتت الدبلوماسية الفلسطينية تصارع إسرائيل في كل زاوية ومحفل في العالم. وربما كان الصراع الأخير حول عضوية فلسطين في الأمم المتحدة أكبر دليل على مستوى التهديد الذي تشعر به إسرائيل من قبل النشاط السياسي والدبلوماسي الفلسطيني، حيث كانت الوفود الإسرائيلية في كل مكان في العالم تذهب له لتطلب الموقف والعون السياسي تجد أن وفداً فلسطينياً إما سبقها هناك أو أنه يصل بعد مغادرتها. وتأسيساً فإن الدعاية الإسرائيلية ارتكزت طوال العقود الأخيرة على تفنيد الخطاب السياسي الفلسطيني ومقارعته وتضليل الرأي العام العالمي كما الحكومات. من المؤكد بان مثل هذا الصراع سيستمر خاصة مع تطور أجندة النضال الوطني الفلسطيني في المؤسسات الدولية للحصول على المزيد من الإنجازات.

وربما يمكن إضافة تهديد جديد باتت إسرائيل تتحدث عنه، يتمثل في مجابهة الحملات الإعلامية الفلسطينية والعربية في مجال وسائط التواصل الاجتماعي وتكنولوجيا المعلومات المعاصرة. إن خطورة مثل هذه الحروب الافتراضية أنها لا تتطلب أكثر من تسخير القدرات الفردية لإدارتها وأن فرص التحكم بها قليلة. من هنا برزت المطالب الإسرائيلية مؤخراً بضرورة أن تقوم إسرائيل بتعزيز جهود الدبلوماسية العامة وحتى تطوير خطط حكومية لا تقوم على هيمنة الدولة على هذه الجهود، بل تنسيقها ودعم المبادرات الفردية في شن حروب الكترونية على الإعلام العربي.[١٩]

وضع إسرائيل الراهن بين القلق والاستقرار

تتعرض إسرائيل لمجموعة من التهديدات برأي صانعي القرار والإستراتيجيين فيها، إلا أن هذه التهديدات ليست إلا فرصا لتطوير سياسات أكثر عمقاً تستطيع أن تحقق لها المزيد من النجاحات. لقد كان مثل هذا النقاش دائماً سبباً في بناء إستراتيجيات جديدة تساهم في تحسين وضع إسرائيل وبيئتها الدولية.

يورد من يعتبرون أن وضع إسرائيل في خطر جملة من الشواهد التي تشير إلى تدني وضع إسرائيل في المشهد الدولي، وتتمثل في التالي.[٢٠]

- إن واقع العزلة الدولية والإقليمية التي تعيشها إسرائيل صعب كما أن سمعة إسرائيل تدهورت بشكل كبير في العالم.
- إسرائيل الدولة الوحيدة في العالم التي يتعرض حقها في الوجود للتحديات.
- إنها الدولة الوحيدة التي لا يتم الاعتراف بعاصمتها إلا من دول قليلة.
- تتم مقارنة قادة إسرائيل عادة بالقادة الألمان النازيين وتتم مقارنة السياسات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين بالسياسات النازية.
- تتم مقارنة الوضع في المناطق الفلسطينية جراء سياسات إسرائيل بالفصل العنصري في جنوب إفريقيا.
- تمارس الأمم المتحدة والمنظمات الدولية سياسة تمييز ضد إسرائيل وتهاجم سياساتها بطريقة غير متناسبة.
- تنتقد المنظمات غير الحكومية ومؤسسات حقوق الإنسان الدولية إسرائيل باستمرار دون أن تنتقد بشكل متناسب انتهاكات الفلسطينيين والعرب.

- تزايد حركات المقاطعة ونشاطها.
- التغطية الصحافية في الغرب باستثناء القليل منها في الولايات المتحدة منحازة للفلسطينيين بشكل ملفت.
- تعكس استطلاعات الرأي في العالم كلها مواقف سلبية من إسرائيل من آسيا حتى إفريقيا وأميركا اللاتينية وأوروبا.
- فشلت الحكومة في تطوير دبلوماسية عامة تخرج إسرائيل من هذا المأزق.
- أهملت إسرائيل الدبلوماسية العامة وقوتها الناعمة واختارت دائما القوة الصلبة للتعامل مع الوضع، لذا عليها تطوير دبلوماسية عامة مبدعة تستجيب للتحديات وعدم الركون إلى مبادرات خاصة محدودة.
- تمرّ إسرائيل بفترة زمنية تتميز بتصاعد التهديدات الدبلوماسية والأمنية وذلك نتيجة تطورات في المشهد الدولي والشرق أوسطي لم تكن لإسرائيل سيطرة على مجرياتها، رغم تحملها مسؤولية جزئية عن ذلك لعدم قدرتها على تقديم ردود أفعال ملائمة لهذه التطورات.
- تجد الدول العربية التي كانت تود التطبيع مع إسرائيل صعوبة في تطوير العلاقات معها حتى قبل الربيع العربي، وزاد الربيع العربي الأمر سوءاً.
- وفي ضوء عدم وجود تعاون وتنسيق جيدين مع أصدقائها فإن إسرائيل ستواجه صعوبات في التعامل مع التهديدات التي تواجهها.

ووصل التحذير بهذه المخاطر لمراكز الأبحاث الكبرى، حيث حذر تقرير لمركز ريئوت من «عواقب وخيمة».[٢١] والشيء نفسه في المستوى السياسي الذي عبر بعض أركانه عن قلقهم من تزايد حملات نزع الشرعية. تحدث إيهود بارك عام ٢٠١١ عن تسونامي دبلوماسي وحملة شرسة لنزع الشرعية عن إسرائيل،[٢٢] فيما قالت تسيبي ليفني إن إسرائيل تتعرض لأوقات عصيبة ربما كانت هي الأصعب في تاريخها عبر عملية متواصلة يتم خلاها عزلها.[٢٣]

وفي المقابل، يناقض أفرايم أفنار الطروحات التي تتحدث عن تراجع مكانة إسرائيل، ويقول إنه وعند قياس قوة إسرائيل على كافة الصعد فإن إسرائيل لم تكن في وضع أفضل مما هي عليه الآن سواء اقتصادياً أو عسكرياً . أما على مستوى العلاقات الخارجية فإن أفنار يعدد مجموعة من الشواهد التي تدلل على متانة وضع إسرائيل في المجتمع الدولي منها: [٢٤]

- لدى إسرائيل علاقات دبلوماسية مع ١٥٦ دولة في العالم من أصل ١٩٣ عضواً في الأمم المتحدة.
- بات العرب يتحدثون عن مبادرات سلام (مبادرة السلام العربية) وليس عن استعدادات للحرب.
- تراجع المقاطعة الاقتصادية العربية، بل إن الصادرات الإسرائيلية تصل بعض العواصم عربية.
- ألغت الأمم المتحدة قراريها لعامي ١٩٧٥ و ١٩٧٩ حول ربط الصهيونية بالعنصرية.
- على صعيد علاقات إسرائيل بالمنظمات الدولية فهي تشهد تحسناً، حيث أنها أصبحت عضواً في المنظمة الأوروبية لأبحاث الطاقة عام ٢٠١١، وفي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام ٢٠١٠، ولأول مرة في حياتها تصبح عضواً في مجموعة إقليمية في الأمم المتحدة عام ٢٠٠٠، كما أن الخلاف مع أنقرة لم يعق تقدم العلاقات مع حلف الناتو.

- تأثير حركات المقاطعة هامشي، ولا يؤثر على الاقتصاد الإسرائيلي.
- تنامي الهلال الشيعي من المحتمل أن يفتح آفاقاً لتقارب إسرائيلي مع العالم السني.
- تطورت علاقات إسرائيل مع العالم الإسلامي في القوقاز وآسيا الوسطى.
- تشهد إسرائيل ارتفاعاً متواصلاً في حجم الزيارات الدولية لها، ففي العام ٢٠١٢ شهدت ٢٠١ زيارة لشخصيات أجنبية رفيعة في ارتفاع ٧٪ عن العام ٢٠١١.
- لم تعد طبيعة علاقة إسرائيل بالفلسطينيين من صعود وهبوط تؤثر على علاقات الدول مع تل أبيب.
- بات العالم أكثر تقبلاً لمواقف إسرائيل ووجهات نظرها العسكرية والأمنية مع ظهور الحرب على الإرهاب.
- هناك إعجاب بالتجربة الإسرائيلية لدى القوى الصاعدة خاصة في الصين والهند.
- حتى الآن أوباما في دورته الثانية أكثر صداقة لإسرائيل من دورته الأولى.

وبشكل عام فإن هؤلاء، ودون التقليل من أهمية الحاجة للمزيد من العمل لتفادي آثار المخاطر، يدعون لعدم الفزع من فكرة العزلة، إذ إن حقيقة الأمر أن إسرائيل لم تكن في حياتها تتكامل مع المجتمع الدولي كما تفعل الآن في العقدين الماضيين. فبنظرة إلى الماضي يمكن الاستدلال على أن وضع إسرائيل اليوم أفضل بكثير.[٢٥] فخلال الحرب الباردة كانت إسرائيل تعيش عزلة كبيرة من قبل المعسكر الشرقي ومن قبل دول كبرى في العالم خارجه مثل الصين والهند. وبعد حرب عام ١٩٧٣ توسعت دائرة العزلة لتشمل دول إفريقيا السمراء التي قطعت علاقاتها بتل أبيب خوفاً من قطع النفط العربي عنها. وبشكل عام فإن إسرائيل في ثمانينيات القرن العشرين لم تكن تقيم علاقات صحية إلا مع الولايات المتحدة وكندا وأميركا اللاتينية وغرب أوروبا والقليل من دول آسيا مثل اليابان. حتى في غرب أوروبا لم تكن تقيم علاقات مع اليونان وإسبانيا (حتى ١٩٨٦) والفاتيكان قلب العالم المسيحي (حتى ١٩٩٤). الآن وضع إسرائيل يختلف بصورة جذرية فباستثناء بضع دول في أميركا اللاتينية (كوبا وفنزويلا وبوليفيا ونيكاراغوا) ودولتين آسيويتين هما بوهتان وكوريا الجنوبية، فإن جميع الدول التي ليست ذات أغلبية إسلامية تقيم علاقات جيدة مع إسرائيل. فالوضع ليس بهذا السوء.

وتجارتها مع العالم الخارجي تزداد ولا تتعرض للتراجع، بل إن المفارقة أن الصادرات الإسرائيلية لتركيا بعد حادثة مرمرة عام ٢٠١٠ زادت بشكل كبير. كما أن عام ٢٠١٠ شهد أكبر وصول للسياح لإسرائيل في تاريخها حيث وصل لها قرابة ٣ مليون سائح. كما أن قرابة ٤٥٪ من علاقات إسرائيل الدبلوماسية أقامتها في السنوات العشرين الماضية، حيث كسبت اعتراف ٤٤ دولة جديدة واستعادت العلاقات مع ٢٧ دولة أخرى جلّها في أوروبا الشرقية.

ويستدل الباحثون الإسرائيليون النافون لفكرة عزلة إسرائيل، بما فيهم أفنار، بمقاييس العولمة لترجيح كفة مقولاتهم عن تميز موقع إسرائيل الدولي وليس عزلتها. فوفق مؤشر KOF للعولمة للعام ٢٠١٢ فإنه يتم تصنيف إسرائيل في المرتبة ٣٠ من بين ١٦٦ دولة يشملها المؤشر. تحتل إسرائيل اقتصادياً المرتبة ٢٣ والمرتبة ٣٢ في سلم التفاعل الاجتماعي. فقط تتراجع في سلم التكامل السياسي حيث تحتل المرتبة ٥٨ وهي رغم ذلك في النصف الأول. ويسجل المؤشر تزايد اندماج إسرائيل في مجتمع العولمة منذ العام ١٩٩٣ تصاعدياً.[٢٦]

حتى انتقادات العالم لسياسات إسرائيل ليست بأكثر من كلام لا تتم ترجمته لسياسات عملية، حيث لا يؤثر على تكامل إسرائيل في الاقتصاد العالمي وفي المؤسسات الدولية.[٣٧] وربما تدلل بعض المؤشرات الحديثة على ذلك. فعلاقات إسرائيل التجارية في العالم لم تكن أحسن حالاً منها في السنوات الأخيرة، حيث أن التبادل التجاري مع دول مثل الهند والصين وصل ذروة غير مسبوقة، كما أن التصدير الإسرائيلي للدول العربية مثل مصر والأردن ودول الخليج غير معهود في السابق. التعاون العسكري يتوسع في كل أنحاء المعمورة من الهند والصين إلى رومانيا وفنلندا وحتى الدول الإسلامية مثل أذربيجان، أيضاً التصدير إلى جنوب إفريقيا يتجاوز ٣٠٠ مليون دولار سنوياً. وتواصل إسرائيل توقيع الاتفاقيات الدولية مع العواصم المختلفة ومع المنظمات الدولية المختلفة.

ورغم قرارات الاتحاد الأوروبي الأخيرة، إلا أن بروكسل تواصل دفع علاقتها مع إسرائيل إلى الأمام عبر المزيد من الاتفاقيات التي كان آخرها اتفاقية المقاييس والمواصفات التي تمنح المواصفات الصناعية الإسرائيلية مكانة المواصفات الأوروبية، وبالتالي تسهل دخول البضائع الإسرائيلية للأسواق الأوروبية. هناك عشرات الأمثلة الأخرى في هذا السياق. كما أن وضع إسرائيل في المؤسسات الدولية أكثر حضوراً وقوة. فهي لأول مرة تصبح عضواً في المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وانتخبت كذلك للمرة الأولى منذ ٤٠ عاماً في المجلس التنفيذي لليونيسيف، وتم انتخاب سفيرها للأمم المتحدة ليكون نائب رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما أصبحت إسرائيل عضواً في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي لتنضم إلى مجتمع النخبة الاقتصادي في الغرب، وعضواً في المنظمة الدولية لأبحاث الطاقة.

مستقبل علاقات إسرائيل الدولية

يعدد عاموس يلدين خمسة تحديات تواجه إسرائيل عام ٢٠١٣ وتتمثل في (١) المشروع النووي الإيراني، (٢) الحفاظ على اتفاقيات السلام مع مصر والأردن، (٣) الحرب الأهلية في سورية واستقرار الحدود الشمالية، (٤) العلاقات مع الفلسطينيين من جهة المفاوضات والعلاقات مع حماس، (٥) الحفاظ على وضع إسرائيل الدولي خاصة مع تدهور مكانة إسرائيل وشرعيتها، وعدم التسامح الذي تجابه به سياساتها الاستيطانية.

قليلة هي الدول في العالم التي يرتبط مصيرها وشخصيتها ووجودها بأزمات المجتمع الدولي. [٣٨] يقول بعض الباحثين أنه صحيح أن الحرب الباردة انتهت حيث كانت إسرائيل في مرمي النيران بين المعسكرين، لكنها الآن مع ظهور ما يسمى الربيع العربي وجدت نفسها على الحدود الدولية الجديدة بين الغرب و«العالم الإسلامي الناهض»، وبشكل عام فإن أهم التحديات التي تواجه علاقات إسرائيل الدولية في الوقت الراهن، والتي من المؤكد أنها ستستمر لزمن منظور، تنبع من التطورات التي تجري في الإقليم وفي المشهد الدولي، كما ترتكز على مآلات العلاقات الإقليمية والدولية الأوسع. ومن أهم هذه التحديات:

١. استمرار التوتر وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي حيث من شأن المزيد من التطورات أن تعكس نفسها على وضع إسرائيل ومكانتها في المنطقة، وعلى علاقاتها التي تميزت بالهدوء والاستقرار النسبي

طوال العقدين الماضيين مع دول المنطقة، حتى مع تلك الدول التي لا تقيم معها أية علاقة مثل سورية.

٢. علاقات إسرائيل الإقليمية المتدهورة خاصة مع تركيا ومصر اللتين شكلت العلاقة معهما طوال العقود الثلاثة الماضية نقطة ارتكاز في علاقات إسرائيل الإقليمية،[٢٩] وساهمت إلى حدّ بعيد في تأمين الاستقرار في لحظات توتر الوضع في المنطقة.

٣. تطبيع الملف الإيراني حيث بات المجتمع الدولي أكثر استعداداً في السنة الأخيرة للتعايش مع فكرة إيران نووية ولكن بشروط، أو على الأقل تم التراجع بشكل واضح عن فكرة توجيه ضربة عسكرية دولية بقيادة الولايات المتحدة أو الناتو وبتفويض دولي أو بدونه لإيران. تشعر إسرائيل بالقلق من هذا التراجع، وتبدو في السنة الأخيرة ٢٠١٣ وحيدة في الدعوة لضرب طهران.

٤. تراجع الدعم الأوروبي الكلاسيكي حيث باتت إسرائيل تدرك أن أوروبا الغربية لم تعد حليفاً بمعنى الكلمة، وأنه حتى العلاقات العلمية والبحثية والاقتصادية قد تتعرض لاهتزازات في المستقبل القريب إذا استمرت بروكسل في سياستها لإقرار عقوبات على البضائع الاسرائيلية المصنعة في المستوطنات، حيث قد يتطور الأمر ليشمل تعريفات مختلفة لقوانين المنشأ المتعلقة بهذه البضائع. وعليه فإن على تل أبيب أن تتعامل مع علاقات أكثر تدهوراً في ساحة كانت تعتبر ضمن أقرب دوائرها.

٥. الحرب السياسية والإلكترونية التي يشنها الفلسطينيون والعرب على إسرائيل بكلمات نائب وزير الخارجية «دانيال إيالون»، حيث توجهت الأنظاروفق قوله- بعد فشل خصوم إسرائيل في تحقيق انتصار عسكري واقتصادي عليها، إلى الحرب السياسية والالكترونية التي تدور رحاها في المنظمات الدولية خاصة في مؤسسات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني الدولي ومؤتمراتها مثل ديربن والهجوم الإعلامي «لتشويه إسرائيل». [٣٠]

٦. مجابهة محاولات نزع الشرعية واستغلال النظام القانوني الدولي من قبل الفلسطينيين مثل ملاحقة القادة الإسرائيليين في المحاكم الدولية، وإمكانية توجه الفلسطينيين لمحكمة العدل الدولية ومحكمة الجزاء من أجل مقاضاة إسرائيل. إن مثل هذا التحدي يبدو ممكناً في ظل تنامي خطاب حقوق الإنسان في العلاقات الدولية المعاصرة.

وفي سبيل تطوير بيئة اسرائيل الإستراتيجية وعلاقاتها الدولية، يقدم الكثير من الدارسين الإسرائيليين مجموعة من التوصيات التي تعتمد في أغلبها على نوعية التحديات التي يعتقدون أنها تواجه إسرائيل. وتشمل هذه التوصيات الملاحظات التالية:

- ينصح البعض بضرورة تعميق إسرائيل للدبلوماسية المتعددة من أجل ضمان اشتراك مجموعات من الدول معها في الدفاع عن القضايا المختلفة التي تقع في سلم أولويات سياستها الخارجية. لقد درجت العادة أن تفضل إسرائيل الدبلوماسية الثنائية على المتعددة، وهي بحاجة في ظل التحديات الكونية التي تتداخل وتتفاعل فيها القضايا والمصالح كما التهديدات إلى تفعيل مسارات الدبلوماسية المتعددة. [٣١]
- كما يعتقد الكثيرون بضرورة أن تعمل إسرائيل من أجل تعميق التعاون المتنامي مع دول الخليج العربي، وأن ثمة

فرصا كبيرة لا يجب إهدارها أمام تطور مثل هذه العلاقات منها (١) التهديد الإيراني المشترك، (٢) المصالح المشتركة، (٣) رغبة هذه الدول مثل قطر والإمارات في الاندماج في النظام الدولي واحتضان بعض مؤسساته.[٣٢]

- على إسرائيل أن تتخذ الخطوات اللازمة من أجل تشجيع الاستثمارات الصينية، فالصين ستتحول خلال الفترة المقبلة لواحدة من أهم المستثمرين في العالم، حيث تتبوأ الآن المرتبة الخامسة، ومن المتوقع أن تستثمر الصين في الفترة بين ٢٠١٠-٢٠٢٠ من ترليون إلى إثنين من الدولارات على شكل استثمارات خارجية. وبعبارة أخرى وكما ينصح البعض، على إسرائيل أن توفر بيئة استثمارية صديقة لرأس المال الصيني وتسعى إلى عقد مؤتمرات وورش عمل ومخاطبة شركات وبناء شبكة علاقات عامة مكثفة وحيوية مع رأس المال الصيني.[٣٣]
- يجب على إسرائيل أن تسعى لتعزيز العلاقات مع حلف الناتو، وعليها أن تتجاوز عقبة الصراع العربي الإسرائيلي في ذلك، حيث أن على إسرائيل أن تؤكد للحلف أن المصالح الثنائية لمواجهة التحديات والمخاطر المشتركة أكبر من أي تداعيات لهذه العلاقة كما ينصح شلومو بن عامي.[٣٤] كما أن على إسرائيل أن تسعى لاستخدام علاقتها مع الحلف من أجل تجاوز التردي في علاقاتها مع دول أوروبا الغربية.[٣٥] إن تعزيز العلاقة مع الحلف والبحث عن سبل تجاوز أية أزمة تعتريها يجب أن تبقى أولوية إسرائيلية في الفترة المقبلة.[٣٦]
- تمتلك إسرائيل ذخرا كبيرا في أوروبا الشرقية يجب أن تعمل على استثماره. إن «العمل غير المنجز» والفرص غير الملتقطة في نصف القارة الجديد تحتم على إسرائيل تطوير إستراتيجيات أعمق من أجل تمتين هذه العلاقة. لقد باتت أوروبا الشرقية هي لوبي إسرائيل داخل الاتحاد الأوروبي وعليها الاستفادة منه.[٣٧]
- عدم إهمال إفريقيا وأميركا اللاتينية، حيث أن دول هاتين القارتين تشكلان نسبة عالية من تعداد مقاعد الجمعية العامة. وينصح هؤلاء بالبناء على الإنجازات الملحوظة في هذا السياق. تحرز إسرائيل تقدماً في اختراق بعض الساحات مثلما هو الحال في إفريقيا حيث يتم تكثيف المعونات والتدريب من أجل إعادة تعميق العلاقات، كما تستخدم إسرائيل استثماراتها العالية في البرازيل وحاجة الأخيرة للتعاون معها في مجال شراء السلاح والتكنولوجيا من أجل دفع العلاقات إلى الأمام رغم مواقف البرازيل السياسية. مثلاً شهدت السنتان الأخيرتان أعلى نسبة زيارات وزارية بين البلدين. كما اشترت شركة رفائيل للصناعات العسكرية ٤٠٪ من أسهم شركة GESPI للصناعات الجوية في البرازيل.[٣٨]
- وكما يقترح «شلومو حسون» فإن المطلوب من إسرائيل أن تطور مقاربة جيوسياسية تساعد في كسر جدران العزلة الدولية وتعزز علاقاتها مع واشنطن وتعزز من وضعها الإقليمي عبر طرح مبادرة سياسية بشأن الصراع مع الفلسطينيين تحظي بدعم دولي.[٣٩]
- وهناك من الباحثين الإسرائيليين من يدعون إلى ضرورة إطلاق حملة مضادة لإعادة الشرعية/ تشمل توعية الناس والمؤسسات بـ «حقوق إسرائيل» وبتبني إسرائيل لسياسات حادة تجاه خصومها واستخدام «المسيحية» في تأكيد صحة تطلعات إسرائيل، ويذكر مثلاً «جول فيشمان» بأنه لولا الإيمان المسيحي لم ير وعد بلفور النور بالمطلق.[٤٠]
- يقترح الجنرال «أفيخاي ماندلبيت»، المدعي العسكري العام، أن على إسرائيل أن تعيد التأكيد لحلفائها على التحديات المشتركة التي يواجهونها وصوابية ردة الفعل الإسرائيلية. وكما يختتم فإنه من المهم لإسرائيل أن تختبر نفسها وتتأكد من «نظافة» معسكرها.[٤١]

- على إسرائيل أن تسعى إلى إحداث اختراق في علاقاتها مع الدول الإسلامية «الممانعة» حتى الآن لتحقيق جملة من الأهداف، أولها تثبيت سياستها الآسيوية وتوطين نفسها أكثر في آسيا من أجل الوصول إلى حضور إسرائيلي متواصل في القارة باستثناء إيران التي ستظل تشكل أزمة لها وفق الفهم الإسرائيلي في المدي المنظور، وثانيها أن هذه الدول الإسلامية الآسيوية تشكل العلاقة معها بعداً آخر في فك العزلة عن إسرائيل في الدائرة الأضيق لها على الصعيد النفسي والهوياتي والثقافي. بالطبع هناك ما يمكن أن تجنيه إسرائيل من هذه العلاقات على الصعيد الاقتصادي والعسكري والاستخباراتي. وإن حالة باكستان تمثل نموذجاً مهماً في ذلك. وحتى لو لم تحقق إسرائيل اختراقات كبرى في هذا المجال فإن تل أبيب تسعى إلى إقامة جسور من التواصل مع تلك الدول، أو كما أسماه «بومارسوامي» علاقات خلف الستارة.[٤٢]
- وكما ينصح «جيزيل داتس» و»جويل بيتر» فإن على إسرائيل أن تلتفت لفرص تطور نظام دولي «بعد أميركي» يكون فيه للقوى الصاعدة وزنها وتأثيرها في القضايا العالمية، وعليه فإن إصرار هذه القوى (وهما يتحدثان عن البرازيل تحديدا) للتدخل في الصراع يعكس البراغماتية والمصالح الذاتية التي تميز مقاربات هذه القوى الصاعدة في حلّ النزاعات الدولية،[٤٣] حيث لا مكان للمواقف المبدئية والدعم المطلق كما هو الحال في الدعم الأميركي لإسرائيل.

بعد الخاتمة

عرض هذا الكتاب بتحليل مفصل علاقات إسرائيل الدولية مع الدول والمناطق والمنظمات الدولية المختلفة، وناقش أهداف وأدوات ومكونات ومفاعيل السياسة الخارجية الإسرائيلية، وفهم الساسة والإستراتيجيين والدارسين الإسرائيليين لعلاقات إسرائيل مع العالم والمخاطر التي يرون أنها تتهدد مستقبل هذه العلاقات وسبل مواجهتها.

ثمة جزئية صغيرة غابت عن النقاش تتمثل في تحليل الإستراتيجيات والرؤى الخارجية للدول العربية المتعلقة بعلاقات إسرائيل الدولية. تمت الإشارة في مواضع متفرقة إلى انطلاق الإستراتيجيات الإسرائيلية من قاعدة استشعار مخاطر الدبلوماسية العربية مثلما هو الحال خلال السبعينيات، ومثلما هو الحال بعد التحرك الفلسطيني في المنظمات الدولية. بالطبع لم يكن موضوع هذا الكتاب تحليل المواقف والخطط والإستراتيجيات العربية تجاه تفاعلات إسرائيل الدولية، لكن غياب هذه الإستراتيجيات في فترات مختلفة وتراجعها أو ضعفها في فترات كثيرة هو ما سهل مهمة النجاحات الإسرائيلية الكبرى في بعض معاقل التعاون العربي الدولي.

صحيح أن السياسة الدولية تميزت في عصر عولمة المصالح بالبحث عن المنافع المشتركة والتبادلية والتعاون والتكامل ومجابهة التحديات والمخاطر، وصحيح أن إسرائيل بفضل تقدمها الاقتصادي وتقدم صناعاتها العسكرية ومختبراتها

ومعاملها، سواء أكان ذلك التقدم في حقول الزراعة أم في الفضاء، نجحت في تحقيق الكثير من الاختراقات، بيد أن ثمة الكثير الذي يمكن قوله عن تقصير عربي على أكثر من جهة. فالبلدان العربية الكبرى ما زالت تمتلك الكثير من الخصائص سواء المادية أو الجغرافية أو الاقتصادية التي تجعل من تأثيرها الإقليمي أو الدولي أكبر بكثير مما هو عليه الآن، وهي بحاجة لتثوير هذه المصادر والمقومات من أجل زيادة فاعليتها في المشهد الدولي حتى لا تصبح على الضفة الخطأ من تفاعلات السياسة الدولية.

كما أن عدم نجاح البلدان العربية الكبرى سواء مصر أو السعودية أو سورية أو العراق، وهي البلدان المرشحة لأن تكون قوى إقليمية وربما عالمية، في تطوير اقتصادها من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد صناعي، وصوغ إستراتيجيات تنموية وزيادة الإنفاق على البحث والتطوير وبناء صناعات عسكرية، كل ذلك انعكس على مكانة العرب الدولية وساهم في توجه القوى الصاعدة والدول الراغبة في التطور إلى بناء علاقات مع إسرائيل. ويمكن لنموذج الهند، حليف العرب التاريخي الأول، أن يكون أكثر ازعاجاً وقلقاً عند استحضاره. سيكون الأمر في حالة البرازيل أكثر إثارة للقلق في المستقبل القريب.

إن غياب السياسة العربية عن ساحات كثيرة في العالم كان سبباً كبيراً في التدخلات الإسرائيلية المختلفة. الطبيعة ذاتها التي تكره الفراغ أيضاً لا تستجيب للعواطف والرغبات. وعليه فإن الغياب العربي عن ساحات مثل الباسيفيك، وتراجع الحضور في إفريقيا، ومخاطر التراخي في أميركا اللاتينية، كلها تنذر بالمزيد من الانهيارات في جدران العلاقات الدولية العربية، وبالمزيد من الاختراقات الإسرائيلية. لقد شكل إطلاق مركز المساعدات الإسرائيلية «موشاف» نقلة مهمة في تفاعلات إسرائيل مع دول العالم الثالث الذي شكل تاريخياً مخزون الدعم العربي في المؤسسات الدولية. وشكل «موشاف» ترجمة لوعي وإستراتيجية إسرائيلية مختلفة في التعاطي مع تلك الدول التي امتلك العرب فيها نفوذاً وتأثيراً كبيرين تاريخياً بسبب الدين أو الثقافة أو العلاقات التاريخية. في المقابل، غابت المبادرات العربية الموازية، وهو ما يتطلب وجود مبادرات وتدخلات مصاغة ضمن إستراتيجية خارجية عربية تستخدم مقومات القوة العربية خاصة الناعمة منها بما في ذلك قوة المال والنفط العربي.

رغم ذلك، فإن تراجع دعم هذه الدول السياسي لم يبلغ مداه، فإسرائيل لم تنجح في ثني الهند والبرازيل عن دعم مطالب الشعب الفلسطيني، وهو ما يؤكد أخلاقية وعدالة وقوة حضور الحق الفلسطيني والعربي في أدبيات السياسات الخارجية للكثير من الدول. إنه الحق الذي بدأ يأخذ مداه أيضاً في تنامي حركات المقاطعة في قلاع الدعم الإسرائيلي الشعبي في أوروبا الغربية. وحتى في أوروبا الشرقية حيث تنعم إسرائيل بعلاقات متينة مع الحكومات، فإن رأي مواطني هذه الدول مختلف كثيراً. إن كل هذا يقترح ضرورة إحياء دبلوماسية فلسطينية وعربية تخاطب وعي المواطنين في العالم بموازاة العمل في الدوائر الحكومية الرسمية والمؤسسات التشريعية والقضائية من أجل فضح أوجه التعاون العسكري والعلمي مع إسرائيل التي تصب في آخر النهار في تعزيز هيمنة إسرائيل على مقدرات الشعب الفلسطيني وحقوقه. بيد

أن هذا لا يستقيم دون استنهاض حالة الوجود العربي في السياسة الدولية وعودة الحضور السياسي العربي في المؤسسات الدولية والإقليمية وفي إعادة رسم علاقات الدول العربية ضمن نطاق المصالح العربية.

ثمة حاجة لتحديد مقومات القوة العربية في السياسة الدولية وفي رسم علاقات البلدان العربية الإستراتيجية. لا بد في هذا السياق من استحضار الدور المهمل وغير المنسق للجاليات العربية الكبرى في أميركا اللاتينية حيث بعض زعماء تلك الدول من أصول عربية وبعضهم من أصول فلسطينية، وفي الولايات المتحدة وكندا وفي أوروبا وإفريقيا. كما أن الدور العربي في المنظمات الدولية بحاجة لإعادة صوغ وترتيب بما يكفل إعادة القوة للحضور العربي في أروقة تلك المنظمات. ويتطلب هذا عدم إهمال العلاقات مع المنظمات الإقليمية من أميركا اللاتينية إلى جنوب شرق آسيا مروراً بالاتحاد الأوروبي والناتو والمنظمات الإفريقية المختلفة في غرب إفريقيا ووسطها.

إن ما تقترحه هذه الإشارة ليس إلا أن ثمة قسطا كبيرا من المسؤولية التي تتحملها السياسة العربية الخارجية فيما تحدثت عنه فصول الكتاب، وهي مسؤولية تتطلب جهوداً مضاعفة من أجل تجنب المزيد من الخسائر جراءها.

بالطبع بقي القول إن هذا الكتاب يطمح لإثارة المزيد من النقاش والبحث حول إسرائيل الأخرى كما لا نعرفها: إسرائيل من الخارج، من أجل الكشف عن المزيد من ديناميات ومفاعيل السياسة الإسرائيلية . وهو إن كان نجح في فعل ذلك فحسبه.

الهوامش

١ انظر كتاب أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ت. محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل (بيروت: الدار العربية للعلوم، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠).

2Zach Levey , Israel in Africa 1956-1976, (Martinus-Nijhoff, 2012)

3 Shlomo Hasson, Israel 2023 (2) Israel's Geopolitical Dilemma : And the Upheaval in the Middle East, (University of Maryland: The Joseph and Alma Gildenhorn Institute for Israel Studies, 2013).

4 Jane Hunter, Israeli Foreign Policy: South Africa and Central America, (South End Press, 1987

5 Yoram Peri «Israel at 62», Wilson Quarterly , Summer 2010, pp56-61.

6 Alvite Singh Ningthoujam, «turn of Israel's arms sales diplomacy?», Jerusalem Post, 06/24/2013

7 Mor, Ben D. «Public Diplomacy in Grand Strategy.» Foreign Policy Analysis, 2 (2006): 157-176.

8 Edward Said, «Propaganda and War», Media Monitors Network, 31/8/2001

http://www.mediamonitors.net/edward37.html

٩ انظر موقع الموسوعة العالمية «ويكيبيديا» وتحديداً المدخل

«Public Diplomacy (Israel)» على الرابط التالي

http://en.wikipedia.org/wiki/Public_diplomacy_(Israel)

10 Shivi Greenfield, Israeli Hasbara: Myths and Facts. A Report on the Israeli Hasbara Apparatus 2012, (Jerusalem: Molad, December 2012)

11 Dan Illouz, «A Fresh Perspective: Israel's public diplomacy window of opportunity», Jerusalem Post, 7/4/2013.

12 Public Diplomacy Council September Forum: «Public Diplomacy as a Global Phenomenon: The Case of Israel and Turkey», 13/9/2013

http://www.publicdiplomacycouncil.org/commentaries/09-13-13/public-diplomacy-council-september-forum-%E2%80%9Cpublic-diplomacy-global-phenomenon-c

13 Yehuda Ben Meir and Owen Alterman , «The Delegitimization Threat: Roots, Manifestations, and Containment «, in Shlomo Brom and Anat Kurz, Israel Strtegic Book2012),, pp 217-225 (Tel Aviv: Institute for National Security Studies, 2012), pp121-137.

14Joel Fishman, «Delegitimization against Israel», Israel Journal of foreign Affairs V : 3 (2011) pp75-92.

15Yehuda Ben Meir and Owen Alterman , «The Delegitimization Threat: Roots, Manifestations, and Containment «, in Shlomo Brom and Anat Kurz, Israel Strtegic Book2012 , pp 217-225 (Tel Aviv: Institute for National Security Studies, 2012), pp121-137, p123

16 ibid

17 Michal Navoth, «The Greek Elections of 2012: The Worrisome Rise of the Golden Dawn», Israel Journal of foreign Affairs VII : 1 (2013), pp87-94.

18 Yves Pallade, «Delegitimizing Jews and the Jewish State: Antisemitism and Anti-Zionism after Auschwitz», Israel Journal of Foreign Affairs III : 1 (2009).

19 Dan Illouz, «A Fresh Perspective: Israel's public diplomacy window of opportunity», Jerusalem Post, 7/4/2013.

20 Eytan Gilboa, «Public Diplomacy: The Missing Component in Israel's Foreign Policy», Israel Affairs, Vol.12, No.4, October 2006, pp.715–747; Efraim Karsh, «The War Against the Jews.» Israel Affairs, July 2012, pp. 319-343; Michael Curtis, Should Israel Exist: A Sovereign Nation under Attack by the International Community, (Noble, OK: Balfour Books, 2012).

21 «The BDS Movement Promotes Delegitimization against Israel.» The Reut Institute, June 13, 2010. (http://reut-institute.org/en/Publication.aspx?PublicationId=3868).

22 Barak Ravid, «Barak: Israel Must Advance Peace or Face a 'Diplomatic

Tsunami.'», Haaretz, March 13, 2011.

23 Mazal Mualem, «Kadima Leader Livni: Israel Can Save Itself from Global

Isolation.», Haaretz, June 7, 2010.

24 Efraim Inbar, Israel Is Not Isolated, Mideast Security and Policy Studies No. 99, Ram Gan: The Begin-Sadat Center for Strategic Studies, Bar-Ilan University, 2013); Efraim Inbar, «The Resilient Jewish State» Time Favors Israel», Middle East Quarterly, 4, Fall 2013, pp3-13.

25 Gabriel Scheinmann, «Israel Isn't Isolated «,The National Interest, January 21, 2013.

26 2012 KOF Index of Globalization (http://globalization.kof.ethz.ch/static/pdf/rankings_2012.pdf)

٧٢ المصدر السابق

28 Amos Yadlin, «Conclusion: Israel's National Security Challenges 2012-2013: The Need for Proactive Policy», in Shlomo Brom and Anat Kurz, Israel Strategic Book, (Tel Aviv: Institute for National Security Studies, 2012), pp263-282.

29 Tami Amanda Jacoby, «Israel's Relations with Egypt and Turkey during the Arab Spring: Weathering the Storm», VII : Israel Journal of foreign Affairs 2 (2013) pp29-42.

30 Daniel Ayalon, «Challenges to Israeli Foreign Policy», Israel Journal of Foreign Affairs IV : 1 (2010) pp7-14

31 Uzi Arad , Oded Eran , Tommy Steiner, Anchoring Israel to the Euro-Atlantic Community: Further Upgrading and Institutionalizing NATO-Israel Relations, Working Paper submitted for the 7th Herzliya Conference, January 21-24, 2007.

32 Yoel Guzansky, «Tacit Allies: Israel and the Arab Gulf States», Israel Journal of Foreign Affairs V : 1 (2011) Pp9-17

33 Aurora Carlson, «A Window of Opportunity for Israel: Attracting Chinese Overseas Foreign Direct Investment», Israel Journal of foreign Affairs VII : 1 (2013), pp59-68.

34 Shlomo Ben Ami , «Israel and NATO – Between Membership and Partnership , A Working Paper in Preparation for the 10th Herzliya Conference 2010.

35 Tommy Steiner, «The NATO Example», Haaretz, 18/9/2009

36 Oded Brosh and Lea Landman, Multilateral Strategic and Security Building Blocks: Upgrading the NATO-Israeli Relationship, and Israel's Involvement in the US-led Ballistic Missile Defense (BMD). Architecture», Herzliya Report, the 10th Herzliya Conference 2010.

37 Barry Robin, 'Unfinished Business and the unexploited opportunities: central and eastern Eruope, Jews, and the Jewish State», Israel Journal of Foreign Affairs IV : 2 (2010) Pp37-48.

38 Giselle Datz and Joel Peters, «Brazil and the Israeli–Palestinian Conflict in the New Century: Between Ambition, Idealism, and Pragmatism», Israel Journal of foreign Affairs VII : 2 (2013), pp43-57.

39 Shlomo Hasson, Israel 2023 (2) Israel's Geopolitical Dilemma : And the Upheaval in the Middle East, (University of Maryland: The Joseph and Alma Gildenhorn Institute for Israel Studies, 2013).

40 Joel Fishman, «The Relegitimization of Israel and the Battle for the Mainstream Consensus», Israel Journal of foreign Affairs VI : 2 (2012), pp.9-20.

41 Meir Elran, Owen Alterman, and Johannah Cornblatt, (ed.) The Making of National Security Policy Security Challenges of the 21st Century, Conference Proceedings Memorandum No. 110, (Tel Aviv: Institute for National Security Studies, 2011).

42 P. R. Kumaraswamy, Beyond the Veil: Israel-Pakistan Relations, Tel Aviv University, Jaffee Center for Strategic Studies (JCSS), Memorandum no. 55, March 2000.

43 Giselle Datz and Joel Peters, «Brazil and the Israeli–Palestinian Conflict in the New Century: Between Ambition, Idealism, and Pragmatism», Israel Journal of foreign Affairs VII : 2 (2013), pp43-57.


@Ahmedyassin90

المشاركون


@Ahmedyassin90

المشاركون

د. عاطف أبو سيف: حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من الجامعة الأوروبية بفلورنسا -إيطاليا . درس الماجستير في جامعة برادفورد إنجلترا، والبكالوريوس في جامعة بيرزيت. رئيس تحرير فصلية سياسات الصادرة عن معهد السياسات العامة. محاضر في جامعة الأزهر بغزة في قسم العلوم السياسية. عمل في السلك الدبلوماسي الفلسطيني لسنوات طويلة. عمل باحثاً زائراً في عدد من مراكز الأبحاث العربية والأجنبية. صدرت له مجموعة من الكتب السياسية، منها: المجتمع المدني والدولة (٢٠٠٥)؛ إسرائيل والاتحاد الأوروبي: الشراكة الناعمة (٢٠١١). كتب عشرات الدراسات في مجلات وصحف عربية وأجنبية، كما يكتب مقالا أسبوعيا في صحيفة الأيام الفلسطينية.. تتركز اهتماماته البحثية في العلاقات الدولية والنظرية السياسية والصراع الإسرائيلي العربي. إضافة لذلك له مجموعة من الروايات والقصص.

د. أماني القرم: تعمل على أطروحة الدكتوراه في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة في العلاقات الدولية. حاصلة على الماجستير في العلوم السياسية من جامعة الأزهر بغزة حول السياسة الخارجية الأميركية. كتبت مجموعة من الأبحاث والدراسات في مجال العلاقات الدولية. عملت في محافظة غزة في القسم السياسي.

عبد الغني سلامة: كاتب وباحث ومحلل في الشؤون الفلسطينية والدولية. لديه عشرات الدراسات البحثية المنشورة في عدد من المجلات الفلسطينية والعربية في مجالات الإسلام السياسي، وقضايا الصراع، والواقع السياسي العربي، وتاريخ فلسطين وتراثها، إلى جانب المشاركة في برامج إذاعية وتلفزيونية محلية، وعشرات المقالات في المجالين السياسي والاجتماعي في الصحف الفلسطينية. لديه كتابان منشوران، هما: «فتح من كَسْب التاريخ حتى خسارة الانتخابات»، ٢٠٠٨، و «نجمة كنعان»، بالاشتراك مع أربعة باحثين، ٢٠١١.

داود تلحمي: من مواليد مدينة الناصرة في العام ١٩٤٣. انخرط في العمل النقابي والوطني الفلسطيني منذ العام ١٩٦٥، وأصبح عضواً في المجلس الوطني الفلسطيني في العام ١٩٧٧. عمل في مركز الأبحاث الفلسطيني في بيروت، ودائرة الإعلام والثقافة في منظمة التحرير الفلسطينية، ومجلة «الحرية» الأسبوعية، وأشرف على نشرات دورية فلسطينية في بيروت ودمشق ونيقوسيا، وفي رام الله بعد عودته لفلسطين في العام ١٩٩٦. له عدد كبير من الدراسات والأبحاث والإصدارات المنشورة في دوريات وصحف ومواقع إنترنت. وصدر له في العام ٢٠٠٨ كتاب «اليسار والخيار الاشتراكي» عن مؤسسة «مواطن» في رام الله.

د. مارشيلا سيموني Marcella Simoni: حصلت على الدكتوراه في العلوم السياسية من لندن، وعلى زمالات بحث في أكثر من جامعة أوروبية وأميركية. تقوم بالتدريس في البندقية. عملت في عدة جامعات منها أكسفورد

وبـراون ولـوس أنجلـوس وجامعـة نيويـورك بفلورنسـا وباريـس. صـدر لهـا كتابـان، آخرهـما كان «عـلى حـواف الأزمـة، ٢٠١٠». تهتـم بقضايـا المجتمـع المـدني في فلسـطين وإسرائيـل وبالـصراع العـربي الإسرائيـلي.

د. أرترو مارزوني Arturo Marzano: حصل على الدكتوراه في التاريخ المعاصر من جامعة «بيزا». يعمل باحثا زائرا في المعهد الجامعي الأوروبي في فلورنسا، كما عمل باحثاً ومدرساً في جامعة بيزا. وعمل باحثاً زائراً في الجامعة العبرية بالقدس، وفي جامعة باريس الثانية. يعالج في كتاباته البحثية تاريخ الصهيونية، الصراع العربي- الإسرائيلي، والعلاقة بين إيطاليا والشرق الأوسط في القرن العشرين. نشر مجموعة من الكتب حول ذلك في كبريات دور النشر الإيطالية، كما في مجلات علمية عالمية. عمل مع مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين وسورية ولبنان في الفترة بين ٢٠٠١-٢٠٠٤.

د. عدنان أبو عامر: دكتوراه في التاريخ السياسي من جامعة دمشق، عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ورئيس قسم العلوم السياسية والإعلام بجامعة الأمة للتعليم المفتوح- فلسطين. صدر له أكثر من ١٥ مؤلفاً وكتاباً حول الصراع العربي- الإسرائيلي، منها الإعلام الإسرائيلي: السلاح الأمضى في المعركة، ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي. ترجم عدداً من الكتب من اللغة العبرية إلى العربية من أهمها: المخابرات الإسرائيلية...إلى أين؟، رؤى إسرائيلية للحرب على غزة، قراءات استراتيجية إسرائيلية، المطلوب ثورة في الجيش الإسرائيلي. ويكتب بشكل مكثف في الصحافة الفلسطينية والعديد من المجلات العلمية.

مأمون سويدان: باحث وكاتب سياسي من خانيونس. درس العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية، ثم حصل على الماجستير في الدراسات الدبلوماسية من مالطا. عمل دبلوماسياً في وزارة الخارجية خلال السنوات الخمس عشرة الماضية. كتب العديد من الدراسات والأبحاث في العديد من المجلات الفلسطينية والعربية. عضو مجلس إدارة معهد السياسات العامة. وشارك في العديد من المؤتمرات العلمية والسياسية وورش العمل. تتركز اهتماماته البحثية حول الدبلوماسية الفلسطينية والصراع العربي- الإسرائيلي.

د. مهند مصطفى: حاصل على شهادة الدكتوراه من كلية العلوم السياسية في جامعة حيفا، محاضر جامعي وباحث في المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار». صدرت له عشرات الأبحاث في مجلات علمية في اللغات العربية، والإنكليزية والعبرية، صدر له حتى الآن كتابان عن مركز «مدار»: الأول بعنوان «الفلسطينيون في إسرائيل» بمشاركة د. أسعد غانم، وكتاب ثان عن علاقات إسرائيل الخارجية بمشاركة د. أيمن يوسف. سيصدر له قريبا عن «مدار» كتاب حول الجامعات الإسرائيلية والبحث العلمي الإسرائيلي.

د. أيمـن يوسـف: أسـتاذ مشـارك في العلـوم السياسـية والعلاقـات الدوليـة في الجامعـة العربيـة الأميركيـة في جنـين، أنهـى درجـة الدكتـوراه مـن جامعـة بـارودا في الهنـد في العـام ١٩٩٩ في الدراسـات الـشرق الأوسـطية. حاصـل عـلى منحـة

فولبرايت لدراسة السياسة الخارجية الأميركية في العام ٢٠٠٢، ومنحة ماري كوري الأوربية في جامعة كوفنتري البريطانية. صدر له بالشراكة مع د. مهند مصطفى كتاب عن علاقات إسرائيل مع القوى الصاعدة (الهند والصين وروسيا وتركيا) . له مؤلفات في الدراسات الفلسطينية والإستراتيجية والإقليمية في مجلات ودوريات عربية وعالمية محكمة .

د. محمد فايز: فرحات حاصل على الدكتوراه من جامعة القاهرة في موضوع «الاحتلال وإعادة بناء الدولة: دراسة مقارنة لخبرات ما بعد الحرب العالمية الثانية وما بعد الحرب الباردة». يعمل في مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية منذ سنة ١٩٩٧، ويرأس برنامج الدراسات الآسيوية فيه، ويرأس تحرير سلسلة كراسات إستراتيجية الصادرة عنه. وهو أيضا مدير تحرير التقرير الإستراتيجي العربي، الذي يصدره المركز. مهتم بالدراسات الآسيوية، وبالإسلام السياسي والاقتصاد السياسي. له عدد من الدراسات والمقالات التحليلية في علاقات الدول الآسيوية الدولية.

د. فادي نحاس: حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة حيفا، باحث في شؤون الجيش والأمن القومي الإسرائيلي، معلق في مجال الشؤون العسكرية والأمنية الإسرائيلية لدى عدة وسائل إعلام عربية. ناشط أكاديمي وسياسي في عدة أطر وهيئات محلية. يعمل محاضراً في كلية مار الياس- عبلين.

محمد أبو دقة: حاصل على بكالوريوس في القانون وماجستير في العلوم الاقتصادية عام ١٩٩١، عمل كمسؤول مشاريع وقائم بأعمال مجموعة التنمية الاقتصادية في قطاع غزة , في العام ١٩٩٥ حصل على ماجستير في العلوم الدبلوماسية من الأكاديمية المتوسطية للدراسات الدبلوماسية في مالطا. عمل في ديوان الرئاسة الفلسطينية، ثم عمل دبلوماسياً في سفارات فلسطين في الخارج. كتب العديد من الدراسات والأبحاث في الشأن الفلسطيني والدولي، وشارك في العديد من ورش العمل والمؤتمرات المتعلقة بالصراع العربي- الإسرائيلي وأبعاده الدولية.

د. أحمد قنديل: حصل على الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة صوفيا بطوكيو. ونال درجة الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة اليابان الدولية. وتركزت دراسته حول سياسات اليابان الخارجية. يعمل خبيراً في الشؤون الآسيوية في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية بالقاهرة. أمضى أكثر من عشر سنوات في اليابان كباحث، ومترجم، ومحاضر عن الشرق الأوسط. كما عمل مراسلا لصحيفة الأهرام المصرية من طوكيو لمدة تقرب من الثماني سنوات. عالجت أحدث دراساته:»مواقف الصين وروسيا من الثورات العربية: صعود الواقعية وخفوت الإيديولوجية».

د. أماني الطويل: خبيرة الشؤون الأفريقية والسودانية في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، وعضو المجلس

المصري للشؤون الأفريقية، وعضو مجلس إدارة مركز الدراسات السودانية بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة. عملت استشارية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السودان ٢٠٠٥- ٢٠٠٦، وكذلك كأستاذ زائر, بمدرسة إليوت للشؤون الخارجية بجامعة جورج واشنطن، وقد صدر لها العديد من المؤلفات، وهي مؤلف مشارك في التقرير الاستراتيجي العربي, وتقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، والتقرير الاستراتيجي الإفريقي الصادر عن معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة. ساهمت في العديد من ورش العمل والمؤتمرات العلمية المتعلقة بالتطورات السياسية في أفريقيا عموما، والسودان خصوصا، في مركز الأهرام, وعدد من مراكز التفكير على المستويين العربي والدولي .

السفير علي القزق: هو سفير فلسطيني سابق، أسس بعثة فلسطين في أستراليا، وشغل بين ١٩٨٠ و ٢٠٠٦ منصب سفير ومفوض عام دولة فلسطين لدى أستراليا ونيوزيلندا. أسس ونشر جريدة «فلسطين حرة»، ونشرة محدودة التداول باسم «خلفية مختصرة»، كما حرر كتاب «قضية القدس» عام ١٩٩٧، وهو مؤلف كتاب «أستراليا والعرب» عام ٢٠١٢، إلى جانب ذلك ألف القزق ونشر عددا من الكتيبات والنشرات المختلفة. كرمته جمهورية «فانوواتو» بمنحه وسام الاستقلال العشرين للجمهورية عام ٢٠٠٠، وهو السفير العربي الوحيد الذي يتم تكريمه من قبل جمهوريات الباسيفيك. ويسجل للقزق أنه من أوائل من دشنوا الدبلوماسية العربية في تلك المناطق النائية من العالم.

السفير نبيل الرملاوي: عمل سفيراً لفلسطين لدى الأمم المتحدة في جنيف، كما مثل فلسطين في عشرات المؤتمرات الأممية والإقليمية. ساهم في تطوير المقاربات الفلسطينية تجاه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي منذ عمله في العمل الدبلوماسي الفلسطيني منذ بداياته. حاصل على شهادة في القانون من جامعة جنيف. كتب مئات الدراسات والأبحاث في مجال القانون الدولي والمنظمات الدولية في مجلات فلسطينية وعربية وأجنبية، وهو من أبرز الخبراء الفلسطينيين في مجال القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

حكمت عاشور: يعمل على أطروحة الدكتوراه في القاهرة حول الاقتصاد الإسرائيلي، وكان قد أنجز رسالة الماجستير حول التجارة الخارجية الإسرائيلية من جامعة الأزهر بغزة. وحصل على البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة بغداد. كتب العديد من المقالات والدراسات في الاقتصادين الإسرائيلي والفلسطيني. عمل في مجال المحاسبة والتدقيق والسياسات الاقتصادية في بلدية بيت حانون وديوان الرقابة العام. مجال اهتمامه الرئيس الاقتصاد الإسرائيلي والتجارة الخارجية الإسرائيلية خاصة مع التكتلات الإقليمية.

الخرائط

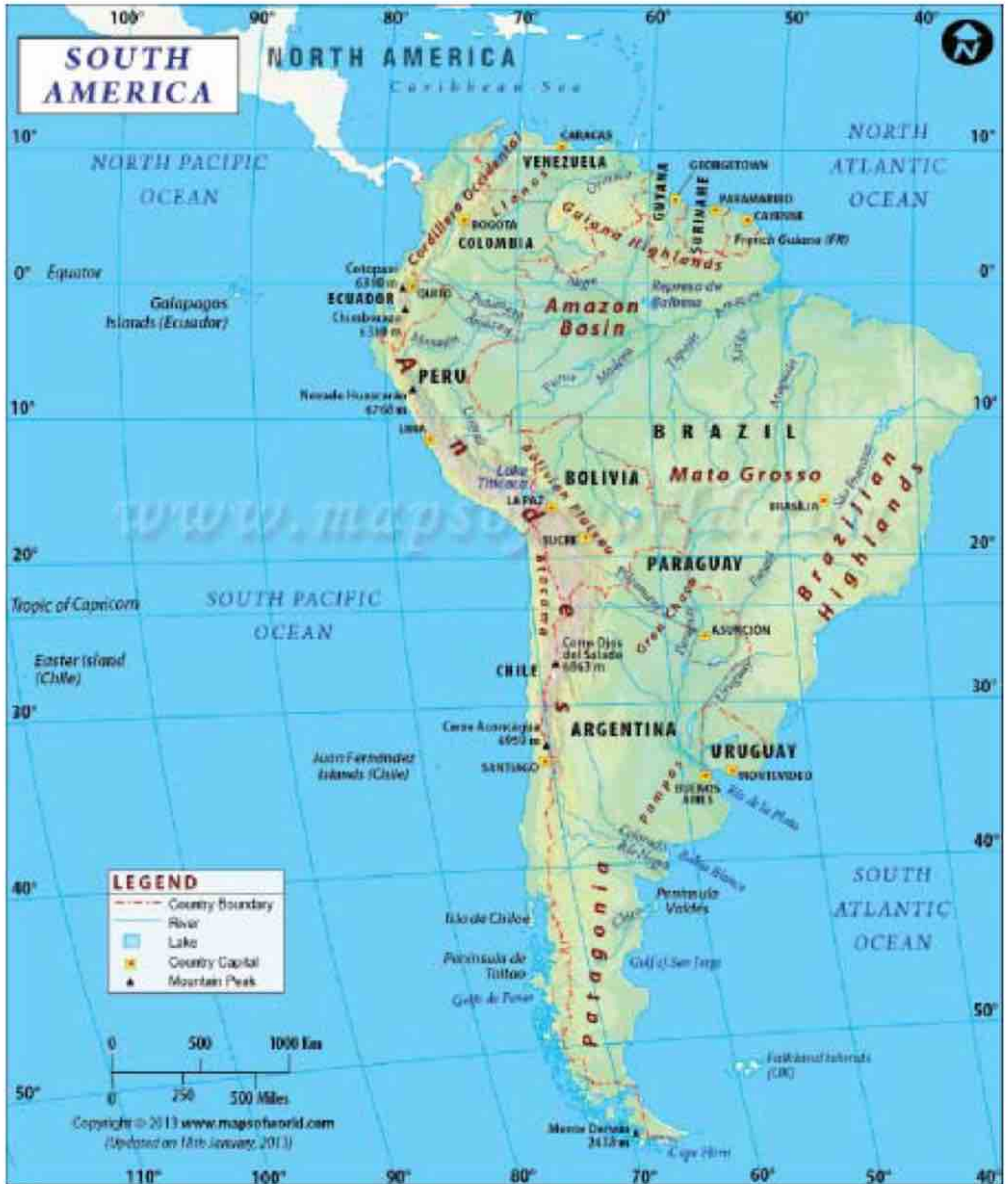

@Ahmedyassin90

خارطة رقم (١) أميركا الشمالية.*



* جميع الخرائط مأخوذة من موقع mapsofworld.com، باستثناء خارطة منطقة الكاريبي مأخوذة من موقع worldatlas.com

خارطة رقم (٢) أميركا الجنوبية.



خارطة رقم (٣) دول الكاريبي.





خارطة رقم (٤) أوروبا.

خارطة رقم (٥) آسيا.



خارطة رقم (٦) إفريقيا.



خارطة رقم (٧) أستراليا.

AUSTRALIA & OCEANIA

MARSHALL ISLANDS
PALAU
FEDERATED STATES OF MICRONESIA
KIRIBATI
TARAWA
NAURU
PAPUA NEW GUINEA
SOLOMON ISLANDS
TUVALU
PORT MORESBY
INDIAN OCEAN
SAMOA
APIA
Coral Sea
VANUATU
FIJI
SUVA
TONGA
French Polynesia (France)
AUSTRALIA
Great Victoria Desert
Lake Eyre
Great Australian Bight
CANBERRA
SOUTHERN OCEAN
Bass Strait
Tasman Sea
NEW ZEALAND
North Island
WELLINGTON
South Island
PACIFIC OCEAN
0 500 1000 Km
500 Miles
Copyright © 2013 www.mapsofworld.com
(Created on 18th January, 2013)
LEGEND
Country Capital


@Ahmedyassin90

يتركز طموح هذا الكتاب على جملة من الأهداف: فهو يطمح من جهة لأن يكون شاملاً يغطي جميع مناطق العالم حسب أهميتها وفعالية علاقات إسرائيل معها، وهو بالتالي يقدم تحليلاً موسعاً للكثير من هذه العلاقات مع دول ومناطق لم يتعرض لها البحث العربي، ويندر حتى في اللغات الأجنبية وجود مراجع حولها. من جهة ثانية فإنه يستند إلى رؤية أهمية مثل هذه العلاقات في فهم طبيعة السياسة الإسرائيلية وطبيعة الدولة الإسرائيلية من خلال التركيز على جانب لا يؤخذ كثيراً في الحسبان عند دراسة نشوء الدولة وتطورها، إنه هذا الجانب المتعلق بإسرائيل من الخارج. يتركز السؤال البحثي الكبير لهذا الكتاب على طبيعة إسرائيل من الخارج: كيف تبدو إسرائيل في عالمها الخارجي؟ وما هي طبيعة هذا العالم؟ وما هي محدداته وضوابطه؟ وما هي مكوناته؟.

وتأسيساً على السابق، فهو يطمح لتغطية نقص في المكتبة العربية، ويساهم في تطوير اتجاهات من البحث في الدراسات الإسرائيلية تعمل على فهم أعمق لإسرائيل من خلال النظر بشكل شمولي إلى تفاعلات إسرائيل الداخلية والخارجية، وفهم طبيعة التأثير المتداخل بين الجوانب المختلفة لهذه التفاعلات. إن من شأن هذا أن يكون عوناً في رسم سياسات فلسطينية وعربية تدفع المصالح الفلسطينية والعربية إلى الأمام، وتطور من أدوات السياسة الخارجية الوطنية في هذا الاتجاه.


مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
فلسطين /رام الله ،المصيون ،عمارة ابن خلدون ،ص.ب1959،
Palestine-Ramallah, alMasyoun, Ibn Khaldoun Building, P.O.Box.1959
تلفون: Tel:+970 2 2966201 فاكس: Fax:+970 2 2966205
الصفحة الالكترونية: http://www.madarcenter.org
بريد الكتروني: Email:madar@madarcenter.org